المسائل النحوية في كتاب

(فتح الباري بشرح صحيح البخاري)

للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)

جمعاً ودراسة

تأليف

د. ناهد بنت عمر بن عبد الله العتيق

عضو هيئة التدريس بكلية الآداب للبنات بالدمام

الجزء الأول



ح مكتبة الرشد١٤٢٩هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
العتيق ، ناهد عمر
المسائل النحوية في كتاب فتح الباري / ناهد عمر العتيق - الرياض ١٤٢٦
١- اللغة العربية - النحو - أ. العنوان
ردمك ٩-٠٠٠-٠١-٩٩٦٠
٧-٠٠١-٠١- ٩٦٦٠ (ج١)
ديوي ٤١٥،٠١ رقم الإيداع ١٧٤٠/ ١٤٢٦

ردمك ٩-٥٠٠-٠١-٩٩٦٠ رقم الإيداع ١٧٤٠/ ١٤٢٦
٧-٥٠١-٠١- ٩٦٦٠ (ج١)

الطبعة الأولى تاريخ: ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م

مكتبة الرشد-ناشرون
المملكة العربية السعودية-الرياض

الإدارة: مركز البستان-طريق الملك فهد هاتف ٤٦٠٤٨١٨
ص.ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤- فاكس ٤٦٠٢٤٩٧
Email: rushd@rushd.com
Website: www.rushd.com

فروع المكتبة داخل المملكة

الرياض: المركز الرئيسي: الدائري الغربي - بين مخرجي ٢٧و٢٨ هاتف ٤٣٢٩٣٣٢
الرياض: فرع طريق عثمان بن عفان هاتف ٢٢٥٣٠٥٢
الرياض: فرع الدائري الشرقي هاتف ٤٩٧١١٩٩ فاكس ٤٩٦١٥٩٩
فرع مكة المكرمة: شارع الطائف هاتف ٥٥٨٥٤٠١ فاكس ٥٥٨٣٥٠٦
فرع المدينة المنورة: شارع ابي ذر الغفاري هاتف ٨٣٤٠٦٠٠ فاكس ٨٣٨٣٤٢٧
فرع جدة: مقابل ميدان الطائرة هاتف ٦٧٧٦٣٣١ فاكس ٦٧٧٦٣٥٤
فرع القصيم: بريده-طريق المدينة هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨
فرع أبها: شارع الملك فيصل هاتف ٢٢١٧٣٠٧ فاكس ٢٢٤٢٤٠٢
فرع الدمام: شارع الخزان هاتف ٨١٥٠٥٦٦ فاكس ٨٤١٨٤٧٣
فرع حائل: هاتف ٥٣٢٢٢٤٦ فاكس ٥٦٦٢٢٤٦
فرع الإحساء: هاتف ٥٨١٣٠٢٨ فاكس ٥٨١٣١١٥
فرع تبوك: هاتف ٤٢٤١٦٤٠ فاكس ٤٢٣٨٩٢٧

مكاتبنا بالخارج

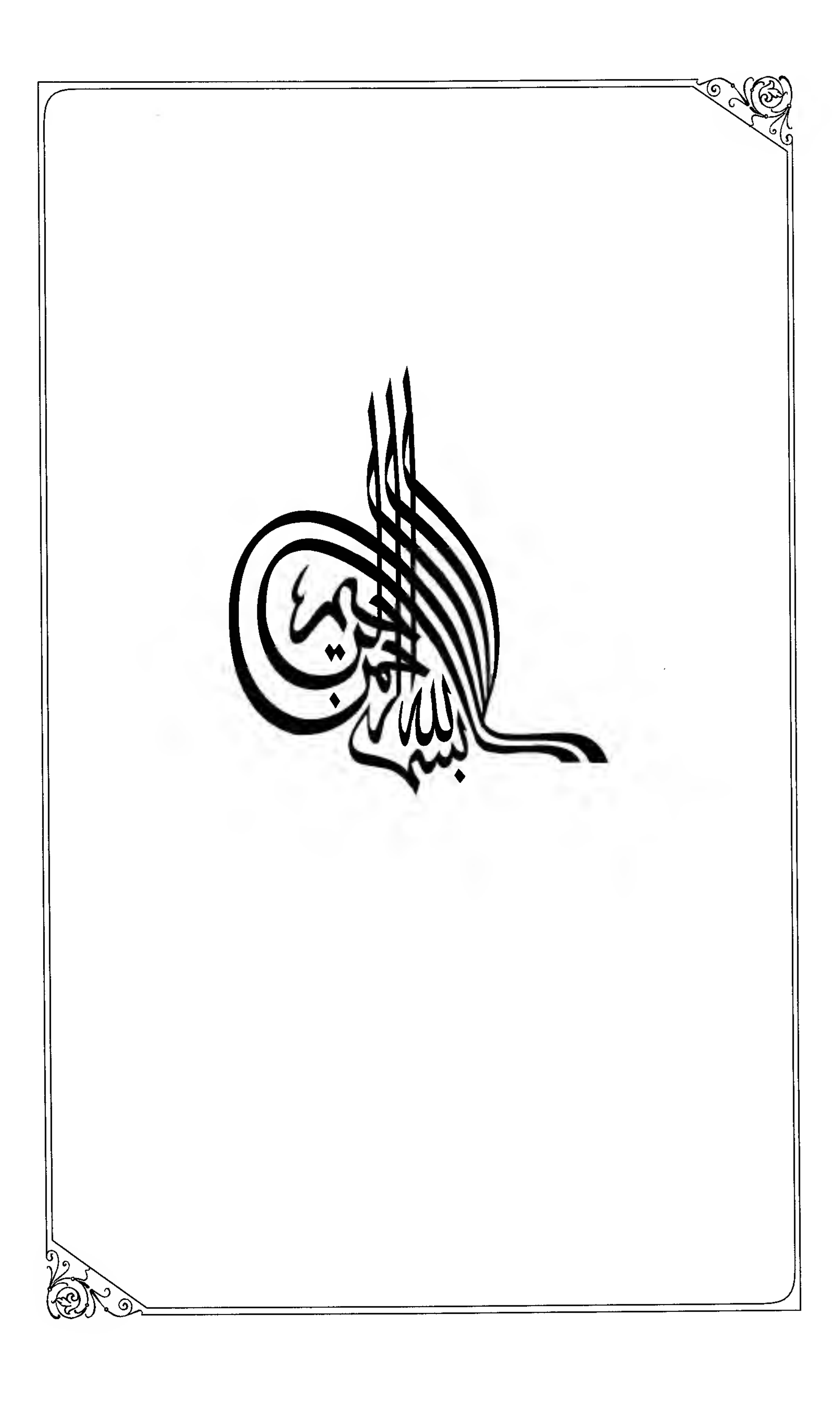
القاهرة: مدينة نصر: هاتف ٢٧٤٤٦٠٥ - موبايل ٠١١٦٢٨٦١٧٠
بيروت: بئر حسن موبايل ٠٣٥٥٤٣٥٣ تلفاكس ٠٥/٤٦٢٨٩٥

المسائل النحوية في كتاب

(فتح الباري بشرح صحيح البخاري)

للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)

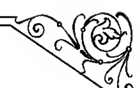
جمعاً ودراسة


بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا العمل رسالة دكتوراه قُدِّمت إلى كلية الآداب للبنات بالدمَّام.

وحصل هذا البحث على جائزة سمو الأمير محمد بن فهد بن عبد العزيز آل سعود للتفوق العلمي (مجال البحوث) في المهرجان الثالث عشر الذي أقيم بتاريخ ١٣/٨/١٤٢١ هـ





إهـداء

إلى مَنْ كان لدعمه العلمي والنفسي الفضل ـ بعد الله ـ في ظهور هذا البحث إلى النور...

إليه أُهدي هذا الكتاب؛ نهوضاً بواجب الإنعام، وعرفاناً بجميل الأيادي.

ولئن أَبَتْ كريمُ شمائله، وحميدُ سجاياه أن يُذكر اسمه في هذا المقام، فإني أبتهل إلى الله القدير أن يجزيه بخير ما جازى به عباده المخلصين.

ناهد العتيق



المقدمّــــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين، أمَّا بعد:

فقد كان من أعظم كتب الحديث (الجامع الصحيح) للإمام البخاري ـ رحمه الله ـ، وهو أصحُّ كتابٍ بعد كتاب الله عزَّ وجلَّ، قال الذهبي في معرض حديثه عن البخاري: «وأمَّا جامعه الصحيح فأجَلُّ كتب الإسلام وأفضلُها بعد كتاب الله تعالى»(١).

وهو أوَّل كتب السنَّة، وأفضلها على المذهب المختار، ألَّفه صاحبه في ست عشرة سنة، وحظي بشروح كثيرة، من أبرزها (فتح الباري) للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة من الهجرة النبوية الشريفة.

وقد وقع اختياري على جمع المسائل النحوية فيه ودراستها ليكون موضوعاً لرسالة الدكتوراه؛ للأسباب الآتية:

١ـ أنَّ كتاب (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) من أجَلِّ كتب شروح

---

(١) انظر: تاريخ الإسلام: (حوادث ووفيات ٢٥١ـ ٢٦٠)، ص ٢٤٢.

الحديث، وأهمّها على الإطلاق، ومن أكثرها شهرة وانتشاراً، وهو الشرح الذي قيل فيه: «لا هجرة بعد الفتح»[1]، وقال حاجي خليفة تعليقاً على مقولة لابن خلدون نقلها عن بعض شيوخه «شرح كتاب البخاري دَيْن على الأُمَّة»[2] قال: «لعلَّ ذلك الدَّيْن قُضي بشرح المحقِّق ابن حجر العسقلاني والعيني»[3].

وقد خُدم بدراسات عِدَّة: عَقَدية، وحديثية، وفقهية، وأُصولية، وتاريخية، ولغوية. . . وغيرها، فرغبت أن تكون الدراسة النحوية حلقة ضمن حلقات سبقت في خدمة هذا السِّفر القيِّم.

٢ـ غزارة المادة النحوية في الكتاب وثراؤها، وشجَّعني على قصد جمعها اقتراح د. محمود الطناحي ـ رحمه الله ـ حينما قال: «فإذا كان لصاحب هذه الدراسة[4] أن يقترح، فإنَّه يرى أن تُجمع مسائل النحو من بطون كتب العربية المختلفة، فإنَّ مجازَ كتب العربية مجازُ الكتاب الواحد، ففي كتب التفسير، وعلوم القرآن نحو كثير، وفي معاجم اللغة، وكتب الأدب، والبلاغة نحو كثير، بل إنَّك واجدٌ في كتب أصول الفقه، والسِّير، والتاريخ، والمعارف العامَّة من أصول النحو وفروعه ما لا تكاد تجده في كتب النحو المتداولة»[5]، فشحذتُ الهِمَّة للقيام بجزء من هذه المهِمَّة.

٣ـ شهرة ابن حجر العسقلاني بالمحدِّث أوَّلاً، وبالمؤرِّخ ثانياً، فاقتضت هذه الدراسة التوجُّه لإبرازه نحويًا، وليس أقوى في التوصل إلى نتائج ولا أوثق من دراسة مصنَّفات الشخصية؛ للوقوف على ما لها من تفوُّق علمي.

---

(١) فهرس الفهارس ١/ ٣٢٣.

(٢) مقدِّمة ابن خلدون ٤٤٣.

(٣) كشف الظنون ١/ ٦٤١.

(٤) يقصد دراسته عن ابن الشجري وأماليه.

(٥) أمالي ابن الشجري ١/ ١٠ـ ١١ (قسم الدراسة).

٤ـ محاولة التوصُّل من خلال دراسة المسائل النحوية إلى موقف ابن حجر ـ وهو الحافظ، وشيخ الإسلام، وأمير المؤمنين في الحديث، ومن أئمة المحدِّثين وأجلِّهم ـ من قضية طال خلاف النحويين، فيها، وهي قضية الاستشهاد بالحديث النبوي على القواعد النحوية.

٥ـ أنَّ طبيعة هذا البحث تجمع بين الدراسة النظرية والتطبيقية، ممَّا يجعل ثمرة دراسة النحو بيِّنة واضحة، وأثرها ملموساً.

وبرغم تعدُّد الدراسات حول الكتاب ومؤلِّفه، فقلَّ أن تشير دراسة منها إلى إبراز الجانب النحوي سواء فيما يتعلَّق بالمؤلَّف أم المؤلِّف.

وقد وقفت على إشارة عامَّة موجزة سريعة للأستاذ عبد الستار الشيخ، في معرض حديثه عن جوانب التفوُّق في شخصية ابن حجر ـ رحمه الله ـ، قال فيها: «وأمَّا في النحو فليس بأقلَّ من تقدّمه في الأدب، وتفوُّقه فيه، وإنَّ الباحث المتأمِّل لما كتبه في (فتح الباري) ـ الذي صبَّ فيه صيِّب علمه الغزير، وتجلَّت فيه عبقريته في كلِّ العلوم التي برع فيها ـ ليَجِدُ ما يُبهره من طول بَاعِه في هذا الفنِّ، وسعة اطلاعه، وقوَّة حجَّته، وندرة اقتداره على حلِّ الإشكالات النحوية، أو الاستشهاد لها بالآية والحديث، أو الردِّ على كبار أئمة النحو...»[١]، ثم ساق ثمانية نصوص نحوية من (فتح الباري) وقال بعدها: «وله بحوث نحوية فذَّة، وفوائد نادرة، يصعب الإشارة إليها في هذه العُجالة، وفيما ذكرناه غُنية للدلالة على عبقرية هذا الإمام في هذا الميدان»[٢].

تلك كانت الإشارة الوحيدة التي وقفت عليها.

ولهذا عقدت العزم على أن يكون جمع المسائل النحوية في كتاب (فتح

---

(١) الحافظ ابن حجر العسقلاني أمير المؤمنين في الحديث ١٦١.

(٢) المرجع السابق ١٦٤.

الباري) ودراستها موضوعاً لرسالتي لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، واستعنت بالله سبحانه وتعالى على العمل فيه، وكانت خطَّة الدراسة على النحو الآتي:

المقدِّمة: بيَّنت فيها أسباب اختيار الموضوع ومنهج البحث.

التمهيد: عرضت فيه ـ بإيجاز ـ موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي.

الباب الأول: ابن حجر العسقلاني وكتابه (فتح الباري).

يتضمَّن أربعة فصول:

الفصل الأول: ابن حجر العسقلاني: دراسة في سيرته:

يشمل ثلاثة مباحث:

الأوَّل: سيرته الشخصية، وتناولت فيها ـ بعد ذكر توطئة ـ:

أ ـ اسمه ونسبه.

ب ـ لقبه وكنيته.

ج ـ مولده ونشأته.

د ـ عقيدته.

هـ ـ وفاته.

الثاني: سيرته العلمية، وتحدَّثت فيها عن:

أ ـ تحصيله العلمي.

ب ـ شيوخه.

ج ـ تلاميذه.

د ـ مصنَّفاته.

الثالث: مكانته العلمية، وبيَّنتها من خلال عدَّة أمور، منها:

أ ـ من أقوال العلماء فيه.

ب ـ ألقابه العلمية.

ج ـ تقدير شيوخه وغيرهم له، وتعويلهم على قوله.

د ـ قيمة مصنَّفاته.

الفصل الثاني: فتح الباري: مدخل وتعريف.

فيه ثلاثة مباحث:

الأوَّل: تأليف الكتاب، وفيه الحديث عن:

١ـ العنوان.

٢ـ ابتداء تأليفه ومدَّته.

٣ـ منهج ابن حجر في الكتاب.

الثاني: من مظاهر الاعتناء به: وتضمَّن الحديث عن:

١ـ عناية ابن حجر نفسه به.

٢ـ حرص المعاصرين له على تحصيله.

٣ـ اعتماد كثير من الشرَّاح عليه.

٤ـ اختصاره.

٥ـ طبعاته.

٦ـ الدراسات المعاصرة وجهود الباحثين حوله.

الثالث: قيمته العلمية من خلال أقوال العلماء.

الفصل الثالث: مصادر النحو في كتاب (فتح الباري).

الفصل الرابع: منهج ابن حجر في عرض المسائل النحوية.

الباب الثاني: المسائل النحوية: دراسة وتقويم.

وأوردت فيه المسائل تبعاً لترتيب ألفية ابن مالك، وما ندَّ عن ذلك استأنست بمواضعه من (التسهيل) لابن مالك أيضاً.

الباب الثالث: جهود ابن حجر النحويَّة.

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: ابن حجر نحوياً.

١ـ عقليته النحوية.

٢ـ آراء تفرَّد بها.

٣ـ مصطلحاته النحوية.

٤ـ ابن حجر والعيني.

الفصل الثاني: موقفه من النحويين.

١ـ موقفه من البصريين.

٢ـ موقفه من الكوفيين.

٣ـ نحاة آخرون.

الفصل الثالث: موقف ابن حجر من الاستدلال.

١ـ الاستدلال بالقراءات.

٢ـ موقفه من الاستدلال بالحديث على القواعد النحوية.

٣ـ الاستدلال بالشواهد النثرية الأخرى.

٤ـ شواهد الشعر.

الفصل الرابع: النقد والتقويم.

١ـ تعدُّد آرائه في المسألة النحوية الواحدة.

٢ـ ملحوظات على اختياراته النحوية.

٣ـ تعامله مع المصادر.

٤ـ المنهج.

وختمت الرسالة بخاتمة بيَّنت فيها خلاصة البحث، وأهمَّ النتائج، وأعقبتها بالفهارس الفنية.

أمَّا المنهج الذي سرت عليه في البحث فكان مرتكزاً على الآتي:

ـ قمت بقراءة كتاب (فتح الباري) بدءاً بالمجلَّد الأوَّل وانتهاءً بالمجلَّد الثالث عشر، وجمعتُ كلَّ ما يمتُّ إلى النحو والصرف بصلة، وكانت مادَّة علمية ضخمة.

ـ صنَّفت البطاقات المجموعة في كلا العِلْمَين وفق الأبواب النحوية والصرفية بضمِّ النظير إلى نظيره.

ـ ولمَّا كانت المسائل النحوية ثرَّة غزيرة، فقد اقتصرتُ في هذه الدراسة على الجانب النحوي دون الصرفي، آملة أن أُكمل العمل به في دراسة مستقبلية ـ بإذن الله ـ.

ـ راعيت في المسائل المدروسة الآتي:

أ ـ أن تكون شاملة لمعظم أبواب النحو.

ب ـ أن تتضمَّن عدداً غير قليل من المسائل الخلافية؛ ليتَّضح منهج ابن حجر في التعامل مع مسائل الخلاف.

ج ـ أن تكون المسألة ممّا يتّضح فيها منهج ابن حجر من الاستدلال بمختلف ضروبه.

د ـ إفادتها في معرفة طريقة تعامل ابن حجر مع مصادره، وبيان منهجه في عرض المسألة النحوية.

وبناءً عليه، فما ذكرته من مسائل في هذه الدراسة فهو على سبيل التتبُّع لمواضعها في الكتاب، لا أنَّ الدراسة قائمة على معالجة المسائل بأكملها.

وقد آثرت أن تكون دراستي مبنية على الكتاب كلّه ـ على الرغم من طوله ـ وليست مقتصرة على بعض أجزاء ـ كما أشار بعض الأساتذة الأفاضل خلال مناقشة خطَّة البحث، إشفاقاً عليَّ من ضخامة الجهد ـ للأسباب الآتية:

١ـ أنَّ تتبُّع المسألة عند المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ يقتضي النظر في الكتاب جميعه، فقد يوردها مجملة في موضع، ومفصَّلة في موضع آخر، وقد يرجِّح ما ردَّه سابقاً، ولهذا كان النظر في الكتاب كلِّه أكثر موضوعية في تتبُّع المسألة وآراء ابن حجر، بخلاف ما لو اقتصرت الدراسة على بعض أجزائه، وترك باقيها، فقد يكون في المتروك ما يفيد ما في المأخوذ.

٢ـ تجنُّب التكرار في البحوث العلمية؛ لأنَّ المسائل المدروسة في مجلَّد أو مجلَّدين قد تكون بعينها أو يكون كثير منها وارداً في المجلَّد الثالث والرابع والخامس... وهكذا دواليك... وفي ذلك ضياع للوقت والجهد.

٣ـ أنَّ هذا النهج يعطي صورة واضحة شاملة لمنهج المؤلِّف ومصادره، وما يترتَّب على ذلك من دقَّة في تقويم العمل.

وقد أفدت من المادة المجموعة التي لم تكن محل دراسة وتقويم ضمن المسائل النحوية بتوظيفها في مواضع مختلفة من الرسالة.

ـ اتبعت في دراسة المسائل وتقويمها الخطوات الآتية:

أ ـ إيراد نصِّ الحديث ـ أو النصوص ـ مدار المسألة وفق رواية صحيح البخاري المطبوع مع (فتح الباري)، ثم الإحالة على موضع وروده في (فتح الباري)؛ تسهيلاً للرجوع إليه، إذ قد يكون بين الحديث وتعليق ابن حجر عليه صفحات عديدة تصل أحياناً إلى عشرين صفحة أو تزيد، وإذا ورد الحديث وتعليق ابن حجر عليه في الصفحة نفسها من الكتاب أكتفي بالإحالة على موضع واحد، بقول: «الحديث والتعليق في كذا».

ب ـ ذِكر تعليق ابن حجر عليه، وحرصت على إيراده بلفظه في كثير

من المواضع، وما جاء ملخَّصاً في بعض المسائل فهو إمَّا لطول التعليق، وإمَّا لنَظَرٍ بدا في الموضع ذاته.

ج ـ تحديد المسألة الواردة في النصِّ ـ أو النصوص ـ بعده مباشرة، بتلخيص أبرز العناصر التي تضمَّنها كلام ابن حجر.

د ـ تحرير المسألة نحوياً بذكر آراء النحويين فيها، والشواهد المؤيِّدة لها، وفي المسائل الخلافية أُورد الأقوال مجمَلَة، مع بيان القائلين بها، ثم أُفصِّل القول بعد ذلك بذكر الأدلَّة والترجيح.

هـ ـ استخلاص رأي ابن حجر في المسألة إمَّا بعد ذكر النصِّ مباشرة، وإمَّا بعد تحرير القول فيها، إذا كانت معالجة المسألة تقتضي ذلك، مع ملاحظة أنَّ عدداً غير قليل من المسائل جرى فيها ابن حجر على المطَّرد من أقوال النحويين.

و ـ توثيق الآراء من مؤلَّفات أصحابها، فإن لم أقف عليها في هذه المؤلَّفات أحلت على المصادر التي وردت نسبة الرأي فيها.

ز ـ تخريج الآيات، والقراءات، والأحاديث، والأمثال، والشواهد الشعرية، الواردة في نصِّ ابن حجر أو في تحرير المسألة.

ح ـ التعريف بالشخصيات ممّن لها صلة وطيدة بموضوع البحث تعريفاً موجزاً، وتركت التعريف بمن كان على خلاف ذلك كالشعراء، والأعلام الواردة في سياق أسانيد الأحاديث، وبيان طرقها؛ لكثرتها، وكذا الأعلام الواردة في سرد أسماء المصنَّفات كسنن البيهقي، والنسائي، ونحوهما، وأسماء الخلفاء والملوك، ونحو ذلك.

ط ـ رجعت في شرح السيرافي، والتذييل والتكميل، والجواهر والدرر إلى المخطوط والقسم المطبوع منها، والأوَّل يتّضح بذكر (أ) أو (ب).

ورجعت إلى صحيح البخاري طبعة استانبول، ودار الحديث، وإلى

المسند طبعة المكتب الإسلامي، وتحقيق الأرناؤوط، وإلى تفسير الطبري بتحقيق محمود شاكر، وطبعة دار الكتب العلمية، وإلى الأنواء طبعة العراق والهند، وإلى ديوان الفرزدق بتحقيق علي فاعور، وطبعة الصاوي، وقيَّدت الطبعة الثانية في كل مصدر من هذه المصادر عند ذكرها، وما جاء من المواضع خالياً من هذا القيد فالمعتمد فيه على الطبعة الأولى.

ورجعت إلى المذكر والمؤنث الجزء الأول بتحقيق الشيخ محمد عضيمة، والجزء الثاني بتحقيق طارق الجنابي.

ي ـ الاعتماد على الطبعة السلفية لكتاب (فتح الباري)؛ للأمور الآتية:

١ـ أنَّها أكثر طبعات (فتح الباري) انتشاراً وتداولاً.

٢ـ أنَّها نسخة مقابَلة مصحَّحة بنسخ خطِّية مع الطبعة الأميرية المطبوعة ببولاق مصر، إذ هي أصحُّ الطَبَعات.

٣ـ تميَّزت بترقيم الكتب والأبواب والأحاديث؛ ممَّا سهَّل تتبُّع الحديث في مواضعه المختلفة.

وبعد... فيطيب لي أن أتقدَّم بالشكر والتقدير إلى المربِّي الفاضل سعادة المشرف على البحث أ.د. محمد محمد سعيد؛ لما أَوْلاني من ثقة وتقدير واحترام وتشجيع وحسن عَون، فجزاه الله خير الجزاء، وجعل جهده في ميزان حسناته، ونفع الله به العلم وأهله.

والشكر والتقدير للأستاذين الفاضلين أ.د. عيَّاد بن عيد الثبيتي، وأ.د. محمد الزين زروق اللذين تفضَّلا بمناقشة الرسالة، وأفاداني الشيء الكثير بتوجيهاتهما القيمة، وآرائهما السديدة.

وخالص شكري، وعظيم امتناني للأستاذ المعطاء أ.د. تركي بن سهو العتيبي أستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، الذي أَفَدْتُ من فيض علمه، وسابغ فضله، وصادق حرصه

على نفع من يقصده من طلبة العلم، وقد أمدَّني بكثير مما تطلَّبه البحث من مصادر مخطوطة ومطبوعة، فله مني من الدعاء أصدقه، ومن الشكر أجزله إزاء ما بذل وقدَّم وأفاد.

والشكر والثناء إلى د. إبراهيم بن عبد الله اللاحم أستاذ الحديث المشارك بكلية الشريعة وأصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود بالقصيم، الذي لم يبخل عليَّ بوقت أو جهد، فقد تفضَّل بالإجابة عن عدد من الإشكالات المتّصلة بعلم الحديث، وزوَّدني بعدد غير قليل من المصادر الحديثية، فجزاه الله خيراً، وبارك له في علمه وعمله.

والشكر موصول لكلٍّ من أعانني في هذا البحث، سائلة المولى عزَّ وجل أن يجزل لهم المثوبة من عنده.

وختاماً أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله من العلم النافع الجاري أجره لصاحبه في حياته وبعد مماته، والحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات.

ناهد بنت عمر العتيق

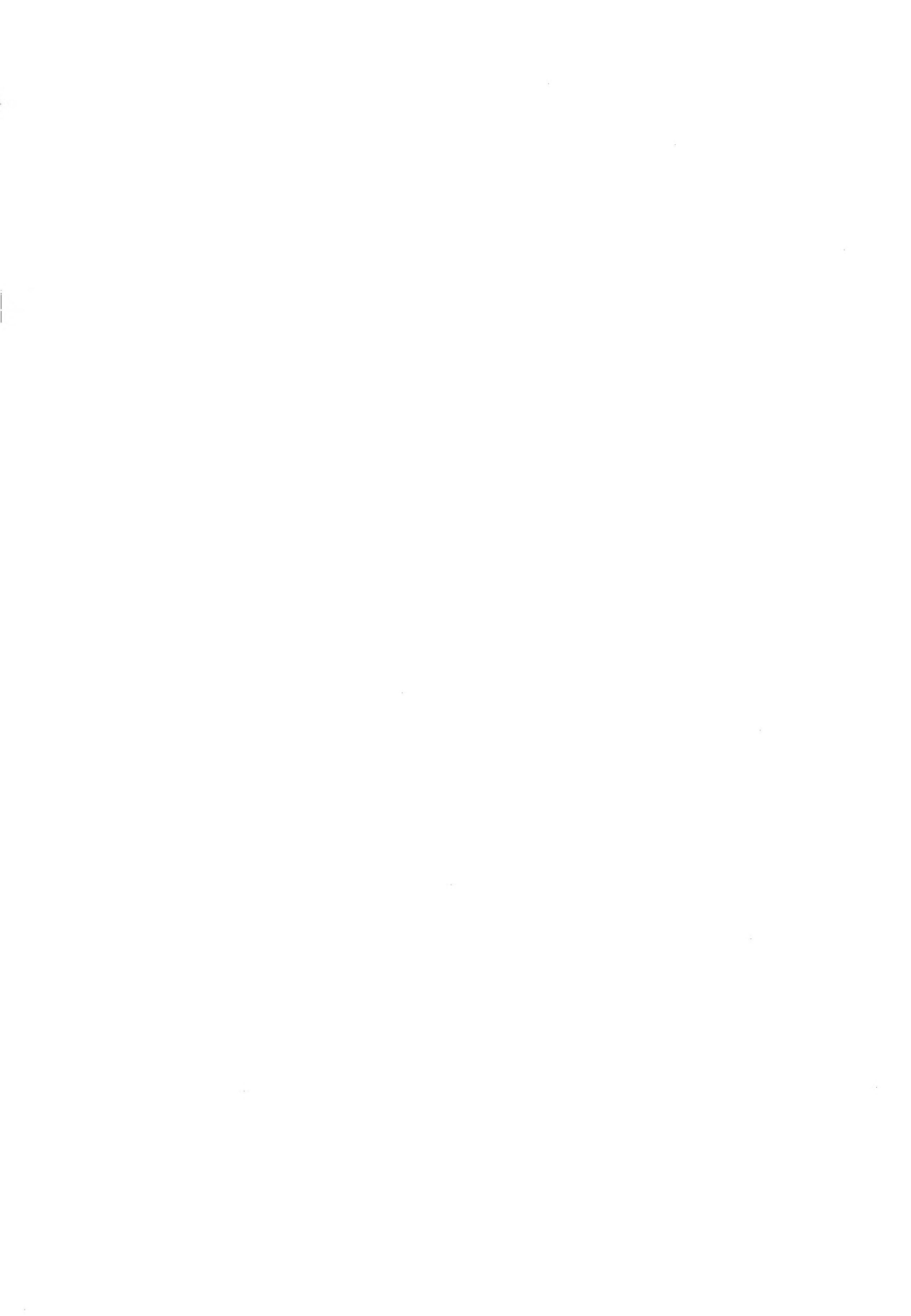
الدمام ٣١٤٢١ ص.ب ٦٥٧

Nahed 222 @ yahoo.com



التمهيد

موقف النحاة
من الاستشهاد بالحديث النبويّ



التمهيد

موقف النحاة
من الاستشهاد بالحديث النبويّ

من القضايا التي كثُر حولها النقاش قضيَّة الاحتجاج بالحديث النبويِّ على القواعد النحويَّة، إذ «كان من المنهج الحقِّ بالبداهة أن يتقدَّم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة، وقواعد الإعراب، إذ لا تعهدُ العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بياناً أبلغ من الكلام النبويِّ، ولا أَرْوع تأثيراً، ولا أَفْعل في النَّفْس، ولا أصحَّ لفظاً، ولا أَقْوم معنى»[(١)].

ونظرة في منهج النحاة تجاه هذا المصدر من مصادر السماع، يتبيَّن أنَّ هناك خلافاً كبيراً حول الاستدلال به على تقرير القواعد النحوية، فمع وجود الحديث النبويِّ في كتب المتقدِّمين وآرائهم بدءاً من أبي عمرو بن العلاء[(٢)]،

---

(١) في أصول النحو ٤٦.

(٢) أبو عمرو بن العلاء (...ـ ١٥٤هـ).

أبو عمرو زبان بن العلاء بن عمَّار المازني البصري، أحد القرَّاء السبعة، ومن العلماء باللغة والغريب.

انظر: طبقات النحويين ٣٥ـ ٤٠؛ الفهرست ٤٢؛ إشارة التعيين ١٢١؛ =

والخليل بن أحمد[1]، وسيبويه[2]- رحمهم الله - ومن جاء بعدهم - وإن لم يُصرَّح في كثير من الأحاديث بأنَّه حديث - تدرك قلَّة الاستشهاد بهذا النبع الثرِّ، وأنَّها كانت واضحة جليَّة، ومع ذلك لم تكن هذه الظاهرة مثَار تساؤلات أو مناقشات، حتى جاء ابن الضائع[3] - رحمه الله - حيث نسب إلى المتقدِّمين ترك الاستشهاد بالحديث، وتلمَّس علَّة لهذا الترك، وتبعه تلميذُه أبو حيان[4] - رحمه الله - على هذا النَّهج، مضيفاً علَّة أخرى، ولذا أنكر على ابن

= غاية النهاية ١/ ٢٨٨- ٢٩٢.

(١) الخليل بن أحمد (. . . - ١٧٠هـ).
الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم، أبو عبد الرحمن الفراهيدي، نحوي، لغوي، عروضي، أستاذ سيبويه، وأوَّل من اخترع علم العروض، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، من مصنَّفاته: كتاب (العين) ولم يكمله، (العروض)، (النقط والشكل).
انظر: أخبار النحويين ٥٤- ٥٦؛ طبقات النحويين ٤٧- ٥١؛ تاريخ العلماء النحويين ١٢٣- ١٣٤؛ إنباه الرواة ١/ ٣٧٦- ٣٨٢.

(٢) سيبويه (. . . - ١٨٠هـ).
عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، من أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، أخذ عن الخليل، ويونس، وعيسى بن عمر، وغيرهم، وكتاب سيبويه هو العمدة في العربية، وعُني به العلماء في المشرق والمغرب.
انظر: أخبار النحويين ٦٣- ٦٤؛ طبقات النحويين ٦٦- ٧٢؛ معجم الأدباء ١٦/ ١١٤- ١٢٧؛ إشارة التعيين ٢٤٢- ٢٤٥.

(٣) ابن الضائع (. . . - ٦٨٠هـ).
علي بن محمد بن علي بن يوسف، أبو الحسن، الكُتامي، الإشبيلي، من الأئمَّة في العربية، وعلم الكلام، لازم الشلوبين، وعبد الله العراقي الفاسي، وأخذ عنه علم الكلام، من تلاميذه: أبو حيَّان، له مصنَّفات منها: (تعليق على كتاب سيبويه)، (شرح على الجمل للزجاجي).
انظر: إشارة التعيين ٢٣٥؛ البلغة ١٥٩- ١٦٠؛ بغية الوعاة ٢/ ٢٠٤.

(٤) أبو حيان (٦٥٤- ٧٤٥هـ).
محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان الأندلسي الغرناطي، من العلماء =

مالك[1] كثرة استدلاله بالحديث النبوي على القواعد النحوية.

ومنذ ذلك الوقت أُثيرت هذه المسألة، وكُتبت حولها كتابات عدَّة ـ تختلف طولاً وقِصَراً، عرضاً أو استقلالاً ـ سواءً من المتأخِّرين أم من المعاصرين، تناولتْها من جوانب عدَّة، منها:

الردُّ على ما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيَّان، وتأييد موقف ابن مالك ـ رحمه الله ـ وهل يجوز الاستشهاد بالحديث على قواعد النحو؟ وهل استدلَّ المتقدِّمون به أو لا؟ وإذا ثبت استدلالهم مع قلَّته فما علَّة قلَّة هذا الاستشهاد؟ مع محاولة الاجتهاد في الوصول إلى تعليل لهذا الموقف، وغير ذلك من الجوانب التي عرض لها الدارسون لهذه المسألة.

= في النحو، واللغة، والتفسير، والقراءات....، أخذ عن أبي الحسن الأُبَّذي، وابن الضائع، وغيرهما، وأخذ عنه أكابر عصره كتقي الدين السُّبكي، والجمال الإسنوي.

من مصنَّفاته: (البحر المحيط) في التفسير، (التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل)، (ارتشاف الضرب من لسان العرب).

انظر: غاية النهاية ٢/ ٢٨٥ـ ٢٨٦؛ بغية الوعاة ١/ ٢٨٠ـ ٢٨٥؛ طبقات المفسرين ٢/ ٢٨٦ـ ٢٩١.

(١) ابن مالك (٦٠٠ـ ٦٧٢هـ).

محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، إمام في العربية، واللغة، والقراءات، له اهتمام بالحديث، وعناية به، قرأ العربية على ثابت بن حيَّان الكلاعي وغيره، وحضر مجلس أبي علي الشلوبين، من تلاميذه: ابنه بدر الدين، وابن أبي الفتح البعلي، وله مصنَّفات، منها: (التسهيل)، (الكافية الشافية)، و(شرحهما)، (شواهد التوضيح).

انظر: إشارة التعيين ٣٢٠ـ ٣٢١؛ الوافي بالوفيات ٣/ ٣٥٩ـ ٣٦٤؛ بغية الوعاة ١/ ١٣٠ـ ١٣٧.

ومن أبرز هذه الكتابات[١]:

- ما كتبه الدماميني[٢] في كتابه (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد)[٣].

- عقد السيوطي[٤] فصلاً في كتابه (الاقتراح) في كتاب (السماع) للاستشهاد بكلام الرسول ـ ﷺ ـ[٥].

- ما كتبه البغدادي[٦] في مقدِّمة كتابه (خزانة الأدب) عند ذكره الكلام

---

(١) رتبتها تاريخياً، واعتمدت في ترتيب المراجع المعاصرة على تاريخ الطبعة الأولى من الكتاب، وما قد يذكره المؤلف في مقدِّمة كتابه.

(٢) الدماميني (٧٦٣ـ ٨٢٨هـ).

محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر الدماميني، نحوي، أديب، وشارك في الفقه وغيره، تصدَّر مدَّة لإقراء النحو بالجامع الأزهر، من مصنَّفاته: (شرح التسهيل)، (تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب)، (شرح البخاري).

انظر: الضوء اللامع ٧/ ١٨٤ـ ١٨٧؛ بغية الوعاة ١/ ٦٦ـ ٦٧.

(٣) انظر: ٤/ ٢٤١ـ ٢٤٣.

(٤) السيوطي (...ـ ٩١١هـ).

عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، أبو الفضل، جلال الدين السيوطي، من الأئمة في الحديث، والتفسير، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع، أخذ عن كثير من علماء عصره، وزادت مصنَّفاته على خمسمائة مصنَّف، منها: (الإتقان في علوم القرآن)، (همع الهوامع)، (الاقتراح في أصول النحو وجدله).

انظر: الضوء اللامع ٤/ ٦٥ـ ٧٠؛ حسن المحاضرة ١/ ٣٣٥ـ ٣٤٤؛ شذرات الذهب ٨/ ٥١ـ ٥٥.

(٥) انظر: ١٥٧ـ ١٦١.

(٦) البغدادي (١٠٣٠ـ ١٠٩٣هـ).

عبد القادر بن عمر البغدادي، أديب، لغوي، فاضل، عارف بالآداب التركية والفارسية، حفظ كثيراً من دواوين العرب على اختلاف طبقاتهم، أخذ عن الشهاب الخفاجي وغيره.

من أشهر مصنَّفاته (خزانة الأدب) في شرح شواهد شرح الكافية للرضي. =

الذي يستشهد به في اللغة والنحو والصرف[١].

ـ ما ذكره ابن الطيب الفاسي[٢] في كتابه (شرح الاقتراح)[٣].

ـ ما أورده ابن سعيد التونسي[٤] في كتابه (زواهر الكواكب لبواهر المواكب)[٥].

ـ بحث بعنوان (الاستشهاد بالحديث في اللغة) للشيخ محمد الخضر حسين، قدَّمه إلى مجمع اللغة العربية[٦]، ونشره في كتابه (دراسات في العربية وتاريخها)[٧].

ـ ما ذكره الأستاذ طه الراوي في كتابه (نظرات في اللغة والنحو)[٨].

= انظر: خلاصة الأثر ٢/ ٤٥١ـ ٤٥٤؛ هدية العارفين ٥/ ٦٠٢؛ معجم المؤلِّفين ٥/ ٢٩٥.

(١) انظر: ١/ ٤ـ ٧.

(٢) ابن الطيب الفاسي (١١١٠ـ ١١٧٠هـ).

محمد بن الطيب بن محمد بن موسى الفاسي، محدِّث، لغوي، أديب، وهو شيخ الزبيدي صاحب تاج العروس، من مصنَّفاته: (شرح كفاية المتحفظ)؛ (فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح).

انظر: هدية العارفين ٦/ ٣٣١؛ الأعلام ٦/ ١٧٧ـ ١٧٨.

(٣) نقل عنه د. محمود حسني في بحثه (احتجاج النحويين بالحديث) ص ٤٤ـ ٤٥.

(٤) ابن سعيد التونسي (...ـ ١١٩٩هـ).

محمد بن علي بن سعيد الحَجَري التونسي، أديب، نحوي، من مصنَّفاته: (زواهر الكواكب) حاشية على شرح الأشموني على الألفية، (الفلك المشحون) وهو ديوانه.

انظر: الأعلام ٦/ ٢٩٦ـ ٢٩٧.

(٥) انظر: ٢/ ١٤٦ـ ١٥٠.

(٦) انظر: مجلة المجمع ٣/ ١٩٧ـ ٢١٠.

(٧) انظر: ١٦٦ـ ١٨٠.

(٨) انظر: ٢٠ـ ٢٣.

ـ أورد الأستاذ سعيد الأفغاني هذه القضية في كتابه (في أصول النحو) ضمن حديثه عمَّا يحتجُّ به، ومنه (الحديث الشريف)[1].

ـ ما ذكره د. محمد عيد في كتابه (الاستشهاد والاحتجاج باللغة)، ضمن موقف النحاة من مصادر الاستشهاد[2].

ـ خصَّص الأستاذ عبد الجبَّار عُلوان فصلاً كاملاً في كتابه (الشواهد والاستشهاد في النحو) للاستشهاد بالحديث الشريف[3].

ـ بَحْثٌ بعنوان (احتجاج النحويين بالحديث) للدكتور محمود حسني محمود، نشره في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني[4].

ـ (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف) د. خديجة الحديثي.

ـ (النحاة والحديث النبوي) د. حسن الشاعر.

ـ (الحديث النبوي في النحو العربي) د. محمود فجَّال.

ـ عقد د. محمد ضاري حمَّادي في كتابه (الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية) باباً كاملاً لحجِّية الحديث في أصول العربية[5].

ـ الاستشهاد بالحديث النبوي على المسائل النحوية، سليمان بن إبراهيم المطرودي، رسالة ماجستير تقدَّم بها الباحث إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٠٣هـ.

ـ (السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث) د. محمود فجَّال.

---

(١) انظر: ٤٦ـ ٥٨.

(٢) انظر: ١٠٧ـ ١١٤.

(٣) انظر: ٢٩٧ـ ٣٣٧.

(٤) انظر: العدد المزدوج ٣، ٤/ ٤٢ـ ٦١.

(٥) انظر: ٢٨١ـ ٤٥٢.

وقلَّ من درس شخصية نحوية إلاَّ وتعرَّض لهذه المسألة بصورة أو بأخرى من خلال معرفة موقف هذه الشخصية من أدلَّة السماع.

ولمَّا كان الموضوع قد بُحث بهذه السَّعة، فسأعرض له بشيء من الإيجاز، مع التركيز على رأي أبي حيَّان في هذه المسألة؛ للصِّلة الوثيقة بين هذا الموضوع، وموضوع الدراسة من جهة - إذ هو يدور حول كتاب من أعظم شروح الحديث النبويِّ -، ولأهميَّته في تحرير رأي ابن حجر في هذه القضية من جهة أخرى.

ويمكن تلخيص آراء النحاة في مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي في ثلاثة اتجاهات، هي على النحو الآتي:

الاتجاه الأول: المنع، وعلى رأسهم ابن الضائع، وأبو حيَّان، ووافقهما السيوطي، بل إن ابن الطيب حصر المانعين في هؤلاء فقال بعد ذكره من احتجَّ بالحديث: «لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلاَّ ما أبداه الشيخ أبو حيَّان في (شرح التسهيل)، وأبو الحسن بن الضائع في (شرح الجمل)، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي...»[1].

الاتجاه الثاني: الجواز، وممَّن ذهب إليه ابن خروف[2]، وابن مالك،

---

(١) شرح كفاية المتحفِّظ ٩٦، وفي مذهب السيوطي تفصيل. انظر: الحديث النبوي في النحو العربي ١٣٣ـ ١٣٤؛ موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٢٦ـ ٢٩؛ النحاة والحديث النبوي ١٢٥ـ ١٢٦.

(٢) ابن خروف (...ـ ٦٠٩هـ).
علي بن محمد بن علي، أبو الحسن بن خروف الأندلسي، إمام في النحو واللغة، أخذ النحو عن ابن طاهر، وابن ملكون، من مصنَّفاته: (شرح كتاب سيبويه)، (شرح الجمل للزجاجي).
انظر: معجم الأدباء ١٥/ ٧٥ـ ٧٦؛ إشارة التعيين ٢٢٨؛ بغية الوعاة ٢/ ٢٠٣.

وابن هشام[1]، والدماميني . . . وغيرهم[2].

الاتجاه الثالث: التوسُّط بين المنع والجواز، وممَّن اعتمده الشاطبي[3].

وتتلخَّص حجج المانعين في أمرين:

الأول: تجويز الرواية بالمعنى[4]، فالقصَّة الواحدة في زمنه ـ ﷺ ـ تَرِدُ بألفاظ متعدِّدة، نحو ما جاء في الحديث: «زَوَّجْتُكَها بما معك من القرآن»، «مَلَّكْتُكَهَا بما معك»، «خُذْها بما معك» وغيرها[5].

ومن هنا يُعلم أنّ الرسول ـ ﷺ ـ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا يُجزم بأنَّه قال بعضها؛ لاحتمال أنَّه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ، فأتى الرواة

---

(١) ابن هشام (٧٠٨ـ ٧٦١هـ).
عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، أبو محمد، جمال الدين الأنصاري، نحويٌّ، مشهور، أخذ عن الشهاب بن المرحِّل، وابن السراج، وغيرهما، كان كثير المخالفة لأبي حيَّان، من مصنَّفاته: (مغني اللبيب)، (التوضيح على الألفية)، (شرح شذور الذهب).
انظر: الدرر الكامنة ٢/ ٤١٥ـ ٤١٧؛ بغية الوعاة ٢/ ٦٨ـ ٦٩.

(٢) انظر في ذلك: شرح كفاية المتحفِّظ ٩٦، ٩٨..

(٣) انظر: المقاصد الشافية ١/ ٤٠٢ـ ٤٠٤.
الشاطبي (. . .ـ ٧٩٠هـ).
إبراهيم بن موسى بن محمد، أبو إسحاق، اللخمي، الغرناطي، الشاطبي، محدِّث، فقيه، أصولي، لغوي، من أئمَّة المالكية، أخذ عن ابن لبّ، وابن الفخار.
من مصنَّفاته: (الموافقات في أصول الفقه)، (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية).
انظر: برنامج المُجاري ١١٦ـ ١٢٢؛ نيل الابتهاج ٤٨ـ ٥٢؛ معجم المؤلِّفين ١/ ١١٨.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن الضائع ٢٧٤ب.

(٥) انظر ما ذكره ابن حجر من روايات هذا الحديث في: فتح الباري ٩/ ١١٦ـ ١١٧.

بلفظٍ مُرادفٍ للفظه؛ لأنَّ المقصود هو المعنى، ولا سيَّما مع تقادُم السَّماع، وعدم الضبط بالكتابة، والاتِّكال على الحفظ، والضَّابط مَنْ ضَبَط المعنى، وأمَّا ضَبْط اللفظ فبعيدٌ جدًّا، وبخاصَّة في الأحاديث الطوال.

الثاني: وقوع اللحن كثيراً في الأحاديث المرويَّة؛ لأنَّ كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو[١].

وفي الحجَّة الأولى يقول ابن الضائع: «... قد تبيَّن في أصول الفقه أنَّه يجوز نقل الحديث بالمعنى، وعليه حُذَّاق العلماء، وهذا هو السبب عندي في ترك الأئمَّة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة[٢] بالحديث، واعتمدوا في ذلك القرآن، وصريح النقل عن العرب، فلولا تصريحُ العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأَوْلى في إثبات فصيح اللغة حديث النبي ـ ﷺ ـ؛ لأنَّه من المقطوع به أنَّه أفصح العرب»[٣].

وقد تابع أبو حيَّان شيخه ابن الضائع في الاعتماد على هذه الحجَّة، مع إضافة الحجَّة الثانية، يقول في تعقُّبه ابن مالك: «قد لَهَجَ هذا المصنِّف في تصانيفه بالاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلِّية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدِّمين والمتأخِّرين سلك هذه الطريقة غيره، على أنَّ الواضعين الأوَّلين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر[٤]، والخليل،

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٦٨ب ـ ١٦٩أ.

(٢) المراد: علم العربية إفراداً وتركيباً. أفاده د. محمود فجَّال. انظر: الإصباح في شرح الاقتراح ٨٦.

(٣) شرح الجمل ٢٧٤ب.

(٤) عيسى بن عمر (... ـ ١٤٩هـ).
عيسى بن عمر الثقفي البصري، من مقدَّمي نحويي البصرة، أخذ النحو عن عبد الله بن أبي إسحاق، وأخذ عنه الخليل بن أحمد، له اختيار في القراءات =

وسيبويه، من أئمَّة البصريين، وكمعاذ[1] والكسائي[2]، والفراء[3]، وعلي بن المبارك الأحمر[4]، ....

= على قياس العربية، وألَّف كتابين في النحو هما: (الإكمال)، (الجامع).
انظر: أخبار النحويين ٤٩ـ ٥٠؛ طبقات النحويين ٤٠ـ ٤٥؛ تاريخ العلماء النحويين ١٣٥ـ ١٣٧؛ غاية النهاية ١/ ٦١٣.

(١) معاذ (. . .ـ ١٨٧هـ).
أبو مسلم معاذ بن مسلم الهرَّاء، النحوي الكوفي، سُمِّي بالهرَّاء؛ لأنه كان يبيع الثياب الهرويَّة، قرأ عليه الكسائي، ولم يعرف له شيء من التصانيف.
انظر: الفهرست ٩٦ـ ٩٧؛ إنباه الرواة ٣/ ٢٨٨ـ ٢٩٥؛ وفيات الأعيان ٥/ ٢١٨ـ ٢٢١.

(٢) الكسائي (. . .ـ ١٨٩هـ).
علي بن حمزة، أبو الحسن الكسائي، من أئمَّة الكوفيين، وأحد القرَّاء السبعة، أخذ النحو عن الخليل بن أحمد، والرؤاسي، وغيرهما، وأخذ القراءات عن حمزة، وممَّن أخذ عنه: ميمون بن حفص، والفراء.
من مصنَّفاته: (معاني القرآن)، (مختصر النحو)، (ما تلحن فيه العامَّة).
انظر: مراتب النحويين ١٢٠ـ ١٢١؛ طبقات النحويين ١٢٧ـ ١٣٠؛ إنباه الرواة ٢/ ٢٥٦ـ ٢٧٤؛ غاية النهاية ١/ ٥٣٥.

(٣) الفراء (. . .ـ ٢٠٧هـ).
يحيى بن زياد بن عبد الله، أبو زكريا الفراء، إمام الكوفيين، ومن أوسعهم علماً، أخذ عن الكسائي، وأبي ثروان وغيرهما.
من أشهر كتبه: (معاني القرآن)، وله أيضاً: (المقصور والممدود)، (المذكَّر والمؤنَّث).
انظر: مراتب النحويين ١٣٩ـ ١٤١؛ طبقات النحويين ١٣١ـ ١٣٣؛ إنباه الرواة ٤/ ٧ـ ٢٣؛ طبقات المفسرين ٢/ ٣٦٦ـ ٣٦٧.

(٤) علي بن المبارك الأحمر (. . .ـ ١٩٤هـ).
صاحب الكسائي، وممن اشتهر بالتقدم في النحو، واتساع الحفظ، قال عنه ثعلب: «كان الأحمر يحفظ أربعين ألف شاهد في النحو» وهو مؤدِّب الأمين. =

وهشام الضرير[1] من أئمَّة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخِّرون من الفريقين، وغيرُهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد، وأهل الأندلس»[2].

ثمَّ ذكر ما جرى له من كلام مع بعض المتأخِّرين الأذكياء بأنَّ ترك العلماء ذلك راجع إلى عدم وثوقهم بأنَّه لفظ الرسول ـ ﷺ ـ وإلاَّ لجرى الحديث مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكُلِّية، وعدم وثوقهم راجع إلى العلَّتين المذكورتين[3].

ولهذا الرأي الذي تبنَّاه أبو حيَّان شدَّد في مناقشته لابن مالك لمَّا أكثر من الاستدلال بالحديث، فقال: «والمصنِّف ـ رحمه الله ـ قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر، متعقِّباً بزعمه على النحويين، وما أَمْعَنَ النظَر في ذلك، ولا صَحِب مَنْ له التمييز في هذا الفنِّ»[4] ـ كذا قال رحمه الله ـ.

ومن أمثلة إنكار أبي حيَّان استشهاد ابن مالك بالحديث ما يأتي:

١ـ في لحاق نون الوقاية أفعل التفضيل، قال: «وقال ابن مالك: وقد تلحق أفعلَ التفضيل نونُ الوقاية، واستدلَّ لما[5] رُوي في الحديث «غيرُ

= انظر: مراتب النحويين ١٤٢؛ طبقات النحويين ١٣٤؛ تاريخ العلماء النحويين ١٨٧؛ بغية الوعاة ٢/ ١٥٨ـ ١٥٩.

(١) هشام الضرير (....ـ ٢٠٩هـ).
هشام بن معاوية الضرير، أبو عبد الله، النحوي، الكوفي، صاحب الكسائي، من مصنَّفاته: (حدود الحروف)، (الأفعال واختلاف معانيها).
انظر: الفهرست ١٠٤؛ تاريخ العلماء النحويين ١٨٦؛ إنباه الرواة ٣/ ٣٦٤؛ إشارة التعيين ٣٧١.

(٢) التذييل والتكميل ٥/ ١٦٨ب.

(٣) المصدر السابق ٥/ ١٦٨ب.

(٤) المصدر السابق ٥/ ١٦٩أ.

(٥) كذا في الارتشاف المطبوع، والأنسب (بما).

الدجَّال أَخْوَفُني عليكُم» على عادته في إثبات القواعد الكُلِّية بما رُوي في الحديث»[1].

٢ـ في مجيء (قطُّ) دون نفي، قال: «وقال ابن مالك: رُبَّما استعمل (قطُّ) دون نفي لفظاً ومعنى، أو لفظاً لا معنى، واستدلَّ على ذلك بما ورد في الحديث على عادته»[2].

٣ـ وفي مجيء (بين) ظرف زمان، قال: «وزعم ابن مالك أنَّ (بين) قد تكون ظرف زمان، واستدلَّ على ذلك بلفظ جاء في الأثر على عادته في إثبات القواعد النحوية بما رُوي من ذلك»[3].

أمَّا ما ذهب إليه الشاطبي من التوسُّط بين المنع والجواز، فقد ذكر فيه أنَّ الحديث في النقل ينقسم قسمين:

الأول: ما عُرف أنَّ المعتنَى به فيه نَقْل معانيه لا نَقْل ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان.

الثاني: ما عُرف أنَّ المعتنَى به فيه نقلُ ألفاظه لمقصود خاصٍّ بها، وهذا القسم يصحُّ الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي، ومن هذا القسم الأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول الله ـ ﷺ ـ، ككتابه إلى همدان، ووائل بن حجر، وغيرهما[4].

---

(١) ارتشاف الضرب ١/ ٤٧٢. وانظر: المسألة رقم (١١) ص ٢٧٧.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٢٤٧. وانظر: المسألة رقم (٦٤) ص ٥٤٠.

(٣) المصدر السابق ٢/ ٢٥٩.
والأثر الذي أشار إليه هو ما جاء في ساعة الجمعة: «هي ما بين خروج الإمام وانقضاء الصلاة» وقد ورد في صحيح مسلم (كتاب الجمعة ـ باب في الساعة التي في يوم الجمعة) ٢/ ٥٨٤، ولفظه: «هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تُقضى الصلاة».
وانظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٣٢.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ١/ ٤٠٢ـ ٤٠٣.

قال الشاطبي: «وابن مالك ـ رحمه الله ـ لم يُفصِّل هذا التفصيل الضروري الذي لا بُدَّ منه، فبنى الأحكام على الحديث مطلقاً، ولا أعرف له فيه من النحاة سلفاً إلاّ ابن خروف... وكأنَّ ابن مالك بنى ـ والله أعلم ـ على القول بمنع نقل الحديث بالمعنى مطلقاً، وهو قول ضعيف... فالحقُّ أنَّ ابن مالك في هذه القاعدة غير مصيب»[(١)].

أمَّا مذهب المجيزين، فقد انتصر له عدد من العلماء[(٢)]، ويمكن أن أُلخِّص ما أجاب به هؤلاء فيما يأتي:

١ـ الردُّ على دعوى أنَّ المتقدِّمين لم يستدلُّوا بالحديث.

٢ـ وكذا نحاة الأقاليم.

٣ـ الردُّ على تعليل ترك الاستشهاد بأنَّه مَرْويٌّ بالمعنى.

٤ـ الردُّ على تعليل ترك الاستشهاد بوقوع اللحن فيه؛ لدخول الأعاجم في روايته.

أمَّا الإجابة عن الأوَّل فدعوى أنَّ النحاة المتقدِّمين لم يستدلُّوا بالحديث مُخالفٌ لواقع مؤلَّفاتهم وآرائهم، إذ ثبت أنَّ النحاة المتقدِّمين ـ إلى ما قبل السهيلي[(٣)] ـ قد احتجُّوا في مؤلَّفاتهم ـ إن كان لهم مؤلَّفات ـ أو فيما نقله

---

(١) المصدر السابق ١/ ٤٠٤ـ ٤٠٥.

(٢) بلغ ما أجاب به ابن سعيد التونسي على رأي أبي حيان اثنين وعشرين وجهاً.
انظر: زواهر الكواكب ٢/ ١٤٦ـ ١٥٠، وانظر: النحاة والحديث النبوي ٥٣ـ ٥٥.

(٣) السهيلي (... ـ ٥٨١هـ).
عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، أبو القاسم السهيلي، من أئمَّة النحو واللغة، والقراءات، والتفسير، والحديث، حافظ للتاريخ والأنساب.. أخذ عن أبي طاهر، وابن الطراوة، وأخذ عنه الرُّنْدي، وأبو الحسن الغافقي وغيرهما، من مصنَّفاته: (نتائج الفكر)، (الروض الأُنف).
انظر: إشارة التعيين ١٨٢ـ ١٨٤؛ غاية النهاية ١/ ٣٧١؛ طبقات المفسِّرين ١/ ٢٦٦.

عنهم تلاميذهم من آراء، احتجُّوا بالحديث النبوي في مسائل النحو والصرف، على اختلاف بين هذه المواضع من حيث القلَّة والكثرة، بل إنَّ أكثرهم يحتجُّون بما رُوي في الحديث من أقوال الصحابة، وآل البيت، والتابعين، وأعطوا هذا المرويَّ حكم الحديث النبوي في صحَّة الاحتجاج به[١].

أمَّا ما ذكره أبو حيَّان من أنَّ المتأخِّرين من نحاة الأقاليم تابعوا المتقدِّمين في عدم الاحتجاج بالحديث فمردود بأنَّ كتب النحاة من أندلسيين وغيرهم مملوءة بالاستشهاد بالحديث[٢].

وأمَّا القول بأنَّ ترك المتقدِّمين الاستشهاد ـ على التسليم به ـ راجعٌ إلى أنَّه مَرْويٌّ بالمعنى، فقد أُجيب عنه بأمور، منها:

١ ـ أنَّ كثيراً من السَّلف وأهل التحرِّي في الحديث ذهبوا إلى أنَّه لا تجوز الرواية بالمعنى، بل يجب تأدية اللفظ بعينه من غير تقديم ولا تأخير، ولا زيادة، ولا حذف[٣]، ومن أجازه من العلماء اشترط أن يكون الراوي «عالماً بلغات العرب، ووجوه خطابها، بصيراً بالمعاني والفقه، عالماً بما يُحيل المعنى، وما لا يُحيلهُ، فإنَّه إذا كان بهذه الصفة جاز له نقل اللفظ، فإنَّه يحترزُ بالفهم عن تغيير المعاني، وإزالة أحكامها، ومن لم يكن بهذه الصفة كان أداء اللفظ له لازماً، والعدول عن هيئة ما يسمعه عليه محظوراً»[٤].

ومع إجازتهم ذلك فالأَوْلَى والمستحبُّ للراوي إيراد الأحاديث بالألفاظ

---

(١) انظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي ١٧٩، وراجع ما كتبه د. محمود حسني في بحث (احتجاج النحويين بالحديث).

(٢) انظر: شرح كفاية المتحفِّظ ٩٨.

(٣) انظر: المحدِّث الفاصل ٥٢٩ـ ٥٣٠؛ الكفاية ١٩٨؛ الإلماع ١٧٨.

(٤) المحدث الفاصل ٥٣٠. وانظر: الإلماع ١٧٤؛ فتح المغيث ٣/١٣٨.

نفسها ما استُطيع ذلك[1].

٢ـ أنَّ جواز الرواية بالمعنى، إنَّما هو فيما لم يدوَّن في الكتب، أمَّا ما دوِّن في الكتب فلا يجوز التصرُّف فيه بوجه، يقول ابن الصلاح[2]: «ثمَّ إنَّ هذا الخلاف لا نراه جارياً، ولا أجراه الناس ـ فيما نعلم ـ فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يُغيِّر لفظ شيء من كتاب مصنّف، ويثبت بدله فيه لفظاً آخر بمعناه، فإنَّ الرواية بالمعنى رَخَّص فيها مَنْ رخَّص لما كان عليهم في ضبط الألفاظ، والجمود عليها من الحرج والنَّصب، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب، ولأنَّه إن مَلَك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره»[3].

وقد وقع تدوين الأحاديث في الصدر الأوَّل قبل فساد اللغة[4]، وإذا

---

(١) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/١٦؛ الإلماع ١٧٩.

(٢) ابن الصلاح (٥٧٧ـ ٦٤٣هـ).
عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى، أبو عمرو، تقي الدين الشَّهْرَزورِي، المعروف بابن الصلاح، الإمام الحافظ، صاحب كتاب (علوم الحديث).
انظر: وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٣ـ ٢٤٥؛ تذكرة الحفَّاظ ٤/ ١٤٣٠ـ ١٤٣١؛ طبقات الشافعية الكبرى ٥/ ١٣٧ـ ١٣٨.

(٣) علوم الحديث ١٩١. وانظر: تعليق الفرائد ٤/ ٢٤٢ـ ٢٤٣؛ دراسات في العربية ١٧١.

(٤) هذا ما ذكره الدماميني نقلاً عن شيخه ابن خلدون، وذهب ابن علاَّن (شارح الاقتراح) إلى أنّ تدوين الأحاديث وقع بعد فساد اللغة، فلم يحصل التدوين إلاَّ في عصر التابعين، ووقع يومئذ الاختلاط في اللغة.. وقد ناقش الشيخ محمد الخضر حسين ـ رحمه الله ـ هاتين المقولتين من خلال حديثه عن تاريخ تدوين الحديث، وخلص إلى أنَّ التدوين وقع بعد أن دخل الفساد في اللغة؛ إلا أنَّ من المدوِّنين من يُحتجُّ بأقواله؛ لأنَّه نشأ في بيئة عربية، كالزهري، ومالك بن أنس، ومنهم من نشأ في بيئة غير عربية أو عربية انتشر فيها الفساد، وصارت العربية الفصحى فيها تُدرك بالتعلُّم. =

كان قد وقع في الأحاديث المدوَّنة نقل بالمعنى، فإنَّما هو تصرُّفٌ ممن يصحُّ الاحتجاج بأقوالهم[1].

٣ـ أنَّ اليقين في مثل تلك الأحكام ليس بمطلوب، بل يكفي غلبة الظنِّ فيها، بل في الأحكام الشرعية، ويغلب على الظنِّ أنَّ الأحاديث لم تبدَّل؛ لأنَّ الأصل عدم التبديل، ولا سيَّما مع التشديد في ضبط الألفاظ، والتحرِّي في النقل[2].

٤ـ أنَّ الرواة وإن جوَّزوا النقل بالمعنى، فليس معنى ذلك أنَّه ما من حديث وارد عن النبي ـ ﷺ ـ إلا وهو محتمل أن يكون ليس مرويًّا باللفظ، وقد ذكروا أنَّ مَنْ يروي بالمعنى يقول: أو كما قال ونحوه.. فطَرْد الرواية بالمعنى في جميع الأحاديث حتى ينتفي الظنُّ القويُّ باطل[3].

أمَّا حجَّة المانعين بوقوع اللحن في كثير من الأحاديث، فممَّا أجيب عنه ما يلي:

١ـ أنَّ كثيراً ممَّا يُرى أنَّه لحن، قد ظهر له وجه صحيح من وجوه

= وذكر أنَّه يستفاد من حقائق التاريخ «أنَّ قسماً كبيراً من الأحاديث دوَّنه رجال يحتجُّ بأقوالهم في العربية، وأنَّ كثيراً من الرواة كانوا يكتبون الأحاديث عند سماعها، وذلك ممَّا يساعد على روايتها بألفاظها، فيُضاف هذا وذاك إلى ما وقع من التشديد في رواية الحديث بالمعنى، وما عُرف من احتياط أئمَّة الحديث وتحرِّيهم في الرواية، فيحصل الظنُّ الكافي لرجحان أن تكون الأحاديث المدوَّنة في الصدر الأوَّل مرويَّة بألفاظها ممَّن يحتجُّ بكلامه».

انظر: تعليق الفرائد ٤/٢٤٣؛ دراسات في العربية ١٧١ـ ١٧٥.

(١) انظر: خزانة الأدب ١/٧.

(٢) انظر: تعليق الفرائد ٤/٢٤١؛ دراسات في العربية ١٧١؛ النحاة والحديث النبوي ٥٢.

(٣) انظر: زواهر الكواكب ٢/١٤٧.

الاستعمال العربي، ومن هذا القبيل ما ذكره ابن مالك في كتابه (شواهد التوضيح) من أوجه للأحاديث التي أشكل إعرابها، حيث تبيَّن أنَّها من قبيل العربي الفصيح.

٢ـ أنَّ وجود بعض الألفاظ غير الموافقة للقواعد النحويَّة لا يقتضي ترك الاحتجاج بالأحاديث جملة، وإنَّما يُحمل ما ورد من ذلك على قلَّة ضَبْط أحد الرواة في هذه الألفاظ خاصَّة.

وما قد يقع في رواية بعض الأحاديث من غلط أو تصحيف يقع مثله في الشعر، ولم يقل أحد بأنَّه غير حجَّة(١).

مع ملاحظة أنَّ ما في روايات الحديث من الضبط والدقَّة والتحرِّي لا يتحلَّى ببعضه كلّ ما يحتجُّ به النُّحاة واللغويون من كلام العرب، حتى قال الأعمش(٢): «كان هذا العلم عند أقوام، كان أحدهم لأَنْ يخرَّ من السَّماء أحبّ إليه مِن أنْ يزيد فيه واواً أو ألفاً أو دالاً»(٣).

وبعد هذا العرض لمسألة الاحتجاج بالحديث أختم بما ذهب إليه الشيخ محمد الخضر حسين ـ رحمه الله ـ في هذا الموضوع، وقد خلص فيه إلى الآتي:

---

(١) انظر: دراسات في العربية ١٧٥ـ ١٧٦.

(٢) الأعمش (٦١ـ ١٤٨هـ).

سليمان بن مهران، أبو محمد الأسدي الكاهلي، حافظ ثقة، محدِّث أهل الكوفة في زمانه، روى عن ابن أبي أوفى، وعكرمة، وغيرهما، وروى عنه شعبة، ووكيع، وخلق كثير.

انظر: تذكرة الحفاظ ١/ ١٥٤؛ غاية النهاية ١/ ٣١٥ـ ٣١٦؛ تهذيب التهذيب ٤/ ٢٢٢ـ ٢٢٦.

(٣) الكفاية ١٧٨، وانظر: في أصول النحو ٥٢.

من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة، وهو ستة أنواع:

الأول: ما يرُوى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام كقوله: «حَمي الوَطِيسُ»[1]، وقوله: «ماتَ حَتْفَ أنفه»[2] وقوله: «الظلمُ ظلماتٌ يومَ القيامةِ»[3]، ونحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله: «مَأْزورَاتٍ غيرَ مَأْجُوراتٍ»[4]، وقوله: «إنَّ الله لا يملّ حتى تملُّوا»[5].

---

(١) صحيح مسلم (كتاب الجهاد والسير ـ باب في غزوة حنين) ٣/ ١٣٩٩؛ مسند أحمد ١/ ٢٠٧.

(٢) لم أقف عليه فيما رجعت إليه من مصادر حديثية، وقد ورد على أنّه مَثَل من أمثال العرب.
انظر: مجمع الأمثال ٢/ ٢٦٦؛ المستقصى ٢/ ٣٣٨.

(٣) صحيح البخاري (كتاب المظالم ـ باب الظلم ظلمات يوم القيامة) ٣/ ٩٩؛ سنن الترمذي (كتاب البرّ والصلة ـ باب ما جاء في الظلم) ٤/ ٣٧٧.

(٤) سنن ابن ماجه (كتاب الجنائز ـ باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز) ١/ ٥٠٣؛ سنن البيهقي (كتاب الجنائز ـ باب ما ورد في نهي النساء عن اتّباع الجنائز) ٤/ ٧٧.

(٥) صحيح البخاري (كتاب الإيمان ـ باب أحبُّ الدين إلى الله أدومه) ١/ ١٦، (كتاب التهجُّد ـ باب ما يكره من التشديد في العبادة) ٢/ ٤٨، (كتاب الصوم ـ باب صوم شعبان) ٢/ ٢٤٤، (كتاب اللباس ـ باب الجلوس على الحُصُر ونحوه) ٧/ ٥٠؛ صحيح مسلم (كتاب صلاة المسافرين ـ باب فضيلة العمل الدائم. . .) ١/ ٥٤٠، و(باب أمر من نعس في صلاته. . . بأن يرقد أو يقعد حتى يذهب عنه ذلك) ١/ ٥٤٢، (كتاب الصيام ـ باب صيام النبي ـ ﷺ ـ في غير رمضان) ٢/ ٨١١؛ سنن أبي داود (كتاب الصلاة ـ باب ما يؤمر به من القصد في الصلاة) ٢/ ٤٨؛ سنن النسائي (كتاب القِبلة ـ المصلِّي يكون بينه وبين الإمام سترة) ٢/ ٦٨، و(كتاب قيام الليل وتطوُّع النهار ـ باب إحياء الليل) ٣/ ٢١٨، و(كتاب الإيمان ـ أحبُّ الدين =

الثاني: ما يُروى من الأقوال التي كان يُتعبَّد بها، أو أمر بالتعبُّد بها، كألفاظ القنوت، والتحيَّات، وكثير من الأذكار، والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصَّة.

الثالث: ما يُروى شاهداً على أنَّه كان يخاطب كلَّ قوم من العرب بلغتهم، وممَّا هو ظاهر أنَّ الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه.

الرابع: الأحاديث التي وردت من طرق متعدِّدة، واتَّحدت ألفاظها، فإنَّ اتِّحاد الألفاظ مع تعدُّد الطرق دليل على أنَّ الرواة لم يتصرَّفوا في ألفاظها، والمراد أن تتعدَّد طرقها إلى النبي - ﷺ - أو إلى الصحابة أو التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً.

الخامس: الأحاديث التي دوَّنها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك بن أنس[1]، وعبد الملك بن جريج[2]، والإمام

= إلى الله عزَّ وجل) ٧/١٢٣؛ سنن ابن ماجه (كتاب الزهد - باب المداومة على العمل) ٢/١٤١٦؛ الموطأ (كتاب صلاة الليل - باب ما جاء في صلاة الليل) ١/ ١١٨.

ولفظ الحديث في بعض هذه المصادر: «فإنَّ الله...»، «فوالله لا يمل الله...»، «فإنَّ الله لن يملّ...».

(١) مالك بن أنس (... - ١٧٩هـ).

مالك بن أنس بن أبي عامر بن عمرو، أبو عبد الله المدني، الفقيه، إمام دار الهجرة، روى عن عامر بن عبد الله بن الزبير، ونافع مولى ابن عمر وغيرهما، وروى عنه الزهري، والأوزاعي، والثوري.

انظر: حلية الأولياء ٦/ ٣١٦- ٣٥٥؛ وفيات الأعيان ٤/ ١٣٥- ١٣٩؛ تهذيب التهذيب ١٠/ ٥- ٩.

(٢) عبد الملك بن جريج (٨٠ - ١٥٠ هـ).

عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الرومي، الأموي ولاء، الفقيه، حدَّث =

الشافعي[1].

السادس: ما عُرف من حال رواته أنَّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل: ابن سيرين[2]، والقاسم بن محمد[3]، ....

= عن عطاء بن أبي رباح، وميمون بن مهران، وروى عنه السفيانان، وابن علية وآخرون.

انظر: وفيات الأعيان ٣/ ١٦٣ـ ١٦٤؛ تذكرة الحفاظ ١/ ١٦٩ـ ١٧١؛ تهذيب التهذيب ٦/ ٤٠٢ـ ٤٠٦.

(١) الشافعي (١٥٠ ـ ٢٠٤ هـ).

محمد بن إدريس بن العبَّاس بن عثمان بن شافع، القرشي، المطلبي، أبو عبد الله، الشافعي، برع في الشعر، واللغة، وأيام العرب، ثم أقبل على الفقه والحديث فكان إماماً حافظاً، ولغته حجَّة في اللغة.

انظر: تذكرة الحفاظ ١/ ٣٦١ـ ٣٦٣؛ طبقات الشافعية الكبرى ١/ ١٠٠ـ ١٠٥؛ تهذيب التهذيب ٩/ ٢٥ـ ٣١.

(٢) ابن سيرين (٣٣ ـ ١١٠ هـ).

محمد بن سيرين، الأنصاري بالولاء، أبو بكر بن أبي عمرة البصري، تابعي، فقيه، علاَّمة في التعبير، مشهور بالورع، روى عن مولاه أنس بن مالك، وزيد بن ثابت، وروى عنه الشعبي، والأوزاعي، وآخرون.

انظر: حلية الأولياء ٢/ ٢٦٣ـ ٢٨٢؛ وفيات الأعيان ٤/ ١٨١ـ ١٨٣؛ تذكرة الحفاظ ١/٧٧؛ تهذيب التهذيب ٩/ ٢١٤ـ ٢١٧.

(٣) القاسم بن محمد (. . .ـ ١٠٧هـ).

القاسم بن محمد بن أبي بكر الصدِّيق، أبو عبد الرحمن القرشي، من سادات التابعين. علماً وأدباً وفقهاً، روى عن أبيه، وعمته، والعبادلة. . . وروى عنه الزهري، والشعبي، وابن المنكدر. . .

انظر: حلية الأولياء ٢/ ١٨٣ـ ١٨٧؛ تذكرة الحفاظ ١/ ٩٦ـ ٩٧؛ تهذيب التهذيب ٨/ ٣٣٣ـ ٣٣٥.

ورجاء بن حيوة[1]، وعلي بن المديني[2].

ثم ذكر ـ رحمه الله ـ أنَّ من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به، وهي الأحاديث التي لم تدوَّن في الصدر الأوَّل، وإنَّما تُروى في كتب بعض المتأخِّرين. . .

أمَّا الحديث الذي يصحُّ أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه فهو الحديث الذي دوِّن في الصدر الأوَّل، ولم يكن من الأنواع الستة المبيَّنة آنفاً، وهو على نوعين:

حديث يَرِد لفظه على وجه واحد، وحديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه.

أمَّا الحديث الوارد على وجه واحد، فذهب إلى أنَّ الذي يظهر هو صِحَّة الاحتجاج به؛ نظراً إلى أنَّ الأصل الرواية باللفظ، وإلى تشديدهم في الرواية بالمعنى، ويُضاف إلى هذا قلَّة عدد من يُوجد في السند من الرواة الذين لا يُحتجُّ بأقوالهم، فقد يكون بين البخاري ومن يُحتجُّ بأقواله من الرواة

---

(1) رجاء بن حيوة (. . .ـ ١١٢هـ).
رجاء بن حيوة بن حرول ـ ويقال جندل ـ بن الأحنف، أبو نصر، وأبو المقدام، الكندي، الشامي، من عُبَّاد أهل الشام، وفقهائهم، روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وعبادة بن الصامت، وغيرهما، وروى عنه طائفة.
انظر: حلية الأولياء ٥/ ١٧٠ـ ١٧٧؛ تذكرة الحفاظ ١/ ١١٨؛ تهذيب التهذيب ٣/ ٢٦٥ـ ٢٦٦.

(2) علي بن المديني (١٦١ـ ٢٣٤هـ).
علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح، أبو الحسن بن المديني، البصري، من الأئمَّة الأعلام في معرفة الحديث النبوي، روى عن أبيه، وابن عيينة. . . وروى عنه البخاري، وأحمد بن حنبل، وغيرهما.
انظر: تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٢٨ـ ٤٢٩؛ ميزان الاعتدال ٣/ ١٣٨ـ ١٤١؛ تهذيب التهذيب ٧/ ٣٤٩ـ ٣٥٧.

واحد أو اثنان، وأقصاهم ثلاثة...

وأمَّا الأحاديث التي اختلفت فيها الرواية، فذهب إلى جواز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها بعض المحدِّثين بأنَّها وَهَم من الراوي... وأمَّا ما يجيء في رواية شاذَّة أو في رواية يقول فيها بعض المحدِّثين: إنَّها غلط من الراوي، فيُوقف دون الاستشهاد بها.

وخلاصة ما ذهب إليه الشيخ محمد الخضر حسين ـ رحمه الله ـ: جواز الاستشهاد بألفاظ ما يُروى في كتب الحديث المدوَّنة في الصدر الأوَّل وإن اختلفت فيها الرواية، ولا يُستثنى إلاَّ الألفاظ التي تجيء في رواية شاذَّة، أو يغمزها بعض المحدِّثين بالغلط أو التصحيف غَمْزاً لا مردَّ له[١].

وقد بنى مجمع اللغة العربية قراره في الاحتجاج بالحديث الشريف على هذه الدراسة[٢].

ومن المهمِّ بعد ذلك في هذا الصدد الوقوف بإيجاز مع رأي أبي حيَّان؛ لأهميَّته في تحرير رأي ابن حجر في هذه المسألة.

وقد سبق أنَّ أبا حيَّان من المنكرين على ابن مالك استدلاله بالحديث على إثبات القواعد الكُلِّية، ومع هذا الموقف المتشدِّد لأبي حيَّان، فقد جاء في مؤلَّفاته أحاديث كثيرة، ممَّا حدا بابن الطيب إلى قوله: «بل رأيت الاستدلال بالحديث في كلام أبي حيَّان مرَّات، ولا سيَّما في مسائل الصرف، إلاَّ أنَّه لا يقرُّ له عماد، فهو كلَّ حين في اجتهاد»[٣].

ولبيان حقيقة هذا الأمر الذي ظاهره التناقض قامت د. خديجة الحديثي بتجلية موقف أبي حيَّان، وذلك من خلال استخلاص الأحاديث التي وردت

---

(١) انظر: دراسات في العربية ١٧٧ـ ١٨٠.

(٢) انظر: مجلة المجمع ٤/ ٧.

(٣) شرح كفاية المتحفِّظ ٩٨ـ ٩٩.

في كتابين من كتبه، وهما: (ارتشاف الضرب)، و(منهج السالك)، ومن هذا الاستخلاص تبيَّن أنَّ أبا حيَّان لم يكن هو المحتجّ بها في جميع المواضع، وإنَّما كان الاحتجاج بها على ثلاث صور:

الأولى: ما احتجَّ به نحاة آخرون غير ابن مالك وأبي حيَّان، وتشمل هذه الصورة ما ردَّ عليهم احتجاجهم بالحديث، أو ما سكت عنه ولم يعلِّق عليه، أو ما أيَّدهم فيه وصرَّح بذلك التأييد.

الثانية: ما احتجَّ به ابن مالك على اختلاف موقف أبي حيَّان منه.

الثالثة: ما احتج به أبو حيَّان نفسه سواء أكان لمجرَّد التمثيل أم بنى عليه قاعدة أو حكماً جديداً[1].

والمهمُّ فيما يتعلَّق بهذه الدراسة الصورة الثالثة، وقد ورد احتجاجه بها أيضاً على صور ثلاث:

«**الأولى**: ما جاء فيها بالحديث، وأخذ يُخرِّجه على الأوجه الجائزة فيه، ذاكراً أقوال من تقدَّمه فيها، وهي أحاديث معدودة.

الصورة الثانية: ما جاء به من الأحاديث مسبوقاً بشواهد من الشعر، وآيات من القرآن الكريم، أو بالآيات القرآنية، وبعبارات مسموعة عن العرب الموثوق بهم، وهذا لا يعدُّ احتجاجاً لبناء قاعدة أو إثبات حكم جديد، وهي أكثر من الأُولى.

والصورة الثالثة: ما جاء به من الأحاديث منفرداً في الاحتجاج به، وقد بنى عليه حكماً جديداً، أو معنى جديداً، أو استعمالاً جديداً، وهو غالب الأحاديث»[2].

وسأورد أمثلة لهذه الصورة الأخيرة؛ إذ هي أوضح في بيان التباين بين كونه

---

(١) انظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٣١٨ـ ٣١٩.

(٢) المرجع السابق ٣٣٩.

من أشهر المانعين ـ كما هو الظاهر في هذه المسألة ـ وكونه يبني أحكاماً واستعمالات جديدة من خلال ورودها في الحديث، وسأكتفي بإيراد ثلاثة أمثلة[1]:

١ـ في إثبات تذكير العدد وإن كان المعدود مذكَّراً محذوفاً، قال: «. . .وإن أردت بالعدد المعدود، فإمَّا أن تذكُر المعدود في اللفظ أو لا تذكُره، فإن لم تذكُره فالفصيح أن يكون بالتاء لمذكَّر، وبعَدَمها لمؤنث، تقول: صمت خمسة، تريد: خمسة أيام، وسرت خمساً، تريد: خمس ليالٍ، ويجوز أن تحذف تاء التأنيث، حكى الكسائي عن أبي الجرَّاح[2]: صُمنا من الشهر خمساً، وحكى الفراء: أفطرنا خمساً، وصُمنا خمساً، وصُمنا عشراً من رمضان، وقال بعضهم: ما حكاه الكسائي لا يصحُّ عن فصيح ولا يُلتفت إليه، انتهى.

وتضافر النقل في الحديث: (ثم أَتْبَعَه بِسِتٍّ من شوال)[3]»[4].

ويُفهم من قوله: «وتضافر النقل في الحديث» أنَّه يجيز بناء القواعد على الحديث بشرط أن يكون لفظه متواتراً نقلُه بلا تغيير عن الطرق المتعدِّدة[5].

---

(١) أوردت د. خديجة الحديثي ثمانية وعشرين شاهداً. انظر: المرجع السابق ٣٤٧ـ ٣٦٣.

(٢) أبوالجراح (. . . ـ. . .).
أحد الأعراب الذين حكموا للكسائي على سيبويه في المسألة الزنبورية، وقد ذكر د .الشلقاني أنَّ الفراء نقل عنه عدَّة أقوال.
انظر: طبقات النحويين ٦٨؛ الفهرست ٧٠؛ الأعراب الرواة ١٨٣ـ ١٨٤.

(٣) سنن ابن ماجه (كتاب الصيام ـ باب صيام ستة أيام من شوال) ١/ ٥٤٧؛ وورد برواية: «ثم أَتْبَعَه ستاً من شوال» في صحيح مسلم (كتاب الصيام ـ باب استحباب صوم ستة أيام من شوال. . .) ٢/ ٨٢٢؛ سنن الترمذي (كتاب الصوم ـ باب ما جاء في صيام ستة أيام من شوال) ٣/ ١٣٢.

(٤) ارتشاف الضرب ١/ ٣٦٠ـ ٣٦١، وانظر المسألة (١٠٣) ص ٧٩١.

(٥) انظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ٣٥٥.

٢ـ وفي الاحتجاج على مجيء (من) لابتداء الغاية في غير المكان قال: «ومثال دخولها لابتداء الغاية في غير المكان: قرأت من أوَّل سورة البقرة إلى آخرها، وأعطيت الفقراء من درهم إلى دينار، وتقول إذا كتبت كتاباً: من فلان إلى فلان، وفي الحديث: (من مُحمَّد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم)[1]»[2].

٣ـ وفي الاستشهاد على استعمال (وا) حرف نداء قبل المتعجَّب منه قال: «والمستغاث (به)[3] لا يكون إلاَّ معلوماً، ولا يدخل عليه ولا على المتعجَّب منه من حروف النداء إلاَّ (يا) خاصَّه، ولا يجوز حذفها فيهما، وقلَّ ورود (وا) في التعجُّب كقول عمر ـ رضي الله عنه ـ: (وا عجباً لك يا ابن العاص)[4]»[5].

فمن الأحاديث السابقة وغيرها يظهر أنَّ أبا حيَّان كان يعتمد على ما اتفق الرواة على نقله بلفظ واحد، أو ما تواتر فيه النقل، أو تضافر النقل فيه، وهذا النوع من الأحاديث لا خلاف بين معظم الباحثين في الاحتجاج بها في مسائل النحو والصرف.

---

(١) صحيح البخاري (بدء الوحي) ١/٦، (كتاب الجهاد ـ باب دعاء النبي ﷺ إلى الإسلام...) ٤/٤، (كتاب الاستئذان ـ باب كيف يُكتب الكتابُ إلى أهل الكتاب) ٧/١٣٥، والرواية في هذه المواضع: «من محمد عبد الله ورسوله...»؛ صحيح مسلم (كتاب الجهاد ـ باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام) ٣/١٣٩٦؛ سنن أبي داود (كتاب الأدب ـ باب كيف يكتب إلى الذمِّي) ٤/٣٣٥.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٤٤١.

(٣) وردت لفظة (به) في النص الذي ذكرته د. الحديثي عن الارتشاف، وليست هي في الارتشاف المطبوع.

(٤) الموطأ (كتاب الطهارة ـ باب إعادة الجنب الصلاة...) ١/٥٠، ولفظه: «واعجباً لك يا عمرو بن العاص».

(٥) ارتشاف الضرب ٣/١٤٢.

أمَّا موقفه من ابن مالك في مسألة الاحتجاج هذه، وردوده عليه، فلأنَّ ابن مالك كان يحتجُّ بالحديث سواء أكان ممَّا نُقل بلفظه أم بمعناه، وسواء أكان راويه ثقة عربياً فصيحاً أم ليس كذلك، وسواء أتعدَّدت فيه الروايات أم اتَّحدت[١].

وبعد... فما سبق عَرْض موجز لقضية الاحتجاج بالحديث النبويِّ على مسائل النحو والصرف، وبيان أقوال العلماء وآرائهم في هذه المسألة، وقد كان لابن حجر ـ رحمه الله ـ موقف واضح وصريح في هذه القضية، لم أحرِّره في هذا الموضع؛ لكون رأيه خلاصة أو نتيجة مستنبطة من دراسة المسائل النحوية، وحرصاً على السير بمقدِّمات توصل إلى نتائج واضحة آثرتُ إرجاء الحديث عن رأيه إلى الباب الثالث، وذلك بعد دراسة المسائل النحوية ومناقشتها[٢].

---

(١) انظر: موقف النحاة ٣٦٤، ٤٢٧.

(٢) انظر: ص ٨٩٥ من الرسالة.

الباب الأوّل

ابن حجر العسقلاني وكتابه (فتح الباري)

الفصل الأوّل : ابن حجر العسقلاني: دراسة في سيرته.

الفصل الثاني : فتح الباري: مدخل وتعريف.

الفصل الثالث : مصادر النحو في كتاب (فتح الباري).

الفصل الرابع : منهج ابن حجر في عرض المسائل النحوية.



الفصل الأول

ابن حجر العسقلاني: دراسة في سيرته

المبحث الأوَّل : سيرته الشخصية.

المبحث الثاني : سيرته العلميَّة.

المبحث الثالث : مكانته العلميَّة.



المبحث الأول

سيرته الشخصيَّة

ويتضمن الآتي:

- توطئة.

(أ) اسمه ونسبه.

(ب) لقبه وكنيته.

(ج) مولده ونشأته.

(د) عقيدته.

(هـ) وفاته.

- توطئة:

أفاضت المصادر في ترجمة ابن حجر، وتنوَّعت مظانُّ ترجمته، فتارة مع الحفَّاظ، وثانية مع القضاة، وثالثة مع المؤرِّخين، ورابعة مع الأدباء[1].

وأوسع ترجمة وأشملها - فيما أعلم - ما قام به تلميذه السخاوي[2]،

---

(١) أورده البدر البشتكي في طبقات أئمَّة الأدب. انظر: الجواهر والدرر ١/ ٢٦٥؛ الضوء اللامع ٢/ ٣٩.

(٢) ستأتي ترجمته ص٩٢.

حيث أفرد له تصنيفاً مستقلاً ـ تقديراً لشيخه ووفاءً له ـ سمَّاه (الجواهر والدُّرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر)[1].

ورتَّبه السخاوي على مقدِّمة، وعشرة أبواب، وخاتمة، ذكر في المقدِّمة التعريف بشيخ الإسلام، والحافظ، والمحدِّث، وأمَّا الأبواب فكان ترتيبها ـ إجمالاً ـ على النحو الآتي:

الأول: في ذكر نسبه، ومولده، وبلده، وبشارة أبيه به، وشهرته، وترجمة لبعض أسلافه وإخوته.

الثاني: في صفته منذ مبدأ أمره، ونشأته، وطلبه للعلم، ورحلاته، وتعيين من أخذ عنه دراية أو رواية، والأماكن التي كتب بها الحديث أو العلم من البلاد، وغير ذلك.

الثالث: في ثناء الأئمَّة عليه من الشيوخ، والأقران، والطلبة.

الرابع: في تدريسه، وإملائه، ووظائفه، ومناصبه في القضاء وغيره.

الخامس: في سرد تصانيفه، وقيمتها، وشهرتها.

السادس: في ذكر شيء من بليغ كلامه نظماً ونثراً.

السابع: في أحواله وشمائله وصفاته.

الثامن: في ذكر جماعة ممَّن أخذ عنه دراية أو رواية.

التاسع: في مرضه ووفاته.

العاشر: في مراثيه[2].

---

(١) توجد منه نسخة في مكتبة باريس الوطنية، وعلى مصوَّرة منها كان اعتمادي في هذه الدراسة. وقد صدر الجزء الأوَّل من الكتاب إلى نهاية الباب الثالث، ويقع في (٤٨٦) صفحة.

(٢) انظر: الجواهر والدرر ١/ ١١ـ ١٣.

وقد اختصر الكتابَ ابنُ خليل الدمشقي[1] بعنوان (جُمان الدُّرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر)[2].

وعلى تصنيف السخاوي كان جُلُّ اعتماد من كتب عن ابن حجر ممَّن جاء بعده[3].

أمَّا الدراسات المعاصرة فقد تعدَّدت أنواعها بين دراسة مستقلَّة، أو جزء منها، وتقْدِمة لكتب ابن حجر المحقَّقة تختلف طولاً وقِصراً.

وأبرز هذه الدراسات ـ فيما اطَّلعت عليه ـ ما يلي:

١ ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني، أمير المؤمنين في الحديث: عبد

---

(١) ابن خليل الدمشقي (١٠٩٧ ـ ١١٧٠هـ).
عبد الله بن زين الدين بن أحمد بن محمد بن خليل الدمشقي الشافعي، فقيه، مؤرخ، مشارك في أنواع العلوم، من مصنفاته: تاريخ لأبناء عصره، و(جمان الدرر) السالف ذكره.
انظر: الأعلام ٤/٨٨؛ معجم المؤلفين ٦/٥٦.

(٢) توجد منه نسخة مصورة في مكتبة الحرم المكي برقم (١٠٨٩ ـ ١٠٩١).

(٣) وقد ترجم ابن حجر أيضاً لنفسه ضمن بعض مؤلفاته، كما ترجم له السخاوي في مؤلفاته الأخرى، وكذا ضمن ترجمته لتلاميذ ابن حجر ـ رحمه الله ـ إذ أبرز صلتهم بشيخه في تراجمهم.
وانظر ترجمته في المصادر الآتية:
إنباء الغمر ١/ ١٧٤ ـ ١٧٥ (وهي ترجمة والده)؛ رفع الإصر ٨٥ ـ ٨٨؛ لحظ الألحاظ ٣٢٦؛ حوادث الدهور ١/ ١٩٦ ـ ١٩٩؛ الدليل الشافي ١/٦٤؛ النجوم الزاهرة ١٥/ ٥٣٢ ـ ٥٣٣؛ الذيل على رفع الإصر ٧٥ ـ ٨٩؛ الضوء اللامع ٢/ ٣٦ ـ ٤٠؛ حسن المحاضرة ١/ ٣٦٣ ـ ٣٦٦؛ ذيل طبقات الحفاظ ٣٨٠ ـ ٣٨٢؛ طبقات الحفاظ ٥٤٧ ـ ٥٤٨؛ نظم العقيان ٤٥ ـ ٥٣؛ بدائع الزهور ٢/ ٢٦٨ ـ ٢٧٠؛ شذرات الذهب ٧/ ٢٧٠ ـ ٢٧٣؛ البدر الطالع ١/ ٨٧ ـ ٩٢؛ فهرس الفهارس ١/ ٣٢١ ـ ٣٣٧؛ معجم المؤلفين ١/ ٢٠ ـ ٢٢؛ معجم مصنفي الكتب العربية ٥١.

الستَّار الشيخ، ومن أبرز ما يميِّزها إشارته ضمن حديثه عن جوانب التفوُّق في العلوم التي برع فيها ابن حجر إلى (ابن حجر النحوي)، وإن كانت إشارة موجزة جدًّا[1].

٢ـ ابن حجر العسقلاني مؤرِّخاً: د. محمد كمال الدين عزّ الدين، أفرد قسماً من هذه الدراسة لترجمة ابن حجر، والقسم الثاني عن منهج ابن حجر في كتابه (إنباء الغمر).

٣ ـ ابن حجر العسقلاني، ودراسة مصنَّفاته، ومنهجه، وموارده في كتاب (الإصابة): د. شاكر محمود عبد المنعم، وهي رسالة دكتوراه في جزأين، أفرد قسماً منها لترجمة ابن حجر، وأكثره في دراسة المصنَّفات، وهي دراسة قيِّمة جادَّة.

وقد أفدتُ ممَّا سبق في معرفة بعض مصادر ترجمة ابن حجر التي كانت خافية عليّ، كما أفدتُ منها غير ذلك ممَّا هو مثبتٌ في حواشي الرسالة.

ولمَّا كان موضوع الدراسة يتطلَّب التعريف بالشخصية التي يقوم البحث على مصنَّف من مصنَّفاتها، ولتعدُّد الدراسات حول هذه الشخصية، كان لا بدَّ أن يكون التعريف بها موجزاً، مرتكزاً على ما له صلة وطيدة بموضوع الرسالة، ثم أُحيل على مظانِّ ترجمته؛ للاستزادة، ومعرفة التفصيلات.

---

(١) انظر: ١٦١ـ ١٦٤، تكلَّم عن ابن حجر النحوي في نصف صفحة أو تقلُّ قليلاً، وبقيَّة الصفحات تضمنَّت أمثلة نحوية من كتاب (فتح الباري)، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ص ١١.

(أ) اسمه ونسبه:

أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد[١] العسقلانيّ الكِنَانيّ، المصري المولد والمنشأ والوفاة، الشافعي، المشهور بابن حَجَر.

واختلف في أصل تسميته بابن حَجَر، وشهرته بها على أقوال، من أبرزها:

١ـ أنَّه لقب لأحد أجداده، وهو أحمد الأعلى في نسبه[٢].

٢ـ أنَّه اسم والد أحمد المذكور[٣].

٣ـ لانتسابه إلى آل حجر، وهم قوم سكنوا الجنوب الآخر على بلاد الجريد، وأرضهم قابس[٤].

---

(١) هذا هو المعتمد في نسبه؛ لكثرة ما ورد بخطِّ ابن حجر كما ذكر السخاوي.
وورد اختلاف يسير بين بعض المصادر في نسبه، حتى فيما كتبه ابن حجر عن نسبه في بعض مصنَّفاته، أو ترجمته لأبيه، أو لبعض أعمامه.
وقد أوردت بعض المصادر والمراجع هذا الاختلاف بشيء من التفصيل، وليس المجال بسطه هنا.
انظر: الجواهر والدرر ١/ ٤٦ـ ٤٧؛ ابن حجر العسقلاني مؤرِّخاً ١٣ـ ١٤ (الحاشية)؛ ابن حجر ودراسة مصنَّفاته ١/ ٦٣ـ ٦٧.

(٢) انظر: الجواهر والدرر ١/ ٥٠.
وجزم السخاوي في الضوء اللامع ٢/ ٣٦ أنَّ هذه التسمية لقب لبعض آبائه، لكنَّه لم يعيِّنه.

(٣) انظر: الجواهر والدرر ١/ ٥٠.

(٤) انظر: شذرات الذهب ٧/ ٢٧٠، ولم تُضبط فيه (حجر) بالشكل.
وقد جاء في معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ١/ ٢٤٤: «حَجْر: بطن من العرب، كانوا يقيمون في المنطقة الواقعة حول قابس».
و(قابس) مدينة بين طرابلس وسفاقس، غربي طرابلس الغرب، بينها وبين =

٤ـ احتمال أنَّه لُقِّب بذلك لجودة ذهنه، وصلابة رأيه في ردِّ اعتراض كلِّ معترض[١].

٥ـ لكثرة ماله وضياعه، والمقصود بالحجر على هذا الرأي الذهب والفضة[٢].

وأرجح هذه الأقوال القولان الأوَّل والثاني؛ للأمور الآتية:

أ ـ ما ذكره ابن حجر ـ نظماً ـ عن أصل هذه التسمية، حيث قال:

من أحمد بن علي بن محمد بن محمَّد بن علي الكناني المحتدِ
ولجدِّ جَدِّ أبيه أحمد لقَّبوا حجراً، وقيل: بل اسم والد أحمدِ[٣]

ب ـ أنَّ علم المرء بنفسه ونسبه أصحُّ ـ غالباً ـ من علم غيره به.

ج ـ أنَّ جَدَّ ابن حجر وهو قطب الدين محمد بن ناصر الدين محمد بن جلال الدين علي، وأخاه عثمان بن محمد[٤]، عمّ والد ابن حجر، كان كلاهما يُعرف بابن البزَّاز، وبابن حجر[٥].

= طرابلس ثمانية منازل.
انظر: معجم البلدان ٤/ ٢٨٩.

(١) انظر: فهرس الفهارس ١/ ٣٢١.

(٢) انظر: شرح الشيخ الكجراتي الهندي على شرح توضيح النخبة، نقلاً عن فهرس الفهارس ١/ ٣٢٢.

(٣) انظر: الجواهر والدرر ١/ ٥٠.

(٤) عثمان بن محمد (. . .ـ ٧١٤هـ).
عثمان بن محمد بن علي بن أحمد بن محمود الكناني العسقلاني، سكن الإسكندرية، وانتهت إليه رئاسة الإفتاء في مذهب الشافعي، تفقَّه به جماعة منهم: الدمنهوري، وابن الكويك.
انظر: الدرر الكامنة ٣/ ٦٤.

(٥) انظر: تبصير المنتبه ١/ ٤١٤ـ ٤١٥.

وعلى أيٍّ من هذين القولين، سواء كونه لقباً أم اسماً، تكون هذه التسمية انسحبت على ابن حجر وغلبت عليه من أجداده، ونسبة الشخص إلى جَدٍّ له أمر معروف مشهور عند المحدِّثين وغيرهم.

أما القول الثالث فقد قام الدليل على خلافه؛ لأنَّ ابن حجر من قبيلة (كِنانة) كما ذُكر في مصادر ترجمته[١]، كما أنَّ الذين سكنوا (قابس) هم (آل حَجْر) وليس (حَجَر).

والقولان الرابع والخامس يردُّهما ما سَبَق من كون هذا اللقب تحدَّر إليه من أسلافه[٢].

وممَّا ينبغي التنبُّه له أنَّ التسمية بـ(ابن حجَر) قد أُطلقت على عالم آخر، هو ابن حجر الهيتمي المكِّيُّ[٣]، وهو متأخِّر عن ابن حجر.

إلاَّ أنَّ هذا الاسم غلب على ابن حجر صاحب (فتح الباري)، فإذا أُطلق انصرف إلى العسقلاني، وعند إرادة غيره يُقيّد.

أمَّا نسبته (الكناني) فترجع إلى قبيلة (كِنانة)[٤]، فهو من أصل عربي،

---

(١) انظر: الحافظ ابن حجر العسقلاني: أمير المؤمنين في الحديث ٢٩.

(٢) انظر: ابن حجر العسقلاني، ودراسة مصنَّفاته ١/ ٧١ ـ ٧٢.

(٣) ابن حجر الهيتمي (٩٠٩ـ ٩٧٤هـ).
أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي ـ نسبة إلى محلة أبي الهيتم المولود فيها ـ، أخذ عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وعبد الحق السنباطي، وغيرهما، وبرز في فنون متعددة منها: التفسير، والحديث، والفقه، والفرائض. . .
من مصنَّفاته: (الزواجر عن اقتراف الكبائر).
انظر: شذرات الذهب ٨/ ٣٧٠ـ ٣٧١؛ البدر الطالع ١/ ٨٩.

(٤) انظر: الجواهر والدرر ١/ ٤٨.

و(العسقلاني) نسبة إلى مدينة (عسقلان)[١]، وكان أصلهم منها، ثم نقلهم صلاح الدين الأيُّوبي لمَّا خرَّبها[٢].

(ب) لقبه وكنيته:

لم تختلف المصادر على أنَّه لُقِّب بـ(شهاب الدين)، أمَّا كُنيته فالأكثر على أنَّه كُنِّي بأبي الفضل[٣]، ويدلُّ على ذلك قول ابن حجر نفسِه ـ عن والده ـ: «وأحفظُ منه أنَّه قال: كُنية ولدي أحمد: أبو الفضل»[٤].

(ج) مولده ونشأته:

أجمعت مصادر ترجمة ابن حجر ـ التي بين يديّ ـ ومنها ما ترجمه ابن حجر لنفسه أيضاً ـ على أنَّ مولده سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة[٥].

وقد نشأ ابن حجر يتيماً، إذ توفِّي والده سنة سبع وسبعين وسبعمائة[٦]. وكانت وفاة أمِّه قبل ذلك[٧].

وعلى الرغم من نشأته يتيماً محروماً من عطف والديه ورعايتهما، فقد

---

(١) عسقلان: مدينة من أعمال فلسطين، على ساحل البحر، بين غزة وبيت جبرين. انظر: معجم البلدان ٤/ ١٢٢.

(٢) انظر قصة تخريبها في: الجواهر والدرر ١/ ٤٨ـ ٤٩.

(٣) انظر ما سبق من مصادر ترجمته ص ٥٥ (٣)، فقد ورد ذلك في أكثرها، وقد كنَّاه شيخه العراقي وغيره أبا العبَّاس، وكُنِّي أبا جعفر، وهو شذوذ. انظر: الجواهر والدرر ١/ ٤٧.

(٤) إنباء الغمر ١/ ١٧٥.

(٥) انظر ـ مثلاً ـ: رفع الإصر ٨٥؛ لحظ الألحاظ ٣٢٦؛ النجوم الزاهرة ١٥/ ٥٣٣؛ حسن المحاضرة ١/ ٦٣.

(٦) انظر: رفع الإصر ٨٥.

(٧) انظر: الدليل الشافي ١/ ٦٤.

نشأ غاية في العِفَّة والصيانة في رعاية وصيِّه زكي الدين الخرُّوبي[١]، وأُدخل ابن حجر الكُتَّاب وعمره خمس سنوات، وأتمَّ حفظ القرآن على صدر الدين السَّفْطي[٢]، ويسَّر الله تعالى له الحج سنة أربع وثمانين وسبعمائة، بصحبة وصيِّه الذي استصحبه معه، إذ لم يكن له من يكفُله، فحجَّا وجاورا، وقد صلَّى ابن حجر التراويح بالناس في مكة سنة خمس وثمانين وسبعمائة وله من العمر اثنتا عشرة سنة[٣]، وسمع غالب صحيح البخاري ـ اتفاقاً بغير قصد ـ على الشيخ عفيف الدين النشاوري[٤]، وهو أوَّل شيخ سمع عليه الحديث[٥].

---

(١) الخرُّوبي (٧٢٥ـ ٧٨٧هـ).
زكي الدين أبو بكر بن علي بن أحمد بن محمد، كبير التُّجار بمصر ورئيسهم، عُرف بالكرم والجود، وعظم قدره في الدولة، له مجاورات بمكة.
انظر: إنباء الغمر ٢/١٩٦؛ المجمع المؤسِّس ٣/٩٦.

(٢) السَّفْطي (...ـ ٨٠٨هـ).
محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق السَّفْطي ـ نسبة إلى بلدة بمصر ـ، أخذ عن ابن الملقِّن، والأبناسي، وغيرهما، كان ديِّناً خيِّراً، وقد أجاز لابن حجر الرواية عنه.
انظر: المجمع المؤسِّس ٣/ ٢١٨ـ ٢١٩؛ الضوء اللامع ٩/ ٢٢٧ـ ٢٢٨.

(٣) انظر: رفع الإصر ٨٥ـ ٨٦؛ لحظ الألحاظ ٣٢٦ـ ٣٢٧؛ الجواهر والدرر ١/ ٦٢ـ ٦٣.

(٤) عفيف الدين النشاوري (٧٠٥ـ ٧٩٠هـ).
عبد الله بن محمد بن محمد بن سليمان بن موسى النيسابوري الأصل، المكِّي، سمع من رضي الدين الطبري، وغيره، وأجاز له التقي سليمان، وابن عساكر، وغيرهما، حدَّث بمكة والقاهرة.
انظر: إنباء الغمر ٢/ ٣٠٠ـ ٣٠١؛ الدرر الكامنة ٢/ ٤٠٧ـ ٤٠٨؛ المجمع المؤسِّس ١/ ١٠٢ـ ١٠٧.

(٥) انظر: رفع الإصر ٨٦؛ الجواهر والدرر ١/ ٦٣.

(د) عقيدته:

ممَّا لا ريب فيه أنَّ للعقيدة ارتباطاً قوياً بالتوجيهات النحوية لكثير من المسائل؛ لما قد يدخل فيها من تأويل، وحَمْل للنصوص على غير ظاهرها، ونحو ذلك، ومن هنا تبرز أهمية الحديث عن عقيدة ابن حجر.

ولم تتعرَّض المصادر القديمة ـ فيما أعلم ـ للحديث عن هذا الموضوع، إلاَّ أنَّه نُقل عن الجمال بن عبد الهادي[1] قوله عن ابن حجر: «كان مُحبًّا للشيخ تقي الدين بن تيمية[2]، معظّماً له، جارياً في أصول الدين على قاعدة المحدِّثين...».

ويُفهم من قوله: «جارياً في أصول الدين على قاعدة المحدِّثين» أنَّ ابن حجر كان على مذهب المحدِّثين في العقيدة، ومذهبهم في العقيدة ـ كما هو معلوم ـ التسليم بما جاء في النصوص والإيمان به من غير نفي له أو تأويل، وهو مذهب أهل السنَّة والجماعة[3].

---

(١) الجمال بن عبد الهادي (٨٤٠ـ ٩٠٩هـ).
يوسف بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي، المعروف بابن المِبْرَد الصالحي الحنبلي، كان إماماً علاَّمة، غلب عليه علم الحديث والفقه، وله مشاركة في النحو والتصريف والتصوف والتفسير، ومؤلفاته كثيرة، وغالبها أجزاء.
انظر: الضوء اللامع ١٠/٣٠٨؛ شذرات الذهب ٨/٤٣.

(٢) ابن تيمية (٦٦١ـ ٧٢٨هـ).
تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية، أبو العباس، الحرَّاني، الدمشقي، الحنبلي، شيخ الإسلام، برع في فنون من العلم، وأفتى ودرَّس وناظر العلماء وهو دون العشرين، ومصنفاته كثيرة، منها (الفتاوى)، (الإيمان) وقد امتحن وأُوذي مرات، ومات معتقلاً.
انظر: تذكرة الحفَّاظ ٤/ ١٤٩٦ـ ١٤٩٧؛ الدرر الكامنة ١/ ١٥٤ـ ١٧٠.

(٣) ذكر هذا القول عن الجمال بن عبد الهادي محقق لحظ الألحاظ ٣٣٨ (الحاشية) نقلاً عن الرياض اليانعة، وانظر: منهج ابن حجر العسقلاني في العقيدة من =

على أنَّه ورد في كتاب (فتح الباري) مسائل سلك فيها مسلك أهل التأويل في صفات الله تعالى، مخالفاً بذلك منهج السلف من إثباتها على ظاهرها دون تأويل أو تعطيل[1].

ومن هنا تعدَّدت آراء الباحثين المعاصرين في تقرير عقيدة ابن حجر ـ رحمه الله ـ، وهذه الآراء في عمومها دائرة بين كونه سلفيَّ العقيدة[2] أو أشعريَّها[3].

وتحرير القول في هذه المسألة يحتاج إلى دراسة علمية، تستقصي آراء ابن حجر العَقَدية من خلال مصنَّفاته المطبوعة، والمخطوطة ـ على الرغم من صعوبتها ـ حتى يمكن إعطاء التصوُّر الدقيق الواضح عن عقيدته.

ومن الدراسات الجيِّدة ـ فيما ظهر لي ـ التي تناولت هذه المسألة، وناقشتها مناقشة علمية، دراسة بعنوان (منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في العقيدة من خلال كتابه فتح الباري)[4] وهذه الدراسة وإن اقتصرت على

= خلال كتابه (فتح الباري) ١/ ٨٤.

(١) انظر أمثلة على ذلك في: ١/١٢٦، ٢١٠، ٢٦٦، ٤٦٣، ٦٠٦، ٢/٦١٧، ٣/ ٣٧، ٣٢٩، ٣٥٢.
وقد نبَّه سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز ـ رحمه الله ـ على هذه المواضع ونحوها، واستمرت تنبيهاته إلى نهاية كتاب الحج، حيث اعتذر سماحته عن إكمال ذلك؛ لكثرة مشاغله وضيق وقته.
انظر ما كتبه في نهاية المجلَّد الثالث من (فتح الباري) ٧٣١.

(٢) انظر ـ مثلاً ـ: الحافظ ابن حجر العسقلاني: أمير المؤمنين في الحديث ٣٤٩.

(٣) انظر ـ على سبيل المثال ـ: عقيدة التوحيد في فتح الباري ٨.

(٤) رسالة ماجستير تقدَّم بها محمد إسحاق كندو إلى الجامعة الإسلامية عام ١٤١٦هـ، وقد ذكر الباحث سببين للاختلاف في تحديد المذهب العَقَدي للحافظ، هما:
أ ـ عدم وجود كتاب مستقلّ له في العقيدة.
ب ـ عدم وجود دراسة علمية متجرِّدة تستقصي آراءه العَقَدية من مصنَّفاته =

مصنَّف واحد لابن حجر إلاَّ أنَّ قيمتها، وأهميتها، ترجع إلى كونها قائمة على تتبُّع علمي لأقوال ابن حجر وآرائه من كتابٍ يُعَدُّ من أهمِّ كتبه وأوسعها، وقد اشتمل على جُلِّ مسائل العقيدة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج عدَّة، من أهمِّها ما يلي:

١ـ أنَّ علم العقيدة هو أحد العلوم التي أَوْلاها الحافظ عنايته، وقد ذكر في كتابه (المعجم المفهرس)[١] عدداً كبيراً من كتب العقيدة التي قرأها على بعض شيوخه، أو أخذها منهم مشافهة أو إجازة، وتشمل تلك الكتب الكثير من كتب العقيدة السلفيَّة، كما يوجد ضمنها بعض الكتب التي تُمثِّل المنهج الخَلَفيّ في العقيدة... ممَّا يتَّضح منه أنَّ الحافظ خلط في دراسته للعقيدة بين المنهج السلفي والمنهج الخلفي[٢].

٢ـ أنَّ الحافظ ابن حجر كان موافقاً لأهل السنَّة والجماعة في كثير من المسائل، ولم يكن أشعريَّ المذهب، لا في جزئيات العقيدة ولا في كلِّياتها، وإنَّما وافقهم في مسائل، وخالفهم في أخرى تُعدُّ من أصول مذهبهم.

٣ـ أنَّه في موافقته تلك كان مجتهداً من غير قصد لمخالفة السلف وإنَّما ظهر له أنَّ ما اختاره هو الصواب، وقوَّى ذلك عنده اختيار غيره من جِلَّة العلماء لهذه المسائل[٣].

٤ـ أنَّ الحافظ ابن حجر عاش في بيئة يشوبها الكثير من البدع

= المطبوعة والمخطوطة؛ لإعطاء التصوُّر الذي يمكن به الحكم على مذهبه العقَدي؛ لأنَّ الحكم على الشيء فرع عن تصوُّره.
وقد ذكرتُ هذا السبب الثاني أعلاه.
انظر: منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في العقيدة ١/ ٨٩.

(١) هو فهرس مروياته من الكتب والأجزاء.
(٢) انظر: ١/ ٩٠ـ ٩٤.
(٣) انظر: ٢/ ١٢٠٤ـ ١٢٠٥.

والخرافات، وللعقيدة الأشعريَّة فيها سلطان قوي، وانتشار واسع، ولا يَخْفى ما للبيئة من أثر على فكر المرء وشخصيته.

٥ـ اهتمام الحافظ ابن حجر وعنايته بعلم العقيدة دراسة ورواية، إلاَّ أنَّ دراسته هذا العلم لم تكن على المنهج السلفيِّ الصافي؛ لأنَّ كثيراً من مشايخه الذين دَرَس عليهم كانوا أشاعرة تبعاً لحال العصر، ويتمثَّل الجانب السلفيُّ في دراسة الحافظ العقيدة في الكتب التي يرويها عن بعض مشايخه رواية ممَّا صنَّفه علماء السلف في بيان العقيدة الصحيحة، والردِّ على المخالفين فيها[١].

وممَّا انتهت إليه هذه الدراسة أيضاً أنَّ الحافظ ابن حجر كان «ذابًّا عن السنَّة، محبًّا للسلف، مفضِّلاً لمذهبهم وطريقتهم في العقيدة، كما كان ذامًّا للبدعة، مُبغضاً للمبتدعة، محذِّراً من مذهب أهل الكلام، وله في كلِّ ذلك كلام صريح وواضح»[٢]، رحمه الله وغفر له.

(هـ) وفاته:

لم تختلف المصادر على أنَّ وفاته ـ رحمه الله ـ كانت في ذي الحجة سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة[٣].

وبذا يكون ابن حجر قد عاش تسعاً وسبعين سنة، حافلة بالعلم والبذل، رحمه الله رحمة واسعة، وجزاه عمَّا قدَّم للعلم وأهله خير الجزاء.

---

(١) انظر: ٢/ ١١٩٧.

(٢) انظر ٢/ ١٢٠٥.

(٣) انظر ـ مثلاً ـ: الجواهر والدرر ٢٧٧أ؛ الذيل على رفع الإصر ٨٨؛ طبقات الحفاظ ٥٤٨؛ البدر الطالع ١/ ٩٢.

المبحث الثاني

سيرته العلميَّة

(أ) تحصيله العلمي.

(ب) شيوخه.

(ج) تلاميذه.

(د) مصنَّفاته.

(أ) تحصيله العلمي:

ابتدأ ابن حجر ـ رحمه الله ـ طلب العلم وعمره اثنتا عشرة سنة، وقد مرَّ طلبه للعلم بمراحل يمكن تقسيمها على النحو الآتي:

المرحلة الأولى:

وهي بداية الطلب، وفيها قرأ القرآن تجويداً على الخيوطي[1]، وبحث على القاضي ابن ظهيرة[2] في كتاب (عمدة الأحكام) للحافظ المقدسي،

---

(١) الخيوطي (. . .ـ ٨٠٧هـ).
أحمد بن محمد بن علي الخيوطي المصري، اشتغل كثيراً، وكانت له مزيد عناية بالقراءات.
انظر: المجمع المؤسّس ٣/ ٧٠؛ الضوء اللامع ٢/ ١٥٧.

(٢) ابن ظهيرة (٧٥١ـ ٨١٧هـ). =

وكان ذلك سنة خمس وثمانين وسبعمائة بمكة، وهو أوَّل شيخ بحث عليه في علم الحديث، ثمَّ كان أوَّل شيخ سمع الحديث بقراءته بمصر[(١)].

ثم قرأ على الأَبْشيطي[(٢)] شيئاً من العلم في السنة التي قَدِم فيها من مكة، وكان ذلك في سنة ست وثمانين وسبعمائة، ثم حفظ كتباً من مختصرات العلوم مثل (العمدة)، و(الحاوي الصغير)، و(ألفية العراقي)، و(مختصر ابن الحاجب الأصلي)، و(ملحة الإعراب) وغيرها، وعرض هذه المختصرات على العلماء الأئمَّة في كل فنٍّ كما هي العادة في ذلك العصر[(٣)].

المرحلة الثانية:

وهي مرحلة فتور عزمه عن الاشتغال، ويظهر أنَّ وفاة وصيِّه الخرّوبي كان لها أثر على هِمَّته في التحصيل؛ إذ لم يكن له من يحثُّه على طلب

= محمد بن عبد الله بن ظهيرة المخزومي، جمال الدين، أخذ عن بهاء الدين السبكي، ولازم العراقي في الحديث، والبلقيني في الفقه والأصول، برع في الفقه، وتصدَّر للإفادة بمكة أكثر من أربعين سنة، من مصنَّفاته: شرح على الحاوي الصغير.

انظر: المجمع المؤسِّس ٣/ ٣١٤ـ ٣١٦؛ الضوء اللامع ٨/ ٩٢؛ طبقات الحفاظ ٥٤٢ ـ٥٤٣.

(١) انظر: الجواهر والدرر ١/ ٦٤ـ ٦٥؛ الذيل على رفع الإصر ٧٦.

(٢) الأبشيطي (بضع وثلاثون وسبعمائة ـ ٨١١هـ).

سليمان بن عبد الناصر بن إبراهيم أبو داود الأبشيطي، الشافعي، مهر في أصول الفقه، والعربية، والفقه، والآداب، والخط، أُسمع على المَيْدومي، وأجاز له القلانسي، والقطرواني وغيرهما.

انظر: المجمع المؤسِّس ١/ ٦٠٨ـ ٦١٠؛ الضوء اللامع ٣/ ٢٦٥؛ بغية الوعاة ١/ ٦٠٠.

(٣) انظر: رفع الإصر ٨٦؛ الجواهر والدرر ١/ ٦٤؛ الضوء اللامع ٢/ ٣٦.

العلم، فلم يشتغل إلاَّ بعد استكماله سبع عشرة سنة، حيث لازم وصيَّه الثاني ابن القطان[1] وحضر دروسه في الفقه والأصول والعربية، ولم يُخْلِ مرحلة الفتور من الاشتغال بطلب ما غلب على العادة طلبه من أصل وفرع ولغة، وطاف على شيوخ الدراية[2].

المرحلة الثالثة:

وهي مرحلة النظر في التواريخ والسِّيَر، فقد حُبِّب إليه النظر فيها، وبلغ من شغفه بذلك أنَّه كان يستأجر الكتب من أصحابها، فعَلَق بذهنه شيء كثير من أحوال الرواة[3].

المرحلة الرابعة:

مرحلة النظر في فنون الأدب، وذلك من سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة[4]، ففاق فيها، «حتى كان لا يسمع شعراً إلاَّ ويستحضر من أين أخذه الناظم... وطارح الأدباء، وقال الشعر الرائق، والنثر الفائق»[5]، وكان

---

(١) ابن القطان (٧٣٧ـ ٨١٣هـ).
محمد بن علي بن محمد السمنودي، الشافعي، شمس الدين، المعروف بابن القطان، أخذ العربية عن شمس الدين بن الصائغ، والأصول عن عماد الدين الإسنوي.
قال ابن حجر عنه: «وكان له اختصاص بأبي، فأسند إليه وصيته، فلم نحمد تصرُّفه».
انظر: إنباء الغمر ٦/ ٢٥٩ـ ٢٦٠؛ المجمع المؤسِّس ٣/ ٣٢٩ـ ٣٣١؛ شذرات الذهب ٧/ ١٠٤.

(٢) انظر: الجواهر والدرر ١/ ٦٥؛ الذيل على رفع الإصر ٧٦ـ ٧٧.

(٣) انظر: رفع الإصر ٨٦ـ ٨٧؛ الجواهر والدرر ١/ ٦٥.

(٤) انظر: رفع الإصر ٨٧.

(٥) الجواهر والدرر ١/ ٦٦، وانظر: شذرات الذهب ٧/ ٢٧٠.

ابن حجر قد أخذ مقدِّمة لطيفة في علم العروض استفاد منها معرفة الفنِّ بكماله[١].

المرحلة الخامسة:

وهذه المرحلة استمرَّت إلى وفاته، وفيها توجَّه لدراسة الحديث النبوي، حيث ألقى الله ـ سبحانه وتعالى ـ في نفس ابن حجر محبَّة هذا العلم، فتوجَّه بهمَّته إلى دراسته، وأوَّل ما طلب سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة، وأكثر من الطلب سنة ست وتسعين وسبعمائة، وعن ذلك يقول: «رُفع الحجاب، وفُتح الباب، وأقبل العزم المصمِّم على التحصيل، ووفِّق للهداية إلى سواء السبيل»[٢].

فجثا بالركب بين أيدي العلماء، وأخذ عن مشايخ العصر، واجتمع بالحافظ العراقي[٣]، وذلك في شهر رمضان من سنة ست وتسعين وسبعمائة، فلازَمَه عشرة أعوام، وحبَّب إليه فنَّ الحديث[٤]، وتخرَّج به، وانتفع بملازمته، وقرأ عليه ألفيَّته، وشرحها، ونكته على ابن الصلاح، كما قرأ عليه الكثير من الكتب الكبار، والأجزاء القصار، وحمل عنه جملة من أماليه، واستملى عليه بعضها[٥].

وكان الحافظ العراقي يعظِّمه جدًّا، ويُنوِّه بذكره، وقد لقَّبه بالحافظ[٦]، ومن أقواله فيه: «إنَّه لرغبته في الخير غنيٌّ عن الوصيَّة، زاده الله علماً وفهماً،

---

(١) انظر: الجواهر والدرر ١/ ٧٩.

(٢) الجواهر والدرر ١/ ٦٧.

(٣) انظر ترجمته ضمن شيوخه ص ٨١.

(٤) انظر: رفع الإصر ٨٧.

(٥) انظر: الذيل على رفع الإصر ٧٩؛ الضوء اللامع ٢/ ٣٧.

(٦) انظر: الجواهر والدرر ١/ ٧٧.

ووقاراً وحِلْماً، وسلَّمه حضراً وسفراً، وجمع له من الخيرات زُمراً»[1].

كما كان يُحيل في كثير من المسائل التي يُسأل عنها عليه، وربما كتب بخطِّه يسأله عمَّا يحتاج إلى الوقوف عليه[1]، وهو أوَّل من أذِن له بإقراء الحديث[2]، كما شَهِد له بأنَّه أعلم أصحابه بالحديث[3].

وقد عكف ابن حجر على هذا الفنِّ، ووجَّه همَّته لهذا العلم: مطالعة، وإقراءً، وتصنيفاً، وإفتاءً[4].

ولمَّا كان من مستلزمات التحصيل والطلب عند علمائنا الأجلاَّء الرحلة في طلبه، فقد تمثَّل ابن حجر ـ بما تُوِّج به من همَّة عالية ـ هذا المسلك أيَّما تمثيل، فارتحل إلى مختلف البلاد الشامِيَّة، والحجازية، واليمنية، والمصرية[5]، وأخذ عن كثير من علماء عصره، «وأكثر جدًّا من المسموع والشيوخ. . . وأخذ عن الشيوخ، والأقران، فمَنْ دونهم»[6] حتى «انتهت إليه الرحلة والرياسة في الحديث»[7].

يقول ابن العماد[8]: «انتهى إليه معرفة الرجال، واستحضارهم، ومعرفة

---

(١) انظر: الجواهر والدرر ١/ ٧٧.

(٢) انظر: لحظ الألحاظ ٣٢٩.

(٣) انظر: الضوء اللامع ٢/ ٣٩.

(٤) انظر: الذيل على رفع الإصر ٧٩.

(٥) انظر تفصيل رحلاته في: رفع الإصر ٨٧ـ ٨٨؛ الجواهر والدرر ١/ ٨١ـ ١٢٩.

(٦) الذيل على رفع الإصر ٧٩.

(٧) حسن المحاضرة ١/ ٣٦٣.

(٨) ابن العماد (١٠٣٢ـ ١٠٨٩هـ).
عبد الحي بن أحمد بن محمد، أبو الفلاح العَكري، الحنبلي، أديب إخباري، أخذ عن أعلام دمشق والقاهرة، ومنهم: عبد الباقي الحنبلي، والشهاب القليوبي، ولزم الإفادة والتدريس، من مصنَّفاته: (شذرات الذهب)، (شرح على متن المنتهى) في فقه الحنابلة. =

العالي والنازل، وعلل الأحاديث، وغير ذلك، وصار هو المعوَّل عليه في هذا الشأن في سائر الأقطار، وقدوة الأمَّة، وعلاَّمة العلماء، وحجَّة الأعلام، ومُحْيي السنَّة»[1]، كما «شَهِد له بالحفظ والإتقان القريب والبعيد، والعدوُّ والصديق، حتى صار إطلاق لفظ الحافظ عليه كلمة إجماع»[2].

تلك كانت أبرز المراحل التي مَرَّ بها ابن حجر في تحصيله العلمي.

وقد كان لسعة علم ابن حجر بالحديث، وطول بَاعِه فيه، أثرٌ واضح على تناوله العلوم المختلفة، ومنها النحو، وسيظهر ذلك جليًا عند الحديث عن منهجه في عرض المسائل النحوية، كما سيتَّضح عند دراسة المسائل النحوية الواردة في (فتح الباري).

وبالرغم من انصراف همَّته إلى علم الحديث، فقد بقي لغيره من العلوم نصيب من اهتمامه، إذ لا يعني توجُّهه إلى علم الحديث، وقصره نفسه عليه أنَّه لم يلتفت إلى غيره من العلوم، بل كان الحديث النبوي هو العلم الغالب عليه، لذا فقد ضرب بسهم وافرٍ في الفقه، والأصول، والعربية، ونحو ذلك[3] ممَّا لا غنى للعالم المتقن عنه.

ويدلُّ على ذلك أمور منها:

١ـ كثرة عدد شيوخه الذين أخذ عنهم[4] في وقت واحد، وتوجُّهاتهم العلمية مختلفة.

٢ـ العدد الكبير والمتنوّع من صنوف العلم والمعرفة التي استفادها من

= انظر: خلاصة الأثر ٢/ ٣٤٠ـ ٣٤١؛ هدية العارفين ٥/ ٥٠٨؛ الأعلام ٣/ ٢٩٠.

(١) شذرات الذهب ٧/ ٢٧١.

(٢) البدر الطالع ١/ ٨٨.

(٣) انظر: الجواهر والدرر ١/ ٦٩؛ الذيل على رفع الإصر ٧٧.

(٤) انظر الحديث عن شيوخه ص ٧٢.

خلال رحلاته المتعدِّدة[1]، إذ لم تكن قاصرة على الحديث، بل شملت الفقه، وأصوله، والتفسير، والقراءات، واللغة، والأدب، والتاريخ..

٣ـ تنوُّع مصنَّفاته من حيث العلوم التي تضمَّنتها[2].

٤ـ ما تقلَّده من الوظائف من قضاء، وإفتاء، ووعظ، وخطابة[3]... مما يدلُّ على اهتمامه بغير الحديث وإن كان هو العلم الغالب عليه.

وهكذا تنوَّعت فنون العلم التي حصَّلها ابن حجر ـ رحمه الله ـ وكان فيما سبق كلِّه «مفيداً في زيّ مستفيد»[4].

وإنَّما كان إبراز تحصيله علم الحديث دون غيره من العلوم كالفقه، والأصول، ونحوهما؛ لأمرين، هما:

أ ـ غلبة هذا الفنِّ عليه.

ب ـ ارتباطه الوثيق بموضوع الدراسة.

(ب) شيوخه:

أخذ ابن حجر عن عدد كبير من العلماء المبرَّزين في مختلف العلوم، وقد أفرد ـ رحمه الله ـ مصنَّفاً لشيوخه الذين أخذ عنهم سمَّاه (المجمَع المؤسِّس للمعجم المفهرس)، وهو مصنَّف على أسماء الشيوخ، ومرتَّب على حروف المعجم، أورد فيه ترجمة لشيوخه، وما رواه عنهم من كتب العلم المختلفة، كالقراءات، والحديث، والفقه، وأصول الدين، والأدب... وغير ذلك، يذكر في كلِّ كتاب منها الإسناد من شيخه الذي رواه عنه إلى مؤلِّف

---

(١) سبقت الإشارة إليها بشيء من الإيجاز ص ٧٠.

(٢) أورد د. شاكر عبد المنعم مصنَّفات ابن حجر مرتَّبة حسب موضوعاتها. انظر: ابن حجر ودراسة مصنَّفاته ١/ ٢٨٢ـ ٦٦٧.

(٣) انظر: الحافظ ابن حجر العسقلاني ٧٦ـ ٧٧؛ ابن حجر مؤرِّخاً ٢٥.

(٤) لحظ الألحاظ ٣٣٢.

الكتاب، ويغلب على هذه المرويَّات علم الحديث[1]، وقد بلغ عددُ شيوخه الذين ذكرهم في هذا المصنَّف ثلاثين وسبعمائة شيخ[2] منهم ما يزيد على خمسين امرأة.

يقول ابن فهد المكي[3] في ترجمته لابن حجر: «ومسموعاته ومشايخه كثيرة جدّاً، لا تُوصف ولا تدخل تحت الحصر»[4].

كما أورد السخاوي جملة من أسماء شيوخه بلغ عددهم قرابة أربعين وستمائة شيخ، قسَّمهم ثلاثة أقسام[5].

وقد يكون ضمن شيوخه ـ كما ذكر السخاوي ـ من تتلمذ على ابن حجر واستفاد منه، على جاري العادة بين الحفَّاظ، والنقَّاد، إذ في إيراد كلِّ مَنْ كتب عنه من الشيوخ والتلاميذ، والأقران ما يدلُّ على محبَّته للعلم، وعلوِّ

---

(١) انظر: المجمع المؤسِّس، مقدِّمة المحقق ٦.

(٢) انظر: المصدر السابق ١١.
وقد قسمهم ابن حجر قسمين:
الأول: من حمل عنه على طريق الرواية.
الثاني: من أخذ عنه شيئاً على طريق الدراية.
وأضاف إلى الثاني من أخذ عنه شيئاً في المذاكرة من الأقران، ونحوهم.
وقسم شيوخه من حيث العلوّ إلى خمس مراتب.
انظر: المجمع المؤسِّس ١/ ٧٦.

(٣) ستأتي ترجمته ضمن تلاميذ ابن حجر ص ٨٩.

(٤) لحظ الألحاظ ٣٢٧.

(٥) هي: ـ الأوَّل: فيمن سمع منه الحديث، ولو حديثاً تامًّا.
ـ الثاني: فيمن أجاز له، ولو في استدعاءات بنيه.
ـ الثالث: فيمن أخذ عنه مذاكرة أو إنشاداً، أو سمع خطبته، أو تصنيفه.
انظر: الجواهر والدرر ١/ ١٣٤ـ ١٧٧.

مرتبته في هذا الشأن[1].

ولمَّا كان موضوع الدراسة يدور حول الجانب النحوي، رأيتُ من الأهميَّة بمكان التركيز على شيوخه الذين أخذ عنهم هذا الفنَّ، وذلك من خلال تتبُّعي لِمَا أورده ابن حجر في (المجمع المؤسِّس)، أو ما ذكرَتْه مصادرُ ترجمته، مع ذِكْر أبرز شيوخه في غيره من الفنون، مضيفةً بعضَ من تتلمذ عليهن ابن حجر من النساء[2].

وفيما يلي ترجمة موجزة لهؤلاء، مرتبة حسب الوفيات:

١ـ المحِبُّ بن هشام (٧٥٠ـ ٧٩٩هـ)[3].

محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام، محبُّ الدين، ابن الشيخ جمال الدين، قرأ العربية على أبيه، وغيره، وسمع الحديث على القلانسي[4]، وأخذ عن ابن عقيل[5]، وغيره.

---

(١) انظر: الجواهر والدرر ١/ ١٣٤.

(٢) ستأتي الترجمة لهن بعد الانتهاء من ذكر شيوخه من الرجال.

(٣) انظر ترجمته في: إنباء الغمر ٣/ ٣٥٩؛ المجمع المؤسِّس ٢/ ٥١٣ـ ٥١٥؛ بغية الوعاة ١/ ١٤٨؛ شذرات الذهب ٦/ ٣٦١.

(٤) القلانسي (٦٨٣ـ ٧٦٥هـ).
محمد بن محمد بن محمد، أبو الحرم القلانسي، مسند الديار المصرية في زمانه، حدَّث بالكثير، وكان خيِّراً، ديِّناً، متواضعاً.
انظر: الدرر الكامنة ٤/ ٣٥٣؛ شذرات الذهب ٦/ ٢٠٦.

(٥) ابن عقيل (٦٩٤ـ ٧٦٩هـ).
عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، أبو محمد الشافعي، أخذ القراءات عن التقي الصائغ، والفقه عن الزين الكتاني، وغيره، ثم قرأ النحو على أبي حيان ولازمه اثنتي عشرة سنة.
من مصنَّفاته: (المساعد على تسهيل الفوائد)، (شرح الألفية)، (الجامع النفيس في الفقه). =

كان المنتهى إليه في حسن التعليم مع الدين المتين، روى عنه ابن حجر[١]، وفيه قال: «كان أَوْحَدَ عَصْره في تحقيق النحو»[٢]، وقال عنه السيوطي: «سمعتُ شيخنا قاضي القضاة علم الدين البُلقيني[٣] يقول: كان والدي[٤] يقول: هو أَنْحى من أبيه»[٥].

٢ـ التنُوخي (٧٠٩ـ ٨٠٠هـ)[٦]

إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن بن كامل بن سعيد بن علوان التنوخي، البعلي الأصل، ثمَّ الدمشقي، نزيل القاهرة، سمع على أبي

= انظر: الدرر الكامنة ٢/ ٣٧٢ـ ٣٧٤؛ بغية الوعاة ٢/ ٤٧ـ ٤٨؛ شذرات الذهب ٦/ ٢١٤ـ ٢١٥.

(١) انظر: بغية الوعاة ١/١٤٨.

(٢) المجمع المؤسِّس ٢/ ٥١٤.

(٣) علم الدين البُلقيني (٧٩١ـ ٨٦٨هـ).
صالح بن عمر بن رسلان بن نصير، أبو البقاء، البُلقيني، الشافعي، كان إماماً فقيهاً، أخذ عن أبيه، والزين العراقي، وابن حجر، وغيرهم، وولي قضاء الشافعية عدّة مرات.
له: (القول المفيد في اشتراط الترتيب بين كلمتي التوحيد)، (شرح البخاري)، ولم يكمله.
انظر: الضوء اللامع ٣/ ٣١٢ـ ٣١٤؛ شذرات الذهب ٧/٣٠٧، البدر الطالع ١/ ٢٨٦ـ ٢٨٧.

(٤) ستأتي ترجمته ضمن شيوخ ابن حجر ص ٧٩.

(٥) بغية الوعاة ١/١٤٨.

(٦) انظر ترجمته في: غاية النهاية ١/ ٧ـ ٨؛ إنباء الغمر ٣/ ٣٩٨ـ ٤٠١؛ الدرر الكامنة ١/ ١١ـ ١٢؛ المجمع المؤسِّس ١/ ٧٩ـ ٢٠١؛ شذرات الذهب ٦/ ٣٦٣ـ ٣٦٤.

العبَّاس الحجَّار[1]، والحافظ المِزِّي[2] وغيرهما.

عُني بالقراءات ومَهَرَ فيها، وأخذ عن أبي حيَّان، والوادي آشي[3]، وغيرهما، وأجاز له أبو حيَّان من تصانيفه: (البحر المحيط)، و(شرح التسهيل)، و(التذكرة)، وغيرها.

لازمه ابن حجر ثلاث سنوات، وممَّا قرأه عليه (الشاطبية) و(الخُلاصة الألفية في العربية) لابن مالك، وسمع عليه جميع (صحيح البخاري)، وخرَّج له ابن حجر عُشَارِيَّات مائة، ثم خرَّج له (المعجم الكبير) في أربعة وعشرين جزءاً.

---

(١) أبو العباس الحجَّار (٦٢٣ـ ٧٣٠هـ).
أحمد بن أبي طالب بن نعمة بن حسن الصالحي الحجار بن الشحنة، شهاب الدين، سمع من ابن اللتي، وابن الزبيدي، وانفرد بالرواية عنه، وكان بين سماعه للصحيح وموته مائة سنة.
انظر: شذرات الذهب ٦/ ٩٣.

(٢) المِزِّي (٦٥٤ـ ٧٤٢هـ).
يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف، جمال الدين، أبو الحجاج، الحلبي الأصل، المِزِّي، الحافظ، المحدِّث، أخذ عن الفخر بن البخاري، وأحمد بن أبي الخير، وغيرهم، له: (تهذيب الكمال)، (الأطراف).
انظر: تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٩٨ـ ١٥٠٠؛ طبقات الشافعية الكبرى ٦/ ٢٥١ـ ٢٦٧، الدرر الكامنة ٥/ ٢٣٣ـ ٢٣٧.

(٣) الوادي آشي (٦٧٨ـ ٧٤٩هـ).
محمد بن جابر بن محمد بن قاسم، أبو عبد الله، الوادي آشي، الأندلسي، التونسي، المالكي، كان محدِّثاً، مقرئاً، وله معرفة بالنحو واللغة، جال في البلاد المشرقية والمغربية، واستكثر من الرواية.
انظر: الديباج المذهب ٢/ ٢٩٩ـ ٣٠١؛ غاية النهاية ٢/ ١٠٦؛ الدرر الكامنة ٤/ ٣٣ـ ٣٤.

٣ـ الغُمَاري (٧٢٠ـ ٨٠٢هـ)[١]

محمد بن محمد بن علي بن عبد الرزَّاق أبو عبد الله الغُمَاري، ثمَّ المصري، المالكي، شمس الدين، أخذ العربية والقراءات عن أبي حيَّان وغيره، وكان كثير المحفوظ للشعر، قوي المشاركة في فنون الأدب، ووُصِف بأنَّه «نحويٌّ أستاذ»[٢]، وقال عنه ابنُ حجر: «وهو خاتمة من كان يُشار إليه في القراءات والعربية»[٣].

وقد سمع عليه ابنُ حجر قصيدة (البُرْدة) بسَماعه لها على أبي حيَّان بسماعه من ناظمها، وأجازه الغُماريُّ مروياته.

٤ـ الزَّبيدي (٧٤٧ـ ٨٠٢هـ)[٤]

عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن عمر اليماني، أبو أحمد، الزَّبيدي، الحنفي، إمام في العربية، أخذ النحو والأدب وغيرهما عن ابن بصيص[٥]، ولازمه، وخلَفه في حلقته بعد وفاته، وكذا أخذ العربية عن الزُّوكي[٦].

---

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية ٢/ ٢٤٤؛ إنباء الغمر ٤/ ١٧٩ـ ١٨١؛ المجمع المؤسِّس ٣/ ٢٤٤ـ ٢٤٦؛ بغية الوعاة ١/ ٢٣٠؛ شذرات الذهب ٧/ ١٩ـ ٢٠.

(٢) غاية النهاية ٢/ ٢٤٤.

(٣) المجمع المؤسِّس ٣/ ٢٤٥.

(٤) انظر ترجمته في: إنباء الغمر ٤/ ١٦٧ـ ١٦٨؛ المجمع المؤسِّس ٣/ ١٦٧ـ ١٦٩؛ الضوء اللامع ٤/ ٣٢٥؛ بغية الوعاة ٢/ ١٠٧؛ شذرات الذهب ٧/ ١٧.

(٥) ابن بصيص (. . . ـ ٧٦٨هـ).
أحمد بن عثمان بن أبي بكر بن بصيص، أبو العباس، الزَّبيدي، من العلماء بالنحو واللغة والعروض، له: (شرح مقدمة ابن بابشاذ) لم يكمل، منظومة في القوافي والعروض.
انظر: بغية الوعاة ١/ ٣٣٥؛ شذرات الذهب ٦/ ٢١٠.

(٦) الزُّوكي (. . . ـ ٧٨٢هـ). =

وقال عنه السخاوي: «صار شيخَ النحاة في عصره بقُطْره»[1]، وقال ابن حجر: «كان أحد أئمَّة العربية، اجتمعتُ به بزبيد، وسمعتُ من فوائده، وسمع عليَّ شيئاً من الحديث»[2].

من مصنَّفاته: (نظم مقدِّمة ابن بابشاذ) في ألف بيت، (شرح ملحة الإعراب)، (مقدِّمة في علم النحو).

٥ـ ابن المُلقِّن (٧٢٣ـ ٨٠٤هـ)[3]

عمر بن علي بن أحمد بن محمد أبو حفص، سراج الدين بن أبي الحسن الأنصاري، الأندلسي الأصل، المصري، الشافعي، نزيل القاهرة، المعروف بابن المُلقِّن، والمُلقِّن زوج أُمِّه، وكان يُلقِّن الناس القرآن، وقد يُعرف بابن النحوي؛ لأنَّ والدَه أبا الحسن كان عالماً بالنحو، لازم زين الدين الرَّحْبي[4] فتخرَّج به، وبعلاء الدين مُغْلَطاي[5].

= محمد بن أبي بكر بن أحمد اليمني الزَّبيدي، أبو عبد الله، المعروف بالزوكي، (وفي الضوء: الروكي)، كان إماماً فاضلاً، عارفاً بالفقه، والحديث، والتفسير، واللغة، والنحو، والعروض، وانتهت إليه الرياسة باليمن في علم الأدب، قرأ على ابن بصيص.

انظر: الضوء اللامع ٤/ ٣٢٥؛ بغية الوعاة ١/ ٦٢.

(١) الضوء اللامع ٤/ ٣٢٥.

(٢) المجمع المؤسِّس ٣/ ١٦٨.

(٣) انظر ترجمته في: إنباء الغمر ٥/ ٤١؛ المجمع المؤسِّس ٢/ ٣١١ـ ٣٢١؛ لحظ الألحاظ ١٩٧ـ ٢٠٢؛ شذرات الذهب ٧/ ٤٤ـ ٤٥.

(٤) الرَّحْبي (٦٦٦ـ ٧٤٩هـ).

زين الدين أبو بكر بن أبي بكر بن قاسم الكناني الرَّحْبي، نزيل مصر، سمع من الفخر بن البخاري وغيره، كتب بخطِّه الكثير، وقد تخرَّج به ابن الملقِّن.

انظر: الدرر الكامنة ١/ ٤٨٦ـ ٤٨٧.

(٥) مُغْلَطَاي (٦٨٩ـ ٧٦٢هـ). =

اشتُهر بكثرة التصنيف، وشرح كتباً كثيرة منها: (المنهاج)، و(الحاوي)، و(البخاري) وقد صحبه ابنُ حجر، وتفقَّه به، فسمع منه، وقرأ عليه الكثير، وممَّا قرأه عليه قطعة كبيرة من (شرح المنهاج)، وسمع منه المسلسل بالأوَّلية، وغير ذلك.

٦ـ البُلْقِيني (٧٢٤ـ ٨٠٥هـ)[1]

عمر بن رسلان بن نصير بن صالح بن شهاب بن عبد الخالق البُلْقِينيّ، أبو حفص، سراج الدين، الكناني، العسقلاني الأصل، الشافعي، نزيل القاهرة، امتاز بقوَّة الحافظة، وشدَّة الذكاء، فحفظ القرآن وعمره سبع سنين، وحفظ (المحرَّر) في الفقه، والكافية لابن مالك، و(مختصر ابن الحاجب)، و(الشاطبية)، من شيوخه: ابن عدلان[2]، وقد أجاز له الذهبي[3] وغيره،

= مُغْلَطاي بن قليج بن عبد الله، أبو عبد الله، البَكْجَريّ، الحنفي، الحافظ، المحدِّث، المصنِّف، أخذ عن ابن سيد الناس وغيره، له شرح على البخاري.
انظر: الدرر الكامنة ٥/ ١٢٢ـ ١٢٣؛ لحظ الألحاظ ١٣٣ـ ١٤١؛ النجوم الزاهرة ٩/١١.

(١) انظر ترجمته في: إنباء الغمر ٥/ ١٠٧ـ ١٠٩؛ المجمع المؤسِّس ٢/ ٢٩٤ـ ٣١١؛ لحظ الألحاظ ٢٠٦ـ ٢١٧؛ طبقات المفسرين ٢/٣؛ شذرات الذهب ٧/ ٥١ـ ٥٢.

(٢) ابن عدلان (٦٦٣ـ ٧٤٩هـ).
محمد بن أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن عدلان، شمس الدين، الكناني، المصري، شيخ الشافعية، برع في الفقه، وكان مدار الفتيا بالقاهرة عليه وعلى الشيخ ابن الأنصاري، وله معرفة بالأصلين، والنحو، والقراءات.
انظر: الوافي بالوفيات ٢/ ١٦٨ـ ١٦٩؛ الدرر الكامنة ٣/ ٤٢٣ـ ٤٢٤؛ طبقات الشافعية ٣/ ٧٠ـ ٧٢.

(٣) الذهبي (٦٧٣ـ ٧٤٨هـ).
محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله التركماني الأصل، أبو =

وأخذ النحو عن أبي حيَّان، وأذن له في إقرائه، وقد كتب له أبو حيَّان وعُمْر البُلْقيني آنذاك دون العشرين: «قرأ عليَّ الشيخ الفقيه العالم المفنّن، سراج الدين عمر البُلْقِيني جميع (الكافية الشافية) في النحو، قراءة بحث وتفهُّم وتنبيه على ما أَغْفَلَه الناظم، فكان يُبادر إلى حَلِّ ما قرأه عليَّ من مُشكلٍ وغيره، فصار بذلك إماماً يُنتفع به في هذا الفنِّ العربيِّ، مع ما منحه الله من علمه في الشريعة المحمَّدية، بحيث نال في الفقه وأصوله الرُّتبة العليا، وتأهَّل للتدريس والقضاء والفُتيا»[1]، وقال السيوطي: «والبُلْقِيني كان إماماً في النحو، وله فيه أبحاث وتحقيقات ومؤلَّفات»[2].

وقد نقل ابن حجر عن شيخه البلقيني في (فتح الباري) عدَّة مباحثات نحوية، وتعقَّبه في بعضها[3]، وعن تلمذته عليه يقول: «لازمت الشيخ مدَّة، وقرأتُ عليه عدَّة أجزاء حديثية، وسمعت عليه أشياء، وحضرتُ دروسه الفقهية»[4]، وقد أَذِن له البُلْقِيني بالفتوى والتدريس[5]، وشهد له بالحفظ في المجلس العام[6].

= عبد الله، شمس الدين الذهبي، الحافظ، المؤرِّخ، عُني بالقراءات منذ صغره، ثم اشتغل بالحديث، وأسماء رجاله، له من المصنَّفات: (تاريخ الإسلام)، (معرفة القرّاء الكبار)، (تذكرة الحفَّاظ)، (سير أعلام النبلاء).
انظر: الوافي بالوفيات ٢/ ١٦٣ـ ١٦٨؛ غاية النهاية ٢/ ٧١؛ ذيل طبقات الحفَّاظ ٣٤ـ ٣٧.

(١) المجمع المؤسِّس ٢/ ٢٩٩، وانظر: لحظ الألحاظ ٢١٢.
(٢) بغية الوعاة ٢/ ٣٩٧. وقد علَّل السيوطي عدم ترجمته في كتابه بأنَّه التزم ألاَّ يذكر في هذا الكتاب من اشتهر بفنّ غير النحو.
(٣) انظر على سبيل المثال: ١٢/ ٣٧٢ـ ٣٧٤، والمسألة (٦٠) ص ٥٢٢.
(٤) المجمع المؤسِّس ٢/ ٣٠٥.
(٥) انظر: الجواهر والدرر ١/ ٢٠٨.
(٦) انظر: إنباء الغمر ٥/ ١٠٨.

من مصنَّفاته: (شرح البخاري) وصل فيه إلى كتاب الإيمان، وتوسَّع فيه جدًّا، قُدِّر تمامه بمائتي مجلَّدة.

٧ـ العراقي (٧٢٥ـ ٨٠٦هـ)[١]

عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم، أبو الفضل، زين الدين، العراقي الأصل، المهراني المولد، من المتقدِّمين في فنِّ الحديث، وقد غلب عليه فلا يُعرف إلاَّ به، أخذ عن المَيْدُومي[٢]، وابن القيم[٣]، وغيرهم.

وقد سبق القول بأنَّ ابن حجر لازم شيخه العراقي عشر سنين ـ تخلَّل ذلك رحلات ابن حجر إلى الشام وغيرها ـ وهو أوَّل من أَذِن له في إقراء الحديث، وشهد له أنَّه أمثل أصحابه[٤]، وقد قرأ عليه ابن حجر كثيراً من المسانيد والأجزاء، وبحث عليه شرحه على منظومته، وغير ذلك، وشهد له

---

(١) انظر ترجمته في: إنباء الغمر ٥/ ١٧٠ـ ١٧٦؛ المجمع المؤسِّس ٢/ ١٧٦ـ ٢٣٠؛ لحظ الألحاظ ٢٢٠ـ ٢٣٩؛ طبقات الحفَّاظ ٥٣٨ـ ٥٣٩؛ شذرات الذهب ٧/ ٥٥ـ ٥٧.

(٢) الميدومي (٦٦٤ـ ٧٥٤هـ).
صدر الدين محمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم بن عنان أبو الفتح الميدومي، حدَّث بالقاهرة، وأخذ عنه كثيرون، وأكثر عنه العراقي.
انظر: الدرر الكامنة ٤/ ٢٧٤.

(٣) ابن القيم (٦٩١ـ ٧٥١هـ).
محمد بن أبي بكر بن أيوب، أبو عبد الله، المعروف بابن قيم الجوزية، من الأئمة الكبار في التفسير، والحديث، والفقه، والأصول، والعربية، من أبرز شيوخه ابن تيمية، له مصنَّفات منها: (زاد المعاد)، (بدائع الفوائد)، (الصواعق المنزلة على الجهمية والمعطِّلة).
انظر: الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٤٤٧؛ الدرر الكامنة ٤/ ٢١ـ ٢٣؛ بغية الوعاة ١/ ٦٢ـ ٦٣؛ طبقات المفسرين ٢/ ٩٠ـ ٩٣.

(٤) انظر ما سبق ص ٧٠.

بالحفظ في كثير من المواطن، وكتب له بذلك مراراً[1].

من مصنَّفاته: نظم (علوم الحديث) في ألف بيت، وشرحه، (تخريج أحاديث الإحياء).

وكان لشيوخ ابن حجر الثلاثة السابقين إجلال في نفسه، وتقدير، وإعجاب، يدل على ذلك قوله عنهم: «هؤلاء الثلاثة: العراقي، والبُلْقِيني، وابن المُلقِّن، كانوا أُعجوبة هذا العصر على رأس القرن:

ـ الأوَّل في معرفة الحديث وفنونه.

ـ والثاني في التوسُّع في معرفة مذهب الشافعي.

ـ والثالث في كثرة التصانيف»[2].

٨ـ الهيثمي (٧٣٥ـ ٨٠٧هـ)[3]

علي بن أبي بكر بن سليمان بن عمر بن صالح، أبو الحسن الهيثمي، نور الدين، المحدِّث الكبير، الحافظ، صهر الشيخ العراقي، ومن أكثر الناس ملازمة له، تخرَّج به في الحديث، وقرأ عليه أكثر تصانيفه، وكتب الكثير منها.

وقد قرأ ابن حجر عليه الكثير قريناً للعراقي، وقرأ عليه منفرداً. وشهد الهيثميُّ لابن حجر بالتقدُّم في الفنِّ[4].

وكان ابن حجر قد تتبَّع أوهامَ شيخه في كتابه (مَجْمَع الزوائد)، فلمَّا

---

(١) انظر: إنباء الغمر ٥/ ١٧٢.

(٢) المجمع المؤسّس ٢/ ٣١٨.

(٣) انظر ترجمته في: إنباء الغمر ٥/ ٢٥٦ـ ٢٦٠؛ المجمع المؤسِّس ٢/ ٢٦٣ـ ٢٦٧؛ الضوء اللامع ٥/ ٢٠٠ـ ٢٠٣؛ طبقات الحفَّاظ ٥٤١.

(٤) انظر: إنباء الغمر ٥/ ٢٥٧.

بلغه أنَّ ذلك شقَّ على شيخه تركَه رعاية له[١].

٩ـ الشهاب الأشموني (.... ـ ٨٠٩هـ)[٢]

أحمد بن محمد بن منصور الأشموني، القاهري، الحنفي، النحوي، «كان فاضلاً في العربية، مشاركاً في الفنون»[٣]، قرأ على العراقي صحيحي البخاري ومسلم، وله منظومة في النحو على قافية اللام، يقول عنها ابن حجر: «آذن فيها بِعُلوِّ قدره في الفنِّ، سمعتُ شيئاً منها من لفظه، وسألني أن أُقَرِّظَها، فكتبت عليها شيئاً»[٤].

١٠ـ الفيروزآبادي (٧٢٩ـ ٨١٧هـ)[٥]

محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيرازي، مجد الدين، أبو الطاهر الفيروزآبادي، مهر في اللغة وفاق فيها، وأكثر التجوال في البلاد شرقها وغربها، وأخذ عن كثير من علمائها، كما كثر الآخذون عنه.

اجتمع به ابنُ حجر في زبيد، وفي وادي الخصيب، وأخذ عنه جُلَّ القاموس، وأَذِن له في روايته، وسمع منه المسلسل بالأوَّليَّة، وغير ذلك، وكتب الفيروزآبادي على بعض تخريجات ابن حجر تقريظاً أَثْنى عليه فيه[٦].

---

(١) انظر: إنباء الغمر ٥/ ٢٦٠.

(٢) انظر ترجمته في: المجمع المؤسِّس ٣/ ٧٠ـ ٧١؛ الضوء اللامع ٢/ ٢٢٧؛ بغية الوعاة ١/ ٣٨٤.

(٣) المجمع المؤسِّس ٣/ ٧٠.

(٤) المصدر السابق ٣/ ٧١.

(٥) انظر ترجمته في: إنباء الغمر ٧/ ١٥٩ـ ١٦٣؛ المجمع المؤسِّس ٢/ ٥٤٧ـ ٥٥٣؛ الضوء اللامع ١٠/ ٧٩ـ ٨٦؛ بغية الوعاة ١/ ٢٧٣ـ ٢٧٥؛ شذرات الذهب ٧/ ١٢٦ـ ١٣٠.

(٦) انظر: إنباء الغمر ٧/ ١٦٢.

١١ـ ابن جَمَاعة (٧٥٩ـ ٨١٩هـ)(١)

محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، عزّ الدين، الحموي الأصل، ثمَّ المصري، الشافعي.

برع في علوم عدَّة، وكان يقول عن نفسه: «أعرف ثلاثين علماً، لا يعرف أهل عصري أسماءها»(٢)، أخذ عن كثير من العلماء منهم: البلقيني، وابن خلدون(٣).

وصفه السيوطي بـ «الأستاذ، العلاَّمة، المتفنِّن. . . الأصولي، المتكلِّم، الجَدَليّ، النظَّار، النحوي، اللغوي، البياني، الخِلافي. . . الجامع لأشتات العلوم»(٤).

لازمه ابن حجر قرابة ثلاثين سنة، وكان معظّماً لشيخه، ومن إجلاله له أنَّه لا يُسمِّيه في غيبته إلا إمام الأئمَّة، وكان ابنُ جَمَاعة يشهد لابن حجر في غيبته بالتقدّم(٥).

---

(١) انظر ترجمته في: إنباء الغمر ٧/ ٢٤٠ـ ٢٤٣؛ المجمع المؤسّس ٣/ ٢٩٢ـ ٢٩٤؛ لحظ الألحاظ ٢٦٧؛ بغية الوعاة ١/ ٦٣ـ ٦٦؛ شذرات الذهب ٧/ ١٣٩ـ ١٤١.

(٢) بغية الوعاة ١/ ٦٥.

(٣) ابن خلدون (٧٣٢ـ ٨٠٨هـ).

عبد الرحمن بن محمد بن محمد الحسين بن محمد بن جابر بن خلدون الحضرمي، الإشبيلي الأصل، التونسي المولد، حافظ، مؤرخ، ومن المتقدِّمين في الفنون العقلية والنقلية.

له التاريخ المشهور: (العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر).

انظر: الضوء اللامع ٤/ ١٤٥ـ ١٤٩؛ نيل الابتهاج ٢٥٠ـ ٢٥٢.

(٤) بغية الوعاة ١/ ٦٣.

(٥) انظر: إنباء الغمر ٧/ ٢٤٢.

أخذ عنه ابن حجر في (شرح منهاج الأصول)، وفي (جمع الجوامع)، وفي (مختصر ابن الحاجب)، وفي (المطوَّل) لسعد الدين. . .

من مصنَّفاته: (حاشية على شرح الألفية لابن الناظم)، (حاشية على شرح الشافية للجاربردي)، (مختصر التسهيل المسمَّى بالقوانين)، (شرح علوم الحديث لابن الصلاح).

١٢ـ البَشْتكي (٧٤٨ـ ٨٣٠هـ)[١]

محمد بن إبراهيم بن محمد، الدمشقي الأصل، البشتكي، بدر الدين، الأديب المشهور، اشتغل في فنون عدَّة، واعتنى بالأدب فمهر فيه، وله شعر رائق، أخذ عن عدد من العلماء، ولمَّا قَدِم ابنُ نباتة[٢] مصر لازمه، وكتب عنه ديوان شعره.

اشتُهر بكثرة النسخ، وقد صحبه ابن حجر بضع سنين في ابتداء تحصيله فنّ الأدب، فانتفع بكتبه، وسمع منه الكثير من نظمه، وكانت بينهما مطارحات شعرية، وقرأ عليه ابن حجر مقدِّمة لطيفة في علم العروض، وأجاز له غير مرَّة.

وكان البشتكي يُجلُّ ابن حجر، ويُثني عليه، وقد ترجم له في كتابه

---

(١) انظر ترجمته في: إنباء الغمر ٨/ ١٣٢ـ ١٣٣؛ المجمع المؤسِّس ٣/ ٢٨٠ـ ٢٨١؛ الجواهر والدرر ١/ ٧٨ـ ٧٩، ٢٢٥ـ ٢٢٦؛ الضوء اللامع ٦/ ٢٧٧ـ ٢٧٩؛ شذرات الذهب ٧/ ١٩٥.

(٢) ابن نباتة (٦٨٦ـ ٧٦٨هـ).

جمال الدين محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الحسن نباتة، الأديب المشهور، مهر في النظم، والنثر، والكتابة، من مصنَّفاته: (مطالع الفوائد)، (القطر النباتي).

انظر: الدرر الكامنة ٤/٣٤٧؛ النجوم الزاهرة ١١/ ٩٥ـ ٩٧؛ البدر الطالع ٢/ ٢٥٢ـ ٢٥٤.

(المطالع البدرية لمن اشتهر بالصناعة الشعرية) بترجمة جليلة، وشهد له بطُول باعه في هذا الفنِّ، وحضَّه ـ مع ذلك ـ على الإقبال على الحديث، وقرأ البشتكي نفسه الكثير من صحيح البخاري على ابن حجر، ممَّا يدلُّ على تقديره له، وثقته بعلمه.

١٣ـ فاطمة التنوخية (٧١٢ـ ٨٠٣هـ)[١]

فاطمة بنت محمد بن أحمد بن محمد بن عثمان بن المنجَّى، أم الحسن، التنوخية، الدمشقية، أجاز لها عددٌ من العلماء، ولُقِّبت (مُسْنِدة الدنيا)[٢].

ذكر ابن حجر أنَّه قرأ عليها الكثير من الكتب الكبار، والأجزاء[٣]، ومن مقروءاته عليها: كتاب (الأوائل) لابن أبي شيبة، و(الأطعمة) لعثمان الدارمي، و(فضائل الإمام الشافعي) لابن شاكر القطان.

١٤ـ عائشة المقدسية (٧٢٣ـ ٨١٦هـ)[٤]

عائشة بنت محمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي، المقدسية، ثم الصالحية.

وهي آخر من حَدَّث بـ(صحيح البخاري) عالياً بالسماع.

وقد قرأ عليها ابن حجر وعلى أختها فاطمة[٥] كثيراً من مسموعهما

---

(١) انظر ترجمتها في: إنباء الغمر ٤/ ٣١٣؛ المجمع المؤسِّس ٢/ ٣٨٩ـ ٤٣٤؛ لحظ الألحاظ ١٩٢؛ الضوء اللامع ١٢/ ١٠١.

(٢) انظر: لحظ الألحاظ ١٩٢.

(٣) انظر: إنباء الغمر ٤/ ٣١٣.

(٤) انظر ترجمتها في: إنباء الغمر ٧/ ١٣٢ـ ١٣٣؛ المجمع المؤسِّس ٢/ ٣٥٠ـ ٣٥٧؛ الضوء اللامع ١٢/ ٨١؛ شذرات الذهب ٧/ ١٢٠.

(٥) فاطمة المقدسية (٧١٩ـ ٨٠٣هـ). =

على الحجّار[1].

وممّا سبق عرضه يلحظ أنّه قد توفّر لابن حجر من الشيوخ الأكابر في كلِّ فنٍّ ما لم يتوفّر لغيره، مما أسهم إسهاماً واضحاً في بناء شخصيته ـ رحمه الله ـ.

(ج) تلاميذه:

كثر تلاميذ ابن حجر كثرة بالغة، أورد السخاوي منهم قرابة خمسمائة ممّن أخذ عن ابن حجر دراية أو رواية[2].

وقد عُرف عن ابن حجر برُّه بالطلبة، وصبره عليهم، جاء في وصفه أنّه «مُحِبٌّ للطلبة»[3]، كثير الإحسان إليهم، وبخاصّة الغرباء من الوافدين إليه[4]، يقول ابن البرهان الحلبي[5]: «وأمّا لطائفه، ومُلاطفاته للطلبة،

= فاطمة بنت محمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد، أجاز لها أبو نصر الشيرازي، وابن عساكر، وغيرهما، قرأ عليها ابن حجر مع أختها عائشة، وقرأ عليها وحدها.
انظر: المجمع المؤسِّس ٢/ ٣٦٨ـ ٣٨٨؛ لحظ الألحاظ ١٩٢؛ الضوء اللامع ١٠٣/١٢.

(١) انظر: المجمع المؤسِّس ٢/ ٣٥١.
(٢) انظر: الجواهر والدرر ٢٥٤ب ـ ٢٧٤أ.
(٣) الجواهر والدرر ١/ ٢٢٦.
(٤) انظر: المصدر السابق ٢٤٢أ.
(٥) ابن البرهان الحلبي (٨١٨ـ ٨٨٤هـ).
أحمد بن إبراهيم بن محمد بن خليل، أبو ذرّ ابن الحافظ البرهان أبي الوفاء، الشافعي، مهر في ابتداء طلبه في فنون الأدب، ثم لزم الاعتناء بالحديث والفقه، وكان له اهتمام بالتاريخ، أخذ عن والده، وابن حجر، وابن ناصر الدين، وغيرهم، من مصنَّفاته: (التوضيح للأوهام الواقعة في الصحيح)، (الذيل على تاريخ ابن خطيب الناصرية).
انظر: رفع الإصر ٥٢ـ ٥٤؛ الضوء اللامع ١/ ١٩٨ـ ٢٠٠؛ نظم العقيان ٣١ـ ٣٢.

والإحسان إليهم، فلا تكاد تُوصف، وقد كنت أسمع به وبأوصافه، فلمَّا شاهدته رأيتُه فوق ذلك»[1]، فلا عجب بعد ذلك أن كثر طلبته، والآخذون عنه.

وأذكر فيما يلي ترجمة موجزة لأبرز تلاميذه، مرتَّبة حسب الوفيات:

١ـ ابن خطيب الناصرية (٧٧٤ـ ٨٤٣هـ)[2]

علي بن محمد بن سعد بن محمد بن علي، علاء الدين الحلبي، قاضي الشافعية، المشهور بابن خطيب الناصرية، من الأئمَّة في الفقه، والحديث، كان عالماً بالأصول والعربية، حافظاً للتاريخ، أخذ عن ابن حجر، وحضر مجالسه التي أملاها بحلب[3].

من مصنَّفاته (ذيل تاريخ حلب)، (شرح حديث أم زرع).

٢ـ الراعي الأندلسي (٧٨٢ تقريباً ـ ٨٥٣هـ)[4]

محمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل، أبو عبد الله الأندلسي، ثم القاهري، المعروف بالراعي الأندلسي، اشتغل بالفقه والأصول، واشتهر بالعربية، وبجودة إرشاده فيها.

وقد ذكر السخاوي أنَّ الراعي دخل القاهرة في سنة خمس وعشرين، واستوطنها، وسمع بها من طائفة من العلماء، منهم ابن حجر، واختصّ به[5].

له شرح على الألفية، والآجروميَّة، وغير ذلك.

---

(١) الجواهر والدرر ١/ ٢٥٥.

(٢) انظر ترجمته في: شذرات الذهب ٧/ ٢٤٧؛ البدر الطالع ١/ ٤٧٦ـ ٤٧٧.

(٣) انظر: الجواهر والدرر ٢٦٤أ.

(٤) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٩/ ٢٠٣؛ شذرات الذهب ٧/ ٢٧٩.

(٥) انظر: الضوء اللامع ٩/ ٢٠٣.

٣ـ الكمال بن الهُمَام (٧٩٠ـ ٨٦١هـ)[١]

محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسي الأصل، ثم الإسكندري، كمال الدين بن الهُمام الحنفي، كان علاَّمة في الفقه، والأصول، والنحو، والتصريف، والمعاني، والبيان، وغيرها من العلوم، أخذ عن جماعة منهم: ابن حجر، وروى عنه الترغيب والترهيب، وأذن له في رواية جميع ما يجوز عنه روايته من معقول ومنقول[٢].

له من المصنَّفات: (شرح الهداية)، كراسة في إعراب (سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم).

٤ـ ابن فهد المكّي (٧٨٧ـ ٨٧١هـ)[٣]

محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن فهد، أبو الفضل الهاشمي، الأصفوني، ثم المكّي، الشافعي، برع في الحديث، وأخذ عن ابن حجر وغيره.

من مصنَّفاته: (ذيل على طبقات الحفَّاظ)، (طرق الإصابة بما جاء في فضائل الصحابة).

٥ـ ابن تغري بردي (٨١٣ـ ٨٧٤هـ)[٤]

يوسف بن سيف الدين تغري بردي، جمال الدين، أبو المحاسن،

---

(١) انظر ترجمته في: بغية الوعاة ١/ ١٦٦ـ ١٦٨؛ شذرات الذهب ٧/ ٢٩٨ـ ٢٩٩؛ البدر الطالع ٢/ ٢٠١ـ ٢٠٢؛ الفوائد البهية ١٨٠ـ ١٨١.

(٢) انظر: الجواهر والدرر ٢٦٩ب.

(٣) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٩/ ٢٨١؛ نظم العقيان ١٧٠ـ ١٧١؛ البدر الطالع ٢/ ٢٥٩ـ ٢٦٠.

(٤) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ١٠/ ٣٠٥ـ ٣٠٨؛ شذرات الذهب ٧/ ٣١٧ـ ٣١٨؛ البدر الطالع ٢/ ٣٥١ـ ٣٥٢.

الحنفي، حفظ مختصرات كثيرة في علوم مختلفة، وحُبِّب إليه التاريخ، فلازم مؤرِّخي عصره كالعيني[1]، والمقريزي[2]، وحضر دروس ابن حجر وانتفع به[3].

من مصنَّفاته: (النجوم الزاهرة)، (المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي).

٦ـ الكافِيجي (٧٨٨ـ ٨٧٩هـ)[4]

محمد بن سليمان بن سعيد بن مسعود المحيوي، أبو عبد الله الرومي الحنفي، المعروف بالكافيجي؛ لكثرة قراءته وإقرائه (الكافية) لابن الحاجب.

---

(١) العيني (٧٦٢ـ ٨٥٥هـ).
محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، أبو محمد، بدر الدين، الحلبي الأصل، العينتابي المولد، القاهري، الحنفي، عُني بالحديث، والفقه، والعربية، والتاريخ...، أخذ عن جبريل بن صالح، ويوسف الملطي، وغيرهما، وكان بينه وبين ابن حجر ما يكون بين المتعاصرين غالباً، من مصنَّفاته: (عمدة القاري) في شرح البخاري، (شرح شواهد الألفية).
انظر: النجوم الزاهرة ١٦/ ٨ـ ١١؛ الضوء اللامع ١/ ١٣١ـ ١٣٥؛ الفوائد البهية ٢٠٧.

(٢) المقريزي (٧٦٦ـ ٨٤٥هـ).
أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد، أبو العباس، تقي الدين المقريزي، مؤرِّخ الديار المصرية، من مصنَّفاته: (التاريخ الكبير)، (السلوك بمعرفة دول الملوك).
انظر: إنباء الغمر ٩/ ١٧٠ـ ١٧٣؛ حسن المحاضرة ١/٥٥٧؛ البدر الطالع ١/ ٧٩ـ ٨١.

(٣) انظر: الضوء اللامع ١٠/٣٠٦؛ شذرات الذهب ٧/٣١٧.

(٤) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٧/ ٢٥٩ـ ٢٦١؛ بغية الوعاة ١/ ١١٧ـ ١١٩؛ شذرات الذهب ٧/ ٣٢٦ـ ٣٢٨؛ البدر الطالع ٢/ ١٧١ـ ١٧٣؛ الفوائد البهية ١٦٩ـ ١٧٠.

كان «إماماً كبيراً في المعقولات كلِّها: الكلام، وأصول اللغة، والنحو، والتصريف. . . والمعاني، والبيان، والجدل، والمنطق، والفلسفة، والهيئة. . .، وله اليد الحسنة في الفقه، والتفسير، والنظر في علوم الحديث»[1].

وكان الكافيجي معظِّماً ابن حجر، وأنشد أبياتاً في مدحه، وأثبتها بخطِّه، وقد أذن له ابن حجر في رواية (شرح النخبة) ـ من تصانيفه ـ مع جميع مروياته[2].

من مصنَّفاته: (شرح القواعد الكبرى لابن هشام).

٧ـ قاسم بن قُطْلُوبُغا (٨٠٢ـ ٨٧٩هـ)[3]

زين الدين السودني، المعروف بقاسم الحنفي، أخذ عن جُملة من علماء عصره، منهم ابن حجر[4].

قرأ في فنون كثيرة، وتصدَّر للتدريس والإفتاء، وله حاشية على (نخبة الفِكَر) و(شرحها) لابن حجر.

٨ـ البِقاعي (٨٠٩ـ ٨٨٥هـ)[5]

إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّباط، برهان الدين، البِقاعي، الشافعي، نزيل القاهرة، المحدِّث، المفسِّر، المؤرِّخ، ارتحل إلى ابن حجر سنة أربع وثلاثين وثمانمائة، وسافر معه إلى حلب، وقرأ عليه كثيراً من تصانيفه

---

(١) بغية الوعاة ١/ ١١٧.

(٢) انظر: الضوء اللامع ٧/ ٢٦١.

(٣) انظر ترجمته في: شذرات الذهب ٧/ ٣٢٦؛ البدر الطالع ٢/ ٤٥ـ ٤٧.

(٤) انظر: الجواهر والدرر ٢٦٥ب.

(٥) انظر ترجمته في: نظم العقيان ٢٤؛ شذرات الذهب ٧/ ٣٣٩ـ ٣٤٠؛ البدر الطالع ١/ ١٩ـ ٢٢.

وغيرها[1]، ولم يَزلْ ملازماً له إلى أن تُوفي ابن حجر ـ رحمه الله ـ[2]، أي أنَّه ظلَّ ملازماً له مدة ثماني عشرة سنة.

له من المصنَّفات: (المناسبات القرآنية)، (عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران).

٩ـ الخيضري (٨٢١ـ ٨٩٤هـ)[3]

محمد بن محمد بن عبد الله بن خَيْضر بن سليمان بن داود بن فلاح الخيضري، الزَّبيدي، الدمشقي، الشافعي، الحافظ قطب الدين.

لازم ابن حجر أتَمَّ ملازمة، وأخذ عنه جملة من تصانيفه وغيرها.

له من المصنَّفات: (شرح ألفية العراقي)، (طبقات الشافعية).

١٠ـ السَّخاوي (٨٣١ـ ٩٠٢هـ)[4]

محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد، شمس الدين، السَّخاوي الأصل، القاهري، الشافعي، المحدِّث، المؤرِّخ.

أخذ عن كثير من مشايخ عصره، من أبرزهم ابن حجر، إذ لازمه أَتَمَّ ملازمة، وانتفع به، وتخرَّج به في الحديث، وحمل عنه ما لم يشاركه فيه غيرُه، وأخذ عنه أكثر تصانيفه، «وقد غلبت عليه محبَّةُ شيخه الحافظ ابن حجر، فصار لا يخرج عن غالب أقواله، كما غلبت على ابن القيِّم محبَّة

---

(١) انظر: الجواهر والدرر ٢٥٥أ.

(٢) انظر: المصدر السابق ٢٥٥أ.

(٣) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٩/ ١١٧ـ ١٢٤؛ نظم العقيان ١٦٢؛ البدر الطالع ٢/ ٢٤٥ـ ٢٤٦.

(٤) انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٨/ ٢ـ ٣٢؛ نظم العقيان ١٥٢؛ شذرات الذهب ٨/ ١٥ـ ١٧؛ البدر الطالع ٢/ ١٨٤ـ ١٨٧.

شيخه ابن تيمية، وعلى الهيثمي محبَّة شيخه العراقي»[1].

وقد وصفه ابن حجر بأنَّه أَمْثَل جماعته[2].

وسبق أنَّ السخاويَّ أفرد تصنيفاً مستقلاً في ترجمة شيخه إجلالاً له وتقديراً[3].

ومن مصنَّفاته: (فتح المغيث بشرح ألفية الحديث)، (الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ علم التاريخ).

١١ـ زكريا الأنصاري (٨٢٦ـ ٩٢٦هـ)[4]

زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي، ثم القاهري، الشافعي، أخذ أنواع العلوم عن شيوخ عصره، ومنهم ابن حجر.

من مصنَّفاته: (شرح ألفية العراقي)، (شرح شذور الذهب).

(د) مصنفاته:

يُعدُّ ابن حجر من المكثرين من التصنيف، وقد ابتدأه في حدود سنة ست وتسعين وسبعمائة[5]، أي وعمره ثلاث وعشرون سنة، واستمر في التأليف إلى قُبيل وفاته.

وقد تنوَّعت الفنون التي أَلَّف فيها ابن حجر تبعاً لتعدُّد مصادره في التلقِّي عن العلماء في تخصُّصاتهم المختلفة، إلا أنَّ الغالب على مؤلَّفاته هو علم الحديث وما يتعلَّق به، إذ كان هو العلم الذي وجَّه همَّته له، وله

---

(١) البدر الطالع ٢/ ١٨٧.

(٢) انظر: الجواهر والدرر ٢٦٩أ.

(٣) انظر: ص ٥٣.

(٤) انظر ترجمته في: نظم العقيان ١١٣، شذرات الذهب ٨/ ١٣٤ـ ١٣٦؛ البدر الطالع ١/ ٢٥٢ـ ٢٥٣.

(٥) انظر: الجواهر والدرر ١٥٢ب.

مؤلَّفات في علوم القرآن، والفقه، وأصوله، والتاريخ، والأدب، واللغة، وغير ذلك من الفنون.

ولم يُشِر أيٌّ من المصادر إلى مؤلَّفات نحوية له، إلاَّ أنَّ السخاوي أشار إلى مصنَّف نحوي، ولم يجزم بنسبته له، قال في سياق سَرْده مصنَّفات ابن حجر: «عين القواعد، مختصر قواعد الإعراب لابن هشام، وعندي تردُّد، هل هو اختصار صاحب الترجمة، أو المؤلِّف فيُحرَّر»[1].

وقواعد الإعراب كتاب موجز لابن هشام واسمه: (الإعراب عن قواعد الإعراب)، وهو كتاب مختصر جدًّا بناه ابن هشام على أربعة أبواب، مطبوع عدَّة طبعات، وله شروح عدَّة[2].

أمَّا مختصره الذي أشار إليه السخاوي بعنوان (عين القواعد) فقد ذكر بروكلمان لابن هشام مختصرات لقواعد الإعراب، ليس بينها العنوان المذكور، وهي على النحو الآتي:

١ـ القواعد الصُّغرى مع شرح أقرب المقاصد لابن جماعة، ومنه نسخة في مكتبة الإسكندرية برقم (٣) نحو.

٢ـ النكت: ومنه نسخة في جوتا، برقم (٣٢٠)[3].

وأفاد د. علي فودة نيل ـ رحمه الله ـ بأنه يوجد ـ إضافة إلى ما ذكره بروكلمان ـ في المكتبة الوطنية بتونس مخطوطة باسم (نكت مختصرة من كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب) لابن هشام، برقم (٤٤٧٨م).

وفي المتحف البريطاني مخطوطة باسم (نكتة يسيرة مختصرة من (قواعد

---

(١) الجواهر والدرر ١٦٠أ و ب.

(٢) انظر: كشف الظنون ١/ ١٢٤؛ ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه النحوي ١٥ـ ٣٨.

(٣) انظر: تاريخ الأدب العربي نقلاً عن: ابن هشام الأنصاري ٣٨.

الإعراب) لابن هشام).

وهي رسالة صغيرة تقع في خمس صفحات، هي تلخيص مختصر جدًّا للأبواب الثلاثة الأولى من كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب)، وبها تصرُّف كبير في عبارة الأصل وأمثلته.

وقد أثبت د. علي فودة نيل أنَّ هذه النكتة اليسيرة المختصرة هي نفس (النكت) التي ذكرها بروكلمان سابقاً لابن هشام[1].

وممَّا سبق أخلُص إلى ما يلي:

١ـ أنَّ ابن هشام اختصر كتابه (الإعراب عن قواعد الإعراب)، وورد هذا المختصر بأكثر من عنوان، وليس بينها ما عَنْوَن به السخاوي.

٢ـ قد يكون (عين القواعد) الذي ذكره السخاوي، هو نفسه مختصر ابن هشام، ورُبَّما لا يكون، إذ ليس هناك ما يمكن من خلاله الجزم بأحد هذين القولين.

٣ـ أنَّه مع ثبوت اختصار ابن هشام للكتاب؛ فإنَّ ذلك لا ينفي إمكان نسبة (عين القواعد) إلى ابن حجر؛ لما كان لابن هشام ومصنَّفاته من عناية واهتمام من ابن حجر، كما سيأتي عند الحديث عن موقفه من النحويين.

أمَّا عن مصنَّفات ابن حجر الأخرى فقد ذكر السخاوي في تعدادها قرابة (٢٧٠) مصنَّفاً[2]، وأوصلها السيوطي إلى ما يزيد على (١٩٠) مصنَّفاً[3].

وتختلف هذه المصنَّفات من حيث الحجم، فمنها الكبير الذي يقع في مجلَّدات، ومنها المتوسط، وبعضها صغير في جزء أو أجزاء، وبعضها يكون

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه النحوي ٣٨ـ ٣٩.
(٢) انظر: الجواهر والدرر، الفصل الخامس وهو في تصانيف ابن حجر ١٥٢أ ـ ١٦٥أ، ابن حجر ودراسة مصنَّفاته ١/٢٥٦.
(٣) انظر: نظم العقيان ٤٦ـ ٥٠.

إجابة عن أسئلة، أو نكتاً، أو فوائد، أو تعليقات[١]، ونحو ذلك.

وكذلك تختلف من حيث اكتمالها فمنها ما كمل وبُيِّض، ومنها ما بقي في المسوَّدات، ومنها ما بدأ فيه ولم يُكمله[٢].

وأذكر فيما يلي بعض أبرز مؤلَّفاته، ـ مرتَّبة هجائياً ـ[٣]:

١ـ إتحاف المَهَرة بأطراف العشرة: جمع فيه أطراف عشرة كتب، طُبع بتحقيق: زهير الناصر، مركز خدمة السنَّة بالمدينة المنورة، ١٤١٥هـ في ستة مجلَّدات.

٢ـ الإصابة في تمييز الصحابة، مرتَّب على حروف المعجم، بعد تقسيم كل حرف إلى أربعة أقسام، مطبوع عدَّة طبعات، وقد قام د. شاكر عبد المنعم بدراسة عن موارد ابن حجر في هذا الكتاب في رسالته للدكتوراه (ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنَّفاته، ومنهجه، وموارده في كتاب الإصابة).

٣ـ إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، وهو في أطراف

---

(١) انظر: الحافظ ابن حجر: أمير المؤمنين في الحديث ٣٧٣؛ ابن حجر ودراسة مصنَّفاته ١/ ٢٥٨.

(٢) انظر: الجواهر والدرر ١٥٢أ.

(٣) انظر تفصيل القول في عموم مصنَّفات ابن حجر في: لحظ الألحاظ ٣٣٢ـ ٣٣٥؛ الجواهر والدرر ١٥٢أ ـ ١٦٥أ؛ طبقات الحفَّاظ ٥٤٧؛ نظم العقيان ٤٦ـ ٥٠؛ شذرات الذهب ٧/ ٢٧١ـ ٢٧٣؛ هدية العارفين ١/ ١٢٨ـ ١٣٠؛ الحافظ ابن حجر العسقلاني: أمير المؤمنين في الحديث ٣٧٣ـ ٤٨٨ (وقد أوصلها إلى (٢٨٩) مصنَّفاً)؛ ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنَّفاته ١/ ٢٥٥ـ ٦٨٧، وبلغ بها (٢٨٢) مصنَّفاً، عدا المصنَّفات غير المقطوع بنسبتها إلى ابن حجر، وعددها (٣٨) مصنَّفاً. وينظر أيضاً: دليل الرسائل الجامعية التابع لمركز الملك فيصل للبحوث؛ دليل مؤلَّفات الحديث الشريف المطبوعة؛ المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع؛ معجم ما طُبع من كتب السنَّة، معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة.

مسند الإمام أحمد، حقَّقه زهير بن ناصر الناصر ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، كما حقَّق جزءاً منه سمير الزهيري ١٤١٠هـ.

٤ـ إنباء الغمر بأنباء العمر، في التاريخ، مبنيٌّ على الحوليات، اشتمل على الحوادث والتراجم، من سنة (٧٧٣هـ) إلى سنة (٨٥٠هـ)، وهو مطبوع، ومحقَّق عدَّة تحقيقات.

وقد أفرد د. محمد كمال الدين عز الدين باباً من كتابه (ابن حجر العسقلاني مؤرِّخاً) لدراسة منهج ابن حجر في كتابه (الإنباء).

٥ـ انتقاض الاعتراض في الردِّ على العيني في شرح البخاري: أجاب به عن اعتراضات العيني التي أودعها شرحه (عمدة القاري) على (فتح الباري)، إلا أنَّ الكتاب لم يكمل، فقد كان ابن حجر يكتب الاعتراضات، ويبيِّض لها؛ ليجيب عنها، ووافاه أجله قبل إتمامه.

وقد تضمَّن الكتاب عدداً غير قليل من المواضع التي ردَّ فيها ابن حجر على العيني فيما يتصل بالجانب النحوي والصرفي.

والكتاب مطبوع بتحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، وصبحي بن جاسم السامرائي، صدر عام ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م عن مكتبة الرشد بالرياض في جزأين.

وسُجِّلت فيه رسالة علمية (ماجستير)، جامعة أم القرى، دراسة وتحقيق من أوَّل الكتاب إلى لوحة (٦٨).

٦ـ بلوغ المرام من أدلَّة الأحكام، جمع فيه أحاديث الأحكام، مرتَّبة على الأبواب، عُني بشرحه كثير من العلماء، وهو مطبوع، ومحقَّق عدَّة تحقيقات.

٧ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه للذهبي، وهو في ضبط ما يشتبه ضبطه من الأسامي والكنى والألقاب، طُبع بتحقيق: علي محمد البجاوي،

١٩٦٤ـ ١٩٦٧م، في أربعة أجزاء، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.

٨ـ تغليق التعليق: وصل فيه ما ذكره البخاري في صحيحه معلّقاً، ولم يَفُتْه من ذلك إلا القليل، وقد كمل هذا الكتاب سنة (٨٠٤هـ) في حياة شيوخه، وشهدوا له بأنَّه لم يُسبق إلى نظيره، وقام بتحقيقه د. سعيد عبد الرحمن القزقي لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر عام ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، وطُبع الكتاب عام ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٩ـ تقريب التهذيب: هو مختصر لكتابه الآتي ذكره (تهذيب التهذيب)، يذكر درجة الراوي ـ بعد التعريف به ـ بعبارة موجزة، وقد اعتمد عليه كثير ممَّن جاء بعده إلى وقتنا الحاضر، والكتاب مطبوع، ومحقَّق عدَّة تحقيقات.

١٠ـ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: طُبع في الهند ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م، وحقَّقه: عبد الله هاشم اليماني عام ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م، وحقَّقه أيضاً حسن عباس قطب، عام ١٤١٦هـ، نشر مؤسسة قرطبة.

١١ـ تهذيب التهذيب: جمع بين (تهذيب الكمال) للحافظ المزي، وكتاب (إكمال تهذيب الكمال) لِمُغْلَطَاي، بعد اختصار ابن حجر لهما، وزاد عليهما أشياء لم يذكراها.

١٢ـ رفع الإصر عن قضاة مصر: يشتمل على تراجم لقضاة مصر منذ الفتح الإسلامي إلى بداية القرن التاسع الهجري، وقد حقَّق الكتاب د. حامد عبد المجيد وآخران.

١٣ـ فتح الباري بشرح البخاري، وفي فَلَكه يدور موضوع الرسالة، وسيأتي الحديث عنه[1].

---

(١) انظر ص ١١١.

١٤ـ لسان الميزان: اشتمل على تراجم من ليس في تهذيب الكمال من الميزان، مع زيادات كثيرة جدًّا في أحوالهم من حيث الجرح والتعديل، كما اشتمل على عدد كبير من الرجال لم يذكرهم صاحب الميزان أصلاً، وقد طُبع الكتاب بحيدر آباد الدكن ١٣٢٩ـ ١٣٣١هـ، وطُبع طبعات أخرى.

١٥ـ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: والكتاب مطبوع بتحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م، على النسخة المحذوفة الأسانيد، ثم طُبعت النسخة المسندة بتحقيق غنيم عباس وآخر، عام ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م نشر دار الوطن، الرياض، وحقَّقه عدد من الباحثين لنيل درجة الماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود.

١٦ـ نخبة الفِكَر: مختصر مشهور في علوم الحديث، ذاع صيتُه جدًّا، وتسابق الطلبة في حفظه، وشرَحَه المؤلِّف بكتابه التالي، واهتمَّ بشرحه ونَظْمه عدد من العلماء، وهو مطبوع عدَّة طبعات، مفرداً، ومع شروحه.

١٧ـ نزهة النظر في توضيح نخبة الفِكَر: شَرْحٌ على (النخبة) دمَجَه مع الأصل، وهو مطبوع عدَّة طبعات، وقد شرحه أيضاً جماعة.

١٨ـ النكت على مقدِّمة ابن الصلاح: وهو من أعظم ما كتبه في علوم الحديث، لكنه لم يكمل، وقد حقَّقه د.ربيع هادي المدخلي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ونشرته الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٤هـ، كما طبع مرة أخرى عن غير التحقيق المذكور.

١٩ـ هدي الساري: وهو كالتمهيد لكتاب (فتح الباري) اشتمل على جميع مقاصد الشرح سوى الاستنباط، في مجلَّد ضخم، طُبع في بولاق ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م، وكذا في المطبعة السلفية ١٣٧٩هـ بتحقيق محبّ الدين الخطيب، وللكتاب طبعات أخرى.

تلك كانت بعض مؤلَّفات ابن حجر المشهورة، لم أقصد من ورائها

استيفاء تعدادها، إِذْ نهض غيري بهذه المهمَّة، وإنَّما أوردت ما سبق؛ لإلقاء الضوء على هذا الجانب من حياة ابن حجر العلمية، الحافلة بكثرة التصانيف، التي كانت محلّ عناية واهتمام من العلماء والباحثين.



المبحث الثالث

مكانته العلمية

يمكن تجلية مكانة ابن حجر العلميَّة من خلال أمور عِدَّة، منها ما يلي:

(أ) من أقوال العلماء فيه.

(ب) ألقابه العلمية.

(ج) تقدير شيوخه وغيرهم له، وتعويلهم على قوله.

(د) قيمة مصنَّفاته.

(أ) أقوال العلماء فيه:

تكاد أقوال العلماء تتَّفق على عُلوِّ منزلة ابن حجر العلميَّة، فكثر لذلك ثناء الأئمَّة من الشيوخ، والأقران، والتلاميذ عليه.

وسأوردُ فيما يلي بعضاً ممَّا قيل فيه(١):

---

(١) أفرد السخاوي باباً مستقلاً في الثناء عليه.
انظر: الجواهر والدرر ١/ ٢٠٤ـ ٢٦٧، وقد ألحق به المدائح التي نظمت في الثناء عليه، انظر: ٣٢٥ـ ٤٨٦، وما بين هذا وذاك فصل في مراجعة عدد من شيوخه له فيما خَفِي عليهم، ومكاتبتهم له، وإجابته عنها، كما تضمَّن هذا الفصل تعقيباته وتقييداته على كثير من كتب العلم في مختلف الفنون، وغير ذلك، الأمر الذي يدلُّ على المكانة العلمية لابن حجر.

١ـ سأل القاضي كمالُ الدين بن العديم[1] شيخه العراقيَّ عند موته عمَّن بقي بعده من الحُفَّاظ، فبدأ بالحافظ ابن حجر، ثم ثنَّى بولده[2]، وثلَّث بالشيخ نور الدين الهيثمي[3].

٢ـ ثم سأل الشيخُ نور الدين الرشيدي[4] العراقيَّ عن سؤال ابن العديم أيضاً، فذكر أنَّ في الشيخ شهاب الدين بن حجر كفاية[5].

٣ـ قال سبط ابن العجمي[6] عنه: «وله أخلاق حسنة، ونوادر، وسكون، ويستحضر أشياء حسنة مليحة، وأمَّا الحديث فله معرفة تامَّةٌ برجاله

---

(١) ابن العديم (٧٦١ـ ٨١١هـ).
عمر بن إبراهيم بن محمد بن عمر، أبو حفص، المصري، الحنفي، سمع الحديث على أبيه، وابن حبيب، له مشاركة في العربية والأصول، وكان وجيهاً عند الأكابر، وله حُرْمة وافرة.
انظر: إنباء الغمر ٦/ ١٢٢ـ ١٢٣؛ الضوء اللامع ٦/ ٦٥ـ ٦٦.

(٢) ابن العراقي (٧٦٢ـ ٨٢٦هـ).
أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، أبو زرعة، ولي الدين، أخذ عن أبيه في الحديث وفنونه، وأخذ أيضاً عن الأبناسي، والنشاوري، وغيرهم، من مؤلَّفاته: (البيان والتوضيح لمن خُرِّج له في الصحيح وقد مُسَّ بضرب من التجريح)، (كشف المدلِّسين).
انظر: لحظ الألحاظ ٢٨٤ـ ٢٩١؛ الضوء اللامع ١/ ٣٣٦ـ ٣٤٤؛ البدر الطالع ١/ ٧٢ـ ٧٤.

(٣) انظر: إنباء الغمر ٥/ ١٧٢؛ الجواهر والدرر ١/ ٢١١.

(٤) الرشيدي (. . . ـ ٨١٣هـ).
علي بن عبد الرحمن بن محمد بن أحمد الرُّبعي، الرشيدي، نزيل القاهرة، الشافعي، أخذ عن البلقيني، والدميري، وكانت له عناية بالحديث والفقه.
انظر: إنباء الغمر ٦/ ٢٥٢؛ الضوء اللامع ٥/ ٢٣٧؛ شذرات الذهب ٧/ ١٠٣.

(٥) انظر: إنباء الغمر ٥/ ١٧٢.

(٦) سبط ابن العجمي (٧٥٣ـ ٨٤١هـ). =

المتقدِّمين والمتأخِّرين بتراجمهم، وهو جُملةٌ حسنة، لا أستحضر أنّي رأيت مثله في معرفة رجاله المتقدّم والمتأخِّر»[1].

٤ـ قال ابن خطيب الناصرية: «هو حافظ الإسلام، علاَّمة في معرفة الرجال، واستحضارهم، والعالي، والنازل، مع معرفة قويَّة بعِلَل الأحاديث، وبراعة حسنة في الفقه وغيره، وأخلاق رضيَّة، ومحاضرة حسنة، مع الدين والمداراة، ومحبَّة أهل العلم، والإنصاف في البحث»[2].

٥ـ قال ابن قاضي شهبة[3]: «وتميَّز في الفنِّ وشيخه ـ يعني العراقي ـ موجود، واشتهر صيته، وجلس إلى جانب شيخه في حال إملائه، ومهر في الفنون، لكن غلب عليه فنُّ الحديث، فانتهت إليه معرفته بهذا الشأن، وصار إمام زمانه فيه بعد وفاة شيخه، وتصدَّى لنفع الناس، ودرَّس، وأفتى، ووَلِي المناصب الكبار، والتدريس بعدَّة أماكن بالقاهرة، وتصدَّى للتصنيف فصَّنف

= إبراهيم بن محمد بن خليل، أبو الوفاء، برهان الدين، الحلبي، الشافعي، شيخ الحديث في البلاد الحلبية، أخذ عن ابن العجمي، والبُلقيني، والعراقي، وغيرهم، وممن أخذ عنه: ابن حجر، وابن خطيب الناصرية، وابن ناصر الدين، من مصنَّفاته: (الكشف الحثيث عمَّن رُمي بوضع الحديث)، (التلقيح لفهم قارىء الصحيح).
انظر: لحظ الألحاظ ٣١٤؛ الضوء اللامع ١/ ١٣٨ـ ١٤٥؛ البدر الطالع ١/ ٢٨ـ ٣٠.

(١) الجواهر والدرر ١/ ٢٣٤.
(٢) الجواهر والدرر ١/ ٢٣٨.
(٣) ابن قاضي شهبة (٧٧٩ـ ٨٥١هـ).
تقي الدين أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن محمد، المعروف بابن قاضي شهبة، فقيه الشام ومؤرِّخها، تفقَّه على والده، والبُلقيني، والملكاوي، وغيرهم.
من مصنَّفاته: (طبقات الشافعية)، (التاريخ الكبير).
انظر: الضوء اللامع ١١/ ٢١ـ ٢٤؛ نظم العقيان ٩٤؛ شذرات الذهب ٧/ ٢٦٩.

الكثير. . .، وهو إمام الأدباء في زمانه. . .، ورحل إليه الطلبة من الآفاق، وبالجملة فهو إمام زمانه، وحافظ وقته وأوانه، وعنده من الذكاء، والفطنة، وصفاء القريحة ما تحيَّر فيه الأبصار»[1].

تلك كانت بعض أقوال العلماء في ابن حجر ـ رحمه الله ـ وغيرها كثير في بيان فضله، وسعة علمه.

ولم أقف على مَنْ وصَفه بما يَشين إلا ما كان من بعض معاصريه من الأقران، إذ كان ابن حجر قد تبوَّأ مرتبة عليَّة في العلم، والوظائف، إضافة إلى ما حَظِيَ به من تقدير شيوخه له، ممَّا أثار حفيظة بعض معاصريه، ومنهم: علم الدين البلقيني، والعيني، وغيرهما، فحدثت بينه وبينهم مُشاحنات وعَدَاوات ورُدود، وتكلَّموا في ابن حجر بأمور لا تليق، ليس المقام مناسباً لبسط القول فيها، ومن المعلوم أنَّ قولَ الأقرانِ في بعض غيرُ مُسَلَّم، ولا يُعبأ به.

(ب) ألقابه العلمية:

أُطلق على ابن حجر عدَّة ألقاب، تدلُّ على ما تمتَّع به من مكانة علميَّة مرموقة، وهذه الألقاب هي:

١ـ أمير المؤمنين في الحديث.

٢ـ الحافظ.

٣ـ شيخ الإسلام.

أولاً: أمير المؤمنين في الحديث:

وهو أعلى هذه الألقاب وأجلُّها، يقول الشيخ الأستاذ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ عن هذا اللقب: «وهذا لَقَبٌ لم يظفر به إلاّ الأفذاذ النوادر، الذين

---

(١) الجواهر والدرر ١/ ٢٤٣.

هم أئمَّة هذا الشأن، والمرجع إليهم فيه، كشعبة بن الحجاج[1]، وسفيان الثوري[2]، وإسحاق بن راهويه[3]، وأحمد بن حنبل[4]، والبخاري،

---

(١) شعبة بن الحجاج (٨٢ـ ١٦٠هـ).

شعبة بن الحجاج بن الورد، أبو بسطام العتكي، الأزدي، الواسطي، البصري، كان من سادات أهل زمانه حفظاً، وإتقاناً، وورعاً، وفضلاً، وهو أول من فتَّش بالعراق عن أمر المحدِّثين، وجانب الضعفاء والمتروكين.

انظر: وفيات الأعيان ٢/ ٤٦٩ـ ٤٧٠؛ تذكرة الحفاظ ١/ ١٩٣ـ ١٩٧؛ تهذيب التهذيب ٢/ ٥٠٢.

(٢) سفيان الثوري (٩٧ـ ١٦١هـ).

سفيان بن سعيد بن مسروق، أبو عبد الله الثوري، الكوفي، الفقيه، سيّد الحفَّاظ، حدَّث عن أبيه، وأبي إسحاق الشيباني، وغيرهما، وروى عنه: جعفر بن برقان، وابن المبارك، وغيرهما من شيوخه، وشعبة، والأوزاعي، ومالك، وغيرهم من أقرانه.

انظر: وفيات الأعيان ٢/ ٣٨٦ـ ٣٩١؛ تذكرة الحفاظ ١/ ٢٠٢ـ ٢٠٧؛ تهذيب التهذيب ٢/ ٣٥٣ـ ٣٥٥.

(٣) إسحاق بن راهويه (١٦٦ـ ٢٣٨هـ).

إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن مطر، أبو يعقوب، المعروف بابن راهويه، التميمي، الحنظلي، المروزي، الحافظ الكبير، شيخ البخاري، سمع من ابن المبارك، والفضيل بن عياض، وروى عنه البخاري ومسلم وغيرهما.

انظر: وفيات الأعيان ١/ ١٩٩ـ ٢٠١؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٣٣ـ ٤٣٥؛ سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٥٨ـ ٣٨٣.

(٤) أحمد بن حنبل (١٦٤ـ ٢٤١هـ).

أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد، أبو عبد الله الذهلي، الشيباني، المروزي، ثم البغدادي، الإمام، الحافظ، المجتهد، الحجَّة، سمع من سفيان بن عيينة =

والدارَقُطني[١]، وفي المتأخِّرين ابن حجر العسقلاني»[٢].

ثانياً: الحافظ:

وهو أشهر لقب اقترن بابن حجر، ويُطلق على من اشتغل بعلم الحديث النبويِّ رواية ودراية، مع الحفظ والإتقان والمعرفة، واطَّلع على كثير من أحوال الرواة، والروايات، بحيث يكون ما يعلمه من أحوال الرواة في كلِّ طبقة أكثر مما يجهله[٣].

وقد ذكر السخاوي أنَّه إذا أُطلق لقب الحافظ في زمنه لا يُراد به أحد سوى ابن حجر[٤].

وسبق ذكر عدد من شيوخه لقَّبوه بالحافظ[٥]، كما سلف القول بأنَّ إطلاق لقب الحافظ عليه إجماع[٦].

قال الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ: «. . وأمَّا الحفظ فإنَّه انقطع أثره،

= وطبقته، وأخذ عنه البخاري، ومسلم، وأبو داود.
انظر وفيات الأعيان ١/ ٦٣ـ ٦٥؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٣١ـ ٤٣٢؛ سير أعلام النبلاء ١١/ ١٧٧ ـ ٣٥٨.

(١) الدارقطني (٣٠٦ ـ ٣٨٥ هـ).
علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، أبو الحسن، الدارَقُطْني، البغدادي، الحافظ، صاحب (السنن)، سمع من البغوي، وابن أبي داود، وحدَّث عنه الحاكم، والإسفراييني، وغيرهما.
انظر: وفيات الأعيان ٣/ ٢٩٧ ـ ٢٩٩؛ تذكرة الحفَّاظ ٣/ ٩٩١ ـ ٩٩٥؛ سير أعلام النبلاء ١٦/ ٤٤٩ـ ٤٦١.

(٢) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (الحاشية) ١٤٩.

(٣) انظر: تدريب الراوي ٥١ـ ٥٣.

(٤) انظر: الجواهر والدرر ١/ ١١.

(٥) انظر ما سبق ص ٨٠، ٨١ ـ ٨٢.

(٦) انظر ما سبق ص ٧١.

وخُتم بالحافظ ابن حجر العسقلاني . . »[1].

ثالثاً: شيخ الإسلام:

ويُطلق على «المتَّبع لكتاب الله، وسنَّة رسوله ـ ﷺ ـ، مع المعرفة بقواعد العلم، والتبحُّر في الاطلاع على أقوال العلماء، والتمكُّن من تخريج الحوادث على النصوص، ومعرفة المعقول والمنقول على الوضع المرضيّ»[2].

وقد لُقِّب بـ(شيخ الإسلام) قبل ابن حجر عددٌ من الأئمَّة الأجلاَّء، ولا يُراد بها في زمنه ـ عند الإطلاق ـ سواه[3].

ومع تحلِّي ابن حجر بهذه الألقاب العلميَّة الرفيعة، فإنَّ اسمه الذي اشتهر به في آفاق الإسلام وهو (ابن حجر) قد أصبح «علماً مقروناً بالفخر والإمامة المُسَلَّمة له في الحديث الشريف، وعلومه، فذِكرُهُ به مشعرٌ بقوَّة الكلام المنقول عنه، وباعث لقبوله والتسليم له ـ إلاَّ في السهو ونحوه ـ؛ لإمامته الفذَّة»[4] رحمه الله وغفر له.

(ج) تقدير شيوخه وغيرهم له، وتعويلهم على قوله:

كان لابن حجر تقدير متميِّز من قِبَل شيوخه، ممَّا يدلُّ على إدراكهم لما كان عليه من اهتمام بالعلم، وحِرْص عليه، وقد سبقت الإشارة إلى ثناء بعض شيوخه عليه[5]، وأكتفي هنا بإيراد أمثلة ثلاثة، لتوضيح هذا

---

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (الحاشية) ١٥٢.
(٢) الجواهر والدرر ١/ ١٤.
(٣) انظر: الجواهر والدرر ١/ ١٧.
(٤) من مقدِّمة الشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة ـ رحمه الله ـ لكتاب ابن الحنبلي (قفو الأثر في صفو علوم الأثر) ١٦ـ ١٧.
(٥) انظر ما سبق ص ٨١ ـ ٨٦.

الجانب:

١ـ يقول الحِنَّاوي[١]: «كنت أكتب الإملاء عن شيخنا العراقي، فإذا جاء ابن حجر ارتجَّ المجلس له، وعند عَرْض الإملاء قلَّ أن يخلو من إصلاح يقيِّده ابن حجر، ومن إجلاله له أنَّه كان يُوادعه إذا أراد سفراً، ويهنِّئه بالسلامة إذا قَدِم»[٢].

٢ـ كان شيخه البُلقِيني كثير الإرسال له، يلتمس منه الجواب عمَّا يُشكل عليه، وبخاصَّة في علم الرجال، وكان كثير التعويل على كتاب ابن حجر الذي عمله في مبهمات البخاري[٣].

٣ـ كان بدر الدين العيني كثيراً ما يرسل إلى ابن حجر ـ بالرغم ممَّا كان بينهما ـ يسأله عن أشياء في علم الرجال، وغيره[٤]، ومن مؤلَّفات ابن حجر (الأجوبة الأبنية عن الأسئلة العينية)[٥].

(د) قيمة مصنَّفاته:

كان ابن حجر من المكثرين من التصنيف ـ كما سبق ذكره ـ وقد نالت مصنَّفاته تقديراً، وثناءً، وإعجاباً، يقول ابن فهد المكي: «..فألَّف التآليف المفيدة، المليحة، الجليلة، السائرة، الشاهدة له بكلِّ فضيلة، الدالَّة على

---

(١) الحِنَّاوي (٧٦٣ـ ٨٤٨هـ).
أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو العباس، المحدِّث، النحوي، أخذ عن العراقي، والبلقيني، والمحب بن هشام، وغيرهم، وممن أخذ عنه: السخاوي، وابن الرزاز، من مصنَّفاته: (الدرَّة المضيّة في علم العربية).
انظر: الضوء اللامع ٢/ ٦٩ـ ٧٠؛ بغية الوعاة ١/ ٣٥٦.

(٢) الجواهر والدرر ١/ ٢١٢.

(٣) انظر: المصدر السابق ١/ ٢٧٢.

(٤) انظر: الجواهر والدرر ١/ ٢٧٠.

(٥) انظر: المصدر السابق ١٥٩ب.

غزارة فوائده، والمعربة عن حسن مقاصده، جمَع فيها فأَوْعى، وفاق أقرانه جنساً ونوعاً، التي تشنَّفت بسماعها الأسماع، وانعقد على كمالها لسان الإجماع، فرُزق فيها الحظُّ السَّامي عن اللمس، وسارت بها الركبان سير الشمس»[1].

ويمكن تبيّن ما لمصنَّفاته من عناية، واهتمام، من خلال جوانب عدَّة، أُورد بعضها على سبيل الإيجاز ـ إذ لا يتّسع المقام لبسطها ـ:

١ـ اشتهارها وذيوعها في حياته، بل في زمان شيوخه، وإشادتهم بها، وتعويلهم عليها، ومن ذلك أن شيخه العراقيَّ كان كثير الاعتماد في إملائه على كتاب ابن حجر (إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي)[2].

واشتغل بعض الأئمَّة ببعض كتبه في حياته كالنخبة وشرحها، حيث نظم (النخبة) وشرحها كمال الدين الشُّمُنِّي[3]، وهو من شيوخ ابن حجر، وشرح النخبة أيضاً ابن موسى[4]، وهو من تلامذة ابن حجر، لكنه لم يكمله.

---

(١) لحظ الألحاظ ٣٣٢.

(٢) انظر: الجواهر والدرر ١/ ١٥٥، ١٦١أ؛ الضوء اللامع ٢/ ٣٨.

(٣) الشُمنّي (٧٦٦ـ ٨٢١هـ).
محمد بن محمد بن حسن بن علي، كمال الدين، التميمي، الشُّمُنِّي، المالكي، من المتقدِّمين في الحديث، أخذ عن العراقي، والزركشي، وغيرهما.
انظر: إنباء الغمر ٧/ ٣٣٩ـ ٣٤٠؛ المجمع المؤسِّس ٣/ ٣٠١ـ ٣٠٢؛ الضوء اللامع ٩/ ٧٤ـ ٧٥.

(٤) ابن موسى (٧٨٧ـ ٨٢٣هـ).
محمد بن موسى بن علي، أبو المحاسن، جمال الدين، المراكشي الأصل، المكِّي، المعروف بابن موسى، عُني بالحديث كثيراً، واشتغل بالفقه والأصول، وغير ذلك، أخذ عن جمال الدين بن ظهيرة، وتقي الدين الفاسي، والأقفهسي، وغيرهم. =

٢ـ حرص الملوك والأمراء على تحصيلها، وسيأتي ذكر تكاتب الملوك في شأن (فتح الباري)[١].

٣ـ كثرة قراءتها وإقرائها[٢].

٤ـ حفظ بعضها كبلوغ المرام، والنخبة وشرحها[٣].

٥ـ اعتمادُ العلماءِ والباحثين عليها، والأمثلة على ذلك يصعب حصرُها أو إحصاؤها.

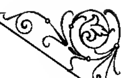


= انظر: إنباء الغمر ٧/ ٤٠١ـ ٤٠٣؛ لحظ الألحاظ ٢٧٢؛ الضوء اللامع ١٠/ ٥٦ـ ٥٨.

(١) انظر ص ١٢٥.

(٢) انظر: الجواهر والدرر ١٦١أ.

(٣) انظر: المصدر السابق ١٦١أ؛ الضوء اللامع ٢/ ٣٨.



الفصل الثاني

فتح الباري: مدخل وتعريف

المبحث الأول : تأليف الكتاب.

المبحث الثاني : من مظاهر الاعتناء به.

المبحث الثالث : قيمته العلميَّة من خلال أقوال العلماء.

المبحث الأول

تأليف الكتاب

ويشمل الحديث عن:

١ـ العنوان.

٢ـ ابتداء تأليفه ومدَّته.

٣ـ منهج ابن حجر في الكتاب.

أولاً: عنوان الكتاب:

عَنْوَنَ ابن حجر كتابه هذا كما ذكر في مقدِّمته للشرح باسم (فتح الباري، بشرح البخاري)[١]، وقد سُبِق ابن حجر بهذه التسمية بكتابين: أحدهما متَّفق على تسميته، والآخر مختلف فيه.

أمَّا **الأوَّل** فهو كتاب (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) لابن رجب الحنبلي[٢]، ....

---

(١) انظر: ١/٩.

(٢) ابن رجب (٧٣٦ـ ٧٩٥هـ).

عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، أبو الفرج، البغدادي، الدمشقي، الحافظ، المحدِّث، الفقيه، الواعظ، حدَّث عن محمد بن الخباز، =

وصل فيه إلى كتاب الجنائز[1] وقد صدر مطبوعاً بتحقيق محمود شعبان، وآخرين، عام ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، في عشرة أجزاء[2]، وصدر في السنة نفسها أيضاً بتحقيق طارق عوض الله محمد في عشرة أجزاء أيضاً[3].

وأمَّا **الثاني** فهو مصنَّف للفيروزآبادي - شيخ ابن حجر - وقد ورد بلفظين متقاربين:

أ - منح الباري بالسيح الفسيح الجاري (أو المجاري)[4] في شرح صحيح البخاري.

ب - فتح الباري بالسيح الفسيح الجاري[5].

قال السيوطي معلِّقاً على التسمية الثانية: «وقد أخذ ابن حجر منه اسمه، وسمَّى به (شرح البخاري) تأليفه»[6]، وقال الشوكاني: «ولعلَّ ابن حجر لم يسمع بذلك، حيث سمَّى شرحه بهذا الاسم»[7].

والذي يظهر أنَّ الأمر خلاف ما ذُكر؛ للأمور الآتية:

= ومحمد القلانسي، وغيرهما، من مصنَّفاته: (فتح الباري)، (ذيل طبقات الحنابلة)، (شرح جامع الترمذي).
انظر: الدرر الكامنة ٢/٤٢٨ ـ ٤٢٩؛ ذيل طبقات الحفاظ ٣٦٧ ـ ٣٦٨؛ شذرات الذهب ٦/٣٣٩ ـ ٣٤٠.

(١) انظر: كشف الظنون ١/٥٥٠.

(٢) نشرته مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنوَّرة.

(٣) صدر عن دار ابن الجوزي، السعودية، الدمَّام.

(٤) انظر: الجواهر والدرر ١٥٦أ؛ الضوء اللامع ١٠/ ٨٢ـ ٨٣؛ إرشاد الساري ١/ ٦١؛ كشف الظنون ١/٥٥٠؛ إتحاف القاري ٣٣٧.

(٥) انظر: بغية الوعاة ١/٢٧٤؛ شذرات الذهب ٧/١٢٨ (وفيه: فتح الباري بالسيل الفسيح الجاري)؛ البدر الطالع ٢/٢٨٢.

(٦) بغية الوعاة ١/٢٧٤.

(٧) البدر الطالع ٢/٢٨٢.

أ ـ قول السيوطي ـ رحمه الله ـ: إن ابن حجر أخذ التسمية من شيخه الفيروزآبادي، أمرٌ غير مجزوم به؛ لأنَّ هذه التسمية سبق بها ابنُ رجب الحنبلي ـ كما أسلفت ـ.

ب ـ أنَّ ابن حجر لم يطَّلع على تسمية ابن رجب كتابه، قال السخاوي: «وكذا سبقه ـ فيما قيل ـ إلى التسمية بفتح الباري الحافظ الزين ابن رجب، لكن سمعت صاحب الترجمة[١] يذكر أنَّه لم يطَّلع على ذلك»[٢].

ولا يعني ذلك عدم معرفته بتأليف الكتاب؛ لأنَّه أورد في ترجمة ابن رجب أنَّه «شرح قطعة كبيرة من البخاري»[٣]، كما ذكره في (فتح الباري) في أكثر من موضع[٤]، ونقل عنه، لكنه لم يُصرِّح بالتسمية[٥]، فيحتمل أن يكون نَقل عنه بواسطة.

ج ـ ما أورده الإمام الشوكاني الأظهر أن يُحمل على عدم سماعه التسمية، وإلاَّ فإنَّ ابن حجر قد أورد في ترجمة شيخه أنَّه «شَرَع في شرح مطوَّل على البخاري ملأه بغرائب المنقولات»[٦]، وذكر «أنَّه رأى القطعة التي كَمُلَت في حياة مؤلِّفها قد أَكَلَتْها الأَرَضَةُ بكمالها بحيث لا يُقدر على قراءة شيء منها»[٧].

د ـ أنَّ أكثر المصادر ـ ومنها المعاصرة لابن حجر ـ على أنَّ اسم كتاب الفيروزآبادي (منح الباري)[٨].

---

(١) يعني ابن حجر.

(٢) الجواهر والدرر ١٥٦أ.

(٣) إنباء الغمر ٣/ ١٧٦.

(٤) انظر: ١/ ٢١١، ١١/ ٣٤٨.

(٥) انظر: المسألة (٩) من الرسالة ص ٢٦٦.

(٦) إنباء الغمر ٧/ ١٦١، وانظر: المجمع المؤسِّس ٢/ ٥٤٩.

(٧) كشف الظنون ١/ ٥٥٠.

(٨) انظر: هـ (٤) ص ١١٤.

وتلخَّص **ممَّا سبق** أنَّ التسمية بفتح الباري ـ في الأظهر ـ لم يتبع فيها ابنُ حجر أحداً سبقه.

وقد سُمِّيت مؤلَّفات بَعْدَه بهذا الاسم، أُورِدُها ـ وإن لم تكن كلُّها شرحاً لأحاديث البخاري ـ إتماماً للفائدة:

١ـ فتح الباري شرح الجامع الصحيح للبخاري للزيدبوري الهندي الحنفي (٩٦٨هـ)[١].

٢ـ فتح الباري في شرح غريب البخاري، لأبي العبَّاس أحمد بن قاسم البوني (١١٣٩هـ)[٢].

٣ـ فتح الباري في تخريج أحاديث البخاري لمحمد بن عبد الله الحسني الفاسي (١٢٠٤هـ)[٣].

إلا أنَّ إطلاق (فتح الباري) أصبح عَلَماً بارزاً على كتاب ابن حجر، فإذا أُطلق فلا ينصرف الذهنُ إلى كتابٍ عَدَاه.

ثانياً: ابتداء تأليفه ومدَّته:

ابتدأ ابن حجر تأليف كتاب (فتح الباري) في أوائل سنة سبع عشرة وثمانمائة[٤] على طريقة الإملاء[٥]، حتى «بُيِّض منه مقدار الرُّبع على طريقةٍ مُثْلَى»[٦] كما يقول ابن حجر.

ثم عَدَل عن هذه الطريقة بعد خمس سنين أو نحوها إلى طريقةٍ أخرى؛

---

(١) انظر: هدية العارفين ١/ ٤٩٣.
(٢) انظر: إتحاف القاري ٨٢.
(٣) انظر: هدية العارفين ٢/ ٣٤٧؛ إتحاف القاري ٢٧٩ـ ٢٨٠.
(٤) انظر: فتح الباري ١٣/ ٥٥٦.
(٥) انظر: الجواهر والدرر ١٥٦أ، البدر الطالع ١/ ٨٩؛ كشف الظنون ١/ ٥٤٨.
(٦) انتقاض الاعتراض ١/ ٧.

إذ اجتمع عنده من طلبة العلم المَهَرة، والأئمَّة المعتبَرين جماعة، فصار يكتب الكُرَّاس، ثم يُحصِّله كلُّ طالبٍ منهم نَسْخاً، ويُعارَض بعد ذلك بالأصل، مع المباحثة والمقابلة في يوم مخصَّص من أيَّام الأسبوع، وذلك بقراءة ابن خِضْر[١]، فلا يكمُلُ سِفْرٌ إلاَّ وقد قُوبل، وحُرِّر، إلى أن كَمُل تأليف الكتاب في أوَّل يوم من رجب سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة[٢].

وبذلك تكون مدَّة تأليف الكتاب خمساً وعشرين سنة، عدا ما ألحق فيه بعد ذلك، فلم ينتهِ إلا قُبَيْل وفاته بزمن يسير[٣].

وقد ورد عن ابن حجر نفسه أنَّ ابتداء الشرح كان في سنة ثلاث عشرة وثمانمائة، وذلك بعد الانتهاء من كتابة المقدِّمة (هدي الساري)[٢].

ويمكن حمل هذا على ابتدائه الشرح المطوَّل للبخاري، إذ كان ابن حجر قد ابتدأ في تلك السَّنة شرحاً أطال فيه، وخشي أن يعوقه عائق عن إكماله بهذه الصفة، فابتدأ في شرح متوسِّط هو (فتح الباري).

يقول ابن حجر: «. . فإنِّي شَرَعْتُ في شرح صحيح البخاري في سنة ثلاث عشرة وثمانمائة، بعد أن كنت خرَّجت ما فيه من الأحاديث المعلَّقة في كتاب سمَّيته (تغليق التعليق) وكمل في سنة أربعٍ وثمانمائة. . . ثم عملتُ مقدِّمة الشرح فكملت في سنة ثلاث عشرة المذكورة، ومن هناك ابتدأت في الشرح، فكتبت منه قطعة أَطَلْتُ فيها التبيين، ثم خشيتُ أن يعوقَ عن تكملته

---

(١) ابن خِضْر (٧٩٤ـ ٨٥٢هـ).
إبراهيم بن خِضْر بن أحمد بن عثمان، برهان الدين، القصوري، الشافعي، الفقيه، مهر في الفقه، والنحو، والحساب، أخذ عن ابن حجر ـ وعُني بملازمته ـ والجلال البلقيني، والبرماوي، وغيرهم.
انظر: الضوء اللامع ١/ ٤٣ـ ٤٧؛ نظم العقيان ١٥ـ ١٦.

(٢) انظر: انتقاض الاعتراض ١/ ٧.

(٣) انظر: الجواهر والدرر ١٥٦أ؛ البدر الطالع ١/ ٨٩؛ كشف الظنون ١/ ٥٤٨.

على تلك الصفة عائق، فابتدأت في شرح متوسِّط، سمَّيته (فتح الباري بشرح البخاري)»[1].

وعلى ما سَبَق فلا يكون ثمَّ تعارضٌ بين التأريخين.

ثالثاً: منهج ابن حجر في الكتاب:

ذكر ابن حجر ـ رحمه الله ـ المنهج العامَّ الذي سيسير عليه في شرحه للبخاري، ويتلخَّص ما ذكره في الآتي:

أولاً: ذِكْرُ الباب وحديثه، ثم ذِكْر وجه المناسبة بينهما إن كانت خَفِيَّة.

ثانياً: استخراج ما يتعلَّق به غرضٌ صحيح في ذلك الحديث من الفوائد المَتْنِيَّة، والإسناديَّة، من تَتِمَّات وزيادات، وكَشْفِ غامضٍ، وتصريحِ مدلِّس بسَماعٍ، ومتابعةِ سامعٍ من شيخٍ اختلط قبل ذلك، منتزعاً كلَّ ذلك من أمَّهات المسانيد، والجوامع، والمستخرَجات، والأجزاء، والفوائد، بشرط الصحَّة أو الحُسْن فيما يُورد من ذلك.

ثالثاً: وَصْلُ ما انقطع من معلَّقاته وموقوفاته.

رابعاً: ضَبْطُ ما يُشكل من جميع ما تقدَّم أسماءً وأوصافاً، مع إيضاح معاني الألفاظ اللغويَّة، والتنبيه على النُّكت البيانيَّة، ونحو ذلك.

خامساً: إيراد المستفاد من كلام الأئمَّة ممَّا استنبطوه من ذلك الخبر من الأحكام الفقهية، والمواعظ الزُّهديَّة، والآداب المرعيَّة، والاقتصار على الراجح من ذلك، مع تحرِّي الواضح دون المستغلِق، والاعتناء بالجمع بين ما ظاهره التعارض مع غيره، والتنصيص على المنسوخ بناسخه، والعامِّ بمخصِّصه، والمطلَق بمقيِّده، والمجمَل بمبيِّنه، والظاهر بمؤوَّله، مع ذِكْر نُكَتٍ من القواعد الأصوليَّة، ونُبَذٍ من فوائد العربية، ونُخَبٍ من الخلافات

---

(١) انتقاض الاعتراض ١/ ٧.

المذهبيَّة، وهذا الأسلوب مُراعى في كلِّ باب.

سادساً: في حال تكرار المتن في باب بعينه، غير بابٍ تقدَّم يُنبَّه على حكمة التكرار من غير إعادة له إلاَّ في حال تغاير اللفظ أو المعنى، فيكون التنبيه على الموضع المغاير خاصَّة.

سابعاً: في حال تكرار المتن في باب آخر يُقتصر فيما بعد الأوَّل على المناسبة، مع شرح ما لم يتقدَّم له ذِكْر، مع التنبيه على الموضع الذي تقدَّم بسطُ القول فيه.

ثامناً: في حال عدم ظهور الدلالة في الباب المقدَّم - إلاَّ على بُعد - يكون الاقتصار في الأوَّل على المناسبة، وفي الثاني على سياق الأساليب المتعاقبة، مع مراعاة الاختصار[١].

وقد عدل ابن حجر عمَّا عزم عليه من سَوْق حديث الباب قبل شرحه، وفي ذلك يقول: «وكنت عزمتُ على أن أَسُوقَ حديثَ الباب بلفظه قبل شرحه، ثمَّ رأيتُ ذلك ممَّا يطول به الكتاب جدًّا[٢]، فسلكتُ الآن فيه طريقاً وُسْطَى أرجو نفعها، كافلة بما اطَّلعت عليه من ذلك»[٣].

وممَّا ينبغي التنبيه عليه أنَّ ابن حجر قد نصَّ على أنَّه اعتمد رواية أبي ذرٍّ الهَرَوي[٤] عن مشايخه الثلاثة وهم:

---

(١) انظر: هدي الساري ٦ - ٧.

(٢) وقد قام الطابعون بهذه المهمَّة، جاء في ١/ ٩ (الحاشية) تعليقاً على كلام ابن حجر: «ونحن قد حقَّقنا ذلك في هذه الطبعة، فسُقنا حديث الباب بلفظه قبل شرحه؛ ليكون ذلك أعْون على فهم الشرح، والإلمام بمراميه...».

(٣) فتح الباري ١/ ٩.

(٤) أبو ذر الهروي (نحو ٣٦٥ - ٤٣٤هـ).

عبد بن أحمد بن محمد، أبو ذر الخراساني الهروي، الفقيه المالكي، يعرف بابن السماك، روى (صحيح البخاري) عن الثلاثة: المستملي، والحمّوييّ، =

الحَمُّويي[1]، والكُشْمِيَهَني[2]، والمستملي[3]، وقال: «فليقع الشروع في الشرح، والاقتصار على أتقن الروايات عندنا، وهي رواية أبي ذرٍّ عن مشايخه الثلاثة؛ لضبطه لها، وتمييزه لاختلاف سياقها، مع التنبيه إلى ما يحتاج إليه

= والكشميهني، قال عنه عياض: «كان إماماً في الحديث، حافظاً له، ثقة ثبتاً متفنِّناً، واسع الرواية، متحرِّياً في سماعه»، له مصنَّفات منها: (مستخرج على الصحيحين).
انظر: تاريخ بغداد ١١/ ١٤١؛ ترتيب المدارك ٤/ ٤٩٧؛ تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٠٣ـ ١١٠٨.

(١) الحَمُّويّ (٢٩٣ـ ٣٨١هـ).
عبد الله بن أحمد بن حَمُّويه، أبو محمد الحَمُّوْيي ـ نسبة إلى جدِّه ـ السرخسي، يُعرف أيضاً بابن حَمُّويه، المحدِّث، الصدوق، المسند، سمع (صحيح البخاري) من الفِرَبْري، قرأ عليه أبو ذرّ الهروي، ووصفه بأنَّه «ثقة، صاحب أصول حسان» وحدَّث عنه أيضاً محمد المروزي، وعلي بن عبد الله الهروي، وغيرهم.
انظر: اللباب ١/ ٣٩٢؛ سير أعلام النبلاء ١٦/ ٤٩٢ـ ٤٩٣؛ شذرات الذهب ٣/ ١٠٠.

(٢) الكُشْمِـيْهَني (...ـ ٣٨٩هـ).
محمد بن مكِّي بن محمد، أبو الهيثم المَرْوَزي، المعروف بالكشميهني ـ نسبة إلى كُشْمِيَهَن (ضبطها ياقوت بفتح الميم)، قرية من قرى مرو ـ محدِّث ثقة صدوق، حدَّث بـ (صحيح البخاري) مرَّات عن الفِرَبْري، حدث عنه أبو ذرّ الهروي، وكريمة المروزية، وأبو سهل الحفصي، وغيرهم.
انظر: الأنساب ٥/ ٧٦؛ معجم البلدان ٤/ ٤٦٣؛ سير أعلام النبلاء ١٦/ ٤٩١ـ ٤٩٢.

(٣) المُسْتملي (...ـ ٣٧٦هـ).
إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم، أبو إسحاق البلخي، المعروف بالمستملي، الإمام المحدِّث، روى (صحيح البخاري) عن الفِرَبْري، كان من الثقات المتقنين ببلخ، طوَّف وسمع الكثير، وخرَّج لنفسه معجماً، وممن روى عنه: أبو ذرّ الهروي، وأبو محمد الغنجار.
انظر: الأنساب ٥/ ٢٨٧؛ سير أعلام النبلاء ١٦/ ٤٩٢؛ النجوم الزاهرة ٤/ ١٥٠.

ممَّا يُخالفها»[1].

وقد لَحظت أثناء دراسة المسائل النحوية تفاوتاً في بعض المسائل بين رواية متن الصحيح المطبوع مع (فتح الباري) وما يشرح عليه ابن حجر، مما يُنبىء بأنَّ الرواية المطبوعة مع (فتح الباري) غير رواية أبي ذرٍّ الهروي ـ رحمه الله ـ.

وأسوق هنا بعض الأمثلة تنبيهاً على نظائرها.

١ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «إنَّك لَنْ تنفقَ نفقةً تبتغي بها وَجْهَ اللهِ إلاَّ أُجرتَ عليها، حتى ما تجعلُ **في فِي امرأتِك**».

قال ابن حجر: «قوله: **(في فم امرأتك)**، **وللكشميهني (في فِي امرأتك)** وهي رواية الأكثر»[2].

٢ـ قال الليث: حدَّثني يونسُ عن ابن شهاب أنَّه قال: أخبرني عروةُ بن الزبير عن عائشة أنَّها قالت: «ألا يُعجبك **أبو فلان**، جاء فجَلَس إلى جانب حجرتي يُحدِّث عن رسول الله ـ ﷺ ـ يُسمعني ذلك، وكنت أُسبِّح...».

قال ابن حجر: «قوله: **(أبا فلان)** كذا للأكثر...، وإنَّما خاطبت عائشةُ عروةَ بقولها: (ألا يُعجبك) وذكرت له المتعجَّب منه، فقالت: (أبا فلان) وحَقُّ السِّياق أن تقول: (أبو فلان) بالرفع على أنَّه فاعل، لكنَّه جاء هكذا على اللغة القليلة، ثم حكَتْ وجه التعجُّب فقالت: (جاء فجلس) إلخ، **ووقع في رواية الأصيلي**[3] ....

---

(١) فتح الباري ١/١٢.

(٢) المسألة (٣) ص ٢٢٥.

(٣) الأصيلي (... ـ ٣٩٢هـ).

عبد الله بن محمد بن إبراهيم، أبو محمد الأندلسي، المالكي، القاضي، المعروف بالأصيلي ـ نسبة إلى أصيلا من بلاد العُدوة ـ، انتهت إليه رئاسة المذهب =

وكريمة[1] **(أبو فلان)** ولا إشكال فيها»[2].

٣ـ حدَّثنا أبو مَعْمر حدَّثنا عبد الوارث حدَّثنا أيوبُ بن أبي تَميمة عن القاسم عن زهدم قال: **«كنَّا عند أبي موسى الأشعريِّ ـ وكان بيننا وبين هذا الحيّ** من جَرْم إخاءٌ ـ فأُتي بطعامٍ فيه لحمُ دجاج...»[3].

قال ابن حجر: «قوله: **(كنَّا عند أبي موسى الأشعري وكان بيننا وبينه هذا الحيّ)** بالخفض بدل من الضمير في (بينه)... **وقد وقع هنا في رواية الكشميهني (وكان بيننا وبين هذا الحيّ)**، وكذا وقع في رواية إسماعيل عن أيوب عن القاسم وأبي قلابة...»[4].

٤ـ في حديث عبد الله ـ رضي الله عنه ـ قال: «قلت: يا رسول الله، أيُّ الذنب أعظمُ؟ قال: أن تجعل لله ندًّا وهو خَلَقك، قلت: ثم أيٌّ؟ قال:

= المالكي في الأندلس، وسمع (صحيح البخاري) من أبي زيد الفقيه، وأبي أحمد الجرجاني.

انظر: ترتيب المدارك ٤/ ٦٤٢؛ تذكرة الحفَّاظ ٣/ ١٠٢٤ـ ١٠٢٥؛ سير أعلام النبلاء ١٦/ ٥٦٠ـ ٥٦١.

(١) ورد بعدها في الطبعة السلفية (في) وليست في طبعة بولاق ولا في المخطوط ٤/ ٢١أ، والمعنى مستقيم دونها.

ـ كريمة (....ـ ٤٦٣هـ).

كريمة بنت أحمد بن محمد، أم الكرام، المروزية، عالمة فاضلة، روت (صحيح البخاري) عن الكشميهني، وقال عنها الذهبي: «كانت إذا روت قابلت بأصلها، ولها فهم ومعرفة مع الخير والتعبُّد». حدَّث عنها جمع.

انظر: سير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٣٣ـ ٢٣٥؛ شذرات الذهب ٣/ ٣١٤.

(٢) المسألة (٢) ص ٢٢٠.

(٣) ٩/ ٥٦١.

(٤) ٩/ ٥٦٣.

أنْ تقتل ولدَك **من أجل أن يطعم معك**. . .»[1].

قال ابن حجر: «. . .**وقوله: (أجلَ أن يطعم معك) بفتح اللام، أي من أجل، فحذف الجار، فانتصب**. . .»[2].

ولما كان ابن حجر ـ رحمه الله ـ قد اعتمد في منهجه ذكرَ ما يخالف رواية أبي ذرٍّ التي يشرح عليها، فقد التزمتُ إيراد نصّ الحديث بروايته الواردة في متن الصحيح المطبوع مع (فتح الباري)، وإن خالف الرواية التي يشرح عليها ابن حجر؛ لكونه نبَّه على خلافها، فلا يكون ثمَّ تخالفٌ أو إشكال.



(١) ١٢/١١٦.
(٢) ١٢/١١٩.

المبحث الثاني

من مظاهر الاعتناء بكتاب (فتح الباري)

ويتضمَّن الآتي:

١ـ عناية ابن حجر نفسه به.

٢ـ حرص المعاصرين له على تحصيله.

٣ـ اعتماد كثير من الشرَّاح عليه.

٤ـ اختصاره.

٥ـ طبعاته.

٦ـ الدراسات المعاصرة وجهود الباحثين حوله.

أولاً: عناية ابن حجر بالكتاب:

لَقي كتاب (فتح الباري) من مؤلِّفه عناية واهتماماً بالغين، تُنبىء عمَّا تميَّز به هذا السِّفر من جلالة القَدْر وعظيم النفع.

وتتجلَّى مظاهر هذا الاعتناء والاهتمام في أمور عدَّة، منها:

أـ اعتذار ابن حجر عن الاهتمام بما لم يكمُل من مصنَّفاته بانشغاله بشرح (صحيح البخاري)، قال السخاوي في سياق كلامه عن مصنَّفات ابن حجر: «وقد ظفرت بخطِّه الاعتذار عن الاهتمام بما لم يُكمله منها، حيث

قال: وأشياء شَرَع في الكثير منها، ولم تكمُل، وشَغَل عن التشاغل بها شرحُ البخاري، وكلُّ الصَّيْد في جَوْفِ الفِراء»[1].

ب ـ جعله أحد أحسن مصنَّفاته، قال ابن حجر: «إنَّ أحسن مؤلَّفاتي: الشرح، وتغليق التعليق، واللسان»[2].

ج ـ قوله عنه أيضاً: «ولولا خشية الإعجاب لشرحتُ ما يستحقُّ أن يُوصفَ به هذا الكتاب، لكن لله الحمدُ على ما أَوْلى، وإيَّاه أسأل أن يُعين على إكماله منّاً وطَوْلاً»[3].

د ـ لمَّا كمل الكتاب عمل المصنِّف وليمة عظيمة، وذلك يوم السبت ثامن شعبان عام اثنين وأربعين وثمانمائة بالمكان الذي بناه المؤيَّد خارج القاهرة، ويسمَّى التاج والسبع، وقد قرئ المجلس الأخير هناك، وحضره جَمْع كبير من العلماء، والقضاة، والرؤساء، وغيرهم، وكان مصروف الوليمة نحو خمسمائة دينار[4].

ثانياً: حرص المعاصرين له على تحصيله:

قال ابن حجر: «وفي أثناء العمل كثرت الرغبات في تحصيله ممَّن اطَّلع على طريقتي فيه، حتى خَطَبه جماعةٌ من ملوك الأطراف بسؤال علمائهم لهم في ذلك، فاستنسخت لصاحب الغرب الأدنى نسخة ممَّا كمل منه، وذلك بعناية الإمام المتقن زين الدين عبد الرحمن البِرِشْكي...[5]، وكان ملك

---

(١) الجواهر والدرر ١٦١أ.

(٢) نقل هذا القول عنه أبو الفضل بن الشحنة. انظر: الجواهر والدرر ١/ ٢٦١.

(٣) المصدر السابق ١٥٦أ.

(٤) انظر: الجواهر والدرر ١٦٣أ؛ الضوء اللامع ٢/ ٣٨؛ البدر الطالع ١/ ٩٠.

(٥) عبد الرحمن البِرِشْكي (...ـ ٨٣٩هـ).

عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن، المغربي، المالكي، محدِّث فاضل، =

الغرب يومئذ عبد العزيز الحوصي، المعروف بابن فارس، وكان الذي كمل من الكتاب المذكور حينئذ قدر ثُلُثَيْه، واستنسخت لصاحب المشرق نسخة بعد ذلك بعناية العلاَّمة الحافظ شيخ القُرَّاء شمس الدين الجزري[1]، والملك يومئذ شاه رخ، وجُهِّزت له من قِبَل الملك الأشرف، ولم يكن الكتاب كمل، ثمَّ في سلطة الملك الظاهر جهز له نسخة كاملة»[2]، وقد بيع بنحو ثلاثمائة دينار[3].

ثالثاً: اعتماد كثير من الشراح عليه:

اعتمد كثير من شُرَّاح (صحيح البخاري) على كتاب (فتح الباري) وأفادوا منه، بل وجعله بعضهم من جملة الأصول التي بنى عليها كتابه، وفيما يلي ذِكْرٌ لبعض الشرَّاح على سبيل التمثيل لا الحصر، مرتَّبين حسب الوفيات:

= أجاز له الشيخ برهان الدين الشامي، وروى عنه ابن فهد، والعفيف الناشري، وغيرهما.
انظر: إنباء الغمر ٨/ ٣٩٩؛ الضوء اللامع ٤/ ١٣٢- ١٣٣؛ شذرات الذهب ٧/ ٢٣١.

(١) الجزري (٧٥١- ٨٣٣هـ).
محمد بن محمد بن محمد بن علي أبو الخير الدمشقي، ابن الجزري، شيخ القراءات، ومن حفَّاظ الحديث، أخذ عن عبدالوهاب بن السلار، وأبي المعالي بن اللبان، وغيرهما، وممّن أخذ عنه: محمود الشيرازي، والمحب بن الهائم.
من مصنَّفاته: (النشر في القراءات العشر)، (غاية النهاية في طبقات القراء).
انظر: غاية النهاية ٢/ ٢٤٧- ٢٥١؛ المجمع المؤسِّس ٣/ ٢٢٢- ٢٢٩، الضوء اللامع ٩/ ٢٥٥- ٢٦٠.

(٢) انتقاض الاعتراض ١/ ٨. وانظر: الجواهر والدرر ١٦١ب - ١٦٢أ.

(٣) انظر: الضوء اللامع ٢/ ٣٨.

١ـ التقي الكرماني[1]: فقد جعل (فتح الباري) من جملة الأصول التي اعتمد عليها في شرحه للبخاري المسمَّى (مجمَع البَحْرين، وجواهر الحَبْرين)[2] وهو في ثمانية أجزاء كبار[3]، ويوجد هذا الشرح مخطوطاً في مكتبة أحمد الثالث بتركيا، برقم (٤٠٢)[4].

٢ـ العيني: في كتابه (عمدة القاري في شرح صحيح البخاري)[5]، وقد ابتدأ شرحه سنة إحدى وعشرين وثمانمائة، وفرغ منه سنة سبع وأربعين وثمانمائة[6]، وكان العيني ـ رحمه الله ـ يستمدُّ من (فتح الباري) عن طريق استعارة ما كمل من الكتاب أوّلاً فأوّلاً من أحد طلبة ابن حجر وهو ابن خِضْر ـ الذي استأذن من ابن حجر في إعارته له، فأَذِن له؛ رغبة في عموم النفع[7] ـ ويدخله في شرحه دون النصِّ عمَّن نقله عنه[8].

وكانت طريقة العيني في ذلك ـ كما ذكر ابن حجر ـ أنَّه ينقص فيه، ويزيد قليلاً، والأكثر أنَّه يسوق كلام ابن حجر بحروفه، الورقة والورقتين،

---

(١) التقي الكرماني (٧٦٢ـ ٨٣٣هـ).
يحيى بن محمد بن يوسف بن علي، تقي الدين الكرماني، الشافعي، أخذ عن والده عدَّة فنون، وكان جُلَّ انتفاعه به، وأخذ أيضاً عن العراقي، وابن الملقِّن، والسراج البُلقيني.
انظر: الضوء اللامع ١٠/ ٢٥٩ـ ٢٦١؛ شذرات الذهب ٧/ ٢٠٦ـ ٢٠٧.

(٢) انظر: الجواهر والدرر ١/ ٢٦٨؛ كشف الظنون ١/ ٥٤٧.

(٣) انظر: إرشاد الساري ١/ ٥٩؛ كشف الظنون ١/ ٥٤٧.

(٤) انظر: تاريخ التراث العربي ١/ ١/ ٢٣٤.

(٥) مطبوع عدَّة طبعات، انظر: دليل مؤلَّفات الحديث الشريف المطبوعة ١/ ٢٧٣؛ معجم ما طُبع من كتب السنَّة ٢٠٦.

(٦) انظر: كشف الظنون ١/ ٥٤٨.

(٧) انظر: الجواهر والدرر ٢٤٤أ.

(٨) انظر: المصدر السابق ١٦٤ب.

وأقل وأكثر[1].

وللعلماء تفصيل وترجيح في مناقشة هذه المسألة، والمفاضلة بين شرحيهما، ليس المجال هنا لإفاضة القول فيها[2].

٣ـ أبو ذرّ أحمد بن إبراهيم بن السبط الحلبي في شرحه المسمَّى (التوضيح للأوهام الواقعة في الصحيح) لخَّصه من كتاب (فتح الباري)، وشروح أخرى[3].

ويوجد منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم (١٢٩٢) حديث، ومكتبة طلعت برقم (٥١٩) حديث[4].

٤ـ القسطلاني[5] في شرحه (إرشاد الساري)[6]، جاء في مقدِّمته: «فدونك شرحاً قد أشرقت عليه من شُرَفات هذا الجامع أضواء نوره

---

(١) انظر: الجواهر والدرر ١/٣١٨؛ إرشاد الساري ١/٦٠؛ كشف الظنون ١/٥٤٨.

(٢) انظر في هذه المسألة: بدر الدين العيني وأثره في علم الحديث ٢٤٢ـ ٢٥٠؛ سيرة الإمام البخاري ١٦٢ـ ١٦٣؛ مبتكرات اللآلىء والدرر في المحاكمة بين العيني وابن حجر؛ المدخل إلى فتح الباري ٥٢ـ ٥٦.

(٣) انظر: كشف الظنون ١/٥٥٣؛ إتحاف القاري ٥٤.

(٤) انظر: تاريخ التراث العربي ١/١/٢٣٧.

(٥) القسطلاني (٨٥١ـ ٩٢٣هـ).
أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك أبو العباس، شهاب الدين، القسطلاني الأصل، المصري، الشافعي، المحدِّث، الفقيه، المقرىء، أخذ عن عمر بن قاسم الأنصاري، والنشاوي، من مصنَّفاته: (إرشاد الساري)، (شرح صحيح مسلم).
انظر: الضوء اللامع ٣/ ١٠٣ـ ١٠٤؛ شذرات الذهب ٨/ ١٢١ـ ١٢٣؛ البدر الطالع ١/ ١٠٢ـ ١٠٣.

(٦) الكتاب مطبوع عدَّة طبعات. انظر: إتحاف القاري ٨٧؛ معجم ما طُبع من كتب السنَّة ٢٢؛ معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة ٢/ ١٥١١ـ ١٥١٢.

اللامع... أضاءت بهجته، فاختفت منه كواكب الدراري، وكيف وقد فاض عليه النور من فتح الباري..»[1]، والأمثلة في اعتماد القسطلاني على (فتح الباري) كثيرة جدًّا.

٥ـ محمد يعقوب البَنْبَاني في شرحه (الخير الجاري في شرح صحيح البخاري)[2] اعتمد (فتح الباري) أحد مصادره في شرحه[3]، ويوجد منه مجلَّد كبير مخطوط يصل إلى كتاب الزكاة في المكتبة الشرقية ببتنة، برقم (٤٧٤)[4]، وغير هذه الشروح التي استقت من (فتح الباري) كثير...

ومثلما استفاد كثير من العلماء من كتاب (فتح الباري) أفادوا أيضاً من مقدِّمته (هدي الساري)، ومن هؤلاء العلماء البرماوي[5]، حيث جعل المقدِّمة من الأصول التي بنى عليها شرحه (اللامع الصبيح المرشد إلى الجامع الصحيح)، الذي ذكر فيه أنَّه «جمع بين (شرح الكرماني) باقتصار، وبين (التنقيح) للزركشي بإيضاح وتنبيه»[6] ويوجد من هذا الشرح نسخ وأجزاء

---

(١) ١/ ٤.

(٢) البَنْبَاني (... ـ في القرن (١١) هـ).
ذُكر في تاريخ الأدب العربي ٣/ ١٧٤؛ تاريخ التراث العربي ١/ ١/ ٢٤١.

(٣) انظر: سيرة الإمام البخاري ١٧١ (وفيه: البناني).

(٤) انظر: تاريخ الأدب العربي ٣/ ١٧٤؛ تاريخ التراث العربي ١/ ٢٤١.

(٥) البرماوي (٧٦٣ـ ٨٣١هـ).
شمس الدين، أبو عبد الله، محمد بن عبد الدائم بن موسى، الشافعي، العسقلاني الأصل، البرماوي، سمع الحديث على البرهان بن جماعة، ولازم الزركشي، من تلاميذه: المحلي، والمناوي، وغيرهما، له: (شرح على صحيح البخاري)، (شرح العمدة).
انظر: الضوء اللامع ٧/ ٢٨٠ـ ٢٨٢؛ البدر الطالع ٢/ ١٨١.

(٦) كشف الظنون ١/ ٥٤٧، وانظر: إتحاف القاري ٢٧١ـ ٢٧٢.

متفرِّقة في تركيا وغيرها[١].

وقد اعتُمد على (فتح الباري) ونُقل عنه في كثير من المؤلَّفات غير شروح الصحيح، مثل (نيل الأوطار)، و(سبل السلام)، وشروح (سنن أبي داود). . .

وظلَّ (فتح الباري) عمدة للباحثين والدارسين منذ وقت تأليفه، إلى وقتنا الحاضر[٢].

رابعاً: اختصاره:

وقد وقفت على عدَّة مختصرات، هي على النحو الآتي:

١ـ (تلخيص أبي الفتح لمقاصد الفتح) للمراغي[٣]: اختصر في كتابه هذا (فتح الباري) في نحو أربعة مجلَّدات[٤]، ولم أقف على ما يشير إلى مكان وجوده.

وقد علَّق السخاوي على هذا المختصَر بأن مختصِره لم يُصب «حيث حذف منه ما يجب إثباته»[٥]، قال: «وكذا شرع في اختصاره غير واحد من الشيوخ والطلبة»[٥].

---

(١) انظر فيها: تاريخ الأدب العربي ٣/ ١٦٩؛ تاريخ التراث العربي ١/ ٢٣٣.

(٢) انظر: المدخل إلى فتح الباري ٤٩ـ ٥٠.

(٣) المراغي (٧٧٥ـ ٨٥٩هـ).
محمد بن أبي بكر بن الحسين، شرف الدين، مهر في الفقه وأصوله، والنحو، قرأ على البلقيني، والعراقي، والمحب بن هشام، وغيرهم، له: (المشروع الروي في شرح منهاج النووي).
انظر: نظم العقيان ١٣٩ـ ١٤٠؛ البدر الطالع ٢/ ١٤٦ـ ١٤٧.

(٤) انظر: نظم العقيان ١٣٩؛ إرشاد الساري ١/ ٦٠؛ هدية العارفين ٢/ ٢٠٠.

(٥) الجواهر والدرر ١٦٤ب.

٢ـ (مختصر فتح الباري شرح صحيح البخاري): للرصَّاع[(١)].

٣ـ (مختصر فتح الباري) للصنعاني[(٢)]: ذكرتْه بعض المصادر، ولم أقف على ما يفيد عن مكان وجوده.

٤ـ (إتحاف القاري باختصار فتح الباري): وهو مختصَر معاصِر، قام به صفاء الضوي أحمد العدوي، وقد بنى منهجه في الاختصار على أمور عدَّة، منها: حذف المناقشات اللغوية واللفظية ممَّا لا يتَّصل بتفسير الكلمة اتصالاً وثيقاً، والاكتفاء بتدقيق الضبط لكلمات الحديث[(٣)].

والجدير بالذكر أنَّ ابن حجر كان يُنكر مراراً ـ كما ذكر السخاوي ـ إمكان اختصار كتابه، ويقول: «ما أعلم فيه شيئاً زائداً عن المقصود»[(٤)].

وقد علَّق السخاوي على ذلك بقوله: «وأقول: إنَّ ذلك بالنسبة لِمَا لم يقع منه السَّهو في تكريره، حيث يُكرِّر الأحاديث ممَّا لا يتعلَّق بالأحكام

---

(١) الرصَّاع (... ـ ٨٩٥هـ).
محمد بن القاسم الأنصاري التلمساني، أبو عبد الله الرصَّاع، التونسي، كان متصدياً للإفتاء، ولإقراء الفقه والعربية، وغير ذلك.
من مصنَّفاته: (مختصر فتح الباري)، (تحفة الأخيار في فضل الصلاة على النبي المختار)، (الجمع والتقريب في ترتيب آي مغني اللبيب).
انظر: الضوء اللامع ٨/ ٢٨٧؛ هدية العارفين ٢/ ٢١٦.

(٢) الصنعاني (١١٦٩ـ ١٢٢٥هـ).
علي بن عبد الله بن أحمد جلال الدين الحسني الصنعاني، من أهل صنعاء، مؤرِّخ، أديب، شارك في الحديث، والفرائض، والعربية، وغير ذلك.
من مصنَّفاته: (مختصر فتح الباري)، (شرح جامع الأصول لابن الأثير)، (التاريخ المختصر).
انظر: الأعلام ٤/ ٣٠٨.

(٣) انظر: إتحاف القاري ١/ ١١.

(٤) الجواهر والدرر ١٦٤ب.

غالباً، ولكن صاحب البيت أَدْرى بالذي فيه»[1].

خامساً: طبعاته[2]:

طبع (فتح الباري) طبعات عديدة، هي على النحو الآتي:

- بولاق، سنة ١٣٠٠ـ ١٣٠١هـ/ ١٨٨٢ـ ١٨٨٣م.

- دهلي، طبع حجر، سنة ١٨٩٠ـ ١٨٩١م.

- المطبعة الخيرية بالقاهرة، سنة ١٣١٩هـ/ ١٩٠١م، بتصحيح لجنة التصحيح بالمطبعة، على نفقة عمر بن حسين الخشاب، (١٣ ج).

- المطبعة البهية، القاهرة، ١٣٤٨ هـ/ ١٩٢٩م (١٣ ج).

- مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م (١٧ج).

- المطبعة السلفيَّة، تصحيح: محبّ الدين الخطيب، ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م (المقدِّمة + ١٣ج).

- صدرت عن دار المعرفة طبعة مصوَّرة عن الطبعة السلفيَّة.

- صدرت عن دار الكتاب الجديد ـ لجنة إحياء التراث الإسلامي، طبعة مصوَّرة عن طبعة بولاق، بمقدِّمة وضعها السيد أحمد صقر ١٩٦٩م سمَّاها (المدخل إلى فتح الباري).

- مكتبة الكُلّيات الأزهرية، القاهرة، بتقديم وتعليق: طه عبد الرؤوف سعد، ومصطفى محمد الهواري، ومحمد عبد المعطي، ١٣٩٨هـ. (٢٨ج في ١٤مج).

---

(١) الجواهر والدرر ١٦٤ب.

(٢) انظر: دليل مؤلَّفات الحديث الشريف المطبوعة ١/ ٢٧٣ـ ٢٧٤؛ المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع ٢/ ١٥٢ـ ١٥٤؛ معجم ما طُبع من كتب السنة ٢١٥؛ معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة ١/ ٨١.

وقد سبق أن ذكرت أنَّ الاعتماد في دراسة المسائل النحوية على الطبعة السلفية لكتاب (فتح الباري)، مع بيان الأسباب التي دعت لتقديمها على غيرها[1].

وخُدم الكتاب من حيث الفهرسة، فصنع له فهرسان:

١ـ فهارس فتح الباري: إعداد: خالد عبد الفتاح أبو سليمان، وصدر عن دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م في جزأين، وشمل الفهارس الآتية:

أ ـ أسماء الكتب.

ب ـ أسماء السور في كتاب التفسير.

ج ـ أسماء الأبواب.

د ـ أطراف الأحاديث النبوية الواردة في المتن.

هـ ـ الآثار الواردة في المتن.

و ـ الأحاديث والآثار الواردة في الشرح.

ز ـ أعلام المجروحين والمترجم لهم.

ح ـ الأشعار.

وقد سقط من فهرس (الأشعار) عددٌ غير قليل من الشواهد النحوية، وبخاصة تلك التي ورد منها شطر بيت أو جزء من الشطر[2].

٢ـ فهارس فتح الباري إعداد: محمد الشقيري، صدر عن دار السلام ـ الرياض، دار الفيحاء ـ دمشق، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، وشمل الفهارس الآتية:

---

(١) انظر: ص ١٨.

(٢) انظر على سبيل المثال: فتح الباري ١/ ٥٦، ٩١، ٢/ ١٦١، ٢٦٥، ٦/ ٥٦٣، ٧/ ٢١٢، ٣٤٤، ٦٦٦، ١٠/ ٩٢، ١٣/ ٣٢٤.

أ ـ فهرس أسماء الكتب.

ب ـ فهرس أسماء الأبواب.

ج ـ فهرس أطراف الأحاديث النبوية.

د ـ فهرس الصحابة الرواة.

سادساً: الدراسات المعاصرة وجهود الباحثين حوله:

تنتظم دراسة المسائل النحوية في كتاب (فتح الباري) حلقة ضمن حلقات متعدِّدة سبقت في خدمة هذا السِّفر القيِّم، تناولتْه من جوانب مختلفة.

وأَسُوق فيما يلي الدراسات التي دارت حول الكتاب ـ فيما اطَّلعت عليه ـ وفق الترتيب الهجائي:

١ـ الأحاديث والآثار التي حكم عليها الحافظ في الفتح من كتاب الوضوء إلى آخر كتاب الصلاة من الجزء الأوَّل: إعداد: عبد الرحمن بن عمري بن عبد الله الصاعدي، صدر عام ١٤١٣هـ، عن دار البخاري ـ المدينة المنوّرة، بريدة (١١٢ص).

٢ـ الأخطاء الأساسية في العقيدة وتوحيد الألوهية من كتاب (فتح الباري بشرح صحيح البخاري): جمعها: عبد الله بن سعدي الغامدي العبدلي، ١٤٠٧هـ، مكتبة دار العليان، بريدة (١٤ص).

٣ـ الإسراء والمعراج من فتح الباري: جرّده ورتَّب أحاديثه: عبد الله حجاج، ١٤٠٤هـ، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة (٨٨ص).

٤ـ أصول الفقه عند ابن حجر في الفتح: رسالة ماجستير للباحث محمد أبو رحمة، سجَّلها في إحدى الجامعات الماليزية[١].

---

(١) أفاد ذلك صاحب معجم المصنَّفات، وذكر أنها قيد الإعداد (ط معجم المصنفات عام ١٤١٢هـ).

٥ـ الاعتصام والسنَّة من فتح الباري: تحقيق: خالد عبد الفتاح شبل، ١٤١٠هـ، الشركة العالمية للكتاب (٢٦٢ص).

٦ـ تجريد أسماء الرواة الذين تكلَّم فيهم الحافظ ابن حجر في (فتح الباري)، ومقارنة كلامه بما قال فيهم في (تقريب التهذيب): إعداد: نبيل بن منصور البصارة، ١٤٠٧هـ، دار الدعوة، الكويت، (١٦٣ص).

٧ـ تراجعات ابن حجر العسقلاني في (فتح الباري): جمعها وعلَّق عليها: مشهور بن حسن آل سلمان، صدر عام ١٤١٨هـ، عن مكتبة الخراز، جدة (٦٥ص).

وقد أورد المؤلِّف موطناً نحوياً واحداً من مجموع المواطن التي تراجع فيها ابن حجر، وهو معنى (أمَّا بعد) عند سيبويه[1]، ولم أقف على غير ما ذَكر.

٨ـ توجيه القاري إلى القواعد والفوائد الأصولية، والحديثية، والإسنادية في (فتح الباري): جمع وترتيب: حافظ الله الزاهدي، ١٤٠٦هـ، جامعة العلوم الأثرية، باكستان (٣٦٤ص).

٩ـ الجهود اللغوية للحافظ ابن حجر العسقلاني في كتاب (فتح الباري): رسالة دكتوراه تقدَّم بها أحمد قائد مصباحي إلى جامعة أم القرى عام ١٤١٨هـ.

١٠ـ ابن حجر ومقدِّمته (هدي الساري): رسالة علمية، نال بها الباحث الأستاذ محمد الناصر الزعايري درجة الدكتوراه من الكُليَّة التونسية سنة ١٤٠٥[2].

١١ـ الروايات التاريخية في (فتح الباري) في عصر الخلافة الراشدة

---

(١) ص ٣٧، وانظر: المسألة (١٠١) ص ٧٧٥.

(٢) أفاد ذلك صاحب معجم المصنَّفات ٢٦.

والدولة الأموية، تحقيق: يحيى بن إبراهيم اليحيى - رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية - الدعوة وأصول الدين - التاريخ، ١٤١٢هـ.

١٢- عقيدة التوحيد في (فتح الباري شرح صحيح البخاري): أحمد عصام الكاتب، صدر عام ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، عن دار الآفاق الجديدة - بيروت، (٧٧٧ ص).

١٣- غبطة القاري ببيان إحالات فتح الباري: صَنَعه: صفاء الضوي أحمد العدوي، صدر عام ١٤١٥، عن مكتبة ابن تيمية، القاهرة (٧٨٥ ص).

١٤- الفوائد المنتقاة من فتح الباري: إعداد محمد عبد الله العوشن، صدر عام ١٤١٦هـ عن دار العاصمة، الرياض، (٦١٤ ص).

١٥- الفوائد المنتقاة من فتح الباري وكتب أخرى: إعداد: د. عبد المحسن العبَّاد، صدر عام ١٤١٣هـ، عن مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، (١٤٥ ص).

١٦- القواعد الأصولية المتعلِّقة بباب الحكم، والمباحث اللغوية والألسنية، والتطبيق عليها من كتاب فتح الباري: رسالة علمية تقدَّم بها الباحث أحمد فرحان دبوان قائد الإدريسي إلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - فرع الفقه وأصوله بجامعة أم القرى، للحصول على درجة الدكتوراه عام ١٤١٢هـ.

١٧- المدخل إلى فتح الباري: السيد أحمد صقر، ١٩٦٩م، (٥٦ ص). وصُدِّرت طبعة دار الكتاب الجديد بهذا المدخل - كما سبق ذكره -.

١٨- معجم المصنَّفات الواردة في فتح الباري: أعدَّه: مشهور بن حسن ابن سلمان، ورائد صبري، صدر عام ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م، عن دار الهجرة، الرياض (٤٧٢ ص).

١٩ـ منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في تقرير العقيدة من خلال كتابه (فتح الباري): رسالة علمية تقدَّمت بها لولوة بنت محمد المطرودي إلى جامعة الإمام محمد بن سعود للحصول على درجة الماجستير، عام ١٤١٥هـ.

٢٠ـ منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في العقيدة من خلال كتابه (فتح الباري): رسالة علمية تقدَّم بها الباحث محمد إسحاق كندو إلى الجامعة الإسلامية للحصول على درجة الماجستير عام ١٤١٦هـ.

٢١ـ منهج الحافظ ابن حجر في كتابه (فتح الباري بشرح صحيح البخاري): رسالة تقدَّم بها الباحث جميل أحمد منصور الشوادفي للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر، (٣٤٦ ص).



المبحث الثالث

قيمته العلمية من خلال أقوال العلماء

تكاد الآراء تتفق على أنَّ (فتح الباري) من أعظم شروح البخاري، وقد أثنى عليه العلماء، ومن أقوالهم فيه:

١ـ قال أبو بكر ابن قاضي شهبة في معرض حديثه عن مصنَّفات ابن حجر: «من أجلِّها شرحُه على البخاري، لم يصنَّف مثله، ولا على منواله»[١].

٢ـ قال أبو الفضل بن الشحنة[٢]: «وألَّف في فنون الحديث كتباً عجيبة، أعظمها (شرح البخاري)، وعندي أنَّه لم يشرح البخاريَّ أحدٌ قبله، فإنَّه أتى فيه بالعجائب والغرائب، أوضحه غاية الإيضاح، وأجاب عن غالب الاعتراضات، ووجَّه كثيراً ممَّا عجز غيره عن توجيهه»[٣].

---

(١) الجواهر والدرر ١/ ٢٤٣.

(٢) أبو الفضل بن الشحنة (٨٠٤ـ ٨٩٠هـ).
محمد بن محمد بن محمد بن محمد، محب الدين، اشتغل بالفقه، وكانت له عناية بالأدب، سمع من البرهان الحلبي ولازمه، وتولَّى قضاء الحنفية، ودرَّس الحديث بالمؤيدية، له من المصنَّفات: (طبقات الحنفية).
انظر: نظم العقيان ١٧١؛ شذرات الذهب ٧/ ٣٤٩؛ البدر الطالع ٢/ ٢٦٣ـ ٢٦٤.

(٣) الجواهر والدرر ١/ ٢٦١.

٣- قال التباني[1]: «. . فَشَرْحُه على الجامع الصحيح من أحسن الشروح وضعاً، وأكثرها جمعاً، ولقد طالعته فظفرت فيه بفوائد حسنة، ووجدته أحسن في ترتيبه، وأجاد في تهذيبه، وأبرز فيه معاني لطيفة، وفوائد حديثية حسنة شريفة. . .»[2].

٤- ويقول ابن البرهان الحلبي: «شرح البخاريَّ شرحاً عظيماً، لم يُشرح البخاري مثله، وتلقَّاه الناس بالقبول، وسارعوا إلى كتابته وقراءته عليه. . .»[3].

٥- وقال السيوطي: «صنَّف التصانيف التي عمَّ النفع بها، كشرح البخاري الذي لم يصنِّف أحدٌ في الأوَّلين ولا في الآخرين مثله»[4].

٦- قال حاجي خليفة[5] تعليقاً على مقولة لابن خلدون نقلها عن بعض

---

(١) التِّباني (٧٦٠- ٨٢٧هـ).

يعقوب بن جلال بن أحمد بن يوسف التِّبانيّ، من المهرة في العربية، والمعاني، والبيان، والعقليات، قوي الاستحضار لكثير من فروع الحنفية، تفقَّه على أبيه، وغيره، وله مؤلَّفات، منها: (شرح مشارق الأنوار النبوية)، (شرح العمدة لابن دقيق العيد).

انظر: الدرر الكامنة ٤/ ٤٤٣؛ بغية الوعاة ٢/ ٣٥٠؛ الضوء اللامع ١٠/ ٢٨٢- ٢٨٣.

(٢) الجواهر والدرر ١/ ٢٢٤.

(٣) الجواهر والدرر ١/ ٢٥٤.

(٤) طبقات الحفَّاظ ٥٤٧.

(٥) حاجي خليفة (١٠١٧- ١٠٦٧هـ).

مصطفى بن عبد الله القسطنطيني، الشهير بكاتب جلبي، وبحاجي خليفة، وهو تركي الأصل، مؤرخ، بحاثة، عارف بالكتب، ومؤلِّفيها، مشارك في بعض العلوم، من أشهر مصنَّفاته: (كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون).

انظر: الأعلام ٧/ ٢٣٦- ٢٣٧؛ معجم المؤلِّفين ١٢/ ٢٦٢- ٢٦٣.

شيوخه: «شرح كتاب البخاري دَيْنٌ على الأمَّة»[1] قال: «لعلَّ ذلك الدَّيْن قُضي بشرح المحقِّق ابن حجر العسقلاني، والعيني..»[2].

٧ـ وقال الإمام الشوكاني عندما طُلب منه شرح (صحيح البخاري): «لا هجرة بعد الفتح»[3]، وفي هذه المقولة وما سبق ما يدلُّ على المنزلة الرفيعة التي تَبوَّأها هذا الكتاب من بين شروح (صحيح البخاري).

أمَّا أقوال العلماء المعاصرين فأكتفي بإيراد قولين لعلمين بارزين:

أوَّلهما: د. مصطفى السباعي ـ رحمه الله ـ حيث قال في كلامه على أشهر شروح البخاري: «ومن أشهر هذه الشروح أربعة: شرح الإمام بدر الدين الزركشي، واسمه (التنقيح) (ت ٧٩٤)، وشيخ الإسلام ابن حجر (٨٥٢) في (فتح الباري)، وهو أجلُّ هذه الشروح، وأوفاها، وأكثرها شهرة وفائدة...»[4].

ثانيهما: سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز ـ رحمه الله ـ ففي تعليله للسبب في إعادة طبع الكتاب، قال: «...وذلك لما لهذا الكتاب الجليل من المنزلة الرفيعة بين أهل العلم، لما اشتمل عليه من إيضاح ما أشكل في الجامع الصحيح، وتخريج ما فيه من الأحاديث والآثار المعلَّقة، وبيان كثير

---

(١) مقدِّمة ابن خلدون ٤٤٣.

(٢) كشف الظنون ١/ ٦٤١.

(٣) فهرس الفهارس ١/ ٣٢٣، وهذا القول جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الجهاد ـ باب فضل الجهاد والسِّيَر) ٣/ ٢٠٠، و(باب وجوب النفير...) ٣/ ٢١٠؛ و(كتاب المغازي ـ باب: وقال الليث...) ٥/ ٩٨؛ صحيح مسلم (كتاب الإمارة ـ باب المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام) ٣/ ١٤٨٨؛ سنن الترمذي (كتاب السِّيَر ـ باب ما جاء في الهجرة) ٤/ ١٤٩؛ سنن النسائي (كتاب البيعة ـ البيعة على الهجرة) ٧/ ١٤٦.

(٤) السنة ومكانتها في التشريع ٤٤٧.

من مسائل الإجماع والخلاف المتعلِّقة بأحاديث الكتاب، والتنبيه على كثير من أوهام بعض شُرَّاح الجامع الصحيح وغيرهم، وغير ذلك من الفوائد الكثيرة، والفرائد النادرة، التي اشتمل عليها هذا الشرح العظيم..»[1].



(١) فتح الباري ١/ ٥ (المقدمة).

الفصل الثالث

مصادر النحو في كتاب (فتح الباري)

الفصل الثالث

مصادر النحو في كتاب (فتح الباري)

تعدَّدت مصادر ابن حجر ـ رحمه الله ـ التي عوَّل عليها في بناء الجانب النحويِّ في كتابه، وتردَّد ذِكْرُ كثير من المصنَّفات والعلماء الذين أفاد منهم باختلاف طريقة إفادته منهم.

وقد سبق القول: إنَّ ابن حجر قد أخذ العلم عن أكابر العلماء والشيوخ، كلّ في فنِّه[1]، ممَّا كوَّن لديه حصيلة علميَّة متنوِّعة في فنون متعدِّدة، وظَّفها أو كثيراً منها في بناء المادَّة النحوية في كتابه، فلم تقتصر مصادره على رافد النحو فقط، بل استمدَّت من روافد أخرى كمؤلَّفات شروح الحديث، إذ أفاد ابن حجر منها فائدة كبيرة، وكذا كتب التفسير، وإعراب القرآن. . .، وساعد على تعدُّد مصادره ـ إضافة إلى ما ذكرتُ ـ أمورٌ، منها:

١ـ القيمة العلميَّة للكتاب المشروح، وعناية الأمَّة به شرحاً وتعليقاً وغير ذلك[2]، وكثير من هذه الشروح والتعليقات كانت نبعاً ثرًّا لابن حجر،

---

(١) انظر ما سبق من الحديث عن شيوخه ص ٧٤ ـ ٨٦.

(٢) انظر ما يتعلَّق بمنزلة (صحيح البخاري) وما عليه من شروح وتعليقات في: كشف الظنون ١/ ٥٤١ـ ٥٥٥؛ سيرة الإمام البخاري ١٢١ـ ١٢٥، ١٤٧ـ ١٩٩.

نهل منه فأَثْرى مادَّته النحوية في الكتاب.

٢ـ طول مدَّة تأليف الكتاب التي زادت عن ربع قرن من الزمان، ممَّا يتيح الاطِّلاع على عدد كبير من المصادر.

٣ـ كون ابن حجر من المتأخِّرين، فهو من العلماء الذين عاشوا في الربع الأخير من القرن الثامن، والنصف الأوَّل من القرن التاسع، فساعد ذلك على الإفادة من جهود السابقين له.

وليس بالأمر اليسير عرض مصادر كتاب يتكوَّن من ثلاثة عشر جزءاً، ويبلغ عدد صفحاته قرابة عشرة آلاف صفحة ـ إذ يصلُح هذا لدراسة تفصيلية تقويمية مستقلَّة ـ؛ لغزارة المادَّة النحوية فيه، وبخاصَّة أنَّه قد يرد اسم المؤلِّف ولا يذكر كتابه، أو يذكر الرأي وينسبُه على وجه العموم، نحو: «قال بعضُ الشرَّاح»[(١)]، «ووجَّهه غيره..»[(٢)]، «وقال جماعة من المحقِّقين..»[(٣)]، «قال أهل العربية...»[(٤)]، «جوَّز بعض المعرِبين...»[(٥)]... ونحو ذلك من التعبيرات.

لذا سأُورد فيما يلي بعضاً من أسماء العلماء الذين أفاد ابن حجر منهم، حتى تتبيَّن كيفية إفادته، وتوظيفه للمصادر المتنوِّعة في خدمة هذا الجانب، ثم أذكر غيرهم على سبيل الإجمال، مع الإحالة على بعض مواضع هذه المصادر في كتاب (فتح الباري).

وهؤلاء العلماء هم على النحو الآتي[(٦)]:

---

(١) ١/ ٩١، ٩/ ٢٧٠.

(٢) ٣/ ٢٧٢، ١٠/ ١٠٩.

(٣) ٣/ ٤٦٦، وانظر: ٣/ ٨٠.

(٤) ٨/ ٩، وانظر: ٦/ ٦٠٠، ٨/ ٤١٠.

(٥) ١٢/ ٣٣٦.

(٦) رتبتهم حسب وفياتهم.

١ ــ سيبويه:

تردَّد ذكر سيبويه في (فتح الباري) أكثر من ثلاثين مرة، ويمكن أن نصنِّف طريقة ابن حجر في الإفادة منه على النحو الآتي:

أ ـ نَقْل أقواله وآرائه: وقد يُفهم من بعضها أنَّه ينقل من كتابه مباشرة، ومن أمثلة ذلك:

ـ في مجيء (ممَّا) بمعنى (رُبَّما) قال ابن حجر: «..وفي كلام سيبويه مواضع من هذا، منها قوله: اعلم أنَّهم ممَّا يحذفون كذا»[(١)].

ـ وفي معنى (إذا) قال: «..واختُلف في معناها، فقال سيبويه: معناها الجزاء والجواب»[(٢)].

ـ وفي أصل (لبَّيك) ذكر أنَّه لفظ مثنًّى عند سيبويه، ومن تبعه[(٣)].

ـ وفي حديث: «إنَّ الله ورسولَه حرَّم بيعَ الخمر...» قال ابن حجر: «والتحقيق جواز الإفراد في مثل هذا، ووجهُه أنَّ أمر النبي ناشىءٌ عن أمر الله، وهو نحو قوله: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[(٤)]، والمختار في هذا أنَّ الجملة الأولى حُذفت لدلالة الثانية عليها، والتقدير عند سيبويه: والله أحقُّ أن يُرضوه ورسوله أحقُّ أن يُرضوه...»[(٥)].

ب ـ ذكر آرائه بواسطة، ومن أمثلة ذلك:

ـ نقلُه رأي سيبويه في كون (رُبَّ) حرفاً عن السهيلي، ففي حديث:

---

(١) ١/ ٣٩؛ الكتاب ١/ ٨، وانظر مواضع أخرى فيه في: ١/ ٣١٠، ٣١٦، ٢/ ١٤٧، ٢١٢، ٣٤٢.

(٢) ٧/ ٦٣٤؛ الكتاب ٢/ ٣١٣.

(٣) انظر: المسألة (٥٥) ص ٥٠٩.

(٤) سورة التوبة، الآية: ٦٢.

(٥) ٤/ ٤٩٥، وانظر: الكتاب ١/ ٣٨.

«رُبَّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة...» ذكر ابن حجر أنَّ قوله: (عارية)... مجرورة في أكثر الروايات على النعت، ونقل عن السهيلي أنَّ هذا هو الأحسن عند سيبويه؛ لأنَّ (رُبَّ) عنده حرف يلزم صدر الكلام[1].

- نقلُه رأيه في منع الجمع بين التمييز وفاعل (نعم) الظاهر، نقلَه ابن حجر في موضعين عن ابن مالك[2].

- وفي عطف الخبر على الإنشاء ذكر ابن حجر أنَّ بعض المتأخِّرين استشكل كون قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾[3] مَنْسوقاً على ما قبله ﴿وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾[3]؛ لأنَّ الجملة الأولى طلبية، وهذه خبرية، وأنَّه غير سائغ، وعلَّق بأنَّ هذا الرأي رُدَّ بأنَّ سيبويه ومن تبعه من المحقِّقين يُجيزون ذلك، ولهم فيه شواهد كثيرة[4].

ج- نقل عنه رأياً، ثمَّ تراجع عن نقله هذا وصحَّحه: فقد ذكر في موضع أنَّ سيبويه قال: «(أمَّا بعد) معناها: مَهْما يكُن من شيء»، ثمَّ صحَّح هذا النقل في موضع آخر، فذكر أنَّ سيبويه لا يخصُّ ذلك بقولهم (أمَّا بعد)، بل كلُّ كلام أوَّله (أمَّا) وفيه معنى الجزاء، قال سيبويه ذلك في مثل: أمَّا عبد الله فمنطلق[5].

د- نقلُ كلامه، ثمَّ بيانه والتعليق عليه: ففي معنى (لو)- مثلاً- قال ابن حجر: «قال سيبويه: «لو حرف لما كان سيقع لوقوع غيره» أي: يقتضي فعلاً ماضياً كان يتوقَّع ثبوته لثبوت غيره فلم يقع، وإنَّما عبَّر بقوله (لما كان سيقع) دون قوله (لما لم يقع) مع أنه أَخْصر؛ لأنَّ (كان)

---

(١) انظر: المسألة (٧٣) ص ٥٩٤.
(٢) انظر: المسألة (٨١) ص ٦٦٢.
(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٢١.
(٤) انظر: ٩/ ٥٤٠.
(٥) انظر: المسألة (١٠١) ص ٧٧٥.

للماضي، و(لو) للامتناع، و(لِما) للوجوب، و(السين) للتوقُّع»[١].

هـ ـ نَقْل آراء بعض النحاة بواسطته: ومن ذلك ذكره رأياً ليونس[٢]، ففي أصل (لبَّيك)، وبعد أن أورد ابن حجر رأي سيبويه السالف ذكره، قال: «وقال يونس: هو اسم مُفرد، وأَلِفُه إنَّما انقلبت ياءً؛ لاتصالها بالضمير كلدَى وعلى، ورُدَّ بأنَّها قُلبت ياءً مع المظهر»، وهذا الرأي ليونس ذكره سيبويه، والردُّ المذكور له[٣].

٢ــ الفراء:

أفاد ابن حجر من الفراء في مواضع عديدة، تزيد على عشرين موضعاً، ونصَّ على كتابه (معاني القرآن) في أماكن متعدِّدة، ونقوله عنه تُشعر بأنَّه ينقل عنه مباشرة دون واسطة، ويمكن تبيُّن طريقة إفادته منه فيما يلي:

أ ـ ذكَر كثيراً من آرائه إمَّا نقلاً بصريح القول، وإمَّا بمضمون الرأي، ومن أمثلة ذلك:

ـ في تفسير سورة ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ﴾ علَّق ابن حجر على قول البخاري: «يُقال: معناه: أتى على الإنسان، و(هل) تكون جَحْداً، وتكون خبراً، وهذا من الخبر»، علَّق بقوله: «كذا للأكثر، وفي بعض النسخ «وقال

---

(١) ١٣/ ٢٣٩، وانظر: الكتاب ٢/ ٣٠٧.

(٢) يونس: (... ـ ١٨٢هـ).

يونس بن حبيب، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، أخذ النحو عن عيسى بن عمر، وأبي عمرو، وأبي الخطَّاب الأخفش، له قياس في النحو، ومذاهب يتفرَّد بها، روى عنه سيبويه وأكثر، وسمع منه الكسائي والفراء، من مصنَّفاته: (معاني القرآن)، (كتاب اللغات)، (كتاب النوادر الكبير).

انظر: أخبار النحويين ٥١ـ ٥٤، طبقات النحويين ٥١ـ ٥٣؛ تاريخ العلماء النحويين ١٢٠ـ ١٢٣؛ إنباه الرواة ٤/ ٧٤ـ ٧٨.

(٣) انظر: المسألة (٥٥) ص ٥٠٩.

يحيى» وهو صواب؛ لأنَّه قول يحيى بن زياد الفراء بلفظه، وزاد: لأنَّك تقول: هل وعظتُك، هل أعطيتُك؟ تقرِّره بأنك وعظتَه وأعطيتَه، والجَحْد أن تقول: هل يقدر أحدٌ على مثل هذا؟»[1].

- وفي التعليق أيضاً على قول البخاري: «يقال: هو زَوْرٌ، وضَيْفٌ، ومعناه أَضْيَافه وزُوَّاره؛ لأنَّها مصدر مثل قوم رِضا، وعَدْل، ويقال: ماء غَوْر، وبئر غَوْر، وماآن غَوْر، ومياه غَوْر» قال ابن حجر: «..وهو مأخوذ من كلام الفراء، قال في (معاني القرآن): قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾[2]، العرب تقول: ماء غَوْر، وماآن غَوْر، ومياه غَوْر، ولا يجمعون غَوْراً، ولا يُثنُّونه، فلم يقولوا: ماآن غَوْران، ولا مياه أَغْوار، وهو بمنزلة الزَّوْر...»[3].

وممَّا ذكره عنه رأيه في إعراب (مرحباً)[4]، وأصل (لبَّيك)[5]، وأصل (وَيْل)[6]، و(ويكأنَّ)[7]، وإعراب (كِلَا)[8]...

ب- نقل عنه رأياً مطلقاً في عدَّة مواضع، ثم قيَّده في موضع آخر: وذلك في مسألة مجيء (إلاَّ) بمعنى (الواو)، حيث نقل ابن حجر رأي الفراء في أربعة مواضع - فيما وقفتُ عليه - ذكر في ثلاثة منها إجازة الفراء المسألة - دون قيد - ونصَّ في الموضع الرابع وهو الموضع الأخير من مواضع ورود

---

(١) ٨/ ٥٥٢، وانظر: معاني القرآن ٣/ ٢١٣.
(٢) سورة الملك، الآية: ٣٠.
(٣) ١٠/ ٥٤٩.
(٤) انظر: المسألة (٥٠) ص ٤٩٤.
(٥) انظر: المسألة (٥٥) ص ٥١٠.
(٦) انظر: المسألة (٥٤) ص ٥٠٦.
(٧) ٦/ ٥١٧، وانظر: معاني القرآن ٢/ ٣١٢.
(٨) ١/ ٤٣٨، وانظر: معاني القرآن ٢/ ١٨٤.

المسألة في الكتاب على أنَّ إجازة الفراء المسألة مقيَّدة بشرط.

وفي دراسة المسألة تحريرٌ لرأي الفراء، ووَجْه ما ذكره ابن حجر - فيما ظهر لي -[1].

ج - نقل عنه بعض الآراء، ولم أقف عليها في (معاني القرآن): ومثال ذلك ما نقله من أنَّ (مرحباً) عند الفراء منصوب على المصدر[2]، وكذا (لبَّيك)[3]، وأصل (ويل)[4].

٣ـ أبو عبيدة[5]:

أفاد ابنُ حجر من أبي عبيدة في مواضع عدَّة، بلغت قرابة ثلاثين موضعاً، جُلُّها مأخوذ من كتابه (مجاز القرآن)، ونقُوله هنا تدلُّ على نقله عنه مباشرة دون واسطة، وتتلخَّص سمات إفادته منه وفق الآتي:

أ - نَسَب له عدداً من الأقوال الواردة في (صحيح البخاري): ومن أمثلتها:

- في تعليق البخاري على قوله تعالى: أن ﴿أَلَّا تَسْجُدَ﴾[6] قال: «أَنْ تَسْجُدَ»، قال ابن حجر: «يعني أنَّ (لا) زائدة، وأخذه من كلام أبي عبيدة،

---

(١) انظر: المسألة (٦٧) ص ٥٥٢.

(٢) انظر: المسألة (٥٠) ص ٤٩٤.

(٣) انظر: المسألة (٥٥) ص ٥١٠.

(٤) انظر: المسألة (٥٤) ص ٥٠٦.

(٥) أبو عبيدة: (... - ٢٠٩هـ).
معمر بن المثنى التيمي، من العلماء باللغة، وأيام العرب، وأنسابها، وأخبارها، ومن أكثر الناس رواية. من مصنَّفاته: (مجاز القرآن)، (كتاب في غريب الحديث).
انظر: مراتب النحويين ٧٧- ٧٩؛ أخبار النحويين البصريين ٨٠- ٨٣؛ طبقات النحويين ١٧٥- ١٧٨؛ تاريخ العلماء النحويين ٢١١- ٢١٣.

(٦) سورة الأعراف، الآية: ١٢.

وكذا قالَه، وزاد: و(لا) من حروف الزوائد...»[1].

- وفي قوله تعالى: ﴿فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[2]، ذكر ابن حجر أنَّ تفسيرها بمعنى (على جذوع) هو قول أبي عبيدة[3].

- وفي التعليق على قول البخاري في الآية: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾[4]: «إلى أهل مدين؛ لأنَّ مَدْيَن بلد، ومثله ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[5] «واسْأل العيرَ»[6] يعني: أهل القرية، وأهل العير»، قال ابن حجر: «وهو قول أبي عبيدة، قاله في تفسير سورة هود»[7].

ب - نقل عنه عدداً من آرائه، مع تعقُّبات العلماء على بعضها:

ومن أشهر ما ذكره قول أبي عبيدة بزيادة (إذ)، وهو قولٌ تعقَّبه عدد من العلماء، أورد ابن حجر بعضاً منها[8].

٤ ــ الخطَّابي[9]:

ذكر عدداً من أقواله، وما نقله عنه هو في كتاب (أعلام الحديث)، ولم ينصَّ ابن حجر على اسمه فيما نقل من مسائل نحوية، وإن كان نصَّ عليه في

---

(١) انظر: المسألة (١٠٤) ص ٧٩٢.

(٢) سورة طه، الآية: ٧١.

(٣) انظر: ٦/ ٤٩١؛ مجاز القرآن ٢/ ٢٣.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ٨٥. سورة هود، الآية: ٨٤. سورة العنكبوت، الآية: ٣٦.

(٥) سورة يوسف، الآية: ٨٢.

(٦) بيان معنى ما جاء في سورة يوسف، الآية: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾.

(٧) ٦/ ٥١٨، وانظر: مجاز القرآن ١/ ٢٩٧. وهذا الموضع مذكور ضمن إحالات المسألة (٧٧) ص ٦٣٥.

(٨) انظر: المسألة (٦٣) ص ٥٣٦.

(٩) الخطَّابي (٣١٩ - ٣٨٨هـ). =

غير هذا الجانب[١].

وممَّا ذكَره من آرائه ما جاء في شرح الحديث: «. . . وإنْ وَجَدْنَاه لَبَحْراً»، قال ابن حجر: «قال الخطَّابي: (إنْ) هي النافية، واللام في (لَبَحْراً) بمعنى (إلاَّ)، أي: ما وَجَدْنَاه إلاَّ بَحْراً»[٢] وغيرها من المواضع[٣].

٥ ـــ الطبري[٤]:

نقل عنه عدداً من أقواله دون نصّ على أنَّه ينقل من كتابه في التفسير في هذه المواضع، وإن كَان ذكره في مواضع أخرى ليست نحوية[٥]، وممَّا

= حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطَّاب البُسْتي، أبو سليمان الخطَّابي، الشافعي، الحافظ، الفقيه، المحدِّث، أخذ عن إسماعيل الصفَّار، وأبي العباس الأصم، وغيرهما، وروى عنه: الحاكم النيسابوري، وأبو حامد الإسفراييني، وغيرهما، من مصنَّفاته: (غريب الحديث)، (معالم السنن)، (أعلام الحديث في شرح البخاري).
انظر: وفيات الأعيان ٢/ ٢١٤ـ ٢١٦؛ تذكرة الحفَّاظ ٣/ ١٠١٨ـ ١٠٢٠؛ شذرات الذهب ٣/ ١٢٧ـ ١٢٨.

(١) انظر ـ مثلاً ـ: ١/ ١٦، ٤٨٢، ٣/ ٣٥٩، ١١/ ٥١٨.

(٢) انظر: المسألة (٣٥) ص ٤١٠.

(٣) انظر أمثلة أخرى في: ١/ ٣٥، ٢/ ٣٨٦، ٨/ ٤٧٣، ووازن بما في (أعلام الحديث): ١/ ١٣١، ٥٥٢، ٣/ ١٩١٥.

(٤) الطبري (٢٢٤ـ ٣١٠هـ).
محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبري، البغدادي، الحافظ، صاحب (التفسير) و(التاريخ)، كان حافظاً لكتاب الله، عالماً بالقراءات والسنن، حدَّث عن محمد بن عبد الملك، وأبي همَّام السَّكوني، وغيرهما، وأخذ القراءات عن جماعة، منهم: سليمان بن عبد الرحمن، والعباس بن الوليد، وروى عنه أبو شعيب الحرّاني، وأبو عمرو النيسابوري، وغيرهما.
انظر: تذكرة الحفَّاظ ٢/ ٧١٠ـ ٧١٦؛ غاية النهاية ٢/ ١٠٦ـ ١٠٨؛ طبقات المفسرين ٢/ ١٠٦ـ ١١٤.

(٥) انظر ـ مثلاً ـ: ١/ ٣٠٠، ٤/ ٣٧٦، ٦/ ٤٧٥.

نقله بصريح القول ما جاء في التعليق على الآية: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ﴾[(١)]، قال ابن حجر: «قال الطبري: حُذفت (يقولون) لدلالة الكلام كما حُذفت في قوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا﴾[(٢)]»[(٣)].

ومثال ما ذكره عنه بمفهوم كلامه ما جاء في التعليق على الآية: ﴿وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾[(٤)]، قال ابن حجر: «والنكتة في تعدية (خَلَوا) بإلى مع أنَّ أكثر ما يتعدَّى بالباء، أنَّ الذي يتعدَّى بالباء يحتمل الانفراد والسخرية، تقول: خَلَوْتُ به إذا سَخِرْتَ منه، والذي يتعدَّى بإلى نصٌّ في الانفراد، أفاد ذلك الطبري...»[(٥)]، وغير ذلك من الأمثلة[(٦)].

٦ ـ ابن جنّي[(٧)]:

نصَّ على اسمه في عدَّة مواضع، ونقل عنه دون أن يذكر مصنَّفاً له،

---

(١) سورة الرعد، الآيتان: ٢٣، ٢٤.

(٢) سورة السجدة، الآية: ١٢.

(٣) ٨/ ٢٢٣. وانظر: جامع البيان ٧/ ٣٧٥.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٤.

(٥) ٨/ ١١، وانظر: جامع البيان ١/ ٢٩٨ـ ٢٩٩.

(٦) انظر أمثلة أخرى في: ٣/ ٢٨، ٥٨٣، ٨/ ٤٢٨؛ ووازن بما في جامع البيان: ١٢/ ٢٧٨ (ط دار الكتب) ٣/ ٢٤٦، ١١/ ٢١٩ (ط دار الكتب).

(٧) ابن جني (قبل ٣٣٠ـ ٣٩٢هـ).
عثمان بن جني، أبو الفتح، من الحذَّاق في النحو، والتصريف، والأدب، أخذ العربية عن أبي علي الفارسي، ولازمه أربعين سنة، وأخذ عنه الثمانيني، وأبو الحسن السمسمي.
من مصنَّفاته: (الخصائص)، (شرح تصريف المازني)، (المحتسب).
انظر: تاريخ العلماء النحويين ٢٤ـ ٢٥؛ نزهة الألباء ٢٤٤ـ ٢٤٦؛ إنباه الرواة ٢/ ٣٣٥ـ ٣٤٠؛ بغية الوعاة ٢/ ١٣٢.

وممَّا نقله عنه ما جاء في التعليق على حديث: «..تُقْطَعُ اليدُ في رُبعِ دينارٍ فصاعداً»، أنَّ قوله (فَصَاعِداً) منصوب على الحال المؤكِّدة، والمعنى: ولو زاد، ومن المعلوم أنَّه إذا زادَ لم يكن إلاَّ صاعداً[1]، وهذا الرأي لابن جنِّي في (الخصائص)[2].

ونقل عنه أيضاً في التعليق على قول أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: «الله الذي لا إلٰه إلاَّ هو»، فقد ذكر أنه ورد بحذف حرف الجر من القسم عند الأكثر، والرواية عنده بالخفض، وحكى بعضهم جواز النصب، ثم نقل عن ابن جنِّي قوله: «إذا حُذف حرف القسم نُصب الاسم بعده بتقدير الفعل، ومن العرب من يجرُّ اسم (الله) وحده مع حذف حرف الجر، فيقول: «الله لأقومنَّ؛ وذلك لكثرة ما يستعملونه..»[3].

وقد جاء في موضع ثالث تسميته بأبي عثمان بن جنِّي[4]، بسقوط المكنَّى به، وصوابه: أبو الفتح عثمان..، ولعلَّه سهو من الناسخ.

٧ـ ابن بطَّال[5]:

أفاد ابن حجر من ابن بطَّال فيما يزيد على عشرة مواضع، وقد نصَّ

---

(١) انظر: ١٢/١٠٣.

(٢) انظر: ٢/٢٦٨.

(٣) انظر: ١١/٢٨٨.

(٤) انظر: ١٠/٢٢٨، وهو كذا أيضاً في المخطوط ١/ ٢١٥أ.

(٥) ابن بطَّال (...ـ ٤٤٩هـ).

علي بن خلف بن عبد الملك بن بطَّال، أبو الحسن القرطبي، المغربي، المالكي، من علماء الحديث، روى عن الطَّلَمنكي، وأبي الوليد يونس بن عبد الله، وحدَّث عنه جماعة من العلماء، من أشهر مؤلَّفاته: (شرح البخاري). =

ابن حجر على (شرح ابن بطال على صحيح البخاري) في مواضع كثيرة في غير ما نقله من المسائل النحوية[1]، وما ذكره في الجانب النحوي هو أيضاً من هذا الشرح، ومن أمثلة ما نقله: «قال ابن بطَّال: (لولا) عند العرب يمتنع بها الشيء لوجود غيره، تقول: لولا زيد ما صرت إليك، أي: كان مصيري إليك من أجل زيد...»[2] وغيره من الأمثلة[3].

٨ ـ ابن السِّيد[4]:

أفاد منه ابن حجر دون نصٍّ على المصدر، وممَّا نقله ما جاء في التعليق على قوله عليه الصلاة والسلام: «عائذاً بالله من ذلك»، فقد ذكر أنَّ ابن السِّيد أجاز وجهين في إعراب (عائذاً)[5]، ونقل عنه أيضاً رأياً في مسألة

= انظر: الصلة ٢/ ٣٩٤؛ الديباج المذهَّب ٢/ ١٠٥ـ ١٠٦، شجرة النور الزكية ١/ ١١٥.

(١) انظر ـ مثلاً ـ: ١٠/ ١٧٢، ١٢/ ٢١، ١٣/ ٨٨، ٢١١.

(٢) ١٣/ ٢٣٦. وانظر: شرح ابن بطَّال ٤/ ٣٠٥أ.

(٣) انظر مواضع أخرى في (فتح الباري): ١/ ٥٣٢، ٢/ ٥١، ٥/ ٢٣٤، ١٢/ ٢٩ ووازن بما في شرح ابن بطال: ١/ ١١٤أ، ١٧٤أ ـ ب، ٣/ ١٧٥أ ـ ب، ٤/ ١١ب.

(٤) ابن السِّيد (٤٤٤ـ ٥٢١هـ).
عبد الله بن محمد بن السِّيد، أبو محمد البَطَلْيوسيّ، من العلماء بالأدب واللغة، روى عن أخيه علي بن محمد، وأبي سعيد الورَّاق، وغيرهما.
له: (الاقتضاب في شرح أدب الكتَّاب)، (إصلاح الخلل الواقع في الجمل) وغير ذلك.
انظر: الصلة ١/ ٢٨٢؛ إنباه الرواة ٢/ ١٤١ـ ١٤٣؛ بغية الوعاة ٢/ ٥٥ـ ٥٦.

(٥) انظر: المسألة (٥٩) ص ٥١٨. وراجع موضعاً آخر في (فتح الباري) ١٠/ ١٠٠.

إضافة الشيء لنفسه[١].

٩ ـ المازَري[٢]:

نقل عنه ابن حجر في عددٍ من المواضع، وما نقله عنه هو في كتابه (المُعلم بفوائد مسلم)، ونصَّ ابن حجر على الكتاب في غير مسائل النحو[٣].

ومثال إفادته منه ما ذكره ابن حجر في شرحه للحديث: «. . .ومَنْ لم يستطعْ فعَلَيْه بالصَّوم»، «قال المازري: فيه إغراءٌ بالغائب، ومن أصول النحويين أن لا يُغرى الغائب، وقد جاء شاذًّا قول بعضهم: عليه رجلاً لَيْسَني على جهة الإغراء. .»، ونقل ابنُ حجر تعقُّباً لأحد العلماء على قوله[٤].

---

(١) انظر: المسألة (٧٦) ص ٦٢٨، ورأي ابن السيد هو ضمن الإحالات المذكورة في حاشية المسألة برقم ٥/ ٢٣٤، وقد نقل السيوطي في (عقود الزبرجد) ٢/ ٤٣٥ـ ٤٣٦ قول ابن السِّيد في هذه المسألة، وعزاه إلى كتاب (المسائل)، وهو في كتاب (المسائل والأجوبة) ٢٠أ ـ ب.

(٢) المازِري (. . .ـ ٥٣٦هـ).

محمد بن علي بن عمر، أبو عبد الله، التميمي المازِري ـ نسبة إلى (مازَر) بُلَيْدة بجزيرة صقلية ـ، الفقيه، المالكي، المحدِّث، أخذ عن اللخمي، وعبد الحميد السوسي، من أشهر مصنَّفاته: (المعلم بفوائد كتاب مسلم)، وعليه بنى القاضي عياض كتاب (الإكمال).

انظر: وفيات الأعيان ٤/ ٢٨٥؛ الديباج المذهَّب ٢/ ٢٥٠ـ ٢٥١؛ لحظ الألحاظ ٧٢ـ ٧٣.

(٣) انظر: ٩/ ٥٧٨.

(٤) انظر: المسألة (٩٣) ص ٨٢٧.

وانظر مواضع أخرى في (فتح الباري) ٩/ ١١٩، ١٠/ ٤٦٩، ١٢/ ٣٧.

١٠ـ القاضي عياض[1]:

تردَّد ذكر القاضي عياض في مواضع عدَّة، قاربت ثلاثين موضعاً، ونقل عنه ابنُ حجر عدداً من المسائل والإعرابات، وبعض ما نقله عنه هو في كتاب (مشارق الأنوار)، ويظهر أنه اعتمد أيضاً على كتاب (إكمال المعلم في شرح مسلم)[2] كما يفهم من سياق بعض المسائل، وكتاب (الإكمال) من مصادر ابن حجر في (فتح الباري)، حيث نصَّ عليه في غير النحو[3].

ومن أمثلة إفادته منه:

- في شرح الحديث: «...حتَّى ما تجعلُ في فِي امرأتِك»، ذكر ابن حجر أنَّها رواية الأكثر، ونقل قول عياض: «هي أصوب؛ لأنَّ الأصلَ حذف الميم، بدليل جَمْعِه على أَفْواه، وتصغيره على فُوَيْه، قال: وإنما يحسُن إثبات الميم عند الإفراد، وأمَّا عند الإضافة فلا، إلاَّ في لغة قليلة»[4].

- وفي التعليق على الحديث: «يا نساء المسلمات»، نقل عنه أنَّ الأصحَّ الأشهر نصب (النساء) وجرُّ (المسلمات) على الإضافة، وهي رواية المشارقة، على أنَّه من باب إضافة الشيء لنفسه على رأي الكوفيين، وعلى تقدير

---

(١) القاضي عياض (٤٧٦ـ ٥٤٤هـ).
عياض بن موسى بن عياض بن عمرون، أبو الفضل، اليحصبي، السَّبتي، إمام وقته في الحديث، وله معرفة واسعة بالتفسير، والفقه، واللغة، أخذ عن محمد بن حمدين، وابن عتاب، والمازري، من مصنَّفاته: (مشارق الأنوار)، (إكمال المعلم).
انظر: الصلة ٢/ ٤٢٩ـ ٤٣٠؛ وفيات الأعيان ٣/ ٤٨٣ـ ٤٨٥؛ الديباج المذهَّب ٢/ ٤٦ـ ٥١.

(٢) طُبع منه ما يتعلَّق بكتاب الإيمان فقط، حقَّقه د .الحسين بن محمد شواط.

(٣) انظر ـ مثلاً ـ: ٤/ ١٢٥، ٩/ ٥٢٣، ١١/ ٢١٥، ١٢/ ١٠.

(٤) انظر: المسألة (٣) ص ٢٢٥.

محذوف عند البصريين، وهو نظير قولهم: مسجد الجامع[1].

- أورد ابن حجر تخريج عياض للحديث: «...فعَلَيْه بالصَّومِ» على أنَّ الحديث ليس من باب إغراء الغائب، وإنَّما الخطاب للحاضر المبهم، وأيَّده ابن حجر فيما ذهب إليه[2].

- وفي التعليق على ما جاء في الحديث: «عليْكَ ليلٌ طويلٌ»، قال ابن حجر: «كذا في جميع الطرق عن البخاري بالرفع... قال عياض: رواية الأكثر عن مسلم بالنصب على الإغراء، ومن رفع فعلى الابتداء، أي: باق عليك، أو بإضمار فعل، أي: بقي»[3]، إلى غير ذلك من الأمثلة[4].

١١ــ السهيلي:

أفاد ابن حجر من السهيلي، إذ تكرَّر اسمه في الكتاب ما يزيد على عشرين مرَّة، عوَّل في غالبها على كتابه (الأمالي) ونصَّ على اسمه في موضعين، ونقل عن (نتائج الفكر) ونصَّ عليه في موضع واحد[5]، وما ذكره من آرائه إمَّا بصريح القول، وإمَّا بالمضمون، ويختلف إيراده رأيه، فتارة يقتصر على رأيه في المسألة، وأخرى ضمن أقوال أخرى فيها، ومن أمثلة ذلك:

- قال ابن حجر: «قوله: (جائزته يوم وليلة) قال السهيلي: رُوِيَ (جائزته) بالرفع على الابتداء، وهو واضح، وبالنصب على بدل الاشتمال،

---

(١) انظر: المسألة (٧٦) ص ٦٢٨، والرأي المذكور عن عياض هو ضمن الإحالات المذكورة في حاشية المسألة برقم ٥/ ٢٣٤.

(٢) انظر: المسألة (٩٣) ص ٧٢٨.

(٣) ٣/ ٣١. وانظر: مشارق الأنوار ٢/ ٣٥٢.

(٤) انظر مواضع أخرى في (فتح الباري): ٣/ ٤٧٩، ٧/ ٧٢٩، ٩/ ١٩٣، ١٠/ ٥٦٠، ١٢/ ٢٦٠.

(٥) ١٠/ ٥٣٨، وانظر: نتائج الفكر ١٨٩.

أي: يُكرم جائزته يوماً وليلة»[١].

ومن إيراد رأيه أيضاً ما أورده في توجيه ما جاء في الحديث: «هذا ملك هذه الأمَّة قد ظهر» برواية (يملك)، حيث ذكر أنَّه موجَّه عند السهيلي في (أماليه) على أنَّه مبتدأ وخبر، على تقدير: هذا المذكور يملك هذه الأمَّة[٢].

وقد يذكر ترجيحه في المسألة، مثال ذلك: ما ورد في حديث سعد بن أبي وقَّاص - رضي الله عنه -: «قلت: يا رسول الله أُوصي بمالي كلِّه؟ قال: لا، قلت: فالشَّطْر؟...»، ذكر ابن حجر أنَّ قوله (قلت: فالشطر) - في هذه الرواية - هو بالجرِّ عطفاً على قوله (بمالي كلِّه) والتقدير: فأُوصي بالنصف، وهذا ما رجَّحه السهيلي...[٣].

١٢ـ ابن التين السفاقسي[٤]:

يعدُّ ابن التين من شُرَّاح الصحيح الذين أكثر ابن حجر من التعويل عليهم في إثراء مادَّته النحوية، فقد تكرَّر اسمه قرابة سبعين مرة[٥]، واختلفت طريقة ابن حجر في الإفادة منه، ويمكن إبراز أهمِّ سماتها على النحو الآتي:

---

(١) ١٠/٥٤٩، وانظر: الأمالي ٩٣- ٩٤.

(٢) انظر: المسألة (١٣) ص ٢٩١.

(٣) انظر: ٥/ ٤٣٠؛ الأمالي ٧٨.

(٤) ابن التين (... - ٦١١هـ).
عبد الواحد بن التين، أبو محمد السفاقسي، المغربي، المالكي، المحدِّث، الفقيه، المفسِّر، من مصنَّفاته: (المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح).
انظر: شجرة النور الزكية ١/١٦٨.

(٥) انظر أمثلة على ذلك في: ١/٢٧٣، ٦٦٦، ٢/٣٦٠، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣/٣٦، ٧٠٠، ٤/٣٢٤، ٦/٣٥٨، ٣٧٧، ٨/٥٣٩، ٥٨٤، ٩/٤٩٤، ١٠/١٤٧، ٤٣٩، ٥٢٨، ٥٤٤، ١١/ ١٥٠- ١٥١، ١٢/٨٩، ١٣/٣٣٥، ٣٨٣.

أ ـ نقل عنه عدداً من المسائل: ويُفهم من بعضها تأييده له، ومن الأمثلة على ذلك:

ـ في توجيه رواية «لن تُرَعْ»، نقل ابن حجر عن ابن التين أنَّ الجزم بلن لغة قليلة[1].

ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «إنَّ المتَبايعَيْن بالخِيار..»، قال ابن حجر: «كذا للأكثر، وحكى ابن التين في رواية...: «إنَّ المتبايعان»، قال: وهي لغة»[2].

ـ في حديث: «إنَّما مَثَلُكُم واليهودِ والنَّصَارى»، قال ابن حجر: «هو بخفض (اليهود)، عطفاً على الضمير المجرور بغير إعادة الجارِّ، قاله ابن التين، وإنَّما يأتي على رأي الكوفيين»[3].

ـ ما ورد في التعليق على قوله عليه الصلاة والسلام: «مِنْ بَلْه ما اطَّلَعْتُم عليه»، قال ابن حجر: «ووقع في (المغني) لابن هشام أنَّ (بَلْه) استعملت معربة مجرورة بمن، وأنَّها بمعنى (غير) ولم يذكر سواه، وفيه نظر؛ لأنَّ ابن التين حكى رواية (مِنْ بَلْهَ) بفتح الهاء مع وجود (من)، فعلى هذا فهي مبنية، و(ما) مصدرية، وهي وَصِلتها في موضع رفع على الابتداء، والخبر هو الجارُّ والمجرور المتقدِّم، ويكون المراد ببله: (كيف) التي يقصد بها الاستبعاد، والمعنى: من أين اطِّلاعكم على هذا القَدْر الذي تقصُر عقول البشر عن الإحاطة به، ودخول (مِنْ) على (بَلْه) إذا كانت بهذا المعنى جائز...»[4].

---

(١) انظر: المسألة (٩٦) ص ٧٤٨.
(٢) انظر: المسألة (٤) ص ٢٣٠ ـ ٢٣١. والنص المذكور أعلاه هو المذكور في حاشية المسألة برقم ٤/ ٣٨٣.
(٣) انظر: المسألة (٨٣) ص ٦٧٣.
(٤) ٨/ ٣٧٦، وانظر: المغني ١٥٦.

ـ ذكر ابن حجر فيما ورد في الحديث «...أربعة دنانير...» أنَّ هذه الرواية للجميع، وذكره الداودي[1] بلفظ (أربع الدنانير)، ووجَّهها بسقوط الهاء لما دخلت الألف واللام، وأنَّ ذلك جائز فيما دون العشرة، قال ابن حجر: «وتعقَّبه ابن التين بأنَّه قول مخترع، لم يقُلْه أحد غيره»[2].

ب ـ الاعتراض له والاستدراك عليه: وقد جاء ذلك في عدد غير قليل من المسائل، من أبرزها:

ـ اعتراضه له في استدلاله بحديث: «كنت وأبو بكر وعمر» على العطف على الضمير المرفوع دون تأكيد، فقد علَّق ابن حجر بقوله: «...وأمَّا هذا الحديث فلم تتفق الرواة على لفظه، وسيأتي في مناقب عمر من وجه آخر بلفظ «ذهبت أنا وأبو بكر وعمر» فعطف مع التأكيد مع اتِّحاد المخرج، فدلَّ على أنَّه من تصرُّف الرواة»[3].

ـ ذكر ابن حجر في تعليقه على حديث: «...فهل أنتم صَادِقُوني» عن ابن التين أنَّه وقع في بعض النسخ (صادقيَّ) وأنَّها الصواب في العربية، مع تعليل ذلك، وتعقَّبه ابن حجر بأنَّ «إنكاره الرواية من جهة العربية ليس بجيد، فقد وجَّهها غيره» وذكر التوجيه[4].

ـ أورد ابن التين توجيهين لقول عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ على

---

(١) الداودي (... ـ ٤٠٢هـ).
أحمد بن نصر الداودي، أبو جعفر، الأسدي، من أئمة المالكية في المغرب، كان فقيهاً فاضلاً، أخذ عنه أبو عبد الله البوني، وابن الوفاء، له من المصنَّفات: (النصيحة في شرح البخاري)، (القاضي في شرح الموطأ).
انظر: ترتيب المدارك ٤/ ٦٢٣ـ ٦٢٤؛ الديباج المذهَّب ١/ ١٦٥.

(٢) انظر: ٤/ ٥٦٧.

(٣) انظر: المسألة (٨٢) ص ٦٦٨.

(٤) انظر: المسألة (١١) ص ٢٧٧.

رواية: «إنَّ رجلاي..»، واستدرك عليه ابن حجر وجهاً آخر لم يذكره[1].

ـ نقل ابن حجر في التعليق على قول سهل بن سعد ـ رضي الله عنه ـ: «...وما سمَّاه (أبو تراب) إلاَّ النبي ـ ﷺ ـ...»، نقل عن ابن التين أنَّ الصواب: (أبا تراب) وتعقَّبه ابن حجر بأنَّ الذي وقع في الأصل ليس بخطأ، بل هو موجَّه على إرادة الحكاية...[2].

إلى غير هذه المواضع التي تعقَّب فيها ابنُ حجر ابنَ التين.

١٣ـ أبو البقاء العكبري[3]:

ذكر ابن حجر أبا البقاء أكثر من عشرين مرَّة في كتابه، وقد اعتمد في نقل آرائه على كتابيه: (إعراب الحديث النبوي) و(التبيان في إعراب القرآن)، وجُلُّ ما ذكره ابن حجر من الكتاب الأوَّل وهو (إعراب الحديث)، وقد نصَّ على اسمه في عدَّة مواضع، فهو تارة يسمِّيه (إعراب الحديث)، وأخرى (إعراب المسند)، ويذكره تارة مقترناً باسم أبي البقاء، وتارة يقتصر على ذكر اسم أبي البقاء فقط، وثالثة العكس، أي أنَّه يذكر اسم الكتاب فقط.

أمَّا (التبيان) فقد نقل عنه في مواضع قليلة، لم ينصَّ في واحدة منها

---

(١) انظر: المسألة (٣٧) ص ٤٢٤.

(٢) انظر: ١٠/٦٠٣.

(٣) أبو البقاء العكبري (٥٣٨ـ ٦١٦هـ).

عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين، أبو البقاء العكبري، من العلماء بالنحو، واللغة، والأصول، وعلوم القرآن، والحساب، والفرائض...، قرأ العربية على أبي البركات يحيى بن نجاح، وابن الخشاب، وأخذ اللغة عن ابن القصار.

من مصنَّفاته: (إعراب القرآن)، (اللباب في علل البناء والإعراب)، (إعراب الشواذ من القراءات).

انظر: إشارة التعيين ١٦٣ـ ١٦٤؛ البلغة ١٢٢؛ طبقات المفسِّرين ١/ ٢٢٤.

على اسم الكتاب، وإنَّما اكتفى بذكر اسم أبي البقاء[1].

وقد ورد في نقلٍ لابن حجر عن أبي البقاء نسبة رأيه إلى كتابٍ له باسم (الغريب)، وسيأتي النصُّ مع التعليق عليه.

وما نقله من آرائه إمَّا بصريح القول وإمَّا بالمفهوم، ونقل رأيه قد يكون ضمن أقوال متعدِّدة في المسألة، وقد يقتصر عليه فقط ولا يُورد غيره، ومن الأمثلة على ذلك:

- في قول أبي ذرٍّ - رضي الله عنه -: «يا رسولَ الله، أيُّ مسجدٍ وُضع في الأرض أوَّل»، قال ابن حجر: «قوله: (. . .أوَّلُ) بضمِّ اللام، قال أبو البقاء: وهي ضمَّة بناء لقطعه عن الإضافة، مثل: قبل وبعد، والتقدير: أوَّل كلِّ شيء»[2].

- وفي قوله عليه الصلاة والسلام: «هل أنتم تَارِكُو لي صاحبي»، أورد ابن حجر رأي أبي البقاء في هذه الرواية بأنَّ حذف النون من خطأ الرواة، ثم ذكر أنَّ غير أبي البقاء وجَّهها بوجهين[3].

- وفي قوله عليه الصلاة والسلام: «تضيء أعناق الإبل ببُصرى»، قال ابن حجر: «. . .وقال أبو البقاء: (أعناق) بالنصب، على أنَّ (تضيء) متعدٍّ، والفاعل (النار)، أي: تجعل على أعناق الإبل ضوءاً، قال: ولو رُوي بالرفع لكان مُتَّجهاً، أي: تُضيء أعناق الإبل به. . .»[4].

وقد جاء في موضع تسمية ابن حجر كتاب العكبري (إعراب الحديث) (الغريب)، قال: «وقوله: (خمس ذَوْد) كذا وقع بالإضافة، واستنكره أبو البقاء

---

(١) انظر - على سبيل المثال -: ٨/ ٢٥٠، ووازن بالتبيان ٢/ ٨٢٤.

(٢) ٦/ ٤٧٠، وانظر: إعراب الحديث ١٦٣.

(٣) انظر: المسألة (٧٩) ص ٦٥٠.

(٤) ١٣/ ٨٦، وانظر: إعراب الحديث ٢٦١- ٢٦٢.

في (غريبه)، قال: والصواب تنوين (خمس) وأن يكون (ذَوْد) بدلاً من (خمس)، فإنَّه لو كان بغير تنوين لتغيَّر المعنى؛ لأنَّ العدد المضاف غير المضاف إليه، فيلزم أن يكون (خمس ذود) خمسة عشر بعيراً؛ لأنَّ الإبل الذود ثلاثة، انتهى»[1].

وما ذكره ابن حجر هنا من نسبة القول إلى كتاب (الغريب)، يُشكل عليه أمران:

الأول: لم يُثبت من ترجم لأبي البقاء مصنَّفاً له بهذا الاسم (الغريب)[2].

الثاني: أنَّ هذا الكلام موجود في (إعراب الحديث) بلفظه تقريباً، مع اختلاف يسير في الرواية، واختلاف التعليق عليها تبعاً لذلك[3].

والأظهر أنَّهما كتاب واحد، وفيه عدَّة احتمالات:

أ ـ أن يكون ابنُ حجر تجوَّز في التسمية.

ب ـ أنَّ هذا الاسم موجود على نسخة أخرى وقف عليها ابن حجر، وإن كان هذا الاحتمال يبعُد؛ لكون ابن حجر سمَّاه (إعراب الحديث) في

---

(١) ٩/ ٥٦٤، وانظر: إعراب الحديث ٢٣٧، والرواية فيه: «ثم أمر لنا بثلاث ذود» قال أبو البقاء: «والصواب تنوين (ثلاث)، وأن يكون (ذود) بدلاً من (ثلاث)، وكذلك (خمس ذود)، ولو أسقطت التنوين وأضفت لتغيَّر المعنى؛ لأنَّ العدد المضاف غير المضاف إليه، فيلزم أن يكون (ثلاث ذود) تسعة أبعرة؛ لأن أقلّ الذود ثلاثة أبعرة»، وسيأتي تعليق لابن حجر على ما ذكره أبو البقاء ص ٨٧٩.
وقد علَّق محقِّق الكتاب على تصويب أبي البقاء بأنَّ الإضافة قد سُمعت كما في الحديث: «ليس فيما دون خمسِ ذَوْد صدقة».

(٢) انظر ـ مثلاً ـ مصادر ترجمته ص ١٦٣ هـ (٣)، وكذا ثبت المصنَّفات في مقدِّمتي التحقيق لكتابي أبي البقاء: (إعراب الحديث)، (التبيين).

(٣) انظر ما سبق في هـ (١).

موضع آخر.

ج - وقوع التحريف.

١٤ـ القرطبي[1]:

أفاد ابن حجر من القرطبي فيما يزيد على عشرين موضعاً، وجُلُّ ما نقله عنه هو من كتابه (المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم)، وقد نصَّ على اسم الكتاب في أحد المواضع[2]، وما ذكره ابن حجر عنه، إمَّا بصريح القول، وإمَّا بمفهوم كلامه، ومن الأمثلة ما جاء في التعليق على حديث: «اليهود غداً والنصارى بعد غدٍ»، قال ابن حجر: «قال القرطبي: (غداً) هنا منصوب على الظرف، وهو متعلِّق بمحذوف، وتقديره: اليهود يعظِّمون غداً، وكذا قوله (بعد غَدٍ)؛ ولا بُدَّ من هذا التقدير؛ لأنَّ ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة»[3].

ومثال آخر على إفادته منه: ما أورده ابن حجر من تخريج القرطبي لحديث: «يتعاقبون فيكم ملائكة...» على لغة (أكلوني البراغيث)[4].

---

(١) القرطبي (٥٧٨ـ ٦٥٦هـ).
أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر، أبو العباس، الأنصاري، القرطبي، المالكي، المحدِّث، الفقيه، يُعرف في بلاده بابن المزيّن، أخذ عن محمد بن عبد الرحمن التجيبي، وعبد الرحمن الأزدي، وغيرهما، من تلاميذه: الحافظ الدمياطي، والقرطبي صاحب التفسير، ومن مصنَّفاته: (المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم).
انظر: تذكرة الحفَّاظ ٤/١٤٣٨؛ الوافي بالوفيات ٧/ ٢٦٤ـ ٢٦٥؛ الديباج المذهب ١/ ٢٤٠ـ ٢٤٢.

(٢) انظر: ١٠/ ٥٦١.

(٣) انظر: المسألة (١٦) ص ٣١٦.

(٤) انظر: المسألة (٤٤) ص ٤٦١. =

١٥ـ ابن مالك:

يُعدُّ ابن مالك ـ رحمه الله ـ من النحويين الذين كانت لهم عناية بالحديث، واهتمام به، يقول الصفدي[١] عنه: «وأمَّا الاطلاع على الحديث فكان فيه آية»[٢].

وقد ألَّف كتابه (شواهد التوضيح) لحلِّ ما قد يقع في (صحيح البخاري) من إشكالات نحوية ونحوها، وتوجيهها، فكان من الطَبَعي أن يكون كتابه هذا أحد مصادر ابن حجر التي اعتمد عليها، وتردَّد ذكرُها أو ذكرُ ما فيها في ثنايا (فتح الباري)، وكانَ جُلُّ نقول ابن حجر عن ابن مالك من هذا الكتاب، إذ زاد على مائة موضع؛ إضافة إلى اعتماده على مؤلَّفات أخرى لابن مالك هي: (شرح التسهيل) و(شرح الكافية الشافية)، حيث اعتمد على الأوَّل في عدَّة مواضع[٣] نَصَّ في موضع منها على اسمه[٤]، ونقل عن الثاني

= وراجع مواضع أخرى في (فتح الباري): ٢/ ١١٥، ٤١٩، ٦/ ١١، ٧/ ١٦٨، ٩/ ١٦٦، ١٨٠. ووازن بما ورد في (المفهم): ٢/ ٦٥، ٤٨١، ٣/ ٧٠٦، ٦/ ٣١٤، ٣٣٤، ٣٤٦.

(١) الصفدي (٦٩٦ـ ٧٦٤هـ).
خليل بن أيبك بن عبد الله، صلاح الدين الصفدي، مهر في صناعة الرسم، وكان مولعاً بالأدب نظماً، ونثراً، وكتابة، وجمعاً، وله اهتمام بالتاريخ، أخذ عن ابن سيد الناس، وابن نباتة، وأبي حيَّان، وغيرهم.
له: (الوافي بالوفيات)، (شرح لامية العجم).
انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٦/ ٩٤؛ الدرر الكامنة ٢/ ١٧٦ـ ١٧٧؛ النجوم الزاهرة ١١/ ١٩ـ ٢١.

(٢) الوافي بالوفيات ٣/ ٣٥٩.

(٣) انظر ـ مثلاً ـ: المسألة (٦٨) ص ٥٦٢، والمسألة (٩٩) ص ٧٦١.

(٤) انظر: ٣/ ٩٩.

ولم يذكر اسمه، وإنَّما اكتفى بذكر اسم المؤلِّف[1].

ويمكن تبيُّن طرق إفادة ابن حجر من ابن مالك ومؤلَّفاته من خلال السِّمات الآتية:

أ ـ نقل أقواله بصريح القول، أو بمضمونه، والأمثلة على نقل ابن حجر عن ابن مالك كثيرة، أسوق بعضاً منها:

ـ في مجيء (إذ) للاستقبال، قال ابن حجر في تعليقه على قول ورقة بن نوفل: «ليتني أكون حيًّا إذ يخرجك قومك»، قال: «قوله: (إذ يُخرجك) قال ابن مالك: فيه استعمال (إذ) في المستقبل كإذا، وهو صحيح، وغفل عنه أكثر النحاة، وهو كقوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾[2]»[3].

ـ في إعراب (إلاَّ الإذخر) من قول العباس ـ رضي الله عنه ـ: «إلاَّ الإذخر لصاغتنا وقبورنا»، ذكر ابن حجر أنَّ المختار عند ابن مالك النصب لأمرين:

١ـ كون الاستثناء وقع متراخياً عن المستثنى منه، فبعدت المشاكلة بالبدلية.

٢ـ عروض الاستثناء في آخر الكلام ولم يكن مقصوداً[4].

ـ وفي مجيء (في) للتعليل، علق ابن حجر على حديث: «. . .يُعذَّبان وما يُعذَّبان في كبير. . .» بقوله: «قال ابن مالك: في قوله: (في كبير) شاهد على ورود (في) للتعليل، وهو مثل قوله ـ ﷺ ـ: «عُذِّبت امرأة في هِرَّة»، قال: وخَفِي ذلك على أكثر النحويين مع وروده في القرآن. . ، وفي الحديث

---

(١) انظر: المسألة (٦) ص ٢٤٣.

(٢) سورة مريم، الآية: ٣٩.

(٣) انظر: المسألة (٦٠) ص ٥٢٢.

(٤) انظر: المسألة (٦٨) ص ٥٦٢.

كما تقدَّم، وفي الشعر فذكر شواهد»[1].

ـ وفي توجيه رواية (لن تُرَعْ) ـ بجزم الفعل مع (لن) ـ أورد ابن حجر توجيهين لابن مالك في ذلك، وهما:

١ ـ أنَّه سكَّن العين للوقف، ثم شبَّهه بسكون الجزم، فحذف الألف قبله، ثم أُجريَ الوصل مجرى الوقف.

٢ ـ أنَّ الجزم بـ(لن) لغة قليلة حكاها الكسائي[2].

ب ـ ذِكر رأيه بواسطة: ومن الأمثلة على ذلك نقله رأياً له بواسطة الإمام النووي[3] ـ رحمه الله ـ، ففي حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: «. . وكان أَجْود ما يكون في رمضان. .» قال ابن حجر: «قوله: (وكان أَجْودُ ما يكونُ) هو برفع (أجود) هكذا في أكثر الروايات، و(أَجْودُ) اسم (كان) وخبره محذوف. . . وفي رواية الأصيلي (أَجْودَ) بالنصب على أنَّه خبر (كان). . . قال النووي: الرفع أشهر، والنصب جائز، وذكر أنَّه سأل ابن مالك عنه فخرَّج الرفع من ثلاثة أوجه، والنصب من وجهين»[4].

---

(١) انظر: المسألة (٧٠) ص ٥٧٨.

(٢) انظر: المسألة (٩٦) ص ٧٤٨.

(٣) النووي (٦٣١ـ ٦٧٦هـ).
يحيى بن شرف، أبو زكريا النووي، الشافعي، الحافظ، الفقيه، أخذ عن الكمال إسحاق بن أحمد، وابن عبد الدائم، وعبد الكريم الحرستاني، وغيرهم، وممن أخذ عنه: أحمد بن جعوان، وابن أبي الفتح، والمِزي، من مصنَّفاته: (شرح صحيح مسلم)، (رياض الصالحين).
انظر: تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٧٠ـ ١٤٧٤؛ طبقات الشافعية الكبرى ٥/ ١٦٥ـ ١٦٨؛ النجوم الزاهرة ٧/ ٢٧٨.

(٤) ١/ ٤١، وفي شرح مسلم للنووي ١٥/ ٦٩ ذكر وجهي النصب والرفع دون سؤاله ابن مالك، وللإمام النووي شرح على البخاري لم يتمَّه، من أول الكتاب إلى آخر كتاب الإيمان. =

ج ـ ذكر رأياً لابن مالك لم أقف عليه فيما بين يديَّ من مصنَّفاته: ففي حديث أبي ذرٍّ ـ رضي الله عنه ـ قال: قال النبي ﷺ: «قال لي جبريل: مَنْ ماتَ من أمَّتك لا يُشرك بالله شيئاً دخل الجنَّة ـ أو لم يدخل النار ـ قال: وإنْ زنى وإن سَرق؟ قال: وإنْ»، ذكر ابن حجر أنَّ ابن مالك استدلَّ به على جواز حذف فعل الشرط، والاكتفاء بحرفه، وتعقَّب ابن حجر هذا الاستدلال بأنَّ الرواية الأخرى للحديث يتبيَّن بها أنَّ ذلك من تصرُّف الرواة، ولم أقف على استدلال ابن مالك بهذا الحديث على هذه المسألة، وفي ذلك تفصيل بيَّنتُه في دراسة المسألة ومناقشتها[١].

١٦ ـــ النووي:

نقل عنه عدداً من الأعاريب، هي في شرحه لصحيح مسلم، منها: ما جاء في التعليق على ما ورد في الحديث: «..فأُثني على صاحبها خيراً...»، «قال النووي: هو منصوب بنزع الخافض، أي: أُثني عليها بخير»[٢]، وفي موضع آخر نقل عنه زيادة الباء للتأكيد[٣]، وأورد رأياً له، ثم ذكر تعقُّب بعضهم عليه، فقد ذهب النووي إلى أنَّ قول الفقهاء: «وَهبْت من فلان كذا ممَّا يُنكر عليهم»، وعلَّق ابن حجر بقوله: «وتُعقِّب بأنَّ الإنكار مردود؛ لاحتمال أن تكون زائدة على مذهب من يرى زيادتها في الإثبات من النحاة...»[٤].

= انظر: كشف الظنون ١/ ٥٥٠، ولعلَّ ما ذكره ابن حجر هنا من هذا الشرح، فهو من مصادر ابن حجر في كتابه الفتح. انظر: ٣/ ٢٣٤.

(١) انظر: المسألة (٩٨) ص ٧٥٧.

(٢) انظر: المسألة (٤٦) ص ٤٧٨.

(٣) انظر: المسألة (٧١) ص ٥٨٢، وهذا النقل عن النووي ضمن الإحالات الموجودة في حاشية الصفحة برقم ١/ ٣٨٢.

(٤) انظر: المسألة (٧٢) ص ٥٨٧.

كما نقل عنه قولاً لم أقف عليه في الشرح المذكور[(١)].

١٧ــ أبو حيَّان:

نقل عنه ابن حجر بعض آرائه دون ذكر مصدر النقل، فيحتمل أن يكون نقله مباشرة من مؤلَّفات أبي حيَّان، وربَّما يكون أفاد ذلك عن طريق شيوخه، فقد سبق أنَّ البُلقِيني شيخ ابن حجر كان من تلامذة أبي حيَّان الذين أثنى أبو حيَّان عليهم[(٢)]، وقد وصف ابنُ حجر أبا حيَّان بـ«شيخ شيوخنا»[(٣)].

وممَّا نقله عنه مناقشته لابن مالك في استدلاله بحديث: «يتعاقبون فيكم ملائكة. . .» على إلحاق الفعل علامتي التثنية والجمع مع وجود الاسم الظاهر على لغة قوم من العرب؛ لأنَّ هذه الرواية مختصرة، وردت من طريق آخر تامَّة[(٤)].

١٨ــ ابن هشام:

أفاد ابن حجر من ابن هشام في عدَّة مواضع، وما ذكره عنه هو في (المغني)، وقد نصَّ ابن حجر على اسم الكتاب في تسعة مواضع.

وممَّا نقله عنه ما ذكره في أقسام (لولا)، قال: «قال ابن هشام: (لولا) تجيء على ثلاثة أوجه، أحدها: أن تدخل على جملة لتربط امتناع الثانية بوجود الأولى، نحو: لولا زيد لأكرمتك، أي: لولا وجوده، وأمَّا حديث «لولا أنْ أشُقَّ» فالتقدير: لولا مخافة أنْ أشُقَّ، لأمرت أمر إيجاب، وإلاَّ لانعكس معناها، إذ الممتنع المشقَّة، والموجود الأمر، والوجه الثاني: أنَّها تجيء (للحضِّ) وهو طلب بِحثٍّ وإزعاج، و(للعرض) وهو طَلبٌ بلين

---

(١) انظر ما سبق ص ١٦٩ في التعليق على هـ (٤).

(٢) انظر ما سبق ص ٨٠.

(٣) ٢/ ٦٤٢.

(٤) انظر: المسألة (٤٤) ص ٤٦٢.

وأدب. . . والوجه الثالث: أنَّها تجيء للتوبيخ والتندُّم. . . انتهى»[1].

ـ ومثال آخر: في التعليق على قول عمر ـ رضي الله عنه ـ: «عسى الغُوَيْر أبْؤُساً» أورد ابن حجر توجيهين:

١ـ انتصاب (أبؤساً) على أنَّه خبر (عسى).

٢ـ على الإضمار.

وذكر أنَّ صاحب (المغني) جزم بالثاني[2].

٢٠ـ الزركشي[3]:

نقل عنه، ونصَّ على مصدر النقل في موضعين، أحدهما ما جاء في تعليق ابن حجر على ما ورد في الحديث: «بخمس وعشرين جزءاً»، قال: «كذا في النسخ التي وقفت عليها، ونقل الزركشي في (نكته) أنَّه وقع في (الصحيحين) (خمس). . . قال: وخفض (خمس) على تقدير الباء كقول الشاعر:

... ... أشارتْ كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

أي: إلى كليب، وأمَّا حذف الهاء فعلى تأويل الجزء بالدرجة»[4].

---

(١) ١٣/٢٣٦؛ وانظر: مغني اللبيب ٣٥٩ـ ٣٦٢. وسيأتي تعليق على هذا النصِّ ص ٩٤٦.

(٢) انظر: المسألة (٣٠) ص ٣٧٨.

(٣) الزركشي (٧٤٥ـ ٧٩٤هـ).

محمد بن بهادر بن عبد الله، بدر الدين، الزركشي، التركي الأصل، المصري، عُني بالفقه والأصول، والحديث، أخذ عن الإسنوي، والبلقيني، والأذرعي، من مصنَّفاته: (شرح البخاري)، (التنقيح)، (البرهان في علوم القرآن).

انظر: الدرر الكامنة ٣/ ١٧ـ ١٨؛ حسن المحاضرة ١/٤٣٧؛ شذرات الذهب ٦/ ٣٣٥.

(٤) انظر: المسألة (٧٥) ص ٦١٨.

ونصَّ على المصدر في الموضع الآخر، فقال: «ووقع في (تنقيح الزركشي) فقال...»[1] وهما كتاب واحد[2].

٢١ـ الكرماني[3]:

يُعدُّ الكرمانيُّ وكتابه (الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري) من أغزر الروافد التي نهل منها ابن حجر في إثراء المادة النحوية في كتابه، إذ تكرَّر ذكر الكرماني في أكثر من مائة وعشرين موضعاً، ويمكن تلخيص أبرز سمات إفادة ابن حجر من الكرماني في العناصر التالية:

أ ـ نقل عنه كثيراً من المسائل والإعرابات، ومن أمثلة ذلك:

ـ ما ورد في حديث عمرو بن أمية «أنَّه رأى رسول الله ﷺ يَحْتزُّ من كتفِ شاة في يده، فدُعي إلى الصلاة، فألقاها والسِّكِّينَ التي كان يَحْتزُّ بها»، نقل ابن حجر عن الكرماني أنَّ الضمير في (فألقاها) عائد على (الكتف)، وأُنِّث لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه، أو هو مؤنَّث سماعي[4].

ـ وفي قوله عليه الصلاة والسلام: «عُذِّب قوم بالريح، وقد رأى قوم

---

(١) ١٣/ ٢٧٣.

(٢) انظر: معجم المصنَّفات ١٤٢.

(٣) الكرماني (٧١٧ـ ٧٨٦هـ).

محمد بن يوسف بن علي شمس الدين الكرماني، البغدادي، عالم في الفقه، والحديث، والتفسير، والعربية...، أخذ عن أبيه وغيره، وتصدَّى لنشر العلم في بغداد ثلاثين سنة، من أشهر مصنَّفاته: (الكواكب الدراري)، وقد وصف ابن حجر هذا الكتاب بأنَّه «شرح مفيد على أوهام فيه في النقل؛ لأنَّه لم يأخذ إلاَّ من الصحف»، وله: (شرح مختصر ابن الحاجب)، وغير ذلك.

انظر: الدرر الكامنة ٥/ ٧٧؛ بغية الوعاة ١/ ٢٧٩ـ ٢٨٠؛ البدر الطالع ٢/ ٢٩٢.

(٤) انظر: ٩/ ٤٩٨؛ شرح الكرماني ٢٠/ ٦٧.

العذاب، فقالوا: ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾[1]، ذكر ابن حجر أنَّ ظاهر هذا الحديث أنَّ الذين عُذِّبوا بالريح غير الذين قالوا ذلك؛ لأنَّه من المقرر أنَّ النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأوَّل، إلاَّ أنَّ ظاهر آية الباب على أنَّ الذين عُذِّبوا بالريح هم الذين قالوا: ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾[1] ثم أورد إجابة الكرماني عن هذا الإشكال من وجهين[2].

ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «لو يعلمُ الناسُ ما في النداء والصفِّ الأوَّل، ثم لم يجدوا إلاَّ أن يستهموا عليه لاستهموا»، نقل ابن حجر حكاية الكرماني أنَّه قد ورد في بعض الروايات «ثم لا يجدوا» وتوجيهه ذلك على جواز حذف النون تخفيفاً[3].

ـ وفي قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «كُنَّ نساءُ المؤمنات يَشْهَدْنَ مع رسول الله ـ ﷺ ـ صلاة الفجر متلفِّعات بمروطهن..» نقل ابن حجر في تعليقه على (كنَّ نساء) قول الكرماني: «هو مثل: أكلوني البراغيث؛ لأنَّ قياسه الإفراد، وقد جُمع»[4].

ب ـ تأييده فيما ذهب إليه: ومن أمثلة ذلك ما ذكره ابن حجر تعليقاً على قول مسروق لعائشة ـ رضي الله عنها ـ: «يا أمَّتاه، هل رأى محمد ـ ﷺ ـ ربَّه؟..» فقد أورد ابن حجر أصل (يا أمَّتاه)، ثم نقل عن الخطَّابي أنَّه في النداء يقال: (يا أمَّة) عند السكت، وعند الوصل (يا أمَّت) فإذا فتحوا للندبة قالوا: يا أُمَّتاه، والهاء للسكت.

قال ابن حجر: «وتعقَّبه الكرماني بأنَّ قول مسروق (يا أمَّتاه) ليس

---

(١) سورة الأحقاف، الآية: ٢٤.

(٢) انظر: المسألة (٨) ص ٢٥٦.

(٣) انظر: المسألة (٧) ص ٢٤٨.

(٤) انظر: المسألة (٤٤) ص ٤٦٤. والموضع المذكور ضمن الإحالات المذكورة في حاشية المسألة برقم ٢/٦٦.

للندبة، إذ ليس هو تفجُّعاً عليها، وهو كما قال»[1].

ج - بيان مَنْ نقل عنه الكرماني دون أن يُسمِّيه: ففي حديث: «كلُّ أمَّتي معافى إلاَّ المجاهرين»، نقل ابن حجر فيه روايةً برفع (المجاهرين)، وذكر توجيه بعض العلماء لها، ثم نقل عن الكرماني قوله: «حَقُّ الكلام النصب، إلاَّ أن يُقال (العفو) بمعنى الترك، وهو نوع من النفي، ومحصَّل الكلام: واحد من الأمة يُعفى عن ذنبه، ولا يُؤاخذ به إلاَّ الفاسق المعلِن»، وذكر ابن حجر أنَّ هذا الكلام اختصره الكرماني من كلام لغيره، وذكر كلامه[2].

د - تعقُّباته عليه واعتراضاته له: وهذه سِمَة واضحة في كثير من المسائل، إذ تارة يذكر توجيهاً للكرماني ثم يعلِّق بقوله: «وليس ذلك بلازم»[3]، وتارة «ولا يَخْفى بُعْد هذا الإعراب»[4]، وثالثة «وقد تكلَّم في ذلك وتعسَّف»[5]، ورابعة «وفيه بُعْد»[6]، وخامسة «ووجهُه غير وجيه»[7]، ويصف قوله بأنَّه «غلط محْضٌ»[8]، وقد يشتدُّ عليه جدًّا، ففي توجيه ما ورد في الصحيح: «... عن عطاء بن أبي رباح وغيره - يزيدُ بعضُهم على بعض، ولم يبلِّغه كلَّه رجل منهم»، ذكر الكرماني أنَّ (غيره) بالجرِّ في أكثر الروايات، وأمَّا رفعه فعلى الابتداء، و(يزيد) خبره، وذكر احتمالاً غير هذا، وقال: «وعلى التقادير لا يَخفى ما في هذا التركيب من التعجْرُف».

---

(١) ٨/ ٤٧٣، وانظر: أعلام الحديث ٣/ ١٩١٥؛ شرح الكرماني ١٨/ ١١٢.
(٢) انظر: ١٠/ ٥٠٢. وانظر: شرح مشكاة المصابيح ٩/ ١٠٧؛ شرح الكرماني ٢١/ ٢٠٤.
(٣) ٢/ ١٣٥.
(٤) ٢/ ٦٥٧.
(٥) ٧/ ٧٣١.
(٦) ١٠/ ٢٦٥.
(٧) ١٠/ ٣٠٠.
(٨) ٤/ ٥٧٣.

وتعقَّبه ابن حجر بقوله: «إنَّما جاء التعَجْرُف من عدم فهم المراد، وإلاَّ فمعنى الكلام..» وذكر وجهه، ثم قال: «فأيُّ تَعَجْرُفٍ هذا؟ والعَجَب من شارح ترك الرواية المشهورة التي لا قلق في تركيبها، وتشاغل بتجويز شيء لم يثبت في الرواية، ثم يُطلق على الجميع التعجرُف، أفهذا شارحٌ أو جارحٌ؟»[1].

ومن اعتراضاته له أيضاً ما ذكره ابن حجر في التعليق على قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «...حتى إذا دَنَونا من مكة أمرَ رسولُ الله ـ ﷺ ـ مَنْ لم يكن معه هَدْي إذا طافَ بالبيت، ثمَّ يَحِلُّ...»، فبعد أن ذكَر أنَّ هذه الرواية للأكثر من طريق الفِرَبْري[2]، وأنَّه كذا وقع في رواية النسفي[3] أيضاً إلاَّ أنه جعل على قوله (ثمّ) ضبَّة، وهو في رواية أبي ذرٍّ، وكذا فيما أخرجه مسلم

---

(١) ٤/ ٥٦٦ـ ٥٦٧، وانظر: شرح الكرماني ١٠/١٣٨.

(٢) الفِرَبْري (٢٣١ـ ٣٢٠هـ).
محمد بن يوسف بن مطر بن صالح، أبو عبد الله الفِرَبْري ـ نسبة إلى فِرَبْر، بلدة على طرف جَيْحون (ضبطه ياقوت بالكسر، وقال: وقد فتحه بعضهم) ـ، راوية (صحيح البخاري) عنه، رحل إليه الناس، وسمعوا منه (الصحيح)، وهو آخر من روى (الجامع الصحيح) عن البخاري، روى عنه: ابن حمُّويه السرخسي، والمستملي، والكُشْميهني، وغيرهم.
انظر: الأنساب ٤/٣٥٩؛ معجم البلدان ٤/ ٢٤٥ـ ٢٤٦؛ اللباب ٢/٤١٨؛ وفيات الأعيان ٤/ ٢٩٠.

(٣) النسفي (...ـ ٢٤٠هـ).
إبراهيم بن معقل بن الحجاج أبو إسحاق النسفي، قاضي نسف، الحافظ، الفقيه، سمع قتيبة بن سعيد، وهشام بن عمَّار، وغيرهما، وروى عنه ابنه سعيد، ومحمد بن زكريا، وعبد المؤمن بن خلف، من مؤلَّفاته: (المسنَد الكبير)، (التفسير).
انظر: تذكرة الحفَّاظ ٢/ ٦٨٦ـ ٦٨٧؛ سير أعلام النبلاء ١٣/٤٩٣؛ طبقات الحفَّاظ ٢٩٨.

بلفظ (أن) بدل (ثمَّ) أورد ابن حجر أكثر من توجيه للكرماني للرواية بلفظ (ثمَّ)، منها:

١ـ أن يكون جواب (إذا) محذوفاً، والتقدير: يُتمُّ عمرته ثم يحلُّ.

٢ـ جواز كون (ثمَّ) زائدة كما ذهب إلى ذلك الأخفش[١] في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾[٢]، فجواب (حتى إذا) هو (تاب..).

قال ابن حجر معلِّقاً: «وكلُّه تكلُّف، وقد تبيَّن من رواية مسلم أنَّ التغيير من بعض الرواة، ولا سيَّما وقد وقع مثله في رواية أبي ذرٍّ الهروي...»[٣]، وغير هذه المواضع مما تعقَّب ابنُ حجر فيه الكرماني.

وإضافة إلى هؤلاء العلماء الذين سبق ذكرهم، فقد أفاد ابن حجر من آخرين غيرهم، تردَّدت أسماؤهم في كتابه، صرَّح في بعض المواضع بأسماء مصنَّفاتهم، واقتصر في بعضها الآخر على اسم العالِم فقط، وقد ينقل عنه بواسطة، ومن هؤلاء العلماء:

---

(١) الأخفش (...ـ ٢١٥هـ).
سعيد بن مسعدة، أبو الحسن، المجاشعيّ، أخذ عن سيبويه، وهو أحذق أصحابه، صحب الخليل قبل سيبويه، وكان معلِّماً لولد الكسائي، وقرأ عليه الأخير كتاب سيبويه.
من مصنَّفاته: (معاني القرآن)، (التصريف)، (الكتاب الأوسط).
انظر: أخبار النحويين البصريين ٦٦ـ ٦٧؛ طبقات النحويين ٧٢ـ ٧٤؛ تاريخ العلماء النحويين ٨٥ـ ٩٠؛ إشارة التعيين ١٣١ـ ١٣٢.

(٢) سورة التوبة، الآية: ١١٨.

(٣) ٣/ ٦٥٣؛ وانظر: شرح الكرماني ٨/ ١٩٢، وراجع رأي الأخفش في: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٣٩؛ مغني اللبيب ١٥٨. =

الخليل بن أحمد[1]، والأخفش[2]، وابن قتيبة[3]، والزَّجاج[4]،

= وانظر مواضع أخرى لإفادة ابن حجر من الكرماني في (فتح الباري): ١/ ٦٢٢، ٢/ ٢٦٩، ٥٩٥، ٩/ ٤٦٥، ٤٩٥، ١٢/ ٣٢٣، ١٣/ ١٦٣.

ووازن بشرح الكرماني: ٤/ ٨٥، ٥/ ١١٢، ٦/ ١١٣، ٢٠/ ٤٨، ٦٥، ٢٤/ ٥٩، ٢١١.

وانظر: المسائل (٧) ص ٢٤٨، (٣٨) ص ٤٣١، (٦٤) ص ٥٤١.

(١) انظر: ٥/ ٤١٣، ٨/ ٦٠٢.

(٢) انظر: المسألة (٦٧) ص ٥٥٢، والمسألة (٨٤) ص ٦٨٤، وراجع مواضع أخرى في (فتح الباري) في: ١/ ٣٢، ٨/ ٣٧٦، ١٠/ ٢٦٢.

(٣) انظر: المسألة (٩٠) ص ٧١٩، والمسألة (٩٣) ص ٧٢٨.

ابن قتيبة (٢١٣ـ ٢٧٦هـ).

عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبو محمد الدينوري، النحوي، اللغوي، روى عن جلَّة من العلماء، منهم: إسحاق بن راهويه، ومحمد بن زياد الأعرابي، وأبو حاتم السجستاني.

من مصنَّفاته: (مشكل القرآن)، (مشكل الحديث)، (أدب الكاتب)، (المسائل والأجوبة).

انظر: نزهة الألباء ١٥٩ـ ١٦٠؛ إنباه الرواة ٢/ ١٤٣ـ ١٤٧؛ إشارة التعيين ١٧٢ـ ١٧٣؛ بغية الوعاة ٢/ ٦٣ـ ٦٤.

(٤) انظر: المسألة (١٠١) ص ٧٧٥، وراجع مواضع أخرى في (فتح الباري) في: ٢/ ١٤، ٤٩٢، ٥/ ٤٨٠، ٨/ ٤٧٦، ١٠/ ٢٣٤، ١١/ ٥٥٥.

الزَّجاج (...ـ ٣١٦هـ).

إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجَّاج، النحوي، أخذ النحو عن المبرد، ولزمه، من مصنَّفاته: (معاني القرآن)، (شرح أبيات سيبويه)، (فعلت وأفعلت)، (الاشتقاق).

انظر: طبقات النحويين ١١١ـ ١١٢؛ تاريخ العلماء النحويين ٣٨ـ ٤٠؛ إنباه الرواة ١/ ١٩٤ـ ٢٠١؛ بغية الوعاة ١/ ٤١١ـ ٤١٣.

والـمـبـرد[1]، والـفـارسـي[2]، والـقـزاز[3]، والـزمـخـشـري[4]،

---

(١) انظر: المسألتين (٨١) ص ٦٦٢، (٨٧) ص ٧٠٥.
المبرد (٢١٠ـ ٢٨٦هـ).
محمد بن يزيد، أبو العباس الأزدي، الثمالي، من أئمة النحاة البصريين، ابتدأ بقراءة كتاب سيبويه على الجرمي، وكمَّله على المازني، من تلاميذه: الزجَّاج، وابن السرَّاج، وابن مبرمان، من أشهر مصنَّفاته: (المقتضب)، (الكامل).
انظر: مراتب النحويين ١٣٥؛ أخبار النحويين ١٠٥ـ ١١٣؛ طبقات النحويين ١٠١ـ ١١٠؛ تاريخ العلماء النحويين ٥٣ـ ٦٥.

(٢) انظر: ٦/ ٣٤١.
الفارسي (. . .ـ ٣٧٧هـ).
الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي الفارسي، من أئمة النحويين، أخذ النحو عن الزجَّاج، وابن السرَّاج، ومبرمان، وبرع من تلاميذه نخبة من العلماء: كابن جني، وعلي الربعي، وأبي طالب العبدي، من مؤلَّفاته: (الإيضاح العضدي)، (التكملة)، (الحُجَّة في القراءات)، وله مسائل كثيرة أفردت بمصنَّفات، منها: (البصريات)، (الحلبيات)، (العسكريات). .
انظر: نزهة الألباء ٢٣٢ـ ٢٣٣؛ إنباه الرواة ١/ ٣٠٨ـ ٣١٠؛ إشارة التعيين ٨٣ـ ٨٤؛ بغية الوعاة ١/ ٤٩٦ـ ٤٩٨.

(٣) انظر: المسألة (٩٦) ص ٧٤٨.
القزاز (. . .ـ ٤١٢هـ).
محمد بن جعفر، أبو عبد الله، التميمي، النحوي، المعروف بالقزاز القيرواني، إمام في العربية، وشيخ اللغة في المغرب، من مصنَّفاته: (الجامع في اللغة)، (ما يجوز للشاعر في الضرورة)، (إعراب الدُرَيْدية)، (تفسير غريب البخاري).
انظر: إنباه الرواة ٣/ ٨٤ـ ٨٧؛ البلغة ١٩٢؛ بغية الوعاة ١/ ٧١.

(٤) انظر: ١/ ٢٥٦، ٥٣٢، ٦/ ٢٥٦، ٨/ ١٠٣.
الزمخشري (٤٩٧ـ ٥٣٨هـ).
محمود بن عمر بن محمد، أبو القاسم، جار الله، الزمخشري، نحوي، لغوي، مفسِّر، على مذهب أهل الاعتزال، أخذ الأدب عن أبي الحسن علي بن =

وابن عطية[1]، وابن برِّي[2]، وابن الجوزي[3]،

= المظفر النيسابوري، وأبي مضر الأصبهاني، وسمع من أبي سعد الشفاني وغيره، من مصنَّفاته: (الكشاف)، (الفائق في غريب الحديث)، (المفصَّل)، (المستقصى في الأمثال).

انظر: نزهة الألباء ٢٩٠ـ ٢٩٢؛ إنباه الرواة ٣/ ٢٦٥ـ ٢٧٢؛ بغية الوعاة ٢/ ٢٧٩ـ ٢٨٠؛ طبقات المفسرين ٢/ ٣١٤ـ ٣١٦.

(١) انظر: ١٣/ ٤٦٤.

ابن عطية (٤٨١ـ ٥٤٢هـ).

عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن، أبو محمد، المفسِّر، الحافظ، النحوي، اللغوي، روى عن أبيه، وأبي علي الغسَّاني، وأبي المطرّف الشعبي، وروى عنه ابن مضاء، وأبو القاسم بن حبيش، من أشهر مصنَّفاته: (المحرّر الوجيز) في التفسير.

انظر: الصلة ١/ ٣٦٧ـ ٣٦٨؛ بغية الوعاة ٢/ ٧٣ـ ٧٤؛ طبقات المفسرين ١/ ٢٦٠ـ ٢٦١.

(٢) انظر: ١/ ٣٥، ٧/ ١٦.

ابن برِّي (٤٩٩ـ ٥٨٢هـ).

عبد الله بن برِّي بن عبد الجبار بن برِّي، أبو محمد، المقدسي الأصل، المصري، إمام مشهور في النحو، واللغة، كان عارفاً بكتاب سيبويه وعلله، أخذ عن محمد الشنتريني، وعبد الجبار المعافري، وأخذ عنه الجزولي، له: (حواشٍ على الصحاح)، (حواشٍ على دُرَّة الغوَّاص).

انظر: إنباه الرواة ٢/ ١١٠ـ ١١١؛ معجم الأدباء ١٢/ ٥٦ـ ٥٧؛ وفيات الأعيان ٣/ ١٠٨ـ ١٠٩.

(٣) انظر: المسألة (١٠٠) ص ٧٦٧، وراجع مواضع أخرى في (فتح الباري) في: ٢/ ١٤، ٢٩٠، ٩/ ١٦٨، ٤٩٤، ١١/ ١١٤.

ابن الجوزي (٥٠٨ـ ٥٩٧هـ).

عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، أبو الفرج، البغدادي، الحنبلي، الحافظ، الواعظ، المفسِّر، من مصنَّفاته: (زاد المسير في علم التفسير)، (المنتظم) =

وابن الحاجب[1]، والطيبي[2]، وابن القيم[3]، والسمين الحلبي[4]. . .

= في التاريخ، (الموضوعات).

انظر: وفيات الأعيان ٣/ ١٤٠- ١٤٢؛ تذكرة الحفَّاظ ٤/ ١٣٤٢- ١٣٤٨.

(١) انظر: ١/ ٤١، ٢٧٣، ١١/ ٣٠٨.

ابن الحاجب (٥٧٠- ٦٤٦هـ).

أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب، من العلماء الأجلاّء المشتغلين بالنحو، واللغة، والأصول، من أشهر مصنَّفاته: (الكافية) وشرحها، و(الإيضاح في شرح المفصل)، (الأمالي النحوية)، (الشافية)، وشرحها. . . وغير ذلك.

انظر: إشارة التعيين ٢٠٤؛ البلغة ١٤٣؛ بغية الوعاة ٢/ ١٣٤.

(٢) انظر - مثلاً -: المسائل (٢١) ص ٣٣٧، (٦٤) ص ٥٤١، (٩٣) ص ٧٢٩، (٩٩) ص ٧٦٣.

الطيبي (. . .- ٧٤٣هـ).

الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي، إمام في المعقول، والعربية، والبيان، والمعاني، وُصف بأنَّه «آية في استخراج الدقائق من القرآن والسنن»، أخذ عن أبي حفص السهروردي، ومن مؤلِّفاته: (شرح مشكاة المصابيح)، (حاشية على الكشاف)، (التبيان في المعاني والبيان).

انظر: الدرر الكامنة ٢/ ١٥٦- ١٥٧؛ بغية الوعاة ١/ ٥٢٢- ٥٢٣؛ البدر الطالع ١/ ٢٢٩- ٢٣٠.

(٣) انظر: ٢/ ٣٢٢، ١١/ ٣٠٢.

(٤) انظر: ٥/ ٤٨١.

السمين الحلبي (. . .- ٧٥٦هـ).

أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود، أبو العباس، شهاب الدين، المقرىء، النحوي، المعروف بالسمين، أخذ النحو عن أبي حيَّان، والقراءات عن التقي الصائغ، والحديث عن يونس الدبوسي.

من مصنَّفاته: (الدرُّ المصون)، (شرح التسهيل)، (شرح الشاطبية).

انظر: غاية النهاية ١/ ١٥٢؛ الدرر الكامنة ١/ ٣٦٠- ٣٦١؛ بغية الوعاة ١/ ٤٠٢؛ طبقات المفسرين ٢/ ١٠٠- ١٠١.

وبعد... فهؤلاء عدد من العلماء الذين مثَّلوا مصادر ابن حجر التي استقى منها مادَّته النحوية في كتابه، قصدت من ذِكرها إعطاءَ تصوُّر شاملٍ لطبيعتها، وتنوُّعِها، وكيفية إفادة ابن حجر منها، دون قَصْد الحصر والاستقراء، وإلا فابن حجر قد أفاد من علماء كُثُر غير مَن ذكرتُ.

أمَّا ما يتعلَّق بتقويم منهج ابن حجر في النقل من المصادر والإفادة منها، وكذا موقفه من النحويين، فسيأتي الحديث عنه في موضعه من البحث(١).



(١) انظر: ص ٨٥٩، ٩٣٢.

الفصل الرابع

منهج ابن حجر
في عرض المسائل النحوية

الفصل الرابع

منهج ابن حجر
في عرض المسائل النحوية

اتَّسم منهج ابن حجر في عرض المسائل النحوية ومناقشتها بسِمَات عدَّة، يمكن إجمال أبرزها في الآتي:

أولاً: عنايته بذكر الخلاف النحوي:

عُني ابن حجر ـ رحمه الله ـ في كثير من المسائل بإيراد خلاف النحويين في المسألة، إمَّا تصريحاً بالمخالِف، وإمَّا بالإشارة إلى أنَّ ثَمَّ خلافاً فيها دون تفصيل، ومن المسائل التي ذكر الخلاف فيها ـ على سبيل التمثيل ـ:

١ـ نيابة الجارِّ والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به: ذكر أنَّه مذهب الكوفيين[١].

٢ـ (لبَّيك) من حيث التثنية والإفراد: أورد الخلاف فيه على قولين:

أـ أنه لفظ مثنى عند سيبويه ومن تبعه.

بـ أنه اسم مفرد انقلبت ألفه ياء؛ لاتصالها بالضمير، وهو مذهب يونس[٢].

---

(١) انظر: المسألة (٤٦) ص ٤٧٩.

(٢) انظر: المسألة (٥٥) ص ٥٠٩.

٣ـ الخلاف في عامل النصب في (غفرانك) بين الإنشاء والخبر[١].

٤ـ مجيء (من) لابتداء الغاية من الزمان: جوَّزه الكوفيون، وردَّه نحاة البصرة[٢].

٥ـ إضافة الشيء لنفسه: أورد الخلاف فيها بين البصريين والكوفيين[٣].

٦ـ العطف على الضمير المرفوع المتصل دون فصل: ذكر أنَّه جائز عند الكوفيين، وأنَّ العطف مع التوكيد هو الأفصح[٤].

٧ـ العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار: ذكر أنَّه جائز عند الكوفيين، والبصريون على المنع[٥].

٨ـ استعمال الشرط مضارعاً، والجواب ماضياً: ذكر أنَّ فيه نزاعاً بين النحاة، فالأكثر على منعه، وأجازه آخرون بقلَّة[٦].

وقد يُشير إلى الخلاف دون تفصيل:

٩ـ ثبوت ميم (فم) مع الإضافة: ذكر أنَّ ثبوته في الحديث يردُّ على من قال باختصاصه بضرورة الشعر[٧].

١٠ـ حذف العائد المنصوب من جملة الخبر على المبتدأ: أشار إلى أنَّ

(١) انظر: المسألة (٥٧) ص ٥١٤.
(٢) انظر: المسألة (٦٩) ص ٥٧١.
(٣) انظر: المسألة (٧٦) ص ٦٢٦.
(٤) انظر: المسألة (٨٢) ص ٦٦٦.
(٥) انظر: المسألة (٨٣) ص ٦٧٣.
(٦) انظر: المسألة (٩٧) ص ٧٥٣.
(٧) انظر: المسألة (٣) ص ٢٢٥.

بعضهم خَصَّ جواز ذلك بالشعر[1].

١١ـ زيادة (مِنْ) في الإثبات: نقل القول بزيادتها، على مذهب من يرى زيادتها في الإثبات من النحاة[2].

١٢ـ بدل (كل) من (بعض): ذكر أنَّ بعض النحاة جوَّزه[3].

١٣ـ حذف همزة الاستفهام: ذكر أنَّ ابن مالك جزم بجوازه، خلافاً لمن خَصَّه بالشعر[4].

تلك كانت بعض المسائل التي أورد ابن حجر فيها الخلاف النحوي، وربَّما عرَضت مسائل ترك الإشارة فيها إلى الخلاف، ومن أمثلة ذلك:

١ـ تقديم الخبر على المبتدأ[5].

٢ـ حذف واو العطف[6].

ثانياً: عنايته بذكر ما تحتمله الرواية من الأوجه الإعرابية:

وهذا التوجيه الإعرابي للرواية قد يكون بتحريره، أو بنقله عن غيره من العلماء، ويتَّضح ذلك من خلال الآتي:

ـ أورد في تعليقه على ما جاء في الصحيح: «بيَّن النبيُّ ـ ﷺ ـ أنَّ فرضَ الوضوء مرَّة مرَّة» عِدَّة توجيهات في إعراب (مرَّة مرَّة)، منها:

أـ الرفع على الخبرية، وبه جاءت روايته.

---

(١) انظر: المسألة (٢٣) ص ٣٤٧.

(٢) انظر: المسألة (٧٢) ص ٥٨٧.

(٣) انظر: المسألة (٨٥) ص ٦٩٣.

(٤) انظر: المسألة (١٠٦) ص ٨٠٧.

(٥) انظر: المسألة (١٨) ص ٣٢٥.

(٦) انظر: المسألة (٨٥) ص ٦٩٣.

ب ـ جواز النصب على أنَّه مفعول مطلق.

ج ـ جواز النصب على أنَّه حال سدَّت مسدَّ الخبر.

د ـ على لغة من ينصب الجزأين بأنَّ[1].

ـ خرَّج قول ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: «أنتَ أبا جَهْلٍ» على أربعة أوجه:

أ ـ على لغة من يلزم المثنَّى الألف.

ب ـ قيل: إنَّ النصب بإضمار (أعني).

ج ـ نقل عن الداودي أنَّ ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ تعمَّد اللحن لإغاظة أبي جهل.

د ـ أنَّه مبتدأ لخبر محذوف، و(أبا جهل) منادى حُذفت أداته[2].

ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «هذا عيدُنا أهل الإسلام» أورد في (أهل) ثلاثة أوجه:

أ ـ النصب على النداء، وحرف النداء محذوف.

ب ـ النصب على إضمار (أعني) أو (أخصُّ).

ج ـ الجرُّ على أنَّه بدل من الضمير في (عيدنا)، ونقله عن أبي البقاء في (إعراب المسند)[3].

ـ أورد في قول سعد بن أبي وقاص ـ رضي الله عنه ـ: «يا رسول الله، أُوصي بمالي كلِّه؟ قال: لا، قلتُ: فالشَّطْر؟ قال: لا، قلتُ: الثُّلث؟ قال: فالثُّلُثُ، والثُّلُثُ كثير...»، أورد عدَّة أوجه في إعراب (فالشَّطْر) و(فالثُّلُثُ)،

---

(١) انظر: المسألة (٣٦) ص ٤١٣.

(٢) انظر: المسألة (٢) ص ٢٢٠.

(٣) انظر: ٢/ ٥٥١؛ إعراب الحديث ٢٧٣.

فالأوجه الجائزة في الأوَّل:

أ ـ الجرُّ عطفاً على قوله (بمالي كلِّه)، والتقدير: فأوصي بالنصف، ورجَّحه السهيلي.

ب ـ النصب على تقدير فعل؛ أي: أُسمِّي الشَّطْرَ، أو أُعيِّن الشَّطْرَ، وهو قول الزمخشري.

ج ـ جواز الرفع على تقدير: أيجوز الشَّطْرُ[١].

والأوجه الجائزة في الثاني:

أ ـ النصب على الإغراء.

ب ـ النصب بفعل مضمر، والتقدير ـ مثلاً ـ: عيِّن الثلُثَ.

ج ـ الرفع على أنَّه خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ والخبر محذوف[٢].

ثالثاً: ربط الأوجه الإعرابية بالمعاني:

وهذا الربط إمَّا من استشفاف ابن حجر له، أو بنقله ما ذكره غيره في ذلك، ولتبيُّن هذه السِّمة أورد الأمثلة الآتية:

ـ في حديث ابن عمر ـ رضي الله عنه ـ «أنَّ عمر بن الخطَّاب بينما هو قائم في الخطبة يوم الجمعة، إذ دخل رجل من المهاجرين الأوَّلين من أصحاب النبي ـ ﷺ ـ فناداه عمر: أيَّة ساعةٍ هذه؟ قال: إنِّي شُغِلتُ فلم أنقلب إلى أهلي حتى سمعتُ التأذين، فلم أزِدْ أن توضأتُ، فقال: والوضوء أيضاً؟ . . .».

ذكر ابن حجر في إعراب (والوضوء) ما يلي:

١ ـ أنَّ الرواية عنده بالنصب، «أي: والوضوء أيضاً اقتصرت عليه أو

---

(١) انظر: ٥/ ٤٣٠، وانظر: أمالي السهيلي ٧٨.

(٢) انظر: ٥/ ٤٣٠.

اخترته دون الغسل؟ والمعنى: ما اكتفيت بتأخير الوقت، وتفويت الفضيلة حتى تركت الغسل، واقتصرت على الوضوء؟».

٢ـ إجازة القرطبي الرفع على أنَّه مبتدأ خبره محذوف، والمعنى: والوضوء أيضاً يُقتصر عليه؟.

٣ـ نقل عن السهيلي اتفاق الرواة على الرفع؛ لأنَّ النصب يخرجه إلى معنى الإنكار، والوضوء لا يُنكر.

وأجاب ابن حجر عن ذلك بما سلَف في توجيه رواية النصب(١).

ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «الذي تفوتُه صلاةُ العصر كأنَّما وُتر أهله وماله»، أورد ابن حجر وجهين في إعراب (أهله):

١ـ النصب ـ وهذا عند الجمهور ـ، ووجهُه أنَّه مفعول ثان لـ (وتر)، وأضمر في الفعل مفعول ما لم يسمّ فاعله، عائد على الذي فاتته، والمعنى: أُصيب بأهله وماله.

٢ـ قيل: جواز النصب والرفع، ووجهه أنَّ (وتر) بمعنى (نقص)، فمن رَدَّ النقص إلى (الرجل) نصب، وأضمر ما يقوم مقام الفاعل، ومن ردَّه إلى (الأهل) رفع(٢).

ـ ذكر ابن حجر أنَّ ابن خزيمة بوَّب على حديث: «مَنْ أكلَ من هذه البَقْلةِ الخبيثةِ فلا يقربنَّ مسجدَنا، ثلاثاً» بوَّب عليه (توقيت النهي عن إتيان الجماعة لآكل الثوم)، وعلَّق ابن حجر بقوله: «وفيه نظر؛ لاحتمال أن يكون قوله (ثلاثاً) يتعلَّق بالقول، أي: قال ذلك ثلاثاً، بل هذا هو الظاهر؛ لأنَّ علَّة المنع وجود الرائحة، وهي لا تستمرُّ هذه المدَّة»(٣).

---

(١) انظر: ٢/ ٤١٩، وانظر: أمالي السهيلي ٧٩، المفهم ٢/ ٤٨١.

(٢) انظر: ٢/ ٣٧.

(٣) ٢/ ٤٠٠.

ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «يعقدُ الشيطانُ على قافية رأس أحدكم إذا هو نام ثلاث عُقد، يضربُ على مكان كلِّ عُقدة: عليك ليلٌ طويل فارقد. . .» ذكر فيه ابن حجر روايتين:

١ـ الرفع، وبه جاء في جميع الطرق عن البخاري، ووجهه على الابتداء، أي: باقٍ عليك، أو بإضمار فعل، أي: بقي.

٢ـ النصب (عليك ليلاً طويلاً) ـ في روايةٍ عن مالك، وكذا عند مسلم ـ على الإغراء.

ثم نقل عن القرطبي ترجيح الرفع من جهة المعنى؛ لأنَّ فيه إخباراً عن طول الليل، ثمَّ الأمر بالرقاد بقوله (ارقد)، فمعنى الغرور أَمْكَن فيه.

أمَّا على الوجه الثاني، وهو النصب على الإغراء فليس فيه إلاَّ الأمر بملازمة طول الرقاد، ويكون قوله بعد ذلك (فارقد) ضائعاً[١].

ـ وفي قوله ـ ﷺ ـ: «لا تقتسم ورثتي ديناراً ولا درهماً، ما تركت ـ بعد نفقة نسائي، ومؤنة عاملي ـ فهو صدقة»، ذكر ابن حجر إعراب (تقتسم) على وجهين:

١ـ كون (لا) نافية.

٢ـ كونها ناهية.

وذكر أنَّ الأوَّل أشهر؛ وبه يستقيم المعنى، حتى لا يتعارض مع ما ثبت من كونه ـ ﷺ ـ لم يترك ما لا يُورث عنه.

ووجَّه رواية النهي على أنَّ كونه لا يخلِّف شيئاً أمراً محتملاً، فلم يقطع به، فالنهي عن قسمة ما يخلف إن اتفق أنَّه خلَّف[٢].

---

(١) انظر: ٣/ ٣١، وانظر: المفهم ٢/ ٤٠٩.

(٢) انظر: ٥/ ٤٧٦.

ـ في قصة حادثة الإفك: «فعثرت أمُّ مِسْطح في مِرْطها، فقالت: تعِس مِسْطح، فقلت لها: بئس ما قلت، أتَسُبِّين رجلاً شهد بدراً؟ قالت: أيْ هنتاه، أو لم تسمعي ما قال؟»، ذكر ابن حجر فيه أنَّ (أيْ) حرف نداء للبعيد، وقد يُستعمل للقريب، حيث يُنزَّل منزلة البعيد، ثم ذكر النكتة في وجه استخدامه هنا والمقام للقريب بأنَّ أمّ مِسْطح ـ رضي الله عنها ـ نسبت عائشة ـ رضي الله عنها ـ إلى الغفلة؛ لإنكارها سبّ مِسْطح، فخاطبتها خطاب البعيد[1].

ـ وفي قوله عليه الصلاة والسلام: «. . . وتوكَّل الله للمجاهد في سبيله بأن يتوفَّاه أن يدخله الجنة[2]، أو يُرجعه سالماً بأجرٍ أو غنيمة».

ذكر ابن حجر فيه أنَّ ظاهر قوله (مع أجر أو غنيمة) فيه إشكال؛ لأنَّه يقتضي أنَّ من غَنَم لا يحصل له أجْر، ثم أورد إجابة بعضهم عن هذا الإشكال بأنَّ (أو) بمعنى (الواو)، وبه جزم جمعٌ من العلماء، وجاء كذلك في بعض الروايات، ثم علَّق ابن حجر بقوله: «فإن كانت هذه الروايات محفوظة تعيَّن القول بأنَّ (أو) في هذا الحديث بمعنى (الواو) كما هو مذهب نحاة الكوفيين، لكن فيه إشكال صعب؛ لأنَّه يقتضي من حيث المعنى أن يكون الضمان وقع بمجموع الأمرين لكلِّ من رجع، وقد لا يتَّفق ذلك، فإنَّ كثيراً من الغُزَاة يرجع بغير غنيمة، فما فرَّ منه الذي ادَّعى أنَّ (أو) بمعنى (الواو) وقع في نظيره. . .»، وقد أطال ـ رحمه الله ـ في مناقشة هذا الإشكال[3].

---

(١) انظر: ٨/ ٣٢٢.

(٢) أي: بأن يدخله الجنة إن توفَّاه. انظر: فتح الباري ٦/ ١٠.

(٣) انظر: ٦/ ١١ـ ١٢. وانظر مذهب الكوفيين في: الارتشاف ٢/ ٦٤١، الجنى الداني ٢٣٠، المغني ٨٨ (في المصدرين الأول والثالث أنه مذهب جماعة من الكوفيين).

ـ وفي إعراب (ما) من قوله تعالى: ﴿مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَـٰطِينُ﴾[1] ذكر أنَّها موصولة؛ وأنَّ من أعربها نافية فقد غلط؛ لأنَّ نظم الكلام يأباه[2].

تلك كانت بعض الأمثلة ـ وغيرها كثير ممَّا ورد في الكتاب ـ تُبيِّن منهج ابن حجر في ربط الوجه الإعرابي الذي يذكره بالمعنى.

رابعاً: توجيه الروايات المتعدِّدة في الحديث الواحد:

ـ مثال ذلك: ما جاء في قوله عليه الصلاة والسلام: «يكفيك الوجه والكفَّان»، ذكر ابن حجر فيه ثلاث روايات، مع الوجه الإعرابي في كلٍّ منها:

١ـ الرفع ـ كما هو مذكور ـ وهي رواية الأصيلي وغيره، ووجهُهُ الرفع على الفاعلية.

٢ـ النصب، وهي رواية أبي ذرٍّ وكريمة، وتوجيهها:

أ ـ النصب فيهما على المفعولية إمَّا بإضمار (أعني)، أو على تقدير: يكفيك أن تمسح الوجه والكفَّين.

ب ـ بالرفع في (الوجه) على الفاعلية، وبالنصب في (الكفَّين) على أنَّه مفعول معه.

٣ـ قيل: إنَّه جاءت الرواية بالجر، وتوجيهه عند ابن مالك أنَّ الأصل: يكفيك مسحُ الوجه والكفَّين، فحذف المضاف، وبقي المجرور به على حاله[3].

ـ مثال آخر: ما ورد في الحديث: «...فإنَّ فيهم المريض،

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٠٢.

(٢) انظر: ١٠/ ٢٣٤.

(٣) انظر: ١/ ٥٣١، وانظر: شواهد التوضيح ٢٠٠.

والضعيف، وذا الحاجة»، حيث جاءت رواية الأكثر بنصب (ذا)، وورد بالرفع في رواية، ووجّهها ابن حجر على أنّه عطف على موضع اسم (إنَّ) قبل دخولها[1].

خامساً: تأييد أحد الأوجه الإعرابية من خلال جمعه روايات الحديث:

وهذه سِمَة واضحة جدًّا في ثنايا الكتاب، إذ يورد ابن حجر وجهين للإعراب أو أكثر، ثمّ يرجِّح أحدها برواية تعضِّد هذا الترجيح، وفيما يلي أورد بعض الأمثلة لبيان ذلك:

- في قوله عليه الصلاة والسلام: «. . .مرحباً بالقوم ـ أو بالوفد ـ غير خزايا ولا ندامى. .»، أورد ابن حجر فيه عن النووي وجهين في إعراب (غير):

١ـ النصب على الحال، وهو المعروف.

٢ـ رُوي بالكسر على الصفة.

ثم ذكر أنَّ الأوَّل يُؤيِّده رواية البخاري في الأدب من طريق أبي التياح عن أبي جمرة: «مرحباً بالوفد الذين جاؤوا غيرَ خزايا ولا نَدامى»[2].

- في حديث: «ومن وقع في الشُّبهات كَرَاعٍ يرعى حول الحِمَى يُوشِكُ أن يُواقعه»، ذكر ابن حجر أنَّه ورد بحذف الجواب في جميع نسخ البخاري، وفيه احتمالان:

١ـ أن تكون (مَنْ) شرطية، وجواب الشرط محذوف، وقد ثبت في رواية للدارمي «ومَنْ وقع في الشُّبهاتِ وقع في الحرام كالراعي. . .».

---

(١) انظر: المسألة (٣٣) ص ٣٩٧.

(٢) انظر: ١/ ١٦٠، وانظر: شرح النووي ١/ ١٨٧.

٢ـ أن تكون (مَنْ) موصولة، ولا حذف، والتقدير: والذي وقع في الشبهات مثل راعٍ يرعى...

وذهب ابن حجر إلى أنَّ الأَوْلى هو الأوَّل؛ لثبوت المحذوف في صحيح مسلم وغيره من طريق زكريا التي أخرجه منها المؤلِّف[1].

ـ أورد في حديث أسامة ـ رضي الله عنه ـ: «فقلت: الصلاة يا رسول الله» وجهين في إعراب (الصلاة):

١ـ النصب على الإغراء.

٢ـ أو على الحذف، وتقديره: أتريد الصلاة.

قال: «ويُؤيِّده قوله في رواية تأتي: (فقلت: أتصلِّي يا رسول الله)[2].

ـ وفي قوله عليه الصلاة والسلام: «لعلَّه أن يخفَّف عنهما ما لم تَيْبَسَا»، أورد ابن حجر فيه توجيهين لابن مالك:

١ـ جواز كون الهاء من (لعلَّه) ضمير الشأن، وجاز تفسيره بأنْ وصلتها؛ لأنَّها في حكم جملة؛ لاشتمالها على مسند ومسند إليه.

٢ـ احتمال كون (أنْ) زائدة مع كونها ناصبة، مثلما زيدت الباء مع كونها جارَّة.

وعلَّق ابن حجر بأنَّه «قد ثبت في الرواية الآتية بحذف (أن) فقوَّى الاحتمال الثاني»[3].

ـ أورد ابن حجر احتمالين في توجيه قول الحجَّاج لابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: «لو نعلم منْ أصابك» هما:

---

(١) انظر: ١/ ١٥٥ـ ١٥٦.

(٢) ١/ ٢٨٩.

(٣) ١/ ٣٨٢، وانظر: شواهد التوضيح ١٤٩ـ ١٥٠.

١ـ أنَّ جواب (لو) حُذف لدلالة السِّياق عليه.

٢ـ (لو) للتمني فلا محذوف.

قال: «ويرجِّح الأوَّل أنَّ ابن سعد أخرجه عن أبي نعيم عن إسحاق بن سعيد فقال فيه: (لو نعلم من أصابك عاقبناه)[١].

ـ في حديث ابن عمر ـ رضي الله عنه ـ: «كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحيَّنون الصلاة ليس يُنادى لها..» ذكر ابن حجر ـ نقلاً عن ابن مالك ـ توجيهين لما ورد في الحديث (ليس يُنادى لها):

١ـ جواز استعمال (ليس) حرفاً لا اسم لها ولا خبر.

٢ـ احتمال كون اسم (ليس) ضمير الشأن، والجملة بعده الخبر.

وعلَّق ابن حجر بأنَّ رواية مسلم تؤيِّد الثاني، ولفظها: «ليس ينادي بها أحد»[٢].

ـ أورد رأي المزني[٣] ـ رحمه الله ـ في مجيء (إلاَّ) بمعنى (الواو) في الحديث: «ويبْلى كلُّ شيء من الإنسان إلاَّ عَجْب ذَنبه، فيه يُركَّب الخَلْق»، وردَّ رأيه بما ورد في رواية همَّام عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: «إنَّ في الإنسان عظماً لا تأكله الأرض أبداً، فيه يُركَّب الخَلْق»[٤].

---

(١) ٢/ ٥٢٨.

(٢) انظر: المسألة (٢٧) ص ٣٦٤.

(٣) المزني (١٧٥ـ ٢٦٤هـ).

إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم، المزني، صاحب الإمام الشافعي، من العلماء الزهَّاد المجتهدين، كان قليل الرواية، لكنه كان رأساً في الفقه، حدَّث عن الشافعي، ونعيم بن حماد، وغيرهما، وممّن حدَّث عنه: ابن خزيمة، وأبو جعفر الطحاوي، من مصنَّفاته: (مختصر المختصر)، (الجامع الكبير).

انظر: وفيات الأعيان ١/ ٢١٧ـ ٢١٩؛ سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٩٢ـ ٤٩٦.

(٤) انظر: المسألة (٦٧) ص ٥٥٣.

- في قوله عليه الصلاة والسلام: «لعلَّ نزعه عِرْق» ذكر ابن حجر أنَّ في رواية كريمة (لعلَّه) وليس فيها إشكال، أمَّا الأولى فقد نقل فيها ثلاثة توجيهات:

١ـ أنَّ الصواب نصب (عرق)، أي: لعلَّ عِرْقاً نزعه.

٢ـ احتمال كون الأصل (لعلَّه) فسقطت الهاء.

٣ـ احتمال حذف ضمير الشأن منه.

وذكر ابن حجر أنَّ رواية كريمة تؤيِّد التوجيه الثالث[1].

- في قوله عليه الصلاة والسلام: «من أحبَّ لقاء الله أحبَّ الله لقاءه، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه»، نقل ابن حجر عن بعضهم أنَّ (من) هنا خبرية، وليست شرطية، فليس المقصود أنَّ سبب حُبِّ الله لقاء العبد حبُّ العبد لقاءه... وإنَّما المعنى بيان صفة حال الطائفتين في أنفسهم عند ربِّهم، وتقدير الكلام: مَنْ أحبَّ لقاء الله فهو الذي أحبَّ الله لقاءه، وكذا الكراهة.

وعلَّق ابن حجر بأنَّه لا حاجة إلى دعوى نفي الشرطية، فسيأتي في التوحيد من حديث أبي هريرة رفعه: «قال الله عزَّ وجلَّ: إذا أحبَّ عبدي لقائي أحببت لقاءه»... فيتعيَّن أنَّ (مَنْ) في حديث الباب شرطية[2].

- في تعليقه على ما جاء في الحديث: «فحجَّ آدم موسى،...» ذكر ابن حجر اتفاق الرواة، والنقلة، والشرَّاح على أنَّ (آدم) بالرفع على الفاعلية، وقرأه بعضهم بالنصب على المفعولية، و(موسى) فاعل، وتعقَّب ابن حجر هذا القول بأنَّه «محجوجٌ بالاتفاق قبله على أنَّ (آدم) بالرفع على الفاعل، وقد أخرجه أحمد من رواية الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ «فحجَّه آدم»، وهذا يرفع الإشكال، فإنَّ رُواته أئمة حفَّاظ، والزهري من كبار الفقهاء

---

(١) انظر: ٩/ ٣٥٣.

(٢) انظر: ١١/ ٣٦٥.

الحفَّاظ، فروايته هي المعتمدة في ذلك»[1].

وغير هذه الأمثلة كثير، التي تدلُّ على منهج ابن حجر في ترجيح أحد الأوجه عن طريق جمع روايات الحديث، وهي السِّمة الغالبة، إلا أنَّه قد يورد أحياناً احتمالين يحتملهما الإعراب، ثم يذكر ما يؤيِّد كلَّ احتمال دون ترجيح واحد منهما، يُوضِّح ذلك قوله ـ ﷺ ـ: «واشتكت النار إلى ربِّها فقالت: يا ربِّ، أكل بعضي بعضاً، فأَذِن لها بنفَسين: نفَس في الشتاء، ونفَس في الصيف، فهو أشدُّ[2] ما تجدون من الحرِّ، وأشدُّ ما تجدون من الزمهرير».

نقل ابن حجر في إعراب (أشدُّ) ـ برواية الرفع ـ وجهين:

١ـ أنَّه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: فذلك أشدُّ.

٢ـ أنَّه مبتدأ محذوف الخبر، التقدير: أشدُّ ما تجدون من الحرِّ من ذلك النفَس.

ثم أورد ما يؤيِّد كلَّ احتمال، فالأوَّل يؤيِّده رواية الإسماعيلي من هذا الوجه بلفظ (فهو أشدُّ)، والثاني يؤيِّده رواية النسائي من وجه آخر بلفظ (فأشدُّ ما تجدون من الحرِّ حرُّ جهنم)[3].

سادساً: تقديره للمحذوف من خلال رواية أخرى:

نهج ابن حجر نهجاً واضحاً في تقديره للمحذوف إن اقتضى الكلام الحمل على الحذف، وذلك بأن يقدِّر المحذوف بلفظ أو جملة واردة في رواية أخرى للحديث، وقد نصَّ على هذا المنهج صريحاً، ففي تعليقه على حديث: «البركةُ في نواصي الخيل» قال: «كذا وقع، ولا بُدَّ فيه من شيء

---

(١) انظر: ١١/٥١٧.

(٢) يُلحظ هنا أنَّ كلام ابن حجر على رواية أخرى غير هذه، بحذف (هو).

(٣) انظر: المسألة (٢١) ص ٣٣٧.

محذوف يتعلّق به المجرور، وأَوْلى ما يقدّر ما ثبت في رواية أخرى»، وأورد روايتين: «البركة تنزل في نواصي الخيل»، و«الخيرُ معقودٌ في نواصي الخيل»[1].

ويوضِّح هذا المنهج ـ إضافة إلى ما سبق ـ الأمثلة الآتية:

ـ في قول ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: «سنَّة أبي القاسم ـ ﷺ ـ» أعرب ابن حجر (سُنَّة) خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: تلك سُنَّة، وذكر أنَّ ذلك ثابت في رواية عند الإسماعيلي[2].

ـ وفي قول أسامة بن زيد ـ رضي الله عنهما ـ: «يا رسول الله أين تنزل، في دارك بمكة؟ ذكر ابن حجر أنَّ قوله (في دارك) حذف منه حرف الاستفهام، بدليل رواية ابن خزيمة وغيره بلفظ «أتنزل في دارك»؟[3].

ـ وفي قوله عليه الصلاة والسلام: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»، وقع في أكثر الروايات هنا ـ كما ذكر ابن حجر ـ: «لا يزني حين يزني» بحذف الفاعل، وقدَّره بعض الشُّراح بالرجل أو المؤمن أو الزاني، وعلّق ابن حجر بأنَّ الرواية المذكورة أوّلاً بيَّنت تعيين الاحتمال الثالث[4].

ـ وفي قوله أيضاً: «إنَّ الرَّحِم شُجنة من الرحمن، فقال الله: مَنْ وصَلَك وصَلْتُه، ومن قطعَك قطعتُه»، ذكر ابن حجر أنَّ الفاء في قوله (فقال الله) عاطفة على شيء محذوف، وأحسن ما يقدَّر له ما في الحديث الذي سبق هذا الحديث: «فقالت: هذا مقام العائذ بك من القطيعة، فقال الله . . .»[5].

---

(١) انظر: ٦/ ٦٥.
(٢) انظر: ٢/ ٣١٨.
(٣) انظر: ٣/ ٥٢٨.
(٤) انظر: ١٠/ ٣٧.
(٥) انظر: ١٠/ ٤٣٢.

ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «ولينزلنَّ أقوام إلى جنب علم يروحُ عليهم بسارحةٍ لهم، يأتيهم ـ يعني الفقير ـ لحاجة...»، ذكر ابن حجر أنَّ قوله (يأتيهم لحاجة) بحذف الفاعل، وتقديره عند الكرماني: الآتي، أو الراعي، أو المحتاج، أو الرجل، وأنَّه وقع في رواية: «يأتيهم طالب حاجة» فتعيَّن بعض المقدَّرات(١).

ـ وفي قوله أيضاً: «لو فاطمة فعلت ذلك لقطعت يدها»، ذكر ابن حجر أنَّه ورد كذا في رواية الأكثر، وقدَّره ابن التين: لو فعلت فاطمة ذلك؛ لأنَّ (لو) يليها الفعل دون الاسم، وذهب ابن حجر إلى أنَّ الأَوْلى التقدير بما جاء في الطريق الأخرى: لو أنَّ فاطمة، وهي ثابتة في جميع طرق الحديث في غير هذا الموضع(٢).

سابعاً: التفصيل في موضع، والإجمال في موضع آخر:

فيورد المسألة ويفصِّل القول فيها بأدلَّتها وأقوال النحاة فيها، وإذا تكرَّرت أجمل القول فيها، وهذا منهج طَبَعي لن أقف عنده، وقد يكون العكس حيث يورد المسألة النحوية في أوَّل مرة على سبيل الإجمال والإيجاز، ثم يفصِّل القول فيها في موضع لاحق، ومن أمثلة ذلك:

ـ في إعراب (الإذخر) من قول العباس ـ رضي الله عنه ـ: «إلاَّ الإذخر يا رسول الله، فإنَّا نجعله في بيوتنا وقبورنا» أورد ابن حجر ما يجوز في إعراب (الإذخر) في ثلاثة مواضع من كتابه:

الأول: ذكر فيه أنَّه في روايته بالنصب، ويجوز الرفع على البدل ممَّا قبله(٣).

---

(١) انظر: ١٠/ ٥٧ـ ٥٨. وانظر: شرح الكرماني ٢٠/ ١٤٧.
(٢) انظر: ١٢/ ٨٩.
(٣) انظر: ١/ ٢٤٩.

الثاني: ذكر فيه أنَّ ابن مالك أجاز الرفع والنصب[(١)].

الثالث: فَصَّل فيه ما أجمله سابقاً، فذكر فيه جواز الرفع والنصب، فالأوَّل على البدل مما قبله، والثاني لكونه استثناء واقعاً بعد النفي، ثم نقل عن ابن مالك اختيار النصب لعلَّتين:

١ـ وقوع الاستثناء متراخياً عن المستثنى منه.

٢ـ عروض الاستثناء في آخر الكلام، ولم يكن مقصوداً[(٢)].

ـ مثال آخر: في حديث سمرة ـ رضي الله عنه ـ: «قالا: الذي رأيته يُشَقُّ شِدْقُه فكذَّاب»، علَّق ابن حجر عليه في موضعين:

الأوَّل: ذكر أنَّ هذا الحديث استشكل فيه دخول الفاء في الخبر؛ لأنَّ الموصول الذي يدخل خبره الفاء يُشترط كونه مبهماً عامًّا، ثمَّ أورد إجابة ابن مالك بأنَّ ذلك من باب تنزيل المعيَّن المبهم منزلة العام...[(٣)].

الثاني: فَصَّل إجابة ابن مالك عن هذا الإشكال تفصيلاً دقيقاً، كما أورد تعليق الطيبي على ما أجاب به ابن مالك[(٤)]، وقد بيَّنت ذلك في تحرير المسألة بما يغني عن تفصيل القول فيها في هذا الموضع[(٥)].

ـ ذكر ابن حجر الفاء الفصيحة في عدَّة مواضع، وأوردها في الموضع الأوَّل دون تعريف لها[(٦)]، ثم ذكر في الموضع الثاني أنَّها «هي الدالَّة على محذوف قبلها هو سبب لما بعدها، سمِّيت فصيحة؛ لإفصاحها عمَّا قبلها،

---

(١) انظر: ٣/ ٢٥٤.

(٢) انظر: ٤/ ٥٩. وراجع المسألة (٦٨) ص ٥٦٢.

(٣) انظر: ١٠/ ٥٢٥.

(٤) انظر: ١٢/ ٤٦٥.

(٥) انظر: المسألة (٢٢) ص ٣٤٢.

(٦) انظر: ٢/ ٩٦.

وقيل: لأنَّها تدلُّ على فصاحة المتكلِّم بها فوصفت بالفصاحة على الإسناد المجازي، ولهذا لا تقع إلاَّ في كلام بليغ»[1]، وذكرها في مواضع أخرى بعد ذلك دون بيان لمعناها[2].

ـ علَّق على قوله ـ ﷺ ـ: «لو كان لي مثلُ أُحدٍ ذهباً ما يسرُّني أن لا يمرَّ عليَّ ثلاث وعندي منه شيءٌ إلاَّ شيءٌ أرصدُه لدَيْن» في موضعين:

الأوَّل: ذكر فيه بإيجاز استدلال ابن مالك بالحديث على وقوع جواب (لو) مضارعاً منفياً بـ (ما) والأصل كونه ماضياً مثبتاً[3].

الثاني: أورد استدلال ابن مالك المذكور بشيء من التفصيل بذكر الشواهد[4].

ثامناً: توجيه المروي على وجه من وجوه العربية:

فلا يلجأ إلى تخطئة الرواية الثابتة ما وجد لها وجهاً تخرَّج عليه في العربية، وفي الأمثلة الآتية بيان لهذا النهج:

ـ في قول ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: «فكان الرجل يُفتن في دينه: إمَّا يقتلوه، وإمَّا يوثقوه»، ذكر بعض الشرَّاح أنَّ قوله (يقتلوه) و(يوثقوه) غلط، وصوابه إثبات النون فيهما، وخرَّجه ابن حجر على أنَّه موجَّه على أنَّ النون قد تحذف بغير ناصب ولا جازم في لغة مشهورة[5].

ـ ذكر توجيهاً لما جاء في الحديث: «فأُثني على صاحبها خيراً... فأُثني على صاحبها شرًّا» بنصب (خيراً) و(شرًّا) على أنَّ الجار والمجرور أُقيم

---

(١) انظر: ٨/ ٦٤.
(٢) انظر: ٨/ ٧٠، ١١/ ٣٢٥، ١٣/ ٧٣.
(٣) انظر: ٥/ ٦٩.
(٤) انظر: ١١/ ٢٧٣. وانظر: شواهد التوضيح ٧١ـ ٧٢.
(٥) انظر: المسألة (٧) ص ٢٥٠.

مقام المفعول الأوّل، و(خيراً) و(شرًّا) مقام الثاني، بخلاف ما ذهب إليه ابن التين من تخطئة النصب، وأنَّ صوابه الرفع[1].

- في قول أسماء - رضي الله عنها -: «وهل تدري ما كان النطاقان؟»، نقل ابن حجر إيراد بعض الشرَّاح له بلفظ (ما كان النطاقين) مع تعقُّبه بأنَّ الصواب (النطاقان)، وعلَّق ابن حجر بعدم وقوفه على هذه الرواية في النُّسخ إلاَّ بالرفع، وعلى القول بثبوت (النطاقين) فيمكن توجيهها، وأورد احتمال كون الأصل: وهل تدري ما كان شأن النطاقين، فسقط لفظ (شأن) أو نحوه[2].

تاسعاً: بُعده عن الأوجه المتكلَّفة والبعيدة:

يتّضح من تتبُّع أسلوب ابن حجر في كتابه، وطريقة عرضه للمسائل النحوية بُعدُه عمَّا فيه تكلُّف وتعقيد، فتارة ينقل وجهاً إعرابياً ويُعقِّب بقوله: «ولا يخفى ما فيه من التكلُّف»، ويذكر له توجيهاً[3]، أو يقول: «وهو يغني عن تكلُّف توجيه حذفها»[4]، وثالثة: «ولا يخفى بُعد هذا الإعراب»[5]، ورابعة: «ولا يخفى تكلُّف هذا الأخير، وبُعد الذي قبله»[6]، ونقل عن السهيلي رأياً ثم ذكر أنَّه حكى وجهين آخرين فيهما تكلُّف[7]، وفي موضع قال: «وقد تكلَّف لتأويله بعض الشرَّاح فقال...»، وعلَّق بأنَّه «لا يخفى ما

---

(١) انظر: المسألة (٤٦) ص ٤٧٨.
(٢) انظر: ٩/ ٤٤٣.
(٣) انظر: ٢/ ٦٤.
(٤) ٢/ ٢٢٠.
(٥) ٢/ ٦٥٧.
(٦) ٥/ ١٤٦.
(٧) انظر: ٥/ ٢٩٩. وانظر: أمالي السهيلي ٨٧ـ ٨٨.

فيهما من التكلُّف»[1]، وقد يذكر تخريجاً لمسألةٍ ويصفه بالبُعد والتكلُّف[2]، وأورد أعاريب متعدِّدة في توجيه آية، ثمَّ قال: «هذا حاصل ما ذكره المعربون، وذكروا غير ذلك ممَّا ظاهره التكلُّف» ووجَّه الآية نحوياً، وعلَّق بأنَّه «على هذا المعنى المتّضح ينبغي أن يقع الإعراب، ويُترك ما عداه من التعسُّف»[3]، وذكر توجيهاً لابن التين، وآخر للكرماني لرواية من الروايات، وعلَّق على توجيه الأخير بأنَّه «أقرب ممَّا قال ابن التين، ولو استحضر هذه الرواية التي هنا ما احتاج إلى التكلُّف الذي أبداه..»[4] وغير هذه الأمثلة.

عاشراً: وقوفه في التوجيهات الإعرابية مع ما وردت به الرواية:

ومن أوضح الأمثلة ما جاء في تعليقه على قول أسامة ـ رضي الله عنه ـ: «يا رسول الله، أهلُك، وما نعلم إلاَّ خيراً» حيث ذكر أنَّ (أهلك) بالرفع؛ لأنَّ في رواية معمر (هم أهلك)، قال: «ولو لم تقع هذه الرواية لجاز النصب، أي: أمسك..»[5].

يوضِّح ذلك أيضاً ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام: «يُوشك أن يكون خير مال المسلم غنمٌ يتبع بها شَعَف الجبال...»، فقد ذكر فيه جواز كون (خير) خبر (كان)، و(غنم) الاسم، ويجوز العكس، ونقل عن ابن مالك جواز رفعهما على الابتداء والخبر، ويقدَّر في (يكون) ضمير الشأن، ثم استدرك بقوله: «لكن لم تجىء به الرواية»[6].

ومثال آخر: علَّق ابن حجر على حديث: «لا نورث، ما تركْنَا صدقة»

---

(١) ٦/ ٢٤.

(٢) انظر: ٧/ ١٠.

(٣) ٨/ ٩٧.

(٤) ١١/ ٤٦٩.

(٥) ٨/ ٣٢٤.

(٦) ١/ ٨٨. وانظر: شواهد التوضيح ١٤٥.

بما يلي:

١ـ أنَّ (صدقة) بالرفع، أي: المتروك عنا صدقة.

٢ـ دعوى الشيعة أنَّه بالنصب على كون (ما) نافية، وأنَّ رأيهم مردود بثبوت الرواية بالرفع.

٣ـ ذكر تخريج ابن مالك النصب على تقدير حذف، تقديره: ما تركنا مبذول صدقة، وتعقَّب ابن حجر تخريجه بأنَّه «ينبغي الإضراب عنه، والوقوف مع ما ثبتت به الرواية»[1].

ـ في التعليق على قول ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ في باب (بنيان المسجد): «لَتُزَخْرِفُنَّها كما زَخْرَفَت اليهود والنصارى» ذكر ابن حجر أنَّ هذا التعليق لابن عباس وصله أبو داود، وابن حيَّان من طريق يزيد بن الأصم عن ابن عباس موقوفاً، وقبله حديث مرفوع، لفظه: «ما أُمرت بتشييد المساجد»، وظنَّ الطيبي أنَّهما حديث واحد، فجوَّز في اللام من (لتزخرفنَّها) وجهين:

١ـ أنَّها لام مكسورة وهي لام التعليل للمنفي قبله، والمعنى: ما أمرت بالتشييد ليجعل ذريعة إلى الزخرفة، والنون للتأكيد.

٢ـ جواز فتح اللام على أنَّها جواب القسم.

وعلَّق ابن حجر على هذا الأخير بأنَّه «هو المعتمد، والأوَّل لم تثبت به الرواية أصلاً، فلا يغترُّ به»[2].

حادي عشر: ترك توجيه الإعراب ــ أحياناً ــ:

ولعلَّ ذلك راجع إلى تكراره، أو وضوحه، وفيما يلي أمثلة لتوضيح هذا النهج:

---

(١) ١٢/٨. وانظر: شواهد التوضيح ١٥٤.

(٢) انظر: ١/٦٤٣.

ـ قوله في الحديث: «حتى الجنَّة والنار» ذكر أنَّ الرواية فيها بالحركات الثلاث، دون تفصيل[1]، وقد يُفصِّل نظيره في موضع لاحق له، ففي قوله عليه الصلاة والسلام: «حتى الشوكة يُشاكها» ذكر أنَّ في (الشوكة) الحركات الثلاث، وبيَّن الوجه في كلٍّ منها[2].

ـ جاء في رواية أبي ذر: «قال النساء»، وفي رواية الباقين: «قالت النساء»، وذكر ابن حجر أنَّ كليهما جائز[3]، دون بيان وجه الجواز.

ـ في قول الأعرابي: «فادعُ الله يمسكها»، ذكر جواز الضم والسكون في (يمسكها)[4] دون تفصيل، وقد سبق هذا الموضع بقليل نظيره وهو: «فادعُ الله يغيثنا»، وفيه أيضاً الجزم، ووجَّه ابن حجر الرفع على تقدير: فهو يغيثنا[5]، أي على الاستئناف، أمَّا الجزم فعلى وقوعه في جواب الطلب.

وكذا أيضاً ذكر ابن حجر نحو هذا دون توجيه في التعليق على قول خبيب ـ رضي الله عنه ـ: «دعوني أُصَلِّ» ذكر أنَّ في (أُصَلِّ) روايتين:

١ـ بغير ياء، وهي للكشميهني.

٢ـ بثبوت الياء، وهي لغيره.

وقال: «ولكلٍّ وجه»[6].

وقد ذكر توجيه نحو هذا أيضاً في موضع آخر[7].

---

(١) انظر: ١/ ٢٢٠.

(٢) انظر: ١٠/ ١٠٩.

(٣) انظر: المسألة (٤٣) ص ٤٥٥.

(٤) انظر: ٢/ ٥٨٦.

(٥) انظر: ٢/ ٥٨٤.

(٦) انظر: ٧/ ٤٤٣.

(٧) انظر ـ مثلاً ـ: ١/ ٢٥٢، ٨/ ٥١٨.

- وفي تعليقه على ما ورد في الحديث: «قال: يا رسول الله، الشمس...» ذكر في (الشمس) جواز الوجهين: الرفع والنصب، وأنَّ توجيههما ظاهر[1].

- وفي قول عائشة - رضي الله عنها -: «إنْ كنَّا لننظر إلى الهلال، ثمَّ الهلال، ثلاثة أهلَّة في شهرين...»، ذكر في (ثلاثة) جواز الجر والنصب[2].

ثاني عشر: تقريره للمسألة النحوية، والاستدلال عليها من قِبَلِهِ هو، إذ الأكثر أن يكون بالنقل:

ويمكن الوقوف على هذه السِّمة من خلال ما سبق ذكره من أمثلة، أو ما سيأتي في دراسة المسائل النحوية.

ثالث عشر: إيراده المسألة النحوية ـــ غالباً ـــ في سياق شرحه، وقد يفصلها بكلمة (تنبيه):

أمَّا الجانب الأوَّل فكثير جدًّا لا يحتاج إلى التمثيل له، وأمَّا الثاني فمثاله ما جاء في تعليقه على قوله عليه الصلاة والسلام: «إذا تبايع الرجلان، فكلٌّ واحد منهما بالخيار ما لم يتفرَّقا، وكانا جميعاً، أو يُخيِّرْ أحدهما الآخر...»، قال ابن حجر: «(تنبيه): قوله: (أو يُخيِّر أحدهما الآخر) بإسكان الراء من (يخيِّر) عطفاً على قوله (ما لم يتفرَّقا)، ويحتمل نصب الراء على أنَّ (أو) بمعنى (إلاَّ أن)...»[3]، ومثال آخر: في شرحه الحديث: «...يا عبَّاس بن عبد المطلب... يا صفية عمَّة رسول الله... يا فاطمة بنت محمد..»، قال: «(تنبيه): يجوز في (يا عبَّاس)، وفي (يا صفية) وفي (يا فاطمة) الضمُّ والنصب»[4].

---

(١) انظر: ٤/ ٢١٢.

(٢) انظر: ٥/ ٢٣٥.

(٣) ٤/ ٣٩١.

(٤) ٥/ ٤٥٠.

رابع عشر: استعماله أسلوب الإحالة:

فكثيراً ما يعرض لمسألة، فإذا تكرَّرت، أو تكرَّر نظيرها، أشار إلى تقدُّم الحديث عنها، وأحال عليه.

والإحالة تكون على ما سبق ـ وهو الغالب عند ابن حجر ـ وعلى ما سيأتي، والأمثلة على ذلك كثيرة، أسوق بعضاً منها:

ـ فيما ورد في الحديث: «مروا أبا بكر يصلِّي...»، ذكر أنَّه تقدَّم توجيه ابن مالك لثبوت الياء في (يصلِّي)[1].

ـ وفي قول رجل لابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: «فما يمنعك أن لا تقاتل»، ذكر ابن حجر أنَّ (لا) زائدة، وأنَّه قد تقدَّم تحرير ذلك في تفسير سورة (الأعراف) في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[2]،[3].

ـ وفي قول ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: «...وأَجود ما يكون في شهر رمضان»، أشار ابن حجر إلى أنَّه تقدَّم في (بدء الوحي) من وجهٍ آخر بلفظ «وكان أجود ما يكون في رمضان»، وأنَّ المشهور في ضبط (أَجْود) أنَّه بالرفع، وأنَّ النصب مُوجَّه[4].

ـ وفيما ورد في الحديث: «ونكاح الرابع» ذكر أنَّه تقدَّم توجيهه[5]، وقد سبق هذا الموضع توجيه «ونكاح الآخر» على أنَّه بتقدير: ونكاح الصنف الآخر، أو من إضافة الشيء لنفسه على رأي الكوفيين[6].

---

(١) انظر: ٢/ ٢٤٠.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٢.

(٣) انظر: المسألة (١٠٤) ص ٧٩٣.

(٤) انظر: ٨/ ٦٥٩.

(٥) انظر: ٩/ ٩١.

(٦) انظر: ٩/ ٩٠، وهذان الموضعان مذكوران ضمن إحالات المسألة (٧٦) ص ٦٢٨.

ـ وفي قوله عليه الصلاة والسلام: «يا نساء المسلمات لا تحقرنَّ جارة لجارتها ولو فرسن شاة»، ذكر أنَّ شرح الحديث تقدَّم مستوفى في (كتاب الهبة)، وكذا الكلام على إعراب (يا نساء المسلمات)[1].

ـ في تعليقه على ما ورد في الحديث: «..وايمُ الله...» أوجز ابن حجر في التعليق عليها، وقال: «وسيكون لنا إليها عودة لبيانها في كتاب الأَيْمان..»[2]، ثم ذكرها في موضع لاحق أيضاً، وقال: «وسيأتي تمام هذا في كتاب الأَيْمان والنذور»[3]، وبعد استيفائه الحديث عنها في (كتاب الأَيْمان)[4] وردت أيضاً في موضع متأخِّر عنه، وأشار إلى «أنَّه تقدَّم ضبطها في كتاب الأَيْمان والنذور»[5].

ـ في حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «...حتى فَجِئه الحقُّ وهو في غار حراء، فجاءه الملَك فيه...» ذكر ابن حجر أنَّه تقدَّم الكلام عن الفاء التي في قوله: «فجاءه الملك» في (بدء الوحي)، وأنَّها التفسيرية[6].

خامس عشر: قد يورد المسألة في موضع دون اعتراض، ويعترضها في موضع لاحق:

وأوضح مثال على ذلك ذكره استدلال ابن مالك بحديث: «ما أحبُّ أنَّه يُحَوَّل لي ذهباً» على أنَّ (حوَّل) بمعنى (صيَّر)، وعملت عملها، وأنَّه

---

(١) انظر: ١٠/ ٤٥٩.
(٢) انظر: ١/ ٥٣٩.
(٣) انظر: ٦/ ٦٩٣.
(٤) انظر: ١١/ ٥٣٠.
(٥) انظر: ١٢/ ٩٧.
(٦) انظر: ١٢/ ٣٧٢.
وراجع شواهد أخرى في: ٤/ ٤٤٥، ٧/ ٤٧١؛ ١٠/ ١٩٧، ١٢/ ٤٣، ١٣/ ١٠١، ٢٣١.

استعمال خفي على كثير من النحاة[1].

كذا أورد ابن حجر المسألة في هذا الموضع دون اعتراض، ممَّا قد يُفهم منه موافقته على الاستدلال بهذا الحديث على هذه القاعدة، إلاَّ أنَّه وفي موضع لاحق من كتابه اعترض هذا الاستدلال بأنَّ ألفاظ الحديث اختلفت مع اتحاد المخرج، وعليه فهو من تصرُّف الرواة، فليس فيه حُجَّة[2].

سادس عشر: الإفاضة في ذكر أقوال العلماء في بعض المسائل:

وأكتفي بالإشارة إلى مسألتين أطال فيهما ابن حجر في ذكر الأدِلَّة ومناقشات العلماء:

أولاهما: تخريج قول أبي بكر الصدِّيق ـ رضي الله عنه ـ: «لاها الله إذاً. . .» فقد ناقش هذا التركيب في ثلاث صفحات تقريباً[3]، وقال في آخره: «وإنَّما أَطلْتُ في هذا الموضع؛ لأنَّني منذ طلبت الحديث، ووقفت على كلام الخطَّابي، وقعت عندي منه نفرة للإقدام على تخطئة الروايات الثابتة، خصوصاً ما في الصحيحين، فما زلتُ أتطلَّب المخلص من ذلك إلى أن ظفرتُ بما ذكرتُه، فرأيت إثباته كلَّه هنا»[4].

والثانية: في كلامه على (لو) وتفصيل القول فيها، حيث جاء الحديث عنها في صفحة ونصف[5].

---

(١) انظر: ٥/ ٦٨.

(٢) انظر: ١١/ ٢٦٩. وانظر: شواهد التوضيح ٦٩ـ ٧٠.

(٣) انظر: ٧/ ٦٣٣ـ ٦٣٦.

(٤) انظر: ٧/ ٦٣٦.

(٥) انظر: ١٣/ ٢٣٨ـ ٢٤٠.

سابع عشر: ترك التعليق ــ نحوياً ــ على مواضع ــ أحياناً ــ من البخاري:

ولعلَّ ذلك استغناءٌ بنظائره ممَّا قد يكون سبق التعليق عليه، ومن أمثلة ذلك:

ـ جاء في متن (الصحيح) المطبوع مع (فتح الباري): «آنت أبا جهل؟»[(١)]، ولم يُشر ابن حجر إلى التوجيه الإعرابي لهذه الرواية، وقد ذكر لها في موضع سابق لهذا الموضع أربعة توجيهات[(٢)].

ـ وجاء فيه أيضاً: «كاد الخيِّران أن يهلكا»[(٣)]، «كاد قلبي أن يطير»[(٤)]، ولم يُشر ابن حجر إلى قاعدة اقتران الخبر بأنْ.

ـ ورد أيضاً «ويعتزلن الحيَّض»[(٥)]، «يرفعوا.. عرفاؤكم»[(٦)] وهو على لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) كما سمَّاها ابن مالك، وقد عرض ابن حجر للرواية الأولى في موضع سابق، وأشار إلى أنها نحو: أكلوني البراغيث[(٧)].

ـ وورد أيضاً: «أمَّا بعد، ما بال...»[(٨)] ولم يُشر إلى مسألة اقتران الجواب بالفاء.

---

(١) انظر: ٧/ ٣٧٣.
(٢) انظر: ٧/ ٣٤٤. وهو مذكور في المسألة (٢) ص ٢٢٠ ـ ٢٢٢.
(٣) انظر: ٨/ ٤٥٤.
(٤) انظر: ٨/ ٤٦٩.
(٥) انظر: ٢/ ٥٣٧.
(٦) انظر: ٤/ ٥٦٥.
(٧) انظر: ١/ ٥٠٥.
(٨) انظر: ٤/ ٤٤٤.

ـ وكـذا: «ركـعـة الأخـرى»[١]، و«صـعـقـة الأولـى»[٢]، و«صـلاة الوسطى»[٣]، على إضافة الشيء لنفسه على رأي الكوفيين.

ـ وجاء رجل إلى سهل بن سعد ـ رضي الله عنه ـ فقال: «هذا فلانٌ ـ لأمير المدينة ـ يدعو عليًّا عند المنبر، قال: فيقول ماذا؟..»[٤]، ولم يُشر ابن حجر إلى تقدُّم الفعل على (ما) الاستفهامية، وقد ذكره في موضع لاحق[٥].

تلك كانت بعض أبرز سمات منهج ابن حجر في عرض المسائل النحوية في كتابه، وغيرها كثير ممَّا سيتبيَّن عند دراسة المسائل النحوية.



---

(١) انظر: ٢/ ٣٣١.

(٢) انظر: ٥/ ٨٦.

(٣) انظر: ٦/ ١٢٤.

(٤) انظر: ٧/ ٨٨.

(٥) انظر: ٩/ ٤٦. وانظر: المسألة (١٠٧) ص ٨١٢.

الباب الثاني

المسائل النحوية
دراسة وتقويم

١ـ الكلمة والكلام بين النحويين واللغويين

وردت المسألة في موضعين:

١ـ في باب قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[١]،[٢].

قال ابن حجر: «..وأخرج الطبري... عن أبي العالية[٣] أنَّ المراد بالكلمة لا إله إلاّ الله، وعلى ذلك يدلُّ سياقُ الآية الذي تَضمَّنه قولُه: ﴿أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾[١]، فإنَّ جميع ذلك داخل تحت كلمة الحق، وهي: لا إله إلاّ الله، والكلمة على هذا بمعنى الكلام، وذلك سائغ في اللغة، فتُطلق الكلمة على الكلمات؛ لأنَّ بعضها ارتبط ببعض، فصارت في قوَّة الكلمة الواحدة، بخلاف اصطلاح النحاة في تفريقهم بين الكلمة والكلام»[٤].

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ٦٤.

(٢) ٨/ ٦٢.

(٣) أبو العالية (....ـ ٩٠هـ).

رفيع بن مهران أبو العالية الرّياحي، من كبار التابعين، أسلم بعد النبي ـ ﷺ ـ بسنتين، أخذ القرآن عرضاً عن أُبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وابن عباس، وروى عن علي، وابن مسعود... وروى عنه خالد الحذاء، ومحمد بن سيرين، وغيرهما.

انظر: غاية النهاية ١/ ٢٨٤ـ ٢٨٥؛ تهذيب التهذيب ٣/ ٢٨٤.

(٤) ٨/ ٦٣. وانظر: جامع البيان ٦/ ٤٨٨.

٢ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إلى الرَّحمنِ... سُبحان الله وبحمدِه، سبحان الله العظيم»[١].

قال ابن حجر: «في قوله: (كلمتان) إطلاق كلمة على الكلام، وهو مثل كلمة الإخلاص، وكلمة الشهادة»[٢].

ذكر ابن حجر في النصَّيْن السابقين ما يلي:

١ ـ أنَّ الكلمة في اللغة تأتي بمعنى الكلام، وذكر توجيه ذلك.

٢ ـ أنَّ النحويين يُفرِّقون بين الكلمة والكلام.

أمَّا الأوَّل، وهو أنَّ الكلمة تُطلق ويُراد بها معنى الكلام نفسه[٣]، فمعناه أنَّها تدلُّ على معنى يحسُن السكوت عليه، ويؤيِّد ذلك شواهد منها:

١ـ قوله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾[٤]، والمراد بها: قول: لا إله إلاّ الله[٥].

٢ـ قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾[٦]، إشارة إلى قوله سبحانه: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾[٧].

٣ـ قوله عليه الصلاة والسلام: «**الكلمةُ** الطيِّبةُ صدقةٌ»[٨].

---

(١) ١٣/٥٤٧.

(٢) ١٣/٥٥٠.

(٣) انظر: مادة (ك ل م) في: تهذيب اللغة ١٠/٢٦٥؛ والصحاح ٥/٢٠٢٣؛ وانظر أيضاً: شرح التسهيل ١/٣؛ شرح الكافية ١/ ٢ـ ٣؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ١٩٦؛ توضيح المقاصد ١/٢٢.

(٤) سورة التوبة، الآية: ٤٠.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٣٨؛ البحر المحيط ٥/٤٤.

(٦) سورة المؤمنون، الآية: ١٠٠.

(٧) سورة المؤمنون، الآيتان: ٩٩، ١٠٠.

(٨) صحيح البخاري (كتاب الجهاد ـ باب من أخذ بالركاب ونحوه) ٤/١٥، =

٤ـ وقوله أيضاً: «أَصْدَقُ **كلمةٍ** قالها الشاعرُ كلمة لبيد[١]:

ألا كلُّ شيء ما خَلاَ اللهَ باطلُ[٢]»[٣]

٥ـ قولهم: **كلمة** الإخلاص، **وكلمة** الشهادة.. ويعنون بها: لا إله إلاّ الله.

وإطلاق الكلمة بمعنى الكلام من قَبيل تسمية الشيء باسم بعضه، كتسميتهم القصيدة قافية[٤]، نحو قول معن بن أوس:

وكم علَّمْتُه نظمَ **القوافي** فلمَّا قال قافية هجاني[٥]

= (كتاب الأدب ـ باب طيب الكلام) ٧/ ٧٩؛ صحيح مسلم (كتاب الزكاة ـ باب بيان أنَّ اسم الصدقة يقع على كلِّ نوعٍ من المعروف) ١/ ٦٩٩.

(١) هو لبيد بن ربيعة.

(٢) صدر بيت وعجزه: وكل نعيم لا محالة زائل.

والبيت في: الديوان ٢٥٤؛ اللمع ١٢٦؛ المفصل ٦٧؛ أسرار العربية ٢١١؛ شرح عمدة الحافظ ١/ ٢٦٣؛ شرح الألفية لابن الناظم ٢٢؛ مغني اللبيب ١٧٩، ٢٥٩؛ شرح الأشموني ١/ ٢٨.

(٣) صحيح البخاري (كتاب مناقب الأنصار ـ باب أيام الجاهلية) ٤/ ٢٣٦، (كتاب الأدب ـ باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء...) ٧/ ١٠٧؛ صحيح مسلم (كتاب الشعر) ٤/ ١٧٦٨؛ سنن ابن ماجه (كتاب الأدب ـ باب الشعر) ٢/ ١٢٣٦، مسند أحمد ٢/ ٤٧٠.

وورد الحديث باختلاف في بعض ألفاظه، وبعض هذا الاختلاف يخرجه عن موطن الاستشهاد.

انظر: المصادر السابقة.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢٢؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ١٩٦؛ توضيح المقاصد ١/ ٢٢؛ تخليص الشواهد ٤٦؛ شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ١/ ٢٨ـ ٢٩؛ التصريح ١/ ٢٨.

(٥) الديوان ٧٢؛ شرح الألفية لابن الناظم ٢٢؛ حاشية الصبان ١/ ٢٩.

إضافة إلى أن ارتباط أجزاء الكلام بعضها ببعض ـ كما سبق أن ذكر ابن حجر ـ جعلها وِحْدةً واحدة، فأشبهتْ الكلمة من هذا الجانب[1]، ولذلك صحَّ إطلاق الكلام عليها.

وأمّا ما ذكره ابن حجر من أنَّ النحويين يُفرّقون بين الكلمة والكلام، فالكلمة في اصطلاحهم لها تعريفات متعدِّدة، وكلُّها ـ تقريباً ـ ترجع إلى معنى واحد، وهو: «اللفظ الموضوع لمعنى مفرد»[2]، وهي على ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف.

وقد تعدَّدت ـ أيضاً ـ تعبيرات النحويين في تعريف الكلام، أخصرها وأشملها: «اللفظ المفيد»، وهو ما دلَّ على معنى يحسُن السكوت عليه، نحو: زيد قائم، وفاز التائب[3].

وممَّا سَبق يتبيَّن أنَّ إطلاق (الكلمة) حقيقي، ومجازي[4]، فالأوَّل ما اصطلح عليه النحويون، والثاني ما تعارف عليه اللغويون.

وقد ذكر ابن مالك أنَّ إطلاق (الكلمة) على سبيل المجاز على قسمين:

١ـ مجازي مهمل في عُرْف النحاة، وهو ما ذُكر آنفاً من إطلاق الكلمة على الكلام التام.

---

(١) انظر: توضيح المقاصد ١/ ٢٢؛ حاشية يس ١/ ٢٩.

(٢) شرح ابن عقيل ١/ ١٥، وانظر ـ على سبيل المثال ـ: المفصَّل ٦؛ الفصول الخمسون ١٤٩؛ الكافية ٥٩؛ شرح التسهيل ١/ ٣؛ الملخَّص ١/ ١٠١؛ التعريفات ٢٣٦.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ١٥٧؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ١٩١.
وراجع ـ على سبيل المثال ـ: الخصائص ١/ ١٧؛ المفصل ٦؛ التوطئة ١١٢؛ الكافية ٥٩؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٨٧؛ مغني اللبيب ٤٩٠؛ التعريفات ٢٣٦؛ همع الهوامع ١/ ٢٩؛ الكليات ٧٤٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/ ٥.

٢ـ مجازي مستعمل في عرف النحاة، وهو إطلاق الكلمة على أحد جزئي العلَم المضاف، كامرىء القيس[١].

وممَّا سبق ذكره فابن حجر جرى فيما ذكره على ما هو معلوم مطَّرد في هذه المسألة.



(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ٤ـ ٥.

٢ـ لزوم الأسماء الستة الألف

من مواضع ورود المسألة:

١ـ في قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ لعروة بن الزبير: «ألا يُعجبُك أبو فلان، جاء فجلس إلى جانب حجرتي...»[١].

قال ابن حجر: «قوله: (أبا فلان) كذا للأكثر، قال عياض: هو منادى بكنيته، قلت: وليس كذلك لما سأذكُره، وإنَّما خاطبت عائشةُ عروة بقولها: (ألا يُعجِبُك)، وذكرتْ له المتعجَّب منه، فقالت: (أبا فلان)، وحقُّ[٢] السِّياق أن تقول: (أبو فلان) بالرفع على أنَّه فاعل، لكنَّه جاء هكذا على اللغة القليلة... ووقع في رواية الأصيلي، وكريمة[٣] (أبو فلان) ولا إشكال فيها»[٤].

٢ـ في حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ قال: قال النبي ـ ﷺ ـ يوم بدر: «مَنْ ينظرُ ما فعل أبو جهل؟» فانطلق ابنُ مسعود، فوجده قد ضربه ابنا عفراء، حتى برَدَ، فأَخَذ بِلِحْيته، فقال: أنت أبا جهل؟»[٥].

قال ابن حجر: «قوله: (أبا جهل) كذا للأكثر، وللمستملي وحده (أنت أبو جهل)، والأوَّل هو المعتمد... فقد صرَّح إسماعيل ابن عليَّة عن سليمان

(١) ٦/ ٦٥٥.
(٢) في النص المطبوع (حتى) وهو خطأ طباعي.
(٣) انظر ما سبق في التعليق على هذه الجزئية ص ١٢١.
(٤) ٦/ ٦٦٩.
(٥) ٧/ ٣٤٢.

التيمي بأنَّه هكذا نطق بها أنس. . . »[1].

وقد ذكر ابن حجر رواية ابن خزيمة بلفظ (أنت أبو جهل)، وعلَّق بأنَّ ذلك كأنَّه من إصلاح بعض الرواة.

أمَّا رواية (أنت أبا جهل) فقد ذكر لها عدَّة توجيهات:

١ـ الحَمْل على لغة من يثبت الألف في الأسماء الستة في كلِّ حال، كقوله[2]:

إنَّ أَبَـــاهَـــا وَأَبَـــا أَبَـــاهَـــا[3]

٢ـ قيل: إنَّ النصب بإضمار (أَعْني)، وتعقَّبه ابنُ التين بأنَّ شرط هذا

---

(١) ٧/ ٣٤٤.

(٢) اختلف في قائله على قولين، هما على النحو الآتي:
أ ـ رؤبة. ونُسب له في: الدرر اللوامع ١/ ١٠٧، وهو في ملحقات الديوان ١٦٨، ضمن مجموعة أبيات، ورد بعضها في النوادر لأبي زيد ٢٥٨ـ ٢٥٩، ٤٥٧ـ ٤٥٨، وليس فيها الشاهد، وقد نسبها أبو زيد لبعض أهل اليمن.
ب ـ أبو النجم العجلي. ونُسب له في: شرح الشواهد للعيني ١/ ٧٠ نقلاً عن الجوهري، وقد خطَّأ العينيُ نسبته لرؤبة، كما نُسب لأبي النجم في: الدرر اللوامع ١/ ١٠٧، وهو في ديوانه ٢٢٧.
وبالرجوع إلى الصحاح وجدتُ عدداً من الأبيات ـ هي في ملحقات ديوان رؤبة ـ ولم يذكر الجوهري الشاهد المذكور، كما أنَّه لم ينسب هذه الأبيات، انظر: الصحاح ٦/ ٢٤٣٨ (علا).

(٣) تتمته: قد بلَغَا في المجدِ غَايتَاهَا.
وقد ورد في: أسرار العربية ٤٦؛ الإنصاف ١/ ١٨؛ أمالي السهيلي ١١٤؛ شرح المفصل ١/ ٥٣؛ شرح التسهيل ١/ ٤٥؛ شرح الكافية الشافية ١/ ١٨٤؛ شرح الألفية لابن الناظم ٣٩؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٢٥٧؛ توضيح المقاصد ١/ ٧٥؛ أوضح المسالك ١/ ٤٦؛ شرح شذور الذهب ٤٨؛ شرح الأشموني ١/ ٧٠؛ المطالع السعيدة ٩٥؛ همع الهوامع ١/ ١٢٨.

الإضمار أن تكثر النعوت.

٣ـ تعمُّد ابن مسعود اللحن؛ تصغيراً لأبي جهل، وإغاظة له، وهذا قول الداودي، واستبعده ابن حجر.

٤ـ قوله (أنت) مبتدأ، والخبر محذوف، و(أبا جهل) منادى محذوف الأداة، على تقدير: أنت المقتول يا أبا جهل؛ تقريعاً له، وتَشَفِّياً منه[١].

في الموضعين المذكورين تحتمل كلمة (أب) أن تكون جاءت على لغة القَصْر، وهي لزوم الألف الأسماء الستة في الأحوال كلِّها رفعاً، ونصباً، وجرًّا، نحو: جاء أباك، ورأيت حماك، ومررت بأخاك[٢].

وأشهر القبائل التي نُسبت لها هذه اللغة بنو الحارث بن كعب[٣].

وخُرِّج على هذه اللغة المثل: (مُكْرهٌ أخاك لا بَطَل)[٤] فجاءت بالألف، وموضعها رفع، وحقُّ الكلام: مكرَه أخوك...

وهذا هو التوجيه الأوَّل من توجيهات قول ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: (أنت أبا جهل)، وهو توجيه السهيلي[٥] والزركشي أيضاً[٦].

---

(١) انظر: فتح الباري ٧/ ٣٤٤، وانظر شاهداً أيضاً للمسألة في ١/ ٤٣٧.

(٢) انظر: شرح المفصل ١/ ٥٣؛ شرح التسهيل ١/ ٤٥؛ شرح الألفية لابن الناظم ٣٩؛ همع الهوامع ١/ ١٢٨.

(٣) انظر: شرح المفصل ١/ ٥٣؛ شواهد التوضيح ٩٧.

(٤) رواية كتب الأمثال: (أخوك)، ولا شاهدَ فيها.
انظر: جمهرة الأمثال ٢/ ٢٤٢؛ مجمع الأمثال ٢/ ٣١٨؛ المستقصى ٢/ ٣٤٧.
وروته كتب النحويين (أخاك).
انظر: أمالي السهيلي ١١٤؛ شرح الألفية لابن الناظم ٣٩؛ البسيط ١/ ١٩٠؛ أوضح المسالك ١/ ٤٨؛ شرح المكودي ١١؛ همع الهوامع ١/ ١٢٩.

(٥) انظر: الأمالي ١١٤.

(٦) انظر: التنقيح ١٤٥ب ـ ١٤٦أ.

وأمّا التوجيه الثاني وهو النصب بإضمار (أعني)، فهو قول الداودي في توجيه هذه الرواية[1]، وتعقَّب ابن التين يقتضي كون توجيه الداودي من باب النعت.

والذي يظهر أنه ليس في الكلام ما يصلح أن يكون منعوتاً إلا الضمير، والضمير لا يُنعت ولا يُنعت به، ويحتمل أن تكون منعوتاً لمنعوت محذوف تقديره: أنت الرجل أبا جهل على تأويل أبي جهل بالجاهل، وحينئذ تكون من باب النعت.

وما تعقبه به ابن التين مردودٌ بأنَّ التكرار ليس شرطاً في القطع عند جمهور النحويين[2].

أمَّا التوجيه الثالث، وهو تعمُّد ابن مسعود اللحن؛ تشفِّياً منه، فهذا لا ينهض علَّةً قويَّة، وهو بعيد ـ ظاهر الضعف ـ كما ذكر ابن حجر، ـ وإن ذهب الزركشي إلى أنه أبلغ في التهكُّم ـ[3]؛ لاستبعاد اللحن على عربي فصيح.

وأمَّا التوجيه الرابع على الإعراب بالحروف، و(أنت) مبتدأ حذف خبره، و(أبا) منادى محذوف الأداة، فهو وجه ذكره القاضي عياض، والتقدير عنده: أنت هذا القتيل الذليل يا أبا جهل[4]، وذكره السهيلي أيضاً في توجيه قول ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ إلاَّ أنَّ الرواية عنده بإثبات همزة الاستفهام، كأنَّه قال: آنت يا أبا جهل الذي كنتَ تفعل وتقول ما تقول[5]، والرواية

---

(١) انظر: التنقيح ١٤٥ب ـ ١٤٦أ.
(٢) انظر: الكتاب ١/٢٤٨؛ التبصرة والتذكرة ١/١٨١؛ إصلاح الخلل ٨٢؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٠٧؛ البسيط ١/٣١٥؛ شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٣/٦٨؛ التصريح ٢/١١٧؛ همع الهوامع ٥/١٨٢.
(٣) انظر: التنقيح ١٤٦أ.
(٤) انظر: مشارق الأنوار ٢/ ٣٦١.
(٥) انظر: الأمالي ١١٥.

بإثبات الهمزة رواية أخرى للحديث وردت في موضع آخر من (صحيح البخاري)[1].

وبالنظر في النَّصين اللَّذَيْن أوردتُهما، يمكن التعليق بما يلي:

١ـ من خلال عرض ابن حجر للأوجه الأربعة المحتملة في (أنت أبا جهل) يُلحظ تعقُّبه الوجه الثاني، والثالث، فبقي رأيُه دائراً بين الأوَّل وهو الحمل على لغة القَصْر، والرابع وهو الإعراب بالحروف منصوباً على النداء، وليس في كلامه ما يشير إلى ترجيح أحدهما على الآخر، وهو في ذلك موافق السهيليَّ في ذكره الوجهين اللَّذَيْن يحتملهما توجيه الحديث دون ترجيح[2].

٢ـ قِلَّة لغة القَصْر ـ مع شهرتها، وكثرة الشواهد الواردة فيها ـ نسبة إلى اللغة الفصيحة، قال ابن حجر: «لكنَّه جاء هكذا على اللغة القليلة»[3].

والذي يترجَّح من الوجوه الأربعة المذكورة في الحديث الوجهُ الرابع؛ لما يأتي:

إذا ورد في النصِّ وجهان: حملُه على المطَّرد من قواعد العرب وكلامهم، وحملُه على غيره، فحَمْلُه على المطَّرد أَوْلى، ويُعضِّد ذلك ـ فيما المسألة بصدده ـ ما يلي:

أـ حذفُ أداة النداء قياس، وشواهده كثيرة.

ب ـ التناسب بين هذا التوجيه من حيث المعنى، وما يقتضيه سياق الحادثة التي ورد فيها هذا الأثر، ولعلَّ هذا أبلغ في التعبير عن المعنى المراد من التقريع، والتشفِّي، والتوبيخ، من حَمْله على لغة القَصْر.

---

(١) انظر: فتح الباري ٧/ ٣٧٣.

(٢) انظر: أمالي السهيلي ١١٤ـ ١١٥.

(٣) انظر: ما سبق ص ٢٢٠.

٣ـ إثبات ميم (فم) مع الإضافة

أورد ابن حجر ـ رحمه الله ـ هذه المسألة في ثلاثة مواضع:

١ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «...حتى ما تجعلُ في فِي امرأتك»[١].

قال ابن حجر: «قوله: (في فم امرأتك) وللكشميهني (في فِي امرأتك)، وهي رواية الأكثر، قال القاضي عياض: هي أصوب؛ لأنَّ الأصلَ حذفُ الميم، بدليل جمعِه على أَفْواه، وتصغيرِه على فُوَيْه، قال: وإنَّما يحسُن إثباتُ الميم عند الإفراد، وأمَّا عند الإضافة فلا، إلاَّ في لغة قليلة اهـ»[٢].

٢ـ في حديث: «لـخُلُوف فَمِ الصَّائِم أَطْيَبُ عند الله مِنْ رِيحِ المِسْكِ»[٣].

قال ابن حجر: «قوله: (فم الصائم) فيه رَدٌّ على مَنْ قال: لا تثبتُ الميمُ في الفم عند الإضافة إلاَّ في ضرورة الشعر؛ لِثُبوتِه في هذا الحديث الصحيح وغيره»[٤].

٣ـ في حديث أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ: «نهى

---

(١) ١/١٦٥.

(٢) ١/١٦٦.

(٣) ٤/١٢٥.

(٤) ٤/١٢٧.

رسول الله ـ ﷺ ـ عن اخْتِنَاثِ الأَسْقِيةِ، يعني أن تُكسَرَ أفواهُها فيُشرَب منها»[1].

ذكر ابن حجر أنَّ (أفواهها) جمع (فم)، وأنَّه على سبيل الردِّ إلى الأصل. . . ، ثمَّ قال: «ولا يُضاف[2] مع الميم إلاَّ في ضرورة شعر، كقول الشاعر[3]:

يصبحُ عَطْشَانَ، وفي البحرِ فَمُهْ[4]»[5]

من هذه النصوص تلخَّص أنَّ لابن حجر في (فم) حال الإضافة ثلاثة أقوال، هي على النحو الآتي:

١ـ ثبوت الميم عند الإضافة لغة قليلة.

٢ـ ثبوتها نثراً، والردُّ على مَنْ زعم بأنَّ ذلك لا يكون إلاَّ في ضرورة الشعر.

٣ـ جعلها خاصَّةً بضرورة الشعر.

وقد اختلف النحويون في إثبات الميم في (فم) عند الإضافة على قولين، هما على النحو التالي:

---

(١) ١٠/ ٩١.

(٢) يعني (فم).

(٣) هو رؤبة.

(٤) أولَّه: كالحوت لا يُرْويهِ شيءٌ يَلْهَمُهْ.

الديوان ١٥٩؛ المسائل العسكرية ١٧٣؛ المقرب ٢٣٨؛ شرح التسهيل ١/ ٤٩؛ شرح الكافية ١/ ٢٩٦؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٢٥٥؛ ارتشاف الضرب ٣/ ٣٣٩؛ شرح الأشموني ١/ ٧٣؛ التصريح ١/ ٦٤؛ همع الهوامع ١/ ١٣١؛ حاشية الخضري ١/ ٣٦.

(٥) ١٠/ ٩٢.

الأول: المنع، وعليه الفارسي[١]، وابن بابشاذ[٢]، وابن عصفور[٣]، وما جاء من ثبوتها حال الإضافة فمحمول على الضرورة، كالبيت المذكور آنفاً.

الثاني: الجواز في النثر والنظم، وعليه الشَّلوبين[٤]،

---

(١) انظر: المسائل البصريات ٢/ ٨٩٣؛ المسائل العسكرية ١٧٣.

(٢) انظر: شرح المقدِّمة المحسبة ١/ ١٢٤.
ابن بابشاذ (. . .ـ ٤٦٩هـ).
طاهر بن أحمد بن بابشاذ، أبو الحسن، النحوي، من الأعلام في العربية، لازم الإقراء في جامع عمرو بن العاص، له مصنفات عِدَّة من أشهرها: (المقدِّمة المحسبة في النحو وشرحها)، (شرح الجمل للزجاجي).
انظر: إنباه الرواة ٢/ ٩٥ـ ٩٧؛ إشارة التعيين ١٥١ـ ١٥٢؛ البلغة ١١٦؛ بغية الوعاة ٢/ ١٧.

(٣) انظر: المقرب ٢٣٨.
ابن عصفور (٥٩٠ـ ٦٦٩هـ).
علي بن مؤمن بن محمد أبو الحسن بن عصفور الإشبيلي، أخذ النحو عن الدبَّاج والشلوبين، وممَّن أخذ عنه الأُبَّذي. . . من مصنَّفاته: (المقرَّب) في النحو، (الممتع في التصريف)، (ثلاثة شروح على الجمل)، وممَّا لم يُكمله: (شرح المقرَّب)، (شرح الحماسة).
انظر: إشارة التعيين ٢٣٦ـ ٢٣٧؛ البلغة ١٦٠؛ بغية الوعاة ٢/ ٢١٠.

(٤) انظر: شرح المقدِّمة الجزولية ١/ ٣٦٣ـ ٣٦٤.
الشلوبين (٥٦٢ـ ٦٤٥هـ).
عمر بن محمد بن عمر الأزدي، أبو علي الشلوبين، من أئمة العربية بالأندلس، أخذ عن أبي بكر محمد بن خلف بن صافٍ، وابن ملكون، وغيرهما، وممَّن أخذ عنه ابن أبي الأحوص، وابن فرتون. . . من مصنَّفاته: (شرح الجزولية)، (التوطئة)، وله (تعليقات على كتاب سيبويه).
انظر: إنباه الرواة ٢/ ٣٣٢ـ ٣٣٥؛ إشارة التعيين ٢٤١؛ البلغة ١٦٢ـ ١٦٣؛ =

وابن مالك[1]، وأبو حيَّان[2] وغيرهم من النحويين[3].

وعلَّةُ المانعين أنَّ إبدال الواو ميماً حال الإفراد يرجع إلى خوف سقوط الواو التي هي عين الكلمة؛ لالتقاء الساكنين ـ الواو والتنوين ـ وهذا مُنْتَفٍ حال الإضافة؛ لأنَّها يُؤمن معها من بقاء الاسم على حرفٍ واحد؛ لمعاقبة الإضافة التنوين، وإذا لم يلحق التنوين فلا علَّة لحذف حرف المدِّ، ولذلك تُرك إبدال الواو ميماً[4].

واحتجَّ المجيزون بوروده في النثر، ومنه الحديث المذكور: «لخُلُوفُ فَم الصَّائم. . .»[5]، يُضاف إلى ذلك أنَّ فيه «إجراءً لحال الإضافة مُجرَى حال عَدَمِها»[6].

أمَّا أقوال ابن حجر فالقولان الأوَّل والثاني يمكن الجمع بينهما بأنَّ إثباتها في النثر لا ينفي كونها لغة قليلة، موازنة بما عليه أكثر النصوص من حذف الميم حال الإضافة.

أمَّا القول الثالث وهو اختصاص المسألة بالضرورة فهذا يُعارض ما ذُكر أوَّلاً، كما أنَّهُ يُعارض منهج ابن حجر من إثبات ما وردت به الرواية وصَحَّتْ.

= بغية الوعاة ٢/ ٢٢٤ـ ٢٢٥.

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ٤٩.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤١٨.

(٣) انظر: توضيح المقاصد ١/ ٨٠؛ تعليق الفرائد ١/ ١٥٨؛ شرح الأشموني ١/ ٧٣؛ التصريح ١/ ٦٤؛ همع الهوامع ١/ ١٣١؛ حاشية الخضري ١/ ٣٦.

(٤) انظر: المسائل العسكرية ١٧٣؛ شرح المقدِّمة الجزولية ١/ ٣٦٣؛ شرح الكافية ١/ ٢٩٦؛ تعليق الفرائد ١/ ١٥٨.

(٥) سبق ص ٢٢٥.

(٦) حاشية الصبان ١/ ٧٣، وانظر: المسائل البغداديات ١٥٦؛ حاشية الخضري ١/ ٣٦.

وحَمْل هذا القول على السَّهو أو الوَهَم لا يستقيم؛ لكون ابن حجر قد استدلَّ له.

وعليه فيمكن القول بأنَّ هذا الموقف من المواقف المتعارضة التي يصعب الجمع بينها، وإن كان القول بأنَّ ابن حجر مع القائلين بالجواز ليس بعيداً؛ لكون هذا الرأي أقرب إلى المنهج الذي اعتمده، وسار عليه.

وبالنظر إلى مذهبي المنع والجواز في المسألة، **فإنَّ الذي يترجَّحُ هو مذهب القائلين بالجواز؛ لسببين**:

الأوَّل: أنَّ السماع يعضده، ومن حَفِظَ حُجَّةٌ على مَنْ لم يَحْفَظْ، وإذا حملنا الشعر على الضرورة، فحَمْلُ النثر عليه لا يستقيم.

الثاني: أنَّ الإضافة أمرٌ طارىء، والأصل في الاسم الإفراد، ولمَّا كانت الإضافة عارضة لم يعتدَّ بها، وأُبدل حرف العلَّة معها ميماً، كما أُبدل مع الأصل الذي هو الإفراد؛ لأنَّ العمل على الأصل لا على الطارىء[1].



(١) انظر: شرح المقدِّمة الجزولية ١/ ٣٦٤.

٤ـ لزوم المثنى الألف رفعاً ونصباً وجرًّا

من مواضع ورودها:

في حديث عبد الرحمن بن أبي بكر ـ رضي الله عنهما ـ: «. . . فَفَرَّقَنا اثنا عشر رجلاً، مع كلِّ رجل منهم أُناس. . .»[1].

قال ابن حجر: «قوله: (اثنا عشر. .) كذا للمصنِّف، وعند مسلم (اثني عشر) بالنصب، وهو ظاهر، والأوَّل على طريقة من يجعل المثنى بالرفع في الأحوال الثلاثة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[2]، ويحتمل أن يكون (ففرَّقنا) بضمِّ أوَّله على البناء للمجهول، فارتفع (اثنا عشر) على أنَّه مبتدأ، وخبره (مع كلِّ رجل منهم)»[3].

---

(١) ٦/ ٦٨٠.

(٢) سورة طه، الآية: ٦٣ على قراءة من شدَّد النون في (إنَّ).
وهي قراءة نافع، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وأبي بكر، وأبي جعفر، ويعقوب، وخلف. . . وغيرهم.
انظر تفصيل القول فيها في: السبعة ٤١٩؛ الحجة لابن خالويه ٢٤٢ـ ٢٤٤؛ حجة القراءات ٤٥٤ـ ٤٥٦؛ التبصرة في القراءات ٢٦٠؛ الكشف ٢/ ٩٩ـ ١٠٠؛ العنوان ١٢٩؛ البحر المحيط ٦/ ٢٥٥؛ النشر ٢/ ٣٢٠ـ ٣٢١؛ الإتحاف ٢/ ٢٤٨ـ ٢٤٩.

(٣) ٦/ ٦٩٤. وانظر: صحيح مسلم (كتاب الأشربة ـ باب إكرام الضيف وفضل إيثاره) ٣/ ١٦٢٨، والرواية فيه (اثنا عشر رجلاً) بالرفع.
وذكر النووي أنَّه هكذا ورد في معظم النسخ برفع (اثنا عشر) وفي نادر منها (اثني عشر) وأنَّ كليهما صحيح، والأوَّل على لغة من يجعل المثنى بالألف في =

ذكر ابن حجر في النصِّ السابق تخريجين للحديث المذكور، هما:

١ـ أنَّه على لغة من يلزم المثنى الألف في الحالات كلِّها.

٢ـ احتمال كون (ففرَّقنا) مبنياً للمجهول، وارتفع (اثنا عشر) على الابتداء، وما بعده الخبر.

أمَّا التخريج الأوَّل فقد ورد على لغة قوم من العرب يُلزمون المثنى، وما جرى مجراه الألف في الحالات كلِّها: رفعاً، ونصباً، وجرًّا، يُجْرونه مُجرى المقصور، فيُقال على لغتهم: جاء الفائزان، وأكرمت الفائزان، ومررت بالفائزان.

وأشهر القبائل التي تُنسب لها هذه اللغة قبيلة بني الحارث بن كعب، ولشهرة هذه النسبة نجد ابن مالك يقول: «ولزوم الألف لغة حارثية»[1].

حكى رجل من الأسد عن بني الحارث قولهم: هذا خَطُّ يدا أخي بعينه[2]، وذكر الأخفش أنَّه سمع فصيحاً من بني الحارث يقول: ضربتُ يداه[3]، ونُسبت هذه اللغة أيضاً إلى كنانة، وخثعم، وزبيد، وهمدان، وبني الهُجَيْم، وبني العنبر، وبطون من ربيعة، ومراد، وعذرة، وبكر بن وائل،

= الرفع والنصب والجر. انظر: شرح مسلم ١٤/ ٢٠. وانظر إشارة أخرى إلى هذه المسألة في فتح الباري: ١/ ٤٣٧، ٤/ ٣٨٣.

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ٥٩.

وانظر النسبة إلى بني الحارث في: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٤٤؛ غريب الحديث لأبي عبيد ١/ ٣٣٥؛ معاني القرآن للزجاج ٣/ ٣٦٢؛ إعراب القرآن ٣/ ٤٥؛ تفسير البغوي ٣/ ٢٢٢؛ الكشاف ٢/ ٥٤٣؛ البيان ٢/ ١٤٤؛ شرح المفصل ٣/ ١٢٨؛ شرح الكافية الشافية ١/ ١٨٨؛ توضيح المقاصد ١/ ٩٠؛ مغني اللبيب ٥٨؛ شرح الأشموني ١/ ٧٩؛ همع الهوامع ١/ ١٣٣.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٤.

(٣) انظر: المساعد ١/ ٤٠ـ ٤١.

وفزارة[1].

أمَّا التخريج الثاني الذي ذكره ابن حجر من احتمال أن يكون (ففرّقنا) على البناء للمجهول، فلم أقف على ما يؤيِّد هذا الاحتمال[2].

ويظهر من صنيع ابن حجر ميله للتوجيه الأوَّل؛ لإيراده إيَّاه على سبيل الجزم، بخلاف التوجيه الثاني المحتمل.

يُضاف إلى ذلك أنَّه استدلَّ له بنظير وهو القراءة السبعية، وتخريجها على هذه اللغة هو أحد الأوجه التي خُرِّجت عليها هذه القراءة[3]، وفي هذا تعزيز للتوجيه الأوَّل.

والذي يترجَّح في توجيه رواية الحديث هو التوجيه الأوَّل، أي على لغة بني الحارث، ومَنْ وافقهم؛ لأنَّها لغة «معروفة»[4] و«فاشية»[5] في النثر

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٧٠٤؛ شرح المفصل ١/ ٥٣، ٣/ ١٢٨؛ شرح الكافية الشافية ١/ ١٩٠؛ البحر المحيط ٦/ ٢٥٥؛ توضيح المقاصد ١/ ٩٠؛ تخليص الشواهد ٥٨ـ ٥٩؛ شرح شذور الذهب ٤٦ـ ٤٧؛ المقاصد النحوية ١/ ١٣٨؛ همع الهوامع ١/ ١٣٣. (على تفاوت بين هذه المصادر في ذكر بعض القبائل دون بعض).

(٢) انظر على سبيل المثال: شرح الكرماني ١٤/ ١٥٨؛ عمدة القاري ١٦/ ١٢٦؛ إرشاد الساري ٨/ ٧٦.

(٣) انظر التوجيهات الإعرابية لهذه القراءة في: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٤؛ معاني القرآن للزجاج ٣/ ٣٦٢ـ ٣٦٤؛ إعراب القرآن ٣/ ٤٤ـ ٤٦؛ تفسير البغوي ٣/ ٢٢٢ـ ٢٢٣؛ الكشاف ٢/ ٤٥٣؛ البيان ٢/ ١٤٤ـ ١٤٦؛ شرح المفصل ٣/ ١٢٩ـ ١٣٠؛ أمالي ابن الحاجب ١/ ٦٢ مجموع فتاوى ابن تيمية ١٥/ ٢٤٨ـ ٢٦٤؛ البحر المحيط ٦/ ٢٥٥؛ حاشية الشهاب ٦/ ٢١٢.

(٤) إعراب القرآن ٣/ ٤٦.

(٥) شرح المفصل ٣/ ١٢٩.

والنظم، «وقد حكاها من يُرتضى علمه، وصدقه، وأمانته»[1] وعليها خُرِّجت شواهد عِدَّة نثراً ونظماً، منها:

١ـ قوله عليه الصلاة والسلام: «**لا وِتْران** في ليلة»[2] وقياسه: لا وِترين، ولكنَّه جاء على لغة بلحارث[3].

٢ـ وقوله: «إيَّاكم **وهاتان الكعبتان المؤسُومَتَان**»[4] والقياس: نصب (هاتان) وما بعدها، نحو: إيَّاك والشرَّ، أي: جَنِّب نفسَك الشرَّ، وعلى هذا فمعنى الحديث: تجنَّبوا هاتين... إلاَّ أنَّه جاء على لغة من يجعل التثنية بالألف في كُلِّ حال[5].

٣ـ قول أم رومان ـ رضي الله عنها ـ: «بينما أنا مع عائشة **جالستان**»[6]، وقياسه: النصب على الحال، إلاَّ أنَّه جاء على هذه اللغة[7].

٤ـ قول هوبر الحارثي[8]:

تـزوَّدَ مِـنَّـا بـيـن **أُذنـاه** ضَـرْبـةً ... دَعَـتْـه إلـى هـابـي الـتـرابِ عَـقِـيـمُ[9]

---

(١) إعراب القرآن ٣/ ٤٦.

(٢) سنن الترمذي (باب ما جاء: لا وتران في ليلة) ٢/ ٣٣٤؛ سنن النسائي (كتاب قيام الليل وتطوّع النهار ـ باب نهي النبي ﷺ عن الوترين في ليلة) ٣/ ٢٣٠.

(٣) انظر: شرح السيوطي على سنن النسائي ٣/ ٢٣٠.

(٤) مسند الإمام أحمد ١/ ٤٤٦.

(٥) انظر: إعراب الحديث ٢٤١؛ شواهد التوضيح ٩٨.

(٦) صحيح البخاري (كتاب الأنبياء ـ باب قول الله تعالى: ﴿۞ لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ⑦﴾) ٤/ ١٢٣.

(٧) انظر: شواهد التوضيح ٩٧.

(٨) نسبته له في: غريب الحديث لأبي عبيد ١/ ٣٣٤ـ ٣٣٥؛ اللسان ١٥/ ٣٥١؛ (هـ ب أ) والرواية فيه (أذنيه)، ولا شاهد فيها.

(٩) البيت في: سر الصناعة ٢/ ٧٠٤؛ تفسير البغوي ٣/ ٢٢٣؛ البيان ٢/ ١٤٥؛ =

وحَقُّ السِّياق أن يُقال: (أذنيه)؛ لوقوعه مضافاً إليه.

٥ـ قول المتلمِّس:

فـأَطْـرقَ إِطـراق الـشُّـجَـاعِ وَلَـوْ يَـرى مَـسَـاغـاً **لِـنَـابَـاه** الـشـجـاعُ لَـصَـمَّـمـا[١]

والأصل أن يُقال: لنابيه؛ لأنَّه مثنَّى (ناب)...

فورود هذه الشواهد وغيرها[٢] دليل على فُشُوِّ هذه اللغة، ولذا كان الحمل عليها في حديث المسألة أَوْلى، بخلاف التوجيه الثاني.



= شرح المفصل ٣/١٢٨؛ الإيضاح في شرح المفصل ١/١١٨؛ شرح التسهيل ١/ ٦٣؛ شفاء العليل ١/١٣٨؛ همع الهوامع ١/ ١٣٤.

(١) ذكر الفراء أنَّ رجلاً من الأسد أنشده عن بني الحارث البيت المذكور برواية (لناباه)، قال الفراء: «وما رأيتُ أفصح من هذا الأسدي».
الديوان ٣٤ (وروايته: لنابيه، ولا شاهد فيها)، معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٤؛ معاني القرآن للزجاج ٣/ ٣٦٢؛ إعراب القرآن ٣/ ٤٥؛ شرح المفصل ٣/١٢٨؛ شرح التسهيل ١/٦٣؛ شرح الكافية الشافية ١/ ١٨٩؛ المساعد ١/ ٤١؛ شرح الأشموني ١/ ٨٩. في هذه المصادر جميعها الرواية (لناباه).

(٢) انظر شواهد أخرى في: إعراب الحديث ٢٧٧ـ ٢٧٨؛ شرح المفصل ٣/ ١٢٩؛ شواهد التوضيح ٩٨.

٥ـ إجراء (سنين) وبابه مجرى (حين)

في حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: «لله تسعة وتسعون اسماً. . .»[(١)].

قال ابن حجر: «قوله: (لله تسعة وتسعون) في رواية. . (إنَّ لله تسعة وتسعين). . .، قوله (اسما) كذا في معظم الروايات بالنصب على التمييز، وحكى السهيليُ أنَّه رُوي بالجرِّ، وخَرَّجه على لغة من يجعل الإعراب في النون، ويُلزم الجمع الياء، فيقول: كم سنينُك، برفع النون، وعددتُ سنينَك، بالنصب، وكم مَرَّ من سنينِك، بكسر النون، ومنه قول الشاعر[(٢)]:

وقَـدْ جَـاوزتُ حَـدَّ الأَرْبَـعـيـنِ[(٣)]

---

(١) ١١/٢١٨.

(٢) اختلف في قائله على قولين:

أ ـ سحيم بن وثيل. انظر: الأصمعيات ١٩؛ المفصل ١٨٩؛ تذكرة النحاة ٤٨٠؛ المقاصد النحوية ١/١٩١.

ب ـ أبو زبيد الطائي. نقل ذلك العينيُّ عن الأصمعي. انظر: المقاصد النحوية ١/ ١٩١، وليس في ديوانه.

(٣) أوَّله: وماذا يدَّري الشعراء منِّي.

والبيت ورد في: المقتضب ٣/٣٣٢؛ أمالي السهيلي ٦٥؛ شرح التسهيل ١/٨٦؛ شرح ألفية ابن معطي ١/٢٨٩؛ التذييل والتكميل ١/٢٧٩؛ توضيح المقاصد ١/ ٩٩؛ أوضح المسالك ١/٦١؛ تخليص الشواهد ٧٤؛ شرح ابن عقيل ١/٦٨؛ شرح الأشموني ١/٨٧، ٨٩؛ البهجة المرضية ٥٥؛ المطالع السعيدة ١٠٣؛ همع الهوامع ١/ ١٦٥.

بكسر النون، فعلامة النصب في الرواية فتح النون، وحذف التنوين لأجل الإضافة»[1].

ذكر ابن حجر في النصِّ السابق مسألة إعراب (سنين) بالحركات على النون، مع لزوم الياء.

والأصل في (سنون) وبابه ممَّا هو جمع لثلاثي حُذفت لامُه، وعُوِّض عنها هاء التأنيث، كعِزة وعِزين، وثُبة وثِبين، وعِضَة وعِضين، وقِلَة وقِلين، الأصل في إعرابها أن تُرفع بالواو، وتُنصب وتُجرَّ بالياء؛ إلحاقاً لها بجمع المذكر السالم[2]، وهي لغة أهل الحجاز، وعُلْيا قيس[3].

وقد يُجرى مُجرى (حين) و(غِسْلين) في كون الإعراب بالحركات على النون، مع لزوم الياء، نحو: هذه سنينٌ، وصحبته سنيناً، وما رأيته منذ سنينٍ[4].

ومن الشواهد التي يُستدلُّ بها على ذلك:

- ما ورد في الحديث - في رواية له -: «اللهُمَّ اجْعَلْها عليهم **سنيناً**

---

(١) ١١/ ٢٢٣. وانظر: أمالي السهيلي ٦٥، وفيه: «وأمَّا (تسعة وتسعين اسم)».

(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٤٦؛ توضيح المقاصد ١/ ٩٥؛ أوضح المسالك ١/ ٥٢؛ شرح شذور الذهب ٥٩؛ شرح ابن عقيل ١/ ٦٤؛ شرح الألفية للمكودي ١٣؛ الأشموني وحاشية الصبان عليه ١/ ٨٤؛ التصريح ١/ ٧٣؛ همع الهوامع ١/ ١٥٨.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٦٨؛ التذييل والتكميل ١/ ٣٣٠؛ همع الهوامع ١/ ١٥٩.

(٤) انظر المسألة في: المقتضب ٣/ ٣٣٢؛ شرح المفصل ٥/ ١١- ١٤؛ شرح التسهيل ١/ ٨٥؛ شرح الكافية الشافية ١/ ١٩٤؛ توضيح المقاصد ١/ ٩٦- ٩٧؛ تعليق الفرائد ١/ ٢٤٧- ٢٤٩؛ شرح الأشموني ١/ ٨٦- ٨٧؛ التصريح ١/ ٧٦- ٧٧؛ همع الهوامع ١/ ١٥٩.

كسنينِ يوسف»[1].

- وقول الشاعر[2]:

ألـم نَـسْـقِ الـحـجـيـجَ سَـلِـي مَـعـدًّا   سـنـيـنـاً مـا نـعـدُّ لـهـا حِـسَـابـاً[3]

ولا تحذف هذه النون حال الإضافة، ومنه قول الصمّة القشيري:

دَعُـونـيَ مـن نـجـدٍ فـإنَّ سِـنِـيـنَـه   لَـعِبْنَ بِنَا شيباً، وشَيَّبْنَنا مُرْدا[4]

---

(١) ورد الحديث بهذه الرواية في المصادر النحوية. انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٤٨؛ توضيح المقاصد ١/ ٩٧؛ شرح ابن عقيل ١/ ٦٥؛ شرح الألفية للمكودي ١٣؛ تعليق الفرائد ١/٢٤٨؛ شرح الأشموني ١/ ٨٧.
ولم أقف على هذه الرواية فيما رجعت إليه من مصادر حديثية، والرواية التي وقفت عليها جاءت على القاعدة المطَّردة من فتح النون من (سنين) الأولى، وحذفها في الثانية للإضافة، وإن اختلفت ألفاظ الحديث. انظر في تخريجه: صحيح البخاري (كتاب الأذان - باب يهوي بالتكبير حين يسجد) ١/ ١٩٥، و(كتاب الاستسقاء - باب دعاء النبي ﷺ «اجعلها سنينَ كسِني يوسف») ٢/ ١٥، و(كتاب الجهاد - باب الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة) ٣/ ٢٣٤، و(كتاب الأنبياء - باب قول الله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ﴾) ٤/ ١٢٢، و(كتاب التفسير - باب ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾، وباب قوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ﴾) ٥/ ١٧١، ١٨٤؛ صحيح مسلم (كتاب المساجد - باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة) ١/ ٤٦٧؛ سنن أبي داود (كتاب الصلاة - باب القنوت في الصلوات) ٢/ ٦٨؛ سنن ابن ماجه (كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في القنوت في صلاة الفجر) ١/ ٣٩٤.

(٢) القائل فيما يظهر إمَّا من خزاعة، وإمَّا من جرهم؛ لأنَّهم كانوا ولاة البيت. انظر: الدرر اللوامع ١/ ١٣٦.

(٣) البيت ورد في: التذييل والتكميل ١/ ٣٣٠، ٣٣٢، تخليص الشواهد ٧١؛ المساعد ١/ ٥٥؛ تعليق الفرائد ١/ ٢٤٧؛ همع الهوامع ١/ ١٦٠.

(٤) الديوان ٦٠؛ معاني القرآن للفراء ٢/ ٩٢؛ مجالس ثعلب ١/ ٢٦٦؛ المفصل ١٨٩؛ أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٦١؛ شرح الكافية الشافية ١/ ١٩٤؛ شرح الألفية =

حيث جاءت النون في (سنينه) مع الإضافة، وهذا دليل أنَّ النون معتقب الإعراب، وإلاَّ لَمَا اجتمعت مع الإضافة، فيُقال على ذلك: فإنَّ سنيَّه.

وإثبات التنوين لغة بني عامر، وتركه لغة تميم(١).

وقد علَّل النحويون هذه اللغة بأمور، منها:

١ ـ أنَّ النون قامت مقام الحرف الذاهب، فهي بمثابة لام الكلمة(٢).

٢ ـ أنَّ في مجيئه على هذا النحو تنبيهاً على الأصل، إذ القياس فيه إعرابه إعراب جمع التكسير؛ لأنَّ مفرده لم يَسْلَم من التغيير عند جمعه، فكان وروده معرباً بالحركات على النون تنبيهاً على مخالفته لهذا القياس(٣).

وقد جَوَّز ابنُ مالك معاملة ألفاظ العقود معاملة (حين)؛ لأنَّها ليست جموعاً، فاستحقَّت الإعراب بالحركات كسنين(٤)، وذهب بعض النحاة إلى

= لابن الناظم ٤٨؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٢٨٩؛ التذييل والتكميل ١/ ٣٣٠، توضيح المقاصد ١/ ٩٧؛ أوضح المسالك ١/ ٥٧؛ المساعد ١/ ٥٥؛ شرح الألفية للمكودي ١٣؛ تعليق الفرائد ١/ ٢٤٨؛ شرح الأشموني ١/ ٨٦.

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٦٨؛ التذييل والتكميل ١/ ٣٣٠ ـ ٣٣١؛ المساعد ١/ ٥٥؛ تعليق الفرائد ١/ ٢٤٨ (النسبة لتميم فقط) التصريح وحاشية يس عليه ١/ ٧٦ ـ ٧٧؛ همع الهوامع ١/ ١٥٩؛ عدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١/ ٥٦.
وقد حكت هذه المصادر ـ عدا المساعد والهمع ـ هذه النسبة نقلاً عن الفراء، والذي وقفت عليه في معاني القرآن ٢/ ٩٢ نصُّه: «وواحدة العِضِين عِضَة، رفعها عِضُون، ونصبها وخفضها عِضِين، ومن العرب من يجعلها بالياء على كلِّ حال، ويُعرب نونها، فيقول: عِضينُك، ومررت بعضينِك، وسنينِك، وهي كثيرة في أسد، وتميم، وعامر...». ولم أقف على التقسيم المذكور أعلاه بالتنوين وتركه.

(٢) انظر: شرح المفصل ٥/ ١٢؛ التصريح ١/ ٧٧.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/ ٨٥؛ شرح الكافية ٢/ ١٨٥.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/ ٨٥.

طَرْد مسألة الإعراب على النون مع لزوم الياء في جمع المذكّر السالم، وما حُمل عليه[1]، استدلالاً بالبيت السابق ذكره:

وماذا يَدَّري الشعراءُ مِنِّي ... وقد جاوزتُ حَدَّ **الأَرْبَعِينِ**[2]

وقول الشاعر[3]:

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدسٍ ذي طَلالٍ ... لا يزالونَ **ضاربينَ** القِبابِ[4]

حيث أُجريت (ضاربين) وهي جمع مذكَّر سالم مُجرى (غِسْلين) فأُثبتت النون، وجُعِلت مُعتقب الإعراب، ولولا ذلك لكانت محذوفة للإضافة.

والذي يظهر بعد عرض المسألة ما يلي:

١ـ ما ذكره ابن حجر عن السهيلي من جعل الإعراب على النون ـ على لغة ـ ليس مختصًّا بباب (سنين) أو ألفاظ العقود، كما هو المتبادر من المثال والشاهد المذكورين، بل اللغة التي ذكرها لغة من يطرد هذا الإعراب في جمع المذكَّر، وما حُمل عليه بدليل ما يلي:

أ ـ قوله (. . ويُلزم الجمعَ الياء. .) دون تخصيص للمُلْحق به دون غيره.

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١/ ٥٩ـ ٦١؛ شرح الأشموني ١/ ٨٧؛ التصريح ١/ ٧٧؛ همع الهوامع ١/ ١٦٠؛ حاشية الخضري ١/ ٤٥.

(٢) انظر تخريجه ص ٢٣٥.

(٣) لم أقف على القائل.

(٤) العَرَنْدس: الشديد، وحيٌّ عَرَنْدس إذا وُصِفوا بالعِزِّ والمنعة، والطلال: الحال الحسنة، والهيئة الجميلة. شرح ألفية ابن معطي ١/ ٢٩٠؛ اللسان ٦/ ١٣٨ (ع ر د س)، ١١/ ٤٠٧ (ط ل ل)؛ التذييل والتكميل ١/ ٢٨١؛ منهج السالك ٣٢٥؛ تخليص الشواهد ٧٥؛ مغني اللبيب ٨٤٣؛ المقاصد النحوية ١/ ١٧٦؛ شرح الأشموني ١/ ٨٧؛ همع الهوامع ١/ ١٦٠؛ حاشية الخضري ١/ ٤٥؛ الدرر اللوامع ١/ ١٣٧.

ب ـ استشهاد السهيلي بعد البيت المذكور بقول ذي الإصبع العدواني:

إنِّـــي أَبِـــيٌّ أَبِـــيٌّ ذُو مُـــحَـــافَـــظَـــةٍ وابـــنُ أَبِـــيٍّ أَبِـــيٍّ مِـــنْ أَبِـــيِّـــيـــنِ[1]

وقول الفرزدق[2]:

مـا سَـدَّ حَـيٌّ ولا مَـيْـتٌ مَـسَـدَّهـمـا إلاَّ الـخـلائـفُ مِـنْ بَـعْـدِ الـنـبـيِّـيـنِ[3]

فـ (أَبِيِّينِ) و(نَبِيِّينِ) جمع مذكَّر سالم، وجاءت النون مكسورة فيهما[4].

٢ـ الاستدلال بالبيت المذكور في كلام السهيلي غير قاطع في المسألة؛ لأنَّه أحد الأوجه التي خُرِّج عليها، وفيه توجيهان آخران، هما:

أ ـ أنَّ (الأربعين) معربة إعراب الجمع، وكُسرت النون ـ والمشهور فتحها ـ على لغة من لغات العرب[5].

ب ـ أنَّ الكسرة ليست علامة جر، وإنَّما هي حركة التقاء الساكنين، وهما الياء والنون، وكُسِرت على أصل حركة التقاء الساكنين، واضطُرَّ الشاعر هنا للكسر؛ لئلاَّ تختلف حركة حرف الرَّوِي؛ لأنَّ القصيدة التي منها البيت مجرورة القوافي[6].

---

(١) المفضليات ١٦٠؛ الكامل ٢/ ٦٣٤؛ المقتضب ٣/ ٣٣٣؛ مجالس ثعلب ١/ ١٧٧؛ سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٨؛ أمالي السهيلي ٦٥؛ شرح المفصل ٥/ ١٣؛ التذييل والتكميل ١/ ٣٣٤.

(٢) نُسب له في: الكامل ٢/ ٦٣٣؛ أمالي السهيلي ٦٦؛ تخليص الشواهد ٧٥؛ وليس في ديوانه.

(٣) البيت ورد في: سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٨؛ شرح المفصل ٥/ ١٤؛ التذييل والتكميل ١/ ٢٧٩؛ همع الهوامع ١/ ١٦٥.

(٤) انظر: أمالي السهيلي ٦٥ـ ٦٦.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/ ٨٦.

(٦) انظر: سر الصناعة ٢/ ٦٢٧؛ شرح المفصل ٥/ ١٣؛ ضرائر الشعر ٢١٩ـ ٢٢٠؛ المقاصد النحوية ١/ ١٩٦؛ الضرائر ١٦٠؛ الدرر اللوامع ١/ ١٤١.

وعليه فالبيت لا دليل فيه على المسألة؛ لكونه محتملاً أوجهاً متعدِّدة، والدليل إذا تطرَّق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

٣ـ ما ذكره ابن مالك من جواز معاملة ألفاظ العقود معاملة المفرد، ردَّه أبو حيَّان بأنَّ إعرابها إعراب الجمع على جهة الشذوذ، فلا يُضمُّ إليه شذوذ آخر[١].

٤ـ ما استُدِلَّ به على طرد هذا الإعراب في جمع المذكَّر السالم غير مُتَّفق عليه، بل فيه احتمالات أخرى، هي كما يلي:

أ ـ أنَّ الأصل: ضاربين ضاربي القباب، فحذف البدل (ضاربي)؛ لدلالة المبدل منه وهو (ضاربين) عليه.

ب ـ أنَّ الأصل: ضاربين نفس القباب، فحذف المضاف، وبقي المضاف إليه على حَالِه.

ج ـ أنْ يكون (القباب) منصوباً بضاربين، وأصله: القبابيّ بإلحاق ياء النسب في الجمع، ثم حذف إحدى الياءين، وسكَّن الياء الباقية لمَّا كان الاسم في موضع نصب.

د ـ أنْ يكون (القباب) مجروراً بحرف الجرِّ المحذوف مع إبقاء عمله[٢].

وبعد عَرْض المسألة ومناقشتها، يتّضح الآتي:

١ـ إجراء (سنين) وبابه مجرى (حين)، أي إعرابه بالحركات على

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١/ ٣٣٣.

(٢) انظر: شرح ألفية ابن معطي ١/ ٢٩٠؛ التذييل والتكميل ١/ ٢٨١؛ منهج السالك ٣٢٥؛ مغني اللبيب ٨٤٣؛ المقاصد النحوية ١/ ١٧٧؛ التصريح ١/ ٧٧؛ حاشية الصبان ١/ ٨٧؛ الدرر اللوامع ١/ ١٣٧. (على تفاوت بين هذه المصادر في ذكر بعض هذه الاحتمالات دون بعض).

النون، مع لزوم الياء، لغة قليلة الاستعمال[1]، وأكثر ما تجيء في الشعر[2].

٢ـ طَرْد الإعراب بالحركات على النون مع جمع المذكَّر السالم وما حُمِل عليه، فيه نظر؛ لأنَّ ما استُدلَّ به على ذلك لا يخلو من اعتراضات، وبالتالي لا ينهض دليلاً قاطعاً على المسألة، وما جاء في النثر كرواية السهيلي للحديث ـ مدار المسألة ـ فهو قليل نسبة إلى اللغة الشائعة، يُحفظ ما جاء منه، ولا يُقاس عليه.



(١) انظر: تخليص الشواهد ٧١؛ شرح الألفية للمكودي ١٣.

(٢) انظر: شرح المفصل ٥/ ١١.

٦ـ إعراب ما سمّي به ممّا أُلحق بجمع المذكر السّالم

في حديث الأعمش ـ رضي الله عنه ـ قال: «وقال أبو وائل: شهدت صِفِّين[١]، وبئست صِفِّين»[٢].

قال ابن حجر: «قوله: (وقال أبو وائل: شهدت صِفِّين، وبئست صِفِّين)، كذا لأبي ذرّ، ولغيره (وبئست صِفُّون)... والأشهر فيها بالياء قبل النون، كماردين[٣]، وفلسطين، وقِنَّسْرين[٤]، وغيرها، ومنهم من أبدل الياء واواً في الأحوال، وعلى هاتين اللغتين فإعرابها إعراب غِسْلين وعَرَبُون، ومنهم من أعربها إعراب جمع المذكَّر السالم فتتصرَّف بحسب العوامل، مثل: ﴿لَفِي عِلِّيِّينَ ۝١٨ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾[٥]، ومنهم مَنْ فتح النون مع الواو لزوماً، نقل كلَّ ذلك ابنُ مالك، ولم يذكر فتح النون مع الياء لزوماً»[٦].

ذكر ابن حجر في النصّ السابق الأوجه الجائزة في إعراب ما سمّي به مما ألحق بجمع المذكَّر السالم، وبيانها[٧] على النحو الآتي:

---

(١) موضع بقرب الرِّقّة على شاطى الفرات من الجانب الغربي بين الرِّقّة وبالس. انظر: معجم البلدان ٣/ ٤١٤.

(٢) ١٣/ ٢٩٦.

(٣) قلعة مشهورة على قُنَّة جبل الجزيرة. انظر: معجم البلدان ٥/ ٣٩.

(٤) مدينة بينها وبين حلب مرحلة من جهة حمص بقرب العواصم. انظر: المصدر السابق ٤/ ٤٠٣.

(٥) سورة المطففين، الآيتان: ١٨، ١٩.

(٦) ١٣/ ٣٠٢. وانظر: شرح الكافية الشافية ١/ ١٩٦ـ ١٩٧.

(٧) انظر المسألة في: الكتاب ٢/ ١٨؛ المقتضب ٣/ ٣٣٢ـ ٣٣٤،=

١ـ إجراؤه مجرى (غِسْلين) في كون الإعراب على النون مُنوَّنة، ولزوم الياء رفعاً ونصباً وجرًّا، نحو: هذا زيدينٌ، ورأيت زيديناً ومررت بزيدينٍ، وإذا كان الاسم أعجميًّا أُعرب إعراب ما لا ينصرف، نحو: هذه قِنَّسرينُ، وسكنتُ قِنَّسرينَ، ومررت بِقنَّسرينَ.

٢ـ إجراؤه مُجرى (عَرَبُون) في لزوم الواو، وكون الإعراب على النون مُنوَّنة، نحو: هذا زيدونٌ، ورأيت زَيْدوناً، ومررتُ بزيدونٍ، ومن شواهده قول الشاعر[١]:

طالَ لَيلي وبِتُّ كالمجنون ... واعترتْني الهمومُ **بالماطرونِ**[٢]

حيث جاءت (الماطرون) معربة بالحركات، مجرورة بالكسرة، مع لزوم

= ٤/ ٣٦ـ ٣٨؛ الأصول ٢/١٠٦؛ شرح الكافية الشافية ١/ ١٩٦ـ ١٩٧؛ شرح ألفية ابن معطي ١/٢٩٠؛ منهج السالك ١١؛ أوضح المسالك ١/ ٥٢ـ ٥٥؛ التصريح ١/ ٧٥ـ ٧٦؛ المشكاة الفتحية ٩٧؛ همع الهوامع ١/ ١٧٠ـ ١٧١؛ حاشية الخضري ١/٤٤ (على تفاوت بين هذه المصادر في ذكر بعض الأوجه دون بعض).

(١) اختلف في قائله على قولين:

١ـ أبو دهبل الجمحي. انظر: المقاصد النحوية ١/١٤١ (وفيه الخزاعي وهو تحريف)، وهو في ديوانه ٦٨.

٢ـ عبد الرحمن بن حسان بن ثابت. نُقل عزوه هذا عن الجوهري، وغيره. انظر: المقاصد النحوية ١/١٤٥؛ التصريح ١/٧٦. ولم أقف على هذا العزو في الصحاح، وهو في ديوانه ٥٩.

وقد صحَّح ابنُ برِّي نسبة البيت لأبي دهبل الجمحي. انظر: اللسان ٥/٢٤١؛ التصريح ١/٧٦.

(٢) الماطرون: بستان بظاهر دمشق.

شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٣٤أ؛ الخصائص ٣/٢١٦؛ شرح الكافية الشافية ١/ ١٩٨؛ أوضح المسالك ١/٥٣؛ المقاصد النحوية ١/١٤٧؛ التصريح ١/٧٦.

الواو، وقد ذكَر ابنُ مالك أنَّ هذا الوجه قليل، وأنَّ الحمل عليه ضعيف[1].

٣ـ إعرابه بالحروف إعراب جمع المذكَّر السالم؛ إجراءً له على حاله التي كان عليها قبل التسمية، فيُرفع بالواو، ويُنصب ويُجرُّ بالياء، نحو: جاء زيدون، ورأيت زيدين، ومررت بزيدين.

ومن الشواهد عليه:

ـ قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴿١٩﴾﴾[2].

ـ حديث أبي وائل ـ رضي الله عنه ـ: «شهدت صِفِّين، وبئست صِفُّون»[3].

وهذا الوجه هو الأَجْوَدُ عند سيبويه[4] والمبرد[5]، وأفاد الزجاج بأنَّ هذا الوجه هو قول أكثر النحويين وأبينها[6]، وهو الأفصح عند الأنباري[7]،

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ٨٦.
(٢) سورة المطففين، الآيتان: ١٨، ١٩.
(٣) انظر ما سبق ص ٢٤٣.
(٤) انظر: الكتاب ٢/ ١٧ـ ١٨.
(٥) انظر: المقتضب ٤/ ٣٦ـ ٣٧.
(٦) انظر: معاني القرآن ٥/ ٣٠٠.
(٧) انظر: البيان ٢/ ٥٠١.
الأنباري (٥١٣ـ ٥٧٧هـ).
عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري، أبو البركات، قرأ النحو على ابن الشجري، واللغة على الجواليقي، له مصنَّفات في النحو وغيره، منها: (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين)، (لمع الأدلة)، (الإغراب في جدل الإعراب)، (أسرار العربية).
انظر: إنباه الرواة ٢/ ١٦٩؛ إشارة التعيين ١٨٥ـ ١٨٦؛ البلغة ١٣٣؛ بغية =

كما عَدَّه السيوطي اللغة الفصحى[1].

٤ـ التزام الواو مطلقاً، مع فتح النون في الأحوال كلِّها، وقد أثبت هذا الوجه أبو سعيد السيرافي[2]، وذكر أنَّه ثابت في كلام العرب «كأنَّهم حكوا لفظ الجمع المرفوع في حال التسمية، وألزموه طريقة واحدة»[3] واستدلَّ لهذا الوجه بقول الشاعر[4]:

ولَـهَـا بـالـمـاطِـرُونَ إذَا أَكَـلَ الـنَّـمـلُ الَّـذي جَـمَـعَـا[5]

= الوعاة ٢/ ٨٦ـ ٨٨.

(١) انظر: همع الهوامع ١/ ١٧٠.

(٢) أبو سعيد السيرافي (قبل ٢٩٠ـ ٣٦٨هـ).
الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد السيرافي، كان من أعلم الناس بنحو البصريين، أخذ النحو عن ابن السراج، وأبي بكر بن مبرمان، واللغة عن ابن دريد، وروى القراءة عن ابن مجاهد.
من أشهر مصنفاته: (شرح كتاب سيبويه).
انظر: طبقات النحويين واللغويين ١١٩؛ الفهرست ٩٣؛ تاريخ العلماء النحويين ٢٨ـ ٢٩؛ إنباه الرواة ١/ ٣٤٨ـ ٣٥٠.

(٣) شرح الكتاب ٢/ ٣٤أ، وانظر: شرح الكافية الشافية ١/ ١٩٧؛ التصريح ١/ ٧٦؛ المشكاة الفتحية ٩٧.

(٤) اختلف في قائلة على ثلاثة أقوال:
١ـ يزيد بن معاوية. انظر: المقاصد النحوية ١/ ١٤٩، التصريح ١/ ٧٦؛ وهو في ديوانه ٢٢.
٢ـ الأحوص. انظر: الكامل ٢/ ٤٩٨، وأورد الخلاف حول نسبة البيت بين الأحوص ويزيد، والبيت في ديوان الأحوص مما نسب إليه ٢٧٥، وصحح الأخفش نسبته ليزيد. انظر: الكامل ٢/ ٤٩٨.
٣ـ أبو دهبل الجمحي. انظر: ثمار القلوب ٤٣٩؛ المستقصى ١/ ٥١؛ وهو في ديوانه ٨٥.

(٥) البيت ورد في: الكامل ٢/ ٤٩٨؛ شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٣٤أ؛ سر =

إذ لزمت كلمة (الماطرون) الواو وفتح النون، مع كونها مجرورة بحرف الجرِّ، والإعراب مقدَّر على الواو.

وهذا الوجه معترض عليه من وجهين:

الأول: ورود الإعراب في وسط الكلمة، ومحلُّه آخرها.

الثاني: تقدير الإعراب على الواو في الأسماء[1].

وقد ذكر السيرافيُّ أنَّ من العرب من يرويه (بالماطرونِ) إجراءً له مجرى (زيتون)، وهذا عند السيرافيِّ الأَجْود[2].

٥- فتح النون مع الياء لزوماً، ذكر ذلك ابنُ حجر، ولم أقف على أصل لهذا الوجه فيما رجعتُ إليه من مصادر، كما لم أقف على مَنْ وافَقَه في ذِكْر هذا الوجه، أو عزاه إلى أحد من النحويين.

وبقي وجه سادس من أوجه الإعراب الجائزة في إعراب ما سُمِّي به مما ألحق بجمع المذكَّر السالم لم يذكره ابن مالك، ولا ابن حجر تبعاً له، وهو:

٦- إجراؤه مجرى (هارون) في لزوم الواو، وكون الإعراب على النون، مع منعه من الصرف؛ للعلمية، وشبه العجمة[3].

فتلخَّص في هذه المسألة ستة أوجه، أَرْجَحُها وأقواها: الوجه الثالث وهو إعرابه بالحروف إعراب جمع المذكَّر السالم؛ إجراءً له على حاله التي كان عليها قبل التسمية؛ لأنَّه الوجه الوارد في القرآن الكريم.

= صناعة الإعراب ٢/٦٢٦؛ شرح الكافية الشافية ١/١٩٧؛ التصريح ١/٧٦؛ البهجة المرضية ٥٤.

(١) انظر: حاشية يس على التصريح ١/٧٦.

(٢) انظر: شرح الكتاب ٢/ ٣٤أ.

(٣) انظر: التصريح ١/٧٥؛ همع الهوامع ١/ ١٧١؛ حاشية الخضري ١/ ٤٤.

٧ـ حذف علامة الرفع من الأفعال الخمسة دون ناصب ولا جازم

وردت المسألة في مواضع متعدِّدة، منها:

١ـ قوله عليه الصلاة والسلام: «لو يعلم الناسُ ما في النداء والصفِّ الأوَّل، ثمَّ لم يجدوا إلا أن يسْتَهموا عليه لاسْتَهَمُوا»[١].

قال ابن حجر: «قوله: (ثمَّ لم يجدوا) وفي رواية... (ثمَّ لا يجدون)، وحكى الكرمانيُّ أنَّ في بعض الروايات (ثمَّ لا يجدوا)، ووجَّهه بجواز حذف النون تخفيفاً، ولم أقف على هذه الرواية»[٢].

٢ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «يا بَني سَلَمة، ألا تَحْتَسِبُون آثارَكُم».

قال ابن حجر: «قوله: (ألا تحتسبون) كذا في النُّسخ التي وقَفْنا عليها بإثبات النون، وشرحه الكرمانيُّ بحذفها، ووجَّهه بأنَّ النحاة أجازوا ذلك ـ يعني تخفيفاً ـ»[٣].

وفي موضع آخر علَّق على الحديث نفسه[٤] بقوله: «قوله فيه (ألا تحتسبون) كذا للأكثر، وفي رواية (ألا تحتسِبُوا)، وحذفُ نون الرفع في مثل

---

(١) ٢/ ١١٤.

(٢) ٢/ ١١٥. وانظر: شرح الكرماني ٥/ ١٥.

(٣) الحديث والتعليق في ٢/ ١٦٤؛ وانظر: شرح الكرماني ٥/ ٤٣.

(٤) ٤/ ١١٨.

هذا لغة مشهورة»[1].

٣ـ في قوله عليه الصلاة والسلام لفاطمة ـ رضي الله عنها ـ: «ترسلي به إلى فلان. . .»[2].

قال ابن حجر: «قوله: (قال: ترسلي به)، كذا لأبي ذر (ترسلي) بحذف النون، وهي لغة، أو يقدّر (أن) فحذفت لدلالة السِّياق، وفي رواية للأكثر (ترسلُ) بضم اللام بغير ياء»[3].

٤ـ في قول عروة ـ رضي الله عنه ـ: «يا أمَّ المؤمنين، ألا تسمعين ما يقول أبو عبد الرحمن؟».

قال ابن حجر: «قوله فيه: (ألا تسمعين) في رواية الكشميهني [ألم تسمعي][4]، ونقل الكرماني [الثاني][5] رواية (ألا تَسْمعي) بغير نون، وهي لُغيَّة»[6].

---

(١) ٤/ ١١٩.
(٢) ٥/ ٢٧٠.
(٣) ٥/ ٢٧١.
(٤) من ط بولاق، وهو ساقط من ط السلفية.
(٥) ساقط من ط بولاق والسلفية، وهو في المخطوط ٤/ ٢١٢أ.
(٦) الحديث والتعليق في ٧/ ٥٨١.
وبالرجوع إلى ما ذكره الكرماني في تعليقه على هذا الحديث وجدتُ ما نصُّه: «في بعضها (لم تسمعين)، وهو على لغة من لا يوجب الجزم بأدواته» ١٦/ ١١٩، وهذا موافق لما نقله عنه بعض الشرَّاح كالعيني في عمدة القاري ١٧/ ٢٦٦، وهو عكس ما نقله ابن حجر من الحذف بلا موجب، إذ أثبت هنا مع وجود موجب الحذف.
وفيه عدَّة احتمالات:
أ ـ أن يكون ابن حجر قد عوَّل على نسخة أخرى.
ب ـ اعتماده على مصنَّف آخر للكرماني.
ج ـ أن يكون مقصود ابن حجر هنا هو تقي الدين الكرماني (الابن)، وقد سبق =

٥ـ في قول ابن عمر ـ رضي الله عنه ـ: «فكان الرجل يُفتن في دينه: إمَّا يَقتلوه، وإمَّا يُوثقوه»[١].

قال ابن حجر: «كذا للأكثر، فزعم بعض الشُّرَّاح بأنَّه غلط، وأنَّ الصواب بإثبات النون فيهما لأنَّ (إمَّا) التي تجزم هي الشرطية، وليست هنا شرطية، قلت: وهي رواية أبي ذر، ووجِّهت رواية الأكثر بأنَّ النون قد تُحذف بغير ناصب ولا جازم في لغة شهيرة»[٢].

٦ـ في (باب إذا أصاب قوم من رجل هل يُعاقب؟)

قال ابن حجر: «كذا للأكثر، وفي رواية (يعاقبون)... وفي أخرى بحذف النون، وهي لغة ضعيفة»[٣].

ذكر ابن حجر في النصوص السابقة حذف نون الرفع من الأفعال الخمسة دون مقتضٍ لهذا الحذف.

وقد تلخَّص ممَّا سبق أنَّ ابن حجر يحمل هذه المسألة على الآتي:

١ـ أنَّها لغة، ضعَّفها حيناً، وذكر أنَّها مشهورة حيناً آخر، ولا تعارض بينهما، فإنَّها قد تكون مشهورة وهي ضعيفة، فالشهرة لا تعني القوَّة.

٢ـ أنَّه يقدِّر محذوفاً لتخريج ما ورد منها.

= أنَّه شرح (صحيح البخاري)، وجعل (فتح الباري) من جملة الأصول التي اعتمد عليها، ولا يبعد أن يكون ابن حجر قد أفاد من هذا الكتاب وإن تقدَّمت وفاة التقي الكرماني بنحو عشرين سنة، أي قبل تمام (فتح الباري) بنحو تسع سنوات. انظر ص ١٢٧.

(١) ٨/ ١٦٠.

(٢) ٨/ ١٦١.

(٣) ١٢/ ٢٣٦.

انظر شواهد أخرى في: ٧/ ٦١٨، ٨/ ١٤٠، ٣١٥، ١٣/ ٣٩٢.

٣ـ وصفه لها بأنَّها لُغيَّة، مما يُشعر بأنَّه يُقلِّلها.

وقد اختلفت آراء النحاة حول مسألة حذف نون الرفع من الأفعال الخمسة دون ناصب أو جازم، على قولين، هما على النحو الآتي:

الأول: ثبوت ذلك في الكلام نثره ونظمه وإن كان نادراً، وعليه ابن مالك[(١)]، والرضي[(٢)]، وأبو حيان[(٣)]، وغيرهم[(٤)].

الثاني: اختصاص هذا الحذف بالضرورة الشعرية، وإليه ذهب الفارسي[(٥)]، وابن جني[(٥)]، وابن عصفور[(٦)]، وابن القواس[(٧)]، والآلوسي[(٨)].

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ٥١ـ ٥٣.

(٢) انظر: شرح الكافية ٢/ ٢٣٠.
الرضي (...ـ ٦٨٦هـ).
محمد بن الحسن الاستراباذي، من العلماء بالعربية، من أشهر مصنفاته: (شرح الكافية)، (شرح الشافية) لابن الحاجب.
انظر: بغية الوعاة ٢/ ٥٦٧ـ ٥٦٨؛ شذرات الذهب ٥/ ٣٩٥.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٢١.

(٤) انظر: المساعد ١/ ٣١ـ ٣٢؛ شفاء العليل ١/ ١٢٥؛ تعليق الفرائد ١/ ١٦٥ـ ١٦٧؛ حاشية الصبان ١/ ٩٧؛ حاشية الخضري ١/ ٤٩.

(٥) انظر: الخصائص ١/ ٣٨٨،

(٦) انظر: ضرائر الشعر ١٠٩ـ ١١٠.

(٧) انظر: شرح ألفية ابن معطي ١/ ٣٦٣.
ابن القواس (...ـ ٦٩٨هـ).
عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي النحوي، من مؤلفاته: (شرح ألفية ابن معطي)، (شرح كافية ابن الحاجب). انظر: بغية الوعاة ٢/ ٩٩.

(٨) انظر: الضرائر ١٢٥.
الآلوسي (١٢٧٣ـ ١٣٤٢هـ).
محمود شكري بن عبد الله بن شهاب الدين محمود الآلوسي، أبو المعالي، مؤرخ، عالم بالأدب والدين، ومن الدعاة إلى الإصلاح، له مؤلفات =

واستدل المثبتون لها في النثر والنظم بأدلّة منها:

١ـ قراءة أبي عمرو ـ من بعض طرقه ـ ويحيى الذماري[١]، ومحبوب[٢] عن الحسن[٣]، وأبي حيوة[٤]، وأبي

= كثيرة، من أشهرها: (الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر)، (شرح مختصر نخبة الفكر).

انظر: الأعلام ٧/ ١٧٢ـ ١٧٣؛ معجم المؤلفين ١٢/ ١٦٩.

(١) الذماري (... ـ ١٤٥هـ).

يحيى بن الحارث بن عمر بن يحيى أبو عمرو الذماري الغساني، الدمشقي، إمام الجامع الأموي، وشيخ القراءة بدمشق، أخذ القراءة عن ابن عامر، وخلفه بها في الشام، وروى عن سعيد بن المسيب وغيره، وروى عنه سعيد بن عبد العزيز، وثور بن يزيد... وغيرهم كثير.

انظر: الفهرست ٤٤؛ معرفة القراء الكبار ١/ ٨٧ـ ٨٨؛ غاية النهاية ٢/ ٣٦٧ـ ٣٦٨.

(٢) محبوب (... ـ ...هـ).

محمد بن الحسن بن هلال بن محبوب، أبو بكر محبوب ـ وهو لقبه ـ البصري، روى القراءة عن شبل بن عباد، وأبي عمرو بن العلاء، وروى القراءة عنه خلف بن هشام، وغيره، وحدَّث عنه أحمد بن حنبل، ومحمد بن سنان.

انظر: غاية النهاية ٢/ ١٢٣.

(٣) الحسن (٢١ـ ١١٠هـ).

الحسن بن يسار، أبو سعيد البصري، من سادات التابعين، ورعاً وفقهاً وفصاحة، روى عن عدد من الصحابة والتابعين، وروى عنه حميد الطويل، وأيوب، وقتادة، وآخرون.

انظر: وفيات الأعيان ٢/ ٦٩ـ ٧٣؛ ميزان الاعتدال ١/ ٥٢٧؛ تهذيب التهذيب ٢/ ٢٦٣؛ غاية النهاية ١/ ٢٣٥.

(٤) أبو حيوة (... ـ ٢٠٣هـ).

شريح بن يزيد الحضرمي الحمصي، صاحب القراءة الشاذة، ومقرىء الشام، روى القراءة عن أبي البرهسم وغيره، وروى عنه ابنه حيوة، وعيسى بن =

خلاد[١] عن اليزيدي[٢]، وهي[٣]: ﴿قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَّاهَرا﴾[٤] والأصل: أنتما ساحران تتظاهران، حذف المبتدأ وأدغمت التاء في الظاء، ثم حذفت النون[٥].

٢ـ قوله ﷺ: «**لا تدخلوا** الجنة حتى تؤمنوا، **ولا تؤمنوا** حتى تَحَابُّوا...»[٦].

= المنذر، وغيرهما.
انظر: غاية النهاية ١/ ٣٢٥؛ تهذيب التهذيب ٤/ ٣٣١.

(١) أبو خلاد (... ـ ٢٦١ هـ).
سليمان بن خلاد النحوي المؤدب، أخذ القراءة عَرضاً وسماعاً عن اليزيدي...، روى القراءة عنه القاسم بن محمد بن بشار، والفرائضي، وغيرهما.
انظر: غاية النهاية ١/ ١٣.

(٢) اليزيدي (...ـ ٢٠٢هـ).
يحيى بن المبارك بن المغيرة أبو محمد، المعروف باليزيدي، نحوي، مقرىء، أخذ القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، وحمزة، وروى القراءة عنه خلق كثير، منهم أولاده، وأبو عمر الدوري، وأبو خلاد.
من مصنَّفاته: (النوادر)، (المقصور).
انظر: طبقات النحويين ٦١ـ ٦٦؛ معرفة القراء الكبار ١/ ١٢٥؛ غاية النهاية ٢/ ٣٧٥ـ ٣٧٧.

(٣) انظر تخريج القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ١١٣؛ البحر المحيط ٢/ ٤٩٢؛ ٧/ ١٢٤.

(٤) سورة القصص، الآية: ٤٨.

(٥) انظر: البحر المحيط ٢/ ٤٩٢، ٧/ ١٢٤؛ شفاء العليل ١/ ١٢٥؛ تعليق الفرائد ١/ ١٦٧؛ حاشية الدسوقي ٢/ ٣١٨؛ حاشية الأمير ٢/ ٢٠١.
وانظر قراءة أخرى شاهداً على المسألة في شواهد التوضيح ١٧٢.

(٦) ورد الحديث بهذا اللفظ في: سنن الترمذي (كتاب الاستئذان ـ باب ما جاء في إفشاء السلام) ٥/ ٥٢؛ سنن ابن ماجه (كتاب الأدب ـ باب إفشاء السلام)=

٣ـ قول أبي طالب:

فإن يَكُ قومٌ سَرَّهم ما صنعتُم **سَتَحْتَلِبُوها** لاقِحاً غيرَ باهِلِ[(١)]

٤ـ وقول الآخر[(٢)]:

أَبِيتُ أَسْرِي **وتبيتي تدلكي** وجهَك بالعنبرِ، والمسكِ الذكي[(٣)]

وكان القياس في البيتين: ستحتلبونها، تبيتين، تدلكين.

٥ـ علَّة هذا الحذف ترجع إلى كراهية تفضيل النائب على المنوب عنه؛ لأنَّ النون نائبة عن الضمة، وقد ورد حذف الضمة تخفيفاً كما في قراءة أبي عمرو: ﴿يأمُرْكُم﴾[(٤)] ﴿وما يُشْعِرْكُم﴾[(٥)] وغيرها... لذلك حذفت النون

= ٢/١٢١٨.

وورد في صحيح مسلم (كتاب الإيمان ـ باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلاّ المؤمنون...) ١/٧٤، والرواية فيه: «لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابُّوا...».

(١) الديوان ١٢٧؛ شرح التسهيل ١/٥٣؛ شرح الكافية الشافية ١/٢١١؛ البحر المحيط ٢/٤٩٢؛ التذييل والتكميل ١/١٩٥؛ شفاء العليل ١/١٢٥.

(٢) لم أقف على القائل.

(٣) البيت في: الخصائص ١/٣٨٨؛ ضرائر الشعر ١١٠؛ شرح التسهيل ١/٥٣؛ شرح الكافية الشافية ١/٢١٠؛ شرح الكافية ٢/٢٣٠؛ شرح ألفية ابن معطي ١/٣٦٣؛ رصف المباني ٣٦١؛ ارتشاف الضرب ١/٤٢١؛ التذييل والتكميل ١/١٩٥؛ شفاء العليل ١/١٢٥؛ تعليق الفرائد ١/١٦٦؛ الأشباه والنظائر ١/٥٩؛ حاشية الصبان ١/٩٧.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٦٧.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ١٠٩.

وانظر القراءتين في: البحر المحيط ١/٢٤٩، ٤/٢٠١، الإتحاف ١/٣٩١، ٢/٢٦؛ غيث النفع ١١٨، ٢١٣.

تخفيفاً فراراً من تفضيل النائب على المنوب عنه[1]، كما أنَّه «لو لم تحذف النون مع أنَّها فرع لكانت آمنة من حذف لم يأمن منه الأصل»[2].

ومِمَّا سبق من عَرْض المسألة وبيان أقوال النحويين، وموقف ابن حجر، **فإنَّ الذي يظهر ما يلي**:

١ـ حذف نون الرفع دون ناصب ولا جازم لغة ثابتة في الكلام نثراً ونظماً، مما يدلُّ على أنَّ المذهب القائل بأنها خاصة بالضرائر مذهب مرجوح.

٢ـ كثرة ورودها ـ وإن كان قليلاً موازنة بما جاء على القياس ـ تُعفي من تخريج ما ورد على الحذف ـ كما ذهب إليه ابن حجر في بعض المواضع ـ والأصل عدم التقدير، وبخاصَّة إذا أمكن تخريجه على لغة مشهورة فهو الأَوْلى، إلاَّ أنَّ ذلك لا يُقاس عليه في الاختيار كما ذكر السيوطي[3].



(١) انظر: شواهد التوضيح ١٧١ـ ١٧٢.
(٢) حاشية يس على التصريح ١/٨٦.
(٣) انظر: همع الهوامع ١/١٧٦.

٨ـ حكم المعرفة والنكرة إذا تكرَّرتا

ذكر ابن حجر هذه المسألة في مواضع متعدِّدة، منها:

١ـ في (باب مَنْ دخل لِيَؤمَّ الناسَ فجاء الإمامُ الأوَّلُ فتأخَّر الأوَّلُ. . .)

ذكر ابنُ حجر أنَّ الإمام الأوَّل هو الراتب، وقوله (فتأخَّر الأوَّلُ) أي: الداخل، «فكُلٌّ منهما أَوَّلٌ باعتبار، والمعرفة إذا أُعيدت كانت عين الأُولى إلاَّ بقرينة، وقرينةُ كونِها غيرها هنا ظاهرة»[١].

٢ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «عُذِّب قومٌ بالرِّيح، وقد رأى قومٌ العذابَ فقالوا: ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾[٢]»[٣].

قال ابن حجر: «ظاهر هذا أنَّ الذين عُذِّبوا بالرِّيح غير الذين قالوا ذلك؛ لما تقرَّر أنَّ النكرة إذا أُعيدت نكرة كانت غير الأوَّل، لكن ظاهر آية الباب[٤] على أنَّ الذين عُذِّبوا بالرِّيح هم الذين قالوا: (هذا عَارِضٌ)».

ثم أورد إجابة الكرماني عَن هذا الإشكال، وهي على وجهين:

الأوَّل: أنَّ القاعدة المذكورة مطَّردة إذا لم تكن قرينة في السِّياق تدلُّ على خِلافِها، فإن وُجدت قرينة نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ

---

(١) القول والتعليق في ٢/١٩٦.

(٢) سورة الأحقاف، الآية: ٢٤.

(٣) ٨/٤٤١.

(٤) هي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا۟ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ۚ بَلْ هُوَ مَا ٱسْتَعْجَلْتُم بِهِۦ ۖ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٤﴾﴾ سورة الأحقاف، الآية: ٢٤.

وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾[1] فلا تَطَّرد.

الثاني: على تسليم وجوب المغايرة فيحتمل كون (عاد) قومين: قوم بالأحقاف وهم أصحاب العارض، وقوم غيرهم[2].

٣ـ في التعليق على الآية: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٦﴾[3] أورد البخاري قول ابن عيينة[4] فيها: «أي: إنَّ مع ذلك العُسْر يُسْراً آخر، كقوله: ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾[5]، ولن يغلب عُسْر يُسْرَين[6]».

---

(١) سورة الزخرف، الآية: ٨٤.

(٢) انظر ٨/ ٤٤٢. وانظر: شرح الكرماني ١٨/ ٩١.

(٣) سورة الشرح، الآيتان: ٥، ٦.

(٤) ابن عيينة (١٠٧ـ ١٩٨هـ).

سفيان بن عيينة بن ميمون، أبو محمد، الهلالي، الكوفي، الحافظ، وأحد الثقات الأعلام، روى عن الزهري، ومحمد بن المنكدر، وأبي الزناد، وغيرهم، وروى عنه: الشافعي، وشعبة بن الحجاج، وأحمد بن حنبل، وغيرهم.

انظر: وفيات الأعيان ٢/ ٣٩١ـ ٣٩٣؛ تذكرة الحفاظ ١/ ٢٦٢ـ ٢٦٥؛ ميزان الاعتدال ٢/ ١٧٠ـ ١٧١.

(٥) سورة التوبة، الآية: ٥٢.

(٦) اختلف في نسبة هذا الأثر على أربعة أقوال، هي على النحو التالي:

أ ـ أنه من قول الرسول ﷺ. انظر: معاني القرآن للزجاج ٥/ ٣٤١؛ تفسير البغوي ٤/ ٥٠٢؛ الكشاف ٤/ ٢٦٧؛ أمالي ابن الشجري ٣/ ٨٩؛ تفسير البيضاوي ٢/ ٥٦٥؛ الفريد في إعراب القرآن ٤/ ٦٩٢؛ حاشية الصاوي ٤/ ٦٩٧.

ب ـ أنَّه لعمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ في كتاب منه لأبي عبيدة بن الجراح. انظر: الموطأ (كتاب الجهاد ـ باب الترغيب في الجهاد) ٢/ ٤٤٦؛ غريب الحديث للخطابي ٢/ ٦٩.

ج ـ أنَّه لابن عباس ـ رضي الله عنه ـ، انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٧٥؛ إعراب ثلاثين سورة ١٢٧؛ الكشاف ٤/ ٢٦٧؛ أمالي ابن الشجري ٣/ ٨٩. =

قال ابن حجر: «وهذا مصير من ابن عيينة إلى اتِّباع النحاة في قولهم: إنَّ النكرة إذا أُعيدت نكرة كانت غير الأُولى، وموقع التشبيه أنَّه كما ثبت للمؤمنين تعدُّد الحسنى، كذا ثبت لهم تعدُّد اليسر، أو أنَّه ذهب إلى أنَّ المراد بأحد اليسرين الظفر، وبالآخر بالثواب، فلا بُدَّ للمؤمن من أحدهما»[1].

٤ـ في قول أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: «فأخذت القدَحَ، فجعلتُ أعطيه الرجلَ فيشربُ حتى يَروَى، ثم يَردّ عليَّ القدَحَ فأعطيه الرجلَ، فيشربُ حتى يَروَى»[2].

قال ابن حجر: «قوله: (أعطيه الرجل فيشرب... فأعطيه الرجل) أي: الذي إلى جنبه، قال الكرماني: هذا فيه أنَّ المعرفة إذا أعيدت معرفة لا تكون عين الأوَّل، والتحقيق أنَّ ذلك لا يطَّرد، بل الأصل أن تكون عينه إلاَّ أن تكون هناك قرينة تدلُّ على أنَّه غيره، مثل ما وقع هنا من قوله: (حتى انتهيت إلى النبي ﷺ) فإنَّه يدلُّ على أنَّه أعطاهم واحداً بعد واحد، إلى أنْ كان آخرهم النبي ﷺ».

ثم أورد ابن حجر روايتين أخريين للحديث، هما:

١ـ «ثم يردّه، فأناوله الآخر».

٢ـ «قال: خذ فناولهم، قال: فجعلت أناول الإناء رجلاً رجلاً فيشرب، فإذا رَوِي أخذته فناولته الآخر، حتى رَوِي القوم جميعاً».

قال ابن حجر: «وعلى هذا فاللفظ المذكور من تصرُّف الرواة، فلا

= د ـ أنَّه لابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ. انظر: مجالس ثعلب ٢/ ٥٩٢؛ تفسير البغوي ٤/ ٥٠٢؛ الكشاف ٤/ ٢٦٧؛ مغني اللبيب ٨٦٢.

وانظر ما ذكره ابن حجر حول هذا الأثر في ٨/ ٥٨٢ـ ٥٨٣.

(١) القول والتعليق في ٨/ ٥٨٢.

(٢) ١١/ ٢٨٦.

حُجَّة فيه لخرم القاعدة»[1].

ذكر ابن حجر في النصوص السابقة مسألة المعرفة إذا أعيدت كانت عين الأولى إلاَّ بقرينة، والنكرة إذا تكرَّرت دَلَّت على التعدُّد إلاّ بقرينة.

الأصل في الاسم إذا تكرَّر وهو معرفة أن يكون الثاني عين الأوَّل، «حملاً له على المعهود الذي هو الأصل في اللام والإضافة»[2]، فإذا قيل: حضر العالمُ، فأكرمتُ العالمَ، كان الثاني هو الأوَّل.

أمَّا إذا كان الاسمان نكرتين، نحو: إذا كسبتَ درهماً، فأنفق درهماً، فالثاني غير الأوَّل؛ وذلك لأنَّ النكرة إذا قُصد تكريرها نفسها جيء معها بضميرها، أو بالألف واللام، نحو: إذا كسبتَ درهماً فأنفقه، أو: فأنفق الدرهمَ[3]، ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾[4].

هذا هو الأصل في المعرفة والنكرة إذا تكرَّرتا، وهي قاعدة مطَّردة ما لم توجد قرينة تدلُّ على خلاف ذلك، أمَّا إذا وُجدت القرينة فيكون التعويل عليها[5].

ومن النصوص التي أوردتها من الفتح يمكن التعليق بما يلي:

---

(١) ١١/٢٩٣. وانظر: شرح الكرماني: ٢٢/ ٢١٨ـ ٢١٩، وانظر شواهد أخرى في: ٢/٥٨٦، ١٢/٣٧٥.

(٢) حاشية الدسوقي ٢/٢٨٣. وانظر: البرهان ٤/ ٩٤؛ الإتقان ١/ ١٩١.

(٣) انظر: إعراب ثلاثين سورة ١٢٧؛ غريب الحديث للخطابي ٢/ ٦٩ـ ٧٠؛ أمالي ابن الشجري ٣/ ٨٨ـ ٨٩؛ التبيان ٢/١٢٩٣؛ الفريد في إعراب القرآن ٤/٦٩٢؛ مغني اللبيب ٨٦١.

(٤) سورة المزمل، الآيتان: ١٥، ١٦.

(٥) انظر: مغني اللبيب ٨٦٣.

١ـ ما ذكره ابن حجر ـ في الموضعين الأوَّل والثاني ـ من أنَّ المعرفة إذا أُعيدت كانت عين الأُولى، وأنَّ النكرة إذا أُعيدت كانت غير الأولى إلاَّ بقرينة فيهما، تؤيِّده شواهد منها:

أ ـ قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ۝٦٠﴾[1] فالأوَّل العمل، والثاني الثواب[2].

ب ـ قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾[3] أي: القاتلة والمقتولة[4]، «فالقرينة صارفة العينية إلى الغَيْرية»[5].

ج ـ قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾[6]، فالضعف الأوَّل النطفة، والثاني: ضعف الطفولية، والثالث: الكبر والشيخوخة[7].

٢ـ توجيه الكرماني الإشكال في حديث (عُذِّب قومٌ بالريح...) بأنَّ عاداً قومان، استبعده ابن حجر، وإن كان محتملاً عنده؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ۝٥٠﴾[8]، فهذا يشعر بأنَّ ثَمَّ عاداً أخرى[9].

وهذا المعنى المحتمل الذي ذكره غيرُ متَّفق عليه في تفسير الآية، فقد

---

(١) سورة الرحمن، الآية: ٦٠.

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج ٥/ ١٠٣؛ الكشاف ٤/ ٤٩.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٤٥.

(٤) انظر: جامع البيان ١٠/ ٣٥٨.

(٥) إرشاد الساري ٢/ ٣٢٦.

(٦) سورة الروم، الآية: ٥٤.

(٧) انظر: معاني القرآن للزجاج ٤/ ١٩١؛ الكشاف ٣/ ٢٢٦ـ ٢٢٧؛ حاشية الدسوقي ٢/ ٢٨٣.

(٨) سورة النجم، الآية: ٥٠.

(٩) انظر: ٨/ ٤٤٢.

ذُكر في سبب تسميتها (الأولى) عِدَّة أقوال، منها:

أ ـ لأنَّهم كانوا قبل ثمود.

ب ـ لكونها أوَّل أُمَّة أُهلكت بعد نوح عليه السلام.

ج ـ أنَّ عاداً الأولى هو عاد بن إرم بن دوص بن سام بن نوح، وعاداً الثانية من ولد عاد الأولى، والمعنى متقارب.

د ـ أنَّ عاداً الآخرة الجبارون، وهم قوم هود[1].

وعليه فالذي يترجَّح في الإجابة عن الإشكال المذكور في الحديث «عُذِّب قومٌ...» الوجه الأوَّل، وهو أنَّ القاعدة المذكورة مطَّردة ما لم تكن قرينة، فإن وُجدت قرينة فلا؛ لأنَّ الشواهد تُؤيِّده.

٣ـ تمثيل الكرماني بالآية ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ على عدم اطِّراد قاعدة أنَّ النكرة إذا أُعيدت كانت غيراً؛ لوجود القرينة، تعقَّبه العينيُّ بأنَّ التمثيل بالآية غير مطابق؛ لأنَّ المغايرة فيه ظاهرة؛ لأنَّ إلٰهاً بمعنى مَأْلُوه، بمعنى معبود، والتقدير: كونه معبوداً في السماء غير كونه معبوداً في الأرض[2].

ويمكن الاستدلال على ما ذكره الكرماني بالآية: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ﴾.

٤ـ ما ذكره ابن حجر في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٦﴾ هو أحد وجهين ذُكرا في الآية، وتوجيهه أنَّ الجملة الأولى عِدَة بأنَّ العُسْر يَتْبَعُه يُسْرٌ لا محالة، وأمَّا الجملة الثانية فوَعْدٌ مُسْتأنَف بأنَّ العُسْرَ متبوع بيُسر، فهما إذاً يُسران على تقدير الاستئناف، أمَّا العسرُ فواحد؛

---

(١) انظر: جامع البيان ١١/ ٥٣٧ـ ٥٣٨ (ط دار الكتب)؛ الجامع لأحكام القرآن ١٧/ ١٢٠.

(٢) انظر: عمدة القاري ٩/ ١٧١.

لأنَّ (أل) فيه إمَّا أن تكون للعهد، والمراد به العسر الذي كانوا فيه فهو هو، وإمَّا أن تكون فيه للجنس المعلوم لكلِّ أحد، فهو هو كذلك.

أمَّا اليُسر فَنَكِرةٌ متناولة لبعض الجنس، فإذا كانت الجملة الثانية على تقدير الاستئناف، فقد تناولت النكرة بعضاً آخر غير البعض الأوَّل[(١)].

وعلى هذا المعنى ما ورد في الأثر: «لن يغلب عسرٌ يسرين»[(٢)].

أمَّا الوجه الآخر الذي حُملت عليه هذه الآية فهو أنَّ الجملة الثانية تكرار للأُولى؛ لتقرير المعنى في النفوس، وتمكينه، وتأكيد الوعد، وتعظيم الرجاء[(٣)]؛ لأنَّ القرآن نزل بلسان العرب، وعلى مذاهبهم، ومنها التكرار؛ إرادة التوكيد والإفهام[(٤)]، وعلى هذا فالثانية عين الأُولى.

٥ـ وقوف ابن حجر مع القواعد المطَّردة ما وجد إلى ذلك سبيلاً، ويظهر ذلك من خلال ما أجاب به عن استدلال الكرماني بقول أبي هريرة: «فأخذت القدح. . .» إلخ على أنَّ المعرفة إذا أعيدت معرفة لا تكون عين الأوَّل، حيث خَرَّجه ابن حجر على أنَّ هذا الحديث مما تصرَّف الرواة في لفظه.

وخلاصة القول في المسألة أنَّ المعرفة إذا أُعيدت معرفة كانت عين الأولى، والنكرة إذا أُعيدت نكرة كانت غير الأولى، ما لم تكن هناك قرينة تدلُّ على غير ذلك.



(١) انظر: الكشاف ٤/ ٢٦٧.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٥٧.

(٣) انظر: تفسير البغوي ٤/ ٥٠٢؛ الكشاف ٤/ ٢٦٧؛ البحر المحيط ٨/ ٤٨٨.

(٤) انظر: تأويل مشكل القرآن ٢٣٥ـ ٢٣٦.

٩ـ إقامة الضمير المنفصل مقام المتصل

في قوله عليه الصلاة والسلام: «إنَّ أتقاكُم وأَعْلَمَكُم بِاللهِ أنَا»(١).

قال ابن حجر: «ووقع عند أبي نعيم (وأعلمكم بالله لأنا) بزيادة لام التأكيد، وفي رواية... (والله إنَّ أبرَّكم وأتقاكم أنا)، ويستفاد منه إقامة الضمير المنفصل مقام المتصل، وهو ممنوع عند أكثر النحاة إلاَّ للضرورة، وأوَّلوا قول الشاعر(٢):

.... وإنـــــــمـــــا يدافعُ عن أَحْسَابِهِم أنَا أو مِثْلي(٣)

بأنَّ الاستثناء فيه مقدَّر، أي: وما يدافع عن أحسابهم إلاَّ أنا، قال بعض

---

(١) ١/ ٨٩.

(٢) في قائله قولان:

أ ـ الفرزدق. ونُسب له في مصادر كثيرة، انظر: المقاصد النحوية ١/ ٢٧٧؛ شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٧١٨، وهو في ديوانه ٤٨٨ برواية: أنا الضامن الراعي عليهم وإنَّما...

ب ـ أمية بن أبي الصلت: وقد عُزي له وللفرزدق في: معجم شواهد النحو ٥٧٨؛ المعجم المفصل ٢/ ٧٦٥. والبيت في ديوانه ٤٨.

(٣) البيت بتمامه:

أنا الذائد الحامي الديار وإنَّما يُدافع عن أَحْسَابِهم أنا أو مثلي

وهو في: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧؛ شرح التسهيل ١/ ١٤٨؛ ارتشاف الضرب ١/ ٤٧٨؛ توضيح المقاصد ١/ ١٣٨؛ الجنى الداني ٣٩٧؛ أوضح المسالك ١/ ٩٥؛ مغني اللبيب ٤٠٧؛ المساعد ١/ ١٠٣؛ شفاء العليل ١/ ١٩١؛ شرح الأشموني ١/ ١١٦؛ المطالع السعيدة ١٣٣.

الشرَّاح: والذي وقع في هذا الحديث يشهد للجواز بلا ضرورة»[1].

ذكر ابن حجر في النصِّ السابق إقامة الضمير المنفصل مقام المتصل، وملخَّص ما ذكره الآتي:

١ـ يُستفاد من الحديث إقامة الضمير المنفصل مقام المتصل.

٢ـ أنَّ هذا ممنوع عند أكثر النحاة إلا لضرورة.

٣ـ تأويلهم البيت المذكور على الاستثناء المقدَّر.

٤ـ ما وقع في الحديث يشهد للجواز بلا ضرورة.

وبيان المسألة على النحو الآتي:

الأصل ألاَّ يُؤتى بالضمير المنفصل إلاَّ عند تعذُّر الإتيان بالمتصل، فلا يُقال: قام أنا؛ لإمكان قمتُ، ولا: أكرمت إيَّاك؛ لإمكان أكرمتك؛ لأنَّ الغرض من الضمير طلب الاختصار، ووضع المنفصل موضع المتصل يتنافى مع هذا الغرض[2]، وما جاء من ذلك فهو محمول على أحد وجهين:

أ ـ الضرورة، كقول الشاعر[3]:

---

(١) ١/ ٩١.

(٢) انظر المسألة في: الكتاب ١/ ٣٧٧، ٣٨٢؛ المقتضب ١/ ٢٦١؛ التبصرة والتذكرة ١/ ٥٠٥؛ شرح المفصل ٣/ ١٠١ـ ١٠٢؛ شرح الكافية الشافية ١/ ٢٣٠؛ شرح الألفية لابن الناظم ٦١؛ شرح الكافية ٢/ ١٣؛ ارتشاف الضرب ١/ ٤٧٦؛ شرح الأشموني ١/ ١١٥؛ التصريح ١/ ١٠٤.

(٣) اختلف في قائله على النحو الآتي:
أ ـ زياد بن حمل بن سعد بن عميرة.
ب ـ زياد بن منقذ.
وفي هذين القولين تفصيل.
انظر: شرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٣٨٩؛ المقاصد النحوية ١/ ٢٥٦ـ ٢٥٧؛ شرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ١٣٤؛ خزانة الأدب ٢/ ٣٩٤ـ ٣٩٦.

وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَومٍ فَأَذْكُرَهُمْ إلاَّ يَزِيدُهُمُ حُبًّا إلَيَّ **هُمُ**[1]

وقول الفرزدق[2]:

بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد ضَمِنَتْ **إيَّاهم** الأرضُ في دَهْرِ الدَّهَارِيرِ[3]

والأصل: يزيدونهم، ضَمِنَتْهم.

ب ـ أن يكون استعمال المتصل متعذِّراً، وذلك في مواضع منها:

١ ـ أن ينحصر بـ (إنَّما)، ومنه البيت الذي أورده ابن حجر[4]:

أَنَا الذائدُ الحامي الذِّيارَ وإنَّما يُدافع عن أَحْسَابِهم **أَنَا** أَوْ مِثْلي

ومذهب سيبويه[5] وابن عصفور[6] أنَّ الفصل في مثل هذا ضرورة، وذهب الزجاج إلى أنَّه ليس بضرورة[7].

---

(١) البيت في: شرح المفصل ٧/ ٢٦؛ مغني اللبيب ١٩٥؛ شرح الأشموني ١/ ١١٥؛ التصريح ١/ ١٠٤.

(٢) نُسب البيت في الخصائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٥ لأمية بن أبي الصلت، وقال العيني: «قد قيل: إنَّ قائله هو أمية بن أبي الصلت، ولا يوجد في ديوانه، والأكثرون على أنَّه للفرزدق، وهو الأصح». المقاصد النحوية ١/ ٢٧٤.

(٣) البيت في: الديوان ١٩٠؛ ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٧٩؛ أمالي ابن الشجري ١/ ٥٨؛ شرح التسهيل ١/ ١٥٦؛ شرح الكافية الشافية ١/ ٢٣٣؛ شواهد التوضيح ٢٦؛ شرح الكافية ٢/ ١٦؛ تذكرة النحاة ٤٣؛ أوضح المسالك ١/ ٩٢؛ شرح المكودي ١٨؛ شرح الأشموني ١/ ١١٦؛ التصريح ١/ ١٠٤؛ المطالع السعيدة ١٣٢؛ همع الهوامع ١/ ٢١٧.

(٤) انظر ما سبق ص ٢٦٣.

(٥) انظر نسبة الرأي له في: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧؛ التصريح ١/ ١٠٦؛ همع الهوامع ١/ ٢١٧.

(٦) انظر: شرح الجمل ٢/ ١٧.

(٧) انظر نسبة الرأي له في: المصدر السابق ٢/ ١٧؛ همع الهوامع ١/ ٢١٧.

٢ـ أنْ يَليَ (إلاَّ)، ومنه: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[(١)].

٣ـ أن يُرفع بمصدر مضاف إلى المنصوب، نحو: عجبتُ من ضَرْبك هو.

٤ـ أن يؤخَّر عامله، ومنه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[(٢)].

٥ـ أن يكون العامل حرف نفي، نحو قوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[(٣)].

وغير هذه المواضع ممَّا هو مذكور في مظانِّه[(٤)].

أمَّا ما استدلَّ به ابن حجر من أنَّ الحديث: «إنَّ أَبرَّكم وأتْقاكُم أنا» من باب إقامة الضمير المنفصل مقام المتصل، فهذا الاستدلال ورد ملخَّصاً من كلام ابن رجب الحنبلي في شرحه هذا الحديث، قال بعد ذِكْرِه الشاهد الشعري الوارد في نصِّ ابن حجر: «فهو عندهم متأوَّل على أنَّ فيه معنى الاستثناء، كأنَّه قال: ما يُدافع عن أحسابهم إلاَّ أنا، ولكن هذا الذي وقع في هذا الحديث يشهد لجوازه من غير ضرورة، ويكون حينئذٍ قوله: «إنَّما يدافع عن أحسابهم أنا» شاهداً له، غير محتاج إلى تأويل»[(٥)].

والذي يظهر أنَّ الاستشهاد بهذا الحديث على هذه القاعدة فيه نظر؛ لأنَّ الضمير هنا متعيِّن للخبرية، وليس من باب إقامة الضمير المنفصل مقام

---

(١) سورة الإسراء، الآية: ٢٣.

(٢) سورة الفاتحة، الآية: ٤.

(٣) سورة المجادلة، الآية: ٢.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٨ـ ٣٨٠؛ التبصرة والتذكرة ١/ ٥٠٥؛ شرح الوافية ٢٧٧ـ ٢٧٨؛ شرح التسهيل ١/ ١٤٨ـ ١٥٠؛ توضيح المقاصد ١/ ١٣٨؛ التصريح ١/ ١٠٥؛ المطالع السعيدة ١٣٣ـ ١٣٥؛ همع الهوامع ١/ ٢١٧ـ ٢١٩. (على تفاوت بين هذه المصادر في ذكر بعض المواضع دون بعض).

(٥) فتح الباري لابن رجب الحنبلي ١/ ٨٤ـ ٨٥،

المتصل، ولو كان هذا الكلام مستقيماً لمنعته الصناعة النحوية؛ لأنَّ الحروف إذا وَلِيَتْها الضمائر وَجَب أن تكون الضمائر متصلة[1].

يُضاف إلى ذلك أنَّه لو كان من باب إقامة المنفصل مقام المتصل لكان الضمير (إيَّاي)، و(إيَّاي) لا يمكن أن تكون ضميراً متصلاً؛ لأنَّ (إيَّاي) لا تكون معمولاً لحرف.

وتنظير الحديث ـ مدار المسألة ـ بالشاهد الشعري المذكور في النصِّ قياس مع الفارق؛ لأنَّ العامل في الشاهد الشعري فعل، والفعل تباشره الضمائر، وتنفصل عنه، بخلاف الحروف، فالضمير في الشعر معمول لفعل، وفي الحديث معمول لحرف.

وبهذا التقرير تكون القاعدة من أنَّه لا يؤتى بالضمير المنفصل مع إمكان المتصل جَارية باطِّراد، ولم أقف على دليل ينقضها.



(١) انظر: شرح المفصل ٣/١٠٣؛ شرح الوافية ٢٧٧؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧؛ الملخص ١/٥٨٨.

١٠ـ اتصال الضمير وانفصاله

قول الرسول ـ ﷺ ـ: «إن يكنْه فلن تسلَّط عليه، وإنْ لم يكنْه فلا خيرَ لك في قتله»[(١)].

تناوله ابن حجر في موضعين:

١ـ ورد فيه الحديث المذكور برواية: «إنْ يكنْه فلن تُسَلَّط عَلَيْه، وإنْ لم يكُنْ هُوَ فلا خيْرَ لك في قَتْله»[(٢)].

قال ابن حجر: «قوله: (إن يكن هو) كذا للأكثر، وللكشميهني (إن يكن)[(٣)] على وَصْل الضمير، واختار ابن مالك جوازه»[(٤)].

٢ـ الرواية فيه: «إن يكن هو فلا تطيقه، وإن لم يكُنْ هُوَ فلا خيرَ لك في قتله».

قال ابن حجر: «قوله: (وإن يَكُنْهُ) بهاء ضمير للأكثر، وكذا في (إن لم

---

(١) ورد الحديث بهذه الرواية في (كتاب الجنائز ـ باب إذا أسلم الصبي فمات، هل يُصلَّى عليه، وهل يُعرَض الإسلام على الصبي) ٣/ ٢٥٩.
ولم يُفصِّل ابن حجر القول فيها في هذا الموضع، وأَحَال على موضع آخر، فقال: «وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الباب المشار إليه في الجهاد» ٣/ ٢٦١.
وهو الموضع المذكور في هامش (٤).

(٢) ٦/ ١٩٩.

(٣) لعلَّ المراد: (إن يكنه) على وصل الضمير.

(٤) ٦/ ٢٠١. وانظر: شرح التسهيل ١/ ١٥٤؛ شرح الكافية الشافية ١/ ٢٣١.

يكُنْه)، ووقع فيهما للكشميهني بلفظ (إن لم يكنْ هو)[1] بالفصل، وهو المختار عند أهل العربية، وبالغ بعضهم فمنع الأوَّل»[2].

ومن خلال النصين السابقين يتلخَّص الآتي:

١ـ ورد وجهان في اتصال الضمير ـ خبر كان ـ وانفصاله، وذكر ابن حجر مع الانفصال أنَّه للأكثر، وللكشميهني الاتصال، وذكر أنَّ ابن مالك اختار جواز وصل الضمير.

٢ـ في الموضع الثاني أورد اتصال الضمير الخبر بكان وأنَّه للأكثر، وأورد للكشميهني الانفصال، ووصفه بأنَّه المختار عند النحويين.

٣ـ ذكر أنَّ بعض النحويين منع الاتصال.

وبيان المسألة على النحو الآتي:

قد سمع عن العرب جواز اتصال الضمير وانفصاله في مواضع، منها:

إذا وقع خبر (كان) ضميراً، فيجوز في هذه الحال وجهان: الاتصال، والانفصال، نحو: كنتهُ، وكنتُ إيَّاه.

وفي المختار من هذين الوجهين خلاف بين النحويين على قولين، هما على النحو التالي:

الأوَّل: ترجيح الانفصال، وهو مذهب أكثر النحويين، منهم: سيبويه[3]، والمبرد[4]، وابن السَّراج[5]،

---

(١) واضح من السِّياق أنَّ المقصود الموضعان، أي: إن يكن هو، وإن لم يكن هو، بدليل قوله: «ووقع فيهما...».

(٢) الحديث والتعليق في ١١/٥٢٢.

(٣) انظر: الكتاب ١/٣٨١.

(٤) انظر: المقتضب ٣/٩٨.

(٥) انظر: الأصول ٢/١١٨.

=

والصيمري[١]، وغيرهم[٢]، ونُسب للجمهور[٣].

الثاني: اختيار الاتصال، وممَّن ذهب إليه: الرمَّاني[٤]، وابن

= ابن السرَّاج (. . . ـ ٣١٦هـ).

محمد بن السري أبو بكر السراج، من أئمة النحو المبرزين، أخذ عن المبرد، وأخذ عنه أبو القاسم الزجاجي، وأبو سعيد السيرافي، وأبو علي الفارسي، والرماني. . وغيرهم.

من مصنِّفاته: (الأصول في النحو)، (شرح كتاب سيبويه)، (الموجز). .

انظر: تاريخ العلماء النحويين ٤٠ـ ٤٤؛ نزهة الألباء ١٨٦، إشارة التعيين ٣١٣.

(١) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٥٠٥.

الصيمري (. . . ـ ٥٤١هـ تقريباً).

عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي، له كتاب (التبصرة) في النحو، وقد أحسن فيه التعليل على قول البصريين.

انظر: إنباه الرواة ٢/ ١٢٣؛ إشارة التعيين ١٦٨ـ ١٦٩؛ البلغة ١٢٥؛ بغية الوعاة ٢/ ٤٩.

(٢) انظر: المفصل ١٣١؛ شرح المفصل ٣/ ١٠٧؛ الكافية ١٤٦؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٨؛ الملخص ١/ ٥٨٦.

(٣) انظر: تخليص الشواهد ٩١؛ شرح قطر الندى ٩٦؛ التصريح ١/ ١٠٨.

(٤) انظر نسبة الرأي له في: توضيح المقاصد ١/ ١٤٥؛ أوضح المسالك ١/ ١٠٠ـ ١٠٢؛ تخليص الشواهد ٩١؛ المساعد ١/ ١٠٨؛ شرح الأشموني ١/ ١٢٠.

وما في شرح الكتاب للرمَّاني يُفهم منه أنَّه ساوى بين الأمرين: الانفصال والاتصال. انظر: ١/ ٢٠أ، ٣/ ٦٣ب ـ ٦٤أ.

الرماني: (٢٩٦ـ ٣٨٤هـ).

علي بن عيسى، أبو الحسن الرماني، إمام في اللغة والنحو، أخذ عن الزجاج، وابن السراج، وابن دريد، وتفنَّن أيضاً في اللغة والفقه والكلام على مذهب المعتزلة، وكان يمزج النحو بالمنطق، وله مصنَّفات في علوم متعدِّدة، من أبرزها: (شرح سيبويه) (شرح الأصول لابن السراج)، (أدب الجدل)، (الحدود). .

انظر: إنباه الرواة ٢/ ٢٩٤؛ إشارة التعيين ٢٢١؛ بغية الوعاة ٢/ ١٨٠ـ ١٨١.

الطراوة[1]، والسهيلي[2]، وابن مالك[3]، وابن الناظم[4].

ولم يظهر لي موقف صريح لابن حجر في تأييد أحد الوجهين، إلا أنَّه يمكن أن يستنتج من قوله: «بالغ بعضهم...» ترجُّح الانفصال، وأنَّ الاتصال

---

(١) انظر ـ إضافة إلى المصادر المذكورة هـ (٤) من الصفحة السابقة: شرح الجمل لابن الضائع ٢٧٤أ؛ ابن الطراوة النحوي ١٥٦. وقد ذكر د .عياد الثبيتي ـ حفظه الله ـ أنَّ أبا حيَّان قال في الارتشاف: «فإن كان ناسخاً فالاتصال أحسن، خلافاً لابن الطراوة» وأرجع هذا الخطأ إلى الناسخ، وصوَّب القول المذكور من كتاب آخر لأبي حيَّان، والذي وقفت عليه في الارتشاف ١/ ٤٨٠: «فإن كان ناسخاً نحو: (كان) فالانفصال أحسن، خلافاً لابن الطراوة»، ولا غبار على هذه العبارة، ولعلَّ ما ذُكر راجع إلى اختلاف النسختين المعتمد عليهما.

ابن الطراوة (٤٤٠ تقريباً ـ ٥٢٨هـ).

سليمان بن محمد بن عبد الله، أبو الحسين، أخذ النحو عن جلَّة من العلماء، منهم: أبو الحجاج الأعلم، وسمع عليه كتاب سيبويه، وأبو بكر الرشائي، وأبو مروان بن سراج، من أشهر تلاميذه: السهيلي، وأبو بكر بن سمحون، وقد تفرَّد بآراء في النحو خالف فيها جمهور النحويين.

من أشهر مصنَّفاته: (الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح)، (المقدِّمات على كتاب سيبويه).

انظر: إشارة التعيين ١٣٥؛ البلغة ١٠٨؛ بغية الوعاة ١/ ٦٠٢؛ ابن الطراوة النحوي ٣٧.

(٢) انظر نسبة الرأي له في: تخليص الشواهد ٩١.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٢٣١.

(٤) انظر: شرح الألفية ٦٣.

ابن الناظم (...ـ ٦٨٦هـ).

محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، بدر الدين النحوي ابن النحوي، كان إماماً في النحو، والمعاني، والبيان، والبديع...، أخذ عن والده..

من مصنَّفاته: (شرح ألفية والده)، (شرح لاميته)، (شرح الملحة).

انظر: بغية الوعاة ١/ ٢٢٥؛ شذرات الذهب ٥/ ٣٩٨.

بُولغ فيه حتى وصل درجة المنع.

وعلَّة ترجيح القول الأوَّل ترجع إلى أمور منها:

١ـ أنَّ خبر (كان) هو في الأصل خبر المبتدأ، فكما أنَّ خبر المبتدأ حقُّه الانفصال، فكذلك خبر (كان)؛ إبقاءً له على ما كان عليه[(١)].

٢ـ ضَعْفُ (كان) عن باب الأفعال، لذلك قَصرتْ عن اتصال ضميرين، وضعفُها ناتج من أنَّ منصوبها ليس مفعولاً في المعنى، كما أنَّها لا تدلُّ على الحدَث على رأي الأكثرين[(٢)].

٣ـ اسم (كان) ليس فاعلاً في الحقيقة حتى يكون كالجزء من عامله، بل الفاعل حقيقة هو مضمون الجملة، ففي: كان زيدٌ قائماً، الكائن هو قيام زيد[(٣)].

٤ـ أنَّه في حال اتصال ضمير الخبر بضمير الاسم، نحو: كنتُك، وكانَه، وكانَني، الفاعل والمفعول هنا لشيء واحد، ولا يتعدَّى فعل الفاعل إلى نفسه متصلاً، بل منفصلاً فلا يُقال: ضربتُني ولا ضربتَك[(٤)].

وممَّا استُدلَّ به على اختيار الانفصال قول عمر بن أبي ربيعة:

لئن **كان إيَّاه** لقد حَالَ بعدَنا ... عن العهدِ، والإنسانُ قد يتغيَّرُ[(٥)]

---

(١) انظر: الأصول ٢/١١٨؛ شرح المفصل ٣/١٠٧؛ الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٦٦؛ شرح الكافية الشافية ١/ ٢٣٢؛ الفوائد الضيائية ٢/ ٨٥؛ التصريح ١/ ١٠٧ـ ١٠٨؛ المطالع السعيدة ١٣٥؛ شرح الفريد ٤٠٣.

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٦٦.

(٣) انظر: شرح الكافية ٢/ ١٩؛ تعليق الفرائد ٢/ ١٠٠.

(٤) انظر: شرح المفصل ٣/١٠٧.

(٥) الديوان ١٠٢؛ التبصرة والتذكرة ١/ ٥٠٦؛ شرح المفصل ٣/١٠٧؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩؛ شرح الألفية لابن الناظم ٦٤؛ شرح الكافية ٢/ ١٩؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٦٧٥؛ شرح الأشموني ١/ ١١٩.

وقول الآخر[1]:

عهدتُ خليلي نفعُه متتابِعُ ... فإن كنت **إيَّاه** فإيَّاه كُنْ حقّا[2]

وجاء في النثر: أتوني **ليس إياك، ولا يكون إيَّاه**[3].

على أنَّ سيبويه نقل عن بعض العرب الموثوق بهم قولهم: لَيْسني، وكانني[4]، وهذا لا يعارض ترجيح الانفصال؛ إذ مراده أنَّ ذلك مسموع عنهم، ولكنَّه لم يبلغ من حيث فصاحتُه وكثرتُه مبلغ الانفصال، بدليل ما ذكره مِن أنَّ (كانه) قليلة.

وعليه ـ أيضاً ـ يُحمل قولُه: «وتقول: كُنَّاهم، كما تقول: ضَرَبْنَاهم، وتقول: إذا لم نكنْهم فمَنْ ذا يكونُهم، كما تقول: إذا لم نضربْهم فمن ذا يضربُهم...»[5].

وعلَّلوا للقول الثاني وهو ترجيح الاتصال بأمور، منها:

١ـ مشابهة (كنتُه) لـ (ضربتُه) في أنَّ الضمير منصوب بفعل لا يحجزه إلاَّ ما هو كجزء منه، وهو الفاعل، فوجب للضمير في (كنتُه) ما وجب للمفعول في (ضربته)، ولمَّا لم يتساويا في الوجوب، فلا أقلَّ مِنْ أن يكون الاتصال راجحاً[6].

---

(١) لم أقف على القائل.

(٢) ورد في: شواهد التوضيح ٢٨؛ تذكرة النحاة ٤٩.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٨١؛ شرح التسهيل ١/ ١٥٥؛ شرح الألفية لابن الناظم ٦٤؛ شفاء العليل ١/ ١٩٨.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٨١.

(٥) الكتاب ١/ ٢١؛ وانظر: شرح الجمل لابن الضائع ٢٧٤أ؛ ابن الطراوة النحوي ١٥٧.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١/ ١٥٤؛ شرح الكافية الشافية ١/ ٢٣١؛ شواهد التوضيح ٢٧؛ وكذلك: شرح المفصل ٣/ ١٠٧؛ شرح الألفية لابن الناظم ٦٣؛ =

٢ـ ورود السماع بالوجهين، فكلاهما جائز، إلاَّ أنَّ الاتصال ثابت في النثر والنظم، في حين أنَّ الانفصال لم يَرِدْ ـ في غير استثناء ـ إلاَّ في النظم[١].

ومما استُدلَّ به على اختيار الاتصال:

ـ الحديث المذكور: «**إن يكُنْه**...»[٢].

ـ قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة ـ رضي الله عنها ـ: «إيَّاكِ أن **تكُونيها** يا حُمَيْراء»[٣].

ـ حكاية سيبويه عن العرب الموثوق بهم: **لَيْسني، وكَانَني**[٤]، وقال بعض العرب: عليه رجلاً **لَيْسني**[٥].

ـ قول أبي الأسود الدؤلي:

فإن **لا يكُنْها** أو **تكُنْه** فإنَّه ... أخوها غَذَتْه أمُّه بِلبَانِها[٦]

= تعليق الفرائد ٢/ ٩٩؛ الفوائد الضيائية ٢/ ٨٥ـ ٨٦.

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ١٥٤؛ شرح الكافية الشافية ١/ ٢٣١.

(٢) انظر ما سبق ص ٢٦٨.

(٣) سنن ابن ماجه (كتاب الرهون ـ باب: المسلمون شركاء في ثلاث) ٢/ ٨٢٧، واللفظ فيه: «انظري يا حميراء، أن لا تكوني أنت». وبهذا اللفظ لا شاهد فيه على المسألة.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٨١، وكذلك الأصول ٢/ ١١٩.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ١٢٦؛ المقتضب ٣/ ٢٨٠؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩؛ شرح التسهيل ١/ ١٥٥؛ الملخص ١/ ٥٨٦.

(٦) الديوان ٨٢؛ الكتاب ١/ ٢١؛ المقتضب ٣/ ٩٨؛ التبصرة والتذكرة ١/ ٥٠٥؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩؛ شواهد التوضيح ٢٨؛ شرح الجمل لابن الضائع ٢٧٤أ؛ شرح الألفية لابن الناظم ٦٤؛ شرح الكافية ١/ ١٩؛ الملخص ١/ ٥٨٦؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٦٧٧؛ شرح الأشموني ١/ ١١٨.

ـ وقول الآخر[1]:

لـــجــاري مَـــن كـــانَـــهُ عِـــزَّةٌ ... يُـخَـالُ ابـنَ عَـمٍّ بـهـا أَوْ أَجَـلّ[2]

وعند التأمُّل، وتدقيق النظر فيما احتجَّ به كلُّ فريق، يتبيَّن أنَّ **الذي يترجَّح هو الوجه الثاني وهو اختيار الاتصال**، لسببين، هما على النحو الآتي:

١ـ كثرة وروده نثراً ونظماً، بخلاف الانفصال، بل إنَّ ابن مالك ذكَر أنَّ ما استُدلَّ به من قولهم: أتوني ليس إيَّاك، ولا يكون إيَّاك مِمَّا «يتعيَّن انفصاله في غير الضرورة؛ لأنَّ (ليس) و(لا يكون) فيه واقعان موقع (إلاَّ)، فعُومل الضمير بعدهما معاملته بعدها، فلا يُقاس على ذلك ما ليس مثله»[3].

٢ـ أنَّ بعض هذه الأدلَّة «تعليلات صناعية لا يدعمها السماع»[4]، فما استدلُّوا به ـ مثلاً ـ من أنَّ خبر (كان) في الأصل خبر للمبتدأ، فحقُّه البقاء على ما كان عليه، متعقَّب بأنَّ ذلك «يستلزم جواز الانفصال في الأوَّل؛ لأنَّه كان مبتدأ، وذلك ممتنع بإجماع، وما أَفْضى إلى ممتنعٍ ممتنعٌ»[5].

لذلك كان المختار هو الاتصال.

وبالنظر في النَّصَّيْن اللَّذَيْن أوردتُهما من الفتح، لحظتُ ما يلي:

١ـ ذكر ابن حجر منع الاتصال عن بعضهم[6]، ولم يُسمِّ هؤلاء المانعين، ولم أقف على مَنْ سبق ابن حجر في ذكر هذا المنع، كما أنِّي لم أقف على مَنْ تابَعه على ذِكْرِه أو عَزْوِه، وقد تبيَّن من عَرْض المسألة أنَّ

---

(١) لم أقف على القائل.

(٢) ورد في: شواهد التوضيح ٢٨؛ تذكرة النحاة ٤٩.

(٣) شرح التسهيل ١/ ١٥٥.

(٤) ابن الطراوة النحوي ١٦٢.

(٥) شرح الكافية الشافية ١/ ٢٣٢.

(٦) انظر ما سبق ص ٢٦٩.

الخلاف يكمُن في المختار من المذهبين، لا في جواز أحدهما، ومَنْع الآخر.

٢ـ استدلاله برواية (إن لم يكن هو) بالفصل على أنَّه المختار عند أهل العربية[١]، والذي يظهرُ أنَّ الحديث بهذه الرواية لا شاهد فيها على المسألة؛ لأنَّ الضمير هنا لم يقع خبراً لـ (كان)، بل يحتمل أن يكون (هو) تأكيداً للضمير المسْتَكِنّ في (يكن) وهو اسم (كان) وخبرها محذوف، والتقدير: إن يكن هو الدجَّال.

أمَّا على رواية (إن يكنه...) بوقوع الضمير خبراً لـ (كان) فهي مدار المسألة، وشاهد من اختار الاتصال[٢].

وكان قياس ما ذكره ابن حجر من أنَّ الفصل هو المختار أن تكون الرواية: إن يكن إيَّاه[٣].



(١) انظر: ما سبق ص ٢٦٩.

(٢) انظر: إرشاد الساري ١٤/ ٣١ـ ٣٢.

(٣) انظر: شرح الكرماني ١٣/ ٥٣؛ عمدة القاري ١٤/ ٣٠٢.

١١ـ اتصال نون الوقاية بالاسم المعرب المشابه للفعل

وردت هذه المسألة في موضعين:

١ـ في قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «وأنا حينئذٍ أعلمُ أنِّي بريئة، وأنَّ الله مُبَرِّئي بِبَراءَتي»[١].

قال ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «زعم ابن التين أنَّه وقع عنده (وأنَّ الله مُبَرِّئني) بنون قبل الياء وبعد الهمزة، قال: وليس بِبَيِّن؛ لأنَّ نون الوقاية تدخل في الأفعال لِتَسْلَمَ من الكسر، والأسماء تكسر فلا تحتاج إليها، انتهى.

والذي وقفنا عليه في جميع الروايات (مُبَرِّئي) بغير نون، وعلى تقدير وجود ما ذكر فقد سُمع مثل ذلك في بعض اللغات»[٢].

٢ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «إنِّي سائلكُم عن شيءٍ، فهل أنتُم صادقوني عنه؟»[٣].

قال ابن حجر: «كذا وقع في هذا الحديث في ثلاثة مواضع» ثم نقل عن ابن التين أنَّه وقع في بعض النسخ (صادقيّ) وأنَّه الصواب في العربية؛ لأنَّ أصله (صادقوني) حذفت النون للإضافة، فاجتمع حرفا عِلَّة، سبق الأوَّل بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت، ونظيره: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ﴾[٤]

---

(١) ٨/ ٣٠٨.

(٢) ٨/ ٣٣٣.

(٣) ١٠/ ٢٥٥.

(٤) سورة إبراهيم، الآية: ٢٢.

وقوله عليه الصلاة والسلام: «أو مخرجيَّ هم»[1].

قال ابن حجر تعليقاً على ذلك: «وإنكاره الرواية من جهة العربية ليس بجيِّد، فقد وَجَّهها غيره»، ثم ذكر توجيه ابن مالك لهذه الرواية بأنَّ مقتضى الدليل أن تتصل نون الوقاية بالأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلِّم؛ لغرض وقايتها خفاء الإعراب، إلا أنَّها مُنِعت من ذلك، فكانت بمثابة الأصل المتروك، وجاءت في بعض المواضع؛ تنبيهاً على هذا الأصل، كقول الشاعر[2]:

وليس الموافيني ليُرفَد[3] خائباً ... فإنَّ له أضعافَ ما كانَ أمَّلا[4]

ومنه الحديث: «غير الدجَّال أخوفُني عليكم»[5] وأصله: أَخْوَفُ مُخَوِّفاتي عليكم، فحذف المضاف إلى الياء وأُقيمت هي مقامه، واتصل (أخوف) بها مقترنة بالنون؛ وذلك لِشَبه أفعل التفضيل بفعل التعجب.

قال ابن حجر تعليقاً على هذا التوجيه: «وحاصل كلامه أنَّ النون الباقية هي نون الوقاية، ونون الجمع حُذفت كما تدلُّ عليه الرواية الأخرى بلفظ (صَادِقيَّ)»، ثمَّ أورد احتمالاً آخر لتخريج رواية الحديث (صادقوني) فقال:

---

(١) ورد الحديث في صحيح البخاري (باب كيف كان بدء الوحي) ١/ ٤.

(٢) لم أقف على القائل.

(٣) كذا ورد بلفظ (ليُرْفَد) في الفتح ٢/ ٢٢٧أ، وفي المصادر النحوية، وجاء في الفتح المطبوع (ليرتد) ولعلَّه خطأ طباعي.

(٤) البيت ورد في: شرح التسهيل ١/ ١٣٨؛ شواهد التوضيح ١١٩؛ توضيح المقاصد ١/ ١٦٦؛ مغني اللبيب ٤٥١؛ المساعد ١/ ٩٧؛ تعليق الفرائد ٢/ ٦٤؛ الأشموني ١/ ١٢٦؛ الأشباه والنظائر ٧/ ١٥؛ همع الهوامع ١/ ٢٢٥.

(٥) صحيح مسلم (كتاب الفتن ـ باب ذكر الدجَّال وصفته وما معه) ٤/ ٢٢٥١؛ سنن ابن ماجه (كتاب الفتن ـ باب فتنة الدجَّال، وخروج عيسى ابن مريم...) ٢/ ١٣٥٦.

«ويمكن تخريجه أيضاً على أنَّ النون الباقية هي نون الجمع، فإنَّ بعض النحاة أجاز في الجمع المذكَّر السالم أن يعرب بالحركات على النون مع الواو، ويحتمل أن تكون الياء في محل نصب بناءً على أنَّ مفعول اسم الفاعل إذا كان ضميراً بارزاً متصلاً به كان في محل نصب، وتكون النون على هذا أيضاً نون الجمع»(١).

ذكر ابن حجر في الموضعين السابقين حكم اتصال نون الوقاية باسم الفاعل وأفعل التفضيل من الأسماء المعربة.

وتلخَّص عرضه من خلال ما سبق بما يلي:

١ـ أورد رواية ابن التين في حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ (مُبرِّئني)، وذكر أنَّه في جميع الروايات التي وقف عليها (مُبرِّئي) بغير نون، وعلى تقدير وجود ذلك فقد سُمع مثل ذلك في بعض اللغات.

٢ـ ذكَرَ احتمالين يمكن تخريج الحديث الثاني (صادقوني) عليهما، وهما:

أ ـ أنَّها نون وقاية والمحذوفة نون الجمع، نقل ذلك عن ابن مالك.

ب ـ أنَّها نون الجمع؛ لأنَّ بعض النحاة أجاز في الجمع المذكر السالم إعرابه بالحركات على النون مع الواو، مع احتمال أن تكون الياء في محل نصب، بناءً على أنَّ مفعول اسم الفاعل إذا كان ضميراً بارزاً متصلاً به كان في محل نصب، والنون هنا أيضاً للجمع.

وللنحاة في مسألة اتصال نون الوقاية بالأسماء المعربة أقوال ثلاثة، هي على النحو الآتي:

١ـ ثبوت مجيئه في الكلام نثره ونظمه؛ تنبيهاً على أصل متروك،

---

(١) ١٠/٢٥٦. وانظر: شواهد التوضيح ١١٨ـ ١١٩.

وعليه ابن مالك[1].

٢ـ ما وَرَد منه فمحمول على الشذوذ، وبهذا قال الرضي[2]، وابن هشام[3]، والسيوطي[4]، وغيرهم[5]، ونَسَب الأنباري القولَ بالشذوذ إلى البصريين[6].

٣ـ أنَّ ذلك خاصٌّ بضرائر الشعر، وإليه ذهب ابن عصفور[7]، والمالقي[8]، والآلوسي[9].

واستدلَّ ابن مالك بما يلي:

١ـ قراءة أبي البرهسم[10]، وعمَّار بن أبي

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ١٣٩.

(٢) انظر: شرح الكافية ٢/ ٢٣.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٤٥٠.

(٤) انظر: همع الهوامع ١/ ٢٢٥.

(٥) انظر: حاشية الصبان ١/ ١٢٦؛ حاشية الخضري ١/ ٦٠.

(٦) انظر: الإنصاف ١/ ١٢٩ـ ١٣٠.

(٧) انظر: ضرائر الشعر ٢٧؛ المقرب ١٣٨.

(٨) انظر: رصف المباني ٤٢٥.

المالقي (٦٣٠ـ ٧٠٢هـ).

أحمد بن عبد النور المالقي النحوي، من مصنفاته: (رصف المباني في حروف المعاني)، (شرح الجزولية) وله تقييد على الجمل.

انظر: البلغة ٥٥؛ الدرر الكامنة ١/ ٢٠٧؛ بغية الوعاة ١/ ٣٣١ـ ٣٣٢.

(٩) انظر: الضرائر ٣١٢.

(١٠) أبو البرهسم (. . . ـ . . .).

عمران بن عثمان أبو البرهسم الزبيدي، الشامي، صاحب القراءة الشاذة، روى الحروف عن يزيد بن قطيب السكوني، وروى الحروف عنه: شريح بن يزيد.

انظر: غاية النهاية ١/ ٦٠٤ـ ٦٠٥.

عمَّار[١]: ﴿هَلْ أَنتُمْ **مُطْلِعُونِ**﴾[٢] بتخفيف الطاء، وكسر النون[٣].

٢ـ ما ورد في الحديث «فهل أنتم **صادقوني** عنه؟»[٤].

٣ـ قوله عليه الصلاة والسلام: «غير الدجَّال **أخوفُني** عليكم»[٥].

٤ـ من النظم قول يزيد الحارثي:

ومــا أَدْري وظَــنِّــي كــلَّ ظَــنٍّ ... **أَمُسْلِمُني** إلى قَومي شَرَاحِي[٦]

٥ـ وقول الشاعر[٧]:

---

(١) عمَّار بن أبي عمَّار (. . . ـ . . .).
أبو عبد الله ـ ويقال: أبو عمرو، أو أبو عمر ـ المكي، روى عن ابن عباس، وأبي هريرة، وأبي قتادة، وروى عنه عطاء بن أبي رباح، ونافع، ويونس بن عبيد، وغيرهم.
انظر: تهذيب التهذيب ٧/ ٤٠٤.

(٢) سورة الصافات، الآية: ٥٤.

(٣) انظر: البحر المحيط ٧/ ٣٦١. وانظر موقف بعض النحاة من هذه القراءة في: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٨٥ـ ٣٨٦؛ إعراب القرآن ٣/ ٤٢٢؛ المحتسب ٢/ ٢٢٠؛ الكشاف ٣/ ٣٤١؛ التبيان ٢/ ١٠٩٠.

(٤) سبق ص ٢٧٧.

(٥) سبق ص ٢٧٨.

(٦) البيت ورد في: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٨٦؛ شرح التسهيل ١/ ١٣٨؛ رصف المباني ٤٢٥؛ البحر المحيط ٧/ ٣٦١؛ توضيح المقاصد ١/ ١٦٥؛ مغني اللبيب ٤٥٠؛ تعليق الفرائد ٢/ ٦٤؛ المطالع السعيدة ١٤٤؛ همع الهوامع ١/ ٢٢٥.
وقد وردت رواية أخرى للبيت، تخرج بها عن موطن الاستشهاد للمسألة، وهي:
فـمـا أَدْري، وظَـنِّـي كـلَّ ظَـنٍّ ... أَيُسْلِمُني بنو البدء اللقاح
انظر: تذكرة النحاة ٤٢٢.

(٧) ذكر المبرد أنَّ أبا مُحَلِّم السعدي أنشده هذا البيت، والرواية التي ذكرها المبرد:
أَلاَ فَتى من بني ذبيان يَحْمِلُني ... وليسَ يَحْمِلُني إلا ابنُ حَمَّالِ
انظر: الكامل ١/ ٤٦٧.
=

أَلا فَتَى مِن بني ذُبْيَان يَحْمِلُني ولَيسَ **حاملَني** إلا ابنُ حَمَّال[1]

ومن خلال عَرْض ابن حجر للمسألة، وأقوال النحاة فيها، يمكن التعليق بما يلي:

١ـ قول ابن حجر في رواية ابن التين (مُبرِّئني): «وعلى تقدير وجود ما ذكر، فقد سمع مثل ذلك في بعض اللغات» لم أقف على مَنْ نَصَّ بأنَّ اتصال نون الوقاية بالاسم المعرب لغة من لغات العرب.

وبالرجوع إلى ما نقله القسطلانيُّ عن ابن حجر في هذا الموضع وجدتُ ما نَصُّه: «قال ابن حجر: والذي وقفنا عليه (مُبرِّئي) بغير نون، وعلى تقدير وجود ما ذكر السفاقسي[2]، فقد سُمع ذلك في بعض اللغات في اسم الفعل اهـ. نحو: دراكني، وتَراكني، وعَلَيْكَني، بمعنى أدركني، واتركني، والزمني...»[3].

ويبدو أنَّ القسطلاني قد اطَّلع على نسخة أخرى لكتاب الفتح ـ غير المعتمد عليها ـ فجاء بمقولة ابن حجر مُتَمَّمة.

وإلحاق نون الوقاية بأسماء الأفعال؛ لأدائها معنى الفعل، ويجوز

= ثم ذكر المبرد في المصدر نفسه ١/٤٦٨ أن بعضهم أنشد:

وليس حامِلَني إلا ابنُ حمَّالِ

قال: «وهذا لا يجوز في الكلام؛ لأنَّه إذا نوِّن الاسمُ لم يتصل به المضمَر؛ لأنَّ المضمر لا يقوم بنفسه، فإنما يقع معاقباً للتنوين...».

(١) البيت ورد في: الإنصاف ١/١٢٩؛ التبيين ٢٨٦؛ شرح الكافية ٢/٢٣؛ شرح ألفية ابن معطي ١/٦٨١؛ البحر المحيط ٧/٣٦١.

(٢) هو ابن التين.

(٣) إرشاد الساري ١٠/٤٥٢.

تركها؛ لأنَّها ليست أفعالاً في الأصل[1]؛ حكى يونس: عَلَيْكَني[2]، وذكر الفراء أنَّها لغة لبعض بني سُلَيْم، قال: «وسمعتُ بعضَ بني سُلَيْم يقول في كلامه: كما أنتني، ومكانَكني، يريد: انتظرني في مكانك»[3].

٢ـ استدلال ابن مالك بالقراءة القرآنية ﴿هَلْ أَنتُم مُطْلِعُونِ﴾[4] على أنَّه من باب اتصال نون الوقاية بالاسم المعرب، غير مُتَّفق عليه في تخريج القراءة، ومِمَّا قيل في توجيهها:

أ ـ أنَّ النون فيها ليست للوقاية، وإنَّما هي للجمع[5].

ب ـ أنَّها على إرادة: مُطْلِعون إيَّاي، فوضع المتَّصل موضع المنفصل[6]، كقول الشاعر[7]:

هم الفاعلونَ الخيرَ والآمِرُونَه إذا ما خَشُوا من مُحْدَثِ الأَمْرِ مُعْظَما[8]

وقد رَدَّ أبو حيان هذا التخريج؛ لأنه ليس من مواضع الضمير المنفصل، فيكون المتصل وُضع موضِعَه، فلا يجوز: هند زيد ضاربٌ إيَّاها،

(١) انظر: شرح الكافية ٢/ ٢٣؛ الجنى الداني ١٥٠؛ مغني اللبيب ٤٥٠؛ حاشية الدسوقي ٢/ ٧.
(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٨٢؛ شرح الكافية ٢/ ٢٣.
(٣) معاني القرآن ١/ ٣٢٣.
(٤) سورة الصافات، الآية: ٥٤. وسبق تخريجها ص ٢٨١.
(٥) انظر: البحر المحيط ٧/ ٣٦١.
(٦) انظر: الكشاف ٣/ ٣٤١.
(٧) لم أقف على القائل.
(٨) البيت في: الكتاب ١/ ٩٦؛ معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٨٦؛ الكامل ١/ ٤٦٨؛ مجالس ثعلب ١/ ١٢٣؛ إعراب القرآن ٣/ ٤٢٢؛ الكشاف ٣/ ٣٤١؛ شرح المفصل ٢/ ١٢٥؛ همع الهوامع ٥/ ٣٤٢.

ولا زيدٌ ضارب إيَّاي[1].

ج ـ أنَّه من باب تنزيل اسم الفاعل منزلة المضارع، فيُجرى (مطلعون) مُجرى (يطلعون)[2].

وعليه فَلَيْست هذه القراءة دليلاً قاطعاً على المسألة.

٣ـ ما ذكره ابنُ حجر من أنَّ بعض النحاة أجاز في جمع المذكر السالم أن يُعرب بالحركات على النون مع الواو، هو قولٌ ذكره النحاة في الجمع المسمَّى به، أمَّا فيما عدا ذلك فالذي قيل جَعْلُ الإعراب على النون مع الياء، على القول باطِّراد هذا الإعراب في باب (سنين) وغيره، وقد سبق تفصيلُ هذه المسألة، وبيان أنَّ القول بإعراب جمع المذكَّر السالم على النون مع الياء قول مرجوح[3]، أمَّا ما ذكره ابن حجر من جعل الإعراب على النون مع الواو في الجمع المذكَّر، فلم أَقف على هذا الوجه عند المتقدِّمين والمتأخِّرين فيما رجعتُ إليه من مصادر.

٤ـ الاحتمال المذكور من كون الياء في محل نصب بناءً على أن مفعول اسم الفاعل إذا كان ضميراً بارزاً متصلاً به كان في محل نصب، هو رأي الأخفش، وهشام، ففي نحو: زيد مكرمك، وهذان مكرماك، وهؤلاء مكرموك، الضمير في موضع نصب، وزال التنوين والنون لشدَّة اتصال الضمير بما قبله، ومذهب سيبويه والجمهور أنَّ الإضافة واجبة والضمير مجرور[4].

٥ـ ذهب هشام إلى أنَّ النون في (أَمُسْلِمُني) ـ ونحوه ـ من قول

---

(١) انظر: البحر المحيط ٧/ ٣٦١.

(٢) انظر: المحتسب ٢/ ٢٢٠.

(٣) انظر ما سبق ص ٢٤٢.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٩٦؛ شرح التسهيل ٣/ ٨٣ـ ٨٤؛ شرح الكافية ١/ ٢٨٣؛ ارتشاف الضرب ٣/ ١٨٦؛ همع الهوامع ٥/ ٨٣؛ هشام الضرير ٢٥٨ـ ٢٦٠.

الشاعر:

وَمَــا أَدري وظَــنِّــي كــلَّ ظَــنٍّ ... **أَمُسْلِمُني** إلى قَومي شَرَاحي[1]

تنوين لا نون وقاية، وكُسر لالتقاء الساكنين، ورأيُه هذا مبنيٌّ على مذهبه في (ضاربني) أنَّ الياء في محل نصب، فهو بمنزلة زيدٌ ضاربٌ عمراً، وليست هناك إضافة، فثبت ـ على رأيه ـ أنَّ الذي قبل الياء تنوين لا نون وقاية؛ لأنها تجتمع مع الإضافة، والغرض الفرار منها.

ورُدَّ ما ذهب إليه هشام بأدلَّة ثلاثة، هي:

أ ـ قول الشاعر[2]:

وليس **بِمُعْييني** وفي النَّاسِ ممتعٌ ... صديقٌ إذا أعيا عليَّ صديقُ[3]

لأن ياء المنقوص المنوَّن لا تردُّ عند تحريك التنوين لالتقاء الساكنين، كما في: أغادٍ ابنُك أم رائحٌ؟ والياء الثانية في (معييني) ثابتة، فدلَّ ذلك أنَّها نون وقاية لا تنوين[4].

ب ـ قول الشاعر:

وليس **الموافيني** ليرفد خائباً ... فإنَّ له أضعاف ما كان أمَّلا[5]

لأن التنوين وأل لا يجتمعان.

---

(١) سبق ص ٢٨١.

(٢) لم أقف على القائل.

(٣) البيت في: شرح التسهيل ١/١٣٨؛ شواهد التوضيح ١١٨؛ شرح الأشموني ١/١٢٦؛ الأشباه والنظائر ٧/١٥؛ حاشية الخضري ١/٦٠.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/١٣٨.

(٥) سبق تخريجه ص ٢٧٨.

ج ـ حديث «غير الدجَّال أَخْوفُني عليكم»[1]؛ لأنَّ التنوين لا يجتمع وأفعل التفضيل؛ لأنَّه غير منصرف للوصفية والوزن، والممنوع من الصرف لا يُنوَّن[2].

فثبت بذلك أنَّ النون نون وقاية لا تنوين.

وبعد معالجة المسألة ومناقشتها أَخْلُص إلى أنَّ اتصال نون الوقاية بالاسم المعرب المشابه للفعل جاء في النثر على قِلَّة، وليس خاصًّا بالضرورة كما ذهب إليه بعض النحاة، إلا أنَّ مجيئه من القلَّة بحيث لا يقاس عليه[3].

وهذه المسألة من المسائل التي اعترضها العيني ـ رحمه الله ـ في بعض المواضع الواردة فيها، فقد علَّق على ما نقله ابن حجر عن ابن التين من قوله بأنَّ صواب الرواية (صادقيَّ) وتعقُّب ابن حجر بأنَّ إنكار ابن التين الرواية من جهة العربية ليس بجيد، علَّق العيني بقوله: «ابن التين لم يُنكر الرواية، وكيف يشنِّع عليه بما لم يقل به»[4].

وقد ردَّ ابن حجر اعتراض العيني بإيراده لفظ ابن التين، قال: «لفظ ابن التين: هل أنتم صادقوني، كذا فيه، وصوابه في العربية: هل أنتم صادقي، أصله: صادقوني؛ لأنَّ النون تحذف به للإضافة، فيجتمع فيها حرفا علة...» وذكر ما سبق بيانه، ثم قال: «وَأيُّ إنكارٍ أَبيَن من تصويب مقابله»[5].

---

(١) سبق تخريجه ص ٢٧٨.

(٢) انظر رأي هشام ومناقشته في: شرح التسهيل ١/ ١٣٨ـ ١٣٩؛ توضيح المقاصد ١/ ١٦٦؛ مغني اللبيب ٤٥٠ـ ٤٥١؛ تعليق الفرائد ٢/ ٦٤ـ ٦٥؛ حاشية الدسوقي ٢/ ٨؛ هشام الضرير ٢٦٠ـ ٢٦١.

(٣) انظر: توضيح المقاصد ١/ ١٦٧.

(٤) عمدة القاري ٢١/ ٢٩٠.

(٥) انتقاض الاعتراض ٢/ ٥٢٥.

١٢ـ حذف (أل) من الأعلام الغالبة

في حديث أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ: «بعث علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ إلى رسول الله ـ ﷺ ـ بِذُهَيْبَةٍ... فَقَسَمها بين أربعة نفر: بين عيينة بن بدر، وأقرعَ بن حابس، وزيد الخيل...»[1].

قال ابن حجر: «قوله: (وأقرع بن حابس)، قال ابن مالك: فيه شاهد على أنَّ ذا الألف واللام من الأعلام الغالبة قد ينزعان عنه في غير نداء، ولا إضافة، ولا ضرورة، وقد حكى سيبويه عن العرب: هذا يوم اثنين مبارك، وقال مسكين الدارمي:

ونابغة الجعدي[2]...»[3]

ذكر ابن حجر في النصِّ السابق حذف (أل) التي للغلبة في غير نداء، ولا إضافة، ولا ضرورة.

والأصل ألاَّ تفارق (أل) هذه الأعلام التي بالغلبة؛ «لأنَّه صار جزءاً من

---

(١) ٧/ ٦٦٥.

(٢) تتمته:

... بالرمل بيتُه عليه صفيحٌ من رخام مُرَصَّعُ

الديوان ٤٩، الكتاب ٢/ ٢٤؛ المقتضب ٣/ ٣٧٣؛ كتاب الشعر ٢/ ٥٣٢؛ أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٦٠؛ شواهد التوضيح ٢١٧.

(٣) ٧/ ٦٦٦. وانظر: الكتاب ١/ ٤٨ (وفيه: مباركاً فيه)؛ شواهد التوضيح ٢١٦ـ ٢١٧.

العَلَم، والجزء من العَلَم لا يجوز إهداره»[1].

يضاف إلى ذلك أنَّ الغلبة حصلت للاسم بواسطته، فَحَذْفُه مَظنَّة فوات الغلبة[2].

إلاَّ أنَّ حذف (أل) واجب في حالين[3]:

الأولى: في النداء، نحو: يا نابغة، ويا أعشى، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «إلا طارقاً يطرق بخير **يا رحمن**»[4].

وقول الشاعر[5]:

يـا أقْـرعُ بـنَ حـابـسٍ يـا أَقْـرَعُ   إِنَّـكَ إنْ يُـصْـرَعْ أَخُـوكَ تُـصْـرَعُ[6]

الثانية: في الإضافة، نحو: **نابغة** ذبيان، و**أعشى** همدان، وفي

---

(١) التخمير ١/١٨٧. وانظر: شرح الكافية ١/١٣٩؛ ارتشاف الضرب ١/٥٠٠.

(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٠٣.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/١٧٦؛ شرح الكافية الشافية ١/٣٢٧؛ شرح الألفية لابن الناظم ١٠٣؛ توضيح المقاصد ١/٢٦٧؛ أوضح المسالك ١/١٨٤؛ الجامع الصغير ٢٤؛ شرح ابن عقيل ١/١٨٦؛ المساعد ١/١٢٩؛ شرح المكودي ٢٩؛ المطالع السعيدة ١٥٢؛ همع الهوامع ١/٢٥٠.

(٤) الموطأ (كتاب الشعر ـ باب ما يؤمر به من التعوّذ) ٢/٩٥١.

(٥) اختلف في قائله على قولين، هما:

١ـ جرير بن عبد الله البَجَلي. انظر: الكتاب والشنتمري ١/٤٣٦؛ اللسان ١١/٤٦ (ب ج ل)؛ المقاصد النحوية ٤/٤٣٠.

٢ـ عمرو بن خثارم البَجَلي. انظر: الخزانة ٣/٣٩٦؛ الدرر اللوامع ١/٢٢٧.

(٦) البيت في: الكتاب ١/٤٣٦؛ المقتضب ٢/٧٢؛ الأصول ٢/١٩٢، ٣/٤٦٢؛ أمالي ابن الشجري ١/١٢٥؛ شرح المفصل ٨/١٥٨؛ شرح التسهيل ١/١٧٦؛ شرح عمدة الحافظ ١/٣٥٤؛ شرح الأشموني ٤/١٨؛ همع الهوامع ١/٢٥٠.

الحديث: «**رحمن الدنيا** والآخرة»[(١)]، وقول النابغة الجعدي:

أَلاَ أَبْـلِـغْ بـنـي خَـلَـفٍ رسـولاً ... أَحَـقًّـا أنَّ **أَخْـطَـلَـكُـمْ** هَـجَـانـي[(٢)]

وورد حذفها في غير هذين الموضعين[(٣)]، ومن شواهده:

١ـ حديث أبي سعيد الخدري الآنف الذكر[(٤)].

٢ـ حكاية سيبويه عن العرب: هذا يوم **اثنين** مباركاً فيه[(٥)].

٣ـ حكاية ابن الأعرابي[(٦)] قولهم: هذا **عيُّوق**[(٧)] طالعاً، والعيُّوق من

---

(١) أورده السيوطي في همع الهوامع ١/ ٢٥٠، ولم أقف له على تخريج.

(٢) البيت في: الديوان ١٦٤؛ الكتاب ١/ ٤٦٩؛ شرح التسهيل ١/ ١٧٥؛ شرح الألفية لابن الناظم ١٠٣؛ شرح الأشموني ١/ ١٨٥؛ همع الهوامع ١/ ٢٥٠.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/ ١٧٦؛ شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٨؛ شرح الألفية لابن الناظم ١٠٤؛ شرح الكافية ٢/ ١٣٦؛ ارتشاف الضرب ١/ ٤٩٩؛ توضيح المقاصد ١/ ٢٦٧؛ أوضح المسالك ١/ ١٨٤؛ المساعد ١/ ١٣٠؛ شرح المكودي ٢٩؛ شفاء العليل ١/ ٢١٤؛ المطالع السعيدة ١٥٢.

(٤) انظر ما سبق ص ٢٨٧.

(٥) الكتاب ١/ ٤٨.

(٦) ابن الأعرابي (١٥٠ـ ٢٣١هـ).

محمد بن زياد، أبو عبد الله بن الأعرابي، النحوي، اللغوي، كثير السماع والرواية، وهو أحفظ الكوفيين للغة، أخذ عن المفضل الضبي، وجماعة من الأعراب، وروى عنه ابن السكيت وثعلب وغيرهما.

من مصنفاته: (النوادر)، (الأنواء)، (معاني الشعر).

انظر: مراتب النحويين ١٤٧؛ طبقات النحويين ١٩٥ـ ١٩٧؛ الفهرست ١٠٢ـ ١٠٣؛ إشارة التعيين ٣١١ـ ٣١٢.

(٧) العيُّوق: نجم أحمر مضيء في طرف المجرّة الأيمن، يتلو الثريا لا يتقدّمه.. انظر: الأنواء ٣٩؛ الصحاح ٤/ ١٥٣٤؛ اللسان ١٠/ ٢٨٠ (ع و ق).

الأعلام التي عَلَمِيَّتها بالغلبة، وذهب إلى أنَّ ذلك جائز في سائر النجوم[1]، واستدلَّ بقول كُثيِّر عزة:

إذا دَبَرانٌ منكِ يوماً لقيتُه ... أُؤمِّلُ أنْ ألقاكِ غَدْواً بأَسْعُدِ[2]

والمعنى في حالي التجرُّد والاقتران واحد[3].

ولم يتعرَّض كثير من النحويين لحذف (أل) من العلم بالغلبة، لذا نَصَّ ابنُ مالك على أنَّ هذا «مما خَفِي على أكثر النحويين»[4].

ولعلَّ ذلك راجع إلى قلَّة[5] ما ورد على هذا النحو، حتى إن ابن عقيل[6]، والدماميني[7]، وَصَفَاه بالشذوذ.



---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ١٧٦؛ شرح الألفية لابن الناظم ١٠٤؛ المساعد ١/ ١٣٠.

(٢) الدبران: من منازل القمر، وهو كوكب أحمر منير يتلو الثريا، سُمِّي دبرانا؛ لدبوره الثريا.
الديوان ٧٩؛ الأنواء ٤١؛ الصحاح ٢/ ٦٥٣ (د ب ر)؛ المخصص ٩/ ١٠؛ شرح التسهيل ١/ ١٧٥؛ شرح الألفية لابن الناظم ١٠٤؛ اللسان ٤/ ٢٧١ (د ب ر)؛ شرح المكودي ٢٩؛ شفاء العليل ١/ ٢١٤؛ المطالع السعيدة ١٥٢؛ همع الهوامع ١/ ٢٥٠.

(٣) انظر: المساعد ١/ ١٣٠.

(٤) شواهد التوضيح ٢١٦.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/ ١٧٦؛ شرح الكافية ١/ ١٣٦؛ توضيح المقاصد ١/ ٢٦٧؛ شرح المكودي ٢٩؛ همع الهوامع ١/ ٢٥٠.

(٦) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ١٨٦.

(٧) انظر: تعليق الفرائد ٢/ ١٥٢.

١٣ـ مجيء اسم الإشارة بمعنى الموصول

في حديث أبي سفيان ـ رضي الله عنه ـ: «... فقال لهم ـ أي هرقل ـ حين سألوه: إني رأيت الليلة حين نظرت في النجوم مَلِك الخِتان قد ظهر، فمن يختتن من هذه الأمَّة؟... هذا ملك هذه الأمَّة قد ظهر»[١].

قال ابن حجر: «كذا لأكثر الرواة بالضم ثم السكون[٢]، وللقابسي[٣] بالفتح ثم الكسر، ولأبي ذر عن الكشميهني وحده (يملك) فعل مضارع، قال القاضي[٤]: أظنُّها ضمة الميم اتصلت بها فتصحَّفت، ووجَّهه السهيليُّ في أماليه بأنَّه مبتدأ وخبر، أي: هذا المذكور يملك هذه الأمَّة، وقيل: يجوز أن يكون (يملك) نعتاً، أي: هذا رجل يملك هذه الأمة، وقال شيخنا[٥]: يجوز أن يكون المحذوف هو الموصول على رأي الكوفيين، أي: هذا الذي

---

(١) ١/ ٤٣ـ ٤٤.

(٢) يعني (ملك).

(٣) القابسي (٣٢٤ـ ٤٠٣هـ).

علي بن محمد بن خلف، أبو الحسن، المعافري، المالكي، الحافظ، المعروف بالقابسي، له مصنَّفات، وكان ضرير البصر، قال عنه عياض: «وهو مع ذلك من أصحِّ الناس كتباً، وأجودها ضبطاً، وتقييداً».

انظر: ترتيب المدارك ٤/٦١٦، وفيات الأعيان ٣/ ٣٢٠ـ ٣٢٢؛ تذكرة الحفَّاظ ٣/ ١٠٧٩ـ ١٠٨٠.

(٤) هو القاضي عياض.

(٥) يُحتمل أنَّ المقصود هنا هو شيخه البُلْقيني أو ابن الملقِّن، فقد كان لهما شرح على (صحيح البخاري)، انظر ما سبق ص ٧٨ ـ ٨١.

يملك، وهو نظير قوله[1]:

وهـذا تَـحـمـلـيـنَ طَـلِـيـقُ[2]

علـى أنَّ الكـوفيين يجوِّزون استعمال اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول، فيكون التقدير: الذي يملك، من غير حذف».

قال ابن حجر تعليقاً على ما سبق: «قلت: لكن اتفاق الرواة على حذف الياء في أوَّله دالٌّ على ما قال القاضي فيكون شاذاً، على أنني رأيتُ في أصل معتمَد، وعليه علامة السرخسي[3] بباء موحَّدة في أوَّله، وتوجيهها أقرب من توجيه الأوَّل؛ لأنَّه حينئذٍ تكون الإشارة بهذا إلى ما ذكره من نظره في حكم النجوم، والباء متعلِّقة بظهر، أي: هذا الحكم ظهر بملك هذه الأمَّة التي تختتن»[4].

ذكر ابن حجر في النصِّ السابق أربع روايات لكلمة (ملك) هي:

---

(١) القائل: يزيد بن مفرِّغ.

(٢) البيت بتمامه:

عَـدَسْ، مـا لـعـبَّـادٍ عـلـيـكِ إمـارة   نـجـوتِ، وهـذا... ...

عدس: صوت يزجر به البغل، عبَّاد: هو عبَّاد بن زياد ابن أبيه.

الديوان ١٧٠؛ معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٨؛ كتاب الشعر ٢/ ٣٨٨؛ المحتسب ٢/ ٩٤؛ التبصرة والتذكرة ١/ ٥١٩؛ أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٤٣؛ الإنصاف ٢/ ٧١٧؛ شرح المفصل ٤/ ٢٤؛ الأمالي النحوية ٢/ ١٤٨؛ شرح المقدِّمة الجزولية ٢/ ٥٩٨؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٦٩؛ شرح الكافية ٢/ ٤٢؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٦٩٥؛ ارتشاف الضرب ١/ ٥٣٠؛ تذكرة النحاة ٢٠؛ تخليص الشواهد ١٥٠- ١٥١؛ مغني اللبيب ٦٠٢؛ تعليق الفرائد ٢/ ٢٠٣؛ التصريح ١/ ١٣٩؛ شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٨٥٩- ٨٦٠؛ نتائج التحصيل ١/ ٢/ ٧٣٥.

(٣) هو الحمُّويي شيخ أبي ذر الهروي، وقد سبقت ترجمته ص ١٢٠.

(٤) ١/ ٥٦. وانظر: مشارق الأنوار ١/ ٣٨٠؛ أمالي السهيلي ٥٤.

ووردت إشارة إلى حذف الموصول مع بقاء صلته في ١٢/ ٤٦٢.

١ـ رواية الأكثر: (مُلْك) بضم الميم وسكون اللام.

٢ـ رواية القابسي: (مَلِك) بفتح الميم وكسر اللام.

٣ـ رواية أَبي ذر عن الكشميهني (يملك) على أنه فعل مضارع.

٤ـ رواية السرخسي (بملك) على أنَّ الباء حرف جر، و(ملك) اسم مجرور.

والروايات الأولى والثانية والرابعة لا إشكال فيها، ولا تحتاج إلى وقوف.

أمَّا الثالثة وهي رواية الكشميهني (يملك) فقد عرض لها ابن حجر من جهتين، هما على النحو الآتي:

الجهة الأولى: ذكر الأوجه النحوية التي يمكن أن يُخرَّج عليها قوله (يملك) وهي أربعة توجيهات:

١ـ أنَّ اسم الإشارة مبتدأ، والجملة الفعلية خبر، أي: هذا المذكور يملك هذه الأمة، وهو توجيه السهيلي.

٢ـ جواز كون جملة (يملك) نعتاً، والتقدير: هذا رجل يملك هذه الأمَّة.

٣ـ جواز كونها على حذف الموصول؛ تنظيراً لها بالشاهد السابق.

٤ـ أن يكون اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول، وعلى هذا فلا حذف.

والرأيان الأخيران للكوفيين.

الجهة الثانية: أنَّ هذه الرواية محمولة على الشذوذ؛ لاتفاق الرواة على حذف الياء من (يملك)، واستدلَّ على ذلك بما ذهب إليه القاضي عياض من أنَّ ضمة الميم تصحَّفت إلى ياء.

وهذا ما رجَّحه ابن حجر في توجيه هذه الرواية.

وبالنظر في الأوجه النحوية الأربعة، والجهة الثانية أخلص إلى الآتي:

١ـ توجيه السهيلي للرواية على أنَّ (هذا) مبتدأ، و(يملك) الخبر، أعرب فيه جملة (قد ظهر) على الاستئناف، فليست هي في موضع صفة ولا خبر، ونظَّره بقولك: زيد يضرب عمراً، قد قام، وهذا التنظير فيه نظَرٌ سأبيِّنه عند الترجيح، ولأنَّ جملة (قد ظهر) مرتبطة بأوَّل الخبر، وبها تمامه.

٢ـ التوجيه الثاني هو أيضاً للسهيلي، وتمام توجيهه أنَّ جملة (قد ظهر) نعت ثانٍ، ثم حذف المنعوت، كما في قول الشاعر[(١)]:

لو قلتُ ما في قومها لم تِيثَمِ   يفضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَمِ[(٢)]

والمعنى: ما في قومها أحد يفضلها[(٣)]، فحذف الموصوف، والوصف جملة، وليس الموصوف بعض ما قبله من مجرور بـ(من) أو (في).

٣ـ حذف الموصول مع بقاء صلته ـ كما هو مذهب الكوفيين[(٤)] ـ ذهب

---

(١) اختلف في قائله على النحو الآتي:
أ ـ أبو الأسود الحماني. انظر: شرح المفصل ٣/ ٦١.
ب ـ حكيم بن مُعَيَّة الرَّبَعي.
ج ـ حميد الأرقط.
انظر هذين القولين في: خزانة الأدب ٢/ ٣١١؛ الدرر اللوامع ٦/ ٢٠.

(٢) البيت في: الكتاب ١/ ٣٧٥؛ معاني القرآن للفراء ١/ ٢٧١؛ الخصائص ٢/ ٣٧٠؛ المفصل ١١٨؛ أمالي السهيلي ٥٤؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢١٩؛ ضرائر الشعر ١٧١؛ شرح الكافية ١/ ٣١٧؛ ارتشاف الضرب ١/ ٥٥٤، ٢/ ٦٠٣؛ أوضح المسالك ٣/ ٣٢٠؛ شرح الأشموني ٣/ ٧٠؛ همع الهوامع ٥/ ١٨٧.

(٣) انظر: أمالي السهيلي ٥٤.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٧١، ٢٩٤، ٢/ ٣١٥، ونُسب الرأي للكوفيين في عدد من المصادر، منها: الإنصاف ٢/ ٧٢٢؛ شرح التسهيل ١/ ٢٣٥؛ شرح =

إليه أيضاً الأخفش[١] وابن مالك[٢]، ومن أدلّة هذا الرأي قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[٣] وقوله: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾[٤] وقوله سبحانه: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[٥]، وقول حسان بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ:

فمن يهجو رسول الله منكم ويمدَحُه وينصُره سواء[٦]

والتقدير: مَنْ يحرِّفون، إلاّ مَنْ ليؤمنن، مَنْ دون ذلك، ومن يمدحه.

وما استدلُّوا به مؤوَّل عند البصريين على حذف الموصوف[٧]، وعدَّ ابن عصفور ما جاء في الشعر منه من قبيل الضرائر[٨].

٤ـ مجيء اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول مسألة خلافية أيضاً، على قولين:

= الكافية ٢/ ٦٠ـ ٦١؛ ارتشاف الضرب ١/ ٥٥٤؛ مغني اللبيب ٨١٥؛ تعليق الفرائد ٢/ ٢٩٧؛ همع الهوامع ١/ ٣٠٥.

(١) انظر نسبة الرأي له في: شرح التسهيل ١/ ٢٣٥؛ مغني اللبيب ٨١٥؛ تعليق الفرائد ٢/ ٢٩٧؛ همع الهوامع ١/ ٣٠٥. ولم أهتد لهذا الرأي في (معاني القرآن) له.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٣٥؛ همع الهوامع ١/ ٣٠٥ـ ٣٠٦.

(٣) سورة النساء، الآية: ٤٦.

(٤) سورة النساء، الآية: ١٥٩.

(٥) سورة الجن، الآية: ١١.

(٦) الديوان ٧٦؛ معاني القرآن للفراء ٢/ ٣١٥؛ المقتضب ٢/ ١٣٧؛ الأصول ٢/ ١٧٧؛ شرح الكافية الشافية ١/ ٣١٣؛ شواهد التوضيح ٩٠؛ ارتشاف الضرب ١/ ٥٥٤؛ تذكرة النحاة ٧٠؛ مغني اللبيب ٨١٥؛ تعليق الفرائد ٢/ ٢٩٨؛ همع الهوامع ١/ ٣٠٦؛ نتائج التحصيل ١/ ٢/ ٨٤٠.

(٧) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٥؛ المقتضب ٢/ ١٣٧؛ الأصول ٢/ ١٧٧؛ معاني القرآن للزجاج ٢/ ١٢٩؛ البيان ١/ ٢٧٥؛ التبيان ١/ ٣٦٢ـ ٣٦٣، ٤٠٦.

(٨) انظر: ضرائر الشعر ١٨٢.

الأول: الجواز، وهو قول الكوفيين[1] ـ كما سبق ـ.

الثاني: المنع، إلاَّ مع (ذا) إذا سُبق بـ (ما) أو (من) الاستفهاميتين، وأُريد بهما معنى (الذي) وهو قول البصريين[2].

ومن أدلَّة الكوفيين ـ إضافة إلى بيت يزيد بن مفرِّغ السالف ذكره[3] ـ:

ـ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[4]، والتقدير: ثم أنتم الذين تقتلون. .

ـ وقوله سبحانه: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾﴾[5]، أي: ما التي بيمينك[6].

وردَّ البصريون ما ذهب إليه الكوفيون بأمور، منها:

١ـ أنَّ الأصل في (هذا) ونحوه من أسماء الإشارة البقاء على الأصل من الدلالة على الإشارة؛ دفعاً للاشتراك الذي هو خلاف الأصل[7].

٢ـ أنَّ الموصول لا بُدَّ له من صلة، واسم الإشارة غير مفتقر إليها،

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٣٨، وانظر نسبة الرأي للكوفيين في: أمالي ابن الشجري ٢/٤٤٣؛ الإنصاف ٢/٧١٧؛ شرح المفصل ٤/٢٤؛ شرح المقدِّمة الجزولية ٢/٥٩٧؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/١٦٨؛ ارتشاف الضرب ١/ ٥٢٩ـ ٥٣٠؛ تعليق الفرائد ٢/٢٠٣.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٤٠٤ـ ٤٠٥؛ الجمل ٣٤٩؛ البغداديات ٣٧١؛ التبصرة والتذكرة ١/٥١٨؛ أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٤٣ـ ٤٤٤، ٣/٥٤.

(٣) انظر ما سبق ص ٢٩٢.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٨٥.

(٥) سورة طه، الآية: ١٧.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٧٧؛ الإنصاف ٢/٧١٧.

(٧) انظر: الإنصاف ٢/٧١٩؛ شرح ألفية ابن معطي ١/٦٩٥؛ تعليق الفرائد ٢/٢٠٤؛ حاشية يس على التصريح ١/١٣٩؛ نتائج التحصيل ١/٢/٧٣٥.

ولو استعمل اسماً موصولاً لزم كون التام ناقصاً[1]، وهذا معترض بأنَّ اسم الإشارة مبهم يزول إبهامه بالمشار إليه كما أنَّ الموصول مبهم يزول إبهامه بالصلة.

٣ـ ما ذكروه من أدلَّة لا يَسْلَم لهم الاستدلال بها، إذ هي مخرَّجة على أوجه أخرى، وممَّا خُرِّج به بيت يزيد بن مفرغ ما يأتي:

١ـ أن تكون جملة (تحملين) صفة لموصوف محذوف، تقديره: هذا رجلٌ تحملين.

٢ـ أنَّه على حذف الاسم الموصول للضرورة، أي: وهذا الذي تحملين طليق، وهذا الحذف جائز عند الكوفيين ـ كما سبق ـ في غير الضرورة.

٣ـ أنَّ جملة (تحملين) في موضع نصب على الحال، والتقدير: هذا محمولاً طليق[2].

وهنا أمر لا بدَّ من الوقوف عنده، وهو أنَّ هذه المسألة من المسائل التي تعقَّب فيها العينيُّ ابن حجر، فبعد أن ذكر أنَّ في القول المذكور ثلاث روايات[3] تحتاج إلى توجيه على الوجه المرضيّ، قال: «ولم أرَ أحداً من الشرَّاح قديماً وحديثاً شفى العليل ههنا، ولا أَرْوى الغليل، وإنَّما رأيت شارحاً نقل عن السهيلي، وعن شيخ نفسه» ـ يقصد بذلك ابن حجر ـ ثم شرع

---

(١) انظر: شرح ألفية ابن معطي ١/ ٦٩٥.

(٢) انظر تخريجات البصريين لأدلَّة الكوفيين في: كتاب الشعر ٢/ ٣٨٨ـ ٣٨٩؛ الإنصاف ٢/ ٧١٩ـ ٧٢٢؛ البيان ١/ ١٠٣ـ ١٠٤، ٢/ ١٤٠، التبيان ١/ ٨٦، ٢/ ٨٨٧ـ ٨٨٨؛ شرح المفصل ٤/ ٢٤ـ ٢٥؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٦٩؛ البحر المحيط ١/ ٢٩٠ـ ٢٩١، ٦/ ٢٣٣ـ ٢٣٤؛ تخليص الشواهد ١٥٠ـ ١٥١؛ التصريح ١/ ١٣٩.

(٣) سيأتي ذكره الرواية الرابعة.

في اعتراضه على توجيه رواية (يملك) بالفعل المضارع، وكان اعتراضه على النحو الآتي:

١ـ التوجيه الذي نقله ابن حجر عن السهيلي فيه خَدْش من جهة أن قوله (قد ظهر) في الرواية، يبقى سائباً من هذا الكلام.

٢ـ ثم قال: «وأمَّا الذي نقل عن شيخه فهو أنَّه قد وجَّه قول من قال: إنَّ (يملك) يجوز أن يكون نعتاً، أي: هذا الرجل يملك هذه الأمَّة، فقال في توجيهه: يجوز أن يكون المحذوف وهو الموصول على رأي الكوفيين، أي: هذا الذي يملك، وهو نظير قوله:

وهــذا تــحــمــلــيــن طــلــيــق[1]».

وذكر أيضاً أنَّ في هذا خدشاً من وجهين:

أ ـ أنَّ جملة (قد ظهر) تبقى سائبة.

ب ـ التنظير بالشاهد الشعري على حذف الموصول قياس غير صحيح؛ لأنَّ قول الكوفيين في هذا الشاهد أنَّ لفظة (هذا) بمعنى (الذي)، والتقدير: والذي تحملين طليق، وهذا ممتنع عند البصريين، والبيت موجَّه على أن (هذا) اسم إشارة، و(تحملين) حال من ضمير الخبر، والتقدير: وهذا طليق محمولاً.

٣ـ توجيه الرواية عند العيني أنَّ (هذا) مبتدأ، وجملة (يملك) في محل رفع خبر، و(هذه الأمَّة) مفعول (يملك)، وجملة (قد ظهر) في محل نصب حال.

ثم ذكر توجيه الروايتين (مُلْك)، و(مَلِك)، وذكر أيضاً توجيهاً لرواية (يملك) هو عين ما ذكره ابن حجر دون عزو إليه[2].

---

(١) سبق تخريجه ص ٢٩٢.

(٢) انظر: عمدة القاري ١/ ٩٤.

وردَّ ابن حجر اعتراض العيني بقوله: «إذا فهم المنصف اعتراضه وجوابه عرف قَدْر فهمه، ومبلغ علمه»[1] ولم يبيِّن وجه ذلك.

وممَّا سبق من عرض المسألة يظهر الآتي:

١ـ ما ذكره السهيلي في توجيهه للرواية على أنَّ (هذا) مبتدأ، خبره (يملك) وما بعده استئناف، توجيه غير قوي ـ فيما يظهر ـ من حيث المعنى، ولا يساعد عليه السياق؛ لأمرين:

أ ـ أنَّ جملة (قد قام) فيها ضمير عائد إمَّا على (زيد) وإمَّا على (عمراً)، فلها ارتباط بسابقتها، وحملها على الاستئناف يضعف هذا الارتباط.

ب ـ أنَّ جملة (قد ظهر) من تمام الكلام، وليست جملة مستأنفة مستقلَّة عن سابقتها؛ لحاجة المعنى إليها.

٢ـ توجيهه الثاني على أنَّ (يملك) نعت، والمنعوت محذوف توجيه ضعيف ـ كما ذكر البغدادي في تعليقه على تخريجات الشاهد الشعري ـ لأنَّه تخريج على ضرورة؛ لأنَّ حذف الموصوف إذا كان الوصف جملة دون أن يكون الموصوف بعض ما قبله من مجرور بـ (مِنْ) أو (في) خاصٌّ بالضرورة أو الشذوذ[2].

٣ـ ما استدلَّ به الكوفيون على حذف الموصول، وكذا مجيء اسم الإشارة بمعنى الموصول غير قاطع في الاستدلال على ما ذهبوا إليه، والمحتملات لا تقوم بها حجَّة.

٤ـ فيما نقله العيني عن ابن حجر إشكال من جهتين:

الأولى: أنَّه جعل التوجيه الثاني لشيخ ابن حجر، وليس هو له كما هو

---

(١) انتقاض الاعتراض ١/ ٣٧.

(٢) انظر: خزانة الأدب ٢/ ٥١٥.

واضح من كلام ابن حجر، بل هو للسهيلي كما تبيَّن من دراسة المسألة.

الثانية: كونه جعل التوجيه الثالث تخريجاً للثاني، وليس له ارتباط فيما يظهر.

وفيما سبق احتمالات:

أ ـ أن تكون نسخة (فتح الباري) التي نقل عنها العيني فيها تحريف.

ب ـ أن يكون في النصِّ المطبوع من (عمدة القاري) تحريف.

ج ـ اختلاط التوجيهات على العيني ـ رحمه الله ـ.

٥ـ تعقُّب العيني فيما يتعلَّق بالتنظير بالشاهد الشعري على حذف الموصول، وجه له قوَّته؛ لأنَّ مَحْمل البيت كما ذكر الفراء، وكما نقل النحويون عن الكوفيين هو مجيء اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول، وتخريج البيت على الحذف هو أحد الأوجه التي رُدَّ على الكوفيين بها استدلالهم بالبيت.

إلاَّ إن كان مقصود ابن حجر بذكر الشاهد هو التنظير للرواية عموماً ـ وليس هذا الأظهر ـ فلا وجه حينئذٍ للاعتراض.

ويترجَّح من خلال الأقوال السابقة ما يلي:

١ـ أنَّ أقوى التوجيهات في تخريج ما استدلَّ به الكوفيون على مجيء اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول هو النصب على الحالية، إذ لا تخلو بقية الأوجه من اعتراض.

٢ـ أنَّ الذي يترجَّح بالنظر في المحورين اللذَيْن دار حولهما توجيه رواية: «هذا يملك هذه الأمَّة» ما ذهب إليه القاضي عياض ـ رحمه الله ـ من كون ضمة الميم اتصلت بها فتصحَّفت، ويؤيِّده ما يلي:

أ ـ اتفاق الرواة على حذف الياء من أول الكلمة كما ذكر ابن حجر.

ب ـ قول القسطلاني بعد ذكره رواية (يملك) بالفعل المضارع: «لكنه

في فرع اليونينية كالأصل[١]، ضُبِّب على الياء، ثم ضُرِب على الضُبَّة بالحمرة خافياً»[٢].



(١) النسخة اليونينية نسبة للحافظ شرف الدين اليونيني (٧٠١هـ)، وهي أعظم أصل يُوثق به في نسخ صحيح البخاري، وقد وُصف اليونيني ـ رحمه الله ـ بالمعرفة، والحفظ التام للمتون، والأسانيد، وعُدَّت نسخته أصلاً، ونقل العلماء عنها نسخاً كثيرة قوبلت بها، وصُحِّحت عليها، سُمِّيت فروعاً، ومن أعظم ميزات شرح القسطلاني أنَّ متن البخاري فيه مقابل ـ متناً وإسناداً ـ على أصل اليونيني.
انظر: إرشاد الساري ١/ ٥٦ـ ٥٨؛ وما كتبه الشيخ أحمد شاكر في مقدمة صحيح البخاري (ط دار الحديث).

(٢) إرشاد الساري ١/ ١١٧.

١٤ـ حذف العائد على الموصول

أولاً: حذف العائد المرفوع:

في قول عمر بن عبد العزيز ـ رحمه الله ـ: «ولم يَخُصَّ قريباً دونَ مَنْ أَحْوجُ إليه».

قال ابن حجر: «أي دون مَنْ هو أَحْوَجُ إليه، قال ابنُ مالك: فيه حذف العائد على الموصول، وهو قليل، ومنه قراءة يحيى بن يعمر[(١)]: ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾[(٢)] بضمِّ النون، أي: الذي هو أحسنُ، قال: وإذا طال الكلام فلا ضعف، ومنه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾[(٣)]، أي:

---

(١) وممَّن قرأ بها أيضاً: ابن أبي إسحاق، والحسن، والأعمش.
انظر: المحتسب ١/ ٢٣٤؛ البحر المحيط ٤/ ٢٥٥؛ الإتحاف ٢/ ٣٨.
يحيى بن يعمر (. . . ـ قبل ٩٠هـ).
يحيى بن يعمر العدواني، البصري، تابعي جليل، وأوَّل من نقط المصحف، روى عن ابن عمر وابن عباس، وأخذ النحو عن أبي الأسود الدؤلي، روى عنه أبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق، وغيرهما.
انظر: مراتب النحويين ٥٠؛ أخبار النحويين ٤٠ـ ٤١؛ طبقات النحويين ٢٧ـ ٢٩؛ الفهرست ٦٢؛ غاية النهاية ٢/ ٣٨١.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٥٤.

(٣) سورة الزخرف، الآية: ٨٤.
وانظر في إعرابها: التبيان ٢/ ١١٤٢؛ الفريد في إعراب القرآن ٤/ ٢٦٥؛ البحر المحيط ٨/ ٢٩.

وفي الأرض هو إله»[1].

ذكر ابن حجر في النص السابق حكم حذف العائد المرفوع.

وحذفه جائز بشروط[2]، منها:

١ـ أن يكون مبتدأ.

٢ـ خبره مفرداً.

٣ـ طول الصلة، وهذا اشترطه البصريون[3]، ومنه الآية المذكورة: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾، وحكى الخليل عن بعض العرب: ما أنا بالذي قائلٌ لك سُوءاً، على تقدير: هو قائل[4]، فَحَسُن الحذفُ هنا لطول الصلة.

أمَّا الكوفيون فيُجيزون الحذف مطلقاً ـ دون ضعف ـ، ويقيسون عليه، طالت الصلة أم لم تَطُل[5]، فيصحُّ على مذهبهم: جاء الذي قائمٌ؛ أي: هو قائم، وخُرِّج على مذهبهم شواهد عدَّة، منها:

---

(١) قول عمر بن عبد العزيز، والتعليق في ٦/ ٢٨١. وانظر: شواهد التوضيح ١٢٣ـ ١٢٥.

(٢) انظر فيها: شرح التسهيل ١/ ٢٠٧؛ شرح الكافية ٢/ ٤٣؛ ارتشاف الضرب ١/ ٥٣٣؛ توضيح المقاصد ١/ ٢٤٦ـ ٢٤٧؛ التصريح ١/ ١٤٣؛ همع الهوامع ١/ ٣١١ـ ٣١٢.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٢٧٠؛ الأصول ٢/ ٣٩٦؛ سر صناعة الإعراب ١/ ٣٨٢؛ أمالي ابن الشجري ١/ ١١٢؛ شرح المفصل ٣/ ١٥٢ـ ١٥٣؛ شرح المقدّمة الجزولية ٢/ ٦٠٨؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٣؛ شرح الكافية ١/ ٤٣.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٢٧٠.

(٥) انظر نسبة المذهب للكوفيين في: شرح التسهيل ١/ ٢٠٧؛ شرح الكافية ٢/ ٤٣؛ ارتشاف الضرب ١/ ٥٣٣؛ البحر المحيط ١/ ١٢٣؛ توضيح المقاصد ١/ ٢٤٦؛ تخليص الشواهد ١٦٠؛ التصريح ١/ ١٤٣ـ ١٤٤؛ همع الهوامع ١/ ٣١١.

١ـ القراءة السابقة ﴿تَماماً عَلَى الّذِي أَحْسَنُ﴾[١].

٢ـ قراءة رؤبة[٢]، والضحاك[٣]، وإبراهيم بن أبي عبلة[٤]، وقطرب[٥]،

---

(١) انظر ما سبق ص ٣٠٢.

(٢) رؤبة (. . . ـ ١٤٥هـ).

أبو محمد ـ أو أبو الجحّاف ـ رؤبة بن عبد الله العجاج، التميمي، السعدي، من فصحاء العرب، هو وأبوه راجزان مشهوران، وكل منهما له ديوان رجز ليس فيه شعر سوى الأراجيز، وكان رؤبة بصيراً باللغة، عارفاً حوشيها وغريبها.

انظر: الشعر والشعراء ٢/ ٥٩٤ـ ٦٠١؛ المؤتلف والمختلف ١٢١؛ وفيات الأعيان ٢/ ٣٠٣ـ ٣٠٥.

(٣) الضحاك (. . . ـ . . .).

الضحاك بن ميمون الثقفي البصري، روى القراءة عن عاصم وابن كثير، وروى القراءة عنه خلف بن هشام البزار، وهارون بن حاتم الكوفي.

انظر: غاية النهاية ١/ ٣٣٨.

(٤) إبراهيم بن أبي عبلة (. . . ـ ١٥٣هـ).

إبراهيم بن أبي عبلة، أبو إسماعيل، وقيل: أبو إسحاق، وقيل: أبو سعيد الشامي الدمشقي، ثقة، كبير، تابعي، أخذ القراءة عن أم الدرداء الصغرى هجيمة بنت يحيى الأوصابية، وعن واثلة بن الأسقع، وأخذ عنه الحروف موسى بن طارق، وكثير بن مروان، وروى عنه مالك بن أنس، وابن المبارك. . .

انظر: غاية النهاية ١/ ١٩.

(٥) انظر تخريج القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ٤؛ المحتسب ١/ ٦٤؛ البحر المحيط ١/ ١٢٣.

قطرب (. . . ـ ٢٠٦هـ).

محمد بن المستنير أبو علي، المعروف بقطرب، أخذ عن سيبويه، وعن جماعة من البصريين، ومن تلاميذه: أبو القاسم المهلّبي.

من مصنَّفاته: كتاب (معاني القرآن)، (القوافي)، (النوادر)، (الأزمنة). . .

انظر: طبقات النحويين ٩٩ـ ١٠٠؛ الفهرست ٧٨ـ ٧٩؛ تاريخ العلماء النحويين ٨٢ـ ٨٤.

وغيرهم[1]: ﴿مثلاً مَّا بَعُوضَةٌ﴾[2] برفع (بعوضة) على تقدير: أن يضرب الذي هو بعوضةٌ مثلاً.

٣ـ قول عمر بن عبد العزيز ـ رضي الله عنه ـ الآنف الذكر[3].

٤ـ قول عدي بن زيد:

لم أرَ مثلَ الفِتْيانِ في غِيَرِ الـ أيَّامِ، ينسُونَ **ما عَواقِبُها**[4]

أي: الذي هو عواقبها.

٥ـ قول الشاعر[5]:

مَنْ يُعْنَ بالحَمْدِ لَم يَنْطِقْ **بما سَفَهٌ** ولا يَحِدْ عَنْ سبيلِ الحلمِ والكَرمِ[6]

أي: بالذي هو سفه.

إلاَّ أنَّ الحذف مع انتفاء طول الصلة قليل[7]، وضعَّفه بعضُهم، وإن لم

---

(١) عُزيت لمالك بن دينار، وابن السماك في شرح الأشموني ١/١٦٨؛ وحاشية الخضري ١/٨٠، ولم أقف على هذا العَزْو في كتب القراءات الشاذة، ولا في كتب التفسير.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٦.

(٣) انظر ما سبق ص ٣٠٢.

(٤) الديوان ٤٥؛ سر صناعة الإعراب ١/٣٨٢؛ شرح المفصل ٣/١٥٢؛ شواهد التوضيح ١٢٤.

(٥) لم أقف على القائل.

(٦) البيت ورد في: شرح التسهيل ١/٢٠٨؛ شرح الكافية الشافية ١/٢٩٦؛ شرح الألفية لابن الناظم ٩٥؛ شفاء العليل ١/٢٣٣؛ شرح الأشموني ١/١٦٩؛ التصريح ١/١٤٤؛ همع الهوامع ١/٣١٢.

(٧) انظر: التبصرة والتذكرة ١/٥٢٣؛ شرح ألفية ابن معطي ١/٦٨٦؛ ارتشاف الضرب ١/٥٣٤.

يمنعوه؛ لوروده[١]، وضَعْفُه من وجهين:

١ـ أنَّ الصلة إنَّما وقعت في الكلام للإيضاح والبيان، وحذف المبتدأ في هذا الموضع منافٍ لذلك[٢].

٢ـ أنَّ العائد هنا أحد ركني الجملة، وليس فضلة كالمفعول به[٣]، وإنَّما سَهُل قليلاً؛ للعلم بالمحذوف، إذ الصلة لا تكون بالمفرد[٤].

هذا إذا لم يكن العائد في صلة (أَيّ)، أمَّا إذا كان في صلتها فلا يُشترط طول الصلة اتفاقاً، بل يُحذف العائد، طالت الصلة أم قصرت[٥].

ثانياً: حذف العائد المنصوب:

ورد في عدة مواضع:

١ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ ما لم أَقُلْ، فَلْيتبوَّأْ مقعدَه من النَّار»[٦].

قال ابن حجر: «قوله: (ما لم أَقُل) أي: شيئاً لم أَقُلْه، فحذف العائد

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٣٨١؛ أمالي ابن الشجري ١/ ١١٢؛ شرح المفصل ٣/ ١٥٣؛ شرح التسهيل ١/ ٢٠٧؛ شرح الألفية لابن الناظم ٩٥؛ البسيط ١/ ٢٨٤؛ توضيح المقاصد ١/ ٢٤٦.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٣٨١.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ١١٢؛ شرح المفصل ٣/ ١٥٣؛ الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٨٢.

(٤) انظر: شرح المفصل ٣/ ١٥٣.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٣؛ شرح التسهيل ١/ ٢٠٧؛ شرح الكافية ٢/ ٤٣؛ الملخص ١/ ١٩٣؛ ارتشاف الضرب ١/ ٥٣٣ـ ٥٣٤؛ المساعد ١/ ١٥٤؛ شفاء العليل ١/ ٢٣٣؛ همع الهوامع ١/ ٣١٢.

(٦) ١/ ٢٤٣.

وهو جائز»[1].

٢ـ في حديث: «إنَّ ممَّا أَدْرَكَ الناسُ من كلام النبوَّة الأُولى...».

قال ابن حجر: «(الناس) يجوز فيه الرفع، والعائد على (ما) محذوف، ويجوز النصب، والعائد ضمير الفاعل»[2].

٣ـ في حديث الشفاعة: «... فيأتون آدم فيقولون: أنت الذي خَلَقَكَ الله بيده... فاشفعْ لنا عند ربِّنا، فيقول: لستُ هُناكم، ويذكر خطيئته»[3].

قال ابن حجر: «قوله: (ويذكر خطيئته)» زاد مسلم: (التي أصاب)، والراجع إلى الموصول محذوف، تقديره: أصابها»[4].

ذكر ابن حجر في النصوص السابقة العائد المحذوف المنصوب بفعل تام.

وشروط جواز حذفه[5] ما يلي:

١ـ أن يكون الضمير متصلاً؛ لأنَّه لو كان منفصلاً وحُذف، لم يتحقق الغرض من تقديره، وهو الدلالة على الاهتمام والاختصاص؛ لأنَّ معنى:

---

(١) ١/ ٢٤٤.

(٢) الحديث والتعليق في ١٠/ ٥٤٠.

(٣) ١١/ ٤٢٥.

(٤) ١١/ ٤٤١. وانظر صحيح مسلم (كتاب الإيمان ـ باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها) ١/ ١٨٠.

(٥) انظر المسألة وشروطها في: الكتاب ١/ ٤٥؛ المقتضب ١/ ١٩، ٣/ ٩٩ـ ١٠٠، ١٢٢ـ ١٢٣؛ اللمع في العربية ٢٤٩؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٣ـ ١٨٤؛ شرح الكافية الشافية ١/ ٢٩٠؛ شرح الألفية لابن الناظم ٩٦ـ ٩٧؛ شرح الكافية ٢/ ٤٢؛ البسيط ١/ ٢٨٣؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٦٨٦؛ شرح الأشموني ١/ ١٧٠؛ التصريح ١/ ١٤٤ـ ١٤٦؛ همع الهوامع ١/ ٣٠٩.

جاء الذي إيّاه أكرمت: لا غيره[١].

٢ـ أن يكون منصوباً بفعل تام أو وصف.

ومِن شواهد الأوَّل: قوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[٢] أي: بعثه[٣]، وقوله سبحانه: ﴿ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ⑪﴾[٤]، أي: خلقته[٥].

وقال الشاعر[٦]:

كَأَنَّكَ لَمْ تُسْبَقْ مِنَ الدَّهْرِ سَاعةً إِذا أَنْتَ أَدْرَكتَ الَّذي كُنْتَ تَطْلُبُ[٧]

تقديره: تطلبه.

وحذفه في هذا ونحوه حسنٌ كثير في التنزيل[٨]، وأفاد السيرافي أنَّ الحذف ليس دون الإثبات، وأنَّهما وردا في كتاب الله عَزَّ وجل[٩]، والمتتبع

---

(١) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٩٧؛ توضيح المقاصد ١/٢٤٨؛ فتح الرب المالك ١٧٤؛ الصبان ١/ ١٧٠.

(٢) سورة الفرقان، الآية: ٤١.

(٣) انظر: التبيان ٢/٩٨٧؛ الدر المصون ٨/ ٤٨٥.

(٤) سورة المدثر، الآية: ١١.

(٥) انظر: البيان ٢/ ٤٧٤؛ البحر المحيط ٨/ ٣٧٣.

(٦) اختلف في قائله على قولين، هما:
أ ـ مرة بن عداء الفَقْعَسي. انظر: شرح الحماسة للتبريزي ١/ ١١٥.
ب ـ عمرو بن أسد الأسدي. انظر: حماسة البحتري ١٦.
وفي ديوان الحماسة ١/ ١٢٤ لبعض بني فَقْعَس.

(٧) المعنى من أدرك ما طلبه من الثأر فكأنه لم يُصَب ولم يُوتَر.
شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢١٥؛ شرح المقدِّمة الجزولية ١/ ٢١٥؛ شرح التسهيل ١/ ٢٠٤.

(٨) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٧١، وكذلك: ارتشاف الضرب ١/ ٥٣٥.

(٩) انظر: شرح السيرافي ١/ ١٩٤ب. والقول نفسه لابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ١٥٢.

أسلوب القرآن الكريم يَلْحَظُ أنَّ ذكر عائد الموصول المنصوب قليل جدًا بالنسبة لحذفه[1].

والذي حَسَّن الحذف أنَّ الاسم الموصول وصلته من الفعل والفاعل والمفعول، تنزَّل منزلة الاسم الواحد، فاستطالوا ذلك، فحذف منه العائد على الموصول وهو المفعول؛ بغية التخفيف، واختير حذف المفعول؛ لأنَّه فضلة[2]، وما قدَّره ابن حجر جارٍ على هذا الباب.

ومثال المنصوب بوصف: الذي معطيك زيد درهم، والتقدير: معطيكه.

ومن شواهده قول الشاعر[3]:

ما اللهُ مُوليكَ فَضْلٌ فاحْمَدَنْه بِهِ فَما لَدى غيرِه نفعٌ ولا ضَررُ[4]

أي موليكه.

وحذفه قليل جداً، بخلاف المنصوب بالفعل[5]، وذلك راجع إلى أنَّ الأصل في العمل للأفعال، فكثر التصرُّف في معمولاتها بالحذف، بخلاف

(١) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/٣/٧٤.

(٢) انظر: الكتاب ١/٤٥؛ المقتضب ١/١٩؛ المقتصد ١/٣١٦؛ أمالي ابن الشجري ٢/٧٣؛ شرح المفصل ٣/١٥٢.

(٣) لم أقف على القائل.

(٤) البيت ورد في: شرح التسهيل ١/٢٠٥؛ شرح الكافية الشافية ١/٢٩٠؛ توضيح المقاصد ١/٢٤٨؛ أوضح المسالك ١/١٦٩؛ تخليص الشواهد ١٦١؛ المساعد ١/١٥١؛ شفاء العليل ١/٢٣٠؛ شرح المكودي ٢٧؛ تعليق الفرائد ١/٢٢١؛ المطالع السعيدة ١٦٧؛ همع الهوامع ١/٣٠٩.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ١/٥٣٥؛ توضيح المقاصد ١/٢٥٠؛ تخليص الشواهد ١٦١؛ المساعد ١/١٥١.

الوصف الذي هو فرع عن الفعل، والفروع تنحطُّ عن درجة الأصول[١].

ثالثاً: حذف العائد المجرور:

في قوله عليه الصلاة والسلام: «مَثَلي ومَثَلُ ما بعثني الله كمَثَل رجل أتى قوماً، فقال...»[٢].

قال ابن حجر: «قوله: (ما بعثني الله) العائد محذوف، والتقدير بعثني الله به إليكم»[٣].

ذكر ابن حجر حذف العائد المجرور.

والعائد المجرور يجوز حذفه في حالين[٤]:

١ـ أن يكون مجروراً بإضافة وصف عامل، نحو: جاء الذي أنا مكرمُه الآن أو غداً، فيصحُّ: مكرم... ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ﴾[٥] أي: قاضيه، فحذف العائد المجرور، المنصوب في المعنى[٦].

٢ـ أن يكون مجروراً بالحرف، بشرط أن يكون الجارُّ للموصول، أو الموصوف بالموصول، أو المضاف إلى الموصول مشابهاً للحرف الجارِّ للعائد لفظاً، ومعنى، ومتعلَّقاً، نحو: مررتُ بالذي ـ أو بالرجل أو بغلام الذي ـ

---

(١) انظر: شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ١/ ١٧١؛ التصريح ١/ ١٤٦؛ حاشية الخضري ١/ ٨١.

(٢) ١١/ ٣٢٢.

(٣) ١١/ ٣٢٣.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٤ـ ١٨٥؛ شرح التسهيل ١/ ٢٠٥ـ ٢٠٦؛ شرح الكافية ٢/ ٤٢ـ ٤٣؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٦٨٦ـ ٦٨٧؛ ارتشاف الضرب ١/ ٥٣٥؛ توضيح المقاصد ١/ ٢٥٤ـ ٢٥٦؛ التصريح ١/ ١٤٧ـ ١٤٨؛ همع الهوامع ١/ ٣٠٩ـ ٣١١.

(٥) سورة طه، الآية: ٧٢.

(٦) انظر: الفريد ٣/ ٤٤٩؛ البحر المحيط ٦/ ٢٦٢.

مررتَ، على تقدير: مررت به، ومنه قوله تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[1] أي: تشربون منه[2].

وقد يقدَّر العائد ضميراً محذوفاً مجروراً بالحرف من غير أن يستوفي شروط الحذف[3]، ويندرج تحت هذا ما أورده ابن حجر في الحديث: «مَثلي ومَثَلُ ما بعثني الله...» على تقدير: بعثني الله به إليكم، فإنَّ العائد الضمير المجرور في قوله (به) مجرور بغير ما جُرَّ به الموصول.

ومن الشواهد التي تؤيِّد ذلك:

١ـ في قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾[4]. على تقدير: ما كان لهم فيه الخِيَرة، وحُذف لدلالة المعنى[5].

٢ـ في قوله تعالى: ﴿قُل رَّبِّ إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ ﴿٩٣﴾﴾[6] وتقديره: يُوعدون به، و(ما) اسم موصول[7].

٣ـ قوله عَزَّ وجَلَّ ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴿٢٣﴾﴾[8]، (ما) اسم موصول بمعنى الذي، والعائد محذوف، تقديره: ما أمره به[9].

إلى غير ذلك من الشواهد[10].

---

(١) سورة المؤمنون، الآية: ٣٣.
(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٣٤؛ مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٠٠.
(٣) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٣/ ٧٦.
(٤) سورة القصص، الآية: ٦٨.
(٥) انظر: إعراب القرآن ٣/ ٢٤١؛ الكشاف ٣/ ١٨٩.
(٦) سورة المؤمنون، الآية: ٩٣.
(٧) انظر: حاشية الجمل ٣/ ٣٩٥، وقد عزاه له في دراسات لأسلوب القرآن ١/ ٣/ ٧٦.
(٨) سورة عبس، الآية: ٢٣.
(٩) انظر: البيان ٢/ ٤٩٤؛ التبيان ٢/ ١٢٧٢.
(١٠) انظر: دراسات لأسلوب القرآن ١/ ٣/ ٧٦ـ ٧٨.

١٥ـ روابط الجملة بما هي خبر عنه

في حديث أم زرع: «... قالت الثامنة: زوجي المسُّ مَسُّ أرنب، والرِّيح رِيح زَرْنَب»[(١)].

قال ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «اللام في (المسّ) و(الرِّيح) نائبة عن الضمير، أي مَسُّهُ، وريحُه، أو فيهما حذف تقديره: الرِّيح منه، والمَسُّ منه، كقولهم: السمن مَنَوان بدرهم»[(٢)].

ذكر ابن حجر رابطين من روابط الجملة بما هي خبر عنه، يحتملهما الحديث، هما:

١ـ (أل) النائبة عن الضمير.

٢ـ الضمير مقدَّراً.

ولم يرجِّح ابنُ حجر أحدَهما على الآخر في حمل الحديث عليه.

وبيان القول في هذين الرابطين على النحو التالي:

١ـ (أل) النائبة عن الضمير: وهذا الرابط هو قول الكوفيين، وطائفة

---

(١) ٩/ ١٦٤.

تصف زوجها بلين الجانب، وحسن الخلق، و(الزرنب) قيل: نبات أو شجر طيب الريح، تريد: طيب ريح جسده، أو طيب الثناء في الناس، ويُحتمل الاثنان.

انظر: غريب الحديث لأبي عبيد ٢/ ٢٩٦؛ بغية الرائد لما تضمّنه حديث أم زرع من الفوائد ٩٣ـ ٩٤؛ دُرَّة الضرع لحديث أمِّ زرع ٤٦؛ شرح حديث أم زرع ١١١.

(٢) ٩/ ١٧٤.

من البصريين[١]، ومن شواهدهم على ذلك:

ـ قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ۝٥٠﴾[٢] أي: أبوابها[٣].

ـ قوله سبحانه: ﴿فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ ۝٤١﴾[٤] على تقدير: مأواه[٥].

وهذا هو الرابط الأوَّل في الحديث، على تقدير: مَسُّه، وريحه.

وأكثر البصريين على أنَّ الرابط في الآيتين ونحوهما ضمير محذوف، والتقدير: مُفتَّحة لهم الأبواب منها، وهي المأوى له[٦].

٢ـ الضمير: وهو الأصل في الرابط؛ ولهذا يُربط به مذكوراً، نحو: زيدٌ قام غلامه، وزيد قائم أبوه، ومقدَّراً، نحو: السمن منوان بدرهم، أي: منه[٧].

وعلى هذا الأخير ـ أي المقدَّر ـ ما جاء في تعليق ابن حجر على الحديث، بتقدير: الريح منه، والمَسُّ منه، وعليه نَصَّ البعلي[٨] في شرحه

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١/٥١٧؛ الجنى الداني ١٩٨ـ ١٩٩؛ مغني اللبيب ٦٥٢؛ شرح الأشموني ١/١٩٦.

(٢) سورة صَ، الآية: ٥٠.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٤٠٨؛ التبيان ٢/١١٠٣؛ البحر المحيط ٧/٤٠٥.

(٤) سورة النازعات، الآية: ٤١.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٤٠٨؛ إعراب القرآن ٥/١٤٧؛ البيان ٢/٤٩٣.

(٦) انظر: معاني القرآن للزجاج ٥/٢٨١؛ إعراب القرآن ٥/١٤٧؛ البيان ٢/٤٩٣؛ التبيان ٢/١٢٧٠؛ البحر المحيط ٨/٤٢٣؛ الدر المصون ١٠/٦٨٢.

(٧) انظر: المقرب ٨٩؛ شرح الكافية ١/٩١؛ ارتشاف الضرب ٢/٥٠؛ مغني اللبيب ٦٤٧؛ توضيح المقاصد ١/٢٧٤.

(٨) البعلي (٦٤٥ـ ٧٠٩هـ).

أبو عبد الله شمس الدين، محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي الفقيه الحنبلي المحدِّث، النحوي، اللغوي، سمع من الفقيه محمد اليونيني، وابن عبد =

حديث أمِّ زرع[1]، وصحَّحه الأشموني[2]، وقد ذكر ابن هشام الوجهين في شرح الحديث دون ما يشعر بترجيح أحدهما على الآخر[3].

والراجح من هذين الوجهين هو الوجه الثاني، أي على تقدير الضمير؛ لما يلي:

١ـ أنَّ حذف العائد المجرور بالحرف معهود إذا دلَّ عليه السِّياق.

٢ـ أنَّ (أل) حرف، والحرف لا يقوم مقام الاسم كما ذكر ذلك البصريون.

٣ـ لو كانت (أل) عِوضاً عن الضمير لما جمع بينهما في نحو قول طرفة:

رحيبٌ قِطَابُ **الجَيْبِ مِنها** رَفيقةٌ ... بِجَسِّ النَّدامى بَضَّةُ المُتجرَّدِ[4]

= الدائم وجماعة، وقرأ العربية على ابن مالك، وأخذ عنه التقي السبكي وغيره، من مصنَّفاته: (شرح ألفية ابن مالك)؛ (المطلع على أبواب المقنع في غريب ألفاظه ولغاته).

انظر: الدرر الكامنة ٤/ ٢٥٧ـ ٢٥٨؛ بغية الوعاة ١/ ٢٠٧ـ ٢٠٨؛ شذرات الذهب ٦/ ٢٠ـ ٢١.

(١) انظر: ١١٢.

(٢) انظر: شرحه على الألفية ١/ ١٩٦.

الأشموني (٨٣٨ـ نحو ٩٠٠هـ).

علي بن محمد بن عيسى بن يوسف، أبو الحسن نور الدين الأشموني، نحوي من فقهاء الشافعية، من مصنَّفاته: (شرح ألفية ابن مالك)، (نظم المنهاج) في الفقه.

انظر: الضوء اللامع ٦/ ٥؛ الأعلام ٥/ ١٠.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٦٤٨.

(٤) الرحيب: الواسع، وقطاب الجيب: مجتمع الجيب، أي: الجيب الذي يضيق، فهو منها واسع رحيب، و(بضَّة): البيضاء، الرقيقة الجلد، الناعمة.

الديوان ٤٢؛ شرح القصائد السبع ١٨٩ـ ١٩٠؛ لسان العرب ١/ ٦٨١ =

فقال: الجيب منها[١].



= (ق ط ب)؛ الدر المصون ١/ ٢١٥، ١٠/ ٦٨٢؛ التصريح ٢/ ٨٣؛ خزانة الأدب ٢/ ٢٠٣ـ ٢٠٤.

(١) انظر: الدر المصون ١/ ٢١٥، ١٠/ ٦٨٢؛ التصريح ٢/ ٨٣.

١٦ـ الإخبار بظرفِ الزمان عن الجثة

في قوله ﷺ: «اليهود غداً، والنصارى بعد غد..»[(١)].

قال ابن حجر: «قال القرطبي: (غداً) هنا منصوب على الظرف، وهو متعلِّق بمحذوف، وتقديره: اليهود يُعظِّمون غداً، وكذا قوله (بعد غدٍ)؛ ولا بُدَّ من هذا التقدير؛ لأنَّ ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة. انتهى، وقال ابن مالك: الأصل أن يكون المخبر عنه بظرف الزمان من أسماء المعاني، كقولك: غداً التأهب[(٢)]، وبعد غدٍ الرحيل[(٢)]، فيُقدّر هنا مضافان يكون ظرفا

---

(١) ٢/ ٤١٢.

(٢) في الفتح (للتأهب)، (للرحيل) في المطبوع والمخطوط ولا شاهد فيهما حينئذ على المسألة وما أثبته هو الموافق للسياق، ويؤيِّده ما في حاشية المخطوط ٥٢٢ب: «لفظه التأهب والرحيل» وشواهد التوضيح ٩٥. وهنا أمر أودُّ التنبيه عليه:
وردت رواية الحديث في شواهد التوضيح ٩٤ بلفظ: «فغداً لليهود، وبعد غدٍ للنصارى» استدلالاً به على وقوع ظرف الزمان خبر مبتدأ، وظاهرٌ أنَّ هذا الاستدلال لا ينطبق على الرواية، علماً بأنَّ كلام ابن مالك بعد ذلك مستقيم مع المسألة، أي أنه ورد ـ كما أسلفت ـ بلفظ (التأهب)، و(الرحيل).
وقد أرجع د. عبد الله المهوس ـ حفظه الله ـ سبب هذا الاضطراب إلى أنَّ ثمّ تعديلاً أجراه محقّق الكتاب ـ رحمه الله ـ لتتوافق الأحاديث الواردة في (شواهد التوضيح) بما يتفق والنسخة اليونينية التي خرَّج الأحاديث عليها، محافظة منه ـ فيما يبدو ـ على صحة الأحاديث، وسلامة نصوصها، وفَاتَه ـ رحمه الله ـ أنَّ (شواهد التوضيح) يعدُّ فرعاً من النسخة اليونينية؛ إذ كان تصحيح النسخة اليونينية على ابن مالك سبب تأليف الكتاب، وكان الأسلم إبقاء نصوص الأحاديث كما وردت في شواهد التوضيح، والإشارة إلى التفاوت بينها وبين النسخة التي خرَّج عليها =

الزمان خبرين عنهما، أي: تعييد اليهود غداً، وتعييد النصارى بعد غدٍ. اهـ، وسبقه إلى نحو ذلك عياض، وهو أَوْجه من كلام القرطبي»[1].

ذُكر في الموضع السابق مسألة الإخبار بظرف الزمان عن الجثة.

والظرف إذا وقع خبراً، فإمَّا أن يكون ظرف زمان، وإمَّا أن يكون ظرف مكان، فإن كان ظرفَ مكان صَحَّ الإخبار به عن الحدث والجُثَّة، تقول: القتالُ أمامَك، وزيدٌ عندَك، وإن كان ظرفَ زمان أخبرت به عن الحدث دون الجثة، تقول: القتالُ يومَ الخميس، ولا تقول: زيدٌ يومَ الخميس.

والعِلَّة في جوازه مع الأحداث، وانتفائه مع الجثث أنَّ الأحداث أفعال وحركات مُتجدِّدة، يقتضي كُلٌّ منها زمناً خاصاً به، بخلاف الجثث، إذ هي أشخاص ثابتة، لا اختصاص لها بزمن دون آخر، فإذا قلت: زيدٌ اليومَ، أو يومَ الخميس، لم تكن هناك فائدة، إذ لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم؛ لأنَّ الزمان لا يتضمَّن واحداً دون الآخر، فنسبة الجثث إلى جميع الأزمنة سواء، أمَّا الأماكن فينتقل عنها، فلذلك جاز وقوعها خبراً عن الحدث والجثة[2].

وفي الحديث المذكور ورد ظاهره الإخبار بظرف الزمان عن الجثة، وخُرِّج على الحذف، على وجهين:

= في الحاشية.

انظر: شواهد التوضيح: دراسة ونقد ٢٧٨ـ ٢٧٩.

(١) ٢/ ٤١٤. وانظر: مشارق الأنوار ٢/ ٣٥٢؛ المفهم ٢٢٢أ، وهذه الفقرة ساقطة من الكتاب المطبوع.

(٢) انظر: الأصول ١/ ٦٣؛ شرح السيرافي ١/ ١٣٨ب ـ ١٣٩أ؛ المسائل المنثورة ٢٢ـ ٢٣؛ التبصرة والتذكرة ١/ ١٠٢ـ ١٠٣؛ المقتصد ١/ ٢٨٩؛ شرح المفصل ١/ ٨٩ـ ٩٠؛ الأمالي النحوية لابن الحاجب ٤/ ١٢٩؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٨؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٨٣٣ـ ٨٣٥؛ التصريح ١/ ١٦٧.

١ـ اليهود يُعظِّمون غداً، وهو تقدير القرطبي.

٢ـ تعييدُ اليهودِ غداً، وهو تقديرِ ابن مالك.

ومن الشواهد المؤيِّدة لتخريج ابن مالك:

١ـ قول العرب: الهلالُ الليلةَ، واليومَ خمرٌ.

٢ـ قول قيس بن حصين[1]:

أكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوونَهُ يُلْقِحُه قَوْمٌ وتُنْتِجُونَه[2]

فهذه الشواهد على تقدير حذف المضاف، والمعنى: طلوعُ الهلالِ الليلةَ، واليوم شربُ خمر، وأكلَّ عامٍ إحرازُ نَعَم، أو أَخْذُ نَعَم، ونحوه، فحذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مقامه[3]، وهذا كثيرٌ في كلام العرب، فيكون الإخبار في ذلك كُلِّه عن المعنى والحدث.



---

(١) نُسب له في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ١١٩.

(٢) معنى (تنتجونه) أي: تلد النوق عندكم.

والبيت في: الكتاب ١/ ٦٥؛ شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ١١٩؛ الإنصاف ١/ ٦٢؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٨؛ شرح الكافية الشافية ١/ ٣٥٢؛ شرح الكافية ١/ ٩٤؛ شرح الألفية لابن الناظم ١١٢؛ البسيط ١/ ٦٠١؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٨٣٤.

(٣) انظر: المقتضب ٤/ ٣٥١؛ الإيضاح العضدي ٩٢؛ شرح المفصل ١/ ٩٠؛ شرح الكافية الشافية ١/ ٣٥١ـ ٣٥٢؛ شرح الألفية لابن الناظم ١١٢؛ البسيط ١/ ٦٠٣؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٣٨٤؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٥٥؛ توضيح المقاصد ١/ ٢٨٠؛ شرح الأشموني ١/ ٢٠٣.

١٧ـ مجيء المبتدأ نكرة بمسوِّغات

من مواضع ورود المسألة:

١ـ في قوله ﷺ: «ثلاثٌ مَنْ كُنَّ فيه وَجَدَ حَلاوةَ الإيمان: أن يكون اللهُ ورسولُه أحبَّ إليه مِمَّا سواهما...».

قال ابن حجر: «قوله: (ثلاث) هو مبتدأ، والجملة خبر، وجاز الابتداء بالنكرة؛ لأنَّ التنوين عوض المضاف إليه، فالتقدير: ثلاث خصال، ويحتمل في إعرابه غير ذلك»[١].

٢ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «ويلٌ للأعقاب من النار»[٢].

قال ابن حجر: «قوله: (ويل) جاز الابتداء بالنكرة؛ لأنَّه دعاء»[٣].

٣ـ في حديث أبي حميد الساعدي: «...إذا امرأةٌ في حَدِيقةٍ لَهَا..»[٤].

قال ابن حجر: «استُدلَّ به على جواز الابتداء بالنكرة لكن بشرط الإفادة، قال ابن مالك: لا يمتنع الابتداء بالنكرة المحضة على الإطلاق، بل إذا لم تحصل فائدة، فلو اقترن بالنكرة المحضة قرينة يتحصَّل بها الفائدة جاز

---

(١) الحديث والتعليق في ١/ ٧٧.
(٢) ١/ ٣١٩.
(٣) ١/ ٣٢٠.
(٤) ٣/ ٤٠٢.

الابتداء بها، نحو: انطلقت فإذا سبعٌ في الطريق...»[١].

٤ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «خَمْسٌ مِنْ الفِطرة...»[٢].

قال ابن حجر: «سوَّغ الابتداء بالنكرة في قوله: (خمس من الفطرة) أنَّ قوله (خمس) صفة موصوف محذوف، والتقدير: خصال خمس، ثم فسَّرها، أو على الإضافة، أي: خمس خصال، ويجوز أن تكون الجملة خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: الذي شرع لكم خمس من الفطرة»[٣].

ذكر ابن حجر في النصوص السابقة بعض مسوِّغات الابتداء بالنكرة، وهي:

١ـ أن تكون النكرة مضافة.

٢ـ أن تكون في معنى الدعاء.

٣ـ بعد (إذا) الفجائية.

٤ـ أن تكون خلفاً من موصوف.

ومذهب المتقدِّمين في هذه المسألة اشتراط حصول الفائدة[٤]، وسلك المتأخِّرون مسلك تعداد المسوِّغات، فَمِن مُقلٍّ، ومِن مُكْثِر، ومن معدِّد لأمور متداخلة، فجعلها ابن هشام منحصرة في عشرة أمور[٥]، وزاد غيره إلى

---

(١) ٣/ ٤٠٤. وانظر: شواهد التوضيح ٤٥، وفي ١١/ ٣٢٢ شاهد آخر على مجيء المبتدأ بعد (إذا) الفجائية.

(٢) ١٠/ ٣٤٧.

(٣) ١٠/ ٣٥٢.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ١٦٥؛ المقتضب ٤/ ١٢٧؛ الأصول ١/ ٥٩؛ التبصرة والتذكرة ١/ ١٠٢.

(٥) انظر: مغني اللبيب ٦٠٨.

خمسة عشر[1]، وأوصلها بعضهم إلى أربعة وعشرين مسوِّغاً[2]، وزادها آخرون إلى ثلاثين ونيِّف[3]، وأنهاها غيرهم حتى بلغ أربعين ونيِّفاً[4]، وأرجعها قومٌ إلى العموم والخصوص[5].

ومن هذه المسوِّغات ما أورده ابن حجر، وبيانها على النحو التالي:

١ـ كون النكرة مضافة إلى نكرة، ومن شواهده: «خَمْسُ صلوات كتبهنَّ الله على العباد..»[6].

وقد أورد هذا المسوِّغ كثير من النحاة، منهم: ابن القواس[7]، وأبو حيان[8].

وقد تكون على نيَّة التقدير، والتنوين عوض المضاف إليه، كالحديث «ثلاثٌ من كُنَّ فيه...» أي: ثلاثُ خصال.

ومن الوجوه المحتملة أيضاً في إعرابه:

أ ـ أن يكون صفة لموصوف محذوف، تقديره: خصال ثلاث، والمبتدأ في الحقيقة هو الموصوف، حُذف فقامت الصفة مقامه، وسيأتي الحديث عن هذا الوجه.

---

(١) انظر: شرح الأشموني ١/ ٢٠٤ـ ٢٠٨.
(٢) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٢١٦ـ ٢١٧؛ وذكر السيوطي في الهمع ٢/ ٢٩ـ ٣١ خمسة وعشرين مسوِّغاً.
(٣) انظر: التعليقة على المقرب ٢٥أ.
(٤) انظر: الأشباه والنظائر ٣/١١٣.
(٥) انظر: توضيح المقاصد ١/٢٨١؛ شرح شذور الذهب ١٨٢؛ شرح قطر الندى ١١٨؛ الأشباه والنظائر ٣/٩٩.
(٦) سنن أبي داود (كتاب الصلاة ـ باب فيمن لم يوتر) ٢/٦٢؛ الموطأ (كتاب صلاة الليل ـ باب الأمر بالوتر) ١/١٢٣؛ المسند ٥/٣١٥، ٣١٩.
(٧) انظر: شرح ألفية ابن معطي ٢/٨١٩.
(٨) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٩.

ب ـ أن يكون (ثلاث) موصوفاً بالجملة الشرطية التي بعده، والخبر على هذا الوجه (أن يكون) والتقدير: كون الله ورسوله أحبَّ إليه ممَّا سواهما(١).

٢ـ كون النكرة في معنى الدُّعاء إمَّا له، وإما عليه، ومن شواهده:

ـ ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ﴾(٢).

ـ ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١﴾(٣).

ـ قولهم في المثل: **أَمْتٌ** في حَجرٍ لا فِيكَ(٤).

ـ قول الشاعر(٥):

لَقَدْ أَلَبَ الواشُونَ أَلْباً لِبَيْنِهِم ... **فَتُرْبٌ** لأَفْواهِ الوُشاةِ وَجَنْدلُ(٦)

ومن أثبت هذا المسوِّغ الجزولي(٧)،

---

(١) انظر: عمدة القاري ١/١٤٨.

(٢) سورة الرعد، الآية: ٢٤.

(٣) سورة المطففين، الآية: ١.

(٤) يُضرب هذا المثل في دعاء الخير، أي: جعل الله اعوجاجاً في حجر لا فيك. انظر: المستقصى ١/٣٦٠.

(٥) لم أقف على القائل.

(٦) أَلبَ يألِبُ: إذا سعى ومشى، البَيْن: الفراق، الجَنْدَلُ: الحجارة.
الكتاب ١/١٥٨؛ المقتضب ٣/٢٢٢؛ شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٣٨٤؛ شرح المفصل ١/١٢٢؛ شرح التسهيل ١/٢٩٥؛ همع الهوامع ٤/١٣٠.

(٧) انظر: المقدمة الجزولية ٩٤.
الجزولي (...ـ ٦٠٧هـ).
عيسى بن عبد العزيز يَلَلْبَخت أبو عيسى الجزولي، من أهل مراكش، أخذ النحو واللغة والأدب عن ابن برِّي، وقرأ عليه (الجمل) للزجاجي، وأخذ عنه العربية جماعة، منهم: الشلوبين، وابن معطي، من مصنَّفاته: (المقدِّمة الجزولية) =

وابن يعيش[1]، وابن عصفور[2].

٣ـ إذا الفجائية، ومن الشواهد عليها:

ـ قول بعض الصحابة: «إذا رجلٌ يُصلِّي»[3].

ـ قول الشاعر[4]:

حَسِبْتُك في الوَغَى مِرْدَى حُرُوبٍ   إذا خَورٌ لَدَيْك فَقُلْتُ سُحْقاً[5]

وقد ذكر هذا المسوِّغ ابن مالك[6]، وابن هشام[7]، والأشموني[8]، والسيوطي[9].

= وهي حواشٍ على الجمل للزجاجي، (شرح أصول ابن السراج).
انظر: إنباه الرواة ٢/ ٣٧٨ـ ٣٨٠؛ إشارة التعيين ٢٤٧ـ ٢٤٨؛ البلغة ١٦٦ـ ١٦٧؛ بغية الوعاة ٢/ ٢٣٦ـ ٢٣٧.

(١) انظر: شرح المفصل ١/ ٨٧.
ابن يعيش (٥٥٣ـ ٦٤٣هـ).
يعيش بن علي بن يعيش، أبو البقاء، موفق الدين، من كبار أئمة العربية، أخذ عن جلَّة من العلماء، منهم: أبو اليُمْن زيد بن الحسن الكندي، وأبو الفضل عبد الله بن أحمد الطوسي، له مصنَّفات عدَّة منها: (شرح المفصل)، (شرح التصريف الملوكي لابن جني).
انظر: إنباه الرواة ٤/ ٤٥ـ ٥٠؛ إشارة التعيين ٣٨٨؛ البلغة ٢٤٣ـ ٢٤٤.

(٢) انظر: المقرب ٨٨.

(٣) صحيح البخاري (كتاب العمل في الصلاة ـ باب إذا انفلتت الدابَّةُ في الصلاة. .) ٢/ ٦١.

(٤) لم أقف على القائل.

(٥) المردى: هو الحجر يُرمى به، يقال للشجاع: إنه لمردى حروب، أي: يقذف به فيها.
شواهد التوضيح ٤٥؛ شرح الأشموني ١/ ٢٠٦.

(٦) انظر: شواهد التوضيح ٤٤ـ ٤٥.

(٧) انظر: مغني اللبيب ٦١٣.

(٨) انظر: شرح الألفية ١/ ٢٠٦.

(٩) انظر: البهجة المرضية ٩٦.

٤ـ أن تكون النكرة خلفاً من موصوف: نحو: مؤمنٌ خيرٌ من كافر، وضعيفٌ عاذ بقَرْمَلَة[1]، أي: رجل مؤمن خير من رجل كافر، وإنسان ضعيف عاذ بقَرْمَلَة، ومنه الحديث: «خمس من الفطرة»، حُذف الموصوف وقامت الصفة مقامه.

وقد نسب ابن عصفور هذا المسوِّغ إلى أهل الكوفة، قال: «وأمَّا ما أجازه أهلُ الكوفة من الابتداء بالنكرة إذا كانت خلفاً فَحَسنٌ جدًّا»[2].

وقد أثبت هذا المسوِّغ كثير من النحاة، منهم: ابن النحاس[3]، وأبو حيَّان[4]، وابن عقيل[5].

---

(١) ورد المثل بهذا اللفظ في كتب النحويين.
انظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٩؛ مغني اللبيب ٦٠٩؛ المساعد ١/٢١٧؛ الأشباه والنظائر ٣/١٠٨.
ولفظه في كتب الأمثال: ذليل عاذ بقَرْمَلَة، والقَرْمَلة: شجيرة ضعيفة لا ورق لها، يُضرب لذليل لجأ إلى مثله.
انظر: مجمع الأمثال ١/٢٧٩؛ المستقصى ٢/٨٦.

(٢) شرح الجمل ١/٣٤١.

(٣) انظر التعليقة على المقرب ٢٥ب.
ابن النحاس (٦٢٧ـ ٦٩٨هـ).
محمد بن إبراهيم بن محمد، بهاء الدين بن النحاس، الحلبي، النحوي، قرأ النحو على ابن يعيش، وجمال الدين بن عمرون، وسمع من ابن اللَّتِّي، وابن فهرة، ومن أشهر تلاميذه أبو حيان.
له مصنَّفات منها: (شرح المقرب)، (شرح القصيدة التي في الأفعال لأبي المحاسن الشواء الحلبي).
انظر: إشارة التعيين ٢٨٦ـ ٢٨٨؛ البلغة ١٨٢ـ ١٨٣؛ بغية الوعاة ١/ ١٣ـ ١٤.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٩.

(٥) انظر: شرح الألفية ١/٢٢١.

١٨ـ تقديم الخبر على المبتدأ

من مواضع ورودها:

١ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «... أوَ مُخْرجيَّ هُمْ؟»[(١)].

قال ابن حجر: «... جمع (مُخْرِج)، فـ (هم) مبتدأ مؤخَّر، و(مخرجيَّ) خبر مقدَّم، قاله ابن مالك»[(٢)].

٢ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «كلمتان حبيبتان إلى الرحمن، خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم»[(٣)].

قال ابن حجر: «وقوله: (كلمتان) هو الخبر، و(حبيبتان) وما بعدها صفة، والمبتدأ (سبحان الله) إلى آخره، والنكتة في تقديم الخبر تشويق السامع إلى المبتدأ، وكلَّما طال الكلام في وصف الخبر حسن تقديمه؛ لأنَّ كثرة الأوصاف الجميلة تزيد السامع شوقاً»[(٤)].

ذكر ابن حجر في هذين النصَّيْن جواز تقديم الخبر على المبتدأ، وهي مسألة خلافية، النحاة فيها على قولين، هما على النحو الآتي:

---

(١) ١/ ٣١.

(٢) ١/ ٣٦. وانظر: شواهد التوضيح ١٣.

(٣) ١٣/ ٥٤٧.

(٤) ١٣/ ٥٥٠ وفي ص ٥٥٢ قال عن الحديث نفسه: «وفيه تقديم المبتدأ على الخبر»، وهو كذا أيضاً في المخطوط ٣/ ٧/ ٦٣٨ب، ولعلَّه سهو من الناسخ.
وانظر إشارة إلى المسألة في: ٨/ ٩٧، ٩/ ٤٩٤، ١١/ ٢٧٠، ١٢/ ٤٥٩.

الأول: الجواز، وعليه البصريون[1].

الثاني: المنع، مفرداً كان أم جملة، وإليه ذهب الكوفيون[2].

ويتَّضح من خلال النصَّين اللَّذَيْن أوردتُهما متابعة ابن حجر لمذهب البصريين.

وقد احتجّ المجيزون بما يلي:

أ ـ ورود ذلك كثيراً عن العرب، حكى سيبويه: (تميميٌّ أنا) و(مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنؤُك)[3]، ومن ذلك (في بيته يُؤتى الحكم)[4] و(في أكفانه لُفَّ الميِّت)، وقال الفرزدق[5]:

بنونَا بنُو أبنائِنا، وبناتُنا بَنُوهنَّ أبناءُ الرجالِ الأباعدِ[6]

فـ (بنو أبنائنا) مبتدأ، خبره مقدَّم، وهو (بنونا)، والتقدير: بنو أبنائنا مثل أبنائنا.

ب ـ جواز تقديم خبر (كان) على اسمها، نحو: كان قائماً زيد،

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٧٨؛ المقتضب ٤/ ١٢٧؛ الجُمل ٣٧؛ الإيضاح العضدي ٩٥؛ التعليقة على الكتاب ١/ ٢٨١؛ اللمع ٧٦؛ التبصرة والتذكرة ١/ ١٠١؛ المقتصد ١/ ٣٠٢ـ ٣٠٣؛ شرح المفصل ١/ ٩٩؛ الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٩٠؛ البسيط ١/ ٥٧٧.

(٢) انظر: الإنصاف ١/ ٦٥؛ التبيين ٢٤٥؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٨٤٢.

(٣) الكتاب ١/ ٢٧٨.

(٤) انظر: الأمثال لأبي فيد ٤٧؛ مجمع الأمثال ٢/ ٧٢.

(٥) نسبة البيت له في الخزانة ١/ ٢١٤ ولم أقف عليه في ديوانه بتحقيق علي فاعور، وهو في طبعة الصاوي ٢١٧.

(٦) البيت في: الإنصاف ١/ ٦٦؛ التبيين ٢٤٦؛ شرح المفصل ١/ ٩٩؛ شرح الكافية الشافية ١/ ٣٦٧؛ شرح الكافية ١/ ٩٧؛ ارتشاف الضرب ١/ ٤١؛ مغني اللبيب ٥٨٩؛ المساعد ١/ ٢٢١؛ تعليق الفرائد ٣/ ٦٠؛ شرح الأشموني ١/ ٢١٠.

و(زيد) مرفوع بالفعل الناسخ لا بـ (قائم)، وهما في الأصل مبتدأ وخبر.

ج ـ جواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ، ومنه قوله تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾[1]، فـ (إيَّاكم) منصوب بـ (يعبدون) وتقدَّم على اسم (كان)، وهو في أصله مبتدأ، وتَقدُّم معمول الخبر يؤذن بتقدُّم عامله.

ومنه قول الشماخ:

كِلا يَوْمَيْ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوى ظَنُونٌ آنَ مُطَّرحُ الظَّنُونِ[2]

فـ (وصل) مبتدأ، و(ظنون) خبره، و(كلا يومي) ظرف لـ (ظنون) وتقدَّم على المبتدأ، وإذا ثبت جواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ، فمن الأَوْلى أن يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه؛ لأنَّ رتبة العامل قبل المعمول.

د ـ أنَّ التقديم والتأخير للتوسُّع في الكلام أمر جائز، ولا يمنعه أنَّ الشيء يكون في غير موضعه الأصلي، ودليل ذلك تقديم المفعول على الفاعل مع أنَّ رتبته متأخِّرة.

أمَّا حُجَّة المانعين فلأنَّ تقديم الخبر يؤدِّي إلى تقدُّم ضمير الاسم على ظاهره، فإذا قيل: قائمٌ زيدٌ، كان في (قائم) ضمير (زيد)، وكذلك في نحو: أبوه قائم زيدٌ، كانت الهاء في (أبوه) ضمير (زيد) فتقدَّم ضمير الاسم على ظاهره، ورتبة الضمير بعد الظاهر[3].

---

(١) سورة سبأ، الآية: ٤٠.

(٢) (طوالة) اسم بئر قليلة الماء، والظَّنون: كلُّ ما لا يوثق به.. و(آن) بمعنى: حان، أي أنه حان اطِّراح الوصل الظنون، أو الإنسان الظنون، يسلِّي نفسه عن محبوبته، لأن الظَّنون الذي لا يوثق بما عنده جدير أن يُطرح.
الديوان ٣١٩؛ الإيضاح العضدي ٩٥؛ المحتسب ١/ ٣٢١؛ الإنصاف ١/ ٦٧؛ شرح شواهد الإيضاح ٨٠؛ التبيين ٢٤٧؛ البسيط ١/ ٥٧٨؛ لسان العرب ١١/ ٤١٥؛ (ط و ل)، ١٣/ ٢٧٤ (ظ ن ن).

(٣) انظر مسألة الخلاف في: الإنصاف ١/ ٦٥ـ ٧٠؛ أسرار العربية ٦٩ـ ٧١؛ =

والراجح من المذهبين هو مذهب البصريين؛ لسببين، هما على النحو التالي:

١ـ استنادهم إلى السماع والاستدلال، ومن حفظ حُجَّة على مَنَ لم يحفظ، ويكفي في إثبات جوازه ورودُه في القرآن الكريم في عدَّة مواضع، منها قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾[(١)]، فـ (سلام) خبر مقدَّم، و(هي) مبتدأ مؤخَّر[(٢)].

٢ـ أنَّ ما علَّل به الكوفيون منعهم يردُّه أنَّ الخبر وإن كان متقدِّماً في اللفظ، فهو متأخِّر في المعنى، ولهذا جاز: ضربَ غلامَه زيدٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ۝٦٧﴾[(٣)].

أما بالنسبة للحديثين اللَّذَيْن أوردهما ابن حجر، فقد وردت فيهما أوجه إعرابية أخرى تخرج بها عن المسألة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: حديث «أو مُخرِجيَّ هُم» فيه وجهان عدا الوجه المذكور، هما:

١ـ أن يكون (مخرجي) مبتدأ، و(هم) فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، كما في: أقائم زيدٌ، وعليه فالحديث وارد على لغة (أكلوني البراغيث)، وجوَّز هذا الوجه القاضي ابن حَوْط الله[(٤)]، و

= التبيين ٢٤٥ـ ٢٤٧؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٨٤٢ـ ٨٤٣؛ ائتلاف النصرة ٣٣ـ ٣٤.

(١) سورة القدر، الآية: ٥.

(٢) انظر: إعراب القرآن ٥/٢٦٨؛ البحر المحيط ٨/٤٩٧؛ الدر المصون ١١/ ٦٤؛ وانظر شواهد أخرى في: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/ ١/ ٢٦٥.

(٣) سورة طه، الآية: ٦٧.
وانظر: الإنصاف ١/ ٦٨؛ التبيين ٢٤٨.

(٤) انظر: منهج السالك ٣٦.
ابن حوط الله (٥٤٩ـ ٦١٢هـ). =

ابن أبي الربيع[1].

٢ـ أن يكون (مخرجي) خبر مبتدأ محذوف، و(هم) توكيد لفاعل (مخرجي) وهو ضمير مستترٌ فيه، وتقدير المبتدأ: أقومي مُخرجيَّ هُم، حذف المبتدأ لذكره مقدَّماً في أول الحديث «. . .إذ يخرجك قومك»[2].

وفي هذين الوجهين نظر؛ لما يلي:

١ـ أنَّ الفاعل في الوجه الأوَّل هو الضمير المنفصل (هم)، وليس هذا الموضع من المواضع التي يجوز فيها انفصال ضمير الفاعل، فلا مسوِّغ هنا لانفصاله[3].

٢ـ ما أمكن حملُه على المطَّرد من كلام العرب فهو الأَوْلى، ولا مُحوج إلى حَمْله على لغة (أكلوني البراغيث) طالما أمكن حمله على التقديم والتأخير، وهو سائغ في العربية.

= عبدالله بن سليمان بن داود بن عبد الرحمن بن سليمان بن عمر بن حوط الله الحارثي الأُنْدِيّ، حافظ، محدِّث، فقيه، أُصولي، نحوي، أديب، شاعر. . . اشتهر بالفضل والعقل، وتولَّى قضاء إشبيلية، وقرطبة، ومرسية وغيرها.
انظر: تذكرة الحفاظ ٤/١٣٩٧ ـ ١٣٩٩؛ الديباج المذهب ١/ ٤٤٩؛ بغية الوعاة ٢/ ٤٤.

(١) انظر: الملخص ١/ ٤٦٧.
ابن أبي الربيع (٥٩٩ـ ٦٨٨هـ).
أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن أبي الربيع الإشبيلي، من أئمة النحويين في زمانه، أخذ عن الدبَّاج والشلوبين، وغيرهما، وأخذ عنه جمع منهم: محمد بن عبيدة الإشبيلي، وإبراهيم الغافقي. من أشهر مصنَّفاته: (شرح الجمل للزجاجي)، (الملخص) وله (شرح الإيضاح للفارسي).
انظر: إشارة التعيين ١٧٤؛ البلغة ١٢٨؛ بغية الوعاة ٢/ ١٢٥ـ ١٢٦.

(٢) انظر: تقييد ابن لب ٢/ ٣٧٩.

(٣) انظر: المصدر السابق ٢/ ٣٧٧.

٣ـ في الوجه الثاني تكلُّف دعوى الحذف من غير حاجة إلى ذلك، ولذا كان الحمل عليه بعيداً[(١)].

ثانياً: في حديث «كلمتان حبيبتان إلى الرحمن. . .» وجهان أيضاً ـ عدا الوجه المذكور ـ، هما:

الأول: مفاده أنَّ الأَوْلى والأظهر كون (كلمتان. .) مبتدأ، و(سبحان الله وبحمده) الخبر ـ وإن كان كلا الوجهين جائزاً في العربية ـ وبهذا الرأي قال ابن الهمام[(٢)].

الثاني: كون (كلمتان) مبتدأ، خبره محذوف، والتقدير: ومما أرشدكم لذكره، أو ممَّا أحضُّكم على ذكره كلمتان صفتهما كذا وكذا، وجملة (سبحان الله) وما بعدها خبراً لمبتدأ محذوف، والمعنى على تقدير السؤال، كأنَّ سائلاً سأل: يا رسول الله ما هاتان الكلمتان اللتان يحصل لذاكرهما هذا الخير العظيم؟ فقال: هما: سبحان الله. . .، وفي تقديم الجملة الأولى تشويق للسامع إلى معرفتهما.

وجوَّز هذا الوجه الراعي الأندلسي[(٣)].

وعلَّل ابن الهمام بما يلي:

١ـ كون (سبحان الله) هو الخبر؛ لأنه مؤخَّر لفظاً، والأصل في الكلام عدم مخالفة اللفظ محلَّه إلاَّ لما يوجب ذلك.

٢ـ لأنَّه محطُّ الفائدة بنفسه، بخلاف ما إذا كان الإعراب على التقديم والتأخير، فإنَّه إنَّما يكون محطُّها باعتبار الوصف[(٢)].

ووجه إجازة الراعي هذا الإعراب أنَّه لا يُحتاج معه إلى تقدير صفة ولا

---

(١) انظر: تقييد ابن لب ٢/ ٣٧٩.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر ٦/ ١٧١ـ ١٧٢؛ عقود الزبرجد ٢/ ٢٤٢.

(٣) انظر: الأجوبة المرضية ٢٧٧ـ ٢٧٨.

غيرها؛ لأنَّ الوقوف على ظاهر لفظ الحديث من غير تقدير ليس فيه دلالة على ما يحصل لذاكرهما من لفظه، وعلى الإعرابين السابقين في هذا الحديث لا بُدَّ من تقدير صفة، أي: كلمتان صفتهما كذا، يحصل لذاكرهما هذا الخير العظيم.

ووصف الراعي هذا الوجه بأنَّه «حَسَنٌ من جهة المعنى، وفيه بعض تكلُّف من جهة اللفظ» إلا أنَّ له نظائر في كلام العرب[1].

والجواب عن رأي ابن الهمام من وجهين:

أ ـ أنَّه وإن كان الأصل عدم مخالفة اللفظ محلّه، إلاَّ أنَّ ترك الأصل قد ورد كثيراً، والشواهد عليه كثيرة.

ب ـ طالما أنَّ كلا الوجهين جائز في العربية، فقد انضمَّ إلى الوجه الأوَّل وهو الحمل على تقديم الخبر، مراعاة المعنى، وما فيه من نكتة بلاغية، وهي التشويق إلى المبتدأ، ومراعاة مثل هذه المعاني من مقاصد العربية.

ومما سبق يظهر أنَّ أقوى الأوجه الإعرابية الواردة في الحديثين المذكورين هو ما أثبته ابن حجر من الحمل على تقديم الخبر، وتأخير المبتدأ.



---

(١) انظر: الأجوبة المرضية ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

١٩ـ حذف المبتدأ

وردت هذه المسألة في مواضع كثيرة، منها:

١ـ في حديث أسماء ـ رضي الله عنها ـ قالت: «أتيت عائشة وهي تصلِّي، فقلت: ما شأنُ الناس؟ فأشارت إلى السماء، فإذا الناس قيام، فقالت: سبحان الله، قلتُ: آية، فأشارت برأسها ـ أي: نعم ـ»(١).

قال ابن حجر: «قوله: (قلت: آية) هو بالرفع خبر مبتدأ محذوف، أي: هذه آية، أي: علامة، ويجوز حذف همزة الاستفهام وإثباتها»(٢).

٢ـ في قول ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ: «. . .ثَكِلَتْك أمُّك، سُنَّةُ أبي القاسم ﷺ»(٣).

قال ابن حجر: «قوله: (سُنَّة) بالرفع خبر مبتدأ محذوف، تقديره: تلك سُنَّة، وثبت ذلك في رواية. . .»(٤).

٣ـ في قوله ﷺ: «ما ظنُّك يا أبا بكر باثنين الله ثالثهما»(٥).

قال ابن حجر: «في رواية موسى (فقال: اسكت يا أبا بكر، اثنان الله ثالثهما) وقوله: (اثنان) خبر مبتدأ محذوف، تقديره: نحن اثنان»(٦).

---

(١) ١/٢١٩.
(٢) ١/٢٢٠.
(٣) ٢/٣١٧.
(٤) ٢/٣١٨.
(٥) ٧/١١.
(٦) ٧/١٥.

٤ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «ألا أدلُّكم على أهل الجنة؟ كلُّ ضعيفٍ متضعِّف..»[1].

قال ابن حجر: «قوله: (كلُّ ضعيف) قال أبو البقاء: (كلُّ) بالرفع لا غير، والتقدير: هم كلُّ ضعيف»[2].

ذكر ابن حجر في النصوص السابقة مواضع حُذف فيها المبتدأ على سبيل الجواز.

والمبتدأ يحذف على سبيل الجواز إذا دلَّ دليلٌ على المحذوف، ومن المواضع التي جاز فيها الحذف قولهم عند رؤية الهلال: الهلالُ والله، وعند شمِّ الرائحة الطيبة: المِسْكُ والله، وتقديره: هذا الهلال، وهذا المسك، فحذف المبتدأ؛ لدلالة القرينة الحالية عليه.

وقد ذكر ابن الشجري[3] أنَّ حذف اسم الإشارة (هذا) الواقع مبتدأ كثير؛ لأنَّ حذفه كالنطق به؛ لكثرة دورانه على الألسنة، ومن ورود هذا

---

(١) ١١/ ٥٥٠.

(٢) ١١/ ٥٥٢؛ وانظر: إعراب الحديث ١٧٦.
وانظر مواضع أخرى ـ على سبيل المثال ـ لحذف المبتدأ في: ٣/ ٥٠٣، ٤/ ٣٧٣، ٥/ ٢٩٩، ٦/ ٢٦٥، ٧/ ٢٣٥، ٢٧٧، ٧٥٤، ٨/ ٤٠٧، ٥٩٣، ٩/ ٢٥، ١٤٢، ٢٢٢، ١٠/ ٢١٩، ٥٠٥، ١١/ ٣٩٢، ٤٩١، ٤٩٩، ٥٥٢، ١٢/ ٢٨٧، ٣٧٥، ١٣/ ٤٤١.

(٣) ابن الشجري (٤٥٠ـ ٥٤٢هـ).
هبة الله بن علي بن محمد، أبو السعادات، المعروف بابن الشجري، كان إماماً في النحو، واللغة، قرأ على ابن فضَّال، والخطيب التبريزي، وأبي المعمر بن طباطبا العلوي، وغيرهم، وأخذ عنه التاج الكِندي، وغيره.
من مصنَّفاته: (الأمالي)، (شرح اللمع لابن جني)، (شرح التصريف الملوكي).
انظر: نزهة الألباء ٢٩٩؛ إشارة التعيين ٣٧٠؛ البلغة ٢٣٥؛ بغية الوعاة ٢/ ٣٢٤.

الحذف في القرآن، قوله تعالى: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ﴾[1] أي: هذا سِحْر، وقوله عزَّ وجل: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾[2] أي: هذه سورة[3].

ومن المواضع التي يكثر فيها حذف المبتدأ حذفه في جواب الاستفهام، نحو قولك: في المسجد، لمن سأل: أين زيد؟ ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ﴾[4] أي: هي النار.

ومن حذف المبتدأ حذفه بعد فاء الجزاء، قال تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾[5] أي: فعمله لنفسه، وإساءته عليها.

وكذلك بعد القول: ﴿قَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[6] أي: هي أساطير.

فحذف المبتدأ في المواضع السابقة على سبيل الجواز[7]؛ لدلالة القرينة اللفظية.



(١) سورة القمر، الآية: ٢.
(٢) سورة النور، الآية: ١.
(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٦١.
(٤) سورة الحج، الآية ٧٢.
(٥) سورة فصلت، الآية: ٤٦.
(٦) سورة النحل، الآية ٢٤.
(٧) انظر مسألة الحذف الجائز في: الكتاب ١/ ٢٧٩؛ الأصول ١/ ٦٨؛ الإيضاح العضدي ٩٤؛ الخصائص ٢/ ٣٦٢؛ اللمع في العربية ٧٧؛ شرح ملحة الإعراب ١٠٧؛ شرح المقدّمة الجزولية ٢/ ٧٤٨؛ شرح عمدة الحافظ ١/ ١٧٤ـ ١٧٥؛ مغني اللبيب ٨٢٢ـ ٨٢٤؛ وغيرها من المصادر.

٢٠ـ حذف الخبر

ومن مواضع وروده:

١ـ في حديث السائب بن يزيد ـ رضي الله عنه ـ قال: «كنتُ قائماً في المسجد، فَحَصَبني رجلٌ، فنظرتُ فإذا عمرُ بن الخطاب...».

قال ابن حجر: «قوله: (فإذا عمر) الخبر محذوف، تقديره: قائم أو نحوه»[١].

٢ـ في قول عبد الرحمن بن أبي بكر ـ رضي الله عنهما ـ: «فهو أنا وأبي وأمي»[٢].

قال ابن حجر: «وقوله: (فهو) أي: الشأن، وقوله: (أنا) مبتدأ، وخبره محذوف يدلُّ عليه السِّياق، وتقديره: في الدار»[٣].

ذكر ابن حجر موضعين من مواضع حذف الخبر جوازاً، هما:

١ـ بعد إذا.

٢ـ إذا دلَّ عليه السِّياق.

أمَّا حذفه في الموضع الأوَّل فهو بعد (إذا) الفُجائية، ومثاله: خرجت

---

(١) الحديث والتعليق في ١/٦٦٨.

(٢) ٦/٦٧٩.

(٣) ٦/٦٨٩.

وانظر مواضع أخرى ـ على سبيل المثال ـ في: ٢/٥١، ٤١٩؛ ٨/٤١٠؛ ١٠/ ٢٥٩، ٥٨٣.

فإذا السبع، على القول بحرفية (إذا) فالخبر محذوف بلا خلاف؛ لدلالة المفاجأة عليه، والتقدير: فإذا السبع حاضر، أو نحو ذلك؛ لأنَّه لا بُدَّ للمبتدأ من خبر، وليس في الجملة خبر، لذلك لزم تقديره.

أمَّا على القول بظرفية (إذا) فليس حذف، و(السبع) مبتدأ، و(إذا) الخبر متقدِّم، نحو: عندي زيد[١].

وقد ذكر ابن مالك أنَّ حذف الخبر بعد (إذا) التي للمفاجأة قليل، لذلك لم يَرِدْ في القرآن الكريم مبتدأ بعد (إذا) إلاَّ وهو مثبت الخبر غير محذوف[٢]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ﴾[٣]، وقوله: ﴿فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ﴾[٤]، وقوله سبحانه: ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ﴾[٥].

وعَدَّ أبو حيان هذه الآيات ونحوها مِمَّا ذِكْرُ الخبر فيه واجب؛ لأنَّه لم يدلَّ دليل على المحذوف[٦].

وأمَّا الموضع الثاني وهو إذا دلَّ عليه السِّياق فمنه ـ إضافة إلى الشاهد المذكور ـ حذفُه في جواب الاستفهام في نحو قولك: زيدٌ، لمن سألك: من عندك؟ وفي العطف، في نحو: زيد قائم وعمرو، على تقدير: وعمرو كذلك... إلى غير ذلك[٧].

---

(١) انظر المسألة في: التخمير ١/٢٦٨؛ شرح المفصل ١/ ٩٤ـ ٩٥؛ شرح الكافية ١/ ١٠٣؛ ارتشاف الضرب ٢/٣١؛ الجنى الداني ٣٧٧؛ تعليق الفرائد ٣/ ٢٥ـ ٢٦.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٧٥.

(٣) سورة طه، الآية: ٢٠.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٠٨. سورة الشعراء، الآية: ٣٣.

(٥) سورة الزمر، الآية: ٦٨.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٣١.

(٧) انظر حذف الخبر الجائز في: الأصول ١/٦٨؛ الخصائص ٢/ ٣٦٢؛ شرح التسهيل ١/ ٢٧٥؛ منهج السالك ٤٩؛ مغني اللبيب ٨٢٤ـ ٨٢٦؛ همع الهوامع ١/ ٣٨.

٢١ـ ما يَحتمل المحذوفُ فيه أن يكون مبتدأ وأن يكون خبراً

وردت هذه المسألة في مواضع عدَّة، منها:

١ـ في قوله ـ ﷺ ـ: «واشتكت النار إلى ربِّها، فقالت: يا ربِّ، أَكَلَ بعضي بعضاً، فأَذِنَ لها بنَفَسين: نفسٍ في الشتاء، ونَفَسٍ في الصيف، فهو أشدُّ[1] ما تجدون من الحرِّ، وأشدُّ ما تجدون من الزمهرير»[2].

نقل ابن حجر في إعراب (أشدُّ) ـ برواية الرفع ـ وجهين:

أ ـ أنَّه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: فذلك أشدُّ، وهو قول البيضاوي[3].

ب ـ أنَّ جَعْلَ (أشدُّ) مبتدأ محذوف الخبر أَوْلى، والتقدير: أشدُّ ما تجدون من الحر من ذلك النَّفَس، وهو قول الطيبي.

قال ابن حجر: «يؤيِّد الأوَّل رواية الإسماعيلي من هذا الوجه بلفظ (فهو أشدُّ)، ويؤيِّد الثاني رواية النسائي من وجه آخر بلفظ (فأشدُّ ما تجدون

---

(١) انظر ما سبق في التعليق على هذه الرواية ص ١٩٨.

(٢) ٢/ ٢٣.

(٣) البيضاوي (... ـ ٦٨٥هـ).

عبد الله بن عمر بن محمد بن علي، أبو الخير، ناصر الدين، البيضاوي، الشافعي، من الأئمة الأعلام في الفقه، والتفسير، والأصلين، والعربية، والمنطق، من مصنَّفاته: (مختصر الكشاف)، (شرح المصابيح)، (المنهاج في الأصول).

انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٥/ ٥٩؛ بغية الوعاة ٢/ ٥٠ـ ٥١؛ طبقات المفسرين ٢/ ٢٤٢ـ ٢٤٣.

من الحر من حرِّ جهنم)»[1].

٢ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «أَسْرعوا بالجنازة، فإن تكُ صالحةً فخيرٌ تقدِّمونها إليه، وإن يكُ سوى ذلك فشرٌّ تضعونه عن رقابكم»[2].

قال ابن حجر: «قوله: (فخير) هو خبر مبتدأ محذوف، أي: فهو خير، أو مبتدأ خبره محذوف، أي: فلها خير، أو فهناك خير، ويؤيِّده رواية مسلم بلفظ (قرَّبتموها إلى الخير)، ويأتي في قوله بعد ذلك (فشرٌّ) نظير ذلك»[3].

٣ـ في حديث أبي أيوب قال: «خرج النبي ـ ﷺ ـ وقد وَجَبتْ الشمسُ، فسمع صوتاً، فقال: يهود تُعذَّب في قبورها»[4].

قال ابن حجر: «قوله: (يهود تُعذَّب...) هو خبر مبتدأ، أي: هذه يهود، أو هو مبتدأ خبره محذوف»[5].

٤ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «...شَهَادةُ القومِ، المؤمنون شهداءُ اللهِ في الأرض».

قال ابن حجر: «قوله: (شهادة القوم) هو مبتدأ وخبره محذوف، تقديره: مقبولة، أو هو خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هذه شهادة القوم..»[6].

---

(١) ٢/ ٢٤. والذي في شرح مشكاة المصابيح للطيبي أنه أعرب (أشدّ) خبر مبتدأ محذوف، تقديره: ذلك أشد.
انظر: ٢/ ١٦٩.

(٢) ٣/ ٢١٨.

(٣) ٣/ ٢٢٠. وانظر رواية مسلم في (كتاب الجنائز ـ باب الإسراع بالجنازة) ٢/ ٦٥٢.

(٤) ٣/ ٢٨٤.

(٥) ٣/ ٢٨٥.

(٦) الحديث والتعليق في: ٥/ ٢٩٩.

=

ذكر ابن حجر في النصوص السابقة ما يحتمل إعرابُه أن يكون مبتدأ لخبر محذوف أو العكس، ولم يظهر لي ترجيح ابن حجر لأحد الوجهين.

ومن شواهد المسألة قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[1] يصحُّ فيه تقدير المبتدأ: شأني صبرٌ جميلٌ، وتقدير الخبر، أي: صبرٌ جميلٌ أمثلُ من غيره[2].

ومنها: قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ﴾[3] فعلى حذف المبتدأ التقدير: أمرُنا طاعةٌ، وعلى حذف الخبر التقدير: طاعةٌ معروفةٌ أمثلُ من غيرها[4].

وللنحاة في الأَوْلَى من هذين الوجهين قولان، هما على النحو الآتي:

الأوَّل: الأَوْلَى كون المحذوف المبتدأ؛ لأنَّ الخبر محطُّ الفائدة، وهو قول الواسطي[5].

الثاني: الأَوْلَى كونه الخبر؛ لأن الحذف تصرُّف وتوسُّع، والخبر أَوْلى بذلك، إذ إنَّه يقع مفرداً، مشتقًّا وجامداً، وجملة، فهو مُتَّسِع في ذاته، بخلاف المبتدأ؛ ولأنَّ الحذف أَلْيَق بالأعجاز، وهو موضع تعب وطلب

= وانظر أمثلة أخرى في: ١/ ٦٥، ٣/ ٩٦، ٧/ ٧٣٩، ٨/ ٢٣٣، ٤٨٧.

(١) سورة يوسف، الآية: ١٨.

(٢) انظر: التبيان ٢/ ٧٢٦؛ البحر المحيط ٥/ ٢٨٩؛ الدر المصون ٦/ ٤٥٧- ٤٥٨.

(٣) سورة النور، الآية: ٥٣.

(٤) انظر: الكشاف ٣/ ٧٣؛ البيان ٢/ ١٩٨.

(٥) الواسطي (٥٥٠- ٦٢٦هـ).
القاسم بن القاسم بن عمر، أبو محمد الواسطي، أديب، فاضل، نحوي، لغوي، أخذ عن مصدِّق بن شبيب وهبة الله بن أيوب وغيرهما.
من مصنَّفاته: (شرح اللمع)، (شرح التصريف الملوكي).
انظر: فوات الوفيات ٣/ ١٩٢- ١٩٦؛ بغية الوعاة ٢/ ٢٦٠- ٢٦١.

استراحة، والصدور موضع استجمام وراحة[1]، وإلى هذا الرأي ذهب العبدي[2].

والذي يظهر في هذه المسألة أنَّه إذا كان المذكور معرفة فالمحذوف الخبر، وإذا كان المذكور نكرة فالمحذوف المبتدأ.

وقد تعقَّب العينيُّ ـ رحمه الله ـ ابن حجر في أحد المواضع المذكورة في المسألة، ففي قوله عليه الصلاة والسلام: «يهود تُعذَّب في قبورها»، أعرب العيني (يهود) مبتدأ، خبره (تعذب)، وقال: «وقال بعضهم[3]: (يهود) خبر مبتدأ، أي: هذه يهود، قلت: كأنَّه ظنَّ أنَّه نكرة فلذلك قال: هو خبر مبتدأ، وقد قلنا: إنَّه علم، وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث».

وذكر العيني قبل هذا أنَّ (يهود) علم للقبيلة، وقد يدخله الألف واللام، ثم نقل عن الجوهري[4] أنهم «أرادوا باليهود اليهوديين، ولكنهم حذفوا ياء الإضافة كما قالوا: زِنجيّ وزِنْج، وإنما عُرِّف على هذا الحدِّ،

---

(١) انظر: التعليقة على المقرب ٣٣ب؛ مغني اللبيب ٨٠٥ـ ٨٠٦؛ تعليق الفرائد ٣/ ٤١؛ التصريح ١/ ١٨٠؛ الأشباه والنظائر ٣/ ١٠٥؛ همع الهوامع ٢/ ٣٨ـ ٣٩؛ حاشية الصبان ١/ ٢١٤.

(٢) العبدي (. . . ـ ٤٠٦هـ).
أحمد بن بكر بن أحمد العبدي، أبو طالب، من أئمة النحاة، أخذ عن أبي سعيد السيرافي، والرماني، والفارسي، له شرح على كتاب (الإيضاح) للفارسي.
انظر: نزهة الألباء ٢٤٦؛ إشارة التعيين ٢٦؛ البلغة ٥٤؛ بغية الوعاة ١/ ٢٩٨.

(٣) يعني ابن حجر.

(٤) الجوهري (. . . ـ ٣٩٨هـ).
إسماعيل بن حماد، أبو نصر، الجوهري، إمام في اللغة، والنحو، والأدب، ويضرب بخطه المثل في الجودة، أخذ عن الفارسي، والسيرافي، وغيرهما، من أشهر مصنَّفاته: (الصحاح).
انظر: إنباه الرواة ١/ ٢٢٩ـ ٢٣٣؛ معجم الأدباء ٦/ ١٥١ـ ١٦٥؛ إشارة التعيين ٥٥ـ ٥٦.

فجُمع على قياس شعيرة وشعير، ثم عُرِّف الجمع بالألف واللام، ولولا ذلك لم يجز دخول الألف واللام عليه؛ لأنَّه معرفة مؤنث، فجرى في كلامهم مجرى القبيلة، ولم يجهل»[1].

وفيما ذكره العيني أمران:

الأوَّل: أنَّ ابن حجر أورد في الموضع نفسه قول الجوهري الذي ذكره العيني بلفظه تقريباً، ومعنى ذلك أن كون (يهود) علماً للقبيلة أمر مقرَّر عند ابن حجر.

الثاني: أنَّ ابن حجر أعرب (يهود) على وجهين: أحدهما ما ذكره العيني عنه، والآخر أنَّه مبتدأ خبره محذوف، ـ كما سبق في تحرير المسألة ـ وهذا الوجه يعارض ما ذكره العيني من أن ابن حجر ظنَّه نكرة، لذا أعربه خبر مبتدأ محذوف[2].

والذي يظهر ممَّا سبق أنَّ العيني ـ رحمه الله ـ اجتزأ بعض كلام ابن حجر في إعراب هذا الحديث، وبنى اعتراضه عليه، وقد تبيَّن وجه ما ذكره ابن حجر وهو أنه يراه معرفة وليس كما ذكر العيني من أنَّه إنما أعربه خبراً لأنَّه ظنَّه نكرة، وعليه فقد سقط اعتراض العيني ـ رحمه الله ـ في هذه المسألة.



(١) عمدة القاري ٨/٢٠٧، وانظر: الصحاح ٢/٥٥٧.
(٢) انظر: إرشاد الساري ٣/٤٧٩.

٢٢ـ دخول الفاء على خبر المبتدأ

وردت هذه المسألة في قوله ـ ﷺ ـ: «قالا: الذي رأيتَه يُشَقُّ شِدْقُه فكذَّابٌ»(١)، وعلّق عليه ابن حجر في موضعين:

الأول: قال فيه: «هكذا وقع بالفاء، واستُشكل بأنَّ الموصول الذي يدخل خبره الفاء يُشترط أن يكون مبهماً عامًّا، وأجاب ابن مالك بأنَّه نزَّل المعيَّن المبهم منزلة العام، إشارة إلى اشتراك من يتَّصف بذلك في العقاب المذكور»(٢).

الثاني: وذكر فيه ما يلي:

أ ـ تفصيل إجابة ابن مالك عن هذا الإشكال بأنَّ المبتدأ لا يجوز دخول الفاء على خبره إلاَّ إذا كان شبيهاً بِمَنْ الشرطية في إرادة العموم، واستقبال ما يتمُّ به المعنى، مثاله: الذي يأتيني فمكرَم، فإن قصدتَ بـ (الذي) هُنا معيَّناً زالت مشابهته بِمَنْ الشرطية، وامتنع دخول الفاء على خبرها كما امتنع في: زيدٌ فمكرمٌ، فكذا (الذي) لا يجوز: الذي يأتيني إذا قصدت به مُعيَّناً، لكن هذا شبيه في اللفظ بالذي يأتيني عند قصد العموم، لذا جاز دخولُ الفاء في هذا الموضع حملاً للشبيه على الشبيه، ونظير ذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَصَـٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾(٣) فإنَّ مدلول (ما) مُعيَّن، ومَدْلُول (أصابكم) المضيّ، وقد دخلت الفاء في خبره تشبيهاً له بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَـٰبَكُم مِّن

---

(١) ١٠/٥٢٣.

(٢) ١٠/٥٢٥.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٦٦.

مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾[1] فرُوعي الشبه اللفظي بينهما، فأُجريا في مصاحبة الفاء مُجرى واحدًا.

ب ـ قول الطيبي ـ تعليقاً على ما سبق ـ: «هذا كلام متين، لكن جواب المَلَكين تفصيل لتلك الرؤيا المتعدِّدة المبهمة، لا بُدَّ من ذكر كلمة التفصيل أو تقديرها، فالفاء جواب (أمَّا)، ثم قال: والفاء في قوله: (فأولاد الناس) جاز دخولها على الخبر؛ لأنَّ الجملة معطوفة على مدخول (أمَّا) في قوله: (أمَّا الرجل)، وقد تحذف الفاء في بعض المعطوفات[2] نظراً إلى أنَّ (أمَّا) لمَّا حُذفت حذف مقتضاها، وكلاهما جائز»[3].

ذكر ابن حجر في الموضعين السابقين مسألة دخول الفاء على خبر المبتدأ، وملخَّص ما ذكره ما يلي:

١ـ اشتراط كون الموصول الذي يدخل خبره الفاء عامًّا، وجاء في الحديث معيَّناً.

٢ـ إجابة ابن مالك عن هذا الإشكال بأنَّه من باب تنزيل المعين منزلة العام.

٣ـ توجيه الطيبي بأنَّ (الفاء) واقعة في جواب (أمَّا) المقدَّرة.

وبيان المسألة على النحو الآتي:

حقُّ خبر المبتدأ ألاَّ تدخل عليه الفاء؛ لأن نسبته من المبتدأ كنسبة

---

(١) سورة الشورى، الآية: ٣٠.

(٢) في الفتح: المحذوفات، في المطبوع والمخطوط ٧/ ٢/ ٣٤٥أ، وما أثبته هو الأنسب للسِّياق، وهو ما في شرح المشكاة ٨/ ٣٥٤.

(٣) ١٢/ ٤٦٥. وانظر: شواهد التوضيح ١٨٤ـ ١٨٥؛ شرح مشكاة المصابيح ٨/ ٣٥٣ـ ٣٥٤.

الفاعل من الفعل[1]، فلا يُقال: عبد الله فمنطلقٌ، على رأي الجمهور[2]، ونُسب إلى الأخفش جواز ذلك على زيادة الفاء[3]؛ لورود: أخوك فَوَجَدَ، وقول الشاعر[4]:

وقَائلةٍ خَوْلاَنُ فَانكَحْ فَتَاتَهمْ وأُكْرُومَةُ الحيَّيْنِ خِلْوٌ كَما هِيَا[5]

وهو مخرَّج عند المانعين على تقدير: هذه خَوْلان.

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/٣٢٨؛ شرح الكافية الشافية ١/٣٧٤؛ شرح الأشموني ١/ ٢٢٣ـ ٢٢٤.

(٢) انظر تفصيل القول في مسألة دخول الفاء على خبر المبتدأ في: الكتاب ١/ ٦٩ـ ٧٠، ٤٥٣؛ المقتضب ٣/ ١٩٥ـ ١٩٦؛ الإيضاح العضدي ٩٦ـ ٩٩؛ المقتصد ١/ ٣١٢ـ ٣١٣، ٣٢١ـ ٣٢٥؛ أمالي ابن الشجري ٢/٥٥١، ٣/١٨٤؛ شرح المفصل ١/ ٩٩ـ ١٠١؛ المقرب ٩٣؛ شرح الكافية ١/ ١٠١ـ ١٠٢؛ الملخص ١/ ١٧٨ـ ١٨١؛ الإرشاد ١٢٥ـ ١٢٧؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٦٧ـ ٦٩؛ المساعد ١/ ٢٤٤ـ ٢٤٧؛ همع الهوامع ٢/ ٥٦ـ ٥٩.

(٣) انظر: المقتصد ١/٣١٣؛ شرح المفصل ١/١٠٠؛ شرح التسهيل ١/٣٣٠؛ شرح الكافية ١/١٠٢؛ البسيط ١/٥٧٤؛ ارتشاف الضرب ٢/٦٩؛ المغني ٢١٩.
وفي (معاني القرآن) للأخفش ذكر دخول الفاء على خبر المبتدأ في موضعين:
الأول: حكى القول مطلقاً غير مقيد، من غير تعليق.
الثاني: أ ـ وصفه بأنه (لم يحسن)، قال: «لو قلت: عبد الله فمنطلق لم يحسن» وهذا دليل على أنَّه لا يرى زيادة الفاء في خبر المبتدأ.
ب ـ قيَّد الزيادة في خبر المبتدأ الموصول، مِمَّا يدلُّ على أنَّه يذهب مذهب الجمهور.
انظر: معاني القرآن ١/ ٨٦ـ ٨٧، ١٣٢.

(٤) لم أقف على القائل.

(٥) البيت ورد في: الكتاب ١/٧٠، ٧٢؛ الإيضاح العضدي ٩٦؛ شرح المفصل ١/ ١٠٠؛ شرح التسهيل ١/٣٣١؛ شرح الكافية ١/١٠٢؛ البسيط ١/٥٧٤؛ مغني اللبيب ٢١٩، ٦٢٨؛ همع الهوامع ٢/٥٩... وغيرها من المصادر.

وقد تلحق الفاء الخبر جوازاً، وذلك إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً، أو نكرة موصوفة، يفيدان الشيوع، ويتضمَّنان معنى الجزاء، بشرط أن تكون الصلة، أو الصفة مكوَّنة من:

ـ فعل وفاعل، نحو: الذي يأتيني فله درهم، ومنه قوله جَلَّ شأنه: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[1].

ـ أو شبه جملة، نحو: الذي عندي فمكرَم، وكلُّ رجل في الدار فمكْرَم، ومنه قوله سبحانه: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[2].

فإن انتفى الشيوع بأن كان لواحد مخصوص لم تدخل الفاء في خبره، فلا يُقال: زيدٌ الذي أتاني فله درهم؛ لأنَّه بذلك بَعُدَ عن تضمُّن معنى الشرط.

وإذا تقرَّر ذلك ففي الحديث المذكور إشكال ـ كما نقل ابن حجر ـ مَردُّه إلى وقوع الفاء في خبر الموصول المعيَّن الواقع مبتدأ.

والجواب عن هذا الإشكال كما اتّضح سابقاً من وجهين:

الأول: أنَّ الموصول المعيَّن هنا أُجري مجرى الموصول العام، في نحو: من يأتيني فله درهم وهو توجيه ابن مالك.

الثاني: أنَّ (الفاء) واقعة في جواب (أمَّا) المقدَّرة، وهو توجيه الطيبي.

ولعل الأظهر في توجيه رواية الحديث ما ذكره الطيبي ـ رحمه الله ـ؛ لعلَّتين:

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٧٤.

(٢) سورة النحل، الآية: ٥٣.

الأولى: أنَّ الحذف إذا كان المحذوف معطوفاً على مماثلٍ له؛ لدلالة السِّياق عليه سائغ وجائز.

الثانية: في توجيه ابن مالك بُعد؛ لكونه حملاً بعد حمل، إذ حملَ الموصول المعين (الذي رأيته يُشَقُّ شدقه...) على المبهم في نحو: الذي يأتيني فله درهم، وهو بدوره محمول على (مَنْ) الشرطية؛ لما فيه من الإبهام والعموم.



٢٣ـ حذف العائد المنصوب من جملة الخبر على المبتدأ

في قوله ـ ﷺ ـ: «فواللهِ ما الفقرَ أَخْشَى عليكم»[(١)].

قال ابن حجر: «بنصب (الفقر)، أي ما أخشى عليكم الفقرَ، ويجوز الرفع بتقدير ضمير؛ أي: ما الفقرُ أَخْشَاهُ عليكم، والأوَّل هو الراجح، وخَصَّ بعضُهم جواز ذلك بالشعر»[(٢)].

ذكر ابن حجر في النصِّ السابق مسألتين:

الأولى: تقديم المفعول به، وسيأتي الحديث عنه في بابه[(٣)].

الثانية: حكم حذف العائد المنصوب من جملة الخبر على المبتدأ.

وهي مسألة خلافية، النحاة فيها على أربعة أقوال، هي على النحو الآتي:

١ـ جواز ذلك في الشعر، وهو في الكلام ضعيف، وهو مذهب سيبويه[(٤)]، ووافقه ابن الشجري[(٥)]، والعكبري[(٦)]، وابن عصفور[(٧)]، ونصَّ

---

(١) ١١/٢٤٨.
(٢) ١١/٢٤٩.
(٣) انظر ص ٤٨٦.
(٤) انظر: الكتاب ١/٤٣، وكذلك: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٢١٨ـ ٢١٩.
(٥) انظر: الأمالي ١/٩، ٢/٧٢.
(٦) انظر: إعراب الحديث ٢٩٠، ٣١٢؛ التبيان ١/٤٤٣.
(٧) انظر: شرح الجمل ١/ ٣٥٠ـ ٣٥١؛ المقرب ٩٠؛ ضرائر الشعر ١٧٧.

ابن أبي الربيع على أنَّه ورد «في قليل من الكلام»[1].

٢ـ جوازه في سعة الكلام، بشرط أن يكون المبتدأ اسم استفهام، أو كِلا، أو كِلْتا، أو كُلاً، وبه قال الفراء[2]، والكسائي[3]، وإن كان المبتدأ غير ذلك فالحذف ممتنع، ويجب نصب المتقدِّم مفعولاً به إلاَّ في ضرورة شعر، ونُسب للكوفيين[4].

٣ـ جوازه فيما اشترطه الفراء، وفي نحو: زيدٌ ضربت، وعليه هشام[5].

٤ـ جوازه مع (كُلّ) وما أشبهه في العموم والافتقار من موصول وغيره، نحو: أيّهم يسألني أعطي، ونحو: رجل يدعو إلى الخير أُجيب، أي: أعطيه، وأجيبه، وعليه ابن مالك، وخالف الكوفيين في منع الحذف إذا كان غير (كلّ) فلم يخصَّها بالشعر، وإن كان يرى أنَّ غيره أقوى منه[6].

وقد عَلَّل أصحاب القول الأول تضعيفهم هذه المسألة بأنَّ فيها تهيئة العامل للعمل، وقطعه عنه[7]، وحملوا على ذلك قراءة يحيى بن وثاب[8]،

---

(١) انظر: البسيط ١/ ٥٦٥.
(٢) انظر: معاني القرآن ١/ ١٣٩ـ ١٤٠، ٢٤٢.
(٣) انظر: تعليق الفرائد ٣/ ١٠٤.
(٤) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣١٠، ٣١٢؛ شرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٧.
(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٣؛ البحر المحيط ٨/ ٢١٩؛ همع الهوامع ٢/ ١٦؛ هشام الضرير ١١٧ـ ١٢٠.
(٦) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣١٠ـ ٣١٢.
(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٠ـ ٣٥١.
(٨) يحيى بن وثاب (...ـ ١٠٣هـ).
يحيى بن وثاب الأسدي ولاءً، الكوفي، مقرىء أهل الكوفة في زمانه، روى عن ابن عمر، وابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ وعن مسروق، وعبيدة السلماني، وأبي عمرو الشيباني، وغيرهم، وعرض عليه سليمان الأعمش، وطلحة بن =

وإبراهيم النخعي[1]، والسلمي[2]، وأبي رجاء[3]: ﴿أَفَحُكْمُ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾[4] والتقدير: يبغونه[5]، فهذا يُحفظ ولا يقاس عليه.

واستدلَّ الفراء ومن وافقه بأدلَّة منها:

= مصرف، وغيرهما.

انظر: معرفة القرّاء الكبار ١/ ٥٠ـ ٥٣؛ غاية النهاية ٢/ ٣٨٠.

(١) النخعي (. . .ـ ٩٦هـ).

إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود، أبو عمران النخعي، الكوفي، إمام، زاهد، عالم، فقيه، ثقة، قرأ على الأسود بن يزيد، وعلقمة بن قيس، وقرأ عليه سليمان الأعمش، وطلحة بن مصرف.

انظر: غاية النهاية ١/ ٢٩ـ ٣٠؛ تهذيب التهذيب ١/ ٤٦.

(٢) السلمي (. . .ـ ٧٤هـ).

عبد الله بن حبيب بن ربيعة، أبو عبد الرحمن السلمي الضرير، مقرىء الكوفة، ولد في حياة النبي ـ ﷺ ـ، وإليه انتهت القراءة تجويداً وضبطاً، أخذ القراءة عن عثمان، وعلي، وعبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنهم ـ، وغيرهم.

انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٤٥ـ ٤٩؛ غاية النهاية ١/ ٤١٣ـ ٤١٤.

(٣) أبو رجاء (. . .ـ ١٠٥هـ).

عمران بن تيم ـ وقيل: ابن ملحان ـ أبو رجاء العطاردي، البصري، التابعي، أسلم في حياة النبي ـ ﷺ ـ ولم يره، عرض القرآن على ابن عباس، وحدَّث عن عدد من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، روى القراءة عنه عرضاً أبو الأشهب العطاردي.

انظر: غاية النهاية ١/ ٦٠٤.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٥٠.

وانظر: المحتسب ١/ ٢١٠؛ مختصر في شواذ القرآن ٣٢؛ البحر المحيط ٣/ ٥٠٥.

وقد عزا أبو حيان هذه القراءة للأعرج، وهذا العزو مخالف لما ذكره ابن جني عنه، ففي المحتسب ١/ ٢١١ ما نصُّه: «قال ابن مجاهد: وهو خطأ، قال: وقال الأعرج: لا أعرف في العربية (أفحكمُ)، وقرأ (أفحكمَ) نصباً».

(٥) انظر: التبيان ١/ ٤٤٣؛ الدر المصون ٤/ ٢٩٥.

١ـ قراءة ابن عامر[1]: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[2] أي: وَعَده[3].

٢ـ قول أبي النجم العجلي:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيارِ تدَّعي ... عَليَّ ذنباً كلُّه لَمْ أَصْنَعِ[4]

بتقدير: لم أصنعه.

٣ـ قول الشاعر[5]:

كِلاَهُما أُجِيدُ مُسْتَرِيضا[6]

---

(١) انظر: السبعة في القراءات ٦٢٥؛ حجة القراءات ٦٩٨؛ الكشف ٢/ ٣٠٧.
ابن عامر (... ـ ١١٨هـ).
عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي، أحد القراء السبعة، وإمام أهل الشام في القراءة، قال عنه الذهبي: «وقد تكلَّم في قراءته من لا يعلم، وهي قراءة حسنة».
انظر: تاريخ العلماء النحويين ٢٣٢؛ ميزان الاعتدال ٢/ ٤٤٩؛ غاية النهاية ١/ ٤٢٣ـ ٤٢٥.

(٢) سورة الحديد، الآية: ١٠.

(٣) انظر: إعراب القراءات السبع ٢/ ٣٤٩.

(٤) الديوان ١٣٢؛ الكتاب ١/ ٤٤؛ معاني القرآن للفراء ١/ ١٤٠، ٢٤٢؛ الخصائص ٣/ ٦١؛ ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٥؛ المقتصد ١/ ٢٣٠؛ أمالي ابن الشجري ١/ ٩، ٢/ ٧٢؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٠؛ ضرائر الشعر ١٧٦؛ شرح التسهيل ١/ ٣١٢؛ شرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٦؛ شرح الكافية ١/ ٩٢؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٨٤٦؛ مغني اللبيب ٧٩٦؛ همع الهوامع ٢/ ١٦.

(٥) اختلف في قائله على قولين، هما على النحو الآتي:
أ ـ الأغلب العِجْلي. انظر: الصحاح ٣/ ١٠٨١ (ر و ض)؛ اللسان ٧/ ٢١٨ (ق ر ض) نقلاً عن ابن بري، والبيت في شعر الأغلب ١٦٠.
ب ـ حميد الأرقط. انظر: اللسان ٧/ ١٦٥ (ر و ض).

(٦) مستريضاً: أي ممكناً واسعاً.
وقد ورد البيت برواية (كِلَيْهما أجِدُّ مستريضاً) في: شعر الأغلب العجلي ١٦٠؛ الصحاح ٣/ ١٠٨١؛ اللسان ٧/ ٢١٩، ولا شاهد فيها على المسألة، كما ورد =

وتقديره: أُجيده.

٤ـ قياس الاستفهام في نحو قولك: أيّهم ضربت على الموصول بجامع عدم تقدُّم المعمول، كما أنَّ (كُلاًّ) و(كِلا) في معنى (ما)، فقولك: كلّ الرجال ـ أو كِلا الرجلين ـ ضربت، في معنى: ما مِن الرجال ـ أو ما مِن الرجلين ـ إلا مَنْ ضربت، و(ما) لها الصدارة، فأشبهت الموصول، فساغ الحذف كعائده[1].

ومن ورود الحذف في غير ما اشترطه الفراء قراءة يحيى ومَنْ وافقه السابق ذكرها[2]، وكذلك قول الأسود بن يعفر[3]:

وخالدٌ **يحمدُ** أصحابُه ... بِالحقِّ، لا يُحمدُ بالباطِل[4]

أي: يحمده.

والذي يظهر بعد عَرْض المسألة ما يلي:

١ـ ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه من البصريين من تخصيص حذف العائد المنصوب من جملة الخبر على المبتدأ بالشعر، وتضعيفه في الكلام، يعارضه وروده في قراءة سبعية لا مجال لردِّها، أو تضعيفها، بل الأمر فيها كما قال أبو حيان: «ورد في السبعة فوجب قبوله»[5].

= برواية (كلاهما أُجيد مستريضاً) كما هو شاهد المسألة في: معاني القرآن للفراء ١/ ١٤٠ (وفيه: أَجِدُ)؛ مجالس ثعلب ١/ ٥٨؛ اللسان ٧/ ١٦٥؛ همع الهوامع ٢/ ١٦.

(١) انظر: همع الهوامع ٢/ ١٦ـ ١٧.

(٢) انظر ما سبق ص ٣٤٨ـ ٣٤٩.

(٣) نُسب له في: ضرائر الشعر ١٧٦؛ المقرب ٩٠، وليس في ديوانه.

(٤) ورد البيت في: شرح التسهيل ١/ ٣١٣؛ شرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٨؛ البحر المحيط ٨/ ٢١٩؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٢٨٤؛ الدر المصون ٤/ ٢٩٧؛ المغني ٧٩٦؛ تعليق الفرائد ٣/ ١٠٤.

(٥) البحر المحيط ٣/ ٢١٩.

٢ـ ما ذهب إليه ابنُ مالك من عدم الاختصاص بالشعر إن كان المبتدأ غير (كلّ) هو الأقرب للصواب؛ لورود السماع به، وإن كان أمرُ القراءة فيه كما وصفه ابنُ جنّي بأنَّه «وجه غيره أقوى منه»[1].

٣ـ موافقة ابن حجر لما ذهب إليه ابن مالك في عدم اختصاص هذا الحذف بالضرورة، مع ترجيحه الوجه الأول وهو النصب.

٤ـ ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه من تخصيص حذف العائد المنصوب بالشعر، وتضعيف ما ورد منه في الكلام، يُعارض حكاية ابن مالك الإجماعَ على جواز الحذف إن كان العائد مفعولاً به، والمبتدأ (كل)[2].



(١) المحتسب ١/ ٢١١.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣١٠؛ شرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٥.

٢٤ـ تقديم خبر (كان) على الاسم

في قول عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ: «..فكان مِمَّا أنزل اللهُ آيةُ الرَّجْم»[(١)].

قال ابن حجر: «..قال الطيبي: (آية الرجم) بالرفع اسم كان، وخبرها (من) التبعيضية في قوله: (ممَّا أنزل الله)، ففيه تقديم الخبر على الاسم، وهو كثير»[(٢)].

ذكر ابن حجر في النصِّ السابق تقديم خبر (كان) على اسمها، **ويتضح من هذا** أنَّه يرى جواز تقديم الخبر، وفي المسألة خلاف بين النحويين على قولين، هما على النحو الآتي:

١ـ الجواز، وعليه البصريون.

٢ـ المنع، وعليه الكوفيون.

وحجَّة المجيزين ما يلي:

أ ـ السماع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[(٣)]، فـ (حقًّا) هو الخبر، وقد تقدَّم على الاسم (نصر المؤمنين).

ب ـ أنَّ الأفعال الناقصة مشبَّهة بالأفعال الحقيقية، ومتصرِّفة تصرُّفها، فجاز في خبرها من التقديم والتأخير ما هو جائز في المفعول، قال سيبويه:

---

(١) ١٢/١٤٨.

(٢) ١٢/١٥٣. وانظر: شرح مشكاة المصابيح ٧/١١٩.

(٣) سورة الروم، الآية: ٤٧.

«تقول: كان عبدُ الله أخاك... وإن شئت قلت: كان أخاك عبدُ الله، فقدَّمت وأخَّرت، كما فعلت ذلك في ضَرَب؛ لأنَّه فعل مثله، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في (ضرب)، إلاَّ أنَّ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد»[1].

واعتلَّ المانعون بأنَّ الخبر فيه ضمير الاسم، فلا يتقدَّم على ما يعود عليه[2].

والراجح من هذين القولين ما ذهب إليه البصريون؛ لأنَّ السماع يعضده، وما اعتلَّ به المانعون مردود بأنَّ الضمير يعود على اسم (كان) وهو متأخِّرٌ لفظاً، متقدِّمٌ رتبة، ومفسِّر الضمير إذا تأخَّر لفظه، وتقدَّمت رتبته جاز ذلك فيه.



---

(١) الكتاب ١/ ٢١؛ وانظر: المقتضب ٤/ ٨٨؛ الأصول ١/ ٨٦؛ الإيضاح العضدي ١٣٧ـ ١٣٨؛ الخصائص ٢/ ٣٨٢؛ اللمع ٨٧ـ ٨٨؛ التبصرة والتذكرة ١/ ١٨٧؛ شرح المفصل ٧/ ٩٧؛ شرح الكافية الشافية ١/ ٤٠٠؛ شرح الألفية لابن الناظم ١٣٣؛ البسيط ٢/ ٦٧٣؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٨٦٢ ارتشاف الضرب ٢/ ٨٦؛ توضيح المقاصد ١/ ٢٩٨؛ همع الهوامع ٢/ ٨٧.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢/ ٨٧.

٢٥ـ (كان) بين التمام والنقصان

من مواضع ورودها:

١ـ في حديث جابر ـ رضي الله عنه ـ قال: «كان النبي ـ ﷺ ـ إذا كان يوم عيد خالف الطريق».

قال ابن حجر: «كان تامة، أي: إذا وقع»[1].

٢ـ في حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: «. . .كان الليلُ فكَرِهنا ـ وكانت ظلمةٌ ـ أن نشُقَّ عليك. . .»[2].

قال ابن حجر: «قوله: (كان الليلُ) بالرفع، وكذا قوله: (وكانت ظلمة) فكان فيهما تامة»[3].

٣ـ في الحديث: «. . .وكان بعد ذلك القِصاصُ»[4].

(القصاص) مرفوع على أنه اسم (كان)، ويجوز أن تكون (كان) تامة[5].

٤ـ في حديث أبي موسى ـ رضي الله عنه ـ: «خسفت الشمسُ، فقام

---

(١) القول والتعليق في: ٢/٥٤٨.
(٢) ٣/١٤١.
(٣) ٣/١٤٢.
(٤) ١/١٢٢.
(٥) انظر: ١/١٢٣.

النبي - ﷺ - فَزِعاً، يخشى أن تكون الساعةُ...»[1].

«قوله: (يخشى أن تكون الساعة) بالضم على أنَّ (كان) تامة، أي: يخشى أن تحضر الساعة، أو ناقصة، والساعة اسمها، والخبر محذوف...»[2].

ذكر ابن حجر في النصوص السابقة مسألتين:

١ـ مجيء (كان) تامة.

٢ـ تردُّدها بين التمام والنقصان.

ومعنى تمامها أن تأتي مكتفية بمرفوعها، مستغنية عن الخبر، نحو قولك: قد كان عبدُ الله، أي: خُلق، وقد كان الأمرُ، أي: وقع[3].

وفي سبب تسميتها بالناقصة قولان، وهما:

١ـ كونها غير مكتفية بمرفوعها، بل هي مفتقرة إلى المنصوب، وممن ذهب إليه الصيمري[4]، وابن مالك[5]، والرضي[6]، وأبو حيان[7].

---

(١) ٢/ ٦٣٤.

(٢) ٢/ ٦٣٥.

وانظر أمثلة أخرى في: ١/ ٢٣٦، ٥٦٣، ٢/ ٨٨، ٣/ ١٦٤، ٤٨٢، ٤/ ١٦٣، ٧/ ٦٥٤، ٨/ ١٩٢، ١١/ ٨٤، ١٢/ ٤٦٦، ١٣/ ٣٩.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٢١ـ ٢٢؛ المقتضب ٤/ ٩٥؛ الأصول ٢/ ٩١ـ ٩٢؛ المسائل البغداديات ١١٣؛ التبصرة والتذكرة ١/ ١٩١؛ الأزهية ١٩٣ـ ١٩٥؛ شرح اللمع ١/ ٤٨؛ أسرار العربية ١٣٤؛ شرح المفصل ٧/ ٩٧ـ ٩٨؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤١٣؛ شرح الكافية الشافية ١/ ٤٠٨ـ ٤٠٩؛ شرح الكافية ٢/ ٢٩٠.

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٩١.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٣٨.

(٦) انظر: شرح الكافية ٢/ ٢٩٠.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٧٥.

٢ـ عدم دلالتها على الحدث، وبه قال المبرد، وابن السراج[١]، وابن جني[٢]، وابن بابشاذ[٣]، وابن برهان[٤]، وغيرهم.

والمشهور الراجح هو أنها تدلُّ على الحدث والزمان، وما قيل من كونها دالَّة على الزمان دون الحدث ردَّ عليه ابن مالك من وجوه عدَّة منها:

١ـ أن الأصل في كلِّ فعل هو الدلالة على الحدث والزمان معاً، والقول بأنَّها دالة على الزمان فقط إخراج لها عن هذا الأصل، ولا يصحُّ هذا إلا بدليل.

٢ ـ اقتضاء فعلية هذه العوامل الدلالة على الحدث والزمان معاً، إذ الدالُّ على الأوَّل فقط مصدر، والدالُّ على الزمان وحده اسم زمان، وهذه الأفعال ليست بهذا ولا ذاك، فانتفى كونها دالَّة على أحد المعنيين دون الآخر.

٣ـ وقوعها صلة لأنْ، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾[٥]، فلو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها أنْ.

٤ـ أنَّ دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان؛ لأنَّ الدلالة على الحدث ثابتة غير متغيرة بالقرائن، بخلاف الدلالة على الزمان.

٥ـ بناء الأمر منها، كقوله تعالى: ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾[٦] ولو كانت مجرَّدة عن الحدث لم يُبن منها أمر؛ لأنه لا يُبنى مما لا دلالة فيه على

(١) انظر: الأصول ١/ ٨٢.
(٢) انظر: اللمع ٨٨.
(٣) انظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٤٩ـ ٣٥٠.
(٤) انظر: شرح اللمع ١/ ٤٩.
(٥) سورة الأعراف، الآية: ٢٠.
(٦) سورة النساء، الآية: ١٣٥.

الحدث.

إلى غير ذلك من الأوجه[1]، ولذا كان التعويل على القول الأوَّل في سبب تسميتها ناقصة هو الأَوْلى.

ومن الشواهد على مجيئها تامَّة ما يلي:

١ـ قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[2] أي: وقع.

٢ـ قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً﴾[3] برفع (تجارة)[4]، أي: تقع تجارة...

٣ـ قول الربيع بن ضَبُع[5]:

إذا كان الشتاءُ فأَدْفِئُوني ... فإنَّ الشيخَ يهدِمُه الشِّتاءُ[6]

٤ـ قول مقاس العائذي[7].

فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي ... إذا كان يومٌ ذو كواكبَ أشهبُ[8]

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٣٨ـ ٣٤٠.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٨٠.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

(٤) هي قراءة السبعة غير عاصم. انظر: السبعة في القراءات ١٩٣؛ إعراب القراءات السبع ١/ ١٠٤ـ ١٠٥؛ الحجة للقراء السبعة ٢/ ٤٣٦ـ ٤٣٩؛ الكشف ١/ ٣٢١؛ التيسير ٨٥.

(٥) نُسب له في: حماسة البحتري ٢٠٢؛ أمالي المرتضى ١/ ١٨٤؛ تخليص الشواهد ٢٤٢؛ الخزانة ٣/ ٣٠٧.

(٦) البيت في: الجمل ٤٩؛ اللمع ٨٨؛ الأزهية ١٩٤؛ أسرار العربية ١٣٥؛ شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٧٦٦؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٨٦٤؛ شرح شذور الذهب ٣٥٤؛ همع الهوامع ٢/ ٨٢.

(٧) نُسب له في الكتاب والشنتمري ١/ ٢١.

(٨) البيت في: الكتاب ١/ ٢١؛ المقتضب ٤/ ٩٦؛ التبصرة والتذكرة ١/ ١٩١؛ =

ومن الشواهد على جواز مجيئها ناقصة وتامَّة ما يلي:

١ـ قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَـٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾[1].

(يكون) يجوز أن تكون تامة، وفاعلها (غلام) بمعنى: يحدث لي غلام، ويجوز أن تكون ناقصة، والخبر (لي)[2].

٢ـ قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَـٰلَةً﴾[3].

يجوز في (كان) التمام، و(يورث) في موضع رفع على الصفة، والنقصان، و(يُورَثُ) في محل نصب خبرها[4].

٣ـ قوله عز وجل: ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِىَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾[5] فعلى التمام (أُمَّة) فاعل، وجملة (هي أربى) في موضع رفع على الصفة، وعلى النقصان (أُمَّة) الاسم، والجملة في محل نصب خبر[6]... وغير ذلك من الشواهد[7].



= الأزهية ١٩٥؛ أسرار العربية ١٣٥؛ شرح المفصل ٨/٩٨.

(١) سورة آل عمران، الآية: ٤٠.

(٢) انظر: التبيان ١/٢٥٧؛ البحر المحيط ٢/٤٥٠.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٢.

(٤) انظر: البحر المحيط ٣/١٨٩.

(٥) سورة النحل، الآية: ٩٢.

(٦) انظر: التبيان ٢/ ٨٠٥ـ ٨٠٦.

(٧) انظر شواهد أخرى في: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/١/ ٣٥٤ـ ٣٥٨.

٢٦ـ معرفة اسم (كان) من خبرها

في حديث عمران بن حصين ـ رضي الله عنه ـ: «وكان آخرُ ذاكَ أن أَعْطَى الذي أَصَابَتْه الجنابةُ إناءً من ماء. . .»[١].

قال ابن حجر: «قوله: (وكان آخر ذلك أن أعطى) بنصب (آخر) على أنَّه خبر مقدَّم، و(أن أعطى) اسم كان، ويجوز رفعه على (أن أعطى) الخبر؛ لأنَّ كليهما معرفة.

قال أبو البقاء: والأوَّل أقوى، ومثله قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ﴾[٢] الآية»[٣].

ذكر ابن حجر في النصِّ السابق ما يلي:

١ـ جواز كون (أن أعطى) اسماً، و(آخر. . .) خبراً.

٢ـ جواز العكس فيهما؛ لأنَّ كليهما معرفة.

٣ـ تقوية أبي البقاء الوجه الأوَّل، وتنظيره بالآية: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ﴾[٢].

وبيان المسألة على النحو الآتي:

في حال اجتماع معرفتين في باب (كان) ففيما يقام اسماً أو خبراً

---

(١) ١/٥٣٣.

(٢) وردت في ثلاث آيات: سورة النمل، الآية: ٥٦. سورة العنكبوت، الآيتان: ٢٤، ٢٩.

(٣) ١/٥٣٩. وانظر: إعراب الحديث ٢٨٦ـ ٢٨٧.

أقوال، من أبرزها:

١ـ الاختيار في إقامة أي المعرفتين اسماً أو خبراً دون تفصيل، وممن ذهب إلى ذلك سيبويه[١]، والمبرد[٢]، والفارسي[٣]، والصيمري[٤]...

٢ـ التفصيل في المسألة على النحو الآتي:

١ـ إذا كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم، والمجهول الخبر، وحُمل كلام سيبويه ومن وافقه على ما إذا تساويا في العلم وعدمه.

٢ـ إن كان المخاطب يعلم المعرفتين ويجهل انتساب أحدهما للآخر، ففيه حالان:

أ ـ أن يتساويا في التعريف فالأمر بالخيار في جعل أيهما الاسم وأيهما الخبر.

ب ـ أن يكون أحدهما أعرف من الآخر، فالمختار جعل الأعرف الاسم.

وقد عُومل (أنْ) و(أنَّ) المصدريتان معاملة المضمر، لذا كان المختار جعلهما مع صلتهما اسماً دون كونهما خبراً[٥]، وعلى هذا مدار مسألة الباب،

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٤.

(٢) انظر: المقتضب ٤/ ٨٩.

(٣) انظر: الإيضاح العضدي ١٣٧.

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٨٥.

(٥) انظر هذا التفصيل ـ على تفاوت بين المصادر في ذكر تفريعاته ـ في: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٩٩ـ ٤٠٣؛ المقرب ١٠٦؛ البسيط ٢/ ٧١٤ـ ٧١٥؛ الملخص ١/ ٢١٢؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٨٧٧؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٨٩ـ ٩٠؛ مغني اللبيب ٥٩٠؛ همع الهوامع ٢/ ٩٣ـ ٩٥.

ومن شواهدها:

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾[1] قُرىء برفع (فتنتهم) ونصبه[2]، فعلى الرفع تكون (فتنتهم) اسم (كان) و(أن قالوا..) مصدر في موضع الخبر، والتقدير: ثم لم تكن فتنتُهم إلاَّ قولهم، وعلى النصب تعرب (فتنتهم) خبر (كان) و(أن قالوا..) مصدر في موضع الاسم.

والقول نفسه في قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾[3] بنصب (جواب) ورفعه[4].

وعلى مذهب سيبويه ومن وافقه يقام أيُّهما الاسم، وأيُّهما الخبر دون ترجيح، وعلى القول بإقامة الأعرف فالمختار في الآية الأولى ـ مثلاً ـ كون (أن قالوا) هو الاسم، و(فتنتهم) هي الخبر؛ لأنَّ (أن قالوا) في تأويل مصدر معرفة، وإنما عُدَّت أنْ والفعل أعرف من (الفتنة)؛ لأنَّ (أنْ) وصلتها لا تُوصف، فلها بذلك شَبَه بالمضمر الذي هو أعرف المعارف، حيث إنَّ المضمَر لا يُوصف، فكذلك المصدر[5].

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ٢٣.

(٢) قرأ بالرفع ابن كثير، وابن عامر، وحفص عن عاصم، وابن محيصن، وقرأ بالنصب نافع، وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر، وشعبة، وأبو جعفر، وخلف.
انظر: السبعة في القراءات ٢٥٤ـ ٢٥٥؛ إعراب القراءات السبع ١/ ١٥٣؛ الحجة للقراء السبعة ٣/ ٢٨٧ـ ٢٨٨؛ الكشف ١/ ٤٢٦ـ ٤٢٧؛ التيسير ١٠١ـ ١٠٢؛ الإتحاف ٢/ ٨.

(٣) وردت في ثلاث آيات: سورة النمل، الآية: ٥٦. سورة العنكبوت، الآيتان: ٢٤، ٢٩.

(٤) الرفع قراءة الحسن، وابن أبي إسحاق، والأعمش.
انظر: المحتسب ٢/ ١٤١؛ الكشاف ٣/ ١٥٣؛ البحر المحيط ٧/ ٨٦؛ الإتحاف ٢/ ٣٣١.

(٥) انظر: إعراب القراءات السبع ١/ ١٥٣؛ الحجّة للقراء السبعة ٣/ ٢٩٠؛ الكشف =

ولذلك عَدَّ ابن جني النصب في (جوابَ قومه) أقوى من الرفع(١).

وقد علَّل ابن القواس أولوية كون المصدر اسماً في هذه الآية بأمرين هما:

١ـ أنَّ الاسم الواقع بعد (إلاَّ) أخصُّ من الذي قبلها؛ لكونه إثباتاً بعد النفي، والأخصُّ أحقُّ بالاسم، كما أنَّ الأعمَّ أحقُّ بالخبر.

٢ـ أنَّه لمَّا كان السابق لـ (إلاَّ) منفياً، والتالي لها مثبتاً، كان المثبت أَوْلى بالاسم، والمنفي أَوْلى بالخبر؛ إذ النفي يتناول الخبر(٢).



= ١/ ٤٢٦ـ ٤٢٧؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٠٢ـ ٤٠٣؛ البسيط ٢/ ٧١٤ـ ٧١٥؛ الدر المصون ٤/ ٥٧٢، ٥/ ٣٧٣؛ مغني اللبيب ٩٠.

(١) انظر: المحتسب ٢/ ١١٤ ـ ١١٥.

(٢) انظر: شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٨٧٧.

٢٧ـ مجيء (ليس) حرفًا

في قول ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: «كان المسلمون حين قَدِموا المدينة يجتمعون، فيتحيَّنونَ الصلاة ليس يُنادى لها...»[١].

قال ابن حجر: «قوله: (ليس يُنادَى لها)... قال ابن مالك: فيه جواز استعمال (ليس) حرفاً لا اسم لها ولا خبر، وقد أشار إليه سيبويه، ويحتمل أن يكون اسمها ضمير الشأن، والجملة بعدها خبر.

قلت: ورواية مسلم تؤيِّد ذلك، فإنَّ لفظه «ليس ينادي بها أحد»[٢].

ذكر ابن حجر في النصِّ السابق ما يلي:

١ـ توجيه ابن مالك لجملة (ليس ينادى لها) بتوجيهين:

أ ـ أن يكون استعمل (ليس) حرفاً لا اسم لها ولا خبر، وأنَّ سيبويه أشار إلى هذا الاستعمال.

ب ـ احتمال كون اسمها ضمير شأن، والجملة بعده الخبر.

٢ـ تأييد ابن حجر الاحتمال الثاني برواية أخرى عند مسلم.

الأصل في استعمال (ليس) أن تعمل عمل (كان) من رفع الاسم، ونصب الخبر، وقد تعامل معاملة (ما)، في كونها لا تحتاج إلى مرفوع ومنصوب، وذلك فيما حكاه سيبويه من قول بعض العرب: ليس خلق الله

---

(١) ٢/ ٩٣.

(٢) ٢/ ٩٦. وانظر: صحيح مسلم (كتاب الصلاة ـ باب بدء الأذان) ١/ ٢٨٥.

مثله، ومثل ذلك: ليس قالها زيد[1].

وعلى ذلك حُمِل قول حميد الأرقط[2]:

فأصبحوا والنَّوى عَالي مُعرَّسِهم وليس كلَّ النوى يُلقي المساكينُ[3]

وقول هشام أخي ذي الرمَّة[4]:

هي الشفاءُ لِدَائي لو ظَفِرتُ بها وليس منها شفاءُ الداءِ مبذولُ[5]

ولهذه الشواهد وجه آخر، وهو أنَّ في (ليس) ضمير شأن هو اسمها، وما بعده هو الخبر، فتكون (ليس) فيه جارية على استعمالها المشهور وهذا الوجه هو الأكثر، قال سيبويه: «وقد زعموا أنَّ بعضهم يجعل (ليس) كما، وذلك قليل لا يكاد يُعرف، فقد يجوز أن يكون منه: ليس خَلَق مثلَه أَشْعَر منه...»[6]، وأورد الشواهد السابقة، وقال: «هذا كلُّه سُمع من العرب والحدُّ والوجه أن تحمله على أنَّ في (ليس) إضماراً، وهذا مبتدأ، كقولك: إنَّه أمةُ الله ذاهبة، إلا أنَّهم زعموا أنَّ بعضهم قال: ليس الطيبُ إلا المسكُ، وما كان الطيبُ إلا المسكُ»[6].

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٥، ٧٣.

(٢) نُسب له في: الكتاب والشنتمري ١/ ٣٥.

(٣) التعريس: النزول آخر الليل في السفر؛ للاستراحة، والمعرَّس: موضع التعريس. الكتاب ١/ ٣٥، ٧٣؛ المقتضب ٤/ ١٠٠؛ الأصول ١/٨٦؛ التبصرة والتذكرة ١/ ١٩٣؛ أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٩٧، ٤٩٨؛ شرح المفصل ٧/ ١٠٤؛ الأمالي النحوية ٣/ ١٣٤؛ لسان العرب ٦/ ١٣٦ (ع ر س)؛ شرح ابن عقيل ١/ ٢٨٤.

(٤) انظر: الكتاب والشنتمري ١/ ٣٦.

(٥) البيت في: السابق ١/ ٣٦، ٧٣؛ المقتضب ٤/ ١٠١؛ الأزهية ٢٠٠؛ شرح المفصل ٣/ ١١٦؛ الأمالي النحوية ٤/ ١٣٨؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٨٨٥؛ رصف المباني ٣٧٠؛ تذكرة النحاة ١٤١؛ مغني اللبيب ٣٨٩.

(٦) الكتاب ١/ ٧٣. وانظر: شرح السيرافي ٢/ ٧ب - ٨أ.

ويترجَّح مما سبق أنَّ حمل حديث المسألة على إضمار الشأن، وهو اسم (ليس) أَوْلى من حمله على الوجه الأوَّل وهو مجيء (ليس) حرفاً لا اسم لها ولا خبر؛ لِمَا يأتي:

١ـ ما ذكره سيبويه من أنه «قليل لا يكاد يعرف» ونصَّ الشلوبين على أنه «قليل جداً»[1].

٢ـ الحمل على الأكثر الأشهر أَوْلى، وجَرْيُ الفعل على بابه أَوْلى، أمَّا خروجه إلى الحرفية فغير معهود؛ لأنَّ الكثير أن يُحمل الحرف على الفعل لا العكس.

٣ـ يؤيِّد هذا الترجيح الرواية الأخرى التي ذكرها ابن حجر.



(١) نقل ذلك عنه الدماميني في تعليق الفرائد ٣/ ١٨٦، ولم أقف عليه في الشرح الكبير، ولا في التوطئة.

٢٨ـ (ما) النافية بين الحجازيين والتميميين

من مواضع ورودها:

١ـ في حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: «. . . فقال الرجل: على أفقرَ مني يا رسول الله؟ فوالله ما بين لابَتَيْها ـ يريد الحرَّتين ـ أهلُ بيتٍ أفقرُ من أهل بيتي. . .»[(١)].

قال ابن حجر: «قوله: (أهل بيت أفقر من أهل بيتي). . . (أفقر) بالنصب على أنها خبر (ما) النافية، ويجوز الرفع على لغة تميم، وفي رواية عقيل: «ما أحدٌ أحقَّ به من أهلي، ما أحدٌ أحوج إليه منِّي» وفي (أحقّ) و(أحوج) ما في (أفقر)»[(٢)].

٢ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «ما من أحدٍ أَغْيرُ من الله، من أجل ذلك حرَّم الفواحش»[(٣)].

قال ابن حجر: «قوله: (ما من أحدٍ أَغْيَرُ من الله) (من) زائدة بدليل الحديث الذي بعده[(٤)]، ويجوز في (أغير) الرفع والنصب على اللغتين الحجازية والتميمية في (ما)»[(٥)].

---

(١) ٤/ ١٩٣.

(٢) ٤/ ٢٠٢.

(٣) ٩/ ٢٣٠.

(٤) وهو: «يا أمة محمد، ما أحدٌ أغير من الله. . .» ٩/ ٢٣٠.

(٥) ٩/ ٢٣٢. وانظر موضعاً ثالثاً في ٢/ ٦١٧.

ذكر ابن حجر في النصين السابقين مسألتين:

الأولى: (ما) النافية بين الحجازيين والتميميين.

الثانية: زيادة (من) وسيأتي الحديث عنها في موضعها من البحث[١].

أمَّا الأولى فللعرب في (ما) النافية الداخلة على المبتدأ والخبر لغتان ذكرهما ابن حجر، وتفصيلهما فيما يلي:

١ـ رفع الاسم بعدها، ونصب الخبر، وهو لغة الحجازيين[٢]، وقيل: نجد وتهامة[٣] أيضاً.

٢ـ إهمالها، وهو لغة تميم.

أمَّا المذهب الأول فعلى التشبيه بـ(ليس)، ووجه الشبه بين (ما) و(ليس) من أربعة أوجه، هي:

١ـ أنهما للنفي.

٢ـ دخولهما على الجملة الاسمية.

٣ـ أنهما لنفي ما في الحال.

٤ـ دخول الباء في خبرهما[٤].

وبلغة أهل الحجاز نزل القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا

---

(١) انظر ص ٥٨٧.

(٢) انظر: الكتاب ١/٢٨؛ المقتضب ٤/١٨٨؛ التبصرة والتذكرة ١/١٩٨؛ أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٥٥ـ ٥٥٦؛ شرح التسهيل ١/٣٦٩، ولغة الحجازيين والتميميين مذكورة في غالب المصادر النحوية.

(٣) انظر: رصف المباني ٣٧٧؛ الجنى الداني ٣٢٢؛ مغني اللبيب ٣٩٩.

(٤) انظر: المقتضب ٤/١٨٨؛ الإيضاح العضدي ١٤٥ـ ١٤٦؛ أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٥٥؛ اللباب ١/١٧٥؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/٨٨٦؛ رصف المباني ٣٧٨.

﴿بَشَرًا﴾[1] وقوله سبحانه: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[2].

وقد ذكر أبو حيان عن بعض النحويين أنَّه لم يحفظ في كلامهم نصب خبر (ما) إلاَّ في شاهد شعري واحد[3]، هو[4]:

أبــنــاؤهــا مُــتــكــنِّــفــون أبــاهُــمُ حنَقِو الصُّدورِ، **وما هُمُ أولادَها**[5]

وبالنظر في النصين اللذَيْن أوردهما ابن حجر يُلحظ أنَّه قد توفَّر فيهما الشروط التي ذكرها النحويون لإعمال (ما) عمل (ليس)، ومن أهمِّها:

١ـ تأخُّر الخبر.

٢ـ بقاء النفي.

٣ـ ألاَّ تدخل عليها (إن) الزائدة.

٤ـ ألاَّ يتقدَّم معمول الخبر.

وفي هذه الشروط تفصيل مذكور في مظانّه.

وما ذُكِر من قلَّة نقل شواهد شعرية على لغة الحجازيين علَّله أبو حيان بأنه قد يكون سببه اشتهار ذلك في لغتهم، وبما أنَّ إعمال (ما) ثابت في

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٣١.

(٢) سورة المجادلة، الآية: ٢.

(٣) انظر: منهج السالك ٦١.

(٤) لم أقف على القائل.

(٥) أبناؤها: يقصد أبناء الكتيبة، وهم رجالها، أباهم: رئيس الكتيبة، متكنِّفون: صاروا حوله على أكنافه، أي: أنهم أحدقوا برأس الكتيبة، فهو لهم بمنزلة الأب يقوم بأمورهم، حنقو: من الحنَق، وهو الغيظ، وما هم أولادها: أي: ليسوا بأولاد الكتيبة على الحقيقة.

ارتشاف الضرب ٢/١٠٣؛ منهج السالك ٦١؛ شرح ابن عقيل ١/٣٠٢؛ المقاصد النحوية ٢/ ١٣٧ـ ١٣٩؛ الأشباه والنظائر ٣/١٢٣.

القرآن، فلا يُلتفت إلى قلَّة المنقول من شواهد الشعر[1].

أمَّا على لغة تميم فـ (ما) داخلة على المبتدأ والخبر، ولا عمل لها فيهما، ولغة تميم هي الموافقة للقياس؛ لأنَّ (ما) حرف غير مختصٍّ كحرف الاستفهام، يدخل على الجملتين الاسمية والفعلية، والأصل في العامل أن يكون مختصّاً كحروف الجرِّ، وحروف الجزم، إلا أنَّ (ما) لمَّا أشبهت (ليس) في الأوجه التي سبق ذكرها ساغ عملها عند الحجازيين[2].

فما ذكره ابن حجر في هذه المسألة لم يخرج عمَّا قرَّره النحويون فيها.



---

(١) انظر: منهج السالك ٦١.

(٢) انظر المسألة في: الكتاب ١/ ٢٨ـ ٢٩؛ المقتضب ٤/ ١٨٩ـ ١٩٠؛ الإيضاح العضدي ١٤٥ـ ١٤٧؛ التبصرة والتذكرة ١/ ١٩٨ـ ٢٠٢؛ أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٥٥ ـ ٥٥٦؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٩١ـ ٥٩٥؛ شرح التسهيل ١/ ٣٦٨ـ ٣٧٤؛ رصف المباني ٣٧٧ـ ٣٨٠؛ ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٣ـ ١٠٥؛ الجنى الداني ٣٢٢ـ ٣٢٩.

٢٩ـ اقتران خبر (كاد) و(عسى) بـ (أنْ)

وردت المسألة في موضعين:

١ـ في قول عمر ـ رضي الله عنه ـ: «يا رسول الله ما كِدتُ أُصلِّي العصرَ حتى كادت الشمسُ تغرُبُ».

قال ابن حجر: «قوله: (ما كدت)، قال اليعمري[١]: لفظة (كاد) من أفعال المقاربة... قال: والراجح فيها أن لا تُقْرَن بأَنْ، بخلاف (عسى)، فإنَّ الراجح فيها أَنْ تُقْرَن، قال: وقد وقع في مسلم في هذا الحديث (حتى كادت الشمس أن تغرب)، قلت: وفي البخاري في (باب غزوة الخندق) أيضاً، وهو من تصرُّف الرواة، وهل تسوغ الرواية بالمعنى في مثل هذا أو لا؟ الظاهر الجواز؛ لأنَّ المقصود الإخبار عن صلاته العصر كيف وقعت، لا الإخبار عن عمر هل تكلَّم بالراجحة أو المرجوحة»[٢].

---

(١) اليعمري (٦٧١ـ ٧٣٤هـ).
محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، بن سيد الناس، الأندلسي، اليعمري، الشافعي، إمام، حافظ، أديب، خبير بالرجال والعلل والأسانيد، سمع ابن المجاور، والتقي الواسطي، وغيرهما، من مصنَّفاته: (النفح الشذي) شرح الترمذي، لم يكمله، وأكمله العراقي.
انظر: الوافي بالوفيات ١/ ٢٨٩ـ ٣١١؛ ذيل طبقات الحفاظ ٣٥٠ـ ٣٥١.

(٢) الحديث والتعليق في ٢/ ٨٢. وانظر قول اليعمري في: النفح الشذي ورقة ١٥٨.
وانظر الرواية في صحيح مسلم (كتاب المساجد ـ باب الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر) ١/ ٤٣٨.
وقد ورد قول عمر ـ رضي الله عنه ـ في مواضع متعدِّدة من الصحيح باختلاف =

٢ـ في حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: «فكاد بعضُ الناس يرتاب»[١].

قال ابن حجر: «في رواية مَعْمَر في الجهاد (فكاد بعضُ الناس أن يرتاب) ففيه دخول (أن) على خبر كاد، وهو جائز مع قلَّته»[٢].

ذكر ابن حجر في النصَّيْن السابقين اقتران خبر (كاد) بأَنْ، وتلخَّص عرضه لهذه المسألة على النحو الآتي:

١ـ أنَّ الغالب في خبر (كاد) التجرُّد من (أنْ)، وفي خبر (عسى)

= في بعضها، وهذه الروايات هي:

ـ «ما كدت أُصَلِّي العصر حتى كادت الشمس تغرب» (كتاب مواقيت الصلاة ـ باب من صلَّى بالنَّاس جماعة بعد ذهاب الوقت) ١/ ١٤٧.

ـ «ما كدتُ أصلِّي العصر حتى غربت» (كتاب مواقيت الصلاة ـ باب قضاء الصلوات الأولى فالأولى) ١/ ١٤٨.

ـ «ما كدتُ أن أصلِّي حتى كادت الشمس تغرب» (كتاب الأذان ـ باب قول الرجل ما صلَّينا) ١/ ١٥٧.

ـ «ما صلَّيت العصر حتى كادت الشمس أن تغيب» (كتاب الخوف ـ باب الصلاة عند مناهضة الحصون ولقاء العدو) ١/ ٢٢٥.

ـ «ما كدتُ أن أصلِّي حتى كادت الشمس أن تغرب» (كتاب المغازي ـ باب غزوة الخندق) ٥/ ٤٨ـ ٤٩. وينظر مواضع ورود هذه الروايات في (فتح الباري) على التوالي: ٢/ ٨٢، ٨٦، ١٤٥، ٥٠٣، ٧/ ٤١٨. كما ورد في سنن النسائي بلفظ: «ما كدت أن أصلِّي حتى كادت الشمس تغرب» (كتاب السهو ـ باب إذا قيل للرجل: هل صلَّيت، هل يقول: لا؟) ٣/ ٨٥.

وباقتران كاد بـ (أن) في الموضعين ورد الحديث في: شرح التسهيل ١/ ٣٩١؛ شرح الكافية الشافية ١/ ٤٥٥؛ شرح عمدة الحافظ ٢/ ٨١٣؛ شرح الألفية لابن الناظم ١٥٦؛ شرح الكافية لابن جماعة ٤٢٥؛ شرح ابن عقيل ١/ ٣٣٠.

(١) ٧/ ٥٣٨.

(٢) ٧/ ٥٤١.

الاقتران.

٢ـ ترجيح أنَّ رواية (حتى كادت الشمس أن تغرب) ـ بذكر (أَنْ) ـ من تصرُّف الرواة.

٣ـ ذَكر في الحديث الثاني جواز اقتران خبر (كاد) بأنْ مع قلَّته.

وبيان هذه المسألة كما يلي:

نَصَّ النحاة على أنَّ الغالب في خبر (كاد) التجرُّد من (أنْ)، ولم يَرِدْ في القرآن الكريم إلا كذلك، ومنه: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ﴾(١)، ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ﴾(٢).

وأمَّا (عسى) فبالعكس مِمَّا سبق فالغالب في خبرها الاقتران بأنْ، وجميع ما ورد في القرآن على هذا النحو، ومنه: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾(٣)، ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾(٤).

وعلَّة ذلك أنَّ المقصود من (كاد) هو قرب وقوع الفعل، و(أَنْ) تصرف الفعل إلى الاستقبال، فتنافَيا من هذه الجهة، بخلاف (عسى) فهي تفيد الترجِّي والطمع، وهما متعلِّقان بالمستقبل، وكذلك (أنْ) تخلِّص الفعل إلى الاستقبال، فحدث التناسب بينهما بهذا المعنى(٥).

وقد ورد خلاف الغالب في كلٍّ منهما، فجاء خبر (كاد) مقترناً بأنْ،

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٠.

(٢) سورة النور، الآية: ٣٥.

(٣) سورة النساء، الآية ٨٤.

(٤) سورة الإسراء، الآية ٨.

(٥) انظر: الإيضاح العضدي ١٢١؛ النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٧٨٩؛ اللباب ١/١٩٤؛ شرح المفصل ٧/١٢١؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/٩٠٣؛ التصريح ١/٢٠٧.

وخبر (عسى) مجرَّداً، وللنحويين في ذلك أقوال ثلاثة، هي على النحو التالي:

١ـ أنَّ ذلك خاصٌّ بضرورة الشعر، وبه قال المبرد[١]، والزجاجي[٢]، والفارسي[٣]، وابن عصفور[٤]، وغيرهم[٥]، ونُسب إلى جمهور البصريين[٦]، والنحاة المغاربة[٧].

٢ـ الحمل على الضرورة مع (كاد)، وجوازه مع (عسى) في النثر وإن كان قليلاً، كما هو ظاهر كلام سيبويه[٨].

٣ـ جوازه في النثر، مع القول بقلَّة ذلك، وعليه ابن مالك[٩].

---

(١) انظر: المقتضب ٣/ ٦٩، ٧٥.

(٢) انظر: حروف المعاني ٦٧.

الزجاجي (. . .ـ ٣٣٧هـ).

عبد الرحمن بن إسحاق، أبو القاسم الزجاجي، تلميذ أبي إسحاق الزجاج، قرأ على أبي الحسن بن كيسان، وابن السرَّاج، والأخفش، وغيرهم، وروى عنه أحمد بن شرام، وأبو محمد بن أبي نصر، من أشهر مصنَّفاته: (الجمل)، (الأمالي)، (اللامات)، (حروف المعاني).

انظر: طبقات النحويين ١١٩؛ تاريخ العلماء النحويين ٣٦ـ ٣٧؛ إنباه الرواة ٢/ ١٦٠ـ ١٦١.

(٣) انظر: الإيضاح العضدي ١١٨ـ ١١٩.

(٤) انظر: ضرائر الشعر ٦١؛ المقرب ١٠٨.

(٥) انظر: تحصيل عين الذهب ١/ ٤٧٨؛ شرح اللمع ٢/ ٤٢٥ـ ٤٢٦.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ١٢٠؛ توضيح المقاصد ١/ ٣٢٧؛ المساعد ١/ ٢٩٧؛ التصريح ١/ ٢٠٦ والقول فيها عن تجرُّد (عسى) من (أنْ).

(٧) انظر: توضيح المقاصد ١/ ٣٢٨؛ شرح ابن عقيل ١/ ٣٣٠. والقول فيها عن اقتران (كاد) بـ (أن).

(٨) انظر: الكتاب ١/ ٤٧٧ـ ٤٧٨.

(٩) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٩١؛ شواهد التوضيح ٩٨.

وظاهر من كلام ابن حجر متابعته لابن مالك.

ومن وروده في الشعر قول رؤبة:

رَسْمٌ عَفا مِنْ بَعْدِ ما قَدِ امَّحَى قد **كادَ** من طُولِ البِلَى **أَنْ يَمْصَحَا**[1]

فـ (أن يمصحا) خبر (كاد) وجاء مقترناً بأن.

وقول هدبة بن الخشرم:

عسى الكَرْبُ الذي أَمْسَيت فيهِ **يكونُ** وَرَاءَهُ فرجٌ قريبُ[2]

فتجرَّد (يكون) وهو خبر (عسى) من (أن) وهذا خلاف الأشهر.

وحُمل ذلك على تشبيه (كاد) بـ (عسى) من حيث الاقتران بأن، كما شُبِّهت (عسى) بـ (كاد) في تجرُّدها من (أن)[3].

ففي البيت الثاني ـ مثلاً ـ حذفت (أن) من الخبر، تشبيهاً بـ (كاد) وتقريباً

---

(١) معنى يمصح: يذهب ويدرس، يصف ربعاً قديماً قد كاد مما أتى عليه من الدهر يدرس.
ملحقات الديوان ١٧٢؛ الكتاب ١/ ٤٧٨؛ الكامل ١/ ٢٥٣؛ المقتضب ٣/ ٧٥؛ شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٢٤؛ شرح المقدِّمة المحسبة ٢/ ٣٥٢؛ المفصل ٢٧٠؛ أسرار العربية ١٢٩؛ شرح شواهد الإيضاح ٩٩؛ شرح المقدِّمة الجزولية ٣/ ٩٧٣؛ المقرب ١٠٨؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٩٠٣؛ اللسان ٢/ ٥٩٨ (م ص ح)؛ توضيح المقاصد ١/ ٣٢٧؛ المساعد ١/ ٢٩٥؛ همع الهوامع ٢/ ١٣٩؛ الخزانة ٤/ ٩١؛ وغير هذه المصادر كثير.

(٢) الديوان ٥٩؛ الكتاب ١/ ٤٧٨؛ المقتضب ٣/ ٧٠؛ الإيضاح العضدي ١٢٠؛ اللمع ٢٠٥؛ أسرار العربية ١٢٨؛ شرح المفصل ٧/ ١١٧؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧٦؛ شرح عمدة الحافظ ٢/ ٨١٦؛ شرح الكافية ٢/ ٣٠٤؛ شرح الأشموني ١/ ٢٦٠؛ همع الهوامع ٢/ ١٤٠.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٤٧٧ـ ٤٧٨؛ الإيضاح العضدي ١١٨ـ ١١٩؛ اللباب ١/ ١٩٤؛ شرح المفصل ٧/ ١٢١ـ ١٢٢؛ شرح المقدِّمة الجزولية ٣/ ٩٧٣.

للحاضر على جهة التفاؤل[1].

أما ابن مالك فقد استدلَّ ـ إضافة إلى حديث عمر ـ رضي الله عنه ـ المذكور آنفاً ـ بما يلي:

١ـ وروده في النثر، ومن شواهده:

أ ـ قول أنس ـ رضي الله عنه ـ: «فما كِدْنا أنْ نصل إلى منازلنا»[2].

ب ـ قول جابر ـ رضي الله عنه ـ: «..والبُرْمة بين الأثَافي قد كادت أَنْ تنضج»[3].

ج ـ قول جبير بن مطعم: «كاد قلبي أَنْ يطير»[4].

٢ـ عدم ورود هذه القاعدة في القرآن الكريم ليس دليلاً على عدم جواز استعماله قياساً؛ لأنَّ العلَّة من ترك استعمال (أَنْ) مع المقاربة الدلالة على الشروع، نحو: (طفق)، و(جعل)، (وأنْ) صارفة الفعل إلى الاستقبال، فبينهما تنافٍ من حيث المعنى، أمَّا ما لا يدلُّ على الشروع، نحو: عسى، وأوشك، وكاد، وكرب، فمقتضاها دالٌّ على الاستقبال، فكان اقتران الخبر بأَنْ من باب التأكيد لهذا المقتضى، إلاَّ أنَّ ذلك قليل نسبة إلى وروده مجرَّداً من (أَنْ)[5].

وبعد عَرْض أقوال النحاة في المسألة أخلُص إلى ما يلي:

١ـ القول: إن اقتران خبر (كاد) بأنْ خاصٌّ بالضرورة الشعرية مطلقاً يعارضه وروده في النثر، وليس هو محلّ ضرورة.

---

(١) انظر: شرح شواهد الإيضاح ٩٩؛ إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١١٥.

(٢) صحيح البخاري (كتاب الاستسقاء ـ باب الاستسقاء على المنبر) ٢/ ١٧.

(٣) المصدر السابق (كتاب المغازي ـ باب غزوة الخندق) ٥/ ٤٦.

(٤) المصدر السابق (كتاب التفسير ـ سورة والطور) ٦/ ٤٩ـ ٥٠.

(٥) انظر: شواهد التوضيح ٩٩ـ ١٠٠.

٢ـ تجرُّد خبر (عسى) من أَنْ وارد في الشعر، والشعرُ يَرِدُ عليه ما لا يَرِدُ على النثر، والراجح اختصاصه بالضرورة.

٣ـ اقتران خبر (كاد) بأَنْ مع جوازه في النثر إلاَّ أنَّه قليل نسبة إلى القاعدة المطَّردة فيه، ويدلُّ على قلَّته ما يلي:

أ ـ أنَّ الأحاديث الواردة في صحيح البخاري ـ مثلاً ـ المتعلِّقة بـ (كاد)، اقترن فيها الخبر بأَنْ في أربعة عشر موضعاً من مجموع تسعة وأربعين موضعاً[(١)].

ب ـ وردت (كاد) في الموطأ عشر مرات، أربع منها اقترن بـ (أَنْ)، أي ما يساوي نسبة ٤٠٪[(٢)].



(١) انظر: (الفعل (كاد) في القرآن الكريم، وفي صحيح البخاري: دراسة وإحصاء) محمد حسين أبو الفتوح ٢٢٥ـ ٢٤٧، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، م ١٥، ع ٢، ١٤٠٨هـ.
وقد ألحق المؤلِّف هذه الدراسة بتحقيقه لرسالة ابن كمال باشا في تحقيق وضع (كاد) ضمن رسائل ثلاث في اللغة لابن كمال.

(٢) انظر: (كاد، واتصال خبرها بأَنْ في التراث) محمد الباتل ٣ـ ٣٦، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، م ٧، ع ١.
وقد أورد في هذه الدراسة ـ إضافة إلى الأحاديث ـ نصوصاً نثرية وأخرى شعرية في عصر الاحتجاج وبعده.

٣٠ـ مجيء خبر (عسى) مفرداً

في قول أبي جَمِيلة: «وَجَدْتُ مَنْبُوذاً، فلمَّا رآني عمرُ، قال: عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً، كأنَّه يتَّهمُني، قال عَرِيفي: إنَّه رجلٌ صالح، قال: كذلك، اذهبْ وعلينا نَفَقتُه»[١].

قال ابن حجر: «(الغُوَيْرُ).. تصغير غار، و(أَبْؤُساً).. جمع بُؤس، وهو الشدَّة، وانتصب على أنَّه خبر (عسى) عند مَنْ يجيزه، أو بإضمار شيء تقديره: عسى أن يكون[٢] الغُوَيْرُ أبؤساً، وجزم به صاحب المغني، وهو مَثَل مشهور، يقال فيما ظاهره السلامة، ويُخشى منه العَطَب»[٣].

ذكر ابن حجر في النصِّ السابق تخريجين لما جاء في المَثَل: عسى الغُوَيْر أبؤساً، حيث جاء (أبؤساً) خبر عسى وهو اسم مفرد، والمطَّرد في

---

(١) ٥/ ٣٢٤.

(٢) كذا في المطبوع والمخطوط ٣/ ٢/ ٣١٨ب، ولعل الصواب: عسى الغوير أن يكون أبؤساً؛ لأنَّ خبر (عسى) وهو الفعل المضارع لا بد أن يكون رافعاً لضمير اسمها.

(٣) ٥/ ٣٢٥.

وانظر: مغني اللبيب ٢٠٣، والتقدير فيه: يكون أبؤساً.

وأصل المثل المذكور من قول الزبَّاء عندما قالت لقومها حين رجع قصير من العراق، ومعه الرجال، وبات بالغوير على طريقه، أي: لعلَّ الشرَّ يأتيكم من قبل الغار، وفي قصة المثل أقوال أخرى.

انظر: الأمثال لأبي عبيد ٣٠٠؛ جمهرة الأمثال ٢/ ٥٠ـ ٥١؛ مجمع الأمثال ٢/ ١٧؛ المستقصى ٢/ ١٦١؛ فصل المقال ٤٢٤.

خبره أن يكون جملة فعلية، فعلها مضارع، نحو قوله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾[1].

وهذان التخريجان هما:

١ـ انتصاب (أبؤساً) على أنه خبر عسى.

٢ـ على الإضمار، والتقدير: عسى أن يكون الغُوَيْرُ أَبْؤُساً، وذكر أنَّ ابن هشام جزم بهذا الوجه، (وأبؤساً) على ذلك خبر (يكون) وليس خبراً لـ (عسى).

وظاهر مذهب ابن حجر التخريج على الإضمار.

وهذا التخريج نسبه أبو حيان إلى الكسائي[2]، وهو مذهب المبرد[3]، وثعلب[4]، والخوارزمي[5]، وصوَّبه ابن هشام؛ إبقاءً لعسى على استعمالها

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٥٢.

(٢) انظر: منهج السالك ٦٨؛ وفي التصريح ١/ ٢٠٣ منسوب إلى الكوفيين.

(٣) انظر: المقتضب ٣/ ٧٠.

(٤) انظر: مجالس ثعلب ١/ ٣٠٧.
ثعلب (٢٠٠ـ ٢٩١هـ).
أحمد بن يحيى بن يزيد مولى بني شيبان، أبو العباس، من أئمة الكوفيين في النحو واللغة، وله معرفة بالقراءات، أخذ عن إبراهيم بن المنذر، ومحمد بن سلاَّم الجمحي، وسلمة بن عاصم، وغيرهم، وممّن أخذ عنه: أبو محمد اليزيدي، وعلي بن سليمان الأخفش، وأبو عمر الزاهد، من أشهر مصنَّفاته: (الفصيح)، (المجالس)، وله (ما ينصرف وما لا ينصرف) وغير ذلك.
انظر: طبقات النحويين ١٤١ـ ١٥٠؛ إنباه الرواة ١/ ١٧٣ـ ١٨٦؛ إشارة التعيين ٥١ـ ٥٢.

(٥) انظر: التخمير ٣/ ٣٠٢.
الخوارزمي (٥٥٥ـ ٦١٧هـ).
القاسم بن الحسين بن محمد أبو محمد صدر الأفاضل الخوارزمي، النحوي،=

الأصلي من مجيء خبرها جملة فعلية، فعلها مضارع[1].

والذي جوَّز حذف (أَنْ) مع الفعل مع أنها حرف مصدري، قوَّة الدلالة عليها؛ لكثرة وقوع (أَنْ) بعد مرفوع (عسى)[2].

أمَّا التخريج الأوَّل الذي ذكره ابن حجر، فهو مذهب سيبويه[3] في أنَّ هذا مَثَل من أمثال العرب، أُجريت فيه (عسى) مُجرى (كان)، أي: أنَّهم جعلوا لها اسماً وخبراً، كما أنَّ لـ (كان) اسماً وخبراً، ووافقه الزمخشري[4]، وإليه ذهب أيضاً ابن يعيش[5]، وابن مالك[6]، وابن القوَّاس[7]، مُعَلِّلين مجيئه هنا بأنَّه من باب التنبيه على الأصول المتروكة حتى لا تُجهل.

وفي تخريج (عسى الغوير أبؤساً) آراء أخرى للنحاة، على خمسة أقوال هي على النحو الآتي:

١ـ أنَّ هذا الضرب لا يُستعمل حال السعة والاختيار، وإنما ورد في الأمثال وفي ضرورة الشعر، وإليه ذهب الفارسي[8]، وابن عصفور[9].

= أخذ عن أبي الفتح ناصر المطرزي، من مصنَّفاته: (التخمير)، في شرح المفصل، (شرح سقط الزند)، (شرح الأنموذج).
انظر: معجم الأدباء ١٦/ ٢٣٨ـ ٢٥٣؛ البلغة ١٧٥؛ بغية الوعاة ٢/ ٢٥٢ـ ٢٥٣.

(١) انظر: مغني اللبيب ٢٠٣.
(٢) انظر: شرح الكافية ٢/٣٠٣؛ تعليق الفرائد ٣/ ٢٩٣.
(٣) انظر: الكتاب ١/ ٢٤، ٤٧٨؛ النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ١٨٨.
(٤) انظر: المستقصى ٢/ ١٦١؛ المفصل ٢٦٩ـ ٢٧٠.
(٥) انظر: شرح المفصل ٧/ ١١٦.
(٦) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٩٣.
(٧) انظر: شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٩٠٠.
(٨) انظر: المسائل العضديات ٦٥.
(٩) انظر: ضرائر الشعر ٢٦٥؛ المقرب ١٠٩.

ومن مجيئه في الشعر قول رؤبة:

أكثرتَ في العَذْلِ مُلِحًّا دَائِماً   لا تُكْثِرَنْ إنِّي عَسِيتُ صَائِماً[1]

٢ـ (أبؤساً) خبر للفعل (يصير) المحذوف، وإليه ذهب الأصمعي[2]، وابن الأعرابي[3].

٣ـ أنه مفعول به، على تقدير: عسى الغويرُ أن يأتي بأبؤس، فحذف الناصب والجار توسُّعاً، وعليه أبو عبيد[4].

---

(١) ملحقات الديوان ١٨٥؛ الخصائص ١/٩٨؛ المقرب ١٠٩؛ شرح التسهيل ١/٣٩٣؛ شرح الكافية ٢/٣٠٢؛ ارتشاف الضرب ٢/١٢٠؛ الجنى الداني ٤٦٣؛ مغني اللبيب ٢٠٣؛ شرح الأشموني ١/٢٥٩، وغيرها من المصادر.

(٢) انظر: التصريح ١/٢٠٣.
الأصمعي (١٢٥ـ ٢١٠هـ).
عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك، أبو سعيد الأصمعي، صاحب اللغة والنحو والغريب والأخبار، أكثر سماعه من الأعراب، وأهل البادية، روى عنه: أبو عبيد القاسم بن سلاّم، وأبو حاتم السجستاني، وأبو الفضل الرياشي وغيرهم، له مصنَّفات كثيرة، منها: (خلق الإنسان)، (الأجناس)، (المقصور والممدود).
انظر: أخبار النحويين ٧٢ـ ٨٠؛ طبقات النحويين ١٦٧ـ ١٧٤؛ إنباه الرواة ٢/١٩٧ـ ٢٠٥؛ إشارة التعيين ١٩٣ـ ١٩٤.

(٣) انظر: تخليص الشواهد ٣١١، وفيه قدَّر المحذوف بـ (صُيِّر)؛ مجمع الأمثال ٢/١٧.

(٤) انظر: غريب الحديث ٣/٣٢٢؛ منهج السالك ٦٨؛ التصريح ١/٢٠٤ (دون عزو).
أبو عبيد (١٥٤ـ ٢٢٤هـ).
القاسم بن سلام الخزاعيّ، من الفضلاء في الدين والعلم، أخذ عن أبي زيد الأنصاري، وأبي عبيدة، والأصمعي، وابن الأعرابي، والفراء، وغيرهم، من مصنَّفاته: (الغريب المصَنَّف)، (غريب القرآن)، (غريب الحديث).
انظر: مراتب النحويين ١٤٨ـ ١٤٩؛ طبقات النحويين ١٩٩ـ ٢٠٢؛ وفيات الأعيان ٤/ ٦٠ـ ٦٣.

٤ـ أنَّ (أبؤساً) مصدر، وتقدير الكلام: أن يبأس، وهو مذهب ابن كيسان[١].

٥ـ أنَّ قائلة المثل بَنَتْ كلامها على الظنِّ والتوقُّع، ثم ثبت عندها ذلك الذي توقَّعته، فأَعملتْ في بقية كلامها (صار) فكأنَّها قالت: صار الغوير أبؤساً، وهو رأي ابن الطراوة[٢]، والسهيلي[٣]، وسبقهما الأعلمُ الشنتمري إلى نحوٍ من ذلك فقال: «...وأبؤساً جمع بأس، فكأنَّها قالت: صار الغُوَيْر أبْؤساً، إلاَّ أنَّ (عسى) فيها معنى الشكِّ والتوقُّع، و(صار) لليقين، فعسى هاهنا وإن أُجريت مُجرى (صار) و(كان) ففيها معنى الشك»[٤].

وممَّا سبق يتبيَّن أنَّ غالب ما خُرِّج عليه المثل مبني على الإضمار، فراراً من مجيء خبر (عسى) اسماً مفرداً.

---

(١) انظر: منهج السالك ٦٨؛ ابن كيسان النحوي ٢٨٢.
ابن كيسان (...ـ ٢٩٩هـ).
محمد بن أحمد أبو الحسن بن كيسان النحوي، كان بصرياً كوفياً، أخذ عن المبرد وثعلب، وكان ميله إلى مذهب البصريين أكثر، وقيل: إلى مذهب الكوفيين أميل، له مصنَّفات عدّة منها: (المهذَّب)، (الحقائق)، (البرهان).
انظر: طبقات النحويين ١٥٣؛ تاريخ العلماء النحويين ٥١ـ ٥٢؛ نزهة الألباء ١٧٨.

(٢) انظر: الإفصاح ٤٢؛ ابن الطراوة النحوي ٢٤٥.

(٣) انظر: نتائج الفكر ٢٦٠.

(٤) النكت في شرح كتاب سيبويه ١/١٨٨.
الأعلم الشنتمري (٤١٠ـ ٤٧٦هـ).
يوسف بن سليمان بن عيسى، أبو الحجاج، من العلماء باللغة، والعربية، ومعاني الأشعار، واشتهر بمعرفتها وإتقانها، أخذ عن ابن الإفليلي وغيره، من مصنَّفاته: (شرح حماسة أبي تمام)، (شرح الجمل للزجاجي). انظر: إنباه الرواة ٤/ ٦٤ـ ٦٧؛ معجم الأدباء ٢٠/ ٦٠ـ ٦١؛ إشارة التعيين ٣٩٣؛ البلغة ٢٤٦.

وقد نُقل عن بعض النحاة ما ظاهره أنَّ مجيء خبر (عسى) اسماً مفرداً لغة من لغات العرب، نقل أبو عمر الزاهد[1] عن ثعلب قوله: «ومن العرب من يجعلها في معنى (كان) فيقول: عسى زيدٌ قائماً»، قال أبو حيان تعليقاً على ذلك: «وظهر من قول ثعلب: «ومن العرب من يقول: عسى زيدٌ قائماً» أنَّ ذلك لغة»[2] وممَّن نَسب هذه اللغة إلى العرب أيضاً النحاس[3].

والذي يترجَّح من الأقوال السابقة مذهب سيبويه ومن وافقه؛ للأسباب

---

(١) أبو عمر الزاهد (٢٦١ـ ٣٤٥هـ).
محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم المطرز أبو عمر، المعروف بالزاهد، لغوي، صاحب أبي العباس ثعلب، ويعرف أيضاً بغلام ثعلب، روى الكثير عن الأئمة الأثبات، له من المصنَّفات: (شرح الفصيح)، (اليواقيت)، (فائت الجمهرة).. وغيرها.
انظر: طبقات النحويين ٢٠٩؛ الفهرست ١١٣ـ ١١٤؛ إشارة التعيين ٣٢٦ـ ٣٢٧؛ بغية الوعاة ١/ ١٦٤ـ ١٦٦.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ١٢١؛ وانظر: منهج السالك ٦٨.
ولم أقف على هذا القول لثعلب في مجالسه، والذي وقفت عليه هو قوله في (عسى زيد قائماً): «لم يجىء إلاّ في قوله: عسى الغوير أبؤساً» ١/ ٢٠٩. وقال في موضع آخر بعد ذكر المثل: «أي عسى أن يكون، مثل: كان عبد الله قائماً، قال: وهو شاذ، عسى زيد قائماً شاذ» ١/ ٣٠٧.

(٣) انظر: إعراب القرآن ٤/ ١٨٧.
النحاس (...ـ ٣٣٨هـ).
أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس، أبو جعفر النحاس، النحوي، المصري، كان واسع العلم، غزير الرواية، أخذ عن الزجاج، وابن الأنباري، ونفطويه، والأخفش الأصغر، وغيرهم، من مصنَّفاته: (إعراب القرآن)، (المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين)، وغير ذلك.
انظر: طبقات النحويين ٢٢٠ـ ٢٢١؛ إنباه الرواة ٤/ ١٣٦ـ ١٣٨؛ إشارة التعيين ٤٥؛ بغية الوعاة ١/ ٣٦٢.

التالية:

١ـ أنَّ الكلام إذا أمكن تخريجه دون حذف كان أَوْلى.

٢ـ مجيء خبر (عسى) جملة فعلية فعلها مضارع قاعدة مطَّردة، ولا يَعْدُو ما استُدلَّ به على خلاف ذلك أن يكون شعراً، والشعر يتحمَّل ما لا يتحمَّله النثر، أو مَثَلاً، والأمثال يُستجاز فيها ما لا يُستجاز في غيرها، فبقيت القاعدة على أصلها.

٣ـ على القول بأنَّها لغة من لغات العرب، فهي لغة قليلة، والأكثر الأشهر ما ورد نثراً وشعراً.



٣١ـ الأوجه الجائزة في سين (عسى)

في قوله ـ ﷺ ـ عن آخر أهل الجنة دخولاً: «. . .ثم يقول بعد ذلك. . . يا ربِّ قرِّبني إلى باب الجنة، فيقول: أليس قد زعمتَ أن لا تسألني غَيرَه؟ ويْلَك يا ابنَ آدم ما أَغْدَرَك، فلا يزال يدعو، فيقول: لعلِّي إن أعطيتُك ذلك تسألني غيره. . .»[١].

قال ابن حجر: «قوله: (لعلِّي إن أعطيتك ذلك) في رواية التوحيد (فهل عسيت إن فعلتُ بك ذلك أن تسألني غيره)، أمَّا (عسيت) ففي سينها الوجهان: الفتح والكسر»[٢].

ذكر ابن حجر أنَّ في سين (عسى) وجهين هما: الفتح والكسر.

وفي هذه المسألة تفصيل على قولين، هما على النحو الآتي:

١ـ جواز الوجهين: الفتح ـ وهو الأصل والأشهر ـ، والكسر، وذلك في حال اتصال (عسى) بضمير المتكلِّم، نحو: عسيتُ أن أفعل، وعسينا، أو ضمير المخاطب نحو: عسيتِ، وعسيتما، وعسيتم، وعسيتن، أو نون النسوة عسين.

هذا هو المشهور السائد بين النحاة[٣].

---

(١) ١١/ ٤٥٤.

(٢) ١١/ ٤٦٨. وانظر رواية التوحيد ١٣/ ٤٨٠ وفيه (هل عسيت إنْ أُعطيتَ ذلك أن تسأل غيره).

(٣) انظر: المقرب ١١٠؛ شرح التسهيل ١/٣٩٦؛ شرح الألفية لابن الناظم ١٦٠؛ المطالع السعيدة ٢٢١.

٢ـ إجازة كسر سينها مطلقاً سواء أُسندت إلى الظاهر أم الضمير، وعليه الفارسي، فيجوز عنده: عَسِيَ زيد، كما جاز: رَضِيَ زيد[١].

٣ـ مَنْعُ الكسر، وعليه أبو عبيدة[٢].

ويؤيِّد القول الأوَّل قراءة نافع[٣] في قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾[٤] وقوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾[٥]، قرأ نافع (عسيتم) في الموضعين بكسر السين[٦].

وعلَّل الفارسي ما ذهب إليه بأنَّه قياس للظاهر على المضمر[٧].

---

(١) انظر: الحجة للقراء السبعة ٢/ ٣٥٠.

(٢) انظر: أوضح المسالك ١/ ٣٢٤؛ التصريح ١/ ٢١٠. ولم أقف على رأيه هذا في (مجاز القرآن).

(٣) نافع (... ـ ١٦٩هـ).

نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني، أحد القرّاء السبعة، أخذ القراءة عرضاً عن جماعة من تابعي المدينة، منهم: عبد الرحمن بن هرمز، وأبو جعفر القارىء، وروى القراءة عنه عرضاً وسماعاً إسماعيل بن جعفر، وعيسى بن وردان، ومالك بن أنس، وغيرهم.

انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٨٩؛ غاية النهاية ٢/ ٣٣٠ـ ٣٣٤.

(٤) سورة البقرة، الآية ٢٤٦.

(٥) سورة محمد، الآية: ٢٢.

(٦) انظر: السبعة في القراءات ١٨٦؛ التذكرة في القراءات الثمان ٢/ ٢٧١؛ التيسير في القراءات السبعة ٨١؛ العنوان في القراءات السبع ٧٤؛ التلخيص في القراءات الثمان ٢١٩ (وفيه أن رويساً وافق نافعاً في الآية من سورة محمد)؛ الإقناع في القراءات السبع ٢/ ٦١٠. وقد نسب الأزهري في معاني القراءات ١/ ٢١٤ كسر السين في آية سورة محمد إلى يعقوب، كما حكى القيسي في الكشف ١/ ٣٠٣ نسبة قراءة الكسر إلى الحسن وطلحة.

(٧) انظر: الحجة للقراء السبعة ٢/ ٣٥٠.

وقد تعدَّدت أقوال العلماء في توجيه قراءة نافع، ويمكن إجمال هذه الأقوال على النحو الآتي:

١ـ ذكر الفراء أنها لغة نادرة، وظاهر مذهبه عدمُ إجازتها، حيث يقول: «ولو كانت كذلك لقال: (عَسِيَ) في موضع (عسى)، ولعلَّها لُغَة نادرة»[١].

٢ـ ذكر الزجاج نحو ما قال الفراء إلاَّ أنَّه لم يَنُصَّ على أنَّها لغة، فوصف لغة الفتح بأنَّها الجيِّدة البالغة، قال: «ولو جاز (عَسِيتُم)، لجاز أن تقول: عَسِيَ ربّكم أن يرحمكم»[٢]، قال النحاس تعليقاً على ذلك: «فهي عنده لا تجوز البتة»[٣].

٣ـ ذكر أبو عبيد أنَّ القراءة عنده هي الفتح، ووصفها بأنَّها أعرف اللغتين، ولو كان (عسِيتم) لقُرِىء: عَسِي ربنا..[٤].

٤ـ ذكر أبو حاتم[٥] أنَّه ليس للكسر وجه[٦].

---

(١) معاني القرآن ٣/ ٦٢.

(٢) معاني القرآن ٥/ ١٣.

(٣) إعراب القرآن ٤/ ١٨٧.

(٤) انظر: حجّة القراءات ١٣٩ـ ١٤٠، ولم أقف على رأيه هذا فيما بين يدي من مصنَّفاته.

(٥) أبو حاتم (....ـ ٢٥٥هـ).
سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم، أبو حاتم السجستاني، إمام في النحو، واللغة، وعلوم القرآن، والشعر، أكثر من الرواية عن أبي زيد، وأبي عبيدة، والأصمعي، وكان الأصمعي يجلُّه، وروى عنه يحيى بن محمد بن صاعد، وأبو بكر بن محمد بن دريد، وغيرهما.
انظر: أخبار النحويين ١٠٢ـ ١٠٤؛ طبقات النحويين ٩٤ـ ٩٦؛ إشارة التعيين ١٣٧ـ ١٣٨.

(٦) انظر: الكشف ١/ ٣٠٣.

٥ـ وصفها الزمخشري بأنَّها ضعيفة، وغريبة[١].

٦ـ وصفها ابن أبي مريم[٢] بأنَّها «لغة رديئة يكرهها الفصحاء» وإن كان يعدُّها لغة لبعض العرب[٣].

٧ـ نسب أبو بكر الأدفوي[٤] لغة الكسر إلى أهل الحجاز[٥]، وكذلك السمين الحلبي[٦].

ومن العرض السابق يمكن التعليق بما يلي:

١ـ ما ذهب إليه أبو عبيدة من منع الكسر يردُّه وروده في قراءة سبعية متواترة لا سبيل لردِّها.

---

(١) انظر: الكشاف ١/ ٣٧٨، ٣/ ٥٣٦.

(٢) ابن أبي مريم (... ـ بعد ٥٦٥هـ).

نصر بن علي بن محمد، أبو عبد الله، الشيرازي، الفارسي، الفَسَوي، المعروف بابن أبي مريم، خطيب شيراز، وعالمها، وأديبها، أخذ عن محمود الكرماني، وله مصنَّفات منها: (تفسير القرآن)، (شرح الإيضاح للفارسي).

انظر: إنباه الرواة ٣/ ٣٤٤ـ ٣٥٠؛ معجم الأدباء ١٩/ ٢٢٤ـ ٢٢٥؛ غاية النهاية ٢/ ٣٣٧.

(٣) انظر: الموضح في وجوه القراءات ١/ ٣٣٥.

(٤) أبو بكر الأدفوي (٣٠٤ـ ٣٨٨هـ).

محمد بن علي بن أحمد بن محمد أبو بكر الأدفوي، النحوي، المقرىء، المفسر، أخذ النحو عن أبي جعفر النحاس، وروى عنه كل تصانيفه، وأخذ القراءة عن أبي غانم المظفر بن أحمد بن حمدان، روى عنه القراءة محمد بن الحسين بن النعمان، والحسن بن سليمان، وابنه وغيرهم، من مصنَّفاته: (الاستغناء في تفسير القرآن).

انظر: إنباه الرواة ٣/ ١٨٦ـ ١٨٨؛ غاية النهاية ٢/ ١٩٨ـ ١٩٩؛ بغية الوعاة ١/ ١٨٩.

(٥) انظر: إبراز المعاني ٢/ ٣٦٣؛ البحر المحيط ٢/ ٢٥٥؛ المساعد ١/ ٣٠١.

(٦) انظر: الدر المصون ٢/ ٥١٥.

٢ـ قول أبي عبيد: «ولو كان (عَسِيتم) لقرئت (عَسِي ربُّنا)» عزاه أبو حيان إلى جهله بهذه اللغة[١].

٣ـ قول أبي حاتم بأنَّه ليس للكسر وجه، يُعارضه ـ إضافة إلى ورود الكسر في قراءة سبعية ـ توجيه العلماء الكسرَ بتوجيهات عدَّة، منها:

أ ـ ورود فتح عين الفعل وكسرها في نحو: نَقَمت ونَقِمْت، ووَرَى الزند ووَرِي، فكذلك عَسَيْت وعَسِيت[٢].

ب ـ الكسر فيها على سبيل الإتباع للياء[٣].

ج ـ أنَّ الكسر بمثابة العوض عمَّا فات من جواز إمالة فتحها، مناسبة لما بعدها[٤].

د ـ ما ذكره الفارسي بأنَّ ممَّا يُقوِّي من قراءة نافع ما حكاه ابن الأعرابي من قولهم: هو عَسٍ بذاك، فَعَسٍ مثل حَرٍ، وشَجٍ[٥].

ووجه ذلك أن (شجٍ) ـ مثلاً ـ من شَجِيت، فكذلك (عَسٍ) من عَسِيت[٦]، إلاَّ أنَّ السمين الحلبي علَّق على هذا التوجيه بأنَّ النحويين نَصُّوا على أنَّ (عسى) غير متصرِّفة[٧]، كما أنِّي لم أقف على (عسٍ) بمعنى

---

(١) انظر: البحر المحيط ٢/ ٢٥٥.

(٢) انظر: الحجة للقراء السبعة ٢/ ٣٥٠؛ الموضح في وجوه القراءات ١/ ٣٣٥.

(٣) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٦٠؛ التصريح ١/ ٢١٠.

(٤) انظر: تعليق الفرائد ٣/ ٣٠٢.

(٥) انظر: الحجة للقراء السبعة ٢/ ٣٥٠. وقد حكى أبو البقاء والسيوطي أيضاً هذا عن ابن الأعرابي.
انظر: التبيان ١/ ١٩٦؛ همع الهوامع ٢/ ١٣٧.

(٦) انظر: الكشف ١/ ٣٠٣؛ الموضح في وجوه القراءات ١/ ٣٣٥.

(٧) انظر: الدر المصون ٢/ ٥١٦.

المقاربة، وإنَّما هي بمعنى خليق وجدير[1].

هـ ـ أنَّ الفتح والكسر لغتان عن العرب[2]، تقول: عَسَيْت أن أفعل، وعَسِيت، وهو أقوى هذه التوجيهات.

٣ـ القول بضعف لغة الكسر وغرابتها كما ذكر الزمخشري، أو رداءتها كما ذهب إليه غيره أمرٌ لا ينبغي؛ لثبوتها في القراءات السبعية.

٤ـ الرأي السائد للنحاة من تقييد جواز كسر سين (عسى) باتصالها بالضمير، يعضده السماع، بخلاف ما ذهب إليه الفارسي.

وخلاصة القول: إنَّ الأصل في سين (عسى) الفتح إلا أنَّها قد تُكسر في لغة لبعض العرب حال اتصالها بالضمير، وإن كان الفتح هو اللغة الشائعة المختارة؛ مساواة للفعل مع المظهر والمضمر؛ ولأنَّ الأصل هو المظهر، فكان أَوْلى أن يكون المضمر مثله؛ لأنَّه يأتي عقبه[3]، فبالفتح تكون القاعدة جارية على القياس، وهو عدم الاختلاف حال الإسناد إلى الظاهر أو المضمر[4].



(١) انظر: تعليق الفرائد ٣/ ٣١٥ـ ٣١٧؛ حاشية الأمير ١/ ١٣٢؛ ففيهما بيان لذلك، وراجع على سبيل المثال (عسى) في: التهذيب ٣/ ٨٦؛ اللسان ١٥/ ٥٥.

(٢) انظر: حجة القراءات ١٣٩؛ الموضح ٢/ ١١٨٣؛ شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ٥٠؛ شرح المفصل ٧/ ١١٦؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧٧؛ ارتشاف الضرب ٢/ ١٢٤؛ همع الهوامع ٢/ ١٣٧؛ الإتحاف ١/ ٤٤٥؛ حاشية الصبان ١/ ٢٦٨.

(٣) انظر: الكشف ١/ ٣٠٣.

(٤) انظر: التصريح ١/ ٢١٠.

٣٢ـ اقتران خبر لعلَّ بـ (أَنْ)

ومواضع ورود المسألة:

١ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «لعلَّه أن يُخفَّف عنهما ما لم تَيْبَسا..»[(١)].

قال ابن حجر: «قال الكرماني: شبَّه لعلَّ بعسى، فأتى بأَنْ في خبره»[(٢)].

٢ـ في قول خالد بن الوليد ـ رضي الله عنه ـ: «يا رسول الله ألا أضرب عُنقَه؟ قال: لا، لعلَّه أن يكون يُصلِّي»[(٣)].

قال ابن حجر: «فيه استعمال (لعلَّ) استعمال (عسى)، نبَّه عليه ابنُ مالك»[(٤)].

٣ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «ابني هذا سيِّد، ولعلَّ الله أن يُصلح به بين فئتين من المسلمين»[(٥)].

قال ابن حجر: «قوله: (ولعلَّ الله أن يُصْلح به) كذا استعمل (لعلَّ)

---

(١) ١/ ٣٧٩.

(٢) ١/ ٣٨٢. وانظر: شرح الكرماني ٣/ ٦٦.

(٣) ٧/ ٦٦٦.

(٤) ٧/ ٦٦٨، وانظر: شرح التسهيل ٢/ ٤٧ حيث ذكر هذا الاستعمال في حديث «لَعلَّك أن تُخلَّف فينتفع بك أقوامٌ، ويُضَرُّ بك آخرون».

(٥) ١٣/ ٦٦.

استعمال (عسى)؛ لاشتراكهما في الرجاء، والأشهر في خبر (لعلَّ) بغير (أن) كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ﴾[1]، [2]».

ذكر ابن حجر في النصوص السابقة اقتران خبر (لعلَّ) بـ (أَنْ)، وتلخَّص ما ذكره فيما يأتي:

١ـ جواز اقتران خبر لعلَّ بـ (أَنْ) في النثر؛ تشبيهاً لها بـ (عسى)؛ لاشتراكهما في الرجاء.

٢ـ الأشهر في خبر (لعلَّ) بغير (أَنْ).

وقد اختصت (لعلَّ) دون سائر أخواتها بدخول (أَنْ) في خبرها، نحو: لعلَّ زيداً أَنْ يذهب؛ حملاً لها على (عسى)[3]، ولهذه المشابهة صحَّ الإخبار فيها بالمعنى عن العين[4].

والفارق من حيث المعنى بين خبر (لعلَّ) مجرَّداً من (أَنْ) ومقترناً بها أنَّ الأول أقرب وقوعاً، بخلاف المقترن بـ (أَنْ)؛ لأنَّها تفيد الاستقبال[5].

وللنحاة في اقتران خبر (لعلَّ) بـ (أَنْ) قولان، هما على النحو التالي:

١ـ أنَّه خاصٌّ بضرورة الشعر، وعليه سيبويه[6]، والمبرد[7]،

---

(١) سورة الطلاق، الآية: ١. وتتمة الآية: ﴿بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرًا﴾.

(٢) ١٣/ ٧١.

(٣) انظر المسألة في: الكتاب ١/ ٤٧٨؛ المقتضب ٣/ ٧٤؛ شرح المفصل ٨/ ٨٧؛ شرح التسهيل ٢/ ٤٧؛ البسيط ٢/ ٧٦٧؛ الإرشاد ١٨٢؛ ارتشاف الضرب ٢/ ١٥٦؛ مغني اللبيب ٣٧٩ـ ٣٨٠، ٦٢٣، ٩١٧؛ تعليق الفرائد ٤/ ٨٠ـ ٨١؛ التصريح ١/ ٢١٣؛ همع الهوامع ٢/ ١٥٨.

(٤) انظر: شرح المفصل ٨/ ٨٧؛ شرح التسهيل ٢/ ٤٧؛ تعليق الفرائد ٤/ ٨١.

(٥) انظر: شرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١١٦٣.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ٤٧٨.

(٧) انظر: المقتضب ٣/ ٧٤.

والزمخشري[1]، على أنَّ المبرد ذكر في موضع آخر أنَّ الجيِّد هو تجرُّد خبر (لعلَّ) من (أَنْ)، واقترانه بها غير جيِّد، دون نَصٍّ على أنَّ ذلك خاصٌّ بالشعر، غير أنَّه استشهد بشاهد شعري[2]، ولعلَّه قصد بذلك الشاهد قصره على الشعر، وبذلك يتَّفق قولاه في الموضعين.

٢ـ جوازه في النثر، وعليه ابن مالك[3]، وابن هشام[4].

وعلى هذا الرأي سار ابن حجر كما هو ظاهر من نصوص الفتح.

ومن الشواهد الواردة في النظم:

١ـ قول متمم بن نويرة:

لعلَّك يوماً **أنْ تُلِمَّ** مُلِمَّةٌ عليكَ مِن اللائِي يَدَعْنَك أَجْدَعَا[5]

٢ـ قول عمر بن أبي ربيعة:

لَعلَّهما أن تَطْلُبا لَكَ مَخْرَجَا وأن تَرْحُبا صدراً بما كُنْتُ أَحصُرُ[6]

٣ـ قول نافع بن سعد الطائي:

ولستُ بِلوَّامٍ على الأمر بَعْدَمَا يفوتُ، ولكن **علَّ أَنْ أتقدَّما**[7]

و(عَلَّ) بمعنى (لعلَّ)، واقترنت بـ (أَنْ) تشبيهاً بـ (عسى)[8].

---

(١) انظر: المفصل ٣٠٣.

(٢) انظر: الكامل ١/ ٢٥٤.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٤٧.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٦٢٣.

(٥) الديوان ١١٩؛ المفضليات ٢٧٠؛ المقتضب ٣/ ٧٤؛ المفصل ٣٠٣؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧٩؛ الإرشاد ١٨٢؛ ارتشاف الضرب ٢/ ١٥٦؛ مغني اللبيب ٣٧٩؛ تعليق الفرائد ٤/ ٨١.

(٦) الديوان ١٠٤؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧٩؛ همع الهوامع ٢/ ١٥٨.

(٧) الحماسة ١/ ٥٨٧.

(٨) انظر: شرح الحماسة للأعلم ٢/ ٦٨٤.

واستدل المجيزون لها نثراً بما يلي:

١ـ قوله عليه الصلاة والسلام: «**لعلَّك أَنْ تخلَّف** حتى ينتفع بك أقوام، ويضرَّ بك آخرون»[١].

٢ـ وقوله عليه الصلاة والسلام: «**فلعلَّ** بعضكم **أن يكون** أَلْحَنَ بحجَّته من بعض»[٢].

---

(١) ورد الحديث بهذا اللفظ في البخاري (كتاب الجنائز ـ باب رثى النبي ﷺ سعد بن خولة) ٢/ ٨٢.

وورد بلفظين آخرين هما:

أ ـ «ولعلَّك تخلَّف...» (كتاب مناقب الأنصار ـ باب قول النبي ﷺ: اللهم أمضِ لأصحابي هجرتهم، ومرثيته لمن مات بمكة) ٤/ ٢٦٧.

ب ـ «ولعلَّ أنْ تخلَّف بعدي...» (كتاب الفرائض ـ باب ميراث البنات) ٨/ ٥.

(٢) ورد الحديث تارة بإثبات (أن يكون) وأخرى بحذفها، ومواضع تخريجه هي:

أ ـ برواية (أن يكون...) ورد في:

ـ البخاري (كتاب الحيل ـ باب حدثنا محمد بن كثير...) ٨/ ٦٢، وفي (كتاب الأحكام ـ باب موعظة الإمام للخصوم) ٨/ ١١٢.

ـ صحيح مسلم (كتاب الأقضية ـ باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة) ٣/ ١٣٣٧.

ـ سنن أبي داود (كتاب الأقضية ـ باب في قضاء القاضي إذا أخطأ) ٣/ ٣٠١.

ـ سنن الترمذي (كتاب الأحكام ـ باب ما جاء في التشديد على مَنْ يُقضى له بشيء ليس له أن يأخذه) ٣/ ٦٢٤.

ـ سنن ابن ماجه (كتاب الأحكام ـ باب قضية الحاكم لا تحل حراماً، ولا تحرم حلالاً) ٢/ ٧٧٧.

ـ الموطأ (كتاب الأقضية ـ باب الترغيب في القضاء بالحق) ٢/ ٧١٩.

ب ـ بحذف (أن يكون) ورد في:

ـ صحيح البخاري (كتاب الشهادات ـ باب من أقام البينة بعد اليمين) ٣/ ١٦٢.

ـ سنن النسائي (كتاب آداب القضاة ـ الحكم بالظاهر) ٨/ ٢٣٣، ما يقطع القضاء ٨/ ٢٤٧.

والراجح من هذين القولين هو الثاني؛ للآتي:

ورود السماع به، ويؤيِّد ذلك ـ إضافة إلى ما سبق ـ ما يلي:

١ـ قول عمر[١] ـ رضي الله عنه ـ: «ثم ادعُ الله لهم عليها بالبركة، **لعلَّ** الله **أن يجعل** في ذلك»[٢].

٢ـ قول هند لزوجها أبي سفيان: «لا تشغلك النساءُ عن هذه الأُكرومة التي **لعلَّك أنْ تَسبق** إليها»[٣].

٣ـ تخريج أبي حيان لقراءة حفص[٤]: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾[٥] بالنصب[٦]، حيث تُوهِّم أنَّ الفعل الواقع خبراً

---

(١) استفدت قول عمر ـ رضي الله عنه ـ وقول هند بنت عتبة ـ رضي الله عنها ـ من كتاب دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٢/ ٦٠٢، ورجعت إلى المصادر الأصلية التي ذكرها المؤلف ـ رحمه الله ـ وقد ذكر أقوالاً أخرى على هذه المسألة.

(٢) صحيح مسلم (كتاب الإيمان ـ باب الدليل على أنَّ من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً) ١/ ٥٦.

قال النووي: «هكذا وقع في الأصول التي رأينا، وفيه محذوف تقديره: يجعل في ذلك بركة أو خيراً، أو نحو ذلك، فحذف المفعول به؛ لأنَّه فضلة» شرح مسلم ١/ ٢٢٥.

(٣) العقد الفريد ٢/ ١٤٥.

(٤) انظر: السبعة في القراءات ٥٧٠؛ التيسير في القراءات السبع ١٩١.

حفص (. . . ـ ٢٤٦هـ).

حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان، أبو عمر الدوري، المقرىء، النحوي، البغدادي، الضرير، قرأ على إسماعيل بن جعفر، والكسائي، ويحيى اليزيدي، وغيرهم، وقرأ عليه أحمد بن يزيد الحلواني، وأحمد بن فرح، وغيرهم كثير.

انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ١٥٧ـ ١٥٩؛ غاية النهاية ١/ ٢٥٥ـ ٢٥٧.

(٥) سورة غافر، الآيتان: ٣٦، ٣٧.

(٦) انظر ما قيل في تخريجها في: إعراب القراءات السبع ٢/ ٢٧٠؛ حجّة =

وهو (أبلُغ) كان منصوباً بـ (أَنْ) ثم عطف عليه (فأطَّلع) من باب العطف على التوهم[1]، كما قيل في قول الشاعر[2]:

بَـدَا لـي أنِّـي لَـسْـتُ مُـدْرِكَ مَـا مَـضَـى ولا سَـابِـقٍ شـيـئـاً إذا كـان جَـائِـيـا[3]

على تقدير الباء مع (مُدْرِك).

وهذا التخريج وإنْ كان محتمِلاً غيرَه، إلاَّ أنَّه يُستأنس به في مثل هذا الترجيح.

ولا بُدَّ من التنبيه إلى ما يلي:

١ـ مع جواز ورودها في النثر إلاَّ أنَّ ذلك قليل إذا ما قيس على خلافه، ولم يأتِ في القرآن إلاَّ مجرَّداً من (أنْ)، وقد نَصَّ أبو حيان على قِلَّتِه في النثر[4].

٢ـ ورود هذا الاقتران في الشعر كثيراً، لذا قال أبو حيان: «وكثر ذلك في الشعر حتى لو قيس ذلك لجاز»[5].

= القراءات ٦٣١؛ الكشف ٢/ ٢٤٤؛ الدر المصون ٩/ ٤٨٢.

(١) انظر: البحر المحيط ٧/ ٤٦٦؛ مغني اللبيب ٣٨٠.

(٢) ذكر في قائله قولان، هما:

أ ـ زهير بن أبي سلمى. ونسب له في كثير من المصادر، انظر: الكتاب ١/ ٨٣؛ تخليص الشواهد ٥١٢، خزانة الأدب ٣/ ٥٨٨، ٦٦٥؛ وهو في ديوانه ١٦٩ برواية (ولا سابقاً) ولا شاهد فيها.

ب ـ صرمة الأنصاري. ونسب له في الكتاب ١/ ١٥٤.

وفي الإنصاف ١/ ١٩١ أنَّه لزهير، ويقال: صرمة الأنصاري.

(٣) البيت في: الكتاب ١/ ٨٣، ١٥٤؛ الخصائص ٢/ ٣٥٣، ٤٢٤؛ شرح المفصل ٢/ ٥٢؛ مغني اللبيب ٣٨٠؛ همع الهوامع ٥/ ٢٧٨.

(٤) انظر: البحر المحيط ٧/ ٤٦٦.

(٥) ارتشاف الضرب ٢/ ١٥٦.

٣٣ـ العطف على اسم (إنَّ)

في قوله عليه الصلاة والسلام: «. . .فإنَّ فيهم المريضَ، والضعيفَ، وذا الحاجة».

قال ابن حجر: «قوله: (وذا الحاجة) كذا للأكثر، وفي رواية القابسي (وذو الحاجة)، وتوجيهه أنَّه عطف على موضع اسم (إنَّ) قبل دخولها، أو هو استئناف»[(١)].

ذكر ابن حجر في النص السابق توجيهين لرواية (وذو الحاجة)، وهما:

١ـ العطف على موضع اسم (إنَّ) قبل دخولها.

٢ـ جواز الاستئناف.

ولم يرجِّح أحد الوجهين على الآخر في توجيه الحديث عليه.

وجواز رفع المعطوف مقيَّد عند جمهور البصريين باستكمال الخبر[(٢)] ـ وفي الحديث جاء بعد استكماله ـ نحو إنَّ زيداً قائمٌ وبكرٌ، وقول جرير[(٣)]:

---

(١) الحديث والتعليق في ١/ ٢٢٤.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٨٥ـ ٢٨٦؛ المقتضب ٤/ ١١١ـ ١١٤، ٣٧١؛ الأصول ١/ ٢٥٠؛ الإيضاح العضدي ١٥١؛ شرح المفصل ٨/ ٦٧؛ المقرب ١٢٤؛ رصف المباني ٢٠٢؛ ارتشاف الضرب ٢/ ١٥٩؛ همع الهوامع ٥/ ٢٨٩ وغيرها من المصادر.

(٣) نُسب له في: الكتاب والشنتمري ١/ ٢٨٦؛ تخليص الشواهد ٣٦٩ـ ٣٧٠؛ المقاصد النحوية ٢/ ٢٦٤. وليس في ديوانه.

إنَّ الـخِـلافـةَ والـنُّـبـوَّةَ فـيـهـمُ **والـمـكـرمـاتُ**، وسَـادَةٌ أَطْـهَـارُ[1]

وقول الشاعر[2]:

فَـمـنْ يَـكُ لـم يُـنـجِـبْ أبُـوه وأمُّـه فـإنَّ لـنـا الأمَّ الـنـجـيـبـةَ **والأبُ**[3]

وللنحاة في إعراب هذا المعطوف المرفوع ثلاثة أقوال[4]، ذكر ابن حجر اثنين منهما، وتفصيل القول فيهما على النحو التالي:

١ـ الرفع على أنَّه معطوف على محل اسم (إنَّ) قبل دخولها، إذ هو قبل دخول الناسخ مبتدأ، ولمَّا كانت (إنَّ) مفيدة التأكيد، لم يتغيَّر معنى الجملة معها، والعطف على الموضع جائز بشروط هي:

أن يكون للاسم لفظ وموضع، وأن يكون الموضع بحقِّ الأصالة، وأن يكون ثَمَّ محرز للموضع[5]، ومنه قول الشاعر[6]:

---

(١) البيت في: التبصرة والتذكرة ١/٢٠٨؛ المفصل ٢٩٥ـ ٢٩٦؛ شرح التسهيل ٢/ ٤٨؛ شرح الألفية لابن الناظم ١٧٥؛ الإرشاد ١٧٠.

(٢) لم أقف على القائل.

(٣) البيت في: شرح التسهيل ٢/٤٨؛ شرح الكافية الشافية ١/ ٥١١؛ شرح الألفية لابن الناظم ١٧٥؛ أوضح المسالك ١/ ٣٥٣؛ شرح الأشموني ١/ ٢٨٥؛ همع الهوامع ٥/ ٢٨٩.

(٤) انظر ـ إضافة إلى المصادر المذكورة هـ (٢) من الصفحة السابقة ـ: الجمل ٥٤ـ ٥٥؛ اللمع ٩٦؛ التبصرة والتذكرة ١/ ٢٠٨؛ المقتصد ١/٤٤٨؛ اللباب ١/ ٢١٥؛ شرح التسهيل ٢/ ٤٨ـ ٤٩؛ البسيط ٢/ ٧٩٣؛ شرح الجمل لابن هشام ١٤٧؛ تقييد ابن لب ٢/ ٧٢٧ـ ٧٣٠؛ التصريح ١/ ٢٢٧؛ (على تفاوت بينها في ذكر بعض الأقوال دون بعض).

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ١٥٩ـ ١٦٠؛ مغني اللبيب ٦١٦ـ ٦١٧.

(٦) اختلف في قائله على أربعة أقوال هي:

أ ـ عقيبة الأسدي. انظر: الكتاب والشنتمري ١/ ٣٤؛ وفي سمط اللآلي ١/ ١٤٨؛ والخزانة ١/ ٣٤٣؛ عقيبة بن هبيرة الأسدي. =

مُــعــاوي إنَّــنـا بــشـرٌ فــأَسْـجِـح   فَـلَـسْـنَـا بِـالـجـبـالِ ولا الـحـديـدَا[1]

حيث عطف (الحديدَ) على موضع خبر (ليس) المنصوب؛ لأنَّ الجبال مجرورة اللفظ منصوبة المحل، فللعاطف أن يُراعي أياً منهما.

والعطف على هذا القول من قبيل عطف المفرد على المفرد[2]، وظاهر قول العكبري أنَّه من قبيل عطف الجمل[3].

٢ـ أمَّا التوجيه الثاني وهو كونه على الاستئناف، فوجهه أن يكون (ذو الحاجة) مبتدأ محذوف الخبر، كما في قولك: إنَّ زيداً قائمٌ وبكرٌ، أي: وبكرٌ كذلك، وقد أُضمر الخبر لدلالة ما تقدَّم عليه، وهذا التوجيه من قبيل عطف جملة على جملة.

وقد اعترض العيني ـ رحمه الله ـ على توجيه ابن حجر الرفع على

= ب ـ عقبة بن الحارث الأسدي. انظر: شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٨٧٠.
ج ـ الكميت بن معروف. انظر: الحلل ٧٠، وليس في ديوانه.
د ـ عبد الله بن الزبير. انظر: المصدر السابق، وشكك البغدادي في نسبته له.
انظر: الخزانة ١/ ٣٤٤.

(١) رُدَّ على سيبويه رواية النصب هذه؛ لأنَّ البيت وَرَدَ ضمن قصيدة مجرورة القوافي، وقد أجاب ابن السيرافي بأنَّ هذا البيت يُروى بالنصب مع أبيات منصوبة، كما يُروى بالجر مع أبيات مجرورة.
انظر: شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٠١ـ ٣٠٢.
وانظر ما ذكره الشنتمري وابن السِّيد حول هذا البيت في: تحصيل عين الذهب ١/ ٣٤؛ الحلل ٧٠ـ ٧٤. ومعنى أَسْجِح: سَهِّل علينا وارفق بنا.
الكتاب ١/ ٣٥٢، ٣٧٥، ٤٤٨؛ المقتضب ٢/ ٣٣٨، ٤/ ١١٢؛ الجمل ٥٥؛ الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٧٩؛ رصف المباني ٢٠٢؛ مغني اللبيب ٦٢١؛ الخزانة ١/ ٣٤٣.

(٢) انظر: تعليق الفرائد ٤/ ٨٤.

(٣) انظر: اللباب ١/ ٢١٥.

الاستئناف، مُعلِّلاً عدم صحَّته بأنَّه في الحقيقة جواب سؤال، وليس هذا محلّه، مع أنَّ العينيَّ نفسه أجاز أن يكون إعراب (ذو الحاجة) مبتدأ محذوف الخبر، والجملة معطوفة على الجملة الأولى، والتقدير: وذو الحاجة كذلك[١].

وفي الواقع إن ما ذكره العيني هو نفسه توجيه الاستئناف الذي اعتَرض عليه، لذا قال ابن حجر تعليقاً على اعتراض العيني: «هو دَفْعٌ بالصَّدر، وقد سلَّم أنَّه يجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: وذو الحاجة كذلك، وهو توجيه الاستئناف الذي دفعه»[٢].

وما سبق بيانٌ للوجهين اللذَيْن ذكرهما ابن حجر، وقد نسب أبو حيان القول الأوَّل إلى أبي الحسن، والمبرد، والفارسي، ونسب الثاني إلى سيبويه والجرمي[٣]، وقال: «واختاره أصحابنا»[٤].

وقد حَرَّر الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ـ رحمه الله ـ القول في بيان المعطوف عليه في أوَّل وجهي الرفع اللذَيْن ذكرهما سيبويه، والمبرّد، وهو ما حمل على الابتداء، وخَلَص إلى أنَّ الذي يظهر له أنَّ هذا من قبيل عطف

---

(١) انظر: عمدة القاري ٢/١٠٧.

(٢) انتقاض الاعتراض ١/١٣٨.

(٣) الجرمي (... ـ ٢٢٥هـ).
صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي، أخذ عن جماعة منهم الأخفش، وقرأ عليه كتاب سيبويه، وأخذ اللغة عن أبي عبيدة، وأبي زيد، والأصمعي.. له كتاب (الفرخ)، (الأبنية) وغير ذلك.
انظر: أخبار النحويين البصريين ٨٤ـ ٨٥؛ طبقات النحويين ٧٤ـ ٧٥؛ إنباه الرواة ٢/ ٨٠ـ ٨٣.

(٤) ارتشاف الضرب ٢/١٥٩؛ وانظر: الإيضاح العضدي ١٥١.

المفردات، وأنَّ المعطوف عليه هو محل اسم (إنَّ) قبل دخولها[1].

ومعنى ذلك أنَّ سيبويه والمبرد يَرَيَان القول الأوَّل[2].

أمَّا القول الثالث في إعراب المعطوف المرفوع والذي لم يذكره ابن حجر فهو الرفع على أنَّه معطوف على الضمير الذي في الخبر إن كان مِمَّا يتحمَّل الضمير، وذكر هذا الوجه الزركشي في إعرابه هذا الحديث[3]، ويحسن معه في هذا الحال الفصل، نحو: إنَّ زيداً قائم هو وبكر، وإنَّ بكراً ذاهب اليوم وعمرو، وهذا القول من باب عطف المفرد على المفرد[4].



(١) انظر: المقتضب ٤/ ١١١ـ ١١٣ (الحاشية).

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٨٥؛ المقتضب ٤/ ١١١.

(٣) انظر: التنقيح ١٢أ.

(٤) انظر: المصادر المذكورة هـ (٢) من ص ٣٩٧ وهـ (٤) من ص ٣٩٨.

٣٤ـ لزوم اللام الفارقة خبر (إنْ) المخفَّفة

من مواضع المسألة:

١ـ في قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «إنْ كُنَّا لَنَنْظُرُ إلى الهلالِ، ثُمَّ الهلال، ثلاثةَ أَهِلَّةٍ في شَهْرين، وما أُوقِدَتْ في أَبْيات رسول الله ﷺ نار»[١].

قال ابن حجر: «قوله: (إنْ كُنَّا لَنَنْظُرُ) هي المخفَّفة من الثقيلة، وضميرها مستتر، ولهذا دخلت اللام في الخبر»[٢].

٢ـ في قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «وإنْ كان لَيَذبحُ الشاةَ، فيُهدي في خَلائِلِها منها ما يَسَعَهُنَّ»[٣].

قال ابن حجر: «قوله: (وإنْ كان لَيَذبحُ الشاةَ..) إنْ مخفَّفة من الثقيلة، ويراد بها تأكيد الكلام، ولهذا أتت باللام في قولها (لَيَذْبَحُ)»[٤].

٣ـ في قول عبد الله بن بُسْرٍ ـ رضي الله عنه ـ: «إنْ كُنَّا فَرَغْنا هذه السَّاعة».

ذكر ابن حجر أنَّ (إنْ) هي المخفَّفة من الثقيلة[٥].

ذكر ابن حجر في النَّصْين الأول والثاني دخول اللام على خبر (إنْ)

---

(١) ٥/ ٢٣٣.

(٢) ٥/ ٢٣٥.

(٣) ٧/ ١٦٦.

(٤) ٧/ ١٦٩، وانظر شاهداً آخر في: ٣/ ١٥، ١٠/ ٢٨٦.

(٥) انظر الحديث والتعليق في ٢/ ٥٢٩.

المخفَّفة من الثقيلة، وجاء في النصِّ الثالث (إِنْ) مخفَّفة وليس في خبرها اللام، وبيان المسألة على النحو التالي:

إذا خُفِّفَت (إِنَّ) وأُهملت لزم في خبرها اللام؛ للفرق بينها وبين (إِنْ) النافية، وتسمَّى هذه اللام الفارقة[1]، أو لام التأكيد[2]، أو لام الإيجاب[3].

ففي نحو: إِنْ زيدٌ لقائم تكون (إِنْ) المخفَّفة من الثقيلة، ونحو: إِنْ زيدٌ قائمٌ تكون النافية، فلا فرق بينهما إلاَّ باللام، فمتى ذُكرت فهي المخفَّفة، ومتى حُذفت فهي النافية.

أمَّا إذا أُعملت فظهور الإعراب كافٍ في الدلالة على أنَّها المخفَّفة، ومبعدٌ للَّبس بينها وبين (إِنْ) النافية، وإِنْ دخلت اللام فلمعنى التوكيد لا لرفع اللبس[4].

ويصحُّ الاستغناء عن اللام في حالين[5]:

١ـ إذا عُلم المقصود من الكلام، وانتفى اللبس، بأن كان الكلام لا يحتمل غير الإثبات ولا يصحُّ النفي فيه، ومن شواهده:

أ ـ ما ذكره ابن حجر في حديث: «إِنْ كُنَّا **فَرَغْنَا** هذه السَّاعة» فـ (إِنْ) هنا مخفَّفة من الثقيلة، وجاء ما بعدها مجرَّداً من اللام[6].

---

(١) انظر: الجنى الداني ١٣٣.

(٢) انظر: الأزهية ٣٤، ٣٨؛ أمالي ابن الشجري ٣/ ١٤٧.

(٣) انظر: اللامات للهروي ٨٨.

(٤) انظر: المقتضب ١/ ٥٠، ٢/ ٣٦٣؛ الأصول ١/ ٢٣٧؛ معاني الحروف ٧٥؛ الأزهية ٣٤ـ ٣٦؛ أمالي ابن الشجري ٣/ ١٤٦؛ شرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٧؛ رصف المباني ١٩٠؛ الهمع ٢/ ١٨١.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٤؛ شواهد التوضيح ٥٠ـ ٥١؛ ارتشاف الضرب ٢/ ١٤٩ـ ١٥٠؛ همع الهوامع ٢/ ١٨١.

(٦) انظر: عمدة القاري ٦/ ٢٨٨؛ إرشاد الساري ٢/ ٦٦٠.

ب ـ قول معاوية ـ رضي الله عنه ـ في كعب الأحبار: «إِنْ كان من أَصْدَق هؤلاء المحدِّثين الذين يُحدِّثون عن أهل الكتاب»[١].

ج ـ قول الطرماح بن حكيم:

أنا ابنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ من آلِ مَالِكٍ ... وإِنْ مالكٌ كانت كِرَامَ المَعادِنِ[٢]

إذ لو كانت (إِنْ) في البيت نافية لانعكس المراد، ولأصبح المدحُ ذمًّا.

٢ـ إنْ وقع ما بعد (إنْ) منفياً، يلزم ترك اللام، نحو: إنْ زيد لن يقوم، أو ما يقوم؛ لعدم اللبس، ومنه قول الشاعر[٣]:

إِنِ الحقُّ **لا يخفى** على ذي بصيرة ... وإنْ هُوَ لم يعْدم خلافَ مُعَانِدِ[٤]

وقد اختلف في هذه اللام على النحو الآتي:

١ـ أنَّها لام الابتداء، دخلت للفرق بين (إنْ) المخفَّفة والنافية، وهو ظاهر مذهب سيبويه[٥]، وبه قال الأخفش الأوسط، والأخفش الأصغر[٦]

---

(١) صحيح البخاري (كتاب الاعتصام ـ باب قول النبي ﷺ: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء» ٨/ ١٦٠، وتتمة الحديث بإثبات اللام «وإِنْ كُنَّا مع ذلك لنبلو عليه الكذب».

(٢) الديوان ٢٨٠؛ شرح عمدة الحافظ ١/ ٢٣٧؛ ارتشاف الضرب ٢/ ١٥٠؛ البحر المحيط ٨/ ١٥؛ الجنى الداني ١٣٤؛ المساعد ١/ ٣٢٦؛ شرح الأشموني ١/ ٢٨٩؛ همع الهوامع ٢/ ١٨١.

(٣) لم أقف على القائل.

(٤) البيت في: شواهد التوضيح ٥٢؛ مغني اللبيب ٣٠٦؛ شرح الأشموني ١/ ٢٨٩.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٣١١.

(٦) الأخفش الأصغر (.... ـ ٣١٥هـ).

علي بن سليمان بن الفضل، أبو الحسن النحوي، أخذ عن المبرد، وثعلب، وغيرهما.

انظر: طبقات النحويين ١١٥؛ إنباه الرواة ٢/ ٢٧٦ـ ٢٧٨؛ إشارة التعيين ٢١٩.

وابن الأخضر[1] وغيرهم[2].

٢ـ أنَّها لام أخرى اجتلبت للفرق بين (إنْ) في الموضعين، وعليه الفارسي[3]، وابن أبي العافية[4]، والشلوبين، وغيرهم[5].

٣ـ أنَّها بمعنى (إلاَّ) وهو قول الكوفيين، وستأتي مناقشة هذا الرأي في المسألة التالية لهذه المسألة[6].

أمَّا الوجهان الأوَّلان فيتَّضِح الفارقُ بينهما في نحو قوله ـ ﷺ ـ «قد عَلِمْنا إنْ كُنتَ لمؤْمِنا»[7].

---

(١) ابن الأخضر (....ـ ٥١٤هـ).
علي بن عبد الرحمن بن مهدي، أبو الحسن الإشبيلي، المعروف بابن الأخضر، من أهل المعرفة باللغة والأدب، أخذ عن أبي الحجاج يوسف بن عيسى الأعلم، وأكثر عنه، وأخذ أيضاً عن أبي علي الغساني وغيره، وأخذ عنه جماعة، منهم: القاضي عياض، وأجاز له جميع تصانيفه، منها (شرح الحماسة).
انظر: الصلة ٢/ ٤٠٤؛ إنباه الرواة ٢/ ٢٣٢ـ ٢٣٣؛ بغية الوعاة ٢/ ١٧٤.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ١٤٩؛ المساعد ١/ ٣٢٧؛ همع الهوامع ٢/ ١٨١.

(٣) انظر: المسائل البغداديات ١٧٦ـ ١٧٧.

(٤) ابن أبي العافية (٥٥٦ـ ٥٨٣هـ).
محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية، أبو بكر الأزدي الكُتُنْدي، كان عارفاً باللغة، والأدب، ومن الشعراء المكثرين، سمع على أبي بكر بن العربي، وأبي بكر بن مسعود الخشني، وأبي الوليد بن الدباغ، وروى عنه ابنا حوط الله.
انظر: بغية الوعاة ١/ ١٥٤ـ ١٥٥.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ١٤٩؛ المساعد ١/ ٣٢٧؛ همع الهوامع ٢/ ١٨١.
ولم أقف على رأي الشلوبين في التوطئة ولا في شرح المقدِّمة الجزولية.

(٦) انظر ص ٤١٠.

(٧) ورد بهذا اللفظ في الموطأ (كتاب صلاة الكسوف ـ باب ما جاء في صلاة الكسوف) ١/ ١٨٩، وروايته في صحيح البخاري: «فقد عَلِمْنا إنْ كُنتَ لَموقِنا». =

فمن قال: هي لام الابتداء علّق العامل عن العمل، وكسر همزة (إنْ)، وعلى الرأي الآخر تفتح الهمزة[1].

وعلّل الفارسي رأيه بما يلي:

١ـ أنَّ الفعل الذي قبل اللام يعمل فيما بعدها، نحو: ﴿إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَـٰفِلِينَ﴾[2]، وقول عاتكة بنت زيد[3]:

شَلَّتْ يمينُك إنْ قتلتَ لَمُسْلِماً حلَّتْ عليك عقوبةُ المتعمِّدِ[4]

٢ـ دخول (إنْ) على الفعل الماضي في نحو: ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا﴾[5] ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَـٰسِقِينَ﴾[6].

وكلا هذين لا يجوز مع المشدَّدة[7].

والراجح من القولين القول الأوَّل لما يلي:

١ـ أنَّ الفعل بعد (إنْ) المخفَّفة في موضع ما كان يلي المشدَّدة، فمن قال: إنْ قتلت لمسلماً، بمنزلة: إنَّ قتيلك لمسلم، إذ لمَّا بطل عمل (إنْ)

= (كتاب الوضوء ـ باب مَنْ لم يتوضأ إلاَّ من الغَشْي المثقل) ١/ ٥٤، (كتاب الكسوف ـ باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف) ٢/ ٢٨.

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ١٤٩؛ تعليق الفرائد ٤/ ٦٢ـ ٦٣؛ همع الهوامع ٢/ ١٨٢.

(٢) سورة يونس، الآية: ٢٩.

(٣) انظر: خزانة الأدب ٤/ ٣٥٠؛ الدرر اللوامع ٢/ ١٩٤.

(٤) البيت في: اللامات للزجاجي ١٢١؛ الأزهية ٣٧؛ شرح اللمع ١/ ٦٩؛ المفصل ٢٩٨؛ شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٧٩٣؛ شرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٤؛ رصف المباني ١٩١؛ الجنى الداني ٢٠٨؛ مغني اللبيب ٣٧؛ همع الهوامع ٢/ ١٨٣.

(٥) سورة الفرقان، الآية: ٤٢.

(٦) سورة الأعراف، الآية: ١٠٢.

(٧) انظر: المسائل البغداديات ١٧٧ـ ١٧٨.

المخفَّفة، وقُصد بقاؤها توكيداً ليس فيه لَبْس، استحقَّت ما يميِّزها عن (إنْ) النافية، فأُلحقت بها اللام التي كانت تلحقها مشدَّدة، وعُوملت مع التخفيف معاملتها مع التشديد من التأخُّر في اللفظ، والتقدُّم في النيَّة، فلم يمتنع إعمال ما قبلها فيما بعدها؛ لأن النيَّة بها التقديم، وبما تقدَّم عليها التأخير[(١)].

٢ـ جواز ذلك إنَّما هو على سبيل التبع والتسامح على خلاف الأصل؛ لضرورة الفرق[(٢)].

وثمة مسألة ينبغي الوقوف عندها:

ذكر ابن حجر في النصِّ الأول «إنْ كُنَّا لننظر إلى الهلال...» أنَّ (إنْ) هي المخفَّفة من الثقيلة، وضميرها مستتر، ولهذا دخلت اللام الخبر، ومعنى كلامه هذا أنَّ (إنْ) هنا أُعملت بعد تخفيفها، وفي ذلك أمران:

الأول: أنَّ الذي تقرَّر عند النحويين أنَّ (إنْ) المخفَّفة من الثقيلة إذا وليتها جملة فعلية ـ والغالب كونها من النواسخ ـ فهي مهملة وجوباً غير عاملة، لا في ظاهر ولا في مضمر[(٣)].

الثاني: ذهب بعض المعربين إلى خلاف ما تقرَّر في هذه المسألة فأعرب بعض الآيات على إعمال (إنْ) بعد تخفيفها ودخولها على الجملة الفعلية، وممَّن ذهب إلى ذلك القيسي[(٤)]، والزمخشري، والعكبري، ومن

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٦.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢/ ١٨٢.

(٣) انظر: البحر المحيط ٣/ ١٠٥، ٤/ ٢٥٧؛ الدر المصون ٣/ ٤٧٢، ٥/ ٢٣٠؛ مغني اللبيب ٣٧.

(٤) القيسي (٣٥٥ـ ٤٣٧هـ).
مكي بن أبي طالب القيسي المقرىء النحوي، قرأ القراءات على أبي الطيب بن غلبون، وابنه طاهر، وآخرين، وقرأ عليه يحيى بن البياز، وموسى بن سليمان اللخمي، وأبو بكر محمد بن المفرج... =

الآيات التي حملوها على هذا الوجه:

١ـ ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾[١]: ذهب العكبري إلى أن (إِنْ) هي المخفَّفة من الثقيلة، واسمها محذوف[٢].

٢ـ ﴿وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾[٣]: أعرب العكبري (إِنْ) مخفَّفة من الثقيلة، والتقدير عنده: إنَّه كنتم من قبله ضالِّين[٤].

٣ـ ﴿وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾[٥]: ذكر الزمخشري أنَّ (إِنْ) هي المخفَّفة من الثقيلة، واللام هي الفارقة، والتقدير: إن الشأن وإن الحديث كانوا من قبل...[٦].

٤ـ ﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَـٰفِلِينَ﴾[٧]: ذكر القيسي أنَّ (إِنْ) مخفَّفة من الثقيلة عند البصريين، واسمها مضمر معها، وتقديره: وإنَّا كُنَّا...[٨]، والأصل عند الزمخشري: وإن كُنَّا عن دراستهم لغافلين، على أنَّ الهاء ضمير الشأن[٩].

= له مصنَّفات كثيرة، منها: (التبصرة في القراءات)، (مشكل إعراب القرآن).
انظر: إنباه الرواة ٣/٣١٣؛ إشارة التعيين ٣٥٤؛ البلغة ٢٢٥ـ ٢٢٦؛ غاية النهاية ٢/ ٣٠٩ـ ٣١٠.

(١) سورة البقرة، الآية: ١٤٣.
(٢) انظر: التبيان ١/ ١٢٤.
(٣) سورة البقرة، الآية: ١٩٨.
(٤) انظر: التبيان ١/ ١٦٣.
(٥) سورة آل عمران، الآية: ١٦٤.
(٦) انظر: الكشاف ١/ ٤٧٧.
(٧) سورة الأنعام، الآية: ١٥٦.
(٨) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٧٨.
(٩) انظر: الكشاف ٢/ ٦٢.

٥- ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾[١]: أعرب الزمخشري (إِنْ) مخفَّفة من الثقيلة، واللام هي الفارقة، والمعنى: إن الشأن قاربوا أن يفتنوك[٢].

٦- ﴿وَإِن كُنَّا لَمُبْتَلِينَ﴾[٣]: ذهب الزمخشري إلى أنَّ (إِنْ) هي المخفَّفة، واللام هي الفارقة، والتقدير: إن الشأن والقصة[٤].

ومما سبق فقد ظهر أن القيسي، والعكبري، نصَّا على أنَّ اسم (إِنْ) المخفَّفة محذوف، وظاهر كلام الزمخشري أنه بعد تخفيفها حذف اسمها وهو ضمير الشأن، قال أبو حيان: «وكلا هذين الوجهين لا نعرف نحوياً ذهب إليه»[٥].

وممَّا يُلحظ هنا أن الزمخشري لم يصرِّح بأنَّ اسمها محذوف، فقد يكون مراده أنَّ هذا تفسير معنى لا إعراب[٦].

والمشهور الراجح في المسألة ما تقرر عند النحويين من كونها مهملة بعد تخفيفها، ودخولها على الجملة الفعلية.



(١) سورة الإسراء، الآية: ٧٣.

(٢) انظر: الكشاف ٢/ ٤٦٠.

(٣) سورة المؤمنون، الآية: ٣٠.

(٤) انظر: الكشاف ٣/ ٣١.

(٥) البحر المحيط ٣/ ١٠٥.

(٦) انظر: الدر المصون ٣/ ٤٧٢.

٣٥- معنى (إنْ) ومعنى اللام بعدها

في حديث أنس - رضي الله عنه - قال: «كان فَزَعٌ بالمدينة، فاستعار النبي - ﷺ - فرساً من أبي طلحة يقال له المَنْدوب، فركبه، فلمَّا رجع قال: ما رَأَيْنا من شيء، وإنْ وَجَدْنَاه لَبَحْراً».

قال ابن حجر: «قال الخطَّابي: (إنْ) هي النافية، واللام في (لَبَحْراً) بمعنى (إلاَّ)، أي ما وَجَدْنَاه إلاَّ بَحْراً، قال ابن التين: هذا مذهب الكوفيين، وعند البصريين (إنْ) مخفَّفة من الثقيلة، واللام زائدة، كذا قال»[١].

نقل ابن حجر في النصِّ السابق الخلاف بين الكوفيين والبصريين في (إنْ) واللام بعدها، وهو على النحو التالي:

١- مذهب الكوفيين أنَّ (إِنْ) هي النافية، واللام بمعنى (إلاَّ).

٢- مذهب البصريين أنَّ (إِنْ) مخفَّفة من الثقيلة، واللام زائدة.

وبيان المسألة كما يلي:

اختلف النحاة في معنى (إنْ) واللام في نحو قولك: إنْ زيدٌ لقائم، على قولين هما:

أ - (إنْ) هي المخفَّفة من الثقيلة، واللام للتأكيد، وعليه البصريون[٢].

ب - (إنْ) هي النافية، فهي ثنائية الوضع، واللام بمعنى (إلاَّ) وعليه

---

(١) الحديث والتعليق في: ٥/ ٢٨٥. وانظر قول الخطابي في: أعلام الحديث ٢/ ١٢٨٨.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٨٣؛ المقتضب ١/ ٥٠، ٢/ ٣٦٣؛ الأصول ١/ ٢٣٧.

الكوفيون[1].

واستدلَّ البصريون بما يلي:

١ـ مجيء (إِنْ) مخفَّفة من الثقيلة له نظير في كلام العرب.

٢ـ كون اللام للتأكيد مِمَّا لا يُنكر كثرته، بخلاف كونها بمعنى (إلاَّ).

وعلَّل الكوفيون ما ذهبوا إليه بما يلي:

مجيئه في القرآن الكريم، وفي كلام العرب[2]، ومن الشواهد على ذلك:

أ ـ ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾[3] أي: ما كادوا إلاَّ يستفزُّونك.

ب ـ ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾[4] أي: وما كادوا إلاَّ يزلقونك.

ج ـ ﴿وَإِن كَانُواْ لَيَقُولُونَ ﴿١٦٧﴾ لَوْ أَنَّ عِندَنَا﴾[5] أي: ما كانوا إلاَّ يقولون.

د ـ ﴿إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾[6] أي: ما كان وعد ربِّنا إلاَّ مفعولا.

هـ ـ قول عاتكة بنت زيد:

شَلَّت يمينُك إنْ قتلتَ لَمُسلِماً حلَّتْ عليك عقوبةُ المتعمِّدِ[7]

---

(١) انظر نسبة الرأي لهم في: معاني الحروف ٧٥؛ الأزهية ٣٨؛ أمالي ابن الشجري ٣/ ١٤٦ـ ١٤٧؛ الإنصاف ٢/ ٦٤٠؛ شرح التسهيل ٢/ ٣٤؛ ارتشاف الضرب ٢/ ١٤٩؛ الجنى الداني ٢٠٨ـ ٢٠٩؛ ائتلاف النصرة ١٥٥؛ همع الهوامع ٢/ ١٨٣.

(٢) انظر: الإنصاف ٢/ ٦٤٠ـ ٦٤٢.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ٧٦.

(٤) سورة القلم، الآية: ٥١.

(٥) سورة الصافات، الآيتان: ١٦٧، ١٦٨.

(٦) سورة الإسراء، الآية: ١٠٨.

(٧) سبق تخريجه ص ٤٠٦.

والذي يترجَّح من هذين القولين هو القول الأول؛ للأسباب الآتية:

١ـ أنَّ (إنْ) بمعنى (ما) لا تجيء اللام معها كما في قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾[(١)]، وقوله سبحانه: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ﴾[(٣)].

وفي هذا دلالة على أنَّ ما استدلَّ به الكوفيون من الآيات ونحوها محمولٌ على أنَّ (إنْ) هي المخفَّفة من الثقيلة، واللام للتأكيد.

٢ـ لو صحَّ القول بأنَّ اللام بمعنى (إلاَّ) لصحَّ جاءني القوم لزيداً، بمعنى جاءني القوم إلاَّ زيداً، وهذا غير صحيح[(٤)].

٣ـ لو كانت اللام بمعنى (إلاَّ) لكان استعمالها بعد غير (إنْ) من حروف النفي أَوْلى، كما في: لم يقم لَزيد، ولن يقعد لَعمرو، بمعنى لم يقم إلاَّ زيد، ولن يقعد إلاَّ عمرو؛ لكون هذين الحرفين ونحوهما أدلَّ على النفي من (إنْ)[(٥)].

٤ـ حكاية سيبويه النصب بـ(إنْ) في قولهم: إنْ عمراً لمنطلق[(٦)] ـ بنصب (عمراً) ـ نصٌّ صريح في أنَّ (إنْ) هنا هي المخفَّفة من الثقيلة، وليست النافية[(٧)].



---

(١) سورة الملك، الآية: ٢٠.

(٢) سورة يس، الآية: ١٥.

(٣) سورة الفرقان، الآية: ٤.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/ ٦٤٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٥.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ٢٨٣.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٥؛ المساعد ١/ ٣٢٨.

٣٦ـ نصب المبتدأ والخبر بـ (إنَّ)

ومواضع ورود هذه المسألة:

١ـ جاء في الصحيح: «بيَّن النبي ـ ﷺ ـ أنَّ فرضَ الوضوء مرَّةً مرَّةً»[١].

قال ابن حجر: «كذا في روايتنا بالرفع على الخبرية، ويجوز النصب على أنَّه مفعول مطلق، أي: فرض الوضوء غسل الأعضاء غسلاً مرَّةً مرَّةً، أو على الحال السادَّة مسدَّ الخبر، أي: يفعل مرَّة، أو على لغة من ينصب الجزأين بأنَّ»[٢].

٢ـ في قول نافع ـ رضي الله عنه ـ: «وَرأَى أنَّ ذلك مُجْزِئٌ عنه»[٣].

قال ابن حجر: «كذا لأبي ذر وغيره بالرفع على أنه خبر (أنَّ)، ووقع في رواية كريمة (مجزياً) فقيل: هو على لغة من ينصب بأنَّ المبتدأ والخبر، أو هي خبر (كان) المحذوفة، والذي عندي أنَّه من خطأ الكاتب؛ فإنَّ أصحاب الموطأ اتفقوا على روايته بالرفع على الصواب»[٤].

ذكر ابن حجر في النَّصَّيْن السابقين مسألة نصب الجزأين بأنَّ.

وتلخَّص عرضه فيما يلي:

---

(١) ١/ ٢٨٠.

(٢) ١/ ٢٨١.

(٣) ٤/ ١٤.

(٤) ٤/ ١٦.

١ـ ذكر في النصِّ الأوَّل ثلاثة أوجه لتوجيه النصب هي:

أ ـ مفعول مطلق.

ب ـ حال سادَّة مسدَّ الخبر.

ج ـ لغة من ينصب الجزأين بأنَّ.

٢ـ ذكر ثلاثة تخريجات لرواية النصب في قول نافع (مجزئاً) وهي:

أ ـ لغة من ينصب بأنَّ المبتدأ والخبر.

ب ـ خبر (كان) المحذوفة.

ج ـ أنه من خطأ الكاتب، وبه قال في هذه المسألة.

أمَّا القول بنصب الجزأين بإنَّ وأخواتها فهو قول منسوب لبعض الكوفيين[(١)]، وحكى ابن السِّيد أنَّ ذلك لغة لقوم من العرب[(٢)] دون تحديد، وممَّن ذهب إلى ذلك: أبو عبيد القاسم بن سلاَّم[(٣)]، وابن سيده[(٤)]، وابن

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٩؛ شرح الكافية ٢/ ٣٤٧؛ شرح الكافية لابن جماعة ٤٨٧؛ الجنى الداني ٣٩٣ـ ٣٩٤؛ تقييد ابن لب ٢/ ٦١٥.

(٢) انظر: توضيح المقاصد ١/ ٣٣٤؛ الجنى الداني ٣٩٤؛ مغني اللبيب ٥٥؛ المساعد ١/ ٣٠٨؛ همع الهوامع ٢/ ١٥٦.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢/ ١٥٦، ولم أقف على رأيه هذا فيما بين يدي من مصادر.

(٤) انظر: شرح الأشموني ١/ ٢٦٩؛ حاشية الخضري ١/ ١٣٠.

ابن سيده (...ـ ٤٥٨هـ).

أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده اللغوي النحوي، روى عن أبيه، وصاعد بن الحسن البغدادي.

من مصنَّفاته: (المحكم والمحيط الأعظم في اللغة)، (شرح إصلاح المنطق)، (المخصص).

انظر: نزهة الألباء ٢٣٨؛ إنباه الرواة ٢/ ٢٢٥ـ ٢٢٧؛ إشارة التعيين ٢١٠ـ ٢١١؛ بغية الوعاة ٢/ ١٤٣.

الطراوة[1].

وخُرِّج على هذه اللغة شواهد عدَّة، منها:

ـ قول أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: «إنَّ **قعرَ** جهنَّم **سبعين** خريفاً»[2].

ـ قول عمر بن أبي ربيعة[3]:

إذا اسودَّ جنحُ الليلِ فَلْتَأتِ، ولْتكُنْ **خُطاكَ خِفَافاً، إنَّ حُرَّاسَنا أُسْدَا**[4]

ـ وقول الراجز[5]:

إنَّ **العجوزَ خَبَّةً** جَرُوزاً تأكلُ كلَّ ليلةٍ قَفيزَا[6]

(١) انظر: شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٨٠٤؛ منهج السالك ٧٢؛ الجنى الداني ٣٩٤؛ همع الهوامع ٢/ ١٥٦؛ ابن الطراوة النحوي ١٧٠ـ ١٧٣.

(٢) صحيح مسلم (كتاب الإيمان ـ باب أدنى أهل الجنة منزلاً) ١/ ١٨٧ والرواية فيه: «إنَّ قعَر جهنم لسبعون خريفاً».

قال النووي: «هكذا هو في بعض الأصول (لسبعون) بالواو... ووقع في معظم الأصول والروايات (لسبعين)، وهو صحيح أيضاً...» شرح صحيح مسلم ٣/ ٧٢.

وقد ورد في بعض المصادر كشرح المقدِّمة الجزولية ٢/ ٨٠١؛ وشرح التسهيل ٢/ ٩ مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

وانظر ما كتبه محقِّق شرح المقدِّمة الجزولية د. تركي العتيبي ـ حفظه الله ـ حول مسألة رفعه ٢/ ٨٠١.

(٣) نُسب له في: شرح شواهد المغني ١/ ١٢٢؛ الدرر اللوامع ٢/ ١٦٧، وليس في ديوانه.

(٤) البيت في: شرح المقدِّمة الجزولية ٢/ ٨٠٠؛ شرح التسهيل ٢/ ٩؛ شرح الكافية الشافية ٢/ ٥١٨؛ البحر المحيط ٤/ ٤٤٤؛ الجنى الداني ٣٩٤؛ مغني اللبيب ٥٥؛ المساعد ١/ ٣٠٨؛ تقييد ابن لب ٢/ ٦١٦؛ شفاء العليل ١/ ٣٥٢؛ شرح الأشموني ١/ ٢٦٩؛ همع الهوامع ٢/ ١٥٦؛ حاشية الخضري ١/ ١٣٠.

(٥) لم أقف على القائل.

(٦) الخبَّة: المرأة الخداعة، والجروز: كثيرة الأكل. =

ـ حكى يونس: لعلَّ أباك منطلقاً، وذكر أنَّه لغة لبعض العرب[1]، ونقل أبو حيان أنَّها لغة تميم[2].

ـ كما سمع: لَعَلَّ زيداً أخانا[3].

ـ قول الراجز العماني:

كـأنَّ **أُذْنَيْـه** إذا تَشَـوَّفا **قـادِمـةً** أو قَلَمـاً مُحَرَّفا[4]

وللنحاة في هذه المسألة قولان آخران، هما على النحو الآتي:

الأول: جواز نصب الجزأين بـ(ليت) خاصة؛ تشبيهاً لها بفعل التمني، فقولك: ليت زيداً قائماً، مثل: تمنَّيت زيداً قائماً، وكأنَّه لُمح فيه معنى الفعل الذي ناب الحرف عنه، فأُعمل عمله، وبذلك قال الفراء[5]، وأجاز الكسائي

= شرح المقدِّمة الجزولية ٢/ ٨٠٠؛ شرح التسهيل ٢/ ٩؛ اللسان ١/ ٣٤٢ (خ ب ب)، ٥/ ٣١٦ (ج ر ز)؛ شرح الكافية لابن جماعة ٤٨٧؛ المساعد ١/ ٣٠٨؛ تقييد ابن لب ٢/ ٦١٦؛ شفاء العليل ١/ ٣٥٣؛ همع الهوامع ٢/ ١٥٦؛ الدرر اللوامع ٢/ ١٦٧.

(١) انظر: مغني اللبيب ٣٧٧.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ١٣١.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢/ ١٥٧.

(٤) تشوَّفا: نصب أذنيه للاستماع، قادمة: إحدى قوادم الطير، وهي مقاديم ريشه في كل جناح عشرة.. الديوان ٩٥؛ الخصائص ٢/ ٤٣٠؛ شرح المقدِّمة الجزولية ٢/ ٨٠١؛ شرح الكافية الشافية ١/ ٥١٧؛ شرح الكافية ٢/ ٣٤٧؛ شرح الكافية لابن جماعة ٤٨٨؛ شفاء العليل ١/ ٣٥٢؛ شرح الأشموني ١/ ٢٧٠؛ همع الهوامع ٢/ ١٥٦؛ الخزانة ٤/ ٢٩٣؛ الدرر اللوامع ٢/ ١٦٩.

(٥) انظر: معاني القرآن ١/ ٤١٠، ٢/ ٣٥٢؛ شرح المفصل ٨/ ٨٤.

ونُسب الرأي له في: المفصل ٣٠٢؛ الكافية ٢٢٤؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٥؛ شرح التسهيل ٢/ ٩؛ مغني اللبيب ٣٧٦؛ تقييد ابن لب ٢/ ٦١٥؛ همع الهوامع ٢/ ١٥٦. =

نصب الجزأين، مع مخالفته للفراء في التقدير، فهو عند الكسائي بتقدير (كان)[(١)].

الثاني: تأويل ما ورد ممّا ظاهره نصب الخبر مع (إنَّ) وأخواتها، وعليه الجمهور[(٢)].

ومن الشواهد على ما ذهب إليه الفراء:

- قول الراجز[(٣)]:

يَـا لَـيْـتَ أَيّـامَ الـصِّـبَـا رَوَاجِـعَـا[(٤)]

- قول القطامي[(٥)]:

ليت **الشبابَ** هو **الرجيعَ** على الفتى   والـشيـب كـانَ هـو الـبـديء الأولُ[(٦)]

= ونُسب الرأي للكوفيين عامّة في: معاني الحروف ١١٣؛ شرح المفصل ١/ ١٠٤؛ التوطئة ٢٣٩؛ رصف المباني ٣٦٦.

(١) انظر: الأصول ١/٢٤٨؛ شرح المفصل ٨/ ٨٤؛ شرح الكافية ٢/ ٣٤٧؛ الإرشاد ١٨٠؛ الفوائد الضيائية ٢/ ٣٥٢.

(٢) انظر هذه التأويلات وتوثيقها ص ٤١٩.

(٣) اختلف في قائله على قولين، هما:

أ ـ العجاج. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/٧٨؛ حاشية الأمير ١/ ٢٢٢؛ وليس في ديوانه.

ب ـ رؤبة. انظر: شرح المفصل ١/ ١٠٤، وليس في ديوانه.

(٤) البيت في: الكتاب ١/ ٢٨٤؛ الأصول ١/٢٤٨؛ معاني الحروف ١١٣؛ المفصل ٢٨؛ التوطئة ٢٣٩؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٥؛ شرح الكافية ٢/ ٣٤٧؛ الملخص ١/ ٢٤٦؛ رصف المباني ٣٦٦؛ الجنى الداني ٤٩٢؛ مغني اللبيب ٣٧٦؛ تقييد ابن لب ٢/ ٦١٥؛ شرح الأشموني ١/ ٢٧٠؛ همع الهوامع ٢/ ١٥٧.

(٥) نسبه محقق الكافية الشافية ١/٥١٦؛ وكذلك محقق المساعد ١/ ٣٠٧ إلى القطامي، ولم أقف عليه في ديوانه، ت: د .السامرائي، د .أحمد مطلوب.

(٦) البيت في: معاني القرآن للفراء ١/ ٤١٠، ٢/ ٣٥٢؛ شرح التسهيل ٢/ ٩؛ =

ـ قول الشاعر[1]:

فَلَيْتَ غداً يكونُ غِرار شهرٍ ولَيْتَ **اليومَ أيّاماً** طوالا[2]

ـ ما جاء في المثل: ليت **القسيَّ** كلَّها **أرجلا**[3].

وقد نسب ابن سلاَّم هذه اللغة إلى العجاج وقومه[4]، ونسبها الميداني[5] وابن يعيش إلى تميم[6]، ومن المعلوم أنَّ العجّاج تميمي[7].

وقد نُقل عن الفراء إجازته النصب أيضاً مع (لعلَّ) و(كأنَّ)[8].

= شرح الكافية الشافية ١/ ٥١٦؛ شرح الكافية لابن جماعة ٤٨٦؛ الجنى الداني ٤٩٣؛ المساعد ١/ ٣٠٧؛ الفوائد الضيائية ٢/ ٣٥٢.

(١) لم أقف على القائل.

(٢) البيت في: مجالس ثعلب ١/ ١٩٦؛ شرح الكافية الشافية ١/ ٥١٦.

(٣) انظر: مجمع الأمثال ٢/ ١٨٧؛ المستقصى ٢/ ٣٠٢.

(٤) انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ٧٨ـ ٧٩، وقد نقل ابن عصفور عن ابن سلاّم القول بأنَّ النصب بـ (إنَّ) وأخواتها لغة، وأنَّه استدلَّ بأبيات عدَّة، وفي الواقع أنَّ ابن سلاّم ذكر ذلك في (ليت) فقط، واستدلَّ بقول العجاج ـ أو رؤبة ـ المذكور آنفاً.

انظر: شرح الجمل ١/ ٤٢٤.

(٥) الميداني (... ـ ٥١٨هـ).

أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد، الميداني، النيسابوري، الأديب الفاضل، النحوي، اللغوي، أخذ عن الواحدي وغيره، من مصنَّفاته: (الأمثال)، (شرح المفضليات).

انظر: نزهة الألباء ٢٨٨ـ ٢٨٩؛ معجم الأدباء ٥/ ٤٥ـ ٥١؛ وفيات الأعيان ١/ ١٤٨.

(٦) انظر: مجمع الأمثال ٢/ ١٨٧؛ شرح المفصل ١/ ١٠٤؛ لغة تميم: دراسة تاريخية وصفية ٥٢٣ـ ٥٢٧؛ المعجم الكامل في لهجات الفصحى ٣٨.

(٧) انظر: الشعر والشعراء ٢/ ٥٩١.

(٨) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ١٣١؛ الجنى الداني ٣٩٤، ٤٩٢.

وهذه الشواهد عند الكسائي على تقدير (كان)، ففي الشاهد الأوَّل ـ مثلاً ـ التقدير: يا ليت أيَّام الصبا كانت رواجعا[1]، اعتماداً منه على أنَّ (كان) تَرِدُ كثيراً بعد (ليت)[2]، كقوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَهَا كَانَتِ ٱلۡقَاضِيَةَ ﴿٢٧﴾﴾[3]، ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾[4]، وكان الكسائي يُوجِّه هذا التوجيه في كلِّ موضع جاء فيه نصب الخبر بعد هذه الحروف[5] وقد تأوَّل الجمهور ما سبق كلَّه[6]، فالخبر محذوف، والمنصوب بعده إمَّا حال وإما خبر (كان) المحذوفة، نحو: تلقاهم ـ أو كانوا ـ أسداً، أو مفعول به كما في: يشبهان قادمة، ونحو ذلك.

أمَّا الحديث المذكور فقد قيل في تخريجه:

ـ إنَّ (القعر) مصدر قعرتُ البئرَ، إذا بلغت قعرها، وهو اسم (إنَّ)، و(سبعين) ظرف واقع خبراً، وظروف الزمان يُخبر بها عن المصادر كثيراً، والتقدير: إنَّ بلوغ قعر جهنَّم لكائن ـ أو يكون ـ في سبعين خريفاً[7].

ـ إنَّه على حذف المضاف، مع بقاء المضاف إليه على جَرِّه، تقديره:

---

(١) انظر: الأصول ١/ ٢٤٨؛ شرح الكافية ٢/ ٣٤٧؛ الفوائد الضيائية ٢/ ٣٥٢.

(٢) انظر: شرح المفصل ٨/ ٨٤؛ شرح التسهيل ٢/ ١٠.

(٣) سورة الحاقة، الآية: ٢٧.

(٤) سورة النساء، الآية: ٧٣.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٠؛ المساعد ١/ ٣٠٨.

(٦) انظر هذه التخريجات في: الكتاب ١/ ٢٨٤؛ الأصول ١/ ٢٤٨؛ المسائل المنثورة ٧٤ـ ٧٥؛ معاني الحروف ١١٣؛ شرح المفصل ١/ ١٠٤، ٨/ ٨٤؛ الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٩٩؛ التوطئة ٢٣٩؛ شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٨٠٠ـ ٨٠٥؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٥ـ ٤٢٦؛ شرح التسهيل ٢/ ٩ـ ١٠؛ شرح الكافية الشافية ١/ ٥١٦ـ ٥١٨؛ شرح الكافية ٢/ ٣٤٧؛ الجنى الداني ٣٩٤؛ المغني ٥٥، ٣٧٦؛ تقييد ابن لب ٢/ ٦١٥ـ ٦١٨؛ همع الهوامع ٢/ ١٥٧.

(٧) انظر: شرح صحيح مسلم ٣/ ٧٣؛ مغني اللبيب ٥٦.

سير سبعين[1].

- ذهب الرضي إلى أنَّ الرواية فيه (لسبعون) بالرفع[2]، ويقابله ثبوتُه في معظم الأصول والروايات بالنصب[3].

- إنَّ (سبعين خريفاً) ظرف زمان ناب مناب (عميقاً)؛ للدلالة عليه من جهة المعنى[4].

- حذف فيه الخبر، و(سبعين) ظرف، وتقديره: إنَّ قعر... ليهوي فيه...[5].

وبعد عرض مسألة نصب الجزأين بإنَّ وأخواتها أخلُص إلى ما يلي:

١- تخريج ما ورد في النصِّ الأوَّل «أنَّ فرض الوضوء مرَّةً مرَّةً»[6] على أنَّه من قبيل نصب الجزأين، الذي يظهر أنَّ غيره أَوْلى منه، إذ لم يُحفظ في خبر (أنَّ) ومثلها (لكنَّ) النصب كما ذكر أبو حيان[7]، وإن قيل بجواز النصب مع إنَّ وإخواتها عموماً؛ إلاَّ أنَّ عدم سماع النصب مع (أنَّ) يُضعف تخريج هذا القول على هذا الوجه.

٢- ما ذكره ابنُ حجر من تخريج قول نافع - رضي الله عنه -: «ورأى أنَّ ذلك مجزئاً عنه» - برواية النصب - على أنه من خطأ الكاتب[6]، تعقَّبه العيني بقوله: «نسبة الكاتب إلى الخطأ خطأ، وإنَّما يكون خطأ لو لم يكن له

(١) انظر: شرح صحيح مسلم ٣/ ٧٢.
(٢) انظر: شرح الكافية ٢/ ٣٤٧.
(٣) انظر: شرح صحيح مسلم ٣/ ٧٢؛ تخريج أحاديث الرضي للبغدادي ٢٦٦- ٢٦٩.
(٤) انظر: شرح المقدِّمة الجزولية ٢/ ٨٠٣.
(٥) انظر: تقييد ابن لب ٢/ ٦١٨.
(٦) سبق إيراده ص ٤١٣.
(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ١٣١.

وجه في العربية، واتفاق أصحاب الموطأ على الرفع لا يستلزم كون النصب خطأ، على أنَّ دعوى اتفاقهم على الرفع لا دليل لها»[١].

وبالرجوع إلى قول نافع - رضي الله عنه - في الموطآت، كانت الروايات فيها على النحو الآتي:

أ - في موطأ يحيى بن يحيى[٢]: «ورأى ذلك مجزياً عنه»[٣].

ب - في موطأ سويد بن سعيد[٤]: «ورأى أنَّ ذلك مجزئٌ عنه»[٥].

ج - في موطأ أبي مصعب[٦]: «ورأى أنَّ ذلك مجزىء

---

(١) عمدة القاري ١٠/ ١٥٠.

(٢) يحيى بن يحيى (١٥٢- ٢٣٤هـ).

أبو محمد يحيى بن يحيى بن كثير، الليثي، سمع (الموطأ) من زياد بن عبد الرحمن، ثم رحل إلى المشرق فسمع من مالك بن أنس (الموطأ) غير أبواب في الاعتكاف، شكَّ في سماعه فيها، فأثبت روايته فيها عن زياد، ورواية يحيى أشهر روايات الموطأ وأحسنها.

انظر: ترتيب المدارك ٢/ ٥٣٤- ٥٤٧؛ وفيات الأعيان ٦/ ١٤٣- ١٤٦؛ تهذيب التهذيب ١١/ ٣٠٠- ٣٠١.

(٣) انظر ١/ ٣٦٠.

(٤) سويد بن سعيد (...- ٢٤٠هـ).

سويد بن سعيد بن سهل بن شهريار أبو محمد الهروي، الحدثاني الأنباري، روى الموطأ عن مالك وروى عن حفص بن ميسرة، وابن عيينة وغيرهم، وروى عنه مسلم، وابن ماجه وأبو زرعة وغيرهم، قال عنه البغوي: كان من الحفاظ.

انظر: ميزان الاعتدال ٢/ ٢٤٨- ٢٥١؛ تهذيب التهذيب ٤/ ٢٧٢- ٢٧٥.

(٥) انظر: ٤٢٩.

(٦) أبو مصعب (...- ٢٤٢هـ).

أحمد بن أبي بكر، أبو مصعب الزهري، المدني، كان فقيهاً عالماً بمذاهب أهل المدينة، روى عن مالك الموطأ، وروى عنه جماعة. =

عنه»[1] وليس الحديث في موطأ محمد بن الحسن[2]، ولا ابن زياد[3]، ولا ابن القاسم[4] المطبوع منها.

وعلى ما سبق فكلام ابن حجر في ذلك يحتمل أمرين:

١ـ أن يكون عبَّر بالغالب.

٢ـ أنَّ ذلك راجع إلى اختلاف نسخ موطأ يحيى بن يحيى، ويكون في بعضها «ورأى أنَّ ذلك مجزىء عنه»، ولعلَّه الأظهر.

وقد ورد الحديث في (صحيح مسلم) بلفظ «ورأى أنَّه مُجزىءٌ عنه

= انظر: ميزان الاعتدال ١/ ٨٤؛ تهذيب التهذيب ١/ ٢٠ـ ٢١.

(١) انظر: ١/ ٤٦١.

(٢) محمد بن الحسن (. . . ـ ١٨٩هـ).
أبو عبد الله بن فرقد، الشيباني بالولاء، الفقيه الحنفي، كان من بحور العلم، تفقه على أبي حنيفة، وأبي يوسف، وروى عن مالك بن أنس، وغيره، من مصنَّفاته: (الجامع الكبير)، (الجامع الصغير).
انظر: وفيات الأعيان ٤/ ١٨٤ـ ١٨٥؛ ميزان الاعتدال ٣/ ٥١٣؛ الفوائد البهية ١٦٣.

(٣) ابن زياد (. . . ـ ١٨٣هـ).
علي بن زياد التونسي، العبسي، الفقيه، سمع من مالك، وسفيان الثوري، وغيرهما، روى (الموطأ) عن مالك، وهو أول من أدخل (الموطأ) المغرب.
انظر: ترتيب المدارك ١/ ٣٢٦ـ ٣٢٩؛ الديباج المذهب ٢/ ٩٢ـ ٩٣.

(٤) ابن القاسم (١٢٨ـ ١٩١هـ).
عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العُتَقي، أبو عبد الله المصري، تفقَّه على مالك، وهو أوَّل من حمل الموطأ إلى مصر، انتفع به أصحاب مالك، وهو صاحب (المدونة) في مذهبهم.
انظر: ترتيب المدارك ٢/ ٤٣٣ـ ٤٣٤؛ وفيات الأعيان ٣/ ١٢٩ـ ١٣٠؛ تهذيب التهذيب ٦/ ٢٥٢ـ ٢٥٤.

وأَهْدَى»[1].

وخلاصة ما سبق كلِّه أنَّ نصب الجزأين بإنَّ وأخواتها لغةٌ واردةٌ ـ مع ملاحظة عدم ورود سَماعٍ في بعضها ـ وحُمِل عليها عدَّة نصوص، إلاَّ أنَّ تخريج الموضعين اللَّذين ذكرهما ابن حجر على هذه اللغة فيه نظرٌ، سبق بيانُ وَجْهه.



(١) (كتاب الحج ـ باب بيان جواز التحلل بالإحصار، وجواز القرآن) ٢/٩٠٣.

٣٧ـ ورود (إنَّ) بمعنى (نعم)

في قول ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: «إنَّ رجليَّ لا تحمِلاني»[(١)].

قال ابن حجر: «قوله: (إنَّ رجليَّ) كذا للأكثر، وفي رواية حكاها ابن التين (إنَّ رجلاي) ووجَّهها على أنَّ (إنَّ) بمعنى نعم، ثم استأنف فقال: رجلاي لا تحملاني، أو على اللغة المشهورة لغة بني الحارث، ولها وجه آخر لم يذكره، وقد ذكرت الأوجه في قراءة مَنْ قرأ ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[(٢)]»[(٣)].

ذكر ابن حجر في النصِّ السابق توجيهين لقول ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: «إنَّ رجليَّ لا تحمِلاني» ـ على رواية (إنَّ رجلاي) ـ، وهما:

١ـ أنَّ (إنَّ) بمعنى (نعم)، وما بعده على الاستئناف.

٢ـ أنَّه على اللغة المشهورة لغة بني الحارث.

واستدرك ابن حجر عدم ذكر وجه ثالث يحتمله تخريج هذا القول، محيلاً على ما سبق من ذكر الأوجه في قراءة ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[(٢)].

ولم يرجِّح ابن حجر وجهاً على آخر في تخريج هذه الرواية.

وقد سبق ذكرُ الوجه الثاني، ومناقشته، والاستدلال له[(٤)].

---

(١) ٢/ ٣٥٥.

(٢) سورة طه، الآية: ٦٣. وانظر ما سبق ص ٢٣٠.

(٣) ٢/ ٣٥٧. وانظر إشارة أخرى إلى المسألة في ٧/ ١٠، ١٦.

(٤) انظر ما سبق ص ٢٣٠.

أمّا الوجه الأوّل ففي وروده خلاف بين النحاة على قولين، هما على النحو الآتي:

١ـ جواز مجيء (إنَّ) بمعنى نعم، ففي نحو: أقام زيد؟ يقال: إنَّه، أي: نعم قد قام، فهي بذلك حرف جواب، لا يستلزم اسماً ولا خبراً، والهاء تلحقها في الوقف؛ محافظة على الحركة، وعلى هذا القول سيبويه، والجمهور، قال سيبويه: «وأمّا قول العرب في الجواب: إنَّه، فهو بمنزلة أجل»[١].

٢ـ إنكار مجيء (إنَّ) بمعنى نعم، وهو رأي منقول عن أبي عبيدة بناءً على أنَّ المراد بذلك التأويل، لا أنَّه موضوع في اللغة لهذا المعنى[٢].

ويؤيِّد القول الأوَّل شواهد عِدَّة، منها:

ـ قول ابن قيس الرقيات:

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلاَ ... كَ، وقَدْ كَبُرْتَ، فقُلْتُ: **إنَّهْ**[٣]

أي: نعم، هو ما قُلْتُن.

---

(١) الكتاب ١/ ٤٧٤؛ وانظر: الأصول ١/ ٢٥٩؛ حروف المعاني ٣٠؛ معاني الحروف ١١٠؛ الأزهية ٢٦٦؛ رصف المباني ٢٠٤؛ الجنى الداني ٣٩٨؛ مغني اللبيب ٥٦؛ وغيرها من المصادر.

(٢) انظر: شرح المقدِّمة الجزولية ٣/ ١١٦١ـ ١١٦٢؛ شرح التسهيل ٢/ ٣٢ (وذكر فيه إنكار بعض العلماء دون نسبته إلى أبي عبيدة)؛ الجنى الداني ٣٩٨؛ مغني اللبيب ٥٦؛ المساعد ١/٣٢٦؛ شرح الدماميني على المغني ١/ ٨٠؛ همع الهوامع ٢/ ١٨٠.

(٣) الديوان ٦٦؛ الكتاب ١/ ٤٧٥؛ معاني الحروف ١١٠؛ البغداديات ٤٢٩؛ اللمع ٩٥؛ شرح المقدِّمة المحسبة ١/ ٢٦٥؛ المفصل ٣١٠؛ أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٥؛ أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٢؛ شرح التسهيل ٢/ ٣٣؛ شرح الكافية ٢/ ٣٨٣؛ رصف المباني ٢٠٤؛ الجنى الداني ٣٩٩؛ المغني ٥٧؛ وغير ذلك من المصادر.

ـ قول عبد الله بن الزبير ـ رضي الله عنهما ـ لفضالة بن شريك: **إنَّ** وراكبها، ردًّا على قوله: لعن الله ناقةً حملتْني إليك، أي: نَعَم، ولَعَن راكبَها[1].

وقد ذهب أبو عبيدة في تخريج بيت ابن قيس الرقيات إلى أنَّه مِمَّا حُذف فيه الخبر؛ للدلالة عليه، والهاء في موضع نصب الاسم، فـ(إنَّ) مؤكِّدة على بابها، والتقدير: إنَّ الأمر كذلك[2].

وفي قول ابن الزبير ـ رضي الله عنهما ـ توجيهان آخران، هما:

١ـ أنَّ (إنَّ) هي المؤكِّدة حذف اسمُها وخبرها، نقل ذلك ابنُ عصفور عن بعض النحويين، ومال إلى ترجيح هذا الرأي معلِّلاً بأنَّه لم يستقرَّ في (إنَّ) كونها بمعنى (نعم)[3]، فيكون بذلك موافقاً لما نُقل عن أبي عبيدة.

٢ـ أنَّها من حذف المعطوف عليه، وإبقاء المعطوف، وحُذف خبر (إنَّ)؛ للدلالة عليه، والتقدير: إنَّها وصاحبها ملعونان[4].

---

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٧٨.
ورد هذا الخبر في كثير من المصادر النحوية، انظر على سبيل المثال: شرح اللمع ١/ ٧٢؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٤٤؛ شرح التسهيل ٢/ ٣٣؛ حاشية الدسوقي ١/ ٣٨.

(٢) انظر: شرح المقدِّمة الجزولية ٣/ ١١٦٢؛ شرح التسهيل ٢/ ٣٣؛ الجنى الداني ٣٩٩؛ مغني اللبيب ٥٧.

(٣) انظر: شرح الجمل ١/ ٤٤٤. وقد ذكر أبو حيان في الارتشاف ٢/ ١٤٨ إنكار أبي عبيد للمسألة، وأنه اختيار ابن عصفور، على أنَّ السيوطي نقل تصحيح ابن عصفور لهذه المسألة؛ انظر: الهمع ٢/ ١٨٠، وهو مخالف لمذهبه المذكور، ويُحتمل أنَّ هذا الرأي الذي ذكره السيوطي قد نصَّ عليه ابن عصفور في مصنَّف آخر لم أقف عليه.

(٤) انظر: الدر المصون ٨/ ٦٥ـ ٦٦.

ومما سبق من عرض المسألة يمكن التعليق بما يلي:

١ـ الوجه الذي لم يذكره ابن حجر من الوجوه التي يجوز تخريج رواية «إنَّ رجلاي لا تحمِلاني» هو كون اسم (إنَّ) ضمير شأن محذوف، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر (إنَّ).

٢ـ ما ذهب إليه أبو عبيدة في بيت ابن قيس الرقيات وجه محتمل أيضاً في البيت[(١)]، وإليه مال بعض النحاة كابن الحاجب[(٢)]، إلا أنَّه وردت شواهد أخرى لا تحتمل إلاَّ الوجه الأوَّل، وهو مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم)، ومنها:

ـ قول حسان بن ثابت[(٣)]:

يقولون: أعمى، قلت: **إنَّ** وربَّما ... أكون وإنِّي من فتى لبصيرُ

ـ قول بعض الطائيين[(٤)]:

قالوا: أَخِفتَ، فقلتُ: **إنَّ** وخِيفتي ... ما إنْ تزالُ منوطة برجاءِ[(٥)]

ـ قول الشاعر[(٦)]:

ليتَ شِعري هل للمُحِبِّ شِفَاءُ ... من جوى حُبِّهن **إنَّ** اللقاءُ[(٧)]

ـ قول الآخر[(٨)]:

---

(١) انظر: معاني الحروف ١١١؛ البغداديات ٤٢٩؛ سر صناعة الإعراب ٢/٥١٧؛ أمالي ابن الحاجب ٢/٨٢؛ شرح التسهيل ٢/٣٣؛ شرح الكافية ٢/٣٨٣؛ رصف المباني ٢٠٤؛ الجنى الداني ٣٩٩؛ مغني اللبيب ٥٧.

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٩٤ـ ١٩٥.

(٣) نسبه له ابن مالك في شرح التسهيل ٢/٣٣، وليس في ديوانه.

(٤) نسب البيت ابنُ مالك في شرح التسهيل ٢/٣٣.

(٥) البيت في: شرح التسهيل ٢/٣٣؛ مغني اللبيب ٨٥١؛ الخزانة ٤/٤٨٦.

(٦) لم أقف على القائل.

(٧) البيت في: شرح التسهيل ٢/٣٣؛ الفوائد الضيائية ٢/٣٦٩.

(٨) لم أقف على القائل.

قالوا: غدرتَ، فقلتُ: **إنَّ** ورُبَّما نال المُنَى وشفَى الغليلَ الغادرُ[1]

فهذه الشواهد واضح من سياقها أنَّ المراد بـ (إنَّ) فيها هو (نعم).

٣ـ في نسبة المنع إلى أبي عبيدة شَكٌّ، فقد مال الشلوبين إلى ترجيح نسبة هذا الرأي لأبي عبيد القاسم بن سلاَّم[2]، وبه جزم أبو حيان[3].

وبالرجوع إلى كتابه (مجاز القرآن) وجدتُ أنَّ ظاهر مذهبه إجازة هذا الوجه، وفي أقلِّ الأحوال لم يصرِّح بمنعه وإنكاره[4]، إلاَّ إنْ قُصِد أنَّ منعه وإنكاره لا يَنصبُّ على المسألة من أصلها، وإنَّما هو في شواهد دون شواهد فهذا شيء آخر، وظاهر نَقْل النحاة عنه غير ذلك.

أمَّا كلام أبي عبيد القاسم بن سلاَّم، فالذي يدلُّ عليه كلامه أنَّ بيت ابن قيس الرقيّات ـ مثلاً ـ هو ممَّا حذف فيه الخبر اختصاراً[5].

٤ـ ما ذكره ابن عصفور مِن أنَّ (إنَّ) في قول ابن الزبير ـ رضي الله عنهما ـ هي المؤكِّدة حذف خبرها واسمها، وترجيحه ذلك لأنَّه لم يستقر كون (إنَّ) بمعنى نعم، مُعترَض عليه بأمرين، هما:

أ ـ حذف الاسم والخبر لم يسمع في (إنَّ) وإن كان وارداً في مواضع معدودة، ليس هذا منها[6]، نحو قول رؤبة:

---

(١) البيت في: أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٢؛ شرح المفصل ٣/ ١٣٠؛ تذكرة النحاة ٧٣٢؛ جواهر الأدب ٤٣٠.

(٢) انظر: شرح المقدِّمة الجزولية ٣/ ١١٦٣.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ١٤٨.

(٤) انظر: ٢/ ٢١ـ ٢٢.

(٥) انظر: غريب الحديث ٢/ ٢٧١ـ ٢٧٢.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٤٤ـ ٤٤٥؛ مغني اللبيب ٥٧؛ حاشية الأمير ١/ ٣٦.

قالت بناتُ العَمِّ: يا سَلْمى وإنْ كان فقيراً معدماً، قالتْ: وإنْ[1]

أي: وإن كان فقيراً معدماً.

ب ـ إثبات سيبويه هذا المعنى، وهو الرأي الأَوْلى ـ كما ذكر الشلوبين ـ لعدم تكلُّف الحذف، بخلاف الوجه الأوَّل[2]، وكلُّ ما أمكن تخريجه على عدم الحذف فهو أَوْلى.

٥ـ التخريج الثاني لقول ابن الزبير على أنَّها من حذف المعطوف عليه، وإبقاء المعطوف، وحذف خبر (إنَّ)... فيه تكلُّف لا يخفى كما ذكر السمين الحلبي[3].

ومِمَّا سبق يمكن القول بأنَّ حمل قول ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ على الوجه الأوَّل، وهو أنَّ (إنَّ) بمعنى نعم، وجه قوي لما يأتي:

أ ـ إثبات سيبويه هذا المعنى عن العرب.

ب ـ مجيء الشواهد المؤيِّدة له نثراً ونظماً.

وتخريجه على هذا الوجه ـ فيما يظهر ـ أَوْلى من تخريجه على الوجه الثاني ـ أعني لغة بني الحارث ـ؛ لأنَّ الحمل على ما كان شائعاً في لغة عامَّة العرب، أَوْلى من الحمل على ما كان لغة قبائل معدودة.



(١) الديوان ١٨٦؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٥، ٢/٢٠١؛ المقرب ٣٠٤؛ شرح عمدة الحافظ ١/٣٧٠؛ شرح الكافية الشافية ٣/١٦١٠؛ شرح الكافية ٢/٢٥٣؛ شرح الألفية لابن الناظم ٧٠٧؛ رصف المباني ١٨٩؛ توضيح المقاصد ٤/٢٥٩؛ شرح الأشموني ٤/٢٦؛ التصريح ١/١٩٥؛ همع الهوامع ٤/٣٣٦.

(٢) انظر: شرح المقدِّمة الجزولية ٣/١١٦٣.

(٣) انظر: الدر المصون ٨/٦٦.

٣٨ـ حذف خبر الحروف الناسخة

من مواضع ورودها:

١ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «ألا إنَّ المسيحَ الدجَّال أعورُ العين اليُمنى، كأنَّ عينه عنبةٌ طافية»[(١)].

قال ابن حجر: «. . قال السهيلي: . . . وقوله: (كأنَّ عنبةً طافيةً)[(٢)] بالنصب على اسم (كأنَّ) والخبر مقدَّر محذوف، تقديره: كأنَّ في وجهه، وشاهده قول الشاعر[(٣)]:

إنَّ مـحـلاً، وإنَّ مـرتـحـلا[(٤)] . . .

أي: إنَّ لنا محلاً، وإنَّ لنا مرتحلاً»[(٥)].

---

(١) ٦/ ٥٥١.

(٢) هذه رواية الكشميهني، ولغيره: «كأنَّ عينَه عنبة طافية». انظر: فتح الباري ٦/ ٥٦٣.

(٣) هو الأعشى.

(٤) صدر بيت، وعجزه: وإنَّ في السَّفْرِ إذْ مضى مَهَلا.
المحلّ والمرتحل: مصدران ميميان بمعنى الحلول والارتحال، أو اسما زمان، أي: وقت حلول، ووقت ارتحال. الديوان ١٥٥؛ الكتاب ١/ ٢٨٤؛ المقتضب ٤/ ١٣٠؛ الأصول ١/ ٢٤٧؛ الخصائص ٢/ ٣٧٣؛ سر صناعة الإعراب ٢/ ٥١٧؛ المحتسب ١/ ٣٤٩؛ التبصرة والتذكرة ١/ ٢١١؛ المفصل ٢٨؛ أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٣؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٤٣؛ المقرب ١٢١؛ شرح التسهيل ٢/ ١٥؛ الملخص ١/ ٢٤٦؛ ارتشاف الضرب ٢/ ١٣٥؛ مغني اللبيب ١١٤، ٣١٥، ٧٩٤؛ همع الهوامع ٢/ ١٦١؛ خزانة الأدب ٤/ ٣٨٣.

(٥) ٦/ ٥٦٣، وانظر: أمالي السهيلي ١١٥.

٢ـ في حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: «دخلت عليَّ عَجُوزان من عُجُز يهود المدينة، فقالتا لي: إنَّ أهل القبور يُعذَّبون في قُبُورهم، فكذبتهما، ولم أنعَم أن أُصَدِّقهما، فخرجتا، ودخل عليَّ النبيُّ ـ ﷺ ـ فقلت: يا رسول الله، إنَّ عجوزين... وذكرتُ له، فقال: صدقتا..»[1].

قال ابن حجر: «قوله: (فقلت: يا رسول الله، إنَّ عجوزين، وذكرتُ له، فقال: (صدقتا)، قال الكرماني: حذف خبر (إنَّ) للعلم به، والتقدير: دخلتا.

قلت: ظهر لي أنَّ البخاري هو الذي اختصره، فقد أخرجه الإسماعيلي عن عمران بن موسى عن عثمان بن أبي شيبة شيخ البخاري فيه، فساقه، ولفظه: «فقلت له: يا رسول الله إنَّ عجوزين من عجائز يهود المدينة دخلتا عليَّ، فزعمتا أنَّ أهل القبور يُعذَّبون في قبورهم، فقال: صدَقتا»، وكذا أخرجه مسلم من وجه آخر عن جرير شيخ عثمان فيه، فعَلى هذا فيُضبط «وذكرتُ له» بضم التاء، وسكون الراء، أي: ذكرتُ له ما قالتا»[2].

ذكر ابن حجر في النصَّين السابقين ما يلي:

١ـ حذف خبر (كأنَّ).

٢ـ استدلال الكرماني بما ورد في قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ على حذف خبر (إنَّ) للعلم به.

٣ـ تعقُّب ابن حجر هذا الاستدلال بأنَّ البخاريَّ اختصر الحديث.

يحذف الخبر في باب (إنَّ) للعلم به، وفي حذفه تفصيل على ثلاثة

---

(١) ١١/ ١٧٨.

(٢) ١١/ ١٧٩ـ ١٨٠. وانظر: صحيح مسلم (كتاب المساجد ـ باب استحباب التعوّذ من عذاب القبر) ١/ ٤١١؛ شرح الكرماني ٢٢/ ١٦١.
وانظر إشارة أخرى إلى حذف خبر (إنَّ) في ٣/ ٢٠٠.

أقوال، هي على النحو الآتي:

١ـ جواز الحذف مع كون الاسم معرفة أو نكرة، وهو مذهب البصريين[(١)]، ووافقهم عدد من النحاة[(٢)].

٢ـ اختصاص الجواز بكون الاسم نكرة، وإليه ذهب الكوفيون[(٣)].

٣ـ جواز الحذف مع المعرفة والنكرة بشرط التكرير، وهو مذهب الفراء[(٤)].

حكى سيبويه قول الرجل للرجل: هل لكم أحدٌ؟ إنَّ الناس أَلْبٌ عليكم، فيقول: إنَّ زيداً وإنَّ عمراً[(٥)].

واستدلَّ سيبويه أيضاً على حذف خبر (إنَّ) بالبيت السابق:

إنَّ مــحــلاً وإنَّ مــرتــحــلا[(٦)]

وهذا البيت مما احتجَّ به الفراء والكوفيون أيضاً لما ذهبوا إليه.

وعلَّة ما ذهب إليه الفراء من وجهين:

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٨٤؛ المقتضب ٤/ ١٣٠؛ الأصول ١/ ٢٤٧.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٣ـ ٦٤؛ شرح التسهيل ٢/ ١٤ـ ١٥؛ ارتشاف الضرب ٢/ ١٣٦.

(٣) انظر نسبة الرأي لهم في: الخصائص ٢/ ٣٧٤؛ المحتسب ١/ ٣٤٩؛ شرح المفصل ١/ ١٠٤؛ ارتشاف الضرب ٢/ ١٣٥؛ همع الهوامع ٢/ ١٦١.

(٤) انظر نسبة الرأي له في: شرح السيرافي ٣/ ٨ب؛ شرح المفصل ١/ ١٠٤؛ ارتشاف الضرب ٢/ ١٣٥؛ تعليق الفرائد ٤/ ٢٥؛ همع الهوامع ٢/ ١٦١، ونسب ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٤٤٣ هذا الرأي إلى أهل الكوفة، قال: «وزعم أهل الكوفة أن أحسن ما يكون حذف الخبر إذا كان الموضع موضع تفصيل...» ولم أهتدِ إلى رأي الفراء في (معاني القرآن).

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٢٨٤.

(٦) انظر ما سبق ص ٤٣٠.

أ ـ أنَّ التكرار لبيان مخالفة أحدهما للآخر عند من يظنُّه غير مخالف، وقد حُكي عن أعرابي قيل له: الزبابة الفأرة، فقال: إنَّ الزبابة، وإنَّ الفأرة، والمعنى: إنَّ هذه مخالِفة لهذه، وهذا الخلاف هو الدالُّ على الخبر المحذوف[1].

ب ـ قوَّة الدلالة على الخبر المحذوف بالتفصيل[2].

وهنا أمران ينبغي الإشارة إليهما، هما على النحو الآتي:

أولاً: الراجح من الأقوال الثلاثة الآنف ذكرها القول الأول؛ للأسباب الآتية:

١ـ ورود السماع مع المعرفة، ودون تكرير، ومن شواهد ذلك ـ إضافة إلى الحديث الأول والشاهد الشعري الوارد في نص (الفتح) ـ:

أ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[3] أي: معذَّبون[4]، وقُدِّر: هلكوا[5].

ب ـ قول عمر بن عبد العزيز ـ رضي الله عنه ـ وقد جاء رجل فجعل يمتُّ بقرابته فقال عمر: فإنَّ ذاك، ثم ذكر له حاجته، فقال عمر: لعلَّ ذاك، وتقدير الكلام: إنَّ ذاك كما قلت، ولعلَّ حاجتك أن تُقضى[6].

ج ـ قول الأخطل[7]:

---

(١) انظر: شرح السيرافي ٣/ ٨ب؛ شرح المفصل ١/ ١٠٤؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٤٣ـ ٤٤٤.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٤٤.

(٣) سورة الحج، الآية: ٢٥.

(٤) انظر: كشف المشكلات ٢/ ٩٠١؛ البيان ٢/ ١٧٣؛ التبيان ٢/ ٩٣٩.

(٥) انظر: معاني القرآن للزجاج ٣/ ٤٢٠؛ إعراب القرآن ٣/ ٩٣.

(٦) انظر: غريب الحديث لأبي عبيد ١/ ٢٧١ـ ٢٧٢.

(٧) نُسب للأخطل في: المقتضب ٤/ ١٣١؛ شرح السيرافي ٣/ ٨ب؛ التبصرة =

خلا أنَّ حيًّا من قريشٍ تفضَّلُوا   على الناس أو أنَّ الأكارم نَهْشَلا[1]

التقدير: تفضَّلوا؛ بدلالة ما قبله عليه.

د ـ قول الشاعر[2]:

فما كنتُ ضَفَّاطاً ولكنَّ طالباً   أناخَ قليلاً فوق ظهرِ سبيلِ[3]

على تقدير: ولكنَّ طالبا منيخاً كنت.

٢ـ القول بأنَّ في التكرير قوة الدلالة على الخبر المحذوف يُضعفه أنَّ الحذف لا يكون إلا بعد وجود دليل على المحذوف، سواء أكان الموضع موضع تكرير وتفصيل أم لم يكن[4].

ثانياً: تخريج الكرماني قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ بالرواية المذكورة على حذف خبر (إنَّ) يُضعفه ما أورده عليه ابن حجر من كون الحديث مختصراً، ورد من طريق أخرى تاماً.

= والتذكرة ١/ ٢١٢؛ أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٣؛ شرح المفصل ١/ ١٠٤. وليس في ديوانه.

(١) البيت في المصادر السابقة، ويُضاف لها: الخصائص ٢/ ٣٧٤؛ المقرب ١٢٠؛ شرح التسهيل ٢/ ١٥؛ تعليق الفرائد ٤/ ٢٥.

(٢) اختُلف في قائله على قولين:
أ ـ الأخضر بن هبيرة الضبِّي. انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٥٩٨.
ب ـ مَوْرق بن قيس. انظر: فُرحة الأديب ١٣٢.

(٣) الضفَّاط: الذي يُكْري من قرية إلى قرية أخرى، وقيل: المختلفُ على الحُمُر من قرية إلى أخرى، وقيل غير ذلك، الطالب: طالب الإبل الضالَّة.
الكتاب والشنتمري ١/ ٢٨٢؛ الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ٢١٣؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٤٣؛ شرح التسهيل ٢/ ١٥؛ لسان العرب ٧/ ٣٤٤ (ض ف ط).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٤٤.

وهذا الردُّ من ابن حجر ردٌّ للاستدلال بهذا الحديث على هذه المسألة، وليس ردًّا للقضية النحوية، والذي حمله على هذا ورود طرق أخرى صحيحة تكمل ما اختصر من الرواية، والدليل إذا تطرَّق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.



٣٩ـ حكم المعطوف على اسم (لا) إذا تكرَّرت

في حديث أم زرع: «... قالت الرابعة: زوجي كَلَيْلِ تِهَامة، لا حرَّ، ولا قُرَّ، ولا مَخَافة، ولا سَآمَةَ[١]»[٢].

قال ابن حجر: «بالفتح بغير تنوين مبنية مع (لا) على الفتح، وجاء الرفع مع التنوين فيها، وهي رواية أبي عبيد، قال أبو البقاء: وكأنَّه أشبه[٣] بالمعنى، أي: ليس فيه حر، فهو اسم ليس، وخبرها محذوف، قال: ويُقوِّيه ما وقع من التكرير، كذا قال، وقد وقع في القراءات المشهورة البناء على الفتح في الجميع، والرفع مع التنوين، وفتح البعض، ورفع البعض، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾[٤] ومثل: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾[٥]»[٦].

---

(١) القُرُّ: البرد، تصف زوجها بحسن العشرة، وجميل الصحبة، واعتدال الحال، وشبهته بليل تِهامة؛ لأنه طَلْق، ليس فيه أذى بحرٍّ، أو برد، كما أنَّه ليس فيه خُلُق سيىء فتخاف بسببه منه، ولا يَسْأمها فيملّ صحبتها.
انظر: بغية الرائد ٦٨ـ ٦٩؛ دُرَّة الضرع ٣٦؛ شرح حديث أم زرع ١٠٨.

(٢) ٩/ ١٦٣.

(٣) كذا في إعراب الحديث ٣٣٤، ووردت هذه الكلمة في فتح الباري (أشبع) وهو تحريف ظاهر.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٥٤.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٩٧.
وقد وردت فيها أربع قراءات عدا القراءة المشهورة، وهذه القراءات هي:
١) الرفع مع التنوين في الثلاثة (رفث) (فسوق) (جدال)، وهي قراءة عاصم، =

ذكر ابن حجر في النصّ السابق أربعة أحوال جائزة في المعطوف على اسم (لا) حال تكرارها، صَرَّح بذكر وجهين، هما:

١ـ الفتح بغير تنوين.

٢ـ الرفع مع التنوين.

وأشار إلى الوجهين الآخرين من خلال الإشارة إلى القراءات الواردة في الآيتين الكريمتين، وهما:

١ـ فتح البعض ورفع البعض.

٢ـ عكس السابق.

وبقي وجه خامس لم يُشر إليه ابن حجر، وهو فتح الأوَّل، ونصب الثاني، وتفصيل المسألة على النحو الآتي:

إذا عطفت النكرة المفردة على اسم (لا) مع تكرار (لا)، نحو: لا حول ولا قوَّة إلا بالله، جاز في هذا التركيب خمسة أوجه؛ لأنَّ الأوَّل (حول) إمَّا أن يكون مفتوحاً أو مرفوعاً، فإن كان مفتوحاً جاز في الثاني (قوة) ثلاثة أوجه: الفتح، والنصب، والرفع، وإن كان مرفوعاً جاز في الثاني

= وأبي جعفر، ويزيد بن القعقاع، والحسن.

٢) الرفع مع التنوين في الأول والثاني، والفتح في الثالث، وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب، وابن محيصن، واليزيدي، ومجاهد.

٣) النصب مع التنوين، وهي قراءة أبي رجاء العطاردي.

٤) الفتح في الأول والثاني، والرفع مع التنوين في الثالث، وهي قراءة أبي رجاء العطاردي.

انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٢٠؛ إعراب القرآن ١/ ٢٩٤؛ السبعة في القراءات ١٨٠؛ حجّة القراءات ١٢٨؛ التيسير ٨٠؛ الكشاف ١/ ٣٤٧؛ البحر المحيط ٢/ ٨٨؛ إتحاف فضلاء البشر ١/ ٤٣٣.

(٦) ٩/ ١٧٠.

وجهان: الفتح، والرفع، فخلص بذلك خمسة أوجه[1]، تفصيلها على النحو التالي:

١ـ فتح الاثنين: وهو أشهر نُطْق في الجملة السابقة، وعليه قراءة ابن كثير[2]، وأبي عمرو، ويعقوب[3]: ﴿لاَّ بَيْعَ فِيهِ وَلاَ خُلَّةَ وَلاَ شَفَاعَةَ﴾[4] على إعمال (لا) في المواضع كلِّها عمل (إنَّ) والخبر محذوف مع الثانية والثالثة.

---

(١) انظر المسألة في: الكتاب ١/٣٤٩، ٣٥٩؛ الأصول ١/٣٨٦؛ الإيضاح العضدي ٢٥٦؛ التبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٧ـ ٣٨٨؛ شرح المفصل ٢/ ١١٢ـ ١١٣؛ شرح التسهيل ٢/٦٨؛ ارتشاف الضرب ٢/ ١٧٢ـ ١٧٣؛ عقود الزبرجد ٢/ ١٢٨ـ ١٢٩؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٩٤٧ـ ٩٥٠؛ التصريح ١/ ٢٤٠ـ ٢٤١. وغيرها من المصادر.

(٢) ابن كثير (٤٥ـ ١٢٠هـ).

عبد الله بن كثير، يكنى أبا معبد، إمام أهل مكة في القراءة، أدرك غير واحد من الصحابة وروى عنهم، أخذ القراءة عرضاً عن عبد الله بن السائب، وقرأ أيضاً على مجاهد، ودرباس مولى ابن عباس وروى القراءة عنه أبو عمرو بن العلاء، وحماد بن سلمة، والخليل بن أحمد، وسفيان بن عيينة، وغيرهم.

انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٧١ـ ٧٢؛ غاية النهاية ١/ ٤٤٣ـ ٤٤٥.

(٣) انظر: السبعة في القراءات ١٨٧؛ حجة القراءات ١٤١؛ الكشف ١/٣٠٥؛ التيسير ٨٢؛ الإتحاف ١/٤٤٧.

يعقوب (...ـ ٢٠٥هـ).

يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق، النحوي، المقرىء، البصري، أحد القراء العشرة، أخذ القراءة عرضاً عن سلام الطويل ومهدي بن ميمون. ...وروى القراءة عنه عرضاً خلق كثير منهم: أبو حاتم السجستاني، وأبو عمر الدوري، وحميد الوزير وغيرهم.

انظر: طبقات النحويين ٥٤؛ إشارة التعيين ٣٨٥؛ غاية النهاية ٢/ ٣٨٦ـ ٣٨٩.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٥٤.

٢ـ رفع الاثنين: كما هي قراءة الباقين[١] في الآية السابقة، وقول الراعي النميري:

وما صرمتُكِ حتى قلتِ مُعلِنةً ... لا **ناقةٌ** لِيَ في هذا ولا **جملُ**[٢]

فرفع الأول إمَّا على الابتداء، و(لا) ملغاة، أو إعمالها عمل ليس، والجار والمجرور هو الخبر على الوجهين.

ورفع الثاني إمَّا على إعمال (لا) عمل ليس، أو عطفه على الأوَّل، و(لا) زائدة، أو مبتدأ خبره محذوف، و(لا) نافية مهملة.

٣ـ فتح الأوَّل ورفع الثاني، وعليه قول الشاعر[٣]:

هذا ـ لعمركُم ـ الصَّغارُ بِعَيْنِه ... لا **أمَّ** لِي إنْ كان ذَاكَ ولاَ **أَبُ**[٤]

ففتح الأول على أنَّه اسم (لا) النافية للجنس ورفع الثاني إمَّا على إعمال (لا) عمل ليس والخبر محذوف، أو بالعطف على محل الأوَّل و(لا)

---

(١) انظر: المصادر المذكورة في هامش (٣) من الصفحة السابقة.

(٢) الديوان ١٩٨؛ الكتاب ١/ ٣٥٤؛ اللمع ٩٨؛ التبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٩؛ شرح المفصل ٢/ ١١٣؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٩٤٨؛ شرح الأشموني ٢/ ١١.

(٣) اختلف في قائله على النحو الآتي:
أ ـ رجل من مذحج.
ب ـ همام بن مرة أخو جساس.
ج ـ ضمرة بن ضمرة النهشلي.
د ـ هني بن أحمر من بني الحارث بن مرة.
هـ ـ رجل من بني عبد مناف.
انظر: تخليص الشواهد ٤٠٨ـ ٤٠٩؛ الخزانة ١/ ٢٤٣؛ الدرر اللوامع ٦/ ١٧٥.

(٤) البيت في: الكتاب ١/ ٣٥٢؛ المقتضب ٤/ ٣٧١؛ الأصول ١/ ٣٨٦؛ الجمل ٢٣٩؛ الإيضاح العضدي ٢٥٦؛ التبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٩؛ شرح اللمع ١/ ٩٥؛ شرح المقدِّمة الجزولية ٣/ ١٠٠٤؛ شرح الألفية لابن الناظم ١٨٩؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٩٤٩؛ ارتشاف الضرب ٢/ ١٧٣؛ همع الهوامع ٥/ ٢٨٨.

زائدة للتأكيد، أو على الابتداء والخبر محذوف، و(لا) مهملة.

٤ـ رفع الأول، وفتح الثاني ـ عكس السابق ـ نحو قول أمية بن أبي الصلت:

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها … وما فاهُوا به أبداً مقيمُ[(١)]

فرفع الأوَّل إمَّا على إعمال (لا) عمل ليس، أو على الابتداء، وفتح الثاني على أنَّ (لا) نافية للجنس، والخبر في هذه الأوجه الثلاثة إمَّا أن يكون (فيها) وفي هذه الحال يكون محذوفاً في الوجهين الآخَريْن دلَّ عليه المذكور، ويجوز العكس في كلٍّ واحد منهما.

٥ـ فتح الأول ونصب الثاني، ومنه قول الشاعر[(٢)]:

لا نسبَ اليومَ ولا خُلَّةً … إتَّسع[(٣)] الخَرْقُ على الرَّاقِعِ[(٤)]

---

(١) كذا الرواية في المصادر النحوية، وجاء في الديوان:

وفيها لحمُ سَاهِرة وبَحْر … وما فَاهُوا به لهمُ مقيمُ

وبعده بعدة أبيات:

ولا لَغْوٌ ولا تأثيم فيها … ولا غَوْل ولا فيها مُليمُ

الديوان ٥٤؛ اللمع ٩٩؛ التبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٩؛ شرح الكافية الشافية ١/ ٥٢٥؛ شرح الألفية لابن الناظم ١٨٩؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٩٥٠؛ شرح شذور الذهب ٨٨؛ شرح الأشموني ٢/ ١١.

(٢) اختلف في قائله على النحو الآتي:

أ ـ أنس بن العباس بن مرداس.

ب ـ أبو عامر جدّ العباس بن مرداس.

انظر: المقاصد النحوية ٢/ ٣٥١؛ شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٦٠١؛ الدرر اللوامع ٦/ ١٧٦.

(٣) بقطع همزة (اتسع) للضرورة. انظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠١.

(٤) البيت في: الكتاب ١/ ٣٤٩؛ اللمع ٩٨؛ التبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٩؛ ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠١؛ شرح المفصل ٢/ ١١٣؛ شرح الألفية لابن =

فنصب الثاني على أنَّ (لا) زائدة لتأكيد النفي، وعطف ما بعدها على محل اسم (لا) الأُولى، وقدَّره الزمخشري فعلاً مضمراً، أي: ولا أرى خلَّة[1]، والأَوْلى ما سبق؛ لإمكان العطف على اللفظ مع زيادة (لا)[2].

وهذا الوجه هو أضعف الوجوه؛ لأنَّ نصب الاسم مع وجود (لا) ضعيف، والقياس فتحه بلا تنوين، لذا خصَّه قوم منهم يونس بالضرورة[3].

وممَّا سبق تلخَّص أنَّ في المعطوف على اسم (لا) إذا تكررت خمسة أوجه، ذكر ابن حجر في حديث أم زرع أربعة أوجه، أمَّا الوجه الخامس فهو ضعيف.



= الناظم ١٨٨؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٩٤٩؛ ارتشاف الضرب ٢/ ١٧٢؛ أوضح المسالك ٢/ ٢٠؛ شرح ابن عقيل ١/ ٤٠٠؛ همع الهوامع ٥/ ٢٨٨.

(١) انظر: المفصل ٧٥.

(٢) انظر: شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٩٤٩.

(٣) انظر: التصريح ١/ ٢٤٢.

٤٠ـ حذف خبر (لا) النافية للجنس

مواضع ورود المسألة:

١ـ في قوله عليه الصلاة والسلام لمن سأَلَه: «ذبحتُ قبل أنْ أرْميَ، فأومأ بيده، قال: ولا حرجَ» أي: عليك[١].

٢ـ فيما جاء في الحديث «. . .أصابتني جنابةٌ ولا ماء»[٢].

قال ابن حجر: «بفتح الهمزة، أي معي، أو موجود»[٣].

٣ـ في قوله أيضاً: «. . لا شفاءَ إلاَّ شفاؤك. .»[٤].

قال ابن حجر: «قوله: (لا شفاءَ) بالمدِّ مبني على الفتح، والخبر محذوف، والتقدير: لنا أو له»[٥].

تناولت المواضع السابقة حذف خبر (لا) النافية للجنس.

وخبر (لا) النافية للجنس يُحذف إذا دلَّ دليل على المحذوف، نحو قولك: لا رجلَ، لمن سأل: هل من رجلٍ في الدَّار؟ ونحو لا بأسَ، ولا مالَ، ولا أهلَ. . أي: عليك، ولك، ومن ذلك قوله تعالى:

---

(١) انظر الحديث والتعليق في: ١/٢١٨.

(٢) ١/٥٣٣.

(٣) ١/٥٣٧.

(٤) ١٠/٢١٦.

(٥) ١٠/٢١٨.

﴿قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ﴾[1] أي: في ذلك، أو علينا، وقوله تعالى: ﴿فَلَا فَوْتَ﴾[2] أي: عليهم، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ ﴿١١﴾﴾[3] أي: لا ملجأ هناك، ومنه قول: لا إله إلاّ الله، تقديره: في الوجود، أو لنا، أو بحقٍّ[4].

وحذف الخبر إذا دلَّ دليل غالب عند الحجازيين، أمَّا التميميون والطائيون فحذف الخبر ملتزم عندهم، دون تفرقة في ذلك بين أن يكون ظرفاً ومجروراً، أو غير ذلك[5]، خلافاً للجزولي[6]، وابن عصفور[7]، في نسبة ذلك إليهم؛ لعدم نقل ذلك عنهم، وإلاَّ لكان له وجه من اتساعهم في الظروف، والاتساع منقول[8].

وترجع علَّة كثرة الحذف مع (لا) أنَّها وما دخلت عليه تقع جواباً للاستفهام، والأجوبة يكثر فيها الحذف والاختصار، بدليل أنَّه قد يكتفي بقول: (نعم) أو (لا) دون ذكر الجملة بعدها[9].

---

(١) سورة الشعراء، الآية: ٥٠، وانظر: الكشاف ٣/ ١١٣.

(٢) سورة سبأ، الآية: ٥١، وانظر: التبيان ٢/ ١٠٧١.

(٣) سورة القيامة، الآية: ١١، وانظر: البيان ٢/ ٤٧٧.

(٤) انظر: الإيضاح العضدي ٢٥٤؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٩٤٠؛ معنى لا إله إلاّ الله ٧٤.

(٥) انظر المسألة في: الأصول ١/ ٣٨٥؛ أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٥؛ شرح المفصل ١/ ١٠٧؛ التوطئة ٣١٣؛ شرح التسهيل ٢/ ٥٦ـ ٥٧؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٩٤٠؛ ارتشاف الضرب ٢/ ١٦٦ـ ١٦٧؛ توضيح المقاصد ١/ ٣٧٣؛ مغني اللبيب ٣١٥؛ تعليق الفرائد ٤/ ٩٨ـ ٩٩.

(٦) انظر: المقدِّمة الجزولية ٢٢٠ـ ٢٢١.

(٧) انظر: المقرب ٢٠٩.

(٨) انظر: شرح المقدِّمة الجزولية ٣/ ١٠٠٦.

(٩) انظر: همع الهوامع ٢/ ٢٠٢ـ ٢٠٣.

أمَّا إذا لم يدلَّ دليل لفظي أو معنوي على الحذف فيمتنع[1]، نحو قوله ﷺ: «لا أحدَ أَغْيرُ من الله»[2].

وممَّا سبق يُلحظ أن ابن حجر قد جرى في هذه المسألة على القاعدة المطَّردة ولم يخالف فيها.

وهذه المسألة من المسائل التي اعترضها العيني في أحد مواضعها، ففي تقدير ابن حجر ما جاء في الحديث: «ولا ماء» أي: معي، أو موجود[3] علق العيني بقوله: «تفسيره تفسير من لم يمسَّ شيئاً من علم العربية؛ لأنَّ كلمة (لا) على قوله لنفي جنس الماء، فأيُّ شيء يقدَّر خبرها بقوله (معي)، وعدم الماء عنده لا يستلزم عدمه عند غيره، فحينئذ لا يستقيم نفي جنس الماء»[4].

والذي يظهر أنَّ في هذا الاعتراض نظراً؛ لما يلي:

١ـ أنَّ حذف خبر (لا) النافية للجنس لا يمنع من تقديره.

٢ـ أنَّه لو لم يقدَّر الخبر لاحتمل نفي جنس الماء في الوجود ـ مثلاً ـ وهذا أمر محال.



(١) انظر: شرح ابن عقيل ١/٤١٣؛ تعليق الفرائد ٤/٩٩؛ همع الهوامع ٢/٢٠٣.

(٢) صحيح البخاري (كتاب التفسير ـ باب قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ ٥/١٩٤، وباب ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ ٥/١٩٦؛ سنن الترمذي (كتاب الدعوات) ٥/٥٤٣.

(٣) انظر ما سبق ص ٤٤٢.

(٤) عمدة القاري ٤/٢٩.

٤١ـ إجراء القول مجرى الظن

وردت المسألة في التعليق على أحاديث ثلاثة:

١ـ قوله ﷺ: «أرأيتُم لو أنَّ نهراً بباب أحدكم يغتسل فيه كلَّ يوم خمساً، ما تقولُ ذلك يُبقي من دَرَنِه؟».

قال ابن حجر: «قوله: (ما تقول) كذا في النسخ المعتمدة بإفراد المخاطب، والمعنى ما تقول أيُّها السامع؟ ولأبي نعيم... (ما تقولون)... قال ابن مالك: فيه شاهد على إجراء فعل القول مجرى فعل الظن، وشرطه أن يكون مضارعاً، مسنداً إلى المخاطب، متصلاً باستفهام»[١].

٢ـ قوله عليه الصلاة والسلام: «آلبِرَّ تُرَونَ بِهِنَّ؟»[٢].

قال ابن حجر: «قوله: (آلبرَّ)...بالنصب، وقوله: (تُرَونَ بهنَّ)... أي: تَظنُّون، وفي رواية مالك (آلبِرَّ تقُولون بِهِنَّ) أي: تظنون، والقول يطلق على الظن، قال الأعشى[٣]:

أمَّا الرحيلُ فدونَ بعد غدٍ ... فمتى تقولُ الدارَ تجمعُنا[٤]

أي: تظن»[٥].

٣ـ قوله عليه الصلاة والسلام: «أَلاَ تقُولونه يقولُ: لا إلٰه إلاَّ الله،

---

(١) الحديث والتعليق في ٢/ ١٥. وانظر: شواهد التوضيح ٩١ـ ٩٢.

(٢) ٤/ ٣٢٣.

(٣) ليس في ديوانه؛ والصحيح أنه لعمر بن أبي ربيعة.

(٤) البيت في: الديوان ٢٨٤؛ الكتاب ١/ ٦٣؛ المقتضب ٢/ ٣٤٩؛ الجمل للزجاجي ٣٢٨؛ التبصرة والتذكرة ١/ ١١٨؛ المفصل ٢٦٠؛ التصريح ١/ ٢٦٢.

(٥) ٤/ ٣٢٤.

يبتغي بذلك وجه الله؟»[1].

قال ابن حجر: «...قال ابن التين: ...(تقولونه) أي: تظنُّونه، قلت: ... تفسير القول بالظنِّ فيه نظر، والذي يظهر أنَّه بمعنى الرؤية أو السماع»[2].

تناولت النصوص السابقة إجراء القول مجرى الظن.

قد يُجرى القول مجرى الظن، فينصب المبتدأ والخبر مفعولين[3]، إذ القول والظن يدخلان على جملة، فتصوُّرها في القلب هو الظن أو العلم، والتعبير عنها باللسان هو القول، كما تقول: قول فلان، ومذهب فلان، وقولك: ما تقول في مسألة كذا؟ أي: ما ظنُّك وما اعتقادك[4].

وهذا الإجراء مقيَّد عند أكثر العرب بأربعة شروط:

الأوَّل: أن يكون فعلاً مضارعاً.

الثاني: أن يكون مبدوءاً بتاء الخطاب.

الثالث: أن يسبقه استفهام.

الرابع: ألاَّ يفصل بينه وبين الاستفهام بفاصل غير الظرف، والمجرور، والمعمول.

فإذا اجتمعت هذه الشروط جاز إجراء القول مجرى الظن، وممَّا جاء

---

(١) ١٢/٣١٧.

(٢) ١٢/٣١٨.

(٣) انظر المسألة في: الكتاب ١/ ٦٢ـ ٦٣؛ المقتضب ٢/ ٣٤٩؛ التبصرة والتذكرة ١/ ١١٧؛ شرح المفصل ٧/ ٧٩؛ شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٦ـ ٥٦٨؛ شرح الألفية لابن الناظم ٢١١؛ شرح الكافية ٢/ ٢٨٩؛ الملخص ١/ ٢٦٤ـ ٢٦٥؛ توضيح المقاصد ١/ ٣٩٢ـ ٣٩٤؛ شرح الأشموني ٢/ ٣٦؛ همع الهوامع ٢/ ٢٤٥ـ ٢٤٦.

(٤) انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٢٥٤؛ شرح المفصل ٧/ ٧٩.

على ذلك ما حكاه الكسائي من قولهم: أتقول للعميان عقلاً؟[(١)].

وقول هدبة بن الخشرم:

متى تقول القُلصَ الرواسِمَا **يحملنَ** أمَّ قاسم وقاسما؟[(٢)]

فإذا فُصل بين القول والاستفهام بظرف، نحو: أعندك تقول زيداً جالساً؟، أو بمجرور، نحو: أفي الدار تقول عمراً قائماً؟ أو بمعمول القول، نحو: أبَكْراً تقول منطلقاً؟ اغتفر الفصل.

فمن الفصل بالظرف قول الشاعر[(٣)]:

أبَعْدَ بُعْدٍ تقُولُ الدارَ جَامِعَةً شَمْلي بِهِم، أَمْ تقُول البعدَ محتوما[(٤)]

ومن الفصل بالمعمول قول الكميت:

أجُهَّالاً تقولُ بني لُؤيٍّ لَعَمْرُ أبيكَ، أَمْ مُتَجاهِلِينَا[(٥)]

وإذا انتفى شرط من هذه الشروط وجبت الحكاية، نحو: أنت تقول: بكرٌ جالسٌ.

ولغة سُلَيْم إجراء القول مجرى الظن مطلقاً، نحو: قلتُ زيداً خارجاً، كما يقال: ظننتُ زيداً خارجاً.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢/٢٤٦.

(٢) الديوان ١٤١ (والرواية فيه: متى تظن..) ولا شاهد فيها؛ شرح الألفية لابن الناظم ٢١٢؛ شرح شذور الذهب ٣٧٩؛ شرح ابن عقيل ١/٤٤٧؛ شرح الأشموني ٢/٣٦؛ همع الهوامع ٢/٢٤٦.

(٣) لم أقف على القائل.

(٤) البيت في: شرح التسهيل ٢/٩٦؛ أوضح المسالك ٢/٧٧؛ شرح شذور الذهب ٣٨٠؛ مغني اللبيب ٩٠٩؛ شرح الأشموني ٢/٣٦؛ همع الهوامع ٢/٢٤٧.

(٥) الديوان ٣/٣٩؛ الكتاب ١/٦٣؛ المقتضب ٢/٣٤٩؛ التبصرة والتذكرة ١/١١٨؛ المفصل ٢٦٠؛ شرح التسهيل ٢/٨٩؛ شرح الكافية ٢/٢٨٩؛ الملخص ١/٢٦٥؛ توضيح المقاصد ١/٣٩٢؛ شرح الأشموني ٢/٣٧؛ همع الهوامع ٢/٢٤٧.

وبالنظر في النصوص الواردة في (فتح الباري)، يمكن التعليق بما يلي:

١ـ إغفال الشرط الرابع من الشروط التي اشترطها النحاة لإجراء القول مجرى الظن، وفاقاً لابن مالك في (شواهد التوضيح) وقد ذكره في غيره من مؤلفاته[١].

٢ـ حَمَل بعضُ شُرَّاح الحديث القولَ المذكور في الحديث «ألا تقولونه يقول: لا إلٰه إلاَّ الله...» حملوه على الظن[٢].

وتفسير ابن حجر القولَ فيه بمعنى الرؤية أو السماع يمكن حملُه على باب التضمين، وهو باب واسع في العربية، ولعلَّه الأظهر هنا؛ مراعاة للمعنى، والسِّياق، إذ الظنُّ يمكن حملُه على معنى الاعتقاد واليقين، كما يمكن حملُه على معنى الشكِّ، بينما الرؤية والسماع يُنْبئان عن معنى الجزم، وهذا هو الأَنْسَب في معنى الحديث المذكور.

وقد تعقَّب العينيُّ ابنَ حجر في قوله الآنف الذكر «وتفسير القول بالظن فيه نظر» فقال: «وقال بعضهم[٣]: وتفسير القول بالظن فيه نظر، والذي يظهر أنَّه بمعنى الرؤية أو السماع.. قلت: القول بمعنى الظن كثير»[٤]، ثم ذكر بيت عمر بن أبي ربيعة السابق.

وفي تعقُّب العينيِّ هذا نظرٌ، إذ من المعلوم أنَّ ابن حجر لا ينفي إجراء القول مجرى الظن، أو يردُّه، بدليل ذِكْرِه هذه المسألة في أكثر من موضع، وإنما هو (نظَرٌ) منه في هذا الموضع بذاته، إذ لحظ فيه معنى وتخريجاً أقوى من تخريجه على أنَّه من باب إجراء القول مجرى الظن.

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٩٥.

(٢) انظر: شرح الكرماني ٢٤/ ٥٧؛ إرشاد الساري ١٤/ ٥٩.

(٣) جرى العيني على ذكر هذه اللفظة في تعقُّبه لابن حجر.

(٤) عمدة القاري ٢٤/ ٩٢؛ انتقاض الاعتراض ٢/ ٦٩٢.

٤٢ـ إعمال أفعال القلوب في ضميري الفاعل والمفعول المتصلين مع اتحاد المسمَّى

وردت هذه المسألة في المواضع الآتية:

١ـ في قول خارجة بن زيد ـ رضي الله عنه ـ: «رأيتُني ونحنُ شبَّان في زمَن عثمان ـ رضي الله عنه ـ. . .»[١].

قال ابن حجر: «قوله: (رأيتُني) بضم المثنَّاة، والفاعل والمفعول ضميران لشيء واحد، وهو من خصائص أفعال القلوب»[٢].

٢ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «رأيتُني دخلتُ الجنَّة، فإذا أنا بالرُّمَيْصاء امرأة أبي طَلْحَة»[٣].

قال ابن حجر: «قوله: (رأيتُني) بضم المُثنَّاة، والضمير من المتكلِّم، وهو من خصائص أفعال القلوب»[٤].

٣ـ في قول ضُباعة بنت الزُّبير ـ رضي الله عنها ـ: «والله لا أَجِدُني إلاَّ وَجِعةً»[٥].

قال ابن حجر: «قوله في الحديث: (ما أَجِدُني) أي ما أَجِدُ نفسي،

---

(١) ٣/ ٢٦٤.
(٢) ٣/ ٢٦٥.
(٣) ٧/ ٥٠.
(٤) ٧/ ٥٤.
(٥) ٩/ ٣٥.

واتحاد الفاعل والمفعول مع كونهما ضميرين لشيء واحد، من خصائص أفعال القلوب»[1].

ذكر ابن حجر في النصوص السابقة إعمال أفعال القلوب في ضميري الفاعل والمفعول المتصلين مع اتحاد المسمَّى.

ومن المقرَّر عند النحاة أنَّه إذا أوقع الفاعلُ الفعل بنفسه، لم يَجُزْ أن يتعدَّى فعلُ ضميرِه المتصل إلى ضميره المتصل، نحو: ضربتُني، والضميران للمتكلِّم، وضربتَك، والضميران للمخاطب[2].

وقد علَّل سيبويه المنع في هذه الأفعال بالاستغناء عنه بالنَّفْس، كما في قولهم: أهلكتُ نَفْسي، وأهلكتَ نَفْسَك[3].

وعلَّله المبردُ بأنَّ الفاعل بالكلِّية لا يكون المفعول بالكلِّية[4]، وبنحو ذلك علَّل ابن الشجري[5]، وابن يعيش؛ لأن الغالب من الفاعِلين إيقاع الفعل بغيرهم، لا على أنفسهم[6]، ووافقهم ابن عصفور[7].

وإنَّما جاز ضرب زيدٌ نفسَه مع أنَّه هو هو؛ لأنَّ الأصل في الفاعل - كما ذكر الرضيُّ - أن يكون مؤثِّراً، وفي المفعول أن يكون متأثِّراً منه، والأصل فيهما التغاير، فإن اتَّحدا معنى، كُره اتفاقهما لفظاً، فلا يقال: ضرب

---

(١) ٩/ ٣٧.

(٢) انظر: شرح المفصل ٧/ ٨٨؛ تقييد ابن لب ١/ ١٩٥.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٨٥؛ وكذلك: المقتصد ١/ ٤٩٩؛ أمالي ابن الشجري ١/ ٥٧؛ شرح المفصل ٧/ ٨٨؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٥١٧.

(٤) انظر: شرح المفصل ٧/ ٨٨؛ همع الهوامع ٢/ ٢٤٠؛ ولم أقف على رأيه في المقتضب ولا في الكامل.

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٥٧.

(٦) انظر: شرح المفصل ٧/ ٨٨.

(٧) انظر: شرح الجمل ١/ ٣٧٣.

زيدٌ زيداً، على إرادة: ضرب زيدٌ نفسه، ولذلك منعوا ضربتُني، وإن كانا مختلفين في اللفظ؛ لاتَّحادهما في المعنى، ولاتِّفاقهما من حيث إنَّ كلَّ واحد منهما ضمير متصل، لذلك عمدوا إلى التغاير في اللفظ قدر الإمكان، فقالوا: ضرب زيدٌ نفسَه، لأنَّه لمَّا أضيفت النفْسُ إلى ضمير زيد، صارت كأنَّها غيره؛ لأنَّ الغالب في المضاف أن يُغاير المضاف إليه[1].

إلاَّ أنَّه أُجيز في أفعال القلوب المتصرِّفة إعمالها في ضميري الفاعل والمفعول المتصلين، مع اتحاد المسمَّى، نحو: ظننتُني منطلقاً، وعلمتُني فقيراً إلى عفو الله، وظننتَك خارجاً، وزيدٌ رآه عالماً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝٧﴾[2]، أي: رأى نفسه[3]، وعليه قول أبي محجن الثقفي:

قد كنت **أَحْسِبُني** كأَغْنى واحد ... نزلَ المدينةَ عن زراعةِ فُومِ[4]

وقول النمر بن تولب:

دعاني الغواني عَمَّهن **وخِلتُني** ... لِيَ اسمٌ فلا أُدْعَى بهِ وهُو أَوَّلُ[5]

وترجع علَّة جواز المسألة في أفعال القلوب دون غيرها إلى أمرين:

الأوَّل: أنَّ المقصود بهذه الأفعال هو المفعول الثاني؛ لأنَّ الظنَّ والعلم يتعلَّقان به، أمَّا الأوَّل فليس له نصيب من جهة المعنى، إذ هو معروف لدى المتكلِّم، فصار بمثابة المعدوم، ولذلك تعدَّى ضمير الأول إلى الثاني؛ لأنَّ

---

(١) انظر: شرح الكافية ٢/ ٢٨٥- ٢٨٦؛ وكذلك: تعليق الفرائد ٤/ ١٨٨- ١٨٩؛ الفوائد الضيائية ٢/ ٢٨٢.

(٢) سورة العلق، الآية: ٧.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٧٨؛ الكشاف ٤/ ٢٧١؛ البحر المحيط ٨/ ٤٩٣.

(٤) الديوان ٥٣؛ الأشباه والنظائر ٨/ ٧٨؛ همع الهوامع ٢/ ٢٤٠.

(٥) الديوان ٨٨؛ شرح ابن عقيل ١/ ٤٢١؛ شرح الأشموني ٢/ ٢٠؛ همع الهوامع ٢/ ٢١٦، ٢٣٩.

الأوَّل كأنَّه غير موجود[1]، والأمر يختلف مع ضربتُني وضربتَك؛ لأنَّ المفعول محل الفعل، فلا يُتوهَّم عدمه[2].

الثاني: أنَّ علم الإنسان وظنَّه بأمور نفسه أكثر من علمه بأمور غيره، فلما كَثُر فيها، وقلَّ في غيرها حُمِل على الأكثر فجُمع بينهما[3].

وأُلحق بأفعال هذا الباب (رأى) الحُلُمية، والبصرية ـ على الأرجح ـ.

مثال الأولى قوله تعالى: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ وَقَالَ ٱلۡأٓخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا﴾[4].

وقوله عليه الصلاة والسلام: «... وقد **رأيتُني** أسجُدُ في ماءٍ وطين»[5].

أما الثانية فمن شواهدها:

ـ قول أبي بكرة ـ رضي الله عنه ـ: «لقد **رأيتُنا** مع رسول الله ـ ﷺ ـ وإنَّا لَنَكادُ نَرْمُلُ بها رَمَلاً»[6].

---

(١) انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٦٦١؛ شرح المفصل ٧/ ٨٨؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٧٢؛ شرح الكافية ٢/ ٢٨٥؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٥١٧.

(٢) انظر: شرح ألفية ابن معطي ١/ ٥١٧.

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٧١؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٥١٧.

(٤) سورة يوسف، الآية: ٣٦.
وانظر: الدر المصون ٦/ ٤٩٥.

(٥) صحيح البخاري (كتاب فضل ليلة القدر ـ باب تحرِّي ليلة القدر) ٢/ ٢٥٤؛ الموطأ (كتاب الاعتكاف ـ باب ما جاء في ليلة القدر) ١/ ٣١٩ (بزيادة لفظ... من صُبْحها في...).

(٦) نرمُل: أي نسرع في المشي.
سنن النسائي وحاشية السندي (كتاب الجنائز ـ السرعة بالجنازة) ٤/ ٤٣.

ـ قول قطري بن الفجاءة:

ولقد **أراني** للرِّماح دَرِيئَةً ... مِنْ عَنْ يميني تارةً وأمَامي[1]

وخالف الزمخشري[2] وأبو حيان[3] في جواز ذلك مع البصرية، وما جاء من الأدلَّة ـ على رأيهم ـ فمحْمولٌ على (رأى) العِلْمية.

والذي يظهر ألاَّ مانع من اِجراء البصرية مُجرى أفعال القلوب في هذه المسألة؛ لأن السياق والمعنى يُساعدان على ذلك.

وقد أُلحق بأفعال القلوب في هذه المسألة (عَدِمَ) و(فَقَدَ) لأسباب منها:

١ـ أنَّ المعنى على غير الظاهر، فالفاعل لا بُدَّ من وجوده، ومعنى (عَدِمتُني) ـ ظاهراً ـ عدمتُ نفسي، فهو عَادمٌ مَعْدومٌ، وذلك مُحالٌ، وجواز ذلك يرجع إلى أنَّ الفاعل له في الظاهر، أمَّا المعنى فَلِغَيْره، وتقديره: عَدِمني غيري[4].

٢ـ أنَّ هذين الفعلين نقيضا (وجدت) فحُمِل الشيء على نقيضه[5].

ومن شواهده قول جِرَان العَوْد:

لقد كان لي عن ضَرَّتَيْن **عَدِمتُني** ... وعمَّا أُلاقي منهما مُتزحْزحُ[6]

---

(١) ديوان الخوارج ١٧١؛ شرح التسهيل ٢/٩٣؛ مغني اللبيب ١٩٩، ٦٩٠؛ المساعد ١/٣٧٣؛ تعليق الفرائد ٤/١٨٨؛ الفوائد الضيائية ٢/٢٨٣؛ شرح الأشموني ٢/ ٢٢٦.

(٢) انظر: الكشاف ٤/٢٧١.

(٣) انظر: منهج السالك ٩٧.

(٤) انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٦٦٢؛ شرح المفصل ٧/٨٨؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٧٢؛ شرح ألفية ابن معطي ١/٥١٨.

(٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٧١؛ شرح الكافية ٢/٢٨٥؛ الإرشاد ١٨٨؛ تعليق الفرائد ٤/١٩١؛ الفوائد الضيائية ٢/٢٨٣.

(٦) الديوان ٤٠؛ معاني القرآن للفراء ٢/١٠٦؛ المفصل ٢٦٢؛ أمالي ابن الشجري =

وقول قيس لبنى:

نَدِمتُ على ما كان مني **فقدتُني** كَما يندمُ المغبونُ حين يبيعُ[1]

وعَدَّ ابن مالك هذا الاستعمال شاذاً[2] ونَصَّ السيوطي على قلَّته[3].



= ١/ ٣٩؛ شرح التسهيل ٢/ ٩٣؛ شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٥؛ الإرشاد ١٨٨؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٥١٨؛ المساعد ١/ ٣٧٣؛ تعليق الفرائد ٤/ ١٩٠.

(١) الديوان ١١٥؛ شرح التسهيل ٢/ ٩٣؛ شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٥؛ المساعد ١/ ٣٧٤؛ تعليق الفرائد ٤/ ١٩٠.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٩٣؛ شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٤.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢/ ٢٤١.

٤٣ـ حكم الفعل مع الفاعل من جهة التذكير والتأنيث

من مواضع ورودها:

١ـ في حديث أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ: «. . . قالت النساء للنبي ـ ﷺ ـ: غَلَبَنا عليك الرجالُ، فاجعلْ لنا يوماً من نَفْسِك».

قال ابن حجر: «قوله: (قال النساء) كذا لأبي ذر، وللباقين (قالت النساء) وكلاهما جائز»[١].

٢ـ في حديث جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ: «. . ثم أَمَر أبو عبيدة بضِلَعَين من أضلاعه فنُصِبَا»[٢].

قال ابن حجر: «كذا فيه، واستشكل؛ لأنَّ الضِّلَع مؤنَّثة، ويُجاب بأنَّ تأنيثه غير حقيقي، فيجوز فيه التذكير»[٣].

ذكر ابن حجر في الموضعين السابقين حكم الفعل مع الفاعل من جهة التذكير والتأنيث، وذلك في حالين هما:

١ـ إذا كان الفاعل اسم جمع.

٢ـ إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً عائداً على مؤنث مجازي.

أمَّا الموضع الأول فهو من مواضع جواز الوجهين: تذكير الفعل، وتأنيثه؛ لأنَّ الفاعل اسم جمع، فالتذكير لِتَأَوُّلِهِ بالجمعِ، والتأنيث لِتَأَوُّلِهِ

---

(١) الحديث والتعليق في ١/ ٢٣٦. وانظر شاهداً آخر في ٩/ ١٦٦.

(٢) ٧/ ٦٧٨.

(٣) ٧/ ٦٨١.

بالجماعة[1]؛ ومن شواهد هذا الموضع قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[2] ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ﴾[3] ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝﴾[4]، ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾[5].

أما الموضع الثاني وهو كون الفاعل ضميراً متصلاً عائداً على مؤنث مجازي فمناقشته من وجهين:

الأول: كون (الضلع) مؤنثة، وهو المشهور فيها[6].

الثاني: جواز التذكير فيها[7].

أمَّا الوجه الأوَّل فالنحاة فيه على قولين، هما:

١ـ وجوب تأنيث الفعل، فيقال: الشمس طلعتْ، ولا يصحُّ: الشمس طلع، إلا في ضرورة، وعليه الجمهور، قال سيبويه: «وقد يجوز في الشعر: موعظة جاءنا، اكتفى بذكر الموعظة عن التاء»[8].

---

(١) انظر: الأصول ٢/٤١٢؛ اللمع ٨١؛ التبصرة والتذكرة ٢/٦٢٣؛ نتائج الفكر ١٦٧؛ شرح الكافية الشافية ٢/٥٩٨؛ شرح ألفية ابن معطي ١/٤٨٥؛ توضيح المقاصد ٢/١٤؛ شرح شذور الذهب ١٧٥.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٣٠.

(٣) سورة الحجرات، الآية: ١١.

(٤) سورة الروم، الآية: ٢.

(٥) سورة غافر، الآية ٥.

(٦) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ٦٩، ولابن الأنباري ٣٧٠؛ ولابن التستري ٩٠؛ ولابن جني ٧٧.

(٧) انظر: تاج العروس ٥/٤٣٣ (ض ل ع).

(٨) الكتاب ١/٢٣٩. وانظر: التبصرة والتذكرة ٢/ ٦٢٢ـ ٦٢٤؛ شرح المفصل ٥/٩٤؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٩٢؛ شرح الكافية الشافية ٢/٥٩٦؛ شرح الألفية لابن الناظم ٢٢٦؛ شرح ألفية ابن معطي ١/٤٨٣؛ مغني اللبيب ٨٦٠.

٢ـ جواز حذف التاء في النثر والشعر، وعليه ابن كيسان[١].

وعلى رأي ابن كيسان خَرَّج ابنُ حجر ما ورد في حديث جابر ـ رضي الله عنه ـ (فَنُصِبَا).

وعلَّة لزوم التاء عند الجمهور لأمور، منها:

١ـ أنَّ الفعل حين تأخَّر كان الفاعل مستتراً فيه، ومتصلاً به اتصال الجزء بالكلِّ، فلزم ثبوت التاء تأكيداً لهذا الاتصال[٢].

٢ـ أنَّه ليس في الضمير ما يُرشد أو يدلُّ على تأنيث الفاعل، بخلاف الإسناد إلى الظاهر[٣].

واستدلَّ ابن كيسان بقول عامر بن جوين الطائي[٤]:

فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ... **وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا**[٥]

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/٥٩٧، توضيح المقاصد ٢/١٣؛ مغني اللبيب ٨٦٠؛ التصريح ١/٢٧٨؛ همع الهوامع ٦/٦٥؛ ابن كيسان النحوي ٢٩١.

(٢) انظر: نتائج الفكر ١٦٩؛ شرح المقدمة الجزولية ٢/٥٨٥.

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٥٤؛ شرح ألفية ابن معطي ١/٤٨٣.

(٤) نسبته في: الكتاب والشنتمري ١/٢٤٠؛ الكامل ٢/٨٤٠، ٩٩٤؛ تخليص الشواهد ٤٨٣؛ الخزانة ١/٢٤.

(٥) المزنة: واحدة المزن، وهي السحابة، والودق: المطر، وأبقل: يقال: بقَل المكان يبقُل بقولاً إذا نبت بقلُه، وأبقَل يبقل إبقالاً.
وقد وردت رواية أخرى للبيت (أبقلت) ولا شاهد فيها، وذكر ابن السيرافي أنها من إصلاح بعض الرواة، والذي أنشده الرواة هو الموجود في الكتب القديمة.
الكتاب ١/٢٤٠؛ المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٣٦٣؛ الأصول ٢/٤١٣؛ ضرورة الشعر ٢١٠ ـ ٢١١؛ شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٥٦٠؛ الخصائص ٢/٤١١؛ التبصرة والتذكرة ٢/٦٢٤؛ شرح اللمع ١/٤٤؛ نتائج الفكر ١٦٨؛ شرح المفصل ٥/٩٤؛ التوطئة ١٦٤؛ شرح المقدِّمة الجزولية ٢/٥٨٦؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٩٢؛ شرح التسهيل ٢/١١٢؛ شرح الكافية =

فجاءت (أرض) وهي مؤنَّثة، والفعل بعدها مُذكَّر، وليس بضرورة ـ على رأي ابن كيسان ـ؛ لِتمكُّن الشاعر من قول: أبقلت إبقالها، فَعُدُوله عن ذلك مع إمكانه، دليل على أنَّه ليس بضرورة[1] على تأويل الأرض بالمكان كما ذهب إليه الجمهور[2].

واعتُرض على ابن كيسان بما يلي:

١ـ أنَّ الضرورة ما وقع في الشعر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا[3].

٢ـ التعليل المذكور إنَّما يصحُّ بعد ثبوت كون الشاعر ممَّن لغته النقل[4].

وبعد عرض المسألة يمكن التعليق بما يلي:

١ـ ما ذكر من تعريف الضرورة غير ملزم لابن كيسان؛ لأنَّ الضرورة عنده ما وقع في الشعر ممَّا ليس للشاعر عنه مندوحة[5].

٢ـ ثبوت دعوى الضرورة إنما يكون بعد ثبوت كونه ممن لا يُخفِّف الهمز بالنقل، وهذه معارضة بالمثل[1].

وقد حقَّق د. عياد الثبيتي ـ حفظه الله ـ القول بأنَّ قبيلة الشاعر طيىء من

= ٢/ ١٧٠؛ البسيط ١/ ٢٦٥؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٤٨٤؛ توضيح المقاصد ٢/ ١١؛ همع الهوامع ٦/ ٦٤؛ خزانة الأدب ١/ ٢٢ـ ٢٣.

(١) انظر: التصريح ١/ ٢٧٨.

(٢) ذكر هذا في كثير من المصادر المذكورة هـ (٥) من الصفحة السابقة.

(٣) انظر: خزانة الأدب ١/ ٢٢، وراجع: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ٦.

(٤) انظر: التصريح ١/ ٢٧٨؛ خزانة الأدب ١/ ٢٢.

(٥) انظر: ابن كيسان النحوي ٢٩٢.

لغتهم النقل[1]، وعليه فيقوى ما ذهب إليه ابن كيسان.

٣ـ بما أنَّ تذكير الفعل وتأنيثه مع المؤنَّث المجازي الظاهر جائز، فليس هناك ما يمنع منه مع ضميره؛ لأنَّه لا فرق بين المضمر والظاهر كما يقول ابن كيسان[2].

وممَّا ورد منه قول زياد الأعجم[3]:

إنَّ السَّمَاحَةَ والمروءةَ ضُمِّنا   قبراً بِمَرْوَ على الطريقِ الواضحِ[4]

٤ـ على القول بجوازه في غير الضرورة، إلا أنَّ القياس عليه كما هو رأي ابن كيسان فيه نظر؛ لأنَّ «قواعد اللغة ينبغي أن تُبنى على المشهور السائد»[5] فما جاء منه نثراً ونظماً يُحفظ ولا يُقاس عليه.

أمَّا توجيه رواية الحديث على الوجه الثاني وهو جواز التذكير في (ضِلَع) فهذا مخرج من الإشكال الذي أورده ابن حجر.

ومما ينبغي التنبيه عليه أنَّ ابن حجر قد ذكر الرأي القائل بتذكير (الضلع) في موضع آخر من كتابه، وذلك في التعليق على قوله عليه الصلاة

---

(١) انظر: البسيط ١/٢٦٦ (الحاشية).

(٢) انظر: التصريح ١/٢٧٨؛ ابن كيسان النحوي ٢٩٥.

(٣) انظر: المقاصد النحوية ٢/٥٠٢؛ خزانة الأدب ٤/١٩٢؛ وهو في ديوانه ٥٤.
ونسب البيت للصَّلَتان العبدي. انظر: أمالي المرتضي ٢/١٩٩.
قال العيني: «وليس بصحيح، والصحيح أنها لزياد الأعجم» المقاصد النحوية ٢/٥٠٣. وفي ذيل الأمالي ٨: «قرأت قصيدة زياد الأعجم على أبي بكر بن دريد فقال: زياد الأعجم كنيته أبو أمامة وكان في كتابي للصلتان، فقال هو: هي لزياد الأعجم... وأنشدنا هذه القصيدة أبو الحسن الأخفش لزياد الأعجم».

(٤) البيت في: معاني القرآن للفراء ١/١٢٨؛ توضيح المقاصد ٢/١٣١؛ شرح شذور الذهب ١٦٩؛ تعليق الفرائد ٤/٢٢٨.

(٥) ابن الطراوة النحوي ١٧٣.

والسلام: «استوصوا بالنساء، فإنَّ المرأة خُلقت من ضِلَع، وإنَّ أعوجَ شيء في الضِّلَع أعلاه، فإن ذهبت تقيمه كسرته، وإن تركته لم يزل أعوج...»[1]، فقد ذكر أنَّه «يستفاد من حديث الباب أنَّ الضِّلَع مذكَّر خلافاً لمن جزم بأنَّه مؤنث واحتجَّ برواية مسلم[2]، ولا حجَّة فيه؛ لأنَّ التأنيث في روايته للمرأة، وقيل: إنَّ الضِّلَع يذكَّر ويؤنَّث، وعلى هذا فاللفظان صحيحان»[3].

ولعلَّ الأوْلى حمل حديث الباب على الوجه الثاني؛ لأنَّ وجه السماع فيه قوي غير محتمل.



(١) ٦/٤١٨.

(٢) وهي: «إنَّ المرأة خُلقت من ضِلَع، لن تستقيم لك على طريقة، فإن استمتعت بها استمتعت بها وبها عوج، وإن ذهبتَ تقيمُها كسرتَها، وكسرُها طلاقُها» (كتاب الرضاع - باب الوصية بالنساء) ٢/١٠٩١.

(٣) ٦/٤٢٥.

٤٤ـ إلحاق الفعل علامتي التثنية والجمع مع وجود الاسم الظاهر

وردت المسألة في عِدَّة مواضع منها:

١ـ في حديث: «وكُنَّ نساءٌ يَبْعَثْنَ إلى عائشة بالدُّرْجةِ...».

قال ابن حجر: «...(وكُنَّ) هو بصيغة المؤنث، و(نساءٌ) بالرفع وهو بدل من الضمير، نحو: أكلوني البراغيث»[(١)].

٢ـ في حديث: «يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل، وملائكةٌ بالنهار..»[(٢)].

ذكر ابن حجر قول القرطبي بأن «الواو في قوله: (يتعاقبون) علامة الفاعل المذكر المجموع على لغة بلحارث، وهم القائلون: أكلوني البراغيث، ومنه قول الشاعر[(٣)]:

بِحَوْرَان يَعْصِرْنَ السليطَ أَقَاربُه[(٤)]

وهي لغة فاشية، وعليها حمل الأخفش قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[(٥)] قال القرطبي: «وقد تعسَّف بعض النحاة في تأويلها وردِّها

---

(١) الحديث والتعليق في ١/ ٥٠٠.

(٢) ٢/ ٤١.

(٣) هو الفرزدق.

(٤) أوله: ولكن دِيَافيٌّ أَبُوه وأُمُّه.

الديوان ٤٤؛ الكتاب ١/ ٢٣٦؛ التبصرة والتذكرة ١/ ١٠٨؛ إعراب الحديث ١٢٥؛ شرح المفصل ٣/ ٨٩؛ البسيط ١/ ٢٦٩؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٤٨١؛ همع الهوامع ٢/ ٢٥٧.

وورد البيت في الفتح مرة أخرى في ٩/ ١٦٦.

(٥) سورة الأنبياء، الآية: ٣. وانظر: معاني القرآن ١/ ٢٨٦.

للبدل، وهو تكلُّف مستغنى عنه، فإنَّ تلك اللغة مشهورة، ولها وجه من القياس واضح».

ثم ذكر ابن حجر تأويل غير الأخفش في الآية على:

١ـ أنَّ (وأَسَرُّوا) عائد على الناس المذكورين أوَّلاً، و(الذين ظلموا) بدل من الضمير.

٢ـ وقيل: التقدير: أنَّه لما قيل: (وأَسَرُّوا النجوى) قيل: من هم؟ قال: (الذين ظلموا)، وقد حكى هذا الشيخ محيي الدين(١).

وعلَّق ابن حجر بأن «الأول أقرب، إذ الأصل عدم التقدير».

ثم قال: «وتوارد جماعة من الشرَّاح على أنَّ حديث الباب من هذا القبيل، ووافقهم ابن مالك، وناقشه أبو حيان زاعماً أن هذه الطريق اختصرها الراوي، واحتجَّ لذلك بما رواه البزَّار من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ «إنَّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم: ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار..» الحديث، وقد سومح في هذا العزو إلى مسند البزَّار مع أن هذا الحديث بهذا اللفظ في الصحيحين، فالعَزْو إليهما أَوْلى، وذلك أنَّ هذا الحديث رواه عن أبي الزناد مالك في الموطأ، ولم يختلف عليه باللفظ المذكور وهو قوله (يتعاقبون فيكم)، وتابعه على ذلك عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه أخرجه سعيد بن منصور عنه».

ثم ذكر ابن حجر أنَّ البخاري أخرج الحديث في (بدء الخلق) من طريق شعيب.. عن أبي الزناد بلفظ: «الملائكة يتعاقبون: ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار»، كما أخرجه النسائي من طريق موسى بن عقبة عن أبي الزناد بلفظ «إنَّ الملائكة يتعاقبون فيكم»، قال ابن حجر: «فاختلف فيه على أبي الزناد، فالظاهر أنَّه كان تارة يذكره هكذا، وتارة هكذا، فيقوى بحث أبي

---

(١) هو الإمام النووي. انظر: شرح مسلم ٥/ ١٣٣.

حيان، ويُؤيِّد ذلك أنَّ غير الأعرج من أصحاب أبي هريرة قد رووه تاماً» فذكر رواية أحمد ومسلم من طريق همام بن منبه عن طريق أبي هريرة بلفظ «الملائكة يتعاقبون فيكم. . .» كما أخرجه ابن خزيمة وغيره من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ «إن لله ملائكة يتعاقبون»، وهذه هي الطريقة التي أخرجها البزَّار، كما أخرجه أبو نعيم بإسناد صحيح من طريق أبي موسى عن أبي هريرة، ولفظه «إنَّ الملائكة فيكم يعتقبون».

قال ابن حجر: «وإذا عرف ذلك فالعزو إلى الطريق التي تتّحد مع الطريق التي وقع القول فيها أَوْلى من طريق مغايرة لها، فليُعْزَ ذلك إلى تخريج البخاري والنسائي من طريق أبي الزناد لما أوضحته»[(١)].

٣ـ في باب التكبير أيام منى. . .: «وكُنَّ النساء يُكبِّرن خلف أبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز. . .»[(٢)].

قال ابن حجر: «قوله: (وكان النساء) في رواية غير أبي ذر (وكُنَّ النساءُ) وهي على اللغة القليلة»[(٣)].

---

(١) ٢/ ٤٢، وانظر: رأي القرطبي في: المفهم ٢/ ٢٦٠ـ ٢٦١.
وانظر روايات الحديث المذكورة في: صحيح البخاري (كتاب بدء الخلق ـ باب ذكر الملائكة ٤/ ٨١، صحيح مسلم (كتاب المساجد ـ باب فضل صلاتي الصبح والعصر. . .) ١/ ٤٣٩؛ مسند أحمد ٢/ ٣١٢؛ الموطَّأ (كتاب قصر الصلاة في السفر ـ باب جامع الصلاة) ١/ ١٧٥؛ صحيح ابن خزيمة (كتاب الصلاة ـ باب ذكر اجتماع ملائكة الليل وملائكة النهار. . .) ١/ ١٦٥؛ حلية الأولياء ٧/ ٣٢٥.
ورواية النسائي من طريق موسى بن عقبة عزاها المِزِّي إلى (كتاب الملائكة) من (السنن الكبرى للنسائي)؛ انظر: تحفة الأشراف ١٠/ ٢٠٨، وهو غير موجود في النسخة المطبوعة، ولم يطبع مسند أبي هريرة من مسند البزَّار.

(٢) ٢/ ٥٣٤.

(٣) ٢/ ٥٣٥.

٤ـ في حديث: «فسُقُوا الناسُ حولهم».

قال ابن حجر: «قوله: (فسُقُوا الناسُ حولهم) كذا في جميع الروايات في الصحيح بضم السين والقاف، وهو على لغة بني الحارث» وفي رواية البيهقي... (فأسقى الناس حولهم)»[1].

٥ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «ما اغبرَّتا قدما عبد في سبيل الله فتمسَّه النار»[2].

قال ابن حجر: «قوله: (ما اغبرَّتا) كذا في رواية المستملي بالتثنية وهو لغة، وللباقي (ما اغبرَّت) وهو الأفصح»[3].

٦ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «...وأتى الأقرع فقال: أيُّ شيء أحبُّ إليك؟ قال: شَعْرٌ حَسنٌ ويذهب هذا عنِّي، قد قَذَرني الناس...»[4].

قال ابن حجر: «...في رواية حكاها الكرماني: «قذروني الناس» وهي على لغة أكلوني البراغيث»[5].

ذكر ابن حجر في النصوص السابقة مسألة إلحاق الفعل علامتي التثنية والجمع مع وجود الاسم الظاهر، وتلَخَّص عرضه هذه المسألة بما يلي:

١ـ ذكر أنَّها لغة قليلة، وأنَّ الإفراد هو الأفصح.

٢ـ أنَّها سُمِّيت لغة أكلوني البراغيث.

٣ـ نسبتُها لبني الحارث.

---

(١) الحديث والتعليق في ٢/ ٥٩٤.

(٢) ٦/ ٣٥.

(٣) ٦/ ٣٦.

(٤) ٦/ ٥٧٨.

(٥) ٦/ ٥٧٩ وانظر: شرح الكرماني ١٤/ ٩٤، وانظر شواهد أخرى في (فتح الباري): ١/ ٥٠٥، ٢/ ٦٦، ٤٠٨، ٥/ ٢٤٤، ٩/ ١٦٦.

٤ـ أورد مناقشة مستفيضة للحديث «يتعاقبون فيكم ملائكة. . .» تمثَّلت فيما يلي:

أ ـ ذكر استدلال القرطبي بالحديث على هذا الباب مع ذكر شواهد على ذلك.

ب ـ تأويلات المعربين للآية ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[1].

ج ـ استدلال ابن مالك بهذا الحديث على مسألة الباب، ومناقشة أبي حيان له بأنَّ اللفظ الذي استدلّ به مختصر، ورد من طريق أخرى تاماً.

د ـ أورد روايات وطرقاً أخرى للحديث تخرج عن موضع استدلال ابن مالك.

هـ ـ تقويته بحث أبي حيان في الحديث.

و ـ ترجيحه العَزْو في هذا الحديث إلى ما أخرجه البخاري والنسائي.

وبيان المسألة على النحو الآتي:

إذ أُسند الفعل إلى ظاهر مثنى أو جمع، جُرِّد من علامتي التثنية والجمع، فيقال: جاء الزيدان، وقعد الزيدون، وقامت الهندات، وهذا هو المشهور من لغة العرب، وبهذا جاءت لغة القرآن: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾[2] ﴿قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ﴾[3] ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[4].

ومن العرب من يُلحق الفعل الألف، أو الواو، أو النون عند إسناده للمثنى والجمع، فيُقال على مذهبهم: جاءا المحمدان، وذهبوا الزيدون، وقُمْنَ الطالبات، فالألف والواو والنون أحرف دالَّة على معنى التثنية والجمع،

---

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٣.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٢٣.

(٣) سورة الصف، الآية: ١٤.

(٤) سورة يوسف، الآية: ٣٠.

كما دلَّت التاء في (قامتْ هند) على التأنيث، قال سيبويه: «ومن العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبَّهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالتْ فلانة) فكأنَّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث»[(١)].

على أنه يوجد فارق بين علامة التأنيث، وعلامتي التثنية والجمع، وذلك أنَّ الأولى لازمة لبيان معنى التأنيث بخلاف الأخرى، إذ ينبىء الفاعل عنها وينوب في بيان المراد[(٢)].

كما أنَّ التأنيث لازم للمؤنث، أمَّا التثنية والجمع فعارضان، والأصل فيهما العطف، فقولك ـ مثلاً ـ: قام الزيدان، أصله: قام زيد وزيد، فلم تلحق الفعل علامة تثنية الفاعل، وعلى ذلك فيلزم تجريد الفعل عند إسناده للمثنى، نحو: قام الزيدان، ومثل ذلك يقال في الجمع[(٣)].

وقد اشتهرت لغة الإلحاق في كتب النحاة بلغة (أكلوني البراغيث)[(٤)] وقياسه أكلني أو أكلتني، وسمَّاها ابن مالك لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة)[(٥)] وتابعه في ذلك الرضي[(٦)]، ونسبت إلى طيىء، وأزد شنوءة[(٧)]، وبلحارث[(٨)].

---

(١) الكتاب ١/٢٣٦، وانظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٠٧ـ ١٠٨.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٤٣؛ حاشية الخضري ١/ ١٦١.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٢/ ١٢ـ ١٣؛ التبصرة والتذكرة ١/١٠٨؛ البسيط ١/ ٢٦٨.

(٤) انظر: التوطئة ١٦٤؛ توضيح المقاصد ٢/٧؛ شرح ابن عقيل ١/ ٤٧٣؛ تعليق الفرائد ٤/٢٣٨؛ شرح الأشموني ٢/٤٧؛ همع الهوامع ٢/ ٢٥٦.

(٥) انظر: شرح عمدة الحافظ ١/ ٥٤٠.

(٦) انظر: شرح الكافية ١/ ٨٨.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٥٤؛ توضيح المقاصد ٢/٧؛ الجنى الداني ١٧١؛ مغني اللبيب ٤٧٨؛ المساعد ١/ ٣٩٤؛ شرح الأشموني ٢/ ٤٨؛ همع الهوامع ٢/ ٢٥٧.

(٨) انظر: مغني اللبيب ٤٧٨؛ شرح ابن عقيل ١/ ٤٦٨؛ عقود الزبرجد ٢/ ٣٣٨.

وقد علّل ابن مالك لهذه اللغة بأنَّ الفاعل قد يكون غير قابل لعلامتي التثنية والجمع، نحو (مَنْ)، فإذا كان الفعل مجرَّداً، وقصدت تثنية الفاعل أو جمعه لم يُعلم هذا القصد، فعَمَد أصحاب هذه اللغة إلى إلحاق علامة بالمثنى والجمع، مع إبقاء الفعل مجرَّداً حال إسناده إلى المفرد، فارتفع اللبس، ثم لزموا ذلك فيما ليس فيه لبس، طرداً للباب على نسق واحد[1].

وقد خُرِّجت شواهد عدَّة على هذه اللغة منها:

١ـ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[2].

٢ـ حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ: «وكُنَّ أمهاتي يحثثني على خدمته»[3].

٣ـ قول أحيحة بن الجلاَّح:

يَلُومُونَنِي في اشتراءِ النخيـ ـل **أَهْلِي**، فكلُّهم يَعذلُ[4]

٤ـ قول ابن قيس الرقيات:

---

(١) انظر: شواهد التوضيح ١٩١.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٧١، وانظر: إعراب القرآن ٢/ ٣٣.

(٣) صحيح مسلم (كتاب الأشربة ـ باب استحباب إدارة الماء واللبن ونحوهما) ٣/ ١٦٠٣؛ المسند ٣/ ١١٠.

(٤) الديوان ٧١؛ شرح السيرافي ٢/ ٩؛ التوطئة ١٦٤؛ إعراب الحديث ١٣٨؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٤٨١؛ مغني اللبيب ٤٧٨؛ المساعد ١/ ٣٩٣؛ شرح الأشموني ٢/ ٤٧؛ همع الهوامع ٢/ ٢٥٧ ويُنسب هذا البيت لأمية بن أبي الصلت في عدد من المصادر، وهو في ديوانه (ت: د .عبد الحفيظ السطلي) ضمن (ما أنشد لأمية وليس له) ص ٥٥٤.
وورد البيت في (فتح الباري) ٩/ ١٦٦ منقولاً عن القرطبي، وانظر: المفهم ٦/ ٣٣٤.

تـولـى قـتَـالَ الـمـارقـيـن بـنـفـسِـه وقـد **أَسْـلَـمـاه مُـبْـعَـدٌ وحَـمـيـمُ**[1]

٥ـ قول عمرو بن ملقط[2]:

أُلْـفِـيـتـا عَـيـنَـاك عـنـدَ الـقَـفـا أَوْلـى فـأَوْلـى لَـكَ ذا واقِـيَـهْ[3]

وغير ذلك من الشواهد على هذه اللغة[4].

وهذه الشواهد وما شاكلها مخرَّجة عند جمهور النحاة على أنَّ هذه الأحرف (الألف، الواو، النون) ضمائر، وما بعدها إمَّا بدل منها، وإمَّا مبتدأ مؤخَّر، والجملة قبله خبر مقدَّم[5].

ومن خلال العرض السابق للمسألة يمكن التعليق بما يلي:

١ـ مع فُشُوِّ لغة بني الحارث وشهرتها، فإنَّ الذي يظهر أنَّ حمل حديث «يتعاقبون فيكم ملائكة...» على هذه اللغة خلاف الأَوْلى؛ لأنَّه لا بُدَّ لاعتماد دليل شاهداً على مسألة ما، من الرجوع إلى مصادره المحقَّقة الأُولى؛ لمعرفة ما قبله وما بعده[6]، وقد تبيَّن من خلال ذكر ابن حجر لروايات

---

(١) الديوان ١٩٦؛ شرح التسهيل ٢/١١٦؛ شرح الكافية الشافية ٢/٥٨١؛ شرح الألفية لابن الناظم ٢٢١؛ مغني اللبيب ٤٨١؛ شرح ابن عقيل ١/٤٦٩؛ تعليق الفرائد ٤/٢٣٩؛ شرح الأشموني ٢/٤٧؛ التصريح ١/٢٧٧.

(٢) انظر: المقاصد النحوية ٢/٤٥٨؛ خزانة الأدب ٣/٦٣٣.

(٣) البيت في: شرح السيرافي ٢/١٠؛ التوطئة ١٦٤؛ شرح المفصل ٣/٨٨؛ التصريح ١/٢٧٥.

(٤) انظر شواهد أخرى في: شرح التسهيل ٢/١١٧؛ شرح الأشموني ٢/٤٧؛ عدة السالك (بحاشية أوضح المسالك) ٢/ ١٠٠ـ ١٠٥.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/١١٧؛ شرح الألفية لابن الناظم ٢٢١؛ شرح ألفية ابن معطي ١/٤٨٢؛ ارتشاف الضرب ١/٣٥٤؛ مغني اللبيب ٤٧٩؛ شرح ابن عقيل ١/٤٦٨؛ همع الهوامع ٢/٢٥٧.

(٦) انظر: في أصول النحو ٦٨.

الحديث وطرقه الروايةُ التامَّة له، وتبيَّن فيها مرجع (الواو) التي في (يتعاقبون) وبذلك يخرج هذا الحديث عن دائرة الاستدلال به على هذه المسألة.

٢ـ حمل الآيتين الكريمتين وما جاء نحوهما على غير هذه اللغة أَوْلى كما ذكر المرادي[١]، وابن هشام[٢]؛ لأنَّه «إذا احتمل الشيء أن يكون على فصيح كلام العرب فلا ينبغي أن يُحمل على ما قلّ»[٣].

٣ـ تخريج الأخفش هاتين الآيتين على هذه اللغة هو أحد وجهين ذكرهما في إعرابهما، والوجه الآخر الذي ذكره هو أن يكون ما بعد الضمير بدلاً منه[٤].

٤ـ ترجيح ابن حجر لمذهب الجمهور في تخريج الآية والحديث (يتعاقبون..).

٥ـ أجاز ابن مالك أن تُحمل هاتان الآيتان ـ وغيرهما من الشواهد ـ

---

(١) انظر: الجنى الداني ١٧١.
المرادي (...ـ ٧٤٩هـ).
الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، المعروف بابن أم قاسم، من أئمة العربية، أخذ عن أبي عبد الله الطبخي، وأبي زكريا الغماري، وأبي حيان.
له مصنَّفات عدَّة من أشهرها: (شرح الألفية)، (الجنى الداني)، (شرح التسهيل).
انظر: الدرر الكامنة ٢/ ٣٢؛ بغية الوعاة ١/ ٥١٧؛ شذرات الذهب ٦/ ١٦٠.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٤٧٩.

(٣) البسيط ١/ ٢٦٩.
وانظر ما قيل في إعراب الآيتين الكريمتين في: معاني القرآن للفراء ١/ ٣١٦، ٢/ ١٩٨؛ معاني القرآن للزجاج ٢/ ١٩٥ـ ١٩٦، ٣/ ٣٨٣ـ ٣٨٤؛ إعراب القرآن ٢/ ٣٣، ٣/ ٦٤؛ الكشاف ١/ ٦٣٤، ٢/ ٥٦٢؛ التبيان ١/ ٤٣٥، ٢/ ٩١١؛ الفريد ٢/ ٦٧، ٣/ ٤٧٧، البحر المحيط ٣/ ٥٣٤، ٦/ ٢٩٧، الدر المصون ٤/ ٣٧٠ـ ٣٧٢، ٨/ ١٣٢ـ ١٣٣.

(٤) انظر: معاني القرآن ١/ ٢٨٦.

على غير هذه اللغة، إلا أنَّ ذلك لا يعني لديه أنَّ يُحمل كلّ ما ورد من هذه اللغة على أنَّ الألف، والواو، والنون ضمائر؛ «لأنَّ الأئمَّة المأخوذ عنهم هذا الشأن متَّفقون على أنَّ ذلك لغة لقوم مخصوصين من العرب، فوجب تصديقهم في ذلك كما نصدِّقهم في غيره»(١).

٦ـ تعليل ابن مالك هذه اللغة بأنَّ الفاعل قد يكون غَير قابل لعلامتي التثنية والجمع، نحو (مَنْ)... إلخ فيه نظر؛ للأسباب الآتية:

١ـ (مَنْ) اسم مبني، والأصل في الأسماء الإعراب.

٢ـ أنَّ وقوع الاسم المعرب فاعلاً ومفعولاً، وتظهر عليه العلامات كثير سائغ مطَّرد، ولا يحمل على المبنيات؛ لأنَّها خروج عن أصل الأسماء.

٣ـ أنَّ الصلة تحدِّد المراد، و(مَنْ) موصول اسمي مشترك، يكون للمفرد، والمثنى، والجمع، والصِّلة توضِّح هذا وتبيِّنه.

وخلاصة القول ممَّا سبق أنَّ إلحاق الفعل علامتي التثنية والجمع مع وجود الاسم الظاهر لغة لقوم من العرب، وهي لغة قليلة نسبة إلى الأفصح، مع كونها مشهورة، ولا تنافي بينهما، فالشهرة لا تعني الكثرة المطَّردة، كما أنَّها لا تعني القوة، وقد خُرِّجت عليها شواهد عِدَّة نثراً ونظماً، وبعض هذه الشواهد يتطرَّق لها الاحتمال بحملها على غير هذه اللغة، والدليل إذا تطرَّق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال.



---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٥٨٣. وانظر: شرح التسهيل ٢/١١٧؛ شرح الألفية لابن الناظم ٢٢١؛ الجنى الداني ١٧١؛ تعليق الفرائد ٤/٢٣٨؛ شرح الأشموني ٢/٤٨؛ همع الهوامع ٢/٢٥٧؛ حاشية الخضري ١/١٦٢.

٤٥- الفاعل بين الحذف والإضمار

من مواضع ورود المسألة:

١- في قوله عليه الصلاة والسلام: «ولن يشادَّ الدِّينَ إلا غَلَبه..»[(١)].

قال ابن حجر: «هكذا في روايتنا بإضمار الفاعل، وثبت في رواية.. بلفظ (ولن يشادَّ الدينَ أحدٌ إلا غلبه)... و(الدِّين) منصوب على المفعولية، وكذا في روايتنا أيضاً، وأُضمر الفاعل للعلم به»[(٢)].

٢- في (باب إذا دخَلَ المسجد) قال ابن حجر: «حُذفَ الفاعل للعلم به»[(٣)].

٣- في حديث «فيُقصّ لبعضهم من بعض»[(٤)].

قال ابن حجر: «قوله: (فيُقتصّ لبعضهم من بعض) بضم أوَّله على البناء للمجهول للأكثر، وفي رواية الكشميهني بفتح أوَّله، فتكون اللام على هذه الرواية زائدة، أو الفاعل محذوف، وهو الله أو مَنْ أَقَامَه في ذلك، وفي رواية شيبان (فيقتصُّ بعضهم من بعض)»[(٥)].

٤- في حديث «ولا يشربُ الخمرَ حين يشربُ وهو مؤمن..»[(٦)].

---

(١) ١/١١٦.

(٢) ١/١١٧.

(٣) القول والتعليق في ١/٦٤٠.

(٤) ١١/٤٠٣.

(٥) ١١/٤٠٦.

(٦) ١٢/٥٩.

قال ابن حجر: «لم يذكر اسم الفاعل من الشرب كما ذكره في الزنا والسرقة.. قال ابن مالك: فيه جواز حذف الفاعل لدلالة الكلام عليه، والتقدير: ولا يشربُ الشاربُ الخمر إلخ، ولا يرجع الضمير إلى الزاني لئلا يختصّ به، بل هو عامٌّ في حقِّ كلِّ من شرب، وكذا القول في: لا يسرق، ولا يقتل، ولا يغلّ، ونظير حذف الفاعل بعد النفي قراءة هشام[1]: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[2] بفتح الياء التحتانية أوله، أي لا يحسبنَّ حاسب»[3].

ذكر ابن حجر في النصوص السابقة مسألة الفاعل بين الحذف والإضمار، وتلخَّص عرضه هذا فيما يلي:

١ـ عبَّر في بعض الروايات بإضمار الفاعل، وفي أخرى بحذفه.

٢ـ أورد كلام ابن مالك في حديث «ولا يشرب الخمر...» بأنَّ فيه جواز حذف الفاعل لدلالة الكلام عليه.

وللنحاة في مسألة حذف الفاعل قولان، هما على النحو الآتي:

(١) انظر تخريجها في: التيسير ٩١؛ الإقناع ٢/ ٦٢٤؛ إبراز المعاني ٣/ ٤٤؛ البحر المحيط ٣/ ١١٢؛ النشر ٢/ ٢٤٤؛ الإتحاف ١/ ٤٩٤؛ غيث النفع ١٨٥.
هشام (١٥٣ـ ٢٤٥هـ).
هشام بن عمار أبو نصير بن ميسرة، أبو الوليد السلمي، الدمشقي، شيخ أهل دمشق ومفتيهم، ومحدثهم، ومقرئهم، أخذ القراءة عرضاً عن أيوب بن تميم، وعراك بن خالد، وعمر بن عبد الواحد وآخرين، وروى عن مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة.. وغيرهما، وممّن روى القراءة عنه أبو عبيد القاسم بن سلام.
انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ١٦٠ـ ١٦٣؛ غاية النهاية ٢/ ٣٥٤ـ ٣٥٦.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٦٩.

(٣) ١٢/ ٦٠؛ وانظر: شواهد التوضيح ١٢٨ـ ١٢٩.
وانظر شاهداً لحذف الفاعل أيضاً في ١٠/ ٥٧ـ ٥٨.

١ـ أنَّ الفاعل يُحذف، وعليه الكسائي[1]، والسهيلي[2]، وابن مضاء[3].

٢ـ منع الحذف، وما ورد مُوهماً ذلك فمؤوَّل، وعليه جمهور النحاة[4].

واستدلَّ الكسائي ومنْ وافقه بأدلَّة ظاهرها حذف الفاعل، منها:

ـ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ﴾[5].

---

(١) انظر نسبة الرأي له في: شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٠؛ ارتشاف الضرب ٢/ ١٨٢؛ توضيح المقاصد ٢/ ٦؛ المساعد ١/ ٣٩٦؛ تعليق الفرائد ٤/ ٢٤٩؛ شرح الأشموني ٢/ ٤٥؛ همع الهوامع ٢/ ٢٥٥؛ حاشية الخضري ١/ ١٦٠ـ ١٦١.

(٢) انظر نسبة الرأي له في: شرح شذور الذهب ١٦٦؛ التصريح ١/ ٢٧٢؛ همع الهوامع ٢/ ٢٥٥، والذي في نتائج الفكر ١٦٥ مخالف للمنسوب إليه فيما يظهر.

(٣) انظر: شرح شذور الذهب ١٦٦؛ همع الهوامع ٢/ ٢٥٥.
ابن مضاء (٥١٣ـ ٥٩٢هـ).
أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي، أبو العباس، وأبو جعفر الجياني القرطبي، من المتقدمين في علم العربية، وله آراء ومذاهب خالف فيها الجمهور، أخذ عن ابن الرماك، وابن عطية، والقاضي عياض، وغيرهم، وممن روى عنهم ابنا حوط الله، وأبو الحسن الغافقي، من أشهر مصنفاته: (الرد على النحاة)، وله (تنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان).
انظر: الديباج المذهب ١/ ٢٠٨؛ بغية الوعاة ١/ ٣٢٣.

(٤) انظر: المقتضب ١/ ١٩، ٤/ ٥٠؛ الخصائص ٢/ ٣٦٨؛ المقتصد ١/ ٣٧٧؛ شرح المفصل ١/ ٧٧؛ شرح التسهيل ٢/ ١٢١؛ ارتشاف الضرب ٢/ ١٨٢؛ همع الهوامع ٢/ ٢٥٥ـ ٢٥٦.

(٥) سورة يوسف، الآية: ٣٥.

- قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ۝٢٦﴾[1].

- قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[2]

- قوله عليه الصلاة والسلام: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشربُ الخمرَ حين يشربُها وهو مؤمن»[3]، فاعل (يشرب) غير مذكور.

- قول بعض العرب إذا كان غداً فأتني[4].

- قول سوار بن المضرب[5]:

فإن كانَ لا يُرضِيكَ حتى تردَّني ... إلى قطريٍّ لا إخالُكَ رَاضِيا[6]

وقد أوَّل الجمهور هذه الأدلّة بوَجْهٍ من وجوه التأويل، وذلك على النحو التالي:

١- في الآية الأولى الفاعل عند المانعين مصدر مَنْوِيٌّ، تقديره: بدا لهم بداء[7]، ونظير هذا التقدير، قول الشاعر[8]:

---

(١) سورة القيامة، الآية: ٢٦.

(٢) سورة النور، الآية: ٤٠.

(٣) سبق ذكره ص ٤٧١.

(٤) انظر: شرح المفصل ١/ ٧٨٠؛ شرح التسهيل ٢/ ١٢٣؛ أوضح المسالك ٢/ ٨٩- ٩١.

(٥) انظر: المقاصد النحوية ٢/ ٤٥١.

(٦) البيت في: الكامل ٢/ ٦٢٨؛ الخصائص ٢/ ٤٣٣؛ شرح المفصل ١/ ٨٠؛ شرح التسهيل ٢/ ١٢٣؛ شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٠؛ ارتشاف الضرب ٢/ ١٨٢؛ شرح الأشموني ٢/ ٤٥.

(٧) انظر: إعراب القرآن ٢/ ٣٢٩؛ أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٧؛ البيان ٢/ ٤١؛ التبيان ٢/ ٧٣٢؛ الفريد ٣/ ٦٢؛ شرح التسهيل ٢/ ١٢٢؛ البحر المحيط ٥/ ٣٠٧؛ الدر المصون ٦/ ٤٩٤؛ المساعد ١/ ٣٩٥.

(٨) اختلف في قائله على قولين، هما: =

لــعــلَّــكَ والــمــوعُــودُ حَــقٌّ وفــاؤُه   بَــدَا لَــكَ فــي ذَاكَ الــقَــلــوصِ بَــدَاءُ[١]

٢ـ في الآية الكريمة: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴿٢٦﴾﴾ الفاعل مضمر وقد دلَّت الحال المشاهدة على أنَّ المقصود هو الروح[٢]، ونظير ذلك قول حاتم الطائي:

أمـاويُّ مـا يُـغْـنـي الـثـراءُ عـن الـفـتـى   إذا حَشْرَجَتْ يوماً، وضاقَ بها الصدرُ[٣]

فالفعل (حشرجتْ) لم يذكر فاعله، وإنما دلَّ الحال والسِّياق على أنَّ المقصود هو النفس، ووَرَد عن العرب قولهم: أَرْسلتْ، يقصدون: جاء المطر، ولا تكاد تسمعهم يذكرون السماء[٤].

٣ـ في قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ فاعل (أخرج) هو الضمير العائد على الواقع في البحر، وإن لم يَجْر له ذِكْر، لكن سياق الآية يدلُّ عليه[٥].

٤ـ في الحديث فاعل (يشرب) وإن كان غير مذكور، إلاَّ أنَّ الفعل (يشرب) دلَّ عليه، ولا يصحُّ أن يكون ضميراً عائداً على ما سبق؛ لعدم

= أ ـ محمد بن بشير الخارجي. انظر: شرح شواهد المغني ٢/ ٨١١؛ وهو في ديوانه ٢٩.

ب ـ الشماخ. انظر: اللسان ١٤/ ٦٦ (ب د ا)؛ وهو في ملحقات الديوان ٤٢٧.

(١) البيت في: أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٧؛ شرح التسهيل ٢/ ١٢٢؛ المساعد ١/ ٣٩٥.

(٢) انظر: الكشاف ٤/ ١٩٣؛ البحر المحيط ٨/ ٣٨٩؛ الدر المصون ١٠/ ٥٧٨.

(٣) الديوان ٢١٠ (وفيه: إذا حشرجت نفس... ولا شاهد فيها).

الكشاف ٤/ ١٩٢؛ أمالي ابن الشجري ١/ ٩٠؛ البحر المحيط ٨/ ٣٨٩؛ الدر المصون ٦/ ٥٣٥، ١٠/ ٥٧٨؛ همع الهوامع ١/ ٢٢٨.

(٤) انظر: الكشاف ٤/ ١٩٢ـ ١٩٣؛ البحر المحيط ٨/ ٣٨٩.

(٥) انظر: الكشاف ٣/ ٦٩؛ شرح التسهيل ٢/ ١٢٣؛ البحر المحيط ٦/ ٤٦١؛ المساعد ١/ ٣٩٦.

استقامة المعنى، وإنَّما هو ضمير مستتر دلَّ عليه الفعل (يشرب) تقديره: الشارب، وسهَّل ذلك وحسَّنه تقدُّم ما يُشبهه في قوله: ولا يزني الزاني[(١)].

٥- قول العرب: إذا كان غداً فأتني، تقدير الكلام: إذا كان غداً ما أنا عليه الآن فأتني[(٢)].

٦- قول سوار بن المضرب تقديره: إن كان لا يُرضيك شيءٌ، أو ما تشاهده منِّي[(٣)].

وبعد بيان مذهب المجيزين وأدلَّتهم،وذكر تأويلات المانعين لها، **أخلُص إلى أنَّ الراجح من هذين القولين هو مذهب الجمهور** القائل بمنع حذف الفاعل؛ لقوة حجَّتهم، وما ورد موهماً الحذف فبالإمكان ردُّه إلى هذا الأصل، وبذلك يَسْلم لهم القول بالمنع.

وبالنظر في النصوص الواردة في الفتح يمكن التعليق بما يلي:

١- استعمل ابن حجر لفظ الحذف تارة، والإضمار تارة أخرى[(٤)]، وهناك فارق بينهما، فالحذف: هو إسقاط الشيء لفظاً ومعنى، أمَّا الإضمار فهو: إسقاط الشيء لفظاً لا معنى[(٥)]، ويظهر أنَّ استعمال ابن حجر للفظ الحذف في المواضع المذكورة من اختلاط المصطلحات، إذ ليس هناك نَصٌّ صريح منه على أنَّ الفاعل محذوف بالمعنى الاصطلاحي.

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٢٤؛ أوضح المسالك ٢/ ٨٩؛ شرح شذور الذهب ١٦٦؛ مغني اللبيب ١٤٧، ٧٧٠؛ التصريح ١/ ٢٧٢؛ إرشاد الساري ١٥/ ٤٨٦.

(٢) انظر: شرح المفصل ١/ ٨٠؛ شرح التسهيل ٢/ ١٢٣.

(٣) انظر: شرح المفصل ١/ ٨٠؛ شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠١؛ ارتشاف الضرب ٢/ ١٨٢.

(٤) انظر ما سبق ص ٤٧١.

(٥) الكليات ٣٨٤.

٢ـ ما ورد من استدلال ابن مالك بحديث «...ولا يشرب الخمرَ...» على أنَّ فيه جواز حذف الفاعل؛ لدلالة الكلام عليه[١]، يُوهم أنَّ ابن مالك ممَّن ذهب إلى أنَّ الفاعل يحذف كالكسائي ومَنْ وافقه، وهذه المسألة ـ فيما يظهر ـ تحتمل أمرين، هما:

١ـ أنَّه عبَّر بالحذف وأراد الإضمار.

٢ـ أنَّ عبارته هنا مطلقة، قيَّدتها نصوص أخرى، فقد نصَّ على أنَّه «لا يُحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه، ويرفع توهُّم الحذف إنْ خَفِي الفاعلُ جَعْلُه مَصْدراً مَنْوِياً، أو نحو ذلك»[٢]، وقال في موضع آخر: «كُلُّ موضع ادُّعي فيه الحذف فالإضمار ممكن، فلا ضرورة إلى الحذف»[٣].

فهو هنا ـ قطعاً ـ من صريح نصوصه في مظانِّها النحوية يجزم بأنَّه مضمر لا محذوف.



---

(١) انظر ما سبق ص ٤٧٢.

(٢) شرح التسهيل ٢/١١٨.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٠.

٤٦ـ نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به

وردت المسألة في موضعين:

١ـ في حديث أبي الأسود ـ رضي الله عنه ـ قال: «قدمتُ المدينة ـ وقد وقع بها مرضٌ ـ فجلستُ إلى عمرَ بنِ الخطاب ـ رضي الله عنه ـ فمرَّت بهم جنازة فأُثْني على صاحبها خيراً، . . . ثم مُرَّ بأخرى فأُثْني على صاحبها خيراً. . . ثم مُرَّ بثالثة فأُثْني على صاحبها شراً. . .»[1].

قال ابن حجر: «قوله: (فأثني على صاحبها خيراً) كذا في جميع الأصول (خيراً) بالنصب، وكذا (شرًّا) وقد غلط من ضبط (أُثني). . على البناء للفاعل، فإنَّه في جميع الأصول مبني للمفعول، قال ابن التين: والصواب الرفع، وفي نصبه بُعْدٌ في اللسان، ووجَّهه غيره بأنَّ الجار والمجرور أقيم مقام المفعول الأول، و(خيراً) مقام الثاني، وهو جائز، وإن كان المشهور عكسه. .».

ثم ذكر ابن حجر توجيه النووي وابن مالك فقال: «قال النووي: هو منصوب بنزع الخافض أي: أُثني عليها بخير، وقال ابن مالك: (خيراً) صفة لمصدر محذوف، فأقيمت مقامه فنصبت؛ لأنَّ (أُثني) مُسند إلى الجار والمجرور، قال: والتفاوت بين الإسناد إلى المصدر، والإسناد إلى الجار والمجرور قليل»[2].

---

(١) ٣/ ٢٧١.

(٢) ٣/ ٢٧٢. وانظر: شواهد التوضيح ١٧٠؛ شرح صحيح مسلم ٧/ ١٩.

٢ـ في حديث بئر معونة: «...وأُصيب فيهم يومئذ عُروة بن أسماء بن الصلت، فسمِّي عروة به، ومنذر بن عمرو سمِّي به منذراً»[(١)].

قال ابن حجر: «(سمِّي به منذراً) كذا ثبت بالنصب.. أي أنَّ الزبير سمَّى ابنه منذراً باسم المنذر بن عمرو هذا، فيحتمل أن تكون الرواية بفتح السين على البناء للفاعل وهو محذوف... ويحتمل أن يُوجَّه النصب على مذهب الكوفيين في إقامة الجار والمجرور في قوله (به) مقام الفاعل كما قرىء[(٢)] ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[(٣)]»[(٤)].

ذكر ابن حجر في الموضعين السابقين جواز إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به، وذكر أنَّه مذهب الكوفيين.

وفي هذه المسألة خلاف على قولين:

الأول: جواز إقامة الجار والمجرور مع وجود المفعول به، وعليه الكوفيون[(٥)] ـ كما ذكر ابن حجر ـ ووافقهم الأخفش ـ بشرط تقدُّم النائب على المفعول به[(٦)] ـ ....

---

(١) ٧/ ٤٥٠.

(٢) هي قراءة أبي جعفر، وقرأ بها شيبة، وجاءت أيضاً عن عاصم.
انظر: إعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ٣١٣؛ البحر المحيط ٨/ ٤٥؛ النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٧٢؛ الإتحاف ٢/ ٤٦٦.

(٣) سورة الجاثية، الآية: ١٤.

(٤) ٧/ ٤٥٢.

(٥) انظر نسبة الرأي لهم في: التبيين ٢٦٨؛ اللباب ١/ ١٥٩؛ الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٥٨؛ شرح التسهيل ٢/ ١٢٨؛ شرح الكافية ١/ ٨٤؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٦١٩؛ ارتشاف الضرب ٢/ ١٩٤؛ شرح الأشموني ٢/ ٦٧؛ همع الهوامع ٢/ ٢٦٥.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٩؛ شرح الألفية لابن الناظم ٢٣٥؛ شرح =

وابن مالك[1].

الثاني: تعيُّن إقامة المفعول به، وامتناع إقامة غيره مع وجوده، وعليه جمهور البصريين[2].

واستدلَّ الكوفيون بأدلَّة منها:

١ـ القراءة المذكورة آنفاً: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[3]، حيث أقيم الجار والمجرور (بما) مقام الفاعل، مع وجود المفعول به (قوماً).

٢ـ قراءة أبي جعفر ـ أيضاً ـ في رواية عنه[4]: ﴿ويُخْرَجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَاباً﴾[5] فنائب الفاعل (له) والمفعول به موجود (كتاباً).

= الكافية ١/٨٥؛ ارتشاف الضرب ٢/١٩٤؛ توضيح المقاصد ٢/٣٢؛ المساعد ١/٣٩٩؛ شرح الأشموني ٢/٦٨؛ التصريح ١/٢٩١؛ همع الهوامع ٢/٢٦٦، ولم أهتد إلى رأيه هذا في (معاني القرآن).

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/١٢٨.

(٢) انظر: المقتضب ٤/٥١؛ الجمل ٧٨؛ التبصرة والتذكرة ١/١٢٧؛ شرح اللمع ١/٤٦؛ شرح المقدِّمة المحسبة ٢/٣٧٤؛ المقتصد ١/٣٥٢؛ التبيين ٢٦٨؛ شرح المفصل ٧/٧٤؛ التوطئة ٢٥٩؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٣٦؛ البسيط ٢/٩٦٠؛ مغني اللبيب ٨٧٨؛ شرح الأشموني ٢/٦٧.

(٣) انظر ما سبق ص ٤٧٩.

(٤) انظر: البحر المحيط ٦/١٥؛ النشر ٢/٣٠٦؛ الإتحاف ٢/١٩٤.

أبو جعفر (. . . ـ ١٣٠هـ).

يزيد بن القعقاع المدني، أحد القراء العشرة، أخذ القراءة عرضاً عن ابن عباس، وأبي هريرة، وغيرهما، وروى القراءة عنه نافع بن عبد الرحمن، وعيسى بن وردان، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وغيرهم.

انظر: وفيات الأعيان ٦/ ٢٧٤ـ ٢٧٦؛ غاية النهاية ٢/ ٣٨٢ـ ٣٨٣؛ تهذيب التهذيب ١٢/٥٨.

(٥) سورة الإسراء، الآية: ١٣.

٣ـ قول جرير[١]:

ولو ولدتْ قُفَيرةُ جِرْوَ كَلبٍ   لسُبَّ **بذلك** الجروِ الكِلابَا[٢]

فالجار والمجرور (بذلك) ناب عن الفاعل، والمفعول به موجود، وهو (الكلاب).

٤ـ قول رؤبة:

لم يُعنَ **بالعلياء** إلاّ سيِّداً   ولا شَفَى ذا الغيِّ إلاَّ ذو هُدَى[٣]

٥ـ قول يزيد بن القعقاع[٤]:

أُتيح **لي** من العِدا نذيراً   به وُقِيتُ الشرَّ مُسْتطيرا[٥]

٦ـ قول الشاعر[٦]:

وإنَّما يُرضي المنيبُ ربَّه   ما دام مَعْنياً **بذكر** قلبَه[٧]

وعلَّل البصريون تعيُّن إقامة المفعول به بشبهه بالفاعل من عدَّة أوجه،

---

(١) نُسب البيت له: في الخزانة ١/ ١٦٣؛ الدرر اللوامع ٢/ ٢٩٢، وليس في ديوانه.

(٢) البيت في: الخصائص ١/ ٣٩٧؛ شرح المقدِّمة المحسبة ٢/ ٣٧٥؛ أمالي ابن الشجري ٢/ ٥١٨؛ اللباب ١/ ١٦٠؛ شرح المفصل ٧/ ٧٤؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٧؛ شرح التسهيل ٢/ ١٢٨؛ شرح الكافية ١/ ٨٥؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٦٢٠؛ تعليق الفرائد ٤/ ٢٦٠؛ همع الهوامع ٢/ ٢٦٦.

(٣) ملحقات الديوان ١٧٣؛ شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٩؛ شرح الألفية لابن الناظم ٢٣٥؛ شرح الأشموني ٢/ ٦٨؛ التصريح ١/ ٢٩١؛ همع الهوامع ٢/ ٢٦٦.

(٤) نسبه لابن القعقاع الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد.
انظر: شرح شذور الذهب ١٦٣.

(٥) البيت في: شرح التسهيل ٢/ ١٢٨؛ البحر المحيط ٦/ ٣٣٥.

(٦) لم أقف على القائل.

(٧) البيت في: شرح التسهيل ٢/ ١٢٨؛ شرح الألفية لابن الناظم ٢٣٥؛ شرح الأشموني ٢/ ٦٨.

منها:

١ـ أنَّ غير المفعول به لا يصحُّ أن يُقام مقام الفاعل إلاَّ بعد أن يُتَّسع فيه بنصبه مفعولاً به، فكان إقامة غير المفعول به مع وجوده تقديماً للفرع على الأصل دون موجب.

٢ـ أنَّ الفعل يصل إليه بنفسه، وليس في الفعل دلالة عليه، بخلاف غيره.

٣ـ أنَّ المفعول به قد يكون فاعلاً من جهة المعنى، نحو: مات زيد، وطلعت الشمس.

٤ـ أنَّ المفعول به يصحُّ أن يكون فاعلاً في نحو: ضارب زيدٌ عمراً.

٥ـ هناك أفعال اقتُصر فيها على المفعول، ولم يذكر الفاعل، نحو: جُنَّ الرجلُ، ونُفِست المرأة[١].

والأدلَّة السابقة محمولة عند جمهور البصريين على الشذوذ[٢] أو الضرورة[٣]، أو تخريج ما ورد منها وتأويله، ومن أمثلة هذه التخريجات:

١ـ في قراءة أبي جعفر: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا﴾، النائب مناب الفاعل هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل، وتقديره: لِيُجْزَى الجَزَاءُ[٤]، أو ضمير

---

(١) انظر: التبيين ٢٦٨ـ ٢٦٩؛ اللباب ١/ ١٥٩؛ شرح المفصل ٧/ ٧٤؛ الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٥٨؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٦١٩؛ الفوائد الضيائية ١/ ٢٧٣؛ التصريح ١/ ٢٩٠.

(٢) انظر: تعليق الفرائد ٤/ ٢٥٩؛ التصريح ١/ ٢٩١.

(٣) انظر: الخصائص ١/ ٣٩٧؛ أمالي ابن الشجري ٢/ ٥١٨؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٧؛ التصريح ١/ ٢٩١؛ حاشية الصبان ٢/ ٦٨.

(٤) انظر: إعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ٣١٣؛ شرح المقدِّمة المحسبة ٢/ ٣٧٥؛ التبيان ٢/ ١١٥٢؛ شرح المفصل ٧/ ٧٥؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٧؛=

المفعول الثاني، وتقديره: لِيُجْزَى الخير قوماً، فهو مفعول به في الأصل[1]، وقدَّره ابن هشام: لِيُجْزَى الغفران[2].

٢ـ في الآية: ﴿ويُخْرَجُ لَهُ﴾ نائب الفاعل هو ضمير الطائر، والتقدير: يُخرَج له طائره، أو عمله يوم القيامة مكتوباً[3] فالنائب هو المفعول به.

٣ـ بيت جرير أُوِّل على:

أ ـ النائب عن الفاعل هو المصدر؛ أي: لسُبَّ السَّبُّ، ونصب (الكلاب) بـ (ولدت)، و(جرو كلب) منادى، والتقدير: ولو ولدت قُفَيْرَةُ الكلابَ يا جرو كلب لسُبَّ السَّبُّ بذلك الجرو، وبه قال ابن بابشاذ[4]، وهو أحد وجهين ذكرهما ابن عصفور[5].

ب ـ أنَّ (سُبَّ) ليس مبنياً للمفعول، وإنَّما فعل أمر، والتقدير: لقيل: سُبَّ بذلك الجرو، وإليه ذهب ابن القواس[6].

وبالنظر في النصَّين اللَّذيْن أوردتهما من الفتح، يمكن التعليق بما يلي:

١ـ ما ذكره ابن حجر من توجيه الحديث الأول على مذهب الكوفيين

= البحر المحيط ٨/ ٤٥؛ الدر المصون ٩/ ٦٤٦.

(١) انظر: كشف المشكلات ٢/ ١٢٢٨؛ التبيان ٢/ ١١٥٢؛ الفريد ٤/ ٢٨٣؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٦٢٠؛ الدر المصون ٩/ ٦٤٥.

(٢) انظر: شرح قطر الندى ١٩٠.

(٣) انظر: المقتضب ٣/ ٢٦١؛ شرح المقدِّمة المحسبة ٢/ ٣٧٥؛ الكشاف ٢/ ٤٤١؛ التبيان ٢/ ٨١٥؛ شرح المفصل ٧/ ٧٤ـ ٧٥؛ الفريد ٣/ ٢٦٣؛ البحر المحيط ٦/ ١٥؛ الدر المصون ٧/ ٣٢٣.

(٤) انظر: شرح المقدِّمة المحسبة ٢/ ٣٧٥.

(٥) انظر: شرح الجمل ١/ ٥٣٧.

(٦) انظر: شرح ألفية ابن معطي ١/ ٦٢٠.

هو توجيه ابن بطّال[1].

٢ـ الاحتمال الذي أورده ابن حجر في حديث، «سُمِّي به منذراً» من كون الرواية بفتح السين على البناء للفاعل.. تعقَّبه العيني بأنَّه لا يُعمل بهذا الاحتمال في إثبات الرواية، وفيه إضمار قبل الذكر[2].

والذي يظهر أن لا إضمار قبل الذكر هنا؛ لأنَّ الفاعل هو الزبير، والضمير في (به) يعود على المنذر بن عمرو، وقد تقدَّم.

٣ـ منهج ابن حجر في ترك تخطئة الرواية الصحيحة إذا احتمل تخريجُها وجهاً من وجوه العربية، وتمثَّل ذلك في توجيه النصب الوارد في حديث (سُمِّي به منذراً) على مذهب الكوفيين، وهذا أَوْلى ممَّا ذهب إليه العينيُّ في الحديث نفسِه من تخطئة رواية النصب، وأنَّ صوابها الرفع[2].

وبعد عرض المسألة، وبيان مذهبي النحاة فيها، فإنَّ الراجح منهما ما ذهب إليه الكوفيون، ومَنْ وافقهم، لسببين، هما:

١ـ أنَّ السماع يعضده.

٢ـ تخريجات المانعين للمسموع في بعضها تكلُّف لا يَخفى، ومثال ذلك تقدير ابن بابشاذ لبيت جرير، حتى إنَّ ابن خروف عاب تقديره المذكور؛ لأنَّه في ـ رأيه ـ أفسد اللفظ والمعنى[3].

كما أنَّ تخريج قراءة ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا﴾ على أنَّ النائب هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل على تقدير: لِيُجْزَى الجَزَاءُ، استبعده العكبري[4]، وذكر

---

(١) انظر: شرح الكرماني ٧/ ١٤٤؛ عمدة القاري ٨/ ١٩٦؛ إرشاد الساري ٣/ ٤٦٧.
ولم أهتدِ إلى توجيهه هذا في شرحه للبخاري.

(٢) انظر: عمدة القاري ١٧/ ١٧٥.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٢٨ـ ١٢٩.

(٤) انظر: التبيان ٢/ ١١٥٢.

السمين الحلبي أنَّ فيه نظراً؛ لأنَّه لا يُترك المفعول به، ويقام المصدر مقام الفاعل، ولا سيَّما مع عدم التصريح به[1].

وعليه فتخريج ابن حجر الحديثين المذكورين على مذهب الكوفيين وَجْهٌ له قوّته، وله ما يؤيِّده من شواهد.



---

(١) انظر: الدر المصون ٩/٦٤٦.

٤٧ـ تقديم المفعول به

من مواضع ورود المسألة:

١ـ في قوله ـ ﷺ ـ: «أَرْضَعْتني وأبا سَلَمة ثويبةُ»[١].

قال ابن حجر «أي: أَرْضَعتْ أبا سَلَمة، وهو من تقديم المفعول على الفاعل»[٢].

٢ـ وفي قوله عليه الصلاة والسلام: «فوالله ما الفقرَ أخشى عليكم»[٣].

قال ابن حجر: «بنصب الفقر، أي: ما أخشى عليكم الفقر...»[٤].

٣ـ وفي قوله عليه الصلاة والسلام: «لا يأتي ابنَ آدم النذرُ بشيء لم يكن قُدِّر له..»[٥].

ذكر ابن حجر أنَّ (ابن آدم) بالنصب مفعول مقدَّم، والنذرُ هو الفاعل[٦].

ورد في النصوص السابقة مسألة تقديم المفعول به.

---

(١) ٩/ ٤٣.

(٢) ٩/ ٤٧.

(٣) ١١/ ٢٤٨.

(٤) ١١/ ٢٤٩.

(٥) ١١/ ٥٨٤.

(٦) انظر: ١١/ ٥٨٧.

وراجع أمثلة أخرى في: ١/ ٢٣٩، ٤/ ٤٤٦، ١١/ ٤٥١.

أمَّا في الموضع الأول فهو من مواضع تقديم المفعول به على الفاعل على سبيل الوجوب؛ لأنَّ المفعول به ضمير متصل، والفاعل اسم ظاهر (ثويبة)، ومثله قوله تعالى: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا﴾[1]، إذ لو أُخِّر المفعول به وهو ضمير، لصار المتصل منفصلاً مع عدم ما يوجب انفصاله، وفي الحديث المذكور لو تأخَّر المفعول به لقيل: أرضعت إيَّاي وأبا سلمة، ولا موجب لانفصاله[2].

وأمَّا الموضع الثاني فهو مِمَّا قُدِّم فيه المفعول به على الفعل على سبيل الجواز، ومثله قوله تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾[3]؛ لانتفاء ما يوجب التقديم كأن يتضمَّن المفعول به معنى الاستفهام أو الشرط، أو يُضاف إلى ما تضمَّن أحدهما، أو ما يمنع منه، كأنْ يقترن بالفعل ما يلزم الصدر، مثل (ما) النافية وأدوات الاستفهام[4]... وفي الحديث الثالث تقدَّم المفعول به على الفاعل على سبيل الجواز، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴿٤١﴾﴾[5]؛ لانتفاء ما يوجب التقديم كأن يكون المفعول به ضميراً متصلاً، أو ما يوجب التأخير، ومنه كون الفاعل ضميراً متصلاً[6].

---

(١) سورة الفتح، الآية: ١١.
(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٦٣؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٤٩٠؛ توضيح المقاصد ٢/١٨؛ شرح قطر الندى ١٨٥؛ شرح ابن عقيل ١/ ٤٨٥؛ همع الهوامع ٢/ ٢٦٠.
(٣) سورة البقرة، الآية: ٨٧.
(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٦٤ـ ١٦٥؛ المقرب ٥٧؛ شرح الكافية ١/ ١٢٨؛ ارتشاف الضرب ٢/٢٧٥؛ المساعد ١/ ٤٣٤ـ ٤٣٥؛ همع الهوامع ٣/ ٩ـ ١٠.
(٥) سورة القمر، الآية: ٤١.
(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٦٣ـ ١٦٤؛ المقرب ٥٥ـ ٥٦؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٤٨٩ـ ٤٩٠؛ توضيح المقاصد ٢/ ١٦ـ ١٨؛ همع الهوامع ٢/ ٢٦٠.

٤٨ـ حذف المفعول به

من مواضع ورود المسألة:

١ـ في حديث جابر ـ رضي الله عنه ـ: «جاء رسول الله ـ ﷺ ـ يعودني وأنا مريض لا أعقلُ، فتوضَّأ وصبَّ عليَّ من وضوئه..».

قال ابن حجر: «قوله: (لا أعقل) أي: لا أفهم، وحذف مفعوله؛ إشارة إلى عظم الحال، أي: لا أعقل شيئاً، وصرَّح به في التفسير»[١].

٢ـ في حديث أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: «كان النبي ـ ﷺ ـ إذا تبرَّز لحاجته أتيتُه بماء، فيغسلُ به»[٢].

ذكر ابن حجر أنَّ قوله: (فيغسل به) مفعوله محذوف، للعلم به، أو للحياء من ذكره[٣].

٣ـ في قول أبي الدرداء ـ رضي الله عنه ـ: «واللهِ ما أعرف من أُمَّة محمّد ـ ﷺ ـ إلاَّ أنَّهم يُصلُّون جميعاً»[٤].

قال ابن حجر: «قوله: (يُصلُّون جميعاً) أي: مجتمعين، وحذف المفعول، وتقديره: الصلاة، أو الصلوات»[٥].

---

(١) القول والتعليق في ١/ ٣٦٠.

(٢) ١/ ٣٨٤.

(٣) انظر: ١/ ٣٨٥.

(٤) ٢/ ١٦١.

(٥) ٢/ ١٦٢.

٤ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «... ولا أحد أحبُّ إليه المِدْحَة من الله، ومن أجل ذلك وعدَ الله الجنَّة».

ذكر ابن حجر أنَّه على حذف أحد المفعولين؛ للعلم به، والمقصود مَنْ أطاعه[١].

وردت في المواضع السابقة مسألة حذف المفعول به.

إذ لمَّا كان المفعول به فضلة يمكن الاستغناء عنها، واستقلال الجملة دونها، جاز حذفه إذا لم يمنع مانع كأن يكون محصوراً، نحو: ما ضربت إلاَّ زيداً، أو كونه جواباً، نحو: ضربت زيداً لمن سأل: مَنْ ضربتَ؟[٢].

وحذفه على قسمين:

١ـ أن يكون مَنْوِيًا في حكم المنطوق به، كحذف عائد الموصول في قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴿١١﴾﴾[٣] أي: خلقته.

٢ـ أن يكون غير مَنْوِيٍّ: إمَّا لتضمين الفعل معنى اللازم، نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾[٤] أي: يعدلون، وإمَّا للمبالغة بترك التقييد، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ﴾[٥] ومنه قولك: فلان يعطي ويمنع،

---

(١) انظر الحديث والتعليق في: ١٣/ ٤١١.
وانظر شواهد أخرى في: ١/ ٢٣٦، ٣٤٢، ٣٦٠، ٤٢١، ٥٤١، ٦٣٩، ٦٤٨، ٦٥٩، ٣/ ١٤٠، ٤/ ٤٨٨، ٨/ ٢٧، ٤١٩.

(٢) انظر المسألة في: شرح المفصل ٢/ ٣٩ـ ٤٠؛ شرح التسهيل ٢/ ١٦١ـ ١٦٣؛ شرح الألفية لابن الناظم ٢٥٠ـ ٢٥١؛ شرح الكافية ١/ ١٣١؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٢٨٣ـ ٢٨٤؛ توضيح المقاصد ٢/ ٥٦؛ مغني اللبيب ٨٢٨ـ ٨٣٠؛ المساعد ١/ ٤٤٣ـ ٤٤٥؛ همع الهوامع ٣/ ١٢ـ ١٤.

(٣) سورة المدثر، الآية: ١١.

(٤) سورة النور، الآية: ٦٣.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٤٥.

ويصِل ويقطع. . ، وإمَّا لبعض أسباب النيابة عن الفاعل، كتوخِّي الإيجاز، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱسْمَعُواْ وَأَطِيعُواْ﴾[1] أو تعظيم الفاعل، ومنه: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾[2] أو عدم قصد التعيين كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا﴾[3] أو العلم، وهو كثير، ومنه: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾[4]، ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾ وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿٣٢﴾﴾[5]، أو الجهل، نحو: وَلَدتْ فلانة، ولا يُعلم ما وَلَدت.



---

(١) سورة التغابن، الآية ١٦.

(٢) سورة المجادلة، الآية: ٢١.

(٣) سورة الفرقان، الآية: ١٩.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٤.

(٥) سورة القيامة، الآيتان: ٣١، ٣٢.

٤٩ـ حذف ناصب المفعول به

من مواضع ورود المسألة:

١ـ في قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «آلصبح أربعاً»[(١)].

قال ابن حجر: «قوله: (آلصبحَ أربعاً)... (الصبح) بالنصب، بإضمار فعل، تقديره: أتصلِّي الصبح؟»[(٢)].

٢ـ وقوله: «...اللهم سبعاً كسبع يوسف».

ذكر ابن حجر أنَّ (سبعاً) منصوب بفعل على تقدير: أسألك، أو سلِّط عليهم[(٣)].

٣ـ وقوله: «بيعاً أم عطية؟»[(٤)].

قال ابن حجر: قوله: (أبيعاً أم عطية)؟ منصوب بفعل مضمر، أي: أتجعله ونحو ذلك...»[(٥)].

---

(١) ٢/ ١٧٤.

(٢) ٢/ ١٧٦.

(٣) انظر الحديث والتعليق في ٢/ ٥٩٣.

(٤) ٤/ ٤٧٨.

(٥) ٤/ ٤٧٩.

وراجع شواهد أخرى في ١/ ٥٨٨، ٢/ ١١٧، ٦٠٢، ٣/ ٦٠٩، ٥/ ٤٢، ٦/ ٢٨، ٤١٢، ٨/ ٢٨، ٩/ ٢٤، ١١/ ٤٩٩، ١٢/ ٤١٣.

ذكر ابن حجر في المواضع السابقة حذف عامل النصب في المفعول به.

والأصل في الكلام ذكر الناصب في باب المفعول به، إلاّ أنَّه يجوز حذفه قياساً إذا دلَّ دليل على الحذف سواء كان الدليل لفظياً أم معنوياً.

ومما جاء على الحذف قولك: زيداً، لمن قال: مَنْ ضربتَ؟ أي: ضربتُ، وحديثَك، لمن قطع حديثه؛ أي: تَمِّم، وخيراً، لمن ذكر رؤيا؛ أي: رأيتَ خيراً.

ومن هذا الباب أيضاً: القرطاسَ، لمن سدَّد سهماً، أي: تصيب، ومكةَ، لمن تأهَّب لحجٍّ، أي: تريد، والهلالَ لمرتقب الهلال، يقصد: رأيت.

وقد حكى سيبويه عن أبي الخطاب[1] أنَّه سمع بعض العرب وقد قيل له: لِمَ أفسدتم مكانكم هذا؟ فقال: الصبيانَ بأبي، كأنَّه حَذِر أن يُلام، فقال: لُمِ الصبيانَ[2].

ومن ذلك قول بعض العرب، وقد قيل له: أَمَا بمكان كذا وكذا وَجْذٌ[3] قال: بلى، وِجاذاً؛ أي فأعرف بها وِجاذاً[2]؟.

---

(١) أبو الخطاب (... ـ ١٧٧هـ).
عبد الحميد بن عبد المجيد، المعروف بالأخفش الكبير، من أئمة النحو واللغة، أخذ عنه يونس، وسيبويه، وأبو عبيدة.
انظر: طبقات النحويين ٤٠؛ تاريخ العلماء النحويين ١٣٨ـ ١٣٩؛ إشارة التعيين ١٧٨ـ ١٧٩.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ١٢٩.

(٣) الوجذ: فسَّره سيبويه بأنه موضع يُمسك الماء. وانظر: اللسان ٣/ ٥١٨ (و ج ذ).

ففي هذه الأمثلة ونحوها، يجوز حذف العامل لظهور المعنى بالقرائن الدالَّة عليه، كما يجوز ذكره، ويكون بمثابة التوكيد.

أمَّا مع امتناع القرينة فلا يجوز، نحو: زيداً، على إرادة: اضرب، وليس هناك ما يدلُّ على هذا المعنى(١).



(١) انظر المسألة في: الكتاب ١/١٢٨، ١٣٠؛ المقتضب ٢/٣١٨، ٣/ ٢١٥ـ ٢١٦، ٤/١٢٩؛ الأصول ٢/٤٢٧؛ شرح المفصل ٢/ ١٢٥ـ ١٢٦؛ شرح التسهيل ٢/ ١٥٥ـ ١٥٦؛ شرح الألفية لابن الناظم ٢٥١؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٢٧٧ـ ٢٧٨؛ همع الهوامع ٣/ ١٨ـ ١٩.

٥٠ـ إعراب (مرحباً)

وردت المسألة في موضعين:

١ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «مرحباً بالقوم»[(١)].

قال ابن حجر: «قوله: (مرحباً) هو منصوب بفعل مضمر، أي: صادفتَ رُحباً ـ بضمِّ الراء ـ أي سَعَة، والرَّحب ـ بالفتح ـ الشيء الواسع، وقد يزيدون معها أهلاً، أي: وجَدْتَ أهلاً فاستأنس»[(٢)].

٢ـ في (باب قول الرجل: مرحباً).

قال ابن حجر: «قال الأصمعي: معنى قوله: (مرحباً) لقيت رحباً وسعة، وقال الفراء: نصب على المصدر، وفيه معنى الدعاء بالرحب والسعة، وقيل: هو مفعول به، أي: لقيت سعة لا ضيقاً»[(٣)].

أَورد ابن حجر وجهين في إعراب (مرحباً) هما:

١ـ النصب على أنَّه مفعول به.

٢ـ النصب على المصدرية.

ويتّضح من النصِّ الأوَّل أنَّ ابن حجر جرى في إعراب (مرحباً) على

---

(١) ١/١٥٧.

(٢) ١/١٥٩.

(٣) انظر القول والتعليق في: ١٠/٥٧٨، ولم أقف على قول الفراء في (معاني القرآن)، ونقله عنه ابن الأنباري في كتابه الزاهر ١/ ٢٣٤.

الوجه الأوَّل، وممّن ذهب إليه سيبويه[١] والزجاجي[٢]، ورجَّحه الراعي الأندلسي[٣].

وحكم إضمار العامل فيهما واجب؛ لكثرة استعمالهم إيَّاه، والتقدير في الأوَّل: صادَفْتَ، أو أتيتَ، أو أدركتَ، أو أصبْتَ.. رُحْباً لا ضيقاً، والتقدير في الثاني: رحبت[٤].

ومن شواهد المسألة قوله تعالى: ﴿لَا مَرْحَبًا بِهِمْ إِنَّهُمْ صَالُوا النَّارِ ۝٥٩ قَالُوا بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾[٥]، وأُعرب بالوجهين، والتقدير حال كونه مفعولاً به: لا أتيتم مرحباً أو لا سمعتم مرحباً، وتقديره في الثاني: لا رَحِبَتْكُم داركم مَرْحباً بل ضيقاً[٦].

وعلى كلا الوجهين في المسألة: النصب على المفعول به، وعلى المصدرية، الحذف سائغ شائع، وجرى ابن حجر فيما ذكره على القاعدة المطَّردة.



(١) انظر: الكتاب ١/ ١٤٨ـ ١٤٩.

(٢) انظر: الجمل ٣٠٥.

(٣) انظر: الأجوبة المرضية ٢٠٩ـ ٢١٠.

(٤) انظر المسألة في: الكتاب ١/ ١٤٨ـ ١٤٩؛ المقتضب ٣/ ٢١٨؛ الأصول ٢/ ٢٥٤؛ الجمل ٣٠٥؛ شرح المفصل ٢/ ٢٨ـ ٢٩؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٢١؛ شرح الكافية ١/ ١١٧؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٥٣٢؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٢٠٦؛ عمدة القاري ١/ ٣٠٦؛ عقود الزبرجد ١/ ٢٧؛ همع الهوامع ٣/ ٢٢.

(٥) سورة ص، الآيتان: ٥٩، ٦٠.

(٦) انظر ما قيل في إعراب الآية في: معاني القرآن للزجاج ٤/ ٣٣٩؛ إعراب القرآن ٣/ ٤٧٠؛ التبيان ٢/ ١١٠٥؛ الفريد في إعراب القرآن ٤/ ١٧٦؛ البحر المحيط ٧/ ٤٠٦؛ الدر المصون ٩/ ٣٩٢.

٥١ـ التنازع

من مواضع ورود المسألة:

١ـ في حديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: «لمَّا فُتح هذان المصران أتوا عمرَ، فقالوا: يا أمير المؤمنين...».

قال ابن حجر: «قوله: (لمَّا فتح هذان المصران) كذا للأكثر بضم (فتح) على البناء لما لم يسمَّ فاعله، وفي رواية الكشميهني «لمَّا فتح هذين المصرين» بفتح الفاء والتاء على حذف الفاعل، والتقدير: لما فتح الله، وكذا ثبت في رواية أبي نعيم في (المستخرج) وبه جزم عياض، وأما ابن مالك فقال: تنازع (فتح) و(أتوا) وهو على إعمال الثاني، وإسناد الأول إلى ضمير عمر»[1].

٢ـ في (باب مَنْ قَضى ولاَعَن في المسجد).

قال ابن حجر: «الظرف يتعلَّق بالأمرين، فهو من تنازع الفعلين،

---

(١) الحديث والتعليق في ٣/ ٤٥٥. وانظر: شواهد التوضيح ١١٩، ١٢٠ وفيه ضبط الفعل (فتح) بالبناء للمجهول، مع نصب (هذين)، والوارد في الحديث روايتان:
١ـ فُتح هذان.. بالبناء للمجهول ورفع (هذان) نائب فاعل.
٢ـ فتح هذين.. بالبناء للمعلوم ونصب (هذين) مفعول به.
وبهذا يتبيَّن أنَّ الضبط في شواهد التوضيح مغاير لهاتين الروايتين.
وبعد تحريري هذه الملحوظة وجدت د. عبد الله المهوس سبق إلى التنبيه على ذلك وبيَّن وجه الاضطراب في الضبط بأن المحقق ـ رحمه الله ـ لفَّق بين روايتين.
انظر: شواهد التوضيح: دراسة ونقد ٢٨٢ـ ٢٨٣.

ويحتمل أن يتعلّق بـ (قضى)؛ لدخول (لاَعَن) فيه، فإنه من عطف الخاص على العام»[1].

٣ـ وفي قوله عليه الصلاة والسلام: «تُسبِّحون وتحمدون، وتكبِّرون خلف كلِّ صلاةٍ ثلاثاً وثلاثين»[2].

قال ابن حجر: «قوله: (ثلاثاً وثلاثين) يحتمل أن يكون المجموع للجميع، فإذا وزِّع كان لكلِّ واحد إحدى عشرة... والأظهر أنَّ المراد أنَّ المجموع لكل فرد فرد، فعلى هذا ففيه تنازع ثلاثة أفعال في ظرف ومصدر، والتقدير: تسبِّحون خلف كُلِّ صلاة ثلاثاً وثلاثين، وتحمدون، وتُكبِّرون كذلك»[3].

أورد ابن حجر في الموضعين الأول والثاني تنازع عاملين معمولاً واحداً، وذكر في الموضع الثالث تنازع ثلاثة عوامل معمولين.

وبيان ما سبق على النحو الآتي:

ضابط التنازع: «أن يتقدَّم عاملان أو أكثر، ويتأخَّر معمول أو أكثر، ويكون كل من المتقدِّم طالباً لذلك المتأخِّر»[4].

فمن تنازع الفعلين معمولاً واحداً قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا﴾[5]، فكلٌّ من (آتوني) و(أفرغ) يطلب (قطراً) معمولاً له، الأول على أنَّه مفعول ثانٍ، والثاني على أنَّه مفعول به[6].

---

(١) ١٣/١٦٥.

(٢) ٢/٣٧٨.

(٣) ٢/ ٣٨٢ـ ٣٨٣.
وانظر شواهد أخرى في: ٣/ ٢٩٤، ٤/١١٦، ١١/ ١١٤، ١٣/ ٣١٨.

(٤) شرح قطر الندى ١٩٨؛ وانظر: شرح الحدود للفاكهي ١٥٢.

(٥) سورة الكهف، الآية: ٩٦.

(٦) انظر: البيان ٢/ ١١٦ـ ١١٧؛ التبيان ٢/ ٨٦٢.

ومن تنازع الاسمين قول الشاعر[1]:

عُـهـدتَ مُـغـيـثـاً مُـغْـنِـيـاً مَـنْ أجـرتَـه فـلـم أتـخـذْ إلاَّ فـنـاءك مـوئِـلا[2]

تنازع (مغيثاً) و(مغنياً) الاسم الموصول (مَنْ) فكلٌّ منهما يطلبه مفعولاً به.

ومن تنازع الاسم والفعل قوله تعالى: ﴿هاؤم اقرؤا كتابيه﴾[3] تنازع (هاؤم) وهو اسم فعل، و(اقرؤوا) وهو فعل أمر في (كتابيه)[4].

ولا خلاف بين النحويين في جواز إعمال الأول أو الثاني، وإنَّما الخلاف في الوجه المختار منهما، فالبصريون يختارون الثاني؛ لقربه من المعمول، والكوفيون الأول؛ لأنه المتقدِّم ولكل أدلَّته[5]، ولم يظهر لي اختيار ابن حجر أياً من المذهبين فيما أورده من النصوص.

وفي حال إعمال الأول يُضمر في الثاني ما يطلبه سواءً كان مرفوعاً، أم منصوباً، أم مجروراً، تقول: قام وقعدا أخواك، وقام وضربتهما أخواك، وقام ومررت بهما أخواك؛ لأنَّ (أخواك) في نيّة التقديم، فالضمير عائد على متأخِّرٍ لفظاً، ومتقدِّم رُتْبة.

أمَّا في حال إعمال الثاني، فيُضمر في الأول إذا كان يطلب مرفوعاً، نحو: قاما وقعد أخواك، وإن طلب الأول منصوباً أو مجروراً حُذف، فيقال:

---

(١) لم أقف على القائل.

(٢) البيت في: شرح الألفية لابن الناظم ٢٥٣؛ أوضح المسالك ٢/ ١٨٩؛ شرح الأشموني ٢/ ٩٩؛ حاشية الخضري ١/ ١٨٢.

(٣) سورة الحاقة، الآية: ١٩.

(٤) انظر: الكشاف ٤/ ١٥٢؛ البحر المحيط ٨/ ٣٢٥.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٣٧؛ المقتضب ٣/ ١١٢ـ ١١٣، ٤/ ٧٢؛ الإنصاف ١/ ٨٣ـ ٩٦؛ التبيين ٢٥٢ـ ٢٥٨؛ شرح المفصل ١/ ٧٨؛ شرح التسهيل ٢/ ١٦٧ـ ١٧٠؛ شرح الكافية ١/ ٧٩؛ ارتشاف الضرب ٣/ ٨٩؛ ائتلاف النصرة ١١٣ـ ١١٥.

ضربتُ وضربني أخواك، ومررتُ ومَرَّ بي أخواك، ولا يقال: ضربتهما، ولا مررت بهما؛ لأن الضمير يعود على متأخِّر في اللفظ والرتبة، واغتُفر في المرفوع لأنَّه لا يجوز حذفه[1].

والذي يظهر في هذه المسألة ألاَّ فرق من حيث الأولوية بين إعمال الأول وإعمال الثاني؛ لأن الشواهد الواردة عن العرب في هذه المسألة جاء فيها إعمال الأول وإعمال الثاني أيضاً، فالعاملان متكافئان في جواز الإعمال، وكون العامل الأول سابقاً والثاني قريباً من المعمول لا يفيد في ترجيح أحدهما على الآخر؛ لأن الأفعال تعمل متقدِّمة على المعمول ومتأخِّرة عنه، ومتصلة بمعمولها ومنفصلة عنه[2].

وفي النصِّ الثالث الذي ذكره ابن حجر تنازع ثلاثة عوامل هي (تسبِّحون) و(تحمدون) و(تكبِّرون) معمولين، هما الظرف (خلف) والمصدر (ثلاثاً)[3].

ومِمَّا جاء نحوه قول محمد بن بشير الخارجي[4]:

طلبتُ فلم أُدركْ بوجهي فَلَيْتَني قَعَدْتُ، ولم أَبْغِ النَّدى عندَ سائبِ[5]

حيث تنازع ثلاثة أفعال (طلبت، أُدرك، أَبْغ)، والمتنازع فيه معمولان

---

(١) انظر: شرح قطر الندى ١٩٩، وفي المسألة تفصيل لبعض النحاة.
انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٧١ـ ١٧٢؛ ارتشاف الضرب ٣/ ٩٠ـ ٩١.

(٢) هذا ما رجحه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ـ رحمه الله ـ في هذه المسألة.
انظر: الإنصاف ١/ ٨٨ (الحاشية).

(٣) انظر: شرح شذور الذهب ٤٢١؛ شرح الأشموني ٢/ ١٠٠.

(٤) ديوانه ٣٢.

(٥) البيت في: شرح الأشموني ٢/ ١٠١؛ الأشباه والنظائر ٧/ ٢٧٠؛ حاشية الخضري ١/ ١٨٣.

هما (الندى، عند سائب).

ومن خلال تقدير ابن حجر للحديث يُلحظ أنَّه نحا منحى الكوفيين في اختيار إعمال الأول، وقال غيره: أعمل الثالث في الحديث لقربه، وأعمل الأوَّلَيْن في ضميريهما، ثم حذفهما لكونهما فضلة، والتقدير: تسبِّحون الله فيه إيَّاه، وتحمدون الله فيه إيَّاه[1].

وقد ذهب ابن خروف وابن مالك إلى أنَّه إذا تنازع ثلاثة عوامل، فإنَّ العمل للثالث باستقراء كلام العرب[2].

والراجح أن إعمال أي من الثلاثة جائز لما يلي:

١ـ مجيء إعمال الأول والإضمار في الثاني والثالث في قول أبي الأسود:

كَسَاكَ ولم تَسْتَكْسِهِ فاشْكُرَنْ له ... أخٌ يعطيكَ الجزيلَ وناصرُ[3]

فأعمل (كساك) ورفع به (أخ) مع الإضمار في الثاني في قوله (تستكسه) وفي الثالث في قوله (له).

٢ـ حكى أبو حيان الإجماع على جواز إعمال الأول، والثاني، والثالث، وإن لم يُحفظ سماع على إعمال الثاني وإلغاء الأول والثالث؛ لأنه نُص على الإجماع على جوازه[4].

ولذا فإن ما ذهب إليه ابن حجر في تقدير هذا الحديث من إعمال الأول له وجهُه، ويؤيِّده سماع عن العرب.

---

(١) انظر: التصريح ١/٣١٦؛ حاشية الصبان ٢/١٠٠؛ حاشية الخضري ١/١٨٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/١٦٨؛ ارتشاف الضرب ٣/٩٢.

(٣) الديوان ١٣١؛ ارتشاف الضرب ٣/٩٣؛ شرح الأشموني ٢/١٠٢؛ التصريح ١/٣١٦.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٣/٩٣.

٥٢ـ حذف عامل المصدر المقرون باستفهام توبيخي

في قول عامر بن الطفيل: «غُدَّةٌ[(١)] كغدَّة البَكْر[(٢)]، في بيت امرأة من آل بني فلان[(٣)]»[(٤)].

ذكر ابن حجر وجهين في إعراب (غُدَّة) هما:

١ـ الرفع بتقدير: أصابتني غُدَّة، أو: غُدَّة بي.

٢ـ النصب على المصدر، أي: أغدَّه غُدَّة مثل بعيره[(٥)].

أمَّا النصب فالعامل فيه محذوف وجوباً[(٦)]، نحو قولك: أتوانياً وقد جَدَّ قرناؤك؟، وقال جرير:

---

(١) غُدَّ البعيرُ فَأغَدَّ، فهو مُغِدٌّ؛ أي: به غُدَّة. والغُدَّة: من أمراض الإبل، وهو طاعونها.

انظر: لسان العرب ٣/ ٣٢٣ (غ د د)؛ فتح الباري ٧/ ٤٤٧.

(٢) البَكْر: الفتي من الإبل. انظر: لسان العرب ٤/ ٧٩ (ب ك ر).

(٣) ذكر ابن حجر أن رواية الطبراني بينت المراد، وذلك في حديث سهل بن سعد: «امرأة من آل سلول».

انظر: فتح الباري٧/ ٤٤٨.

(٤) ٧/ ٤٤٦.

(٥) ٧/ ٤٤٧.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ١٦٩ـ ١٧٠؛ المقتضب ٣/ ٢٢٨؛ شرح التسهيل ٢/ ١٨٧ـ ١٨٨؛ شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٦٤؛ شرح الكافية ١/ ١٢٦؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٢١٢ـ ٢١٣؛ شرح الأشموني ٢/ ١١٧ـ ١١٨؛ التصريح ١/ ٣٣١؛ همع الهوامع ٣/ ١٢٢.

أعــبـداً حَــلَّ فــي شُــعَـبَـى غــريــبــاً ... أَلُــؤمــاً لا أبــا لَــكَ واغــتــرابــا[1]؟

أي: أتلؤم لؤماً، وتغترب اغتراباً.

وقد اشتهر قول عامر بن الطفيل في كتب النحاة برواية: «أغُدَّة كغُدَّة البعير، وموتاً في بيت سَلُوليَّة»[2].

قدَّره سيبويه: أأُغَدُّ غُدَّةً كغُدَّة البعير، وأموت موتاً في بيت سَلُوليَّة[3].



---

(١) شعبى: واد أو موضع.
الديوان ٢/ ٦٥٠؛ الكتاب ١/ ١٧٠؛ شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٩٨؛ شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٦٤؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٢١٣؛ أوضح المسالك ٢/ ٢٢١؛ شرح الأشموني ٢/ ١١٨.

(٢) انظر ـ على سبيل المثال ـ: شرح التسهيل ٢/ ١٨٨؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٢١٢؛ التصريح ١/ ٣٣١. وقد جرى قول عامر بن الطفيل مجرى المثل، ويضرب لاجتماع نوعين من الشر.
انظر: الأمثال ٢٦١؛ جمهرة الأمثال ١/ ١٠٢؛ مجمع الأمثال ٢/ ٥٧؛ المستقصى ١/ ٢٥٨.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٧٠.

٥٣ـ (وَيْحٌ) و(وَيْلٌ) بين النصب والرفع

وردت في موضعين:

١ـ في قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «ويحَ عمَّار، تَقتُله الفئةُ الباغيةُ»[1].

قال ابن حجر: «قوله:... (ويحَ عمَّار) هي كلمة رحمة، وهي بفتح الحاء إذا أضيفت، فإن لم تُضَف جاز الرفع والنصب، مع التنوين فيهما»[2].

٢ـ في (باب ما جاء في قول الرجل: وَيْلَك)[3].

قال ابن حجر: «أكثر أهل اللغة على أنَّ (وَيْل) كلمة عذاب، و(وَيْح) كلمة رحمة، وعند اليزيدي هما بمعنى واحد، تقول: ويحٌ لزيد، وويْلٌ لزيد، ولك أن تنصبهما بإضمار فعل، كأنَّك قلت: أَلْزَمَهُ الله وَيْلاً أو وَيْحاً»[4].

ذكر ابن حجر في النصين السابقين حالي النصب والرفع في (وَيْح) و(وَيْل).

أمَّا نصبها فعلى المصدرية، ولا يكون النصب إلاَّ في حال الإضافة،

---

(١) ١/ ٦٤٤.

(٢) ١/ ٦٤٥.

(٣) ١٠/ ٥٦٧.

(٤) ١٠/ ٥٦٩.

نحو: وَيْحَه، ووَيْله، ويحَ زيدٍ، وويلَ زيدٍ... والإضافة فيها بمنزلة اللام في قولهم: سَقْياً لك؛ لأنَّه باللام يتبيَّن المعنيُّ بالكلام، وكذا الإضافة في وَيْلَه، ووَيْحَه.

وليس لهذه المصادر أفعال أصلاً، والتقدير: ألزمه الله ويلاً...، وقد ذكر ابن القواس أنَّ الأجود أن يُقدَّر لها فعلٌ من معناها، أي: هلك هلاكاً؛ لأنَّه بالتقدير الأوَّل يصير مفعولاً به لا مصدراً[(١)].

والذي يظهر أنَّ التقدير بـ (ألزمه...) كما قدَّره بعض النحاة لا يخرجه من باب المصدرية؛ لأنَّ هذا المصدر أصلاً لا فعل له، فمهما قُدِّر له فعل، فهو لبيان المعنى، لا أنَّه منصوب بهذا الفعل بعينه، فهو تفسير معنى لا إعراب.

وإذا أُفردت هذه المصادر فيجوز فيها حالان:

١ـ النصب: تقول: وَيْحاً لزيد، ووَيْلاً له، ووجهه مفعول مطلق، وفيه معنى الدعاء.

٢ـ الرفع: وَيْحٌ لزيد، ووَيْلٌ له، ووجهه أنَّه مبتدأ، والجار والمجرور بعده الخبر، والمعنى: ثبتَ ويل له[(٢)]، ومنه ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١﴾[(٣)]، ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ۝١٥﴾[(٤)].

---

(١) انظر: شرح ألفية ابن معطي ١/ ٥٣٣.

(٢) انظر المسألة في: الكتاب ١/١٥٦، ١٦٠، ١٦٦؛ المقتضب ٣/ ٢٢٠ـ ٢٢١؛ الجمل ٣٠٥؛ التبصرة والتذكرة ١/ ٢٦١ـ ٢٦٢؛ شرح المفصل ١/ ١٢٠ـ ١٢٢؛ شرح التسهيل ٢/ ١٨٤ـ ١٨٥؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٥٣٣؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٢٠٧ـ ٢٠٨؛ همع الهوامع ٣/١٠٧.

(٣) سورة المطففين، الآية: ١.

(٤) سورة المرسلات، الآية: ١٥. (ووردت في السورة نفسها في عدّة آيات)، سورة المطففين، الآية: ١٠.

ومما جاء محتملاً الوجهين، قول جرير:

كسا اللؤمُ تيماً خضرةً في جُلودِها **فويلٌ** لتَيْمٍ من سَرَابيلها الخُضْرِ[1]

أنشد البيت برفع (ويل) ونصبها.



(١) الديوان ٢/ ٥٩٦؛ الكتاب ١/ ١٦٧؛ المقتضب ٣/ ٢٢٠؛ اللامات ١٢٥؛ التبصرة والتذكرة ١/ ٢٦٢؛ شرح المفصل ١/ ١٢١.

٥٤ـ أصل (وَيْل)

وردت المسألة في موضعين:

١ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «وَيْلُ امِّه، مِسْعَرَ حَرْبٍ لو كان له أَحَدٌ»(١).

قال ابن حجر: «قوله: (وَيْلُ امِّه) بضمِّ اللام، ووصل الهمزة، وكسر الميم المشدَّدة، وهي كلمة ذمٍّ تقولها العرب في المدح، ولا يقصدون معنى ما فيها من الذمِّ... وقال الفراء: أصل قولهم: وَيْلُ فلان: وَيْ لفلان، أي: [حزن له](٢)، فكثر الاستعمال فألحقوا بها اللام فصارت كأنَّها منها وأعربوها، وتبعه ابن مالك إلا أنَّه قال تبعاً للخليل: إنَّ (وي) كلمة تعجُّب، وهي من أسماء الأفعال، واللام بعدها مكسورة، ويجوز ضمُّها؛ إتباعاً للهمزة، وحُذفت الهمزة تخفيفاً»(٣).

٢ـ في (باب ما جاء في قول الرجل: وَيْلَكَ)(٤).

قال ابن حجر: «...وقد قيل: إنَّ أصل (وَيْل): وَيْ، وهي كلمة

---

(١) ٥/ ٣٩١.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من المطبوع، وهو في المخطوط ٣/ ٢/ ٣٥٢ب، وجاء في الزاهر ٢/ ١٣٧ عند الكلام عن: ويلٌ للشيطان.. «قال الفراء: الأصل فيه: وَيْ للشيطان، أي: حزن للشيطان».

(٣) ٥/ ٤١٢ـ ٤١٣. وانظر: شواهد التوضيح ١٥٧، ولم أهتدِ إلى قول الفراء المذكور في كتابه (معاني القرآن).

(٤) ١٠/ ٥٦٧.

تأوُّه، فلمَّا كثر قولهم: وَيْ لفلان، وصَلُوها باللام، وقدَّروها أنَّها منها فأعربوها»[1].

ذكر ابن حجر الخلاف في أصل (وَيْل).

وتفصيله على قولين، هما:

١ـ ذهب الفراء إلى أنَّ (وَيْل) من قولهم: (وَيْل فلان) مركَّبة من كلمتين:

وَيْ واللام الجارة للاسم التالي لها، وأصل الكلام: وَيْ لفلان، ولما كثر استعمالهم لها ألحقوها اللام الداخلة على الكلمة التي تليها، فأصبحت (وَيْل)، وتنزَّلت اللام منها منزلة الجزء من الكلِّ، ثم أُعربت بعد تركيبها مع اللام وصيرورتها كلمة واحدة.

فإذا وقع بعدها مضمر فاللام مفتوحة، نحو: ويلَك وويلَه، والأصل فيها: وَيْ لك، ووَيْ له، وإن وقع بعدها ظاهر جاز في اللام الكسر والفتح[2]، ومما أنشد الفراء على هذا قول المخبَّل السعدي[3]:

يا زِبْرِقَانُ أَخَا بني خَلَفٍ ... ما أنتَ **وَيْلَ أبيكَ** والفَخْرُ[4]

---

(١) ١٠/٥٦٨.

(٢) انظر نسبة الرأي للفراء في: الزاهر ١/ ١٣٧ـ ١٣٨؛ شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٨٧أ؛ شرح المفصل ١/ ١٢١؛ شرح الكافية ١/ ١١٨ـ ١١٩ (على تفاوت بينها في ذكر تفصيلات الرأي).

(٣) نسب الآمديُّ هذا البيت في المؤتلف والمختلف ١٧٩ إلى المتنخل السعدي، وخطَّأ البغداديُّ هذه النسبة بأنها تصحيف منه في اسم الشاعر، مؤكِّداً نسبته للمخبَّل. انظر: الخزانة ٢/ ٥٣٥.

(٤) ورد البيت بالرواية المذكورة في: الزاهر ٢/ ١٣٨؛ شرح المفصل ١/ ١٢١، وورد برواية: وَيْب أبيك، في ديوان المخبل ٢٩٣؛ الكتاب ١/ ١٥١.
والوَيْب بمعنى الوَيْل. انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٣٦٣؛ =

فالكسر على الأصل في اللام، والفتح على أنَّها خُلطت بـ (وَيْ).

ولأنَّ اللام أصبحت بمثابة لام الكلمة جاز دخول لام أخرى بعدها، نحو: ويلاً لك، ثم نقل إلى باب المبتدأ فقيل: ويلٌ لك[1].

وعُزي لسيبويه والبصريين أن (وَيْلَكَ) أصلها (وَيل) والكاف للخطاب[2].

٢ـ ذهب الخليل إلى أنَّ قولهم: (وَيْل أُمِّه): أصلها: وَيْ لأمِّه، فـ (وَيْ) كلمة تعجُّب وهي اسم فعل، واللام بعدها حرف جرٍّ مكسور، وما بعده مجرور به، ويجوز في اللام الضم إتباعاً للهمزة إتباع سابقٍ للاحق كما كُسِرت الهمزة إتباعاً للام في قراءة: ﴿فلإِمِّه الثُّلثُ﴾[3] إتباع لاحقٍ بسابق، ثم حذفت الهمزة للتخفيف[4].

وما ذهب إليه الفراء يُعترض عليه بما يلي:

١ـ لو صَحَّ هذا القول لما قيل: ويلٌ لزيد بضمِّ اللام والتنوين، ودخول لام أخرى[5].

٢ـ هذا الرأي ـ فيما يظهر ـ فيه تكلُّف لا محوج له.

= لسان العرب ١١/٧٣٩ (و ي ل).

(١) انظر: شرح الكافية ١/١١٨.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٢/ ٨٧أ؛ شرح المفصل ١/١٢١، ولم أقف على نصّ صريح في الكتاب أو في غيره من المصادر التي بين يديّ.

(٣) سورة النساء، الآية: ١١. والقراءة المذكورة هي قراءة حمزة، والكسائي، والأعمش.
انظر: السبعة ٢٢٨؛ حجة القراءات ١٩٢؛ الكشف ١/٣٧٩؛ التيسير ٩٤؛ البحر المحيط ٣/ ١٨٤؛ النشر ٢/٢٤٨.

(٤) انظر: شواهد التوضيح ١٥٧.

(٥) انظر: شرح السيرافي ٢/ ٨٧ب؛ شرح المفصل ٢/١٢١.

٥٥ـ المصادر المُثَنَّاة

وردت في موضعين:

١ـ في قول معاذ ـ رضي الله عنه ـ: «لبَّيك يا رسول الله وسَعْدَيْك»(١).

قال ابن حجر: «اللبّ ـ بفتح اللام ـ معناه هنا الإجابة، والسَّعد المساعدة، كأنَّه قال: لبًّا لك، وإسعاداً لك، ولكنَّهما ثُنِّيا على معنى التأكيد والتكثير، أي: إجابة بعد إجابة، وإسعاداً بعد إسْعاد، وقيل في أصل (لبَّيك) واشتقاقها غير ذلك»(٢).

٢ـ في (باب التلبية)(٣) ذكر ابن حجر ما يلي:

أ ـ أنَّه مصدر (لبَّى)، أي: قال لبَّيك، وعَامِلُه لا يكون إلاَّ مضمراً.

ب ـ أورد الخلاف في (لبَّيك) من حيث التثنية والإفراد، وهو على قولين:

الأول: أنَّه لفظ مثنى عند سيبويه ومن تبعه.

الثاني: ذهب يونس إلى أنَّه اسم مفرد، انقلبت ألفه ياء؛ لاتصالها بالضمير، كلَدى، وعلى.

---

(١) ١/ ٢٧٢.

(٢) ١/ ٢٧٣. وذكر ابن حجر أنَّ توضيح ذلك سيكون في كتاب الحج، وهو الموضع الثاني من مواضع ورود المسألة.

(٣) ٣/ ٤٧٧.

ج ـ رُدَّ ما ذهب إليه يونس بأنَّها قلبت ياءً مع المظهر.

د ـ نقل عن الفراء أنَّ (لبيك) منصوب على المصدر.

هـ ـ أنَّ أصل (لبَّيك) (لبًّا لك)، والتثنية للتأكيد، أي: إلباباً بعد إلباب، وليست التثنية حقيقية، بل هي للتكثير والمبالغة، والمعنى: إجابة بعد إجابة.

و ـ أورد قول ابن الأنباري بأنَّ (حَنَانَيْك) مثل لبَّيك، ومعناه: تحنُّناً بعد تحنُّن.

ز ـ ذكر عدَّة أقوال في معنى (لبَّيك)[1] بَيْن بعضها تقارب لا يخفى.

أورد ابن حجر في الموضعين السابقين من المصادر المثناة: لبَّيْك، وسَعْدَيْك، وحَنَانَيْك.

أمَّا (لبيك) و(سعديك) فمصدران لازمان للإضافة، منصوبان بفعل مضمر وجوباً من معنيهما لا من لفظيهما، تقديره في لبَّيك: داومتُ وأقمتُ، وفي (سعديك): تابعت وطاوعت، إذ لا يقال: ألب لبَّيك، ولا أسعد سَعْديك[2].

قال سيبويه: «كأنه أراد بقوله: لَبَّيْك وسَعْديك، إجابةً بعد إجابةً، كأنَّه يقول: كلَّما أجبتُك في أمرٍ، فأنا في الأمر الآخر مجيبٌ»[3].

أمَّا قولهم: لبَّى يُلبِّي فهو مشتق من (لبَّيك) كما في قولهم: سَبْحل وحَمْدَل من: سبحان الله، والحمد لله[4]...

ولا يستعمل (سَعْدَيْك) إلا تابعاً لـ (لبَّيك)، ويصحُّ استعمال (لبَّيك)

---

(١) انظر: ٣/ ٤٧٨. وراجع الكتاب ١/ ١٧٦، ولم أقف على رأي الفراء في (لبَّيك) في (معاني القرآن). وقد نقله عنه ابن الأنباري. انظر: الزاهر ١/ ١٠١.

(٢) انظر: شرح المفصل ١/ ١١٨ـ ١١٩؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٢٠٩.

(٣) الكتاب ١/ ١٧٥؛ وانظر: المقتضب ٣/ ٢٢٥ـ ٢٢٦.

(٤) انظر: شرح المفصل ١/ ١١٩؛ شرح الكافية ١/ ١٢٦.

لوحده[١].

أمَّا (حَنَانَيْك) فهو منصوب بفعل من لفظه مضمر وجوباً؛ لأنَّ المصدر جاء بدلاً منه، والتقدير: تحنَّن تحنُّنًا بعد تحنُّن «كأنَّه قال: كلما كنتُ في رحمةٍ وخيرٍ منك فلا يَنْقَطِعنَّ، ولْيَكُن موصولاً بآخَرَ من رحمتك»[٢].

ومن وروده قول طرفة:

أبا مُنذرٍ أَفْنيتَ فاسْتَبْقِ بَعْضَنا   حَنَانَيْك بَعْضُ الشرِّ أَهْوَنُ من بَعْضِ[٣]

ومذهب يونس المذكور في أنَّ (لبَّيك) اسم مفرد قُلبت ألفه ياء عند إضافته للمضمر، نحو: عَلَيْك، ولَدَيْك، ردَّه الخليل، وسيبويه، والجمهور بقول أعرابي من بني أسد[٤]:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَني مِسْوَراً   فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ[٥]

إذ لو كان الأمر كما قال يونس لبقيت الألف على حالها عند إضافتها للظاهر، كما بقيت ألف (على) و(إلى) و(لدى) عند إضافتها للظاهر؛ نحو: لدى زيد، وإلى عمرو[٦]...

وفي ذلك دليل على أنَّ اللفظ مثنى وليس مفرداً.

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٢٠٩؛ همع الهوامع ٣/ ١١٠.

(٢) الكتاب ١/ ١٧٤ـ ١٧٥؛ وانظر: المقتضب ٣/ ٢٢٤؛ شرح المفصل ١/ ١١٨؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٢٠٩.

(٣) ملحقات الديوان ١٦٨؛ الكتاب ١/ ١٧٤؛ المقتضب ٣/ ٢٢٤؛ شرح المفصل ١/ ١١٨؛ همع الهوامع ٣/ ١١٢.

(٤) انظر: المقاصد النحوية ٣/ ٣٨١؛ شرح شواهد المغني ٢/ ٩١٠.

(٥) البيت في: الكتاب ١/ ١٧٦؛ شرح المفصل ١/ ١١٩؛ شرح التسهيل ٢/ ١٨٦؛ شرح الكافية ١/ ١٢٥؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٥٣٣؛ التصريح ٢/ ٣٨؛ همع الهوامع ٣/ ١١٢ـ ١١٣.

(٦) انظر: المصادر السابقة.

٥٦ـ نصب (البتة) على المصدر

وردت المسألة في موضعين:

١ـ في حديث ابن أبي أوفى في النهي عن لحوم الحمر الأهلية: «. . نهى عنها البتَّة؛ لأنَّها كانت تأكل العَذِرة»(١).

قال ابن حجر: «قال الجوهري: الانبتات: الانقطاع، . . . ويقال: لا أفعله بتَّة، ولا أفعله البتَّة، لكلِّ أمرٍ لا رجعة فيه، ونصبه على المصدر، انتهى»(٢).

٢ـ في قول نافع ـ رضي الله عنه ـ: طلَّق رجلٌ امرأته البتَّة(٣) إن خرجت، فقال ابن عمر: إن خرجت فقد بُتَّت منه»(٤).

ذكر ابن حجر أنَّ نصب (البتَّة) على المصدر(٥).

ورد في النصين السابقين ما يلي:

١ـ نصب (البتَّة) على المصدر.

---

(١) ٧/ ٥٥٠.

(٢) ٧/ ٥٥٢. وانظر: الصحاح ١/ ٢٤٢ (ب ت ت).

(٣) بتَّ فلانٌ طلاقَ امرأته وأبتَّه، وقد طلَّقها البتَّة، طلَّقها ثلاثاً بتَّة وبتاتاً، أي: قطعاً لا عَوْدَ فيها.
انظر: لسان العرب ٢/ ٦ (ب ت ت).

(٤) ٩/ ٣٠٠.

(٥) انظر: ٩/ ٣٠٤.

٢ـ استعمال هذا المصدر بـ (أل) ودونها.

و(البتَّة) منصوب على المصدرية بعامل محذوف وجوباً، تقديره: بتَّ وأبتَّ البتَّة[١]، ومعناه القطع، ويقال لكل أمرٍ لا رجعة فيه[٢].

ومذهب سيبويه أنَّ (البتَّة) معرفة لا تُستعمل إلاَّ بالألف واللام، ولا يصحُّ حذفها[٣]، ونسب ابنُ بري ذلك أيضاً إلى أصحاب سيبويه[٤].

وذهب الفراء إلى جواز (بتَّة) دون (أل)، وذكر ابن بري أنَّه لم يجوِّز تنكيره أحدٌ سواه[٥]، وقد ظهر مما أوردتُه من قول الجوهري إجازته.



---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٢١٥؛ أوضح المسالك ٢/ ٢٢٢ـ ٢٢٣؛ التصريح ١/ ٣٣٣؛ حاشية الصبان ٢/١٢٠؛ حاشية الخضري ١/١٩٢.

(٢) انظر: العين ٨/١٠٩؛ تهذيب اللغة ١٤/٢٥٨؛ الصحاح ١/٢٤٢ (ب ت ت)؛ شرح الكافية ١/ ١٢٤.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٩٠؛ وانظر: همع الهوامع ٣/ ١٢٤.

(٤) انظر: التنبيه والإيضاح ١/١٥٦.

(٥) انظر: المصدر السابق: الموضع نفسه، ولم أقف على رأي الفراء في (معاني القرآن).

٥٧ـ عامل النصب في (غفرانك)

جاء في الصحيح: «يُقال: غُفرانك مغفرتك، فاغفر لنا»[١].

قال ابن حجر: «هو تفسير أبي عبيدة، قال في قوله: (غفرانك) أي: مغفرتك، أي: اغفر لنا، وقال الفراء: (غفرانك) مصدر وقع في موضع أمر فنُصب، وقال سيبويه: التقدير: اغفر غفرانك، وقيل: يحتمل أن يقدَّر جملة خبرية، أي: نستغفرك غفرانك»[٢].

أورد ابن حجر الخلاف في تقدير الناصب في (غفرانك)، ولم يتضح لي رأي ابن حجر في هذه المسألة.

وهذا الخلاف على قولين، هما على النحو الآتي:

١ـ أنَّ الناصب المضمر طلب، على تقدير: اغفر غفرانك، وبه قال الأخفش[٣]، والزجاج[٤]، والأنباري[٥]، والعكبري[٦]، ونُسب لسيبويه[٧]، قال: «...بعض العرب يقول: غفرانَك لا كُفرانك، يريد: استغفاراً لا كُفْراً»[٨].

---

(١) ٨/ ٥٤.

(٢) ٨/ ٥٥. وانظر: مجاز القرآن ١/ ٨٤؛ معاني القرآن للفراء ١/ ١٨٨.

(٣) انظر: معاني القرآن ١/ ٢٠٧.

(٤) انظر: معاني القرآن ١/ ٣٦٩.

(٥) انظر: البيان ١/ ١٨٨.

(٦) انظر: التبيان ١/ ٢٣٤.

(٧) انظر: الدر المصون ٢/ ٦٩٦؛ همع الهوامع ٣/ ١٢١.

(٨) الكتاب ١/ ١٦٤.

٢ـ أنَّ المضمر خبر، والتقدير: نستغفرك ولا نكفرك، وإليه ذهب الزمخشري[١].

والذي يظهر أنَّ القول الأوَّل هو الراجح؛ لأنَّ الكثير المشهور مجيء الماضي المراد به الطلب في نحو: مات فلان رحمه الله[٢]، ولازم هذا أنَّ مجيء المضارع في سياق الطلب قليل ونادر.

وقد اختُلف في حكم إضمار العامل على قولين، هما:

١ـ الوجوب: وعليه سيبويه[٣]، والزجاجي[٤]، وابن مالك[٥].

٢ـ الجواز: وعليه ابن عصفور[٦]، وهذا الرأي هو الذي وقفت عليه لابن عصفور، وذكر السمين الحلبي أنَّ كلام ابن عصفور اضطرب في هذه المسألة، فمرَّة قال بالجواز، ومرَّة قال بالوجوب[٧]، وكذا أيضاً ذكر السيوطي[٨]، ولعلَّ ما ذكراه عن ابن عصفور موجود في مصنَّف له آخر لم أقف عليه.

والراجح ـ فيما يظهر ـ من القولين السابقين القول الأوَّل؛ لأنَّه لم يسمع عن العرب ظهور العامل.



(١) انظر: الكشاف ١/ ٤٠٧.
(٢) انظر: التصريح وحاشية يس عليه ٢/ ٨٩.
(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٦٤.
(٤) انظر: الجمل ٣٠٥.
(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٨٦.
(٦) انظر: شرح الجمل ٢/ ٤٢٣.
(٧) انظر: الدر المصون ٢/ ٦٩٦.
(٨) انظر: همع الهوامع ٣/ ١٢٠.

٥٨ـ الفرق بين المصدر المؤوّل والصريح

في سؤال جبريل النبي ـ ﷺ ـ عن الإيمان، والإسلام، والإحسان، قال: «ما الإسلام؟ قال: الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به...».

قال ابن حجر: «فإن قيل: السؤال عام؛ لأنَّه سأل عن ماهية الإسلام، والجواب خاصٌّ لقوله: أن تعبد أو تشهد، وكذا قال في الإيمان أن تؤمن، وفي الإحسان أن تعبد.

والجواب أنَّ ذلك لنكتة الفرق بين المصدر، وبين (أنْ) والفعل؛ لأنَّ (أنْ تفعل) تدلُّ على الاستقبال، والمصدر لا يدلُّ على زمان، على أنَّ بعض الرواة أورده هنا بصيغة المصدر..»[(١)].

ذكر ابن حجر في النصِّ السابق فارقاً بين المصدر المؤوَّل والصريح، وهو أنَّ المؤوَّل يدلُّ على زمان، فقولك ـ مثلاً ـ: (أنْ تفعل) فيه دلالة على ما يأتي، و(أن فعلت) فيه دلالة على ما مضى بخلاف المصدر الصريح، فلا يدلُّ على زمان بعينه[(٢)]، ولعدم دلالته على زمان معيَّن لم يصح نحو: عسى زيد القيام؛ لأنَّ (عسى) إنَّما تَعِد بما يقع، فلا يأتي بعدها إلاَّ الفعل المستقبل[(٣)].

وهناك فروق أخرى بين المصدر المؤوَّل والصريح، منها:

---

(١) ١/١٤٦.

(٢) انظر: المقتضب ٣/٢١٤؛ معاني الحروف ٧٢؛ شرح اللمع ١/٣٤١؛ نتائج الفكر ١٢٦؛ التخمير ٤/١٢٧؛ الأشباه والنظائر ٢/٢٤٠؛ حاشية الأمير ١/٢٦.

(٣) انظر: الأزهية ٥٣.

١ـ أنَّ المؤوَّل لا يُنعت، فلا يُقال: يعجبني أن قمت السريع، على معنى: قيامك السريع، ولا: عجبت من أن تخرج السريع، على إرادة: من خروجك السريع[١]، ولهذا كان لـ (أن) وصلتها شبه بالمضمر في كونه لا يُوصف[٢].

٢ـ أنَّ المصدر المؤوَّل لا يؤكَّد به، فلا يُقَال: ضربتُ زيداً أنْ تضرب، في موضع: ضربتُ زيداً ضرباً، فلا تقع (أن) والفعل مفعولاً مطلقاً؛ لأنَّ (أنْ) تصرف الفعل للاستقبال، والتأكيد إنَّما يكون بالمصدر المبهم، خلافاً للأخفش في إجازته ذلك[٣].

٣ـ جواز حذف الجار مع المؤوَّل، نحو: عجبت أنْ تقوم، ـ أو أنَّك قائم ـ بخلاف المصدر الصريح، فلا يصحُّ نحو: عجبتُ قيامك[٤].

وغير ذلك من الفروق بينهما[٥].



---

(١) انظر: الجنى الداني ٤٠٧؛ الأشباه والنظائر ٢/٢٣٨؛ حاشية الأمير ١/٢٦.

(٢) انظر: التخمير ٤/١٢٧؛ مغني اللبيب ٥٩٠.

(٣) انظر: المسائل البصريات ١/٧٠٩؛ الجنى الداني ٤٠٧؛ الأشباه والنظائر ٢/٢٣٩؛ همع الهوامع ٣/١٠١؛ حاشية يس على الفاكهي على القطر ٢/١١٦؛ حاشية الأمير ١/٢٦؛ حاشية السجاعي على القطر ٨٨؛ حاشية الخضري ١/١٨٦.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٨٨٩.

(٥) انظر: نتائج الفكر ١٢٦ـ ١٢٧؛ التخمير ٤/١٢٧؛ مغني اللبيب ٨٨٩ـ ٨٩٠؛ الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٧ـ ٢٤٠؛ حاشية الأمير ١/٢٦.

٥٩ـ نيابة المصدر المحمول على الوصفية

من مواضع ورودها:

في قوله عليه الصلاة والسلام ـ وقد سألته عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «أيعذَّب الناسُ في قبورهم؟»، قال: «عائذاً بالله من ذلك».

ذكر ابن حجر ـ نقلاً عن ابن السِّيد ـ وجهين في إعراب (عائذاً):

الأول: أنَّه منصوب على المصدر الذي يجيء على مثال فاعل، كقولهم: عُوفي عافية.

الثاني: أنَّه منصوب على الحال المؤكِّدة النائبة مناب المصدر، والعامل فيه محذوف على تقدير: أعوذُ بالله عائذاً، ولم يُذكر الفعل؛ لأن الحال نائبة عنه.

وذكر ابن حجر أنَّه روي بالرفع؛ أي: أنا عائذ[1].

ولم يُرجِّح أحد وجهي النصب على الآخر.

وتفصيل المسألة على النحو الآتي:

ناب عن المصدر الواجب حذف عامله صفات، نحو قولهم: عائذاً بالله من شرِّها، وأقائماً وقد قعد الناس، وقاعداً وقد سار الرَّكب، ومنه قول عبد الله بن الحارث السهمي[2]:

---

(١) انظر الحديث والتعليق في: ٢/ ٦٢٥. وانظر شاهداً آخر في: ١٣/ ٤٩، ولم أقف على رأي ابن السِّيد في مؤلَّفاته التي بين يديّ.

(٢) نسبة البيت في: الكتاب ١/ ١٧١؛ شرح التسهيل ٢/ ١٩٣؛ وورد في =

ألْـحِق عـذابَك بـالـقـومِ الـذيـنَ طَـغَـوا **وعـائـذاً** بـك أن يَـعْـلُـوا فَـيُـطْـغُـونـي[1]

فـ (عائذاً) و(قائماً) و(قاعداً) صفات نابت مناب المصدر، والتقدير: أتعوذ عياذاً، وأتقوم قياماً، وتقعد قعوداً.

وفي إعرابهما الوجهان اللذان ذكرهما ابن حجر.

أمَّا المذهب الأول، فهو مذهب نُسب للمبرد[2]، نحو قولهم: المالح، والفالج، والعافية، ومنه: فُلج فالجاً، وعوفي عافية، وضع موضع المصدر الحقيقي وهو المعافاة، ومن المصادر التي جاءت على فَاعِلة: سمعتُ راغية الإبل، وثاغية الشاء، أي: سمعتُ ثُغاءَها ورُغاءَها[3]. (فعائذاً) و(قائماً) و(قاعداً) بمنزلة: عياذاً، وقياماً، وقُعوداً، فنابت مناب أفعالها، واستُغني عن الأفعال لدلالة المصادر عليها.

أمَّا الوجه الثاني الذي ذكره ابن حجر فهو مذهب لبعض النحاة أنَّ هذه الصفات منصوبة على الحالية المؤكِّدة لعاملها المحذوف؛ استغناءً بدلالة الحال المشاهدة عليه، كأن يكون رجل في حال قيام أو قعود، فيقال: أقائماً، وأقاعداً. . . وهذا المذهب هو المفهوم من كلام سيبويه، وتقديره

= شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٤٧٥ غير منسوب.

(١) البيت في: شرح المفصل ١/ ١٢٣؛ المساعد ١/ ٤٨٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٩٤؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٢١٧؛ المساعد ١/ ٤٨١؛ همع الهوامع ٣/ ١٢٩.
وفي المقتضب ما يخالف هذا الرأي المنسوب إلى المبرد، انظر: ٣/ ٢٢٩، ٢٦٤.
وانظر ما كتبه الأستاذ/ محمد عبد الخالق عضيمة ـ رحمه الله ـ في كتابه (أبو العباس المبرد، وأثره في علوم العربية) ٢٣٢ـ ٢٣٧ حول نسبة الرأي المذكور للمبرد، مع أنَّ ما في المقتضب مخالف له.

(٣) انظر: لسان العرب ١٥/ ٧٢ (ع ف أ).

عنده: أعوذ عائذاً، أتقوم قائماً، أتقعد قاعداً[١]، وعلى هذا المذهب أيضاً: السيرافي[٢]، والأعلم[٣]، وصحَّحه ابن مالك[٤]، وأبو حيان[٥]، ونصَّ السيوطي على أنه رأي الأكثرين[٦].

ووافق المبرد سيبويه في النصب على الحالية، إلاَّ أنَّ التقدير لديه: ثبتَ قائماً[٧]، واعترض على تقدير سيبويه بأنَّ الفعل لا يعمل في اسم الفاعل إذا كان حالاً من لفظ الفعل؛ لعدم الفائدة؛ لأنَّه من المعلوم أنَّه لا يقوم إلاَّ قائماً، ولا يقعد إلاَّ قاعداً؛ لدلالة الفعل عليه، وما ورد من ذلك فسبيله التأويل بالمصدر، نحو: عياذ، وقيام، وقعود[٨].

وبعد ذكر الوجهين في إعراب (عائذاً) وما جاء نحوه، **فإن الذي يترجَّح هو الوجه الثاني وهو مذهب سيبويه ومن وافقه لما يلي:**

١ـ أنَّ الوجه الأول مرجوح من عدَّة أوجه، هي:

أ ـ عدم دلالة (عائذاً) و(قاعداً) وما كان نحوهما على المصدرية في غير الأمكنة التي قيل فيها بالمصدرية، فدلالتها عليها في هذه المواضع اشتراك، ومخالفة للاستعمال الشائع لها، والمتَّفق عليه.

ب ـ على القول بالتسليم بدلالتها على المصدرية على سبيل الاشتراك،

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٧١.
(٢) انظر: شرح الكتاب ٢/ ٩٧ ب.
(٣) انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٣٨١.
(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٩٢.
(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٢١٧.
(٦) انظر: همع الهوامع ٣/ ١٢٩.
(٧) انظر: المقتضب ٣/ ٢٢٩.
(٨) نسب هذا الاعتراض إلى المبرد السيرافيُّ في شرح الكتاب ٢/ ٩٧ب؛ وابنُ يعيش في شرح المفصل ١/ ١٢٣.

فإنَّ المصدرية مَرْجوحة في هذه الصفات؛ لأنَّ استعمالها في غير المصدرية أكثر من استعمالها في المصدرية عند من يرى جوازها، لذلك كان عدُّها غيرَ مصادر أَوْلى.

ج ـ امتناع مجيئها في الأمكنة المتمحِّضة للمصدرية، نحو: قعدت قعوداً طويلاً، ونحوه... فدلَّ ذلك على أنَّها ليست بمصادر.

د ـ عدم مجيئها إلاَّ نكرة، والمصدر يجوز وقوعه معرفة، ومنه ما حكاه سيبويه(١) من قول بعض العرب: العجب لك(٢).

٢ـ ما اعتُرض به على تقدير سيبويه ليس بقوي؛ لأنَّ الحال قد تكون توكيداً كما يكون المصدر توكيداً، وإن كان الفعل قد دلَّ على ما دلَّ عليه اسم الفاعل؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًاۚ﴾(٣) إذ دلَّ (رسُولاً) على ما دلَّ عليه الفعل (أرسلناك) على سبيل التأكيد(٤).

وبهذا التقرير يَسْلم تقدير سيبويه من الاعتراض.



(١) انظر: الكتاب ١/ ١٦٦.
(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٩٤.
(٣) سورة النساء، الآية: ٧٩.
(٤) انظر: شرح السيرافي ٢/ ٩٧ب؛ النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٣٨١؛ التبيان ١/ ٣٧٥؛ شرح المفصل ١/ ١٢٣؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٢٢؛ شرح التسهيل ٢/ ١٩٣؛ الدر المصون ٤/ ٤٩؛ المساعد ١/ ٤٨١.

٦٠ـ إفادة (إذ) الاستقبال

في قول ورقة بن نوفل: «ليتني أكون حيًّا إذ يُخْرِجُك قومُك»[١].

قال ابن حجر: «قوله: (إذ يخرجُك) قال ابن مالك: فيه استعمال (إذ) في المستقبل كإذا، وهو صحيح، وغفل عنه أكثر النحاة، وهو كقوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾[٢] هكذا ذكره ابن مالك، وأقرَّه عليه غير واحد».

وعلَّق ابن حجر بقوله: «وتعقَّبه شيخُنا شيخ الإسلام[٣] بأنَّ النحاة لم يغفلوه، بل منعوا وروده، وأوَّلوا ما ظاهره ذلك، وقالوا في مثل هذا: استعمل الصيغة الدالَّة على المضي لتحقُّق وقوعه فأنزلوه منزلته، ويقوِّي ذلك هنا أنَّ في رواية البخاري في التعبير «حين يخرجك قومك»، وعند التحقيق ما ادَّعاه ابن مالك فيه ارتكاب مجاز، وما ذكره غيره فيه ارتكاب مجاز، ومجازُهم أوْلَى؛ لما ينبني عليه من أنَّ إيقاع المستقبل في صورة المضي تحقيقاً لوقوعه، أو استحضارًا للصورة الآتية في هذه دون تلك [انتهى كلامه، ولا يخفى ما فيه، ولا سيما قوله: (منعوا وروده)][٤]، مع وجوده في أفصح الكلام، وكأنَّه أراد بمنع الورود وروداً محمولاً على حقيقة الحال، لا على تأويل الاستقبال»[٥].

---

(١) ١/ ٣١.

(٢) سورة مريم، الآية: ٣٩.

(٣) هو البلقيني، ذكر ذلك القسطلاني في إرشاد الساري ١/ ٩٣.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من المطبوع، وهو في المخطوط ١/١/ ١٧ب.

(٥) ١/ ٣٥ـ ٣٦. وانظر: شواهد التوضيح ٩.

ذكر ابن حجر في النص السابق مجيء (إذ) للمستقبل، وتلخَّص ما ذكره فيما يلي:

١ـ رأي ابن مالك في إجازة ذلك.

٢ـ منع غيره لهذا الورود، وتأويل ما ظاهره ذلك.

وبيان المسألة على النحو الآتي:

(إذْ) من الظروف المبنية، والأصل فيها أن تكون للوقت الماضي، نحو: قام بكر إذ قمت[١]، وفي خروجها إلى معنى الاستقبال، وإفادتها ما تفيده (إذا) قولان للنحاة، هما:

الأوَّل: أنَّ (إذ) تقع موقع (إذا) في إفادة الاستقبال، وعلى هذا الرأي ابن مالك[٢]، وإليه مال ابن هشام[٣].

الثاني: منع مجيء (إذ) بمعنى (إذا)، وتأويل ما ظاهره وقوع ذلك، وعليه الجمهور[٤].

---

(١) انظر: الجنى الداني ١٨٨؛ همع الهوامع ٣/ ١٧٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٢.

(٣) انظر: مغني اللبيب ١١٣.

(٤) نسب ذلك للجمهور ابن هشام في المغني ١١٣، وذكر المرادي أنَّه مذهب المحققين، انظر: الجنى الداني ١٨٨. وقد أثبت المتقدِّمون كسيبويه، والمبرد، وابن السراج دلالة (إذ) على الماضي، ولم أقف على رأي لهم في إفادتها الاستقبال.
انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٩؛ المقتضب ٢/ ٥٤؛ الأصول ٣/ ١٧٥.
وقد صحَّح أبو حيان المنع في المسألة، انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٢٣٨؛ التذييل والتكميل ١/ ١٠٩، وذهب السهيلي إلى إنكار هذا الورود، فقال: «(إذ) بمعنى (إذا) غير معروف في الكلام، ولا حكاه ثبت» وأوَّل ما ظاهره ذلك.
انظر: الروض الأنف ٤/ ١٦٥.

وممَّا استدلَّ به القائلون بجواز المسألة قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْـَٔازِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَـٰظِمِينَ﴾[1] وقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ﴾[2] وقوله سبحانه: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴿٤﴾﴾[3].

ففي هذه الآيات وغيرها[4] وقعت (إذ) موقع (إذا).

وقال أبو النجم العجلي:

ثُمَّ جَزاهُ اللهُ عَنَّا إذ جَزَى   جَنَّاتِ عَدْنٍ في العَلاليِّ العُلا[5]

أي: إذا جزى..

وقد ذكر ابن هشام أنَّه قد يُحتجُّ لهذا الرأي بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ ٱلْأَغْلَـٰلُ فِىٓ أَعْنَـٰقِهِمْ﴾[6]، فالفعل (يعلمون) مستقبل لفظاً ومعنى؛ لدخول حرف التنفيس عليه، وقد عمل في (إذ) فيلزم أن يكون مفيداً للاستقبال مثل (إذا)[7].

والجمهور يُخرِّجون هذه الشواهد ونحوها على أنَّه من باب تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع، كما في قوله سبحانه: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾[8].

---

(١) سورة غافر، الآية: ١٨.

(٢) سورة المائدة، الآية: ١١٦.

(٣) سورة الزلزلة، الآية: ٤.

(٤) انظر مزيداً من الأدلَّة في: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ١/ ٤٤ـ ٤٧.

(٥) الديوان ٢١٠؛ الصاحبي ١٩٦؛ أمالي ابن الشجري ١/ ٦٧؛ الروض الأنف ٤/ ١٥٣؛ التذييل والتكميل ١/ ١٠٩.

(٦) سورة غافر، الآيتان: ٧٠ـ ٧١.

(٧) انظر: مغني اللبيب ١١٣.

(٨) سورة الكهف. الآية: ٩٩، سورة يس، الآية: ٥١. سورة الزمر، الآية: ٦٨ .=

وأوَّل السهيلي بيت أبي النجم على أنَّ معناه: ثم جزاه ربي أنْ جزى، أي: من أجل أن نفعني، وجزى عني[1]، فـ (إذ) ـ على رأي السهيلي ـ بمعنى (أنْ).

والذي يظهر أنَّ القول الأوَّل وهو وقوع (إذ) موقع (إذا) أقوى لما يلي:

١ـ كثرة النصوص الواردة في ذلك[2]، وما ذهب إليه السهيلي، وإن احتمله بيت أبي النجم، إلاَّ أنَّ تخريج كلّ ما ورد من وقوع (إذ) موقع (إذا) على هذا المعنى لا يستقيم.

٢ـ وقوع الأدوات بعضها موقع بعض؛ لاعتبارات بلاغية، تُدرك من الموقف، وتتضح من السياق[3].



= سورة ق، الآية: ٢٠.

(١) انظر: الروض الأنف ٤/ ١٦٥.

(٢) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ١/ ٤٤ـ ٤٧.

(٣) انظر: أسلوب (إذ) في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية ٢٦.

٦١ـ دلالة (إذا) على الماضي

قال ابن حجر: «وسُئلت عن قولِ الكشاف: إنَّ سورة النصر نزلت في حجَّة الوداع أيَّام التشريق، فكيف صُدِّرت بإذا الدالَّة على الاستقبال؟ فأجَبْتُ بضعف ما نقله، وعلى تقدير صحَّته، فالشَّرط لم يتكمَّل[1] بالفتح؛ لأنَّ مجيء الناس أفواجاً لم يكن كمل، فبقيَّة الشرط مستقبل.

وقد أورد الطيبي السؤال، وأجاب بجوابين، أحدهما: أنَّ (إذا) قد تَرد بمعنى (إذ) كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَـٰرَةً﴾[2] الآية، ثانيهما: أنَّ كلام الله قديم، وفي كُلٍّ من الجوابين نظر لا يخفى[3]»[4].

(١) تكمَّل مثل كَمَلَ. انظر: لسان العرب ١١/٥٩٨ (ك م ل).

(٢) سورة الجمعة، الآية: ١١.

(٣) الجواب الثاني من جوابي الطيبي معناه مبني على مذهب من يقول: إنَّ كلام الله قديم لا يتجدّد، قائم بذات الله تعالى، وأن الله لا يتكلم حقيقة، وهؤلاء هم الأشاعرة فإذا حينئذٍ من الله سبحانه وتعالى فيما مضى لما يُستقبل، وإن كان النصر والفتح وقعا قبل النزول، فالعبرة بالتكلم، وابن حجر ـ رحمه الله ـ لا ينازع الطيبي من جهة أن كلام الله قديم؛ لأنه ـ رحمه الله ـ موافق للأشاعرة في هذه المسألة كما انتهت إليه الدراسة المتعلِّقة بعقيدته ـ رحمه الله ـ في كتابه (فتح الباري)، والذي يظهر أن النظر الذي أشار إليه ابن حجر هو أن العبرة بوقت النزول ليتسنَّى للمخاطب فهمه؛ لأنه على تقدير ما ذكره الطيبي من أن كلام الله قديم ينبغي أن يكون الكلام كله في القرآن باعتبار المستقبل وليس الأمر كذلك، كما في: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأنفال: ٣٠]، ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾ [الأنفال: ٤٣].

انظر: فتاوى ابن تيمية ١٢/١٦٥، منهج ابن حجر العسقلاني في العقيدة ١/٥٣٠.

(٤) ٨/٦٠٨. وانظر: الكشاف ٤/٢٩٣، ولم أقف على قول الطيبي في حاشيته =

ذكر ابن حجر في النصِّ السابق مسألة مجيء (إذا) بمعنى (إذ)، وللنحاة فيها قولان، هما على النحو الآتي:

١ـ الغالب في (إذا) أن تكون ظرفاً للمستقبل، وقد تخرج عن هذا المعنى إلى إفادة المضي، كما خرجت (إذْ) عن المضي وأفادت الاستقبال[١]، وممَّن ذهب إليه ابن مالك[٢].

٢ـ منع مجيء (إذا) بمعنى (إذ) بل هي على بابها من إفادة الاستقبال، وما ورد مُوهماً ذلك فمتأوَّل، وعليه أكثر المحقِّقين[٣]، وصحَّحه المغاربة[٤]، قال أبو حيان: «والصحيح أنَّه لا يقع (إذ) موضع (إذا) ولا (إذا) موضعها»[٥].

ومن أدلَّة المجوزين ما يلي:

ـ قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُواْ غُزًّى لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ﴾[٦].

ـ وقوله: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾[٧].

= على الكشاف المسمَّاة: (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب) مصوَّرة مركز البحث العلمي رقم (٢٩٩ تفسير وعلوم القرآن) عن نسخة المكتبة الأزهرية رقم (٢١١)، وكذا في شرحه على مشكاة المصابيح.

(١) انظر: شرح الكافية ٢/١٠٨؛ الجنى الداني ١٨٨؛ مغني اللبيب ١٢٩؛ البرهان في علوم القرآن ٤/١٩٠؛ الإتقان ١/١٤٩؛ همع الهوامع ٣/١٧٩؛ شرح قواعد الإعراب للقوجوي ٨٦ـ ٨٧.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/٢١٢؛ شواهد التوضيح ٩ـ ١٠.

(٣) ذكر ذلك المرادي في الجنى الداني ١٨٨، وانظر ٣٧١، من الكتاب نفسه.

(٤) انظر: الجنى الداني ١٨٨؛ المساعد ١/٥٠٦.

(٥) ارتشاف الضرب ٢/٢٣٨.

(٦) سورة آل عمران، الآية: ١٥٦.

(٧) سورة التوبة، الآية: ٩٢.

ـ وقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيۡنَ ٱلسَّدَّيۡنِ﴾[1].

ويمكن أن يُستخلص من كلام ابن حجر أنَّه لا يرى جواز وقوع (إذا) موقع (إذ)، بدليل ما يلي:

١ـ تأويله معنى الآية على الأصل في معنى (إذا) حيث يقول: «. . .وعلى تقدير صحَّته فالشرط لم يتكمَّل بالفتح؛ لأنَّ مجيء الناس أفواجاً لم يكن كمل، فبقيَّة الشرط مستقبل».

٢ـ تعليقه على إجابة الطيبي بأنَّ فيها نظراً.

ولعلَّ الراجح من القولين في المسألة ما ذهب إليه ابن مالك؛ لأنَّه «كما استُعملت (إذ) بمعنى (إذا) استُعملت (إذا) بمعنى (إذ)»[2].

وخلاصة ما سبق أنَّ (إذا) في سورة النصر على قولين، هما:

١ـ أنَّها ظرف لما يُستقبل من الزمان، وهي على بابها إن كانت السورة نزلت قبل فتح مكة.

٢ـ أنَّها بمعنى (إذ) إن كان النزول بعد الفتح[3].



(١) سورة الكهف، الآية: ٩٣.

(٢) شواهد التوضيح ٩.

(٣) انظر: حاشية الشهاب ٨/ ٤٠٦؛ حاشية الصاوي ٤/ ٧٦٢.

٦٢ـ وقوع (إذ) و(إذا) في جواب (بينا) و(بينما)

من مواضع ورود المسألة:

١ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «بَيْنَا أنا نائم، رأيتُ النَّاسَ...».

قال ابن حجر: «فيه استعمال (بينا) بدون[1] (إذا) وبدون[1] (إذ)، وهو فصيح عند الأصمعي، ومن تبعه، وإن كان الأكثر على خلافه، فإن في هذا الحديث حجَّة»[2].

٢ـ في حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: «...بينما نحن جلوس عند النبي ـ ﷺ ـ إذ جاءه رجل...»، وفي الحديث نفسه: «فبينا نحن على ذلك أُتي النبي ـ ﷺ ـ بِعَرَق فيها تمر...»[3].

قال ابن حجر: «..ومن خاصَّة (بَيْنما) أنَّها تُتلقَّى بإذ وبإذا حيث تجيء للمفاجأة، بخلاف (بَيْنَا) فلا تُتلقَّى بواحدة منهما، وقد وردا في هذا الحديث كذلك»[4].

ذكر ابن حجر مسألة وقوع (إذ) و(إذا) في جواب (بينا) و(بينما)، وتلخَّص ما ذكره فيما يلي:

١ـ استعمال (بَيْنَا) دون (إذ) و(إذا) فصيح عند الأصمعي، والأكثر على خلافه.

---

(١) الأكثر استعمالها دون الباء. انظر: القاموس المحيط ١٥٤٥ (دون).

(٢) الحديث والتعليق في ١/ ٩٣.

(٣) ٤/ ١٩٣.

(٤) ٤/ ١٩٤.

٢ـ اختصت (بَيْنَما) أنَّها تُتلقَّى بإذ وبإذا، بخلاف (بَيْنَا).

وقد اختُلف في المسألة السابقة على أقوال ثلاثة، هي على النحو الآتي:

١ـ جواز وقوع (إذ) و(إذا) في جواب (بينا) و(بينما)، وإن كان الأفصح تركهما، وعليه الجمهور[(١)].

٢ـ ذهب الأصمعي إلى أن وقوع (إذ) و(إذا) في جواب (بينا) و(بينما) غير فصيح، قال الزمخشري: «وكان الأصمعي لا يستفصح إلا طرحهما في جواب (بينا) و(بينما)»[(٢)]، ونقل عنه المرادي أنَّ ذلك لم يأتِ عن فصيح[(٣)]، وعلَّل الرضيُ رأي الأصمعي بكثرة مجيء جوابهما دونهما[(٤)].

٣ـ جواز دخول (إذ) و(إذا) في جواب (بينما)، وامتناعهما في جواب (بينا)، وبه قال الحريري[(٥)].

ومِمَّا سبق يُلحظ أنَّ ما ذهب إليه ابن حجر ـ رحمه الله وغفر له ـ من

---

(١) انظر: المفصل ١٧١؛ شرح المفصل ٤/ ٩٩؛ شرح التسهيل ٢/ ٢٠٩؛ شرح الكافية ٢/ ١١٣؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٢٣٦؛ الجنى الداني ٣٧٦؛ المساعد ١/ ٥٠٢.

(٢) المفصل ١٧٢.

(٣) انظر: الجنى الداني ٣٧٦.

(٤) انظر: شرح الكافية ٢/ ١١٣.

(٥) انظر: دُرَّة الغوَّاص ٨٤ـ ٨٦؛ حواشي ابن بري وابن ظفر على دُرَّة الغوَّاص ٩٥ـ ٩٦.

الحريري (٤٤٦ـ ٥١٥هـ).

أبو محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري، صاحب المقامات، من مصنفاته: (ملحة الإعراب)، (شرح ملحة الإعراب)، (درة الغوَّاص في أوهام الخواص)...

انظر: إنباه الرواة ٣/ ٢٣؛ إشارة التعيين ٢٦٣؛ البلغة ١٧٣؛ بغية الوعاة ٢/ ٢٥٧.

اختصاص (بينما) بوقوع (إذ) و(إذا) في جوابها بخلاف (بَيْنَا) مخالف لما ذهب إليه الجمهور، كما أنَّه مخالف لِمَا قال به الأصمعي، ويتَّفق مع رأي الحريري القائل بجواز دخول (إذ) و(إذا) في جواب (بينما) وامتناعهما مع (بينا) والذي علَّق عليه ابنُ بري بأنَّ مجيء الشواهد على وقوع (إذ) في جواب (بينا) يدلُّ على فساد الرأي القائل بأنَّ (إذ) لا تكون إلاَّ في جواب (بينما)[١] كما هو رأي الحريري في أحد شِقَّيه.

والذي يترجَّح ممَّا سبق ما ذهب إليه الجمهور؛ لما يلي:

١ـ ورود السماع به نثراً ونظماً، وبيان ذلك على النحو الآتي:

أولاً: من شواهد وقوع (إذ) في جواب (بينا):

أ ـ من النثر:

وردت (إذ) في جواب (بينا) في صحيح البخاري سبع عشرة مرة[٢]، منها:

ـ قوله ﷺ: «**بَيْنَا** أنَا أَمْشي **إذ** سَمِعتُ صوتاً من السَّماء..»[٣].

ـ وقوله: «**بَيْنَا** رجلٌ يسوقُ بقرةً **إذْ** رَكِبَهَا فَضَربها..»[٤].

ب ـ من النظم:

ـ قول حميد الأرقط:

بَيْنَا الفَتى يَخْبِطُ في غَيْسَاتِه **إِذْ** انْتَمَى الدَّهْرُ إلى عِفْراتِهِ[٥]

(١) انظر: لسان العرب ١٣/٦٥؛ آراء ابن بري النحوية والتصريفية: دراسة وتقويم ٤٨٧.

(٢) انظر: معجم ألفاظ الحديث النبوي الشريف في صحيح البخاري ١/٥٥٦.

(٣) (باب كيف كان بدء الوحي) ١/٤.

(٤) (كتاب الأنبياء ـ باب حدثنا أبو اليمان..) ٤/١٤٩.

(٥) غيساته: غيسات الشباب: جِدَّته ونعمته، عفراته: العِفْر والعِفْرية: القوي الذي =

ـ قول القطامي:

فَبَيْنَا عـميرٌ طامـحُ الـطَّـرْفِ يَـبْـتـغـي   عُـبَـادَةَ، **إذْ** واجَـهْـتَ أَصْـحَـم ذا خَـتْـرِ[1]

ثانياً: من شواهد وقوع (إذا) في جواب (بينا):

أ ـ من النثر:

وردت (إذا) في جواب (بينا) في صحيح البخاري إحدى عشرة مرة[2]، منها:

ـ قوله عليه الصلاة والسلام: «**بَيْنَا** أنَا قائمٌ **فإذا** زمرةٌ، حتَّى إذا عرفتُهم خرج رجلٌ من بيني وبينهم..»[3].

ـ قول كعب بن مالك ـ رضي الله عنه ـ: «**فَبَيْنَا** أنَا أمشي بسُوقِ المدينة **إذا** نَبَطِيٌّ من أنْباطِ أهل الشام..»[4].

ب ـ من النظم:

قول حرقة بنت النعمان:

بَـيْـنَـا نـسـوسُ الـنَّـاسَ والأمـرُ أمـرُنَـا   **إذا** نَـحْـنُ فِـيـهـم سُـوقـةٌ نَـتَـنَـصَّـفُ[5]

= يعفر قرنه، والعِفْرية: الداهية. البيت في: التنبيه والإيضاح ٢/٢٨٦؛ لسان العرب ٦/١٥٨ (غ ي س)، ١٣/٦٥ (ب ي ن).
وانظر: ٤/٥٨٦ (ع ف ر).

(١) أصحم: سواد إلى الصفرة، الختر: الغدر والخديعة.
الديوان ٧٣؛ لسان العرب ٤/٢٢٩ (خ ت ر)، ١٢/٣٣٣ (ص ح م)، ١٣/٦٥ (ب ي ن).

(٢) انظر: معجم ألفاظ الحديث في صحيح البخاري ١/٥٥٦.

(٣) (كتاب الرقاق ـ باب في الحوض..) ٧/٢٠٨.

(٤) (كتاب المغازي ـ باب حديث كعب بن مالك) ٥/١٣٣.

(٥) السوقة: مَنْ دون المَلِك، الناصف في اللغة: الخادم، أي: صرنا سُوقةً نخدم الناس. =

وبهذه الشواهد وغيرها، الواردة نثراً ونظماً، يُعلم أنَّ ما ذهب إليه ابن حجر ـ رحمه الله ـ في هذه المسألة مخالف للمشهور الراجح الذي عليه جمهور النحويين.

٢ـ تعليل الأصمعي ما ذهب إليه بكثرة مجيء (بينا) و(بينما) دون (إذ) و(إذا)، لا يدلُّ على أنَّ المكثور غير فصيح، بل يدلُّ على أنَّ الأكثر الأفصحُ، كما ذكر الرضي[١].

ومن مجيئها دون (إذ) و(إذا) في قول الشاعر[٢]:

فَبَيْنَا نحنُ نرقُبه أَتَانا مُعلِّقَ وَفْضَةٍ وزِنادَ رَاعِ[٣]

وقول أبي دؤاد:

= الحماسة ١/٦١٨؛ شرح الحماسة للمرزوقي ٣/١٢٠٣؛ أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٥١؛ شرح التسهيل ٢/٢١٥؛ شرح الكافية ٢/١١٣؛ الجنى الداني ٣٧٦؛ مغني اللبيب ٤١٠، ٤٨٥؛ المساعد ١/٥٠٤؛ شرح شواهد المغني ٢/٧٢٣؛ همع الهوامع ٣/٢٠٢.

(١) انظر: شرح الكافية ٢/١١٣.

(٢) اختلف في قائله على قولين، هما:
أ ـ رجل من قيس عيلان. انظر: الكتاب ١/ ٨٧.
ب ـ نصيب. انظر: شرح شواهد المغني ٢/٧٩٨، وهو في ديوانه ١٠٤.

(٣) الوفضة: هي الجعبة التي يُجعل فيها السهام، والمقصود بها في البيت ما يكون مع الفقراء والرعاة، يضعون فيه أزوادهم، الزند: العود الأعلى الذي يقتدح به النار، يجمع على أَزْنُد، وأَزْنَاد، وزُنُود، وزِناد..
شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٤٠٦؛ الصحاح ٢/ ٤٨١ (ز ن د)؛ المفصل ١٧٢؛ أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٤؛ رصف المباني ١٠٥؛ لسان العرب ٣/ ١٩٥ (ز ن د)؛ الجنى الداني ١٧٦؛ مغني اللبيب ٤٩٤؛ المساعد ١/٥٠٢؛ شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/٧٩٨؛ همع الهوامع ٣/ ٢٠١.

بَـيْـنَـمـا الـمـرءُ آمِـنٌ **راعَـه** را ئعُ حَتْفٍ لـم يـخشَ منه انبِعاقَهْ[1]

٣ـ مجيء (بينما) وليس في جوابها (إذ) دليل على فساد القول الثالث ـ وهو قول الحريري ـ كما ذكر ابن بري[2]، ومن شواهده قول أبي دؤاد السابق، وقول الشاعر[3]:

بَيْـنَـمـا نـحـنُ مـن بَـلاكِـثَ فـالْـقـا عِ سِـراعـاً والـعِـيْـسُ تَـهْـوِي هُـويـا
خَطَرتْ خَطْرَةٌ على القلبِ من ذِكْـ ـراكِ وَهْناً، فما استطعتُ مُضِيًّا[4]

وخلاصة القول: إنَّ وقوع (إذ) و(إذا) في جواب (بينا) و(بينما) وتركهما كِلاهُما عربيٌّ مسموع، وإنْ كان الأفصح، والأَقْيس، والكثير تركهما؛ «لأن المعنى المستفاد معها مُسْتفاد بتركها»[5].

ويدلُّ على أنَّ الكثير تركهما، ممَّا صلتُه وطيدة بموضوع الدراسة ما يلي:

١ـ تكرَّرت (بينا) في صحيح البخاري ثمانياً وستين مرة، جاء الفعل بعدها مسبوقاً بإذ سبع عشرة مرَّة، ومسبوقاً بإذا إحدى عشرة مرَّة، ومجرَّداً منهما في أربعين موضعاً.

---

(١) الانبعاق: أن ينبعق عليك الشيء أي: يأتيك مفاجأة، من حيث لم تحتسبه. الديوان ٣٢٨؛ الصحاح ٤/١٤٥١ (ب ع ق)؛ لسان العرب ١٠/٢٢ (ب ع ق)، ١٣/٦٥ (ب ي ن).
(٢) انظر: لسان العرب ١٣/٦٥؛ آراء ابن بري النحوية والتصريفية ٤٨٧.
(٣) اختلف في قائله على ثلاثة أقوال، هي:
أ ـ كثير عزة. انظر: ملحقات الديوان ٢٥٦.
ب ـ أبو بكر عبد الرحمن بن مخرمة. انظر: الحماسة ٢/١٩.
ج ـ ابن هرمة. انظر: لسان العرب ١٣/٦٥، وليس في ديوانه.
(٤) البيت في: أمالي ابن الشجري ٢/٥٠٤؛ شرح المفصل ٨/ ١٣١ـ ١٣٢.
(٥) شرح التسهيل ٢/٢٠٩.

٢ـ تكرَّرت (بينما) في الصحيح تسعاً وثلاثين مرة، جاء الفعل بعدها مسبوقاً بلفظ (إذ) أربع عشرة مرة، ومسبوقاً بلفظ (إذا) في أربعة مواضع، ومجرَّداً منهما في واحدٍ وعشرين موضعاً[١].

فهذا ممَّا يدلُّ على أنَّ مجيئهما دون (إذ) أو (إذا) هو الأكثر.

وهنا أمر ينبغي الوقوف عنده، وهو أن هذه المسألة من المسائل التي تعقَّب فيها العينيُّ ابن حجر ـ رحمهما الله تعالى ـ فقد قال في تعليقه على ما ذهب إليه ابن حجر في هذه المسألة: «وقال بعضهم[٢]: ومن خاصَّة (بينما) أنَّها تُتلقَّى بإذ وبإذا، حيث تجيء للمفاجأة، بخلاف (بينا) فلا تُتلقَّى بواحدة منهما، وقد ورد في هذا الحديث كذلك.

قلت: هذا تصرُّفٌ في العربية من عنده، وليس ما قاله بصحيح، وقد ذكروا أنَّ كلاً منهما يُتلقَّى بواحدة منهما، غير أنَّ الأفصح... أن لا يُتلقَّيا بهما، وقد ورد في الحديث بإذ في الأول، وفي الثاني بدون[٣] (إذ) و(إذا) على الأصل الذي هو الأفصح، فأي شيء دعوى الخصوصية في (بينما) بإذ وإذا، ونفيها في (بينا)، ولم يقل بهذا أحد»[٤].

وقد تبيَّن من دراسة المسألة ومناقشتها أنَّ اعتراض العيني هنا له قوَّته.



---

(١) انظر: معجم ألفاظ الحديث النبوي في صحيح البخاري ١/ ٥٥٦.
(٢) يعني ابن حجر.
(٣) الأكثر استعمالها دون الباء. انظر: القاموس المحيط ١٥٤٥ (دون).
(٤) عمدة القاري ١١/ ٣٠. وانظر: مبتكرات اللآلىء ٢٣٢ـ ٢٣٣.

٦٣ـ زيادة (إذ)

من مواضع ورودها:

١ـ في قول الله عزَّ وجل: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾(١).

قال ابن حجر: «... وذكر الطبري قال: زعم أبو عبيدة أنَّ (إذ) في قوله: (﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾(١) صلة، وردَّ عليه، فقال القرطبي: إنَّ جميع المفسرين ردُّوه، حتى قال الزجَّاج: إنَّها جرأة من أبي عبيدة»(٢).

٢ـ في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ﴾(٣)، أورد ابن حجر قول أبي عبيدة بزيادة (إذ)، وعلَّق على هذا القول بأنَّ فيه نظراً(٤).

ذكر ابن حجر في الموضعين السابقين مذهب أبي عبيدة في مجيء (إذ) صلة، وأقوال بعض العلماء في الردِّ عليه، وتتضح مخالفة ابن حجر لمذهب

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٣٠. وانظر: فتح الباري ٦/٤١٦.

(٢) ٦/٤٢٠، وما ذكره الطبري من قول أبي عبيدة هو في الآية ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ ـ سورة البقرة، الآية: ٣٤ـ أما الآية ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾ ـ سورة البقرة، الآية: ٣٠ـ فلم يُشر أبو عبيدة للزيادة فيها.
انظر: مجاز القرآن ١/٣٦؛ جامع البيان ١/ ٤٣٩ـ ٤٤٤؛ معاني القرآن ١/١٠٨؛ الجامع لأحكام القرآن ١/٢٦٢؛ أبو عبيدة ودراساته النحوية ٢/ ٧٨٣ـ ٧٨٧.

(٣) سورة إبراهيم، الآية: ٧، وانظر: فتح الباري ٨/٢٢٦.

(٤) انظر: ٨/٢٢٧. وذكر ابن حجر رأي أبي عبيدة أيضاً في ٨/١٣٣، وذلك في الآيتين: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١١٦] ﴿وَإِذْ عَلَّمْتُكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [المائدة: ١١٠].

أبي عبيدة هذا من خلال ما يلي:

أ ـ إيراده أقوال العلماء في إنكار هذا القول.

ب ـ تعليقه على هذا الرأي بأنَّ فيه نظراً.

وتفصيل المسألة على النحو الآتي:

ذهب أبو عبيدة ووافقه ابنُ قتيبة(١)، والجوهري(٢)، إلى أنَّ (إذ) تأتي زائدة، وحُمل على ذلك آيات من القرآن، منها:

ـ ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾(٣).

ـ ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ﴾(٤).

ـ ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾(٥).

والمعنى فيها: وقلنا للملائكة، وقال موسى، وقالت امرأة عمران...(٦).

ولم يوافقهم أحد من النحويين ـ فيما أعلم ـ على هذا الرأي، بل أنكروا زيادة (إذ)، فها هو الزجّاج يصف رأي أبي عبيدة بأنّه إقْدام منه، كما نعت أبو حيان هذا القول بأنَّه ليس بشيء(٧)، وكذا قال ابن هشام(٨)، ووصف المرادي هذا الرأي بأنَّه مذهب ضعيف(٩).

---

(١) انظر: تأويل مشكل القرآن ٢٥٢.

(٢) انظر نسبة الرأي له في: شرح الكافية ٢/ ١١٤.

(٣) سورة البقرة، الآية ٣٤.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٥٤.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ٣٥.

(٦) انظر: مجاز القرآن ١/ ٣٦، ٤١، ٩٠.

(٧) انظر: البحر المحيط ١/ ١٣٩.

(٨) انظر: مغني اللبيب ١١٦.

(٩) انظر: الجنى الداني ١٩٢.

ومرجع رأي أبي عبيدة ـ كما ذكر بعضهم ـ أنَّ (إذ) لم يأت قبلها ما تعطف عليه[1]، وقد أجاب الطبري ـ رحمه الله ـ عن ذلك، ففي الآية: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ...﴾[2] بيَّن أنَّ ما سَبَق من قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾﴾[3] إنَّما هو على معنى: اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم، إذ خلقتكم ولم تكونوا شيئاً، وخلقت لكم ما في الأرض جميعاً، وسَوَّيت لكم ما في السَّماء، فجاء عطف: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ...﴾[2] على هذا المعنى، وكأنَّ تقدير الكلام: اذكروا نعمتي إذ فعلتُ بكم وفعلتُ، واذكروا فِعْلي بأبيكم آدم إذ قلت للملائكة: إنِّي جَاعِلٌ في الأرض خليفة...

وقد ذكر الطبري لتأويله هذا نظيراً من كلام العرب في قول المرار الفقعسي:

أجدَّك لن ترى بثُعَيْلباتٍ ... ولا بَيْدَانَ ناجيةً ذَمُولا

ولا مُتداركٍ والشمسُ طِفْلٌ ... ببعضِ نَواشِغِ الوادي حمولا[4]

فقوله (متداركٍ) لم يتقدَّمه فعل بلفظه يعطفه عليه، ولا حرف معرب إعرابه فيردُّ عليه، وتأويل العطف هنا تقدُّمُ فِعْلٍ منفي هو (لن ترى) دلَّ على المعنى المراد من المحذوف؛ لأنَّ قوله:

---

(١) انظر: أسلوب (إذ) في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية ٥١.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٣٠.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٨.

(٤) ثُعَيلِبات، وبَيْدان موضعان، ناجية: الناقة السريعة، الذمول: السير السريع الليِّن، الطِّفْل: الشمس عند غروبها، نواشغ: مجاري الماء في الوادي.
انظر: الديوان ١٧٣ (والرواية فيه: ولا متداركاً، ولا شاهد فيها)؛ معاني القرآن للفراء ١/ ١٧١؛ مجالس ثعلب ١/ ١٣١؛ معجم البلدان ١/ ٥٢٣، ٢/ ٧٩؛ لسان العرب ٨/ ٤٥٦ (ن ش غ)، ١١/ ٢٥٩ (ذ م ل) ١١/ ٤٠٣ (ط ف ل)، ١٥/ ٣٠٦ (ن ج ا).

أجـدَّك لـن تـرى بـثُـعَـيْـلِـبـاتٍ

معناه: أجدَّك لست براءٍ، فردَّ قوله (متداركٍ) على موضع (ترى)، على تقدير أنَّ (لَسْت) و(الباء) موجودتان في الكلام، وعُومل في المعنى والإعراب معاملته كما لو كان المحذوف ظاهراً، وكذا في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ...﴾[1] إذ لما سبق ذكر نعم الله تعالى.. وكان قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ...﴾[1] وما بعده من النعم التي عدَّدها عليهم، ردَّ (إذ) على موضع ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾[2]؛ لأنَّ المعنى: اذكروا هذه من نعمي، وهذه التي قلت فيها للملائكة[3].

وبعد عَرْض أقوال العلماء في هذه المسألة، **يتّضح أنَّ ما ذهب إليه الجمهور** من مخالفة أبي عبيدة ومن وافقه في قولهم بزيادة (إذ) **هو الراجح** للأسباب الآتية:

١ـ أنَّ «(إذ) يدلُّ على ما مضى من الوقت، فكيف يكون الدليل على ما مضى من الوقت لغواً»[4].

٢ـ أنَّ الزيادة لم تُعهد في الأسماء، وإنَّما الزيادة في الحروف.

٣ـ أنَّ أبا عبيدة قد ضُعِّف في النحو[5]، إذ كان الغريبُ أغلبَ عليه وأيَّامُ العرب، وأخبارُها[6]، وكذا ضعَّفَ ابن السِّيد وأبو حيان ابنَ قتيبة[7].

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٣٠.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٨.

(٣) انظر: جامع البيان ١/ ٤٤٢ـ ٤٤٤.

(٤) معاني القرآن للزجاج ١/ ٤٠٠.

(٥) انظر: البحر المحيط ١/ ١٣٩، ٢/ ٤٣٧؛ الجنى الداني ١٩٢؛ الدر المصون ٣/ ١٣٠.

(٦) انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٩٥.

(٧) انظر: الاقتضاب ١/ ٦٥؛ البحر المحيط ١/ ١٣٩.

٦٤ـ استعمال (قط) مع المثبت

وردت هذه المسألة في مواضع ثلاثة:

١ـ في حديث أبي سفيان: «فهل قالَ هذا القولَ مِنكم أحدٌ قَطُّ قَبْلَه؟»[(١)].

قال ابن حجر: «استعمل (قطُّ) بغير أداة النفي، وهو نادر، ومنه قول عمر: «صلَّينا أكثر ما كُنَّا قطُّ وآمنه ركعتين»، ويُحتمل أن يقال: إنَّ النفي مضمَّن فيه، كأنَّه قال: هل قال هذا القول أحدٌ أو لم يقلْه أحدٌ قطُّ»[(٢)].

٢ـ في حديث حارثة بن وهب ـ رضي الله عنه ـ: «صلَّى بنا النبي ـ ﷺ ـ ونحنُ أكثرُ ما كُنَّا قطُّ وآمَنُهُ ـ بمنى ركعتين».

قال ابن حجر: «كلمة (قطُّ) متعلِّقة بمحذوف تقديره: ونحن ما كنَّا أكثر منَّا في ذلك الوقت ولا أكثر أمْناً، وهذا يُستدرك به على ابن مالك حيث قال: استعمال (قطُّ) غير مسبوقة بالنفي مما يخفى على كثير من النحويين، وقد جاء في هذا الحديث بدون[(٣)] النفي»[(٤)].

٣ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «وإذا حول الرجلِ من أكْثر وِلْدَان

---

(١) ١/ ٤٢.

(٢) ١/ ٤٧.

(٣) انظر ما سبق من التعليق على هذه اللفظة ص ٥٣٥ هـ (٣).

(٤) ٢/ ٦٥٧، ونصُّ الحديث المذكور هنا هو في ٣/ ٥٩٥، وإنما اعتمدت على هذا الموضع دون ما ورد في ٢/ ٦٥٧، لأنَّ لفظه في هذا الأخير مختصر، وأحال ابن حجر بعد ذكره إلى الموضع المذكور في ٣/ ٥٩٥، وانظر: شواهد التوضيح ١٩٣.

رأيتُهم قطُّ»[1].

٣ـ قال ابن حجر: «قال الطِّيبيُ: أصل هذا الكلام: وإذا حول الرجل وِلْدَان ما رأيت وِلْدَاناً قطُّ أكثر منهم، ونظيره قوله بعد ذلك: «لم أَرَ روضة قطُّ أعظمَ منها» ولمَّا أن كان هذا التركيب يتضمَّن معنى النفي، جازت زيادة (من) و(قطُّ) التي تختصُّ بالماضي المنفي».

ثم نقل ابن حجر رأي ابن مالك الآنف الذكر، وأردفه بقوله: «والذي وجَّهه به الطيبي حسنٌ جدًّا، ووجَّهه الكرمانيُ بأنَّه يجوز أن يكون اكتفى بالنفي الذي يلزم من التركيب، إذ المعنى: ما رأيتُهم أكثر من ذلك، أو النفي مقدَّر»[2].

وردت في النصوص السابقة مسألة ورود (قطُّ) مع المثبت، وتلخَّص ما أورده ابن حجر فيما يلي:

١ـ ذكر في الحديث الأول توجيهين، هما:

أ ـ استعمال (قطُّ) بغير أداة النفي نادر.

ب ـ احتمال أن يكون النفي مُضمَّناً فيه.

٢ـ في الحديث الثاني قدَّر محذوفاً تتعلَّق به (قطُّ)، وذكر أنَّ ذلك مما يُستدرك به على ابن مالك في رأيه المذكور.

٣ـ أورد توجيه الطيبي للحديث الثالث ووصفه بأن حَسَنٌ جدًّا، وكذا أورد توجيه الكرماني بأنَّه على تقدير النفي، أو أنَّه اكتفى بالنفي الذي يلزم من التركيب.

---

(١) ١٢/٤٥٨.

(٢) ١٢/٤٦٣، وانظر: شرح الطيبي على مشكاة المصابيح ٨/٣٥٨؛ شرح الكرماني ٢٤/١٤١.

وللنحاة في مجيء (قطُّ) مع المثبت قولان، هما:

١ـ أنَّ (قطُّ) ظرف زمان لاستغراق الماضي، ويختصُّ بالنفي، نحو: ما فعلته قطُّ، ولا يأتي في الإيجاب، وعليه الجمهور[١].

٢ـ جواز وقوع (قطُّ) مع المثبت إمَّا لفظاً ومعنى، وإمَّا لفظاً لا معنى، وعليه ابن مالك[٢].

واستدلَّ ابن مالك على وقوع ذلك لفظاً ومعنى بالحديث: «...ونحن أكثر ما كُنَّا قطّ..»[٣]، وعلى وقوعه لفظاً لا معنى بقول أُبَيٍّ بن كعب لزرٍّ بن حُبيش: «كأيِّنْ تقرأ سورةَ الأحزاب... فقال: ثلاثاً وسبعين، قال قطُّ»[٤] والتقدير: ما كانت كذا قطُّ[٥].

ومن خلال النصوص الواردة في الفتح يُلحظ مَيْل ابن حجر لمذهب الجمهور بدليل ما يلي:

١ـ أنَّه مع قوله بنُدرتها في النصِّ الأول، أورد احتمالاً آخر لها على تضمُّن النفي، وكأنَّه يتلمَّس لها مخرجاً على مذهب الجمهور.

٢ـ يقوِّي ما ذكرتُه تقديره محذوفاً تتعلَّق به (قطُّ) ـ في النصِّ الثاني ـ واستدراكه بهذا التقدير على ابن مالك، وهو بذلك يخرِّج ما استدلَّ به ابن مالك على رأي الجمهور.

---

(١) انظر: شرح المفصل ٤/١٠٨؛ مغني اللبيب ٢٣٣؛ ارتشاف الضرب ٢/٢٤٧؛ همع الهوامع ٣/ ٢١٣ـ ٢١٤.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٢١ـ ٢٢٢.

(٣) سبق ذكره ص ٥٤٠.

(٤) مسند الإمام أحمد ٥/ ١٣٢؛ مستدرك الحاكم ٤/٣٥٩؛ سنن البيهقي (كتاب الحدود ـ باب ما يُستدلُّ به على أنَّ السبيل هو جلد الزانيين ورجم الثيب) ٨/ ٢١١.

(٥) انظر: إعراب الحديث ١٠١؛ شرح التسهيل ٢/٢٢٢.

٣ـ ميله لتوجيه الطيبي المقتضي طَرْد القاعدة، ووصْفه بأنَّه (حسنٌ جداً).

وبعد ذكر مذهبيِّ النحاة في استعمال (قطُّ) دون نفي، فإنَّ الذي يترجَّح ما ذهب إليه الجمهور؛ لأنَّ الأدلَّة التي استُدلَّ بها على خلاف مذهبهم محتملة، وكُلُّ ما أمكن حَمْلُه على القاعدة المطَّردة فهو أَوْلى، وقد تبيَّن أنَّ تخريج النصوص الواردة على مذهب الجمهور له قوَّته ودلالته من حيث ارتباطه بالمعنى، كما أنَّه موافق لما جاءت به عامَّة النصوص من اختصاص (قطُّ) بالنفي.



٦٥ـ الحمل على المفعولية

من مواضع ورودها:

في حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: «لما بلغ أبا ذر مبعثُ النبي ـ ﷺ ـ، قال لأخيه: اركبْ إلى هذا الوادي فاعلمْ لي عِلمَ هذا الرجل... فانطلق الأخ حتى قَدِمَه، وسمع من قوله، ثمَّ رجع إلى أبي ذر فقال له: رأيتُه يأمرُ بمكارم الأخلاق، وكلاماً ما هو بالشعر..»[(١)].

قال ابن حجر: «قوله: (وكلاماً) منصوب بالعطف على الضمير المنصوب، وفيه إشكال؛ لأنَّ الكلام لا يُرى، ويُجاب عنه بأنَّه من قبيل[(٢)]:

عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارِداً[(٣)]

---

(١) ٧/ ٢١٠.

(٢) لم أقف على نسبة البيت، إلا أنَّ الفراء قال: «أنشدني بعضُ بني أسد يصف فرسه» معاني القرآن ١/ ١٤، وفي ٣/ ١٢٤ قال: «أنشدني بعضُ بني دبير»، ومعلوم أنَّ دبيراً من قبائل أسد.

(٣) قيل: إنَّ هذا صدر بيت، وعجزه:

حتى شَتَتْ همَّالة عيناها

وقيل: إنَّه عجز بيت وصدره:

لما حَطَطْتُ الرَّحلَ عنها وَارداً

انظر: المقاصد النحوية ٣/ ١٠١؛ شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٩٢٩؛ الخزانة ١/ ٤٩٩.

والبيت في: الخصائص ٢/ ٤٣١؛ أمالي ابن الشجري ٣/ ٨٣؛ الإنصاف ٢/ ٦١٣؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥٣؛ شرح الألفية لابن الناظم ٢٨٦؛ =

وفيه الوجهان: الإضمار، أي: وسقيتُها، أو ضمَّن العلف معنى الإعطاء.

وهنا يمكن أن يُقال: التقدير: رأيتُه يأمر بمكارم الأخلاق، وسمعتُه يقول كلاماً ما هو بالشعر، أو ضمَّن الرؤية معنى الأخذ عنه، ووقع في رواية.. (رأيتُه يأمر بالخير، وينهى عن الشَّر) ولا إشكال فيها»[1].

ذكر ابن حجر في النصِّ السَّابق أنَّ قوله (كلاماً) عطف على الضمير المنصوب، وأنَّ فيه إشكالاً مرجعه أنَّ الكلام لا يُرى، ثم أجاب عنه من وجهين:

١ـ الإضمار.

٢ـ التضمين.

ولم يرجِّح أحد الوجهين على الآخر في تخريج الحديث عليه، وفاقاً لبعض النحاة في ذكرهم الرأيين في المسألة دون تقوية لأحدهما على الآخر[2]، وبيان المسألة على النحو الآتي:

للاسم الواقع بعد واو المعية حالات تتردَّد بين وجوب العطف، ورجحانه، ووجوب النصب على المعية، ورجحانه، مما هو مذكور بتفصيله في مظانِّه[3].

= ارتشاف الضرب ٢/ ٢٩٠؛ مغني اللبيب ٨٢٨؛ شرح ابن عقيل ١/ ٥٩٥؛ شرح المكودي ٨٠؛ البهجة المرضية ١٨٠.
وقد تكرر ذكر الشاهد أعلاه في الفتح في ثلاثة مواضع. انظر: ٢/ ٢٦٥، ٤/ ٤٢٥، ١٣/ ٣٢٤.

(١) ٧/ ٢١٢، وانظر شاهداً آخر في ٤/ ٤٢٥.

(٢) انظر مثلاً: المساعد ١/ ٥٤٥؛ همع الهوامع ٣/ ٢٤٤ـ ٢٤٥.

(٣) انظر على سبيل المثال: شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٩٢ـ ٦٩٥؛ شرح الألفية لابن الناظم ٢٨٣ـ ٢٨٥؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٥٨٨ـ ٥٩٠؛ أوضح المسالك ٢/ ٢٤٣ـ ٢٤٥.

ومن حالاته امتناع عطفه على ما قبل الواو عطف مفرد على مفرد، ومن أشهر ما يُمثَّل به الشاهد الشعري الذي ذكره ابن حجر؛ إذ لا يصحُّ عطف (ماء) على (تِبناً)؛ لأنَّ العطف على نية تكرار العامل، فلا يُقال: علفتُها ماءً، إذ الماء لا يُشارك التبن في العلف.

وللعلماء في تخريج هذا البيت وما شاكَلَه ثلاثةُ أقوال؛ أورد ابن حجر قولين منها، وتفصيلُها على النحو الآتي:

الأول: نصبه على أنَّه مفعول به لفعل محذوف، تقديره: وسقيتُها ماءً، وبهذا الرأي قال الفراء[١]، والفارسي[٢]، وابن جني[٣]، وابن هشام[٤].

الثاني: أنَّه معطوف على ما قبل الواو، على تضمين الفعل معنى فعل آخر، يصحُّ تسلُّطه على الاسمين، نحو: أَنَلْتُها، أو أعطيتها، أو أطعمتها.. ونحو ذلك، وإلى هذا الرأي ذهب جماعة من النحاة، منهم: أبو عبيدة، والأصمعي، واليزيدي، والجرمي، والمازني[٥]، والمبرد[٦].

---

(١) انظر: معاني القرآن ١/ ١٤.

(٢) انظر: الإيضاح العضدي ٢١٧.

(٣) انظر: الخصائص ٢/ ٤٣١.

(٤) انظر: شرح شذور الذهب ٢٤٣.

(٥) المازني (...ـ ٢٤٩هـ).
بكر بن محمد بن بقية، أبو عثمان المازني، روى عن أبي عبيدة، والأصمعي، وأبي زيد الأنصاري، وقرأ على الأخفش أكثر (الكتاب) وكمَّله على الجرمي، وروى عنه اليزيدي، والمبرد، وعبد الله بن أبي سعد الورَّاق. له مصنَّفات متعددة، منها: (كتاب التصريف)، (كتاب ما تلْحن فيه العامة).
انظر: طبقات النحويين ٨٧ـ ٩٣؛ تاريخ العلماء النحويين ٦٥ـ ٧١؛ إنباه الرواة ١/ ٢٨١ـ ٢٩١.

(٦) نُسب الرأي لهم في: ارتشاف الضرب ٢/ ٢٩٠؛ أوضح المسالك ٢/ ٢٤٩؛ المساعد ١/ ٥٤٥ (المازني والمبرد)؛ شرح الأشموني ٢/ ١٤١؛ همع الهوامع ٣/ ٢٤٥. =

وهذا القول من قبيل عطف المفردات.

الثالث: نصب (ماء) على المعية، وقد ذكر هذا الرأي ابنُ عقيل[1]، ولم أقف على من قال به سواه، وقد أنكره بعض النحاة كابن الناظم، وابن هشام؛ لعدم المصاحبة[2].

ونظير البيت المذكور قول الراعي النميري:

إذا ما الغانياتُ بَرَزْن يوماً ‏ ‏ ‏ ‏ **وزجّجن الحواجبَ والعيونَا**[3]

على تقدير: وكَحَّلْن، أو تضمين الفعل معنى: وحَسَّنَّ.

وقول عبد الله بن الزبعرى:

يا ليت زوجَك قدْ غَدَا ‏ ‏ ‏ ‏ **متقلِّداً سيفاً ورُمْحا**[4]

= وانظر: الكامل ١/ ٤٣٢، ٤٧٧؛ المقتضب ٢/ ٥١، والذي وقفت عليه في مجاز القرآن ٢/ ٦٨ قوله: «..فهذا من التشبيه؛ لأنَّ المشي لا يكون على البطن، وإنما يكون لمن له قوائم فإذا خلطوا ما له قوائم بما لا قوائم له جاز ذلك، كما يقولون: أكلت خبزاً ولبناً، ولا يقال: أكلت لبناً، ولكن يقال: أكلت الخبز، قال الشاعر:

يا ليت زوجكِ قد غدا ‏ ‏ ‏ ‏ متقلِّداً سيفاً ورمحا»

وانظر أيضاً: ٢/ ٢٤٩.

(١) انظر: شرحه على الألفية ١/ ٥٩٥.

(٢) انظر: شرح الألفية ٢٨٦؛ أوضح المسالك ٢/ ٢٤٩.

(٣) شعر الراعي ٢٦٩؛ الإنصاف ٢/ ٦١٠؛ شرح شواهد الإيضاح ١٨٢ـ ١٨٣؛ شرح التسهيل ٢/ ٢٦٢؛ شرح الألفية لابن الناظم ٢٨٦؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٢٨٩؛ أوضح المسالك ٢/ ٢٤٧؛ شرح شذور الذهب ٢٤٢؛ مغني اللبيب ٤٦٦؛ المساعد ١/ ٥٤٥؛ همع الهوامع ٣/ ٢٤٤.

وورد الشطر الثاني في الفتح ١١/ ١١٤.

(٤) الديوان ٣٢؛ معاني القرآن للفراء ١/ ١٢١؛ المقتضب ٢/ ٥١؛ الإيضاح العضدي ٢١٧؛ الخصائص ٢/ ٤٣١؛ أمالي ابن الشجري ٣/ ٨٣؛ الإنصاف ٢/ ٦١٢؛ =

أي: ومعتقلاً رمحاً، أو حاملاً سيفاً ورمحاً.

وبعد ذِكْر أقوال العلماء في المسألة **فإن الذي يترجَّح هو حَمْل المسألة على التضمين**؛ لما يلي:

١ـ أنَّه «متى أمكن حملُ الكلام على غير إضمار مع صحَّة المعنى، كان أَوْلى من حمله على الإضمار»[1].

٢ـ التضمين باب واسع في العربية، يُحمل عليه شيء كثير من بابه مما يطرد القاعدة، وتستقيم له المعاني.



= شرح المفصل ٢/ ٥٠؛ البسيط ٢/ ١٠٣٣؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٢٩٠، وورد الشطر الثاني في الفتح ١١/ ١١٤.

(١) البحر المحيط ١/ ٤٠٤.

٦٦ـ الاستثناء بـ (ليس)

في قوله عليه الصلاة والسلام: «ما أنهر الدمَ وذُكر اسمُ الله فكُلْ، ليس السنَّ والظفرَ»[(١)].

قال ابن حجر: «قوله: (ليس السنَّ والظفر) بالنصب على الاستثناء بليس، ويجوز الرفع، أي: ليس السنُّ والظفرُ مباحاً أو مجزئاً، ووقع في رواية... (ما لم يكن سنٌّ أو ظفر) وفي رواية... (غير السن والظفر) وفي رواية... (إلا سنًّا أو ظفراً)»[(٢)].

ذكر ابن حجر في النصِّ السابق مجيء (ليس) للاستثناء.

من أقسام (ليس) التي ذكرها النحويون أن تكون من أدوات الاستثناء، باقية على فعليتها، وعملها، فهي في حقيقتها الرافعة للاسم، الناصبة للخبر، إلا أنَّها ضمِّنت معنى (إلاَّ)، فالمستثنى بعد (ليس) منصوب على أنَّه خبر لها نحو: قام القوم ليس زيداً، أمَّا اسمها فلازم الإضمار[(٣)]، وفي تقديره خلاف على قولين:

١ـ هو ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام السابق، وهو قول البصريين[(٤)].

---

(١) ٩/ ٥٣٩.

(٢) ٩/ ٥٤٤.

(٣) انظر: الأزهية ٢٠٤؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦١؛ شرح التسهيل ٢/ ٣١١؛ الجنى الداني ٤٩٥؛ مغني اللبيب ٨٧.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٦؛ المقتضب ٤/ ٤٢٨؛ الأصول ١/ ٢٨٧؛ التبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٤.

٢ـ هو ضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق، والتقدير: ليس هو زيداً، أي: ليس فعلُهم فعل زيد فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو رأي الكوفيين(١).

والأَوْلى من هذين القولين الأوَّل؛ لما يلي:

١ـ في القول الثاني ادِّعاء حذف مضاف لم يلفظ به قطُّ.

٢ـ عدم اطِّراده في كلِّ موضع، نحو: القوم إخوتك ليس زيداً.

٣ـ أنَّ هذا التقدير لا يؤدِّي المقصود من الاستثناء، ففي: قام القوم إلاَّ زيداً، المقصود: إخراج زيد من القوم، والحكم عليه بعدم القيام، وتقدير الكوفيين: ليس قيامهم قيام زيد لا يفيد هذا المقصود(٢).

وإنَّما لزم إضمار الاسم في هذه المسألة؛ لأنَّ (ليس) هنا جارٍ مجرى أداة الاستثناء (إلاَّ) التي هي أصل الباب، فلمَّا لم يجز إظهار سوى اسم واحد بعدها فكذلك ما جرى مجراها(٣) «لئلا يكون الفرع أوسع من أصله»(٤).

ومن شواهد المسألة:

ـ قوله عليه الصلاة والسلام: «يُطبع المؤمن على كلِّ خُلُق، ليس الخيانةَ والكذبَ»(٥)، وتقديره من حيث الإعراب: ليس بعض خلُقه الخيانة

---

(١) انظر نسبة الرأي لهم في: ارتشاف الضرب ٢/ ٣٢٠؛ الجني الداني ٤٩٥؛ توضيح المقاصد ٢/ ١٢١؛ المساعد ١/ ٥٨٨.

(٢) انظر: منهج السالك ١٧٤؛ توضيح المقاصد ٢/ ١٢١؛ الجنى الداني ٤٩٥؛ تعليق الفرائد ٦/ ١١٩ (على تفاوت بينها في ذكر هذه الأسباب).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢١؛ منهج السالك ١٧٤؛ المساعد ١/ ٥٨٨.

(٤) شرح اللمع ١/ ١٥١.

(٥) ورد الحديث بهذه الرواية في شرح التسهيل ٢/ ٣١١؛ شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢١، والرواية التي وقفت عليها في مسند الإمام أحمد ٥/ ٢٥٢ بلفظ: =

والكذب، أمَّا من حيث المعنى: يُطبع على كلِّ خلق إلاَّ الخيانة والكذب(١).

ـ وقول الشاعر(٢):

فأصبح ما في الأرض مني بقيةً لِنَاظِرِها ليس العظامَ العَوارِيَا(٣)

وتذكر المصادر أنَّ هذه المسألة كانت سبب توجُّه سيبويه لدراسة النحو، فقد لزم حلقة حمَّاد بن سلمة(٤) لكتابة الحديث، فاستملى عليه قوله عليه الصلاة والسلام: «ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء»(٥) فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فقال له حماد: لحنت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، إنَّما (ليس) هاهنا استثناء، فقال سيبويه: والله لأطلبنَّ علماً لا يلحِّنني معه أحد، ثم لزم الخليل(٦).

وخلاصة ما سبق أنَّ (ليس) تجري مجرى (إلاَّ) في إفادة معنى الاستثناء، مع بقائها على فعليتها وعملها.



= «يُطبع المؤمن على الخلال كلِّها إلاَّ الخيانة والكذب» ولا شاهد فيها.

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢١.

(٢) لم أقف على القائل.

(٣) ذكره في منهج السالك ١٧٤.

(٤) حماد بن سلمة (... ـ ١٦٧هـ).

حماد بن سلمة بن دينار، أبو سلمة البصري، محدِّث، حافظ، مفتي البصرة، وكان إماماً في العربية، روى عن أبي عمران الجَوْني، وابن أبي مليكة، وغيرهما، وروى عنه مالك، وشعبة، وابن مهدي، وخلق كثير.

انظر: نزهة الألباء ٥٠؛ ميزان الاعتدال ١/ ٥٩٠؛ تهذيب التهذيب ٣/ ١١.

(٥) لم أقف على تخريج له.

(٦) انظر: أخبار النحويين ٥٩؛ طبقات النحويين ٦٦؛ إنباه الرواة ٢/ ٣٥٠.

٦٧ـ مجيء (إلاَّ) بمعنى (الواو)

وردت المسألة في أربعة مواضع:

١ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «لا يموت لمسلم ثلاثةٌ من الولدِ فَيلِج النارَ إلا تَحِلَّة القَسَم».

قال أبو عبد الله[(١)]: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَاۚ﴾[(٢)]، [(٣)].

أورد ابن حجر عدَّة تخريجات للاستثناء في قوله (إلاَّ تَحلَّة القسم) منها:

أ ـ أنَّ القَسَم هنا معيَّن، والمراد به قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَاۚ﴾[(٢)]، أي: لا يدخل النار ليعاقب بها، ولكن يدخلها مجتازاً بقدر ما يُحلِّلُ به الرجل يمينه، واستدلَّ ابن حجر بروايات أخرى تؤيِّد هذا التخريج، وهذا القول هو قول الجمهور.

ب ـ وقيل: إنَّ الاستثناء هنا بمعنى الواو، أي: لا تمسُّه النار قليلاً، ولا كثيراً، ولا تحلَّة القَسَم، ومجيء (إلاَّ) بمعنى (الواو) جوَّزه الفراء والأخفش، وجعلا منه قوله تعالى: ﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾[(٤)]، [(٥)].

---

(١) هو البخاري.

(٢) سورة مريم، الآية: ٧١.

(٣) ٣/ ١٤٢.

(٤) سورة النمل، الآيتان: ١٠، ١١.

(٥) انظر: ٣/ ١٤٨.

٢ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «. . .ويبلى كلُّ شيء من الإنسان إلا عَجْبَ ذَنبِه فيه يُركَّب الخَلْقُ»[١] وفي رواية أخرى من طريق همَّام عن أبي هريرة: «إنَّ في الإنسان عظماً لا تأكله الأرضُ أبداً، فيه يُركَّبُ يوم القيامة، قالوا: أيُّ عظم هو؟ قال: عَجْبُ الذَّنب»[٢].

قال ابن حجر: «قوله: (إلاَّ عَجْب ذَنَبه) أخذ بظاهره الجمهور فقالوا: لا يبلى عجب ذنبه، ولا يأكله التراب، وخالف المزني فقال: (إلاَّ) هنا بمعنى الواو، أي: وعجب الذنب أيضاً يبلى، وقد أثبت هذا المعنى الفراء والأخفش فقالوا: ترد (إلاَّ) بمعنى الواو، ويردُّ ما انفرد به المزني التصريح بأنَّ الأرضَ لا تأكله أبداً كما ذكرتُه من رواية همَّام»[٣].

٣ـ في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَۚ﴾[٤].

ذكر ابن حجر في التعليق على معنى (اللمم) ما يلي:

أ ـ أنَّ اللمم من الصغائر وأنه يُكفَّر باجتناب الكبائر، وهذا مأخوذ من الآية السابقة، ومن قوله سبحانه: ﴿إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنۡهَوۡنَ عَنۡهُ نُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾[٥].

ب ـ قال ابن حجر: «ونقل الفراء أن بعضهم زعم أنَّ (إلاَّ) في قوله (إلا اللمم) بمعنى الواو، وأنكره، وقال: إلاَّ صغائر الذنوب فإنها تُكفَّر باجتناب كبارها»[٦].

---

(١) ٨/ ٤١٤.

(٢) ٨/ ٤١٥.

(٣) ٨/ ٤١٥.

(٤) سورة النجم، الآية: ٣٢.

(٥) سورة النساء، الآية: ٣١.

(٦) ١١/ ٥١٣، وجاء في معاني القرآن (٣/ ١٠٠) في التعليق على الآية المذكورة «إلا المتقارب من صغير الذنوب» فقط.

٤ـ في (باب قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا...﴾[1]).

ذكر ابن حجر عدَّة تخريجات لقوله تعالى: (إلاَّ خطأ) منها:

أ ـ أنَّه استثناء منقطع، وهو قول الجمهور، إنْ أُريد بالنفي معناه؛ لأنَّه لو قدِّر متصلاً لكان مفهومه: فَلَهُ قَتْلُه.

ب ـ أنَّ (إلاَّ) بمعنى (الواو)، قال: «وجوَّزه جماعة، وقيَّده الفراء بشرط مفقود هنا، فلذلك لم يُجزه هنا»[2].

ذكر ابن حجر في النصوص السابقة مجيء (إلاَّ) بمعنى (الواو) وملخَّص ما ذكره الآتي:

١ـ إجازة الفراء والأخفش هذه المسألة ومنه: ﴿... إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾[3].

٢ـ إنكار الفراء على من زعم بأنَّ (إلاَّ) بمعنى (الواو) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾[4].

٣ـ أنَّ إجازة الفراء ذلك مقيَّدة بشرط.

ودراسة هذه المسألة لها جانبان:

الأوَّل: مناقشة الرأي ذاته.

الثاني: تحقيق نسبته للفراء.

أمَّا الأول فهذا الرأي ذكره أبو عبيدة[5] في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ

---

(١) سورة النساء، الآية: ٩٢.

(٢) ١٢/ ٢٢١.

(٣) سورة النمل، الآية: ١١.

(٤) سورة النجم، الآية: ٣٢.

(٥) انظر: مجاز القرآن ١/ ٦٠.

﴿لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾[1] وكذا الأخفشُ في أحد وجهين ذكرهما في الآية الكريمة[2]، ونسبه الأنباري[3]، والعكبري[4] للكوفيين، والمعنى: لئلاَّ يكون للناس عليكم حجَّة، وللذين ظلموا...

وممَّا استدلَّ به أبو عبيدة لهذا المعنى قول الشاعر[5]:

مَنْ كَانَ أَسْرَعَ في تَفَرُّقِ فَالِجٍ ... فَلَبُونُه جَرِبَتْ معاً وأغدَّت

إلاَّ كناشِرَةَ الذي ضَيَّعتمُ ... كالغُصْنِ في غُلوائِهِ المُتَنَبِّتِ[6]

أي: وناشرة...

واستدلَّ الأخفش لهذا المعنى بقول المخبَّل السعدي:

وأرى لها داراً بأَغْدِرة السِّيـ ... ـدان لم يدرسْ لها رَسْمُ

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٥٠.

(٢) انظر: معاني القرآن ١/ ١٦٢.

(٣) انظر: الإنصاف ١/ ٢٦٦.

(٤) انظر: التبيين ٤٠٣.

(٥) اختُلف في قائله على النحو الآتي:

أ ـ عَنْز بن دَجَاجة المازني. انظر: الكتاب والشنتمري ١/ ٣٦٨.

ب ـ لعنْز أو لمعاوية بن كاسر المازني. انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ١٧٢.

ج ـ شهاب المازني. انظر: الأزهية ١٨٦.

د ـ كاثبة بن حرقوص بن مازن. انظر: الخزانة ٣/ ٧٩.

(٦) فالج وناشرة: رجلان من بني مازن، ضُيِّق عليهما حتى رحلا عن قومهما، لبونه: ما فيه لبن من إبله، جَرِبَتْ: دعاء عليه بأن تجرب إبلُه، أغدَّت: أصابتها الغدَّة، غلواؤه: طوله وسرعة نباته، المتنبِّت: المتأصِّل، المنمَّى، المغذَّى.

الكتاب والشنتمري ١/ ٣٦٨؛ مجاز القرآن ١/ ٦١؛ المقتضب ٤/ ٤١٦؛ الأصول ١/ ٢٩٣؛ شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ١٧٢ـ ١٧٣؛ سر صناعة الإعراب ١/ ٣٠٢؛ الأزهية ١٨٦؛ رصف المباني ٢٧٩؛ لسان العرب ٢/ ٩٥ (ن ب ت).

إلاَّ رمــــاداً هـــامـــداً دفـــعـــتْ   عـنـه الـريـاحَ خـوالـدٌ سُـحْـمُ[1]

ومما ذكره الأنباري[2] من حجج الكوفيين قوله تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾[3] أي: ومن ظُلِم لا يحبُّ أيضاً الجهر بالسُّوء منه.

وقول الشاعر[4]:

وكـــلُّ أخٍ مـــفـــارقُـــهُ أخـــوهُ   لَـعَـمْـرُ أبـيـكَ إلا الـفَـرْقَـدَانِ[5]

أي: والفرقدان.

---

(١) الأغدرة: جمع غدير، وهو مستنقع ماء المطر صغيراً كان أم كبيراً، السيدان: موضع بين البصرة وهجر، وقيل: ماء لبني تميم في ديارهم، وقيل: جبل بنجد، خوالد: الأثافي والحجارة، سُحْم: السُّحمة: السواد.
الديوان ٣١٢؛ المفضليات ١١٣ـ ١١٤ (مع الحاشية)؛ معاني القرآن للأخفش ١/ ١٦٢؛ تهذيب اللغة ٤/ ٣٤٥ (س ح م)، ٧/ ٢٧٩ (خ ل د)، ٨/ ٦٧ (غ د ر)؛ أمالي المرتضى ٣/ ١٢٠؛ معجم البلدان ٣/ ٢٩٤؛ شرح التسهيل ٣/ ٣٤٥.

(٢) انظر: الإنصاف ١/ ٢٦٧.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٤٨.

(٤) اختلف في قائله على النحو الآتي:
أ ـ عمرو بن معدي كرب. انظر: الكتاب ١/ ٣٧١؛ الكامل ٣/ ١٤٤٤. وهو في الديوان ١٧٨.
ب ـ لعمرو أو لسوار بن المضرب. انظر: الشنتمري ١/ ٣٧١.
ج ـ حضرمي بن عامر. انظر: المؤتلف والمختلف ٨٤ـ ٨٥؛ شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٤٦. وفي الخزانة ٢/ ٥٥ أنه ورد في شعرين لصحابيين: عمرو بن معدي كرب، وحضرمي بن عامر الأسدي.

(٥) الفرقدان: نجمان متلازمان.
البيت في: الكتاب ١/ ٣٧١؛ الكامل ٣/ ١٤٤٤؛ المقتضب ٤/ ٤٠٩؛ الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ٣٧٤؛ المفصل ٧٠؛ الإنصاف ١/ ٢٦٨؛ رصف المباني ١٧٧؛ تذكرة النحاة ٩٠؛ الجنى الداني ٥١٩؛ مغني اللبيب ١٠١.

وبالتأمل، وتدقيق النظر في الأدلَّة المذكورة، يُلحظ أنَّ هذا الرأي غير قوي؛ لما يلي:

١ـ أنَّ الاستدلال بالآيتين المذكورتين، وما جاء نحوهما من الشواهد محمول على الاستثناء المنقطع، والمعنى: لكن الذين ظلموا يحتجُّون عليكم بغير حجَّة. . ، لكن من ظُلم يجهر بالسوء لما يلحقه من الظلم، فيكون بذلك أعذر ممن يبدأ بالظلم. . .

وكذا في الشواهد الأخرى[١].

٢ـ أنَّ المقصود بـ (إلاَّ) مخالفة ما بعدها لما قبلها، والواو تشريك ما بعدها بما قبلها، فبينهما تضادٌّ، والأصل عَدَمُهُ.

٣ـ الأصل أن ينفرد كلُّ حرف بمعنى، ولا يقع حرف بمعنيين، لكيلا يكون إلباس في الاشتراك، وما ورد يُحفظ، ولا يُقاس عليه[٢].

أمَّا الجانب الثاني في المسألة، وهو نسبة الرأي للفراء، فقد ذكره بعض النحاة كالمرادي[٣]، وابن هشام[٤].

وفي الواقع أنَّ نسبة هذا الرأي للفراء على عمومه فيه نظر؛ ويتبيَّن ذلك من الوقوف على ما ذكره الفراء نفسه في بعض الشواهد التي استُدلَّ بها على هذا الرأي.

ففي قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾[٥] قال الفراء: «فقوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ معناه: إلا الذين ظلموا منهم، فلا حجَّة لهم فلا

---

(١) انظر: الأزهية ١٨٨؛ الإنصاف ١/ ٢٦٩ـ ٢٧٢؛ التبيين ٤٠٤؛ مغني اللبيب ١٠١.

(٢) انظر: التبيين ٤٠٤.

(٣) انظر: الجنى الداني ٥١٨.

(٤) انظر: مغني اللبيب ١٠١.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٥٠.

تخشوهم. . . وقد قال بعض النحويين: (إلاَّ) في هذا الموضع بمنزلة الواو، كأنه قال: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾[1] ولا للذين ظلموا، فهذا صواب في التفسير خطأ في العربية»[2].

فهذا نصٌّ صريح منه في أنَّ (إلاَّ) في الآية الكريمة باقية على معناها من الاستثناء، وقد مثَّل له بقولك: الناس كلُّهم لك حامدون إلاَّ الظالم لك، المعتدي عليك، أي أنَّ ذلك لا يُعتدُّ بعداوته. . . وكذلك الظالم لا حجَّة له[3].

ثم ذكر أنَّ مجيء (إلاَّ) بمعنى الواو يكون إذا عُطفت على استثناء قبلها، نحو: ذهب الناس إلا أخاكَ اللهمَّ إلا أباكَ، على معنى: إلاَّ أباك وإلاَّ[4] أخاك، ومنه قول الفرزدق[5]:

ما بالمدينة دارٌ غيرُ واحدةٍ ... دارُ الخليفةِ إلاَّ دارُ مَرْوانَا[6]

على معنى: ما بالمدينة دارٌ إلا دارُ الخليفة، ودار مروان.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوٓءٍ﴾[7] بعد أن ذكر عن بعض النحويين القول بأنَّ (إلاَّ) بمنزلة الواو؛

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٥٠.

(٢) معاني القرآن ١/ ٨٩.

(٣) انظر: المصدر السابق ١/ ٨٩ـ ٩٠.

(٤) كذا ورد التقدير في (معاني القرآن)، ولمَّا كانت إلاَّ هنا بمعنى الواو، فالأظهر أنَّ التقدير: إلا أباك وأخاك، يقوِّي ذلك أنَّ الفراء نظَّر ببيت الفرزدق وقدَّر المعنى بالواو دون إلاَّ «. . . ودار مروان».

(٥) نُسب له في الكتاب والشنتمري ١/ ٣٧٣، وليس في ديوانه.

(٦) البيت في: معاني القرآن للفراء ١/ ٩٠؛ المقتضب ٤/ ٤٢٥؛ الأصول ١/ ٣٠٣؛ الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ٣٦٨؛ تذكرة النحاة ٥٩٦؛ الجنى الداني ٥١٩.

(٧) سورة النمل، الآيتان: ١٠، ١١.

بمعنى: ولا من ظُلم... قال: «ولم أجد العربية تحتمل ما قالوا؛ لأني لا أُجيز قام الناسُ إلا عبدُ الله، وهو قائم، إنما الاستثناء أن يخرج الاسم الذي بعد (إلاَّ) من معنى الأسماء قبل (إلاَّ)»[1].

على أنه ذكر جواز مثل قولك: عليك ألفٌ سوى ألفٍ آخر، فهنا يصحُّ أن تكون (إلاَّ) في موضع (سوى)، وتكون بمعنى الواو؛ لأنَّ المستثنى في المثال مُسَاوٍ للمستثنى منه[2].

وفي قول الله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾[3]، ذكر أن العرب إذا استثنت شيئاً كثيراً مع مثله أو مع ما هو أكبر منه تكون (إلاَّ) بمعنى الواو، نظير ذلك قولك: لي عليك ألفٌ إلا الألفين اللذَيْن من قِبَل فلان، والمعنى: لي عليك سوى الألفين[4].

وبذا يتبيَّن أن الفراء لا يجيز مجيء (إلا) بمعنى الواو على إطلاقه، وإنما بشروط معينة، منها:

١ـ أن تكون (إلا) مكرَّرة، معطوفة على استثناء قبلها.

٢ـ أن يكون المستثنى مثل المستثنى منه، أو أكبر منه، ويصحُّ وقوع (سوى) موقع (إلاَّ)[5].

أمَّا نسبة الرأي للكوفيين عامَّة، كعَزْو الأنباري ـ رحمه الله ـ وغيره، استدلالاً لهم ببعض ما سبق، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾[6] فهذا إمام الكوفيين الفراء ينصُّ على أنَّ نصب (مَنْ)

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٢٨٧.

(٢) انظر: المصدر السابق ٢/ ٢٨٧.

(٣) سورة هود، الآية: ١٠٧.

(٤) انظر: معاني القرآن ٢/ ٢٨.

(٥) انظر: دراسة في النحو الكوفي ٣٤٦ـ ٢٤٧.

(٦) سورة النساء، الآية: ١٤٨.

هنا على الاستثناء المنقطع[1]، وهذا ما قال به جمهور النحاة، ومنهم الأنباري[2].

ومما سبق أخلُص إلى الآتي:

١ـ أنَّ الأرجح في تخريج ما ورد في الحديث «إلا تحلَّة القسم» هو أنَّ المراد به قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾[3] وهو الذي عليه الجمهور.

٢ـ ما ذكره المزني ـ رحمه الله ـ في تفسير الاستثناء في قوله عليه الصلاة والسلام: «. . إلا عجب ذنبه. . .» بأن (إلاَّ) بمعنى (الواو) قول مرجوح، غيرُه أقوى منه؛ لعدم صحَّة المعنى.

٣ـ نسبة القول إلى الفراء بأنه يحمل الآية الكريمة ﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾[4] على أنَّ (إلاَّ) بمعنى (الواو) ـ كما في النصِّ الثاني من نصوص ابن حجر ـ فيه نظر، بيَّنتُ وجهه.

٤ـ ما ذكره ابن حجر في النصِّ الرابع من أنَّ الفراء قيَّد صحَّة مجيء (إلاَّ) بمعنى (الواو) بشرط ـ وإن لم يُصرِّح به ـ هو الصحيح من مذهب الفراء كما اتّضح من عرض المسألة ودراستها، ولعلَّ ابن حجر اطَّلع على رأي الفراء هذا بعد أن أطلق القول في المسألة، وبخاصَّة أنَّ هذا التقييد لمذهب الفراء ذكره ابن حجر في الجزء قبل الأخير من كتابه.

٥ـ يمكن أن يُستخلص من خلال النصوص الواردة أن رأي ابن حجر في مسألة مجيء (إلاَّ) بمعنى (الواو) على خلاف ما ذهب إليه الأخفش ومن وافقه؛ بدليل ما يأتي:

---

(١) انظر: معاني القرآن ١/ ٢٩٣.

(٢) انظر: الإنصاف ١/ ٢٧١.

(٣) سورة مريم، الآية: ٧١.

(٤) سورة النمل، الآيتان: ١٠، ١١.

أ ـ استدلَّ في النصِّ الأول بروايات أخرى تؤيِّد ما ذهب إليه الجمهور.

ب ـ رَدُّه ما انفرد به المزني من كون (إلاَّ) بمعنى (الواو) بأنَّ الأرض لا تأكله أبداً، كما ثبت في رواية أخرى للحديث.

ج ـ تفسيره معنى اللمم في النصِّ الثالث، تفسير يُخرجه عن كون (إلاَّ) في الآية بمعنى (الواو).



٦٨ـ في إعراب (إلاَّ الإذخر)

في قوله عليه الصلاة والسلام: «. . . لا يُختلى خَلاها، ولا يُعْضَدُ شجرُها. . .» قال العباس ـ رضي الله عنه ـ: «إلاَّ الإذخرَ لصاغتنا، وقبورنا، فقال: إلاَّ الإذخر».

علَّق ابن حجر على هذا الحديث في مواضع ثلاثة، وملخَّص ما ذكره الآتي:

١ـ أنَّه يُروى بالنصب لكون الاستثناء بعد النفي.

٢ـ جواز الرفع على البدل ممَّا قبله.

٣ـ أنَّ المختار عند ابن مالك النصب لأمرين، هما:

أ ـ كون الاستثناء وقع متراخياً عن المستثنى منه، فبُعدت المشاكلة بالبدلية.

ب ـ عروض الاستثناء في آخر الكلام، ولم يكن مقصوداً[(١)].

ذكر ابن حجر جواز الوجهين في إعراب (الإذخر)، وتوضيح ما سبق على النحو الآتي:

إذا كان الاستثناء تامًّا منفياً، جاز في المستثنى الوجهان:

---

(١) انظر التعليق على الحديث في ١/٢٤٩، ٣/٢٥٤، ٤/٥٩.
وبين هذه المواضع الثلاثة اختلاف يسير في رواية الحديث، والرواية التي أثبتها في المتن هي في ٣/٢٥٣، وهي أخصر هذه الروايات.
وانظر رأي ابن مالك في: شرح التسهيل ٢/ ٢٨٢ـ ٢٨٣.

١ـ النصب على الأصل في الاستثناء، نحو: ما قام أحدٌ إلاَّ زيداً، وما ضربتُ أحداً إلاَّ زيداً، وما مررتُ بأحدٍ إلاَّ زيداً.

٢ـ الإتباع، نحو: ما قام أحدٌ إلاَّ زيدٌ، وما ضربتُ أحداً إلاَّ زيداً، وما مررت بأحدٍ إلاَّ زيدٍ.

وبالوجهين قُرِىء قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[(١)] بالرفع في قراءة السبعة غير ابن عامر، وبالنصب في قراءته[(٢)].

والمختار عند النحاة الإتباع لأمرين هما:

١ـ مشاكلة الاسم السابق (إلاَّ) في الإعراب[(٣)].

٢ـ أنَّه إذا كان مرفوعاً كان فاعلاً في المعنى، فجَعْله عمدة بالرفع أَوْلى من جَعْله فضلة، وحُمل النصب والجرُّ عليه؛ لاشتراكهما في الثبوت بعد إلاَّ[(٤)].

وهذا الإتباع عند البصريين على البدلية[(٥)]، وذهب الكسائي والفراء[(٦)] ـ ونُسب للكوفيين ـ[(٧)] إلى أنَّ الإتباع على العطف؛ لأنَّ (إلاَّ) عندهم حرف

---

(١) سورة النساء، الآية: ٦٦.

(٢) انظر: السبعة ٢٣٥؛ إعراب القراءات السبع ١/ ١٣٥؛ الحجّة للقراء السبعة ٣/ ١٦٨ـ ١٦٩؛ الكشف ١/ ٣٩٢؛ التيسير ٩٦.

(٣) انظر: شرح اللمع ١/ ١٤٤؛ شرح المفصل ٢/ ٨٢؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٦؛ النكت الحسان ١٠٦.

(٤) انظر: شرح ألفية ابن معطي ١/ ٥٩٧.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٣٦٠ـ ٣٦١؛ المقتضب ٤/ ٣٩٤؛ الإيضاح العضدي ٢٢٦؛ التبصرة والتذكرة ١/ ٣٧٥؛ شرح الكافية الشافية ١/ ٧٠٣؛ النكت الحسان ١٠٦؛ توضيح المقاصد ٢/ ١٠٤؛ همع الهوامع ٣/ ٢٥٣.

(٦) انظر: شرح الكافية ١/ ٢٣٢.

(٧) انظر: الأصول ١/ ٣٠٣؛ منهج السالك ١٦١؛ توضيح المقاصد ٢/ ١٠٤ =

عطف في باب الاستثناء خاصة، فهي بمثابة (لا) في أنَّ ما بعدها مخالف لحكم ما قبلها.

واختار ابن مالك ترجيح النصب في المتراخي كما في: ما ثبت أحدٌ في الحرب ثباتاً نفع الناسَ إلاَّ زيداً، ولا تنزل على أحد من بني تميم إن وافيتَهم إلا قيساً[1]، ومنه الحديث المذكور «..إلا الإذخر».

وقد وردت تسمية الاستثناء في مثل ذلك عند بعض شرَّاح الحديث بالاستثناء التلقيني، والمقصود به أنَّ العباس ـ رضي الله عنه ـ لم يُرد به أن يستثني هو بنفسه، وإنَّما أراد به أن يلقِّن النبي ـ ﷺ ـ الاستثناء[2].

وهذه التسمية فيما يظهر هي لتقريب معنى الحديث، وليست مصطلحاً نحوياً له حدٌّ وعلامة، بل هي مجرَّد وصف لهذا الاستثناء.

واختار ابن مالك النصب أيضاً ـ للعلَّة المذكورة ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «يقول الله تعالى: ما لعبدي المؤمن عندي جزاءٌ إذا قبضتُ صفيَّه من أهل الدنيا، ثم احتسبه إلا الجنة»[3].

وقد علَّق أبو حيان على اختيار ابن مالك النصب بالشرطين المذكورين في تعليق ابن حجر بأنَّه لم يشترطه سيبويه ولا أصحابنا[4].

والذي يظهر أنَّ اختيار ابن مالك يمكن أن يُعترض عليه بما يلي:

١ـ أنَّ البدل على نيّة تكرار العامل، وهذه متحقِّقة مع الفصل والتراخي.

= همع الهوامع ٣/ ٢٥٣.

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٨٢.

(٢) انظر: شرح الكرماني ٩/ ٤٠٢؛ عمدة القاري ٩/ ١٩٣.

(٣) أخرجه البخاري في (كتاب الرقاق ـ باب العمل الذي يبتغي به وجه الله تعالى) ٧/ ١٧٢.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٣٠١.

٢ـ معالجة ابن مالك لا تقوم على استقراء نصوص كثيرة تكون مرجِّحة وجهاً على وجه.

٣ـ لا يلزم من طول الفصل والتراخي بينهما ضعف البدلية؛ لكون البدل على نية الطرح، أو على نيّة تكرار العامل، وهي ثابتة مع الفصل والتراخي ودونهما.



المسائل النحوية في كتاب

(فتح الباري بشرح صحيح البخاري)

للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)

جمعاً ودراسة

تأليف

د. ناهد بنت عمر بن عبد الله العتيق

عضو هيئة التدريس بكلية الآداب للبنات بالدمام

الجزء الثاني



ح مكتبة الرشد١٤٢٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العتيق ، ناهد عمر

المسائل النحوية في كتاب فتح الباري / ناهد عمر العتيق - الرياض ١٤٢٦

١- اللغة العربية - النحو - أ. العنوان

ردمك ٩-٥٠٠-٠١-٩٩٦٠ (مجموعة)

٥-٥٠٢-٠١- ٩٦٦٠ (ج٢)

ديوي ٤١٥،٠١ رقم الإيداع ١٧٤٠/ ١٤٢٦

ردمك ٩-٥٠٠-٠١-٩٩٦٠ رقم الإيداع ١٧٤٠/ ١٤٢٦

٥-٥٠٢-٠١- ٩٦٦٠ (ج٢)

الطبعة الأولى تاريخ: ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م

مكتبة الرشد-ناشرون

المملكة العربية السعودية-الرياض



الإدارة: مركز البستان-طريق الملك فهد هاتف ٤٦٠٤٨١٨

ص.ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ - فاكس ٤٦٠٢٤٩٧

Email: rushd@rushd.com

Website: www.rushd.com

المسائـل النحويـة في كتــاب
(فتـح الباري بشرح صحيـح البخاري)
للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)
جمعاً ودراسة



أصل هذا العمل رسالة دكتوراه قُدِّمت إلى كلية الآداب للبنات بالدمَّام.

وحصل هذا البحث على جائزة سمو الأمير محمد بن فهد بن عبد العزيز آل سعود للتفوق العلمي (مجال البحوث) في المهرجان الثالث عشر الذي أقيم بتاريخ ١٣/٨/١٤٢١ هـ

٦٩ـ مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية

في قوله عليه الصلاة والسلام: «أرأيتَكُم ليلتَكُم هذه، فإنَّ رأسَ مائةِ سنةٍ منها، لا يبقى ممَّن هو على ظهر الأرض أحد»[١].

قال ابن حجر: «قوله: (منها) فيه دليل على أنَّ (من) تكون لابتداء الغاية في الزمان كقول الكوفيين، وقد ردَّ ذلك نحاة البصرة، وأوَّلوا ما ورد من شواهده كقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ﴾[٢]، وقول أنس: ما زلتُ أحبُّ الدبَّاء من يومئذ[٣]، وقوله: مُطرنا من يوم الجمعة إلى الجمعة[٤]»[٥].

ذكر ابن حجر أنَّ (من) تجيء لابتداء الغاية في الزمان، وأنَّه قول الكوفيين، وأنَّ البصريين يؤوِّلون ما ورد من شواهد في هذه المسألة.

وظاهرٌ من كلام ابن حجر موافقته مذهب الكوفيين.

---

(١) ١/ ٢٥٥.

(٢) سورة التوبة، الآية: ١٠٨.

(٣) أخرجه البخاري في (كتاب الأطعمة ـ باب من ناول أو قدَّم إلى صاحبه على المائدة شيئاً) ٦/ ٢١٠، وروايته: «فلم أزل. . .».

(٤) صحيح البخاري (كتاب الاستسقاء ـ باب إذا استشفعوا إلى الإمام ليستسقي لهم لم يردُّهم) ٢/ ١٩ وروايته: «فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة»؛ سنن النسائي (كتاب الاستسقاء ـ متى يستسقي الإمام) ٣/ ١٥٥؛ الموطأ (كتاب الاستسقاء ـ باب ما جاء في الاستسقاء) ١/ ١٩١.

(٥) ١/ ٢٥٦.

وممّن وافق الكوفيين[١]، الأخفشُ[٢]، والمبرد، وابن درستويه[٣]، وعدَّ العكبري مذهبهم الأقوى[٤]، وصحَّحه ابن مالك[٥]، وأبو حيان[٦]، وغيرهم[٧].

أمَّا أكثر البصريين فعلى منع مجيء (من) لابتداء الغاية في الزمان، قال سيبويه: «أمَّا (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا، إلى مكان كذا وكذا»[٨].

وعلَّة المنع أنَّ (من) في المكان نظير (مذ) في الزمان، فالأولى وُضعت للدلالة على ابتداء الغاية في المكان، والثانية للدلالة على ابتداء الغاية في

---

(١) انظر نسبة الرأي لهم في: شرح المفصل ٨/١١؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٨٨؛ شرح الكافية الشافية ٢/٧٩٧؛ منهج السالك ٢٣٨؛ توضيح المقاصد ٢/٢٠١؛ الجنى الداني ٣٠٨؛ المساعد ٢/٢٤٦؛ همع الهوامع ٤/٢١٢.

(٢) انظر: معاني القرآن ١/٣٦٥.

(٣) انظر: شرح المفصل ٨/١١؛ ارتشاف الضرب ٢/٢٠١؛ همع الهوامع ٤/٢١٢.
ولم أقف على رأي المبرد في الكامل ولا في المقتضب.
ابن درستويه (٢٥٨-٣٤٧هـ).
عبد الله بن جعفر بن درستويه، أبو محمد، النحوي، قرأ على المبرد (الكتاب)، وبرع فيه، وأخذ عن الدارقطني، وغيره، كان شديد الانتصار لمذهب البصريين، من مصنَّفاته: (تفسير كتاب الجرمي)، (شرح الفصيح)، (الإرشاد) في النحو.
انظر: طبقات النحويين ١١٦؛ إنباه الرواة ٢/ ١١٣-١١٥؛ إشارة التعيين ١٦٢.

(٤) انظر: إعراب الحديث ١٣١.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/١٣١؛ شواهد التوضيح ١٢٩.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٤٤١.

(٧) انظر: شرح الكافية ٢/٣٢١؛ شرح الألفية لابن الناظم ٣٦٠؛ الجنى الداني ٣٠٩؛ المساعد ٢/٢٤٦.

(٨) الكتاب ٢/٣٠٧، وانظر: المقتضب ١/٤٤، ٤/١٣٦؛ الأصول ١/٤٠٩ (وفيهما أنها لابتداء الغاية)؛ الجمل ١٣٩؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٨٨.

الزمان، ففي نحو: ما رأيتُه مذ يوم الجمعة، المعنى: أنَّ ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة، وقولك: ما سرتُ من بغداد، معناه: ما ابتدأتُ بالسير من هذا المكان، فكما لا تقع (من) موقع (مذ) في نحو: ما سرت مذ بغداد، فكذا لا يصحُّ ما رأيته من يوم الجمعة[1].

وقد تأوَّلوا ما ورد من شواهد على حذف مضاف، ففي قوله تعالى ـ مثلاً ـ: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[2] التقدير على مذهبهم: من تأسيس أوَّل يوم، فحُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ونظيره: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[3].

وكذا في بقيَّة الشواهد الواردة في هذا الباب[4].

والذي يترجَّح من هذين الرأيين ما ذهب إليه الكوفيون، ومن وافقهم؛ للأسباب الآتية:

أولاً: كثرة المسموع نثراً ونظماً، ومن ذلك ـ إضافة إلى ما ذكره ابن حجر ـ:

أ ـ من النثر:

١ـ قوله عليه الصلاة والسلام: «إنما مَثلُكم ومَثلُ اليهود والنصارى كرجل استعمل عمَّالاً، فقال: من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراطٍ قيراطٍ، فعَمِلتْ اليهود إلى نصف النهار على قيراطٍ قيراطٍ، ثم قال: من يعمل لي **من** نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراطٍ قيراط، فعملت النصارى **من**

---

(١) انظر: الإنصاف ١/ ٣٧١ـ ٣٧٢.

(٢) سورة التوبة، الآية: ١٠٨.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٨٢.

(٤) انظر: الإنصاف ١/ ٣٧٢ـ ٣٧٥؛ شرح المفصل ٨/ ١١؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٩؛ رصف المباني ٣٨٦؛ الجنى الداني ٣٠٩؛ مغني اللبيب ٤٢٠.

نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراطٍ قيراط، ثم قال: من يعمل لي **من** صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين؟ قال: ألا فأنتم الذين يعملون **من** صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين...»[1]، ففي هذا الحديث وردت (من) لابتداء الغاية في الزمان أربع مرَّات.

٢ـ قوله عليه الصلاة والسلام: «هذا أوَّل طعام أكله أبوك **من** ثلاثة أيام»[2].

٣ـ قوله عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «فجلس ولم يجلس عندي **من** يوم قيل فيَّ ما قيل قبلها»[3].

٤ـ قول بعض العرب: **من** الآن إلى غد[4].

ب ـ من النظم:

١ـ قول النابغة الذبياني:

تُخيِّرنَ **من** أَزْمَانِ يومِ حَليمةٍ إلى اليومِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلّ التجارِبِ[5]

٢ـ قول زهير بن أبي سلمى:

---

(١) صحيح البخاري (كتاب الأنبياء ـ باب ما ذكر عن بني إسرائيل) ٤/١٤٥، وورد الحديث في (كتاب الإجارة ـ باب الإجارة إلى نصف النهار) ٣/٤٩ بلفظ قريب من اللفظ المذكور.

(٢) مسند الإمام أحمد ٣/٢١٣.

(٣) صحيح البخاري (كتاب الشهادات ـ باب تعديل النساء بعضهن بعضاً) ٣/١٥٦. وورد بلفظ: «ولم يجلس عندي منذ قيل ما قيل قبلها» في (كتاب التفسير ـ باب ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ ٦/٨.

(٤) انظر: الكتاب ١/٣٩٨؛ معاني القرآن للأخفش ١/١١.

(٥) الديوان ٤٥؛ شرح التسهيل ٣/١٣٢؛ شرح الكافية الشافية ٢/٧٩٧؛ شواهد التوضيح ١٣١؛ شرح الألفية لابن الناظم ٣٦٠؛ منهج السالك ٢٣٨؛ مغني اللبيب ٤٢٠؛ شرح الأشموني ٢/٢١١.

لـمـن الـديـارُ بـقُـنَّـةِ الـحِـجْـرِ ... أَقـوَيْـنَ **مـن** حِـجَـجٍ، و**مـن** دَهْـرِ[(1)]

٣ـ قول القُحيف العُقيلي:

أتـعـرفُ أمْ لا رَسْـمَ دارٍ مُـعَـطَّـلاً ... **مـن** الـعـامِ تـلـقـاهُ، و**مـن** عـامِ أوّلا[(2)]

٤ـ وقول أبي صخر الهذلي:

كـأنَّـهـمـا **مِـلآنَ** لـم يـتـغـيَّـرا ... وقد مَرَّ بالدارَيْنِ من بعدنا **عَصْرُ**[(3)]

أي: من الآن.

٥ـ قول الحصين بن حمام المري[(4)]:

من الصبحِ حتى تغرب الشمسُ لا ترى ... **مـن** الـقـومِ إلا خـارجيًّا مُـسـوَّمـا[(5)]

---

(١) القُنَّة: أعلى الجبل، الحِجْر: اسم موضع، أقوين: خلون، حجج: جمع حجَّة.
وورد في بعض المصادر برواية: مذ حجج ومذ دهر، ولا شاهد فيها.
الديوان ١١٤؛ الجمل ١٣٩؛ معاني الحروف ١٠٣؛ الأزهية ٢٩٣؛ الإنصاف ١/ ٣٧١؛ شرح المفصل ٨/ ١١؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٩؛ شرح عمدة الحافظ ١/ ٢٦٤؛ رصف المباني ٣٨٦؛ مغني اللبيب ٤٤١؛ المقاصد النحوية ٣/ ٣١٣؛ التصريح ٢/ ١٧؛ شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٧٥٢.

(٢) الديوان ٢٤٩؛ النوادر ٥٣٣؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٩.

(٣) شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٥٦؛ الخصائص ١/ ٣١٠؛ شرح المفصل ٨/ ٣٥؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٩؛ رصف المباني ٣٩١؛ منهج السالك ٢٣٨؛ شرح شذور الذهب ١٢٩؛ شرح شواهد المغني ١/ ١٧٠؛ همع الهوامع ٣/ ١٨٦؛ ٦/ ١٨٠.

(٤) ديوان الحماسة ١/ ٢٢٢.

(٥) الخارجي: كل مُتَنَاهٍ في جنسه، فائقٍ نظراءه في معناه، المسوَّم: من السيما وهي العلامة.
وقد ورد البيت في المفضليات ٦٥، والرواية فيه:
لدن غدوةً حتى أتى الليلُ ما ترى ... مـن الـخـيـل إلاّ...
ولا شاهد فيها. =

٦ـ قول جبل بن جوال[1]:

وكـلُّ حُـسـامٍ أَخْـلَـصَـتْـهُ قُـيـونُـه ... تُـخُـيِّـرنَ مـن أزمـانِ عـادٍ وجُـرْهُـمِ[2]

٧ـ قول رجل من طيىء[3]:

تـنـتـهـضُ الـرِّعـدةُ فـي ظُـهَـيْـري ... مـن لَـدُنِ الـظـهـرِ إلـى الـعُـصَـيْـرِ[4]

إلى غير ذلك من الشواهد[5].

ثانياً: أنَّ تأويل البصريين لكلِّ ما ورد على هذا النحو فيه تعسُّف وتكلُّف لا يخفى بأدنى نظر، «وتأويل ما كَثُر ليس بجيِّد» كما قال المرادي[6].

ثالثاً: تعليلات البصريين المنع تعليلات صناعية لا تنهض أمام هذا المسموع مع كثرته.

رابعاً: ما ذهب إليه ابن عصفور ـ رحمه الله ـ من أنَّ مجيء (من)

= شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٨٩؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٨؛ المقرب ٢١٧؛ رصف المباني ٣٨٦.

(١) نسبته في شرح التسهيل ٣/ ١٣٢.

(٢) أخلصته: أخلص الشيءَ اختاره، والتخليص: التنجية من كل مَنْشَب، القيون: جمع قين، وهو الحدَّاد.

شرح التسهيل ٣/ ١٣٢؛ شواهد التوضيح ١٣٢؛ اللسان ٧/ ٢٦ (خ ل ص) ١٣/ ٣٥٠ (ق ي ن).

(٣) المقاصد النحوية ٣/ ٤٢٩.

(٤) البيت في: الخصائص ٢/ ٢٣٥؛ شرح التسهيل ٣/ ١٣٢؛ منهج السالك ٢٣٨؛ همع الهوامع ٣/ ٢١٧.

(٥) انظر: شواهد التوضيح ١٣٢؛ منهج السالك ٢٣٨.

(٦) توضيح المقاصد ٢/ ٢٠١.

لابتداء الغاية في الزمان «لم يكثر كثرة توجب القياس»[1] يردُّه كثرة ما ورد، وقد ذكرتُ بعضاً منه، والصحيح قول أبي حيان: «وكَثُر كثرةً توجب القياس، وتأويل البصريين لذلك مع كثرته ليس بشيء»[2].



(١) شرح الجمل ١/ ٤٨٩.

(٢) منهج السالك ٢٣٨، وانظر: المساعد ٢/ ٢٤٦.

٧٠- مجيء (في) للتعليل

من مواضع ورودها:

١- في حديث ابن عباس - رضي الله عنهما -: «مرَّ النبي - ﷺ - بحائط من حيطان المدينة - أو مكَّة - فسمع صوتَ إنسانين يُعذَّبان في قبورهما، فقال النبي - ﷺ - يُعذَّبان، وما يُعذَّبان في كبير...»(١).

قال ابن حجر: «قال ابن مالك: في قوله: (في كبير) شاهد على ورود (في) للتعليل، وهو مثل قوله - ﷺ -: «عُذِّبت امرأة في هرَّة»(٢)، قال: وخفي ذلك على أكثر النحويين مع وروده في القرآن، كقول الله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ﴾(٣)، وفي الحديث كما تقدَّم، وفي الشعر، فذكر شواهد، انتهى»(٤).

٢- في حديث سمرة بن جندب - رضي الله عنه - «أنَّ امرأة ماتت في بطن...».

قال ابن حجر: «قوله: (ماتت في بطن) أي: بسبب بطن، يعني

---

(١) ١/ ٣٧٩.

(٢) صحيح البخاري (كتاب الأنبياء - باب حدَّثنا أبو اليمان...) ٤/ ١٥٢؛ صحيح مسلم (كتاب السلام - باب تحريم قتل الهرة) ٤/ ١٧٦٠، و(باب تحريم تعذيب الهرة ونحوها) ٤/ ٢٠٢٢.

(٣) سورة الأنفال، الآية: ٦٨. والآية بتمامها: ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٦٨﴾﴾.

(٤) ١/ ٣٨٠. وانظر: شواهد التوضيح ٦٧.

الحمل، وهو نظير قوله: (عُذِّبت امرأة في هرة)[1]»[2].

٣ـ في قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «فعاتبني أبو بكر، وقال ما شاء الله أن يقول. . .»[3].

قال ابن حجر: «قوله: (فعاتبني أبو بكر. . .) في رواية عمر بن الحارث فقال: حَبَسْتِ الناسَ في قِلادة؟ أي: بسببها»[4].

أورد ابن حجر في النصوص السابقة مجيء (في) للتعليل.

وتُسمَّى (في) في مثل هذه المواضع تعليلية أو سببية[5]، ومن الشواهد المؤيِّدة لهذا المعنى:

ـ قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٤﴾﴾[6] أي: لمسَّكم عذاب عظيم بسبب ما أفضتم، أي: خُضْتُم فيه[7].

ـ قوله تعالى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾[8].

---

(١) صحيح البخاري (كتاب الأنبياء ـ باب حدَّثنا أبو اليمان. . .) ٤/ ١٥٢؛ صحيح مسلم (كتاب السلام ـ باب تحريم قتل الهرة) ٤/ ١٧٦٠، و(باب تحريم تعذيب الهرة ونحوها) ٤/ ٢٠٢٢.

(٢) الحديث والتعليق في: ١/ ٥١١.

(٣) ١/ ٥١٤.

(٤) ١/ ٥١٦.

وراجع شواهد أخرى في: ١/ ٦١٢، ٨/ ٦٩٠، ١٠/ ١٣٣.

(٥) انظر: شرح الكافية ٢/ ٣٢٧؛ شرح الأشموني ٢/ ٢١٨ـ ٢١٩.

(٦) سورة النور، الآية: ١٤.

(٧) انظر: مغني اللبيب ٢٢٤؛ التصريح ٢/ ١٤.

(٨) سورة يوسف، الآية: ٣٢. وانظر: مغني اللبيب ٢٢٤؛ البرهان ٤/ ٣٠٢.

ـ قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَى﴾[1] أي بسبب القتلى[2].

وهذا المعنى هو أحد وجهين حملت عليهما الآية: ﴿وَٱهْجُرُوهُنَّ فِي ٱلْمَضَاجِعِ﴾[3] أي: بسبب تخلُّفهن عن الفُرُش[4].

ومن الشواهد الشعرية التي أوردها ابن مالك تأييداً لهذا المعنى:

١ـ قول أبي ذؤيب الهذلي:

لوى رأسَه عَنِّي ومالَ بِوُدِّه ... أَغَانِيجُ خَوْدٍ كان **فينا** يزُورُها[5]

٢ـ قول النمر بن تولب:

بكرتْ باللَّوْمِ تَلْحَانَا ... **في** بعيرٍ ضَلَّ أوْ حَانَا[6]

٣ـ قول جميل بثينة:

فليتَ رجالاً **فيكِ** قد نذرُوا دَمِي ... وهَمُّوا بقَتْلي يا بُثَيْنَ لقُوني[7]

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٧٨.

(٢) انظر: البحر المحيط ٢/ ٩؛ الدر المصون ٢/ ٢٥٢.

(٣) سورة النساء، الآية: ٣٤.

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١٩٧؛ التبيان ١/ ٣٥٤؛ البحر المحيط ٣/ ٢٤٢؛ الدر المصون ٣/ ٦٧٢ـ ٦٧٣.
وانظر شواهد أخرى في: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٢/ ٢٩١ـ ٢٩٢.

(٥) لوى رأسه: أدبر عني، أغانيج: جمع غُنْج، يقال: امرأة غَنِجة إذا كانت حسنة الدَّلّ، الخَوْد: الفتاة الحسنة الخَلق الشابَّة.
ورواية الديوان: . . .كان قِدْماً يزورها، ولا شاهد فيها.
ديوان الهذليين ١/ ١٥٥؛ شرح أشعار الهذليين ١/ ٢١١؛ شرح التسهيل ٣/ ١٥٦؛ شواهد التوضيح ٦٨؛ لسان العرب ٢/ ٣٣٧ (غ ن ج)، ٣/ ١٦٥ (خ و د).

(٦) حَانَ: هَلَك.
الديوان ١٢٠؛ شرح التسهيل ٣/ ١٥٦؛ لسان العرب ١٣/ ١٣٦ (ح ي ن).

(٧) الديوان ٢٠٦؛ شرح الحماسة للتبريزي ١/ ١٧٠؛ شرح التسهيل ٣/ ١٥٦؛ شواهد التوضيح ٦٨.

ـ وقول الشاعر[1]:

أفي قَـمَـلـيٍّ مـن كُـلَـيـبٍ هَـجَـوْتُـه أبـو جَـهْـضـمٍ تَغْلِي علـيَّ مَرَاجِلُه[2]

وممَّن أثبت معنى السببية في (في) قبل ابن مالك مكيُّ بن أبي طالب[3]، والعكبري[4]، وممَّن أثبته بعده المرادي[5]، وابن هشام[6].



(١) لم أقف على القائل.

(٢) القَمَليُّ من الرجال: الحقير الصغير الشأن.
شرح التسهيل ٣/١٥٦؛ شواهد التوضيح ٦٨؛ لسان العرب ١١/٥٦٨ (ق م ل).

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/١٩٧.

(٤) انظر: التبيان ١/ ٣٥٤.

(٥) انظر: الجنى الداني ٢٥٠.

(٦) انظر: مغني اللبيب ٢٢٤.

٧١ـ زيادة الباء

من مواضع ورودها:

١ـ في سؤال جبريل ـ عليه السلام ـ النبي ـ ﷺ ـ: «متى الساعة؟ قال: ما المسؤول عنها بأعلمَ من السائل»[(١)].

ذكر ابن حجر أنَّ الباء في (بأعلم) زائدة؛ لتأكيد النفي[(٢)].

٢ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «فوالله إنَّ أحدَكم ـ أو الرجل ـ ليعملُ بعملِ أهل النار، حتى ما يكون بينه وبينها غير بَاع أو ذراع، فيسبق عليه الكتابُ، فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها»[(٣)].

قال ابن حجر: «قوله: (بعمل أهل النار) الباء زائدة، والأصل: يعمل عمل أهل النار؛ لأنَّ قوله (عمل) إمَّا مفعول مطلق، وإمَّا مفعول به، وكلاهما مُستغنٍ عن الحرف، فكان زيادة الباء للتأكيد، أو ضمَّن (يعمل) معنى يتلبَّس في عمله بعمل أهل النار»[(٤)].

ذكر ابن حجر في الموضعين السابقين زيادة الباء.

أمَّا الأول فزيدت الباء في خبر (ما) لتأكيد النفي[(٥)]، وزيادتها فيه

---

(١) ١/ ١٤٠.

(٢) انظر: ١/ ١٤٧.

(٣) ١١/ ٤٨٦.

(٤) ١١/ ٤٩٥.

وانظر شواهد أخرى في: ١/ ٣٨٢، ٥/ ٤٢٦، ١١/ ٢٥٠.

(٥) انظر زيادة الباء في: الكتاب ٢/ ٣٠٧ـ ٣٠٨؛ المقتضب ٤/ ٤٢١؛ شرح =

مقيسة[1]، ومن شواهده:

- قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾[2].

- قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾[3].

- قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١١٤﴾[4].

- قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾[5].

ولا فرق في هذه الزيادة بين (ما) الحجازية، والتميمية، خلافاً للفارسي[6]، والزمخشري[7]، في اختصاص زيادة الباء بخبر (ما) الحجازية.

والصحيح جوازه فيهما للأسباب الآتية[8]:

١ـ كثرة دخول الباء في خبر (ما) في أشعار بني تميم، ومنه قول الفرزدق:

لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ **بتارك** حقِّهِ ... ولا مُنْسِيءٌ معنٌ ولا متيسِّرُ[9]

= المفصل ٨/١٣٨؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/٨٩١؛ رصف المباني ٢٢٥؛ ارتشاف الضرب ٢/١١٣؛ الجنى الداني ٥٣؛ مغني اللبيب ١٤٩.

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٢/١١٧؛ الجنى الداني ٥٣؛ مغني اللبيب ١٤٩.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٧٤.

(٣) سورة يوسف، الآية: ١٧.

(٤) سورة الشعراء، الآية: ١١٤.

(٥) سورة فصلت، الآية: ٤٦.

(٦) انظر نسبة الرأي له في: شرح التسهيل ١/٣٨٢؛ ارتشاف الضرب ٢/١١٧؛ الجنى الداني ٥٤.

(٧) انظر: المفصل ٨٢.

(٨) انظر: شرح المفصل ٢/١١٦؛ شرح التسهيل ١/ ٣٨٣ـ ٣٨٤؛ شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٦ـ ٤٣٨؛ ارتشاف الضرب ٢/١١٧؛ الجنى الداني ٥٤.

(٩) الديوان ١/٣١٠؛ الكتاب ١/٣١؛ شرح التسهيل ١/٣٨٣؛ شرح الكافية =

٢ـ أنَّ دخول الباء على خبر (ما) لكونه منفياً، لا لكونه خبراً منصوباً، يؤيِّد ذلك جواز دخولها في نحو: لم أكن بقائم، وامتناعه في: كنت قائماً، وإذا كان المسوِّغ لدخول الباء هو النفي، فليس هناك فارق بين منفي منصوب المحلّ ومرفوعه.

٣ـ دخول الباء بعد بطلان العمل بـ (إن) في نحو قول المتنخِّل الهذلي:

لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أبو مَالِكٍ بِوَاهٍ، ولا بِضَعِيفٍ قُوَاهْ[1]

فكما دخلت على الخبر المرفوع بعد (إن) لكونه منفياً، فيصحُّ دخولها على الخبر المرفوع دون (إن).

٤ـ دخولها على الخبر بعد (هل) لشبه (هل) بحرف النفي، كما في قول الفرزدق:

يقولُ إذا اقْلَوْلَى عليها وأَقردتْ ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ[2]

وشَبَهُ (ما) بـ (ما) أكملُ من شبه (هل) بـ (ما)، لذا فدخولها على التميمية أحقُّ وأولى.

٥ـ ما حكاه الفراء من أنَّ أهل الحجاز لا يكادون ينطقون إلاَّ بالباء، فلما حُذفت أحبُّوا أن يكون لها أثرٌ فنصبوا بها، وأمَّا أهل نجد فيتكلَّمون

= الشافية ١/ ٤٣٦؛ المساعد ١/ ٢٨٨؛ همع الهوامع ٢/ ١٣٠.

(١) ديوان الهذليين ٢/ ٢٩؛ شرح التسهيل ١/ ٣٨٣؛ ارتشاف الضرب ٢/ ١١٥؛ شرح الأشموني ١/ ٢٥٢؛ همع الهوامع ١/ ١٢٧.

(٢) اقلولى: ارتفع، أقردت: سكنت وتماوتت.
الديوان ٨٦٣ (ط الصاوي)؛ معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٤؛ الأزهية ٢١٩؛ أمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٨؛ لسان العرب ٣/ ٣٥٠ (ق ر د)، ١٥/ ٢٠٠ (قلا)؛ ارتشاف الضرب ٢/ ١١٥؛ الجنى الداني ٥٥؛ مغني اللبيب ٤٥٩؛ المساعد ١/ ٢٨٧؛ التصريح ١/ ٢٠٢؛ همع الهوامع ٢/ ١٢٨؛ شرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٢.

بالباء وغيرها، فإذا حُذفت الباء رفعوا[١].

وفي ذلك ما يدلُّ على أنَّ وجود الباء لا يلزم منه كون الخبر منصوب المحل، بل يصحُّ فيه أن يكون مرفوع المحلّ أيضاً.

أمَّا الموضع الثاني الذي أورده ابن حجر، فالباء فيه مزيدة في المفعول به[٢]، وزيادتها معه على كثرتها غير مقيسة[٣]، وربَّما كان ذلك راجعاً إلى أن الفعل يصل إلى مفعوله بنفسه، فإذا زيدت في مفعوله أوهمت أنه لازم، ومن شواهد الزيادة فيه:

ـ قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[٤]؛ لأنَّ الفعل متعدٍّ بنفسه[٥]، بدليل ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾[٦].

ـ قوله تعالى: ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾[٧].

ـ وقوله سبحانه: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ﴾[٨].

ـ قول الشاعر[٩]:

---

(١) انظر: معاني القرآن ٢/٤٢٠.

(٢) انظر: معاني الحروف ٣٨؛ شرح المفصل ٨/١٣٨؛ الجنى الداني ٥١؛ مغني اللبيب ١٤٧.

(٣) انظر: الجنى الداني ٥١.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٩٥.

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٧٢؛ التبيان ١/١٥٩.

(٦) سورة النحل، الآية: ١٥.

(٧) سورة مريم، الآية: ٢٥. وانظر: التبيان ٢/٨٧١؛ البحر المحيط ٦/١٨٤.

(٨) سورة الحج، الآية: ٢٥. وانظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٤٥١؛ التبيان ٢/٩٣٩.

(٩) ورد هذا البيت في شعري شاعرين، هما:

١ـ الراعي النميري. انظر: ديوانه ١٢٢.

٢ـ القتَّال الكلابي. انظر: ديوانه ٥٣.

هـنَّ الـحـرائـرُ لا ربَّـاتُ أَحْـمِـرةٍ سودُ المحاجِرِ، لا يَقْرأنَ **بالسُّوَرِ**[1]

ـ وقول النابغة الجعدي:

نـحنُ بنـي جـعـدةَ أصـحـاب الـفَـلَـج نـضربُ بـالـبيضِ ونـرجُـو **بـالـفَـرَج**[2]

والتقدير فيما سبق: ولا تُلقوا أيديكم، وهُزِّي جذع، ومن يُرِدْ إلحاداً، ويقرأن السور، ونرجو الفرج.

وقد حُملت بعض هذه الشواهد على وجه آخر، هو التضمين، فالآية الأولى ـ مثلاً ـ ضمَّن (تُلقوا) معنى تُفضوا، وفي الشاهدين الشعريين، ضمَّن (يقرأن) معنى يَرْقِين ويتبرَّكن، و(نرجو) معنى يطمع[3].

وهناك مواضع أخرى تُزاد فيها الباء كزيادتها في المبتدأ، والفاعل، والنفس، والعين... وغير ذلك ممَّا هو مفصَّل في مظانِّه[4].



---

(١) البيت في: مجالس ثعلب ١/ ٣٠١؛ شرح الكافية ٢/ ٢٧٣؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٤٣١؛ مغني اللبيب ١٤٧.

(٢) الفلج: مدينة بأرض اليمامة لبني جعدة وقشير وكعب بن ربيعة، البيض: السيوف. الديوان ٢١٦؛ معاني الحروف ٣٨؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٠٨؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٤٣١؛ مغني اللبيب ١٤٧؛ معجم البلدان ٤/ ٢٧١؛ شرح شواهد المغني للبغدادي ٢/ ٣٦٦ـ ٣٦٧.

(٣) انظر: الجنى الداني ٥٢؛ مغني اللبيب ١٤٧.

(٤) انظر ـ على سبيل المثال ـ: معاني الحروف ٣٧ـ ٣٨؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٤٢٩ـ ٤٣٢؛ الجنى الداني ٤٨ـ ٥٦.

٧٢ـ زيادة (مِنْ)

من مواضع ورودها:

١ـ في حديث سهل بن سعد ـ رضي الله عنه ـ قال: «جاءت امرأة إلى رسول الله ـ ﷺ ـ فقالت: يا رسول الله، إنِّي قد وهبتُ لك من نفسي»[(١)].

قال ابن حجر: «وقع في هذه الرواية (إنِّي وهبتُ لك من نفسي)، وخلَت أكثر الروايات عن لفظ (من)، فقال النووي: قول[(٢)] الفقهاء: وهبتُ من فلان كذا ممَّا يُنكر عليهم، وتُعقِّب بأنَّ الإنكار مردود؛ لاحتمال أن تكون زائدة على مذهب من يرى زيادتها في الإثبات من النحاة، ويُحتمل أن تكون ابتدائية، وهناك حذفٌ تقديره: طيبة مثلاً»[(٣)].

٢ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «ما من أحدٍ أغيرُ من الله، من أجل ذلك حرَّم الفواحش»[(٤)].

قال ابن حجر: «(من) زائدة، بدليل الحديث الذي بعده»[(٥)].

والحديث هو: «ما أحدٌ أَغْيَرُ من الله أن يَرى عبدَه أو أمتَه تزني»[(٤)].

٣ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «ما أنزل الله داءً إلا أنزل له شفاءً».

---

(١) ٤/ ٥٦٧.

(٢) في النصِّ المطبوع: طول، وهو خطأ طباعي.

(٣) ٤/ ٥٦٨.

(٤) ٩/ ٢٣٠.

(٥) ٩/ ٢٣٢.

قال ابن حجر: «وقع في رواية الإسماعيلي (من داء) و(من) زائدة، ويُحتمل أن يكون مفعول (أنزل) محذوفاً، فلا تكون (من) زائدة، بل لبيان المحذوف، ولا يخفى تكلُّفه»[1].

ذكر ابن حجر في المواضع السابقة زيادة (من)، وأنَّ بعض النحاة يجيز زيادتها في الإثبات.

وبيان المسألة على النحو الآتي:

المقصود بالزائد في هذا المضمار ما يكون دخوله وخروجه سواء[2] بمعنى أنَّ أصل معنى الكلام لم يتغيَّر عند حذف هذه الحروف، وإن كان بدخول الحرف يزداد قوَّة وتأكيداً[3].

وتدور كثير من الألفاظ المرادفة لمعنى الزائد، مثل: الصلة[4]، والتأكيد[5]، واللغو[6]، والإقحام[7].

وزيادة (من) على ضربين[8]:

---

(١) الحديث والتعليق في ١٠/ ١٤١.
وانظر شواهد أخرى للمسألة في: ١/ ٢٣٦، ٤٦٣، ٧/ ١٦، ١٣/ ١٣٦.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٧؛ المقتضب ١/ ٤٨، ٤٩، ٤/ ١٣٧؛ الأصول ٢/ ٢٥٧؛ شرح المفصل ٨/ ١٢٨؛ شرح الكافية ٢/ ٣٨٤؛ الجنى الداني ٣١٦.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٧؛ شرح المفصل ٨/ ١٢٩؛ شرح الكافية ٢/ ٣٨٤.

(٤) انظر: حروف المعاني ٣١؛ الأزهية ٧٥، ١٥٨؛ المفصل ٣١٢.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٧؛ الأزهية ٧٦.

(٦) انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٥؛ معاني الحروف ٩٠.

(٧) انظر: الخصائص ٣/ ١٠٦؛ الأزهية ٢٤٦؛ الجنى الداني ١٠٧.

(٨) انظر: الأصول ٢/ ٢٥٩؛ حروف المعاني ٥٠؛ الإيضاح العضدي ٢٦٤؛ معاني الحروف ٩٧؛ الأزهية ٢٣٤؛ التبصرة والتذكرة ١/ ٢٨٥؛ شرح المفصل ٨/ ١٣٧؛ المقرب ٢١٧؛ رصف المباني ٣٨٩؛ الجنى الداني ٣١٦ـ ٣١٧؛ مغني =

١ـ أن تزاد لاستغراق الجنس، في نحو قولك: ما قام من رجل، إذ الكلام قبل دخول (من) محتمِل لنفي الوحدة، كأن تقول: ما قام رجل بل رجلان، ومحتمِل لنفي الجنس، فلمَّا دخلت (من) أزالت احتمال الأوَّل، وأَخلَصتْه للثاني.

٢ـ أن تزاد لتوكيد استغراق الجنس، وذلك مع الألفاظ الدالَّة على العموم، مثل (أَحَد)، في قولك: ما قامَ مِنْ أَحَدٍ، إذ الكلام قبل دخول (من) وبعده سيَّان، إلا أن (من) أفادت التوكيد.

ولزيادة (من) مواضع هي[١]:

١ـ المبتدأ، ومثاله ما أورده ابن حجر في الحديث «ما من أحدٍ أغير من الله»[٢]، ونظيره قوله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾[٣] فـ (من) زائدة، و(إلٰه) مبتدأ[٤].

٢ـ الفاعل: نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُواْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴿٤﴾﴾[٥] فـ (منْ) الأولى زائدة، و(آية) فاعل[٦].

٣ـ المفعول به: ومنه الحديث الآنف الذكر: «ما أنزل الله من داء...»[٧]،

= اللبيب ٤٢٥؛ همع الهوامع ٤/ ٢١٥.

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٧؛ رصف المباني ٣٨٩ـ ٣٩٠؛ مغني اللبيب ٤٢٥ـ ٤٢٦.

(٢) انظر: ما سبق ص ٥٨٧.

(٣) سورة الأعراف، الآيات: ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥.

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٩٦؛ التبيان ١/ ٥٧٧.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ٤.

(٦) انظر: التبيان ١/ ٤٨٠؛ البحر المحيط ٤/ ٧٣.

(٧) انظر ما سبق ٥٨٨.

ونظيره قوله تعالى: ﴿وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾[1].

أمّا ما ذكره ابن حجر من أن بعض النحاة يجيز زيادة (من) في الإثبات فهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين، وفيه تفصيل على النحو الآتي:

١ـ جواز زيادتها في الإثبات، مع اشتراط تنكير المجرور، وبه قال بعض الكوفيين[2].

٢ـ جواز زيادتها في الإثبات وفي التعريف والتنكير، وعليه الكسائي، وهشام من الكوفيين[3]، وبه قال الأخفش[4] ورجَّحه ابن مالك[5].

ومذهب جمهور البصريين أن زيادة (من) في سعة الكلام مشروطة بشرطين[6]:

١ـ أن يكون ما قبلها غير موجب، ويشمل ذلك النفي، والنهي، والاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾[7]، لا يقم

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٤٨. وانظر: التبيان ١/ ٥٤٦.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٤٤؛ همع الهوامع ٤/ ٢١٦.
ونُسب الرأي للكوفيين عامَّة في: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٥؛ رصف المباني ٣٩١؛ مغني اللبيب ٤٢٨.

(٣) انظر: الأزهية ٢٣٦؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٤٤٤؛ المساعد ٢/ ٢٥١؛ همع الهوامع ٤/ ٢١٥؛ هشام الضرير ٢٣٠.

(٤) انظر: معاني القرآن ١/ ٢٧٦، ٢٩٨.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٣٨.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ٢٧٩، ٢/ ٣٠٧؛ المقتضب ٤/ ١٣٧، ١٣٨؛ ٤٢٠؛ الأصول ١/ ٤١٠؛ أسرار العربية ٢٦٠.
ونُسب الرأي للبصريين في: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٤؛ الجنى الداني ٣١٧ـ ٣١٨.

(٧) سورة الأنعام، الآية: ٥٩. وانظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٥٥؛ التبيان ١/ ٥٠٢.

من رجل، وقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[1] والمسموع مع (هل) دون سائر أدوات الاستفهام.

٢ـ تنكير مجرورها، نحو: ما قام من رجل، وهل قام من أحد؟ ولا يصحُّ: ما جاء من زيد، ولا: هل قام من عبد الله؟.

وقد جرى ابن حجر في تحرير المسألة على مذهب جمهور البصريين.

فتلخَّص ممَّا سبق ثلاثة أقوال، أرجحها ما ذهب إليه الكسائي ومن وافقه؛ لورود السماع به، ومن ذلك:

أ ـ من النثر:

١ـ قوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾[2].

٢ـ قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[3].

٣ـ قول بعض العرب: قد كان **من** مطرٍ، وقد كان **من** حديثٍ فخلِّ عنِّي[4].

ب ـ من النظم:

١ـ قول عمر بن أبي ربيعة:

وَيَـنْـمـي لـهـا حـبُّـهـا عـنـدَنـا فـمـا قـال **مِـنْ** كـاشـحٍ لـم يَـضِـرْ[5]

٢ـ قول جرير:

---

(١) سورة فاطر، الآية: ٣. وانظر: معاني القرآن للزجاج ٤/ ٢٦٢.
(٢) سورة الكهف، الآية: ٣١.
(٣) سورة الأحقاف، الآية: ٣١.
(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/٢٧٦، ٢٩٨، ٣١٦؛ شرح الكافية ٢/ ٣٢٣؛ رصف المباني ٣٩١؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٤٤٤؛ مغني اللبيب ٤٢٨.
(٥) الديوان ١٤٦؛ شرح التسهيل ٣/١٣٨؛ شواهد التوضيح ١٢٦؛ الجنى الداني ٣١٨؛ مغني اللبيب ٤٢٨.

لـمَّـا بـلـغـتُ إمـامَ الـعـدلِ قـلـتُ لـهـمْ قَدْ كانَ مِنْ طولِ إدلاجي وتَهْجِيري[1]

٣ـ قول سلمة بن يزيد الجعفي[2]:

وكـنـت أرى كـالـموتِ من بـيـنِ سـاعـةٍ فـكـيـفَ ببيْنٍ كـانَ موعـدَه الـحـشـرُ[3]

وقد استُدل بأدلَّة أخرى ـ إضافة إلى ما سبق ـ إلاَّ أنَّ الاستدلال بها ـ فيما يظهر ـ لا يخلو من نظر، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[4] حمل (من) هنا على معنى التبعيض أظهرُ في معنى الآية من حملها على الزيادة، ويؤيِّد هذا المعنى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾[6].

وكذا في قوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾، إذ الصدقات المذكورة في الآية[7] لا تكفِّر الذنوب جميعها، بل هناك من الذنوب ما لا تكفِّره الصدقات، كمظالم العباد[8]، والأظهر في معنى الآية: «ونكفِّر عنكم من سيئاتكم ما نشاء تكفيره منها دون جميعها؛ ليكون العباد على وَجَلٍ من

---

(١) الديوان ١/ ١٤٧؛ شرح التسهيل ١٣٨؛ شواهد التوضيح ١٢٧.

(٢) انظر: المقاصد النحوية ٣/ ٢٧٣؛ الدرر اللوامع ٤/ ١٨٣.

(٣) البيت في: شرح التسهيل ٣/ ١٣٩؛ شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٨؛ شواهد التوضيح ١٢٧؛ همع الهوامع ٤/ ٢١٦.

(٤) سورة الأنعام، الآية: ٣٤.

(٥) سورة النساء، الآية: ١٦٤.

(٦) سورة غافر، الآية: ٧٨.

(٧) الآية بتمامها ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٧١﴾﴾ سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

(٨) انظر: أسرار العربية ٢٦٠؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٥.

الله . . . »[1].

وتأويل البصريين لبعض هذه الشواهد فيه تكلُّف واضح، ومثاله: تأويلهم (قد كان من مطر)، (وقد كان من حديث) على تقدير: قد كان كائنٌ أو حادثٌ من مطر، وقد كان كائنٌ من حديث[2]، أو أنَّه جاء على سبيل الحكاية، وكأنَّه سُئل: هل كان من مطر؟ فقال: قد كان من مطر[3].

وخلاصة القول: إنَّ الراجح جواز زيادة (من) في الإثبات، كما ذهب إليه بعض النحاة؛ لثبوته نثراً ونظماً، مع ما في الاستدلال ببعض هذه الأدلَّة من نظر.



(١) جامع البيان ٥/ ٥٨٦؛ وانظر: الجامع لأحكام القرآن ٣/ ٣٣٦.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٥؛ رصف المباني ٣٩١؛ مغني اللبيب ٤٢٩.

(٣) انظر: شرح الكافية ٢/ ٣٢٣؛ الفوائد الضيائية ٢/ ٣٢١ـ ٣٢٢؛ همع الهوامع ٤/ ٢١٧.

٧٣ـ (رُبَّ) بين الحرفية والاسمية

وردت هذه المسألة في التعليق على حديثين:

الأول: قوله عليه الصلاة والسلام: «ربَّ مُبَلَّغ أَوْعَى من سامع».

ذكر ابن حجر فيه توجيهين لإعراب (أوعى)، هما:

١ـ أنَّه نعت لـ (مبلَّغ)، والذي يتعلَّق به (رُبَّ) محذوف، تقديره: يوجد أو يكون.

٢ـ يجوز على مذهب الكوفيين في أنَّ (ربَّ) اسم، كونها مبتدأ، و(أوعى) الخبر، وليس في هذا التوجيه حذف ولا تقدير..[1].

الثاني: قوله عليه الصلاة والسلام: «رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا، عاريةٍ يوم القيامة»[2].

علَّق ابن حجر عليه في موضعين، وملخَّص ما ذكره الآتي:

١ـ أنَّ (عارية) مجرورة في أكثر الروايات على النعت، وفي الموضع الآخر ذكر ذلك لعياض.

٢ـ نقل عن السهيلي ما يلي:

أ ـ أنَّ هذا هو الأحسن عند سيبويه؛ لأنَّ (رُبَّ) عنده حرف جر، يلزم صدر الكلام.

---

(١) انظر الحديث والتعليق في: ١/ ١٩٠.

(٢) ١/ ٢٥٣ (وفيه: فرُبَّ..)، ١٣/ ٢٢.

ب ـ جواز الرفع على إضمار مبتدأ، والجملة في موضع النعت، أي: هي عارية، ومتعلَّق (رُبَّ) محذوف.

ج ـ أنَّ (رُبَّ) عند الكسائي اسم مبتدأ، والمرفوع خبره، وإليه كان يذهب بعض شيوخ السهيلي[(١)].

ورد في المواضع السابقة الخلاف في (رُبَّ) من حيث الحرفية والاسمية، ومجمله:

١ـ أنَّ القول باسميتها هو مذهب الكسائي، والكوفيين، وذهب إليه بعض شيوخ السهيلي.

٢ـ القول بحرفيتها هو مذهب سيبويه.

ولم يظهر لي متابعة ابن حجر أيًّا من المذهبين، وتفصيل الخلاف على النحو الآتي:

للنحويين في هذه المسألة قولان ـ ذكرهما ابن حجر ـ هما:

الأول: أنَّ (رُبَّ) حرف، وعليه البصريون[(٢)].

الثاني: أنها اسم، وإليه ذهب الكوفيون[(٣)]، ووافقهم

---

(١) انظر: ١/ ٢٥٤ـ ٢٥٥، ١٣/ ٢٦. وانظر: مشارق الأنوار ٢/ ٣٥٥؛ أمالي السهيلي ٧٠ـ ٧٢.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٩٣؛ المقتضب ٣/ ٥٧؛ الأصول ١/ ٤١٦؛ الإيضاح العضدي ٢٦٤؛ إعراب الحديث ٣٤٧؛ شرح المفصل ٨/ ٢٧؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٧؛ الملخص ١/ ٥١٦.

(٣) انظر نسبة الرأي لهم في: الأصول ١/ ٤١٨ (حكاه عن الكسائي أو عن غيره من القدماء)؛ الإنصاف ٢/ ٨٣٢؛ إعراب الحديث ٣٢٠؛ شرح المفصل ٨/ ٢٧ (وفيه النسبة إلى الكسائي، ومن تابعه من الكوفيين)؛ شرح التسهيل ٣/ ١٧٥؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٧؛ شرح الكافية ٢/ ٢٣٠؛ البسيط ٢/ ٨٦٠ (والنسبة فيه إلى بعض الكوفيين)؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٥؛ تذكرة النحاة ٥ (للكسائي)؛=

الأخفش[1]، وابن الطراوة[2]، - وهو المقصود ببعض شيوخ السهيلي في نقل ابن حجر - والسهيلي[3]، وأيَّدهم الرضي[4].

واستدلَّ البصريون على حرفيتها بأمور منها:

١- عدم قبولها علامات الأسماء[5].

٢- مجيئها لمعنى في غيرها، وهو تقليل ما دخلت عليه، ومنه قولهم: رُبَّ رجلٍ يفهم، أي: إنَّ ذلك قليل[6].

٣- وقوعها مبنية من غير عارض عرض، إذ لو كانت اسماً لكانت معربة[7].

٤- إيصالها معنى الفعل إلى ما بعدها إيصال حروف الجر، ففي نحو:

= الجنى الداني ٤٣٩؛ مغني اللبيب ١٧٩؛ همع الهوامع ٤/ ١٧٣. ولم أقف على ما يدلُّ على هذه النسبة في (معاني القرآن) للفراء.

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٧٥؛ شرح الكافية ٢/ ٢٣٠؛ الجنى الداني ٤٣٩.
وذُكر في المصدر الأول والثالث أنَّ هذا القول هو أحد قولين للأخفش في المسألة.

(٢) انظر: أمالي السهيلي ٧٢؛ البسيط ٢/ ٨٦٠؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٥؛ تذكرة النحاة ٥؛ المساعد ٢/ ٢٨٤؛ همع الهوامع ٤/ ١٧٣؛ ابن الطراوة النحوي ١٤٢.

(٣) انظر: الأمالي ٧٢.

(٤) إلا أنَّ (ربَّ) مبتدأ لا خبر له، نحو: أَقَلُّ رجل يقول ذلك إلا زيد. انظر: شرح الكافية ٢/ ٢٣١.

(٥) انظر: المقتضب ٣/ ٥٧؛ الأصول ١/ ٤١٦؛ الإنصاف ٢/ ٨٣٣؛ شرح المفصل ٨/ ٢٧؛ شرح التسهيل ٣/ ١٧٥؛ شرح الكافية ٢/ ٢٣٠؛ ائتلاف النصرة ١٤٤؛ همع الهوامع ٤/ ١٧٤.

(٦) انظر: الإنصاف ٢/ ٨٣٣؛ شرح المفصل ٨/ ٢٧؛ شرح التسهيل ٣/ ١٧٥؛ البسيط ٢/ ٨٦١؛ الجنى الداني ٤٣٨؛ ائتلاف النصرة ١٤٤.

(٧) انظر: شرح المفصل ٨/ ٢٧؛ الجنى الداني ٤٣٩.

رُبَّ رجل عالم أدركت، أوصلت (رُبَّ) معنى الإدراك إلى (رجل) كما أوصلت الباء معنى المرور إلى (رجل) في قولنا: مررت برجل[1].

ومن أدلة الكوفيين في تقرير اسمية (ربَّ) ما يلي:

١ـ حملها على (كم)؛ لأنَّ (رُبَّ) في التقليل مثل (كم) في التكثير، ففي نحو: رُبَّ رجل لقيت، معناه في أصل الوضع: قليل من هذا الجنس، كما أنَّ معنى كم رجل: كثير من هذا الجنس، فكما أنَّ (كم) اسم فكذلك (رُبَّ)[2].

٢ـ مخالفتها حروف الجر من عدَّة أوجه، هي[3]:

أ ـ وقوع (ربَّ) في صدر الكلام.

ب ـ أنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة.

ج ـ عدم جواز إظهار الفعل الذي تتعلّق به.

وحروف الجرِّ بخلاف ما سبق، فلا تقع في صدر الكلام، بل هي واسطة بين شيئين، وتعمل في النكرة والمعرفة، كما تعمل في النكرة الموصوفة وغير الموصوفة، ويجوز إظهار الفعل الذي تتعلّق به، نحو: مررت برجل، وبرجل صالح، وبزيد.

٣ـ دخول الحذف في (ربَّ)، والحرف لا يدخله الحذف[4]، ففي

---

(١) انظر: الأصول ١/ ٤١٦؛ شرح المفصل ٨/ ٢٧.

(٢) انظر: الإنصاف ٢/ ٨٣٢؛ شرح الكافية ٢/ ٣٣١؛ ائتلاف النصرة ١٤٤؛ همع الهوامع ٤/ ١٧٣.

(٣) انظر في هذه المخالفة: أسرار العربية ٢٦١ـ ٢٦٢؛ الإنصاف ٢/ ٨٣٢ـ ٨٣٣؛ ائتلاف النصرة ١٤٤؛ العوامل المائة ١٨١.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/ ٨٣٣؛ المقاصد الشافية ٢/ ١٦٤.

قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ۝٢﴾[1] جاءت القراءة بتخفيف (رُبَ)[2]، كما جاءت بالتشديد.

٤ـ جواز الإخبار عنها، ومنه ما حكاه الكسائي من قولهم: رُبَّ رجل ظريف[3]، وعليه قول ثابت قطنة:

إنْ يقتلوكَ فإنَّ قتلَك لم يكن ... عاراً عليك، ورُبَّ قَتلٍ عارُ[4]

فـ (رُبَّ) مبتدأ، و(عار) خبره.

والذي يترجَّح من القولين السابقين ما ذهب إليه البصريون من القول بحرفيتها؛ لقوة الأدلَّة التي استندوا إليها، إذ ما استدلَّ به الكوفيون معارَض بما يلي:

١ـ أنَّ حَمْل (رُبَّ) على (كم) مُنتقض بما بينهما من فوارق، من أبرزها:

أ ـ قبول (كم) علامات الأسماء، كالجرِّ، والإضافة، والإخبار عنها،

---

(١) سورة الحجر، الآية: ٢.

(٢) قرأ نافع، وعاصم، وأبو جعفر بالتخفيف، والباقون بالتشديد.
انظر: التبصرة في القراءات ٢٣٨؛ التيسير في القراءات ١٣٥؛ حجة القراءات ٣٨٠؛ الإتحاف ٢/ ١٧٣.

(٣) انظر: الأصول ١/ ٤١٨ (ونسب القول للكسائي أو غيره من القدماء)؛ شرح المفصل ٨/ ٢٧.

(٤) البيت في: الديوان ٤٩؛ والرواية فيه: وبعضُ قتلٍ عارُ، ولا شاهد فيها حينئذ.
المقتضب ٣/ ٦٦؛ أمالي ابن الشجري ٣/ ٤٦؛ نظم الفرائد ٢٤٥؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٧؛ شرح التسهيل ٣/ ١٧٥؛ شرح الكافية ٢/ ٣٣١؛ الجنى الداني ٤٣٩؛ مغني اللبيب ١٧٩؛ المقاصد الشافية ٢/ ١٦٥؛ همع الهوامع ٤/ ١٧٣.

نحو: بكم رجل مررت، وغلام كم رجل، وكم رجل أفضلُ منك[1].

ب - (كم) يليها الأفعال، ولا يلي (رُبَّ) ذلك، تقول: كم جاءك رجل، ولا يقال: ربَّ جاءك رجل[2].

ج - حذف مخفوض (كم)، ففي نحو: كم عندي، وكم ضربتُ، التقدير: كم غلام عندي، وكم رجل ضربت، ولا يصحُّ ذلك في (رُبَّ)؛ إذ لا يقال: رُبَّ عندي، على إرادة: رُبَّ غلام عندي[3].

د - جواز الفصل بين (كم) وما تعمل فيه، ولا يجوز ذلك في (رُبَّ)، إذ لا يفصل بينها وبين المجرور في السَّعة عند الجمهور[4].

٢- مخالفة (رُبَّ) حروف الجر - كما ذكر الكوفيون - يرجع إلى أمور منها:

أ - أنَّ وقوعها في صدر الكلام؛ لأنَّ معناها التقليل[5]، والتقليل مشابه للنفي، ولذلك الشبه استحقَّت (رُبَّ) صدر الكلام؛ كما أنَّ النفي له صدر الكلام[6].

يضاف إلى ذلك أنَّها حُملت على نقيضتها (كم) إذ هي للتكثير،

---

(١) انظر: المقتضب ٣/ ٥٧؛ الأصول ١/ ٤١٦؛ الإنصاف ٢/ ٨٣٣؛ شرح المفصل ٨/ ٢٧؛ شرح التسهيل ٣/ ١٧٥؛ شرح الكافية ٢/ ٢٣٠؛ الملخص ١/ ٥١٦؛ حاشية الدسوقي ١/ ١٤٦.

(٢) انظر: الأصول ١/ ٤١٦؛ شرح المفصل ٨/ ٢٧.

(٣) انظر: البسيط ٢/ ٨٦١.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٦؛ همع الهوامع ٤/ ١٧٤.

(٥) انظر: المقتضب ٤/ ١٣٩- ١٤٠؛ الأصول ١/ ٤١٦.

(٦) انظر: معاني الحروف ١٠٦؛ أمالي ابن الشجري ٣/ ٤٦؛ الإنصاف ٢/ ٨٣٣؛ شرح المفصل ٨/ ٢٨؛ شرح الكافية ٢/ ٣٣١؛ الجنى الداني ٤٥٣؛ المقاصد الشافية ٢/ ١٦٥؛ ائتلاف النصرة ١٤٥.

والشيء يُحمل على نقيضه كما يُحمل على نظيره[1].

ب ـ كونها تدخل على نكرة؛ لأنَّ (رُبَّ) فيها معنى التقليل، فلزم أن تدخل على ما يفيد التكثير، وهو النكرة حتى يصحّ فيها معنى التقليل[2].

ج ـ أنَّ عملها في النكرة الموصوفة؛ لكونها عوضاً عن حذف الفعل الذي تتعلَّق به[3]، وإن كان قد يظهر في ضرورة الشعر[4].

كما أنَّ كون النكرة موصوفة أبلغ في التقليل، فإذا قلنا مثلاً: رُبَّ رجل جواد، كان ذلك أقل من (رجل) وحده[5].

د ـ ترك إظهار الفعل الذي يتعلَّق به بغية الاختصار[6]، ففي نحو: رُبَّ رجل يفهم، التقدير: لقيت، أو أدركتُ، فحُذف لدلالة الحال عليه[7].

٣ـ ورود الحذف في الحروف أيضاً، ومنه: جواز تخفيف (أن)، فالحذف إذاً غير مختصّ بالأسماء، وورد الحذف في (سوف) فيما حكاه ثعلب إذ قيل فيها: سَفَ أفعلُ، وسَوْ أفعلُ[8]، بحذف الواو من الأول، والفاء من الثاني.

٤ـ أمَّا ما ورد عن العرب من قولهم: رُبَّ رجلٍ ظريفٌ، فقد نسبه ابن

---

(١) انظر: نظم الفرائد ٢٤٢؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٧.

(٢) انظر: أسرار العربية ٢٦٢؛ الإنصاف ٢/ ٨٣٤؛ شرح المفصل ٨/ ٢٧.

(٣) انظر: الإيضاح العضدي ٢٦٥؛ أسرار العربية ٢٦٢ـ ٢٦٣؛ الإنصاف ٢/ ٨٣٤؛ شرح المفصل ٨/ ٢٨؛ الجنى الداني ٤٥٠؛ المساعد ٢/ ٢٨٦.

(٤) انظر: أسرار العربية ٢٦٢ـ ٢٦٣؛ الإنصاف ٢/ ٨٣٥؛ شرح المفصل ٨/ ٢٩.

(٥) انظر: الأصول ١/ ٤١٧؛ شرح المفصل ٨/ ٢٨؛ الجنى الداني ٤٥٠.

(٦) انظر: الإنصاف ٢/ ٨٣٤.

(٧) انظر: الأصول ١/ ٤١٧؛ الإيضاح العضدي ٢٦٥؛ الإنصاف ٢/ ٨٣٤؛ شرح المفصل ٨/ ٢٩؛ البسيط ٢/ ٨٦٤.

(٨) انظر: الإنصاف ٢/ ٨٣٤؛ المقاصد الشافية ٢/ ١٦٥.

السراج إلى الغلط والتشبيه[1]، كما خرَّجه ابن يعيش على الشذوذ[2]، وذكر ابن أبي الربيع أن استعمال (رُبَّ) اسماً ضرورة، كما استعملت (عن) اسماً[3].

٥ـ ما ورد وظاهره الإخبار عن (رُبَّ) مثل البيت:

إنْ يقتلوكَ فإنَّ قتلَك لم يكن عاراً عليك، ورُبَّ قتلٍ عارُ[4]

مُعارض بأنَّ الرواية الصحيحة فيه:

إنْ يقتلوكَ فإن قتلَك لم يكن عاراً عليك، وبعضُ قتلٍ عارُ[5]

وليس فيه حينئذ شاهدٌ على اسمية (رُبَّ).

وعلى تقدير صحَّة الرواية الأولى، فهي مخرَّجة على أنَّ (عار) إمَّا خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو عار، والجملة في موضع الصفة، وإمَّا على أنَّه خبر للمجرور، إذ هو في موضع المبتدأ[6].

ولهذه الاعتراضات على أدلَّة الكوفيين يتّضح أن مذهب البصريين من القول بحرفية (رُبَّ) هو الأرجح.

وبقي أن أُشير إلى مسألة وردت في ثنايا قول ابن حجر، وهي قوله: «والذي يتعلَّق به (رُبَّ) محذوف...»[7]، إذ هذا الرأي وهو كون (رُبَّ) لها

---

(١) انظر: الأصول ١/ ٤١٨.

(٢) انظر: شرح المفصل ٨/ ٢٧.

(٣) انظر: البسيط ٢/ ٨٦١.

(٤) انظر ما سبق ص ٥٩٨.

(٥) انظر: المقتضب ٣/ ٦٦؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٧؛ الجنى الداني ٤٣٩؛ همع الهوامع ٤/ ١٧٤.

(٦) انظر في تخريج إعراب البيت مصادر تخريجه المذكورة في (هـ ٤) ص ٥٩٨.

(٧) انظر ما سبق ص ٥٩٤.

متعلَّق هو رأي الجمهور[1]، وعليه سار ابن حجر ـ كما هو ظاهر ـ.

وفي المسألة قول آخر، هو أنها ليس لها متعلَّق، كالباء في: بحَسْبِكَ درهمٌ، وليس زيد بقائم، وبه قال الرماني، وابن طاهر[2].

وأرجح القولين فيما يظهر، قول الجمهور؛ لعلَّتين ذكرهما ابن أبي الربيع، هما:

١ـ أنَّ حرف الجر في نحو: (بحسبك زيدٌ) زائد، وجوده كعدمه، ودخوله إنما هو لضرب من التوكيد، فلو قيل: حَسْبُك زيدٌ، لم يختلّ المعنى، بخلاف (رُبَّ) في نحو: رُبَّ رجل لقيته، إذ حذفها مزيل لمعنى الفخر وتقليل النظير، فتنظير هذا بذاك أمر لا يصحّ.

٢ـ أنَّ حرف الجر الزائد لم يوضع على الزيادة، وإنما هو منقول من موضع له فيه معنى، ويطلب فعلاً يوصله ويتعلَّق به، فلو قيل في ربَّ رجل لقيته، إن (رُبَّ) دخلت على المبتدأ، وأنها زائدة فليس لها أصل نقلت منه،

---

(١) نُسب الرأي للجمهور في: ارتشاف الضرب ٢/٤٥٩؛ الجنى الداني ٤٥٣؛ مغني اللبيب ٥٧٧؛ المساعد ٢/٢٨٧. وانظر: الأصول ١/٤١٧؛ الإيضاح العضدي ٢٦٥؛ شرح المفصل ٨/٢٨؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٠٣؛ الملخص ١/٥١٧.

(٢) انظر المصادر التي نسبت الرأي للجمهور هـ (١) ويضاف لها: تذكرة النحاة ٧؛ همع الهوامع ٤/١٨٢.
ابن طاهر (. . .ـ ٥٨٠هـ).
محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي، المعروف بالخِدَبّ، من حُذّاق النحويين، أخذ النحو عن مشايخ الأندلس، وأخذ عنه ابن خروف، ومصعب الخشني، وغيرهما، له تعليق على كتاب سيبويه، وكتاب الإيضاح.
انظر: إنباه الرواة ٤/ ١٩٤ـ ١٩٥؛ إشارة التعيين ٢٩٥؛ البلغة ١٨٦ـ ١٨٧؛ بغية الوعاة ١/٢٨.

يمكن أن يُقال فيه إنها وضعت على ذلك، وهذا لا نظير له[1].

وعلى قول الجمهور بأنَّ لها متعلَّقاً، ففي حكم حذفه خلاف بين القلَّة، والكثرة، والمنع، والتفصيل في ذلك[2].



---

(١) انظر: البسيط ٢/ ٨٦١ـ ٨٦٢.

(٢) انظر ذلك في: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٩؛ تذكرة النحاة ٧؛ المساعد ٢/ ٢٨٦؛ همع الهوامع ٤/ ١٨٣.

٧٤ـ دلالة (رُبَّ)

وردت هذه المسألة في التعليق على حديثين:

الأوَّل: قوله عليه الصلاة والسلام: «رُبَّ مبلَّغ أوعى من سامع».

علَّق ابن حجر عليه في موضعين:

١ـ قال ابن حجر: «... و(رُبَّ) للتقليل، وقد تَرِد للتكثير)[١].

٢ـ قال فيه: «قال المهلَّب[٢]: فيه أنَّه يأتي في آخر الزمان مَنْ يكون له من الفهم في العلم ما ليس لمن تقدَّمه، إلاَّ أنَّ ذلك يكون في الأقلِّ؛ لأنَّ (رُبَّ) موضوعة للتقليل.

قلت: هي في الأصل كذلك، إلاَّ أنَّها استعملت في التكثير بحيث غلبت على الاستعمال الأوَّل، لكن يؤيِّد أنَّ التقليل هنا مراد أنَّه وقع في رواية أخرى تقدَّمت في العلم بلفظ (عسى أن يبلِّغ من هو أوعى منه)»[٣].

الثاني: قوله عليه الصلاة والسلام: «فرُبَّ كاسية في الدنيا، عارية في

---

(١) ١/ ١٩٠.

(٢) المهلَّب (...ـ ٤٣٥هـ).

المهلب بن أحمد بن أسيد، أبو القاسم الأسدي، التميمي، المالكي، الأندلسي، المشهور بابن أبي صفرة، إمام محدِّث، أخذ عن الأصيلي، والقابسي، من مصنَّفاته: (شرح البخاري)، (النصيح في اختصار الصحيح).

انظر: الصلة ٢/ ٥٩٢ـ ٥٩٣؛ الديباج المذهب ٢/ ٣٤٦.

(٣) ٣/ ٦٧٣.

الآخرة»[1].

علَّق ابن حجر عليه أيضاً في موضعين:

١ـ قال فيه: «قوله: (فربَّ كاسية) استدلَّ به ابن مالك على أنَّ (رُبَّ) في الغالب للتكثير؛ لأنَّ هذا الوصف للنساء، وهُنَّ أكثر أهل النار، انتهى. وهذا يدلُّ لورودها في التكثير لا لأكثريتها فيه»[2].

٢ـ ذكر في هذا الموضع ما يلي:

أ ـ أورد رواية أخرى بلفظ «كم من كاسيةٍ في الدنيا، عاريةٍ يوم القيامة» وعلَّق بقوله: «وهو يؤيِّد ما ذهب إليه ابن مالك من أنَّ (رُبَّ) أكثر ما ترد للتكثير».

ب ـ نقل قول ابن مالك في هذا المعنى: «أكثر النحويين أنَّها للتقليل، . . . والصحيح أنَّ معناها في الغالب التكثير، وهو مقتضى كلام سيبويه، فإنَّه قال في (باب كم): واعلم أنَّ (كم) في الخبر لا تعمل إلاَّ فيما تعمل فيه (رُبَّ)؛ لأنَّ المعنى واحد، إلاَّ أنَّ (كم) اسم، و(رُبَّ) غير اسم، انتهى. ولا خلاف أنَّ معنى (كم) الخبرية التكثير، ولم يقع في كتابه ما يُعارض ذلك، فصحَّ أنَّ مذهبه ما ذكرتُ، وحديث الباب شاهدٌ لذلك، فليس مراده أنَّ ذلك قليل، بل المتصف بذلك من النساء كثير، ولذلك لو جعلت (كم) موضع (رُبَّ) لحسن، انتهى».

ج ـ قال ابن حجر معلِّقاً على ما سبق: «وقد وقعتْ كذلك في نفس هذا الحديث كما بيَّنته، وممَّا وردت فيه للتكثير قول حسان:

رُبَّ حلمٍ أضاعه عدمُ المالِ وجهلٍ غطَّى عليه النعيمُ[3]

---

(١) ١/ ٢٥٣، ١٣/ ٢٢.

(٢) ١/ ٢٥٤. وانظر: شواهد التوضيح ١٠٤.

(٣) الديوان ٨٩؛ شرح التسهيل ٣/ ١٧٧؛ شواهد التوضيح ١٠٥.

وقول عدي[1]:

رُبَّ مـــأمـــولٍ وراجٍ أمــــلاً   قد ثَنَاه الدهرُ عن ذاكَ الأمل[2]»[3]

ورد في المواضع السابقة مسألة (رُبَّ) بين التقليل والتكثير، وتلخَّص ما ذكره ابن حجر في الآتي:

١ـ أنَّ (رُبَّ) للتقليل، وقد تَرِد للتكثير، ثم ذكر في الموضع الآخر أنَّ (رُبَّ) في الأصل للتقليل، واستعملت في التكثير بحيث غلب على الاستعمال الأوَّل، وأورد رواية تؤيِّد أنَّ التقليل في الحديث مراد.

٢ـ استدلال ابن مالك بالحديث «فرُبَّ كاسية...» على مجيئها في الغالب للتكثير، وتعقَّبه ابن حجر بأنَّ الحديث يدلُّ لورودها في التكثير، لا لأكثريتها فيه.

٣ـ نقل عن ابن مالك أنَّ مذهب أكثر النحويين أنَّها للتقليل، وأنَّ مقتضى كلام سيبويه أنَّها للتكثير غالباً، تنظيراً لها بـ (كم) الخبرية.

٤ـ أورد ابن حجر رواية «كم من كاسية...» وذكر أنَّها تؤيِّد ما ذهب إليه ابن مالك من أنَّ (رُبَّ) أكثر ما ترد للتكثير.

٥ـ أورد شاهدين على مجيء (رُبَّ) للتكثير.

أمَّا رأي ابن حجر في معنى (رُبَّ) ـ من خلال ما سبق ـ فيمكن تحريره على النحو الآتي:

أولاً: في حديث: «رُبَّ مبلَّغ...» جزم بأنَّ (رُبَّ) للتقليل، وقد تَرِد للتكثير، وتعبيره بقوله: «قد تَرِد..» يُفهم منه أنَّ ورود (رُبَّ) في التكثير

---

(١) عدي: هو عدي بن زيد.

(٢) الديوان ٩٩؛ شرح التسهيل ٣/ ١٧٧؛ شواهد التوضيح ١٠٥.

(٣) ١٣/ ٢٥. وانظر: شواهد التوضيح ١٠٤ـ ١٠٥؛ وما ذكره ابن مالك من كلام سيبويه هو في الكتاب ١/ ٢٩٣.

قليل، وفي الموضع الثاني ذكر أنَّها أكثر ما تُستعمل للتكثير، وإن كان أصلها أنَّها للتقليل، فظاهر قوليه التعارض، ويمكن الجمع بينهما بردِّ الموضع الأوَّل إلى الثاني، فيكون معنى قوله في الموضع الأول: «ورُبَّ للتقليل»، أي: في هذا الحديث بعينه، وقد نصَّ على ذلك في الموضع الثاني، أو يكون معناه: و(رُبَّ) في أصلها للتقليل، ويكون معنى قوله: «وقد تَرِد للتكثير» حكاية عن ورودها فيه، دون النظر إلى أنَّ ذلك فيه أكثر من ورودها في التقليل، أو دونه.

وحينئذ، فيكون رأي ابن حجر واحداً، وهو أنَّها في الأصل للتقليل، ثم استُعملت في التكثير بصفة غالبة.

ثانياً: في حديث «رُبَّ كاسية...» الذي يظهر ـ والله أعلم ـ أنَّ موقف ابن حجر من استدلال ابن مالك بهذا الحديث اختلف في الموضعين اللذين ورد فيهما، فقد تعقَّب في الموضع الأوَّل من موضعي التعليق على الحديث ما ذهب إليه ابن مالك من أنَّ (رُبَّ) في الغالب للتكثير بما مضمونه من أنَّ غاية ما يفيده الحديث هو ورودها في التكثير، وأمَّا كون أغلب استعمالها كذلك فغير مستفاد من الحديث؛ لأنَّه مجرَّد مثال على استعمالها في التكثير.

أمَّا في الموضع الثاني من موضعي التعليق على الحديث، فقد سلَّم ابن حجر لابن مالك ما ذهب إليه وأيَّده بذكر رواية أخرى هي: «كم من كاسية...»، حيث ذكر أنَّها تؤيِّد ما ذهب إليه ابن مالك من أنَّ (رُبَّ) أكثر ما تستعمل في التكثير.

وعلى أيٍّ من الموضعين، فالذي يظهر أنَّ ابن حجر يذهب في هذا الحديث إلى أنَّ (رُبَّ) للتكثير ـ بصرف النظر هنا عن كونها مفيدة للتكثير فقط، أو أنَّ أكثر ورودها فيه ـ.

وأخلص ممَّا سبق من تعليق ابن حجر على الحديثين أنَّه يذهب إلى أن الأصل في (رُبَّ) التقليل، ثم استعملت في التكثير بحيث غلب عليها.

وللنحويين في معنى (رُبَّ) أقوال متعدِّدة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ـ أنَّ معنى (رُبَّ) التقليل، وعليه جمهور النحويين[١]، بصريهم وكوفيهم[٢].

٢ـ أنَّها تَرِد دائماً للتكثير، وهو مذهب ابن درستويه[٣]، وإليه ذهب صاحب العين[٤].

٣ـ أنَّها للتقليل غالباً، وللتكثير نادراً، وممَّن ذهب إليه أبو نصر

---

(١) انظر: المقتضب ٤/ ١٣٩، ٢٨٩؛ الأصول ١/ ٤١٦؛ حروف المعاني ١٤؛ الإيضاح العضدي ٢٦٤؛ اللمع ١٢٨؛ التبصرة والتذكرة ١/ ٢٨٦؛ المسائل والأجوبة ٤٥ب؛ المفصل ٢٨٦؛ أمالي ابن الشجري ٣/ ٤٦؛ أسرار العربية ٢٦١؛ المقدمة الجزولية ٦٠٧؛ الفصول الخمسون ٢١٥؛ شرح المفصل ٨/ ٢٧؛ الكافية في النحو ٢١٧؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٠؛ الملخص ١/ ٥١٦؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٥؛ همع الهوامع ٤/ ١٧٤.

(٢) اختلفت المصادر في معنى (رُبَّ) عند الكوفيين على النحو الآتي:
أ ـ أنَّه للتقليل كما هو مذكور أعلاه. انظر: الأصول ١/ ٤١٨؛ المسائل والأجوبة ٤٥أ وفيه (جلة الكوفيين) المساعد ٢/ ٢٨٥ (وفيه أنَّ التقليل هو المنسوب إلى أكابر الكوفيين)؛ همع الهوامع ٤/ ١٧٤ (وفيه جملة الكوفيين).
ب ـ أنه للتكثير. انظر: شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٨٢١؛ البسيط ٢/ ٨٥٩.
ج ـ أنَّه للتقليل والتكثير ـ وسيأتي ضمن أقوال النحاة في (رُبَّ). انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٥، ونقل عن صاحب البسيط أنَّ جملة الكوفيين كالكسائي والفراء، وهشام، وابن سعدان على أن (رُبَّ) للتقليل.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٦؛ الجنى الداني ٤٤٠؛ مغني اللبيب ١٨٠؛ التصريح ٢/ ١٨؛ همع الهوامع ٤/ ١٧٥.

(٤) انظر: شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٨٢١؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٥ـ ٤٥٦؛ الجنى الداني ٤٤٠.
وانظر تعليق محقق شرح المقدمة الجزولية د .تركي العتيبي ـ حفظه الله ـ على هذه النسبة.

الفارابي[١]، واختاره السيوطي[٢].

٤ـ أنَّها للتكثير غالباً، وللتقليل نادراً، وإليه ذهب ابن مالك[٣]، ونسبه هو وابن خروف إلى سيبويه[٤]، كما ذهب إليه أيضاً ابن هشام[٥].

٥ـ أنَّها للتقليل والتكثير دون غلبة لأحدهما على الآخر، ونُسب للكوفيين، والفارسي[٦].

٦ـ أنَّها لم توضع لتقليل ولا لتكثير، وإنَّما يرجع ذلك ويستفاد من السياق[٧]، واختاره أبو حيَّان في بعض مصنفاته[٨]، وعلى هذا القول هي

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٦؛ المطالع السعيدة ٣٨٩؛ همع الهوامع ٤/ ١٧٥.
أبو نصر الفارابي (. . .ـ ٣٣٩هـ).
محمد بن محمد بن طَرْخان الفارابي التركي، الحكيم المشهور، من أكبر الفلاسفة، ومن المتقدِّمين في صناعة المنطق، والعلوم القديمة، له: (الفصوص)، (مراتب العلوم) وغير ذلك.
انظر: الفهرست ٣٦٨؛ وفيات الأعيان ٥/ ١٥٣ـ ١٥٧.

(٢) انظر: همع الهوامع ٤/ ١٧٥.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٧٦ـ ١٧٨؛ شواهدالتوضيح ١٠٤.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٧٧؛ المساعد ٢/ ٢٨٤ـ ٢٨٥.

(٥) انظر: مغني اللبيب ١٨٠.

(٦) عُزي رأي الفارسي إلى كتاب له بعنوان (الحروف).
انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٥؛ الجنى الداني ٤٤٠.
وقد سبق أنَّ الفارسي ذهب في الإيضاح العضدي ٢٦٤ إلى قول الجمهور. انظر ص ٦٠٨ (هـ ١).

(٧) انظر: الجنى الداني ٤٤٠؛ المساعد ٢/ ٢٨٥.

(٨) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٥؛ النهر الماد (بهامش البحر) ٥/ ٤٤٣. واختلف اختياره في غير هذين الكتابين فمال إلى مذهب الجمهور. انظر: البحر المحيط ٥/ ٤٤٢؛ تذكرة النحاة ٥.

حرف إثبات[1].

٧ـ أنَّها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وفيما عدا ذلك للتقليل، وعليه الأعلم، وابن السيد[2].

٨ـ أنَّ (رُبَّ) لمبهم العدد تقليلاً وتكثيراً، وإليه ذهب ابن الباذش[3] وابن طاهر[4].

وممَّا استُدلَّ به للتقليل ما يلي:

١ـ قول الشاعر[5]:

ألا رُبَّ مـولـودٍ ولـيـس لـه أبٌ   وذي وَلَـدٍ لـم يَـلْـدَه أَبَـوانِ

---

(١) انظر: همع الهوامع ٤/ ١٧٥؛ حاشية الأمير ١/ ١١٩؛ حاشية الدسوقي ١/ ١٤٦.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٥؛ الجنى الداني ٤٤٠ (دون عزو فيهما)؛ همع الهوامع ٤/ ١٧٥.

(٣) ابن الباذش (٤٩١ـ ٥٤٠هـ).
أحمد بن علي بن أحمد بن خلف أبو جعفر، الأنصاري، الغرناطي، النحوي، المعروف بابن الباذش، إمام مشهور بالقراءة والنحو، عارف بالأسانيد، أخذ عن أبيه وأكثر الرواية عنه وروى عن غيره، وقرأ السبع على ابن كوثر، وقرأ عليه الحافظ محمد بن يوسف مسدي، من مصنفاته: (الإقناع في القراءات).
انظر: إشارة التعيين ٤٠؛ البلغة ٦٠؛ غاية النهاية ١/ ٨٣؛ بغية الوعاة ١/ ٣٣٨.

(٤) انظر نسبة الرأي لابن الباذش وابن طاهر في: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٦؛ همع الهوامع ٤/ ١٧٥.

(٥) اختلف في قائله على قولين:
أ ـ رجل من أزد السراة. انظر: الكتاب ١/ ٣٤١؛ الأصول ١/ ٣٦٤؛ شرح شواهد الإيضاح ٢٥٧.
ب ـ له أو لعمرو الجنبي. انظر: المقاصد النحوية ٣/ ٣٥٥؛ شرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٣٩٩.

وذي شَامةٍ سوداءَ في حُرِّ وجْهِهِ　　مُجَلَّلةٍ، لا تنقضي لزمان[1]

والمقصود بالمولود الذي ليس له أب عيسى عليه السلام، و(ذي وَلَدٍ لم يَلْدَه أَبَوانِ) آدم عليه السلام، و(ذي شَامةٍ...) القمر.

٢ـ قول أبي طالب في النبي ﷺ:

وأبيضَ يُستسقى الغمامُ بوجهه　　ثمالُ اليتامى عصمةٌ للأراملِ[2]

٣ـ قول زهير بن أبي سلمى:

وأبيضَ فياضٍ، يداهُ غمامةٌ　　على مُعْتفيه، ما تغبُّ فواضلُه[3]

ويعني بقوله (أبيض) حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري بدليل قوله بعده:

حذيفة يُنميه، وبدر كلاهما　　إلى باذخٍ، يعلُو على مَنْ يطاوله[3]

٤ـ قول بعض شعراء غسان[4]:

---

(١) ورد في بعض المصادر برواية: عجبت لمولود... ولا شاهد فيها.
والبيت في: الكتاب ١/ ٣٤١، ٢/ ٢٥٨؛ الأصول ١/ ٣٦٤، ٣/ ١٥٨؛ الكامل ٣/ ١٠٩٤؛ شرح المفصل ٩/ ١٢٦؛ المقرب ٢١٨؛ شرح التسهيل ٣/ ١٧٨؛ رصف المباني ٢٦٦؛ الجنى الداني ٤٤١؛ مغني اللبيب ١٨١؛ المساعد ٢/ ٢٨٥؛ شرح الأشموني ٢/ ٢٣٠؛ همع الهوامع ٤/ ١٧٦.

(٢) الثمال: العماد والملجأ والغياث، العصمة: ما يعتصم به ويتمسّك.
الديوان ١١٣؛ اللسان ١١/ ٩٤ (ث م ل)؛ مغني اللبيب ١٨٠؛ شرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٣٩٦؛ خزانة الأدب ١/ ٢٥٧.

(٣) مُعتفيه: كلُّ من جاء يطلب فضلاً أو رزقاً، فهو عافٍ ومُعتف.
الديوان ٥٥، ٦٠؛ اللسان ١٥/ ٧٨ (عفا)، ١/ ٦٣٥ (غ ب ب)؛ الجنى الداني ٤٤١.

(٤) انظر: الجنى الداني ٤٤٢.

ويـومٍ عـلـى الـبـلـقـاءِ، لـم يـكُ مـثـلـه على الأرض يومٌ في بعيد ولا دانِ[1]

ويقصد باليوم وقعة كانت بين غسَّان ومذحج في موضع يعرف بالبلقاء.

ومن أدلَّة الرأي القائل بأنها للتكثير غالباً، وللتقليل نادراً ـ إضافة إلى ما ورد في حديث المسألة (رب كاسية) ـ:

١ـ صلاحية (كم) موضعها، و(كم) للتكثير[2].

٢ـ قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ۝٢﴾[3].

٣ـ سمع الكسائي أعرابياً يقول بعد انقضاء رمضان: «رُبَّ صائمه لن يصومه، ورُبَّ قائمه لن يقومه»[4].

٤ـ قول الأعشى[5]:

رُبَّ رِفـدٍ هَـرَقْـتُـه ذلـك الـيـومِ وأَسْـرى مـن مـعـشـرٍ أَقْـتَـالِ[6]

---

(١) البيت في: شرح التسهيل ٣/ ١٧٨؛ الجنى الداني ٤٤٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٧٦؛ شفاء العليل ٢/ ٦٧٥.

(٣) سورة الحجر، الآية: ٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٧٨؛ أوضح المسالك ٣/ ٥١؛ مغني اللبيب ١٨٠؛ المساعد ٢/ ٢٨٥.

(٥) نُسب في المقاصد النحوية ٣/ ٢٥١ لأعشى همدان، وذكر العيني بعده ثلاثة أبيات من القصيدة نفسها، والصحيح ـ فيما يظهر ـ أنَّ هذا البيت وما بعده من الشواهد التي ذكرها العيني من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس، وإليه نُسب البيت موضع الشاهد في أكثر المصادر.

(٦) الرِفدْ: القدح، وإراقة الرفد كناية عن القتل، أقتال: أعداء، والمعنى: ربَّ رجل شريف قد كانت له إبل فسلبتها، فذهب ما كان يحلب منها في الرفد، ورُبَّ رجال أسرتهم، فتحكمت فيهم.

الديوان ١٣؛ الإيضاح العضدي ٢٦٦؛ المفصل ٢٨٦؛ نظم الفرائد ٢٤٣؛ إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٨٦ـ ٢٨٧؛ شرح التسهيل ٣/ ١٧٦؛ همع الهوامع =

٥ـ قول جذيمة الأبرش:

رُبَّمـا أوفيـتُ فـي عَـلَـم تَـرْفعـنْ ثـوبـي شَـمَـالاتُ[(١)]

ودلالة التكثير فيما سبق من الشواهد أنَّ الآية والحديث وما حكاه الأعرابي في سياق التخويف، والبيتين مسوقان للفخر، وما هذا سبيله لا يناسبه التقليل[(٢)].

أمَّا شواهد التقليل فقد سبق إيراد بعضها.

وبعد عرض المسألة، وأقوال النحاة فيها يمكن التعليق بما يلي:

١ـ استدلال ابن مالك بحديث «فرُبَّ كاسية...» على أنَّ (رُبَّ) للتكثير؛ لأنَّ هذا الوصف للنساء وهنَّ أكثر أهل النار، الذي يظهر أنَّ استدلاله هذا وتعليله بالطريقة التي ساقها ـ رحمه الله ـ فيه نظر؛ لأنَّ كون النساء أكثر أهل النار يرجع إلى ما ورد في الحديث: «يا معشر النساء تصدَّقن فإني أُريتكُنَّ أكثر أهل النار، فقُلن: وبِمَ يا رسول الله؟، قال: تُكثرن اللعن، وتكفُرْن العشير...»[(٣)].

= ١/ ٢٥؛ خزانة الأدب ٤/ ١٧٦ـ ١٧٧؛ شرح شواهد المغني للبغدادي ٥/ ١٥٧.

(١) أوفيتُ: صعدت، العَلَم: الجبل، شمالات: جمع الشَّمَال من الرياح، وخصَّها لأنَّها تهبُّ بشدة في أكثر أحوالها.

يفتخر الشاعر بأنه يحفظ أصحابه في رأس الجبل إذا خافوا من عدو فيكون طليعة لهم، وهذا مما تفخر العرب به؛ لأنَّه يدلُّ على شهامة النفس.

الكتاب والشنتمري ٢/ ١٥٣؛ المقتضب ٣/ ١٥؛ الإيضاح العضدي ٢٦٦؛ ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٠؛ أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٦٥؛ إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٠٦ـ ٣٠٨؛ منهج السالك ٢٥٨؛ مغني اللبيب ١٨٠؛ همع الهوامع ٤/ ٢٣٠؛ الخزانة ٤/ ٥٦٧.

(٢) انظر: مغني اللبيب ١٨٠.

(٣) صحيح البخاري (كتاب الحيض ـ باب ترك الحائض الصوم) ١/ ٧٨؛ صحيح =

وكونهن أكثر أهل النار بسبب كفرانهن العشير وغيره لا يلزم منه أنَّ من هنَّ على الصفة الواردة في حديث: «فربَّ كاسية...» فيهن كثير.

فالذي يظهر ـ والله أعلم ـ أنَّ ابن مالك ـ رحمه الله ـ ربط بين شيئين غير متلازمين.

٢ـ لم أهتد إلى رأي صريح لسيبويه في هذه المسألة، وما ذكره ابن مالك من أن مقتضى كلام سيبويه إفادة (رُبَّ) التكثير، ولا مُعارِض في كتابه للنصِّ الذي أورده ابن مالك[١]، مردود بما ذكره من أن ذلك غير مسلَّم؛ لأنَّ من عادة سيبويه إذا تكلَّم في الشواذِّ في كتابه أن يقول: ورُبَّ شيء هكذا، يقصد أنه قليل نادر، قال الشلوبين: «فكيف يتوهَّم أنَّه أراد بقوله: «إنَّ معنى (كم) كمعنى (رُبَّ)» أنَّها مثلها في الكثرة، وهو يستعملها في كلامه بضدِّ ذلك؟»، ثم ذكر أنَّه لم يقُل أحد من شرَّاح الكتاب بأنَّ سيبويه قصد بكلامه هذا معنى التكثير، وإنما فُسِّر قوله «إنَّ معنى (كم) كمعنى (رُبَّ)» بمشاركتها (رُبَّ) في وقوعها صدراً، ودخولهما على نكرة، ودلالة الاسم المنكور بعدهما على أكثر من واحد، وإن كان الاسم الواقع بعد (كم) يدلُّ على كثير، والواقع بعد (رُبّ) يدلُّ على قليل[٢].

فالخلاف إذاً في رأي سيبويه مرجعه ـ فيما يظهر ـ إلى تفسير كلامه الوارد في (ربَّ).

٣ـ ما ذكره ابن حجر من شواهد شعرية هي من تمام كلام ابن مالك، لا كما يُوهم سياق الكلام ـ من النصِّ على ما يفيد انتهاء الكلام المنقول عن

= مسلم (كتاب الإيمان ـ باب بيان نقصان الإيمان بنقصان الطاعات) ١/ ٨٧، و(كتاب العيدين) ٢/ ٦٠٣ـ ٦٠٤.

(١) انظر ما سبق ص ٦٠٥.

(٢) انظر نسبة الرأي للشلوبين في: الجنى الداني ٤٤٦ـ ٤٤٧، ولم أقف عليه فيما بين يديَّ من مؤلفاته. وانظر أيضاً: الكتاب ١/ ٢٩١؛ التعليقة على الكتاب ١/ ٣٠٠.

ابن مالك، وإن كان ابن حجر أكمل بعد ذكره الشاهدين كلام ابن مالك فيما يتعلق برُبَّ.

وبعد دراسة المسألة وبيان أقوال النحاة في معنى (ربَّ)، **الذي يظهر أنَّ أرجح هذه الأقوال القول الأوَّل**، وهو مذهب الجمهور؛ للأمور الآتية:

١ـ أنَّ إفادة (رُبَّ) التقليل مثل إفادة (كم) التكثير، وهم يحملون الشيء على نقيضه كما يحملون على نظيره[١].

٢ـ مجيئها في مواضع لا تحتمل إلا التقليل[٢] كما في الشواهد التي وردت آنفاً ضمن أدلَّة الجمهور.

٣ـ أنَّ ما ورد من مواضع ظاهرها التكثير، فهي محتملة لإرادة التقليل بضرب من التأويل[٢] كما في بيت الأعشى، وجذيمة الأبرش، ومثلهما قول امرئ القيس:

ألا رُبَّ يومٍ لكَ منهنَّ صالحٍ ولا سيَّما يومٌ بِدارةِ جَلْجَلِ[٣]

فهذه الشواهد وإن وردت في سياق الافتخار والمباهاة، وهو معنى يناسبه التكثير؛ لأنَّ التقليل يؤدي إلى الذمِّ[٤] وبذلك ينتفي المعنى المقصود من الفخر، إلا أنَّ ذلك مخرَّج من عدَّة وجوه، منها:

أ ـ أنَّ مجيء (رُبَّ) للافتخار والمباهاة لا يُتصوَّر إلا ممَّا يقلُّ نظيره من غير المفتخر؛ ولا يُتصوَّر أن يفتخر المرء بما يكثر مثله عند غيره، ففي قول امرئ القيس ـ مثلاً ـ:

---

(١) انظر: أسرار العربية ٢١٤؛ نظم الفرائد ٢٤٢؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٠٧.

(٢) انظر: الجنى الداني ٤٤٠.

(٣) الديوان ١٠؛ شرح المفصل ٢/٨٦؛ شواهد التوضيح ١٠٦؛ رصف المباني ٢٧٠؛ الجنى الداني ٤٤٣.

(٤) انظر: نظم الفرائد ٢٤٣ـ ٢٤٤.

فيا رُبَّ مُكْروبٍ كَرَرْتُ وراءه   وعانٍ فكَكْتُ الغُلَّ عنه فَفَدَّاني[1]

المعنى على أنَّ المكروبين الذين كررتُ وراءهم، والمأسورين الذين فككتُ كثير، بحيث يقلُّ فكُّ غيري لهم.

فالمقصود ممَّا جاء على هذه الشاكلة ونحوها تقليل النظير[2].

ب - يمكن أن يُحمل ما ورد من ذلك على أنَّ الأشياء المفتخر بها وإن كانت قد وقعت كثيراً من المفتخر، إلا أنَّها قليلة بالنظر إلى شرف هذا المفتخر، وجلالة قدره[3].

وأمَّا الاستدلال بالآية: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ﴾[4] على التكثير، فقد أجاب عنه الزجاج بقوله: «إنَّ العرب خوطبت بما تعقله في التهدُّد، والرجل يتهدُّد الرجل فيقول له: لعلَّك ستندم على فعلك، وهو لا يشك في أنه يندم، وتقول له: ربما ندم الإنسانُ من مثل ما صنعت، وهو يعلمُ أن الإنسان يندم كثيراً، ولكن مجازه أنَّ هذا لو كان مما يُوَدُّ في حال واحدة من أحوال العذاب، أو كان الإنسان يخاف أن يندم على الشيء لوجب عليه اجتنابه»[5]، ثم قال: «فأمَّا من قال إن (رُبَّ) يُعنى بها الكثير، فهذا ضدُّ ما يعرفه أهل

---

(١) كررت وراءه: أي رجعت إليه وقد أحاط به العدو واستنقذته، العاني: الأسير، فككت الغُلَّ عنه: أي فديته بمالي.
الديوان وشرحه ٩٠؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠١؛ شرح المقدِّمة الجزولية ٢/ ٨٢٠.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠١.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠١. وفي تخريج ما ورد على هذا النحو وجوه أخرى أيضاً، انظر فيها: البسيط ٢/ ٨٦٠؛ الملخص ١/ ٥١٦؛ الجنى الداني ٤٤٤.

(٤) سورة الحجر، الآية: ٢.

(٥) معاني القرآن ٣/ ١٧٢- ١٧٣.

اللغة؛ لأنَّ الحروف التي جاءت لمعنى تكون على ما وضعت العربُ، فـ (رُبَّ) موضوعة للتقليل، و(كم) موضوعة للتكثير، وإنَّما خوطبوا بما يعقلون ويستفيدون»[1]، وبنحو هذا التوجيه وجَّه الزمخشري الآية[2].

٤ـ أنَّ ما ذكره ابن مالك في الاستدلال على إفادة (رُبَّ) التكثير بصلاحية (كم) في كل موضع وقعت فيه غير نادر[3]، أجاب عنه الشلوبين بأنَّ مجرور (رُبَّ) في هذه المواضع له نسبتان مختلفتان:

الأولى: نسبة كثرة إلى المفتخر، **والثانية**: نسبة قلَّة إلى غيره، فتارة يأتي بلفظ (كم) على نسبة الكثرة، وتارة يأتي بلفظ (رُبَّ) على نسبة القِلَّة[4].

ولذلك كلِّه كان الأظهر في هذه المسألة ما ذهب إليه الجمهور من حمل معنى (رُبَّ) على التقليل.



(١) معاني القرآن ٣/ ١٧٢ـ ١٧٣.

(٢) انظر: الكشاف ٣/ ٣٨٦.

(٣) انظر ما سبق ص ٦٠٥.

(٤) انظر: الجنى الداني ٤٤٦.

٧٥- حذف حرف الجر وبقاء عمله

وردت المسألة في المواضع الآتية:

١- في قوله عليه الصلاة والسلام: «تفضُل صلاةُ الجميع صلاةَ أحدِكم وحده بخمسٍ وعشرين جُزءاً..»(١).

قال ابن حجر: «قوله: (بخمس وعشرين جزءاً) كذا في النسخ التي وقفت عليها، ونقل الزركشي في (نكته) أنَّه وقع في الصحيحين (خمس) بحذف الموحَّدة من أوَّله والهاء من آخره، قال: وخفض (خمس) على تقدير الباء، كقول الشاعر(٢):

... ... أشارتْ كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ(٣)

أي: إلى كليبٍ، وأمَّا حذف الهاء فعلى تأويل الجزء بالدرجة. انتهى»(٤).

---

(١) ٢/ ١٦٠.

(٢) الفرزدق.

(٣) عجز بيت، وصدره: إذا قيل: أيُّ الناسِ شرٌّ قبيلةً.
والبيت في: الديوان ٣٦٢ (والرواية فيه: كليبٌ، ولا شاهد فيها)؛ شرح التسهيل ٣/ ١٩٣؛ شرح الكافية ٢/ ٣٣٤؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٤٧٢؛ منهج السالك ٢٦٢؛ توضيح المقاصد ٢/ ٢٣٩؛ أوضح المسالك ٢/ ١٧٨؛ مغني اللبيب ١٥، ٨٤٣؛ شرح ابن عقيل ٢/ ٣٩؛ المقاصد الشافية ٢/ ٢٩٦؛ شرح الأشموني ٢/ ٢٣٣؛ همع الهوامع ٤/ ٢٢١، ٥/ ١٣.

(٤) ٢/ ١٦١. وانظر التنقيح ٣٠أ. =

٢ـ في الحديث: «. . .أي عبدي، ما حملَك على ما فعلتَ؟ قال: مخافتك. .»[(١)].

ذكر ابن حجر أنَّه ورد بلفظ (خشيتك)، وفي رواية (من خشيتك) وفي أخرى بحذف (من) وفتح التاء، وحكى جواز الكسر على تقدير حذف الجار، وبقاء عمله[(٢)].

٣ـ في حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «قلت: يا رسول الله، إنَّ لي جارين، فإلى أيِّهما أُهدي؟ قال: إلى أَقْرِبهما منكِ باباً»[(٣)].

قال ابن حجر: «قوله: (قال: إلى أقربهما) يُروى: (قال: أقربهما) بحذف حرف الجر، وهو بالرفع، ويجوز الجر على إبقاء عمل حرف الجر بعد حذفه، أي: أقرب الجارين»[(٤)].

٤ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث، ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامسٍ أو سادس. .»[(٥)].

= وممّا ينبغي التنبيه عليه أنه وردت رواية الحديث المذكور في شواهد التوضيح ٩٤: «صلاة الرجل في الجماعة تضعَّف على صلاته في بيته وفي سوقه **خمساً** وعشرين ضعفاً» وكلام ابن مالك في هذا الحديث يدور حول حذف حرف الجر وبقاء عمله، وكلامه هذا منطبق على رواية (خمس. .) بالجر ـ وهي ما في الأصل المخطوط لشواهد التوضيح ـ بدليل أن التقدير عنده: بخمسٍ، وكذا وردت الرواية في شرح التسهيل ٣/١٩٣: «خمسٍ وعشرين ضعفاً»، وانظر في التعليق على هذا الإشكال ما سبق ص ٣١٦.

(١) ١١/٣١٩.
(٢) انظر: ١١/٣٢٢.
(٣) ٤/٥١٢.
(٤) ٤/٥١٣.
(٥) ٦/٦٧٩.

قال ابن حجر: «قوله: (ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامسٍ، بسادس...)...وقع في رواية (وإن أربع فخامس أو سادس)... ويحتمل أن يكون معنى (أو سادس) وإن كان عنده طعام خمس فليذهب بسادس...»، ثم علّق على رواية (وإن أربع فخامس) بما يلي:

أ ـ التقدير على رواية الجر: فإن كان عنده طعام أربع فليذهب بخامس أو بسادس، فحذف عامل الجر، وأبقى عمله، ومثله: مررت برجلٍ صالحٍ، وإن لا صالحٍ فطالحٍ، أي: إنْ لا أمرَّ بصالحٍ فقد مررت بطالحٍ.

ب ـ جواز الرفع على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو أَوْجه.

ج ـ نقل قول ابن مالك: «تضمَّن هذا الحديث حذف فعلين، وعاملي جر مع بقاء عملهما بعد (إن) وبعد (الفاء)، والتقدير: من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث، وإن قام بأربعة فليذهب بخامس أو بسادس. اهـ».

د ـ قال ابن حجر تعليقاً على قوله: «وهذا قاله في الرواية التي في الصلاة، وأمَّا هذه الرواية، وهي قوله: «بخامس بسادس» فيكون حُذف منها شيء آخر، والتقدير: أو إن قام بخمسة فليذهب بسادس»[1].

٥ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «إذا وقع الذبابُ في إناءِ أحدِكم فليَغْمِسْه كلَّه ثم لِيَطْرَحْه، فإنَّ في إِحدَى جَنَاحَيْه دَاءً، وفي الآخر شفاء»[2].

ذكر ابن حجر أنَّه وقع في رواية بحذف حرف الجر (والآخر شفاء) وقال: «استُدلَّ به لمن يجيز العطف على معمولي عاملين كالأخفش، وعلى هذا فيقرأ بخفض (الآخر)، وبنصب (شفاء) فعطف (الآخر) على (الأحد) وعطف (شفاء) على (داء)، والعامل في (إحدى) حرف (في) والعامل في

(١) انظر: ٦/ ٦٨٩. وانظر: شواهد التوضيح ٩٣ـ ٩٤.
(٢) ١٠/ ٢٦١.

(داء) (إنَّ)، وهما عاملان في (الآخر) و(شفاء) وسيبويه لا يجيز ذلك ويقول: إنَّ حرف الجرِّ حُذف وبقي العمل، وقد وقع صريحاً في الرواية الأخرى (وفي الأخرى شفاء)، ويجوز رفع (شفاء) على الاستئناف»[1].

ذكر ابن حجر في النصوص السابقة مسألتين:

الأولى: حذف حرف الجر مع بقاء عمله.

الثانية: العطف على معمولي عاملين.

وبيانهما على النحو الآتي:

يُحذف حرف الجر، ويبقى عمله، وهو في ذلك قسمان: مسموع، ومقيس[2].

وقد خُرِّج على الأوَّل رواية الحديث: «خمسٍ وعشرين..» ـ بالجر ـ، وكذا إجازتهم الكسر فيما جاء في الحديث «...خشيتَك»، ونظائر هذا في كلام العرب ـ إضافة إلى الشاهد المذكور ـ:

١ـ قول رؤبة ـ وقد قيل له: كيف أصبحت؟ ـ: خيرٍ عافاكَ الله[3]، أي: بخير، وسوَّغ ذلك كثرة استعمالها مع هذا اللفظ[4].

٢ـ قول الشاعر[5]:

---

(١) ١٠/ ٢٦٢. وانظر: الكتاب ١/ ٣٠ـ ٣١.

(٢) انظر المسألة في: شرح المفصل ٨/ ٥٢ـ ٥٣؛ شرح التسهيل ٣/ ١٨٩ـ ١٩٤؛ شرح الألفية لابن الناظم ٣٧٧ـ ٣٧٩؛ منهج السالك ٢٦٢؛ توضيح المقاصد ٢/ ٢٣٤ـ ٢٣٩؛ المقاصد الشافية ٢/ ٢٩٥ـ ٣٠١؛ شرح الأشموني ٢/ ٢٣٣ـ ٢٣٤؛ التصريح ٢/ ٢٣؛ همع الهوامع ٤/ ٢٢١ـ ٢٢٥.

(٣) انظر: الخصائص ١/ ٢٨٥؛ أمالي ابن الشجري ١/ ٢٨٢؛ شرح المفصل ٣/ ٧٩؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٣.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ١٣٢.

(٥) لم أقف على القائل.

وكـريـمـة مـن آل قـيـسٍ أَلَـفْـتُـه حـتـى تـبـذَّخ فـارتـقـى الأعـلامِ[1]

والتقدير: إلى الأعلام.

وهذا القسم قليل نادر، وهو نظير حذف المضاف وإبقاء عمله.

أمَّا الحذف المقيس فيجيء في مواضع عدَّة أشار ابن حجر إلى ثلاثة منها، وبيانها على النحو الآتي:

١ـ أن يُحذف الجارُّ لتضمُّن ما قبله مثله، نحو: زيدٍ، في جواب من سأل: بمن مررت؟ و: بل زيدٍ، لمن قال: ما مررت بأحد، ومنع الفراء القياس في نحو هذا، وصحَّح ابن مالك القياس عليه؛ لوروده في الحديث: «أقربهما منك باباً»[2].

٢ـ بعد (إنْ) و(الفاء) الجزائيتين: حكى يونس قولهم: مررت برجلٍ صالحٍ إلاَّ صالحٍ فطالحٍ، تقديره: إلا أكن مررت بصالحٍ، فقد مررت بطالحٍ، وأجاز أن يقال: امرر على أيُّهم أفضلُ إنْ زيدٍ وإن عمروٍ[3].

وعلى هذا الموضع خُرِّجت الرواية «وإن أربعٍ فخامس».

وعَدَّ سيبويه إضمار الباء بعد (إن) في نحو هذا الموضع أسهل من إضمار (ربَّ) بعد الواو؛ لأنَّ الباء تقدَّمها ما تضمَّنها[3]، وهذا دليل على اطِّراده عنده وأنه مقيس[4].

---

(١) ألفته: أعطيته ألفاً، تبذَّخ: علا وشرف، الأعلام: جمع علم وهو الجبل.
شرح التسهيل ٣/ ١٩٣؛ شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٣١؛ شرح الألفية لابن الناظم ٣٧٨؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٤٧٢؛ المقاصد النحوية ٣/ ٣٤١ـ ٣٤٢؛ شرح الأشموني ٢/ ٢٣٤؛ همع الهوامع ٤/ ٢٢١.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٩٢.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٣٣.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٩٢؛ المقاصد الشافية ٢/ ٣٠٠.

٣ـ حذفه من المعطوف على الاسم الذي دخل عليه مثل ذلك الحرف الجار؛ لتقدُّم ذكره في المعطوف عليه، نحو: في الدار زيدٌ، والحجرةِ عمرو، وإنَّ زيداً في الدار والحجرةِ عمراً، وعلى هذا الموضع ما جاء في الحديث ـ على رواية ـ: «فإنَّ في إحدى جناحيه داءً والآخرِ شفاءً».

ومما حُمِل على هذا النحو:

١ـ قوله تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٥﴾﴾[1].

٢ـ قول الشاعر[2]:

ألا يا لَقَوْمي كلُّ ما حُمَّ واقعُ   وللطيرِ مَجْرى والجُنُوبِ مَصارعُ[3]

والتقدير: وفي اختلاف، وللجنوب..

---

(١) سورة الجاثية، الآيتان: ٤ـ ٥. قرأ حمزة والكسائي (آيات) في الموضعين بالنصب؛ حملاً على (إنَّ) في الآية السابقة للآية المذكورة، وهي: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَفِي خَلْقِكُمْ...﴾.
وقرأ الباقون بالرفع، وعلى قراءة النصب يُحمل رأي الأخفش المذكور في المسألة.
انظر: إعراب القراءات السبع وعللها ٢/ ٣١١؛ الحجَّة للقراء السبعة ٦/ ١٧٠؛ الدرُّ المصون ٩/ ٦٣٦.

(٢) اختلف في قائله على قولين:
أ ـ خداش بن بشر العاملي.
ب ـ قيس بن ذريح، والبيت في شعره المجموع ٩٩.
وصحَّح العيني نسبته للأول. انظر: المقاصد النحوية ٣/ ٣٥٢.

(٣) كلُّ ما حُمَّ: أي كل ما قدِّر واقع، الجنوب: جمع جنب، المصارع: جمع مصرع. اللسان ١٢/ ١٥١ (ح م م) ارتشاف الضرب ٢/ ٤٧١؛ منهج السالك ٢٦٢؛ توضيح المقاصد ٢/ ٢٣٧؛ المقاصد النحوية ٣/ ٣٥٢.

والتخريج على الحذف هو رأي سيبويه[1] ومن وافقه كهشام[2]، والمبرد[3]، وابن السراج[4]، وابن مالك[5].

وهذه الشواهد محمولة عند الأخفش[6] ومن وافقه على أنها من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين، ـ وهي المسألة الثانية التي أوردها ابن حجر ـ ففي الآية الأولى ـ مثلاً ـ (واختلاف) مجرور بالعطف على المجرور الذي قبله (خلق)، و(آيات) منصوب بالعطف على ما عملت فيه (إنَّ)، فالواو قد عطفت على معمولي عاملين، والعاملان هما: حرف الجر (في) والحرف الناسخ (إنَّ)، وهذا ممتنع عند سيبويه ومن وافقه.

والأظهر من هذين القولين قول سيبويه ومن وافقه، للأسباب الآتية:

١ـ أنَّ حذف ما دلَّ على حذفه دليل من حروف الجر وغيرها مجمَع على جوازه بخلاف العطف على معمولي عاملين، فهو أمر مختلف فيه، والأكثر على منعه، والحمل على ما أُجمع على جوازه أَوْلى من الحمل على المختلف فيه[7].

٢ـ ضعف العاطف عن أن ينوب مناب عاملين مختلفين[8].

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٣٣.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٥٩؛ هشام الضرير ٣٠٩.

(٣) انظر: المقتضب ٤/ ١٩٥.

(٤) انظر: الأصول ٢/ ٦٩ـ ٧٥.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٩٢.

(٦) انظر نسبة الرأي له في: المقتضب ٤/ ١٩٥؛ شرح السيرافي ١/ ٣٤٥ب؛ التبصرة والتذكرة ١/ ١٤٥؛ شرح المفصل ٣/ ٢٧؛ منهج السالك ٣٠٠؛ مغني اللبيب ٦٣٢؛ التصريح ٢/ ٢٣ـ ٥٦، ولم أهتد لرأيه هذا في كتابه (معاني القرآن).

(٧) انظر: شرح المفصل ٣/ ٢٧؛ شرح التسهيل ٣/ ٣٧٨؛ التصريح ٢/ ٥٦.

(٨) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٤٤ـ ١٤٥؛ المقاصد الشافية ٢/ ٢٩٩؛ التصريح ٢/ ٢٣.

٣ـ قراءة ابن مسعود بإظهار (في)[١] في قوله تعالى: ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[٢] تؤيِّد التخريج على الحذف.

ويتضح مما سبق أنَّ تخريج ما جاء في الحديث «فإنَّ في إحدى جناحيه داءً، والآخرِ شفاءً» على أنَّه مما حُذف منه حرف الجر مع بقاء العمل أَوْلى وأظهر، وهو الوجه الذي رجَّحه ابن حجر كما يفهم من سياق كلامه، وبدليل إيراده رواية بإثبات حرف الجر (في) وهذا مما يعضد رأي سيبويه، وإظهار الجار في هذه الرواية مثل إظهاره في قراءة ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: ﴿وَفِي اخْتِلَافِ اللَّيْلِ والنَّهَارِ...﴾[٢] وهو مما يقوِّي الحمل على الحذف.

تلك كانت من المواضع التي حُذف فيها حرف الجر مع بقاء عمله ـ قياساً ـ، وهناك مواضع أخرى لهذا الحذف، مذكورة في مظانِّها، وليس المقام بسطها هنا.



---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٤٥؛ مختصر في شواذ القرآن ١٣٨؛ إعراب القرآن ٤/ ١٤٠؛ الكشاف ٣/ ٥٠٩؛ البحر المحيط ٨/ ٤٣.

(٢) سورة الجاثية، الآية: ٥.

٧٦ـ إضافة الشيء إلى نفسه

وردت هذه المسألة في مواضع كثيرة، تزيد على خمسة وعشرين موضعاً، منها:

١ـ في حديث أبي جمرة ـ رضي الله عنه ـ: «... فقالوا: يا رسول الله، إنا لا نستطيع أن نأتيك إلا في الشهر الحرام...»(١).

قال ابن حجر: «قوله: (إلا في الشهر الحرام) وللأصيلي وكريمة (إلاّ في شهر الحرام) وهي رواية مسلم، وهي من إضافة الشيء إلى نفسه كمسجد الجامع، ونساء المؤمنات»(٢).

٢ـ في قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «كنَّ نساءُ المؤمناتِ يشهدْن مع رسول الله ـ ﷺ ـ صلاة الفجر، متلفِّعات بمرُوطهنّ...»(٣).

قال ابن حجر: «قوله: (نساء المؤمنات) تقديره: نساء الأنفس المؤمنات، أو نحوها، ذلك حتى لا يكون من إضافة الشيء إلى نفسه...»(٤).

٣ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «لا تشدُّ الرحالُ إلاَّ إلى ثلاثة

---

(١) ١/١٥٧.

(٢) ١/١٦٠. وانظر: صحيح مسلم (كتاب الإيمان ـ باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ـ ﷺ ـ وشرائع الدين...) ١/٤٨.

(٣) ٢/٦٥.

(٤) ٢/٦٦.

مساجد: المسجد الحرام، ومسجد الرسول ـ ﷺ ـ، ومسجد الأقصى»[1].

قال ابن حجر: «قوله: (ومسجد الأقصى)... هو من إضافة الموصوف إلى الصفة، وقد جوَّزه الكوفيون، واستشهدوا له بقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾[2]، والبصريون يؤوِّلونه بإضمار المكان، أي: الذي بجانب المكان الغربي، ومسجد المكان الأقصى، ونحو ذلك»[3].

٤ـ في حديث: «الرَّهْنُ يُركَبُ بنفَقَته، ويُشرب لَبَنُ الدَّر إذا كان مرهوناً»[4].

قال ابن حجر: «قوله: (لبن الدرِّ) هو من إضافة الشيء إلى نفسه، وهو كقوله تعالى: ﴿وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾[5]»[6].

٥ـ في حديث جرير ـ رضي الله عنه ـ: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «ألاَ تُريحني من ذي الخَلصَة ـ وكان بيتاً في خثعم يسمَّى كعبة اليمانية ـ...».

ذكر ابن حجر تقديره: كعبة الجهة اليمانية، على رأي البصريين[7]، وذكر في موضع آخر أنَّه لغة[8].

٦ـ في حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: «حتى إذا كان يومُ الثالثِ...»[9].

---

(١) ٣/ ٧٦.
(٢) سورة القصص، الآية: ٤٤.
(٣) ٣/ ٧٨.
(٤) ٥/ ١٧٠.
(٥) سورة ق، الآية: ٩.
(٦) ٥/ ١٧١.
(٧) انظر الحديث والتعليق في: ٦/ ١٧٩.
(٨) انظر: ١١/ ١٤٢.
(٩) ٧/ ٢١١.

قال ابن حجر: «قوله: (يوم الثالث) كذا فيه، وهو كقولهم: مسجد الجامع، وليس من إضافة الشيء إلى نفسه عند التحقيق»(١).

٧ـ في حديث جابر ـ رضي الله عنه ـ: «أنَّ النبي ـ ﷺ ـ صلَّى بأصحابه في الخوف في غزوة السابعة»(٢).

قال ابن حجر: «قوله: (في غزوة السابعة) هي من إضافة الشيء إلى نفسه على رأي، أو فيه حذف تقديره: غزوة السفرة السابعة»(٣).

ذكر ابن حجر في المواضع السابقة مسألة إضافة الشيء إلى نفسه، وأنَّ مذهب الكوفيين جوازه، والبصريون يؤوِّلون ما ورد منه.

ويمكن أن يُستخلص من خلال النصوص السابقة وغيرها، ممَّا ورد في (فتح الباري)، ميل ابن حجر لمذهب البصريين، بدليل المنطوق والمفهوم، وبيان ذلك فيما يلي:

١ـ تقديره في النصِّ الثاني محذوفاً، وتعليله ذلك بقوله: «حتى لا يكون من إضافة الشيء إلى نفسه»(٤).

٢ـ قوله في النصِّ السادس: «وليس من إضافة الشيء إلى نفسه عند التحقيق»(٥)، فهذان نصَّان صريحان في ميله لمذهب البصريين.

٣ـ اقتصاره على تقدير محذوف ـ كما هو مذهب البصريين ـ دون

---

(١) ٧/ ٢١٢.

(٢) ٧/ ٤٨١.

(٣) ٧/ ٤٨٤. وانظر أمثلة أخرى في: ١/ ١٦٠، ٣/ ١٧٥، ٦٨٢، ٤/ ١٨٧، ٥/ ٢٣٤، ٦/ ٤٠، ٥٦٣، ٨/ ٢٩، ٣٤٧، ٥٣٩، ٩/ ٩٠، ٩١، ٥٢٤، ١٠/ ١٠٨، ٢٣٨، ١٢/ ٢٦٠، ٤٦٠، ١٣/ ٥٢٨.

(٤) انظر ص ٦٢٦.

(٥) انظر ص ٦٢٧ ـ ٦٢٨.

الإشارة إلى رأي آخر في المسألة، كما في حديث: «فقام ليلة الثانية» حيث قال: «كذا للأكثر، وفيه حذف تقديره: ليلة الغداة الثانية»[١].

٤ـ تخريج النصِّ بتقدير محذوف، ثم بيان مذهب الكوفيين، ففيما ورد في الحديث: «. . .ونكاح الآخر. . .» قال ابن حجر: «كذا لأبي ذر بالإضافة، أي: ونكاح الصنف الآخر، وهو من إضافة الشيء لنفسه على رأي الكوفيين»[٢].

٥ـ ينقل تخريجاً للنصِّ على أنَّه من إضافة الشيء لنفسه، ويعقِّب بقوله: «على رأي من يجيزه»[٣].

٦ـ قوله في النصِّ السابع في تخريج (غزوة السابعة): «هي من إضافة الشيء إلى نفسه على رأي»[٤].

فهذه النصوص يُفهم منها ـ فيما ظهر لي ـ أنَّ ابن حجر نحا منحى البصريين في هذه المسألة.

على أنَّه ممَّا ينبغي الإشارة إليه أنَّه أورد الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية في مواضع[٥]، وقد يقتصر فيما يذكره على رأي الكوفيين، كما في النصَّيْن الأول والرابع[٦] من النصوص التي أوردتها، وغيرها[٧]، إلاَّ أنَّ الغالب عليه ـ فيما بدا لي ـ ترجيحه مذهب البصريين، ويمكن أن يُحمل ما جاء مطلقاً على صريح أقواله.

---

(١) ٢/ ٢٥١.
(٢) ٩/ ٩٠.
(٣) ١٠/ ٢٣٨.
(٤) انظر ص ٦٢٨.
(٥) انظر ما سبق ص ٦٢٧، وراجع موضعاً آخر في ٦/ ٥٦٣.
(٦) انظر ص ٦٢٦، ٦٢٧.
(٧) انظر ـ مثلاً ـ: ٣/ ١٧٥، ١٣/ ٥٢٨.

أمَّا ما يتعلَّق بدراسة المسألة نفسها فتجويز الكوفيين لها مشترَط باختلاف اللفظين[1]، قال الفراء: «يُضاف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه، كما اختلف الحقُّ واليقين، والدار والآخرة... فإذا اتفقا لم تقل العرب: هذا حقُّ الحقِّ، ولا يقينُ اليقينِ؛ لأنَّهم يتوهَّمون إذا اختلفا في اللفظ أنَّهما مختلفان في المعنى»[2].

ووافق الكوفيين ابنُ طاهر[3]، وابنُ خروف[3]، وابنُ الطراوة[4]، وهو ظاهر مذهب الرضي[5].

وعلَّة تأويل البصريين لما ورد أنَّ المضاف يتعرَّف بالمضاف إليه، أو يتخصَّص، والشيء لا يتعرف ولا يتخصَّص بنفسه[6].

والذي يترجَّح من القولين السابقين ما ذهب إليه الكوفيون، ومن وافقهم؛ لكثرة المسموع منه، وبيان ذلك على النحو الآتي:

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٥٥، ٥٦، ٢٨٦، ٣٧١، ٣/ ٤١، ٧٦، ٢٨٢، ونُسب الرأي للكوفيين في: الإنصاف ٢/ ٤٣٦؛ الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤١٥؛ شرح الكافية ١/ ٢٨٧؛ البسيط ٢/ ١٠٨٦؛ ارتشاف الضرب ١/ ٥٠٦؛ التصريح ٢/ ٣٤.

(٢) معاني القرآن ١/ ٣٣٠- ٣٣١.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٠٦.

(٤) انظر: الإفصاح ١٣٥- ١٣٦؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٥٠٦؛ ابن الطراوة النحوي ١٥١.

(٥) انظر: شرح الكافية ١/ ٢٨٨.

(٦) انظر: الأصول ٢/ ٨؛ الإيضاح العضدي ٢٨٢- ٢٨٣؛ المقتصد ٢/ ٨٩٤؛ أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٨- ٦٩؛ الإنصاف ٢/ ٤٣٦- ٤٣٨؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٧١؛ شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٢٣- ٩٢٥؛ شرح الألفية لابن الناظم ٣٨٨؛ شرح الكافية ١/ ٢٨٧؛ توضيح المقاصد ٢/ ٢٥٥؛ أوضح المسالك ٣/ ١٠٧- ١١٠؛ همع الهوامع ٤/ ٢٧٥- ٢٧٦.

أولاً: من محكم التنزيل:

- ﴿وَلَدَارُ ٱلْـَٔاخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ﴾[1].

- ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾[2].

- ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾[3].

- ﴿ٱسْتِكْبَارًا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾[4].

- ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴿٩٥﴾﴾[5].

ثانياً: ممَّا ورد عن العرب نثراً:

ما ذكره الفراء من قولهم: أتيتك بارحةَ الأُولى، وعامَ الأوَّل، وليلة الأولى، ويوم الخميس، ثم قال: «وجميع الأيَّام تُضاف إلى أنفسها؛ لاختلاف لفظها، وكذلك شهر ربيع»[6].

ونقل الزمخشري قولهم: بقلة الحمقاء، وأخلاق ثياب، وهل عندك جائبة خبر، ومغرِّبة خبر[7].

وذكر أبو حيان من قولهم: حبَّة الخضراء، وليلة القمراء، ويوم الأوَّل، وساعة الأُولى، وباب الحديد[8].

---

(١) سورة يوسف، الآية: ١٠٩.

(٢) سورة البيِّنة، الآية: ٥.

(٣) سورة ق، الآية: ١٦.

(٤) سورة فاطر، الآية: ٤٣.

(٥) سورة الواقعة، الآية: ٩٥.

(٦) معاني القرآن ٢/ ٥٦.

(٧) انظر: المفصل ٩١ـ ٩٢؛ وشرحه ٣/ ١٠ـ ١١؛ التخمير ٢/ ٣٥ـ ٣٧.

(٨) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٠٥.

ثالثاً: ممّا ورد عن العرب شعراً:

قول الراعي:

وقـرَّب **جَـانـب الـغَـرْبـيِّ** يـأدُوُ ... **مَدَبَّ السَّيْلِ**، واجْتَنَبَ الشِّعَارَا[1]

والجانب هو الغربي.

وقول الشاعر[2]:

يـا ذَاتِ أَجْـوَارِنَـا قُـومـي فَـحَـيِّـيـنَـا ... وإن سَقَيْتِ **كِرَامَ النَّاس** فَاسْقِينَا[3]

أي الناس الكرام.

فهذه الأدلَّة من الكثرة والقوَّة بحيث يكون تأويلها، وصرفها عن ظاهرها ـ كما هو مذهب البصريين ـ فيه تكلُّف لا يخفى.

وفي هذه المسألة أمرٌ ينبغي الإشارة إليه، وهو أنَّ العيني ـ رحمه الله ـ تعقَّب ابن حجر في موضعين من المواضع المذكورة في أول المسألة:

الأول: في تخريج ابن حجر رواية «إلاّ في شهر الحرام» على أنَّها من إضافة الشيء إلى نفسه كمسجد الجامع... فقد اعترضه العيني بأنَّ إضافة

---

(١) مَدَبُّ السيل: موضع جريه، والشعار: الشجر الملتفُّ.
والبيت في وصف حمار وحشي، اجتنب الشجر؛ مخافة أن يُرمى فيها، ولزم مدرج السيل.
الديوان ١٤٧؛ الإيضاح العضدي ٢٨٣؛ الإنصاف ٢/ ٤٣٧؛ شرح شواهد الإيضاح ٢٤١ـ ٢٤٢؛ إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٣٦ـ ٣٣٨؛ لسان العرب ١/ ٣٧١ (د ب ب)، ٤/ ٤١٢ (ش ع ر).

(٢) اختلف في قائله على قولين، هما:
أ ـ المرقِّش الأكبر. انظر: المفضليات ٤٣١.
ب ـ بشامة بن حزن النهشلي. انظر: شرح الحماسة للتبريزي ١/ ٥٠.

(٣) البيت في: شرح التسهيل ٣/ ٢٣١؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٥٠٧؛ شفاء العليل ٢/ ٧٠٤.

الشيء إلى نفسه لا تجوز[١].

الثاني: في إعراب ما ورد في الحديث: «في غزوة السابعة»، حيث ذكر ابن حجر فيه وجهين:

أ ـ إضافة الشيء إلى نفسه ـ على رأي ـ.

ب ـ أنَّ فيه حذفاً، تقديره: غزوة السفرة السابعة.

وتعقَّبه العيني بقوله: «قال بعضهم[٢]: هو من إضافة الشيء إلى نفسه ـ على رأي ـ، قلت: كان ينبغي أن يقال: هو من إضافة الشيء إلى نفسه بتأويل، وهو أن يقال: غزوة السفرة السابعة»[٣].

وما ذكره ابن حجر في الموضع الأوَّل مخرَّج ـ كما تبيَّن من دراسة المسألة ـ على مذهب الكوفيين، فلا إشكال فيه.

أمَّا الثاني فاعتراض العيني هو ما أورده ابن حجر في الوجه الثاني من وجهي الإعراب في (غزوة السابعة)، وما ذكره من قوله (على رأي) فيه إشارة إلى أنَّ ثمَّ خلافاً في المسألة، وهذا الرأي على مذهب المجيزين له، وهم الكوفيون.



---

(١) انظر: عمدة القاري ١/ ٣٠٦.

(٢) يقصد ابن حجر.

(٣) عمدة القاري ١٧/ ١٩٤.

٧٧ـ حذف المضاف

وردت المسألة في مواضع كثيرة، منها:

١ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «... فإنَّ دماءكم، وأموالكم، وأعراضكم بينكم حرام..»[(١)].

قال ابن حجر: «قوله: (فإنَّ دماءكم... إلخ) هو على حذف مضاف، أي: سفك دمائكم، وأخذ أموالكم، وثَلْب أعراضكم...»[(٢)].

٢ـ في (باب قول الله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾[(٣)])[(٤)].

أورد ابن حجر قولين في تقديره:

أ ـ الحجُّ حجُّ أشهر معلومات، أي أشهر الحج ـ أي: وقت الحج ـ أشهر معلومات، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

ب ـ كون الأشهر نفس الحج على سبيل الاتساع؛ لكون الحج يقع فيها، كقولهم: ليل نائم[(٥)].

٣ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «في كلِّ ذات كبدٍ رَطْبةٍ أجْر».

قدَّره ابن حجر: في إرواء كلِّ ذات كبد[(٦)].

---

(١) ١/ ١٩٠.

(٢) ١/ ١٩٢.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٩٧.

(٤) ٣/ ٤٩٠.

(٥) ٣/ ٤٩١.

(٦) الحديث والتعليق في ٥/ ١٣٦.

٤ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «هذا جبلٌ يحِبُّنا ونحبُّه»[١].

قال ابن حجر: «قيل: هو على الحقيقة ولا مانع من وقوع مثل ذلك بأن يخلق الله المحبة في بعض الجمادات، وقيل: هو على المجاز، والمراد: أهل أحد، على حَدِّ قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[٢]، وقال الشاعر[٣]:

وما حبُّ الدِّيار شَغَفْنَ قلبي ... ولكن حبُّ من سكن الديارا[٤]»[٥]

٥ـ قال ابن حجر: «قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾[٦] أي: سُقُوه حتى غلب عليهم، وهو من مجاز الحذف، أي: أُشربوا في قلوبهم حبُّ العجل.

ومن قال: إنَّ العجل أُحرق ثم ذُري في الماء فشربوه فلم يَعرف كلام العرب؛ لأنها لا تقول في الماء: أشرب فلان في قلبه»[٧].

٦ـ في حديث عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: «...فرأيت في النوم كأن ملَكين أخذاني فذهبا بي إلى النار، فإذا هي مطْويَّة كطيِّ البئر، وإذا

---

(١) ٦/١٠٢.
(٢) سورة يوسف، الآية: ٨٢.
(٣) مجنون ليلى.
(٤) الديوان ١٥٥؛ رصف المباني ٢٤٤؛ مغني اللبيب ٦٦٦.
(٥) ٦/ ١٠٢ـ ١٠٣.
(٦) سورة البقرة، الآية: ٩٣.
(٧) ٦/٤٩٦. وانظر: مجاز القرآن ١/٤٧ والنص فيه إلى.. حبّ العجل.
وانظر شواهد أخرى لحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في: ١/١١٦، ١٨٢، ١٨٩، ٢٠١، ٥٣٨، ٥٧٧، ٢/٣٧، ١٦١، ١٦٢، ٢٩٠، ٤٣٦، ٦٠٧، ٣/٤٥١، ٤/٤٤٢، ٤٥٤، ٥٦٩، ٥/٣٣٢، ٦/٣٤١، ٥١٨، ٨/٢٠٣، ٢٤٢، ٤٤٣، ٩/١٥٢، ١٠/ ٥٢ـ ٥٣، ٢٦٢، ٥٥٠، ١١/٣١٦، ٣٥٢، ٣٦٨، ٤٨٨، ٥٧٠، ١٢/٤٠٣، ١٣/٣٦١، ٣٧٣.

لها قرنان. . ».

قال ابن حجر: «قوله: (وإذا لها قرنان) هكذا للجمهور، وحكى الكرماني أنَّ في نسخة (قرنين) فأعربها بالجرِّ، أو النصب على أنَّ فيه شيئاً مضافاً حُذف، وترك المضاف إليه على ما كان عليه، وتقديره: فإذا لها مثل قرنين، وهو كقراءة من قرأ[1]: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةِۗ﴾[2] بالجرِّ[3]، أي: يريد عرض الآخرة، أو ضمَّن (إذا) المفاجأة معنى الوجدان، أي: فإذا بي وجدت لها قرنين. انتهى»[4].

ذكر ابن حجر في النصوص السابقة حذف المضاف.

يُحذف المضاف من الكلام إذا دلَّ دليل عليه، بحيث يؤمن اللبس، وله في حذفه حالان:

الأولى: أن يُقام المضاف إليه مقامه ويخلفه في الإعراب، وهو الغالب.

الثانية: حذفه وإبقاء المضاف إليه على إعرابه، ويشترط أن يكون المحذوف معطوفاً على مضاف بمعناه[5]، وهذا هو الغالب فيه[6].

وقد ورد الموضع الأول في مواضع كثيرة، فذكر الفارسي أنَّه «من الكثرة بحيث لا يحتاج إلى الإكثار في الاحتجاج له؛ لتقرُّره عند المبتدئين،

---

(١) هو سليمان بن جماز المدني.
(٢) سورة الأنفال، الآية: ٦٧.
(٣) انظر: المحتسب ١/ ٢٨١؛ الكشاف ٢/ ١٦٨؛ التبيان ٢/ ٦٣٢؛ البحر المحيط ٤/ ٥١٨.
(٤) ٣/ ١٠. وانظر: شرح الكرماني ٦/ ١٨٥.
(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٧٠؛ شرح الألفية لابن الناظم ٤٠٢ـ ٤٠٤؛ منهج السالك ٢٩٨ـ ٣٠٠؛ توضيح المقاصد ٢/ ٢٨٠؛ المقرب ٢٣٥ـ ٢٣٦.
(٦) انظر: أوضح السالك ٣/ ١٦٨؛ التصريح ٢/ ٥٦.

فكيف من جاوزهم»[1]، وذكر ابن جني أنَّ في القرآن ما يزيد على ألف موضع كلّها على حذف المضاف[2]، وأنَّ ما جاء منه في القرآن، والشعر، وفصيح الكلام في عدد الرمل سعة[3]، وذكر الزجاج أنه ليس في التنزيل أكثر منه[4]، وقال ابن الشجري: «إنَّ حذف المضاف في كلام العرب وأشعارها وفي الكتاب العزيز أكثر من أن يُحصى»[5].

والذي سوَّغ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه «الثقة بعلم المخاطب، إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً»[6].

ولهذا كان الحذف مشروطاً بدلالة الكلام عليه، فإن لم يدلّ دليل عليه لم يجز الحذف إلاّ في ضرورة الشعر[7]، كقول ذي الرمة:

عشيَّة فرَّ الحارثيون بَعْدَمَا ... قضى نحبَه في مُلتقى القوم هَوْبَرُ[8]

والمقصود: ابن هوبر.

ومن شواهد حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه:

---

(١) انظر: المسائل الحلبيات ٦٥.

(٢) انظر: الخصائص ١/ ١٩٢.

(٣) انظر: المحتسب ١/١٨٨.

(٤) انظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/ ٤١.

(٥) انظر: الأمالي ١/٧٨.

(٦) شرح المفصل ٣/ ٢٣.

(٧) انظر: المفصل ١٠٣؛ المقرب ٢٣٥؛ شرح التسهيل ٣/ ٢٦٥؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٥٢٨؛ منهج السالك ٢٩٨؛ همع الهوامع ٤/ ٢٩٠.

(٨) البيت في: الديوان ٢/ ٦٤٧؛ مجاز القرآن ٢/ ١٣٦؛ ما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٢١؛ المفصل ١٠٤؛ ضرائر الشعر ١٦٧؛ المقرب ٢٣٥؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٥٢٨؛ منهج السالك ٢٩٨؛ همع الهوامع ٤/ ٢٩٠.

١ـ قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[1]، وهو أشهر شاهد في هذا الباب، على تقدير: أهل القرية، إذ المراد الجواب عن السؤال، والقرية لا تجيب، فعُلم أنَّ المقصود سؤال أهلها[2].

٢ـ قوله سبحانه: ﴿سَمِعُوا۟ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾[3] والتقدير: سمعوا لها صوت تغيُّظ وزفير؛ لأنَّ التغيُّظ لا يُسمع[4].

٣ـ وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾[5] قُدِّر المحذوف: ولكن البرَّ برُّ من اتقى، أو: ولكن ذا البرِّ من اتقى، على اختلاف في الأَوْلى منهما[6]، ومثله: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ بالتقديرين اللذين أوردهما ابن حجر[7]، ونظيرهما قول الخنساء:

تَـرْتَـعُ مـا رتَـعَـتْ حـتـى إذا ادَّكَـرتْ ... فــإنَّــمــا هــي إقــبــالٌ وإدبــارُ[8]

أي: ذات إقبال وإدبار

٤ـ قول الحطيئة:

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٨٢.

(٢) انظر: إعراب القرآن ٢/ ٣٤٠؛ الكشاف ٢/ ٣٣٧؛ التبيان ٢/ ٧٤٢.

(٣) سورة الفرقان، الآية: ١٢.

(٤) انظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/ ٦٢؛ معاني القرآن للزجاج ٤/ ٥٩؛ البيان ٢/ ٢٠٢.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٨٩.

(٦) انظر: تأويل مشكل القرآن ١/ ١١٨؛ الخصائص ٢/ ٣٦٢؛ التبيان ١/ ١٤٣؛ مغني اللبيب ٨١٣ـ ٨١٤.

(٧) انظر ما سبق ص ٦٣٤، وانظر: البيان ١/ ١٤٦ـ ١٤٧؛ مغني اللبيب ٨١٣ـ ٨١٤.

(٨) البيت في: الديوان ٣٩؛ الكتاب ١/ ١٦٩؛ المقتضب ٣/ ٢٣٠؛ أمالي ابن الشجري ١/ ١٠٦؛ شرح الكافية ١/ ٩٦؛ الأشباه والنظائر ١/ ٩٨. وقد ورد الشطر الثاني في فتح الباري ١١/ ٤٨٨ غير معزو.

وشـرُّ الـمـنـايـا مـيـت وسـطَ أهـلِـه   كهُلْك الفتى قد أسلم الحيَّ حاضرُهْ[1]

أي: وشرُّ المنايا منية ميت.

٥ـ وقال مهلهل بن ربيعة:

نـبِّـئـت أنَّ الـنـار بـعـدك أُوقـدتْ   واستبَّ بعدك يا كليبُ المجلسُ[2]

والتقدير: أهل المجلس.

وغير هذه الشواهد كثير[3].

أمَّا الحال الثانية من حالي حذف المضاف وهي حذفه وإبقاء المضاف إليه على إعرابه، فنحو: ما مثل عبدالله ولا أخيه يقولان ذلك، على تقدير: ومثل أخيه[4]، وقولهم: ما كلُّ سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمة[5]، وقول أبي دؤاد[6]:

أكـلَّ امـرىء تـحـسـبـيـن امـرءاً   ونـارٍ تـوقَّـد بـالـلـيـل نـارا[7]

---

(١) البيت في: الديوان ٣٢٥؛ الكتاب ١/١٠٩؛ معاني القرآن للأخفش ١/٥٣؛ وللزجاج ١/١٧٦؛ الإنصاف ١/٦١؛ التصريح ٢/٥٥.

(٢) البيت في: الحماسة ١/٤٥٥؛ مجالس ثعلب ١/٣٧، ٢/٥٨٤؛ أمالي ابن الشجري ١/٧٩، ٢٨٣، ٢/٦٧.

(٣) انظر: تأويل مشكل القرآن ٢١٠ـ ٢١٢؛ أمالي ابن الشجري ١/ ٧٨ـ ٨٠، ٢/ ٦٧ـ ٦٨؛ البرهان ٣/ ١٤٦ـ ١٥٠؛ دراسات لأسلوب القرآن ٣/٣/ ٣٩٠ـ ٣٩٦.

(٤) انظر: الكتاب ١/٣٣.

(٥) يضرب المثل في اختلاف أخلاق الناس وطباعهم.
انظر: جمهرة الأمثال ٢/٢٨٧؛ مجمع الأمثال ٢/ ٢٨١ـ ٢٨٢؛ المستقصى ٢/ ٣٢٨.

(٦) نسب في بعض المصادر لعدي بن زيد، وهو في الديوان ١٩٩ مما نسب له ولغيره.

(٧) البيت في: الديوان ٣٥٣؛ الكتاب ١/٣٣؛ الكامل ١/٣٧٦؛ الأصول =

والتقدير: ولا كل بيضاء..، وكل نارٍ.

وإنَّما قدِّر المضاف المحذوف هنا لئلا يُعطف على معمولي عاملين مختلفين، وعلى هذا القسم ما أورده ابن حجر في التعليق على رواية «وإذا لها قرنين» على تقدير: مثل قرنين، فحذف المضاف وهو (مثل) وأبقى المضاف إليه على إعرابه، تنظيراً له بالقراءة: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةِ﴾ بجرِّ الآخرة[1].

وفي تقدير المضاف المحذوف قولان، هما:

١ـ والله يريد عَرَض الآخرة ـ كما نقله ابن حجر ـ وعليه عدد من المعربين[2].

٢ـ والله يريد عمل الآخرة: أي: المؤدِّي إلى الثواب في الآخرة[3].

واعتُرض الأوَّل بأنه لا يحسن التعبير به[4]، ووجَّهه الزمخشري على التقابل، والمقصود بالعَرَض هنا الثواب[5]، ومعنى رأيه هذا أنَّه لما أطلق على الفداء عَرَض الدنيا، سمَّى ثواب الآخرة عَرَضاً؛ لغرض المقابلة، وليس المراد أنَّ ثواب الآخرة زائل فانٍ كعَرَض الدنيا، ولولا هذا المعنى لم

= ٢/ ٧٠، ٧٤؛ التكملة ٥١؛ المحتسب ١/ ٢٨١؛ المفصل ١٠٦؛ أمالي ابن الشجري ٢/ ٢١؛ المقرب ٢٥٩؛ رصف المباني ٤١٢؛ مغني اللبيب ٣٨٢؛ المقاصد الشافية ٢/ ٢٩٩.

(١) انظر ما سبق ص ٦٣٦.

(٢) انظر: المحتسب ١/ ٢٨١؛ إعراب القراءات الشواذ ١/ ٦٠٥؛ التبيان ٢/ ٦٣٢؛ البحر المحيط ٤/ ٥١٨.

(٣) انظر: البحر المحيط ٤/ ٥١٩.

(٤) انظر: الدر المصون ٥/ ٦٣٨.

(٥) انظر: الكشاف ٢/ ١٦٨.

يسمَّ عَرَضاً[1].

ومما يُلحظ هنا أنَّ تنظير رواية الحديث بالقراءة القرآنية غير منطبق بجزئياته عليه؛ لأن القراءة بالتقدير المذكور في نصِّ ابن حجر فيها عطف على مماثلٍ للمضاف المحذوف، أمَّا رواية الحديث فلم يتقدَّم مماثل له، والحذف في هذه الحال غير غالب[2].

وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه على قسمين: سماعي وقياسي.

فالأوَّل: ما يصحُّ استبداد القائم مقام المضاف بالإعراب في المعنى، نحو قول عمر بن أبي ربيعة:

لا تلمني عَتيقُ حسبي الذي بي ... إنَّ بي يا عتيقُ ما قد كفاني[3]

والمراد: ابن أبي عتيق.

والثاني: ما يمنع استبداده به، كقوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[4] وقوله سبحانه: ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾[5].

ومعنى هذا أنَّ ما دلَّ دليل على حذفه فهو قياسي، وما لم يدلَّ عليه دليل فمقصور على السماع.

ومع كثرة حذف المضاف، فقد كان الأخفش لا يقيسه، بل يقصره على

---

(١) انظر: البحر المحيط ٤/ ٥١٩.

(٢) انظر: التصريح ٢/ ٥٦.

(٣) البيت في: الديوان ٢٧٥؛ شرح التسهيل ٣/ ٢٦٧؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٥٢٩؛ شفاء العليل ٢/ ٧٢٢؛ التصريح ٢/ ٥٥.

(٤) سورة يوسف، الآية: ٨٢.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٩٣. وانظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٦٦؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٥٢٩؛ شفاء العليل ٢/ ٧٢٢؛ التصريح ٢/ ٥٥؛ همع الهوامع ٤/ ٢٩٠.

المسموع[1] وذهب ابن جني إلى جواز القياس مطلقاً، فيصحُ على مذهبه: ضربت زيداً، والمراد: غلامه[2]، وجلست زيداً على تقدير: جلست جلوس زيد.

وهذا الرأي معترَض بأنَّ المحذوف في نحو: جلست زيداً لا يتعيَّن أنَّه (جلوس) إذ يحتمل كون التقدير: جلست إلى زيد، فحذف الجار، وانتصب (زيداً)[3].



(١) انظر: الخصائص ٢/ ٣٦٢، ٤٥١؛ شرح المفصل ٣/ ٢٤.

(٢) انظر: الخصائص ٢/ ٤٥٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٦٦؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٥٢٩؛ منهج السالك ٢٩٩.

٧٨ـ حذف المضاف إليه لدلالة ما بعد المحذوف عليه

في حديث هشام عن فاطمة عن أسماء ـ رضي الله عنهم ـ قالت: «. . . فحَمِد الله عزَّ وجَلَّ النبيُّ ـ ﷺ ـ . . . ثم قال: . . . فأُوحِيَ إِليَّ أنَّكم تُفتنون في قبوركم مثلَ، أو قريبَ ـ لا أدري أيَّ ذلك قالت أسماءُ ـ من فتنة المسيح الدجَّال . .».

أورد ابن حجر في (مثل أو قريباً) روايتين، هما:

الأولى: ترك التنوين في الأوَّل، وإثباته في الثاني، وذكر توجيه ابن مالك لها على أنَّ الأصل: مثل فتنة الدجَّال، أو قريباً من فتنة الدجَّال، فحذف ما أضيف إلى (مثل)؛ لدلالة ما بعده عليه، وترك المضاف على هيئته قبل الحذف، ونظيره قول الشاعر[1]:

. . . . بيـن ذِراعـيْ وجَـبْـهَـةِ الأسـدِ[2]

(١) هو الفرزدق كما في الكتاب والشنتمري ١/ ٩٢، وليس في ديوانه.

(٢) عجز بيت صدره:

يـا مـن رأى عـارضـاً أُسـرُّ بـه . . .

وفي بعض المصادر اختلاف في بعض ألفاظه.

العارض: السحاب الذي يعترض الأفق، الذراعان والجبهة: من منازل القمر، وعند العرب أنَّ السحاب الذي ينشأ بنوء من منازل الأسد يكون مطره غزيراً، فلذلك يسرُّ به.

معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢٢؛ الأنواء ٤٨، ٥٦ (ط الهند)؛ المقتضب ٤/ ٢٢٩؛ الخصائص ٢/ ٤٠٧؛ سر صناعة الإعراب ١/ ٢٩٧؛ تحصيل عين الذهب =

تقديره: بين ذراعي الأسد، وجبهة الأسد.

وقول الآخر[1]:

أمامَ وخلفَ المرءِ من لُطفِ ربِّه   كوالىءُ تزوي عنه ما هو يحذرُ[2]

الرواية الثانية: ترك التنوين في الثاني أيضاً، وتوجيهه أنَّه مضاف إلى (فتنة) أيضاً، وإظهار حرف الجرِّ بين المضاف والمضاف إليه جائز عند قوم.

ثم قال ابن حجر: «وقوله: (لا أدري أيَّ ذلك قالت أسماء) جملة معترضة بيَّن بها الراوي أنَّ الشكَّ منه هل قالت له أسماء: مثل، أو قالت: قريباً»[3].

ذكر ابن حجر مسألة حذف المضاف إليه؛ لدلالة ما بعد المحذوف عليه.

ومن خلال العرض السابق للمسألة أخلُص إلى محاور ثلاثة يدور عليها كلام ابن حجر هي:

١ـ أنَّه على رواية (مثلَ أو قريباً من فتنة الدجال) حذف من الأوَّل؛ لدلالة الثاني عليه، والتقدير: مثل فتنة الدجال، أو قريباً من فتنة الدجال، وتعيَّن أن يكون الجار والمجرور متعلِّقاً بقريب.

= ١/ ٩٢؛ المفصل ١٠٠؛ شرح التسهيل ٣/ ٢٤٩؛ شرح الكافية ١/ ٢٩٢؛ رصف المباني ٤٠٥؛ ارتشاف الضرب ٣/ ٣١٥؛ توضيح المقاصد ٢/ ٢٨٢؛ شرح الأشموني ٢/ ٢٧٤؛ الخزانة ٢/ ٢٤٦.

(١) لم أقف على القائل.

(٢) البيت في: شواهد التوضيح ١٠٢؛ همع الهوامع ٣/ ١٩٥.

(٣) ١/ ٢٢٠، وانظر شواهد أخرى في: ٤/ ٥٦٥، ٦/ ٦٦٧، وفيهما تكرار لبيت الفرزدق.

وانظر: شواهد التوضيح ١٠٢ـ ١٠٣.

٢ـ على رواية (مثل أو قريبَ من فتنة الدجال) فهذا من باب إقحام حرف الجرِّ بين المضاف والمضاف إليه.

٣ـ احتمال أنَّه لم ينطق بهاتين اللفظتين معاً، وإنَّما نطَق بإحداهما، بدليل قول الراوي: «لا أدري أيَّ ذلك قالت أسماء»، وعلى ذلك فلا شاهد فيه حينئذ، وبما أنَّه لا شاهد فيه فسأركِّزُ الحديث حول المحورين الأوَّل والثاني، وبيان المسألة على النحو الآتي:

قد يحذف المضاف إليه، ويُنوى ثبوت لفظه، ويبقى المضاف على هيئته التي كان عليها قبل الحذف، فلا ينوَّن، ولا تردُّ إليه النون إن كان مثنى أو مجموعاً، وأكثر ما يكون ذلك مع عطف مضاف إلى مثل المحذوف[١].

ومن شواهد المسألة:

١ـ ما أورده ابن حجر من قول الشاعر:

بيـن ذِراعـيْ وجـبـهـةِ الأسـدِ[٢]

٢ـ ما حكاه الفراء عن أبي ثروان العكلي[٣]: قطع الله يدَ ورجلَ من

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/٩٧٦؛ شرح الألفية لابن الناظم ٤٠٤؛ توضيح المقاصد ٢/٢٨٢؛ شرح الأشموني ٢/ ٢٧٣ـ ٢٧٤.

(٢) سبق ص ٦٤٣.

(٣) أبو ثروان العكلي (. . . ـ . . .).

من بني عُكل، وصف بالوحشي، أعرابي فصيح، يعلِّم في البادية، وهو أحد الذين حكموا بين سيبويه والكسائي في المسألة الزنبورية، له من الكتب: (خلق الإنسان)، (معاني الشعر).

انظر: طبقات النحويين واللغويين ٧١؛ الفهرست ٦٩.

وقد ذكر د. عبد الحميد الشلقاني أن الفراء أكثر من الرواية عنه. انظر: الأعراب الرواة ١٨١.

قاله[1].

٣ـ قول الأعشى:

إلاّ عُلالَةَ أو بُدا   هَةَ قارحٍ نهدِ الجُزَارَهْ[2]

ففي هذه الشواهد وما جاء نحوها حذف المضاف إليه، وفي كونه محذوفاً من الأوَّل أو الثاني خلاف على قولين، هما على النحو الآتي:

١ـ المضاف إليه محذوف من الأوَّل، والمعطوف مضاف إلى الموجود، وتقديره في الشواهد السابقة: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد، ويدَ مَنْ قاله، ورجلَ مَنْ قاله، عُلالة قارح، أو بُداهة قارح.. فحذف المضاف إليه من الأوَّل، وبقي الثاني للدلالة عليه.

وإلى هذا القول ذهب المبرد[3]، والزمخشري[4]، وابن مالك كما سبق

---

(١) انظر: معاني القرآن ٢/ ٣٢٢.

(٢) البداهة: أول جري الفرس، والعلالة: جريٌ بعد جريه الأول، القارح: الذي بلغ أقصى أسنانه، وذلك عند إكمال خمس سنين، ويروى مكانه (سابح) وهو الذي يدحو بيديه الأرض في العَدْو، النهد: المرتفع، الجزارة: القوائم والرأس، يصف الفرس بأن في قوائمه وعنقه طولاً وارتفاعاً.

الديوان ١١٤؛ الكتاب والشنتمري ١/ ٩١؛ المقتضب ٤/ ٢٢٨؛ شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ١١٥؛ الخصائص ٢/ ٤٠٧؛ سر صناعة الإعراب ١/ ٢٩٨؛ المفصل ١٠١؛ أمالي السهيلي ١٣١؛ شرح التسهيل ٣/ ٢٤٩؛ شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٧٦؛ شرح الألفية لابن الناظم ٤٠٤؛ شرح الكافية ١/ ٢٩٢؛ اللسان ٣/ ٤٢٩ (ن هـ د)، ٤/ ١٣٥ (ج ز ر)، ١١/ ٤٦٩ (ع ل ل)، ١٣/ ٤٧٥ (ب د هـ)؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٥١٩؛ الخزانة ١/ ٨٤.

(٣) انظر: المقتضب ٤/ ٢٢٨ـ ٢٢٩.

(٤) انظر: المفصل ١٠١.

في توجيه الحديث[1]، ورجَّحه الرضي[2].

٢ـ أنَّ المضاف إليه محذوف من الثاني، فالأوَّل مضاف إلى الاسم الظاهر، والثاني مضاف إلى ضميره، تقديره: بين ذراعي الأسد وجبهته، ثم حذف الضمير، وقدَّم المضاف الثاني بين المضاف الأوَّل والمضاف إليه، حتى يكون المضاف إليه الظاهر كالعوض عن المضاف إليه الثاني[3].

والحذف من الثاني هو مذهب سيبويه[4]، وصحَّحه ابن هشام[5].

والذي يترجَّح من هذين القولين الأوَّل؛ للأسباب الآتية:

١ـ أنَّ هذا الرأي ليس فيه مخالفة للأصول بأكثر من حذف متقدِّم لدلالة متأخِّر عليه، ونظائر ذلك في الكلام كثيرة[6].

٢ـ أنَّه على تقدير الحذف من الثاني يلزم منه الفصل بين المضاف والمضاف إليه في السعة[7].

٣ـ تقدير المحذوف في الثاني فيه عطف على المضاف قبل ذكر المضاف إليه، مع أنَّ نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فالعطف قبله كالعطف قبل الصلة، وهو ممنوع، فما أشبهه حَرِيٌّ بالمنع[6].

أمَّا المحور الثاني الذي تدور عليه المسألة وهو رواية ترك التنوين في

---

(١) انظر ما سبق ص ٦٤٣ وكذا: شرح التسهيل ٣/ ٢٤٩.

(٢) انظر: شرح الكافية ١/ ٢٩٣.

(٣) انظر: تحصيل عين الذهب ١/ ٩٢؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٩٧؛ شرح الكافية ١/ ٢٩٢ـ ٢٩٣؛ المقاصد النحوية ٣/ ٤٢٣.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٩١ـ ٩٢.

(٥) انظر: مغني اللبيب ٨٠٩.

(٦) انظر: شرح عمدة الحافظ ١/ ٥٠٣.

(٧) انظر: شرح الكافية ١/ ٢٩٣؛ حاشية الدسوقي ٢/ ٢٥٢.

الثاني أيضاً (مثلَ أو قريبَ من فتنة المسيح الدجَّال) على أنَّه من باب إظهار حرف الجر بين المضاف والمضاف إليه، فقد جوَّزه السهيلي[1] وذكره الكرماني أيضاً في شرح الحديث[2]، وكذا العيني[3]، والقسطلاني[4]، ووجَّهه ابن مالك توجيهاً مختلفاً، إذ التقدير عنده: مثل فتنة الدجَّال، أو قريب الشبه من فتنة الدجَّال[5].

والذي يظهر أنَّ توجيه ابن مالك لهذه الرواية أقوى؛ لسببين:

الأوَّل: أنَّ إظهار حرف الجرِّ وإقحامه بين المضاف والمضاف إليه غير معهود في (مِنْ) إذ هو ليس من المواضع التي تُزاد فيها.

الثاني: أنَّ المعهود في الفصل بين المتضايفين هو من مواضع زيادة اللام[6] وذلك في باب (النداء)، كما في قول سعد بن مالك البكري:

يــا **بُــؤْسَ لِــلْــحَــرْب** الــتــي وَضَـعـتْ أَرَاهِـطَ فـاسْـتَـراحُـوا[7]

وقول النابغة الذبياني:

---

(١) انظر: الأمالي ١٣١.

(٢) انظر: شرح البخاري ٢/ ٦٩.

(٣) انظر: عمدة القاري ٢/ ٩٦.

(٤) انظر: إرشاد الساري ١/ ٢٧٤.

(٥) انظر: شواهد التوضيح ١٠٣.

(٦) انظر: اللامات للزجاجي ١٠٠ـ ١٠٩؛ اللامات للهروي ٦٢ـ ٧٣؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥١٥؛ رصف المباني ٣١٨؛ الجنى الداني ١٠٧؛ مغني اللبيب ٢٨٥ـ ٢٨٦.

(٧) الحماسة ١/ ٢٦٥؛ الكتاب ١/ ٣١٥؛ المقتضب ٤/ ٢٥٣؛ اللامات للزجاجي ١٠٨؛ الخصائص ٣/ ١٠٦؛ اللامات للهروي ٦٣؛ رصف المباني ٣١٨؛ منهج السالك ٢٤٥؛ الجنى الداني ١٠٧؛ مغني اللبيب ٢٨٦.

قالَتْ بنو عامرٍ: خالُوا بني أَسَدٍ　　يا **بؤسَ للجهل** ضرّاراً لأقْوَامِ[1]

وكذا تزاد في باب (لا) التبرئة، نحو قولك: لا أخا لك، ولا أبا لزيد، وقول جرير:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا **أبا لكُمُ**　　لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْأَةٍ عُمَرُ[2]

والأصل في ذلك كلِّه: يا بؤسَ الحرب، ويا بؤس الجهل، ولا أخاكَ، ولا أبا زيد، ولا أباكم.



(١) الديوان ٨٢؛ الكتاب ١/٣٤٦؛ اللامات للزجاجي ١٠٩؛ الخصائص ٣/١٠٦؛ اللامات للهروي ٦٤؛ رصف المباني ٣١٨؛ منهج السالك ٢٤٥.

(٢) الديوان ١/٢١٢؛ الكتاب ١/٢٦؛ المقتضب ٤/٢٢٩؛ اللامات للزجاجي ١٠١؛ الخصائص ١/٣٤٥؛ الأزهية ٢٤٧؛ رصف المباني ٣١٨.

٧٩ـ الفصل بين المضاف والمضاف إليه

في قوله عليه الصلاة والسلام: «هل أنتم تاركُو لي صاحبي»[(١)].

قال ابن حجر: «قوله: (تاركو لي صاحبي) في التفسير (تاركون لي صاحبي)[(٢)] وهي الموجَّهة[(٣)]، حتى قال أبو البقاء: إنَّ حذف النون من خطأ الرواة؛ لأنَّ الكلمة ليست مضافة، ولا فيها ألف ولام، وإنَّما يجوز الحذف في هذين الموضعين».

ثم ذكر ابن حجر أنَّ غير أبي البقاء وجَّهها بوجهين:

١ـ أن يكون (صاحبي) مضافاً [إليه][(٤)]، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور، عناية بتقديم لفظ الإضافة، وجمع بين إضافتين إلى نفسه تعظيماً للصدِّيق، ونظيره قراءة ابن عامر[(٥)]: ﴿وكذلك زُيِّن لكثيرٍ من المشْرِكينَ قَتْلُ أَولادَهُم شُرَكَائِهِم﴾[(٦)].

٢ـ حذف النون لاستطالة الكلام، كما تحذف من الموصول المطوَّل، ومنه ما ذكروه في قوله تعالى[(٧)]: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوٓاْ﴾[(٨)].

---

(١) ٧/ ٢٢.

(٢) الرواية في كتاب التفسير ٨/ ١٥٣ بحذف النون أيضاً.

(٣) في إعراب الحديث: الوجه.

(٤) تكملة يلتئم بها السِّياق، سقطت من النص المطبوع، والمخطوط ٤/ ٤٩أ.

(٥) انظر: السبعة ٢٧٠؛ التيسير ١٠٧؛ الكشف ١/ ٤٥٣؛ العنوان ٩٣.

(٦) سورة الأنعام، الآية: ١٣٧.

(٧) سورة التوبة، الآية: ٦٩.

(٨) انظر: ٧/ ٣١، وكذا إعراب الحديث ٢٩١.

ذكر ابن حجر في الموضع السابق مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وتلخَّص ما ذكره في توجيه رواية الحديث في ثلاثة أقوال، هي على النحو الآتي:

أ ـ تخطئة أبي البقاء الرواية.

ب ـ أنَّها على الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

ج ـ أنَّ حذف النون لاستطالة الكلام كحذفها من الموصول.

ولم يظهر لي ترجيح ابن حجر أحد هذه الأقوال الثلاثة.

أمَّا القولان الثاني والثالث، فقد ذكرهما القرطبي في توجيه رواية الحديث[1]، وبيانهما على النحو الآتي:

أولاً: الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

هذه المسألة خلافية بين النحاة على قولين، هما:

الأول: جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام في مواضع ثلاثة، وما جاء في غيرها فضرورة، وهذه المواضع هي:

١ـ فصل المصدر المضاف إلى الفاعل بما تعلَّق بالمصدر من مفعول به أو ظرف.

٢ـ فصل اسم الفاعل المضاف إلى مفعوله الأوَّل بمفعوله الثاني.

٣ـ الفصل بالقسم.

---

(١) انظر: عقود الزبرجد ٢/١١١. ولم أقف عليه في كتابه (المفهم) ولا في التفسير إن كان المقصود هو القرطبي المفسِّر، فهو من مصادر ابن حجر في الفتح.
انظر: معجم المصنَّفات ١٣٢.

وبهذا الرأي قال الكوفيون[١]، ووافقهم ابن مالك[٢]، وأبو حيان[٣]، وابن هشام[٤]، وغيرهم[٥].

الثاني: عدم جواز الفصل إلاّ في الضرورة، وبالظرف والمجرور فقط، وعليه البصريون[٦].

وقد علَّلوا لمذهبهم بأنَّ المضاف والمضاف إليه «كالشيء الواحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف، يقوم مقام التنوين ويعاقبه، فكما لا يحسُن الفصل بين التنوين والمنوَّن، كذلك لا يحسُن الفصل بينهما»[٧].

ومما استدلُّوا به على جواز الفصل للضرورة قول عمرو بن قميئة:

---

(١) نسبة هذا الرأي بالتقسيم المذكور للكوفيين ذكره الأزهريُّ في التصريح ٢/٥٧، وفي الإنصاف أورد الأنباري المسألة على أنَّ الخلاف بين المذهبين في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر لضرورة الشعر، وذكر أنَّ الكوفيين يقولون بالجواز، والبصريون على عدمه، وأورد إجازة الكوفيين الفصل في قراءة ابن عامر ـ رحمه الله ـ، وكذا في القسم. انظر: ٢/٤٢٧.
والذي في معاني القرآن للفراء مخالف لما نُسب للكوفيين. انظر: ١/ ٣٥٧ـ ٣٥٨، ٢/ ٨١ـ ٨٢ وكذا: دراسة في النحو الكوفي ٣٣٧ـ ٣٤١؛ النحو وكتب التفسير ١/ ٢٧٠ـ ٢٧٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٧٢ـ ٢٧٣، ٢٧٦ـ ٢٧٨؛ شواهد التوضيح ١٦٧.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٥٣٥؛ منهج السالك ٣٠٣ـ ٣٠٤.

(٤) انظر: أوضح المسالك ٣/ ١٧٧ـ ١٨٥.

(٥) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٤٠٥؛ شرح الأشموني ٢/٢٧٦؛ همع الهوامع ٤/ ٢٩٤.

(٦) انظر: الكتاب ١/٩٢؛ المقتضب ٤/٣٧٦؛ الخصائص ٢/٤٠٤؛ الإنصاف ٢/ ٤٢٧؛ شرح المفصل ٣/١٩؛ شرح الكافية ١/٢٩٣.

(٧) شرح المفصل ٣/١٩، وانظر: الإنصاف ٢/٤٣١؛ التصريح ٢/٥٧.

لـمَّـا رأتْ سَـاتيـدمَـا اسـتـعـبـرتْ   لِـلَّــه دَرُّ الـيـومَ مَـنْ لامَـهـا[1]

وقول الشاعر[2]:

هما أَخَوا **في الحرب** مَنْ لا أخَا لَه   إذا خافَ يوماً نَبْوةً فَدَعَاهُما[3]

وقول الكوفيين ومن وافقهم في هذه المسألة هو الأقوى والراجح؛ لأنَّ السماع يؤيِّدهم، ومنه:

ـ من شواهد الموضع الأول:

١ـ قراءة ابن عامر الآنفة الذكر[4]، وحسَّن الفصل فيها ثلاثة أشياء:

أ ـ أنَّ الفاصل فضلة، فهو صالح لعدم الاعتداد به.

---

(١) ساتيدما: اسم جبل.
الديوان ١٨٢؛ الكتاب ١/ ٩١؛ المقتضب ٤/ ٣٧٧؛ مجالس ثعلب ١/ ١٢٥؛ الأصول ٢/ ٢٢٧؛ التبصرة والتذكرة ١/ ٢٨٨؛ الإنصاف ٢/ ٤٣٢؛ شرح المفصل ٣/ ٢٠؛ شرح الكافية الشافية ١/ ٤٠٥؛ معجم البلدان ٣/ ١٦٨.

(٢) اختُلف في قائله على النحو الآتي:
أ ـ عمرة الخثعمية. انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٠٨٣؛ المقاصد النحوية ٣/ ٤٧٢.
ب ـ دُرْنا بنت عبعبة من بني قيس بن ثعلبة. انظر: الكتاب ١/ ٩٢؛ شرح المفصل ٣/ ٢١.
ج ـ دُرْنى بنت سيَّار بن صَبْرة. انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢١٨؛ فُرحة الأديب ٥٠.
د ـ درماء بنت سيار بن عبعبة الجحدرية. انظر: شرح الحماسة للتبريزي ٣/ ٦٣.
هـ ـ لدرنا أو لعمرة في: الدرر اللوامع ٥/ ٤٦.

(٣) البيت في: الكتاب ١/ ٩٢؛ الخصائص ٢/ ٤٠٤؛ ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٨؛ الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ١٢٩؛ الإنصاف ٢/ ٤٣٤؛ شرح المفصل ٣/ ٢١؛ همع الهوامع ٤/ ٢٩٥.

(٤) انظر: ما سبق ص ٦٥٠.

ب ـ أنه غير أجنبي؛ لتعلُّقه بالمضاف.

ج ـ كون الفاصل مقدَّر التأخير بسبب المضاف إليه، ومقدَّر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية(١).

٢ـ قول الطرمَّاح بن حكيم:

يَطُفْنَ بِحُوزِيِّ المَرَاتِعِ لَمْ يُرَعْ ... بِوادِيه من قَرْعِ **القسيَّ** الكنائنِ(٢)

٣ـ قول الشاعر(٣):

فرِشْني بخيرٍ لا أكونَنْ ومِدْحَتي ... كناحتِ **يوماً** صخرةٍ بعسيلِ(٤)

٤ـ قول الشاعر(٥):

لأنتَ مُعتادُ **في الهيجا** مُصَابَرةٍ ... يَصْلى بها كلُّ من عَادَاك نيرانَا(٦)

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٧٧؛ همع الهوامع ٤/ ٢٩٤.

(٢) الحوزي: المُتوحِّد، وهو هنا الفحل الذي يجعله بقر الوحش رأساً لهن يَتْبَعْنَه في المرعى، ومورد الماء، وهو الذي يحُوشهن ويحميهن، المراتع: المراعي، يُرَع: يفزَّع، الكنائن: جمع كنانة وهي جَعْبَة السهام.
الديوان ٢٦٩؛ الخصائص ٢/ ٤٠٦؛ الإنصاف ٢/ ٤٢٩؛ شرح التسهيل ٣/ ٢٧٧؛ شرح عمدة الحافظ ١/ ٤٩٢؛ لسان العرب ٥/ ٣٤١ (ح و ز)، ١٣/ ٣٦١ (ك ن ن)؛ المقاصد النحوية ٣/ ٤٦٢.

(٣) لم أقف على القائل.

(٤) فرشني: أصلح لي حالي، العسيل: مكنسة العطَّار التي يكنس بها بلاطه من العطر. وقد أورد الفراء البيت برواية: كناحتِ يومِ صخرةً.. ولا شاهد فيها.
معاني القرآن ٢/ ٨٠؛ شرح التسهيل ٣/ ٢٧٣؛ لسان العرب ١١/ ٤٤٧ (ع س ل)؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٥٣٣؛ توضيح المقاصد ٢/ ٢٨٦؛ أوضح المسالك ٢/ ١٨٤؛ شفاء العليل ٢/ ٧٢٥؛ شرح الأشموني ٢/ ٢٧٧؛ همع الهوامع ٤/ ٢٩٤؛ الدرر اللوامع ٥/ ٤٣.

(٥) لم أقف على القائل.

(٦) البيت في: شرح التسهيل ٣/ ٢٧٣؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٥٣٣؛ توضيح =

ـ من الشواهد المؤيِّدة للموضع الثاني:

١ـ قراءة بعض السلف[١]: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وعدَهُ رُسُلِهِ﴾[٢].

٢ـ قول الشاعر[٣]:

مـا زالَ يُـوقِـنُ مـن يَـؤُمُّـك بـالـغِـنـى وسـواكَ مـانـعُ **فضلَه** الـمـحـتـاجِ[٤]

ـ يؤيِّد الموضع الثالث ما حكاه الكسائي من قولهم: هذا غلامُ ـ **والله** ـ زيدٍ، وما حكاه أبو عبيدة من قولهم: إنَّ الشاة لتجترُّ، فتسمع صوتَ ـ **والله** ـ ربِّها[٥].

ثانياً: حذف النون لاستطالة الكلام:

هذا الوجه هو أحد الأوجه التي خُرِّجت عليها الآية الكريمة: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾[٦]، أي: كالذين خاضوا، فحُذفت النون للتخفيف[٧].

= المقاصد ٢/ ٢٨٦؛ شفاء العليل ٢/ ٧٢٥،؛ شرح المكودي ١٠٩.

(١) لم أقف على من قرأها في كتب القراءات التي بين يدي، قال في البحر المحيط ٥/ ٤٣٩: «وقرأت فرقة...» وذكرها دون تعيين القارىء، وقد علَّق الفراء على هذه القراءة بأنها ليست بشيء، وقال الصاوي: «وقرىء شذوذاً بإضافته إلى (رسله) ونصب (وعده) فيكون قد فصل بين المتضايفين بالمفعول».
انظر: معاني القرآن ٢/ ٨١؛ حاشية الصاوي ٢/ ٥٩٥.

(٢) سورة إبراهيم، الآية: ٤٧.

(٣) لم أقف على القائل.

(٤) البيت في: شرح عمدة الحافظ ١/ ٤٩٣؛ شرح الألفية لابن الناظم ٤٠٨؛ أوضح المسالك ٣/ ١٨٢؛ شرح الأشموني ٢/ ٢٧٦.

(٥) انظر: الإنصاف ٢/ ٤٣٥؛ شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩٣ـ ٩٩٤؛ شرح الألفية لابن الناظم ٤٠٩؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٥٣٥؛ شرح الأشموني ٢/ ٢٧٧؛ همع الهوامع ٤/ ٢٩٥.

(٦) سورة التوبة، الآية: ٦٩.
وانظر الأوجه الأخرى في: البحر المحيط ٥/ ٦٩؛ الدر المصون ٦/ ٨٣ـ ٨٤.

(٧) انظر: شرح المفصل ٣/ ١٥٥؛ رصف المباني ٤٠٥.

ومن شواهده في النظم:

١ـ قول الأخطل:

أَبَني كُلَيبٍ إنَّ عَمَّيَّ **اللَّذا** ... قَتَلا المُلوكَ وفَكَّكا الأَغْلالَا[(١)]

٢ـ قول الشاعر[(٢)]:

لا باركَ الرحمنُ في بني أَسَد ... في قائمٍ منهم ولا فيمَنْ قَعْد

إلاَّ **الذي** شدُّوا بأَطْرافِ المَسَدْ[(٣)]

٣ـ قول الشاعر[(٤)]:

وإنَّ **الذي** حَانَتْ بِفَلْجٍ دماؤُهم ... همُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ[(٥)]

---

(١) الديوان ٣٨٧؛ الكتاب ١/ ٩٥؛ المقتضب ٤/ ١٤٦؛ المحتسب ١/ ١٨٥؛ الأزهية ٣٠٦؛ المفصل ١٤٣؛ أمالي ابن الشجري ٣/ ٥٥؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧١؛ شرح التسهيل ١/ ١٩٢؛ رصف المباني ٤٠٦؛ التذييل والتكميل ١/ ٢٤٤، ٢٨٤؛ أوضح المسالك ١/ ١٤٠.

(٢) لم أقف على القائل.

(٣) البيت في: الأزهية ٣٠٩؛ سمط اللآلي ١/ ٣٥؛ رصف المباني ٣٤١، ٤٠٦.

(٤) اختلف في قائله على قولين، هما:

أ ـ الأشهب بن رميلة. انظر: الكتاب والشنتمري (وفيه: ويروى زميلة) ١/ ٩٦؛ المؤتلف والمختلف ٣٢ـ ٣٣؛ سمط اللآلي ١/ ٣٤؛ المقاصد النحوية ١/ ٤٨٢ (وفيه: زميلة)، وهو في ديوانه ٢٣١.

ب ـ حُريث بن مخفض. انظر: شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٥١٧؛ خزانة الأدب ٢/ ٥٠٩.

(٥) حانت: هلكت، فلج: موضع.

الكتاب ١/ ٩٦؛ المقتضب ٤/ ١٤٦؛ المحتسب ١/ ١٨٥؛ الأزهية ٣٠٩؛ المفصل ١٤٤؛ أمالي ابن الشجري ٣/ ٥٧؛ معجم البلدان ٤/ ٢٧٢؛ لسان العرب ١٣/ ١٣٦ (ح ي ن)؛ شرح التسهيل ١/ ١٩٢؛ التذييل والتكميل ١/ ٢٨٣؛ مغني اللبيب ٢٥٦؛ المساعد ١/ ١٤٢؛ همع الهوامع ١/ ١٦٨؛ خزانة الأدب ٢/ ٥٠٨.

وبعض هذه الشواهد مخرَّج على وجه آخر يخرجه عن دائرة المسألة[1].

والقول بأنَّ حذفها للتخفيف هو قول البصريين[2]، وعُزي للكوفيين القول بأنَّها لغة[3]، ونُسبت لبني الحارث بن كعب، وبعض بني ربيعة[4].

وبعد عرض الوجهين في توجيه رواية الحديث، فإنَّ الذي يترجَّح - فيما يظهر - حمل الرواية على الوجه الأوَّل - أي: الفصل بين المضاف والمضاف إليه - إذ يؤيِّده سماع قوي، وله أيضاً وجه في القياس.

أمَّا الوجه الثاني فهو وإن كان ثابتاً لغة قوم من العرب، إلا أنَّ ما أمكن حَمْله على لغة مطَّردة فهو الأَوْلى.

ومن خلال ما سبق يتبيَّن أنَّ ما ذهب إليه أبو البقاء من القول بأنَّ حذف النون من خطأ الرواة رأي ليس قوياً؛ لإمكان توجيه الرواية على المسموع نثراً وشعراً، ومتى أمكن توجيه الكلام على ما سمع فهذا أَوْلى من التخطئة.



---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١/ ٢٨٣ـ ٢٨٤.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٩٥؛ المقتضب ٤/ ١٤٦؛ أمالي ابن الشجري ٣/ ٥٥؛ شرح المفصل ٣/ ١٥٥.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٣/ ٥٧؛ خزانة الأدب ٢/ ٥٠٠.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١/ ٢٤٤، ٢٨٥؛ أوضح المسالك ١/ ١٤٠؛ نتائج التحصيل ١/ ٢/ ٧١٨.

٨٠- الجرُّ على المجاورة

من مواضع ورودها:

في حديث عمر بن أبي سلمة ـ رضي الله عنهما ـ قال: «رأيت رسول الله ـ ﷺ ـ يُصلِّي في ثوب واحد مشتملاً به في بيت أمِّ سلمة».

ذكر ابن حجر أنَّ (مشتملاً) بالنصب للأكثر على الحال، وفي رواية بالجرِّ على المجاورة، أو الرفع على الحذف[1].

أورد ابن حجر مسألة الجرِّ على المجاورة.

والمقصود بهذا المصطلح: أنَّ عامل الجرِّ ليس الإضافة أو حرف الجرِّ، وإنَّما مجاورة الاسم لما هو مجرور بالإضافة أو بحرف الجرِّ[2].

ويكون في النعت قليلاً، وفي التوكيد نادراً، ولا يكون في النَّسق على الأصحِّ؛ لأنَّ العاطف فاصل بين المتجاورين، وأجازه ابن هشام مع عطف البيان، ولم يُسمع في البدل شيء من كلام العرب، ولم يخرِّج عليه أحدٌ شيئاً[3].

وقد أثبت جمهور النحاة الجرَّ على المجاورة[4]، وخرَّج

---

(١) انظر الحديث والتعليق في: ١/ ٥٥٩. وانظر شواهد أخرى في: ١/ ٥٧٠، ٦/ ٦٥٩.

(٢) انظر: ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية، ومواقعها في القرآن الكريم ٧.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٣؛ شرح شذور الذهب ٣٣٠ـ ٣٣٢؛ مغني اللبيب ٨٩٥؛ همع الهوامع ٤/ ٣٠٤.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٢١٧؛ المقتضب ٤/ ٧٣؛ شرح التسهيل ٣/ ٣٠٨؛ شرح =

السيرافي[1]، وابن جني[2] ما ورد منه على غير هذا الباب.

ومن أشهر ما يُمثَّل به لهذه المسألة ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب: هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ، بِجَرِّ (خَرِبٍ) وهو في الأصل نعت للكلمة (جُحْر) فكان قياسه الرفع، ولكنَّه جُرَّ لمجاورته (ضَبّ)[3].

ومن شواهده نظماً:

١ـ قول امرىء القيس:

كأنَّ ثبيراً في عرانين وَبْلِه ... كبيرُ أناسٍ في بِجَادٍ **مزمَّلِ**[4]

فجُرَّ (مزمَّل) على الجوار، وقياسه الرفع؛ لأنه نعت لـ (كبير).

٢ـ قول العجاج:

كأنَّ نَسْجَ العنكبوتِ **المرْمَلِ** ... على ذُرَا قُلاَّمِه المهدَّلِ

سبوبُ كتَّان بأيدي الغُزَّلِ[5]

= الكافية الشافية ٣/ ١١٦٦ـ ١١٦٧؛ شرح الكافية ١/٣١٨؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٢ـ ٥٨٣؛ مغني اللبيب ٨٩٤ـ ٨٩٥؛ همع الهوامع ٤/ ٣٠٤.

(١) انظر: شرح الكتاب ٢/ ١٥٠أ.

(٢) انظر: الخصائص ١/ ١٩٢.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٢١٧؛ وكذا المقتضب ٤/ ٧٣.

(٤) ثبير: جبل بمكة، العرانين: الأوائل، والأصل في هذا أن يقال للأنف عرنين، استعير لأوائل المطر؛ لأن الأنوف تتقدم الوجوه، الوبل والوابل: ما عظم من القطر، البجاد: كساء مخطط.
الديوان ٢٥؛ الكامل ٢/ ٩٩٣؛ الخصائص ١/ ١٩٢؛ أمالي ابن الشجري ١/ ١٣٤ـ ١٣٥؛ شرح التسهيل ٣/ ٣٠٩؛ شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٦٧؛ مغني اللبيب ٨٩٥.

(٥) النسج: الغزل، المرمل: المنسوج والمغزول، الذرا: الأعالي، القلاَّم: ضرب من النبت، المهدل: المدلَّى، شبَّه ما نسجت العنكبوت على القلاَّم الذي نبت حول الماء بثوب رقيق من الكتان. =

فجُرَّ (المرمل) لمجاورته (العنكبوت) وحقه النصب؛ لأنه نعت لـ (نسج).

٣ـ قول ذي الرمة:

كأنما ضربتْ قدَّام أعينِها قطناً بمسْتَحْصِدِ الأوتارِ **مَحْلُوجِ**[1]

فجُرَّ (محلوج) على الجوار، وقياسه النصب؛ لكونه نعتاً لـ (قطناً).

٤ـ وقوله أيضاً:

تريكَ سنّةَ وجهٍ **غيرِ** مُقْرِفةٍ ملساءَ ليس بها خالٌ ولا نَدَبُ[2]

فـ (غير) نعت لـ (سُنَّة)، وجُرَّ؛ لمجاورته (وجه) المجرور.

وقد تأوَّل السيرافي وابن جني ما ورد من ذلك على اختلاف في التقدير، ففي: هذا جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ، هو عند السيرافي على تقدير: هذا جُحْر ضبٍّ خَرِبٍ الجحرُ منه، مثل: حسن الوجه منه، حذف الضمير للعلم به، ثم أضمر الجحر[3].

وخرَّجه ابن جني على: خَرِبٍ جُحْرُهُ، حُذف المضاف إلى الضمير، وأقيم المضاف إليه وهو (الهاء) مقامه، فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف

= الديوان ١٨٢ـ ١٨٣؛ الكتاب ١/ ٢١٧؛ الخصائص ٣/ ٢٢١؛ الإنصاف ٢/ ٦٠٥؛ شرح التسهيل ٣/ ٣٠٩؛ شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٦٧؛ لسان العرب ١١/ ٤٩٢ (ر م ل)؛ الخزانة ٢/ ٣٢٧.

(١) حلج القطنَ يَحْلِجه ويحلُجه حَلْجاً: ندفه، مستحصد الأوتار: أوتار القوس المشدودة المحكمة.
الديوان ٢/ ٩٩٥؛ أسرار العربية ٣٣٨؛ الإنصاف ٢/ ٦٠٥؛ شرح التسهيل ٣/ ٣٠٨؛ لسان العرب ٢/ ٢٣٩ (ح ل ج)، ٣/ ١٥٢ (ح ص د)، ٥/ ٢٧٥ (و ت ر)؛ تذكرة النحاة ٦١٠.

(٢) الديوان ١/ ٢٩ (وضبط فيه (غير) بالفتحة)؛ معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٤.

(٣) انظر: شرح الكتاب ٢/ ١٥٠أ؛ مغني اللبيب ٨٩٦.

كان مرفوعاً[١].

وفي هذين التخريجين نظر؛ لما يلزم معهما من استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له، وهذا غير جائز عند البصريين وإن أُمن اللبس[٢].

وما ذهب إليه السيرافي من كون هذا التخريج نظير: مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين[٣]، ردَّه ابن هشام بأن ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني دون الأول[٤]، و(خرب) ليس وصفاً ثانياً مثل (قاعدين)، فالقياس هنا مع الفارق[٥].

يضاف إلى ذلك أن معمول هذه الصفة لضعفها لا يتصرَّف فيه بالحذف[٦].

وفي جواز وقوع الجرِّ على المجاورة في القرآن الكريم خلاف، فمن مجيز، ومن مانع، ولكلٍّ أدلَّته، وليس المقام ذكرها هنا[٧].

وبذا يتَّضح أن الجرَّ على المجاورة وارد عن العرب وإن كان قليلاً، وإثباته أَوْلى وأظهر مما ذهب إليه المانعون من تأويل وتخريج، والأظهر أنه مقصور على السماع كما نصَّ على ذلك الفراء[٨]، إذ لم يكثر كثرة تؤدِّي إلى القياس عليه، وشواهده وإن تعدَّدت فلا تصل إلى حدِّ الكثرة.

---

(١) انظر: الخصائص ١/ ١٩٢.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٨٩٦؛ همع الهوامع ٣/ ٣٠٥.

(٣) انظر: شرح الكتاب ٢/ ١٥٠ب.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٨٩٦.

(٥) انظر: حاشية الدسوقي ٢/ ٣٠٤.

(٦) انظر: همع الهوامع ٣/ ٣٠٥.

(٧) انظر: ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية، ومواقعها في القرآن ٥٩ـ ٨٠.

(٨) انظر نسبة هذا إليه في: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٣؛ همع الهوامع ٤/ ٣٠٦.
ولم أهتد إلى قصره هذه المسألة على السماع في كتابه، وقد أورد المسألة فقط في ٢/ ٧٤.

٨١ـ الجمع بين التمييز وفاعل (نعم) الظاهر

من مواضع ورود المسألة:

في قوله عليه الصلاة والسلام: «نِعْمَ المَنيحةُ اللَّقْحَةُ، الصَّفِيُّ مِنْحَةً. . .»[(١)].

قال ابن حجر: «قوله: (منحة) منصوب على التمييز، قال ابن مالك: فيه وقوع التمييز بعد فاعل (نعم) ظاهراً، وقد منعه سيبويه إلاَّ مع الإضمار، مثل ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾[(٢)]، وجوَّزه المبرد، وهو الصحيح، وقال أبو البقاء: (اللقحة) هي المخصوصة بالمدح، و(منحة) منصوب على التمييز توكيداً، وهو كقول الشاعر[(٣)]:

فَـنِـعْـمَ الـزادُ زادُ أبـيـك زادا[(٤)]»[(٥)]

ذكر ابن حجر في النصِّ السابق مسألة الجمع بين التمييز، وفاعل (نعم)

---

(١) ٥/ ٢٨٧.

(٢) سورة الكهف، الآية: ٥٠.

(٣) هو جرير.

(٤) صدر البيت:

تزوَّد مثل زاد أبيك فينا

الديوان ١/ ١١٨؛ المقتضب ٢/ ١٥٠؛ الإيضاح العضدي ١٢٩؛ الخصائص ١/ ٨٣، ٣٩٦؛ المفصل ٢٧٣ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٠٦؛ المقرب ٧٣؛ شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٧؛ توضيح المقاصد ٣/ ٩١؛ مغني اللبيب ٦٠٤؛ شرح ابن عقيل ٢/ ١٦٤؛ شرح الأشموني ٣/ ٣٤.

(٥) ٥/ ٢٨٨. وانظر: الكتاب ١/ ٣٠٠؛ المقتضب ٢/ ١٥٠؛ إعراب الحديث ٢٦٠- ٢٦١؛ شواهد التوضيح ١٠٧، وانظر شاهداً آخر للمسألة في ٨/ ٧١٣.

الظاهر.

وهي مسألة خلافية بين النحويين، على ثلاثة أقوال، هي على النحو التالي:

١ـ المنع، وإليه ذهب سيبويه، والسيرافي[١]، وابن جني[٢]، وابن هشام[٣].

٢ـ الجواز، وبه قال المبرد، وابن السراج[٤]، والفارسي[٥]، والزمخشري[٦]، وصحَّحه ابن مالك[٧].

٣ـ التفصيل، فإن أفاد التمييز معنى لم يُفده الفاعل، جاز، نحو: نعم الرجلُ رجلاً فارساً، فإن لم يُفد ذلك لم يجز، وإليه ذهب ابن عصفور[٨].

وعلَّة المنع لدى المانعين أنَّ التمييز مَسُوق لرفع الإبهام، ومع وجود الفاعل الظاهر لا إبهام، فلا حاجة إلى التمييز[٩]، وما ورد من ذلك فمؤوَّل[١٠].

---

(١) انظر نسبة الرأي له في: شرح المفصل ٧/ ١٣٢؛ ارتشاف الضرب ٣/ ٢٢؛ شرح الأشموني ٣/ ٣٤؛ همع الهوامع ٥/ ٣٥.

(٢) انظر: الخصائص ١/ ٣٩٥ـ ٣٩٦.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٦٠٤.

(٤) انظر نسبة الرأي له في: ارتشاف الضرب ٣/ ٢٢؛ توضيح المقاصد ٣/ ٩٠؛ الأشموني ٣/ ٣٤؛ همع الهوامع ٥/ ٣٥، ونسب له المنع في شرح المفصل ٧/ ١٣٢؛ ولم أقف على نصٍّ صريح له في هذه المسألة في كتابه (الأصول).

(٥) انظر: الإيضاح العضدي ١٢٨.

(٦) انظر: المفصل ٢٧٣.

(٧) شرح التسهيل ٣/ ١٤ـ ١٥.

(٨) انظر: المقرب ٧٢.

(٩) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٥؛ شرح الألفية لابن الناظم ٤٧٠؛ توضيح المقاصد ٣/ ٩٠؛ التصريح ٢/ ٩٦؛ همع الهوامع ٥/ ٣٥.

(١٠) انظر: شرح المفصل ٧/ ١٣٢ـ ١٣٣؛ شرح الجمل لابن عصفور =

والراجح من هذه الأقوال الثلاثة القول الثاني، وهو القول بالجواز؛ لأنَّ السماع والقياس يؤيِّده.

فمن السماع:

أ ـ النثر:

١ـ قول امرأة عبد الله بن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ: «**نعْمَ الرجلُ من رجلٍ** لم يَطَأْ لنا فِراشاً»[١].

٢ـ قول بعض العرب[٢]: **نعمَ القتيلُ قتيلاً**، أصلح الله به بين ابني وائل[٣].

ب ـ النظم:

١ـ قول جرير:

والتغْلِبيُّون **بئسَ الفَحْلُ** فحلُهم فحلاً، وأمُّهم زلاَّءُ مِنْطيقُ[٤]

= ١/٦٠٦؛ توضيح المقاصد ٣/٩٤؛ المساعد ٢/١٣٠.

(١) هذا هو الموضع الثاني الذي ذكره ابن حجر في ٨/٧١٣، ونقل فيه كلام ابن مالك وأورد رأيَيْ سيبويه والمبرد.

(٢) هو الحارث بن عباد، قال ذلك لما قتل مهلهل ابن أخيه بجيراً في حرب البسوس بين بكر وتغلب. انظر: فصل المقال ٣٠٥.

(٣) انظر: الملخص ١/٤٤٧، ارتشاف الضرب ٣/٢٢؛ توضيح المقاصد ٣/٩٣؛ شرح الأشموني ٣/٣٤، وفي بعضها (..بين فئتين، ...بين بكر وتغلب) وهما ابنا وائل.

(٤) زلاَّء: رسحاء وهي اللاصقة العجز، الخفيفة الألية، منطيق: التي تأتزر بحشية تعظم به عجيزتها.
الديوان ١/١٩٢؛ المقرب ٧٣؛ شرح التسهيل ٣/١٥؛ شرح عمدة الحافظ ٢/٧٨٧؛ شرح الألفية لابن الناظم ٤٧٠؛ توضيح المقاصد ٣/٩٢؛ المساعد ٢/١٣٠؛ المقاصد النحوية ٤/٧؛ شرح الأشموني ٣/٣٤؛ التصريح ٢/٩٦؛ =

٢ـ قول الشاعر[1]:

نعمَ الفتاةُ فتاةً هندُ لو بَذَلَتْ ... ردَّ التحيَّةِ نُطْقاً أو بإيماءِ[2]

أمّا القياس فإن التمييز وإن كان الأصل به رفع الإبهام، نحو: له عشرون درهماً، فإنه يؤتى به حيث لا إبهام؛ للتوكيد، فيقال: عنده من الدراهم عشرون درهماً[3]، ومن الشواهد على مجيئه للتوكيد مع زوال الإبهام:

١ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾[4].

٢ـ قول أبي طالب:

ولقد علمتُ بأنَّ دينَ محمَّدٍ ... من خيرِ أديانِ البريَّةِ دِينا[5]

٣ـ قول طرفة:

فأمَّا التي خيرُها يُرتجى ... فأَجْود جُوداً من اللافِظَهْ[6]

واعتبار رفع الإبهام في التمييز يلزم منه منع التمييز في كلِّ ما لا إبهام فيه، نحو هذه الشواهد، وهذا جائز بلا خلاف[7].

= همع الهوامع ٥/ ٣٥؛ الدرر اللوامع ٥/ ٢٠٩.

(١) لم أقف على القائل.

(٢) البيت في: ارتشاف الضرب ٣/ ٢٢؛ توضيح المقاصد ٣/ ٩٣؛ مغني اللبيب ٦٠٤؛ شرح الأشموني ٣/ ٣٤؛ التصريح ٢/ ٩٥؛ همع الهوامع ٥/ ٣٥.

(٣) انظر: المقتضب ٢/ ١٥٠؛ الإيضاح العضدي ١٢٨؛ شرح عمدة الحافظ ٢/ ٧٨٦.

(٤) سورة التوبة، الآية: ٣٦.

(٥) الديوان ١٧٧؛ شرح التسهيل ٣/ ١٥؛ شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٧؛ شواهد التوضيح ١٠٩؛ شرح الألفية لابن الناظم ٤٧؛ توضيح المقاصد ٣/ ٩٠؛ شرح قطر الندى ٢٤٢؛ شرح الأشموني ٣/ ٣٤.

(٦) ذيل الديوان (وفيه الشعر المنسوب إلى طرفة) ١٧٠؛ شرح التسهيل ٣/ ١٦؛ الأشباه والنظائر ٧/ ١٨؛ المقاصد النحوية ١/ ٥٧٢.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٥.

٨٢ـ العطف على الضمير المرفوع المتصل

من مواضع ورود المسألة:

١ـ في قول ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: «أنَّه تمارى هو والحُرُّ بنُ قيسِ بنِ حصنٍ الفَزَاريّ في صاحب موسى»[(١)].

قال ابن حجر: «قوله: (أنَّه تمارى هو والحرُّ) سقطت (هو) من رواية ابن عساكر، فعطف على المرفوع المتصل بغير تأكيد ولا فصل، وهو جائز عند البعض»[(٢)].

٢ـ في قول أنس ـ رضي الله عنه ـ: «وصففتُ واليتيمَ وراءَهُ»[(٣)].

قال ابن حجر: «قوله: (وصَفَفْتُ أنا واليتيم) كذا للأكثر، وللمستملي والحموي (فصففتُ واليتيم) بغير تأكيد، والأوَّل أفصح ويجوز في (اليتيم) الرفع والنصب»[(٤)].

٣ـ وفي قول أنس أيضاً: «فقمتُ ويتيمٌ خَلْفَه».

قال ابن حجر: «فيه شاهد لمذهب الكوفيين في إجازة العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون التأكيد»[(٥)].

---

(١) ١/٢٠٩.

(٢) ١/٢١٠.

(٣) ١/٥٨٣.

(٤) ١/٥٨٥.

(٥) الحديث والتعليق في ٢/٤٠٨.

٤ـ في قول عمر ـ رضي الله عنه ـ: «إني كنتُ وجارٌ لي من الأنصار»[1].

ذكر ابن حجر أنَّ قوله (جار) بالرفع للأكثر، ويجوز النصب[2].

٥ـ في حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ـ ﷺ ـ صعد أُحداً وأبوبكر، وعمرُ، وعثمانُ...»[3].

قال ابن حجر: «قوله: (وأبوبكر وعمر) قال ابن التين: إنَّما رفع (أبوبكر) عطفاً على الضمير المرفوع الذي في (صعد) وهو جائز اتفاقاً؛ لوجود الحائل وهو قوله (أُحداً)، وهو بخلاف قوله الآتي في آخر الباب: (كنت وأبوبكر وعمر)[4].

٦ـ في قول علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ: «..لأني كثيراً ما كنت أسمع رسول الله ـ ﷺ ـ يقول: كنتُ وأبوبكر وعمرُ، وفعلتُ وأبوبكر وعمرُ، وانطلقتُ وأبوبكر وعمرُ...»[5].

ذكر ابن حجر ـ نقلاً عن ابن التين ـ أنَّ «الأحسن عند النحاة أن لا يُعطف على الضمير المرفوع إلاَّ بعد تأكيده، حتى قال بعضهم: إنَّه قبيح، لكن يردُّ عليهم قوله تعالى: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[6]، وأجيب بأنَّه قد وقع الحائل وهو قوله (لا)، وتُعقِّب بأنَّ العطف قد حصل قبل (لا)، قال: ويردُّ عليهم أيضاً هذا الحديث. انتهى».

---

(١) ٥/ ١٣٧.
(٢) انظر: ٥/ ١٣٩.
(٣) ٧/ ٢٦.
(٤) ٧/ ٤٧.
(٥) ٧/ ٢٦.
(٦) سورة الأنعام، الآية: ١٤٨.

قال ابن حجر معلّقاً على هذا القول: «والتعقيب مردود، فإنَّه قد وجد فاصل في الجملة، وأمَّا هذا الحديث فلم تتفق الرواة على لفظه، وسيأتي في مناقب عمر من وجهٍ آخر بلفظ (ذهبت أنا وأبوبكر وعمر) فعطف مع التأكيد مع اتحاد المخرج، فدلَّ على أنَّه من تصرُّف الرواة»[(١)].

ورد في المواضع السابقة العطف على الضمير المتصل المرفوع، وتلخَّص ما ذكره ابن حجر فيما يلي:

١ـ ذكر أنَّ العطف على الضمير المرفوع مع وجود الحائل جائز اتفاقاً.

٢ـ أنَّ العطف على المرفوع المتصل دون تأكيد ولا فصل جائز عند بعضهم، وفي موضع آخر أنَّه مذهب الكوفيين.

٣ـ أنَّ العطف مع التوكيد هو الأفصح.

٤ـ أنَّ الحديث (كنت وأبوبكر وعمر) ورد من طريق آخر بإثبات التأكيد مع اتحاد المخرج، فدلَّ على أنَّه من تصرُّف الرواة.

ويتّضح ممَّا سبق أنَّ ابن حجر يجيز العطف على الضمير المرفوع المتصل دون تأكيد ولا فصل في النثر، وإن كان يرى أنَّ العطف مع التوكيد هو الأفصح.

وفي هذه المسألة خلاف، أُشير قبل ذكره إلى أنَّه إذا عُطف على الضمير المرفوع المتصل فالأجود والكثير توكيده بضمير منفصل أو فصلٍ يقوم مقام التوكيد[(٢)]، فالأوَّل نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[(٣)]،

---

(١) ٧/ ٤٩.

وانظر مواضع أخرى في: ١/ ٤٣٣، ٩/ ١٩٠.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٧٣؛ توضيح المقاصد ٣/ ٢٢٧؛ التصريح ٢/ ١٥٠.

(٣) سورة الأنبياء، الآية: ٥٤.

والثاني نحو قوله سبحانه: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ﴾[1] ومنه أيضاً الحديث الآنف الذكر «أنَّ النبي ـ ﷺ ـ صعد أُحداً، وأبوبكر، وعمر، وعثمان...»[2] وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[3].

أمَّا ورود العطف دون فصل ففيه خلاف على قولين، هما على النحو الآتي:

١ـ جوازه في الاختيار، والأكثر في الكلام التوكيد، وعليه الكوفيون[4]، وابن مالك[5]، قال الفراء: «أكثر كلام العرب أن يقولوا: استوى هو وأبوه، ولا يكادون يقولون: استوى وأبوه، وهو جائز؛ لأنَّ في الفعل مضمراً»[6].

٢ـ اختصاص ذلك بالضرورة، وما جاء في النثر فقبيح، وعليه البصريون[7].

---

(١) سورة الرعد، الآية: ٢٣.

(٢) انظر ص ٦٦٧.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٤٨.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٠٤، ٢/ ٣٥٥، ونُسب الرأي للكوفيين في: الإنصاف ٢/ ٤٧٤؛ شرح الكافية ٢/ ٣١٩؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٦٥٨؛ همع الهوامع ٥/ ٢٦٨.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٧٣ـ ٣٧٤؛ شواهد التوضيح ١١٤، وفيه قال عن هذا العطف: «وهو ممَّا لا يجيزه النحويون في النثر إلاَّ على ضعف ويزعمون أنَّ بابه الشعر، والصحيح جوازه نثراً ونظماً»، ونصَّ في شرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٥٨ على أنه «قليل ضعيف».

(٦) معاني القرآن ٣/ ٩٥.

(٧) انظر: الكتاب ١/ ٣٨٩ـ ٣٩٠؛ المقتضب ٣/ ٢١٠ـ ٢١٢؛ الأصول ٢/ ٧٨ـ ٧٩؛ شرح المفصل ٣/ ٧٦؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤١؛ شرح الكافية ٢/ ٣١٩.

وعلَّلوا ذلك بأنَّ الضمير المرفوع المتصل لا يخلو من حالين:

١ـ أن يكون مستتراً، نحو: قام وزيدٌ، وفي العطف عليه عطف للاسم على الفعل، وهو غير جائز.

٢ـ أن يكون بارزاً، نحو: قمتُ وزيد، فالعطف عليه عطفٌ على جزء الفعل؛ لأنَّ الضمير لشدَّة اتصاله بالفعل تنزَّل منزلة جزء منه، وفيه أيضاً عطف الاسم على الفعل، لذا لزم الإتيان بالتأكيد؛ ليكون العطف في اللفظ عليه، لا على جزء فعل(١).

والذي يترجَّح ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم؛ للأسباب الآتية:

أ ـ ورود السماع به، ومن ذلك:

١ـ قول بعض العرب: مررتُ برجلٍ سواءٍ **والعدمُ**(٢).

٢ـ قول عمر بن أبي ربيعة:

قُلْتُ إذْ أقبلتْ **وزُهْرٌ** تَهَادى ... كنِعَاجِ المَلاَ، تَعَسَّفْنَ رَمْلا(٣)

٣ـ قول جرير:

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/ ٤٧٧؛ التخمير ٢/ ١٢٨؛ شرح المفصل ٣/ ٧٧؛ الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٥٥؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٢؛ شرح الكافية ٢/ ٣١٩؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٧٩٣؛ التصريح ٢/ ١٥١.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٣٢؛ شرح التسهيل ٣/ ٣٧٣؛ التصريح ٢/ ١٥١؛ همع الهوامع ٥/ ٢٦٨.

(٣) الديوان ٢٣٠؛ الكتاب ١/ ٣٩٠؛ الخصائص ٢/ ٣٦٨؛ شرح المقدِّمة المحسبة ٢/ ٤٣٠؛ المفصل ١٢٤؛ الإنصاف ٢/ ٤٧٥؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٢؛ شرح التسهيل ٣/ ٣٧٤؛ شرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٥٨؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٧٩٤؛ توضيح المقاصد ٣/ ٢٢٩؛ شرح ابن عقيل ٢/ ٢٣٨؛ شرح الأشموني ٣/ ١١٤.

وَرَجَا الأخيطلُ من سَفَاهةِ رَأْيهِ ... ما لَمْ يكُن **وأبٌ** لَهُ لِيَنالا[1]

٤ـ وقوله أيضاً:

ألم تَرَ أنَّ النَّبْعَ يَخْلُقُ عودُه ... ولا يستوي **والخِروعُ** المتقصِّفُ[2]

٥ـ قول المسيب بن علس[3]:

فأُقسمُ أن لو التقينَا **وَأنتمُ** ... لكانَ لنَا يومٌ من الشرِّ مظلمُ[4]

وكثرة ما ورد في النظم يجعل القول بأنَّها ضرورة[5]، فيه بُعْد وتكلُّف.

ب ـ تعليلات البصريين ضعيفة في مقابل هذا المسموع مع قوَّته.

على أنَّ الكوفيين قد استدلُّوا ببعض الأدلَّة التي لا تخلو من اعتراضات، منها مثلاً قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٧﴾[6] عطف (هو) على الضمير المستتر في (استوى) والمعنى: فاستوى

---

(١) الديوان ١/ ٥٧؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٣؛ المقرب ٢٥٦؛ شرح التسهيل ٣/ ٣٧٤؛ أوضح المسالك ٣/ ٣٩٠؛ شرح الأشموني ٣/ ١١٤؛ همع الهوامع ٥/ ٢٦٧.

(٢) النبع: شجر من أشجار الجبال يُتخذ منه القسي، يخلق: يملُس، الخِروع: شجرة، المتقصِّف: المتكسِّر. الديوان ٢/ ٩٣٢؛ معاني القرآن للفراء ٣/ ٩٥؛ تهذيب اللغة ٣/ ٨ (ن ب ع)؛ لسان العرب ٨/ ٦٧ (خ ر ع) ٣٤٧ (ن ب ع)، ٩/ ٢٨٣ (ق ص ف)، ١٠/ ٨٩ (خ ل ق).

(٣) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ١٨٥؛ خزانة الأدب ٤/ ٢٢٦.

(٤) البيت في: الكتاب ١/ ٤٥٥؛ شرح المفصل ٩/ ٩٤؛ ضرائر الشعر ١٨١؛ شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٩.

(٥) انظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٣٠؛ الإنصاف ٢/ ٤٧٧؛ شرح المفصل ٣/ ٧٦؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٢؛ ضرائر الشعر ١٨٠ـ ١٨١؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٧٩٤.

(٦) سورة النجم، الآيتان: ٦، ٧.

جبريل - عليه السلام - ومحمد - ﷺ - بالأفق[1]، ولكونها محتملة وجهاً آخر قد يرجُح على وجه استدلال الكوفيين بها، وهو أن الضمير (هو) مبتدأ، و(بالأفق) خبره، والجملة حال من فاعل (استوى)[2]، لذا لم أذكرها ضمن أدلَّة الترجيح.



(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٩٥؛ الإنصاف ٢/ ٤٧٥.

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٩٢؛ كشف المشكلات ٢/ ١٢٨٩؛ التبيان ٢/ ١١٨٦؛ الدر المصون ١٠/ ٨٤ـ ٨٥.

٨٣ـ العطف على الضمير المجرور

وردت المسألة في موضعين:

١ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «إنما مَثَلُكُم واليهودُ والنصارى كرجل استعمل عُمَّالاً...»[١].

علَّق ابن حجر عليه بما يلي:

أ ـ ذكر أنَّه بخفض (اليهود) بالعطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارِّ، وأنَّه قول ابن التين، قال ابن حجر: «وإنَّما يأتي على رأي الكوفيين».

ب ـ إجازة ابن مالك الرفع على تقدير: ومثل اليهود والنصارى على حذف المضاف، وإعطاء المضاف إليه إعرابه.

ج ـ ذكر أنَّه وَجَده مضبوطاً في أصل أبي ذرٍّ بالنصب، وهو موجَّه على إرادة المعية.

د ـ أنَّ توجيه ابن مالك يرجِّحه ما سيأتي في أحاديث الأنبياء بلفظ «وإنَّما مثلكم ومَثَلُ اليهود والنصارى»[٢].

٢ـ في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[٣].

قال ابن حجر: «والقراءة المشهورة (والأرحام) نصباً، وعليها جاء

---

(١) ٤/ ٥٢٢.

(٢) انظر: ٤/ ٥٢٣، ورواية كتاب الأنبياء في ٦/ ٥٧١؛ وانظر: شواهد التوضيح ٥٧.

(٣) سورة النساء، الآية: ١.

التفسير[١]، وقرأ حمزة[٢] (والأرحامِ)[٣] بالجرِّ، واختلف في توجيهه، فقيل: معطوف على الضمير المجرور في (به) من غير إعادة الجارِّ، وهو جائز عند جمع، ومنعه البصريون، وقرأها ابن مسعود فيما قيل بالرفع[٤]، فإن ثبت فهو مبتدأ، والخبر محذوف، تقديره: مما يُتَّقى أو ممَّا يُسأل به»[٥].

ذكر ابن حجر في الموضعين السابقين مسألة العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارِّ، وتلخَّص ما ذكره في الآتي:

١ـ أنَّ هذا العطف جائز عند جمع، وأنَّه مذهب الكوفيين.

٢ـ أن البصريين على المنع.

٣ـ أنه اختلف في توجيه قراءة حمزة ـ رحمه الله ـ.

---

(١) في النص المطبوع: تفسير، وهو خطأ طباعي، ويقصد بما جاء في التفسير ـ فيما يظهر ـ تفسير ابن عباس للآية؛ إذ ورد قبل النص المنقول بسطرين ما نصه: «قال ابن عباس: أي: اتقوا الأرحام وصلوها» ولم يَرِد تفسير غيره في هذا المقام.

(٢) حمزة (٨٠ـ ١٥٦هـ).

أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل، الكوفي، المعروف بالزيات، شيخ القُرَّاء، وأحد القُرَّاء السبعة، قرأ على الأعمش، وابن أبي ليلى، وغيرهما، وممن أخذ عنه الكسائي.

انظر: وفيات الأعيان ٢/٢١٦؛ ميزان الاعتدال ١/ ٦٠٥ـ ٦٠٦؛ غاية النهاية ١/ ٢٦١.

(٣) انظر: السبعة ٢٢٦؛ التبصرة في القراءات ١٧٩؛ التيسير ٩٣؛ العنوان ٨٣.

وممن قرأ بها أيضاً إبراهيم النخعي، وقتادة، والأعمش، ومجاهد، وأبو رزين، ويحيى بن وثاب، وطلحة، وأبو صالح.

انظر: إبراز المعاني ٣/ ٦١؛ البحر المحيط ٣/ ١٥٧.

(٤) قراءة الرفع هي قراءة عبد الله بن زيد، أما ابن مسعود فقرأها (وبالأرحامِ).

انظر: المحتسب ١/ ١٧٩؛ الكشاف ١/ ٤٩٣؛ البحر المحيط ٣/ ١٥٧.

(٥) ٦/ ٦٠٩.

ولم يتضح لي رأي ابن حجر في هذه المسألة.

ومسألة العطف على الضمير المجرور فيها خلاف بين النحويين على أقوال ثلاثة، هي على النحو الآتي:

١ـ جواز العطف على الضمير دون إعادة الجار في سعة الكلام، فيصحُّ: مررت بك وزيدٍ، وهو مذهب الكوفيين[(١)] ـ غير الفراء ـ ويونس، والأخفش[(٢)]، واختاره الشلوبين[(٣)]، وابن مالك[(٤)]، وأبو حيان[(٥)].

٢ـ المنع إلا في ضرورة الشعر، وهو مذهب جمهور البصريين[(٦)].

---

(١) نُسب الرأي لهم في كثير من المصادر، انظر: الإنصاف ٢/ ٤٦٣؛ شرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٦٥؛ شرح الكافية ٢/ ٣٢٠؛ التعليقة على المقرب ٨٢أ؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٧٩٦؛ البحر المحيط ٣/ ١٥٩؛ توضيح المقاصد ٣/ ٢٣١؛ شرح ابن عقيل ١/ ٢٣٩؛ شرح الأشموني ٣/ ١١٤؛ همع الهوامع ٥/ ٢٦٨؛ ائتلاف النصرة ٦٢.

(٢) انظر رأيهما في: شرح التسهيل ٣/ ٣٧٥؛ شرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٦٥؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٦٥٨؛ توضيح المقاصد ٣/ ٢٣١؛ شرح الأشموني ٣/ ١١٤؛ همع الهوامع ٥/ ٢٦٨.
وظاهر ما في معاني القرآن للأخفش غير صريح في إثبات هذا الرأي له، قال فيه: «قال الله تعالى: (والأرحام) منصوبة، أي: اتّقوا الأرحامَ، وقال بعضهم: (والأرحامِ) جَرٌّ، والأوّل أحسن؛ لأنك لا تُجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور» ١/ ٢٤٣.

(٣) نُسب الرأي له في: شرح التسهيل ٣/ ٣٧٦؛ شرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٦٥؛ توضيح المقاصد ٣/ ٢٣١؛ المساعد ٢/ ٤٧٠؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٦٥٨، ولم أقف على رأيه في كتبه التي بين يدي.

(٤) انظر: شرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٦٥.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٥٨.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ٣٩١؛ المقتضب ٤/ ١٥٢؛ الأصول ٢/ ٧٩؛ مجالس العلماء ٣٢٠ـ ٣٢١؛ شرح المفصل ٣/ ٧٧ـ ٧٨؛ شرح الجمل لابن عصفور =

٣ـ الجواز في الكلام إذا أكّد الضمير، نحو: مررت بك أنت وزيد، ومررت به نفسه وزيد، وإن لم يؤكَّد لم يَجُز، وعليه الجرمي، والزيادي[(١)]، وعُزي للفراء[(٢)].

ومما استدلَّ به المجيزون قراءة حمزة ـ رحمه الله ـ الآنفة الذكر، وأدلَّة أخرى سأذكرها في الترجيح.

وعلَّة المانعين ترجع إلى أمور ثلاثة:

= ١/ ٢٤٤؛ شرح الكافية ٢/ ٣١٩ـ ٣٢٠.

(١) الزيادي (. . .ـ ٢٤٩هـ).
إبراهيم بن سفيان بن سليمان، أبو إسحاق الزيادي، نحوي، لغوي، راوية، قرأ كتاب سيبويه ولم يُتمّه، وروى عن الأصمعي، وأبي عبيدة، وغيرهما، من مصنَّفاته: (نكت على كتاب سيبويه)، (الأمثال)، (النقط والشكل).
انظر: أخبار النحويين ٩٧ـ ٩٨؛ إنباه الرواة ١/ ٢٠١ـ ٢٠٢؛ معجم الأدباء ١/ ١٥٨ـ ١٦١.

(٢) انظر نسبة الرأي لهم في: شرح الكافية ٢/ ٣٢٠ (الجرمي فقط)؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٦٥٨؛توضيح المقاصد ٣/ ٢٣٣، المساعد ٢/ ٤٧٠ (ليس فيه الفراء)؛ شرح الأشموني ٣/ ١١٦؛ همع الهوامع ٥/ ٢٦٩ (ليس فيه الفراء).
ولم أهتدِ إلى رأي الفراء في كتابه (معاني القرآن)، والذي وقفت عليه فيما يتعلَّق بالعطف على الضمير المخفوض يمكن تلخيصه فيما يلي:
أ ـ تخريجه بعض ما استدلّ به على المسألة خلاف هذا الاستدلال، كما في آية ٢١٧ من سورة البقرة.
ب ـ وصف ما جاء على نحو قراءة حمزة بالقبح، وأنَّ ذلك جائز في الشعر، وسيأتي بيان ذلك ص ٦٧٧.
ج ـ جوَّز العطف، مع تجويزه وجهاً آخر، وذلك في آية النساء: ١٢٧.
د ـ يفهم من قوله في آية ٢٠ من سورة الحجر، جواز العطف، إلا أنه عقَّب بقوله: «وما أقلَّ ما تردُّ العرب مخفوضاً على مخفوض قد كنِّي عنه».
انظر: معاني القرآن ١/ ١٤١، ٢٥٢، ٢٩٠، ٢/ ٨٦.

١ـ أنَّ الضمير مشبه التنوين، ومعاقب له، فكما لا يُعطف على التنوين، فكذلك لا يُعطف على الضمير، ودليل المشابهة حذف الياء من المنادى المضاف إليه، نحو: يا غلامِ، فالياء حُذفت وهي ضمير، كما يُحذف التنوين، وهما على حرف واحد، مكمِّلان للاسم، ولا يُفصل بينهما، كما لا يصحُّ الوقف على ما اتصلا به دونهما.

٢ـ ذكر المازني أنَّ المعطوف والمعطوف عليه شريكان، فلا بُدَّ لصحة العطف من جواز وقوع كلٍّ منهما موقع صاحبه، وإذا لم يصحّ: مررت بزيد وكَ، فكذا لا يجوز: مررت بك وزيدٍ.

٣ـ أنَّ الضمير لشدَّة اتصاله بما قبله، أصبح كالجزء من الجارِّ، وتنَزَّل معه منزلة شيء واحد، فلو جاز عطف الظاهر على الضمير المجرور لكان فيه إمَّا عطف اسم على اسم وحرف، وإمَّا عطف اسم على حرف، وكلاهما ممتنع[(١)].

ولهذا الخلاف المذكور تباينت أقوال العلماء وآراؤهم تجاه قراءة حمزة ـ رحمه الله ـ، أذكر فيما يلي أبرزها:

١ ـ قال الفراء: «هو كقولهم: بالله والرَّحم، وفيه قُبْح ؛ لأنَّ العرب لا تردُّ مخفوضاً على مخفوض، وقد كنِّي عنه. . . وإنَّما يجوز هذا في الشعر لضيقه»[(٢)].

٢ ـ ذكر الزجاج أنَّ الجرَّ في (الأرحام) خطأ في العربية، ولا يجوز إلاَّ

---

(١) انظر هذا الاعتلال ـ على تفاوت بين المصادر في ذكره ـ في: الكتاب ١/ ٣٩١؛ الحجَّة للقرَّاء السبعة ٣/ ١٢٢؛ الإنصاف ٢/ ٤٦٦ـ ٤٦٧؛ شرح المفصل ٣/ ٧٧ـ ٧٨؛ الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٥٧؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٣؛ شرح التسهيل ٣/ ٣٧٥؛ شرح الكافية ٢/ ٣١٩؛ التعليقة على المقرب ٨٢ب؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٧٩٧.

(٢) معاني القرآن ١/ ٢٥٢ـ ٢٥٣.

في الضرورة، كما أنَّه خطأ في الدين؛ لأنَّه ورد النهي عن الحلف بغير الله[1].

نقل النحاس وابن خالويه[2] عن البصريين أنه لَحْن لا تحلُّ القراءة به[3].

٤ـ ذكر الفارسي أنَّه «ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال، وما كان كذلك فتَرْك الأخذ به أحسن»[4].

٥ـ وصف الزمخشري القراءة بأنها «ليست بتلك القويَّة»[5].

٦ـ قال الرضي: «الظاهر أنَّ حمزة جوَّز ذلك بناء على مذهب الكوفيين؛ لأنَّه كوفي، ولا نسلِّم تواتر القراءات السبع»[6].

وقد حُملت القراءة على وجهين آخرين غير العطف على الضمير المجرور، هما على النحو الآتي[7]:

---

(١) انظر: معاني القرآن ٢/٦.

(٢) ابن خالويه (...ـ ٣٧٠هـ).
الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، الهمذاني النحوي، اللغوي، روى عن ابن الأنباري، وابن مجاهد، وأبي عمر الزاهد، وغيرهم، وممّن أخذ عنه أبو بكر الخوارزمي والمعافى بن زكريا، من مصنَّفاته: (إعراب ثلاثين سورة من القرآن)، (المقصور والممدود).
انظر: إنباه الرواة ١/٣٥٩؛ معجم الأدباء ٩/ ٢٠٠ـ ٢٠٥؛ غاية النهاية ١/٢٣٧.

(٣) انظر: إعراب القرآن ١/٤٣١ (وفيه أنَّ ذلك لرؤساء البصريين)؛ إعراب القراءات السبع ١/١٢٨.

(٤) الحجّة للقراء السبعة ٣/١٢١.

(٥) المفصل ١٢٤.

(٦) شرح الكافية ٢/٣٢٠.

(٧) انظر: إعراب القراءات السبع ١/١٢٧؛ شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٣٢؛ الكشاف ١/٤٩٣؛ البيان ١/ ٢٤٠ـ ٢٤١؛ شرح المفصل ٣/٧٨؛ شرح الجمل =

١ـ أن تكون الواو للقسم لا للعطف، وفي ذلك وجهان هما:

أ ـ القسم بالأرحام كما أقسم سبحانه بالزمان في نحو: ﴿وَالضُّحَىٰ ۝١ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢﴾[١].

ب ـ أن يكون على تقدير حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، تقديره: وربِّ الأرحام.

٢ـ أنَّه مجرور بباء مقدَّرة دلَّت عليها الباء الأولى، ونظيره قول رؤبة ـ وقد قيل له: كيف أصبحت ـ: خيرٍ عافاك الله، أي: بخير[٢]، وقول جميل:

رسمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِه ... كدتُ أقضي الحياةَ من جَلَلِهِ[٣]

أي: رُبَّ رسم دارٍ، فحُذف حرف الجر وبقي عمله.

وبعد عرض المسألة، وبيان أقوال النحاة، **أخلصُ إلى أنَّ الراجح هو القول الأوَّل**، وهو جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارِّ؛ للأسباب الآتية:

١ـ أنَّ السماع يُؤيِّده، ومن ذلك:

أولاً: من النثر:

أ ـ ورود قراءة سبعية بها، وهي قراءة حمزة ـ رحمه الله ـ، ولا ينبغي

= لابن عصفور ١/ ٢٤٤ـ ٢٤٥؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٧٩٨؛ البحر المحيط ٣/ ١٥٨.

(١) سورة الضحى، الآيات: ١، ٢.

(٢) انظر: إعراب القراءات السبع ١/ ١٢٧؛ شرح المفصل ٣/ ٧٩؛ التعليقة على المقرب ٨٢ب.

(٣) الديوان ١٨٧؛ الخصائص ١/ ٢٨٥؛ الإنصاف ١/ ٣٧٨؛ شرح المفصل ٣/ ٧٩؛ شرح عمدة الحافظ ١/ ٢٧٤؛ رصف المباني ٢٦٩؛ الجنى الداني ٤٥٥؛ مغني اللبيب ١٦٤، ١٨٢؛ شرح الأشموني ٢/ ٢٣٣.

التعويل على الآراء القائلة بتلحينها أو تخطئتها، أو تضعيفها، وإنَّما القول فيها أنَّها «قراءة متواترة عن رسول الله ـ ﷺ ـ، قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قُرَّاء الصحابة، الذين تلقَّوا القرآن من فِي رسول الله ـ ﷺ ـ بغير واسطة، عثمان، وعلي، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأَقْرَأُ الصحابة أُبيّ بن كعب»[1]، وقد نقل عن حمزة ـ رحمه الله ـ أنَّه لم يقرأ حرفاً من كتاب الله إلاَّ بأثر[2].

وممَّا سبق يُعلم أنَّ ما ذكره الرضي من القول بعدم تواتر القراءات السبع، لا يُوافق عليه، وغير مُسَلَّم له؛ «لأنَّ القراءات التي قرأ بها أئمة القُرَّاء ثبتت عن النبي ـ ﷺ ـ تواتراً يعرفه أهل الصنعة، وإذا ثبت شيء عن النبي ـ ﷺ ـ فمن ردَّ ذلك فقد ردَّ على النبي ـ ﷺ ـ واستقبح ما قرأ به»[3].

كما أنَّ ما ذكره الزجاج ـ رحمه الله ـ من كونها خطأً في الدين؛ لأنَّه ورد النهي عن الحلف بغير الله، فالجواب عن ذلك أنَّ هذا حكاية ما كان العرب عليه «فحضَّهم على صلة الأرحام، ونهاهم عن قطعها، ونبَّههم على أنَّها تبلغ من حُرْمتها عندهم أنَّهم يتساءلون بها، ثم لم يقرّهم الشرع على ذلك، بل نهاهم عنه، وحرمتها باقية، وصلتها مطلوبة، وقطعها محرَّم»[4].

ب ـ ومن السماع قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾[5] فـ (ما) معطوف على الضمير في (فيهن).

ج ـ حكاية قطرب عن بعض العرب: ما فيها **غيره وفرسه**[6].

---

(١) البحر المحيط ٣/ ١٥٩.

(٢) انظر: غاية النهاية ١/ ٢٦٣؛ البحر المحيط ٣/ ١٥٩.

(٣) إبراز المعاني ٣/ ٦١.

(٤) المصدر السابق ٣/ ٥٩.

(٥) سورة النساء، الآية: ١٢٧.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٧٦؛ شرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٦١؛ أوضح =

ثانياً: من النظم:

أ ـ قول مسكين الدارمي:

تَعَلَّقُ في مِثْلِ السَّوارِي سُيُوفُنا ... ومَا **بَيْنَها والأَرْضِ** غَوْطٌ نَفَانِفُ(١)

ب ـ قول العباس بن مرداس:

أكرُّ على الكَتِيبَةِ لا أُبالي ... أَحْتَفِي كان **فيها أم سِوَاهَا**(٢)

ج ـ قول الشاعر(٣):

فاليوم قرَّبت تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا ... فاذْهَبْ فما **بِكَ والأيَّامِ** مِنْ عَجَبِ(٤)

إلى غير ذلك من الشواهد(٥).

= المسالك ٣/ ٣٩٢؛ المساعد ٢/ ٤٧١؛ شرح الأشموني ٣/ ١١٥؛ همع الهوامع ٥/ ٢٦٨. وفي بعض هذه المصادر ورد القول دون عزو لقطرب.

(١) الغوط: هو المطمئن من الأرض، النفانف: جمع نفنف، وهي المفازة، وقيل: الهواء بين الشيئين، أو الهواء الشديد، السواري: جمع سارية، وهي الأسطوانة. الديوان ٥٣؛ معاني القرآن للفراء ١/ ٢٥٣؛ الإنصاف ٢/ ٤٦٥؛ شرح المفصل ٣/ ٧٩؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٤؛ شرح التسهيل ٣/ ٣٧٧؛ شرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٦٣؛ لسان العرب ٧/ ٣٦٤ (غ و ط)، ٩/ ٣٣٨ (ن ف ن ف)؛ البحر المحيط ٢/ ١٤٨؛ المقاصد النحوية ٤/ ١٦٤؛ شرح الأشموني ٣/ ١١٥.

(٢) الديوان ١٦٢؛ الإنصاف ٢/ ٤٦٤؛ شرح التسهيل ٣/ ٣٧٧؛ البحر المحيط ٢/ ١٤٨.

(٣) لم أقف على القائل.

(٤) البيت في: الكتاب ١/ ٣٩٢؛ الأصول ٢/ ١١٩؛ شرح المقدِّمة المحسبة ٢/ ٤٣٠؛ المقتصد ٢/ ٩٦٠؛ الإنصاف ٢/ ٤٦٤؛ شرح المفصل ٣/ ٧٨، ٧٩؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٤؛ شرح التسهيل ٣/ ٣٧٦؛ شرح الكافية ٢/ ٣٢٠؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٧٩٧؛ البحر المحيط ٢/ ١٤٨؛ توضيح المقاصد ٣/ ٢٣٣؛ شرح الأشموني ٣/ ١١٥؛ همع الهوامع ٢/ ١٠١.

(٥) انظر: شرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٦٢، ٦٦٤؛ البحر المحيط ٢/ ١٤٨.

وكثرة هذا المسموع يُبعد القول بأنَّه ضرورة، كما أنَّ تأويل ما ورد في النثر يردُّه أنَّ ترك التقدير أَوْلى.

٢ـ أنَّ تعليلات البصريين المنع تعليلات تضعف أمام هذا المسموع، مع قوته، وكثرته، ويدلُّ على ضعفها ما يلي:

أ ـ أنَّ شبه ضمير الجرِّ بالتنوين لو مَنع من العطف عليه لامتنع ذلك مع الإعادة أيضاً؛ لأنَّ التنوين لا يُعطف عليه في كلِّ حال، كما أنَّه لو مُنع من العطف عليه لَمُنِع من توكيده، والإبدال منه؛ لعدم صحَّة ذلك في التنوين، بخلاف ضمير الجرِّ فإنَّه يؤكَّد، ويُبْدل منه بالإجماع[1].

ب ـ ما ذكره المازني ـ رحمه الله ـ غير مسلَّم له، إذ لو صحَّ قوله لما جاز: رُبَّ رجلٍ وأخيه، وكلُّ شاةٍ وسَخْلتها، ورأيتُ زيداً وأخاه[2]، وقول الشاعر[3]:

أيُّ فـتـى هـيـجَـاء أنـتَ وجـارِهـا إذا مـا رِجـالٌ بـالـرِّجـالِ استـقـلَّـتِ[4]

وهذا جائز بلا خلاف.

وأيضاً لم يصحّ: رأيتُك وزيداً؛ لأنَّه لا يُقال: رأيت زيداً وكَ[5].

٣ـ ما ذهب إليه الجرميُّ والزيادي لم أقف على سماع يُؤيِّده.

٤ـ أنَّ في الوجهين اللذَيْن خُرِّجت عليهما قراءة حمزة نظراً؛ لما يلي:

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٧٥.

(٢) انظر: شرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٦٦ـ ٦٦٧.

(٣) لم أقف على القائل.

(٤) البيت في: الكتاب ١/ ٢٤٤؛ الأصول ٢/ ٣٩؛ التبصرة والتذكرة ٢/ ١٤٣؛ شرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٦٦؛ شرح الكافية الشافية ٢/ ١٢٤٧؛ مغني اللبيب ٩٠٨؛ المقاصد الشافية ٢/ ١٦٢؛ الأشباه والنظائر ٢/ ٤٤٠.

(٥) انظر: البحر المحيط ٣/ ١٥٨.

أ ـ كون الواو للقسم فيه عدول عن الظاهر، إضافة إلى أنَّ القسم لو كان قسم السؤال في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾[1] فهذا معترض بأنَّ قسم السؤال لا يكون إلاَّ بالباء؛ ولو كان قسم خبر محذوف على تقدير: والأرحام إنَّه لمُطَّلِع على ما تفعلون.. فهذا فيه تكلُّف واضح[2].

ب ـ أنَّ إضمار حرف الجرِّ مع بقاء عمله ضعيف[3]، ولا يكون غالباً إلاَّ في الشعر، كما في قول الفرزدق:

إذا قيلَ: أيُّ النَّاسِ شَرٌّ قبيلةً؟ أشارتْ كُليبٍ بالأكفِّ الأَصابِعُ[4]

على تقدير: أشارت إلى كليب.

وخلاصة ما سبق أنَّ عطف الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجارِّ جائز، وإن كان الأكثر إعادته، نحو قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ﴾[5]، ﴿فقلنا لها وللأرض﴾[6].



(١) سورة النساء، الآية: ١.

(٢) انظر: شرح الكافية ٢/ ٣٢٠؛ حاشية الصبان ٣/ ١١٥.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٣؛ البحر المحيط ٢/ ١٤٧؛ همع الهوامع ٤/ ٢٢١؛ حاشية الصبان ٣/ ١١٥.

(٤) سبق تخريجه ص ٦١٨.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ٦٤.

(٦) سورة فصلت، الآية: ١١.

٨٤ـ البدل من ضمير الحاضر بدل (كلٍّ) من (كلٍّ)

في حديث أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه -: «أتينا رسولَ الله - ﷺ - في رَهْطٍ من الأشعريين...»[(١)].

قال ابن حجر: «وقع في رواية عبد السلام... بلفظ «إنَّا أتينا النبيَّ - ﷺ - نفرٌ من الأشعريين» فاستدلَّ به ابن مالك لصحَّة قول الأخفش: يجوز أن يُبدل من ضمير الحاضر بدل كلٍّ من كلٍّ، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾[(٢)]، قال ابن مالك: واحترزت بقولي: بدل كلٍّ من كلٍّ عن البعض والاشتمال، فذلك جائز اتفاقاً... قلت: وهذا لا يحسُن الاستشهاد به إلاَّ لو اتَّفقت الرواة، والواقع أنَّه بهذا اللفظ انفرد به عبد السلام، وقد أخرجه البخاري في مواضع أخرى بإثبات (في)، فقال في معظمها (في رهط)... وفي بعضها (في نفر)..»[(٣)].

ذكر ابن حجر مسألة البدل من ضمير الحاضر بدل كلٍّ من كلٍّ.

وتلخَّص عرضه فيما يلي:

١ـ استدلال ابن مالك بالحديث لرأي الأخفش في جواز المسألة.

٢ـ البدل من ضمير الحاضر بدل بعض أو اشتمال جائز اتفاقاً.

---

(١) ١١/٦١٦.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٢.

(٣) ١١/ ٦٢٠. وانظر: شواهد التوضيح ٢٠٦ـ ٢٠٧.

٣ـ أنَّ الاستشهاد بهذا الحديث على هذه المسألة لا يحسُن إلاَّ في حال اتِّفاق الرواة، والحديث هنا ورد بروايات أخرى.

وبيان المسألة على النحو الآتي:

اختلف في البدل من ضمير الحاضر ـ ويشمل المتكلِّم والمخاطب ـ بدل (كلٍّ) من (كلٍّ)، نحو: رأيتني عمراً، وضربتني زيداً، على أقوال ثلاثة، هي على النحو الآتي:

١ـ المنع إلاَّ إذا أفاد معنى الإحاطة، أو كان بدل بعض، أو اشتمال، وعليه جمهور البصريين[١].

٢ـ الجواز دون قيد، وإليه ذهب الأخفش[٢]، والكوفيون[٣]، ووافقهم ابن مالك[٤].

٣ـ جوازه في الاستثناء، نحو: ما ضربتُكم إلاَّ زيداً، وبه قال قطرب[٥].

وعلَّل جمهور البصريين مذهبهم بأنَّ المقصود من البدل بيان المبدَل منه، وضمير الحاضر لا يحتاج إلى بيان؛ لأنَّه في غاية الوضوح، وهو أبْيَنُ

---

(١) انظر: المقتضب ٣/ ٢٧٢؛ اللباب ١/ ٤١٢؛ شرح المفصل ٣/ ٧٠؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨٩؛ المقرب ٢٧٠؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٦٢٢؛ توضيح المقاصد ٣/ ٢٥٩؛ شرح الأشموني ٣/ ١٢٩.

(٢) انظر: معاني القرآن ١/ ٢٩٣.

(٣) انظر نسبة الرأي لهم في: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨٩؛ شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٤؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٨٠٦؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٦٢٢؛ المساعد ٢/ ٤٣٢؛ التصريح ٢/ ١٦١؛ همع الهوامع ٥/ ٢١٨.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٣٤؛ شواهد التوضيح ٢٠٦.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٢٢؛ شرح الأشموني ٣/ ١٢٩؛ همع الهوامع ٥/ ٢١٨.

من الظاهر، ولا يُبدل الأظهر بالأَخْفَى[1].

أمَّا جوازه مع بدل (بعض) من (كلٍّ)، وبدل الاشتمال؛ فلأنَّ فيهما زيادة بيان وإيضاح، لم يُفدها المبدل منه، إذ هما ممَّا يشتمل عليه المبدل منه، أو بعض منه، فمدلولهما مختلف[2].

ومن شواهد ما دلَّ على معنى الإحاطة قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾[3] فـ (أوَّلنا).. بدل من الضمير في (لنا)[4].

وقول عبيدة بن الحارث[5]:

فما بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا في مَقَامِنَا ... **ثَلاثَتِنَا** حتى أُزِيرُوا المَنَائِيا[6]

فـ (ثلاثتنا) بدل من الضمير في (مقامنا).

ومن شواهد ما كان بدل (بعض) من (كلٍّ)، قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾[7] فـ (مَنْ) بدل

---

(١) انظر: اللباب ١/ ٤١٢؛ شرح المفصل ٣/ ٧٠؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٠؛ شرح الكافية ١/ ٣٤١؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٨٠٦؛ همع الهوامع ٥/ ٢١٨؛ حاشية الصبان ٣/ ١٢٨.

(٢) انظر: شرح المفصل ٣/ ٧٠؛ شرح الكافية ١/ ٣٤١.

(٣) سورة المائدة، الآية: ١١٤.

(٤) انظر: الكشاف ١/ ٦٥٥؛ التبيان ١/ ٤٧٤.

(٥) انظر: المقاصد النحوية ٤/ ١٨٨.

(٦) المنائيا: جمع منية وهي الموت.
شرح التسهيل ٣/ ٣٣٤؛ شرح عمدة الحافظ ٢/ ٥٨٨؛ شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٢؛ شواهد التوضيح ٢٠٧؛ شرح الألفية لابن الناظم ٥٥٩؛ شرح الأشموني ٣/ ١٢٩.

(٧) سورة الأحزاب، الآية: ٢١.

من الكاف في (لكم)[1]، وقول العديل بن الفرخ[2]:

أَوْعَـدَنـي بـالسِّـجـنِ والأَدَاهِـمِ   **رِجْلي** فَرِجْلي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ[3]

فـ (رجلي) بدل من الياء في (أوعدني) بدل بعض من (كلٍّ).

ومن شواهد ما كان بدل اشتمال قول الشاعر[4]:

ذَرِيـنـي إنَّ أمـرَكِ لَـنْ يُـطَـاعـا   ومـا أَلْـفَـيـتِـنـي **حِلْمي** مُضاعا[5]

فـ (حلمي) بدل من الياء في (ألفيتني) بدل اشتمال.

---

(١) انظر: الكشاف ٣/ ٢٥٦؛ البحر المحيط ٧/ ٢٢٢.

(٢) انظر: المقاصد النحوية ٤/ ١٩٠؛ خزانة الأدب ٢/ ٣٦٨؛ الدرر اللوامع ٦/ ٦٤.

(٣) الأداهم: جمع أدهم وهو القيد، الشثنة: الغليظة الخشنة، المناسم: جمع مَنْسِم: طَرَف خُفِّ البعير، استعاره للإنسان.
اللباب ١/ ٤١٣؛ شرح المفصل ٣/ ٧٠؛ شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٢؛ شواهد التوضيح ٢٠٦؛ شرح الكافية ١/ ٣٤١؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٨٠٩؛ لسان العرب ١٢/ ٢١٠ (د هـ م)، ٥٧٤ (ن س م). ١٣/ ٢٣٢ (ش ث ن)؛ شرح شذور الذهب ٤٤٢؛ شرح الأشموني ٣/ ١٢٩؛ التصريح ٢/ ١٦٠؛ همع الهوامع ٥/ ٢١٧؛ الخزانة ٢/ ٢٦٧.

(٤) اختلف في قائله على قولين، هما:
أ ـ رجل من بجيلة أو خثعم. انظر: الكتاب ١/ ٧٧؛ الأصول ٢/ ٥١.
ب ـ عدي بن زيد العبادي. انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ١٢٣؛ الدرر اللوامع ٦/ ٦٧، وهو في ديوانه ٣٥.
وفي المقاصد النحوية ٤/ ١٩٢ لعدي أو لرجل من بني خثعم أو بجيلة.

(٥) البيت في: الكتاب ١/ ٧٨؛ الأصول ٢/ ٥١؛ اللباب ١/ ٤١٢؛ شرح المفصل ٣/ ٧٠؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨٩؛ شرح التسهيل ٣/ ٣٣٦؛ شرح عمدة الحافظ ٢/ ٥٨٧؛ شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٤؛ شواهد التوضيح ٢٠٧؛ شرح الكافية ١/ ٣٤١؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٨١١؛ شرح شذور الذهب ٤٤٣؛ همع الهوامع ٥/ ٢١٧.

وممَّا استدلَّ به الأخفش ومن وافقه الآية المذكورة آنفاً: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾[1] فـ (الذين) بدل من الكاف في (ليجمعنكم)[2]، وقول الشاعر[3]:

بكم قريشٍ كُفِينا كلَّ مُعْضلةٍ وأمَّ نهجَ الهدَى مَنْ كان ضِلِّيلا[4]

فـ (قريش) بدل من الكاف في (بكم).

وقول الشاعر[5]:

فلأَحْشَأنَّكَ مِشْقَصاً أَوْساً أُوَيْسُ من الهَبَالَهْ[6]

فـ (أوساً) بدل من الكاف في (أحشأنَّك).

واستدلُّوا بأدلَّة أخرى سأذكرها في الترجيح.

واحتجَّ قطرب بقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٢.

(٢) انظر: معاني القرآن ١/ ٢٩٣.

(٣) لم أقف على القائل.

(٤) البيت في: شرح التسهيل ٣/ ٣٣٥؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٦٢٢؛ البحر المحيط ٧/ ٢٢٢؛ شرح شذور الذهب ٤٤٣؛ التصريح ٢/ ١٦١.

(٥) اختلف في قائله على قولين:
أ ـ الكميت بن زيد الأسدي. انظر: الديوان ٣/ ٣٤.
ب ـ أسماء بن خارجة. انظر: لسان العرب ١/ ٥٥ (ح ش أ)، ٦/ ١٨ (أوس).

(٦) حَشَأَه بسهم يحْشَؤُه حشْأً: رماه فأصاب به جوفه، المِشقَص: السهم العريض النَّصل، أوساً وأُوَيْسُ: أسماء للذئب، وقيل: أوساً بمعنى عِوَض، الهباله: اسم ناقته، والبيت في وصف ذئب طمع في ناقة الشاعر.
كتاب الوحوش ٦٩؛ الخصائص ٢/ ٧٢؛ سمط اللآلي ١/ ٣٧؛ شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٥؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٨٠٧؛ لسان العرب ١/ ٥٥ـ ٥٦ (ح ش أ)، ٦/ ١٧ـ ١٨ (أ و س)، ٧/ ٤٨ (ش ق ص).

ظَلَمُوا﴾[1]، و(الذين) بدل من (الكاف) في (عليكم)[2]، وتقديره: لئلا تثبت حجَّة للناس على غير الظالمين منهم، وهم أنتم أيُّها المخاطبون بتولية وجوهكم إلى القبلة[3].

والذي يظهر أن ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون له وجه قوي؛ لما يلي:

١ـ أنَّ السَّماع والقياس يُؤيِّده، فمن السماع:

أ ـ ما حكاه الكسائي من قول بعضهم: إلى أبي عبدِالله[4].

ب ـ قول حميد بن ثور:

أنا سَيْفُ العشيرةِ فاعرفُوني　　**حُمَيْداً** قد تَذَرَّيْتُ السَّنامَا[5]

فـ (حميداً) بدل من الياء في (فاعرفوني).

ج ـ قول ذي الرمَّة:

وشَوْهَاءَ تَعْدُو بي إلى صارخِ الوغَى　　**بِمُسْتَلْئِمٍ** مثلِ البَعيرِ المُدَجَّلِ[6]

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٥٠.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢/ ١٦٩؛ البحر المحيط ١/ ٤٤٢.

(٣) انظر: البحر المحيط ١/ ٤٤٢.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٢٢؛ توضيح المقاصد ٣/ ٢٥٩؛ التصريح ٢/ ١٦١.

(٥) الديوان ١٣٣؛ شرح المفصل ٣/ ٩٣؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩١؛ المقرب ٢٧٠؛ المساعد ٢/ ٤٣٢.

(٦) فرس شوهاء: صفة محمودة فيها، طويلة رائعة، مُشْرِفَةٌ، وقيل: هي المفرطة رُحْب الشِّدْقَيْن، والمنخرين، وقيل: هي حديدة البصر، البعير المدجَّل: المَهْنُوء بالقَطِران.
الديوان ٣/ ١٤٩٩؛ شرح التسهيل ٣/ ٣٣٥؛ شرح عمدة الحافظ ٢/ ٥٨٩؛ شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٤؛ شواهد التوضيح ٢٠٨؛ لسان العرب ١١/ ٢٣٦ (د ج ل) ١٣/ ٥٠٩ (ش و ه).

(مستلئم) بدل من الياء في (بي).

أمَّا استدلال المجيزين بقوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾[1] على أنَّها من إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر، **فالذي يظهر** أنَّ حمل الآية على غير هذا الوجه أقوى وأوضح؛ وهو أن يكون الكلام على الاستئناف، فـ (الذين) مبتدأ، وخبره (فهم لا يؤمنون)[2]، وقد ذكر لها المعربون أوجهاً أخرى لا تخلو من اعتراضات[3]، فالاستدلال بهذه الآية على جواز المسألة ليس قاطعاً؛ لأنَّ الدليل إذا تطرّق له الاحتمال سقط به الاستدلال.

وكذا الاستدلال بالبيت: فلأحشأنَّك مِشْقَصاً... **الذي يظهر** أنَّ تخريج البصريين له على أن (أوسا) بمعنى (عوض)[4]، هو الأقوى، والأنسب لسياق المعنى.

أمَّا القياس فمن وجهين:

أ ـ أنَّ الإبدال من ضمير الغائب بدل (كلٍّ) من (كلٍّ) جائز، ومنه ما حكاه سيبويه عن الخليل: مررت به المسكينِ[5]، وقول الفرزدق:

على حالةٍ لو أنَّ في القوم حاتماً على جوده لضنَّ بالماءِ **حاتمِ**[6]

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٢.

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج ٢/ ٢٣٢؛ البيان ١/ ٣١٥؛ التبيان ١/ ٤٨٣.

(٣) انظر: البحر المحيط ٤/٨٣؛ الدر المصون ٤/ ٥٥١ـ ٥٥٣.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٥.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٢٥٦.

(٦) الديوان ٦٠٣، (والرواية فيه:

على ساعةٍ لَو كانَ في القومِ حاتمٌ على جُودِهِ ضَنَّتْ به نفسُ حاتمِ)

ولا شاهد فيها، الكامل ١/ ٣٠٤، ٣٠٦، شرح اللمع ١/ ٢٣٣؛ شرح المفصل ٣/ ٦٩؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٠؛ شرح الألفية لابن الناظم ٥٥٨؛ =

فـ (حاتم) بدل من الضمير في (جوده).

فجاز أيضاً مع ضمير المتكلِّم والمخاطَب قياساً عليه، إذ لو كان المقصود من المنع معهما إزالة اللبس لامتنع من ضمير الغيبة كما امتنع نعته؛ لأنَّه لا يدخله لبس[1].

ب ـ جواز إبدال النكرة من المعرفة، نحو: مررت بزيد رجل عاقل، وأحدهما أَبْيَنُ من الآخر[2].

٢ـ ما علَّل به الجمهور منعهم من أنَّ المقصود بالبدل تبيين الأوَّل، وضمير الحاضر لا يدخله لَبْس أجاب عنه الأخفش بمنع اتِّحاد المدلولين في بدل (كلٍّ) من (كلٍّ)، ففي قولك: بي المسكين مررت، وعليك الكريم المعوَّل، أفاد البدل زيادة فائدة من صفة المَسْكَنة والكَرم، ولو كانا متَّحدين في المفهوم لكان الثاني تأكيداً للأوَّل لا بدلاً[3].

٣ـ أنَّ تخريجات جمهور البصريين بعض هذه الشواهد، كتخريجهم البيت:

أنا سيفُ العشيرةِ فاعرفوني ... حُمَيْدًا ....[4]

على إضمار فعل على الاختصاص، أي: أعني حميداً[5]، يردُّه أنَّ ترك التقدير أَوْلى.

٤ـ أن ما ذهب إليه قطرب من جواز نحو: ما ضربتُكم إلا زيداً،

= شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٨٠٦؛ شرح شذور الذهب ٤٤٢؛ المساعد ٢/ ٤٣٣.

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٠؛ همع الهوامع ٥/ ٢١٨.

(٢) انظر: شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٨٠٦.

(٣) انظر: شرح الكافية ١/ ٣٤١؛ حاشية يس العليمي ٢/ ١٦١.

(٤) سبق ذكره ص ٦٨٩.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٠؛ المقرب ٢٧٠.

معترضٌ عليه بأنَّه ليس بدل (كلّ) من الضمير (الكاف) بل هو بدل بعض من كلٍّ[1].

كما أن استدلاله بالآية لا يصحُّ من حيث المعنى؛ لأنَّ البدل على نية الطرح أو نية تكرار العامل، فلو حُذف المبدل منه وأقيم البدل مقامه لم يستقم المعنى، ولم يكن هو المراد.



(١) انظر: حاشية يس العليمي ٢/ ١٦١؛ حاشية الصبان ٣/ ١٢٩.

٨٥ـ بدل (كلٍّ) من (بعض)

في حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: «..وَيْحَكَ إنْ أَبَيْتَ إلاَّ أنْ تصنعَ، فَعَلَيْكَ بِهذَا الشَّجرِ، كُلِّ شيءٍ ليسَ فيه رُوحٌ».

قال ابن حجر: «كذا في الأصل بخفض (كلٍّ) على أنَّه بدل (كلٍّ) من (بعض)، وقد جوَّزه بعض النحاة، ويحتمل أن يكون على حذف مضاف، أي: عليك بمثل الشجر، أو على حذف واو العطف، أي: وكلّ شيء، ومثله قولهم في: التحيات الصلوات، إذ المعنى: والصلوات.. وكذا ثبت في رواية مسلم... بلفظ (فاصنع الشجرَ، وما لا نفْسَ له) ولأبي نعيم... (فَعَلَيْكَ بهذا الشَّجَرِ، وكلِّ شيء ليس فيه روح) بإثبات واو العطف، وقال الطيبي: قوله: (كلِّ شيء) هو بيان للشجر؛ لأنَّه لمَّا منعه عن التصوير، وأرشده إلى الشجر كان غير وافٍ بمقصوده، ولأنَّه قصد كلَّ ما لا روح فيه، ولم يَقصد خصوصَ الشَّجرِ...»(١).

ذكر ابن حجر في الموضع السابق أربعة توجيهات في تخريج رواية الحديث، هي:

١ـ بدل كل من بعض.

٢ـ على حذف مضاف.

٣ـ على حذف واو العطف.

---

(١) الحديث والتعليق في ٤/٤٨٦؛ وانظر: صحيح مسلم (كتاب اللباس والزينة ـ باب تحريم تصوير صورة الحيوان...) ٣/١٦٧١؛ شرح مشكاة المصابيح ٨/٢٨١.

٤ـ بيان للشجر.

أمَّا التوجيه الأوَّل ففي صحَّة وروده خلاف على قولين، هما على النحو الآتي:

١ـ عدم إثبات هذا القسم من أقسام البدل وعليه الجمهور[(١)].

٢ـ إثبات هذا القسم، وعلى جوازه قوم من النحاة[(٢)]، واختاره السيوطي[(٣)]. واستدلُّوا على وروده بما يلي:

أ ـ قوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾[(٤)]، فـ (جنات) بدل من (الجنة) بدل (كلّ) من (بعض).

ب ـ قول امرىء القيس:

كأنِّي غداةَ البَيْنِ يَوْمَ تَحمَّلوا   لدى سَمُراتِ الحيِّ نَاقِفُ حَنْظَلِ[(٥)]

---

(١) لم يثبت كثير من النحاة هذا القسم في مصنفاتهم، وقد حكى ابن أبي الربيع أنَّ عدم خروج البدل عن الأقسام الأربعة المعروفة ممَّا أجمع عليه النحويون. انظر: البسيط ١/ ٣٩٣.
ونسبَ المذهبَ المذكور للجمهور الأشموني والسيوطي. انظر: شرح الألفية ٣/ ١٢٦؛ همع الهوامع ٥/ ٢١٦.

(٢) لم أقف على من نصَّ صراحة من النحاة على جوازه، والذين ذكروا المسألة لم يزيدوا على قولهم: «زاد بعضهم بدل كلّ من بعض»، «أثبته طائفة ونفاه آخرون»، «ذكر بعض النحاة قسماً خاصًا، وهو بدل كلّ من بعض، واحتجَّ له»، «زعم بعضهم أنَّه بدل كلّ من بعض».
انظر: توضيح المقاصد ٣/ ٢٥٠؛ شرح الأشموني ٣/ ١٢٦؛ شرح الأزهرية في علم العربية ١٠٥؛ شرح الفواكه الجنية ٩٤؛ حاشية يس العليمي ٢/ ١٥٥؛ الدرر اللوامع ٦/ ٥٩.

(٣) انظر: همع الهوامع ٥/ ٢١٦.

(٤) سورة مريم، الآيتان: ٦٠، ٦١.

(٥) السَّمُرَات: شجر له شوك، وهو شجر الطَّلح، تنقَّفت الحنظل: أي =

فقوله (يوم تحمَّلوا) بدل من (غداة البين).

ج ـ قول ابن قيس الرُّقيَّات:

نضَّر اللهُ أعظماً دفنوها بسِجِسْتانَ طلحةَ الطَّلحاتِ[1]

ف (طلحة) بدل من (أعظما).

والذي يظهر أنَّ في الاستدلال بهذه الأدلَّة نظراً؛ لما يلي:

١ـ أنَّ الآية الكريمة محمولة على أنَّ (أل) في (الجنة) للجنس، و(جنات عدن) بدل منها، فهي من قبيل بدل بعض من كلّ[2].

٢ـ الاستدلال ببيت امرىء القيس محمول عند الجمهور على أنَّ (اليوم) بمعنى الوقت فهو بدل (كلٍّ) من (كلٍّ)[3].

٣ـ في بيت ابن قيس الرُّقيَّات وجهان عدا ما ذُكر، هما:

أ ـ أنْ يكون على حذف مضاف، تقديره: أعظم طلحة...

ب ـ أنَّ المراد بالأعظم جملة الشخص، وذاته، من باب تسمية الكلِّ

= شققته عن الهبيد، وهو حبُّ الحنظل، والمعنى: اعتزلت أبكي كأنِّي ناقف حنظل؛ لأنَّ ناقف الحنظل تدمع عيناه؛ لحرارة الحنظل.
الديوان ٩؛ شرح القصائد السبع ٢٣؛ البسيط ١/٣٩٣؛ لسان العرب ٩/٣٣٩ (ن ق ف)؛ المقاصد النحوية ٤/٢٠٢؛ شرح الأشموني ٣/١٢٦؛ همع الهوامع ٥/٢١٦.

(١) يروى (طلحة) بالنصب ـ وهو مدار الشاهد هنا ـ وبالجرّ.
الديوان ٢٠؛ المقتضب ٢/١٨٨؛ المسائل العسكرية ٢٣٨؛ الإنصاف ١/٤١؛ شرح المفصل ١/٤٧؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/٨٠٣؛ الجنى الداني ٦٠٥؛ شرح الأزهرية ١٠٥؛ همع الهوامع ٥/٢١٦؛ شرح الفواكه الجنية ٩٤.

(٢) انظر: البيان ٢/١٢٨؛ شرح الأزهرية ١٠٥.

(٣) انظر: حاشية الصبان ٣/١٢٦.

بالجزء، وعلى هذا فهو بدل (كلٍّ) من (كلٍّ)[1].

وحمل البيت على أحد هذين الوجهين غير بعيد؛ لشيوع وقوعهما، بخلاف حمله على أنَّه بدل كل من بعض، إذ لم أقف على دليل قاطع على جواز المسألة.

أمَّا التوجيه الثاني وهو حذف المضاف، فهو وإن كان شائعاً، ونظائره كثيرة، إلا أنَّ ترك التقدير أَوْلى ما أمكن ذلك.

أمَّا التوجيه الثالث وهو حذف حرف العطف، فقد ذهب إلى جوازه بعض النحاة، كالفارسي[2]، وابن عصفور[3]، وابن مالك[4]، **ويُضعف هذا الرأي ما يلي**:

١ـ ما ذكره ابنُ جنِّي من أنَّ حرف العطف فيه ضَرْب من الاختصار، فهو نائب عن الفعل في قولنا: قام زيد وعمرو، والتقدير: وقام عمرو، ففي حذفه بعد حذف الفعل نوع من الإجحاف[5].

٢ـ ما ذكره السهيلي من أنَّ الحروف دالَّة على معانٍ في نفس المتكلِّم، وإضمارها مُنافٍ لذلك، إذ لا تتبيَّن به هذه المعاني[6].

٣ـ القياس على حروف النفي، والتأكيد، والتمنِّي، والترجِّي، إذ لا يجوز حذفها، فكذا واو العطف، وإنما حُذف حرف الاستفهام؛ لأنَّ فيه دلالة

---

(١) انظر: شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٨٠٣؛ شرح الأزهرية ١٠٥؛ شرح الفواكه الجنية ٩٤.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٥؛ الفصول المفيدة ١٢٤؛ المساعد ٢/ ٤٧٤؛ ولم أقف على رأيه في مؤلفاته التي بين يدي.

(٣) انظر: شرح الجمل ١/ ٢٥١ـ ٢٥٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٨٠.

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٥ـ ٦٣٦.

(٦) انظر: الأمالي ١٠٢؛ نتائج الفكر ٢٦٣، وانظر أيضاً: رصف المباني ٤٧٧.

على المحذوف، إذ للمستفهم هيئة تدلُّ عليه بخلاف المخبر(١).

٤ـ إمكان حدوث اللبس في نحو: ضربت زيداً وأبا عمرو، فلو حُذف الواو لصار: ضربت زيداً أبا عمرو، فيظن أن زيداً هو أبو عمرو(٢).

أمَّا ما ورد من نصوص حُذف فيها الحرف، فمن المسموع النَّادر الذي لا يقتضي القياس عليه، ومن ذلك:

١ـ ما جاء في الحديث: «تصدَّق رجل من ديناره، من درهمه، من صاع بُرِّه، من صاع تمره»(٣).

٢ـ ما ورد من صِيَغ التشهُّد فيما رواه ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: «التحيَّاتُ المباركاتُ الصلواتُ الطَّيباتُ»(٤).

٣ـ حكى أبو زيد قول بعض العرب: أكلتُ لحماً سمكاً تمراً(٥).

---

(١) انظر: نتائج الفكر ٢٦٣؛ الفصول المفيدة ١٢٤؛ همع الهوامع ٥/ ٢٧٤.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٦.

(٣) ورد بهذه الرواية في بعض المصادر النحوية كشرح التسهيل ٣/ ٣٨٠؛ شرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٤٠.
وهو بزيادة (من ثوبه) بعد (من درهمه) في صحيح مسلم (كتاب الزكاة ـ باب الحث على الصدقة) ٢/ ٧٠٥؛ سنن النسائي (كتاب الزكاة ـ باب التحريض على الصدقة) ٥/ ٧٦؛ المسند ٤/ ٣٥٩.

(٤) صحيح مسلم (كتاب الصلاة ـ باب ما يجمع صفة الصلاة) ١/ ٣٠٢ـ ٣٠٣.
قال النووي: «حذفت الواو اختصاراً وهو جائز معروف في اللغة» شرح مسلم ٤/ ١١٦.
وفي شرح السيوطي على سنن النسائي ٣/ ٤٢ نقل عن النووي قوله: «هكذا هو في هذا الحديث بلا واو، وجاءت الأحاديث الصحيحة بإثبات الواو وبحذفها، والأمران جائزان، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر».

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٥؛ شرح التسهيل ٣/ ٣٨٠؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٦٦١؛ مغني اللبيب ٨٣١؛ شرح الأشموني ٣/ ١١٧؛ همع الهوامع ٥/ ٢٧٤.

٤ـ ومما جاء منه في الشعر[١]:

كيفَ أصْبَحْتَ كيفَ أَمْسَيتَ مِمَّا يغرسُ الودَّ في فؤادِ الكريمِ[٢]

وبعض هذه الشواهد مؤوَّلة[٣] على غير الحذف.

والذي يظهر مما سبق أنَّ أرجح التوجيهات في الرواية المذكورة «فَعَلَيْكَ بهذا الشَّجرِ، كلٍّ شيءٍ ليس فيه رُوحٌ» هو توجيه الطيبي بأنَّ (كلّ شيء) بيَان للشجر؛ لأنَّه لمَّا مَنعه عن التصوير، وأرشدَه إلى جنس الشَّجر، رأى أنَّ ذلك غير وافٍ بمقصوده فأَوْضَحه به[٤].



---

(١) لم أقف على القائل.

(٢) البيت في: الخصائص ١/ ٢٩٠؛ أمالي السهيلي ١٠٢؛ نتائج الفكر ٢٦٣؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٥٤؛ ضرائر الشعر ١٦١؛ شرح التسهيل ٣/ ٣٨٠؛ شرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٤١؛ شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٦٠؛ البسيط ٢/ ٦٩٠؛ رصف المباني ٤٧٨؛ الفصول المفيدة ١٢٤؛ المساعد ٢/ ٤٧٣؛ شرح الأشموني ٣/ ١١٦؛ همع الهوامع ٥/ ٢٧٤.

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٥؛ أمالي السهيلي ١٠٢ـ ١٠٣؛ نتائج الفكر ٢٦٣ـ ٢٦٤؛ رصف المباني ٤٧٧؛ مغني اللبيب ٨٣١ـ ٨٣٢؛ المساعد ٢/ ٤٧٤.

(٤) انظر: ما سبق ص ٦٩٣، وانظر أيضاً: شرح الكرماني ١٠/ ٧٦.

٨٦- حذف حرف النداء

من مواضع وروده:

١- في حديث أنس - رضي الله عنه -: «... فقال له الرجل: ابن عبد المطلب...»[١].

قال ابن حجر: «قوله: (ابن عبد المطلب) بفتح النون على النداء، وفي رواية الكشميهني (يا ابن) بإثبات حرف النداء»[٢].

٢- في حديث أبي شريح العدوي - رضي الله عنه - قال: «ائذن لي أيُّها الأمير أحدِّثك...»[٣].

قال ابن حجر: «الأصل فيه: يا أيُّها الأمير، فحذف حرف النداء»[٤].

٣- في قوله عليه الصلاة والسلام: «.. فأخذ موسى عصاه، وطلب الحجر، فجعل يقول: ثوبي حجر، ثوبي حجر..»[٥].

قال ابن حجر: «(حجر) بالضم على حذف حرف النداء، وتقدَّم في الغُسْل بلفظ (ثوبي يا حجر)»[٦].

---

(١) ١/ ١٧٩.
(٢) ١/ ١٨٢.
(٣) ٤/ ٥٠.
(٤) ٤/ ٥١.
(٥) ٦/ ٥٠٢.
(٦) ٦/ ٥٠٤. وانظر رواية إثبات حرف النداء في ١/ ٤٥٩.

٤ـ في حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: «ثم مرَّ أبو القاسم ـ ﷺ ـ . . .ثم قال: يا أبا هِرٍّ، قلت: لبَّيك رسول الله. .»[١].

قال ابن حجر: «قوله: قلت: لبَّيك رسولَ الله) كذا فيه بحذف حرف النداء، ووقع في رواية. . (فقلت: لبَّيك يا رسولَ الله وسعديك))»[٢].

ذكر ابن حجر في النصوص السابقة حذف حرف النداء.

والقياس ألاَّ يُحذف حرف النداء؛ لكونه نائباً عن الفعل؛ إلا أنَّه لمَّا دلَّ الكلام عليه تجوَّزوا في حذفه اختصاراً[٣].

ولا يقدَّر عند الحذف سوى (يا) من أحرف النداء، كما هو في تقدير النصوص المذكورة، وفي نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[٤]؛ لأنَّ (يا) هي الأصل في حروف النداء، وهي أكثرها استعمالاً، وقد خُصَّت بزيادة تصرُّف وتوسُّع؛ لكونها أمَّ الباب، ومن أوجه هذا التصرُّف ألا يقدَّر عند الحذف سواها[٥].

وحذفها جائز ما لم يكن مع اسم الله تعالى، أو مندوب، أو مضمر، أو مستغاث، وكذا مع النكرة غير المقصودة، والمضمر المخاطب على الأصحِّ[٦].

---

(١) ١١/ ٢٨٦.

(٢) ١١/ ٢٩٠.

وانظر شواهد أخرى في: ٢/ ٧٨، ٥٥١، ٥/ ٢٣٥، ٧/ ٦١٤، ٨/ ١٧٤، ١١/ ٢٩٣، ٣٤٧، ٤٣٧، ١٢/ ٣٧.

(٣) انظر: شرح المفصل ٢/ ١٥؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ١٠٣٣.

(٤) سورة يوسف، الآية: ٢٩.

(٥) انظر: معاني الحروف ٩٢؛ شرح المفصل ٨/ ١١٨؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ١٠٣٣؛ رصف المباني ٥١٤ـ ٥١٥؛ الجنى الداني ٣٥٥؛ مغني اللبيب ٤٦٦؛ التصريح ٢/ ١٦٤؛ الأشباه والنظائر ٣/ ٢٢٢؛ همع الهوامع ٣/ ٣٥.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ٣٢٥ـ ٣٢٦؛ المقتضب ٤/ ٢٥٨؛ شرح عمدة الحافظ =

ومن مواضع جواز الحذف[1] ما ورد في نصوص الفتح، وهي:

١ـ مع المضاف، في قوله: (ابن عبد المطلب ـ أبا هرٍّ) ومن شواهده: قوله سبحانه وتعالى: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾[2]، ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي﴾[3].

٢ـ مع (أيّ) في قوله (أيُّها الأمير) ومنه قوله تعالى: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[4]، ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴿٣١﴾﴾[5].

٣ـ مع اسم الجنس كما في «ثوبي حجر».

أمَّا الموضعان الأوَّلان فلا خلاف في جواز حذف حرف النداء معهما، وأمَّا الثالث ففيه خلاف بين النحويين على قولين، هما:

١ـ أنَّ الحذف قياس مطَّرد، وعليه الكوفيون[6]، وصحَّح ابن مالك مذهبهم في القياس عليه[7]، مع قوله بقلَّته[8].

= ١/ ٣٠٢؛ الملخص ١/ ٤٧٣؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ١٠٤١؛ توضيح المقاصد ٣/ ٢٦٨ـ ٢٦٩؛ شرح الأشموني ٣/ ١٣٥؛ التصريح ٢/ ١٦٤؛ همع الهوامع ٣/ ٤٣.

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٨٨؛ شرح عمدة الحافظ ١/ ٢٩٤؛ شرح الألفية لابن الناظم ٥٦٦؛ ارتشاف الضرب ٣/ ١١٧ـ ١١٨؛ توضيح المقاصد ٣/ ٢٧٥؛ مغني اللبيب ٨٤٠؛ المساعد ٢/ ٤٨٦؛ شرح الأشموني ٣/ ١٣٥.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ٢٣.

(٣) سورة إبراهيم، الآية: ٣٧.

(٤) سورة النور، الآية: ٣١.

(٥) سورة الرحمن، الآية: ٣١.

(٦) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٥٦٦؛ توضيح المقاصد ٣/ ٢٧١؛ المساعد ٢/ ٤٨٤؛ الأشموني ٣/ ١٣٦.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩١.

(٨) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٨٦.

٢ـ المنع، وهو مذهب البصريين، وما ورد من ذلك فمحمول على الشذوذ أو الضرورة[١].

وقد استدلَّ ابن مالك في تصحيح القياس عليه بالنثر والنظم، ومن ذلك:

أ ـ حديث المسألة: «ثوبي **حجر**»[٢].

ب ـ قوله عليه الصلاة والسلام: «اشتدِّي **أزمةُ** تنفرجي»[٣].

ج ـ قولهم: أطرق **كرا**[٤]، وافتد **مخنوق**[٥]، وأصبح **ليل**[٦].

د ـ قول العجَّاج:

جاريَ لا تستنكري عذيري[٧]

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٢٥ـ ٣٢٦؛ المقتضب ٤/ ٢٥٩ـ ٢٦٠؛ شرح المفصل ٢/ ١٥ـ ١٦؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٨٨؛ المقرب ١٩٤ـ ١٩٥؛ شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩١؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ١٠٤٥؛ ارتشاف الضرب ٣/ ١١٧؛ همع الهوامع ٣/ ٤٣ـ ٤٤.

(٢) انظر ما سبق ص ٦٩٩.

(٣) انظر التعليق عليه ص ٧٠٣.

(٤) يُضرب هذا المثل لمن يتكبَّر، وقد تواضع من هو أشرف منه. وكرا: ترخيم كروان. انظر: جمهرة الأمثال ١/ ١٩٤؛ مجمع الأمثال ١/ ٤٣١؛ المستقصى ١/ ٢٢١ـ ٢٢٢.

(٥) يضرب في الحثِّ على تخليص الرجل نفسه من الأذى والشدَّة.
انظر: مجمع الأمثال ٢/ ٧٨؛ المستقصى ١/ ٢٦٥.

(٦) يضرب المثل لليلة الشديدة.
انظر: جمهرة الأمثال ١/ ١٩٢؛ مجمع الأمثال ١/ ٤٠٣؛ المستقصى ١/ ٢٠٠.
وقد وردت هذه الأمثال في كثير من المصادر النحوية. انظر: الكتاب ١/ ٣٢٦؛ المقتضب ٤/ ٢٦١؛ المفصل ٤٤؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٨٨، شرح عمدة الحافظ ١/ ٢٩٥ـ ٢٩٦.

(٧) العذير: الحال. =

هـ ـ قول رؤبة:

عـاذلَ قـد أُولـعـتِ بـالـتَّـرقـيـشِ[1]

وترجع علَّة القول الثاني إلى تجنُّب كثرة الحذف على الاسم، إذ أصله: يا أيُّها الرجل، ثم حذفت (أي) وصلتها، والألف واللام، فلو حُذف حرف النداء أيضاً لكثر الحذف[2].

يضاف إلى ذلك أنَّ حرف النداء بمثابة العوض من أداة التعريف، فحقُّه ألاَّ يُحذف، مثلما لم تحذف أداة التعريف[3].

والذي يترجَّح من القولين السابقين القول الأوَّل؛ لسببين هما:

١ـ ورود السماع به، مع ما في الاستدلال ببعض الأدلَّة المذكورة من نظر، ووَجْه ذلك ما يلي:

أ ـ الاستدلال بحديث «اشتدِّي أزمةُ تنفرجي» يُضعفه أنَّ القول المرويَّ لا تصحُّ نسبته إلى الرسول ـ ﷺ ـ[4]، وقد قيل: إنَّه باطل لا أصل له[5]،

= الديوان ٢٢٧؛ الكتاب ١/ ٣٢٥؛ المقتضب ٤/ ٢٦٠؛ الأصول ١/ ٣٦١؛ المسائل المنثورة ٢٢٢؛ شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٤٦٢؛ شرح المفصل ٢/ ١٦؛ المقرب ١٩٥؛ شرح عمدة الحافظ ١/ ٢٩٦؛ شرح الأشموني ٣/ ١٧٢.

(١) الترقيش: النمُّ والتحريش.
الديوان ٧٧؛ شرح عمدة الحافظ ١/ ٢٩٧؛ اللسان ٦/ ٣٠٦، ٣٤٩ (ر ق ش)، (م ي ش).

(٢) انظر: المقتضب ٤/ ٢٥٨؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٨٨.

(٣) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٥٦٦.

(٤) هذا الحديث أخرجه العسكري، والديلمي، والقضاعي من حديث علي، وفي سنده الحسين بن عبد الله بن ضميرة، وهو كذَّاب، ولم أقف على نسبة هذا القول صحيحاً إلى غير النبي ـ ﷺ ـ.
انظر: تمييز الطيب من الخبيث ٢٨؛ كشف الخفاء ١/ ١٢٧.

(٥) انظر: المقاصد الحسنة ٥٩.

وفيما صحَّ من الحديث غنى عنه.

ب ـ الاستدلال بما ورد عن العرب من أمثال يمكن أن يُعترض عليه بأنَّه يجوز في الأمثال ما لا يجوز في غيرها، وبالتالي لا تنهض دليلاً قوياً على المسألة، إلا أنه يمكن الاستئناس بها في الجواز.

٢ـ أنَّ (يا) حرف نداء مستقلّ بذاته، والحرف إذا استقلَّ بذاته، ودلَّ عليه السياق يجوز حذفه.



٨٧ـ استعمال (وا) في غير النُّدبة

من مواضع ورودها:

١ـ قول عمر ـ رضي الله عنه ـ: «واعجباً لك يا ابن عباس»[١].

قال ابن حجر: «قوله في حديث عمر: (وا عجباً) بالتنوين، وأصله (وا) التي للندبة، وجاء بعده (عجباً) للتأكيد، وفي رواية الكشميهني (وا عجبى)، قال ابن مالك: فيه شاهد على استعمال (وا) في غير الندبة، وهو رأي المبرد»[٢].

٢ـ في قول أبان بن سعيد: «واعجباً لوَبْر تَدلَّى من قَدُومِ الضَّأْنِ»[٣].

قال ابن حجر: «قوله: (واعجباه) في رواية السَّعيدي التي بعد هذه (واعجباً لك)[٤]، وهو بالتنوين اسم فعل بمعنى أعجب، و(وا) مثل (واها)، واعجبا للتوكيد، وبغير التنوين بمعنى واعجبى، فأُبدلت الكسرة فتحة،

---

(١) ٥/ ١٣٧.

(٢) ٥/ ١٣٩. وقد ورد هذا الشاهد مرَّة أخرى في ٩/ ١٩٠، وانظر: شواهد التوضيح ٢١٢.

(٣) ٧/ ٥٦١.

والوبر: دُوَيْبة على قدر السِّنَّور، غبراء أو بيضاء، والقَدُوم: ما تقدَّم من الشاة، وهو رأسها.

والمراد احتقاره وتصغير قدره. انظر: النهاية في غريب الحديث ٤/ ٢٧، ٥/ ١٤٥.

(٤) الرواية بتمامها:

«وا عجباً لك وبْر تدأدأ من قدوم ضأن»

كقوله: يا أسفى.

وفيه شاهد على استعمال (وا) في منادى غير مندوب، كما هو رأي المبرد، واختيار ابن مالك»[1].

ذكر ابن حجر في النصَّيْن السابقين استعمال (وا) في غير الندبة.

الأصل في (وا) أنَّها حرف نداء مختصٌّ بباب الندبة، وهي نداء المتفجَّع عليه، والمتوجَّع منه[2]، ومذهب جمهور النحويين أنَّه لا يُنادى بها إلاَّ المندوب[3]، نحو: وازيداه، واعمراه، وأجاز المبرد استخدامها في نداء غير المندوب[4]، فيجوز على رأيه هذا: وازيدُ أقبل، ووافقه الرمَّاني[5]، وابن مالك[6]، والرضي[7]، وظاهر من كلام ابن حجر موافقتهم. **وما ذهبوا إليه رأيٌ قويٌّ يؤيِّده السَّماع.**



---

(١) ٧/ ٥٦٢.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٢١؛ شرح التسهيل ٣/ ٤١٣؛ رصف المباني ٥٠٣؛ الجنى الداني ٣٥١؛ شرح الحدود ١٥٨.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٢١؛ شرح المفصل ٨/ ١٢٠؛ الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٢٠؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٨٢؛ الملخص ١/ ٤٧٣؛ الجنى الداني ٣٥٢؛ مغني اللبيب ٤٨٢.

(٤) انظر: المقتضب ٤/ ٢٣٣.

(٥) انظر: معاني الحروف ٩١.

(٦) انظر: شواهد التوضيح ٢١٢.

(٧) انظر: شرح الكافية ٢/ ٣٨١.

٨٨ـ إعراب الاسم بعد الترخيم

من مواضع وروده:

١ـ في حديث مالك بن أوس ـ رضي الله عنه ـ: «... فانطلقت معه حتى أدخل على عمر... فقال: يا مَالِ، إنه قَدِم علينا من قومك أهلُ أبيات...»[١].

قال ابن حجر: «قوله: (فقال: يا مال) كذا هو بالترخيم، أي: مالك، ويجوز في اللام الكسر على الأصل، والضم على أنه صار اسماً مستقلاً فيُعرب إعراب المنادى المفرد»[٢].

٢ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «يا عائش، هذا جبريل يُقرئك السلام»[٣].

قال ابن حجر: «قوله: (يا عائش) بضم الشين، ويجوز فتحها، وكذلك يجوز ذلك في كل اسم مرخَّم»[٤].

٣ـ في حديث صفوان بن يعلى عن أبيه قال: «سمعت النبي ـ ﷺ ـ يقرأ على المنبر: ﴿وَنَادَوْا يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[٥].

---

(١) ٦/ ٢٢٧.

(٢) ٦/ ٢٣٦.

(٣) ٧/ ١٣٣.

(٤) ٧/ ١٣٤.

(٥) سورة الزخرف، الآية: ٧٧.

قال ابن حجر: «قوله: (يقرأ على المنبر ﴿وَنَادَوْا۟ يَـٰمَـٰلِكُ﴾) كذا للجميع بإثبات الكاف، وهي قراءة الجمهور، وقرأ الأعمش ﴿ونَادَوا يَا مَالِ﴾ بالترخيم، ورُويت عن علي، وتقدَّم في (بدء الخلق) أنها قراءة ابن مسعود[1] . . . ويذكر بعض السلف أنَّه لمَّا سمعها قال: ما أشغل أهل النار عن الترخيم، وأُجيب باحتمال أنَّهم يقتطعون بعض الاسم؛ لضعفهم وشدَّة ما هم فيه»[2].

ذكر ابن حجر في النصوص السابقة الترخيم، وأنَّ في الاسم المرخَّم وجهين:

١ـ البقاء على الأصل.

٢ـ الضمُّ على أنَّه اسم مستقلٌّ، يُعرب إعراب المنادى المفرد.

والترخيم: هو حذف آخر المنادى تخفيفاً[3]، وله شروط مذكورة في مظانِّها[4] وللاسم بعد الترخيم وجهان، ذكرهما ابن حجر، وتفصيلهما على النحو الآتي:

---

(١) وكذا قرأها يحيى بن وثاب، ونسبها ابنُ خالويه للنبي ﷺ.
انظر: مختصر في شواذ القرآن ١٣٦؛ المحتسب ٢/ ٢٥٧؛ الكشاف ٣/ ٤٩٦؛ البحر المحيط ٨/ ٢٨؛ الدر المصون ٩/ ٦٠٧.
وانظر ذكر ابن حجر قراءة ابن مسعود في كتاب (بدء الخلق) في ٦/ ٣٦٣.

(٢) الحديث والتعليق في ٨/ ٤٣١. وانظر أيضاً شاهداً للترخيم وإعراب الاسم المرخم في ٦/ ٢١٤، ١٠/ ٥٩٨.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٢٩؛ الأصول ١/ ٣٥٩؛ الحدود ٧١؛ شرح المفصل ٢/ ٢١؛ ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٢؛ التعريفات ٨٣؛ شرح الحدود ١٥٦.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٣٠؛ الأصول ١/ ٣٥٩؛ أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠٠ـ ٣٠١؛ شرح المفصل ٢/ ١٩ـ ٢٠؛ شرح الكافية ١/ ١٤٩ـ ١٥٠؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ١٠٦٦ـ ١٠٦٨؛ توضيح المقاصد ٤/ ٣٥؛ همع الهوامع ٣/ ٧٩.

الأوَّل: أن يُترك آخر الاسم على ما كان عليه في حركته وسكونه، وكأنَّه لم يُحذف منه شيء، ففي نحو: يا حارث، يا جعفر، يا هِرَقْل، يرخم بيا حارِ، ويا جعفَ، ويا هِرَقْ، وتُسمَّى لغة من ينتظر، أو لغة من نوى؛ لأنَّه نوى ذلك المحذوف.

الثاني: أن يُعامل معاملة الاسم المستقلّ الذي لم يُحذف منه شيء فيُبنى على الضم، فيقال: يا حارُ، يا جعفُ، يا هِرقُ، وتُسمَّى لغة من لا ينتظر، أو لغة من لم ينوِ[(١)].

ويؤيِّد ما ذكره ابن حجر شواهد منها:

١ـ قُرىء بالوجهين في الآية الكريمة: ﴿وَنَادَوْا يَامَال لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[(٢)]، فقرئت بالكسر ـ كما سبق ذكره ـ[(٣)] على الوجه الأوَّل، وقرأها أبو سوَّار الغنوي[(٤)] بالضم[(٥)]، على الوجه الثاني[(٦)].

---

(١) انظر وجهي الاسم المرخَّم في: الكتاب ١/ ٣٣٢؛ الأصول ١/ ٣٥٩؛ شرح عيون الإعراب ٢٧٣؛ اللباب ١/ ٣٥١؛ شرح المفصل ٢/ ٢١؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١١٥؛ شرح التسهيل ٣/ ٤٢٤؛ شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٦٤؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ١٠٦٩؛ ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٧؛ توضيح المقاصد ٤/ ٥١؛ همع الهوامع ٣/ ٨٨.

(٢) سورة الزخرف، الآية: ٧٧.

(٣) انظر ما سبق ص ٧٠٨.

(٤) أبو سوَّار ـ وفي بعض المصادر أبو سرار ـ الغنوي (.... ـ ...).
أعرابي فصيح، أخذ عنه أبو عبيدة وغيره، له مجلس مع أبي عثمان المازني.
انظر: مجالس العلماء ٧٥؛ الفهرست ٦٧؛ إنباه الرواة ٤/ ١٢٨؛ بغية الوعاة ١/ ٦٠٧.

(٥) انظر: الكشاف ٣/ ٤٩٦؛ البحر المحيط ٨/ ٢٨ وفيهما (أبو السرار الغنوي)؛ الدر المصون ٩/ ٦٠٧ (وفيه أبو السوار الغنوي).

(٦) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٤٥٣ـ ٤٥٤.

٢ـ وكذا جاء قول زهير:

يا حارُ لا أُرْمَيَنْ منكم بداهِيةٍ ... لم يَلْقَها سُوقَةٌ قَبْلي ولا مَلِكُ[(١)]

٣ـ وقول امرىء القيس:

أحارُ ابنَ عمروٍ كأنِّي خَمِرْ ... ويَعْدُو على المرء ما يَأْتَمِرْ[(٢)]

٤ـ وقول حسان بن ثابت:

حارُ ابن كعب ألا الأحلامُ تَزجُرُكُم ... عَنِّي، وأنتم من الجُوفِ الجَمَاخيرِ[(٣)]

والمقصود فيها يا حارث.

ويتفق هذان الوجهان في الأسماء التي يكون ما قبل آخرها ضمة، نحو: بُلبل، ففي ترخيمه يقال: بلبُ، فهذه الضمة على الوجه الأوَّل ضمة الأصل، وعلى الوجه الثاني ضمة أخرى للبناء كما في: يا زيدُ[(٤)].

وهاتان اللغتان مطَّردتان في جميع الأسماء المرخَّمة إلا في حال كون الاسم المرخَّم صفة فيها تاء التأنيث نحو: ضاربة، فترخيمها على لغة من نوى خاصة، فيقال: يا ضاربَ؛ لأنها على اللغة الأخرى: يا ضاربُ، تلتبس بنداء النكرة المقبل عليها[(٥)].

---

(١) الديوان ٨٧؛ إعراب القرآن ٤/١٢١؛ الجمل ١٦٩؛ اللمع في العربية ١٧٧؛ التبصرة والتذكرة ١/٣٦٧؛ شرح عيون الإعراب ٢٧٣؛ أمالي ابن الشجري ٢/٣٠٢؛ شرح المفصل ٢/٢٢؛ همع الهوامع ٣/٨٨.

(٢) الديوان ١٥٤؛ المقتضب ٤/٢٣٤؛ أمالي ابن الشجري ٢/٣٠٢.

(٣) الجُوف: جمع أجوف، وهو العظيم الجوف، الجماخير: جمع جُمخور، وهو العظيم الجسم الخوَّار.
الديوان ١٧٨؛ الكتاب والشنتمري ١/٢٥٤؛ المقتضب ٤/٢٣٣؛ الجمل ١٦٩؛ الحلل ٢٣٤؛ أمالي ابن الشجري ٢/٣٠٢.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/٣٠٢.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/١١٦.

والأشهر من وجهي الترخيم هو الأوَّل؛ لأنَّ في بقائه على ما كان عليه مَنْبَهة على الأصل[1]، وهو اللغة العليا، ومعظم العرب عليه[2].

ومما سبق فقد سار ابن حجر في هذه المسألة وفاقاً لما قرَّره النحاة فيها.



(١) انظر: الأصول ١/٣٥٩؛ اللباب ١/٣٥١.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/٣٠٢؛ همع الهوامع ٣/٨٨.

٨٩ـ الاختصاص

من مواضع وروده:

١ـ في حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: «قَدِم وفدُ عبد القيس على رسول الله ـ ﷺ ـ فقالوا: إنَّا من هذا الحيِّ من ربيعة...».

قال ابن حجر: «قوله: (إنَّا هذا الحيّ) هو بالنصب على الاختصاص»[١].

٢ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «إنَّ لكلِّ أمَّةٍ أميناً، وإنَّ أميننا أيتُها الأمَّة أبو عبيدة بنُ الجَرَّاحِ»[٢].

قال ابن حجر: «قوله: (إنَّ لكلِّ أمَّةٍ أميناً، وإنَّ أميننا أيتُها الأمَّة) صورته صورة النداء، لكن المراد فيه الاختصاص، أي: أُمَّتنا مخصوصون من بين الأمم، وعلى هذا فهو بالنصب على الاختصاص، ويجوز الرفع»[٣].

٣ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «ولكم أنتم أهل السفينة هجرتان»[٤].

قال ابن حجر: «بنصب (أهل) على الاختصاص، أو على النداء بحذف أداته، ويجوز الجر على البدل من الضمير»[٥].

---

(١) الحديث والتعليق في ٢/ ١٠.
(٢) ٧/ ١١٦.
(٣) ٧/ ١١٧.
(٤) ٧/ ٥٥٤.
(٥) ٧/ ٥٥٦.

٤ـ في قول كعب بن مالك ـ رضي الله عنه ـ: «ونهى رسول الله ـ ﷺ ـ المسلمين عن كلامنا أيُّها الثلاثة من بين من تخلَّف عنه»[(١)].

قال ابن حجر في تعليقه على (أيُّها الثلاثة): «بالرفع، وهو في موضع نصب على الاختصاص، أي: متخصِّصين بذلك دون بقية الناس»[(٢)].

ذكر ابن حجر في النصوص السابقة مسألة النصب على الاختصاص، وجاء المخصوص في هذه النصوص على ثلاثة أوجه:

١ـ إنَّا هذا الحي.

٢ـ أيتها الأمة ـ أيها الثلاثة.

٣ـ أهل السفينة.

وبيان المسألة فيما يلي:

يُعرَّف الاختصاص بأنَّه «حكم عُلِّق بضمير ما تأخَّر عنه، لمتكلِّم، أو لغيره من اسم ظاهر معرَّف»[(٣)].

ويُعرَّف المخصوص بأنَّه «اسم ظاهر بعد ضمير متكلِّم يخصُّه، أو يشارك فيه»[(٤)].

وهو خبر بلفظ النداء على وجه التوسُّع، والباعث إليه أمور ثلاثة: إمَّا فخر، وإمَّا تواضع، وإمَّا بيان[(٥)].

---

(١) ٧/٧١٨.

(٢) ٧/٧٢٥. وانظر شواهد أخرى في: ١/٥٤، ١٥٩، ٣/٦٤٧، ٤/١٢، ٨/١٠٣، ١٠/٦٣.

(٣) شرح الحدود النحوية ١٥٣ـ ١٥٤.

(٤) توضيح المقاصد ٤/٦٢. وانظر: ارتشاف الضرب ٣/١٦٦.

(٥) انظر موارد المسألة في: الكتاب ١/ ٣٢٦ـ ٣٢٨؛ المقتضب ٣/ ٢٩٨ـ ٢٩٩؛ شرح المفصل ٢/ ١٧ـ ١٨؛ شرح التسهيل ٣/٤٣٤؛ شرح الألفية لابن =

ويأتي المخصوص على أربعة أوجه، ورد في نصوص المسألة ثلاثة منها، وهي:

١ـ المعرَّف بأل، نحو: نحن العرب أَقْرى الناس للضيف.

٢ـ أيُّها وأيَّتها: نحو: أنا أفعل كذا أيُّها الرجل، اللهمَّ اغفر لنا أيتها العصابة[١]، التقدير: أنا أفعل كذا مخصوصاً من بين الرجال، واللهمَّ اغفر لنا متخصِّصين من العصائب، ومنه قول الشاعر[٢]:

جُدْ بعفوٍ فإنَّني أيُّها العبـ ـد إلى العفوِ يا إلهي فقيرُ[٣]

٣ـ المعرَّف بالإضافة: وقد ذكر سيبويه أنَّ أكثر الألفاظ المضافة ـ إضافة إلى (أهل) المذكورة في الحديث ـ: بنو، ومعشر، وآل[٤].

ومن شواهده: قوله عليه الصلاة والسلام: «نحن **معاشرَ الأنبياءِ** لا نُورَثُ»[٥] وقوله: «إنَّا **آل محمدٍ** لا تحلُّ لنا الصدقة»[٦].

وقال بعض الأنصار[٧]:

لنا **معشرَ الأنصارِ** مجدٌ مُؤثَّلُ بإرْضَائِنا خيرَ البريةِ أحمدا[٨]

= الناظم ٦٠٥ـ ٦٠٦؛ شرح الكافية ١/ ١٦١ـ ١٦٢؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ١٠٨٤ـ ١٠٨٥؛ ارتشاف الضرب ٣/ ١٦٦ـ ١٦٨؛ همع الهوامع ٣/ ٢٩ـ ٣١.

(١) انظر: الكتاب ١/ ٤٨٣؛ المقتضب ٣/ ٢٩٨.

(٢) لم أقف على القائل.

(٣) البيت في: شرح التسهيل ٣/ ٤٣٤؛ شرح شذور الذهب ٢١٧؛ همع الهوامع ٣/ ٢٩.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٢٨.

(٥) مسند الإمام أحمد ٢/ ٤٦٣.

(٦) المصدر السابق ٣/ ٤٩٠، ٦/ ٣٩٠.

(٧) نسبته لبعض الأنصار في شرح شذور الذهب ٢١٧.

(٨) البيت في: ارتشاف الضرب ٣/ ١٦٨؛ شرح شذور الذهب ٢١٧؛ همع الهوامع ٣/ ٣١.

وقال الشاعر[1]:

نـحـن بـنـي **ضـبَّـة** أصـحـابُ الـجَـمَـلْ نـنـعـى ابـنَ عـفـانَ بـأطـرافِ الأَسَـلْ[2]

أمَّا الوجه الرابع من الأوجه التي يأتي عليها المخصوص فهو:

٤ـ العلم، وهو قليل، كقول رؤبة:

راحـت وراحَ كَـعَـصَـا الـسَّـيْـسَـابْ بِـنَـا **تـمـيـمـاً** يَـكْـشِـفُ الـضـبـابْ[3]

ويكون المختصُّ مع غير أيُّها وأيَّتها منصوباً بفعل مضمر وجوباً، وتقديره: أخصُّ.

أمَّا أيُّها وأيَّتها في نحو: أنا أفعل كذا أيُّها الرجل، فقد اختُلف في موضعها على أقوال ثلاثة، ذكر ابن حجر منها قولين إجمالاً، وبيانهما فيما يلي:

---

(١) اختلف في قائله على النحو الآتي:
أ ـ الأعرج المَعْنيّ. انظر: ديوان الحماسة ١/ ١٦٩.
ب ـ عمرو بن يثربي. انظر: شرح الحماسة للتبريزي ١/ ١٥٤.
ج ـ رجل من بني ضبة، يقال له الحارث. انظر: الدرر اللوامع ٣/ ١٣.

(٢) بهذه الرواية ورد في شرح المرزوقي، وروايته في شرح التبريزي:
الـمـوتُ عـنـدنـا أحـلـى مـن الـعـسـلْ نـحـن بـنـي ضـبَّـة أصـحـاب الـجـمـل
نـحـن بـنـو الـمـوتِ إذا الـمـوتُ نـزلْ نـنـعـى ابـن عـفـان بـأطـرافِ الأسَـلْ
وورد في بعض المصادر النحوية باختلاف أيضاً بين تقديم وتأخير.
انظر: شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٩١؛ شرح الحماسة للتبريزي ١/ ١٥٤؛ شرح شذور الذهب ٢١٩؛ المساعد ٢/ ٥٦٧؛ شرح الأشموني ٣/ ١٨٧.

(٣) الديوان ١٦٩؛ الكتاب ١/ ٣٢٧؛ شرح المفصل ٢/ ١٨؛ شرح التسهيل ٣/ ٤٣٤؛ شرح الكافية ١/ ١٦١؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ١٠٨٤؛ ارتشاف الضرب ٣/ ١٦٧؛ توضيح المقاصد ٤/ ٦٣؛ المساعد ٢/ ٥٦٧؛ شرح الأشموني ٣/ ١٨٧؛ همع الهوامع ٣/ ٣١.

١ـ أنهما مبنيان على الضم في موضع نصب بأخصُّ مضمراً وجوباً، وهو مذهب الجمهور[١].

٢ـ أنَّهما منادى بحرف نداء محذوف، على تقدير: أنا أفعل كذا يا أيُّها الرجل، وإليه ذهب الأخفش معلِّلاً بأنَّ نداء الإنسان نفسه غير مستبعد[٢] كما في قول عمر ـ رضي الله عنه ـ: «كلُّ الناسِ أَفْقَهُ منك يا عمرُ»[٣].

أمَّا الوجه الثالث في المسألة فهو:

٣ـ أنَّ (أيًا) في الاختصاص معربة، وتحتمل وجهين: إمَّا مبتدأ لخبر محذوف، وإمَّا خبر لمبتدأ محذوف، تقديره في الأوَّل: الرجل المذكور من أُريد، وتقديره في الثاني: من أريد الرجل المذكور، وهو رأي السيرافي[٤].

وأقرب الأقوال هو الأوَّل؛ يليه الثاني؛ لأنَّه وإن كان وجه البناء على الضمِّ فيه قوياً؛ إلاَّ أنَّ تقدير حرف النداء لا يمكن في بقية الباب في نحو: نحن العرب[٥]؛ أمَّا ما ذهب إليه السيرافي فهو رأيٌ يُخرجُ باب الاختصاص عن مُضَارعة باب النداء[٦]، إضافة إلى ما فيه من تكلُّف في التقدير.

---

(١) انظر: شرح الكافية ١/ ١٦١؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ١٠٨٥؛ ارتشاف الضرب ٣/ ١٦٦؛ توضيح المقاصد ٤/ ٦٤؛ التصريح ٢/ ١٩٠؛ همع الهوامع ٣/ ٢٩ ـ ٣٠.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٦٦؛ توضيح المقاصد ٤/ ٦٤؛ المساعد ٢/ ٥٥٥ ـ ٥٥٦؛ شرح الأشموني ٣/ ١٨٧؛ همع الهوامع ٣/ ٣٠.

(٣) ورد قول عمر ـ رضي الله عنه ـ بهذا اللفظ في الجامع لأحكام القرآن ٥/ ٩٩، وورد بحذف حرف النداء في سنن البيهقي (كتاب الصداق ـ باب لا وقت في الصداق قل أو كثر) ٧/ ٢٣٣ (وفيه: كلُّ أحد أفقه من عمر)؛ تفسير ابن كثير ١/ ٤٦٨، وجاء بلفظ: «نصف إنسان أفقه من عمر» في علل الدارقطني ٢/ ٢٣٩.

(٤) انظر: شرح الكتاب ٣/ ٦١ب.

(٥) انظر: همع الهوامع ٣/ ٣٠.

(٦) انظر: شرح ألفية ابن معطي ٢/ ١٠٨٥.

ومن خلال عرض المسألة يمكن التعليق بما يلي:

١ـ أنَّ وجه قول ابن حجر: «وعلى هذا فهو بالنصب على الاختصاص، ويجوز الرفع» في تعليقه على الحديث: «وإنَّ أمِينَنا أيَّتها الأُمَّة»[(١)] وجهه أنَّ كليهما بالبناء على الضم، الأوَّل في محل نصب على الاختصاص، والثاني بالبناء على الضم؛ لأنَّه منادى، واستخدم ابن حجر مصطلح الرفع هنا، ويقصد به البناء على الضم.

٢ـ أنَّ أقوى التوجيهات الإعرابية في حديث «ولكم أنتم أهل السفينة هجرتان»[(٢)] هو النصب على الاختصاص، إذ فيه مناسبة للسياق والمقام الذي وردت فيه، وهو أقوى في الدلالة على المعنى المراد من حمله على النداء أو البدل، إذ النداء لا يقتضي ما يقتضيه الاختصاص، ويتّضح ذلك من سياق الحادثة الوارد فيها النص.

في قول عمر لأسماء بنت عميس ـ رضي الله عنهما ـ: «سبقناكم بالهجرة، فنحن أحقُّ برسول الله منكم، فغضبت وقالت: كلاًّ والله، كنتم مع رسول الله ـ ﷺ ـ يُطعِم جائعكم، ويَعِظ جاهلكم، وكنّا في دار... البعداء البغضاء بالحبشة، وذلك في الله وفي رسوله ـ ﷺ ـ، وايمُ الله لا أَطعمُ طعاماً، ولا أَشربُ شراباً حتى أذكر ما قلتَ لرسول الله ـ ﷺ ـ... فلما جاء النبي ـ ﷺ ـ قالت: يا نبيَّ الله، إنَّ عمر قال كذا وكذا،... قال: ليس بأحقَّ بي منكم، وله ولأصحابه هجرة واحدة، ولكم أنتم أهل السفينة هجرتان»[(٣)].

فالمعنى: لكم أنتم أهل السفينة مخصوصون دون الناس بأنَّ لكم

---

(١) انظر ما سبق ص ٧١٢.

(٢) انظر ما سبق ص ٧١٢.

(٣) فتح الباري ٧/ ٥٥٤.

هجرتين، يقوِّي ذلك قول أسماء ـ رضي الله عنها ـ بعد ذلك: «فلقد رأيتُ أبا موسى وأصحاب السفينة يأتونني أَرْسَالاً يسألوني عن هذا الحديث، ما من الدنيا شيء هم به أفرح ولا أعظم في أنفسهم ممَّا قال لهم النبي ـ ﷺ ـ»[1].

وهذا المعنى لا يتّضح لو حُمل الحديث على النداء أو البدل.

(١) فتح الباري ٧/ ٥٥٤.

٩٠ـ التحذير

مواضع المسألة:

١ـ ما ورد من أنَّ عمر ـ رضي الله عنه ـ رأى أنس بن مالك يصلِّي عند قبر، فقال: «القبرَ القبرَ...»[١].

قال ابن حجر: «قوله: (القبرَ القبرَ) بالنصب فيهما على التحذير»[٢].

٢ـ في قوله عليه الصلاة والسلام لمعاذ بن جبل ـ رضي الله عنه ـ حين بعثه إلى اليمن: «فإن هم أطاعوا لك بذلك، فإيَّاك وكرائم أموالهم...»[٣].

قال ابن حجر: «قوله: (فإيَّاك وكرائم أموالهم) كرائم منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، قال ابن قتيبة: ولا يجوز حذف الواو»[٤].

٣ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «إيَّاكم والدخول على النساء».

قال ابن حجر: «قوله: (إيَّاكم والدخول) بالنصب على التحذير، وهو تنبيه المخاطب على محذور ليحترز عنه، كما قيل: إيَّاك والأسد، وقوله: (إيَّاكم) مفعول بفعل مضمر تقديره: اتَّقوا، وتقدير الكلام: اتَّقوا أنفسكم أن تدخلوا على النساء، والنساء أن يدخلن عليكم»[٥].

---

(١) ١/ ٦٢٤.

(٢) ١/ ٦٢٥.

(٣) ٣/ ٤١٨.

(٤) ٣/ ٤٢١.

(٥) الحديث والتعليق في: ٩/ ٢٤٢.

ذكر ابن حجر مسألة التحذير، وتلخَّص ما أورده في الآتي:

١ـ وروده بلفظ التكرار.

٢ـ وروده بلفظ إيَّاك وإيَّاكم.

٣ـ نصبه بفعل مضمر لا يجوز إظهاره.

٤ـ نقل عن ابن قتيبة عدم جواز حذف الواو.

٥ـ تعريف التحذير.

أمَّا ما ذكره ابن حجر من تعريف للتحذير، فهو وفق تعريف النحويين له بأنه «تنبيه المخاطب على أمر مكروه، من شرٍّ وكذب، وغيرهما؛ ليجتنبه المخاطب، فلا يرتكبه»[1]، وله صور ثلاث، ورد منها في النصوص المذكورة اثنتان:

١ـ التكرار، نحو: الأسد الأسد.

٢ـ إيَّاك، وأخواتها (إيَّاكِ، إيَّاكما، إيَّاكم، إيَّاكن).

أمَّا الصورة الثالثة فيه:

٣ـ ما ناب عنها من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب، نحو: رأسك والحائط[2].

وحكم حذف العامل في باب التحذير يمكن تقسيمه على النحو الآتي:

---

(١) شرح الحدود ١٥٤. وانظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٧٧؛ توضيح المقاصد ٤/ ٦٦.

(٢) انظر المسألة في: الكتاب ١/ ١٢٨، ١٣٨ـ ١٣٩؛ المقتضب ٣/ ٢١٢؛ أسرار العربية ١٦٨ـ ١٦٩؛ شرح المفصل ٢/ ٢٥ـ ٢٦، ٢٩؛ شرح الكافية ١/ ١٨٠ـ ١٨٢؛ الملخص ١/ ٤٨٦ـ ٤٨٧؛ توضيح المقاصد ٤/ ٦٦ـ ٧١؛ المساعد ٢/ ٥٧٠ـ ٥٧١؛ شرح الألفية للمكودي ١٥٩؛ التصريح ٢/ ١٩٢ـ ١٩٣؛ همع الهوامع ٣/ ٢٤ـ ٢٧.

١ـ إذا كان التحذير بإيَّاك وأخواتها فالحذف واجب؛ لكثرة استعماله في باب التحذير، فصار بمثابة البدل عن اللفظ بالفعل.

٢ـ إذا كان غير (إيَّا) مع العطف، نحو: رأسك والحائط، فالحذف واجب أيضاً.

٣ـ إذا كان التحذير بغير (إيَّا) مع التكرار، فيه قولان هما:

أ ـ وجوب الحذف، وعليه الجمهور(١).

ب ـ جواز الحذف، وبه قال بعض النحاة(٢)، وذهب الجزولي إلى أنه يقبح ولا يمتنع(٣)، فيصح على هذا الرأي: احذر الأسد الأسد.

والراجح من هذين القولين القول الأول؛ لأنَّ السماع لم يَرِد بظهور العامل مع التكرار(٤)، وإنَّما امتنع ظهور العامل مع العطف والتكرار؛ لأنَّ الحال دالَّة عليهما، يُضاف إلى ذلك أنَّ التكرار والعطف أصبحا بمثابة البدل من اللفظ بالفعل.

٤ـ إذا كان التحذير بغير (إيَّا) دون عطف أو تكرار، في نحو: الأسد، أي: احذر، ونفسك الشر، أي: جنِّب، جاز الإظهار والإضمار.

وأمَّا ما نقله ابن حجر عن ابن قتيبة من عدم جواز حذف الواو في (إيَّاك وكرائم..) فهذا ما قرَّره النحويون في هذه المسألة، فلا يقال: إيَّاك

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٣٩؛ أمالي ابن الشجري ٢/ ٩٧؛ أسرار العربية ١٦٨؛ شرح المفصل ٢/ ٢٦؛ التوطئة ٢٥٠؛ شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٧٨؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٤٩٢؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٢٨٢؛ همع الهوامع ٣/ ٢٤.

(٢) ذكر ذلك ابن عقيل نقلاً عن البسيط، ولم أقف على تعيين من قال بالجواز؛ وقد ذكر الرضي هذا الجواز عن قوم في نحو: الأسد الأسد وإياك إياك.
انظر: المساعد ٢/ ٥٧١؛ شرح الكافية ١/ ١٨١.

(٣) انظر: المقدمة الجزولية ٢٧٢.

(٤) انظر: شرح الكافية ١/ ١٨٢.

الشرَّ، على إرادة: إيَّاك والشرَّ؛ لأنَّ الفعل المقدَّر لا يتعدَّى إلى مفعولين، فلا بدَّ من حرف العطف أو حرف الجر، فيقال: إيَّاك والشرَّ، أو إيَّاك من الشرِّ، فيتعدَّى الفعل المقدَّر إلى المفعول الأوَّل بنفسه، وإلى الثاني بحرف الجرِّ[1]، وقد ورد حذف الواو في الشعر في قول الفضل بن عبد الرحمن[2]:

فإيَّاكَ إيَّاكَ المِراءَ فإنَّه ... إلى الشرِّ دعَّاءٌ وللشرِّ جالبُ[3]

وقياسه: إيَّاك والمراء، وقيل في تخريجه غير ذلك[4].

ومن خلال العرض السابق يتَّضح أنَّ ابن حجر وافق النحاة فيما ذكره في هذه المسألة.



---

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٤٠- ١٤١؛ المقتضب ٣/ ٢١٣؛ المسائل المنثورة ٢٢٩؛ شرح المفصل ٢/ ٢٥؛ شرح الكافية ١/ ١٨٢- ١٨٣؛ الملخص ١/ ٤٨٨؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٤٩٦- ٤٩٧؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٢٨٢.

(٢) انظر: معجم الشعراء ٣١٠؛ حواشي ابن بري على درة الغواص ٤٢؛ خزانة الأدب ١/ ٤٦٥.

(٣) البيت في: الكتاب ١/ ١٤١؛ المقتضب ٣/ ٢١٣؛ اللامات للزجاجي ٥٨؛ الخصائص ٣/ ١٠٢؛ اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٦٣؛ شرح المفصل ٢/ ٢٥؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤١٠؛ شرح الكافية ١/ ١٨٣؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٤٩٦؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٢٨٢؛ توضيح المقاصد ٤/ ٧٠؛ مغني اللبيب ٨٩٠؛ المساعد ٢/ ٥٧٢؛ شرح الأشموني ٣/ ١٨٩.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٢/ ٦٩ب؛ توضيح المقاصد ٤/ ٧٠؛ شرح شواهد المغني للبغدادي ٨/ ٥٠.

٩١ـ تحذير المتكلِّم نفسه

في قول عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ قال: «. . .إيَّاي ونَعَمَ ابنِ عَوْفٍ، ونَعَمَ ابنِ عفَّان. . .»[١].

قال ابن حجر: «قوله: (وإيَّاي) فيه تحذير المتكلِّم نفسه، وهو شاذ عند النحاة، كذا قيل، والذي يظهر أنَّ الشذوذ في لفظه، وإلاَّ فالمراد في التحقيق إنَّما هو تحذير المخاطب، وكأنَّه بتحذير نفسه حذَّره بطريق الأَوْلى، فيكون أبلغ، ونحوه نهي المرء نفسه، ومراده نهي من يخاطبه. .»[٢].

ذكر ابن حجر في النصِّ السابق تحذير المتكلِّم نفسه، وأنَّه شاذ عند النحاة.

وبيان المسألة على النحو الآتي:

الشائع في التحذير أن يقصد به المخاطب[٣]، نحو: إيَّاك والكذب؛ لأنَّ المتكلِّم لا يحذِّر نفسه[٤]، وهو موسوم عند بعض النحاة بالشذوذ[٥].

ومرجع شذوذه إلى أنَّ «مورد الاستعمال أن يكون التحذير للمخاطب،

---

(١) ٦/ ٢٠٣.

(٢) ٦/ ٢٠٤.

(٣) انظر المسألة في: الكتاب ١/ ١٣٨؛ شرح المفصل ٢/ ٢٦؛ شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٧٨؛ شرح الكافية ١/ ١٨١؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٢٨٠ـ ٢٨١؛ المساعد ٢/ ٥٧٠؛ شرح المكودي ١٥٩؛ همع الهوامع ٣/ ٢٤، ٢٦.

(٤) انظر: التصريح ٢/ ١٩٣.

(٥) انظر: توضيح المقاصد ٤/ ٧١؛ التصريح ٢/ ١٩٣.

فمجيئه للمتكلِّم خارج عن ذلك، فهو شاذ»[1].

وممَّا ورد على صورة تحذير المتكلِّم نفسه:

- قوله عليه الصلاة والسلام: «إيَّاي أن تتخذوا ظهورَ دوابِّكم منابر»[2].
- وقوله أيضاً: «إيَّاي وأن يتلعَّب بكم الشيطان في صلاتكم»[3].
- وقوله: «إيَّاي والغلول»[4].
- وقوله: «إيَّاي والتنعُّم»[5].
- وقوله أيضاً: «إيَّاي والفُرَج»[6].
- وقوله: «إيَّاي والذنوب»[7].
- وقول عمر ـ رضي الله عنه ـ: «إيَّاي وأن يحذف أحدُكم الأرنب»[8].

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ٦٠٨.

(٢) ورد الحديث بلفظ: «إيَّاكم أن تتخذوا...» في سنن أبي داود (كتاب الجهاد ـ باب الوقوف على الدابة) ٣/ ٢٧؛ وذكره في عون المعبود ٧/ ٢٣٥ بلفظ (إيَّاي...) فيظهرْ أنَّ هذه اللفظة في بعض نسخ سنن أبي داود؛ سنن البيهقي (كتاب الحج ـ باب كراهية دوام الوقوف على الدابة لغير حاجة....) ٥/ ٢٥٥.

(٣) مسند الإمام أحمد ١/ ٦٣.

(٤) المعجم الكبير ٥/ ٢٧.

(٥) المصدر السابق ٥/ ٢٤٣ـ ٢٤٤.

(٦) المصدر السابق ١١/ ١٨٨.

(٧) المصدر السابق ١٨/ ٦٠.

(٨) لم أقف على قول عمر ـ رضي الله عنه ـ بهذا اللفظ فيما بين يدي من مصادر، وقد ورد بألفاظ أخرى يخرج بها عن موضع الاستدلال، وهي:
- «ولا يحذفن أحدكم الأرنب بعصاه أو بحجر..» المعجم الكبير ١/ ٦٥.
- «وليتق أحدكم الأرنب يحذفها بالحصى» المستدرك على الصحيحين ٣/ ٨٧.
- «واتقوا الأرنب أن يحذفها أحدكم بالعصا..» سنن البيهقي (كتاب الصيد =

وقد ورد في تقدير هذه المقولة أقوال عدَّة أبرزها ما يلي:

١ـ باعدوني وحذف الأرنب.

٢ـ إيَّاي وحذف الأرنب، وإيَّاكم وحذف أحدكم الأرنب، فحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، وحذف من الثاني ما أثبت نظيره في الأول.

٣ـ إيَّاي باعدوا عن حذف الأرنب، وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب، فحذف من الأول المحذور، وهو حذف الأرنب، وحذف من الثاني المحذر، وهو باعدوا أنفسكم.

٤ـ إيَّاي أباعد، فـ (إيَّاي) هنا ليس على معنى فعل الأمر، وإنما على معنى الخبر[١]، وهذا الأخير يبعده عن باب التحذير.

أمَّا الثاني والثالث ففيهما كثرة مقدار المقدَّر، والأَوْلى تقليله ما أمكن، ولذا فأرجحها القول الأول؛ لأنَّه «لا حاجة إلى تقدير (إياكم)؛ لأنَّه قد عُلم أنَّ التحذير للمخاطبين من قوله (أحدكم) وإنما ذكر نفسه وإن لم يكن داخلاً في التحذير؛ مبالغة في زجرهم عن حذفها، كأنَّه قال: باعدوني عن مشاهدة حذفها»[٢].

ويتضح ممَّا سبق أنَّ ما ورد من نصوص ظاهر لفظها أنها من قبيل تحذير المتكلِّم نفسه هي ـ كما ذكر ابن حجر ـ في حقيقتها تحذير للمخاطب، وتكون بذلك جارية على الشائع الكثير، وإنَّما عُدل إلى هذا الأسلوب لنكتة بلاغية، ترجع إلى معنى المبالغة في التحذير من الشيء، والنهي عنه.

= والذبائح ـ باب الصيد يُرمى بحجر..) ٩/٢٤٨.

(١) انظر هذه التقديرات ـ على تفاوت بين المصادر في ذكر بعضها دون بعض ـ في: شرح المفصل ٢/٢٦؛ شرح الكافية ١/١٨١؛ ارتشاف الضرب ٢/٢٨١؛ توضيح المقاصد ٤/٧١؛ المساعد ٢/٥٦٩؛ التصريح ٢/١٩٤.

(٢) عقود الزبرجد ٢/٢٦٨.

٩٢ـ الإغراء

من مواضع ورود المسألة:

١ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «إنَّ الدِّين يُسْرٌ، ولن يُشَادَّ الدِّينَ أحد إلا غَلَبَه...»[١].

قال ابن حجر: «وقوله في رواية ابن أبي ذئب: (القصدَ القصدَ) بالنصب فيهما على الإغراء»[٢].

٢ـ في قول مجاهد: قلت لابن عمر: الغزو[٣].

قال ابن حجر: «هو بالنصب على الإغراء، والتقدير: عليكَ الغزوَ، أو على حذف فعل، أي: أُريدُ الغزوَ»[٤].

٣ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «...وإني النذيرُ العُريانُ، فالنَّجَاءَ النَّجَاءَ»[٥].

قال ابن حجر: «قوله: (فالنجَاءَ النجَاءَ)... منصوب على الإغراء، أي: اطلبوا النجاءَ بأنْ تُسرعوا الهرب»[٦].

---

(١) ١/١١٦.

(٢) ١/١١٨.

(٣) ٦/١٤٤.

(٤) ٦/١٤٥.

(٥) ١١/٣٢٣.

(٦) ١١/٣٢٤.

=

ذكر ابن حجر في النصوص السابقة مسألة الإغراء.

وهو «تنبيه المخاطَب على أمر محمود ليفعله»[١]، نحو: الصلاةَ والصدقَ، فالصلاة مُغرى به، منصوب على أنَّه مفعول به لفعل محذوف، تقديره ـ مثلاً ـ الزم الصلاة...

وحكم عامله من حيث الإظهار والإضمار كما هو في التحذير، فينصب بفعل واجب إضماره في حال التكرار والعطف، مثال الأوَّل قول الشاعر[٢]:

أخَاكَ أخَاكَ إنَّ مَن لا أخَا لَه   كَسَاعٍ إلى الهيْجَا بغيرِ سِلاحِ[٣]

ومثال الثاني: أخاك والإحسان إليه.

وفي غيرهما يجوز الإظهار والإضمار، نحو: أخاك، أي: الزم أخاك[٤].

= وانظر: مواضع أخرى في: ١/ ٢٨٩، ٢/ ١٣٩، ٣/ ٣١، ٢٩٣، ٤/ ٥٦١، ٥/ ٢٩٥، ٤٣٠، ٨/ ١١، ٣١٣، ١١/ ٣٠٣، ١٢/ ٢٢٣، ٢٣٤.

(١) شرح الحدود ١٥٤، وانظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٧٩؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٢٨٠.

(٢) اختلف في قائله على النحو الآتي:
أ ـ مسكين الدارمي، نسب له في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ١٢٦؛ المقاصد النحوية ٤/ ٣٠٥؛ خزانة الأدب ١/ ٤٦٥، وهو في ديوانه ٢٩.
ب ـ ابن هرمة. انظر: الشنتمري ١/ ١٢٩، وليس في ديوانه.
ج ـ قيس بن عاصم ويروى لمسكين. انظر: الحماسة البصرية ٢/ ٦٠.
د ـ لمسكين أو ابن هرمة. انظر: فصل المقال ٢٦٩ـ ٢٧٠.

(٣) البيت في: الكتاب ١/ ١٢٩؛ الخصائص ٢/ ٤٨٠؛ شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٨٠؛ شرح الكافية ١/ ١٨٣؛ توضيح المقاصد ٤/ ٧٣؛ شرح شذور الذهب ٢٢٢؛ شرح قطر الندى ٢٨٩؛ شرح الأشموني ٣/ ١٩٢؛ همع الهوامع ٣/ ٢٨.

(٤) انظر المسألة في: الكتاب ١/ ١٢٩، ١٣٩؛ شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٧٩ـ ١٣٨٠؛ شرح الكافية ١/ ١٨٣؛ توضيح المقاصد ٤/ ٧٢ـ ٧٣؛ شرح المكودي ١٦٠؛ التصريح ٢/ ١٩٥؛ همع الهوامع ٣/ ٢٧ـ ٢٨.

٩٣ـ إغراء الغائب

في قوله عليه الصلاة والسلام: «يا معشر الشباب، من استطاع منكم البَاءَةَ فليتزوَّج، ومن لم يستطع فعلَيه بالصوم، فإنَّه له وِجَاءٌ»[(١)].

أورد ابن حجر في تعليقه على هذا الحديث ما يلي[(٢)]:

١ـ قول المازري[(٣)] بأنَّ فيه إغراء بالغائب، ومن أصول النحويين ألاَّ يُغرى الغائب، وما جاء من قول بعضهم: عليه رجلاً ليسني، فهو شاذ.

٢ـ تعقّب القاضي عياض عليه بما يلي:

أ ـ أنَّ هذا الكلام موجود لابن قتيبة، والزجاجي[(٤)]، وأنَّ فيه غلطاً من أوجه، هي:

١ـ التعبير بقوله: لا إغراء بالغائب، وصوابه: إغراء الغائب، فأمَّا الإغراء بالغائب فجائز، وقد نصَّ سيبويه[(٥)] على عدم جواز دونه زيداً، وعليه زيداً، عند إرادة غير المخاطب، وجوازه للحاضر لما فيه من دلالة الحال،

---

(١) ٩/ ٨.

(٢) بلغ نص كلام ابن حجر على هذا الحديث سبعة عشر سطراً، لذا آثرتُ ذكر تعليقه ملخَّصاً في نقاط، وتوثيق الآراء الواردة من مؤلِّفات أصحابها ـ إن وجدت ـ عند ورودها في النص، وعدم تركها إلى آخر التعليق على الحديث كما هو المتبع؛ نظراً لتعدُّد التفريعات في توجيه هذا الحديث.

(٣) انظر: المعلم بفوائد مسلم ٢/ ٨٥.

(٤) انظر: الجمل ٢٤٤.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ١٢٦.

أمَّا الغائب فلا يجوز؛ لعدم حضوره ومعرفته بالحال الدالَّة على المراد.

٢ـ المثال المذكور وإن كانت صورته صورة إغراء، إلاَّ أنَّه ليس في حقيقته، إذ ليس مقصود القائل تبليغ الغائب، وإنَّما أراد الإخبار عن نفسه بأنَّه قليل المبالاة بالغائب، ونظيره قولهم: إليك عنِّي، أي: اجعل شغلك بنفسك، ولم يقصد الإغراء به، وإنما مرادُه: دَعْني وكُن كمن شُغل عنِّي.

ب ـ أنَّ الحديث ليس فيه إغراء الغائب، وإنما الخطاب للحاضرين المخاطَبين بقوله في أول الحديث «من استطاع منكم»، والهاء في (فَعَليه) ليست لغائب، وإنما للحاضر المبهم، إذ لا يصحُّ خطابه بالكاف، ونظيره قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ـ إلى أن قال ـ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ﴾[1]، وكذا لو قلت لاثنين: من قام منكما فله درهم، الهاء للمبهم من المخاطبين، وليست للغائب.

٣ـ استحسان القرطبي[2] لتعقُّب القاضي عياض، وتعليق ابن حجر بأنَّه «حَسَن بالغ».

٤ـ مذهب أبي عبيد[3] في أنَّ قوله «فعليه بالصوم» فيه إغراء غائب، ولا تكاد العرب تُغري إلاَّ الشاهد، نحو: عليك زيداً، ولا تقول: عليه زيداً إلاَّ في هذا الحديث.

٥ـ جواب الطيبي عن رأي أبي عبيد بأنَّه لمَّا كان الضمير الغائب راجعاً إلى لفظة (مَنْ) المقصود بها المخاطبون في قوله (يا معشر الشباب) وبيان

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٧٨. والآية بتمامها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٨﴾﴾.

(٢) انظر: المفهم ٤/ ٨٥.

(٣) انظر: غريب الحديث ٢/ ٧٥.

لقوله (منكم) جاز قوله (عليه)؛ لأنه بمنزلة الخطاب[1].

٦ـ جواب بعضهم بأنَّ إيراد هذا اللفظ في مثال إغراء الغائب هو باعتبار اللفظ، وجواب القاضي عياض باعتبار المعنى، وأكثر كلام العرب اعتبار اللفظ.

قال ابن حجر في ختام هذا التعليق: «والحقُّ مع عياض، فإنَّ الألفاظ توابع للمعاني، ولا معنى لاعتبار اللفظ مجرَّداً هنا»[2].

ذكر ابن حجر فيما سبق مسألة إغراء الغائب، وتلخَّص ما ذكره في الآتي:

١ـ من أصول النحويين ترك إغراء الغائب، وما جاء منه نحو: عليه رجلاً ليسني شاذ.

٢ـ جوازه مع الحاضر؛ لما فيه من دلالة الحال، وامتناعه مع الغائب؛ لعدم حضوره، ومعرفته بالحال الدالَّة على المراد.

٣ـ أنَّ الحديث ليس من باب إغراء الغائب، وإنما للحاضر المبهم.

٤ـ استدلال أبي عبيد بهذا الحديث على أنَّه من قبيل إغراء الغائب.

ويتّضح ممَّا سبق أنَّ ابن حجر يذهب ـ وفاقاً للقاضي عياض ـ إلى أنَّ هذا الحديث ليس من باب إغراء الغائب؛ لأنَّ المعنى يدلُّ على أنَّ الخطاب للحاضرين المخاطبين بقوله (من استطاع منكم).

وبيان المسألة على النحو الآتي:

المقصود بالإغراء هنا «وضع الظروف والمجرورات موضع أفعال

---

(١) انظر: شرح مشكاة المصابيح ٦/٢١٧.

(٢) انظر التعليق على الحديث في ٩/ ١١ـ ١٢.

الأمر، ومعاملتها معاملتها»[1].

والمسموع منها: عليك، ودونك، وأمامك، ومكانك، ووراءك، وإليك، وفي بعضها تفصيل.

والإغراء إنما يكون للمخاطب، نحو: عليك زيداً، ودونك عمراً، ولا يُغرى الغائب؛ فلا يصحُّ: عليه زيداً، ودونه عمراً[2].

وإنما اختصَّ الإغراء بالمخاطَب للأمور الآتية:

١ـ أنَّ الفعل مع المخاطب لا يحتاج لتقدير لام الأمر، بخلاف الغائب والمتكلِّم، نحو: ليقم زيد، ولأَقُم معه، فلما أُقيمت هذه الأسماء والحروف مقام الفعل كُره استعمالها للغائب والمتكلِّم؛ لأنها تصير قائمة مقام شيئين: اللام والفعل، بخلاف المخاطَب، إذ هو قائم مقام الفعل فقط[3].

٢ـ «أنَّ المخاطَب يتنبَّه للمراد منه بالإشارة، وما هو أَخْفى منها، فإذا لم يكن اللفظ صريحاً في الدلالة على المعنى كهذه الأسماء خُصَّ بها المخاطَب ليقوى بالمواجهة»[4].

٣ـ أنَّه لا دليل على الفعل المضمر[5].

ولذلك كلِّه كان الإغراء للمخاطب دون الغائب.

أمَّا الشواهد على هذه المسألة، فلم أقف إلاَّ على شاهدين خُرِّجا عند بعض النحاة على أنَّهما من باب إغراء الغائب، وهما:

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٦؛ وانظر: المقرب ١٤٩.
(٢) انظر: شرح المفصل ٤/ ٧٤؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٧؛ المقرب ١٥٠؛ تقريب المقرب ١٥٥؛ شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٣/ ٢٠٠ـ ٢٠١.
(٣) انظر: أسرار العربية ١٦٤.
(٤) اللباب ١/ ٤٥٥.
(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٧.

١ـ ما حكاه سيبويه من قول بعضهم: عليه رجلاً ليسني[١].

٢ـ حديث المسألة: «فَعَلَيه بالصوم»[٢].

أمَّا الشاهد الأوَّل فقد قال عنه سيبويه: «وهذا قليل، شبَّهوه بالفعل»[٣] ووسمه بعض النحاة كابن السراج[٤]، وأبي حيَّان[٥] بالشذوذ، وذكر ابن عصفور أنَّ هذا على تأويل أنَّ إنساناً قيل له: إنَّ فلاناً أخذك بكذا، فقال هذا الكلام: لِعِلْمه أنَّ السامع سيُبلغه إلى المُغَرى[٦]، وهو عند العكبري على معنى: «لِيطلبْ رجلاً غيري»[٧].

أمَّا الشاهد الثاني الذي خُرِّج على هذا الباب وهو «فعليه بالصوم» فخلاصة ما قيل في توجيهه ثلاثة أقوال، هي على النحو التالي:

١ـ أنَّه من باب إغراء الغائب، وعليه أبو عبيد[٨]، ومال إلى رأيه العكبري، إذ يقال: «وقد جاء شيء منها للغائب كقوله ـ ﷺ ـ: (يا معشر الشباب...)، وإنما ساغ ذلك لتقدُّم الخطاب»[٧].

٢ـ أنَّ قوله (عليه) خبر، و(الصوم) مبتدأ، والباء زائدة، وهو رأي ابن عصفور[٩].

٣ـ أنَّ الخطاب موجَّه للحاضرين المعنيين بقوله ـ ﷺ ـ: «من استطاع

---

(١) انظر: الكتاب ١/١٢٦.
(٢) انظر ما سبق ص ٧٢٨.
(٣) الكتاب ١/١٢٦.
(٤) انظر: الأصول ١/١٤٢.
(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٣/٢١٣.
(٦) انظر: شرح الجمل ٢/٢٨٧.
(٧) اللباب ١/٤٥٦.
(٨) انظر ما سبق ص ٧٢٩.
(٩) انظر: المقرب ١٥٠.

منكم الباءة» فالهاء في قوله (فعليه) ليست لغائب، وإنَّما هي خاصَّة بغير المستطيعين من الحاضرين، ولا يصحُّ خطابه بالكاف؛ لأنَّه لم يتعيَّن، ولذا أتى بلفظ (من) وإن كان حاضراً، فليس فيه إغراء أصلاً، وبه قال القاضي عياض من شراح الحديث[1].

والذي يظهر أنَّ ما ذهب إليه القاضي عياض ـ رحمه الله ـ هو أقوى هذه التوجيهات وأظهرها في تخريج ما ورد في الحديث؛ للأمور الآتية:

١ـ قوة دلالة السياق والحال عليه.

٢ـ أنَّه أَوْلى من حمله على ما لم يطَّرد من القول بإغراء الغائب، إذ شاهد هذا القول ما سبق من قولهم: عليه رجلاً ليسني، وهو قليل شاذ، فلا يقاس عليه، وقال الأنباري: إنَّه كالمثل[2].

٣ـ أنَّ تخريج الحديث على إغراء الغائب ـ على القول بجوازه ـ أسهل من قولهم: عليه رجلاً ليسني؛ لتقدُّم ذكر المأمور في الحديث، فصار بذكره مقدَّماً بمثابة الحاضر، فأشبه أمره أمر الحاضر[3].

٤ـ ما ذهب إليه ابن عصفور يضعفه اقتضاؤه حينئذ الوجوب؛ لأنَّ ذلك ظاهر في هذه الصيغة، ولا قائل به[4].



---

(١) انظر ما سبق ص ٧٢٩.

(٢) انظر: أسرار العربية ١٦٤.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٢/ ٥٦أ؛ عقود الزبرجد ٢/ ٧٥٠.

(٤) انظر: إرشاد الساري ١١/ ٣٣٩.

٩٤ـ أسماء القبائل والأحياء والبلدان بين الصرف ومنعه

من مواضع ورود المسألة:

١ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «يهود تَعذَّب في قبورها»(١).

نقل ابن حجر عن الجوهري قوله: «اليهود قبيلة، والأصل اليهوديون، فحذفت ياء الإضافة مثل زِنج وزنجي، ثمَّ عُرِّف على هذا الحدِّ، فجُمع على قياس شعير وشعيرة، ثم عُرِّف الجمع بالألف واللام، ولولا ذلك لم يَجُز دخول الألف واللام؛ لأنه معرفة مؤنث، فجرى مجرى القبيلة، وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث»(٢).

٢ـ في قول عبد الرحمن بن عوف لسعد بن الربيع ـ رضي الله عنهما ـ: «هل من سوق فيه تجارة؟ قال: سوقُ قينقاع»(٣).

قال ابن حجر: «صرف (قينقاع) على إرادة الحي، وتركه على إرادة القبيلة»(٤).

٣ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «قاتل الله يهوداً»(٥).

---

(١) ٣/ ٢٨٤.

(٢) ٣/ ٢٨٥؛ وانظر: الصحاح ٢/ ٥٥٧.

(٣) ٤/ ٣٣٧.

(٤) ٤/ ٣٣٩.

(٥) ٤/ ٤٨٤.

قال ابن حجر: «قوله: (قاتل الله يهوداً) كذا بالتنوين على إرادة البطن، وفي رواية بغير تنوين على إرادة القبيلة»[1].

٤ـ في قوله ﷺ: «ثم رُفعت لي سدرة المنتهى، فإذا نَبِقُها مثل قِلاَل هَجَر[2]»[3].

قال ابن حجر: «قوله: (هَجَر)... بلدة لا تنصرف للتأنيث والعلمية، ويجوز الصرف»[4].

٥ـ في (باب غزوة تبوك)[5].

قال ابن حجر: «تبوك المشهور فيها عدم الصرف للتأنيث والعلمية، ومن صرفها أراد الموضع»[6].

٦ـ في الحديث «لما بلغ النبيَّ ـ ﷺ ـ أنَّ فارساً ملَّكوا ابنة كسرى، قال: لن يفلح قومٌ ولَّوا أمرهم امرأة»[7].

قال ابن حجر: «قوله: (لما بلغ النبيَّ ـ ﷺ ـ أنَّ فارساً)، قال ابن مالك: كذا وقع مصروفاً، والصواب عدم صرفه، وقال الكرماني: هو يُطلق على الفرس، وعلى بلادهم، فعلى الأوَّل يُصرف إلا أن يراد القبيلة، وعلى الثاني يجوز الأمران كسائر البلاد. انتهى، وقد جوَّز بعض أهل اللغة صرف

---

(١) ٤/ ٤٨٥.

(٢) هجر: مدينة، وهي قاعدة البحرين، وقيل: ناحية البحرين كلها هجر، وهو الصواب.
انظر: معجم البلدان ٥/ ٣٩٣.

(٣) ٧/ ٢٤٢.

(٤) ٧/ ٢٥٤.

(٥) ٧/ ٧١٣.

(٦) ٧/ ٧١٤.

(٧) ١٣/ ٥٨.

الأسماء كلها»[1].

ذكر ابن حجر في النصوص السابقة حكم أسماء أحياء وقبائل وبلدان من حيث الصرف ومنعه، وملخَّصُه الآتي:

١ـ جواز الصرف على إرادة الحيِّ، والمنع على إرادة القبيلة.

٢ـ جواز الصرف في أسماء البلاد على إرادة الموضع، والمنع للعلمية والتأنيث.

٣ـ توجيه تنوين (فارساً) في الحديث بما يأتي:

أ ـ تخطئة ابن مالك الصرف.

ب ـ توجيه الكرماني لذلك من وجهين:

ـ المراد به الفرس فعلى ذلك فهو مصروف.

ـ المراد به البلاد فيجوز فيه الأمران.

ج ـ إجازة بعض أهل اللغة صرف الأسماء كلها.

ويمكن تناول هذه المسألة من جانبين:

الأول: أسماء القبائل والأحياء.

الثاني: أسماء البلدان والأماكن.

أمَّا الأوَّل فنحو تميم، وأسد، وسلول، وتغلب، ونحوها، وتفصيل الحكم فيها على النحو الآتي:

١ـ جواز الصرف، وهو على وجهين:

أ ـ أن يُنوى فيه الإضافة، ففي: هذه تميمٌ، وهؤلاء أسدٌ، وهؤلاء

---

(١) ١٣/ ٦٠. وانظر: شرح الكرماني ٢٤/ ٧٣، ولم أهتد إلى رأي ابن مالك في مؤلَّفاته التي بين يديّ.

سلولٌ، وهؤلاء تغلبُ، تصرف تميماً، وأسداً، وسلولاً، إذ التقدير: هذه جماعة تميم، وهؤلاء بنو أسد، وهؤلاء بنو سلول، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه؛ تخفيفاً كما في قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[1]، وبنو فلان يطؤهم الطريق[2]، أي: أهل القرية، وأهل الطريق.

أمَّا (تغلب) فتمنع من الصرف؛ للعلمية ووزن الفعل.

ب ـ أن يُراد بها الحيّ، فتكون بمنزلة الأسماء المذكَّرة، ويُصرف ما لا مانع فيه من صرفه، وإلاَّ امتنع نحو (تغلب)؛ لما سبق.

٢ـ المنع من الصرف؛ حملاً على معنى القبيلة، فيقال: هذه تميمُ، وهذا رجل من تميمَ، ومن جذامَ؛ لأنها مؤنثة، حكى يونس عن بعض العرب قولهم: هذه تميمُ بنت مُرٍّ، وقيس بنت عيلان، وتميم صاحبة ذلك، جعلوا (تميم) و(قيس) قبائل، بدليل قولهم: (بنت)[3].

وقال الأخطل:

فإنَّ تبخل **سَدُوسُ** بدرْهميْها ... فإنَّ الريحَ طَيِّبةٌ قَبُولُ[4]

وقالت حميدة بنت النعمان[5]:

نَبَا الخزُّ عن رَوْحٍ وأنكَر جِلدَه ... وعجَّتْ عَجيجاً من **جُذامَ** المطارفُ[6]

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٨٢.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٥.

(٣) انظر: المصدر السابق ٢/ ٢٦.

(٤) البيت في: الديوان ٢١٣ (والرواية فيه:
فإن تمنع سدوسٌ درهميها..)
الكتاب ٢/ ٢٦؛ المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ١٢٨؛ الجمل ٢٢٤؛ الخصائص ٣/ ١٧٦؛ التبصرة ٢/ ٥٧٧؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٤٦٧.

(٥) انظر نسبة البيت في: سمط اللآلي ١/ ١٨٠؛ معجم الأدباء ١١/ ٢٠.

(٦) البيت في: الكتاب ٢/ ٢٥؛ المقتضب ٣/ ٣٦٤؛ ما ينصرف وما لاينصرف =

فمُنعت (سدوسُ) و(جذامُ) من الصرف؛ حملاً على معنى القبيلة.

أمَّا أسماء الأحياء، وهو كلُّ اسم لا تقول فيه من بني فلان[1]، فنحو قريش، ومعدّ، وثقيف، وباهلة، ففيه أيضاً وجهان:

١ـ الصرف: ـ وهو الأكثر فيها ـ نظراً إلى معنى الحي، تقول: فلان من قريشٍ، ومن معدٍّ، ومن ثقيفٍ، بالصرف، ويمنع (باهلة) ونحوه للعلمية وتاء التأنيث، فيقال: هذا رجلٌ من باهلةَ.

٢ـ المنع من الصرف: حملاً على معنى القبيلة، فيقال: هذا رجل من قريشَ، ورأيت رجلاً من ثقيفَ، ومنه قول الأعشى:

ولسنا إذا عُدَّ الحَصى بأقِلَّةٍ ... وإنَّ **معدَّ** اليومَ مُودٍ ذَليلُها[2]

وقول عدي بن الرقاع[3]:

غلب المسامِيحَ الوليدُ سماحةً ... وكفى **قريشَ** المعْضِلاتِ وسَادَها[4]

أما (يهود) ومثله (مجوس) فيستعملان على وجهين:

١ـ المنع من الصرف بأن يُجعلا اسمين علمين للقبيلة، ومنه قول رجل

= ٧٧؛ الجمل ٢٢٥؛ المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ١٣١؛ التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٧٧؛ شرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٥٢٧.

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٢٦.

(٢) البيت في: ملحق الديوان ٢٥٦؛ الكتاب ٢/ ٢٧؛ المقتضب ٣/ ٣٦٣؛ ما ينصرف وما لاينصرف ٧٩؛ الإنصاف ٢/ ٥٠٥.

(٣) انظر: الشنتمري ٢/ ٢٦؛ الخزانة ١/ ٩٨؛ الطرائف الأدبية ٩٠، والبيت في ديوانه ٩٣ وروايته قريشاً.

(٤) المساميح: جمع سمح على غير قياس، المعضلات: الشدائد.
الكتاب ٢/ ٢٦؛ المقتضب ٣/ ٣٦٢؛ ما ينصرف وما لاينصرف ٧٩؛ المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ١٣٤؛ الإنصاف ٢/ ٥٠٦؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٣٦؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٤٦٧.

من الأنصار[1]:

أولـئـك أَوْلـى مـن **يـهـودَ** بـمـدحـةٍ ... إذا أنـت يـومـاً قـلـتـهـا لـم تـؤنَّـب[2]

وقول امرىء القيس:

أَحـارِ أُريـك بـرقـاً هـبَّ وَهْـنـاً ... كَـنَـارِ **مجوسَ** تـسـتـعرُ اسـتـعـارا[3]

٢ـ الصرف، وذلك في حالين:

أ ـ أن يُجعلا جمع يهودي ومجوسي، فيكونا من الجموع التي بينها وبين واحدها ياء النسبة، نحو: زنجي وزنج، وروميّ وروم، وأعرابي وأعراب، وعلى ذلك فهما مصروفان، نكرتان، تدخلهما الألف واللام للتعريف، فيقال: اليهود والمجوس.

ب ـ أن يكونا اسمين للحيّ، ذكر هذا الوجه الزجاج[4]، وهو المفهوم من كلام سيبويه، قال: «هذا باب ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة، كما أنَّ عُمان لم يقع إلا اسماً لمؤنث، وكان التأنيث هو الغالب عليها، وذلك (مجوس) و(يهود)»[5]، إذ يُفهم أنَّ الغالب هو مجيئها اسماً للقبيلة كما أنَّ الغالب في عمان التأنيث.

وقد عدَّ ابن عصفور وأبو حيان (يهود) و(مجوس) ممَّا يتعيَّن أن يكون

---

(١) انظر: ما ينصرف وما لاينصرف ٨١؛ الشنتمري ٢/ ٢٩.

(٢) البيت في: الكتاب ٢/ ٢٩؛ المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ١٣٩؛ التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٧٨؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٣٥؛ البحر المحيط ١/ ٣٣٨.

(٣) حارِ: ترخيم حارث، هبَّ وَهْناً: أي: لمع وبدا بعد هدء من الليل.
الديوان ١٤٧ (وفيه صدر البيت لامرىء القيس وعجزه للتوأم اليشكري)؛ الكتاب ٢/ ٢٨؛ ما ينصرف وما لاينصرف ٨١؛ المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ١٣٩؛ التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٧٨؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٣٥.

(٤) انظر: ما ينصرف وما لاينصرف ٨٢.

(٥) الكتاب ٢/ ٢٩.

اسماً لقبيلة.

وعلى ما ذكر الزجاج يحمل توجيه ابن حجر رواية «قاتل الله يهوداً» بالتنوين على إرادة البطن[1] ومؤدّاه أنَّ البطن مذكَّر[2]، فالحمل عليه مجيزٌ للصرف.

الثاني: أسماء البلدان والأماكن:

إذا قُصد بالاسم البلد أو الموضع أو المكان صُرف، وإن أُريد به البقعة أو الأرض أو البلدة منع من الصرف، هذا هو قياس هذا الباب.

ثم الأسماء بعد ذلك لها أحوال من حيث غلبة التذكير عليها، أو التأنيث، أو استواء الأمرين.

فمِمَّا جاء مذكَّراً ومؤنثاً والغالب عليه التذكير والصرف (هجر)، ومن استعماله مؤنثاً ما حكاه سيبويه من قولهم: كجالب التمر إلى هجرَ يا فتى[3]، وقالوا: «سِطِي مَجَرَّ تُرطِبْ هَجَرُ»[4]، وقال الشاعر[5]:

---

(١) انظر ما سبق ص ٧٣٥.

(٢) انظر: المذكر والمؤنث لابن التستري ٦٣؛ ولابن جني ٥٩.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٢٣. وجرى هذا القول مجرى المثل، ولفظه: كمستبضِع التمر إلى هجر، أي أنَّه مخطىء؛ لأنَّ هجر معدن التمر.
انظر: الأمثال لأبي عبيد ٢٩٢ـ ٢٩٣؛ مجمع الأمثال ٢/ ١٥٢؛ المستقصى ٢/ ٢٣٣؛ فصل المقال ٤١٣ـ ٤١٤.

(٤) معناه: توسطي السماء يا مجرّة، ترطب النخل بهجر؛ لأنَّ المجرَّة إذا توسّطت فذلك وقت إرطاب النخل، ويضرب هذا المثل في تمنّي أوقات الخصب والدعة.
انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ٥١؛ المستقصى ٢/ ١١٨.

(٥) اختلف في قائله على قولين:
أ ـ الفرزدق. انظر: الكتاب ٢/ ٢٣، والبيت في الديوان ٢٠٨.
ب ـ له ويروى للأخطل. انظر: الشنتمري ٢/ ٢٣ وليس في ديوانه.

منهنَّ أيامُ صِدْق قد عُرِفْتُ بها ... أيامُ فارسَ والأيامُ من هَجَرَا[1]

وممَّا جاء مؤنثاً ومذكَّراً، والغالب عليه التأنيث والمنع من الصرف: (فارس) ومنه قول الشاعر[2]:

لقد علمتْ أبناءُ فارسَ أنني ... على عربياتِ النساءِ غيورُ[3]

وعلى ما سبق توجيه الكرماني باستواء الأمرين في أسماء البلاد، أي: جواز الصرف ومنعه، فالأول على تأويل الاسم بالبلد، أو المكان، ونحوه، والثاني على تأويله بالبلدة، أو البقعة[4].

أمَّا ما ذكره ابن حجر من أنَّ بعض أهل اللغة جوَّز صرف الأسماء كلِّها، فقد حكى الأخفش أنَّ من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف، قال: «فكأنَّ ذلك لغة الشعراء؛ لأنَّهم قد اضطرُّوا إليه في الشعر فصرفوه، فجَرَتْ ألسنتُهم على ذلك»[5].

---

(١) البيت في: ما ينصرف وما لاينصرف ٧١؛ المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ٥١؛ الجمل ٢٢٦؛ التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٨٢؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٣٨؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٤٧١.

(٢) لم أقف على القائل.

(٣) البيت في: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ٥٠؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٣٨.

(٤) انظر مسألة أسماء القبائل والأحياء والبلدان من حيث الصرف ومنعه في: الكتاب ٢/ ٢٣ـ ٢٩؛ المقتضب ٣/ ٣٥٧ـ ٣٦٤؛ ما ينصرف وما لاينصرف ٧٠ـ ٧٣، ٧٧ـ ٨٢؛ المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ٤٧ـ ٧١، ١٢٧ـ ١٤١؛ الجمل ٢٢٤ـ ٢٢٧؛ التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٧٦ـ ٥٨٣؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٣٤ـ ٢٤٠؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٤٦٦ـ ٤٧٢؛ ارتشاف الضرب ١/ ٤٤٢ـ ٤٤٤؛ همع الهوامع ١/ ١١١ـ ١١٢.

(٥) ضرائر الشعر ٢٥، وانظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٤٨؛ توضيح المقاصد ٤/ ١٧٠؛ أوضح المسالك ٤/ ١٣٧؛ شفاء العليل ٢/ ٩١٠؛ التصريح ٢/ ٢٢٧.

٩٥ـ إهمال (أن)

في قوله عليه الصلاة والسلام لامرأة من الأنصار: «ما منعكِ أنْ تحُجِّي معنا؟»[(١)].

قال ابن حجر: «قوله: (أن تحُجِّي) في رواية كريمة والأصيلي (أن تحجِّين) بزيادة النون، وهي لغة»[(٢)].

ورد في النصِّ السابق إثبات النون مع تقدُّم الناصب، وأنها لغة.

الأصل في المضارع إذا وَلي (أنْ) الناصبة غير مسبوق بعلم أو ظن أن يكون منصوباً، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ﴾[(٣)].

وقد ورد إهمال (أنْ) ورفع المضارع بعدها ـ كما في حديث المسألة ـ، وللنحويين في (أن) هذه ثلاثة أقوال، هي على النحو الآتي:

الأول: أنَّ (أنْ) هي الناصبة للمضارع، أُهملت تشبيهاً لها بأختها (ما) المصدرية، ونُسب للبصريين[(٤)].

الثاني: مثل الأول وزاد بأنها لغة من لغات العرب، وممن قال به:

---

(١) ٣/ ٧٠٥.

(٢) ٣/ ٧٠٧.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٤/ ١١؛ البحر المحيط ٢/ ٢١٣؛ الجنى الداني ٢٢٠؛ مغني اللبيب ٤٦؛ شرح الأشموني ٣/ ٢٨٧؛ التصريح ٢/ ٢٣٢؛ حاشية الخضري ٢/ ١١٢.

ثعلب[١]، والسيرافي[٢]، والزمخشري[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن مالك[٥]، ونُسبت هذه اللغة إلى طيء[٦].

الثالث: أنَّ (أنْ) ليست الناصبة للمضارع، وإنَّما هي المخفَّفة من الثقيلة، وَلِيها الفعل دون فاصل ضرورة، وعليه ابن الأنباري[٧]، والفارسي، وعدَّه من الشاذ في القياس والاستعمال[٨]، وابن جني[٨]، وابن الشجري[٩]، وابن عصفور[١٠]، ونُسب هذا القول للكوفيين[١١].

وذهب الفراء[١٢] والهروي[١٣] إلى أنَّ (أن) هي المخفَّفة من الثقيلة، إلاَّ أنهما لم ينصَّا على أنَّ إيلاء الفعل بعدها دون فاصل ضرورة، وذكر

---

(١) انظر: مجالس ثعلب ١/ ٣٢٢.

(٢) انظر: شرح الكتاب ١/ ٨٠.

(٣) انظر: المفصل ٣١٤.

(٤) انظر: شرح المفصل ٧/ ١٥.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٦ـ ١٥٢٧ (وقد ذهب في شرح التسهيل ٤/ ١١ إلى أنَّ كلا القولين حَسَنٌ).

(٦) انظر: شرح ألفية ابن معطي ١/ ٣٣٩؛ الإرشاد ٤٤٨.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٣٩٠؛ خزانة الأدب ٣/ ٥٦٠.

(٨) انظر: الخصائص ١/ ٣٨٩ـ ٣٩٠؛ المنصف ١/ ٢٧٨.

(٩) انظر: الأمالي ٣/ ١٥٦ـ ١٥٧.

(١٠) انظر: شرح الجمل ١/ ٤٣٧.

(١١) انظر: المصادر المذكورة هـ (٤) من الصفحة السابقة، ويضاف لها: همع الهوامع ٤/ ٩١.

(١٢) انظر: معاني القرآن ١/ ١٣٦.

(١٣) انظر: الأزهية ٥٨.

الهروي (... ـ ٤١٥هـ).

علي بن محمد، أبو الحسن الهروي، إمام في النحو والأدب، من مصنَّفاته: (الأزهية في الحروف)، (الذخائر في النحو).

انظر: إنباه الرواة ٢/ ٣١١؛ معجم الأدباء ١٤/ ٢٤٨ـ ٢٤٩؛ بغية الوعاة ٢/ ٢٠٥.

الهروي أنَّ الأحسن الفصل.

ومن شواهد المسألة:

١ـ قراءة مجاهد[1]، وابن محيصن[2]: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾[3] برفع (يتمُّ)[4].

٢ـ قول الشاعر[5]:

---

(١) مجاهد (٢١ـ ١٠٣هـ).

مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي، تابعي جليل، ومن أئمة المفسرين، قرأ على عبد الله بن السائب، وعبد الله بن عباس، وأخذ عنه القراءة عرضاً عبد الله بن كثير، وابن محيصن، وأبو عمرو بن العلاء وغيرهم.

انظر: ميزان الاعتدال ٣/ ٤٣٩ـ ٤٤٠؛ غاية النهاية ٢/ ٤١ـ ٤٢.

(٢) ابن محيصن (. . .ـ ١٢٣هـ).

محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي، مقرىء أهل مكة، ومن أعلمهم بالعربية، انفرد بحروف خالف فيها المصحف، فرغب الناس عن قراءته، ولم يلحقوها بالقراءات المشهورة، عرض على مجاهد، ودرباس مولى ابن عباس، وغيرهما، وممَّن عرض عليه شبلُ بن عباد، وأبو عمرو بن العلاء.

انظر: غاية النهاية ٢/ ١٦٧؛ تهذيب التهذيب ٧/ ٤٧٤.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٤) انظر نسبتها إلى مجاهد في: مختصر في شواذ القرآن ١٤ (ولم تضبط فيه الآية بالشكل)، ونقل أبو حيان في البحر المحيط ٢/ ٢١٣ نسبتها لمجاهد عن النحويين.

ونسبت لابن محيصن في بعض المصادر النحوية، انظر: أوضح المسالك ٤/ ١٥٦؛ المغني ٤٦؛ شرح الأشموني ٣/ ٢٨٧؛ حاشية الخضري ٢/ ١١٢. ولم أقف على نسبتها له فيما رجعت إليه من كتب القراءات.

وقد نسبت القراءة في بعض المصادر لابن مجاهد. انظر: شرح السيرافي ١/ ٨٠؛ الإنصاف ٢/ ٥٦٣؛ والأظهر أن القراءة لمجاهد لا لابن مجاهد؛ لأن الأخير لم يُعرف له اختيار في القراءة، وإنما كانت له عناية بالقراءات وجمعها.

(٥) لم أقف على القائل.

أنْ تقرآنِ على أسماءَ وَيْحكُما ... منِّي السلامَ، وألاَّ تُشْعِرا أَحَدا[1]

حيث أُهملت (أَنْ) فلم تنصب، ورُفع الفعل بعدها، بدليل ثبوت النون.

٣ـ قول القاسم بن معن[2]:

أنْ تهبطين بلادَ قَوْ ... مٍ يرتعونَ من الطِّلاحِ[3]

٤ـ قول أبي محجن الثقفي:

ولا تدفننِّي في الفلاة فإنَّني ... أخافُ إذا ما مِتُّ **ألاَّ أذوقُها**[4]

فرفع الفعل (أذوقها) بعد (أنْ).

٥ـ قول ابن الدمينة:

أبى الناسُ ويح الناسِ **أن يشترونها** ... ومن يشتري **ذا علَّة** بصحيح[5]

---

(١) ورد البيت في مصادر كثيرة، منها: شرح الكتاب ١/ ٨٠؛ الخصائص ١/ ٣٩٠؛ المنصف ١/ ٢٧٨؛ المفصل ٣١٥؛ الإنصاف ٢/ ٥٦٣؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٧؛ شرح التسهيل ١/ ١١؛ شرح ألفية ابن معطي ١/ ٣٣٩؛ شرح الكافية ٢/ ٢٣٤؛ رصف المباني ١٩٤؛ شرح التحفة الوردية ٣٦٤؛ الجنى الداني ٢٢٠؛ مغني اللبيب ٤٦، ٩١٥؛ شرح الأشموني ١/ ٢٨٧.

(٢) نسبه له العيني في المقاصد النحوية ٢/ ٢٩٧، وفي معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٦ قال: «وأنشدني القاسم بن معن».

(٣) الطِّلاح: شجر عظيم من شجر العِضاه.
الخصائص ١/ ٣٨٩؛ سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٨؛ الأزهية ٥٨؛ أمالي ابن الشجري ٣/ ١٥٧؛ شرح المفصل ٧/ ٩؛ ضرائر الشعر ١٦٣؛ شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٨؛ رصف المباني ١٩٤؛ اللسان ٢/ ٥٣٢ (ط ل ح).

(٤) الديوان ٤٨؛ الأزهية ٦١؛ شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٧؛ شرح الألفية لابن الناظم ٦٦٩؛ مغني اللبيب ٤٦.

(٥) الديوان ٢٧؛ ضرائر الشعر ١٦٤؛ خزانة الأدب ٣/ ٥٦٠.

ففي الشواهد السابقة وما جاء نحوها (أن) إمَّا ناصبة مصدرية أُهملت تشبيهاً بما ـ قيل: على لغة ـ وإمَّا مخفَّفة من الثقيلة وَلِيها الفعل دون فاصل ضرورة.

ويمكن إجمال ما ذكره النحويون في مناقشة هذه المسألة على النحو الآتي:

١ـ علَّل ابن جني استبعاده للقول الأول بأنَّ ثمَّ فارقاً بين (أَنْ) و(ما)؛ فـ (أن) إذا وُصلت إنَّما هي للمضي أو الاستقبال؛ ولا تقع حالاً، تقول: سرَّني أَنْ قام زيد، ويسرُّني أن يقومَ غداً، ولا يصحُّ: يسرُّني أن يقوم، على إرادة الحال، بخلاف (ما) عند اتصالها بالفعل، وتأويلها بالمصدر، فهي للحال أبداً، ففي نحو: ما تقوم حَسَنٌ، أي: قيامك الذي أنت عليه حَسَنٌ، ومن هنا بَعُد تشبيه (أَنْ) بـ (ما)[(١)].

٢ـ وصف ابن الحاجب هذه اللغة بالشذوذ[(٢)].

٣ـ نصَّ ابن الأنباري وابن عصفور على أنَّ ما ورد في سعة الكلام كقراءة مجاهد يحفظ، ولا يقاس عليه[(٣)].

٤ـ ذهب المالقي إلى أنَّ (أَنْ) إذا كانت مصدرية ناصبة، فهي لازمة للعمل في المضارع، وما جاء خلاف ذلك فضرورة، تشبيهاً لها بـ (ما) المصدرية[(٤)]، وإلى نحو ذلك ذهب أبو حيان ـ بعد أن حكى القولين في المسألة ـ وذكر أنَّ «القراءة المنسوبة إلى مجاهد وما سبيله هذا لا تُبنى عليه قاعدة»[(٥)].

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/٥٤٩.

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٣٣.

(٣) انظر: ضرائر الشعر ١٦٤؛ خزانة الأدب ٣/٥٦٠.

(٤) انظر: رصف المباني ١٩٤.

(٥) انظر: البحر المحيط ٢/٢١٣.

٥ـ ذكر المرادي أنَّ ظاهر كلام ابن مالك كون إهمال (أنْ) مقيساً، ونقل كلامه في شرح الكافية: «ثم نبَّهت على أنَّ من العرب من يجيز الرفع بعد (أنْ) الناصبة السالمة من سبق علم أو ظن»[1].

ومما سبق من عرض المسألة أخلص إلى ما يلي:

١ـ أنَّ ترك إعمال (أنْ) ورفع المضارع بعدها لغة لقوم من العرب واردة في النثر والنظم، خلافاً لمن خصَّها بالضرورة.

٢ـ أنَّ هذه اللغة قليلة[2]، وهي دون اللغة المشهورة[3].

٣ـ ما ذكره أبو حيان عن قراءة مجاهد يمكن توجيهه على أنَّ المقصود به القاعدة المطَّردة، لا ما جاء على سبيل الندرة.

٤ـ ما ذكره المرادي ممَّا استظهره من كلام ابن مالك من كون إهمالها مقيساً، الذي يظهر أنَّ المسألة يُوقف فيها على ما سُمع، طرداً للقاعدة المشهورة، وإن كان نصُّ ابن مالك الذي أورده المرادي لا يحتمل ـ فيما يبدو ـ هذا الوجه.

٥ـ تبقى هذه النصوص محمولة على ما صحَّ سماعاً لا قياساً، فهذا المسموع لغة، لكن لا يصار إلى القياس عليها؛ لأنَّ المشهور المطَّرد من لغات العرب خلافه.



---

(١) انظر: توضيح المقاصد ٤/ ١٨٧؛ وكذا: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٦.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٤/ ١٠؛ شرح الكافية لابن جَمَاعَة ٣٦٥.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٣٩٠؛ توضيح المقاصد ٤/ ١٨٦؛ همع الهوامع ٤/ ٩١.

٩٦ـ الجزم بـ (لَنْ)

وردت هذه المسألة في التعليق على ثلاثة أحاديث:

الأول: قول ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: «. . .فرأيتُ في النوم كأنَّ مَلَكين أخذاني، فَذَهبا بي إلى النار. . . فجعلتُ أقول: أعوذُ بالله من النَّارِ، قال: فَلَقِيَنا مَلَكٌ آخرُ، فقال: لم تُرَعْ».

علَّق ابن حجر على هذا الحديث في مواضع ثلاثة[1]، ومُجْمَلُ ما ذكره في هذه المواضع يتلخَّص في الآتي:

١ـ أنَّ رواية الكشميهني والجمهور (لن تراعَ) بإثبات الألف، وهي الوجه.

٢ـ أنَّ رواية القابسي (لن تُرَعْ) بحذف الألف مع الجزم، وفي موضع قال: إنها عند كثير من الرواة.

٣ـ نقل عن ابن التين أنَّ الجزم بـ (لن) لغة قليلة.

٤ـ ذكر قول القزاز: «لا أعلم له شاهداً» أي الجزم بـ (لن).

---

(١) ورد الحديث بالرواية المذكورة (لم ترع) في: (كتاب التهجّد ـ باب فضل قيام الليل) ٣/ ٩، و(كتاب التعبير ـ باب الأمن وذهاب الروع في المنام) ١٢/ ٤٣٦، وورد برواية (لن تراع) في (كتاب فضائل الصحابة ـ باب مناقب عبد الله بن عمر) ٧/ ١١٣.

وبين المواضع الثلاثة اختلاف في الرواية أيضاً في غير موضع الشاهد.

٥ـ تُعقِّب قولُه بقول الشاعر[1]:

لـن يَـخِـبِ الآن مـن رَجَـائِـكَ مَـنْ حَـرَّكَ مِـن دونِ بَـابِـكَ الـحَـلَـقَـهْ[2]

وبقول الآخر[3]:

ولـن يـحـلَ لـلـعـيـنـيـن بـعـدكِ مَـنْظَرُ[4]

٦ـ توجيه ابن مالك لرواية (لن تُرعِ) بوجهين:

أ ـ أنَّه سكَّن العين للوقف، ثمَّ شبَّهه بسكون الجزم، فحذف الألف قبله، ثمَّ أُجري الوصل مُجرى الوقف.

ب ـ أن يكون الجزم بـ (لن)، وهي لغة قليلة حكاها الكسائي[5].

الثاني: في قوله عليه الصلاة والسلام لمسيلمة الكذاب: «ولن تَعدُوَ أمر الله فيك»[6].

قال ابن حجر: «قوله: (ولن تَعْدُوَ أمر الله) كذا للأكثر، ولبعضهم (لن

---

(١) نُسب لأعرابي.
انظر: شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٦٨٨؛ وللبغدادي ٣/ ١٦١؛ الدرر اللوامع ٤/ ٦٤.

(٢) البيت في: مغني اللبيب ٣٧٥؛ شرح الأشموني ٣/ ٢٧٨؛ همع الهوامع ٤/ ٩٥.

(٣) هو كثير عزة.

(٤) صدره:

أيادي سبا يا عزَّ ما كنت بعدكم

الديوان ٥٥؛ المقصور والممدود ٦٩؛ رصف المباني ٣٥٧؛ الجنى الداني ٢٧٢؛ مغني اللبيب ٣٧٥؛ شرح الأشموني ٣/ ٢٧٨؛ شرح الأزهرية ١٣٠؛ وموضع ورود هذين البيتين في الفتح في ٣/ ١٠.

(٥) انظر التعليق على الحديث الأول في: ٣/ ١٠، ٧/ ١١٣، ١٢/ ٤٣٦ـ ٤٣٧، وانظر: شواهد التوضيح ١٦٠.

(٦) ٧/ ٦٩٠.

تَعْدُ) بالجزم، وهو لغة، أي: الجزم بلن»[1].

الثالث: قوله عليه الصلاة والسلام: «من يبسط رداءه حتى أقضي مقالتي، ثمَّ يقبضُه، فلم ينسَ شيئاً سَمعه منِّي»[2].

قال ابن حجر: «قوله: (فلن ينس) في رواية الكشميهني (فلن ينسى) ونقل ابن التين أنَّه وقع في رواية (فلن ينس) بالنون وبالجزم، وذكر أنَّ القزَّاز نقل عن بعض البصريين: أنَّ من العرب من يجزم بلن، قال: وما وجدت له شاهداً، وأقرَّه ابن التين ومن تبعه، وقد ذكر غيره لذلك شاهداً، وهو قول الشاعر:

لـن يَـخِـبِ الـيـومَ مـن رجَـائـكَ مَـنْ حـرَّك مـن دونِ بـابِـك الـحـلـقـهْ[3]»

ثمَّ علَّق ابن حجر بقوله: «وفيه نظر؛ لأنَّه يصحُّ أن يكون في الأصل (لم) الجازمة فتغيَّرت بلن، لكن إن كان محفوظاً فلعلَّ الشاعر قصد (لن)؛ لكونها أبلغ هنا في المدح من (لم)... وتقدَّم في (باب الأمن) من (كتاب التعبير) توجيه ابن مالك لنظير هذا في قول (لن ترع)، وحكايته عن الكسائي أنَّ الجزم بلن لغة لبعض العرب»[4].

ذكر ابن حجر فيما سبق الجزم بـ (لن)، وتلخَّص ما ذكره في الآتي:

١ـ أنَّها لغة قليلة حكاها الكسائي.

٢ـ أورد شاهدين من الشعر عليها، وتعقَّب الاستدلال بأحدهما.

٣ـ توجيه ابن مالك لرواية الجزم.

وبيان المسألة على النحو التالي:

المشهور في (لن) نصب المضارع بعدها، كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ

---

(١) ٧/ ٦٩١.

(٢) ١٣/ ٣٣٣.

(٣) سبق تخريجه ص ٧٤٩.

(٤) ١٣/ ٣٣٥.

عَـٰكِفِينَ﴾[1] وقد ورد ما ظاهره الجزم بها، والقول بأنَّها لغة عن بعض العرب حكاه اللحياني[2] أيضاً، ولم أهتدِ لتعيينهم، وخُرِّج على هذه اللغة الحديثان اللَّذان أوردتهما آنفاً.

ومن خلال عرض ابن حجر للمسألة يمكن التعليق بما يلي:

١ـ لم أقف على شواهد للجزم بـ (لن) عدا الشاهدين الشعريين المذكورين في (فتح الباري).

والذي يظهر أنَّ الاستدلال بهما على هذه المسألة غير قوي، لما يلي:

أ ـ أمَّا قول الشاعر:

ولن يَحْلَ للعينين بعدك مَنْظَرُ[3]

فلإمكان حَمْله على أنَّ الألف حُذفت للضرورة، واجتزىء بالفتحة التي قبلها؛ لأنها تدلُّ عليها[4]، كما في قول الشاعر[5]:

---

(١) سورة طه، الآية: ٩١.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٣٩٠؛ همع الهوامع ٤/ ٩٥.
وورد أنها لغة لبعض العرب دون عزو للحياني في: رصف المباني ٣٥٧؛ الجنى الداني ٢٧٢؛ توضيح المقاصد ٤/ ١٧٤.
اللحياني (. . . ـ . . .).
علي بن حازم، وقيل: ابن المبارك، أبو الحسن، من بني لحيان، كان من أحفظ الناس للنوادر، أخذ عن أبي زيد، وأبي عبيدة، والأصمعي، وعمدته على الكسائي، وأخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلام، له كتاب (النوادر).
انظر: مراتب النحويين ١٤٢؛ طبقات النحويين ١٩٥؛ الفهرست ٧١ـ ٧٢.

(٣) سبق ص ٧٤٩.

(٤) انظر: الجنى الداني ٢٧٢؛ مغني اللبيب ٣٧٥؛ المقاصد النحوية ٤/ ٢٤٨؛ شرح الأشموني ٣/ ٢٧٨.

(٥) لم أقف على القائل.

وليسَ براجعٍ ما فاتَ مِنِّي   بِلَهْفَ ولاَ بِلَيْتَ ولاَ لَوَانِي[1]

أراد: يا لهفَا، وأصله: يا لهفي، فالألف بدل من ياء المتكلِّم، فإذا اجتزىء بالفتحة عن الألف المنقلبة عن اسم، فأن يُفعل فيما انقلب عن حرف أَوْلى[2].

ب ـ أمّا البيت الآخر فيمكن أن يُعترض عليه بأنَّه شعر، والشعر محلُّ ضرورة.

٢ـ أنَّ ذلك لا يعني إنكار ورودها، وقد حكاها الثقات كالكسائي، واللحياني.

٣ـ توجيه ابن مالك ـ رحمه الله ـ لرواية (لن تُرعْ) بأنَّه من باب إجراء الوصل مجرى الوقف، مُعترَض عليه بأنَّ المَلَك لم يصله بشيء بعده[3].

وأخلص مما سبق إلى أنَّ الذي يترجَّح في توجيه رواية الحديثين المذكورين حملهما على لغة من يجزم بـ (لن) مع قلتها، وهو أمر موقوف فيه على السماع؛ طرداً للقاعدة المشهورة.



---

(١) البيت في: الخصائص ٣/ ١٣٥؛ سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٢١، ٧٢٨؛ المحتسب ١/ ٢٧٧؛ أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٩٣؛ الإنصاف ١/ ٣٩٠؛ المقرب ١٩٩، ٥٦٠؛ شرح عمدة الحافظ ١/ ٥١٢؛ المقاصد النحوية ٤/ ٢٤٨؛ شرح الأشموني ٢/ ٢٨٢؛ خزانة الأدب ١/ ٦٣.

(٢) انظر: رصف المباني ٣٥٧.

(٣) انظر: إرشاد الساري ٣/ ١٧١.

٩٧ـ استعمال الشرط مضارعاً، والجواب ماضياً

في قوله عليه الصلاة والسلام: «من يَقُمْ ليلةَ القَدْرِ إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدَّم من ذنبه»[١].

علَّق ابن حجر على هذا الحديث بالآتي:

١ـ أنَّ في استعمال الشرط مضارعاً، والجواب ماضياً نزاعاً بين النحاة، فالأكثر على منعه، وأجازه آخرون بقلَّة.

٢ـ استدلال المجيزين بما يلي:

أ ـ قوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ﴾[٢]، فقوله (فظلَّت) بلفظ الماضي، وهو تابع للجواب، وتابع الجواب جواب.

ب ـ الحديث المذكور ـ مدار المسألة ـ.

٣ـ تعقَّب ابن حجر استدلالهم بالحديث بقوله: «وعندي في الاستدلال به نظر؛ لأنني أظنُّه من تصرُّف الرواة؛ لأنَّ الروايات فيه مشهورة عن أبي هريرة بلفظ المضارع في الشرط والجزاء».

ثم ذكر أنَّ النسائي رواه بسنده عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه بلفظ: «مَنْ يَقُمْ ليلةَ القَدْرِ يُغْفَرْ لَه»، ورواه أبو نعيم بسنده من طريق أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة عن أبي اليمان، ولفظه: «لا يقومُ أحدُكم ليلةَ القَدْرِ فيوافقُها إيماناً واحتساباً إلا غفَر الله له ما تقدَّم من ذَنبِه».

قال ابن حجر: «فوضح أنَّ ذلك من تصرُّف الرواة بالمعنى؛ لأنَّ مخرج

---

(١) ١/١١٣.

(٢) سورة الشعراء، الآية: ٤. وتمام الآية ﴿أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ﴾.

الحديث واحد»[1].

ذكر ابن حجر فيما سبق استعمال الشرط مضارعاً، والجواب ماضياً، وتلخَّص ما ذكره في الآتي:

أ ـ الخلاف بين النحاة بين الجواز والمنع.

ب ـ أدلَّة المجيزين.

ج ـ تعقُّبه الاستدلال بالحديث بأنَّه من تصرُّف الرواة.

ويمكن من خلال ما سبق القول بأنَّ ابن حجر يميل إلى الرأي القائل بمنع استعمال الشرط مضارعاً، والجواب ماضياً؛ لأنَّ الروايات المشهورة في هذا الحديث عن أبي هريرة ـ وهو من أدلَّة المجيزين ـ ورد بلفظ المضارع في الشرط والجزاء.

وبيان المسألة على النحو الآتي:

للشرط مع جوابه أحوال منها:

أن يكون الشرط مضارعاً، والجواب ماضياً، وهو محلُّ النزاع بين النحويين على قولين هما:

١ـ الجواز في النثر والنظم، وعليه الفراء[2]، والمبرد[3]، وابن مالك[4]، وابن هشام ـ في رأي له[5]ـ وغيرهم[6].

---

(١) ١/ ١١٤.

(٢) انظر: معاني القرآن ٢/ ٢٧٦.

(٣) انظر: المقتضب ٢/ ٥٩.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٤/ ٩١؛ شواهد التوضيح ١٤ـ ١٧.

(٥) انظر: أوضح المسالك ٤/ ٢٠٦؛ وذهب في مغني اللبيب ٩٠٨ـ ٩٠٩ إلى أنَّه خاصٌّ بالشعر.

(٦) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٦٩٨؛ شرح الأشموني ٤/ ١٦.

٢ـ المنع، وما جاء منه فمحمول على الضرورة، وممن قال به ابن بابشاذ[١]، وابن عصفور[٢]، وابن القواس[٣]، وأبو حيان[٤]، ونسب لسيبويه[٥]، والجمهور[٦].

وعلّة المنع تتلخّص في أمور منها:

١ـ أنَّ إعمال الأداة في فعل الشرط، ثمَّ مجيء الجواب ماضياً، بمثابة تهيئة العامل للعمل، ثم قطعه عنه[٧].

٢ـ تأثير الأداة في الفعل الأبعد بنقله إلى معنى المستقبل، دون أن تؤثِّر في الفعل الأقرب شيئاً[٨].

والراجح من هذين القولين القول الأوَّل، وهو جوازه في النثر والنظم؛ لكثرة ما سمع منه، وإن كان قليلاً نسبة إلى غيره من أحوال الشرط والجزاء، ومن المسموع:

١ـ قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «إنَّ أبا بكرٍ رجلٌ أَسِيفٌ، متى **يَقُمْ** مقامك **رَقَّ**»[٩].

---

(١) انظر: شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٤٥ (وليس فيه الحمل على الضرورة).

(٢) انظر: شرح الجمل ١/ ٦١٤، ٢/ ١٩٨؛ المقرب ٣٠٢.

(٣) انظر: شرح ألفية ابن معطي ١/ ٣٣١.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٦٣.

(٥) انظر: همع الهوامع ٤/ ٣٢٢، قال أبو حيان: «واستنتج من كلام سيبويه ضعفه وقبحه» ارتشاف الضرب ٢/ ٥٦٣، ولم أقف على رأي صريح لسيبويه في المسألة.

(٦) انظر: توضيح المقاصد ٤/ ٢٤٥؛ شرح الأشموني ٤/ ١٦؛ همع الهوامع ٤/ ٣٢٢.

(٧) انظر: شرح المفصل ٨/ ١٥٧؛ التصريح ٢/ ٢٤٩؛ حاشية الصبان ٤/ ١٦.

(٨) انظر: شرح الكافية ٢/ ٢٦١.

(٩) أخرجه البخاري في (كتاب الأنبياء ـ باب قوله تعالى ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ۝٧﴾) ٤/ ١٢٢.

٢ـ قول أبي زبيد الطائي:

مـن **يَـكِـدْنـي** بِـسَـيّء **كـنـت** مـنـه   كـالـشَّـجَـا بـيـن حَـلْـقِـهِ والـورِيـدِ[١]

٣ـ قول قَعْنَب ابن أمِّ صاحب[٢]:

إن **يَـسْـمَـعُـوا** سُـبَّـةً **طَـارُوا** بـهـا فَـرَحـاً   عنِّي، وما **يسمعُوا** من صالحٍ **دَفَنُوا**[٣]

٤ـ قول رؤبة[٤]:

مـا **يُـلْـقَ** فـي أَشْـدَاقِـه **تـلـهَّـمـا**   إذا أَعَـادَ الـزَّأر أو تَـنَـهَّـمـا[٥]



(١) الديوان ٦٠٠؛ المقتضب ٢/ ٥٩؛ شرح المقدِّمة الجزولية ٢/ ٥١٩؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٤؛ المقرب ٣٠٢؛ شرح التسهيل ٤/ ٩١؛ شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٥؛ شرح الألفية لابن الناظم ٦٩٧؛ رصف المباني ١٨٨؛ شرح الأشموني ٤/ ١٧.

(٢) انظر: الحماسة ٢/ ١٧٠؛ شرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٥.

(٣) البيت في: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٧٦؛ شرح التسهيل ٤/ ٩١؛ شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٦؛ مغني اللبيب ٩٠٨؛ شرح الأشموني ٤/ ١٧.

(٤) نسب البيت له في: التكملة للصاغاني ٦/ ١٤٦؛ شواهد التوضيح ١٥، وليس في ديوانه.

وقد ذكر ابن منظور البيت ونسبه لجرير، وعند الأزهري: «وقال جرير:

كذاك الليث يلتهم الذبابا

وقال آخر:

ما يُلْق في أشداقه تلهما»

تهذيب اللغة ٦/ ٣١٨ (ل هـ م)؛ وانظر: لسان العرب ١٢/ ٥٥٤ (ل هـ م).

(٥) البيت في: المصادر السابقة.

٩٨ـ حذف الشرط والجزاء مع إبقاء (إن)

في حديث أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ قال: قال النبي ـ ﷺ ـ: «قال لي جبريل: من مات من أُمَّتك لا يُشرك بالله شيئاً دخل الجنَّة ـ أو لم يدخل النار ـ قال: وإنْ زنى وإنْ سرق؟ قال: وإِنْ»[١].

قال ابن حجر: «قوله في آخره: (قال: وإنْ) فيه دلالة على جواز حذف فعل الشرط، والاكتفاء بحرفه، قاله ابن مالك، وفيه نظر؛ لأنَّه يتبيَّن بالرواية الأخرى أنَّ هذا من تصرُّف بعض الرواة»[٢].

ذكر ابن حجر في النصِّ السابق مسألة حذف الشرط والجواب مع إبقاء (إنْ).

وتعقُّبُه استدلالَ ابن مالك بالحديث على جواز المسألة بأنَّ ذلك من تصرف الرواة، يُفهم منه ـ فيما يظهر ـ أنه يرى عدم جواز المسألة.

وهذه المسألة خلافية بين النحاة على قولين، هما على النحو الآتي:

١ـ جواز حذف الفعلين مع (إنْ)، قال السيرافي: «يقول القائل: لا آتي الأمير؛ لأنَّه جائر، فيقال: ائته وإنْ، وكذلك: لا أصلي خلف فلان؛ لأنه أعمى، فيقال: صَلِّ خلفه وإن، يُراد بذلك: وإن كان جائراً، وإن كان أعمى فصلِّ خلفه»[٣].

---

(١) ٦/ ٣٥٣.

(٢) ٦/ ٣٥٩، وانظر ما سيأتي من التعليق على نسبة الرأي لابن مالك ص ٧٥٩.

(٣) شرح الكتاب ٣/ ٢٣٠أ.

وقد نسب ابن حجر القول بالجواز إلى ابن مالك، وفي هذه النسبة تفصيل سيأتي.

والقول بالجواز هو رأي ابن الأنباري[١]، وهو ظاهر مذهب ابن الناظم[٢]، والمالقي[٣]، وأبي حيان[٤].

٢ـ تخصيص الجواز بالضرورة، وممَّن ذهب إلى ذلك ابن عصفور[٥]، والرضي[٦].

والراجح من القولين الأوَّلُ للأمور الآتية:

١ـ ورود السَّماع به، ومنه قول رؤبة:

قالتْ بناتُ العَمِّ: يا سَلْمى وإنْ ... كان فقيراً مُعْدِماً، قَالتْ: **وإنْ**[٧]

على تقدير: وإن كان فقيراً مُعدِماً هَويتُه، فحُذِف الشرط والجواب.

وقد ذكر السيوطي أنَّ حذف الشرط والجزاء «قد وردَ في عِدَّة من الآثار»[٨]، ولم أقف على غير ما ذكرتُ فيما رجعت إليه من مصادر.

٢ـ أنَّ (إنْ) أمُّ الحروف الجوازم، وأمَّهات الأبواب يُتوسَّع معها ما لا يُتوسَّع في غيرها، فلتصرُّفها جاز أن تؤدِّي مؤدَّى الفعلين[٩]، وفي ذلك يقول

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٦١؛ التذييل والتكميل ٥/ ١٦٢أ.

(٢) انظر: شرح الألفية ٧٠٧.

(٣) انظر: رصف المباني ١٨٨.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٦١.

(٥) انظر: المقرب ٣٠٣، وفي شرح الجمل ٢/ ٢٠٠ أطلق الجواز ولم يخصّه بالضرورة.

(٦) انظر: شرح الكافية ٢/ ٢٥٣.

(٧) سبق تخريجه ص ٤٢٩.

(٨) همع الهوامع ٤/ ٣٣٧.

(٩) انظر ما اختصت به (إنْ) دون بقية أخواتها في: الاتساع في النحو العربي ٢٢٧ـ ٢٨٠.

أبو بكر بن الأنباري: «إنَّما صارت (إنْ) أمّ الجزاء؛ لأنَّها بغَلَبتها عليه تنفرد، وتؤدِّي عن الفعلين، يقول الرجل: لا أقصدُ فلاناً؛ لأنَّه لا يعرف حقَّ من يقصده، فيقال له: زُرْه وإنْ، يُراد: وإن كان كذلك فَزُرْه، فتكفي (إنْ) من الشيئين، ولا يُعرف ذلك في غيرها من حروف الشرط»[1].

يقول أبو حيان معلِّقاً على هذا القول: «فظاهر هذا الكلام وكلام غيره أنَّه ليس مخصوصاً بالضرورة، بل هو جائز في غير الضرورة»[2].

٣ـ وضوح المعنى، ودلالة السِّياق على المحذوف.

أمَّا موقف ابن مالك من هذه المسألة، فقد اختلف رأيه في مصنَّفاته على النحو الآتي:

١ـ ذهب في (التسهيل) إلى تقييد الجواز حال كونه ضرورة[3]، لذا علَّق أبو حيان على رأيه هذا بقوله: «وتبع في ذلك ابنُ عصفور...، ولم ينصّ غيرهما على أنَّ ذلك ضرورة،... ويجوز حذف فعل الشرط والجزاء إذا فُهم المعنى»[4].

٢ـ ظاهر مذهبه في (شرح الكافية الشافية) الجواز في النثر والشعر، وهذا الذي ترجَّح لديَّ نسبته له من قوليه هذين، يدلُّ على ذلك سِياقُ كلامه في المسألة، فبعد إيراده بيت رؤبة وقول السيرافي السابقين، قال: «وهذا ـ أعني حذف الجزأين معاً ـ لا يجوز مع غير (إنْ)، وهو ممَّا يدلُّ على أصالتها في باب المجازاة»[5].

---

(١) التذييل والتكميل ٥/ ١٦٢أ، وانظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٦١.

(٢) التذييل والتكميل ٥/ ١٦١ب.

(٣) انظر: ٢٣٩.

(٤) التذييل والتكميل ٥/ ١٦١ب.

(٥) ٣/ ١٦١٠.

أمَّا استدلال ابن مالك بالحديث المذكور على هذه المسألة، فالذي وقفتُ عليه من خلال مصنَّفاته التي بين يديَّ أنَّه استدلَّ بهذا الحديث بالرواية التامَّة له: «قال: وإنْ زنى وإن سرق، قال: وإن زنى وإن سرق» في موضعين[1] على قضية واحدة، هي جواز حذف همزة الاستفهام في الاختيار، وإن لم يكن بعدها (أم) المتصلة، والتقدير في الحديث: أَو إن زنى...

وقد ذكر ابن حجر استدلال ابن مالك بهذه الرواية التامَّة على مسألة حذف الهمزة في موضع آخر من كتابه[2].

ولم أهتدِ إلى استشهاد ابن مالك برواية الحديث «قال: وإن» بحذف الشرط والجزاء، على وفق ما ذكره ابن حجر.

وخلاصة ما سبق جواز حذف الشرط والجزاء مع بقاء (إن)، وعدم اختصاص ذلك بالضرورة، إذ ليس هناك علَّة قويَّة لتقييده بالضرورة، مع وضوح المعنى المراد، وأَمْن اللبس.



---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٦ـ ١٢١٧؛ شواهد التوضيح ٨٩.

(٢) انظر: ١١/ ٢٧٢، وانظر ما سيأتي ص ٨٠٧.

٩٩ـ اتحاد الشرط والجزاء

من مواضع ورودها:

١ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «... فمن كانت هجرتُه إلى اللهِ ورسولِهِ فهجرتُه إلى اللهِ ورسولِهِ...»[(١)].

قال ابن حجر: «فإن قيل: الأصل تغاير الشرط[(٢)] والجزاء فلا يقال مثلاً: من أَطاعَ أَطاعَ، وإنما يقال مثلاً: من أطاعَ نجا، وقد وقعا في هذا الحديث متَّحدين، فالجواب أنَّ التغاير يقع تارة باللفظ وهو الأكثر، وتارة بالمعنى، ويُفهم ذلك من السِّياق، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا ﴿٧١﴾﴾[(٣)].

ثم ذكر ابن حجر تأويلين لنحو هذا، هما:

أ ـ أنَّه مؤوَّل على إرادة المعهود المستقر في النفس، نحو: أنت أنت، أي: الصديق الخالص، وهم هم، أي: الذين لا يُقدر قدرهُم، وقول الشاعر[(٤)]:

---

(١) نصُّ الحديث المطبوع مع الفتح: «فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه» وعلَّق ابن حجر بأنَّه «كذا وقع في جميع الأصول التي اتصلت لنا عن البخاري بحذف أحد وجهي التقسيم»، وهو قوله: «فمن كانت هجرتُه إلى اللهِ ورسولِهِ إلخ» وأفاض ـ رحمه الله ـ في بيان وجه ذلك. انظر ١/٢١ ـ ٢٢ وقد أثبتُّ النصَّ أعلاه إذ هو الذي يدور حوله كلام النحويين.

(٢) في المطبوع: بشرط، وهو خطأ طباعي.

(٣) سورة الفرقان، الآية: ٧١.

(٤) هو ابو النجم العجلي.

أنـا أبـو الـنـجـمِ، وشعْـري شِعْـري[1]

ب ـ أنَّه مؤوَّل على إقامة السبب مقام المسبب؛ لاشتهار السبب.

ونقل قول ابن مالك: «قد يقصد بالخبر المفرد[2] بيان الشهرة وعدم التغير، فيتَّحد بالمبتدأ لفظاً، كقول الشاعر[3]:

خـلـيـلـي خـلـيـلـي دونَ رَيْـبٍ وربَّـمـا أَلانَ امـرؤ قـولاً فـظُـنَّ خـلـيـلا[4]

وقد يُفعل مثل هذا بجواب الشرط، كقولك: من قصدني فقد قصدني، أي: فقد قصد من عُرف بإنجاح قاصده، وقال غيره: إذا اتَّحد لفظ المبتدأ والخبر، والشرط والجزاء عُلم منهما المبالغة، إمَّا في التعظيم وإمَّا في التحقير»[5].

٢ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «...طوبى لعبدٍ آخذٍ بعِنَانِ فَرَسِه في سبيلِ الله، أشعثَ رأسُه، مغبرَّةٍ قدماه، إن كان في الحراسة كان في الحراسة، وإن كان في السَّاقة كان في السَّاقة...»[6].

قال ابن حجر: «قوله: (إن كان في الحراسة كان في الحراسة، وإن كان في السَّاقة كان في السَّاقة) هذا من المواضع التي اتَّحد فيها الشرط والجزاء لفظاً لكن المعنى مختلف، والتقدير: إن كان المهم في الحراسة كان

---

(١) الديوان ٩٩؛ الخصائص ٣/ ٣٣٧؛ أمالي المرتضي ١/ ٢٤؛ المفصل ٢٦؛ أمالي ابن الشجري ١/ ٣٧٣؛ شرح التسهيل ١/ ٣٠٤؛ مغني اللبيب ٤٣٤، ٥٧١، ٨٦٣.

(٢) في الفتح المطبوع (الفرد) وهو خطأ طباعي، والتصويب من المخطوط ١/ ١/ ١٠أ، وهو ما في شرح التسهيل ١/ ٣٠٤.

(٣) نسبه ابن مالك إلى رجل من طيىء.

(٤) ورد البيت في شرح التسهيل ١/ ٣٠٤؛ وتبعه شرّاح التسهيل. انظر: المساعد ١/ ٢٢٥؛ تعليق الفرائد ٣/ ٨٢؛ نتائج التحصيل ١/ ٣/ ١٠٤٤.

(٥) ١/ ٢٣. وانظر: شرح التسهيل ١/ ٣٠٤ـ ٣٠٥.

(٦) ٦/ ٩٦.

فيها، وقيل: معنى (فهو في الحراسة) أي: فهو في ثواب الحراسة، وقيل: هو للتعظيم، أي: إن كان في الحراسة فهو في أمر عظيم، والمراد منه لازمه، أي: فعليه أن يأتي بلوازمه... وقال ابن الجوزي: ...كأنّه قال: إن كان في الحراسة استمرَّ فيها، وإن كان في السَّاقة استمرّ فيها»[1].

٣ـ في قوله ﷺ: «من رآني في المنام فقد رآني»[2].

قال ابن حجر: «...قال الطيبي: اتَّحد في هذا الخبر الشرط والجزاء، فدلَّ على التناهي في المبالغة، أي: من رآني فقد رأى حقيقتي على كمالها بغير شبهة ولا ارتياب فيما رأى، بل هي رؤية كاملة، ويؤيِّده قوله في حديثي أبي قتادة وأبي سعيد (فقد رأى الحق)...»[3].

٤ـ في (باب قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾[4].

ذكر ابن حجر أنَّ «ظاهره اتحاد الشرط والجزاء؛ لأنَّ معنى إن لم تفعل: لم تبلِّغ، ولكن المراد من الجزاء لازمه، فهو كحديث «ومن كانت هجرتُه إلى دنيا يصيبها فهجرتُه إلى ما هاجر إليه»[5].

ذكر ابن حجر في النصوص السابقة اتحاد الشرط والجزاء، وملخَّص ما ذكره الآتي:

١ـ أنَّ الأصل تغاير الشرط والجواب.

---

(١) ٦/ ٩٧. وانظر: كشف مشكل الصحيحين ٣/ ٥٣٩.

(٢) ١٢/ ٣٣٩.

(٣) ١٢/ ٤٠٥. وانظر: شرح مشكاة المصابيح ٨/ ٣٤١.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٦٧.

(٥) ١٣/ ٥١٢ـ ٥١٣.

وانظر شواهد أخرى في: ٦/ ٩٧، ١٢/ ٤٠٤.

٢ـ أنَّ التغاير يكون باللفظ ـ وهو الأكثر ـ ويكون بالمعنى.

٣ـ مجيء الشرط والجواب متحدين في اللفظ ـ على تأويل ـ لغرض المبالغة.

الأصل في جواب الشرط الإفادة، كخبر المبتدأ، فلا يصحُّ ـ مثلاً ـ إن يقم زيد يقم، كما لا يجوز: زيد زيد، فإن دخله معنى يخرجه إلى الإفادة صحَّ هذا التركيب، نحو: إن لم تطعني فقد عصيتني، ومراده: التنبيه على العقاب، أي: وجب عليك ما وجب على العاصي[1]، ومثله في الابتداء بيت أبي النجم السالف، وقول أبي خراش:

رَفَوْني وقالوا يا خُوَيْلِدُ لم تُرَعْ ... فقلتُ وأنكرتُ الوجوهَ **هُمُ هُمُ**[2]

وقول الشاعر[3]:

هذا رجائي وهذي مصر عامرةً ... **وأنت أنت** وقد ناديتُ من كَثَب[4]

وقال سيبويه: «وتقول: قد جرَّبتك فوجدتك أنت أنت»[5].

وممَّا جاء ظاهره اتحاد الشرط والجزاء الشواهد الآتية:

١ـ قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾[6] وخرِّج على وجوه عدَّة منها:

أ ـ أنه إذا لم يمتثل أمر الله تعالى في تبليغ الرسالة وكتمها كلَّها كأنَّه لم

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٦٥؛ همع الهوامع ٤/ ٣٢٦.
(٢) ديوان الهذليين ٢/ ١٤٤؛ الخصائص ١/ ٢٤٧، ٣/ ٣٣٧؛ الصاحبي ٢٩٦؛ أمالي المرتضى ١/ ٢٤؛ تذكرة النحاة ٥٧١؛ نتائج التحصيل ١/ ٣/ ١٠٤٥.
(٣) لم أقف على القائل.
(٤) البيت في: الخصائص ٣/ ٣٣٧؛ نتائج التحصيل ١/ ٣/ ١٠٤٥.
(٥) الكتاب ١/ ٣٨١.
(٦) سورة المائدة، الآية: ٦٧.

يبعث رسولاً كان أمراً شنيعاً، فقيل: إن لم تبلِّغ من الرسالة أدنى شيء ولو كلمة واحدة كنت كمن ارتكب الأمر الشنيع، وهو كتمانها كلها.

ب ـ المراد: إن لم تفعل فلك ما يوجبه كتمان الوحي كله من العقاب، على وضع السبب موضع المسبب[١].

ج ـ معنى (وإن لم تفعل): وإن لم تستوفِ ما أمرت بتبليغه[٢].

٢ـ قوله عزَّ وجل: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴿١٣٠﴾﴾[٣]، على معنى: وإذا أردتم، وقُدِّر هذا لئلاَّ يتَّحد الشرط والجزاء[٤].

٣ـ قوله عليه الصلاة والسلام: «إن كانَ من أهلِ الجنَّةِ فمِنْ أَهْلِ الجنَّةِ»، وقع الشرط فيه والجزاء متحدين لفظاً، وقدِّر: إن كان من أهل الجنة فمقعده من مقاعد أهل الجنة يُعرض عليه[٥].

ومما سبق ذكره فقد جرى ابن حجر في هذه المسألة على المشهور المقرر عند النحويين، ولم يخالف فيها.



(١) انظر: الكشاف ١/ ٦٣٠.

(٢) انظر: البحر المحيط ٣/ ٥٢٩.

(٣) سورة الشعراء، الآية: ١٣٠.

(٤) انظر: البحر المحيط ٧/ ٣٣.

(٥) انظر: فتح الباري ٣/ ٢٨٧.

١٠٠ـ حذفُ الفاءِ والمبتدأ من جواب الشرط

وردت في ثلاثة مواضع:

١ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «فإنْ جاء صاحبُها، وإلاَّ فَشَأْنَكَ بها».

قال ابن حجر: «قوله: (... فإنْ جاء صاحبُها وإلاَّ شأنك بها) فيه حذف تقديره: فإن جاء صاحبُها فأدِّها إليه، وإن لم يجىء فشأنك بها، فحذف من هذه الرواية جواب الشرط الأوَّل، وشرط (إن) الثانية، والفاء من جوابها، قاله ابن مالك في حديث أُبيّ الآتي في أواخر أبواب اللقطة[1] بلفظ «فإن جاء صاحبُها وإِلاَّ اسْتمتعْ بها» وإنَّما وقع الحذف من بعض الرواة دون بعض».

ثم أورد ابن حجر روايات أخرى للحديث، هي:

أ ـ حديث أُبيّ بلفظ «فاستمتعْ بها» بإثبات الفاء في الجواب الثاني.

ب ـ رواية الثوري عن ربيعة «وإلا فاسْتَنْفِقْها».

ج ـ رواية إسماعيل بن جعفر عن ربيعة بلفظ «ثم استنفقْ بها، فإن جاء ربُّها فأدِّها إليه».

د ـ رواية لمسلم «فإذا لَمْ يَأْتِ لها طَالِبٌ فاسْتَنْفِقْها»[2].

---

(١) ٥/ ١١٠.

(٢) انظر: الحديث والتعليق عليه في ٥/ ١٠١.

وراجع موضع الروايات التي ذكرها ابن حجر في هذا الحديث في الصفحات =

٢ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «إنَّك أن تدَعَ وَرَثَتَكَ أغنياءَ خيرٌ من أَنْ تَدَعهُم عَالةً...»[1].

ذكر ابن حجر فيه الآتي:

أ ـ في (أنْ) من قوله (أَنْ تَدَعَ) الوجهان: الفتح على التعليل، والكسر على الشرطية.

ب ـ قول النووي بأنَّ كلا الوجهين صحيح.

ج ـ قول القرطبي بأنَّه «لا معنى للشرط هنا؛ لأنَّه يصير لا جواب له، ويبقى (خير) لا رافع له».

د ـ قول ابن الجوزي: «سمعناه من رواة الحديث بالكسر، وأنكره شيخنا عبدالله بن أحمد ـ يعني ابن الخشاب[2] ـ وقال: لا يجوز الكسر؛ لأنَّه لا جواب له؛ لخلوِّ لفظ (خير) من الفاء وغيرها ممَّا اشترط في الجواب، وتُعقِّب بأنه لامانع من تقديره».

هـ ـ قول ابن مالك بأنَّ «جزاء الشرط قوله (خير) أي: فهو خير، وحذف الفاء جائز، وهو كقراءة طاوس[3] ﴿ويَسْأَلُونَكَ عَنْ اليَتَامَى قُلْ أَصْلِحْ

= الآتية على التوالي: ٥/ ٩٤، ٩٦، ١٠٩؛ صحيح مسلم (كتاب اللقطة) ٣/ ١٣٤٨. وكذا شواهد التوضيح ١٣٣ـ ١٣٥.

(١) ٥/ ٤٢٨.

(٢) ابن الخشاب (.... ـ ٥٦٧هـ)
من أئمة النحاة في عصره، وله معرفة باللغة، والحديث، والمنطق، وغير ذلك، أخذ عن الجواليقي، وغيره، وروى عنه ابن السمعاني، من مصنَّفاته: (المرتجل في شرح الجمل)، (الرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل).
انظر: إنباه الرواة ٢/ ٩٩ـ ١٠٣؛ معجم الأدباء ١٢/ ٤٧ـ ٥٣؛ إشارة التعيين ١٥٩ـ ١٦٠.

(٣) انظر: المحتسب ١/ ١٢٢ وفيه القراءة «..قل أَصْلح إليهم خَيْرٌ» وذكر القراءة =

لَهُم خَيْرٌ﴾[1]، قال: ومن خصَّ ذلك بالشعر بَعُدَ عن التحقيق، وضيَّق حيث لا تضييق؛ لأنَّه كثير في الشعر، قليل في غيره».

و ـ ثم قال ابن حجر: «وأشار بذلك إلى ما وقع في الشعر فيما أنشده سيبويه[2]:

مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللهُ يَشكُرُهَا[3]

= أيضاً عن طاووس الزمخشريُ، وأبو حيان إلا أنهما أورداها «قل إصلاح إليهم».
انظر: الكشاف ١/ ٣٦٠؛ البحر المحيط ٢/ ١٦١.
طاووس (...ـ ١٠٦هـ)
طاووس بن كيسان أبو عبد الرحمن اليماني، تابعي كبير، روى عن العبادلة الأربعة، وغيرهم، وروى عنه ابنه عبد الله، ووهب بن منبه، والزهري.
انظر: وفيات الأعيان ٢/ ٥٠٩ـ ٥١٢؛ غاية النهاية ١/ ٣٤١؛ تهذيب التهذيب ٥/ ٨ـ ١٠.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٠.

(٢) اختلف في قائل البيت على ثلاثة أقوال هي:
أ ـ حسان بن ثابت. وعزي له في الكتاب ١/ ٤٣٥، وليس في ديوانه.
ب ـ عبد الرحمن بن حسان. انظر: النوادر لأبي زيد ٢٠٧؛ المقتضب ٢/ ٧٢؛ أمالي ابن الشجري ٢/ ٩؛ المقاصد النحوية ٤/ ٤٣٣، وهو في ديوانه ٦١.
ج ـ كعب بن مالك. انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ١٠٩، وهو في ديوانه ٢٢٠.
وفي الخزانة ٣/ ٤٤٤ البيت لعبد الرحمن بن حسان أو لكعب بن مالك.

(٣) صدر بيت وعجزه:
والشَّرُ بالشرِّ عند الله مثلان
ويروى (سيَّان) مكان (مثلان)
الكتاب ١/ ٤٣٥؛ معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٦؛ المقتضب ٢/ ٧٢؛ الأصول ٣/ ٤٦٢؛ سر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٤؛ المحتسب ١/ ١٩٣؛ التبصرة والتذكرة ١/ ٤١٠؛ ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٤٩؛ شرح المفصل ٩/ ٣؛ شرح =

أي: فالله يشكرها، وإلى الردِّ على من يزعم أنَّ ذلك خاصٌّ بالشعر قال: ونظيره قوله في حديث اللقطة: «فإنْ جاءَ صاحبُها وإلاَّ استمتعْ بها» بحذف الفاء، وقوله في حديث اللعان: «البيِّنة وإلاَّ حدٌّ في ظهرك»[1].

٣ـ في حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنَّ هلالَ بن أُميَّة قذفَ امرأته عند النبي ـ ﷺ ـ بشَرِيك ابن سحماء، فقال النبي ـ ﷺ ـ: البيِّنة أو حدٌّ في ظهرك، فقال: يا رسول الله إذا رأى أحدُنا على امرأته رجلاً ينطلق يلتمس البيِّنة؟ فجعل النبيُّ ـ ﷺ ـ يقول: البيِّنة وإلاَّ حَدٌّ في ظهرك»[2].

قال ابن حجر: «قوله: (البيِّنة أو حَدٌّ في ظهرك) قال ابن مالك: ضبطوا (البينة) بالنصب... وقوله في الرواية المشهورة: (أو حَدٌّ[3] في ظهرك) قال ابن مالك: حذف منه فاء الجواب، وفعل الشرط بعد إلاَّ، والتقدير: وإلاَّ تحضرْها فجزاؤُك حدٌّ في ظهرك، قال: وحَذفُ مثل هذا لم يذكر النحاة أنَّه يجوز إلاَّ في الشعر، لكن يردُّ عليهم ورودُه في هذا الحديث الصحيح»[4].

ذكر ابن حجر في المواضع السابقة حذف الفاء من جواب الشرط،

= المقدمة الجزولية ٢/ ٥٢٣؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩٩، ٥٩٢؛ شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٧؛ شرح الكافية ٢/ ٢٦٣؛ البسيط ٢/ ٨١٧؛ الملخص ١/ ١٥٢؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٥٥٤؛ الجنى الداني ٦٩؛ مغني اللبيب ٨٠، ١٣٣، ٢١٨، ٣١١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٨٣٢، ٨٤٩؛ شرح الأشموني ٤/ ٢٠؛ همع الهوامع ٤/ ٣٢٨.

(١) انظر: ٥/ ٤٣٠ـ ٤٣١؛ كشف مشكل الصحيحين ١/ ٢٣٢؛ المفهم ٤/ ٥٤٥؛ شواهد التوضيح ١٣٣ـ ١٣٥؛ شرح النووي ١١/ ٧٧.

(٢) ٨/ ٣٠٣.

(٣) كذا في النص المطبوع والمخطوط ٥/ ١/ ١٣٩أ ولعله سبق قلم من الناسخ، وكذلك في طبعة بولاق، وسياق الكلام بعده عن رواية (البينة وإلا حَدٌّ في ظهرك).

(٤) ٨/ ٣٠٤.

وملخَّص ما ذكره الآتي:

١ـ في الحديث الأول:

أ ـ ذكر استدلال ابن مالك على حذف جواب الشرط من الأول، والشرط من الثاني والفاء من جوابه.

ب ـ استدراك ابن حجر بأنَّ هذا الحذف من تصرُّف الرواة.

٢ـ في الحديث الثاني:

أ ـ أورد استدلال ابن مالك على حذف الفاء مع المبتدأ، وتنظيره بقراءة طاووس، وأنَّ هذا الحذف كثير في الشعر قليل في النثر.

ب ـ أورد شواهد من الحديث، وشاهداً من الشعر على حذف الفاء.

٣ـ في الحديث الثالث ذكر استدلال ابن مالك على حذف فاء الجواب وفعل الشرط بعد (إلا).

وبيان المسألة على النحو الآتي:

الأصل في جواب الشرط أن يكون فعلاً صالحاً لوقوعه شرطاً، ولا يلزم اقترانه بالفاء عند ذلك، وصلاحيته في كونه ماضياً متصرِّفاً، غير مقترن بقد، أو مضارعاً غير منفي بما أو بلن، أو حرف التنفيس، أو قد.

أمَّا إذا كان الجواب غير صالح لوقوعه جواباً فيجب اقترانه بالفاء؛ ليُعلم ارتباطه بأداة الشرط، وذلك في مواضع منها:

١ـ أن يقع الجواب جملة اسمية: من يفعل الخيرَ فالله يجزيه.

٢ـ أن يقع جملة طلبية نحو: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾[1].

٣ـ أن يقع فعلاً غير متصرِّف: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ٣١.

رَبِّيٓ﴾[1].

٤ـ أن يقترن بحرف التنفيس: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ﴾[2].

٥ـ أن يقترن بقد: ﴿قَالُوٓاْ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾[3].

وغيرها[4].

ففي هذه المواضع تلزم الفاء جواب الشرط.

وفي حكم حذفها أقوال ثلاثة، هي على النحو التالي:

١ـ الجواز في النثر ـ مع ندرته ـ وفي النظم وهو كثير، وإليه ذهب ابن مالك[5].

٢ـ المنع في الحالين، ونُسب هذا للمبرد في أحد القولين عنه[6].

٣ـ جوازه في الضرورة، وامتناعه في السعة، وعلى هذا القول أكثر النحاة[7].

---

(١) سورة الكهف، الآيتان: ٣٩، ٤٠.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٥٤.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٧٧.

(٤) انظر: شرح المفصل ٩/٣٠٢؛ شرح عمدة الحافظ ١/٣٥٠؛ شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٤ـ ١٥٩٧؛ الجنى الداني ٦٧ـ ٦٩؛ شرح الأشموني ٤/ ١٩ـ ٢١.

(٥) انظر: شواهد التوضيح ١٣٣ـ ١٣٥.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٥٥٤؛ الجنى الداني ٦٩ـ ٧٠؛ مغني اللبيب ٢١٨؛ المقاصد النحوية ٤/٤٣٣؛ همع الهوامع ٤/٣٢٨.

(٧) انظر: الكتاب ١/ ٤٣٥ـ ٤٣٦؛ ضرورة الشعر ١١٥ـ ١١٦؛ التبصرة والتذكرة ١/ ٤٠٩ـ ٤١٠؛ أمالي ابن الشجري ٢/٩؛ شرح المفصل ٩/٣؛ شرح المقدمة الجزولية ٢/٥٢٣؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٩٩؛ شرح الكافية ٢/٢٦٣؛ البسيط ٢/ ٨١٦ـ ٨١٧؛ ارتشاف الضرب ٢/٥٥٣؛ همع الهوامع ٤/٣٢٨.

أمَّا ما استدلَّ به ابنُ مالك على جوازه في النثر، فقد سبق ذِكرُه عند إيراد مواضع ورود المسألة في الفتح[1].

وأقف هنا مع رأي ابن مالك وقوله الذي أورده ابن حجر في الحديث الثاني، وهو «إنَّك أَنْ تَدعَ ورثتك أغنياء خيرٌ..»[2] من جانبين:

الأول: وَجْهُ تنظير ابن مالك حذف الفاء والمبتدأ معاً في الحديث المذكور بقراءة طاووس[3]، مع أنَّ الآية ليس فيها شرط، هذا الوجه يتضح في قول ابن مالك: «وهذا، وإن لم يُصرِّح فيه بأداة الشرط، فإن الأمر مُضمَّنٌ معناها، فكان ذلك بمنزلة التصريح بها في استحقاق جواب، واستحقاق اقترانه بالفاء؛ لكونه جملة اسمية»[4] والتقدير في القراءة: فهو خير.

ثم أورد ابن مالك شواهد شعرية على هذا الحذف، منها:

١ـ قول الشاعر[5]:

أَأُبَيُّ لا تَبْعدْ وليس بخالدٍ حَيٌّ، ومن تُصبِ المنونُ بعيدُ[6]

أي: فهو بعيد.

---

(١) انظر ما سبق ص ٧٦٦ ـ ٧٦٩.

(٢) انظر ما سبق ص ٧٦٧.

(٣) سبق تخريجها ص ٧٦٧.

(٤) شواهد التوضيح ١٣٤.

(٥) اختلف في قائله على قولين، هما:

أ ـ عوية (ويقال غوية) بن سلمة بن ربيعة الضبي. انظر: معجم الشعراء ٣٠٧ـ ٣٠٨.

ب ـ عبد الله بن عَنَمة الضبي. انظر: خزانة الأدب ٣/ ٦٤١.

وفي الحماسة ١/ ٥١١ منسوب للضبي دون تفصيل.

(٦) البيت في: شواهد التوضيح ١٣٤، وانظر: شرح الحماسة للتبريزي ٣/ ١٤٤.

٢ـ قول الأسدي[١]:

بني ثُعَلٍ لا تَنْكَعُوا العَنْزَ شِرْبَها ... بني ثُعَلٍ من يَنْكَعِ العَنْزَ ظالمُ[٢]

والتقدير: فهو ظالم.

الثاني: اختصر ابن حجر النصَّ الذي أورده عن ابن مالك بحيث خَفِيَ وجه إجازة ابن مالك حذف الفاء وحدها، ولتوضيح رأي ابن مالك بدقَّة أورد قوله كاملاً، ثم أستخلص رأيه في المسألة، قال بعد ذكره شواهد الشعر السابقة: «وإذا حذفت الفاء والمبتدأ معاً، ولم يُخصَّ ذلك بالشعر، فحذْفُ الفاءِ بعدها أَوْلى بالجواز، وأن لا يُخصَّ بالشعر، فلو قيل في الكلام: إن استعنت أنت مُعانٌ، لم أمنعه، إلا أنَّه لم أجدْه مستعملاً والمبتدأ مذكور إلاَّ في شعر، كقول الشاعر:

من يفعل الحسنات...[٣]»[٤].

ويتضح من كلامه أنَّ إجازته حذف الفاء وحدها من الجواب هو بالقياس على حذفها مع المبتدأ، وأنَّه لا سماع على هذا الحذف إلاَّ في الشعر.

وخلاصة ما سبق أنَّ حذف الفاء من الجواب على وجهين:

أ ـ حذفها مع المبتدأ.

---

(١) انظر: الكتاب والشنتمري ١/٤٣٦؛ المقاصد النحوية ٤/٤٤٨.

(٢) ثُعَل: قبيلة من طيىء، تنكَعوا: تمنعوا، شِرْبها: الحظ من الماء.
الكتاب والشنتمري ١/٤٣٦؛ شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٠٤؛ المحتسب ١/ ١٢٢؛ شواهد التوضيح ١٣٤؛ لسان العرب ٨/٣٦٤ (ن ك ع)؛ ارتشاف الضرب ٢/٥٥٣؛ شرح الأشموني ٤/٢١.

(٣) سبق تخريجه ص ٧٦٨.

(٤) شواهد التوضيح ١٣٥.

ب ـ حذفها والمبتدأ مذكور.

وهذان الوجهان محمولان على الضرورة عند سيبويه، والجمهور، وأجازهما ابن مالك؛ استدلالاً على الأول بالسماع، وعلى الثاني بالقياس.

أمّا الرأي المنسوب للمبرد من القول بالمنع حتى في الضرورة، فمعتمده أنَّ صواب الرواية عند المبرد في البيت:

من يفعل الحسنات الله يشكرها[1] ... ...

هو: من يفعل الخيرَ فالرحمنُ يشكرُهُ[2]

والصحيح أنَّ رأي المبرد مخالف لهذا المنسوب إليه، فالبيت بالرواية المشهورة له، هو عنده على إرادة الفاء كما هو مذهب سيبويه[3].

ومن خلال العرض السابق للمسألة انتهيت إلى الأمور الآتية:

١ـ أنَّ حذف الفاء مع المبتدأ في جواب الشرط مسألة يؤيِّدها السماع نثراً وشعراً، خلافاً لمن خصَّها بالشعر.

٢ـ أنَّ حذف الفاء في نحو: إنْ استعنت أنت معانٌ، الراجح فيه عدم جوازه في سعة الكلام؛ لأنَّ السَّماع لم يَرِدْ به.

٣ـ قياس ابن مالك في هذه المسألة يمكن أن يُعترض عليه بأنه «رُبَّ شيء يَصِحُّ تَبَعاً، ولا يَصِحُّ استقلالاً»[4].



(١) سبق تخريجه ص ٧٦٨.

(٢) انظر: مصادر (هـ) (٣) من ص ٧٦٨.

(٣) انظر: المقتضب ٢/ ٧٢ـ ٧٣.

(٤) مغني اللبيب ٨٠.

١٠١ـ حذف الفاء من جواب (أمَّا)

وردت المسألة في عدة مواضع:

١ـ في (باب من قال في الخطبة بعد الثناء: أمَّا بعد)[١].

قال ابن حجر: «قال سيبويه: (أمَّا بعد) معناها: مَهْما يكن من شيء، وقال أبو إسحاق ـ هو الزجاج ـ: إذا كان الرجل في حديث فأراد أن يأتي بغيره قال: أمَّا بعد، وهو مبنيٌّ على الضم؛ لأنَّه من الظروف المقطوعة عن الإضافة، وقيل: التقدير أمَّا الثناء على الله فهو كذا، وأمَّا بعد فكذا...»[٢].

٢ـ قال ابن حجر: «قوله في الطريق الثانية: (فأمَّا من أهلَّ بالحجِّ أو جمع الحجَّ والعمرة فلم يَحِلُّوا حتى كان يوم النحر) كذا فيه هنا، وسيأتي في حجَّة الوداع بلفظ (فلم يحلُّوا) بزيادة فاء، وهو الوجه»[٣].

٣ـ في كتابه عليه الصلاة والسلام إلى هرقل: «...أمَّا بعد، فإنِّي أدعوك بدعاية الإسلام»[٤].

قال ابن حجر: «تقدَّم في كتاب الجمعة[٥]... ونقلت هناك أنَّ سيبويه قال: إنَّ معنى (أمَّا بعد): مَهْما يكُن من شيء، وأقول هنا: سيبويه لا يخصُّ ذلك بقولنا: أمَّا بعد، بل كلُّ كلام أوَّله (أمَّا) وفيه معنى الجزاء، قاله في

---

(١) ٢/٤٦٨.

(٢) ٢/٤٧٠.

(٣) ٣/٤٩٦.

(٤) ٨/٦٣.

(٥) يقصد المذكور في النص الأول أعلاه.

مثل: أمَّا عبدالله فمنطلق، والفاء لازمة في أكثر الكلام، وقد تُحذف وهو نادر»[1].

٤- في قوله عليه الصلاة والسلام: «. . .أمَّا تكذيبه إيَّاي أن يقول: إنِّي لن أُعيدَه كما بدأتُه. .».

قال ابن حجر: «كذا لهم بحذف الفاء من جواب (أمَّا) وقد وقع في رواية الأعرج في الباب الذي قبله (فأمَّا تكذيبه إيَّاي فقوله: لن يعيدني)[2]، وفي رواية أحمد (أن يقول فليعيدنا كما بدأنا)»[3].

٥- في حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «قام عمرُ على المنبر، فقال: أمَّا بعد، نزل تحريم الخمر، وهي من خمسة. . .»[4].

قال ابن حجر: «. . .قال ابن مالك: فيه جواز حذف الفاء في جواب (أمَّا بعد)، قلت: لا حجَّة فيه؛ لأنَّ هذه رواية مُسَدَّد هنا، وسيأتي قريباً عن أحمد بن أبي رجاء عن يحيى القطَّان بلفظ (خطب عمر على المنبر، فقال: إنَّه نزل تحريم الخمر)[5] ليس فيه (أمَّا بعد) وأخرجه الإسماعيلي هنا من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي عن يحيى بن سعيد القطَّان شيخ مُسَدَّد وفيه بلفظ (أمَّا بعد فإنَّ الخمر) فظهر أنَّ حذف الفاء وإثباتها من تصرُّف الرواة»[6].

---

(١) ٨/ ٦٨. وانظر: الكتاب ٢/ ٣١٢.

(٢) انظر: فتح الباري ٨/ ٦١١.

(٣) الحديث والتعليق في: ٨/ ٦١٢. وانظر: مسند الإمام أحمد ٢/ ٣١٧ والرواية فيه: «تكذيبه إياي أن يقول: فلن يعيدنا كما بدأنا»، وفي طبعة المسند بتحقيق شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد ١٣/ ٥٣١ أشار إلى أنه في نسخة الظاهرية: «فليعيدنا».

(٤) ١٠/ ٣٨.

(٥) انظر: ١٠/ ٤٨.

(٦) ١٠/ ٤٠.

أورد ابن حجر فيما سبق حذف الفاء من جواب (أمَّا)، وتلخَّص ما ذكره في الأمور التالية:

١ـ معنى (أمَّا بعد) عند سيبويه: مَهْمَا يكُن من شيء بعد.

٢ـ استدراك ابن حجر على نقله هذا المعنى بأنَّه غير مختص بأمَّا بعد، بل كلُّ كلام أوَّله (أمَّا).

٣ـ لزوم الفاء في جواب (أمَّا) في أكثر الكلام، وقد تُحذف في النادر.

٤ـ تعقُّبه ابن مالك في استدلاله بحديث ابن عمر بأنَّه من تصرُّف الرواة.

ويُستنتج ممَّا سبق أنَّ ابن حجر يذهب إلى أنَّ الفاء تلزم في أكثر الكلام، وقد تُحذف على سبيل النُّدرة، وظاهر كلامه عدم اختصاص هذه النُّدرة بالشعر.

وبيان المسألة على النحو الآتي:

(أمَّا) حرف بسيط ـ على الأشهر ـ مُضمَّن معنى الشرط، وما ذهب إليه سيبويه من أنَّ معناه: مَهْمَا يكُن من شيء هو ما عليه الجمهور، ففي (أمَّا زيد فمنطلقٌ)، التقدير: مَهْمَا يكُن من شيء فزيدٌ منطلقٌ، حُذف فعل الشرط وأداته، وأُقيمت (أمَّا) مقامهما، فصار الكلام: أمَّا فزيد منطلقٌ، ثم أُخِّرت الفاء لغرض إصلاح اللفظ.

ولتضمُّن (أمَّا) معنى الشرط لزم جوابها الفاء، ومنه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ﴾[1]،

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٦.

﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ﴾[١]، ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾[٢].

وقد تُحذف على الأصحِّ مع قول أغنتْ عنه حكايتُه، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾[٣] على تقدير: فيقال لهم: أكفرتم.. فحُذفت الفاء مع القول استغناء بالمقول[٤].

وللنحاة في حذفها في غير هذا الموضع قولان، هما على النحو الآتي:

١ـ الجواز في النثر مع ندرته: وممَّن ذهب إليه ابن مالك[٥]، وابن الناظم[٦]، والمرادي[٧]..

٢ـ اختصاصه بالضرورة: وممَّن قال به ابن الشجري[٨]، وابن يعيش[٩]، والرضي[١٠]، وأبو حيان[١١]، وغيرهم[١٢].

واستدلَّ المجيزون بأدلَّة منها:

---

(١) سورة هود، الآية: ١٠٨.

(٢) سورة الضحى، الآية: ٩.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٠٦.

(٤) انظر المسألة في: الكتاب ٢/ ٣١٢؛ المقتضب ٢/ ٣٥٤ـ ٣٥٥، ٣/ ٢٧؛ حروف المعاني ٦٤؛ الأزهية ١٥٣؛ شرح المفصل ٩/ ١١؛ شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٨؛ رصف المباني ١٨١ـ ١٨٢؛ الجنى الداني ٥٢٢ـ ٥٢٣؛ مغني اللبيب ٨٠؛ شرح الأشموني ٤/ ٤٤ـ ٤٥؛ همع الهوامع ٤/ ٣٥٤ـ ٣٥٦.

(٥) انظر: شواهد التوضيح ١٣٦ـ ١٣٨.

(٦) انظر: شرح الألفية ٧١٥.

(٧) انظر: توضيح المقاصد ٤/ ٢٨٦.

(٨) انظر: الأمالي ٣/ ١٣٢.

(٩) انظر: شرح المفصل ٩/ ١٢.

(١٠) انظر: شرح الكافية ٢/ ٣٩٧.

(١١) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٧٠.

(١٢) انظر: شرح ألفية ابن معطي ٢/ ١١٥١.

١ـ قوله عليه الصلاة والسلام: «أمَّا موسى كأنِّي أنظر إليه إذا انحدر في الوادي»[1].

٢ـ قوله عليه الصلاة والسلام: «أمَّا بعدُ، ما بَالُ رجالٍ يَشْتَرِطُونَ شُروطاً ليستْ في كتاب الله»[2].

٣ـ قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «وأمَّا الذين جمعوا بين الحجِّ والعُمرةِ طافُوا طوافاً واحداً»[3].

---

(١) صحيح البخاري (كتاب الحج ـ باب التلبية إذا انحدر في الوادي) ٢/١٤٨؛ وفي (كتاب الأنبياء ـ باب قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ ٤/١١١، وروايته: «وأمَّا موسى فَجَعْدٌ آدمُ على جملٍ أحمرَ مَخْطومٍ بِخُلْبَةٍ كأنِّي أنظر إليه انحدر في الوادي» ولا شاهد فيها.

(٢) ورد الحديث بهذه الرواية في: صحيح البخاري (كتاب البيوع ـ باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحلّ) ٣/٢٩؛ الموطأ (كتاب العتق والولاء ـ باب مصير الولاء لمن أعتق) ٢/٧٨٠.
وورد برواية أخرى ليس فيها (أمَّا) مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ في: صحيح البخاري (كتاب الصلاة ـ باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد) ١/١١٧، (كتاب البيوع ـ باب البيع والشراء مع النساء) ٣/٢٧، (كتاب المكاتب ـ باب المكاتب ونُجُومه في كل سنة نَجْمٌ) ٣/١٢٦؛ (كتاب الشروط ـ باب الشروط في الولاء) ٣/١٧٧؛ صحيح مسلم (كتاب العتق ـ باب إنَّما الولاء لمن أعتق) ٢/ ١١٤٢؛ سنن أبي داود (كتاب العتق ـ باب في بيع المكاتب إذا فسخت الكتابة) ٤/ ٢١؛ سنن الترمذي (كتاب الوصايا ـ باب ما جاء في الرجل يتصدَّق أو يعتق عند الموت) ٤/٤٣٦؛ سنن النسائي (كتاب البيوع ـ بيع المكاتب ٧/٣٠٥.

(٣) ورد بهذا اللفظ في صحيح البخاري (كتاب الحج ـ باب طواف القارن) ٢/١٦٨.
وورد برواية أخرى تخرج بها عن موضع الشاهد مع اختلاف يسير بين بعض الألفاظ في:
صحيح مسلم (كتاب الحج ـ باب بيان وجوه الإحرام. . .) ٢/٨٧٠؛ سنن أبي داود (كتاب الحج ـ باب في إفراد الحج) ٢/١٥٣؛ سنن النسائي (كتاب الحج ـ =

٤ـ قول البراء بن عازب ـ رضي الله عنه ـ: «أمَّا رسول الله ـ ﷺ ـ لم يولِّ يومئذ»[١].

ومن ورودها في الشعر:

١ـ قول الشاعر[٢]:

فأمَّا القتالُ **لا قتالَ** لديكُم ... ولكنَّ سَيْراً في عِراضِ المَوَاكبِ[٣]

٢ـ وقول الشاعر[٤]:

= في المُهِلَّة بالعمرة تحيض وتخاف فوت الحج) ٥/ ١٦٧؛ الموطأ (كتاب الحج ـ باب إفراد الحج) ١/ ٣٣٥.

(١) ورد بهذا اللفظ في صحيح البخاري (كتاب الجهاد ـ باب من قال: خُذْها وأنا ابن فلان) ٤/ ٢٨، وورد برواية «أمَّا أنا فأشهدُ على النبي ـ ﷺ ـ أنه لم يُولِّ»، في (كتاب المغازي ـ باب قول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾) ٥/ ٩٨، وبرواية «أشهد على نبي الله ـ ﷺ ـ ما ولَّى» في صحيح مسلم (كتاب الجهاد والسير ـ باب في غزوة حنين) ٣/ ١٤٠١.

(٢) اختلف في قائله على النحو الآتي:
أ ـ الحارث بن خالد المخزومي. وعُزي له في: الخزانة ١/ ٢١٧، الدرر اللوامع ٥/ ١١١، وهو في ديوانه ٤٥.
ب ـ للوليد بن نَهيك، وينسب للكميت بن زيد. انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٢٩، وليس في ديوان الكميت.

(٣) البيت في: المقتضب ٢/ ٦٩؛ الإيضاح العضدي ١٢٧؛ كتاب الشعر ١/ ٦٤، ٨٤؛ أمالي ابن الشجري ٣/ ١٣٣؛ شرح المفصل ٩/ ١٢؛ شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٨؛ شواهد التوضيح ١٣٧؛ شرح الألفية لابن الناظم ٧١٥؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ١١٥١؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٥٧٠؛ توضيح المقاصد ٤/ ٢٨٦؛ الجنى الداني ٥٢٤؛ مغني اللبيب ٨٠؛ شرح الأشموني ٣/ ٤٥؛ همع الهوامع ٤/ ٣٥٦.

(٤) اختلف في قائله على قولين، هما:
أ ـ توبة بن الحُميِّر، وليس في ديوانه. =

فأمَّا الصُّدورُ **لا صُدُورَ** لجعْفَرٍ ولكنَّ أَعْجَازاً شديداً ضَرِيرُها[1]

والذي يترجَّح في المسألة الاقتصار في حذف الفاء على ما سُمع، وعدم القياس عليه؛ فالأحاديث الكثير في روايتها موافقة القاعدة، والشعر محل الضرورة.



= ب ـ رجل من الضَّباب.

انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٢٣.

وفي خزانة الأدب ٤/ ٥٥١ أورد الشاهد مع بيت قبله وقال: «كذا أنشدهما يعقوب بن السكيت عن المفضَّل لرجل من الضباب».

(١) البيت في: الإيضاح العضدي ١٢٧؛ سر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٥؛ أسرار العربية ١٠٦؛ شرح المفصل ٧/ ١٣٤، ٩/ ١٢.

١٠٢ـ (لمَّا) بمعنى (إلاَّ)

وردت المسألة في المواضع الآتية:

١ـ في التعليق على قول البخاري ـ رحمه الله ـ في تفسير قوله تعالى: ﴿لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ﴾[١] قال: «إلاَّ عليها حافظ»[٢].

قال ابن حجر: «وصله ابن أبي حاتم من طريق يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس، وإسناده صحيح لكن أنكره أبو عبيد[٣] وقال: لم نسمع لقول (لمَّا) بمعنى (إلاَّ) شاهداً في كلام العرب.

وقرئت (لَمَّا) بالتخفيف[٤]، والتشديد، فقرأها ابن عامر، وعاصم[٥]،

---

(١) سورة الطارق، الآية: ٤.

(٢) ٨/ ٥٦٨.

(٣) في المطبوع: أبو عبيدة، وما أثبته هو ما في المخطوط ٥/ ٢/ ٢٦٧أ، وإليه نُسب أيضاً في عدد من المصادر.
انظر: إبراز المعاني ٣/ ٢٥٣؛ البحر المحيط ٥/ ٢٦٨؛ الدر المصون ٦/ ٤٠٨.

(٤) قرأ بالتخفيف بقية القرَّاء السبعة وهم: ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، والكسائي.
انظر: السبعة ٦٧٨؛ التيسير في القراءات السبع ٢٢١؛ العنوان في القراءات السبع ٢٠٦؛ غيث النفع ٣٨٢.

(٥) عاصم (... ـ ١٢٧هـ)
عاصم بن بهدلة أبي النَجُود، أبو بكر الأسدي ولاء، الكوفي، شيخ الإقراء بالكوفة، وأحد القراء السبعة، أخذ القراءة عن زر بن حُبيش وأبي عبد الرحمن السلمي، وروى عنه القراءة أبان بن تغلب، وأبو عمرو بن العلاء، وحمزة.
انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٧٣ـ ٧٧؛ غاية النهاية ١/ ٣٤٦ـ ٣٤٩.

وحمزة بالتشديد[1] وأخرج أبو عبيد[2] عن ابن سيرين أنَّه أنكر التشديد على من قرأ به»[3].

٢ـ في قول عبد الله بن الزبير ـ رضي الله عنه ـ: «أنشدُكما بالله لما أدخلتماني على عائشة...»[4].

قال ابن حجر: «قوله: (أنشدكما بالله لما) بالتخفيف، و(ما) زائدة، ويجوز التشديد، حكاه عياض، يعني (إلاَّ)، أي: لا أطلب إلاَّ الإدخال عليها، ونظَّره بقوله تعالى: ﴿لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[5] وقوله تعالى: ﴿لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[6] فقد قُرئا بالوجهين[7]، وفي رواية الكشميهني (إلاَّ أدخلتماني)»[8].

٣ـ في حديث علي ـ رضي الله عنه ـ قال: «بعث النبيُّ ـ ﷺ ـ سرِيَّة، وأمَّر عليهم رجلاً من الأنصار... قال: قد عزمتُ عليكم لما جمعتم حطباً...»[9].

قال ابن حجر: «قوله: (قد عزمت عليكم لما) بالتخفيف، وجاء

---

(١) انظر المصادر المذكورة هـ (٤) ص ٧٨٢.

(٢) انظر ما ذكر في هـ (٣) ص ٧٨٢.

(٣) ٨/ ٥٦٩. وجاء في الحجّة للفارسي ٦/ ٣٩٧: «وروي عن أبي عون أنه قال: قرأت عند محمد ـ يعني ابن سيرين ـ: (لَمَّا) فكرهها وأنكرها». ولم أقف على رأي أبي عبيد فيما بين يديّ من مؤلَّفاته.

(٤) ١٠/ ٥٠٧.

(٥) سورة يس، الآية: ٣٢.

(٦) سورة الطارق، الآية: ٤.

(٧) سبق تخريج قراءة آية (الطارق) هـ (٤) من ص ٧٨٢. وانظر في تخريج القراءة في آية (يس) في: التيسير ١٢٦؛ العنوان ١٥٩.

(٨) ١٠/ ٥٠٩.

(٩) ١٣/ ١٣٠.

بالتشديد، فقيل: إنَّها بمعنى (إلاَّ)»[1].

ذكر ابن حجر في النصوص السابقة مجيء (لمَّا) بمعنى (إلاَّ) وملخَّص ما ذكره الآتي:

أ ـ إثبات أن (لمَّا) تأتي بمعنى (إلاَّ).

ب ـ إنكار أبي عبيد مجيء (لمَّا) بمعنى (إلاَّ)؛ لعدم ورود شاهد عليه في كلام العرب.

ج ـ إنكار ابن سيرين التشديد في (لمَّا) على من قرأ به.

د ـ ذكر قراءتي التشديد والتخفيف في آيتي (يس) و(الطارق).

وبيان ذلك فيما يلي:

في مجيء (لمَّا) بمعنى (إلاَّ) ثلاثة أقوال، هي على النحو الآتي:

١ـ إثبات مجيء (لمَّا) بمعنى (إلاَّ)، وهو الرأي المشهور في المسألة[2].

٢ـ إنكار وقوعها موقعها مطلقاً، وإليه ذهب أبو عبيد[3]، ووافقه الجوهري[4].

٣ـ إجازة ذلك في القسم وعليه الفراء[5].

وقد علَّل أبو عبيد رأيه بأنَّ «من قال هذا لزمه أن يقول: رأيت القوم

---

(١) ١٣/ ١٣٢.

(٢) انظر: تهذيب اللغة ١٥/ ٣٤٥ (لم)؛ الصحاح ٥/ ٢٠٣٣ (لمم)؛ رصف المباني ٣٥٢؛ لسان العرب ١٢/ ٥٥٢ (لمم)؛ القاموس المحيط ١٤٩٦.

(٣) انظر: إبراز المعاني ٣/ ٢٥٣؛ البحر المحيط ٥/ ٣٦٨؛ الدر المصون ٦/ ٤٠٨. وانظر هـ (٣) من ص ٧٨٢.

(٤) انظر: الصحاح ٥/ ٢٠٣٣.

(٥) انظر: معاني القرآن ٢/ ٢٩.

لمَّا أخاك، وهذا غير موجود»[1].

وقال الفراء: «وأمَّا من جعل (لمَّا) بمنزلة (إلاَّ) فإنَّه وجه لانعرفه، وقد قالت العرب: بالله لمَّا قمت عنَّا، وإلاَّ قمت عنَّا، فأمَّا في الاستثناء فلم يقولوه في شعر ولاغيره؛ ألا ترى أنَّ ذلك لو جاز لسمعت في الكلام: ذهب الناس لمَّا زيداً»[2].

والذي يظهر أنَّ القول الأوَّل وهو إثبات مجيئها بمعنى (إلاَّ) هو الأقوى والأرجح في هذه المسألة؛ إذ ما علَّل به أصحاب القولين الثاني والثالث مردود بما يلي:

١ـ أنَّ مجيء (لمَّا) بمعنى (إلاَّ) ثابت بنقل الثقات، كالخليل وسيبويه، ومن ذلك قول العرب: «أقسمت عليك إلاَّ فعلت، ولمَّا فعلت»[3].

٢ـ في قوله تعالى: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾[4] قرأها ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ ﴿إِنْ كلُّهُم لَمَّا كَذَّبَ الرُّسَلَ﴾[5] والمعنى في القراءتين واحد، فـ (لمَّا) بمعنى (إلاَّ)[6].

٣ـ وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴿١٦٤﴾﴾[7] في قراءة ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: ﴿وإِن مِنَّا لَمَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾[8]، فهذه

---

(١) انظر: إبراز المعاني ٣/ ٢٥٣؛ البحر المحيط ٥/ ٢٦٨؛ الدر المصون ٦/ ٤٠٨.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٢٩.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٤٥٥؛ البحر المحيط ٧/ ٣٣٤.

(٤) سورة ص، الآية: ١٤.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٠٠؛ مختصر في شواذ القرآن ١٢٩.

(٦) انظر: تهذيب اللغة ١٥/ ٣٤٥.

(٧) سورة الصافات، الآية: ١٦٤.

(٨) وردت القراءة في: رصف المباني ٣٥٣؛ القاموس المحيط ١٤٩٦؛ همع الهوامع ٣/ ٢٩٨، ولم أقف عليها في كتب القراءات التي بين يديّ.

القراءة نصٌّ على أنَّ (لمَّا) بمعنى (إلاَّ)[1].

٤ـ قول الشماخ:

مِنْهُ وُلِدْتُ، ولم يُؤشَبْ به نسبي ... لَمَّا كما عُصِبَ العِلْبَاءُ بالعُودِ[2]

والمراد: إلاَّ كما عُصِبَ.

٥ـ قول الراجز[3]:

قالت له: باللهِ يا ذا البُردينْ ... لَمَّا غَنِثْتَ نَفَساً أو اثنينْ[4]

أي: إلاَّ غنثت.

ويتضح من الشواهد السابقة أن (لمَّا) جاءت بمعنى (إلاَّ) مع القسم، وغيره وهو النفي.

٦ـ ثبوت مجيء (لمَّا) بمعنى (إلاَّ) إذا أجيب بها النفي لغة لهذيل[5].

٧ـ القول بأنَّ جواز مجيء (لمَّا) بمعنى (إلاَّ) يستلزم جواز رأيت القومَ لمَّا أخاك، وذهب الناسُ لمَّا زيداً، ردَّه أبو حيان بأنَّ «كون العرب خصَّصت مجيئها ببعض التراكيب لا يقدح ويلزم اطِّرادها في باب الاستثناء، فكم من

---

(١) انظر: رصف المباني ٣٥٣.

(٢) يؤشب: يخلط، أي أنه صريح في نسبه، العلباء: عصب العنق.
الديوان ١٢٠ (والرواية فيه: ليًّا كما عصب..، ولا شاهد فيها)؛ المنصف ٣/ ٨١ (والرواية فيه كالديوان) الأزهية ٢٠٧؛ اللسان ٢/ ٢١٤ (أ ش ب)، ٦٢٧ (ع ل ب).

(٣) لم أقف على القائل.

(٤) غنث: شرب ثم تنفس.
البيت في: شرح التسهيل ٤/١٠١؛ شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٥؛ اللسان ١/ ١٧٣ (غ ن ث)؛ الجنى الداني ٥٩٣؛ مغني اللبيب ٣٧١؛ همع الهوامع ٣/ ٢٩٩.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٥٤؛ تهذيب اللغة ١٥/ ٣٤٥؛ لسان العرب ١٢/ ٥٥٢؛ البحر المحيط ٨/ ٤٥٤.

شيء خُصَّ بتركيب دون ما أشبهه»[1].

أمَّا إنكار ابن سيرين ـ رحمه الله ـ التشديد على من قرأ به[2]، فيعارضه وروده في قراءات سبعية متواترة.

ونُقل عن الكسائي قوله: «لا أعرف جهة (لمَّا) في التشديد في القراءة»[3] وقد سبق بيان وجهه، وأنَّ (إنْ) هي النافية بمعنى (ما)، و(لمَّا) بمعنى (إلاَّ) والتقدير في الآيتين اللتين وردتا في نصوص (الفتح): ما كلُّ نفس إلاَّ عليها حافظ، وما كل إلا جميع لدينا مُحْضَرُون، ونظيرهما قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[4].

أمَّا على قراءة التخفيف ففيه وجهان:

الأول: (ما) زائدة، و(إنْ) هي المخفَّفة من الثقيلة، أي: إن كلُّ نفسٍ لعليها حافظ، وإن كلٌّ لجميع لدينا محضرون، وهو رأي البصريين.

الثاني: (إن) نافية، و(اللام) بمعنى (إلاَّ) و(ما) زائدة، وهو رأي الكوفيين[5].

---

(١) انظر: البحر المحيط ٥/ ٢٦٨.

(٢) انظر ما سبق ص ٧٨٣.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٧٧. وانظر: الحجّة للقراء السبعة ٤/ ٣٨٨؛ الكشف ١/ ٥٣٨؛ البحر المحيط ٧/ ٣٣٤.

(٤) سورة الزخرف، الآية: ٣٥.

(٥) انظر وجهي التشديد والتخفيف في: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥١٤؛ معاني القرآن للزجاج ٥/ ٣١١؛ إعراب القرآن ٥/ ١٩٨؛ الحجّة للقراء السبعة ٦/ ٣٩٧؛ إعراب القراءات السبع ١/ ٢٩٥؛ ٢/ ٤٦١؛ الكشف ٢/ ٢١٥، ٣٦٩؛ أمالي ابن الشجري ٣/ ١٤٥ـ ١٤٦؛ الموضح ٣/ ١٠٧١، ١٣٥٨؛ التبيان ٢/ ٢٨١؛ البحر المحيط ٥/ ٢٦٨، ٧/ ٣٣٤، ٨/ ٤٥٤.

وانظر: المسألة (٣٥) ص ٤١٠ وهي معنى (إن) ومعنى اللام بعدها.

وخلاصة ما ذكره النحويون في مجيء (لَمّا) بمعنى (إلاَّ) أنها تجيء في موضعين:

١ـ مع القسم.

٢ـ مع النفي[1].

وقد سبق بيان شواهد كل قسم منهما.



---

(١) انظر: الأزهية ٢٠٧؛ شرح التسهيل ٤/ ١٠١؛ شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٥؛ الجنى الداني ٥٩٣.

١٠٣ـ حكم المطابقة بين العدد والمعدود عند حذف المعدود

مواضع ورود المسألة:

١ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «الشهداء خمسة: المطعون، والمبطون، والغريق، وصاحب الهدم، والشهيد في سبيل الله».

قال ابن حجر: «قوله: (الشهداء خمس) كذا لأبي ذر عن الحموي، وللباقين (خمسة) وهو الأصل في المذكر، وجاز الأوَّل؛ لأنَّ المميز غير مذكور»[١].

٢ـ في قوله أيضاً: «ما من الناس من مسلم يُتوفَّى له ثلاث لم يبلُغوا الحنثَ إلاَّ أدخله الله الجنة بفضل رحمته إيَّاهم»[٢].

قال ابن حجر: «قوله: (ثلاثة) كذا للأكثر، وهو الموجود في غير البخاري، ووقع في رواية الأصيلي وكريمة (ثلاث) بحذف الهاء، وهو جائز لكون المميز محذوفاً»[٣].

٣ـ في حديث أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ: «أنَّ النبي ﷺ كان عندها وفي البيت مخنَّث، فقال لعبدالله أخي أم سلمة: يا عبدالله إن فتح الله لكم غداً الطائف فإنِّي أدلُّك على بنت غيلان فإنَّها تقبل بأربع، وتدبر بثمان...» فقال أبو عبدالله[٤]: «تقبل بأربع وتدبر، يعني أربع عكن في بطنها، فهي تقبل

---

(١) الحديث والتعليق في: ٢/ ١٦٣.
(٢) ٣/ ١٤٢.
(٣) ٣/ ١٤٤.
(٤) هو البخاري.

بهن، وقوله: وتدبر بثمان، يعني: أطراف هذه العكن الأربع... وإنما قال بثمان ولم يقل بثمانية، وواحد الأطراف وهو ذكر لأنه لم يقل بثمانية أطراف»(١).

قال ابن حجر تعليقاً على قول البخاري: «وحاصله أن لقوله (ثمان) بدون الهاء توجيهين، إمَّا لكونه لم يصرِّح بلفظ الأطراف، وإمَّا لأنَّه أراد العكن»(٢).

٤ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «...ثم يبعث الله ملَكاً فيُؤمر بأربع: برزقه، وأجله، وشقيٌّ أو سعيد...»(٣).

قال ابن حجر: «قوله: (فيؤمر بأربعة) في رواية الكشميهني (بأربع)، والمعدود إذا أُبهم جاز تذكيره وتأنيثه، والمعنى أنَّه يؤمر بكتب أربعة أشياء من أحوال الجنين، وفي رواية... (فيؤمر بأربع كلمات)»(٤).

ذكر ابن حجر في النصوص السابقة حكم العدد من حيث التذكير والتأنيث إذا حذف المعدود.

الأصل في العدد من (ثلاثة) إلى (عشرة) إذا ذكر المعدود أن يستعمل بالتاء إن كان واحد المعدود مذكّراً، ودونها إن كان واحده مؤنَّثاً حقيقياً أو مجازياً، نحو قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾(٥).

---

(١) ورد الحديث في موضعين من الصحيح، انظر: (فتح الباري) ٩/ ٢٤٥، ١٠/ ٣٤٦، وقد أثبت النص من الموضع الثاني؛ لأن الرواية فيه وردت تامّة، أما الأوَّل فقد أكمل ابن حجر الرواية في تعليقه عليها.

(٢) ٩/٢٤٧.

(٣) ١١/٤٨٦.

(٤) ١١/٤٩١.

(٥) سورة الحاقة، الآية: ٧.

أما إذا لم يذكر المعدود فالفصيح أن يُستعمل بالتاء مع المذكر، ودونها مع المؤنث كحاله عند ذكر المعدود، فيُقال: صمتُ خمسة، يعني: أياماً، وسرتُ خمساً، أي: ليالي.

ويجوز حذف التاء مع المذكر[1]، ويدلُّ على ذلك ما يلي:

١ـ قوله عليه الصلاة والسلام: «ثم أتبعه بستٍّ من شوال»[2] بحذف التاء من (ست)، والمعدود المحذوف مذكّر وهو (يوم).

٢ـ حكاية الكسائي عن أبي الجرَّاح: صمنا من الشهر خمساً[3].

٣ـ حكاية الفراء: قد صمنا عشراً من رمضان[4].

وممَّا حُمل على هذا الوجه قوله تعالى: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾[5] فذكَّر (عشرا) والمعدود مذكر وهو الأيام، وإنَّما جاز ذلك في العدد؛ لأن المعدود محذوف، وفي تخريج الآية أوجه أخرى[6].

ومما سبق فقد سار ابن حجر فيما ذكره على ما قرَّره النحويون في هذه المسألة.



(١) انظر المسألة في: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٩ـ ٣٠؛ ارتشاف الضرب ١/ ٣٦٠ـ ٣٦١؛ توضيح المقاصد ٤/ ٣٠١؛ شرح الأشموني ٤/ ٦١؛ همع الهوامع ٥/ ٣٠٦.

(٢) سبق تخريجه ص ٤٦.

(٣) انظر: المصادر هـ (١).

(٤) انظر: معاني القرآن ١/ ١٥١.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٣٤.

(٦) انظر: الكشاف ١/ ٣٧٢؛ التبيان ١/ ١٨٧؛ البحر المحيط ٢/ ٢٢٣ـ ٢٢٤.

١٠٤ـ زيادة (لا)

من مواضع ورود المسألة:

١ـ في التعليق على ما جاء في الصحيح: ﴿أَلَّا تَسْجُدَ﴾[1]: أن تسجد[2].

قال ابن حجر: «قوله: ﴿أَلَّا تَسْجُدَ﴾[1]: أن تسجد» يعني: أنَّ (لا) زائدة، وأخذه من كلام أبي عبيدة، وكذا قاله، وزاد: و(لا) من حروف الزوائد، كما قال الشاعر[3]:

وتَلْحَيْنَنِي في اللَّهْوِ أن لا أُحبَّه ... ولِلَّهْوِ دَاعٍ دائبٌ غيرُ غافلِ[4]

وقيل: ليست زائدة، بل فيه حذف تقديره: ما منعك من السجود فحملك على أن لا تسجد؟»[5].

٢ـ في حديث نافع «عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أنَّ رجلاً جاءه فقال ـ: يا أبا عبد الرحمن، ألا تسمع ما ذكر الله في كتابه: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾[6] إلى آخر الآية، فما يمنعك أن لا تقاتل كما ذكر الله في

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٢.
(٢) ٦/ ٤١٦.
(٣) هو الأحوص.
(٤) البيت في: الديوان ٢٢٤ (وفيه: وَيلْحَيْنَني...)؛ الأزهية ١٦٥؛ البحر المحيط ١/ ٢٩؛ تذكرة النحاة ٥٧٠؛ الجنى الداني ٣٠٢؛ مغني اللبيب ٣٢٧.
(٥) ٦/ ٤٢٠. وانظر: مجاز القرآن ١/ ٢١١.
(٦) سورة الحجرات، الآية: ٩.

كتابه؟».

قال ابن حجر: «قوله: (فما يمنعك أن لا تقاتل) (لا) زائدة، وقد تقدَّم تقريره في سورة الأعراف عند قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[1]»[2].

٣ـ في باب ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[3].

قال ابن حجر: «قوله: (باب ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[3]) قال أهل الغربية: (لا) زائدة لتأكيد معنى النفي المفهوم من (غير) لئلاَّ يتوهَّم عطف ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ على ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ﴾[3]، وقيل: (لا) بمعنى (غير)، ويؤيِّده قراءة عمر ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وغَيْرِ الضَّالِّينَ﴾[4]... وهي للتأكيد أيضاً»[5].

٤ـ في قول البخاري: «... ومنه ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾[6] أي: أقسم»[7].

قال ابن حجر: «قال أبو عبيدة في قوله: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۝١﴾[6] مجازها: أقسم بيوم القيامة.

واختلف المعربون في (لا) فقيل: زائدة، وإلى هذا يُشير كلام أبي عبيدة، وتُعقِّب بأنها لا تُزاد إلاَّ في أثناء الكلام، وأُجيب بأنَّ القرآن كلَّه كالكلام الواحد، وقيل: هو جواب شيء محذوف، وقيل: نفي على بابها، وجوابها محذوف، والمعنى: لا أقسم بكذا بل بكذا...»[8].

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٢.

(٢) الحديث والتعليق في ٨/ ١٦٠.

(٣) سورة الفاتحة، الآية: ٧.

(٤) وهي قراءة علي وأُبي رضي الله عنهم أجمعين. انظر: الكشاف ١/ ٧٣؛ الجامع لأحكام القرآن ١/ ١٥١؛ البحر المحيط ١/ ٢٩؛ الدر المصون ١/ ٧٤.

(٥) ٨/ ٩.

(٦) سورة القيامة، الآية: ١.

(٧) ٨/ ٢٣٣.

(٨) ٨/ ٢٣٤. وانظر: مجاز القرآن ٢/ ٢٧٧.

٥ـ قال ابن حجر: «قوله: (سورة القيامة) تقدَّم الكلام على ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾[1] في آخر سورة الحجر، وأنَّ الجمهور على أنَّ (لا) زائدة، والتقدير: أقسم، وقيل: هي حرف تنبيه مثل (ألا)، ومنه قول الشاعر[2]:

لاَ وَأَبِيكِ ابنةَ العَامِرِيّ لا يدَّعي القومُ أنِّي أفِرْ[3]»[4]

٦ـ في التعليق على ما جاء في الصحيح ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾[5]: ليعلم أهلُ الكتاب[6].

قال ابن حجر: «قوله: (﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾[5]: ليعلم أهل الكتاب) هو قول أبي عبيدة، وقال الفراء: العرب تجعل (لا) صلة في الكلام إذا دخل في أوَّله جَحْد أو في آخره جَحْد كهذه الآية، وكقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَۖ﴾[7] انتهى.

وحكى عن قراءة ابن عباس والجحدري[8]: ﴿لِّيَعۡلَمَ﴾ وهو يؤيِّد كونها

---

(١) سورة القيامة، الآية: ١.

(٢) هو امرؤ القيس.

(٣) البيت في: الديوان ١٥٤؛ المحتسب ٢/ ٢٧٣؛ الكشاف ٤/ ١٨٩؛ الجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٩٢؛ شرح الكافية ٢/ ٣٨٥؛ البحر المحيط ٨/ ٣٨٤؛ مغني اللبيب ٣٢٩؛ المقاصد النحوية ١/ ٩٦؛ خزانة الأدب ٤/ ٤٨٩.

(٤) ٨/ ٥٤٨.

(٥) سورة الحديد، الآية: ٢٩.

(٦) ٨/ ٤٩٥.

(٧) سورة الأعراف، الآية: ١٢.

(٨) وقرأها أيضاً عبدالله، وعكرمة، وعبدالله بن سلمة. انظر: مختصر في شواذ القرآن ١٥٣؛ الجامع لأحكام القرآن ١٧/ ٢٦٨؛ البحر ٨/ ٢٢٩.

الجحدري (.... ـ ١٢٨هـ)

عاصم بن أبي الصباح الحجاج الجحدري البصري، أخذ القراءة عن سليمان بن قتة عن ابن عباس، وعن نصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، وغيرهم، وممّن =

مزيدة»[1].

ذكر ابن حجر في النصوص السابقة زيادة (لا) وملخّص ما ذكره الآتي:

١ـ أورد وجهين في إعراب الآية: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ أحدهما زيادة (لا).

٢ـ ذكر قولين في إعراب (لا) من قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[2] أحدهما القول بزيادة (لا).

٣ـ أقوال المعربين في (لا) من قوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۝١﴾[3] وهي:

أ ـ الحمل على الزيادة، وأنه متعقَّب بأنَّ الزيادة لا تكون أوّل الكلام، والإجابة عنه بأنَّ القرآن كلَّه كالكلام الواحد.

ب ـ أنه جواب شيء محذوف.

ج ـ أنها نفي على بابه، والجواب محذوف.

٤ـ ذكر توجيه الآية: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[4] على زيادة (لا).

وبيان المسألة على النحو الآتي:

تزاد (لا) في الكلام فيكون دخولها كخروجها، ولا تفيد إلاّ توكيد

= قرأ عليه: عيسى بن عمر، وسلام بن سليمان.
انظر: غاية النهاية ١/٣٤٩.

(١) ٨/٤٩٦. وانظر مجاز القرآن ٢/٢٥٤؛ معاني القرآن للفراء ٣/١٣٧، وانظر شواهد أخرى في (فتح الباري): ٣/٥٨٣، ٤/٤٢٣، ٧/٣٤١، ٧٢٩، ١٢/١٥٦.

(٢) سورة الفاتحة، الآية: ٧.

(٣) سورة القيامة، الآية: ١.

(٤) سورة الحديد، الآية: ٢٩.

النفي[1]، ومن مواضع زيادتها:

١ـ بعد (أن) المصدرية: ومن شواهده قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[2]، والحمل على الزيادة في الآية هو أشهر الأقوال فيها، وهو الذي عليه أكثر المعربين[3]، وفائدة الزيادة هنا توكيد معنى الفعل الذي تدخل عليه وتحقيقه، أي: ما منعك أن تحقق السجود، وتلزمه نفسك[4].

ومن الشواهد المؤيِّدة لهذا القول:

١ـ قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ ﴿٩٢﴾ أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾[5].

٢ـ قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾[6] إذ في سقوط (لا) هنا دليل على زيادتها في الآية الأخرى[7].

٣ـ قول أبي النجم:

---

(١) انظر زيادة (لا) في: الكتاب ٢/٣٥٨؛ المقتضب ١/٤٧؛ الأصول ٢/٢٥٩، حروف المعاني ٣٢؛ معاني الحروف ٨٤؛ الأزهية ١٦٠ـ ١٦٤؛ أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٤٠ـ ٥٤١؛ شرح المفصل ٨/١٣٦؛ الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٢٧ـ ٢٢٩؛ شرح الكافية ٢/٣٨٥؛ رصف المباني ٣٤١ـ ٣٤٥؛ الجنى الداني ٣٠٠ـ ٣٠٣؛ مغني اللبيب ٣٢٢.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٢.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٧٤؛ معاني القرآن للأخفش ١/٣٢١؛ معاني القرآن للزجاج ٢/٣٢٢؛ مشكل إعراب القرآن ١/٢٨٤؛ الكشاف ٢/٦٨؛ كشف المشكلات ١/٤٥٢؛ البيان ١/٣٥٥؛ التبيان ١/٥٥٩؛ الجامع لأحكام القرآن ٧/ ١٧٠؛ البحر المحيط ٤/٢٧٢؛ الدر المصون ٥/٢٦١.

(٤) انظر: الكشاف ٢/٦٨؛ البحر المحيط ٤/٢٧٢.

(٥) سورة طه، الآيتان: ٩٢، ٩٣.

(٦) سورة ص، الآية: ٧٥.

(٧) انظر: الكشاف ٢/٦٨؛ كشف المشكلات ١/٤٥٢؛ الجامع ٧/١٧٠؛ البحر المحيط ٤/ ٢٧٢ـ ٢٧٣.

فَـمَـا أَلُـومُ الـبِـيـضَ **أَلاَّ** تَـسْـخَـرا مِـمَّـا رَأَيْـنَ الـشَّـمَـطَ الـقَـفَـنْـدَرَا[1]

أمَّا الوجه الآخر الذي ذكره ابن حجر وهو الحمل على الحذف والتقدير: ما منعك من السجود، فحملك على أن لا تسجد، فهو قول الطبري في توجيه هذه الآية، والذي حمله على مخالفة المشهور فيها من الحمل على الزيادة الفرار من القول بالزيادة في القرآن؛ «لأنه غير جائز أن يكون في كتاب الله شيء لا معنى له»[2].

ولمَّا كان معنى الزائد هو ما يكون دخوله وخروجه سواء، بمعنى أنَّ أصل معنى الكلام لم يتغير عند حذف الحرف، وإن كان بدخوله يزداد قوة وتأكيداً[3]، فلا ضير من حمل الآية على هذا الوجه.

وفي الآية وجه ثالث وهو حمل (ما منعك) على معنى يصحُّ معه النفي، والتقدير: من أمرك، ومن قال لك ألاَّ تسجد[4]، وقد وصف هذا الوجه بأنَّه «تَمَحُّل من يتحرَّج من نسبة الزيادة إلى القرآن»[5] ورُدَّ عليه بغير ذلك[6].

---

(١) الشَّمَط: بياض شعر الرأس يخالط سواده، القفندر: القبيح المنظر.
الديوان ١٢١؛ مجاز القرآن ١/ ٢١١؛ المقتضب ١/ ٤٧؛ جامع البيان ١/ ١٩١؛ إعراب ثلاثين سورة ٣٣؛ الخصائص ٢/ ٢٨٣؛ المحتسب ١/ ١٨١؛ الأزهية ١٦٤؛ أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٤٢؛ البيان ١/ ٣٥٦؛ اللسان ٥/ ١١٢ (ق ف ن د ر)، ٧/ ٣٣٦ (ش م ط)؛ البحر المحيط ١/ ٢٩؛ الجنى الداني ٣٠٣.

(٢) انظر: جامع البيان ١٢/ ٣٢٥ـ ٣٢٦.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٧؛ المقتضب ١/ ٤٨ـ ٤٩؛ الأصول ٢/ ٢٥٧؛ شرح المفصل ٨/ ١٢٨ـ ١٢٩؛ شرح الكافية ٢/ ٣٨٤؛ رصف المباني ٢٢٠؛ الجنى الداني ٣٠٢.

(٤) انظر: البحر المحيط ٤/ ٢٧٣.

(٥) انظر: الدر المصون ٥/ ٢٦٣.

(٦) انظر: جامع البيان ١٢/ ٣٢٦.

ونظير: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[1] والمعنى: ليعلم أهل الكتاب عدم قدرتهم على شيء من فضل الله...، وما أورده ابن حجر من حمل الآية على الزيادة هو الأشهر في إعرابها، وعليه اقتصر عدد من المعربين[2]، وفيه وجه آخر مقتضٍ عدم زيادة (لا)، والمعنى على هذا الوجه: لئلا يعلم أهلُ الكتاب عجزَ المؤمنين[3].

ثانياً: بعد واو العطف المتقدِّم عليه النفي أو النهي: نحو: ما قام زيد ولا عمرو، على معنى ما قام زيد وعمرو، إذ الواو تفيد التشريك بين الفعلين والاسمين سواء كان الكلام مثبتاً أم منفياً، وبالتالي فلا يحتاج إلى وجود (لا)، ولكنها زيدت لضرب من التوكيد.

ومن شواهده:

- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ﴾[4].

- وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ﴾[5].

- ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾[6].

---

(١) سورة الحديد، الآية: ٢٩.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ١٣٧؛ معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٣٦؛ معاني القرآن للزجاج ٥/ ١٣١؛ إعراب القرآن ٥/ ٣٦٩؛ الكشاف ٤/ ٦٨؛ أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٤١؛ الجامع لأحكام القرآن ١٧/ ٢٦٨؛ البحر المحيط ٨/ ٢٢٩.

(٣) انظر: التبيان ٢/ ١٢١١؛ الدر المصون ١٠/ ٢٥٨.

(٤) سورة فصلت، الآية: ٣٤.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٠٥.

(٦) سورة المائدة، الآية: ١٠٣. وانظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٢/ ٥٧٨-٥٨٠.

- ﴿لَا تُحِلُّوا۟ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ﴾[1].

- ومنها: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[2]، وحمل (لا) فيها على الزيادة كما في الوجه الأول الذي ذكره ابن حجر هو قول أكثر المعربين، ونُسب للبصريين[3]، أمَّا كونها بمعنى (غير) فهو قول الكوفيين[4].

والوجهان متقاربان؛ لأنَّه لو صُرِّح بـ (غير) لكانت أيضاً للتأكيد[5].

ثالثاً: زيادتها قبل القسم: ومن أشهر ما يمثَّل له به قوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۝١﴾[6]، وفيها عدَّة أقوال أورد ابن حجر أهمَّها، وتفصيل هذه الأقوال على النحو الآتي:

١ـ أنَّها زائدة مؤكِّدة، وهو رأي أبي عبيدة[7]، ونُسب للبصريين، والكسائي، وعامة المفسرين[8].

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٢.

(٢) سورة الفاتحة، الآية: ٧.

(٣) انظر: مجاز القرآن ١/ ٢٥؛ جامع البيان ١/ ١٩١ـ ١٩٢؛ معاني القرآن للزجاج ١/ ٥٤؛ إعراب القرآن ١/ ١٧٦؛ إعراب ثلاثين سورة ٣٣؛ مشكل إعراب القرآن ١/ ٧٢؛ الكشاف ١/ ٧٢؛ البيان ١/ ٤١؛ التبيان ١/ ١٠؛ الجامع لأحكام القرآن ١/ ١٥١؛ رصف المباني ٣٤٢؛ البحر المحيط ١/ ٢٩؛ الدر المصون ١/ ٧٤.

(٤) انظر نسبة الرأي لهم في: إعراب القرآن ١/ ١٧٦؛ مشكل إعراب القرآن ١/ ٧٢؛ البيان ١/ ٤١؛ التبيان ١/ ١٠؛ الجامع لأحكام القرآن ١/ ١٥١؛ وليس في كلام الفراء في هذه الآية ما يشير إلى هذا الرأي.
انظر: معاني القرآن ١/ ٨.

(٥) انظر: الدر المصون ١/ ٧٤.

(٦) سورة القيامة، الآية: ١.

(٧) انظر ما سبق ص ٧٩٣.

(٨) انظر: الأزهية ١٦٢، وانظر في إعراب الآية: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٧٦؛ أمالي ابن الشجري ٢/ ١٤٢ـ ١٤٣، ٥٢٤ـ ٥٢٧؛ البيان ٢/ ٤٧٦؛ التبيان =

٢ـ أنَّها ردٌّ لكلام سابق مقدَّر، كأنَّهم أنكروا البعث، والجنَّة، والنار، فجاء القسم ردًّا عليهم، أي: ليس الأمر كما ذكر، أقسمُ بيوم القيامة، وإليه ذهب الفراء(١) والرماني(٢).

٣ـ أنَّها نافية لتوكيد القسم، والمعنى: أنه لا يقسم بالشيء إلاّ إعظاماً له، ويدلُّ على ذلك قوله تعالى: ﴿۞ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦﴾(٣) فكأن المعنى: إنَّ إعظامي له بإقسامي به كلا إعظام، أي أنه يستأهل فوق ذلك، وبهذا قال الزمخشري(٤).

٤ـ كونها بمعنى (أَلاَ) للتنبيه، نقل هذا القول الرماني(٥)، والقرطبي(٦).

٥ـ أنها بمعنى (إلاَّ) الاستثنائية، حكاه الزركشي(٧).

٦ـ أصل (لا) لام أُشبعت فتحتها فتولَّدت منها ألف، نحو قراءة: ﴿فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾(٨) بياء بعد الهمزة(٩)، والمعنى: لأقسم، وإلى

= ٢/ ١٢٥٣؛ الجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٩١ـ ٩٢؛ شرح الكافية ٢/ ٣٨٥؛ البحر المحيط ٨/ ٢١٣، ٣٨٤؛ الدر المصون ١٠/ ٥٦١ـ ٥٦٢؛ مغني اللبيب ٣٢٨ـ ٣٢٩.

(١) انظر: معاني القرآن ٣/ ٢٠٧.
(٢) انظر: معاني الحروف ٨٤.
(٣) سورة الواقعة، الآيتان: ٧٥، ٧٦.
(٤) انظر: الكشاف ٤/ ١٨٩.
(٥) انظر: معاني الحروف ٨٤.
(٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٩٢.
(٧) انظر: البرهان ٤/ ٣٦٠.
(٨) سورة إبراهيم، الآية: ٣٧.
(٩) هي قراءة هشام والحلواني. انظر: التيسير ١٣٥؛ البحر المحيط ٥/ ٤٣٢؛ =

ذلك ذهب أبو حيان[1].

فتلخَّص مما سبق أنَّ (لا) إمَّا زائدة وهو الأوَّل، وإمَّا نافية على القولين الثاني والثالث، ثم هي إمَّا بمعنى (أَلاَ) أو (إِلاَّ) أو أصلها لام.

ولعل أرجح الأقوال ـ فيما يظهر ـ القول الأول، وهو كونها زائدة مؤكِّدة، وما اعتُرض به على هذا الرأي من أنَّ الزيادة لا تكون أوَّل الكلام؛ لأنَّ وقوع الحرف أوَّلاً دليل اعتناء به، وعَدُّه زائداً دليل اطِّراحه، ولا يجتمعان[2]، أجاب عنه الزجاج بأنَّ «القرآن كلَّه كالسورة الواحدة؛ لأنَّه متصل بعضه ببعض»[3].

والقول بأنها مثل (أَلاَ) مردود بأنه لم يُعرف له نظير[4]، وكذا القول بأنها بمعنى (إلاَّ) الاستثنائية ليس له دليل يعوَّل عليه، أمَّا الإشباع فهو وإن كان موجوداً في كلام العرب فهو غير مطَّرد.



= النشر ٢/ ٢٩٩ـ ٣٠٠؛ الإتحاف ٢/ ١٧٠؛ غيث النفع ٢٦٦.

(١) انظر: البحر المحيط ٨/ ٢١٣.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٠٧؛ معاني الحروف ٨٤؛ أمالي ابن الشجري ٢/ ١٤٣، ٥٢٥.

(٣) معاني القرآن ٥/ ٢٥١، وانظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٧٦؛ البيان ٢/ ٤٧٦.

(٤) انظر: معاني الحروف ٨٤.

١٠٥ـ دخول همزة الاستفهام على حرف العطف

من مواضع ورودها:

١ـ في قول عمر رضي الله عنه: «أَوَ لا تبعثونَ رجلاً يُنادي بالصلاة؟»[١].

قال ابن حجر: «قوله: (فقال عمر: أو لا)[٢] الهمزة للاستفهام، والواو للعطف على مقدَّر كما في نظائره»[٣].

٢ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «أي ربِّ وأنا معهم؟».

قال ابن حجر: «قوله: (أو أنا معهم) كذا للأكثر بهمزة الاستفهام بعدها واو عاطفة، وهي على مقدّر، وفي رواية كريمة بحذف الهمزة، وهي مقدَّرة»[٤].

٣ـ في حديث المرأة الخثعمية: «إنَّ فريضة اللهِ أَدركتْ أبي شيخاً كبيراً لا يَثْبُتُ على الرَّاحلةِ، أَفَأَحُجُّ عنه؟»[٥].

قال ابن حجر: «قوله: (أفأحجُّ عنه) أي: أيجوز لي أن أنوب عنه فأحجَّ عنه؛ لأنَّ ما بعد الفاء الداخلة عليها الهمزة معطوف على مقدَّر»[٦].

---

(١) ٢/ ٩٣.
(٢) كذا في المخطوط ١/ ٢/ ٣٧٣ ب، وفي المطبوع (..لا أو) ولعله خطأ طباعي.
(٣) ٢/ ٩٦.
(٤) الحديث والتعليق في: ٢/ ٢٧٠.
(٥) ٤/ ٨٠ ـ ٨١.
(٦) ٤/ ٨٢. وانظر شواهد أخرى في: ٢/ ٧، ١١/ ٢٥٠.

ذكر ابن حجر في النصوص السابقة أنَّ ما بعد حرف العطف الداخلة عليه الهمزة معطوف على مقدَّر، والقول في هذه المسألة فيه تفصيل بين النحويين على رأيين، هما على النحو الآتي:

الرأي الأول: أنَّ الجملة بعد الهمزة معطوفة على الجملة قبلها، وكان الأصل في ذلك تقديم حرف العطف (الواو، الفاء، ثمّ) على الهمزة؛ لأنَّها من الجملة المعطوفة، إلاَّ أنَّ الهمزة قُدِّمت؛ مراعاة لأصالتها في الاستفهام الطالب للتصدُّر.

فمن دخول الهمزة على الواو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[(١)]، ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾[(٢)]، ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾[(٣)].

ومن دخولها على (الفاء) قوله سبحانه: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ﴾[(٤)]، ﴿أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾[(٥)]، ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ﴾[(٦)].

ومن دخولها على (ثمَّ) قوله عزَّ وجلَّ: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ﴾[(٧)].

أمَّا (هل) وبقية أخواتها فقد جاءت متأخِّرة عن حروف العطف كما هو قياس أجزاء الجملة المعطوفة جميعها؛ لكونها فرع الهمزة فلا تقوى قوَّتها، وبالتالي لا تتصرف تصرُّفها، وهذا الرأي للجمهور[(٨)].

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٨٥.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٢٢.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٠٠.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ٩٧.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ١٤٤.

(٦) سورة محمد، الآية: ١٤.

(٧) سورة يونس، الآية: ٥١.

(٨) انظر: الكتاب ١/ ٤٩١؛ المقتضب ٣/ ٣٠٧؛ التبصرة والتذكرة ١/ ٤٦٧؛ أمالي =

الرأي الثاني في المسألة للزمخشري، وفيه تفصيل على ثلاثة أقوال هي:

١ـ ذهب في إعراب بعض الآيات إلى أنَّ العطف على جملة مقدَّرة بين الهمزة والعاطف؛ ليكون كلٌّ واحد من الهمزة وحرف العطف في موضعه، مع تقدير ما يناسب كلّ موضع، ومن الآيات التي قال بذلك فيها:

أ ـ قوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا﴾(١) التقدير: أنهملكم فنضرب عنكم الذكر(٢).

ب ـ قوله تعالى: ﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ ﴿٥٨﴾﴾(٣) تقديره: أنحن مخلَّدون، منعَّمون، فما نحن بميّتين(٤).

٢ـ وافق الجمهور في مواضع منها:

أ ـ في قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾(٥) ذهب إلى أنَّ (الفاء) حرف عطف، دخلت عليه همزة الإنكار، وجَعَله من باب العطف(٦) على قوله سبحانه ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً﴾(٧).

= ابن الشجري ١/ ٤٠٠؛ شرح المفصل ٨/ ١٥١؛ شرح التسهيل ٤/ ١١٠ـ ١١١؛ شرح الكافية ٢/ ٣٨٩؛ ارتشاف الضرب ٣/ ٢٥٨؛ الجنى الداني ٣١؛ الجامع الصغير ٢١٢؛ مغني اللبيب ٢١؛ المساعد ٣/ ٢١٥؛ الفوائد الضيائية ٢/ ٣٧٩؛ المطالع السعيدة ٤٦٢؛ همع الهوامع ٤/ ٣٦٠ـ ٣٦١.

(١) سورة الزخرف، الآية: ٥.
(٢) انظر: الكشاف ٣/ ٤٧٨.
(٣) سورة الصافات، الآية: ٥٨.
(٤) انظر: الكشاف ٣/ ٣٤١.
(٥) سورة الأعراف، الآية: ٩٧.
(٦) انظر: الكشاف ٢/ ٩٨.
(٧) سورة الأعراف، الآية: ٩٥.

ب ـ في الآية ﴿أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿١٦﴾ أَوَ ءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ ﴿١٧﴾﴾[1] دخلت همزة الاستفهام على حرف العطف، والمعطوف عليه هو الضمير في (لمبعوثون) وحسن العطف على الضمير من غير تأكيد؛ لوجود الفاصل وهو الهمزة[2].

٣ـ جوَّز الوجهين في المسألة، ومن المواضع قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾[3]، حيث دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، والمعنى على ذلك: فأولئك هم الفاسقون فغير دين الله يبغون، ثم توسَّطت الهمزة بينهما.

والوجه الثاني أن يكون العطف على محذوف على تقدير: أَيَتَوَلَّون فغير دين الله يبغون؟[4].

وخلاصة الخلاف في هذه المسألة أنَّ الهمزة إذا دخلت على جملة معطوفة بالواو، أو الفاء، أو ثمَّ، فهي مقدَّمة من تأخير؛ لأصالتها في باب الاستفهام، وهو ما عليه الجمهور، وعند الزمخشري ـ في بعض المواضع ـ أنَّها في محلها الأصلي، وكذا حرف العطف، وعلى رأيه فليس هناك تقديم ولا تأخير.

ومن خلال العرض السابق يتَّضح أنَّ ما ذهب إليه ابن حجر في هذه المسألة من القول بالعطف بعد الاستفهام على جملة محذوفة موافق لما ذهب إليه الزمخشري في قوله الأوَّل، **وهو رأي لا يسلم من اعتراض**؛ للأمور التالية:

---

(١) سورة الصافات، الآيتان: ١٦، ١٧.

(٢) انظر: الكشاف ٤/ ٥٠.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٨٣.

(٤) انظر: الكشاف ١/ ٤٤١. وراجع في تفصيل أقوال الزمخشري: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٢/ ٦١٠ـ ٦١٢.

١ـ أنَّه لا يخلو من تكلُّف في التقدير لا يفتقر إليه تصحيحُ الكلام.

٢ـ أنَّه حذفٌ بلا دليل يدلُّ عليه.

٣ـ أنَّه غير مطَّرد في المواضع جميعها[1]، فلا يصحُّ في نحو قوله سبحانه: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾[2].



(١) انظر: الجنى الداني ٣١؛ مغني اللبيب ٢٣؛ المساعد ٣/٢١٦؛ همع الهوامع ٤/ ٣٦١.

(٢) سورة الرعد، الآية: ٣٣.

١٠٦ـ حذف همزة الاستفهام

من مواضع ورودها:

١ـ في حديث أبي سفيان في قول هرقل: «فأشرافُ الناسِ يتَّبعونه أم ضعفاؤُهم»[(١)].

قال ابن حجر: «قوله: (فأشرافُ الناس اتَّبعوه) فيه إسقاط همزة الاستفهام، وهو قليل، وقد ثبت للمصنِّف في التفسير ولفظه (أيتَّبعه أشرافُ الناس)»[(٢)].

٢ـ في الحديث السابق في قول هرقل: «قال: يزيدون أو ينقصون؟»[(٣)].

قال ابن حجر: «كذا فيه بإسقاط همزة الاستفهام، وقد جزم ابن مالك بجوازه مطلقاً، خلافاً لمن خصَّه بالشعر»[(٤)].

٣ـ في حديث أبي ذر: «. . . قلت: وإنْ زنى وإنْ سرق؟ قال: وإنْ زنى وإن سرق»[(٥)].

قال ابن حجر: «قوله: (قلت: وإنْ زنى وإنْ سرق)، قال ابن مالك:

---

(١) ١/ ٤٢.

(٢) ١/ ٤٧. وانظر رواية التفسير في ٨/ ٦٢.

(٣) ٨/ ٦٢.

(٤) ٨/ ٦٥. وانظر: شواهد التوضيح ٨٧ـ ٨٩.

(٥) ١١/ ٢٦٨.

حرف الاستفهام في أوَّل هذا الكلام مقدَّر، ولا بدَّ من تقديره، وقال غيره: التقدير: أَوَ إنْ زنى أَوَ إنْ سرق دخلَ الجنَّة...؟»[1].

ذكر ابن حجر في النصوص السابقة حذف همزة الاستفهام، وملخَّص ما ذكره أمران:

١ـ أنَّ هذا الحذف قليل.

٢ـ إجازة ابن مالك الحذف مطلقاً، خلافاً لمن خصَّه بالشعر.

وظاهر ممَّا سبق أن ابن حجر يذهب إلى جواز الحذف في النثر.

ومسألة حذف همزة الاستفهام فيها تفصيل على أربعة أقوال، هي على النحو الآتي:

١ـ جواز حذف الهمزة مطلقاً، يستوي في هذا الجواز وجود (أم) المتصلة بعدها، وعدمه، وممَّن ذهب إليه الأخفش[2]، وابن مالك[3]، وابن هشام[4].

٢ـ جواز حذفها مع (أم) فقط، وهو ظاهر مذهب الزمخشري[5]، والمالقي[6].

٣ـ تخصيص الحذف بالضرورة مع (أم)[7]، وعليه

---

(١) ١١/ ٢٧٢. وانظر: شواهد التوضيح ٨٩، وانظر شواهد أخرى في: ١/ ٢٢٠، ٢٥٧، ٢٧٧، ٢/ ٢٧٠، ٣٠٢، ٣/ ٥٢٨، ٦/ ٦٥٧، ٨/ ٥١٨، ٩/ ٢٩٠، ١١/ ٣٨٩ـ ٣٩٠، ١٢/ ١٣٦، ٢٠٧، ١٣/ ٢٢٠.

(٢) انظر: معاني القرآن ٢/ ٤٦١.

(٣) انظر: شواهد التوضيح ٨٧ـ ٨٩.

(٤) انظر: مغني اللبيب ١٩ـ ٢٠.

(٥) انظر: المفصل ٣٢٠.

(٦) انظر: رصف المباني ١٣٥.

(٧) لم أقف على رأي لهم في الحذف دون وجود (أم).

سيبويه[١]، والمبرد[٢]، وهو ظاهر مذهب ابن يعيش[٣].

٤ـ حذفها ضرورة، سواء كان ذلك مع (أم) أم دونها، وهو ظاهر مذهب ابن الحاجب[٤]، وإليه ذهب ابن عصفور[٥].

ومن أدلَّة المجيزين:

١ـ قراءة ابن محيصن: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾[٦] بهمزة واحدة[٧].

٢ـ قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿٢٢﴾﴾[٨]، على تقدير: أو تلك نعمة تمنُّها عليَّ[٩]؟ في أحد الأقوال[١٠].

٣ـ قوله عليه الصلاة والسلام: «يا أبا ذرٍّ، عيَّرته بأمِّه»[١١] أي: أعيَّرته؟

٤ـ قول عمر بن أبي ربيعة:

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٤٨٥.
(٢) انظر: المقتضب ٣/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥.
(٣) انظر: شرح المفصل ٨/ ١٥٤ ـ ١٥٥.
(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٤٠.
(٥) انظر: ضرائر الشعر ١٥٨ـ ١٥٩.
(٦) سورة البقرة، الآية: ٦.
(٧) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٢؛ المحتسب ١/ ٥٠؛ إعراب القراءات الشواذ ١/ ١١٥؛ إتحاف فضلاء البشر ١/ ٣٧٦.
(٨) سورة الشعراء، الآية: ٢٢.
(٩) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٦١؛ التبيان ٢/ ٩٩٥.
(١٠) انظر ما قيل في تخريجها في: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٧٩؛ معاني القرآن للزجاج ٤/ ٨٦ ـ ٨٧؛ إعراب القرآن ٣/ ١٧٦ ـ ١٧٧؛ البحر المحيط ٧/ ١١.
(١١) ورد بهذه الرواية على حذف الهمزة في شواهد التوضيح ٨٩، وورد بإثبات الهمزة في صحيح البخاري (كتاب الإيمان ـ باب المعاصي من أمر الجاهلية) ١/ ١٣، (كتاب العتق ـ باب قول النبي ﷺ: العبيد إخوانكم) ٣/ ١٢٣.

فــوالله مَــا أَدْري وإن كــنــتُ دَاريــاً بسبعٍ رَمَيْن الـجـمْـرَ أمْ بـثـمـانِ؟[1]

تقديره: أبسبع أم بثَمان؟ فحذف الهمزة؛ لدلالة (أم) المعادلة عليها.

٥ـ قول امرىء القيس:

تــروحُ مــن الــحــيِّ أم تــبــتــكــرْ ومــاذا عَــلَــيْــكَ بــأنْ تــنــتــظــرْ[2]

أي: أتروح أم تبتكر.

٦ـ قول الكميت بن زيد:

طربتُ وما شَوْقاً إلى البيضِ أَطْربُ ولا لَعِباً منِّي، وذُو الشَّيبِ يَلعبُ؟[3]

أي: أو ذُو الشيبِ يلعبُ؟

وقد علَّل ابن الحاجب القول بالضرورة بأنَّ «الحروف التي تدلُّ على الإنشاء لها صدر الكلام، فلو جاز حذفُها لجاز تأخيرها، ولم يَجُزْ تأخيرها فلم يَجُزْ حذفها»[4].

وأرجح الأقوال في مسألة حذف الهمزة هو القول الأوّل المقتضي جواز حذفها مطلقاً، مع (أم) المتصلة، ودونها، ويُرجِّحه الأمور الآتية:

---

(١) الديوان ٢٦٤؛ الكتاب ١/ ٤٨٥؛ المقتضب ٣/ ٢٩٤؛ الأزهية ١٣٥؛ المفصل ٣٢٠؛ أمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٧، ٣/ ١٠٩؛ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٨؛ ضرائر الشعر ١٥٨؛ شرح التسهيل ٣/ ٣٦٨؛ شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٥، شرح الألفية لابن الناظم ٥٣١؛ رصف المباني ١٣٥؛ الجنى الداني ٣٥؛ مغني اللبيب ٢٠؛ المطالع السعيدة ٤٦١، شرح أبيات المغني للبغدادي ١/ ٢٥.

(٢) الديوان ١٥٤؛ إعراب القرآن ١/ ٨٥؛ الأزهية ٢٣؛ رصف المباني ١٣٥.

(٣) البيت في: شرح هاشميات الكميت ٤٣؛ الخصائص ٢/ ٢٨١؛ المحتسب ١/ ٥٠؛ أمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٧؛ مغني اللبيب ٢٠؛ المطالع السعيدة ٤٦١؛ شرح أبيات المغني للبغدادي ١/ ٢٩.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٤٠.

١ـ ورود السماع به، وهو كثير، حتى ذكر المرادي أنَّ حذفها مطَّرد مع (أم) المتصلة[1]، وما ذكره ابن حجر من قلَّة حذف همزة الاستفهام[2] يمكن أن يكون نسبة إلى حذفها مع غير (أم)، أو نسبة إلى مجيئها ظاهرة في الكلام بعامَّة.

٢ـ أنَّ الهمزة هي الأصل في حروف الاستفهام، وهي أمُّ الباب، ويُتَّسع فيها ما لا يُتَّسع في غيرها، ومن أوجُه التوسُّع فيها جواز حذفها دون أخواتها، ولمَّا كانت أعمَّ تصرُّفاً في بابها، وأقوى في باب الاستفهام لم يَبعُد حذفها في النثر والشعر[3].

٣ـ ما حكاه ابن جنِّي من أنَّه على الرغم من أنَّ الحرف نائب عن الفعل ومختصر له، «واختصار المختصَر إجْحاف به، إلاَّ أنَّه إذا صحَّ التوجُّه إليه جاز في بعض الأحوال حذفُه؛ لقوَّة الدلالة عليه»[4].

٤ـ ما علَّل به ابن الحاجب قوله بالضرورة يردُّه المسموع نثراً ونظماً.



(١) انظر: الجنى الداني ٣٥.

(٢) انظر ما سبق ص ٨٠٧.

(٣) انظر: الاتساع في النحو العربي ٢٨٣، ٢٨٧.

(٤) المحتسب ١/٥١.

١٠٧ـ تقديم الفعل على (ما) الاستفهامية

في حديث زينب بنت أبي سلمة ـ رضي الله عنها ـ: «أنَّ أم حبيبة بنت أبي سفيان أخبرتها أنها قالت: يا رسول الله انكحْ أختي بنت أبي سفيان، فقال: أو تُحبِّين ذلك؟ فقلت: نعم، لست لك بمُخْلِية، وأحبُّ من شاركني في خير أختي...»[١].

قال ابن حجر: «قوله: (بنت أبي سفيان)... وفي رواية هشام بن عروة عن أبيه في هذا الحديث عند الطبراني أنَّها قالت: «يا رسول الله هل لك في حمنة بنت أبي سفيان؟ قال: أصنع ماذا؟ قالت: تنكحُها» وقد أخرجه المصنِّف بعد أبواب من رواية هشام لكن لم يسمِّ بنت أبي سفيان، ولفظه «فقال: فأفعل ماذا؟».

وفيه شاهد على جواز تقديم الفعل على (ما) الاستفهامية، خلافاً لمن أنكره من النحاة»[٢].

ذكر ابن حجر في النصِّ السابق جواز تقديم الفعل على (ما) الاستفهامية، خلافاً لمن أنكره من النحاة.

وهذه المسألة فيها تفصيل على قولين:

١ـ أنَّ الاستفهام له الصدارة فلا يعمل فيه ما قبله، وهو المشهور من

---

(١) ٩/ ٤٣.

(٢) ٩/ ٤٦. وانظر: المعجم الكبير ٢٣/ ٢٢٤، والرواية التي أشار لها ابن حجر بلفظ «فأفعل هذا» هي في ص ٦٢ من الفتح.

قواعد النحو[1].

٢ـ خروج (ما) الاستفهامية ـ دون أخواتها ـ إذا ركِّبت مع (ذا) عن الصدارة، فيعمل فيها ما قبلها رفعاً، ونصباً، وجرًّا، وإليه ذهب ابن مالك[2]؛ استدلالاً بما جاء في الحديث من قول أم رومان ـ رضي الله عنها ـ: «أقول ماذا ؟»[3].

وظاهر من كلام ابن حجر موافقته ابن مالك فيما ذهب إليه.

وبسبب هذا التركيب ـ أي تقدُّم الفعل وتأخُّر (ماذا) ـ وقعت منافرة بين مالك بن المرحّل[4]، وابن أبي الربيع، فقد جاء في شعر لمالك:

وإذا عشقتُ يكونُ ماذا؟ هل له   دَيْن عليَّ فيغتدِي ويَروحُ؟

فلحَّنه ابن أبي الربيع، وخطَّأ ما جاء على شاكلته مثل: كان ماذا، وفعل ماذا، وأفعل ماذا، وأنكر أنه مسموع، وممَّا قاله في الردِّ على ابن المرحّل:

كان ماذا ليتها عَدمُ   جَنّبُوها قُرْبُها ندمُ

ليتني يا مَالِ لم أرَها   إنها كالنارِ تضطرمُ

فاحتدمت بينهما الخصومة، وألَّف كل منهما مصنَّفاً لإثبات صحَّة ما

---

(١) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٤٧١؛ اللباب ٢/ ١٣٢؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٧٩؛ مغني اللبيب ٣٩٦؛ تعليق الفرائد ٢/ ٢٠٠.

(٢) انظر: شواهد التوضيح ٢٠٦.

(٣) صحيح البخاري (كتاب التفسير باب ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾)، ٦/ ١٢.

(٤) ابن المرحّل (...ـ ٦٩٩هـ)

مالك بن عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن، أبو الحكم بن المرحَّل المالَقي، نحوي، أديب، والشعر أغلب عليه، أخذ عن الشلوبين، والدبَّاج.

انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٧١.

ذهب إليه، واسم مؤلَّف ابن المرحّل (الرمي بالحصى والضرب بالعصا)، أمَّا ما ألَّفه ابن أبي الربيع فلم يُوقف له على أثر[1].

واستدلَّ ابن المرحّل بشواهد شعرية ونثرية تؤيِّد ما ذهب إليه، وردَّها ابن أبي الربيع ـ فيما نقله ابن المرحّل ـ بتأوُّله لها على وجهٍ من الوجوه.

ومن هذه الشواهد:

١ـ قول الشاعر:

فـعُـدَّكَ قـد مـلَـكـتَ الأرض طُـرًّا ... ودانَ لـكَ الـعـبـادُ **فـكـان مـاذا؟**

٢ـ قول أعرابي وقد مرَّ بمؤذِّنٍ وهو يقول: أشهد أنَّ محمداً رسولَ الله ـ بنصب رسول ـ فقال الأعرابي: ويحك **يفعل ماذا؟**

٣ـ جاء في كلام ثعلب لصهره: إذا رآك الناس تذهب إلى هذا الرجل تقرأ عليه **يقولون ماذا؟**

٤ـ جاء في خبر معاوية بن أبي سفيان لما أراد البيعة ليزيد وكتب إلى مروان وهو والٍ على المدينة، جاء فيه: «أو تفعل كما فعل أبو بكر؟ قال: **فعل ماذا؟**» وفيه: «أو تفعل كما فعل عمر؟ فقال: **فعل ماذا؟**»

٥ـ ونقل ابن المرحّل أنَّ مما يقوِّي صحَّة الاستعمال حديث أم حبيبة حين قالت للنبي ـ ﷺ ـ: هل لك في بنت أبي سفيان؟ فقال: **أصنع ماذا؟**.

إلى غير هذه الشواهد التي أوردها ابن المرحّل[2].

وردَّ ابن أبي الربيع بأنَّ ما وقع في الشعر لحنٌ، وبأنَّ ما جاء في النثر نقله قومٌ ليسوا من أهل الصناعة، والاحتجاج إنما هو بأهل صناعة العربية.

أمَّا الحديث فقد ردَّ الاستدلال به من وجهين:

---

(١) انظر: النبوغ المغربي ٢/ ٥٧؛ البسيط (قسم الدراسة) ١/ ٧٢ ـ ٧٣.

(٢) انظر: النبوغ المغربي ٢/ ٥٩ ـ ٦٢.

الأوَّل: أنَّه مما نُقل بالمعنى، وما هذا سبيله لا تثبت به حجَّة.

الثاني: أنَّ طرق الحديث كلّها تجتمع في هشام بن عروة، وكانت أمُّه أَمَة، فوقع اللحن منه، وانفرد بنقل هذا اللفظ غير الموجود في كلام العرب.

ثم نقل ابن المرحّل تراجع ابن أبي الربيع عن إنكار ورود مثل هذا التركيب إلى أنَّ ما ورد في كلام فصيح فجائز على انقطاع (ماذا) من (أفعل)[١]، وذكر أيضاً عدَّة أوجه يمكن أن يخرَّج عليها[٢].

أمَّا وجه إعراب البيت الذي حصلت بسببه هذه المنافرة فقد ذكر أنَّ تخريجه يتّضح بمعرفة ما قبله وهو:

أنا عاشقٌ هذا الحديثُ صحيحُ ... حَقٌّ وإن جعلَ النَّصيحُ يصيح

والمعنى: إنَّ الناصح لامه على العشق، وقال له: أنت عاشق، ثم أخذ يصيح وينظر، فقال: حَقٌّ أنا عاشق، هذا الحديث صحيح، ثم قال: وإذا عشقتُ يكون العشق كما تقول، وماذا عليَّ فيه، بدليل قوله بعد ذلك:

فأَرِحْ فؤادي إنَّ قولك ريحُ ... فيه قضاء؟ لا ولا كفارة

وعلى هذا المعنى يصير (يكون) جواباً لإذا[٣].

وقد أشار إلى أن ما جاء على هذا النحو لا يبعد فيه التقديم والتأخير من غير عمل، والأصل: ماذا أفعله؟ ثم يُحذف الضمير: ماذا أفعل؟ ثمَّ يقدَّم الفعل: أفعل ماذا؟ وهذا مثل قولك: أيُّ شيءٍ أَفعلُه؟ ثم تقول: أي شيء أفعلُ؟ ثم تقول: أفعلُ أيُّ شيء - برفع (أيُّ) -، والقول نفسه في: يكون ماذا؟[٤].

---

(١) انظر: النبوغ المغربي ٢/ ٦٢- ٦٤.

(٢) انظر: المصدر السابق ٢/ ٦٧- ٦٩.

(٣) انظر: المصدر السابق ٢/ ٧٠.

(٤) انظر: المصدر السابق ٢/ ٧١.

وفيما جرى بين العالِمَيْن ـ رحمهما الله ـ تفصيل ليس المجال لذكره هنا.

وقد أورد العكبري حديثاً بلفظ «صنعت ماذا؟»[1] وخرَّجه على ثلاثة أوجه:

١ـ تقدير حذف الفعل وتَرْكِه، واستئناف الكلام بعده بقولك: ماذا؟ ودلَّ الفعل المذكور المقدَّر الحذف على الفعل بعد (ماذا).

٢ـ أنَّ التقدير: ماذا صنعت؟ فحذف (ماذا) وجيء بـ (ماذا) بعد الفعل؛ للدلالة على المحذوف.

٣ـ تقدير الكلام: أصنعت ـ بهمزة استفهام ـ ثم استأنف استفهاماً آخر، مع حذف أداة الاستفهام؛ لدلالة الكلام عليها، كقول الأخطل:

كذبتك عينُك أم رأيتَ بواسطٍ غلَسَ الظلامِ من الربابِ خَيَالا[2].

والتقدير: أكذبتك[3].

وبعد عرض الأقوال في هذه المسألة، فلعلَّ الأظهر فيما جاء وظاهره تقدُّم الفعل على (ما) الاستفهامية أن يُحمل على أنَّه من المسموع القليل ـ وإن تعدَّدت شواهده ـ الذي لا يقتضي القياس عليه، ولا ينهض أن يكون مساوياً للكثير المعلوم من أنَّ الاستفهام له الصدارة في الكلام، وفي هذا التخريج بُعْدٌ عن تكلُّف التأويل على الحذف وغيره.

---

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ.

(٢) البيت في الديوان ٣٨٥؛ الكتاب ١/ ٤٨٤؛ مجاز القرآن ١/ ٥٦، ٢/ ١٣٠؛ الكامل ٢/ ٧٩٣؛ المقتضب ٣/ ٢٩٥؛ أمالي ابن الشجري ٣/ ١٠٩؛ اللباب ٢/ ١٣٣؛ مغني اللبيب ٦٦؛ التصريح ٢/ ١٤٤.

(٣) انظر: اللباب ٢/ ١٣٣.

الباب الثالث

جهود ابن حجر النحويَّة

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول : ابن حجر نحوياً.

الفصل الثاني : موقفه من النحويين.

الفصل الثالث : موقف ابن حجر من الاستدلال.

الفصل الرابع : النقد والتقويم

الفصل الأول

ابن حجر نحويًّا

(١) عقليته النحوية.

(٢) آراء تفرَّد بها.

(٣) مصطلحاته النحوية.

(٤) ابن حجر والعيني.

١ـ عقليته النحوية

للوصول إلى تصوُّر واضح عن عقلية ابن حجر ـ رحمه الله ـ النحوية من خلال كتابه (فتح الباري)، لا بُدَّ من استحضار أمور عدَّة، منها:

١ـ أنَّ العلم الذي غلب على ابن حجر كان علم الحديث، وهو العلم الذي وجَّه همَّته له ما يزيد على خمسين عاماً، مطالعةً، وإقراءً، وتصنيفاً، وإفتاءً.

٢ـ أنَّ ابن حجر ـ رحمه الله ـ شارحٌ لكتابٍ من أعظم كتب السنَّة، وهذا أمرٌ يتطلَّب الإفادة من علوم متعدِّدة وتوظيفها بحيث لا تطغى على الهدف الرئيس من تأليف الكتاب.

٣ـ لم يكن لابن حجر مصنَّفات نحوية حتى يمكن الكشف بجلاء عن عقليته النحوية بعيداً عن كونه شارحاً لكتابٍ من كتب الحديث، النحو فيه وسيلة لأداء الشرح وبيان الوَجْه والأَوْجَه.

إلا أنَّه يمكن استجلاء بعض سمات التفكير النحوي عند ابن حجر من خلال عدَّة عناصر، هي على النحو التالي:

١ـ تعامله مع الخلاف النحوي.

٢ـ ترجيحاته.

٣ـ العلَّة والتعليل.

أولاً: تعامله مع الخلاف النحوي:

ضمَّن ابن حجر ـ رحمه الله ـ كتابه عدداً من المسائل المتضمِّنة خلافاً نحوياً، باختلاف طريقة إيراده أو إشارته لهذا الخلاف.

وفي الأمثلة الآتية ما يوضِّح سمات هذا التعامل:

١ـ أشار في مسألة ثبوت ميم (فم) مع الإضافة إلى أن هناك من يخصُّها بالشعر، دون تفصيلٍ في نسبة المنع، وأنَّ ورود الحديث يردُّ على هؤلاء، وقد تبيَّن من دراسة المسألة أنَّ ممن قال باختصاص ذلك بالشعر الفارسي، وابن بابشاذ، وابن عصفور، وأنَّه قول مرجوح[(١)].

٢ـ ذكر خلاف النحويين في اتصال الضمير وانفصاله، وأشار إلى أنَّ الفصل هو المختار عند أهل العربية، وأنَّ ابن مالك اختار الاتصال، دون تعداد لأفراد كل قول ممن اختاره من النحويين، ودون ذكر أدلَّة الفريقين، ولم يظهر ترجيح صريح لابن حجر في هذه المسألة، وممَّن اختار الأول من النحويين سيبويه، والمبرد، وابن السراج، والصيمري، وممن ذهب إلى الاتصال غير ابن مالك الرمَّاني، وابن الطراوة، والسهيلي[(٢)].

٣ـ أورد رأي ابن مالك في حكم اتصال نون الوقاية بالاسم المعرَب المشابه للفعل، مع ذكر بعض الأدلَّة النثرية والشعرية، وردَّ بهذا الرأي على من ذهب إلى أنَّ الصواب في العربية رواية (صادقيَّ) دون (صادقوني).

وفي المسألة رأيان آخران غير ما ذهب إليه ابن مالك هما:

أ ـ أنَّ ما ورد منه محمول على الشذوذ.

ب ـ اختصاص ذلك بالشعر[(٣)].

---

(١) انظر: المسألة (٣) ص ٢٢٥.

(٢) انظر: المسألة (١٠) ص ٢٦٨.

(٣) انظر: المسألة (١١) ص ٢٧٧.

٤ـ ذكر رابطين من روابط الجملة بما هي خبر عنه في حديث أم زرع: «...زوجي المسُّ مسُّ أرنب، والريحُ ريحُ زَرْنَب» وهما: (أل) النائبة عن الضمير، والضمير مقدَّراً، ولم يرجِّح ابن حجر أحدهما على الآخر في حمل الحديث عليه، والأوَّل هو قول الكوفيين وطائفة من البصريين، والثاني هو قول أكثر البصريين[١].

٥ـ خرَّج حديث «كلمتان حبيبتان إلىٰ الرحمن... سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم» على تقديم الخبر على المبتدأ وهو بهذا يجري مجرى البصريين، أما الكوفيون فعلى المنع[٢].

٦ـ أورد الخلاف فيما إذا دار المحذوف بين كونه مبتدأ وكونه خبراً، ولم يرجِّح أحدهما على الآخر، والأوَّل هو اختيار الواسطي، والثاني قول العبدي[٣].

٧ـ ذكر تخصيص بعضهم جواز حذف العائد المنصوب من جملة الخبر على المبتدأ بالشعر دون تفصيل العزو، أو الاستدلال، واتضح من دراسة المسألة أنَّ ممَّن قال به في الشعر وهو في الكلام ضعيف سيبويه، وابن الشجري، والعكبري، وابن عصفور[٤].

٨ـ ذكر أنَّ تقديم خبر (كان) على الاسم كثير، وهو بهذا ينحو منحى البصريين، وفي المسألة قول آخر بالمنع، هو قول الكوفيين، لم يُشر إليه ابن حجر[٥].

٩ـ ذهب إلى جواز اقتران خبر (كاد) بـ (أن) في النثر مع قلَّته، وهو

---

(١) انظر: المسألة (١٥) ص ٣١٢.
(٢) انظر: المسألة (١٨) ص ٣٢٥.
(٣) انظر: المسألة (٢١) ص ٣٢٧.
(٤) انظر: المسألة (٢٣) ص ٣٤٧.
(٥) انظر: المسألة (٢٤) ص ٣٥٣.

في ذلك موافق لابن مالك، ولم يُشر إلى الرأي القائل باختصاص ذلك بالضرورة الشعرية[1].

١٠- وافق ابن مالك في جواز اقتران خبر (لعلَّ) بـ (أنْ)، ولم يُشر إلى المذهب القائل باختصاصها بالضرورة، وهو مذهب سيبويه، والمبرد، والزمخشري[2].

١١- أورد توجيهين في مسألة العطف على اسم (إنَّ) خُرِّج عليهما حديث المسألة، وهما:

أ - العطف على موضع اسم (إنَّ) قبل دخولها.

ب - جواز الاستئناف.

ولم يرجِّح أحد الوجهين على الآخر في حمل الحديث عليه.

والقول الأول في هذا الباب منسوب للأخفش، والمبرد، والفارسي، والثاني لسيبويه والجرمي[3].

١٢- نقل مذهب الكوفيين والبصريين في معنى (إنْ) و(اللام) بعدها، دون ترجيح لأحدهما[4].

١٣- ذكر خلافاً في عامل النصب في (غفرانك) بين الإنشاء والخبر، فأبو عبيدة وسيبويه على أنَّ العامل أمر من الفعل (غفر) فيكون إنشاءً، وحكى احتمال كون العامل جملة خبرية دون عزو هذا القول، ولم يرجِّح أحد هذين الوجهين، وقد قال بالأوَّل الأخفش، والزجاج، والأنباري، والعكبري،

---

(١) انظر: المسألة (٢٩) ص ٣٧١.

(٢) انظر: المسألة (٣٢) ص ٣٩١.

(٣) انظر: المسألة (٣٣) ص ٣٩٧.

(٤) انظر: المسألة (٣٥) ص ٤١٠.

وذهب الزمخشري إلى الثاني[1].

١٤ـ نقل وجهين في إعراب (عائذا) دون نسبتهما لمن قال بهما، وهذان الوجهان:

أ ـ النصب على المصدر الذي يجيء على مثال فاعل.

ب ـ النصب على الحال المؤكِّدة النائبة مناب المصدر.

ولم يظهر لابن حجر ترجيح في المسألة.

والقول الأوَّل منسوب للمبرد، أمَّا الثاني فهو المفهوم من كلام سيبويه، وعليه أيضاً السيرافي، وابن مالك، وأبو حيان، وغيرهم[2].

١٥ـ ذكر وجهين في مسألة الحمل على المفعولية، هما: الإضمار، والتضمين، دون عزو للقائلين بهما، ولم يرجِّح أحد هذين الوجهين.

وبالأوَّل قال الفراء، وابن جني، وابن هشام، وغيرهم، وممَّن ذهب إلى الثاني أبو عبيدة، والأصمعي، والمبرد[3].

١٦ـ نقل مذهب من يرى زيادة (من) في الإثبات من النحويين، وذكر في موضع آخر أنَّه رأي الكسائي، ولم يظهر في المسألة تعليق له على هذا المذهب.

والمذهب المذكور هو قول الكوفيين وبعض البصريين، وفيه تفصيل مذكور في دراسة المسألة[4].

١٧ـ نقل الخلاف في (ربَّ) بين الاسمية والحرفية، فهي اسم عند

---

(١) انظر: المسألة (٥٧) ص ٥١٤.

(٢) انظر: المسألة (٥٩) ص ٥١٨.

(٣) انظر: المسألة (٦٥) ص ٥٤٤.

(٤) انظر: المسألة (٧٢) ص ٥٨٧.

الكسائي، والكوفيين، وبعض شيوخ السهيلي، وهي حرف عند سيبويه، ولم يظهر ترجيح لابن حجر في المسألة[1].

١٨ـ ذكر تجويز الكوفيين إضافة الشيء لنفسه مع إيراد بعض أدلَّتهم بإيجاز، وأنَّ البصريين يؤوِّلون ما ورد من ذلك، وقد سبق تحرير رأيه وأنه يُستخلص من عرضه للمسألة ذهابه مذهب البصريين[2].

١٩ـ نقل أنَّ سيبويه على منع الجمع بين التمييز وفاعل (نعم) الظاهر، وأنَّ المبرد على جوازه، ولم يظهر ترجيح ابن حجر أحد هذين القولين[3].

٢٠ـ أشار في تعليق على رواية بأنَّ العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير تأكيد ولا فصل جائز عند البعض، وفي موضع آخر ذكر أنَّ في قول أنس ـ رضي الله عنه ـ: «فقمت ويتيمٌ خلفه» شاهداً لمذهب الكوفيين في إجازة العطف على الضمير المرفوع المتصل دون تأكيد.

ومفهوم هذا تأييد ابن حجر لهذا الرأي، وقد نصَّ في موضع ثالث أنَّ العطف مع التوكيد هو الأفصح[4].

٢١ـ ذكر أنَّ الكوفيين على جواز العطف على الضمير المجرور، وأورد قراءة حمزة ـ رحمه الله ـ: ﴿وَٱلْأَرْحَامِ﴾ ـ بالجرِّ ـ وأشار إلى أنَّه اختلف في توجيهها، فقيل: عطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارِّ، وجوَّزه جمع، والبصريون على المنع، ولم يتضح له رأي في هذه المسألة[5].

٢٢ـ أورد وجهين للنحويين في (لا) من قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ

---

(١) انظر: المسألة (٧٣) ص ٥٩٤.

(٢) انظر: المسألة (٧٦) ص ٦٢٦.

(٣) انظر: المسألة (٨١) ص ٦٦٢.

(٤) انظر: المسألة (٨٢) ص ٦٦٦.

(٥) انظر: المسألة (٨٣) ص ٦٧٣.

عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، وهما:

أ ـ أنَّها زائدة لتأكيد النفي.

ب ـ هي بمعنى (غير).

وأيَّد ابن حجر الثاني بإيراد قراءة عن عمر ـ رضي الله عنه ـ[1].

ومن الأمثلة السابقة وغيرها مما مرَّ في دراسة المسائل يمكن الوقوف على أهمِّ سمات تعامل ابن حجر مع قضايا الخلاف النحوي، وهي على النحو الآتي:

١ـ عنايته بإيراد الخلاف في كثير من المسائل.

٢ـ ذكر الخلاف بصورة إجمالية، دون الدخول في تفصيلات كل قول، أو الإفاضة في الاستدلال.

٣ـ أنَّ الغالب عند إيراد مسائل الخلاف النسبة الإجمالية لا التفصيلية، فالعزو عنده للمدرسة النحوية، أو للجمهور، أو لأكثر أهل العربية، أو لبعض النحويين، وقد يعزو لأفراد النحويين على سبيل الإيجاز أيضاً.

٤ـ ترك الترجيح هو الغالب عند ابن حجر، إذ لم يكن إيراد الخلاف النحوي في المسائل مقصوداً لذاته بحيث يفصِّل كلَّ مذهب أو قول بأدلَّته، مع بيان الراجح والمرجوح، وإنما يذكر منه ما يحقِّق هدفه من شرح الحديث وتقريبه للفهم، وسيأتي في العنصر التالي أنَّ الترجيح عند ابن حجر مرتكز على حيثيات معينة.

٥ـ إيراده الرأي بما يفهم تقويته له، دون الإشارة إلى أنَّ ثمَّ خلافاً في المسألة.

---

(١) انظر: المسألة (١٠٤) ص ٧٩٢.

ثانياً: ترجيحاته:

يدور الحديث عن ترجيحات ابن حجر من خلال عدَّة محاور، هي على النحو الآتي:

أ ـ ترجيحاته لورود الرواية المؤيِّدة لاختياره.

ب ـ ترجيحاته من خلال جمع روايات الحديث.

ج ـ ترجيحاته في حال تعدُّد الأوجه الإعرابية في الحديث الواحد.

د ـ ترجيحاته من خلال المعنى.

وبيان هذه المحاور فيما يلي:

(أ) ترجيحاته لورود الرواية المؤيِّدة لاختياره:

أشرت في العنصر السَّابق إلى أنَّ الغالب عند ابن حجر هو ترك الترجيح في كثير من قضايا الخلاف النحوي، وأُشير في هذا المحور إلى أنَّ ترجيحه في بعض المسائل يرتكز على ورود رواية تعضِّد الوجه الذي رجَّحه.

ويمكن تلمُّس هذا النهج عند ابن حجر من خلال الأمثلة الآتية:

١ـ ذهب إلى جواز ثبوت ميم (فم) مع الإضافة؛ لثبوتها في قوله عليه الصلاة والسلام: «لخلوف فم الصائم...»[1].

٢ـ استدلَّ على أنَّ (من) تكون لابتداء الغاية من الزمان كما هو مذهب الكوفيين بقوله عليه الصلاة والسلام: «أَرَأَيْتَكُم ليلتَكُم هذه، فإنَّ رأسَ مائةِ سنةٍ منها لا يبقى ممَّن هو على ظهر الأرض أحد»، وأشار إلى أنَّ البصريين على منعه، وتأويل ما ورد من شواهد[2].

والمفهوم هنا أنَّ ابن حجر يذهب مذهب الكوفيين؛ لورود الحديث في

---

(١) انظر: المسألة (٣) ص ٢٢٥.

(٢) انظر: المسألة (٦٩) ص ٥٧١.

هذه المسألة.

٣ـ استشهد ابن حجر على استعمال (وا) في منادى غير مندوب ـ كما هو رأي المبرد، واختيار ابن مالك ـ بقول أبان بن سعيد: «وا عجباً لوَبْرٍ تدلَّى من قَدُوم الضأن»[١].

وموافقته لهما فيما ذهبا إليه؛ اعتماداً على ورود الرواية به.

٤ـ أجاز تقديم الفعل على (ما) الاستفهامية، خلافاً لمن أنكره من النحويين، استدلالاً بحديث أم حبيبة ـ رضي الله عنها ـ: «قلت: يا رسول الله، هل لك في بنت أبي سفيان؟ قال: فأفعل ماذا؟»[٢].

ويُلحظ هنا أيضاً أنَّ ترجيحه قائم على ورود الرواية به.

(ب) ترجيحاته من خلال جمع روايات الحديث:

وفي هذا المحور تظهر بجلاء عقلية ابن حجر المحدِّث، وطريقته في ربط النحو بالحديث، فيؤيِّد وجهاً دون وجه؛ لورود رواية به، ومن أمثلة ذلك:

١ـ رجَّح كون (أو) للتنويع في حديث سعد بن أبي وقاص ـ رضي الله عنه ـ: «...يا رسول الله، ما لك عن فلان؟ فوالله إني لأَراه مؤمناً، فقال: أو مسلماً..» بخلاف ما ذهب إليه بعضهم من أنها للتشريك، وأنه أمره أن يقولهما معاً؛ لأنه أحوط، إذ ردَّه ابن حجر برواية جاءت بلفظ: «لا تقل: مؤمن، بل مسلم»[٣].

٢ـ ذكر وجهين في إعراب (يوم) من قوله عليه الصلاة والسلام: «أليس يوم النحر»:

---

(١) انظر: المسألة (٨٧) ص ٧٠٥.

(٢) انظر: المسألة (١٠٧) ص ٨١٢.

(٣) انظر: ١/١٠١.

أ ـ النصب على أنَّه خبر (ليس)، تقديره: أليس [اليوم][1] يوم النحر.

ب ـ الرفع على أنه اسم (ليس)، والتقدير: أليس يوم النحر هذا اليوم.

قال: «والأوَّل أوضح، لكن يؤيِّد هذا الثاني قوله: «أليس ذو الحجة؟»؛ أي: أليس ذو الحجة هذا الشهر؟»[2].

أيَّد تقدير ما جاء في الحديث: «لا تَدْخُلُوا مَسَاكِنَ الذينَ ظَلَمُوا، إلاَّ أَنْ تكُونُوا بَاكِينَ أَنْ يُصيبَكُم مَا أَصَابَهُم» على: كراهيةَ أو خشيةَ أن يُصيبَكم، ورجَّحه على تقدير الكوفيين: لئلا يصيبكم؛ لأنَّ الأول يؤيِّده ما وقع في رواية: «إلاَّ أن تكونوا بَاكِينَ، فإن لم تكُونُوا بَاكِينَ فَتَبَاكَوْا خشيةَ أن يُصيبكم ما أَصَابهم»[3].

٤ـ ذهب إلى تأييد كلا الوجهين فيما إذا دار المحذوف بين كونه مبتدأ وكونه خبراً، وذلك بذكر ما يؤيِّد كلَّ وجه من الروايات[4].

ومما سبق يُلحظ غلبة عقلية المحدِّث على ترجيحاته، وقد مرَّت أمثلة أخرى عند الحديث عن منهجه في تأييد أحد الأوجه من خلال جمع روايات الحديث[5].

ج ـ ترجيحاته في حال تعدُّد الأوجه الإعرابية في الحديث الأول:

ويمكن استخلاص موقفه هنا من خلال الأمثلة الآتية:

١ـ أورد في توجيه الرواية: «ففرَّقنا اثناعشر رجلاً. .» توجيهين:

ـ على طريق من يجعل المثنى بالألف في الأحوال الثلاثة.

---

(١) ساقطة من المطبوع، وبها يكتمل الكلام، وهي في إرشاد الساري ٤/ ٢٦٠.

(٢) انظر: ٣/ ٦٧٣.

(٣) انظر: ٦/ ٤٣٩.

(٤) انظر: المسألة (٢١) ص ٣٣٧.

(٥) انظر ما سبق ص ١٩٤ ـ ١٩٨.

ـ أن يكون (فرّقنا) مبنياً للمجهول.

ولم يرجِّح أحد الوجهين في حمل الحديث عليه[1].

٢ـ أورد في توجيه رواية «الذي رأيته يشَقُّ شِدْقُه فكذّاب» توجيهين: أحدهما لابن مالك، والآخر للطيبي، وليس لابن حجر ترجيح بينهما[2].

٣ـ ذكر توجيهين لقول نافع ـ رضي الله عنه ـ: «ورأى أنَّ ذلك مجزئاً عنه» ـ بنصب مجزئاً ـ، ورجَّح أنَّه من خطأ الكاتب؛ لأنَّ أصحاب الموطأ اتفقوا على روايته بالرفع على الصواب[3].

٤ـ أورد عدة توجيهات لرواية: «هذا يملك هذه الأمة» ـ بالفعل المضارع ـ ورجَّح حَمْل هذه الرواية على الشذوذ؛ لاتفاق الرواة على حذف الياء[4].

٥ـ نقل عدَّة أوجه في إعراب (جَذِعاً) من قول ورقة بن نوفل: «يا ليتني فيها جَذِعاً» ـ برواية النصب في (جَذِعاً) ـ هي:

ـ النصب على أنَّه خبر (كان) المقدَّرة.

ـ النصب على تقدير: يا ليتني جُعلت فيها جَذِعاً.

ـ النصب على الحال إذا جعلت (فيها) خبر (ليت)، والعامل في الحال ما يتعلَّق به الخبر من معنى الاستقرار.

ولم يرجِّح ابن حجر أحد هذه الأوجه في حمل الحديث عليه[5].

---

(١) انظر: المسألة (٤) ص ٢٣٠.
(٢) انظر: المسألة (٢٢) ص ٣٤٢.
(٣) انظر: المسألة (٣٦) ص ٤١٣.
(٤) انظر: المسألة (١٣) ص ٢٩١.
(٥) انظر: ١/ ٣٥.

٦ ـ نقل ثلاثة أوجه في إعراب قول ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: «إنَّ رجلاي لا تحملاني» ـ على رواية ـ ولم يرجِّح وجهاً منها في تخريج هذه الرواية[١].

٧ ـ ذكر احتمالين لتخريج رواية «سمّى به منذراً» ولم يرجحِّ أحدهما[٢].

٨ ـ رجَّح ما ذهب إليه الطيبي في تخريج ما جاء ظاهره استعمال (قطُّ) مع المثبت، بخلاف ما ذهب إليه ابن مالك من ثبوت هذا الاستعمال وأنَّه خفي على كثير من النحويين[٣].

٩ـ نقل ثلاثة أوجه في توجيه قوله عليه الصلاة والسلام: «هل أنتم تاركو لي صاحبي» ولم يظهر لي ترجيح ابن حجر أحد هذه الأقوال الثلاثة[٤].

١٠ـ أورد في توجيه قول ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: «فَعَلَيْكَ بهذا الشَّجرِ، كلّ شيءٍ ليست فيه رُوح» أربعة توجيهات في إعراب (كلّ)، ولم يرجِّح أحد هذه الأوجه في حمل الحديث عليه[٥].

ويتضح مما سبق من الأمثلة وغيرها ممَّا مرَّ في دراسة المسائل أنَّ ابن حجر ـ رحمه الله ـ لم يكن مَعْنِيًّا ـ في الغالب ـ بالترجيح في حال ورود عدَّة أوجه في الرواية الواحدة.

---

(١) انظر: المسألة (٣٧) ص ٤٢٤.
(٢) انظر: المسألة (٤٦) ص ٤٧٩.
(٣) انظر: المسألة (٦٤) ص ٥٤٠ ـ ٥٤١.
(٤) انظر: المسألة (٧٩) ص ٦٥٠.
(٥) انظر: المسألة (٨٥) ص ٦٩٣.

د ـ ترجيحاته من خلال المعنى:

وقد عوَّل ابن حجر ـ رحمه الله ـ على هذا المحور أوضح من غيره، يوضِّح هذا ما جاء في تعليقه على الحديث: «...فَعَلَيْه بالصوم...» إذ حمله بعض العلماء على أنَّه من باب إغراء الغائب، ورجَّح ابن حجر ما ذهب إليه القاضي عياض من أنَّ الحديث ليس فيه إغراء الغائب، وإنَّما الخطاب للحاضرين المخاطبين بقوله في أول الحديث: «من استطاع منكم»، والهاء في (فَعَلَيْه) ليست لغائب، وإنَّما للحاضر المبهم؛ إذ لا يصحُّ خطابه بالكاف، قال ابن حجر: «والحقُّ مع عياض، فإنَّ الألفاظ توابع للمعاني، ولا معنى لاعتبار اللفظ مجرَّداً هنا»[١].

ومما يوضِّح هذا النهج عند ابن حجر أيضاً ما ذهب إليه من حمل القول في الحديث «ألا تقولونه يقول: لا إله إلاّ الله..» على معنى الرؤية أو السماع، وقد سلف في تحرير المسألة أنَّ هذا المعنى يمكن حمله على باب التضمين، وأنَّه الأنسب لسياق الحديث[٢]، وما ذهب إليه ابن حجر في هذا الموضع يدلُّ على نظرة تحليلية عميقة في الكشف عن معاني الألفاظ، ومراعاة المعنى والسِّياق في التوجيهات الإعرابية المختلفة.

ومن الأمثلة أيضاً ما ذهب إليه من كون (ما) في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَـٰطِينُ﴾[٣] موصولة، بخلاف من أعربها نافية؛ لأنَّ نظم الكلام يأباه[٤].

وسبق ذكر عدد من الأمثلة عند الحديث عن منهجه في ربط الأوجه

---

(١) انظر: المسألة (٩٣) ص ٧٢٨ ـ ٧٣٠.

(٢) انظر: المسألة (٤١) ص ٤٤٥.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٠٢.

(٤) انظر: ١٠/ ٢٣٤.

الإعرابية بالمعاني.

ثالثاً: العلَّة والتعليل:

ضمَّن ابن حجر ـ رحمه الله ـ مسائل النحو في كتابه عدداً من العلل التي عوَّل عليها النحويون في الدرس النحوي في تعليل الأحكام، سواء في ذلك ما كان ضمن تعليقاته النحوية أم ما نقله عن غيره، ولعلَّ أكثر تعويله ـ رحمه الله ـ في ترجيحاته واختياراته على علَّة السماع، وقد مرَّ أمثلة متعدِّدة ضمن الحديث عن ترجيحاته لورود الرواية التي تعضِّد اختياره، وممَّا عوَّل عليه أيضاً في هذا المجال علَّة الحمل على المعنى، وهذه أيضاً ظاهرة عند ابن حجر في اختياراته النحوية، وسبقت الإشارة إلى بعض الأمثلة التي تُجلِّي هذا عند الحديث عن ترجيحاته من خلال المعنى.

وهناك علل أخرى أشار إليها ابن حجر في ثنايا المسائل النحوية، وممَّا جاء من ذلك على سبيل المثال:

١ـ قدَّر ابن حجر المحذوف فيما ورد في الحديث: «أيُّ الإسلام أفضل، قال: من سَلِم المسلمون من لسانه ويده» قدَّره بأي ذوي الإسلام أفضل، وأيَّده برواية «أيُّ المسلمين أفضل»، وعلَّل بأنَّ هذا التقدير أَوْلى من تقدير بعض الشُّرَّاح: أيُّ خصال الإسلام؛ لأنَّه يلزم عليه سؤال آخر بأن يقال: سُئل عن الخصال فأجاب بصاحب الخصلة، فما وجه الحكمة في ذلك؟ وقد يجاب بأنَّه يتأتَّى نحو قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ قُلۡ مَآ أَنفَقۡتُم مِّنۡ خَيۡرٖ فَلِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ﴾[1]، وتقدير المحذوف بأيِّ ذوي الإسلام يقع جوابه مطابقاً له دون تأويل[2].

وقدَّر في الحديث الآخر: «أيُّ الإسلام خيرٌ؟ قال: تُطْعِمُ الطعامَ وتقرأُ

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢١٥.

(٢) انظر: ١/ ٧١.

السَّلامَ على من عَرَفْتَ ومَنْ لم تَعرفْ» بأيِّ خصال الإسلام، معلِّلاً عدم اختياره هذا التقدير في الأوَّل فراراً من كثرة الحذف[1]، وهذا الاختيار من قَبيل علَّة الأَوْلى.

٢ـ ذكر أن (ما) في قوله عليه الصلاة والسلام: «ما أنا بقارىء» نافية، إذ لو كانت استفهامية لم يصلح دخول الباء[2]، وتعليله هنا من العلل الأوائل لإثبات الحكم النحوي، فإنَّ الباء تزاد في خبر (ما) و(ليس) كثيراً، مما دلَّ على أنَّ (ما) ليست الاستفهامية هنا.

٣ـ علَّل ما جاء في بعض النسخ «فإنَّكم لا تَدْعُونَ أَصمًّا ولا غائباً» ـ بتنوين (أَصَمًّا) ـ بأنَّ هذا لمناسبة (غائباً)[3]، وهذا تعويل على علَّة المشاكلة، فتنوين (أصمًّا) هنا لمشاكلته (غائباً).

٤ـ حكى رأي يونس في (لبَّيك) وأنَّها اسم مفرد، قُلبت أَلِفُه ياء؛ لاتصالها بالضمير كلدى وعلى[4]، وهذه علَّة تشبيه، شبَّه قلب ألف (لبَّى) ياء عند اتصالها بالضمير بـ (لدى) و(على) عند اتصالهما به.

٥ـ أعرب الكرماني (طريقك) من قول سعد بن معاذ ـ رضي الله عنه ـ: «لأمنعنَّك ما هو أشدُّ عليك منه: طريقَك على المدينة» بالنصب والرفع، وصحَّح ابن حجر النصب؛ معلِّلاً بأنَّ عامله (لأمنعنَّك)، فهو بدل من قوله: ما هو أشدُّ عليك، أمَّا الرفع فيحتاج إلى تقدير[5]، وما لا يحتاج إلى تقدير أَوْلى ممَّا يحتاج إليه.

٦ـ علَّل تسويغ الحذف في الحديث: «حتى ناداه عمر: الصلاة» على

---

(١) انظر: ١/ ٧٢.

(٢) انظر: ١/ ٣٢.

(٣) انظر: ١١/ ١٩٢.

(٤) انظر: المسألة (٥٥) ص ٥٠٩.

(٥) انظر: ٧/ ٣٣١.

تقدير: صَلِّ الصلاة، بدلالة السياق عليه[1]، وهذا تعويل على علَّة دلالة الحال، فإنَّ الحال تفيد أنَّ وقت الصلاة قد حان.

٧ـ نقل عن الكرماني جواز حذف النون من الأفعال الخمسة دون ناصب ولا جازم تخفيفاً[2]، والتخفيف من العلل التي عُوِّل عليها كثيراً في الدرس النحوي، وعلَّة التخفيف مدارها كثرة الاستعمال.

٨ـ نقل عن القاضي عياض في التعليق على رواية: «في فِي امرأتك» أنَّها أصوب؛ لأنَّ الأصل حذفُ الميم؛ بدليل جمعه على أَفْواه، وتصغيره على (فُوَيْه)[3]، وهنا احتكام إلى علَّة الأصل؛ لأنَّ الجمع والتصغير يُعيدان الكلمة إلى أصلها.

٩ـ نقل عن أبي البقاء عدم جواز الكسر في (إنَّ) من قول ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: «حدَّثنا رسول الله... أنَّ أحدكم...»؛ لأنَّ الكسر خلاف الظاهر، ولا يجوز العدول عنه إلا لمانع، ووجه الفتح أنَّه مفعول (حدَّثنا) ولو كُسر لكان منقطعاً من قول (حدَّثنا)[4]، وهذه علَّة وجوب؛ لأنَّه أوجب الفتح، لتسلُّط العامل السابق عليه، ومنع الكسر؛ لأنَّه لو كُسر لصارت جملة (إنَّ أحدكم) مستأنفة منقطعة عن جملة (حدَّثنا) ولا مقتضٍ يقتضي قطعها.

تلك كانت أمثلة لموقف ابن حجر ـ رحمه الله ـ من التعليل للحكم النحوي الذي أورده في كتابه، ويتضح مما سبق الآتي:

١ـ أنَّ العِلل التي أشار إليها غالبها من العلل الأوائل.

٢ـ أنَّ أكثر تعويله في إثبات الحكم على علَّة السماع، فيصحِّح الحكم

---

(١) انظر: المسألة (٤٩) ص ٤٩١.

(٢) انظر: المسألة (٧) ص ٢٤٨.

(٣) انظر: المسألة (٣) ص ٢٢٥.

(٤) انظر: ١١/٤٤٨.

النحوي لورود رواية تؤيِّده، وكذا عوَّل على دلالة المعنى بربطها بالوجه النحوي، وجعلها مرتكزاً للترجيح والاختيار.

٣ـ أنَّ عدداً غير قليل من التعليلات التي أوردها منقولة عن غيره من النحويين.

وبناء على ما سبق كلِّه، ومن خلال كتاب (فتح الباري)، ودراسة عدد غير يسير من المسائل فيه يتضح الآتي:

١ـ تناول ابن حجر النحو في كتابه بعقلية المحدِّث، فقد تداخل النحو عنده تداخلاً شديداً بعلم الحديث وتوجيه رواياته، فبدت نظرته، وتعليلاته، وترجيحاته، واختياراته دائرة حيثما دارت الروايات، وقليلاً ما يرتكز في مناقشة القضية النحوية على أقيسة النحويين وتعليلاتهم.

٢ـ أحسن ـ رحمه الله ـ إحساناً كثيراً في توظيف النحو لخدمة الحديث النبوي، وبيان معانيه، ومقاصده، بأسلوب قريب سهل، ميسَّر، بعيد عن التكلُّف والغموض، والتعليلات البعيدة.

٣ـ ما في الكتاب من مادَّة نحوية ثرَّة، ومناقشات علمية متعدِّدة، تدلُّ على عقلية ذات ثقافة نحوية، استطاعت أن تستوعب كثيراً من قضاياه، وأن تُلمَّ بعدد غير قليل من مصادره، مع كون ابن حجر من المشتغلين بالحديث وعلومه، وهو العلم الذي «لا يَعْلَق إلا بمن وقف نفسَه عليه، ولم يَضُمَّ غَيره من العلوم إليه»[1].

ويقول أبو إسماعيل الأنصاري[2]: «هذا الشأن ـ يعني الحديث ـ شأن

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٢٣٤.

(٢) أبو إسماعيل الأنصاري (٣٩٦ـ ٤٨١هـ)
عبد الله بن محمد بن علي بن محمد الأنصاري الهروي، الحافظ، شيخ الإسلام، سمع من أبي الفضل الجارودي، ويحيى السجستاني، وحدَّث عنه ابن =

من ليس له شأنٌ سوى هذا الشأن»[1]، وقيل عنه أيضاً: «هو علم لا يقبل الشَّركة»[2]، ولغلبة هذا العلم على ابن حجر اتضح أثره عليه في مناقشته للمسائل النحوية الواردة في كتابه.

وعليه فيمكن القول: إن ابن حجر ـ رحمه الله ـ كان مشاركاً في النحو مشاركة قوية أحسن فيها توظيف ثقافته النحوية في شرح صحيح البخاري.



= طاهر المقدسي، وعبد الله السمرقندي، وغيرهما، من مصنَّفاته: (منازل السائرين)، (ذمُّ الكلام وأهله).

انظر: تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٨٣ـ ١١٩١؛ سير أعلام النبلاء ١٨/٥٠٣؛ طبقات الحفاظ ٤٤١ـ ٤٤٢.

(١) التقييد ٣٢٤.

(٢) التأصيل لأصول التخريج ١٦.

٢ـ آراء تفرّد بها

أورد ابن حجر ـ رحمه الله ـ في عرضه للمسائل النحوية بعض الآراء التي لم أقف على من سبقه بها، وهي على النحو الآتي:

١ـ حكى في الأوجه الجائزة في إعراب جمع المذكر المسمَّى به وجهاً استدركه على ابن مالك وهو فتح النون مع الياء لزوماً، وليس لهذا الوجه أصل فيما رجعت إليه من مصادر، ولم أقف على من سبقه من النحويين أو غيرهم في ذكر هذا الوجه أو الإشارة إليه[١].

٢ـ ذكر في مسألة اتصال الضمير وانفصاله منع الاتصال عن بعضهم دون تسمية لهم، أو الإشارة إلى ما يفيد معرفتهم، وقد اتضح من تحرير القول في المسألة أنَّ الخلاف بين النحويين دائر بين المختار من الوجهين: الاتصال والانفصال، أمَّا المنع في أحدهما ـ كما ذكر ابن حجر ـ فلم أقف على من قال به من النحويين[٢].

٣ـ ذكر في مسألة اتصال نون الوقاية بالاسم المعرب أنَّ بعض النحاة أجاز في جمع المذكَّر السالم أن يُعرب بالحركات على النون مع الواو، ولم أقف على من أشار إلى هذا الوجه، والذي وقفت عليه ـ وهو المشهور

---

(١) انظر: المسألة (٦) ص ٢٤٣.

(٢) انظر: المسألة (١٠) ص ٢٦٨.

والمعلوم في هذه المسألة ـ أنَّ الإعراب بالحركات على النون مع الواو هو قول ذكره النحويون ضمن الأوجه الجائزة في إعراب جمع المذكَّر السالم المسمَّى به، أمَّا فيما عدا ذلك فالذي قيل هو كون الإعراب على النون مع الياء، على القول باطِّراد هذا الإعراب في باب (سنين) وغيره[١].

٤ـ ذهب في مسألة إضافة الشيء لنفسه إلى أنَّها لغة، والمشهور في هذه المسألة أنَّ إضافة الشيء لنفسه هو منحى الكوفيين، ووافقهم جماعة من النحويين، والبصريون يؤوِّلون ما جاء من ذلك على الحذف، ولم أقف على من عَدَّ هذه المسألة من الفريقين أو من غيرهما لغة من لغات العرب[٢].

فاجتهادات ابن حجر تفتح مجالاً من مجالات الدرس النحوي، وتعطي مظهراً من مظاهر مخالفة المتقدِّمين عليه في عرض الأقوال، أو القول بآراء يمكن أن تكون ممكنة، والحمل عليها له وجه.

أمَّا ما ذهب إليه من كون إضافة الشيء إلى نفسه لغة من لغات العرب، فهذا وإن قال به ابن حجر فمظنَّة الوهم فيه واردة؛ لكون التعويل على لغات العرب معتمده النقل عمَّن يُستشهد بلغاتهم، ولم أقف على نقل متقدِّم على ابن حجر، ولم يبيِّن هو ـ رحمه الله ـ مصدره ولا سنده، فيبقى احتمال الوهم فيها وارداً.



(١) انظر: المسألة (١١) ص ٢٧٧.

(٢) انظر: المسألة (٧٦) ص ٦٢٦.

٣ــ مصطلحاته

يمكن الوقوف على المصطلح النحوي عند ابن حجر من خلال العناصر الآتية:

الأوَّل: المصطلحات التي كثر استعمال ابن حجر لها:

أكثر ابن حجر من استعمال المصطلحات البصرية، فهو يستعملها في مواضعها من غير حاجة إلى بيان المراد منها؛ لأنَّها واضحة جَلِيَّة عنده، ودون الإشارة إلى أنَّها مصطلح بصري، وهي شائعة في الكتاب كلِّه، ولعلَّ ذلك راجع إلى أنَّ هذه المصطلحات هي الأشهر والأكثر تداولاً في مجال الدرس النحوي في زمنه، وقد تعامل ابن حجر معها وفق مدلولاتها المصطلح عليها، ومن مصطلحات الإعراب والبناء: الرفع، والنصب، والجر، والجزم، والضم، والفتح، والكسر، والسكون، ومن المصطلحات النحوية الأخرى: الضمير، وضمير الشأن، والظرف، والعطف، والصفة، والبدل، والمفعول المطلق، والمفعول معه، والزيادة، واسم الفعل... فهذه مصطلحات بصرية لها ما يقابلها عند الكوفيين، فالرفع، والنصب، والجر، والجزم، هي مصطلحات لأنواع الإعراب عند البصريين، والضمُّ، والفتح، والكسر، والسكون للبناء، والكوفيون يستخدمون هذه المصطلحات للإعراب والبناء ولحالات أواخر الكلمات وغيرها، والضمير يقابله المَكْني، وضمير الشأن هو عندهم المجهول، والظرف وهو عند الكوفيين محلّ وصفة، والجرُّ يقابله

الخفض، والعطف في مقابل النسق، والصفة عندهم نعت، والبدل ويسمِّيه الكوفيون الترجمة والتبيين، والمفعول المطلق، والمفعول معه، والكوفيون لا يعرفون إلا المفعول به، وبقية المفاعيل هي عندهم أشباه مفاعيل، ومنها أيضاً الزيادة ويسمِّيها الكوفيون الصِّلة والحشو، واسم الفعل هو عند الكوفيين فعل حقيقي[١].

ولشيوع المصطلحات البصرية وكثرتها آثرتُ عدم إيراد أمثلة عليها عند ابن حجر؛ اكتفاءً بما ورد في دراسة المسائل.

الثاني: استعمال المصطلحات الكوفية:

استعمل ابن حجر عدداً من المصطلحات الكوفية ـ وهي قليلة موازنة بالمصطلحات البصرية ـ والغالب في هذا الاستعمال إيراده في سياق نقل أقوالهم، وأكثر تعويله فيها فيما نقله عن الفراء، وأورد بعضها أيضاً في سياق نقله عن ابن الأنباري، ويوضِّح ذلك الأمثلة الآتية:

ـ قال ابن حجر: «قال الفراء: العرب تجعل (لا) **صلة** في الكلام إذا دخل في أوَّله **جحد** أو في آخره **جحد**»[٢].

ـ ونقل عن الفراء قوله في قراءة ابن مسعود[٣]: ﴿أَرَأَيتكَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ﴾[٤] أنَّ الكاف **صلة**[٥].

ـ كما نقل عن ابن الأنباري في التعليق على ما ورد في الحديث: «إمَّا

---

(١) انظر: مدرسة الكوفة ٢٥٧، ٣٠٥ـ ٣١٦.
(٢) المسألة (١٠٤) ص ٧٩٤.
(٣) انظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ١٨١.
(٤) سورة الماعون، الآية: ١.
(٥) انظر: ٨/ ٦٠٢؛ معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٩٤.

لا» قوله: «افعل كذا إن كنت لا تفعل كذا، ودخلت (ما) **صلة**»[1].

والصِّلة ـ كما سبق ـ مقصود به الزائد، والجَحْد هو النفي عند البصريين.

ـ ومن إيراده مصطلحاتهم أيضاً ما جاء في تعليقه على قول البخاري ـ رحمه الله ـ: «ويُقال: سلاسلاً وأغلالاً، ولم **يُجْرِ** بعضهم»، قال ابن حجر: «... والمراد أنَّ بعض القُرَّاء **أجرى** (سلاسلا)، وبعضهم لم **يُجْرِها**، أي: لم يصرفها، وهذا اصطلاح قديم يقولون للاسم المصروف **مُجْرى**، والكلام المذكور للفراء، قال في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا﴾[2]: كُتبت (سلاسل) بالألف، **وأَجْرَاها** بعض القُرَّاء لمكان[3] الألف التي في آخرها، ولم **يُجْرِ** بعضهم»[4]، والإجراء مصطلح كوفي يقابله الصرف عند البصريين، والمُجْرى ويقابله المصروف.

فابن حجر يظهر من هذه النصوص وغيرها معرفته بمصطلحات الكوفيين واستيعابه لها.

الثالث: الخلط بين المصطلحين: البصري والكوفي:

فيستخدم هذه المصطلحات تارة وهذه تارة أخرى، ولعلَّ ذلك راجع إلى كثرة شيوع بعض هذه المصطلحات في كتب النحويين عامة كالنعت، والخفض، ومصطلحات الإعراب والبناء، ففي إعرابه ما جاء في الحديث: «فَدَعَتْ بإناءٍ نحوٍ..» ذكر أنَّ (نحوٍ) بالجرِّ والتنوين **صفة** لإناء، وفي رواية

---

(١) ١١/ ١٣. وانظر: الزاهر ١/ ١٦٠.

(٢) سورة الإنسان، الآية: ٤.

(٣) في المطبوع: (مكان) وما أثبته هو ما في المخطوط ٥/ ٢/ ٢٦٠أ، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٢١٤.

(٤) ٨/ ٥٥٢. وانظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢١٤.

(نحواً) بالنصب على أنَّه **نعت** للمجرور باعتبار المحل أو بإضمار (أعني)[1]، والصفة مصطلح بصري، والنعت مصطلح كوفي، ومدلولهما واحد.

وفي تعليقه على ما جاء في الحديث: «هو لك يا عبدُ بن زمعة» ذكر أنَّه **برفع** (عبد) ويجوز **نصبه**[2]، وفي موضع آخر قال: «وقد تقدَّم ضبط (عبد) وأنَّه يجوز فيه **الضمُّ والفتح**»[3]، فاستعمل في الأوَّل الرفع والنصب، وفي الثاني الضمَّ والفتح.

ومن الأمثلة أيضاً ما ذكره في إعراب «يا صفية عمَّة رسول الله... ويا فاطمة بنت محمد...» أنَّه يجوز في (صفية) و(فاطمة) **الضمُّ** والنصب[4]، وفي موضع آخر نصَّ على أنَّه يجوز فيهما **الرفع** والنصب[5]، فاستعمل في الموضع الأوَّل **الضمَّ** وفي الموضع الثاني **الرفع**، والرفع والنصب من مصطلحات البصريين، ويقابلهما الضمُّ والفتح عند الكوفيين، ومؤدَّاهما واحد.

وخلاصة ما سبق أنَّ الغالب على ابن حجر هو استعمال المصطلحات البصرية، وأنَّ أكثر استعماله لمصطلحات الكوفيين واردٌ في سياق نقل أقوالهم، وقد يخلط بين المصطلحين.



---

(١) انظر: ١/ ٤٣٥.
(٢) انظر: ٥/ ١٩٦.
(٣) انظر: ١٢/ ٣٦.
(٤) انظر: ٥/ ٤٥٠.
(٥) انظر: ٨/ ٣٦٢.

٤ ـــ ابن حجر والعيني

أشرت عند الحديث عن أقوال العلماء في ابن حجر ـ رحمه الله ـ إلى ما كان بينه وبين معاصريه من الأقران من خصومات، وعداوات، ومشاحنات، مردُّها إلى المنافسة[(١)].

وقد بلغت الردود أَوْجَها بين ابن حجر والعيني ـ رحمهما الله ـ، ومن الطرائف التي نقلتها المصادر أنَّ مئذنة جامع المؤيَّد قد مالت في أواخر تسع عشرة وثمانمائة وكادت تسقط، فهُدمت وبُنيت من جديد ـ وكان العيني شيخاً للحديث به ـ فأنشد ابن حجر في ذلك بيتين في مجلس المؤيَّد، وهما:

لجامع مولاي المؤيَّد رَوْنقٌ ... منارتُه بالحسنِ تزهو وبالزينِ
تقول وقد مالت عليهم: تمهَّلُوا ... فليس على حُسْني أضرُّ من العينِ

فأراد بعض الجالسين أن يعبث بالعيني فقال له: إنَّ ابن حجر يُعرِّض بك، فغضب، واستعان بمن نظم له بيتين، هما:

منارةٌ كعروس الحُسْنِ إذ جُلِيتْ ... وهَدْمها بقضاءِ الله والقَدَرِ
قالوا: أُصيبت بعينٍ قلت: ذا غلطٌ ... ما آفةُ الهدمِ إلا خسَّةُ الحجرِ[(٢)]

ومن المقرَّر المعلوم عند العلماء أنَّ العيني ـ رحمه الله ـ قد أفاد من

---

(١) انظر ما سبق ص ١٠٤.

(٢) انظر: المدخل إلى فتح الباري ٥٦.

(فتح الباري) إفادة كبيرة، فكان ينقل الورقة أو ما هو أقلّ أو أكثر دون عزوٍ لصاحبه[١]، ومع ذلك تعقَّبه في مواضع كثيرة جدًّا، واشتدَّ عليه في القول، ومن أمثلة تعقُّباته له قوله: «هذا كلام فيه خَبَط»[٢]، أو «فيه خباط»[٣]، ويقول: «كلُّ ذلك تخمين بتخبيط»[٤]، وقال: «طوَّل ما لا فائدة فيه... هذا جواب في غاية السقوط»[٥].

وقد ألَّف ابن حجر كتابه (انتقاض الاعتراض) في الردِّ على اعتراضات العيني التي ضمَّنها شرحه على البخاري، وكانت طريقته فيه أن يُورد عبارته في (فتح الباري) ثم اعتراض العيني ويردّ عليه، إلاَّ أنَّ ابن حجر لم يُجِب عن أكثرها، إذ كان يكتب الاعتراضات ويُبَيِّضها؛ ليجيب عنها، فاخترمته المنية قبل إكمالها، لذا جاءت مواضع من الكتاب خالية من الردِّ[٦].

ومما جاء من ردوده عليه: «واستمر في المناقشة بمثل هذه الإيرادات التي يمجُّها سمع كلِّ من له فَهْم قدر ورقة، فمن أراد أن يضيع الزمان في غير فائدة فليراجعه من كتابه»[٧].

وقال: «انظر وتعجَّب، حرَّف الكلام ثم اعترض عليه»[٨]، وقال تعليقاً على نقل للعيني: «ولم يزد على ما قرَّره (ح)[٩] شيئاً، بل أغار عليه، وغيَّر

---

(١) انظر: ما سبق ص ١٢٧.

(٢) انظر: عمدة القاري ٢/ ٢٩٤.

(٣) انظر: المصدر السابق ٢/ ٢٩٧.

(٤) انظر: المصدر السابق ٣/ ١٤٩.

(٥) انظر: المصدر السابق ٢٢/ ٧٦.

(٦) انظر: كشف الظنون ٢/ ٥٥١.

(٧) انتقاض الاعتراض ١/ ٥١.

(٨) انظر: المصدر السابق ١/ ٢١٣،

(٩) يرمز ابن حجر بهذا الحرف إلى (الفتح) وهو مأخوذ من الفتح ومن أحمد. انظر: المصدر السابق ١/ ١٠.

بعض العبارة، ثم زعم أنَّه فُتح عليه، فهو نظير من أصبح مفلساً فوجد ديناراً لغيره، فاستلبه بغير رضاه، ووسَّع به على عياله، وقال لهم: فُتح عليَّ اليوم»[1]، وقال أيضاً: «هذا المعترِض لا يدري ويُنكر على من يدري»[2]، وممَّا جاء من ردِّه عليه: «هذا الفصل عنوان ما استعمله هذا الرجل في هذا الشرح الذي زعم أنَّه من جمعه وتأليفه، يأخذ كلام (ح) بألفاظه فيدفع في صورة بعضها بطريق العناد غالباً، ثم يسوق كلامه بعينه في صورة الاعتراض، وفي صورة العظمة أخرى، ويدَّعي أنَّ ذلك من تصرُّفه بقوله: قلت، ولا ينسب إلى مَنْ أسهر فيه ليله، وأتعب فيه نفسه شيئاً، إلا إن كان في صورة المنان حيث يظن أنَّ هناك اعتراضاً، ومن قابل بين الكتابين جزءاً واحداً عرف مصداق ما أقول، والله حسيبه»[3].

ومن الردود القويَّة بينهما ما ذكره العيني في اعتراضٍ له، قال: «وقد طوَّل بعضهم هنا كلاماً يمزِّق فكرَ الناظر بحيث لا يرجع بشيء»[4]، فردَّ عليه ابن حجر بقوله: «إن أراد بنفسه ومن كان في مثل فكره فهو معذور، وإلاَّ فمن كان فكره سليماً، ونظره مستقيماً، لا يرجع إلا وقد فهم واستفاد»[5].

وقد شملت اعتراضات العيني لابن حجر مجالات عدَّة، منها الجانب النحوي الوارد في (فتح الباري)، فجاء منها عددٌ غير قليل متصلاً بهذا الجانب، فكال العينيُّ لابن حجر الاتهامات، وقسا في القول، فتارة يقول في

---

(١) انتقاض الاعتراض ٢/ ١٠٢.
(٢) المصدر السابق ٢/ ٣٤٩.
(٣) المصدر السابق ٢/ ٣٠٦.
(٤) عمدة القاري ٢٢/ ٢٥٤.
(٥) انتقاض الاعتراض ٢/ ٦٠٥.

تعليق على قول لابن حجر: «من له مساس بالعربية لا يُعرب كذا»[1]، وتارة يقول: «هذا القائل لم يَمَسَّ شيئاً من علم التصريف، ولا يخفى فساد تصرُّفه»[2]، أو يقول: «والذي له يدٌ في العربية لا ينقل مثل هذا»[3]، وقال أيضاً: «من له أدنى شمَّة من التصريف لا يتصرَّف هكذا»[4]، ويصف كلامه فيقول: «هذا كلام مخبِّط»[5]، ويشتدُّ عليه بقوله: «ولم يكتفِ هذا الغالِط بهذا الغلَط الفاحش حتى نسبه إلى عياض»[6]، وقال أيضاً: «لا ينبغي للشخص أن يتكلَّم في فنٍّ وليس له يد فيه»[7]، ومما قاله أيضاً: «هذا كلام مَنْ لم يشمَّ شيئاً من العربية، والذي يتصدَّى لشرح مثل هذا الكتاب يتكلم في ألفاظ الأحاديث النبوية مثل هذا الكلام؟ أفلا يعلم أنه يعرض ما يقوله على ذوي الألباب والبصائر...»[8]، ويقول: «فمن له ذوق من العربية يفهم هذا»[9]، وقال أيضاً: «آفة التصرُّف من الفهم السقيم»[10].

وللفصل بين الحافظين ـ رحمهما الله ـ أَلَّف الشيخ عبد الرحمن البوصيري ـ رحمه الله ـ كتاب (مبتكرات اللآلىء والدرر في المحاكمة بين العيني وابن حجر) ذكر فيه ثلاثاً وأربعين وثلاثمائة محاكمة، منها ما يزيد على سبعين محاكمة متصلة بالجانب النحوي والصرفي ـ ليست هي كل ما كان

---

(١) عمدة القاري ١٧/ ٨٤.
(٢) المصدر السابق ٨/ ٤١.
(٣) المصدر السابق ١٠/ ٢٧٤.
(٤) المصدر السابق ١٠/ ٢٨٦.
(٥) المصدر السابق ١١/ ٦٨.
(٦) المصدر السابق ١٧/ ١٥٦.
(٧) المصدر السابق ٢٢/ ٢١٢.
(٨) المصدر السابق ٢٥/ ١٧٢.
(٩) المصدر السابق ١٤/ ٢٨.
(١٠) المصدر السابق ٢٢/ ٩٧.

بينهما من تعقُّبات في هذا الجانب ـ وقد ناقش في هذه المحاكمات ما بين الحافظين وفق ضوابط معيَّنة، مبيِّناً جانب الصواب فيما ظهر له فيها.

وتتلخَّص القضايا التي قامت عليها تلك المحاكمات في أمور منها:

١ـ أنَّ العيني كان كثيراً ما ينقل عبارة لابن حجر، وقد حُذفت منها كلمة أو جملة أو جمل، ثم يُورد الاعتراض عليها، وهي مبتورة.

٢ـ قد يذكر ابن حجر رأيين في مسألة ما، ويرجِّح أحدهما على الآخر، فينقل العيني الرأي المرجوح عند ابن حجر ويعترض عليه دون أن يُشير إلى الرأي الراجح عنده.

٣ـ ينقل ابن حجر رأياً لأحد المتقدِّمين وينسبه إلى قائله، وربَّما استدلَّ على مرجوحيته أو بطلانه، فينقله العيني على أنه رأي لابن حجر، ثم يُورد عليه الاعتراض.

٤ـ قد يتسامح ابن حجر ـ أحياناً ـ في التعبير ببعض المصطلحات ـ في عُرف النحاة مثلاً ـ بعبارة يفهمها أهلُ ذلك العُرف، ولكنها غير اللفظ المتعارف عندهم، فيشتدُّ العيني في الإنكار عليه؛ لتركه التعبير باللفظ الاصطلاحي.

٥ـ قد تكون نسخة (فتح الباري) الموجودة لدى العيني فيها تحريف، فيُورد اعتراضاً على كلام غير موجود إلاَّ في النسخة التي نُقل عنها.

٦ـ ربما ذكر ابن حجر رأياً، أو أنكر وجود رواية فيستعمل العيني أسلوب الاعتراضات الجدليَّة، والأسئلة الدورية، نحو: ولماذا لا تكون هذه الرواية موجودة ولم يطَّلع عليها، أو ينفي صحَّة وجه دون بيان وجهه.

٧ـ اتَّضح أنَّ بعض ما ذكره ابن حجر فيه نقاط ضعيفة لم تقوَ على مواجهة اعتراض العيني، فأيَّد الشيخ البوصيري قوله فيها.

وكانت طريقة البوصيري في كتابه إثبات نصِّ الحديث، ثم يسوق كلام

العيني المشتمل على العبارة المعترَضة من كلام ابن حجر، وقد جرى على إثبات كلمة (ابن حجر) بعد كلمة (بعضهم) التي كان العيني يذكرها عند قصد ابن حجر، ثم يبدأ البوصيري البحث غالباً بقوله: «وأقول: راجعت عبارة ابن حجر فوجدتها عين ما نقله العيني» أو «كما نقلها العيني»، ثم يبدأ في مناقشة كلا القولين(١).

ومن أمثلة ما جرى بين الحافظين ابن حجر والعيني فيما يتصل بالدرس النحوي مما سلف ذكره، ما يأتي:

١ـ نقل ابن حجر في تعليقه على حديث: «هل أنتم صادقوني؟» عن ابن التين أنه وقع في بعض النسخ «صادقيَّ» وأنَّها الصواب في العربية، وذكر توجيهها، وعلَّق ابن حجر بأنَّ إنكاره الرواية من جهة العربية ليس بجيِّد، وذكر توجيه غيره لها، وتعقَّبه العيني بأنَّ ابن التين لم يُنكر الرواية فكيف يشنِّع عليه بما لم يقله، ومقصوده بأنَّها الصواب أي بالنسبة إلى قواعد العربية، وما ذكره هو الأصل فيها، وردَّ ابن حجر قوله بأنَّ «أيُّ إنكار أَبْيَن من تصويب مقابله»(٢).

٢ـ نقل ابن حجر في إعراب: «هذا يملك هذه الأمَّة قد ظهر» ـ بالفعل المضارع (يملك) ـ عن السهيلي أنَّ اسم الإشارة مبتدأ، والجملة الفعلية خبر، أي: هذا المذكور يملك هذه الأمَّة، وتعقَّبه العيني بأنَّ في هذا خدشاً من جهة أنَّ قوله (قد ظهر) يبقى سائباً في الكلام.

كما نقل ابن حجر عن شيخه جواز كون المحذوف هو الموصول على رأي الكوفيين أي: هذا الذي يملك كما في قول يزيد بن مفرِّغ:

---

(١) انظر: مبتكرات اللآليء والدرر ٢٦ـ ٢٧.

(٢) انظر ما سبق ص ٢٨٦.

وهــذا تــحــمــلــيــن طــلــيــقُ[1]

وتعقَّبه العيني بأنَّ التنظير بالشاهد الشعري على حذف الموصول قياس غير صحيح؛ لأنَّ قول الكوفيين في هذا الشاهد أنَّ (هذا) بمعنى (الذي) والتقدير: والذي تحملين طليق، وهو وجه ممنوع عند البصريين، ووجه البيت على أنَّ (هذا) اسم إشارة، و(تحملين) حال من الضمير الخبر، والتقدير: وهذا طليق محمولاً.

وقد بيَّنت في تحرير المسألة أنَّ اعتراض العيني هنا له وجهه، فما ذهب إليه السهيلي في إعراب هذه الرواية عدَّ فيه جملة (قد ظهر) مستأنفة، وهذا غير قوي من جهة أنَّ الحمل على الاستئناف لا يناسب السِّياق، ويضعف من حيث المعنى؛ لأنَّ جملة (قد ظهر) مرتبطة بأوَّل الخبر، وبها تمام الكلام، فليست هي مقطوعة عن سابقتها، بل المعنى مرتبط بها.

وكذا اعتراضه فيما يتصل بالتنظير بالشاهد الشعري على حذف الموصول؛ لأنَّ البيت محمول عند الفراء، والكوفيين على مجيء اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول، أمَّا التخريج على الحذف ـ كما نقل ابن حجر عن شيخه ـ فهو وجه من الأوجه التي رُدَّ بها على الكوفيين استدلالهم بالبيت.

وقد تقدَّم في دراسة المسألة أنَّ فيما نقله العيني عن ابن حجر في هذه المسألة إشكالاً من جهتين، مع ذكر احتمالات يحتملها هذا الإشكال[2].

٣ـ أعرب ابن حجر كلمة (يهود) من قوله عليه الصلاة والسلام: «يهودُ تعذَّب في قبورها» خبر مبتدأ، أي: هذه يهود، أو مبتدأ خبره محذوف، وتعقَّبه العيني بأنَّ إعرابه خبر مبتدأ محذوف ظنٌّ منه أنَّه نكرة، مع أنَّ (يهود)

---

(١) سبق تخريجه ص ٢٩٢.

(٢) انظر ص ٢٩٧ ـ ٣٠٠.

علم وهو غير منصرف؛ للعلمية والتأنيث، وأورد قول الجوهري في كون (يهود) علماً للقبيلة، وقد يدخلها الألف واللام.

وقد بيَّنت في دراسة المسألة أنَّ العيني ـ رحمه الله ـ تصرَّف في عبارة ابن حجر، فما اعترض به العيني عليه مذكور في نصِّ كلام ابن حجر، إذ أعرب (يهود) على وجهين كما أسلفت، الأول: ما ذكره العيني عنه من أنَّه خبر مبتدأ محذوف، والثاني: أنَّه مبتدأ خبره محذوف، وهذا منافٍ لاعتراض العيني بأنَّه إنَّما أعربه خبراً ظنًّا منه أنه نكرة، كما أنَّه يُوهم أنَّ ابن حجر لم يذكر إلاَّ الوجه الأول في الإعراب.

يضاف إلى ذلك أنَّ ابن حجر ساق كلام الجوهري الذي ذكره العيني، وهذا يعني أنَّ كون (يهود) علماً للقبيلة من الأمور المقرَّرة عند ابن حجر[1].

ويظهر من هذا أنَّ ما ذهب إليه العيني في اعتراضه ابن حجر هنا غير صحيح.

٤ـ وجَّه ابن حجر رواية الحديث: «فإنَّ فيهم المريض والضعيف وذو الحاجة» ـ برفع (ذو) ـ على أنَّه عطف على موضع اسم (إنَّ) قبل دخولها، أو هو على الاستئناف، واعترض العيني الوجه الثاني بأنَّه لا يصحُّ، معلِّلاً ذلك بأنه جواب سؤال، وليس هذا الموضع من مواضعه، ثم وجَّه (ذو الحاجة) على أنَّه مبتدأ محذوف الخبر، والجملة معطوفة على الأولى، وتقدير الكلام: وذو الحاجة كذلك.

واعتراضه هذا فيه نظر؛ لأنَّه هو نفسه توجيه الاستئناف الذي جزم بعدم صحَّته، وقد علَّق ابن حجر على ذلك بقوله: «هو دَفْع بالصدر، وقد سلَّم أنَّه يجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: وذو الحاجة كذلك، وهو

---

(١) انظر ص ٣٤٠ ـ ٣٤١.

توجيه الاستئناف الذي دفعه»[1].

٥ـ رجَّح ابن حجر أنَّ رواية النصب في قول نافع ـ رضي الله عنه ـ: «ورأى أنَّ ذلك مجزئاً عنه» ـ بنصب (مجزئاً) ـ من خطأ الكاتب؛ لأنَّ أصحاب الموطأ اتفقوا على روايته بالرفع على الصواب، وتعقَّبه العيني بأنَّ نسبة الكاتب إلى الخطأ خطأ، وإنَّما يُصار إلى القول به لو لم يكن له وجه يُخرَّج عليه في العربية، ثم إنَّ اتفاق أصحاب الموطأ على الرفع لا يعني تخطئة رواية النصب، ودعوى هذا الاتفاق لا دليل عليه.

وقد بيَّنت في مناقشة المسألة أنَّ الروايات اختلفت في بعض الموطآت، فجاء بعضها بالرفع، وبعضها بالنصب مع حذف (أنَّ)، وأوردت احتمالين يحتملهما كلام ابن حجر في اتفاق رواة الموطأ على الرفع[2].

٦ـ قدَّر ابن حجر ما ورد في الحديث: «أصابتني جنابة ولا ماء» أي: معي، أو موجود، واعترض العيني بأنَّ هذا التفسير «تفسير من لم يمسَّ شيئاً من العربية» ومفاد اعتراضه أنَّ (لا) على هذا التفسير هي النافية للجنس؛ فجنس الماء منفي، فلا حاجة لتقدير الخبر هنا بقوله (معي)، يضاف إلى ذلك أنَّ عدم الماء عنده لا يلزم عدمه عند غيره.

وما أورده ابن حجر هنا له وجهه؛ لأنَّ خبر (لا) وإن كان محذوفاً فحذفه لا يمنع من تقديره، ولأنَّه لو لم يقدَّر لاحتمل نفي جنس الماء في الوجود ـ مثلاً ـ وهذا محال[3]، وأمَّا قوله: إنَّ (عدم الماء عنده لا يلزم عدمه عند غيره) فهذا مما لا دليل عليه في قوله (ولا ماء) فكيف ينهض وجهاً للاعتراض به، أو مضعفاً لتقدير لا علاقة له به.

---

(١) انظر ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠.
(٢) انظر ص ٤٢٠ ـ ٤٢٣.
(٣) انظر ص ٤٤٤.

٧ـ ذهب ابن حجر إلى أنَّ تفسير القول بالظنِّ في الحديث: «...ألا تقولونه يقول: لا إلٰه إلاّ الله، يبتغي بذلك وجه الله؟» فيه نظر، والأظهر عنده أنَّه بمعنى الرؤية أو السماع، وتعقَّبه العيني بأنَّ القول بمعنى الظن كثير، وأورد شاهداً شعرياً يؤيِّد ما ذهب إليه.

وبيَّنت في دراسة المسألة أنَّ ابن حجر هنا لا يُنكر مجيء القول بمعنى الظن؛ فقد ذكره في أكثر من موضع، وأنَّ ما ذهب إليه في تفسير القول في هذا الحديث يمكن حمله على التضمين، وأنَّه الأنسب من حيث المعنى والسِّياق؛ لأنَّ الظنَّ يمكن أن يُحمل على الاعتقاد، وكذا على الشك، بينما الرؤية والسماع ـ كما رجَّح ابن حجر ـ فيهما معنى الجزم، وهو المناسب لسياق معنى الحديث[1].

٨ـ أورد ابن حجر توجيهين للرواية: «سمّى به منذراً»، أحدهما أن تكون الرواية بفتح السين، وتعقَّبه العيني بأنَّه لا يعمل بهذا الاحتمال في إثبات الرواية، وفيه إضمار قبل الذكر.

والذي يظهر أنَّ ما ذكره العيني من أنَّ فيه إضماراً قبل الذكر فيه نظر؛ لأنَّ تقدير الكلام: سمَّى الزبير بمنذر بن عمرو منذراً ولده، فالمسمِّي الزبير، والمسمَّى به منذر بن عمرو، والمسمَّى ولد الزبير منذر، وحينئذٍ ليس فيه إضمار قبل الذكر[2]؛ لكون الضمير في (به) يعود على المنذر بن عمرو المتقدِّم.

٩ـ ذهب ابن حجر إلى اختصاص (بينما) بوقوع (إذ) و(إذا) في جوابها، بخلاف (بينا)، وتعقَّبه العيني بأنَّ «هذا تصرُّف في العربية من عنده» وأن الصواب جواز وقوعهما في جواب (بينا) أيضاً، والأفصح ألاَّ يُتلقَّيا بها،

---

(١) انظر ص ٤٤٨.
(٢) انظر ص ٤٨٤.

وقد تبيَّن من دراسة المسألة أنَّ العيني مصيب في اعتراضه[1].

١٠ـ ذهب ابن حجر إلى أنَّ ما جاء في الرواية: «إلا في شهر الحرام» من إضافة الشيء لنفسه كمسجد الجامع، ونساء المؤمنات، وتعقَّبه العيني بأنَّ إضافة الشيء إلى نفسه لا تجوز، وما ذكره ابن حجر هنا لا إشكال فيه؛ لأنَّه جرى فيه على مذهب الكوفيين من جواز إضافة الشيء إلى نفسه دون تأويل[2].

١١ـ خرَّج ابن حجر ما جاء في الحديث: «في غزوة السابعة» على إضافة الشيء إلى نفسه ـ على رأي ـ، أو فيه حذف تقديره: غزوة السفرة السابعة، ونقل العيني القول الأوَّل فقط، ثم اعترضه بأنَّه كان ينبغي أن يُقال: هو من إضافة الشيء إلى نفسه بتأويل، وهو أن يقال: غزوة السفرة السابعة[2]، وظاهر هنا أنَّ العيني قد اعترض بأمر قدْ قرَّره ابن حجر في الوجه الثاني من الوجهين اللذين ذكرهما في توجيه الحديث.

١٢ـ وجَّه ابن حجر قول أسامة بن زيد ـ رضي الله عنه ـ: «يا رسول الله أين تنزل، في دارك بمكة؟» على حذف أداة الاستفهام من قوله (في دارك) بدليل ما جاء في رواية أخرى «أتنزل في دارك»، والمعنى أنَّه استفهمه أولاً عن مكان نزوله، ثم ظنَّ أنَّه ينزل في داره فاستفهمه عن ذلك، وقد ذكر ابن حجر أنَّ مما يزيد هذا المعنى وضوحاً ما جاء في رواية بلفظ: «لما كان يوم الفتح قبل أن يدخل النبي ـ ﷺ ـ مكة، قيل: أين تنزل، أفي بيوتكم؟»[3]، واعترض العيني تقدير همزة الاستفهام في قوله: (في دارك) بأنَّ «هذا كلام من لا يفهم العربية، ولا استنباط المعاني من الألفاظ، وقوله (أين)

---

(١) انظر ص ٥٣٥.

(٢) انظر ص ٦٣٢ ـ ٦٣٣.

(٣) انظر: ٥٢٨/٣. وهذا الموضع موجود ضمن مواضع الإحالة على المسألة ص ٨٠٨ هـ (١).

كلمة استفهام، فلم يبق وجه لتقدير حرف الاستفهام، فما وجه قوله: حذفت أداة الاستفهام من قوله: (في دارك)؟»[1].

والذي يظهر أنَّ فيما اعترضه العيني نظراً؛ لأنَّ التقدير الذي ذكره ابن حجر مرتبط بالمعنى فالاستفهام هنا عن أمرين مختلفين، الأوَّل كما ذكر ابن حجر عن مكان النزول، والثاني أنَّه ظنَّ نزوله في داره فاستفهمه عن ذلك، فالجملة الثانية بمثابة الجملة المستأنفة، وقد حذفت منها الهمزة؛ لدلالة ما سبق عليها.

١٣ـ أعرب ابن حجر (مثل) في حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ في قصة الذي سقى الكلب: «لقد بلغ هذا مثلَ الذي بلغ بي» بالنصب على أنَّه صفة مصدر محذوف، والتقدير: بلغ مبلغاً مثل، ونقل ضبط بعضهم له بالرفع، قال: «ولا يخفى توجيهه»[2]، واعترضه العيني بقوله: «كأنَّه لم يقف على توجيهه، وهو أن يكون لفظ (هذا) مفعول (بلغ) وقوله: (مثل الذي بلغ بي) فاعله، فارتفاعه حينئذ على الفاعلية»[3]، وردَّ ابن حجر هذا الاعتراض بقوله: «هذا من أعجب ما يُسمع أنَّ عدم الخفاء يدلُّ على عدم معرفة التوجيه، ومن تتمة العجب أنَّ (ع)[4] وجَّهه بتوجيه يدركه أدنى الطلبة، فصدق (ح) في قوله: إنَّه لا يخفى»[5].

واعتراض العيني هنا من قبيل توضيح الواضحات، فابن حجر لم يؤلِّف كتابه للمبتدئين بحيث يفصِّل في كل دقيق وجليل، يسير وعسير، ولذا فإنَّ وجه ما ذكره من قوله: «لا يخفى توجيهه» واضح جدًّا.

---

(١) عمدة القاري ٩/ ٢٢٦ـ ٢٢٧.
(٢) انظر: ٥/ ٥١.
(٣) عمدة القاري ١٢/ ٢٠٧.
(٤) هذا رمز لعمدة القاري، مأخوذ من العيني ومن المعترض. انظر: انتقاض الاعتراض ١/ ١٠.
(٥) انظر: المصدر السابق ٢/ ١٥٢.

١٤ـ أعرب ابن حجر كلمة (أشدّ) في الحديث: «فما رأيت رسول الله ـ ﷺ ـ في موعظة أشدَّ غضباً منه يومئذ» نعتاً لمصدر محذوف، أي: غضباً أشدَّ[1]، وردَّه العيني بأنَّ «هذا ليس بشيء؛ لفساد المعنى، يذوقه من له يد في العربية»[2].

والذي يظهر أنَّ مراد ابن حجر هو بتقدير: غضب غضباً أشدَّ، ولم يصرِّح به؛ لأنَّ المصدر لا بُدَّ له من عامل[3].

تلك كانت أمثلة لما كان بين الحافظين العيني وابن حجر من تعقُّبات وردود فيما يتصل بالدراسة النحوية، يتضح من خلالها عمق الخلاف الذي كان بين العالِمَيْن ـ رحمهما الله ـ، وغير هذه الأمثلة كثير، آثرتُ عدم الإطالة بذكرها، وبخاصَّة تلك التي كان وجه التحامل من العيني ـ رحمه الله ـ بيِّناً.

وقد تبيَّن من الأمثلة المذكورة أنَّ عدداً من المسائل التي اعترضها العيني كان وجه الاعتراض فيه قوياً، كما أنَّ عدداً غير قليل من تلك الاعتراضات كان التحامل فيه ظاهراً.

ورحم الله الشيخ البوصيري حينما قال: «المعاصرة بلاء وفتنة يمتحن بها الله عباده العلماء»[4].

وجزى الله الحافظين ابن حجر والعيني خير الجزاء إزاء ما بذلا من جهد في شرح (صحيح البخاري).



(١) انظر: ٢/ ٢٣٢.
(٢) انظر: عمدة القاري ٥/ ٢٤٠.
(٣) انظر: مبتكرات اللآلىء والدرر ١٢٨.
(٤) المصدر السابق ٢٩٤.

الفصل الثاني

موقفه من النحويين

(١) موقفه من البصريين.

(٢) موقفه من الكوفيين.

(٣) نحاة آخرون.

نقل ابن حجر ـ رحمه الله ـ عن كثير من النحويين كما تقدَّم في الفصل الثالث من الباب الأول في الحديث عن مصادره النحوية، وكان التناول هناك مقتصراً على المصادر من حيث كونها مصادر له فقط دون الدخول في مناقشة موقفه منهم، وهنا ـ حيث إن الباب معقود لدراسة ناتج البابين السابقين ـ تفصيل موقفه ـ رحمه الله ـ من هؤلاء النحويين، فقد كانت له مع بعضهم وقفات قبولاً وردًّا، ومناقشة واعتراضاً، وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: موقفه من البصريين

ويمكن تبيُّنه من خلال موقفه من عددٍ من أئمَّة البصريين الذين ذكر آراءهم، وعلَّق عليها، أو على بعضٍ منها، ومن أئمَّتهم من ذكر رأيه، ولم يذكر تعليقاً عليه تسليماً له، أو قبولاً به، ومن أبرز هؤلاء الذين يمكن أن يُدوَّن له موقف منهم هم على النحو الآتي:

١ــ الخليل بن أحمد:

ذكر رأيه في دخول الفاء في قوله تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُواْ﴾[(١)]، فقال: «قال الخليل بن أحمد: دخلت الفاء في قوله: ﴿فَلْيَعْبُدُواْ﴾؛ لما في السِّياق من معنى الشرط، أي: فإن لم يعبدوا ربَّ هذا البيت لنعمته السالفة، فليعبدوه للائتلاف المذكور»[(٢)]، ونقل في موضع آخر رأيه في أصل (وَيْل أمِّه)[(٣)].

٢ــ سيبويه:

عُني ابن حجر بآراء سيبويه، ونقولُه عنه تشعر بمراجعاته لكتابه، ففي معنى (أمَّا بعد)، قال: «قال سيبويه: (أمَّا بعد)، معناها: مهما يكُن من شيء»، ثم أشار في موضع آخر إلى هذا النقل فقال: «ونقلت هناك أنَّ سيبويه

---

(١) سورة قريش، الآية: ٣.

(٢) ٨/ ٦٠٢.

(٣) انظر: المسألة (٥٤) ص ٥٠٦.

قال: إنَّ معنى (أمَّا بعد): مهما يكُن من شيء، وأقول هنا: سيبويه لا يخصُّ ذلك بقولنا: أمَّا بعد، بل كلُّ كلام أوَّله (أمَّا) وفيه معنى الجزاء، قاله في مثل: أمَّا عبدالله فمنطلق»[١].

وقال أيضاً: «وفي كلام سيبويه مواضع من هذا، منها قوله: اعلم أنَّهم ممَّا يحذفون كذا»[٢].

واعتدَّ بآرائه وأبرزها، من ذلك قوله في عطف الخبر على الإنشاء: «...ورُدَّ هذا القول بأنَّ سيبويه ومن تبعه من المحقِّقين يجيزون ذلك، ولهم شواهد كثيرة»[٣]، وقال في موضع آخر: «والتقدير عند سيبويه: والله أحقُّ أن يرضُوه، ورسولُه أحقُّ أن يُرضوه..»[٤]، وفي العطف على معمولي عاملين قال: «وسيبويه لا يجيزُ ذلك، ويقول: إنَّ حرف الجرِّ حُذف وبقي العمل، وقد وقع صريحاً في الرواية الأخرى (وفي الأخرى شفاء)»[٥]، وقال: «والأصل في هذا التقدير قول سيبويه..»[٦] فهو متابع لسيبويه في نقله عنه، معوِّل على قوله عند الاختيار.

٣ـ المبرد:

اعتمد رأي المبرد في مجيء (وا) لغير الندبة، وأورد رأياً له في زيادة اللام وتعقَّبه، قال: «ودعوى المبرّد أنَّ اللام زائدة، وأنَّ الأصل (رَدِفكم)[٧]، قاله على ظاهر اللفظ، إذا صحَّ أنَّ المراد به (اقترب) صحَّ تعديته باللام،

---

(١) انظر: المسألة (١٠١) ص ٧٧٥.

(٢) انظر ما سبق ص ١٤٧.

(٣) انظر ما سبق ص ١٤٨.

(٤) انظر ما سبق ص ١٤٧.

(٥) انظر: المسألة (٧٥) ص ٦٢١.

(٦) ١١/ ٥٧٠.

(٧) يقصد ما جاء في الآية: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴿٧٢﴾﴾ =

كقوله: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾[1]»[2].

ولم يكن موقف ابن حجر من المبرد كموقفه من سيبويه، بل ردَّ بعض آرائه، ورجَّح غيرها.

٤ــ الأخفش:

نقل عنه عدداً من آرائه، وتعقَّب بعضها، فممَّا نقله: مجيء (إلاَّ) بمعنى الواو[3]، وإعراب (بله)[4]، وممَّا تعقَّبه ما جاء في التعليق على إعراب «ما أنا بقارىء»، قال ابن حجر: «(ما) نافية، إذ لو كانت استفهامية لم يصلُح دخول الباء، وإن حُكي عن الأخفش جوازه فهو شاذ...»[5]، فقد كان يعرض آراء الأخفش دون التسليم لها، بل كان يردُّ ما كان ردُّه ظاهراً.

٥ــ الزجَّاج:

نقل عنه في عددٍ من المواضع، ولم يتعقَّبه بشيء[6]، بل سلَّم له بجميع أقواله التي نقلها عنه.

أما موقفه من البصريين بصفة عامة فقد كان ابن حجر يعتمد آراء البصريين في عددٍ من المسائل، منها:

١ـ تقديم الخبر على المبتدأ[7].

= سورة النمل، الآية: ٧٢.

(١) سورة الأنبياء، الآية: ١.

(٢) انظر: ٨/ ٣٦٤.

(٣) انظر: المسألة (٦٧) ص ٥٥٢.

(٤) انظر: ٨/ ٣٧٦.

(٥) ١/ ٣٢.

(٦) انظر ـ على سبيل المثال ـ: ٢/ ١٤، ٥/ ٤٨٠ـ ٤٨١، ١٠/ ٢٣٤، ١١/ ٥٥٥.

(٧) انظر: المسألة (١٨) ص ٣٢٥.

٢ـ تقديم خبر (كان) على الاسم[١].

٣ـ إضافة الشيء إلى نفسه على تأويل[٢].

٤ـ النصب بـ (أنْ) مضمرة بعد (حتى)[٣].



(١) انظر: المسألة (٢٤) ص ٣٥٣.

(٢) انظر: المسألة (٧٦) ص ٦٢٨ ـ ٦٢٩.

(٣) انظر: ١/ ٧٤.

ثانياً: موقفه من الكوفيين

ويتضح هذا من موقفه من بعض أئمَّة الكوفيين كالفراء، فقد نقل عنه عدداً غير قليل من آرائه، ونقله عنه يُشعر بمزيد عناية بكتابه (معاني القرآن)، ويتجلَّى ذلكِ في مواضع مختلفة يعتدُّ فيها برأي الفراء، منها قوله: «. . .كذا للأكثر، وفي بعض النسخ: «وقال يحيى»، وهو صواب؛ لأنَّه قول يحيى بن زياد الفراء بلفظه، وزاد: لأنك تقول. . .»[1].

وقال أيضاً: «وهو مأخوذ من كلام الفراء، قال في (معاني القرآن). . .»[2]، وقال كذلك: «كذا هو في كلام الفراء بلفظه، وزاد في آخره. . .»[3]، وأثنى عليه ووصفه بأنَّه «إمام من أئمَّة اللسان العربي»[4]، وانتصر له في موضع، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِٱلدِّينِ ۝٧﴾[5]، جاء في الصحيح: «يقال: فما يُكذِّبك؟ فما الذي يكذبُك بأنَّ الناس يُدانون بأعمالهم؟ كأنه قال: ومن يقدر على تكذيبك بالثواب والعقاب» ذكر ابن حجر أنَّ هذا كلام الفراء، ونقل قول ابن التين تعليقاً عليه: «كأنَّه جعل (ما) لمن يعقل، وهو بعيد»، وتعقَّبه ابن حجر فقال: «وأمَّا تعقُّب ابن

---

(١) ٨/ ٥٥٢.

(٢) ١٠/ ٥٤٩.

(٣) ٨/ ٥٨٤.

(٤) ٨/ ٤٩٠.

(٥) سورة التين، الآية: ٧.

التين قول الفراء جعل (ما) لمن يعقل وهو بعيد، فالجواب أنَّه ليس ببعيد فيمن أبهم أمره، ومنه: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾[1]»[2].

ومثلما انتصر له تعقَّبه، «قال الفراء: قرأ ابن مسعود[3] ﴿أَرَأَيْتَكَ الَّذِي يُكَذِّبُ﴾[4]، قال: والكاف صلة، والمعنى في إثباتها وحذفها لا يختلف»، وعلَّق ابن حجر بقوله: «كذا قال، لكن التي بإثبات الكاف قد تكون بمعنى (أخبرني)، والتي بحذفها الظاهر أنَّها من رؤية البصر»[5].

فابن حجر من نصوصه يظهر تقديره لآراء الفراء، واعتداده بها، والذبُّ عنها، فإذا ظهر له أنَّ الرأي ليس قوياً تعقَّبه وردَّ عليه.

نقل ابن حجر أيضاً عن ابن الأنباري عدداً من الأقوال، ومن ذلك ما جاء في التعليق على قوله عليه الصلاة والسلام: «. . .فإمَّا لا فَلاَ تَتَبَايَعُوا»، قال: «قوله: (إمَّا لا) أصلها (إنْ) الشرطية، و(ما) زائدة فأدغمت، قال ابن الأنباري: هي مثل قوله: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[6] فاكتفى بلفظه عن الفعل، وهو نظير قولهم: من أكرمني أكرمته، ومن لا، أي: ومن لم يكرمني لم أكرمه، والمعنى: إن لا تفعل كذا فافعل كذا. . .»[7]، ونقل نحو كلامه هذا في موضع آخر أيضاً[8].

وقد نقل ابن حجر رأي الكوفيين بصفة عامة ـ أو عن بعض أئمَّتهم ـ

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ٣٥.

(٢) ٨/ ٥٨٤.

(٣) سبق تخريجها ص ٨٤٢.

(٤) سورة الماعون، الآية: ١.

(٥) ٨/ ٦٠٢. وانظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٩٤.

(٦) سورة مريم، الآية: ٢٦.

(٧) ٤/ ٤٦٢، وانظر: الزاهر ١٦٠.

(٨) انظر: ١١/ ١٣.

في عدد من المسائل، منها:

١ـ نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به: اعتمد مذهبهم في توجيه ما جاء في الرواية: «سُمِّي به منذراً»، بخلاف ما ذهب إليه العيني من تخطئة الرواية[١].

٢ـ مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية: اعتمد مذهبهم فيها[٢].

٣ـ إضافة الشيء لنفسه: اقتصر على ذكر مذهب الكوفيين فيه في مواضع، وذكره في مواضع أخرى مقروناً برأي البصريين، ومال في عدد من المواضع ـ بدليل المنطوق والمفهوم ـ إلى رأي البصريين في هذه المسألة[٣].

٤ـ العطف على الضمير المرفوع المتصل دون فصل: اعتمد مذهبهم في جواز المسألة[٤].

٥ـ العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار: ذكر رأيهم في توجيه رواية الحديث: «إنما مثلكم واليهودِ. . .» بجرِّ (اليهود)، وذكر رأيهم في موضع آخر دون تسميتهم، وإنَّما نصَّ على أنَّه «جائز عند جمع»، وأنَّ البصريين على المنع[٥].

٦ـ زيادة (من) في الإثبات: نقل أنَّه رأي الكسائي[٦].

٧ـ (ليس) حرف عطف: نقل عن ابن مالك أنه مذهب كوفي[٧].

---

(١) انظر: المسألة (٤٦) ص ٤٧٨.
(٢) انظر: المسألة (٦٩) ص ٥٧١.
(٣) انظر: المسألة (٧٦) ص ٦٢٦.
(٤) انظر: المسألة (٨٢) ص ٦٦٦.
(٥) انظر: المسألة (٨٣) ص ٦٧٣.
(٦) انظر: المسألة (٧٢) ص ٥٨٨. وهو مذكور ضمن إحالات المسألة برقم ٧/ ١٦.
(٧) انظر: ٧/ ١٢١.

ثالثاً: نحاة آخرون

وأبرز هؤلاء هم على النحو الآتي[1]:

١ ـ ابن مالك:

وهو في مقدِّمة من أكثر ابن حجر النقل عنهم، وكانت له وقفات متعدِّدة في ثنايا كتابه، وذلك يرجع ـ فيما يظهر ـ إلى ما يلي:

أ ـ أنَّ كلا العالميْن ـ ابن مالك وابن حجر ـ له عناية بالحديث، واهتمام به، وقد سبق قول الصفدي عن ابن مالك: «وأمَّا الاطلاع على الحديث فكان فيه آية»[2].

ب ـ تأليف ابن مالك كتابه (شواهد التوضيح)، وطبيعة الكتاب ومضمونه مادَّة خصبة للمناقشة، وهو يتناول صحيح البخاري كما أنَّ كتاب ابن حجر شرح لصحيح البخاري أيضاً، فمادَّة الكتابين الرئيسة واحدة.

ج ـ المنهج الذي انتهجه ابن مالك في قضية الاستشهاد بالحديث على القواعد النحوية، والتوسُّع فيها بصورة ظاهرة أعطته الريادة في هذا الميدان.

وسبق أن ذكرتُ أنَّ ابن حجر قد نقل كثيراً من أقوال ابن مالك وآرائه، وأنَّه عوَّل على أكثر من مصنَّف له، ونيَّفت نقوله من (شواهد التوضيح) على

---

(١) رتبتهم حسب إكثار ابن حجر النقل عنهم.

(٢) انظر ص ١٦٧.

مائة موضع[(١)].

ويمكن إبراز موقفه منه من خلال العناصر الآتية:

١ـ اعتراضاته له وتعقُّباته عليه:

اعترض ابن حجر ابن مالك في عدد غير قليل من المسائل، ويمكن تصنيف اعتراضاته له على النحو الآتي:

أ ـ اعتراض منهجه في الاستدلال بالحديث:

وهذا نهج واضح جدًّا عند ابن حجر تجاه ابن مالك، إذ ردَّ استدلاله بعددٍ من الأحاديث ـ في بعض رواياتها ـ معلِّلاً بأنَّ هذا اللفظ من تصرُّف الرواة، فلا تقوم به قاعدة.

وقد تقدَّم إيراد ما ذكره الشاطبي من أنَّ ابن مالك ـ رحمه الله ـ بنى الأحكام على الحديث مطلقاً دون تفصيل، وكأنَّه ـ أي ابن مالك ـ بنى على القول بمنع رواية الحديث بالمعنى، وهو قول ضعيف[(٢)].

واعتراضاته له في هذا الجانب هي على النحو الآتي:

١ـ استدلَّ ابن مالك بحديث: «ما أُحبُّ أنَّه يُحوَّل لي ذهباً يمكث عندي منه دينار فوق ثلاث» ـ وهي رواية أبي شهاب عن الأعمش ـ على استعمال (حوَّل) بمعنى (صيَّر) وإعمالها عملها، وأنَّه استعمال صحيح خفي على أكثر النحويين.

وردَّ ابن حجر هذا الاستدلال بأنَّه «قد اختلفت ألفاظ هذا الحديث، وهو متَّحد المخرج، فهو من تصرُّف الرواة، فلا يكون حجَّة في اللغة»[(٣)]، وسيأتي ذكر الروايات التي أوردها ابن حجر في اعتراضه هذا ضمن موقفه من

---

(١) انظر ص ١٦٧.

(٢) انظر ما سبق ص ٣٥.

(٣) انظر: ١١/٢٦٩.

الاستشهاد بالحديث على القواعد النحوية[1].

٢ـ استدلَّ ابن مالك بحديث: «اجتنبوا الموبقات: الشرك بالله والسحر» على حذف المعطوف للعلم به، والتقدير: اجتنبوا الموبقات: الشرك بالله، والسحر، وأخواتهما؛ وإنَّما جاز الحذف لأنَّ الموبقات سبع، ثبتت في حديث آخر، وعلَّق ابن حجر بأنَّ «ظاهر كلامه يقتضي أنَّ الحديث ورد هكذا تارة، وتارة ورد بتمامه، وليس كذلك، وإنَّما الذي اختصره البخاري نفسه كعادته في جواز الاقتصار على بعض الحديث، وقد أخرجه المصنِّف في كتاب (الوصايا)... عن عبد العزيز بن عبد الله شيخه في هذا الحديث بهذا الإسناد، وساقها سبعاً، فذكر بعد السحر: وقتل النفس إلخ، وأعاده في أواخر (كتاب المحاربين) بهذا الإسناد بعينه تماماً»[2].

٣ـ استدلَّ ابن مالك بقول أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ في رواية ـ: «إنَّا أتينا النبي ـ ﷺ ـ نفرٌ من الأشعريين» لصحَّة رأي الأخفش في جواز الإبدال من ضمير الحاضر بدل (كل) من (كل)، وردَّ ابن حجر بأنَّه «لا يحسن الاستشهاد به إلاَّ لو اتفقت الرواة» وذكر روايات أخرى[3].

٤ـ استدلَّ ابن مالك بالحديث: «فإن جَاءَ صاحبها وإلاَّ استمتِعْ بها» على حذف جواب الشرط الأوَّل، وشرط (إن) الثانية، والفاء من جوابها، على تقدير: فإن جاء صاحبُها فأدِّها إليه، وإن لم يجىء فاستمتع بها»، واعترضه ابن حجر بأنَّه «إنما وقع الحذف من بعض الرواة دون بعض»، وأورد أربع روايات أخرى للحديث[4].

٥ـ استدلَّ ابن مالك بقول عمر ـ رضي الله عنه ـ: «أمَّا بعد نَزَلَ تحريمُ

---

(١) انظر ما سيأتي ص ٩٠١ ـ ٩٠٢.
(٢) ١٠/٢٤٣.
(٣) انظر: المسألة (٨٤) ص ٦٨٤.
(٤) انظر: المسألة (١٠٠) ص ٧٦٦.

الخمرِ» على جواز حذف الفاء في جواب (أمَّا بعد)، وردَّ ابن حجر هذا الاستدلال ـ بعد ذكر روايتين أخريين للحديث ـ بأنَّ حذف الفاء وإثباتها من تصرُّف الرواة[1].

٦ـ نقل ابن حجر استدلال ابن مالك بحديث أبي ذرٍّ ـ رضي الله عنه ـ قال: «قال النبي ـ ﷺ ـ: قال لي جبريل: من ماتَ من أُمَّتك لا يشركُ بالله شيئاً دخل الجنة ـ أو لم يدخل النَّار ـ، قال: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن» نقل استدلال ابن مالك على جواز حذف فعل الشرط والاكتفاء بحرفه، واعترضه بأنَّ الرواية الأخرى للحديث يتَّضح منها أنَّ هذا من تصرُّف الرواة[2].

٧ـ خرَّج ابن مالك ما جاء في رواية الحديث: «يَتَعَاقبونَ فيكُم ملائكةٌ» على لغة من يُلحق الفعل علامتي التثنية والجمع مع وجود الاسم الظاهر، ونقل ابن حجر اعتراض أبي حيَّان لهذا الاستدلال بأنَّ هذه الرواية اختصرها الراوي، وقوَّى ابن حجر ـ بعد ذكره روايات الحديث وطرقه ـ ما ذهب إليه أبو حيَّان[3].

٨ـ أورد ابن حجر استدلال بعض النحويين بقوله عليه الصلاة والسلام: «من يَقُمْ ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدَّم من ذنبه» على مجيء الشرط مضارعاً، والجواب ماضياً، والمستدلُّ بهذا الحديث على هذه المسألة هو ابن مالك وغيره ممَّن جاء بعده، واعترض ابن حجر هذا الاستدلال بأنَّ فيه نظراً، قال: «لأنني أظنُّه من تصرُّف الرواة»؛ لأنَّ الروايات المشهورة فيه عن أبي هريرة بلفظ المضارع في الشرط والجزاء، وخلص بعد ذكره طرق الحديث إلى أنَّ هذه الرواية من تصرُّف الرواة بالمعنى؛ لأنَّ

---

(١) انظر: المسألة (١٠١) ص ٧٧٦.
(٢) انظر: المسألة (٩٨) ص ٧٥٧.
(٣) انظر: المسألة (٤٤) ص ٤٦٢.

مخرج الحديث واحد[1].

٩ـ ذهب ابن مالك إلى توجيه ما جاء في الرواية: «والمرأة والحمار يمرُّون من ورائها» ـ بإعادة ضمير الذكور العقلاء على مؤنَّث، ومذكَّر غير عاقل ـ إلى أنَّ المراد: المرأة، والحمار، وراكبه، ثم حذف الراكب؛ لدلالة الحمار عليه، وغُلِّب تذكير الراكب المحذوف على تأنيث المرأة، وذا العقل على الحمار.

وفيه توجيهان آخران ذكرهما ابن حجر، هما:

ـ أنَّ المراد الجنس، ويؤيِّده رواية: «والناس والدوابُّ يمرُّون..».

ـ أنَّ فيه حذفاً، والتقدير: وغيرهما.

ثم ذكر أنه تقدَّم بلفظ: «يمرُّ بين يديه المرأة والحمار»، وذهب إلى أنَّ الظاهر أنَّ الذي وقع في الرواية الأولى هو من تصرُّف الرواة[2].

هذه الأمثلة التي أوردتها من تعقُّبات ابن حجر لابن مالك تدلُّ دلالة واضحة على قوة مذهب المانعين التوسُّع في الاستشهاد بالحديث، فبعض الأحاديث التي أوردتها كثير الدوران في كتب النحو، واعتمد عليه في تقرير بعض المسائل النحوية، والدليل إذا تطرَّق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال، وقد ذكر ابن حجر وهو إمام من أئمَّة الحديث احتمالات قوية، بل بعضها يخرج عن الاحتمال إلى الطعن في الرواية طعناً ظاهراً بوصفه لها بأنَّها من تصرُّف الرواة، وهذا يؤذن بأنَّها ليست من كلام رسول الله ـ ﷺ ـ فيبطل الاستدلال بهذه الأحاديث، ولا يصحُّ أن تكون مثالاً، فكيف تكون دليلاً.

وابن حجر ـ رحمه الله ـ أعطى إضاءة قوية لم يظهر مؤشِّر لها عند دراسة هذه الظاهرة، فلم يطعن أحدٌ في عدد غير قليل من الأحاديث التي

---

(١) انظر: المسألة (٩٧) ص ٧٥٣.

(٢) انظر: ١/ ٦٨٦.

استشهد بها ابن مالك قبل ابن حجر ـ فيما أعلم ـ.

ومن هنا تأتي أهمية تجلية موقف ابن حجر وهو محدِّث عالم بالأحاديث وطرقها، ورواياتها، وما كان منها بلفظه عليه الصلاة والسلام، أو بلفظ من يُحتجُّ بكلامهم، أو ما كان من تصرُّف الرواة.

ب ـ تعقباته عليه، وردُّه أقواله:

ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

ـ تعقُّبه ما ذهب إليه ابن مالك من توجيه رواية النصب ـ في ادعاء الشيعة ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «مَا تَرَكْنا صَدَقة» على تقدير حذف تقديره: مَا تَرَكْنا مبذولٌ صدقةً، إذ تعقَّب ابن حجر هذا التوجيه بأنَّه «ينبغي الإضراب عنه، والوقوف مع ما ثبتت به الرواية»، والرواية الواردة في الحديث هي الرفع، أي: المتروك عنا صدقة[(١)].

ـ ومثال ثانٍ: اعتراض رأي ابن مالك في جواز استعمال (قطُّ) غير مسبوقة بالنفي، كما في حديث حارثة بن وهب ـ رضي الله عنه ـ: «صلَّى بنا النبي ـ ﷺ ـ ونحن أكثر ما كنَّا قطُّ وآمنه ـ بمنى ركعتين»، وذهب إلى أنَّ (قطُّ) متعلِّقة بمحذوف تقديره: ونحن ما كُنَّا أكثر منا في ذلك الوقت، ولا أكثر أمناً[(٢)].

ـ ومثال ثالث: نقل عن ابن مالك وجهين لمجيء (ثماني) دون تنوين في الحديث: «سبع غزوات أو ثماني» وقال: «وذكر وجهاً آخر يختصُّ بالثمان، ولم أَرَه في شيء من طرق الحديث لا في البخاري، ولا في غيره بلفظ (ثمان)، فما أدري كيف وقع هذا»[(٣)].

---

(١) انظر: ٨/١٢.

(٢) انظر: المسألة (٦٤) ص ٥٤٠.

(٣) انظر: ٩/ ٥٣٦- ٥٣٧.

٢ـ استدراكه عليه:

ومثال ذلك ما ذكره ابن حجر في الأوجه الجائزة في إعراب جمع المذكَّر السالم المسمَّى به، حيث نقل عن ابن مالك أربعة أوجه، واستدرك عليه وجهاً آخر لم يذكره، والأوجه الأربعة هي:

أ ـ إجراؤه مجرى (غِسْلين).

ب ـ إجراؤه مجرى (عَرَبون).

ج ـ إعرابه إعراب جمع المذكَّر السالم.

د ـ التزام الواو مطلقاً مع فتح النون في الأحوال كلِّها.

والوجه الخامس هو:

هـ ـ فتح النون مع الياء لزوماً[١].

٣ـ تأييد أقواله، والاعتداد بتوجيهاته:

ويمكن الوقوف على ذلك ـ مثلاً ـ من خلال الآتي:

ـ أيَّد ما ذهب إليه ابن مالك من أنَّ (ربَّ) أكثر ما تَرِد للتكثير برواية: «كم من كاسيةٍ في الدنيا، عارية يوم القيامة»[٢].

ـ أيَّد إجازة ابن مالك الرفع في الحديث: «إنما مثلكم واليهودُ..» برفع (اليهود)، ورجَّحه بما جاء في الرواية بلفظ «وإنَّما مثلُكم ومثلُ اليهود..»[٣].

ـ أيَّد قول ابن مالك في وقوع (لا) زائدة بين (أن) و(تمرّ) في الحديث: «ما يسرُّني أنْ لا تمرَّ عليَّ ثلاث ليالٍ وعندي منه شيء إلا شيئاً أرصده لدَيْن»، ورجَّح توجيهه على توجيه الطيبي المقتضي كون (لا) غير

---

(١) انظر: المسألة (٦) ص ٢٤٣.

(٢) انظر: المسألة (٧٤) ص ٦٠٥.

(٣) انظر: المسألة (٨٣) ص ٦٧٣.

زائدة، برواية بلفظ: «ما يسرُّني أنَّ عندي مثل أُحدٍ ذهباً تمضي عليَّ ثالثة..»[1].

ـ اعتدَّ بتوجيه ابن مالك لما جاء في الحديث: «فهل أنتم صادقوني..» باتصال نون الوقاية بالاسم المعرب المشابه للفعل، وردَّ به على ابن التين فيما ذهب إليه من أنَّ هذه الرواية صوابها (صادقيَّ)[2].

ومما سبق يتضح أنَّ ابن حجر ـ رحمه الله ـ كان ذا شخصية متميزة، فلم يدفعه كونه محدِّثاً إلى التعصُّب للاستدلال بالحديث، ولم يكن في ذلك متعصِّباً لابن مالك لا له ولا ضدُّه، وإنَّما كان يقف من كل رأي موقف المميِّز المرجِّح لما يراه.

٢ــ السهيلي:

نقل ابن حجر عدداً من آرائه وترجيحاته، وسبقت الإشارة إلى ذلك في الحديث عن المصادر التي استقى منها مادَّته النحوية.

وموقفه منه يتلخَّص في الآتي:

أ ـ تأييده فيما ذهب إليه:

ومثاله: تأييده في كون (من) في حديث: «مَنْ لا يَرحم لا يُرحم» موصولة، لا شرطية، فقد نقل ابن حجر الوجهين، ثم حكى عن السهيلي أنَّ كونها موصولة أقرب إلى دلالة السِّياق؛ لأنَّ هذا الكلام مسوق للردِّ على من قال: «إنَّ لي عشرة من الولد» والمعنى: الذي يفعل هذا الفعل لا يُرحم، بخلاف كونها شرطية؛ لأنَّ الشرط وجوابه كلام مستأنف، فيصير في الكلام نوع من الانقطاع.

قال ابن حجر: «وهو أَوْلى من جهة أخرى؛ لأنَّه يصير من نوع ضرب

---

(١) انظر: ١١/ ٢٧٣.

(٢) انظر: المسألة (١١) ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

المثل»[1].

ففي هذا النص تأييد من ابن حجر للسهيلي، مع استدلاله بوجه آخر أيضاً.

(ب) اعتراضاته له:

ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

ـ اعتراضه ما حكاه السهيلي من رواية الخفض في (صياماً) من قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «..وما رأيته أكثر صياماً منه في شعبان»، ووصف حكايته هذه بالوهم، قال: «..وحكى السهيلي أنَّه رُوي بالخفض، وهو وهم، ولعلَّ بعضهم كتب (صياماً) بغير ألف على رأي من يقف على المنصوب بغير ألف، فتُوهِّم مخفوضاً، أو أنَّ بعض الرواة ظنَّ أنَّه مضاف؛ لأنَّ صيغة (أفعل) تضاف كثيراً، فتوهَّمها مضافة، وذلك لا يصحُّ هنا قطعاً»[2].

ـ اعتراضه توجيه السهيلي لرواية «شهادةٌ القوم...» من أنه إن كانت (شهادة) بالتنوين، فهي على إضمار المبتدأ، أي: هذه شهادة، ثم استأنف، وتعقَّبه ابن حجر بقوله: «ثم حكى وجهين آخرين فيهما تكلُّف، ولم يقع في شيء من الروايات بالتنوين، ولا سيَّما مع رواية من رواه بنصب (المؤمنين)»[3].

ـ ردَّ ابن حجر اعتراض السهيلي ما ذهب إليه بعض شيوخه من توجيه ما جاء في الرواية: «لا يغرُّنك هذه التي أعجبها حسنها حبُّ رسول الله ـ ﷺ ـ إيَّاها» على أنَّه من باب حذف حرف العطف، بتقدير: حسنها وحبُّ.. إذ

---

(١) انظر: ١٠/٤٤٤؛ الأمالي ٨٨.

(٢) ٤/٢٥٢.

(٣) ٥/٢٩٩.

اعترض السهيلي هذا التوجيه بأنَّ (حبّ) مرفوع على البدل من الفاعل الذي في أوَّل الكلام وهو (هذه)، فـ (هذه) فاعل، و(التي) نعت، و(حبُّ) بدل اشتمال، نحو: أعجبني يوم الجمعة صوم فيه، ورَدَّ ابن حجر تخطئة السهيلي شيوخه بثبوت الواو في بعض الروايات، وهو يؤيِّد كون حرف العطف محذوفاً، فقد جاء في رواية سليمان بن بلال: «أعجبها حسنها وحبّ رسول الله . .» بواو العطف، وفي رواية الطيالسي: «لاتغترِّي بحسن عائشة وحب رسول الله إيَّاها»[1].

(٣) أبو البقاء العكبري:

عوَّل ابن حجر على أبي البقاء، وأفاد منه في عددٍ من المواضع، وجُلُّ ما نقله عنه هو في (إعراب الحديث)، وتعقَّبه ابن حجر في بعض ما نقله عنه، والذي وقفت عليه من ذلك الآتي:

ـ تعقُّبه له في توجيهٍ إعرابي لإحدى الروايات بوقوع التصحيف منه، فقد ذكر ابن حجر أنَّه وقع في (إعراب الحديث): «إنه الإيمان حبُّ الأنصار» ووجَّهها أبو البقاء على أنَّ (إنَّ) للتأكيد، والهاء ضمير الشأن، وما بعدها مبتدأ وخبر، والتقدير: إنَّ الشأن الإيمان حبُّ الأنصار، وتعقَّبه ابن حجر بأنَّ الرواية في الحديث هي: «آية الإيمان. . .»، و(الآية) هنا بمعنى (علامة)، و(الإيمان) مجرورة بالإضافة، وهذا هو المعتمد في ضبط هذه الكلمة في جميع الروايات، في الصحيحين، والسنن، والمستخرجات، والمسانيد، وما ذهب إليه أبو البقاء «تصحيف منه، ثم فيه نظر من جهة المعنى؛ لأنَّه يقتضي حصر الإيمان في حبِّ الأنصار، وليس كذلك. . .» وناقش ابن حجر هذا الوجه[2].

---

(١) انظر: ٩/ ١٩٣؛ الأمالي ١٠٠ـ ١٠٣.

(٢) انظر: ١/ ٨٠.

ـ تعقُّبه له فيما ذهب إليه من امتناع الكسر في «أنَّ خَلْقَ أَحدِكم. . .» من قول ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: «حدَّثنا رسول الله ـ ﷺ ـ وهو الصادق المصدوق أنَّ خَلْقَ أَحدِكم. . .»، وحجَّة أبي البقاء أنَّه لو كُسِرت همزة (أنَّ) لكان منقطعاً عن قوله: حَدَّثنا، يُضاف إلى ذلك أنَّ الكسر على خلاف الظاهر، ولا يجوز العدول عنه إلاّ لمانع، وردَّ ابن حجر هذا بأنَّه متعقَّب بما يلي:

أ ـ أنَّ الرواية جاءت بالكسر وبالفتح، فلا معنى للردِّ.

ب ـ أنَّ ابن الجوزي قد جزم بأنَّه في الرواية بالكسر فقط.

ج ـ جواز الكسر ـ ولو لم تجيء به الرواية ـ على طريق الرواية بالمعنى، فالتحديث يجوز أن يكون بلفظه وبمعناه[1].

ـ ردَّ ابن حجر ما ذهب إليه أبو البقاء من تخطئة رواية «خمس ذَوْد» على الإضافة، وأنَّ صوابها تنوين (خمس) و(ذود) بدل منه، إذ لو كان بغير تنوين لتغيَّر المعنى؛ لأنَّ العدد المضاف غير المضاف إليه، فيلزم على ذلك أن يكون (خمس ذود) خمسة عشر بعيراً؛ لأنَّ الإبل الذود ثلاثة.

كذا ذكر أبو البقاء، وتعقَّبه ابن حجر بقوله: «وما أدري كيف يحكم بفساد المعنى إذا كان العدد كذا؛ وليكن عدد الإبل خمسة عشر بعيراً فما الذي يضرُّ؟ وقد ثبت في بعض طرقه: «خذ هذين القرينين والقرينين» إلى أنْ عدَّ ست مرات، والذي قاله إنَّما يتمُّ أنْ لو جاءت رواية صريحة أنَّه لم يُعطهم سوى خمسة أَبْعرة، وعلى تقدير ذلك فأطلق لفظ (ذَوْد) على الواحد مجازاً كإبل، وهذه الرواية الصحيحة لا تمنع إمكان التصوير»[2].

ومما سبق يتضح أنَّ موقف ابن حجر من أبي البقاء يدلُّ على شخصية

---

(١) انظر: ١١/٤٨٨؛ إعراب الحديث ٢٤٠.

(٢) ٩/٥٦٤. وانظر: إعراب الحديث ٢٣٧.

قوية، واقتدار على المناقشة والترجيح، المبني على سعة علمه ـ رحمه الله ـ بالحديث وعلومه.

(٤) ابن هشام:

نقل ابن حجر عنه عدداً من أقواله واختياراته، وموقفه منه يوضِّحه الآتي:

١ـ احترامه وتقديره له:

فقد أولى ابنُ حجر ابنَ هشام وكتابه (مغني اللبيب) مزيد عناية واهتمام، وعلى الرغم من ذكره ابن هشام أو كتابه في عشرة مواضع فقط ـ وهي قليلة موازنة بغيره ـ إلا أنَّه يُلحظ من نقوله عنه، وذكره آراءه إجلال منه، وتقدير له، فتارة يقول عنه: «واختار الشيخ جمال الدين في المغني الأوَّل»[1]، وثانية: «ذكر العلاَّمة جمال الدين بن هشام في المغني»[2]، وثالثة: «وبهذا الأخير جزم الشيخ جمال الدين بن هشام في المغني»[3]، ورابعة ـ مشيداً بتحريره المسألة النحوية ـ: «وقد أتقن القولَ في ذلك صاحبُ المغني»[4]، أو يقول: «نبَّه عليه صاحب المغني»[5]، ويقول: «ووقع في المغني لابن هشام»[6]، وقال عنه أيضاً: «ومال صاحب المغني...»[7]، «ذكر ابن هشام في المغني...»[7].

---

(١) ٢/٣٨٧.
(٢) ١٣/٤٣٨.
(٣) ١١/٣٠٢.
(٤) ١٢/٩٧.
(٥) ١٣/٤٠.
(٦) ٨/٣٧٦.
(٧) ٣/٢٩٥.

٢ـ تعقُّباته عليه:

مثال ذلك: تعقُّبه ما نقله ابن هشام من وقوع رواية: «فيذهب كَيْمَا، فيعود ظهره...» بحذف الفعل، أي: كَيْمَا يسجد، قال: «ذكر العلاَّمة جمال الدين بن هشام في (المغني) أنَّه وقع في البخاري في هذا الموضع (كيما) مجرَّدة، وليس بعدها لفظ (يسجد)... وكأنَّه وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة، لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقفت عليها، حتى إن ابن بطَّال ذكرها بلفظ (كي يسجد) بحذف (ما)»[١].

ويُلحظ أيضاً أنَّ تعقُّبه قوله يدلُّ على أدب واحترام، بدليل اعتذاره عنه بقوله: «وكأنَّه وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة...».

وتعقَّبه في موضع آخر فقال: «ووقع في (المغني) لابن هشام أنَّ (بله) استعملت معربة مجرورة بمن، وأنها بمعنى (غير) ولم يذكر سواه، وفيه نظر»، ونقل عن ابن التين حكايته رواية «من بله» بفتح الهاء مع سبقها بمن، وذكر توجيه هذه الرواية[٢].

(٥) أبو حيَّان:

أيَّده ابن حجر وقوَّى رأيه فيما ذهب إليه في مناقشته استدلال ابن مالك بحديث: «يتعاقبون فيكم ملائكة...» على إلحاق الفعل علامتي التثنية والجمع، مع وجود الاسم الظاهر على لغة قوم من العرب؛ لأنَّ هذه الرواية التي استدلَّ بها ابن مالك مختصرة، وردت من طريق آخر تامَّة[٣].

ونقل عنه رأياً، وعلَّق عليه، فقد ذهب أبو حيَّان إلى أنَّ (من) التي لابتداء الغاية تأتي من غير الزمان والمكان، استدلالاً بما جاء في الحديث:

---

(١) ١٣/٤٣٨.

(٢) انظر ما سبق ص ١٦١.

(٣) انظر: المسألة (٤٤) ص ٤٦٢.

«من محمد رسول الله. . .»[1]، وعلَّق ابن حجر بأنَّ «الظاهر أنَّها هنا لم تخرج عن ذلك، لكن بارتكاب مجاز»[2].

وإضافة إلى هؤلاء العلماء فقد نقل ابن حجر عن غيرهم عدداً من الأقوال منها ما ذكر له تعقُّباً، ومنها ما أورده ولم يتعقَّبه بشيء، ومن أمثلة الأول التي يتجلَّى فيها بوضوح موقف ابن حجر في هذا الصدد موقفه من الزمخشري، فقد كان للزمخشري في إعراب (أيَّاماً) في قوله تعالى: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾[3] رأي، علَّق ابن حجر عليه بأنه «كلام متعقَّب ليس هذا موضعه»[4]، فاعترضه العيني بقوله: «التعقيب في كلام المتعقِّب من غير تأمُّل، وقد سمعت الأساتذة الكبار من علماء العرب والعجم [يقولون][5]: إنَّ من ردَّ على الزمخشري في غير الاعتقاديات فهو ردٌّ عليه»[6]، وقد علَّق ابن حجر بقوله: «قائل هذا إن كان يعتقد عصمته من الخطأ أحقُّ أن يردَّ عليه، فإنه بشرٌ يخطىء ويصيب، وهذه كتبُ من جاء بعده ممن يتعانى التفسير طافحةٌ بالردِّ عليه، لكن ليس كلُّه مقبولاً ولا كلُّه مردوداً، والذي تعقَّبه أوَّلاً أبو البقاء وتبعه جماعة منهم البيضاوي، فهذا عالم من علماء العرب، وآخر من علماء العجم سبقا الكبار الذين أشار إليهم (ع)، فهما أحقُّ بالقبول»[7].

(١) سبق تخريجه ص ٤٧.
(٢) ١/ ٥٠؛ ارتشاف الضرب ٢/ ٤٤١.
(٣) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.
(٤) فتح الباري ٨/ ٢٨.
(٥) تكملة يلتئم بها السِّياق.
(٦) عمدة القاري ١٨/ ١٠٤.
(٧) انتقاض الاعتراض ٢/ ٣٤٦.

وهذا التعليق من ابن حجر يدلُّ على اتزان في التفكير، وموضوعية في الحكم والتقويم.

ومن النحويين الذين نقل عنهم أيضاً ابن السيد[١]، وابن بري[٢]، وابن الحاجب[٣]... ولم يتعقبَّهم بشيء.

ومما سبق كلِّه أخلُص إلى الآتي:

١ـ تميز ابن حجر ـ رحمه الله ـ بعقلية متحرِّرة من الجمود، والتبعية، والتقليد، وظهر ذلك جليًّا من خلال مناقشاته لعددٍ من النحويين، واعتراضه لآرائهم.

٢ـ اعتداده ببعض الشخصيات النحوية كسيبويه، والفراء، وابن هشام، وغيرهم.

٣ـ اعتراض الآراء بتعدُّد روايات الحديث، وردُّ الوجه النحوي لكون الدليل المعوَّل عليه فيه من تصرف الرواة، وقد أثبت هذا من خلال الروايات التي أوردها ـ رحمه الله ـ والتي يُصحِّح بعضها بعضاً ويجعل القاعدة مطَّردة لا تحتاج إلى تأويل.

٤ـ اعتراض بعض الآراء باختيار ما هو أقوى منها.

٥ـ اعتراض بعض الإعرابات بأنها تصحيف، أو فيه نظر من جهة المعنى، وهو أمر يدلُّ على إعمال فكر، وتقليب نظر.

٦ـ أَنَّ أكثر مناقشات ابن حجر كانت لابن مالك، والسهيلي، والعكبري، وابن هشام، والقاسم المشترك بين هؤلاء النحويين هو علم الحديث، فابن حجر إمام من أئمَّة الحديث، وابن مالك كان آية في الاطلاع

---

(١) انظر: المسألة (٥٩) ص ٥١٨.

(٢) انظر: ١/ ٣٥، ٧/ ١٦.

(٣) انظر: ١/ ٤١، ٢٧٣.

عليه، وله كتاب في توضيح مشكل إعراب صحيح البخاري، وكذا العكبري له مؤلَّف في إعراب الحديث، والسهيلي، وابن هشام ممن عُني بالحديث والاستشهاد به.

٧ـ أن جلَّ اعتراضات ابن حجر للنحويين، ومناقشاته لهم متعلِّقة بالصنعة الحديثية، وهذا من غلبة علم الحديث عليه.



الفصل الثالث

موقف ابن حجر من الاستدلال

(١) الاستدلال بالقراءات.

(٢) موقفه من الاستدلال بالحديث على القواعد النحوية.

(٣) الاستدلال بالشواهد النثرية الأخرى.

(٤) شواهد الشعر.

أولاً: الاستدلال بالقراءات

عُني ابن حجر ـ رحمه الله ـ عناية كبيرة بالقراءات وتوجيهها، والاستدلال بها، وما أورده في كتابه منها يدلُّ على طول باع وسعة اطلاع[1]، وقد أكثر من ذكر مناقشات العلماء في توجيهها، ومن ذلك ـ مثلاً ـ ما جاء في التعليق على قول البخاري: «﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ﴾[2]، تفسيره: أيحسبون أنَّا لا نسمع سرَّهم ونجواهم ولا نسمع قيلهم» فقد أورد ابن حجر فيه الأقوال الآتية:

١ـ قول ابن التين: إنَّ هذا التفسير أنكره بعضهم، وإنَّما يصحُّ لو كانت التلاوة «وقيلهم».

٢ـ قول أبي عبيدة: و(قيله) منصوب في قول أبي عمرو بن العلاء على (نسمع سرَّهم ونجواهم وقيله)، وقال غيره: هي في موضع الفعل، أي: ويقول.

٣ـ قول بعضهم: هذا التفسير محمول على أنَّه أراد تفسير المعنى، والتقدير: ونسمع قيله، فحذف العامل، لكن يلزم منه الفصل بين المتعاطفين بجمل كثيرة.

---

(١) انظر مثالاً على ذلك تعليقه على حديث: «إنَّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف» ٨/ ٦٤٢ـ ٦٥٤.

(٢) سورة الزخرف، الآية: ٨٨.

٤ـ قول الفراء: من قرأ (وقيله) فنصب تجوَّز من قوله (نسمع سرَّهم ونجواهم ونسمع قيلهم).

٥ـ قول الطبري: قرأ الجمهور (وقيله) بالنصب عطفاً على قوله: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ﴾(١) والتقدير: ونسمع قيله يا رب.

٦ـ ذكر ابن حجر أنَّه بهذا التقرير يندفع اعتراض ابن التين وإلزامه، بل يصحُّ مع كون القراءة (وقيله) بالإفراد.

٧ـ نقل عن الطبري: أنَّ قراءة الكوفيين (وقيله) بالجرِّ على معنى: وعنده علم الساعة وعلم قيله، وأنَّهما قراءتان صحيحتا المعنى.

٨ـ ذكر قراءة ابن مسعود: ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَـٰرَبِّ﴾ في موضع ﴿وَقِيلِهِۦ يَـٰرَبِّ﴾(٢).

٩ـ نقل عن بعض النحويين أنَّ «المعنى: إلا من شهد بالحق وقال قيله يا رب إنَّ هؤلاء قوم لا يؤمنون، وفيه أيضاً الفصل بين المتعاطفين بجمل كثيرة»(٣).

ومن الأمثلة أيضاً التي توضِّح عناية ابن حجر بالقراءات وتوجيهها تعليقه على ما جاء في دعاء الكرب: «لا إلٰه إلاّ الله العظيم الحليم، لا إلٰه إلا الله

---

(١) سورة الزخرف، الآية: ٨٠.

(٢) سورة الزخرف، الآية: ٨٨.

(٣) انظر: ٨/٤٢٨. وانظر: معاني القرآن للفراء ٣/٣٨ (وفيه: ونصبها أيضاً يجوز من قوله: نسمع سرَّهم..)؛ مجاز القرآن ٢/٢٠٧؛ جامع البيان ١١/٢١٩ (ط دار الكتب).
وانظر في القراءات المذكورة وتوجيهها:
السبعة ٥٨٩؛ حجة القراءات ٦٥٥ـ ٦٥٦؛ المحتسب ٢/٢٥٨؛ الكشف ٢/ ٢٦٢ـ ٢٦٣؛ التيسير ١٩٧؛ النشر ٢/ ٣٧٠؛ الإتحاف ٢/ ٤٦٠ـ ٤٦١.

ربُّ السَّماواتِ والأرضِ وربّ العرشِ العظيم»، إذ علَّق عليه بما يلي:

١ـ ذكر في قوله: (رب العرش العظيم) أنَّ ابن التين نقل عن الداودي أنَّه رواه برفع (العظيم)، وكذا برفع (الكريم) في قوله: (رب العرش الكريم) على أنَّهما نعتان للرب.

٢ـ أنَّ الذي ثبت في رواية الجمهور بالجرِّ على أنَّه نعت للعرش.

٣ـ قراءة الجمهور في قوله تعالى: ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾[1] ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ﴾[2] بالرفع.

٤ـ قرأ ابن محيصن بالجرِّ فيهما، وورد ذلك أيضاً عن ابن كثير وأبي جعفر المدني[3]، وأعرب بوجهين:

الأول: ما تقدَّم، **والثاني**: أن يكون مع الرفع نعتاً للعرش على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف قُطع عمَّا قبله للمدح، ورجِّح لحصول توافق القراءتين...[4].

ومن مظاهر عنايته ـ رحمه الله ـ أيضاً:

---

(١) سورة التوبة، الآية: ١٢٩. سورة المؤمنون، الآية: ٨٦. سورة النمل، الآية: ٢٦.

(٢) سورة المؤمنون، الآية: ١١٦.

(٣) الذي وقفت عليه في كتب القراءات أنَّ قراءة ابن محيصن هي الرفع في الآيات الأربعة، وهي أيضاً قراءة ابن كثير وأبي جعفر في آية (المؤمنون: ١١٦)، ولعله سبق قلم من ابن حجر ـ رحمه الله ـ أو النساخ، وسياق الكلام يشعر بأن العكس هو المراد، ونصُّ قوله: «والذي ثبت في رواية الجمهور بالجر على أنه نعت للعرش، وكذا قرأ الجمهور في قوله تعالى... بالرفع».
انظر القراءة وتوجيهها في: مختصر في شواذ القرآن ٥٦، ٩٩، ١٠٩؛ الكشاف ٢/ ٢٢٣، ٣/ ٤٥، ١٤٥؛ الجامع لأحكام القرآن ١٢/ ١٥٧؛ البحر المحيط ٥/ ١١٩، ٦/ ٤١٨، ٤٢٤، ٧/ ٧٠؛ الإتحاف ٢/ ١٠١، ٢٨٧، ٢٨٩، ٣٢٦.

(٤) انظر: ١١/ ١٥٠ـ ١٥١.

١ـ الاهتمام الواضح بنسبة القراءات إلى أصحابها، سواء في ذلك ما ذكره هو أم ما نقله عن غيره، ويوضِّح ذلك ما يلي:

أ ـ القراءات السبعية:

ومن أمثلتها:

١ـ قراءة ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ بجرِّ (الأرحام) ذكر أنَّها قراءة حمزة[١].

٢ـ قراءة ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قَتْلُ أَولاَدَهُم شُرَكَائِهِم﴾ نقل أنَّها قراءة ابن عامر[٢].

ب ـ القراءات الشاذة:

ومن الأمثلة عليها:

٣ـ قراءة ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ برفع (أحسن) نقل أنَّها قراءة يحيى بن يعمر[٣].

٤ـ قراءة: ﴿ولا يَحْسَبَنَّ الذين قُتِلُوا في سَبِيلِ اللَّهِ﴾ بفتح الياء من (يَحْسَبَنَّ) على تقدير: ولا يحسبنَّ حَاسِبٌ، نقل أنَّها قراءة هشام[٤].

٥ـ قراءة ﴿ويَسْأَلُونَك عَن اليَتَامَى قُل أَصْلِح لَهُم خَيرٌ﴾ نقل أنَّها قراءة طاووس[٥].

٦ـ في قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الخَبْءَ فِي السَمَوَات﴾ حكى عن الفراء

---

(١) انظر: المسألة (٨٣) ص ٦٧٣ ـ ٦٧٤.
(٢) انظر: المسألة (٧٩) ص ٦٥٠.
(٣) انظر: المسألة (١٤) ص ٣٠٢.
(٤) انظر: المسألة (٤٥) ص ٤٧٢.
(٥) انظر: المسألة (١٠٠) ص ٧٦٧.

أنَّ (في) بمعنى (من) وبها جاءت قراءة ابن مسعود[1].

٧ـ في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءِۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾[2]، ذكر أنَّه قُرِىء في الشواذ بالنصب، وهي قراءة الحسن البصري، ووجِّهت بالنصب على المصدر، أي: استوت استواءً[3].

٨ـ في تعليقه على الآية: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾[4] ذكر أنَّه على حذف القول، أي: يقولان ربَّنا، وقد أظهره ابن مسعود في قراءته[5].

٩ـ في تعليقه على قول البخاري ـ رحمه الله ـ: «﴿رَٰعِنَا﴾[6]: من الرعونة، إذا أرادوا أن يحمقوا إنساناً قالوا: راعنا» علَّق ابن حجر بأنَّ هذا إنما يجيء على قراءة من نوَّن (راعنا) وعزاها إلى الحسن البصري، وأبي حيوة، ووجْه هذه القراءة أنها صفة لمصدر محذوف، أي: لا تقولوا قولاً راعناً، أي: قولاً ذا رعونة[7].

---

(١) انظر: ٨/ ٣٦٣؛ معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩١، وانظر أيضاً: الكشاف ٣/ ١٤٥؛ البحر المحيط ٧/ ٦٨.
(٢) سورة آل عمران، الآية: ٦٤.
(٣) انظر: ٨/ ٦٣. وتوثيق القراءة في: مختصر في شواذ القرآن ٢١؛ إعراب القرآن ١/ ٣٨٣؛ مشكل إعراب القرآن ١/ ١٦٢؛ الكشاف ١/ ٤٣٥؛ إعراب القراءات الشواذ ١/ ٣٢٤؛ البحر المحيط ٢/ ٤٨٣.
(٤) سورة البقرة، الآية: ١٢٧.
(٥) ٣/ ٥١٥. وانظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٧٨؛ جامع البيان ٣/ ٦٤؛ المحتسب ١/ ١٠٨.
(٦) سورة البقرة، الآية: ١٠٤.
(٧) انظر: ٨/ ١٣. وانظر توثيق القراءة في: معاني القرآن للفراء ١/ ٧٠؛ مختصر في شواذ القرآن ٩؛ البحر المحيط ١/ ٣٣٨؛ الإتحاف ١/ ٤١١.

١٠ـ قراءة: ﴿ونَادَوا يَا مَالِ﴾ نسبها لابن مسعود، وللأعمش، وذكر أنها رُويت أيضاً عن علي[1].

١١ـ قراءة: ﴿أَرَأَيْتَكَ الَّذِي يُكَذِّبُ﴾[2] نقل نسبتها لابن مسعود عن الفراء[3].

وما سبق أمثلة على عنايته بالعزو، إلا أنه قد يتركه ـ وهذا قليل ـ ومنه:

١ـ ذكر في قوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ وقوله: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ أنه «قد وقع في القراءات المشهورة البناء على الفتح، والرفع مع التنوين، وفتح البعض، ورفع البعض...» وقد وردت هذه القراءات في الأوجه الجائزة في المعطوف على اسم (لا) إذا تكرَّرت، وفي المسألة تفصيل عزوها[4].

٢ـ قال: «وقد ذُكرت الأوجه في قراءة من قرأ ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾»، وهي قراءة نافع، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وغيرهم[5].

٣ـ قراءة ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ الآخرةِ﴾ بجرِّ (الآخرة)، نقلها عن الكرماني، وهي على حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله، وقد قرأ بها ابن جمَّاز[6].

---

(١) انظر: المسألة (٨٨) ص ٧٠٨.

(٢) سورة الماعون، الآية: ١.

(٣) انظر ما سبق ص ٨٦٧.

(٤) انظر: المسألة (٣٩) ص ٤٣٦.

(٥) انظر: المسألة (٤) ص ٢٣٠، والمسألة (٣٧) ص ٤٢٤.

(٦) انظر: المسألة (٧٧) ص ٦٣٦.

ابن جمَّاز (...ـ ١٧٠هـ)

سليمان بن مسلم بن جماز ـ وقيل: سليمان بن سالم بن جمَّاز ـ أبو الربيع =

٤ـ قراءة ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرِ﴾[١] بإشباع الكسرة من إجراء المعتل مجرى الصحيح، أوردها في أربعة مواضع، اثنين منها عن ابن مالك[٢]، وممن قرأ بها ابن كثير[٣].

ويتضح ممَّا سبق أنَّ ابن حجر ـ رحمه الله ـ عوَّل على القراءات مصدراً للاستدلال السبعية وغيرها، ولم أقف له على تلحين لقراءة أو تضعيف، بل كان منهجه واضحاً في الاعتداد بالقراءة واحترامها وعدم تخطئتها، ففي قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ قال: «وقرأها ـ أي: والأرحام ـ ابنُ مسعود فيما قيل بالرفع، فإن ثبت فهو مبتدأ والخبر محذوف تقديره: ممَّا يُتقى أو ممَّا يُسأل به»[٤].

وواضح من هذا النصِّ وقوفه عند القراءة الثابتة وتوجيهها.

ومثال آخر: في تعليقه على قول الشاعر:

واليوم نضربْكم على تأويله[٥]

ذكر أنَّ تسكين الباء لضرورة الشعر، «بل هي لغة قُرِئ بها في المشهور»[٦].

= الزهري ولاء، المدني، مقرئ جليل ضابط، عرض على أبي جعفر، وشيبة، ونافع، وعرض عليه إسماعيل بن جعفر، وقتيبة بن مهران.
انظر: غاية النهاية ١/ ٣١٥.

(١) سورة يوسف، الآية: ٩٠.

(٢) انظر: ٢/ ٢٣٩، ٤/ ٣٨٤، ٤١٤، ٧/ ٣٣٢، الأول والرابع عن ابن مالك.

(٣) انظر تخريج القراءة في: السبعة ٣٥١؛ التيسير ١٣١؛ حجة القراءات ٣٦٤.

(٤) انظر: المسألة (٨٣) ص ٦٧٤.

(٥) أورد ابن حجر الخلاف في التأويل، وقصة هذا الشعر. انظر ٧/ ٥٧٢ـ ٥٧٣، وستأتي الإشارة إلى هذا الشاهد ص ٩١٢.

(٦) ٧/ ٥٧٣. وسبق إيراد هذه القراءة ص ٢٥٤.

٢ـ ومن عنايته بالقراءات تأييد الوجه الإعرابي بوروده فيها:

ـ ومثاله: ما جاء في التعليق على الحديث: «...من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له؟»، فقد ذكر أنَّ في قوله (فأستجيب)، (فأعطيه)، (فأغفر) وجهين:

١ـ النصب على جواب الاستفهام.

٢ـ الرفع على الاستئناف.

قال: «وبهما قُرىء في قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ﴾[1]»[2].

ـ ومثال ثان: أورد قولين في (لا) من قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾:

١ـ أنَّ (لا) زائدة لتأكيد النفي المفهوم من (غير).

٢ـ أنَّ (لا) بمعنى (غير).

قال: «ويؤيِّده قراءة عمر: ﴿غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَغَيْرِ الضَّالِّينَ﴾ ذكرها أبو عبيد، وسعيد بن منصور بإسناد صحيح، وهي للتأكيد أيضاً»[3].

ـ مثال ثالث: في قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ نقل قول الفراء وأبي عبيدة في كون (لا) صلة، وحكى قراءة الجحدري وابن عباس ﴿لِّيَعْلَمَ﴾، قال: «وهو يُؤيِّد كونها مزيدة»[3].



(١) سورة البقرة، الآية: ٢٤٥.

(٢) ٣/ ٣٨.

(٣) انظر: المسألة (١٠٤) ص ٧٩٣.

ثانياً: موقفه من الاستدلال بالحديث على القواعد النحوية

بَدَت شخصية ابن حجر المحدِّث في هذه القضية جليَّة واضحة، إذ ناقش هذه المسألة مناقشة تنبع من طول باعه في فن الحديث، ومعرفته بالرجال، فقبل الاستدلال بالحديث في مواضع، وردَّه في مواضع أخرى، معتمداً على قواعد علم الحديث.

وتحرير منهج ابن حجر في الاستشهاد بالحديث بطريقة تفصيلية دقيقة وتقويمه يحتاج إلى دراسة عميقة، تنطلقُ من معرفة علميَّة مؤصَّلة بفنِّ الحديث، وعلم الرجال، وموازنة الروايات..

إلاَّ أنَّه يمكن ـ ومن خلال قراءة كتابه كاملاً ـ وضع أُطُر عامَّة تحدِّد نهج ابن حجر في هذا الموضوع، وهذه الأُطُر على النحو الآتي:

الأول: يقبل ابن حجر الاحتجاج بالحديث على صحَّة القواعد النحوية، ويعتمده مصدراً للقواعد بلا تردّد حيث يظهر أنَّ اللفظ محفوظ لم تختلف الرواة في لفظه:

ويمكن الوقوف على هذا النهج من خلال الأمثلة الآتية:

١ـ استدلَّ بالحديث: «إنَّ أتقاكم وأعلمكم بالله أنا» على جواز إقامة الضمير المنفصل مقام المتصل بلا ضرورة[١].

---

(١) انظر: المسألة (٩) ص ٢٦٣.

٢ـ استدلَّ بحديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: «. . .بينَما نحن جلُوسٌ عند النبي ـ ﷺ ـ إذ جَاءَه رجلٌ. . .» وفي الحديث نفسه: «فبَيْنَا نحنُ على ذلك أُتِيَ النبيّ ـ ﷺ ـ بِعَرَقٍ فيها تَمْر. . .»، استدلَّ به على اختصاص (بينما) بوقوع (إذ) و(إذا) في جوابها، بخلاف (بَيْنَا) فلا تُتلقَّى بواحدة منهما[1].

٣ـ احتجَّ بقوله عليه الصلاة والسلام: «بَيْنَا أنا نائم رأيتُ الناسَ. . .» لرأي الأصمعي بأنَّ استعمال (بينا) دون (إذا) ودون (إذ) فصيح، وإن كان الأكثر على خلافه[1].

٤ـ استدلَّ بقوله عليه الصلاة والسلام: «أرَأَيْتَكُم ليلتَكُم هذه، فإنَّ رأسَ مائةِ سَنَةٍ منها، لا يبقَى ممَّن هو على ظهرِ الأرضِ أحدٌ» على مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية كما هو مذهب الكوفيين[2].

٥ـ ذكر استدلال ابن مالك بالحديث: «. . .وما يُعذَّبان في كبير. . .» على مجيء (في) للتعليل دون اعتراض له[3].

٦ـ أورد استدلال ابن مالك بالحديث: «نِعْمَ المنيحةُ اللقحةُ، الصفيُّ مِنحَة. . .» على وقوع التمييز بعد فاعل (نعم) ظاهراً دون اعتراض له[4].

٧ـ ذهب في قول أبان بن سعيد: «وا عجباً لوَبْر تدلَّى من قَدُومِ الضأنِ» إلى أنَّ فيه شاهداً على استعمال (وا) في منادى غير مندوب[5].

٨ـ احتجَّ بقول أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ: «لو أنَّ أحدَهم نَظَرَ تحت

---

(١) انظر: المسألة (٦٢) ص ٥٢٩.

(٢) انظر: المسألة (٦٩) ص ٥٧١.

(٣) انظر: المسألة (٧٠) ص ٥٧٨.

(٤) انظر: المسألة (٨١) ص ٦٦٢.

(٥) انظر: المسألة (٨٧) ص ٧٠٥.

قَدَمَيْه . .» على مجيء (لو) الشرطية للاستقبال خلافاً للأكثر[1] .

٩ـ في قول ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: « . . .ويجعلون المحرَّم صفر» ذكر ابن حجر أنَّه ورد هكذا (صفر) دون ألف في جميع الأصول من الصحيحين، وأورد تخريجات العلماء لذلك، ونقل عن أبي عبيدة عدم صرفه؛ لعلَّتين: المعرفة والساعة، وفُسِّر مراده بالساعة أنَّ الأزمنة ساعات، والساعة مؤنَّثة، قال ابن حجر: «وحديث ابن عباس هذا حجَّة قويَّة لأبي عبيدة»[2] .

١٠ـ في قول أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ: «لاها الله إذاً لا يَعمدُ إلى أسدٍ من أُسدِ الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سَلْبَه» قال ابن حجر: «هكذا ضبطناه في الأصول المعتمدة من الصحيحين وغيرهما بهذه الأحرف (لاها الله إذا)»[3]، وأورد أقوال العلماء فيها، ثم ذهب إلى أنَّه يؤيِّد ما رُجِّح من الاعتماد على ما ثبتت به الرواية كثرةُ وقوع هذه الجملة في كثير من الأحاديث، ومنها:

أ ـ ما وقع في حديث عائشة في قصة بريرة لـمَّا ذكرت أنَّ أهلها يشترطون الولاء قالت: «فانتهرتها، فقلت: لاها الله إذاً».

ب ـ ما وقع في قصة جُلَيْبيب: «أنَّ النبي ـ ﷺ ـ خطب عليه امرأة من الأنصار إلى أبيها فقال: حتى أستأمر أمَّها، قال: فنعم إذاً، فذهب إلى امرأته فذكر لها فقالت: لاها الله إذاً، وقد منعناها فلاناً».

ج ـ ما أخرجه أحمد في (الزهد) قال: «قال مالك بن دينار للحسن: يا أبا سعيد لو لبست مثل عباءتي هذه، قال: لاها الله إذاً ألبس مثل عباءتك

---

(١) انظر: ٧/ ١٤.

(٢) انظر: ٣/ ٤٩٨.

(٣) انظر: ٧/ ٦٣٣.

هذه»[1].

١١ـ استدلَّ على جواز تقديم الفعل على (ما) الاستفهامية بحديث أم حبيبة ـ رضي الله عنها ـ: «قلت: يا رسول الله، هل لك في بنت أبي سفيان؟ قال: فأفعل ماذا؟»[2].

تلك كانت أمثلة لقبول ابن حجر الاستشهاد بالحديث حال ثبوت أنَّ اللفظ لم تتصرَّف فيه الرواة.

ويظهر جليًّا قبوله لما ورد على هذه الصفة وإن كان ظاهره مخالفاً للمشهور في القواعد النحوية في موقفه من قول ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: «أنت أبا جهل»، فقد ذكر أنَّ من رواه بالرفع هو المتصرِّف فيه[3].

الثاني: تشتدُّ عبارة ابن حجر في الردِّ على المخالف في المسألة التي ثبت الحديث على وفقها، وذلك لقرائن تحفُّ بها، مثل كثرة ورودها في النصوص ونحو ذلك.

والأمثلة الآتية توضِّح ذلك:

١ـ ذكر استشكال بعضهم دخول الباء في قوله عليه الصلاة والسلام: «وعليكم بالسكينة»؛ لأنَّه متعدٍّ بنفسه، كقوله تعالى: ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ﴾[4]، وقال: «وفيه نظر؛ لثبوت زيادة الباء في الأحاديث الصحيحة، كحديث: «عَلَيْكُم برُخْصَةِ الله»، وحديث: «فَعَلَيْه بالصوم فإنَّه له وِجاء» وحديث: «فَعَلَيْكَ بالمرأةِ» قاله لأبي طلحة في قصة صفية، وحديث: «عليك بِعَيْبَتِك» قالته عائشة لعمر، وحديث: «عليكم بقيام الليل»، وحديث: «عليك بخُوَيصة

---

(١) ٧/ ٦٣٥.

(٢) انظر: المسألة (١٠٧) ص ٨١٢.

(٣) انظر: المسألة (٢) ص ٢٢٠.

(٤) سورة المائدة، الآية: ١٠٥.

نفسك» وغير ذلك، ثم إنَّ الذي علَّل به هذا المعترض غير مُوفٍ بمقصوده؛ إذ لا يلزم من كونه يجوز أن يتعدَّى بنفسه امتناع تعدِّيه بالباء، وإذا ثبت ذلك فيدلُّ على أنَّ فيه لغتين»[1].

٢ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «أعيَّرته بأمِّه» ذكر ابن حجر أنَّ قوله (بأمِّه) فيه «رَدٌّ على من زعم أنه لا يتعدَّى بالباء، وإنما يُقال: عيَّرته أمَّه»[2].

٣ـ وفي قوله عليه الصلاة والسلام: «لخُلُوف فَم الصَّائم» ذكر أنَّ فيه ردًّا على من قال: إنَّ ميم (فم) لا تثبت حال الإضافة إلاَّ في ضرورة شعر؛ لثبوتها في هذا الحديث الصحيح[3].

الثالث: يدفع ابن حجر الاحتجاج بالحديث في النحو إذا ظهر له أنَّ اللفظ موضع الاحتجاج قد تصرَّف فيه الرواة، بحيث تذهب طمأنينة القلب إلى أنَّ هذا اللفظ الذي فيه الحجَّة قد قاله رسول الله ـ ﷺ ـ أو من هو في عصر الاحتجاج بقوله، والأمثلة على ذلك متعدِّدة، ورد بعضها في سياق عرض المسائل النحوية، وبعضها في ثنايا الكتاب، وهي على النحو الآتي[4]:

١ـ استدلَّ الكرماني بحديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: «. . .أُعطيه الرجلَ فيشرب. . . فأُعطيه الرجلَ» أي: الذي إلى جنبه، على أنَّ المعرفة إذا أُعيدت معرفة لا تكون عين الأوَّل، وتعقَّبه ابن حجر بإيراد روايتين أخريين للحديث، قال: «وقع في رواية يونس «ثم يردُّه فأناوله الآخر» وفي رواية

---

(١) ٢/ ١٣٩.
(٢) ٥/ ٢٠٧.
(٣) انظر: المسألة (٣) ص ٢٢٥.
(٤) آثرتُ هنا إيراد موقف ابن حجر في بعض الأمثلة مفصَّلاً وبنصِّه كاملاً دون الاختصار والإحالة على موضعه من الدراسة؛ بغية إبراز شخصية ابن حجر المحدِّث، وأثرها في توجيه تفكيره النحوي.

علي بن مسهر «قال: فجعلت أناول الإناء رجلاً رجلاً فيشرب، فإذا روى أخذته فناولته الآخر، حتى روى القوم جميعاً»، وعلى هذا فاللفظ المذكور من تصرُّف الرواة، فلا حجَّة فيه لخرم القاعدة»[١].

٢ـ في التعليق على قول عمَّار ـ رضي الله عنه ـ: «إنَّ عائشة قد سارت إلى البصرة، والله إنَّها لزوجة نبيكم ـ ﷺ ـ في الدنيا والآخرة، ولكن الله تبارك وتعالى ابتلاكم؛ ليعلم إيَّاه تطيعون أم هي» نقل ابن حجر عن بعض الشراح أنَّ المناسب أن يقال (إيَّاها) لا (هي)، ثم نقل إجابة الكرماني بأنَّ الضمائر يقوم بعضها مقام بعض، وعلَّق ابن حجر بأنَّه «قد وقع في رواية إسحاق بن راهويه في مسنده عن يحيى بن آدم بسند حديث الباب (ولكن الله ابتلانا بها؛ ليعلم أنطيعه أم إيَّاها) فظهر أنَّ ذلك من تصرُّف الرواة»[٢].

٣ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «إنَّ الله ورسوله حَرَّم بيع الخمر...» ذهب القرطبي إلى أنَّ النبيَّ ـ ﷺ ـ لم يجمع بينه وبين اسم الله في ضمير الاثنين تأدُّباً، وهو من نوع ما ردَّ به على الخطيب في قوله: «ومن يعصهما»، وتعقَّبه ابن حجر بأنَّه «لم تتفق الرواة في هذا الحديث على ذلك، فإنَّ في بعض طرقه في الصحيح: «إنَّ الله حرَّم» ليس فيه «ورسوله»، وفي رواية لابن مردويه من وجه آخر عن الليث «إنَّ الله ورسوله حرَّما»، وقد صحَّ حديث أنس في النهي عن أكل الحُمُر الأهلية: «إنَّ الله ورسوله يَنْهَيَانكم» ووقع في رواية النسائي في هذا الحديث: «ينهاكم»، والتحقيق جواز الإفراد في مثل هذا، ووجهه الإشارة إلى أنَّ أمر النبي ناشىء عن أمر الله، وهو نحو قوله: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾[٣]»[٤].

---

(١) انظر: المسألة (٨) ص ٢٥٨.

(٢) ١٣/ ٦٣. وانظر: شرح الكرماني ٢٤/ ١٧٤.

(٣) سورة التوبة، الآية: ٦٢.

(٤) ٤/ ٤٩٧. وانظر: المفهم ٤/ ٤٦١.

٤ـ ذهب الكرماني إلى أنَّ قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «فقلت: يا رسول الله، إنَّ عجوزين، وذكرتُ له، فقال: صَدَقتا» حُذف منه خبر (إنَّ) للعلم به، والتقدير: دخلتا، وتعقَّبه ابن حجر بقوله: «قلت: ظهر لي أنَّ البخاري هو الذي اختصره، فقد أخرجه الإسماعيلي عن عمران بن موسى عن عثمان بن أبي شيبة شيخ البخاري فيه فسَاقه، ولفظه: «فقلت له: يا رسول الله، إنَّ عجوزين من عجائز يهود المدينة دخلتَا عليَّ فزعمتا أنَّ أهل القبور يُعذَّبون في قبورهم، فقال: صدَقتا»، وكذا أخرجه مسلم من وجه آخر عن جرير شيخ عثمان فيه، فعلى هذا فيُضبط (وذكرتُ له) بضم التاء وسكون الراء، أي: ذكرتُ له ما قالتا»(١).

٥ـ استدلَّ ابن مالك بحديث أبي ذر: «ما أحِبُّ أنَّه يُحوَّل لي ذهباً يمكث عندي منه دينار فوق ثلاث» ـ وهي رواية أبي شهاب عن الأعمش عن زيد بن وهب عن أبي ذر ـ على استعمال (حوَّل) بمعنى (صيَّر) وإعمالها عملها، وأنَّه استعمال صحيح خفي على أكثر النحاة.

وقد أورد ابن حجر روايات أخرى للحديث هي:

ـ «ما يسرُّني أنَّ عندي مثل أُحدٍ هذا ذهباً...» في رواية أبي الأحوص عن الأعمش.

ـ «ما أحبُّ أنَّ لي أُحداً ذهباً يأتي عليَّ يوم وليلة، ـ أو ثلاث ـ عندي منه دينار» في رواية حفص بن غياث عن الأعمش.

ـ «ما أحبُّ أنَّ لي أُحداً ذاك ذهباً» في رواية أبي معاوية عن الأعمش عند أحمد.

ثم علَّق ابن حجر على استدلال ابن مالك بأنَّه «قد اختلفت ألفاظ هذا الحديث، وهو مُتَّحد المخرج، فهو من تصرُّف الرواة فلا يكون حجَّة في

---

(١) انظر: المسألة (٣٨) ص ٤٣١.

اللغة»، وقال أيضاً: «وقد اختلفت ألفاظ رواته عن أبي ذرٍّ أيضاً: ففي رواية سالم، ومنصور عن زيد بن وهب بعد قوله: «قلت: أحد»، قال: «والذي نفسي بيده ما يسرُّني أنَّه ذهب قِطعاً أُنفقه في سبيل الله أَدَعُ منه قيراطاً»، وفي رواية سويد بن الحارث عن أبي ذرٍّ: «ما يسرُّني أنَّ لي أُحداً ذهباً أموت يوم أموت وعندي منه دينار أو نصف دينار»، واختلفت ألفاظ الرواة أيضاً في حديث أبي هريرة ثاني حديثيَ الباب كما سأذكره»[1].

٦ـ استدلَّ ابن مالك بحديث: «اجتنبوا الموبقاتِ: الشرك بالله والسحر» على حذف المعطوف للعلم به، والتقدير: اجتنبوا الموبقات: الشرك بالله، والسحر، وأخواتهما، وإنَّما جاز الحذف؛ لأنَّ الموبقات سبع ثبتت في حديث آخر، وعلَّق ابن حجر بأنَّ «ظاهر كلامه يقتضي أنَّ الحديث ورد هكذا تارة، وتارة ورد بتمامه، وليس كذلك، وإنَّما الذي اختصره البخاري نفسه كعادته في جواز الاقتصار على بعض الحديث، وقد أخرجه في (كتاب الوصايا)... عن عبد العزيز بن عبد الله شيخه في هذا الحديث بهذا الإسناد، وساقَها سبعاً فذكر بعد السحر وقتل النفس إلخ، وأعاده في أواخر (كتاب المحاربين) بهذا الإسناد بعينه تماماً»[2].

٧ـ استدلَّ ابن التين بحديث «كنت وأبوبكر وعمر» على جواز العطف على الضمير المرفوع دون تأكيد، وعلَّق ابن حجر بقوله: «وأمَّا هذا الحديث فلم تتفق الرواة على لفظه، وسيأتي في مناقب عمر من وجه آخر بلفظ «ذهبت أنا وأبوبكر وعمر»، فعطف مع التأكيد مع اتحاد المخرج، فدلَّ على أنَّه من تصرُّف الرواة»[3].

---

(١) ١١/٢٦٩، وحديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: «لو كان لي مثل أُحد ذهباً ما يسرُّني أن لا تمرّ عليَّ ثلاث ليال، وعندي منه شيء إلاَّ شيئاً أرصدُه لدَيْن».

(٢) ١٠/٢٤٣.

(٣) انظر: المسألة (٨٢) ص ٦٦٨.

٨ـ استدلَّ ابن مالك بقول أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ في رواية: «إنَّا أتينا النبيَّ ـ ﷺ ـ نفرٌ من الأشعريين» لصحَّة رأي الأخفش في جواز الإبدال من ضمير الحاضر بدل (كلّ) من (كلّ)، فتعقَّبه ابن حجر بأنَّه «لا يحسُن الاستشهاد به إلاَّ لو اتفقت الرواة، والواقع أنَّه بهذا اللفظ انفرد به عبد السلام، وقد أخرجه البخاري في مواضع أخرى بإثبات (في)، فقال في معظمها: «في رَهْط» كما هي رواية ابن عليّة عن أيوب هنا، وفي بعضها «في نفر» كما هي رواية حمَّاد عن أيوب في (فرض الخُمْس)»(١).

٩ـ استدلَّ بعض النحاة بقوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ يَقُمْ ليلةَ القَدْرِ إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدَّم من ذنبه» على مجيء الشرط مضارعاً، والجواب ماضياً، فقال ابن حجر: «وعندي في الاستدلال به نظر؛ لأنني أظنُّه من تصرُّف الرواة؛ لأنَّ الروايات فيه مشهورة عن أبي هريرة بلفظ المضارع في الشرط والجزاء، وقد رواه النسائي عن محمد بن علي بن ميمون عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه فلم يُغاير بين الشرط والجزاء، بل قال: «من يَقُم ليلةَ القدر يُغفرْ له»، ورواه أبو نعيم في (المستخرج) عن سليمان وهو الطبراني عن أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة عن أبي اليمان ولفظه زائد على الروايتين فقال: «لا يقومُ أحدُكم ليلةَ القَدْرِ فيوافقها إيماناً واحتساباً إلا غَفر الله له ما تقدَّم من ذنبه». . . فوضح أنَّ ذلك من تصرُّف الرواة بالمعنى؛ لأنَّ مخرجَ الحديث واحد»(٢).

١٠ـ استدلَّ ابن مالك بحديث: «فإن جاء صَاحبُها وإلاَّ استمتع بها» على حذف جواب الشرط الأوَّل، وشرط (إن) الثانية، والفاء من جوابها، وتعقَّبه ابن حجر بأنَّه «إنَّما وقع الحذف من بعض الرواة دون بعض، فقد تقدَّم حديث أُبيٍّ في أول (اللقطة) بلفظ «فاستمتع بها» بإثبات الفاء في

---

(١) انظر: المسألة (٨٤) ص ٦٨٤.

(٢) انظر: المسألة (٩٧) ص ٧٥٣.

الجواب الثاني، ومضى من رواية الثوري عن ربيعة في حديث الباب بلفظ «وإلاَّ فاستنفقها»، ومثله ما سيأتي بعد أبواب من رواية إسماعيل بن جعفر عن ربيعة بلفظ «ثم استنفق بها، فإن جاء ربُّها فأدِّها إليه»، ولمسلم من طريق ابن وهب المقدَّم ذكرها «فإذا لم يأت لها طالبٌ فاستنفقْها»[1].

١١ـ استدلَّ ابن مالك بقول عمر ـ رضي الله عنه ـ: «أمَّا بعد، نزل تحريم الخمر» على جواز حذف الفاء في جواب (أمَّا بعد)، وردَّ ابن حجر هذا الاستدلال بأنَّ «هذه رواية مسدَّد ـ يعني عن يحيى القطان ـ هنا، وسيأتي قريباً عن أحمد بن أبي رجاء عن يحيى القطان بلفظ «خطب عمر على المنبر، فقال: إنَّه قد نزل تحريمُ الخمر» ليس فيه (أمَّا بعد)، وأخرجه الإسماعيلي هنا من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي عن يحيى بن سعيد القطان شيخ مسدَّد، وفيه بلفظ «أمَّا بعد، فإنَّ الخمر» فظهر أنَّ حذف الفاء وإثباتها من تصرُّف الرواة»[2].

١٢ـ نقل ابن حجر استدلال ابن مالك بحديث أبي ذرٍّ ـ رضي الله عنه ـ قال: «قال النبي ـ ﷺ ـ: قال لي جبريل: من مات من أمَّتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ـ أو لم يدخل النار ـ قال: وإن زنى وإنْ سرق؟ قال: وإنْ» نقل استدلال ابن مالك على جواز حذف فعل الشرط والاكتفاء بحرفه، وتعقَّبه بأنَّ الرواية الأخرى للحديث يتضح منها أنَّ هذا من تصرُّف الرواة[3].

١٣ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «حَوْضي مسيرةُ شهرٍ، ماؤُه أبيضُ من اللبن..»، نقل ابن حجر قول المازري بأنَّ «مقتضى كلام النحاة أن يُقال: أشدُّ بياضاً، ولا يقال: أبيض من كذا، ومنهم من أجازه في الشعر، ومنهم من أجازه بقلَّة، ويشهد له هذا الحديث وغيره».

---

(١) انظر: المسألة (١٠٠) ص ٧٦٦.
(٢) انظر: المسألة (١٠١) ص ٧٧٦.
(٣) انظر: المسألة (٩٨) ص ٧٥٧.

قال ابن حجر: «قلت: ويحتمل أن يكون ذلك من تصرُّف الرواة، فقد وقع في رواية أبي ذر عند مسلم بلفظ «أشدُّ بياضاً من اللبن»، وكذا لابن مسعود عند أحمد، وكذا لأبي أمامة عند ابن أبي عاصم»[(١)].

ومن الأمثلة يتضح أنَّ ابن حجر ـ رحمه الله ـ يردُّ الاحتجاج بالحديث على القواعد النحوية إذا تبيَّن له أنَّ اللفظ تصرَّفت به الرواة، ومن تصريحه بهذا المنهج أيضاً ما جاء في ردٍّ له على العيني، قال: «لكن الرواة إذا اختلفوا في اللفظ الوارد امتنع الاحتجاج في اللغة ببعض المختلف؛ لأنه يطرقه الاحتمال، سواء كان الاحتمال راجحاً أو[(٢)] مرجوحاً»[(٣)].

وابن حجر في هذا المسلك الذي سلكه في الاستشهاد بالحديث موافق لأبي حيان في منهجه الذي سار عليه من الاعتماد على ما اتفق الرواة على نقله بلفظ واحد، أو ما تواتر فيه النقل، أو تضافر النقل فيه ـ كما تقدَّم ـ ويمنع الاحتجاج بالحديث إذا كان مما تصرَّف الرواة فيه بالمعنى[(٤)].

الرابع: يتسامح ابن حجر في الاحتجاج بالحديث على القواعد النحوية مع كون اللفظ قد وقع فيه اختلاف بين الرواة، وذلك لقرائن تُحيط بالمسألة، مثل ورود ذلك في نصوص أخرى، أو كون اللفظ مخرَّجاً على لغة متَّفق عليها وإن كانت قليلة، أي ليس في المسألة اختلاف، ويوضِّح ذلك الأمثلة الآتية:

١ـ في حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: «. . . فكاد بعضُ الناسِ يرتابُ. .»، أورد ابن حجر رواية معمر في الجهاد «فكاد بعض الناس أن يرتاب» وقال: «ففيه دخول (أن) على خبر (كاد)، وهو جائز مع قلَّته»[(٥)]، مع

---

(١) ١١/ ٤٨٠.

(٢) الأظهر هنا أن يقال: (أم)؛ لأن (سواء) تعادل بأم لا بأو.

(٣) انتقاض الاعتراض ١/ ٧٩.

(٤) انظر ما سبق ص ٤٧.

(٥) انظر: المسألة (٢٩) ص ٣٧٢.

كون ابن حجر رجَّح في حديث «حتى كادت الشمس أن تغرب» أنَّه من تصرُّف الرواة(١)، ورواية معمر مثله كذلك من اختلاف الرواة.

٢ـ في قوله عليه الصلاة والسلام: «يا بني سَلَمة، ألا تَحْتَسِبُون آثارَكم» ذكر ابن حجر أنَّ رواية الأكثر (ألا تحتسبون)، وفي رواية (ألا تحتسبوا)، وخرَّجها على أنَّ حذف نون الرفع في مثل هذا لغة مشهورة(٢).

٣ـ في قول عروة ـ رضي الله عنه ـ: «يا أمَّ المؤمنين ألا تسمعين ما يقول أبو عبد الرحمن؟»، نقل ابن حجر فيه رواية (ألا تسمعي) وخَرَّجها على أنَّها لُغيَّة(٢).

وقد تلخَّص ممَّا سبق معالم منهج ابن حجر في قضية الاستشهاد بالحديث على القواعد النحوية، وهي قبوله الاستدلال بالحديث إذا تبيَّن أنَّ اللفظ محفوظ لم تتصرَّف فيه الرواة، والردُّ القويُّ على من منع ذلك، ورفض الاستدلال بالحديث إذا اتضح أنَّ الرواة تصرَّفوا في لفظه، والتسامح في الاحتجاج مع اختلاف اللفظ بين الرواة؛ لقرائن تحيط بالمسألة.

وأودُّ أن أشير إلى أنَّ المقام هنا ليس مقام تأييد أو ردٍّ لما ذهب إليه ابن حجر ـ رحمه الله ـ من رفض الاحتجاج بما ثبت أنَّ الرواة تصرَّفوا في لفظه، إلاَّ أنَّه يمكن القول: إنَّ موقفاً قوياً مثل هذا ينتهجه ابن حجر ـ رحمه الله ـ وهو الحافظ، وشيخ الإسلام، وأمير المؤمنين في الحديث، والعلاَّمة في معرفة الرجال، وطرق الأحاديث ورواياته، وقد بلغ فيها منزلة شهد له فيها بالتفوُّق أكابرُ شيوخه، وعوَّلوا على قوله في كثير من المسائل، أقول: إنَّ هذا الموقف جديرٌ بأن يوقف عنده، ويُدرس دراسة علمية فاحصة علَّها تفتح آفاقاً جديدة في مجال الدرس النحوي.

---

(١) انظر: المسألة (٢٩) ص ٣٧١.

(٢) انظر: المسألة (٧) ص ٢٤٨.

ثالثاً: الاستدلال بالشواهد النثرية الأخرى

ويشمل:

١ـ أقوال العرب.

٢ـ الأمثال.

وهذان القسمان لم يردْ منهما إلا القليل موازنة بالشواهد الشعرية، وما وقفت عليه منهما هو على النحو الآتي:

أولاً: أقوال العرب:

١ـ ما حكاه سيبويه من قولهم: هذا يوم اثنين مباركاً فيه: نقله شاهداً على أنَّ (أل) قد تحذف من العلم بالغلبة في غير نداء ولا إضافة(١).

٢ـ قولهم: ليلٌ نائم: نقل الاستدلال به في تعليقه على قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ على جعل الأشهر نفس الحجِّ اتساعاً، لكون الحجِّ يقع فيها(٢).

٣ـ مررت برجلٍ صالحٍ، وإن لا صالحٍ فطَالحٍ: أورده ضمن حديثه عن حذف حرف الجر، وإبقاء عمله، والتقدير: إنْ لا أمرُّ بصالحٍ فقد مررتُ بطَالحٍ(٣).

---

(١) انظر: المسألة (١٢) ص ٢٨٧.

(٢) انظر: المسألة (٧٧) ص ٦٣٤.

(٣) انظر: المسألة (٧٥) ص ٦٢٠.

٤ـ قول بعضهم: عليه رجلاً لَيْسني: نقله في الحديث عن مسألة إغراء الغائب[1].

٥ـ المرء مجزيٌّ بعمله، إن خيراً فخيرٌ، وإن شرًّا فشرٌّ: نقله شاهداً على حذف (كان) مع اسمها، وبقاء خبرها[2].

ثانياً: الأمثال:

ومن أمثلتها:

١ـ تسمعُ بالمُعَيْديِّ خيرٌ من أن تراه: أورده ابن حجر في موضعين:

الأول: في التعليق على قوله ـ ﷺ ـ: «كلُّ سُلامى من الناس عليه صدقة كلَّ يوم تطلع فيه الشمس: يعدلُ بين الاثنين صدقة...».

قال ابن حجر: «قوله: (يعدل) فاعله الشخص المسلم المكلَّف، وهو مبتدأ على تقدير العَدْل، نحو: (تسمعُ بالمُعَيْديِّ خيرٌ من أن تراه) وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾[3]»[4].

الثاني: في التعليق على قوله عليه الصلاة والسلام: «إنَّ أوَّل ما نبدأ به في يومنا هذا أن نصلِّي..».

ذكر ابن حجر أنه وقع في بعض الروايات «في يومنا هذا نصلِّي» وعليها شرح الكرماني، ووجَّهها بأنَّها مثل: تسمعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أن تراه، وهو على تنزيل الفعل منزلة المصدر[5].

ورواية المثل المذكورة هي رواية الأصمعي، ورواه غيره: أَنْ تسمعَ

---

(١) انظر: المسألة (٩٣) ص ٧٢٨.
(٢) انظر: ١١/ ٢٧٣.
(٣) سورة الروم، الآية: ٢٤.
(٤) ٦/ ١٥٤.
(٥) انظر: ١٠/ ٦، وشرح الكرماني ٢٠/ ١٢١.

بالمعَيْدِيِّ خيرٌ من أن تراه[1]، ويُروى: لأنْ تسمعَ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ...، ويُروى أيضاً: تسمع بالمُعَيْدِيِّ لا أن تراه، وهو مثل يُضرب لمن خَبَرُه خيرٌ من مَرْآه[2].

والتنظير بالآية في التعليق على الحديث الأوَّل على تقدير: أن يريكم، فحذفت (أنْ) وارتفع الفعل بعدها، وهو أحد الأوجه التي حُملت عليها الآية[3].

٢ـ تجوع الحُرَّة ولا تأكل بثدييها: أورده ابن حجر في التعليق على حديث: «اللهم حوالينا ولا علينا» قال: «قال الطيبي: في إدخال الواو هنا معنى لطيف، وذلك أنَّه لو أسقطها لكان مستسقياً للآكام وما معها فقط، ودخول الواو يقتضي أنَّ طلب المطر على المذكورات ليس مقصوداً لعينه، ولكن ليكون وقاية من أذى المطر، فليست الواو مخلِّصة للعطف، ولكنها للتعليل، وهو كقولهم: تجوع الحُرَّة ولا تأكل بثدييها، فإنَّ الجوع ليس مقصوداً لعينه، ولكن لكونه مانعاً عن الرَّضاع بأجرة إذ كانوا يكرهون ذلك آنفاً»[4].

وهذا المثل يُضرب لمن يصون نفسه عمَّا يدنسه من مكاسب الأموال، ومعناه: أنَّ الحرَّة تجوع ولا تكون ظِئْراً لقوم مقابل أجر تأخذه منهم[5].

٣ـ لا أفعل كذا حتى يشيبَ الغرابُ: أورده ابن حجر في التعليق على

---

(١) انظر: جمهرة الأمثال ١/ ٢٦٦.

(٢) انظر قصة المثل في: الأمثال لأبي عبيد ٩٧ـ ٩٨؛ جمهرة الأمثال ٢٦٦؛ مجمع الأمثال ١/ ١٢٩ـ ١٣١؛ المستقصى ٣٧٠ـ ٣٧١.

(٣) انظر: البيان ٢/ ٢٥٠؛ التبيان ٢/ ١٠٣٩؛ الدر المصون ٩/ ٣٨.

(٤) ٢/ ٥٨٧.

(٥) انظر قصة المثل في: الأمثال لأبي عبيد ١٩٧؛ جمهرة الأمثال ١/ ٢٦١؛ مجمع الأمثال ١/ ١٢٣؛ المستقصى ٢/ ٢٠.

الحديث: «فإنَّ الله يُعذِّبه حتى ينفخ فيها الروحَ، وليس بنافخٍ فيها أبداً»، فقد ذكر أنَّ استعمال (حتى) في الحديث نظير استعمالها في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾[1] وكذا قولهم: لا أفعل كذا حتى يشيب الغراب[2].

وقد أورد مثلاً آخر في المعنى نفسه وهو قولهم: لا أفعل كذا حتى يبيضَّ القار[3].



(١) سورة الأعراف، الآية: ٤٠.

(٢) انظر: ١٠/٤٠٨، جمهرة الأمثال ١/٣٦٣.

(٣) انظر: ١/١٢٦، فصل المقال ١/٤٧٤.

رابعاً: شواهد الشعر

تعدَّدت الشواهد الشعرية الواردة في معرض الحديث عن المسائل النحوية في (فتح الباري)، وزاد عددها على خمسة وخمسين شاهداً، ويدور الحديث عنها وِفق العنصرين الآتيين:

١ـ عزو الشواهد.

٢ـ طريقته في إيراد الشاهد.

وبيان هذين فيما يلي:

أولاً: عزو الشواهد:

بالرغم من تعدُّد الشواهد ـ كما سبق ـ إلاَّ أنَّ الغالب عليها ورودها غير معزوَّة، والذي وقفت عليه معزوًّا سبعة شواهد، سواء كان العزو من ابن حجر نفسه، أم أنَّه نقلها ضمن نصٍّ وهي معزوَّة فيه.

فمثال الأوَّل وهو ما عزاه ابن حجر نفسه:

١ـ قول النابغة:

... ... ولا أُحاشِي من الأقوامِ من أَحَدِ[1]

٢ـ فأمَّا الرحيل فدونَ بَعْدَ غَدٍ فمتى تقولُ الدارَ تجمعنا

(١) انظر: ٨/٢١٧، والبيت في الديوان ٢٠.

نسبه ابن حجر للأعشى، والصحيح أنَّه لعمر بن ربيعة[1].

٣ـ واليوم نضربْكم على تأويله

ذكر ابن حجر أنَّ عمَّار بن ياسر ـ رضي الله عنه ـ ذكره متمثِّلاً به، وأورد الاختلاف في الرواية، ونسبتها لعبد الله بن رواحة ـ رضي الله عنه ـ[2].

ومثال ما نقل فيه ابن حجر العزو عن غيره:

١ـ قول مسكين الدارمي:

ونابغة الجعدي ....

تتمته:

... ... بالرمْلِ بيتُه عليه صفيحٌ من رُخَام مُرَصَّعُ

والعزو فيه منقول عن ابن مالك[3].

٢ـ قول حسان ـ رضي الله عنه ـ:

رُبَّ حلمٍ أضاعه عدمُ المـا لِ، وجهلٍ غطَّى عليه النعيمُ

ذكره ابن مالك معزوًّا، ونقله ابن حجر[4].

٣ـ قول عدي:

رُبَّ مأمولٍ وراجٍ أملاً قد ثَنَاه الدهرُ عن ذاك الأمل

نقل ابن حجر عزوه عن ابن مالك[4].

أمَّا الشواهد غير المعزوَّة فيمكن أيضاً تقسيمها قسمين:

الأوَّل: ما أورده ابن حجر نفسه.

---

(١) انظر: المسألة (٤١) ص ٤٤٥.

(٢) انظر: ٧/ ٥٧٢ـ ٥٧٣؛ ديوان عبد الله بن رواحة ١٤٤.

(٣) انظر: المسألة (١٢) ص ٢٨٧.

(٤) انظر: المسألة (٧٤) ص ٦٠٦.

الثاني: ما نقله عن غيره وليس بمعزوٍّ، ويشمل ما سمَّى فيه المصدر وما أبهمه، وقد أمكن - بفضل الله - عزو غالبها، وسوف أورد اسم قائله الذي تمكَّنت من معرفته، محيلة على موضعه من الدراسة، وهناك توثيق العزو، أو على موضعه في (فتح الباري) - إن لم يكن ضمن المسائل المدروسة - مع توثيقه.

فمثال القسم الأوَّل، وهو ما أورده ابن حجر نفسه:

١ـ نحنُ بما عندنا، وأنت بما عنـ ـدك راضٍ، والرأي مختلفُ

وهو لقيس بن الخطيم، وقيل غيره[١].

٢ـ وما حبُّ الديار شَغَفْنَ قلبي ولكن حُبُّ من سَكَنَ الدِّيارَا

والبيت لمجنون ليلى[٢].

٣ـ ... ... وإنَّما هي إقبالٌ وإِدْبارُ

صدره: ترتعُ ما رَتَعَتْ حتى إذا ادَّكرتْ.

وهو للخنساء[٣].

٤ـ فقلتُ له: احملْ فوقَ طَوْقِك إنَّها مُطوَّقةٌ، مَنْ يَأْتِها لا يَضيرها[٤]

والبيت لأبي ذؤيب الهذلي، وروايته التي وقفت عليها:

فقيل: تحمَّلْ فوقَ طَوْقِك إنَّها مُطَبَّعةٌ، مَنْ يأْتِها لا يَضيرُها[٥]

٥ـ .... قد بَلَغا في المجدِ غايتاها

وقبله: إنَّ أبَاها وأبَا أباها

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٨؛ الديوان ١١٥.

(٢) انظر: المسألة (٧٧) ص ٦٣٥.

(٣) انظر: المسألة (٧٧) ص ٦٣٨.

(٤) انظر: ١٠/ ٤٤٤.

(٥) ديوان الهذليين ١/ ١٥٤.

وورد الأخير في موضع آخر من (فتح الباري) منقولاً عن مصدر مُبهَم، واختلف في قائله على قولين هما:

أ ـ رؤبة.

ب ـ أبو النجم العَجْلي[1].

٦ـ . . . . يصبحُ عطشانَ وفي البحرِ فَمُهْ

أوَّله: كالحوتِ لا يَرويه شيءٌ يَلْهَمهْ

وهو لرؤبة[2].

٧ـ فقلت: يمينَ اللهِ أَبْرَحُ قاعداً[3] . . . .

عجزه: . . . . ولو قطَّعوا رَأْسِي لَدَيْكِ وأَوْصَالي

والبيت لامرىء القيس[4].

٨ـ إنِّي إذا ما حادثٌ أَلَمَّا أقولُ يا لَّلهُمَّ يا لَّلهُمَّا[5]

وهو لأبي خراش الهذلي[6].

٩ـ فقال فريقُ القومِ لمَّا نَشَدْتُهم نعم، وفريقٌ ليُمْنُ اللهِ ما ندري[7]

والبيت لنصيِّب[8].

١٠ـ أنا أبو النجم، وشعري شعري

---

(١) انظر: المسألة (٢) ص ٢٢١.

(٢) انظر: المسألة (٣) ص ٢٢٦.

(٣) ٨/ ٢٩.

(٤) الديوان ٣٢.

(٥) ١١/ ١٦٠.

(٦) انظر: شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٣٤٦ «وفيه... إذا ما لَمَمٌ..».

(٧) ١١/ ٥٣١.

(٨) الديوان ٩٤.

والبيت لأبي النجم العجلي[1].

أمَّا ما نقله عن غيره وليس بمعزوٍّ، فأمثلته على النحو الآتي:

أ ـ ما سمَّى فيه المصدر:

ومن أمثلته:

١ـ . . . .   عَـلَـفْـتُـهـا تـبـنـاً ومـاءً بـارِداً

نقله عن ابن المنيِّر[2]، وذكر الفراء أنَّ بعض بني دَبير أنشده هذا البيت، ولم أقف على من نَصَّ على قائله[3]، وقد أورد ابن حجر البيت في ثلاثة مواضع أيضاً، دون نقل منه عن أحد[4].

٢ـ مَنْ يفعَلِ الحَسَناتِ اللَّهُ يشكرُها   . . .   .

وتـــمـــامـــه: . . . .   والـشـرُّ بـالـشَّـرِّ عـنـد الـلـه مـثـلانِ

نقله عن ابن مالك، والبيت مختلف في قائله على ثلاثة أقوال:

أ ـ حسان بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ.

ب ـ عبد الرحمن بن حسان ـ رضي الله عنه ـ.

---

(١) انظر: المسألة (٩٩) ص ٧٦٢.

(٢) انظر: ٢/ ٢٦٥.

ابن المنيِّر (. . .ـ ٦٩٥هـ)

علي بن محمد بن منصور، أبو الحسن، زين الدين، الإسكندري، الأبياري، المالكي، المعروف بابن المنيِّر، محدِّث، راوٍ، فقيه، أخذ عن أخيه، وعن ابن الحاجب، من مصنَّفاته: (شرح الجامع الصحيح للبخاري)، (حاشية على شرح ابن بطَّال).

انظر: الديباج المذهب ٢/ ١٢٣؛ حسن المحاضرة ١/ ٤٤٩.

(٣) انظر: المسألة (٦٥) ص ٥٤٤.

(٤) انظر: ٤/ ٤٢٥، ٧/ ٢١٢، ١٣/ ٣١٤.

ج ـ كعب بن مالك ـ رضي الله عنه ـ[1].

٣ـ وتَلْحَيْنَني في اللَّهْوِ أَنْ لاَ أحبَّه ... ولِلَّهْوِ دَاعٍ دائبٌ غير غافلِ

نقله عن أبي عبيدة، وهو للأحوص[2].

٤ـ إنَّ محلاًّ وإنَّ مُرْتحلاً ... ...

وتمامه:

... ... وإنَّ في السَّفْرِ إِذْ مَضَى مَهَلا

نقله عن السهيلي، وهو للأعشى[3].

٥ـ يلومونني في اشتراء النخيـ ... ـل أهلي، فكلُّهم يعذلُ

نقله عن القرطبي، والبيت لأُحَيْحة بن الجلاَّح[4].

٦ـ .... متقلِّداً سيفاً ورُمْحا

أوَّله:

يا ليت زوجَكِ قد غَدَا ... ...

نقله ابن حجر في موضعين: الأوَّل عن القاضي عياض، والثاني عن الطيبي، والبيت لعبد الله بن الزبعرى[5].

٧ـ ألم يأتيك والأنباءُ تَنْمي ... ...

تتمته:

... ... بما لاقتْ لبونُ بني زيادِ

---

(١) انظر: المسألة (١٠٠) ص ٧٦٨.

(٢) انظر: المسألة (١٠٤) ص ٧٩٢.

(٣) انظر: المسألة (٣٨) ص ٤٣٠.

(٤) انظر: المسألة (٤٤) ص ٤٦٧.

(٥) انظر: المسألة (٦٥) ص ٥٤٧.

نقله ابن حجر عن ابن بطّال[١]، والبيت لقيس بن زهير[٢].

٨ـ ... ... أشارتْ كُلَيْبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

صدره:

إذا قيل: أيُّ الناسِ شرٌّ قبيلةً ... ...

نقله عن الزركشي، وهو للفرزدق[٣].

ب ـ ما لم يسمِّ فيه المصدر المنقول عنه:

ومن أمثلته:

١ـ لا وأبيكِ ابنةَ العامِرِي لا يدَّعي القومُ أني أفِرْ

والبيت لامرىء القيس[٤].

٢ـ لن يَخِبِ الآنَ من رجائِك من حَرَّكَ دون بابِك الحَلَقَهْ

صدَّره ابن حجر بقوله: «وتعقَّب بقول الشاعر»[٥].

والبيت منسوب لأعرابي.

٣ـ ... ... ولن يحلَ للعينين بعدكِ منظرُ

صدره:

أيادي سَبَا يا عزَّ ما كنت بعدكم ... ...

صدَّره ابن حجر بمثل السابق، والبيت لكثيِّر عزَّة[٥].

تلك كانت أمثلة للشواهد الشعرية الواردة في (فتح الباري)، وقد ورد

---

(١) ١٢/٢٩.

(٢) الديوان ٢٩.

(٣) انظر: المسألة (٧٥) ص ٦١٨.

(٤) انظر: المسألة (١٠٤) ص ٧٩٤.

(٥) انظر: المسألة (٩٦) ص ٧٤٩.

غيرها في دراسة المسائل النحوية مع بيان قائلها.

ويتضح مما سبق أن ابن حجر ـ رحمه الله ـ قد ضمَّن كتابه في الاستدلال للمسائل النحوية شواهد من عصور الاحتجاج، فلم أقف له على احتجاج بشعر المولَّدين في تقرير قاعدة نحوية، وما ورد في الكتاب من شعر لمولَّدين ـ وهو قليل ـ فليس إيراده استشهاداً، أو تقريراً لقاعدة، وممَّا ورد من ذلك شاهدان نسبهما لأبي العلاء المعرِّي، هما:

١ـ قال المعرِّي مُلغزاً:

إذا نُفيت والله أعلم أَثبتت   وإن أُثبتت قامت مقام جُحودِ[١]

٢ـ ومن أمثلة ذلك الشعرية قول المعري:

لو اختصرتُم من الإحسانِ زرتكُم[٢]   ...   .

أمَّا الأوَّل فواضح أنَّ سياقه ليس سياق احتجاج، وأمَّا الثاني فأورده تعليقاً على قول بعض العلماء في معنى (لو)، وظاهرٌ من طريقة إيراد ابن حجر الشاهد الشعري أنَّ القصد به توضيح القول المذكور بالتمثيل له، فقد علَّق بعد ذكره للشاهد بقوله: «فإن الإحسان يستدعي استدامة الزيارة لا تركها، لكنه أراد المبالغة في وصف الممدوح بالكرم، ووصف نفسه بالعجز عن شكره»[٣].

وبذا لا يكون هذان الشاهدان نقضاً لما سبق تقريره من أنَّ ابن حجر ضمَّن كتابه شواهد من عصور الاحتجاج في الاستدلال للمسألة النحوية.

وممَّا ينبغي التنبيه إليه أنَّه وردت أبيات لم أقف على قائلها، وهي قليلة

---

(١) ٢/ ٨٣.

(٢) ١٣/ ٢٤٠. وانظر: سقط الزند ١٦.

(٣) انظر: ١٣/ ٢٣٩ـ ٢٤٠.

موازنة بما أمكن عزوه، ومن أمثلتها:

١ـ أمامَ وخلفَ المرءِ من لُطْفِ ربِّه كوالىءُ تَزْوي عنه ما هو يحذرُ[1]

٢ـ خمسُ ذودٍ أو ستُّ عُوِّض منها ... ...

وعجزه:

... ... مائة غير أبكر وإفالِ[2]

وقد نقلهما ابن حجر عن ابن مالك.

ثانياً: طريقته في إيراد الشاهد:

يمكن تبيُّن ذلك من خلال العناصر الآتية:

١ـ يورد ابن حجر الشاهد الشعري إمَّا كاملاً، وقد مرَّت أمثلة عليه، وإمَّا شطراً منه ـ وهذا كثير ـ وسَبَق هذا أيضاً، وقد يكتفي بإيراد كلمتين أو ثلاث هي موضع الشاهد فيه، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أ ـ قول الشاعر:

... ... وهذا تحملين طليقُ

أورده شاهداً على أحد أمرين:

الأول: أن يكون المحذوف هو الموصول على رأي الكوفيين.

الثاني: جواز استعمال اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول عند الكوفيين أيضاً، وليس ثمَّ محذوف[3].

ب ـ قول مسكين الدارمي:

ونابغةُ الجعديِّ ....

---

(١) انظر: المسألة (٧٨) ص ٦٤٤.

(٢) ٥٣٦/٩؛ شواهد التوضيح ٤٨.

(٣) انظر: المسألة (١٣) ص ٢٩٢.

ورد شاهداً على أنَّ العلم بالغلبة قد تنزع منه الألف واللام في غير نداء، ولا إضافة، ولا ضرورة[1].

٢ـ يورد الشاهد الشعري مع ما يؤيِّده من أدلَّة:

ومثال ذلك ما ورد في شرحه لحديث: «هذا جبلٌ يحبُّنا ونحبُّه»، فقد حكى فيه قولين: أنَّه على الحقيقة، وقيل: على المجاز، والمقصود أهل أحد، وهذا نظير قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾، وقول الشاعر:

وما حبُّ الديارِ شَغَفْنَ قلبي ولكن حُبُّ من سَكَنَ الدِّيارَا[2]

فاستدلَّ إضافة للآية الكريمة بالشاهد الشعري.

ومثال آخر: في التعليق على حديث «إنَّ الله ورسوله حرَّم» بإفراد الضمير، ذكرَ له توجيهاً، وقال: وهو نحو قوله: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[3]، وعلَّق بأنَّ المختار في مثل هذا أنَّ الجملة الأولى حُذفت لدلالة الثانية، والتقدير: والله أحقُّ أن يرضوه، ورسولُه أحقُّ أن يرضوه، وهو كقول الشاعر:

نحن بما عندنا، وأنت بما عنـ ـدك راضٍ، والرأيُ مختلفُ[4]

٣ـ قد يكتفي بالشاهد الشعري في تقرير المسألة، فلا يورد شاهداً غيره:

ومثاله قول النابغة:

... ... ولا أُحاشي من الأقوامِ من أَحدِ

---

(١) انظر: المسألة (١٢) ص ٢٨٧.

(٢) انظر: المسألة (٧٧) ص ٦٣٥.

(٣) سورة التوبة، الآية: ٦٢.

(٤) ٤/٤٩٦، وسبق توثيق الشاهد ص ٩١٣.

أورده شاهداً على تأييد فعلية (حاشا)[1].

ومثال ثانٍ: ما جاء في تعليقه على قول أخي أبي ذر: «رأيته يأمر بمكارم الأخلاق، وكلاماً ما هو بالشعر» حيث حكى فيها إشكالاً مفاده أنَّ الكلام لا يُرى، وأجاب بأنه من قبيل:

علفتُها تبناً وماءً بارداً[2]

وقال في التعليق على موضع آخر: «وليس هذا من قبيل:

علفتُها تبناً وماءً بارداً»[3]

ومثال ثالث: استدلَّ لمجيء القول بمعنى الظن بقول عمر بن أبي ربيعة:

فأمَّا الرحيلُ فدونَ بَعْدَ غَدٍ   فمتى تقولُ الدارَ تجمعُنا[4]

٤ـ استعماله أسلوب التنظير بالشاهد الشعري:

فيشرح الوجه الإعرابي في الحديث، ثم يُنظِّر له بشاهد شعري، ويوضِّح هذا الأمثلة الآتية:

أ ـ ذكر في تعليقه على (باب إذا وهب شيئاً لوكيل أو شفيع قوم جاز) أنَّه يجوز في (وكيل) التنوين وتركه، وهو على حدِّ قوله:

... ...   بين ذراعي وجبهةِ الأسدِ[5]

ب ـ ذكر في شرحه حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ: «ولا شممتُ ريحاً قطُّ ـ أو عَرْفاً قطُّ ـ أطيب من ريح ـ أو عَرْف ـ النبي ﷺ» أنَّ قوله (من ريح

---

(١) سبق التوثيق ص ٩١١.
(٢) انظر: المسألة (٦٥) ص ٥٤٤.
(٣) ١٣/ ٣٢٤.
(٤) انظر: المسألة (٤١) ص ٤٤٥.
(٥) انظر: ٤/ ٥٦٥.

أو عَرْف) بخفض (ريح) دون تنوين؛ لأنه في حكم المضاف، كقول الشاعر:

... ... بـيـن ذراعـي وجـبـهـة الأسـدِ[1]

جـ ـ ذكر ـ نقلاً عن بعض الشُرَّاح ـ جواز أربعة توجيهات لقوله عليه الصلاة والسلام: «من لا يَرحم لا يُرحم» منها: الجزم في الأوَّل والرفع في الثاني، وقال عن هذا الوجه: تقديره: من لا يكن من أهل الرحمة فإنَّه لا يُرحم، ومثله قول الشاعر:

فقلتُ له: احملْ فوقَ طَوْقِك إنَّها مُطوَّقةٌ، مَنْ يأْتِها لا يَضيرها[2]

٥ـ يذكر جزءاً من الشاهد في نصٍّ منقول، وهو في مصدره الذي نقله عنه تامًّا:

ومثال ذلك: نقل عن ابن مالك نصًّا في نزع الألف واللام من الأعلام الغالبة من غير ضرورة ولا نداء ولا إضافة، وأورد في النص جزء الشاهد، وهو:

ونـابـغـةُ الـجـعـديِّ . . . .

وقد أورد ابن مالك البيت تامًّا في مصدره الذي نقله عنه ابن حجر[3].

مثال ثانٍ: نقل عن أبي عبيدة استشهاده بقول الشاعر:

هُمُ صَلَبُوا العبديَّ في جِذْعِ نخلةٍ ... ...

وهو في (مجاز القرآن) وارد تامًّا[4].

ومثال ثالث: نقل عن أبي البقاء نصًّا في مسألة جواز الجمع بين التمييز

---

(١) انظر: ٦/٦٦٧.

وهذان الموضعان ذُكرا في حاشية المسألة (٧٨) ص ٦٤٤.

(٢) انظر: ١٠/٤٤٤، وسبق توثيقه ص ٩١٣.

(٣) انظر: المسألة (١٢) ص ٢٨٧.

(٤) انظر: ٦/٤٩١؛ ومجاز القرآن ٢/٢٤.

وفاعل (نعم) الظاهر، وفيه شطر البيت:

... ... فــنــعــمَ الــزادُ زادُ أبــيــك زادا

وقد أورده أبوالبقاء ضمن النصّ الذي نقله ابن حجر عنه تامًّا[1].

وهذا من ابن حجر اكتفاء بموضع الشاهد؛ لأنَّ المقام لا يتطلَّب أكثر من ذلك، فليس الكتاب كتاب نحو خالص، بل يكتفي من الشاهد بما يؤدِّي الغرض، فلا يخرج عن المقصود، ولا يُخلُّ بالمطلوب.



(١) انظر: المسألة (٨١) ص ٦٦٢.

الفصل الرابع

النقد والتقويم

(١) تعدُّد آرائه في المسألة النحوية الواحدة.

(٢) ملحوظات على اختياراته النحوية.

(٣) تعامله مع المصادر.

(٤) المنهج.

١ــ تعدُّد آرائه في المسألة النحوية الواحدة

ورد لابن حجر ـ رحمه الله ـ في بعض المسائل أكثر من رأي في مسألة واحدة، والذي وقفت عليه ما يلي:

١ـ ذهب إلى جواز ثبوت ميم (فم) مع الإضافة استدلالاً بالحديث «لخُلُوف فَم الصَّائمِ. . .» وردَّ به على من خَصَّ هذا الجواز بالشعر، ثم نحا في موضع آَخر منحى القائلين بأنَّ ميم (فم) لا تثبت إلاَّ في ضرورة شعر، مع الاستدلال بشاهد شعري على ما ذهب إليه[١].

وتكمن صعوبة الجمع بين هذين القولين لابن حجر في أمرين:

الأول: أنَّ هذا الاختيار الثاني له مخالف لمنهجه في اعتماد الحديث مصدراً من مصادر الاستدلال للقواعد النحوية، وصحَّة الأساليب، بدليل أنَّه رَدَّ في الاختيار الأوَّل بالحديث «لخُلُوف فَمِ الصَّائمِ. . .» على من خَصَّ ذلك بالضرورة.

الثاني: أنَّ هذا الاختيار الثاني هو المتأخِّر، ولو كان المتقدِّم لأمكن حملُه وتخريجه على أنَّ الثاني ناسخ للأوَّل، فيكون رأيه موافقاً لما اعتمده في منهجه وسار عليه.

لذا كان هذا الموقف من المواقف المتعارضة التي صعب عليَّ الجمع بينها.

---

(١) انظر: المسألة (٣) ص ٢٢٥.

٢ـ في التعليق على حديث: «اسْتَوْصُوا بالنسَاءِ، فإنَّ المرأةَ خُلِقتْ من ضِلَعٍ، وإنَّ أعوجَ شيءٍ في الضِّلَعِ أعلاه، فإن ذهبتَ تقيمُه كَسَرْتَه، وإن تركته لم يَزلْ أعوجَ...» ذكر ابن حجر أنَّه يُستفاد من هذا الحديث أنَّ الضِّلَع مذكَّر خلافاً لمن جزم بأنَّه مؤنَّث، وحكى قولاً آخر بالتذكير والتأنيث.

وما ذكره هنا لا إشكال فيه، بل فيه حكاية للقولين: المشهور والأقلِّ شهرة، مع تقويته لما هو أقلُّ شهرة ـ وهو كون الضِّلَع مذكَّراً ـ بوروده في الحديث، ومن موقفه هذا يتبيَّن أيضاً منهجه في اعتماد الحديث مصدراً للتقعيد.

ثمَّ في تعليقه على ما جاء في الحديث: «ثم أمر أبو عبيدة بضِلَعين من أضلاعه فنُصِبَا» بتذكير (فنُصبا) حكى فيه إشكالاً؛ لكون الضِّلَع مؤنَّثة، وقد عاد الضمير عليها مذكَّراً، وأجاب عن هذا الإشكال بأنَّ تأنيث الضِّلَع غير حقيقي، فيجوز فيه التذكير[1].

ولو حمله ابن حجر على القول المقتضي جواز تذكير الضِّلَع لما كان في الحديث إشكال، وبخاصَّة أنَّ هذا القول ـ أعني تذكير الضِّلَع ـ ذكره بما يُشعر تقويته له، حيث أيَّده بالمسموع، وهو وجه قويٌّ لحمل الحديث السابق عليه دون محوج للتأويل المذكور.

٣ـ كان لابن حجر ـ رحمه الله ـ فيما يظهر ـ رأيان مختلفان في استدلال ابن مالك ـ رحمه الله ـ بحديث «رُبَّ كَاسيةٍ في الدنيا...»، فقد تعقَّب ابن مالك على استدلاله بالحديث على مجيء (رُبَّ) في الغالب للتكثير بأنَّ هذا الحديث يدلُّ لورودها في التكثير فحسب، لا لأكثريتها فيه.

ثم سلَّم في موضع آخر لابن مالك هذا الاستدلال وأيَّده بذكر رواية أخرى للحديث هي: «كم من كَاسيةٍ في الدنيا...»، فقد ذكر أنَّها تؤيِّد ما

---

(١) انظر: المسألة (٤٣) ص ٤٥٥، ٤٦٠.

ذهب إليه ابن مالك من أنَّ (رُبَّ) أكثر ما تستعمل في التكثير[1].

ومهما يكن من أمر، فتعدُّد آراء ابن حجر في المسألة الواحدة لا مطعن عليه بسببه، بل هذا أمر لا يكاد ينفكُّ عنه إمام من الأئمَّة[2]، وبخاصَّة أنَّ طول مدَّة تأليف الكتاب التي زادت عن ربع قرن من الزمان مَدْعاة لأنْ يقع مثل هذا الاختلاف، فربَّما يذكر رأياً في أوائل كتابه، ثم يبدو له رأي آخر فيقول به دون استحضار لرأيه الأوَّل، أو ترجيحه، وقد نصَّ السخاوي على ذلك بقوله: «وكذا رُبَّما يقع له ترجيح أحد الأوجه في الإعراب أو غيره من الاحتمالات أو الأقوال في موضع، ثمّ يرجِّح في موضع آخر غيره»[3].



---

(١) انظر: المسألة (٧٤) ص ٦٠٥.

(٢) انظر: الجواهر والدرر ١٦٤ب؛ إرشاد الساري ١/ ٦٠.

(٣) الجواهر والدرر ١٦٤أ وب.

٢ــ ملحوظات على اختياراته النحوية

كان لابن حجر ـ رحمه الله ـ اختيارات في بعض المسائل، جاءت مخالفة إمَّا للمسموع من كلام العرب نثره وشعره، وإمَّا لمقتضيات الصناعة النحوية، وإمَّا للمشهور الراجح عند جمهور النحويين، وقد وقفت من ذلك على ما يلي:

١ـ ذهب في قوله عليه الصلاة والسلام: «إنَّ أَتْقَاكُم وأَعْلَمَكُم باللهِ أَنَا» إلى أنَّه يُستفاد من هذا الحديث إقامة الضمير المنفصل مقام المتصل، وهو أمر ممنوع عند أكثر النحاة إلاَّ للضرورة، وقد تبيَّن من دراسة المسألة أنَّ الضمير في الحديث متعيِّن للخبرية، وليس من باب إقامة الضمير المنفصل مقام المتصل؛ لأنَّ الحروف إذا وَلِيَتْها الضمائر وجب أن تكون الضمائر متصلة، ولو كان من باب إقامة المنفصل مقام المتصل، لكان الضمير (إيَّاي)، و(إيَّايَّ) لا يمكن أن تكون ضميراً متصلاً؛ لأنَّ (إيَّاي) لا تكون معمولاً لحرف[1].

٢ـ استدلاله برواية (إن لم يكن هو) بفصل الضمير على أنَّه المختار عند أهل العربية، والظاهر أنَّ هذه الرواية لا شاهد فيها على المسألة؛ لأنَّ الضمير هنا تأكيد للضمير المستكن في (يكن)، وهو اسم (كان) وخبرها

---

(١) انظر: المسألة (٩) ص ٢٦٣، ٢٦٦ ـ ٢٦٧.

محذوف، وتقديره: إن يكن هو الدجَّال، وليس خبراً لكان كما يُفهم من سياق كلام ابن حجر ـ رحمه الله ـ، وكان القياس وفق ما ذكره من أنَّ الفصل هو المختار أن تكون الرواية: إن يكن إيَّاه[١].

٣ـ اختصاص (بينما) بوقوع (إذ) و(إذا) في جوابها بخلاف (بينا)، وفاقاً لرأي الحريري، وقد ثبت من دراسة المسألة أنَّ وقوع (إذ) و(إذا) في جواب (بينا) ورد به السَّماع نثراً وشعراً[٢].

٤ـ ذهب إلى إعمال (إنْ) المخفَّفة من الثقيلة في الجملة الفعلية، والمقرَّر عند جمهور النحويين أنَّ (إنْ) في هذه الحال مهملة وجوباً غير عاملة لا في ظاهر ولا مضمر، وهو بذلك موافق لبعض المعربين كالقيسي، والعكبري[٣].

٥ـ موافقته الزمخشري ـ على أحد أقواله ـ في أنَّ ما بعد حرف العطف الداخلة عليه الهمزة معطوف على مقدَّر، أي: ليكون كل واحد من الهمزة وحرف العطف في موضعه، ومذهب الجمهور في هذا أنَّ الهمزة إذا دخلت على جملة معطوفة بالواو، أو الفاء، أو ثمَّ، فهي مقدَّمة من تأخير؛ لأصالتها في الاستفهام[٤].



(١) انظر: المسألة (١٠) ص ٢٦٩، ٢٧٦.
(٢) انظر: المسألة (٦٢) ص ٥٢٩ ـ ٥٣١.
(٣) انظر: المسألة (٣٤) ص ٤٠٢، ٤٠٧.
(٤) انظر: المسألة (١٠٥) ص ٨٠٢، ٨٠٤ ـ ٨٠٥.

٣ــ تعامله مع المصادر

أفاد ابن حجر ـ رحمه الله ـ من مصادر متعدِّدة متنوّعة ـ كما سلف في الحديث عن مصادره النحوية في (فتح الباري) ـ مما هيَّأ له مادَّة نحوية ثرَّة، أحسن توظيفها، والإفادة منها، وكان التناول هناك تناولاً وصفياً بذكر هذه المصادر التي عوَّل ابن حجر عليها دون تفصيل لموقفه منها، وبيان الوجه بتقويم منهجه في النقل، وتعامله مع هذه المصادر، وفيما يلي بيان ذلك وتوضيحه.

يمكن تقويم موقف ابن حجر في تعامله مع المصادر من خلال العناصر الآتية:

١ـ وقوفه في إفادته من مصادره ـ في عدد غير قليل من المواضع ـ موقف الناقد المدقِّق الممحِّص لما ينقله، وتجلَّى ذلك في استدراكاته على عدد من النحويين وتعقباته عليهم أو نقل استدراكات غيره وتعقباتهم على هذا المنقول، وسبق بيان ذلك بشيء من التفصيل عند الحديث عن موقفه من النحويين[1].

وكما دقَّق فيما استقاه من المصادر النحوية، فقد ناقش عدداً من المحدِّثين فيما نقله عنهم من مادة نحوية، كالداودي، وابن التين،

(١) انظر ص ٨٥٩.

والكرماني[١]، وغيرهم، بل إنَّ ذلك شمل ما أفاده أيضاً من شيوخه في هذا الجانب[٢]، وهذا مما يدلُّ على إدراكه لكثير من العلوم التي تعامل معها، وأحسن الإفادة منها.

٢ـ دقَّته في النقل، ويتبيَّن ذلك من أمور عدَّة منها:

أ ـ استعماله بعض الألفاظ الدالَّة على تمام النقل، مثل: انتهى، وانتهى ملخَّصاً، أو بما حاصله، أو ما محصَّله، ومن أمثلة ذلك:

ـ نقل نصًّا عن عياض في مسألة ثبوت ميم (فم) مع الإضافة، وختمه بعلامة الانتهاء[٣].

ـ نقل زعم ابن التين أنَّ الرواية عنده: «وأنَّ الله مُبَرِّئُني» بنون قبل الياء وتوجيه ذلك، وختمه ابن حجر بقوله: «انتهى»[٤].

ـ نقل عن القرطبي نصًّا في إعراب (غداً) من قوله عليه الصلاة والسلام: «اليهود غداً» وعقَّب على النصِّ بقوله: «انتهى»[٥].

ـ أورد أيضاً في المسألة السابقة قولاً لابن مالك وختمه بعلامة الانتهاء (اهـ)[٥].

ـ نقل عن ابن مالك أيضاً قوله في (التوضيح): «حقُّ المستثنى بإلاَّ من كلام تامٍّ موجب أن ينصب مفرداً كان أو مكملاً لمعناه... اهـ»[٦].

ـ نقل نصًّا عن الزركشي في حذف حرف الجر مع بقاء عمله، وختمه

---

(١) انظر ص ١٦٢، ١٧٥، ٢٢٢.

(٢) انظر ص ٥٢٢.

(٣) انظر: المسألة (٣) ص ٢٢٥.

(٤) انظر: المسألة (١١) ص ٢٧٧.

(٥) انظر: المسألة (١٦) ص ٣١٦.

(٦) ٤/ ٣٦.

بقوله: «انتهى»[١].

- نقل تخريج الكرماني لرواية «وإذا لها قرنين» على أنَّها من باب حذف المضاف مع ترك المضاف إليه على ما كان عليه، وعقَّب بقوله: «انتهى»[٢].

- نقل نصًّا طويلاً للقاضي عياض في مسألة إغراء الغائب، وقال في آخره: «انتهى ملخَّصاً»[٣].

- نقل أيضاً عن ابن مالك نصًّا طويلاً، وختمه بقوله: «انتهى ملخَّصاً»[٤].

- نقل نصًّا عن الفراء في كون (لا) صلة في الكلام، وختمه بقوله: «انتهى»[٥].

- حكى عن بعض الشرَّاح قولاً، وعقَّب بقوله: «وأجاب الكرماني بأنَّ الضمائر يقوم بعضها مقام بعض. انتهى»[٦].

- نقل قول السهيلي في بناء (أوَّل) وتوجيهها، وختمه بقوله: «انتهى»[٧].

- نقل عن ابن بطال فقال: «قال ابن بطَّال ما حاصله: فيه حذفان: حذف خبر (كانوا) وهو جائز كحذف خبر المبتدأ...»[٨] وهذا الكلام

---

(١) انظر: المسألة (٧٥) ص ٦١٨.
(٢) انظر: المسألة (٧٧) ص ٦٣٦.
(٣) انظر: الفتح ٩/ ١١ ـ ١٢ وقد ورد النصُّ ملخَّصًا في المسألة (٩٣) ص ٧٢٨.
(٤) انظر: ١٣/ ٢٥.
(٥) انظر: المسألة (١٠٤) ص ٧٩٤.
(٦) ١٣/ ٦٣.
(٧) انظر: ٢/ ٣٣٤.
(٨) ٢/ ٥١.

مختصر لما أورده ابن بطال في شرحه[1].

ب ـ فصل كلامه عن كلام غيره بما يدلُّ عليه ويميِّزه عنه، كقوله: (قلت): فلا تختلط حينئذٍ النصوص، ومن الأمثلة التي تبيِّن نهج ابن حجر في ذلك:

ـ نقل عن المهلَّب نصًّا فقال: «**قال المهلَّب**: فيه أنه يأتي في آخر الزمان من يكون له من الفهم في العلم ما ليس لمن تقدَّمه، إلاَّ أنَّ ذلك يكون في الأقلِّ؛ لأن (ربَّ) موضوعة للتقليل، **قلت**: هي في الأصل كذلك إلا أنَّها استُعمَلت في التكثير بحيث غلبت على الاستعمال الأول...»[2].

ـ ومثال آخر: ما جاء في تعليقه على قوله عليه الصلاة والسلام: «إنَّما مثلكم واليهود والنصارى» ـ بخفض اليهود ـ: قال: «...وقال ابن مالك: يجوز الرفع على تقدير: ومثل اليهود والنصارى على حذف المضاف وإعطاء المضاف إليه إعرابه، **قلت**: ووجدته مضبوطاً في أصل أبي ذرٍّ بالنصب...»[3].

ـ ومثال ثالث: نقل عن الكرماني نصًّا في أنَّ المعرفة إذا أُعيدت معرفة لا تكون عين الأوَّل، وأردفه بقوله: «**قلت**: وقع في رواية يونس: ثم يردُّه فأناوله الآخر...»[4].

٣ـ دقَّته في العزو:

كما كان ابن حجر دقيقاً في نقله كان دقيقاً في العزو، فقد نسب كثيراً من الأقوال لأصحابها، وسبق بيان ذلك في حواشي المسائل المدروسة، ومن

---

(١) انظر: شرح ابن بطال ١٧٤أ ـ ب.

(٢) انظر: المسألة (٧٤) ص ٦٠٤.

(٣) ٤/٥٢٣. وقد ورد النص ملخَّصاً في المسألة (٨٣) ص ٦٧٣.

(٤) انظر: ١١/٢٩٣. وقد ورد النص ملخَّصاً في المسألة (٨) ص ٢٥٨.

الأمثلة عليها:

- علّق ابن حجر على ما جاء في الحديث: «. . .لعلّه أن يكون يصلّي» فقال: «فيه استعمال (لعلَّ) استعمال (عسى)، نبَّه عليه ابن مالك»، وهذا الاستعمال أشار إليه ابن مالك في حديث آخر هو: «لعلَّك أن تُخلَّف فينتفع بك أقوام، ويضرَّ بك آخرون»(١).

- ومثال آخر: ما ذكره في حديث: «فإن جاء صاحبها وإلاَّ شأنك بها» من أنَّ فيه حذفاً تقديره: فإن جاء صاحبُها فأدِّها إليه، وإن لم يجيء فشأنك بها، فالمحذوف من هذه الرواية جواب الشرط الأوَّل وشرط (إن) الثانية والفاء من جوابها، وعلَّق ابن حجر بأنَّ هذا الحذف قاله ابن مالك في حديث أُبيٍّ في آخر أبواب اللقطة بلفظ «فإن جاء صاحبها وإلاَّ استمتع بها»(٢).

- وفي تعليقٍ على قول للبخاري قال: «هو قول أبي عبيدة، قاله في تفسير سورة هود»، وفي موضع آخر قال: «وأخذه من كلام أبي عبيدة، وكذا قاله وزاد: و(لا) من حروف الزوائد. . .»(٣).

٤ـ اختصار النصوص وتلخيصها:

ضَمَّ كتاب (فتح الباري) بين دفَّتيه عدداً ضخماً من النصوص المنقولة: النحوية وغيرها، وتوظيف هذه النصوص وصياغتها بحيث تتناسب مع ما يستلزمه شرح الكتاب يتطلَّب عقلية واعية، تُحسن استخلاص المراد دون إطالة مملَّة تُخرِج الكتاب عن مَساره المرسوم له، ودون إيجاز مُخِلٍّ يصعب معه فهم المقصود.

---

(١) انظر: المسألة (٣٢) ص ٣٩١.

(٢) انظر: المسألة (١٠٠) ص ٧٦٦.

(٣) انظر ما سبق ص ١٥٢، والمسألة (١٠٤) ص ٧٩٢.

وقد عُرف عن ابن حجر ـ رحمه الله ـ حسن الاختصار بالطريقتين المعلومتين، وهما:

١ـ اختصار كتاب معيَّن، حيث يعمد المؤلِّف إلى كتاب لمؤلِّفٍ سابق عليه، فيقوم باختصاره.

٢ـ اختصار نصٍّ معيَّن، بغرض نقله وإثباته في كتابٍ للناقل.

ففي الطريقة الأولى ـ مثلاً ـ اختصر ابن حجر كتباً لعلماء قبله، مثل اختصاره لكتاب (تهذيب الكمال) للمِزِّي بكتاب (تهذيب التهذيب)، واختصاره لكتاب (تخريج أحاديث الكشاف) للزيلعي بكتاب (الوافي الشافي بتخريج كتاب الكشاف)، واختصاره لكتاب (نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية) للزيلعي بكتاب (الدراية في تخريج أحاديث الهداية)، واختصاره لكتاب (البدر المنير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير) لابن الملقِّن بكتاب (التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير)، واشتهرت كتبه التي اختصرها بحيث ساوت في شهرتها الأصل، وربَّما زادت عليه.

كما قام ـ في الطريقة الثانية ـ بنقل عددٍ هائل جدًّا من نصوص العلماء قبله إلى كتبه المختلفة، وعلى الأخصِّ كتابه (فتح الباري) بعد اختصار هذه النصوص وتهذيبها.

ويمكن تجلية هذه الطريقة في هذه الدراسة من خلال ما اختصره من نصوص نحوية أودعها كتابه (فتح الباري).

واختصار النصوص النحوية في (فتح الباري) أمرٌ فرضته طبيعة الكتاب، فليس هو كتاب نحو خالص تُذكر فيه التعليلات وتفصيل أقوال النحويين، والأدلَّة المستفيضة لتقرير القاعدة، وإنَّما يُذكر فيه من النحو بقدر ما يُفهم المعنى، ويوضِّح المراد.

وأسوق فيما يلي أمثلة من النصوص التي نقلها ابن حجر من مظانِّها

النحوية ثم أقابلُها بما هو مذكور في المصدر النحوي[1]:

١ـ قال ابن حجر: «قوله: (أيُّهم يكتبها أوَّل)... **قال السهيلي**: رُوي (أوَّل) بالضم على البناء؛ لأنَّه ظرف قُطع من الإضافة، وبالنصب على الحال. **انتهى**»[2].

وما قاله السهيلي هو: «وأمَّا (أيّهم يكتبها أوَّلُ) **فهو رواية الرفع، مبني على الضمِّ؛ لأنَّه ظرف قطع عن الإضافة**، مثل: قبلُ وبعدُ، قال سيبويه: تقول: ابدأ بهذا أوَّل، وإذا **نصبت فهو حال** من الكاتب، تقدير الكلام: يكتبها أوَّلَ من غيره، كما تقول: يجيء زيدٌ أحسنَ من فلان، ثم قد يحذف الجار والمجرور، ويفهم المعنى»[3].

٢ـ وقال في التعليق على ما جاء في الحديث: «قُوموا فَلأُصَلِّي لكُم» في نقلٍ له عن السهيلي ـ أيضاً ـ: «قوله: (لكم) أي: لأجلكم، **قال السهيلي**: الأمر هنا بمعنى الخبر، وهو كقوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[4]، ويحتمل أن يكون أمراً لهم بالائتمام[5]، لكنه أضافه إلى نفسه؛ لارتباط فعلهم بفعله»[6].

ونصُّ السهيلي: «وأمَّا قوله: (قوموا فلأُصلِّ لكم) بلفظ الأمر فمستحيل في الحقيقة، ولكن له وجهان:

---

(١) نقل النصوص هنا ـ مع طول بعضها ـ أمرٌ دَعَتْ إليه طبيعةُ هذا المبحث؛ لتتبيَّن طريقة ابن حجر في التعامل مع النصوص من حيث اختصارها.

(٢) ٢/ ٣٣٤.

(٣) الأمالي ٩٢ـ ٩٣.

(٤) سورة مريم، الآية: ٧٥.

(٥) في الأمالي (الاهتمام) كما سيأتي.

(٦) ١/ ٥٨٤.

أحدهما: **أن يكون من باب قوله:** ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[1]؛ قال الزجاج: لما أوجب ذلك على نفسه وحتم به حتماً، جاء به على لفظ الأمر؛ لأنَّ الأمر حتم وإيجاب على المأمور.

والوجه الثاني: أن يكون قوله: (لأَصَلِّ لكم) **أمراً لهم بالاهتمام به**[2]، **لكنَّه أضافه إلى نفسه؛ لارتباط فعلهم بفعله»**، وأورد شاهداً شعرياً، ثم قال: «ولا يُقال: جعلت يفعل غيري كذا، إنَّما تقول: جعلت أفعل، ولكنه جاز في هذا البيت؛ لارتباط الثاني بالأوَّل»[3].

٣ـ في تعليق ابن حجر على الحديث: «..فرُبَّ كاسية في الدنيا عَاريةٍ في الآخرة» نقل عن السهيلي، فقال: «قوله: (عارية) بتخفيف الياء، وهي مجرورة في أكثر الروايات على النعت، **قال السهيلي**: إنه الأحسن عند سيبويه؛ لأنَّ (ربَّ) عنده حرف جر يلزم صدر الكلام، **قال**: ويجوز الرفع على إضمار مبتدأ، والجملة في موضع النعت، أي: هي عارية، والفعل الذي تتعلَّق به (ربَّ) محذوف. **انتهى**»[4].

ونقل عن السهيلي في المسألة نفسها في موضع آخر، فقال: «قوله: (عارية في الآخرة)... **وقال** السهيلي: الأحسن الخفض على النعت؛ لأنَّ (رُبَّ) حرف جرٍّ يلزم صدر الكلام، وهذا رأي سيبويه، وعند الكسائي هو اسم مبتدأ والمرفوع خبره، وإليه كان يذهب بعض شيوخنا. **انتهى**»[5].

وقد لخَّص ابن حجر كلام السهيلي المذكور من نصٍّ طويل أورده السهيلي، قال فيه: «وأمَّا: **(رُبَّ كاسية) فالأحسن على مذهب سيبويه**

---

(١) سورة مريم، الآية: ٧٥.

(٢) لعل الأنسب (الائتمام) كما ورد في الفتح.

(٣) الأمالي ٩٤ـ ٩٥.

(٤) ١/ ٢٥٤ـ ٢٥٥، وقد ورد النص في المسألة (٧٣) ص ٥٩٤ ملخَّصاً.

(٥) ٢٦/١٣. وورد النص في المسألة السابقة ملخَّصاً.

الخفض على النعت، ومن مذهبه أنَّ (ربَّ) حرف خفض، وأنَّها تختصُّ من بين سائر حروف الخفض بالتقدُّم في أول الكلام، وألاَّ تعمل إلاَّ في نكرة، وألاَّ يكون مخفوضها إلاَّ منعوتاً، ثم قد يحذف الفعل الذي تتعلَّق به كثيراً، تقول: رُبَّ رجلٍ عاقلٍ لقيته، فعاقل نعت، و(لقيته) أيضاً في موضع نعت آخر، وقد تمَّ الكلام، ولكن على تقدير حذفِ فعلٍ آخرَ تتعلَّق به (رُبَّ)، وإلاَّ كان الكلام بمنزلة من يقول: برجلٍ عاقل لقيته، ويسكت، فهذا في الباء ونحوها لا يجوز، وفي (رُبَّ) جائز على حذف الفعل.

فإن قلت: (ربَّ رجلٍ عاقلٍ لقيتُ) بلا هاء، تعلَّقت (رُبَّ) بلقيت، ولم يكن في الكلام حذف، وإن قلت: ربَّ رجلٍ عاقلٌ، **فالرفع جاز عندهم على إضمار المبتدأ، والجملة في موضع النعت**؛ إذ لا بدَّ من نعتٍ في هذا الباب، والفعل محذوف، وأنشدوا:

إن يقتُلوك فإنَّ قَتْلَكَ لم يكن عاراً عليك، ورُبَّ قتلٍ عارُ[1]

أي: هو عار، وعلى هذا يكون الرفع في: (عارية)، **أي: هي عارية، والفعل الذي تتعلَّق به (رُبَّ) محذوف** كما تقدَّم، **وأجاز الكسائي أن تكون (رُبَّ) اسماً مبتدأ، والمرفوع خبرها، وإليه كان يذهب شيخُنا أبو الحسين سليمان بن الطراوة السبائي...**»[2].

ويتجلَّى الاختصار واضحاً في النصوص التي نقلها ابن حجر عن ابن مالك؛ لكثرة المنقول عنه، ومن أمثلته ما يلي:

٤ـ قال ابن حجر: «قوله: (ما أُحِبُّ أنَّه تحوَّل لي ذهباً) كذا لأبي ذر (تحوَّل) بفتح المثنَّاة، ولغيره بضمِّ التحتانية، **قال ابن مالك**: فيه (حوَّل) بمعنى (صيَّر)، وقد خفي على كثير من النحاة، وعاب بعضهم استعماله على

(١) سبق تخريجه ص ٥٩٨.
(٢) الأمالي ٧٠ـ ٧٢.

الحريري، قال: وقد جاء هنا على ما لم يسمَّ فاعله جارياً مجرى (صار) في رفع ما كان مبتدأ، ونصب ما كان خبراً، وكذلك حكم ما صيغ من (حوَّل) مثل (تحوَّل)، فإنَّه بزيادة المثنَّاة تجدَّد له حذف ما كان فاعلاً، وجعل أوَّل المفعولين فاعلاً، وثانيهما خبراً منصوباً»[١].

ونصُّ ابن مالك: «**تضمَّن هذا الحديث استعمال (حوَّل) بمعنى (صيَّر)**، وعاملة عملها، **وهو استعمال صحيح خفي على أكثر النحويين**.

والموضع الذي يليق به أن يذكر فيه باب (ظن) وأخواتها؛ لأنَّها تقتضي مفعولين هما في الأصل مبتدأ وخبر.

وقد جاءت في هذا الحديث مبنية لما لم يسمَّ فاعله، فرفعت أوَّل المفعولين وهو ضمير عائد إلى (أُحُد)، ونصبت ثانيهما وهو الذهب، فصارت ببنائها لما لم يسمَّ فاعله **جارية مجرى (صار) في رفع ما كان مبتدأ ونصب ما كان خبراً**، وهكذا حكم (ظن) وأخواتها، **وكذا حكم ما صيغ منها** على صيغةٍ مطاوعة، كارتدَّ، **وتحوَّل**، **فإنَّه بزيادة التاء تجدَّد له حذف ما كان فاعلاً، وجعل أوَّل المفعولين فاعلاً، وجعل ثانيهما خبراً منصوباً**، كما تجدَّد مثل ذلك في (حوَّل) إذا بُني لما لم يسمَّ فاعله، كقولك في: حوَّل الله طائفة من اليهود قِردة، وتحوَّلت طائفة من اليهود قِردة، وحُوِّلت طائفة من اليهود قِردة، فحوَّل جرى مجرى (صيَّر) في نصب مفعولين هما في الأصل مبتدأ وخبر، و(تحوَّل) و(حوَّل) جاريان مجرى (صار) في رفع المبتدأ، ونصب الخبر، **وقد خفي هذا المعنى على من أنكر على الحريريّ** قوله» وأورد بيتين من الشعر[٢].

ويظهر من هذا النص اجتزاء ابن حجر كثيراً من جُمَله وتفريعاته.

---

(١) ٥/٦٨.

(٢) انظر: شواهد التوضيح ٦٩ـ ٧٠.

٥ـ وقال أيضاً في نقلٍ له عن ابن مالك: «قوله: (ما يسرُّني أن لا يمرَّ) **قال ابن مالك:** وفيه وقوع جواب (لو) مضارعاً منفياً بما، والأصل أن يكون ماضياً مثبتاً، وكأنه أوقع المضارع موقع الماضي، أو يكون الأصل ما كان يسرُّني، فحذف (كان) وهو جواب (لو)، وفيه ضمير هو الاسم، و(يسرُّني) الخبر، وحذف كان مع اسمها وبقاء خبرها كثير، وهذا أَوْلى. اهـ»[1].

وقول ابن مالك هو: «. . .الثاني: **وقوع جواب (لو) مضارعاً منفياً بـ (ما) وحقُّ جوابهما أن يكون ماضياً مثبتاً**، نحو: لو قام لقمت، أو منفياً بلم، نحو: لو قام لم أقم.

وأمَّا الفعل الذي يليها فيكون مضارعاً مثبتاً، ومنفياً بلم، وماضياً مثبتاً، نحو: لو يقوم لقمت، ولو لم يقم لقمت، ولو قمتَ لقُمتُ.

قلنا: **في وقوع المضارع في هذا الحديث جوابان:**

أحدهما: أن يكون وضع المضارع موضع الماضي الواقع جواباً كما وضع في موضعه وهو شرط، كقوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾[2] والأصل: لو أطاعكم، فكما وقع (يطيع) موقع (أطاع) وهو شرط، وقع (يسرُّني) موقع (سرَّني) وهو جواب.

الثاني: أن يكون الأصل: ما كان يسرُّني، فحذف (كان) وهو جواب (لو) وفيه ضمير هو الاسم، و(يسرُّني) خبر، وحذفُ (كان) مع اسمها وبقاء خبرها كثير في نثر الكلام ونظمه» وساق شاهداً من النثر، وآخر من الشعر، ثم قال: «وأشبه شيء بحذف (كان) قبل (يسرُّني) حذفُ (جعل) قبل (يجادلنا) في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى

---

(١) ٥/ ٦٩.

(٢) سورة الحجرات، الآية: ٧.

قَوۡمِ لُوطٍ ﴿٧٤﴾﴾[1] أي: جعل يجادلنا في قوم لوط؛ لأنَّ (لمَّا) مُساوية للَوْ في استحقاق جواب بلفظ الماضي، فلمَّا وقع المضارع في موضع الماضي دَعَتْ الحاجة إلى أحد أمرين: إمَّا تأوُّل المضارع بماضٍ، وإمَّا تقدير ماضٍ قبل المضارع، وهو **أَوْلى الوجهين**»[2].

وهذا مثال واضح جدًّا للاختصار، فقد حذف جملاً كثيرة، وأبقى ما يرى أنَّه يخدم المسألة التي علَّق عليها، وله بها مساس شديد.

٦ـ وممَّا نقله عن ابن مالك أيضاً ما جاء في تعليقه على قول عمر بن عبد العزيز ـ رضي الله عنه ـ: «ولم يخصَّ قريباً دون من أحوج إليه»، قال ابن حجر: «أي: دون من هو أحوج إليه، **قال ابن مالك**: فيه حذف العائد على الموصول وهو قليل، ومنه قراءة يحيى بن يعمر: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ﴾ بضم النون، أي: الذي هو أحسن، **قال**: وإذا طال الكلام فلا ضعف، ومنه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٌ﴾ أي: وفي الأرض هو إلٰه»[3].

وقال ابن مالك: «وقوله: (دون من أحوج إليه) أصله: دون من هو أحوج إليه، **فحذف العائد على الموصول**، وهو مبتدأ، مع كون الصلة غير مستطالة، **وفيه ضعف**، وهو مع ذلك مستعمل، **ومنه قراءة يحيى بن يعمر**: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ﴾ بالرفع، يريد: على الذي هو أحسن.

ومثله قول الشاعر:

لم أرَ مثلَ الفِتْيَانِ في غِيَرِ الـ   أيَّامِ ينسُونَ ما عَواقِبُها

أراد: ما هو عواقبها».

---

(١) سورة هود، الآية: ٧٤.

(٢) شواهد التوضيح ٧١ـ ٧٢.

(٣) انظر: المسألة (١٤) ص ٣٠٢.

وذكر شاهداً شعرياً آخر، ثم قال: «**فلو كانت الصلة مستطالة لحسن الحذف**، كقول بعض العرب: ما أنا بالذي قائل لك سوءاً، ولو زادت الاستطالة لازداد الحذف حُسناً، **كقوله تعالى**: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ والتقدير: وهو الذي هو في السماء إله، **وفي الأرض هو إله**» ثم أورد شاهداً شعرياً للحذف المستحسن للإطالة[1].

٧ـ وفي التعليق على ما جاء في الحديث: «إنك متى يراك الناس» قال ابن حجر: «في رواية... (متى ما يراك الناس) بزيادة (ما)، وهي الزائدة الكافة عن العمل، وبحذفها كان حقُّ الألف من (يراك) أن تحذف؛ لأنَّ (متى) للشرط، وهي تجزم الفعل المضارع، **قال ابن مالك**: يُخرَّج ثبوت الألف على أنَّ قوله (يراك) مضارع (راء) بتقديم الألف على الهمزة، وهي لغة في (رأى)، قال الشاعر[2]:

إذا رَاءَنــي أَبْــدَى بَـشَــاشَــةَ وَاصِــلِ ... ...

ومضارعه (يراء): بمدٍّ ثم همز، فلمَّا جزمت حذفت الألف، ثم أُبدلت الهمزة ألفاً فصار (يرا)، وعلى أنَّ (متى) شُبِّهت بإذا فلم يجزم بها، وهو كقول عائشة الماضي في الصلاة في أبي بكر: «متى يقوم مقامك»[3]، أو على إجراء المعتل مجرى الصحيح، كقول الشاعر[4]:

... ... ولا تَــرَضَّــاهــا ولا تــمــلَّــقْ

---

(١) انظر: شواهد التوضيح ١٢٣ـ ١٢٥، وتقدَّم عزو ما فيه من شواهد وتخريجها في المسألة.

(٢) لم أقف على القائل، ولا على من ذكر البيت غير ابن مالك.

(٣) سنن النسائي (كتاب الإمامة ـ الائتمام بالإمام يصلِّي قاعداً) ٢/ ٩٩، والرواية فيه: «...متى يقوم في مقامك».

(٤) هو رؤبة. انظر: ملحق الديوان ١٧٩.

أو على الإشباع كما قُرِىء: ﴿إنه من يتقي﴾[(١)]»[(٢)].

هكذا أورده ابن حجر، والنصُّ عند ابن مالك طويل جدًّا بلغ قرابة ست صفحات، اجتزىء منه ما يوضِّح المقصود.

قال ابن مالك: «تضمَّن هذا الكلام ثبوت ألف (يراك) بعد متى الشرطية، وكان حقُّها أن تُحذف، فيُقال: متى يَرَك، كما قال تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾[(٣)]، وفي ثبوتها أربعة أوجه:

أحدها: أن يكون مضارع (راء) بمعنى (رأى) كقول الشاعر[(٤)]:

إذا رَاءَنِي أَبْدَى بَشَاشَةَ وَاصِلٍ ويَأْلَفُ شَنْآني إذا كنتُ غائباً

ومضارعه (يَرَاءُ)، فجُزم فصار (يرأْ)، ثم أُبدلت همزته ألفاً، فثبتت في موضع الجزم، كما ثبتت الهمزة التي هي بدل منها» ونظَّره بقراءة قرآنية.

«**الثاني: أن يكون (متى) شُبِّهت بـ (إذا) فأهملت** كما شُبِّهت (إذا) بـ (متى) فأُعملت، كقول النبي - ﷺ - لعليٍّ وفاطمة - رضي الله عنهما -: «إذا أخذتُما مَضَاجِعَكما، تكبِّرا أربعاً وثلاثين، وتسبِّحا ثلاثاً وثلاثين، وتحمدا ثلاثاً وثلاثين»[(٥)]، وهو في النثر نادر، وفي الشعر كثير.

وفي تشبيه (متى) بإذا وإهمالها **قول عائشة - رضي الله عنها -**: «إنَّ أبا بكر رجلٌ أَسِيفٌ، وإنه **متى يقوم مقامك** لا يُسمع الناسَ»[(٦)]».

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٩٠. وسبق تخريج القراءة ص ٨٩٣.

(٢) ٧/ ٣٣١ـ ٣٣٢.

(٣) سورة الكهف، الآية: ٣٩.

(٤) لم أقف على القائل، ولا على من ذكر البيت غير ابن مالك.

(٥) صحيح البخاري (كتاب فضائل أصحاب النبي - ﷺ - باب مناقب علي بن أبي طالب..) ٤/ ٢٠٨؛ صحيح مسلم (كتاب الذكر - باب التسبيح أول النهار وعند النوم) ٤/ ٢٠٩١. والرواية فيه: (أن تكبرا الله...) ولا شاهد فيها.

(٦) سبق تخريجه ص ٩٤٤ هـ (٣).

ثم تكلَّم ابن مالك عن أنَّ نظير حمل (متى) على (إذا) وحمل (إذا) على (متى) حملُهم (إنْ) على (لو) في رفع الفعل بعدها، وحملهم (لو) على (إن) في الجزم بها في قرابة عشرة أسطر متضمِّنة شواهد شعرية، ثم قال: «**الوجه الثالث**: **أن يكون أجرى المعتل مجرى الصحيح**، فأثبت الألف واكتفى بتقدير حذف الضمة التي كان ثبوتها مَنْوِيًا في الرفع» ونظَّره بشاهدين شعريين، ذكر ابن حجر شطر واحدٍ منهما وهو:

إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقْ ... ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقْ[1]

وذكر أيضاً شاهداً من النثر، ثم قال: «وأكثر ما يجري المعتل مجرى الصحيح فيما آخره ياءٌ أو واو» وأورد شواهد عليه: قراءة، وشاهدين من الحديث، وشاهدين من الشعر، ثم قال: «**الوجه الرابع**: **أن يكون من باب الإشباع**، فتكون الألف متولِّدة عن إشباع فتحة الراء بعد سقوط الألف الأصلية جزماً، وهي لغة معروفة، أعني إشباع الحركات الثلاث، وتوليد الأحرف الثلاثة بعدها».

ثم أورد ابن مالك شواهد على الإشباع في الحركات الثلاث من القراءات، وأقوال العرب، والشعر فيما يزيد على عشرين سطراً[2].

٨ـ ومن النصوص التي نقلها ابن حجر عن ابن هشام ما جاء في قوله: «قال ابن هشام: (لولا) تجيء على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تدخل على جملة لتربط امتناع الثانية بوجود الأولى، نحو: لولا زيد لأكرمتك، أي: لولا وجوده، وأمَّا حديث: «لولا أن أشق»[3]

---

(١) انظر هـ (٤) ص ٩٤٤.

(٢) انظر: شواهد التوضيح ١٧ـ ٢٤.

(٣) صحيح البخاري (كتاب الجمعة ـ باب السواك يوم الجمعة) ١/ ٢١٤؛ صحيح مسلم (كتاب الطهارة ـ باب السواك) ١/ ٢٢٠.

فالتقدير: لولا مخافة أن أَشُقَّ لأَمرتُ أمرَ إيجاب، وإلاَّ لانعكس معناها، إذ الممتنع المشقَّة، والموجود الأمر.

والوجه الثاني: أنَّها تجيء للحضِّ وهو طلب بِحَثٍّ وإزعاج، وللعرض وهو طلب بلين وأدب، فتختصُّ بالمضارع نحو: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾[1].

والوجه الثالث: أنَّها تجيء للتوبيخ والتندُّم، فتختصُّ بالماضي، نحو: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾[2] أي: هلاَّ. **انتهى**»[3].

وقد أورد ابن هشام هذه المسألة فيما يقرب من خمس صفحات، أذكرُ منها ما يبيِّن طريقة ابن حجر في اختصاره.

قال ابن هشام: (لولا) على أربعة أوجه:

أحدها: أن تدخل على جملتين اسمية ففعلية؛ لربط امتناع الثانية بوجود الأولى، نحو: لولا زيدٌ لأكرمتك، أي: لولا زيد موجود، فأمَّا قوله عليه الصلاة والسلام: «لولا أن أَشُقَّ على أُمَّتي لأمرتُهم بالسِّواك عند كلِّ صلاة»[4] فالتقدير: لولا مخافة أن أَشُقَّ على أمَّتي لأمرتهم، أي: أمر إيجاب، وإلاَّ لانعكس معناها، إذ الممتنع المشقَّة، والموجود الأمر».

ثم تحدَّث ابن هشام عن المرفوع بعد (لولا)، وأقوال العلماء في حذف الخبر فيما يقرب من ثلاثين سطراً، وقال بعدها:

«**الثاني: أن تكون للتحضيض والعرض فتختص بالمضارع** أو ما في

---

(١) سورة النمل، الآية: ٤٦.

(٢) سورة النور، الآية: ١٣.

(٣) ١٣/ ٢٣٦.

(٤) صحيح البخاري (كتاب الجمعة ـ باب السواك يوم الجمعة) ١/ ٢١٤؛ صحيح مسلم (كتاب الطهارة ـ باب السواك) ١/ ٢٢٠.

تأويله، نحو: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾[1] ونحو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾[2] والفرق بينهما أن **التحضيض طلب بِحَثٍّ وإزعاج، والعرض طلب بلين وتأدُّب**.

والثالث: أن تكون للتوبيخ والتنديم فتختصّ بالماضي نحو: ﴿لولا جاؤوا عليه بأربعة شهداء﴾[3]، ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةًۢ﴾[4] ومنه: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾[5] إلاّ أنَّ الفعل أُخِّر».

وأورد ابن هشام بعد ذلك شاهداً شعرياً أُضمر الفعل فيه، وناقش قول النحويين في تقديره، ثم تحدَّث عن فصْل (لولا) من الفعل بإذ وإذا معمولين له وبجملة شرطية معترضة... كلُّ ذلك في قرابة اثني عشر سطراً، وقال بعدها:

«الرابع: الاستفهام، نحو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾[2]، ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾[6] قاله الهروي، وأكثرهم لا يذكره والظاهر أنَّ الأولى للعرض، وأنَّ الثانية مثل: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾[3] وأورد بعدها قولاً للهروي بأنَّها تكون نافية، وناقشه فيما يقرب من عشرين سطراً[7].

---

(١) سورة النمل، الآية: ٤٦.

(٢) سورة المنافقون، الآية: ١٠.

(٣) سورة النور، الآية: ١٣.

(٤) سورة الأحقاف، الآية: ٢٨.

(٥) سورة النور، الآية: ١٦.

(٦) سورة الأنعام، الآية: ٨.

(٧) انظر: مغني اللبيب ٣٥٩ ـ ٣٦٤.

ومن نصِّ ابن هشام يُلحظ أنَّ ابن حجر نقل عنه أنَّ أَوْجُهَ (لولا) ثلاثة، وقد ذكرها ابن هشام في كتابه أربعة، إلاَّ أنَّ الرابع عنده راجع إلى القسمين الثاني والثالث.

وممَّا سبق من النصوص يمكن إجمال أبرز سمات اختصار النصِّ النحوي عند ابن حجر من خلال الأمور الآتية:

١ـ الاستغناء عن ذكر تفصيلات الحكم النحوي بإيراد العناصر الرئيسة فيه.

٢ـ التخفُّف من كثرة الشواهد النثرية منها والشعرية، والاكتفاء بذكر ما يدلُّ على القاعدة.

٣ـ الاكتفاء فيما يورده من شواهد نثرية وشعرية بموطن الشاهد، مع كونه مذكوراً في مصدره الذي نقله عنه تامًّا.

٤ـ حذف أسماء الأعلام مما لا فائدة كبيرة تترتَّب على تسميتهم بأعيانهم والإشارة إليهم بصيغ العموم، كبعض شيوخه، ونحو ذلك.

٥ـ قد يتصرَّف ابن حجر بألفاظ النصِّ المنقول تصرُّفاً يسيراً بحيث تنسبك العبارة المنقولة مع سياق شرح الحديث.

٦ـ تضمين الكتاب الآراء المشهورة في المسألة، والبعد عن الأوجه التي يمكن ردُّها بوجه من وجوه التأويل إلى المشهور فيها.

٧ـ أنَّ علامة الانتهاء بعد النصِّ على القول لا تعني عند ابن حجر نقل النصِّ عن مصدره تامًّا بحروفه ـ وإن كان هذا يَرِد كثيراً ـ بل تعني في كثير من المواضع انتهاء الفكرة المنقولة، لا النص المنقول.

٨ـ قدرة ابن حجر المتميِّزة في حسن اختصار النصوص بأوجز عبارة، وأقرب سبيل، وتمكُّنه من استخلاص مقصود المؤلِّف الذي ينقل عنه دون إخلال ـ في الغالب ـ.

تلك كانت أبرز الميزات التي اتَّسم بها منهج ابن حجر في إفادته من مصادره، وهناك هَنَات هيِّنات فيما يتصل بهذا الجانب، لعلَّ من أهمها:

١ـ تداخل كلامه بكلام غيره في بعض المواضع:

أشرت فيما سبق إلى ما تميَّز به ابن حجر من تدقيق النقل بذكره ما يشير إلى انتهاء النصِّ المنقول، أو فصل كلامه عن كلام غيره بما يبيِّن ذلك، إلاَّ أنَّه ورد في بعض المواضع تداخل بين المصدر المنقول عنه، وكلامه هو ـ رحمه الله ـ مما قد يؤدِّي إلى الخلط في الأقوال، وما يترتب على ذلك من عدم الدقَّة في عزو الرأي، وبالتالي عدم الصحَّة في تقويمه والحكم عليه، وقد يكون هذا التداخل مع نصِّه على انتهاء القول المذكور، ومن أمثلة ذلك:

ـ نقل عن اليعمري نصًّا في حكم اقتران خبر (كاد) و(عسى) بـ (أن)، سبق إيراده في المسألة، وأورده هنا؛ تسهيلاً للوقوف على ما قد يقع من تداخل في الكلام.

قال ابن حجر: «قوله: (ما كدت) قال اليعمري: لفظة (كاد) من أفعال المقاربة... قال: والراجح فيها أن لا تقرن بأن، بخلاف (عسى) فإنَّ الراجح فيها أن تقرن، قال: وقد وقع في مسلم في هذا الحديث «حتى كادت الشمس أن تغرب»، قلت: وفي البخاري في (باب غزوة الخندق) أيضاً، وهو من تصرُّف الرواة، وهل تسوغ الرواية بالمعنى في مثل هذا أو لا؟ الظاهر الجواز؛ لأن المقصود الإخبار عن صلاته العصر كيف وقعت، لا الإخبار عن عمر هل تكلَّم بالراجحة أو المرجوحة، قال: وإذا تقرَّر أن معنى كاد..»[(١)].

فقول ابن حجر هنا (قلت)، ثم تكرار (قال) ـ عائدة على اليعمري ـ يُفهِم أنَّ ما بينهما لابن حجر ـ رحمه الله ـ ونصُّ اليعمري في مصدره يوضِّح أنَّ النصَّ على أنَّ ذلك من تصرُّف الرواة، وما بعده من تسويغ الرواية

---

(١) انظر: المسألة (٢٩) ص ٣٧١.

بالمعنى في مثل هذا هو من تمام كلام اليعمري.

ـ نقل عن ابن مالك نصًا في دلالة (رُبَّ) على التكثير، وختمه بقوله: انتهى، ثم أورد شاهدين شعريين على إفادة (رُبَّ) المعنى المذكور، وأكمل بعدهما النقل عن ابن مالك بقوله: «قال...»، وهذا يُوهم أنَّ الشاهدين الشعريين ليسا من كلام ابن مالك، وإنما لابن حجر؛ لأنَّه ختم النصَّ المنقول عن ابن مالك بقوله (انتهى)، وبمراجعة كلام ابن مالك في مصدره المنقول عنه يتضح أنهما من تمام كلامه المذكور(١).

٢ـ خفاء بعض الأوجه من جراء اختصار النصِّ أو تلخيصه:

ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما جاء في إعراب قوله عليه الصلاة والسلام: «إنَّك أن تَدَعَ وَرَثَتَك أغنياءَ خيرٌ من أن تَدَعَهم عالةً يتكفَّفون الناس...» إذ أورد ابن حجر في توجيه رواية كسر (إنْ) قولاً ملخَّصاً عن ابن مالك في جواز حذف الفاء في هذا الحديث على تقدير: فهو خير، وقد تقدَّم في دراسة المسألة أنَّ هذا الحديث محمول عند ابن مالك على حذف الفاء مع المبتدأ، وهذا هو وجه التنظير بقراءة طاووس: ﴿قل أصلح لهم خير﴾ أي: فهو خير، وليس الحديث محمولاً على حذف الفاء وحدها كما ذكر ابن حجر، فابن مالك هنا يجيز حذف الفاء مع المبتدأ مستنداً إلى السماع.

أمَّا إجازته حذف الفاء وحدها في نحو: إن استعنت أنت مُعَانٌ، فهو بالقياس على حذفها مع المبتدأ، ولم يرد إلا في الشعر كما في قوله:

من يفعل الحسناتِ الله يشكرها(٢)

وتلخيص النصِّ واختصاره كما هو واردٌ في (فتح الباري) أدَّى إلى

---

(١) انظر: المسألة (٧٤) ص ٦٠٥ ـ ٦٠٦.

(٢) سبق تخريجه ص ٧٦٨.

تداخل قضيتين لكلٍّ منهما وجه مستقل عند ابن مالك[1].

وهناك أمور أخرى أُجملها في الآتي:

٣ـ اعتماده على مصادر متأخِّرة في النقل عن متقدِّمين:

كنقله آراء سيبويه والمبرد عن السهيلي وابن مالك[2] مع أنَّ كتابيهما موجودان، والنصوص فيهما.

٤ـ إبهام المصدر المنقول عنه باستعمال ألفاظ العموم:

نحو: «قال بعضهم» و«قال بعض الشرَّاح» و«وجَّهه غيره»، «جوَّز بعض المعربين» ونحو هذا، ممَّا يحول دون الوقوف على تصوُّرٍ واضحٍ دقيق لمصادره النحوية في الكتاب.

٥ـ نسبة بعض الأقوال أو عزوها على خلاف ما هو في مصادرها:

كما في نقله عن الطيبي أنه أعرب (أشدُّ) من قوله عليه الصلاة والسلام: «فأشدُّ ما تجدون من الحرِّ...» مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: أشدُّ ما تجدون من الحرِّ من ذلك النَّفَس، والذي في (شرح المشكاة) للطيبي ـ وهو المصدر الذي عوَّل عليه ابن حجر في عدد غير قليل في نقوله عنه ـ أنه أعرب (أشدُّ) خبر مبتدأ محذوف، تقديره: ذلك أشدُّ[3].

ومثال آخر: عزوه قراءة الجرِّ في قوله تعالى: ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ﴾ ـ بجرِّ (العظيم) و(الكريم) ـ إلى ابن محيصن، والمذكور في المصادر أنَّ قراءته هي الرفع[4].

---

(١) انظر: المسألة (١٠٠) ص ٧٧٣.

(٢) انظر: المسألة (٧٣) ص ٥٩٤، المسألة (٨١) ص ٦٦٢.

(٣) انظر: المسألة (٢١) ص ٣٣٧ـ ٣٣٨.

(٤) انظر ما سبق ص ٨٨٩.

٦ـ شدَّته ـ رحمه الله ـ مع بعض من نقل عنهم:

ويتجلَّى ذلك بوضوح في موقفه من الكرماني ـ رحمه الله ـ فبالرغم من أنَّ ابن حجر عوَّل على شرح الكرماني ما لم يعوِّل على غيره من شرَّاح الحديث، إذ نيَّفت نقوله عنه على مائة وعشرين موضعاً، فقد تعقَّبه ـ وبشدَّة ـ في مواضع كثيرة، واعترضه في مسائل متعدِّدة بأسلوب لا يخلو من قسوة، فيذكر رأيه ويتعقَّبه بأنَّه: «غَلَطٌ مَحْض» أو «وَجْهه غير وجيه» وتارة يقول: «وقد تكلَّم في ذلك وتعسَّف»، ونقل عنه قولاً، وقال: «فأيُّ تَعَجْرُفٍ هذا؟ والعَجَبُ من شارحٍ ترك الرواية المشهورة التي لا قلق في تركيبها، وتشاغل بتجويز شيء لم يثبت في الرواية، ثم يُطلق على الجميع التعجرُف، أفهذا شارح أو جارحٌ؟»[1] إلى غير هذه الأقوال.

ومما سبق كلِّه يتلخَّص الآتي:

١ـ تعدُّد مصادر ابن حجر التي عوَّل عليها، ومناقشته لعددٍ من القضايا التي أفادها منها، تعقُّباً أو استدراكاً.

٢ـ دقَّته في النقل باستعمال ألفاظ تميِّز كلامه عن كلام غيره.

٣ـ عزوه كثيراً من الآراء إلى أصحابها.

٤ـ اختصاره لكثير من النصوص التي استقاها من مصادرها، بحيث تتناسب مع طبيعة الكتاب وهدفه.

٥ـ ملحوظات على طريقته في الإفادة من المصادر، كاختلاط كلامه بكلام غيره، والإخلال ببعض الأوجه نتيجة اختصار النصِّ، وعزو بعض الأقوال خلاف ما هي عليه في مصادرها، وغير ذلك.



(١) انظر ما سبق ص ١٧٥ ـ ١٧٧.

٤ـ المنهج

سلك ابن حجر في تناوله للمادَّة النحوية في كتابه نهجاً واضحاً، تقدَّم ذكرُ أبرز سماته في الباب الأوَّل، وقد ظهر فيه بوضوح أثر علم الحديث في توجيه معالم هذا المنهج، وتجلَّى هذا في مثل تقديره للمحذوف من خلال رواية أخرى، والوقوف في التوجيهات الإعرابية مع ما ثبتت به الرواية، وبعده عن تخطئة الرواية الثابتة ونحو ذلك، وقد تميَّز منهجه في هذا التناول بميزات عدَّة من أبرزها:

١ـ حسن العرض لمسائل الخلاف بإجمال القول فيها بما يناسب المقام المسوقة فيه، وذلك بترك التفصيلات المتعلِّقة بالاستدلال، والتعليل، والردِّ، والمناقشة بين النحويين، ممَّا لا يحسن ذكره إلاَّ في كتاب متخصِّص.

٢ـ جمع الروايات في الحديث الواحد بما يظهر معه تأييد أحد الأوجه الإعرابية، أو الإفادة منه في تقدير المحذوف ـ مثلاً ـ وفيه ما يدلُّ على قوة الحفظ وسعة الاطلاع، والقدرة المتميزة على ربط روايات الصحيح بعضها ببعض، رغم كبر حجم الكتاب، وهي سمة تدلُّ على الإتقان من حيث الإلمام بالمواضع المتشابهة في الكتاب، وربط بعضها ببعض.

ويدلُّ كذلك على جودة الاستنباط، وحسن الربط، فأَوْلى ما يُستعان به في شرح الحديث المعيَّن رواياته الأخرى، وقد أحسن ابن حجر بهذا الجمع، سواء بجمعه روايات الصحيح نفسه، أم روايات من خارج الصحيح.

٣ـ بعده عن الأوجه المتكلَّفة والبعيدة في توجيه الروايات إعرابياً، وهو بهذا يجري على أصلٍ صريح من أنَّ عدم التكلُّف أَوْلى، والأخذ بما قلَّ فيه التأويل مما يقرِّب المعاني، ويوضِّح الإعراب بعداً عن التمحُّل لبعض الأوجه التي لا تقتضي طرد القاعدة.

٤ـ أحسن في توظيف النحو في شرح الحديث وبيان معانيه، وتجلَّى ذلك في ربط الأوجه الإعرابية بالمعنى ربطاً مباشراً، فجاء عرض المسألة النحوية سهلاً ميسَّراً، لا تعقيد فيه ولا غموض، يدور فيه مع المعنى بأوضح عبارة، وأقرب طريق.

٥ـ استعماله أسلوب الإحالة في الكتاب رغم ضخامته، وطول مدَّة تأليفه، وهو أسلوب يدلُّ على قدرة عقلية فذَّة في ربط اللاحق بالسابق، والعكس، كما أنه يُعفي من تكرار المسألة الواحدة في مواضع متعدِّدة.





الخاتمـــة

وبعد. . . فقد اقتضت الدراسة السابقة أن تكون في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة أبواب، وخاتمة، تحدَّثت في الباب الأول عن ابن حجر وكتابه الفتح، بيَّنت في الفصل الأول منه السيرة الشخصية لابن حجر، وشملت نسبه، ومولده، ونشأته، وعقيدته، ووفاته.

وتحدَّثت في الفصل الثاني عن تحصيله العلمي، وشيوخه، وتلاميذه، ومصنَّفاته، ومكانته العلمية.

أمَّا الفصل الثالث فقد ذكرت فيه مصادره التي عوَّل عليها في بناء مادَّته النحوية.

وجاء الفصل الرابع مبيِّناً منهجه الذي سلكه في عرض المسائل النحوية.

أمَّا الباب الثاني فقد تناول بالدراسة والتقويم المسائل النحوية حسب ترتيب ألفية ابن مالك.

وجاء الباب الثالث خلاصة لما سبق عرضه في البابين الأول والثاني، فتحدَّثت فيه عن ابن حجر نحوياً، وموقفه من النحويين، وكذا موقفه من الاستدلال، وختمته بتقويم الجهد النحوي في الكتاب.

وقد خَلَصتْ هذه الدراسة إلى الأمور الآتية:

١ـ توافر لابن حجر من الشيوخ الأكابر ما كان له أثر واضح بيِّن في بناء شخصيته العلمية، وكان من أبرز شيوخه الذين أخذ عنهم النحو المحب بن هشام، والغماري.

٢ـ لم تُشر المصادر إلى مصنَّفات نحوية لابن حجر عدا إشارة يسيرة ذكرها السخاوي متعلِّقة بنسبة مصنَّف بعنوان (عين القواعد) وهو مختصر لقواعد الإعراب لابن هشام، وذكر أن في نسبته تردُّداً بين أن يكون من اختصار ابن حجر أو ابن هشام.

٣ـ تعدُّد الروافد التي استقى منها ابن حجر مادَّته النحوية في كتابه، وتنوُّعها، وساعد على ثرائها توافر عوامل عدَّة، منها: القيمة العلمية للكتاب المشروح، وطول مدة تأليف الكتاب، وكون ابن حجر من المتأخرين مما هيأ له الإفادة من جهود السابقين له.

٤ـ اتسم تناول المسائل النحوية في الكتاب بالوضوح، ومجانبة التعقيد والبعد عن الأوجه الإعرابية المتكلفة، مع حسن العرض للخلاف النحوي بما يناسب الهدف الرئيس من تأليف الكتاب.

٥ـ ظهور أثر علم الحديث واضحاً في منهج عرض المسائل النحوية ومناقشتها، إذ تناول ابن حجر النحو في كتابه بعقلية المحدِّث، فتداخل النحو عنده تداخلاً بيِّناً بعلم الحديث، فجاءت نظرته، وتعليلاته، وترجيحاته دائرة حيثما دارت الروايات، ونادراً ما يرتكز في مناقشة القضية النحوية على أقيسة النحويين وتعليلاتهم.

٦ـ حسن توظيف النحو لخدمة الحديث النبوي، وبيان معانيه ومقاصده، بأسلوب قريب سهل، وما في الكتاب من مادة نحوية ثرَّة، ومناقشات للنحويين ـ وغيرهم ـ متعدِّدة تدلُّ على عقلية ذات ثقافة نحوية، استوعبت كثيراً من قضايا هذا العلم، واستطاعت أن تُلمَّ بعددٍ غير قليل من مصادره، بالرغم من أنَّ ابن حجر كان من المشتغلين بالحديث وعلومه.

٧ـ تميُّز ابن حجر بعقلية متحرِّرة من التبعية، والتقليد، والجمود، وتجلَّى ذلك في مناقشاته لعدد من النحويين، واعتراضه آراءهم، واستدراكه عليهم، وجُلُّ مناقشاته لهم متعلِّق بالصنعة الحديثية، ولذا كانت أكثرُ وقفاته مع ابن مالك، والسهيلي، والعكبري، وابن هشام، وهؤلاء ممَّن عُني بالحديث تأليفاً أو استشهاداً.

٨ـ وقف ابن حجر موقفاً صريحاً قوياً واضحاً من قضية الاستشهاد بالحديث على القواعد النحوية، فردَّ الاحتجاج بعددٍ غير قليل من الأحاديث التي احتجَّ بها النحويون معلِّلاً ذلك بأنَّ الرواة تصرَّفت في لفظه، فلا يكون حُجَّة لخرم القاعدة، مع تأصيل ذلك من قواعد علم الحديث، وهو في هذا النهج موافق لأبي حيان في منع التوسع في الاستشهاد بالحديث؛ لأنَّ اللفظ تصرَّفت به الرواة.

٩ـ حسن اختصار النصوص النحوية الواردة في الكتاب بأوجز عبارة، وأقرب سبيل، باستخلاص مقصود المؤلِّف دون إخلال في الغالب.

وختاماً.. آمل أن تكون هذه الدراسة قد أسهمت في إبراز الجانب النحوي في هذا السِّفر القيِّم، وإن كان ما قدَّمته سديداً وموفَّقا فلله الحمد على توفيقه، وإن تكن الأخرى فهي زلَّة بشر يطلب من الله الرشاد والسداد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين



الفهارس الفنية



فهرس الآيات

سورة المائدة

سورة الأنعام

الآيـــة	رقم الآية	الصفحة
﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ﴾	١٥٤	٣٠٢، ٣٠٤، ٨٩٠، ٩٤٣
﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمۡ لَغَٰفِلِينَ﴾	١٥٦	٤٠٨

سورة الأعراف

الآيـــة	رقم الآية	الصفحة
﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ﴾	١٢	١٥١، ٢٠٨، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦
﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيۡنِ﴾	٢٠	٣٥٧
﴿رَبَّنَا ظَلَمۡنَآ أَنفُسَنَا﴾	٢٣	٧٠١
﴿حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلۡجَمَلُ فِي سَمِّ ٱلۡخِيَاطِۚ﴾	٤٠	٩١٠
﴿وَإِلَىٰ مَدۡيَنَ أَخَاهُمۡ شُعَيۡبٗاۚ﴾	٨٥	١٥٢
﴿مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓۚ﴾	٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥	٥٨٩
﴿فَأَخَذۡنَٰهُم بَغۡتَةٗ﴾	٩٥	٨٠٤
﴿أَفَأَمِنَ أَهۡلُ ٱلۡقُرَىٰٓ﴾	٩٧	٨٠٣، ٨٠٤
﴿وَإِن وَجَدۡنَآ أَكۡثَرَهُمۡ لَفَٰسِقِينَ﴾	١٠٢	٤٠٦
﴿فَإِذَا هِيَ بَيۡضَآءُ﴾	١٠٨	٣٣٦
﴿أَوَلَمۡ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾	١٨٥	٨٠٣

سورة الأنفال

الآيـــة	رقم الآية	الصفحة
﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا﴾	٦٧	٦٣٦، ٦٤٠، ٨٩٢

سورة يوسف

سورة الرعد

سورة الكهف

سورة مريم

سورة طه

سورة فصلت

سورة الشورى

سورة الزخرف

سورة الجاثية

الآيـــة	رقم الآية	الصفحة
﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾	١٤	٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨٤

سورة الأحقاف

﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾	٢٤	١٧٤، ٢٥٦
﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾	٢٨	٩٤٨
﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾	٣١	٥٩١

سورة محمد

﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾	١٤	٨٠٣
﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي ٱلْأَرْضِ﴾	٢٢	٣٨٦

سورة الفتح

﴿شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا﴾	١١	٤٨٧

سورة الحجرات

﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾	٧	٩٤٢
﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا﴾	٩	٧٩٢
﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ﴾	١١	٤٥٦

سورة ق

﴿وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾	٩	٦٢٧
﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾	١٦	٦٣١
﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾	٢٠	٥٢٤

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس أقوال العرب وأمثالهم

فهرس الشعر والرجز

البيت	القائل	الصفحة
فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي إذا كـان يـومٌ ذو كـواكـب أشـهـبُ	مقاس العائذي	٣٥٨
عسى الكربُ الذي أمسيت فيه يـكـون وراءه فـرج قـريـبُ	هدبة بن الخشرم	٣٧٥
فمن يك لم ينجب أبوه وأمُّه فإنَّ لنا الأمَّ النجيبةَ والأبُ	ـ	٣٩٨
هذا ـ لعمركم ـ الصغار بعينه لا أمَّ لـي إن كـان ذاك ولا أب	مختلف فيه	٤٣٩
تريك سنَّة وجهٍ غيرِ مقرفةٍ ملساءَ ليس بها خالٌ ولا نَدَبُ	ذو الرمة	٦٦٠
فإياك إياك المراء فإنه إلى الشرِّ دعَّاءٌ وللشرِّ جالبُ	الفضل بن عبد الرحمن	٧٢٢
طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني، وذو الشَّيب يلعب؟	الكميت بن زيد	٨١٠
لم أرَ مثل الفتيان في غير الـ ـأيَّام، ينسون ما عواقبها	عدي بن زيد	٣٠٥، ٩٤٣
ألم نَسْقِ الحجيج سَلِي معدًّا سنيناً ما نعدُّ لها حسابا	القائل فيما يظهر إما من خزاعة وإما من جرهم	٢٣٧
ولو ولدتْ قفيرةُ جِروَ كلبٍ لسُبَّ بذلك الجروِ الكلابا	جرير	٤٨١
أعبداً حلَّ في شُعَبى غريباً ألؤماً لا أبالك واغترابا	جرير	٥٠٢

البيت	القائل	الصفحة
تعلَّق في مثل السواري سيوفُنا وما بينها والأرضِ غوطٌ نَفانفُ	مسكين الدارمي	٦٨١
نبا الخزُّ عن رَوْح وأنكر جلدَه وعجَّت عجيجاً من جذامَ المطارفُ	حميدة بنت النعمان	٧٣٧
نحن بما عندنا، وأنت بما عنـ ـك راضٍ، والرأي مختلفُ	مختلف فيه	٩١٣، ٩٢٠
كأنَّ أذنيه إذا تشوَّفا قادمة أو قلما محرَّفا	الراجز العماني	٤١٦
إذا العجوز غضبت فطلِّقْ ولا ترضَّاها ولا تملَّقْ	رؤبة	٩٤٤، ٩٤٦
وليس بمعييني وفي الناس ممتع صديق إذا أَعْيا عليَّ صديقُ	-	٢٨٥
عدس ما لعبَّاد عليك إمارة نجوتِ، وهذا تحملين طليقُ	يزيد بن مفرغ	٢٩٢، ٢٩٨، ٨٥١، ٩١٩
والتغلبيون بئس الفحلُ فحلُهم فحلاً، وأمُّهم زلاَّءُ منطيقُ	جرير	٦٦٤
ولا تدفنَّني في الفلاة فإنني أخاف إذا ما متُّ ألاَّ أذوقُها	أبو محجن الثقفي	٧٤٥
عهدت خليلي نفعه متتابعُ فإن كنت إيَّاه فإيَّاه كن حقَّا	-	٢٧٣
حسبتك في الوغى مردى حروب إذا خورٌ لديك فقلتُ سحقاً	-	٣٢٣
لن يخب الآن من رجائك من حرَّك من دون بابك الحلقهْ	أعرابي	٧٤٩، ٩١٧

البيت	القائل	الصفحة
بـيـنـمـا الـمـرء آمـن راعـه را ئع حتف لـم يخش منه انبعاقه	أبو دؤاد	٥٣٤
يا حارُ لا أُرْمَيَنْ منكم بداهيةٍ لم يَلْقها سوقةٌ قبلي ولا ملِك	زهير بن أبي سلمى	٧١٠
أبيت أسري وتبيتي تدلكي وجهَك بالعنبر والمسكِ الذكي	-	٢٥٤
رُبَّ مأمولٍ وراج أملاً قد ثناه الدهر عن ذاك الأمل	عدي بن زيد	٦٠٦، ٩١٢
لجاري من كانه عِزَّة يُخالُ ابن عمٍّ بها أو أجلّ	-	٢٧٥
نحن بني ضبَّة أصحابُ الجَمَلْ ننعى ابن عفان بأطرافِ الأسَلْ	مختلف فيه	٧١٥
هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذولُ	هشام أخو ذي الرمة	٣٦٥
دعاني الغواني عمَّهن وخلتني لي اسم فلا أُدعى به وهو أولُ	النمر بن تولب	٤٥١
ليت الشباب هو الرجيع على الفتى والشيب كان هو البديء الأولُ	القطامي	٤١٧
وما صَرَمتكِ حتى قلتِ معلنة لا ناقةٌ لِيَ في هذا ولا جملُ	الراعي النميري	٤٣٩
فإن تبخل سدوسُ بدرهميها فإن الريح طيبة قبولُ	الأخطل	٧٣٧
لقد ألب الواشون ألْباً لبَيْنهم فتربٌ لأفواه الوشاةِ وجندلُ	-	٣٢٢

البيت	القائل	الصفحة
أوعـدنـي بـالـسـجـنِ والأداهـم رجلـي فَرِجْلـي شثـنـة الـمـنـاسـمِ	العديل بن الفرخ	٦٨٧
على حالةٍ لو أنَّ في القوم حاتماً عـلـى جـوده لـضـنَّ بـالـمـاءِ حـاتـمِ	الفرزدق	٦٩٠
كيف أصبحت كيف أمسيت ممَّا يـغـرس الـودَّ فـي فـؤاد الـكـريـمِ	-	٦٩٨
ولـقـد أُرانـي لـلـرمـاح دريـئـةً مـن عـن يـمـيـنـي تـارة وأمـامـي	قطري بن الفجاءة	٤٥٣
قـالـت بنات العمِّ: يا سلمى وإنْ كـان فـقـيـراً مـعـدماً، قـالـت: وإنْ	رؤبة	٤٢٩، ٧٥٨
قـالـت لـه: بـالله يـا ذا الـبُـرْدينْ لـمَّـا غَـنِـثْـت نَـفَـسـاً أو اثـنـيـنْ	-	٧٨٦
فأصبحوا والنوى عالي معرَّسهم وليس كل النوى يُلقى المساكينُ	حميد الأرقط	٣٦٥
إن يسمعوا سبَّة طاروا بها فرحاً عني وما يسمعوا من صالحٍ دفنوا	قعنب ابن أم صاحب	٧٥٦
أمـا الـرحـيـل فـدون بـعـد غـدٍ فـمـتـى تـقـول الـدارَ تـجـمـعـنـا	عمر بن أبي ربيعة	٤٤٥، ٩١١، ٩٢١
أجُـهَّـالاً تـقـولُ بـنـي لـؤي لـعَـمْـر أبـيـك، أم مـتـجـاهـلـيـنـا	الكميت	٤٤٧
إذا مـا الـغـانـيـات بـرزن يـومـاً وزجَّـجـن الـحـواجـب والـعـيـونـا	الراعي النميري	٥٤٧
بـكـرتْ بـالـلـوم تـلـحـانـا فـي بـعـيـر ضـلَّ أو حـانـا	النمر بن تولب	٥٨٠

فهرس أنصاف الأبيات

فهرس الأعلام

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات والرسائل الجامعية:

- آراء ابن بري النحوية والتصريفية: دراسة وتقويم، رسالة ماجستير، فراج الحمد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، ١٤١٦هـ.
- الاتساع في النحو العربي: رسالة ماجستير، ناهد بنت عمر العتيق، كلية الآداب بالدمام، ١٤١٣هـ.
- الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية للراعي الأندلسي، تحقيق: سلامة عبدالقادر المراقي، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ١٤٠٠ ـ ١٤٠١ هـ.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيَّان الأندلسي، مصوَّرة د. تركي بن سهو العتيبِي عن نسخة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رقم (٧٣٢٦) (٥٩٩٤) (الجزء الخامس).
- التعليقة على المقرَّب لبهاء الدين بن النحاس، مصوَّرة د. سارة الفايز عن نسخة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (٩٦٤٢) نحو، عن النسخة الأزهرية رواق المغاربة (٤٩٤٧).
- تقييد ابن لب على بعض جمل أبي القاسم الزجاجي: تحقيق ودراسة، رسالة دكتوراه، د. محمد الزين زرُّوق، جامعة أم القرى، ١٤٠٥ـ ١٤٠٦هـ.
- التنقيح على التوضيح للزركشي، نسخة مصوَّرة عن مركز البحث العلمي بمكة المكرَّمة برقم (٢٩٣) عن نسخة المكتبة الأزهرية رقم (٤٩٨).

- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي، نسخة مصورة عن نسخة مكتبة باريس الوطنية.
- شرح ابن بطَّال على صحيح البخاري، مصورة د. انتصار العمر عن نسخة المكتبة الأزهرية برقم (٣٨٣٧).
- شرح الجمل لابن الضائع، نسخة مصورة عن مركز البحث العلمي بمكة المكرمة برقم (١٦٤) عن مكتبة الخزانة العامة بالرباط برقم (٩٤٠).
- شرح كتاب سيبويه للرماني (الجزء الأول) مصوَّرة د .سيف العريفي عن نسخة داماد إبراهيم في تركيا رقم (١٠٧٤).

والجزء الثاني مصوَّرة د. تركي العتيبي عن نسخة مكتبة فيض الله رقم (١٠٨٠).

- شرح كتاب سيبويه للسيرافي مصورة د. تركي العتيبي عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (١٣٧) نحو.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك: دراسة ونقد، رسالة ماجستير، عبد الله بن عبد الرحمن المهوس، جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية اللغة العربية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- أبو عبيدة ودراساته النحوية في كتابه (مجاز القرآن)، رسالة ماجستير، محمد بن خالد الفاضل، جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية اللغة العربية، ١٤٠١هـ.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني، نسخة مصورة عن مكتبة الحرم المكي برقم ١١٤٥ـ ١١٥٨ (حديث).
- ابن كيسان النحوي، رسالة ماجستير، محمد الدعجاني، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، ١٣٩٧ـ ١٣٩٨هـ.
- المسائل والأجوبة لابن السِّيد البطليوسي، مصوَّرة د. تركي بن سهو العتيبي عن نسخة الاسكوريال رقم (١٥١٨).
- المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم للقرطبي، مصوَّرة مركز البحث العلمي بمكة المكرَّمة برقم (٦٨٥) عن نسخة المكتبة العثمانية بحلب رقم (١٢٣).
- منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في العقيدة من خلال كتابه (فتح الباري)، رسالة ماجستير، محمد إسحاق كندو، الجامعة الإسلامية، ١٤١٦هـ.

- النفح الشذي في شرح سنن الترمذي لليعمري، نسخة المحمودية رقم (٨٥٨).

ثانياً: المطبوعات:

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزبيدي، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي لأبي شامة، تحقيق: محمود بن عبد الخالق جادو، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٣هـ.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر لأحمد محمد البنا، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- إتحاف القاري باختصار فتح الباري، لصفاء الضوي العدوي، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣م.
- إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري، لمحمد عصام الحسني، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، عالم الكتب، بيروت.
- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: مصطفى أحمد النحاس، مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- الإرشاد إلى علم الإعراب لمحمد بن أحمد الكيشي، تحقيق: د. عبد الله الحسيني البركاتي، د. محسن سالم العميري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري لأبي العباس القسطلاني، ضبطه

وصححه: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

- الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، مجمع اللغة العربية دمشق، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

- الاستشهاد والاحتجاج باللغة، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثالثة.

- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، من مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.

- أسلوب (إذ) في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية لعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م.

- إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين، تأليف: عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق: د .عبد المجيد دياب، شركة الطباعة العربية السعودية، مركز الملك فيصل للبحوث، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

- الإصباح في شرح الاقتراح، د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تأليف: ابن السيد البطليوسي، تحقيق: حمزة عبد الله النشرتي، دار المريخ، الرياض، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- الأصمعيات، اختيار الأصمعي، تحقيق وشرح: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.

- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل السرَّاج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه، دار الكتب العلمية، بيروت.

- إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. حسن موسى الشاعر، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- الأعراب الرواة، د. عبد الحميد الشلقاني، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، الطبعة الثانية ١٣٩١هـ/ ١٩٨٢م.
- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٤م.
- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، لأبي سليمان الخطَّابي، تحقيق: محمد سعد آل سعود، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة، تحقيق: د. عيَّاد بن عيد الثبيتي، دار التراث، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي، تحقيق: د. محمود فجال، مطبعة الثغر، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتَّاب لابن السيد البطليوسي، تحقيق: د. مصطفى

السقا، د .حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م.

- الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش، تحقيق: د .عبد الحميد قطامش، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، المكتبة العتيقة، تونس، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

- الأمالي لأبي علي القالي، دار الكتاب العربي، بيروت.

- أمالي السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ/ ١٩٧٠ م.

- أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

- أمالي المرتضى، صححه وضبط ألفاظه، وعلَّق حواشيه: السيد محمد بدر الدين النعساني، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم، إيران، الطبعة الأولى ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م.

- الأمالي النحوية لابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمودي، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- الإمام البخاري وصحيحه، د. عبد الغني عبد الخالق، دار المنارة للنشر، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

- الأمثال لأبي فيد مؤرج بن عمر السدوسي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٣م.

- إنباء الغمر بأنباء العمر لابن حجر العسقلاني، طبع بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: محمد عبد المعين خان، دار الكتب العلمية، بيروت.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ـ القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري لابن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، وصبحي بن جاسم السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- الأنساب للسمعاني، تقديم وتعليق: عبد الله البارودي، دار الجنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ونشرته دار الكتب العلمية، بيروت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ١٩٨٢م.
- الأنواء في مواسم العرب لابن قتيبة، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م.
- الأنواء في مواسم العرب لابن قتيبة، وزارة الثقافة والأعلام، بغداد، ١٩٨٨م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وشركاه، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون

لإسماعيل باشا بن محمد البغدادي، عني بتصحيحه: رفعة بيلكه الكليسي، منشورات مكتبة المثنى، بغداد.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية - بيروت.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، وبهامشه تفسير النهر الماد من البحر لأبي حيان، والدر اللقيط من البحر المحيط لتاج الدين الحنفي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- بدائع الزهور في وقائع الدهور لمحمد بن أحمد بن إياس الحنفي، تحقيق: محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- بدر الدين العيني وأثره في علم الحديث، لصالح يوسف معتوق، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- برنامج المُجاري لأبي عبد الله محمد المُجاري، تحقيق: محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق: د. عيّاد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م..
- البعلي اللغوي وكتاباه: شرح حديث أم زرع، والمثلث ذو المعنى الواحد، تحقيق: د. سليمان بن إبراهيم العايد، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة.
- بغية الرائد لما تضمَّنه حديث أم زرع من الفوائد للقاضي عياض السبتي، ومعه تفسير الحديث نفسه للسيوطي، تحقيق: صلاح الدين بن أحمد الإدلبي، محمد الحسن أجانف، محمد عبد السلام الشرقاوي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، من منشورات مركز المخطوطات والتراث، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- البهجة المرضية شرح ألفية ابن مالك للسيوطي، تحقيق: علي سعد الشينوي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد الزبيدي، المطبعة الخيرية ـ مصر، الطبعة الأولى، ١٣٠٦هـ.
- التأصيل لأصول علم التخريج وقواعد الجرح والتعديل، د. بكر أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، نقله إلى العربية د. عبد الحليم النجار، دار المعارف، الطبعة الرابعة.
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
- تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، نقله إلى العربية د. محمود حجازي، مراجعة د. عرفة مصطفى وآخر، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠٣هـ/ ١٩٥٣م.
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم لأبي المحاسن التنوخي، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، من منشورات إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محيي الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- التبصرة والتذكرة لمحمد بن عبد الله الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى،

مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م..

- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي البجاوي، نشر المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر.
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري، مطبوع مع كتاب سيبويه بالمطبعة الأميرية ببولاق، ١٣١٦هـ.
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- تخريج أحاديث الرضي في شرح الكافية للبغدادي، تحقيق: د. محمود فجال، من إصدارات نادي المنطقة الشرقية الأدبي، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، تحقيق: عزت عطية، موسى محمد علي، دار الكتب الإسلامية، القاهرة.
- تذكرة الحفاظ للذهبي، دار إحياء التراث العربي.
- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م. (الجزء الأول).

- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض، تحقيق: أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة، بيروت، ودار مكتبة الفكر، طرابلس ـ ليبيا، ١٣٨٧هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، وبهامشه حاشية يس بن زين العليمي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التعريفات للجرجاني، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض القوزي، ١٤١٠ـ ١٤١٦هـ/ ١٩٩٠ـ ١٩٩٦م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لمحمد بن أبي بكر الدماميني، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفدى، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ـ ١٤١٥هـ/ ١٩٨٣ـ ١٩٩٥م.
- تقريب المقرب في النحو لأبي حيَّان، دراسة وتعليق: محمد جاسم الدليمي، مؤسسة دار الندوة الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة الحنبلي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية للحسن محمد الصاغاني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مراجعة: محمد مهدي علام، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٩م.
- التلخيص في القراءات الثمان لأبي معشر عبد الكريم الطبري، تحقيق: محمد حسن موسى، نشر الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث لعبدالرحمن بن علي الشيباني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،

١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ١٣٢٧هـ.
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق: د .عبدالرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الثانية.
- التوطئة لأبي علي الشلوبين، تحقيق: د. يوسف المطوع، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، عُني بتصحيحه: أوتويرتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر الطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، راجعه وخرَّج أحاديثه: أحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- الجامع الصغير في النحو لابن هشام الأنصاري، تحقيق: أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، دار الكتب المصريَّة، الطبعة الثانية، ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٤م.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.
- الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عبدالمجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- جمهرة اللغة لمحمد بن الحسن بن دريد، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الطبعة الأولى، ١٣٤٥هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي، تحقيق: حامد عبدالمجيد، طه الزيني، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، وبهامشه شرح ابن عقيل، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة.
- حاشية السجاعي على القطر، مطبعة البابي الحلبي، ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م.
- حاشية الشهاب المسمَّاة (عناية القاضي وكفاية الراضي) على تفسير البيضاوي، المكتبة الإسلامية، محمد أزدمير، تركيا.
- حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية.
- حاشية محمد الأمير على مغني اللبيب، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
- حاشية يس على الفاكهي على قطر الندى، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م.
- الحافظ ابن حجر العسقلاني أمير المؤمنين في الحديث لعبد الستار الشيخ، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق: د. عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- حجة القراءات لأبي زرعة بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ـ ١٤١٣هـ/ ١٩٨٤ـ ١٩٩٣م.
- ابن حجر العسقلاني مؤرخاً لمحمد كمال الدين عز الدين، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتاب الإصابة، د .شاكر محمود عبد المنعم، وزارة الأوقاف، الجمهورية العراقية، ١٩٧٨م.
- الحدود لأبي الحسن الرماني (ضمن: رسالتان في اللغة) تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمَّان، ١٩٨٤م.
- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، د .حمادي ضاري، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، بغداد، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- الحديث النبوي في النحو العربي، د. محمود فجال، نادي أبها الأدبي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- حروف المعاني للزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية.
- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي، تحقيق: د. مصطفى إمام، الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٧٩م.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتب العلمية، بيروت.

- حماسة البحتري، اعتنى بطبعه: لويس شيخو، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- الحماسة البصرية لصدر الدين بن أبي الفرج بن الحسين البصري، صححه وعلق عليه: د. مختار الدين أحمد، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م.
- الحماسة لأبي تمام الطائي، تحقيق: عبد الله عسيلان، من منشورات إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور لابن تغري بردي، تحقيق: محمد كمال الدين عز الدين، عالم الكتب.
- حواشي ابن بري وابن ظفر على درَّة الغوَّاص، تحقيق: أحمد طه سلطان، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي، دار صادر، بيروت.
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية.
- خلاصة الأثر للمحبي، دار صادر، بيروت.
- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء للمختار أحمد ديرة، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- دراسات في العربية وتاريخها، الشيخ محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي ومكتبة دار الفتح، دمشق، الطبعة الثانية ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.
- درَّة الضرع لحديث أم زرع، محمد عبد الكريم الرافعي القزويني، ضبط نصَّه وعلَّق عليه: مشهور سلمان، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

- درَّة الغواص في أوهام الخواص للحريري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٥م.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد الأمين الشنقيطي، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- دليل الرسائل الجامعية في المملكة العربية السعودية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، د.زيد بن عبد المحسن آل حسين، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- الدليل الشافي على المنهل الصافي لابن تغري بردي، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.
- دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثة، لمحيي الدين عطية، صلاح الدين حفني، محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م..
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون المالكي، تحقيق: محمد أبو النور، دار التراث، القاهرة.
- ديوان إبراهيم بن هرمة (شعر إبراهيم بن هرمة)، تحقيق: محمد نفاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- ديوان الأحوص الأنصاري (شعر الأحوص)، تحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- ديوان أُحيحة بن الجلاَّح، تحقيق: د. حسن باجودة، من مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- ديوان الأخطل (شعر الأخطل) صنعة السكري، روايته عن أبي جعفر محمد حبيب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الأصمعي، حلب.

- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، مطبعة بغداد، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ.
- ديوان الأشهب بن رميلة ضمن (شعراء أمويون) د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- ديوان الأعشى (ميمون بن قيس) (الصبح المنير في شعر أبي بصير - ميمون بن قيس الأعشى، والأعشين الآخرين)، مطبعة آدلف هُلز هوسن، الطبعة الثانية، ١٩٩٣، نشرته: دار ابن قتيبة، الكويت.
- ديوان الأغلب العجلي (ضمن شعراء أمويون) د. نوري القيسي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الخامسة.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه ووقف على طبعه: بشير يموت، المطبعة الوطنية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م.
- ديوان ثابت قطنة (شعر ثابت قطنة العتكي) تحقيق: ماجد السامرائي، بغداد، ١٣٩٠هـ.
- ديوان جران العَوْد النميري، مطبعة الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١م.
- ديوان جرير، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر.
- ديوان جميل بن معمر، تحقيق: حسين نصار، القاهرة، الطبعة الأولى.
- ديوان حاتم الطائي، تحقيق: عادل جمال، مطبعة المدني، القاهرة.
- ديوان الحارث المخزومي، تحقيق: يحيى الجبوري، مطبعة النعمان - النجف، العراق، ١٣٩٢هـ.
- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: سيد حنفي حسنين، المكتبة العربية، القاهرة، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- ديوان الحطيئة، تحقيق: د. نعمان محمد طه، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، مصر، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- ديوان حميد بن ثور، صنعه: عبد العزيز الميمني، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة ١٣٧١هـ/ ١٩٥١م، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م.
- ديوان الخنساء (شرح ديوان الخنساء)، تحقيق: عبد السلام الحوفي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- ديوان الخوارج، تحقيق: د. نايف معروف، دار المسيرة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- ديوان أبي دؤاد الإيادي، ترجمة: د .إحسان عباس، ضمن كتاب (دراسات في الأدب العربي) غوستاف فون غرنابوم، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٥٩م.
- ديوان ابن الدمينة، صنعة أبي العباس ثعلب، تحقيق: أحمد راتب النفاخ، القاهرة، مكتبة دار العروبة.
- ديوان أبي دهبل الجمحي، رواية أبي عمرو الشيباني، تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن، النجف، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- ديوان الراجز العماني، جمع وتحقيق: د. حنا حداد، ضمن مجلة معهد المخطوطات، المجلد السابع والعشرين، الجزء الأول.
- ديوان الراعي النميري، تحقيق: راينهرت فايبرت، دار النشر فرانتس شتاينر بقيسبادن، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨٠م.
- ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب) اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، طبعة ليبسيغ ١٩٠٣م.
- ديوان ذي الرمّة، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- ديوان أبي زبيد الطائي (ضمن شعراء إسلاميون)، صنعه: د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى (شعر زهير بن أبي سلمى) صنعه: الأعلم الشنتمري، تحقيق: فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

- ديوان زياد الأعجم (شعر زياد الأعجم) تحقيق: يوسف حسين بكار، دار المسيرة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- ديوان الشماخ، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر.
- ديوان أبي طالب (غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب) محمد خليل الخطيب، ١٩٥٠م.
- ديوان طرفة بن العبد البكري (شرح ديوان طرفة للأعلم الشنتمري)، تحقيق: رحاب خضر عكاوي، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- ديوان الطرماح، تحقيق: د. عزَّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، حلب، سورية، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- ديوان العباس بن مرداس، تحقيق: د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- ديوان عبد الرحمن بن حسان بن ثابت، تحقيق: د. سامي العاني، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧١م.
- ديوان عبد الله بن رواحة ودراسة في سيرته وشعره، د. وليد قصاب، دار العلوم، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- ديوان عبد الله بن الزبعرى (شعر عبد الله بن الزبعرى)، تحقيق: د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيَّات، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.
- ديوان العجاج، تحقيق: د. عزَّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- ديوان عدي بن الرقاع، تحقيق: د. نوري القيسي، د. حاتم الضامن، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق: محمد جبار المعيبد، طبعة وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، ١٩٦٥م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: د. محمد عبد المنعم خفاجي، عبد العزيز

شرف، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
- ديوان عمرو بن قميئة، تحقيق د. حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.
- ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي (شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي)، تحقيق: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- ديوان الفرزدق (شرح ديوان الفرزدق) عُني بجمعه وطبعه: عبد الله إسماعيل الصاوي، مطبعة الصاوي، الطبعة الأولى، ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٦م.
- ديوان الفرزدق، شرحه: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- ديوان القتال الكلاّبي، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م.
- ديوان القحيف العقيلي (شعر القحيف العقيلي)، صنعه: د. حاتم الضامن، مجلة المجمع العلمي العراقي، عدد ذي الحجة، ١٤٠٦هـ.
- ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٠م.
- ديوان قيس بن زهير، تحقيق: عادل جاسم البياتي، النجف، الأشراف، ١٩٧٢م.
- ديوان قيس لبنى (قيس ولبنى: شعر ودراسة)، جمع وتحقيق: حسين نصار، دار مصر للطباعة، ١٩٧٩م.
- ديوان كثير عزة، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١م.
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق: د. سامي مكي العاني، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٦م.
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي (شعر الكميت بن زيد الأسدي)، جمع وتقديم: د. داود سلوم، مطبعة النعمان، بغداد، ١٩٦٩م.
- ديوان لبيد بن ربيعة (شرح ديوان لبيد بن ربيعة) تحقيق: د. إحسان عباس،

الكويت، ١٩٦٢م.

- ديوان مالك ومتمم (مالك ومتمم أبناء نويرة اليربوعي) مجموع شعرهما، ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م.

- ديوان المتلمّس الضبعي (شعر المتلمّس الضبعي)، تحقيق: د.حسن كامل الصيرفي، طبعة معهد المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، القاهرة، مكتبة مصر.

- ديوان أبي محجن الثقفي، صنعه: أبو هلال العسكري، نشره: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ/ ١٩٧٠م.

- ديوان محمد بن بشير الخارجي، جمع وتحقيق: محمد خير البقاعي، دار قتيبة، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- ديوان المخبَّل السعدي (شعر المخبل السعدي) ضمن (شعراء مقلون)، جمعه: حاتم الضامن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- ديوان المرار الفقعسي الأسدي (المرَّار الفقعسي حياته وما بقي من شعره)، صنعه: د.نوري حمودي القيسي، مجلة المورد، مج (٢)، ع (٢)، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

- ديوان مسكين الدارمي، جمعه وحققه: عبد الله الجبوري، خليل العطية، مطبعة دار البصري، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ/ ١٩٧٠م.

- ديوان معن بن أوس، صنعه: د. نوري حمودي القيسي، وحاتم الضامن، بغداد، ١٩٧٧م.

- ديوان النابغة الجعدي (شعر النابغة الجعدي)، تحقيق: عبد العزيز رباح، منشورات المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م.

- ديوان أبي النجم العجلي، صنعه: علاء الدين آغا، النادي الأدبي، الرياض، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- ديوان نصيب بن رباح (شعر نصيب بن رباح)، جمع وتقديم: د. داود سلوم، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٦٧م.
- ديوان النمر بن تولب، صنعه نوري حمودي القيسي، بغداد، ١٩٦٩م.
- ديوان هدبة بن الخشرم (شعر هدبة بن الخشرم)، تحقيق: د. يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- ديوان الهذليين، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب في السنوات ٦٤ـ ٦٧ـ ١٣٦٩هـ/ ٤٥ـ ٤٨ـ ١٩٥٠م، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م.
- ديوان يزيد بن معاوية (شعر يزيد بن معاوية)، جمع وتحقيق: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
- ديوان يزيد بن مفرغ الحميري، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- ذيل الأمالي والنوادر لأبي علي القالي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ذيل (طبقات الحفاظ للذهبي) للسيوطي، دار إحياء التراث العربي.
- الذيل على رفع الإصر للسخاوي، تحقيق: جودة هلال، محمد محمود صبح.
- الذيل على طبقات الحنابلة لأبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين الحنبلي، دار المعرفة، بيروت.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: د. أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- رفع الإصر عن قضاة مصر لابن حجر العسقلاني، تحقيق: حامد عبد المجيد، محمد المهدي أبو سنة، محمد إسماعيل الصاوي.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين محمد الآلوسي، دار التراث، القاهرة.

- الروض الأنف للسهيلي، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة، القاهرة.
- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د.حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- زواهر الكواكب لبواهر المواكب، لابن سعيد التونسي، مطبعة الدولة التونسية، الطبعة الأولى، ١٢٩٣هـ.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- سقط الزند لأبي العلاء المعري، شرح وتعليق: ن. رضا، دار مكتبة الحياة، ١٤٠٧هـ.
- سمط اللآلي (اللآلي في شرح أمالي القالي) لأبي عبيد البكري، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، دار الكتب العلمية.
- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- سنن الترمذي (الجامع الصحيح)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- سنن الدارمي، دار الفكر.
- سنن أبي داود، راجعه وضبط أحاديثه وعلَّق حواشيه: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
- السنن الكبرى للبيهقي، دار المعرفة، بيروت.
- سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- سنن النسائي (بشرح السيوطي وحاشية السندي)، دار الفكر للطباعة والنشر

والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٤٨هـ/ ١٩٣٨م.
- سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق: الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- سيرة الإمام البخاري لعبد السلام المباركفوري، من منشورات الجامعة السلفية بنارس الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد مخلوف، نسخة مصورة عن الطبعة الأولى، ١٣٤٩هـ، دار الكتاب العربي.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، دار المسيرة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس، تحقيق: وهبة متولي سالمة، مكتبة الشهاب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- شرح أبيات سيبويه لأبي محمد السيرافي، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ١٩٧٩م.
- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٨م.
- شرح الأزهرية في علم العربية للشيخ خالد الأزهري، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.
- شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
- شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق: عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
- شرح ألفية ابن معطي لابن القواس، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- شرح التحفة الوردية لأبي حفص الوردي، تحقيق: د. عبد الله علي الشلاَّل،

مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٤٠٠ـ ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٠ـ ١٩٨٢م.

- شرح جمل الزجاجي لابن هشام الأنصاري، تحقيق: علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- شرح الحدود النحوية للفاكهي، تحقيق: محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

- شرح الحماسة للأعلم الشنتمري، تحقيق: د. علي المفضل حمودان، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

- شرح الحماسة للتبريزي، عالم الكتب ـ بيروت.

- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

- شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة بمصر.

- شرح شواهد الإيضاح لعبد الله بن بري، تحقيق: عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- شرح شواهد مغني اللبيب للسيوطي، تصحيح وتعليق: محمد الشنقيطي، دار مكتبة الحياة.

- شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمَّى الكاشف عن حقائق السنن، تحقيق: المفتي عبد الغفار وآخرين، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، الطبعة الرابعة عشر، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق: د. عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
- شرح عيون الإعراب لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي، تحقيق: حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.
- شرح الفريد لعصام الدين الإسفراييني، تحقيق: نوري ياسين، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- شرح الفصيح لابن هشام اللخمي، تحقيق: مهدي عبيد جاسم، وزارة الثقافة والأعلام، دائرة الآثار والتراث، بغداد، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- شرح الفواكه الجنية على متممة الآجرومية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٤٢هـ.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة الرابعة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.
- شرح قواعد الإعراب لمحمد بن مصطفى القوجوي، تحقيق: إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- شرح الكافية لابن جماعة، تحقيق: محمد عبد النبي عبد المجيد، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- شرح الكافية لرضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، د.

محمود فهمي حجازي، د. محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.
- شرح الكرماني (صحيح البخاري بشرح الكرماني)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- شرح كفاية المتحفظ، تحرير الرواية في تقرير الكفاية، لابن الطيب الفاسي، دار العلوم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- شرح اللمع لابن برهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس، من منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي، تحقيق: د .عبد الرحمن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- شرح المفصل لابن يعيش، عنيت بطبعه ونشره: إدارة الطباعة المنيرية.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبِي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.
- شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو لابن مالك، وبهامشه حاشية الشيخ أحمد عبد الفتاح الملوي الأزهري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- شرح ملحة الإعراب للقاسم الحريري، تحقيق: د. أحمد محمد قاسم، مطبعة عبير للكتاب والأعمال التجارية، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.
- شرح هاشميات الكميت بتفسير أبي ريّاش القيسي، تحقيق: د .داود سلوم ود .نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، تحقيق: موسى العليلي، مطبعة الآداب، النجف، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

- الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لمحمد السلسيلي، تحقيق: د.عبد الله البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار علوان، مطبعة الزهراء، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.
- الصاحبي لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: أحمد صقر.
- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- صحيح البخاري، بيروت، المكتبة الإسلامية، استانبول، ١٩٨١م.
- صحيح البخاري، طبعة دار الحديث، القاهرة.
- صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي.
- صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- صحيح مسلم بشرح النووي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدّثيهم لابن بشكوال، عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطّار الحسيني، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر لمحمود شكري الآلوسي، شرحه: محمد بهجة الأثري، المطبعة السلفية، مصر، ١٣٤١هـ.

- ضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- طبقات الحفاظ للسيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، اعتنى بتصحيحه وعلّق عليه: د. عبد العليم خان، حيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، تحقيق: عبد الفتاح الحلو وآخر، طبع عيسى الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ.
- طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلاّم الجمحي، شرح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- طبقات المفسرين للداودي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.
- الطرائف الأدبية، عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن الطراوة النحوي، د. عيّاد بن عيد الثبيتي، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم، فهمي حسن النمر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٥م.
- أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية، الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي، تحقيق: عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.
- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد للسيوطي، تحقيق: أحمد عبد الفتاح تمام، سمير حسين حلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،

١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- عقيدة التوحيد في فتح الباري، أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- علل الدارقطني، تحقيق: محفوظ عبد الرحمن السلفي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ابتدىء بطبعه ١٤٠٥هـ.

- علوم الحديث لابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

- عمدة القاري لبدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- العنوان في القراءات السبع لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري، تحقيق: زهير زاهد، خليل العطية، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للجرجاني، تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

- عون المعبود شرح سنن أبي داود لأبي الطيب العظيم آبادي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ.

- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- الغاية في القراءات العشر لأبي بكر النيسابوري، تحقيق: محمد غياث الجنباز، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، نشر ج. برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

- غريب الحديث لأبي سليمان الخطابي، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلاّم الهروي، مراجعة: محمد عبدالمعيد خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف بحيدر أباد، الهند، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

- غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثالثة، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.
- الفائق في غريب الحديث للزمخشري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي يحيى البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، قرأ أصله تصحيحاً وتعليقاً: عبد العزيز بن باز، وقام بإخراجه وتحقيقه: محب الدين الخطيب، ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
- فتح الباري في شرح صحيح البخاري لابن رجب الحنبلي، تحقيق: طارق عوض الله محمد، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك لمحمد قاسم الغزي، تحقيق: محمد المبروك الختروشي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، للسخاوي، تحقيق: علي حسين علي، إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية بنارس.
- فرحة الأديب للغندجاني، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، مطبعة دار الكتاب، دمشق، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- الفريد في إعراب القرآن للمنتجب حسين بن أبي العز الهمداني، تحقيق: د. فهمي النمر، د. فؤاد مخيمر، دار الثقافة، قطر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري، تحقيق: إحسان عباس، عبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- الفصول الخمسون لابن معطي، تحقيق: د. محمود الطناحي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لصلاح الدين خليل العلائي، تحقيق: د.

حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمَّان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- الفهرست لابن النديم، دار المعرفة، بيروت.
- فهرس الفهارس لعبد الحي الكتاني، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- الفوائد البهية في تراجم الحنفية لمحمد عبد الحي اللكنوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- الفوائد الضيائية لنور الدين عبد الرحمن الجامي، تحقيق: أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- في أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- القاموس المحيط للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- قفو الأثر في صفو علوم الأثر لابن الحنبلي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.
- الكافية في النحو لابن الحاجب، تحقيق: طارق نجم عبد الله، مكتبة دار الوفاء، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
- الكامل للمبرد، تحقيق: د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- الكتاب لسيبويه، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، الطبعة الأولى، ١٣١٦هـ، وبهامشه تحصيل عين الذهب للشنتمري.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشري، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الأخيرة، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

- كشف الخفاء، ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس لإسماعيل العجلوني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٥١هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، مكتبة المتنبي.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- كشف مشكل الصحيحين لابن الجوزي، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، صنعة: أبي الحسن الأصبهاني الباقولي، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- الكليات لأبي البقاء الكفوي، بعناية: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- اللامات للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- اللامات للهروي، تحقيق: يحيى علوان البلداوي، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري، نشر مكتبة المتنبي، بغداد.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ لابن فهد المكي، دار إحياء التراث العربي.
- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت.

- لغة تميم لضاحي عبد الباقي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- اللمع في العربية لابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- المؤتلف والمختلف للآمدي، تصحيح: كرنكو، مكتبة القدسي، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني، تحقيق: رمضان عبد التواب، صلاح الدين هادي، مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، تحقيق: د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- مبتكرات اللآلىء والدرر في المحاكمة بين العيني وابن حجر للبوصيري، تحقيق: سليمان محمد الروبي، الهادي عرفة، طبع بإشراف وزارة المعارف الليبية، ١٩٥٩م.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي، تحقيق: محمد سزكين، مكتبة الخانجي، مصر.
- مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، الطبعة الخامسة.
- مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية.
- مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، (م ٧، ع ١)، (م ١٥، ع ٢)، ١٤٠٨هـ.
- مجلة مجمع اللغة العربية، (ج ٣) المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م.
- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج ٣ـ ٤، صفر، جمادى الأولى، ١٣٩٩هـ، السنة الثانية ١٩٧٩م.
- مجمع الأمثال للميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار القلم، بيروت.

- المجمع المؤسِّس للمعجم المفهرس لابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم الحنبلي، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
- المجيد في إعراب القرآن، إبراهيم محمد السفاقسي، تحقيق: موسى محمد زين، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/ ١٩٩٢م.
- المحتسب لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، دار سزكين للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، تحقيق: السيد عبد العال السيد إبراهيم، طبع على نفقة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني.
- مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، عني بنشره: برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- المخصص لأبي الحسن علي بن سيده، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- المدخل إلى فتح الباري، السيد أحمد صقر، ١٩٦٩م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق: طارق الجنابي، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- المذكر والمؤنث لابن التستري، تحقيق: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- المذكر والمؤنث لابن جني، تحقيق: طارق نجم عبد الله، دار البيان العربي، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- المذكر والمؤنث للفراء، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة.
- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- المسائل البغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح السكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد.
- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.
- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي، تحقيق: علي جابر المنصوري، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مجمع اللغة العربية، دمشق.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري، دار الكتاب العربي، بيروت.
- المستقصى في أمثال العرب للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، دار الفكر، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

- مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ابتدىء بطبعه عام ١٤١٣هـ.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض اليحصبي، المكتبة العتيقة، ودار التراث.
- المشكاة الفتحية على الشمعة المضيّة للسيوطي لمحمد الدمياطي، تحقيق: هشام سعيد محمود، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
- المطالع السعيدة شرح السيوطي على ألفيته المسمَّاة بالفريدة في النحو والتصريف والخط، تحقيق: طاهر حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٨٣م.
- معالم التنزيل للبغوي، تحقيق: خالد عبد الرحمن، مروان سوار، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- معاني الحروف لعلي بن عيسى الرماني، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
- معاني القراءات للأزهري، تحقيق: د. عيد درويش، د. عوض القوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- معاني القرآن للفراء، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

- معجم ألفاظ الحديث النبوي الشريف في صحيح البخاري لمحمد حسين أبو الفتوح، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- معجم البلدان لياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٩هـ.
- المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، جمع وإعداد: محمد عيسى صالحية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٩٣م.
- معجم الشعراء للمرزباني، تصحيح وتعليق: كرنكو، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- معجم شواهد النحو الشعرية لحنا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- المعجم الكامل في لهجات الفصحى، جمع وترتيب: داود سلوم، عالم الكتب، بيروت، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- المعجم الكبير للطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المتنبي، ودار إحياء التراث العربي، بيروت.
- معجم ما طبع من كتب السنة لمصطفى عمار منلا، دار البخاري للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، بريدة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- معجم المصنفات الواردة في فتح الباري، صنعة: أبي عبيد مشهور بن حسن بن سلمان وآخر، دار الهجرة للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- معجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة.
- معجم المطبوعات العربية والمعربة، جمعه ورتّبه: يوسف إليان سركيس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لإميل بديع يعقوب، دار الكتب

العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرين، دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- معرفة القراء الكبار للذهبي، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى.
- المعلم بفوائد مسلم للمازري، تحقيق: محمد الشاذلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.
- معنى لا إلٰه إلاّ الله للزركشي، تحقيق: علي القرة داغي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م.
- المفصل في علم العربية للزمخشري، دار الجيل، بيروت.
- المفضليات للمفضل الضبي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف، الطبعة العاشرة، ١٩٩٢م.
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي، تحقيق: محيي الدين مستو وآخرين، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي، صححه وعلّق حواشيه: عبد الله الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، دار التراث، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني (بهامش الخزانة)، دار صادر، بيروت.
- المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والأعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

- المقدمة الجزولية في النحو لأبي موسى الجزولي، تحقيق: د. شعبان عبدالوهاب، مطبعة أم القرى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- مقدمة ابن خلدون، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.
- المقرب لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.
- المقصور والممدود للفراء، تحقيق: ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق: علي بن سلطان الحكمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- المنصف شرح تصريف المازني لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.
- منهج السالك لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: سدني جليزر نوهافن، ١٩٤٧م.
- الموضح في وجوه القراءات وعللها، للإمام نصر بن علي الشيرازي المعروف بابن أبي مريم، تحقيق: د .عمر الكبيسي، نشر: الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- الموطأ للإمام مالك بن أنس، صححه ورقمه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م.
- الموطأ للإمام مالك بن أنس رواية سويد بن سعيد، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- الموطأ للإمام مالك بن أنس رواية أبي مصعب الزهري، تحقيق: بشار عوَّاد وآخر، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف لخديجة الحديثي، وزارة الثقافة والأعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١م.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.

- النبوغ المغربي في الأدب العربي، عبد الله كنون، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الثالثة.
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل لمحمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي، تحقيق: مصطفى الصادق العربي، الناشر: الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع.
- نتائج الفكر في النحو للسهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام.
- النحاة والحديث النبوي، د. حسن موسى الشاعر، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- النحو وكتب التفسير، د. إبراهيم رفيدة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٩٠م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.
- نظرات في اللغة والنحو، طه الراوي، المكتبة الأهلية، بيروت، ١٩٦٢م.
- نظم الفرائد وحصر الشرائد للمهلبي، تحقيق: عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مكتبة التراث، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق: طاهر الزادي، محمود الطناجي، المكتبة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.

- النوادر لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، بابا بن أحمد التكروري المشهور بالتنبكتي، طرابلس، ليبيا، كلية الدعوة الإسلامية، ١٩٨٩م.
- هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف، استانبول، ١٩٥١م. وأعادت طبعه مكتبة المثنى، بغداد.
- ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه النحوي، د. علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.
- هشام بن معاوية الضرير: حياته، آراؤه، منهجه، د. تركي بن سهو العتيبي، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق: عبد السلام هارون، عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٤- ١٤٠٠هـ/ ١٩٧٥- ١٩٨٠م.
- الوافي بالوفيات للصفدي، تحقيق: فرانز شتاينر بفيسبادن، ١٣٨١- ١٣٩٤هـ/ ١٩٦٢- ١٩٧٤م.
- الوحوش للأصمعي، تحقيق: جليل العطية، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد للواحدي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.

فهرس الموضوعات

الباب الثاني

المسائل النحوية دراسة وتقويم ٢١٣ ـ ٨١٦

الباب الثالث